



893.7H21

S
Q 4

Columbia University
in the City of New York
Library



Special Fund
1898
Given anonymously

ALIBU
VTARVBU
VTARBU

﴿الجزء الرابع﴾
من شرح المحقق الجهبذ
الفاضل المدقق سيدي أبي
عبد الله محمد الخرشي على المختصر الجليل
للامام أبي الضياء سيدي خليل
رحمهما الله تعالى
آمين

﴿وبها مشه حاشية نادرة زمانه وفريد عصره وأوانه العلامة الشيخ﴾
﴿على العدوى نعمة الله الجميع برحمته وأسكنهم بفضلهم فسيح جناته﴾

﴿الطبعة الاولى﴾
﴿بالمطبعة الخيرية المنشأة بجمالية﴾
(مصر المحمية سنة ١٣٠٨)
(هجرية)

(قوله المنهى عنها بنص الشارع) أى فهمى متفق عليها (قوله لائنص فيها الخ) أى مثلا اذا باعها بعشرة لاجل ثم اشتراها بعشرة نقدا فالشراء بعشرة نقدا توصل به الى المنهى عنه وهو سلف جر منفعة وقوله فنعت أى تلك المبيعات وهى البيعة الثانية أو مجموع البيعتين (قوله فنعت جارية بلدين) أى جارية بلدين أى دفعا لها لانها ذرية للممنوع وهو سلف جر نفعا (قوله من الحيوان) بيان لما (قوله ثم نقلت الى البيع الجائر) الذى هو الثاني والاول انه جائز صورة لان المذهب انه قائل بالمنع وقوله الى البيع الجائر أى وكل شئ كان وسيلة لشيء ما عند المعنى الحقيقي وقوله المتخيل به على ما لا يجوز وهو السلف الجائر نفعا (قوله وكذلك غير البيع الخ) أى كأن يكرم بائع من يريد الشراء منه لاجل ان يتغير بالبيع فينتهي منفع أو نحو ذلك (قوله على الوجه المذكور) وهو التحيل بذلك الامر على ما لا يجوز (قوله فهو من مجاز المشابهة) أى شبهها كل شئ كان وسيلة لشيء (٢) غير المعنى الحقيقي بالمعنى الحقيقي (قوله فهو من مجاز المشابهة) أى بحسب

الاصل فلا ينافى انها صارت حقيقة عرفية ومجاز المشابهة هى الاستعارة وهى هنا تصر يحية فالمستعار لفظ ذرية والمستعار له العقدة المتوصل بها الى ما لا يجوز (قوله ما أجمع على الغائه) أى الغاء حكمه (قوله لاجل الجور) أى المنع من زرعه من حيث كونه يتسبب عنه حصول الجور (قوله وما أجمع على اعماله) أى اعمال حكمه فقوله كالمنع مثال للحكم والوسيلة هى الزرع والسبب (قوله كالنظر للاجنسية) أى بغير شهوة وكذا ما بعده فالك يحجزه وغيره يمنعه أما شهوة فتفق على منعه وقوله والتحدث معها لا يخفى ان مذهبنا يجوز ذلك بغير شهوة على المعتمد خلافا لمن يقول ان صوتها عورة وان ذكره بعض الشراح فاذا علمت ذلك فقوله وما اختلف فيه لا يحتاج لتقدير كما تقدم (قوله منعها) أى منع يبيع الاجال وغيرهم يجوزها (قوله يطلق مضافا الخ) أى يبيع الاجال لها مفهومان مفهوم اضافي وهو ان

* ولما نهى الكلام على المبيعات المنهى عنها بنص الشارع شرع في ذكر مبيعات لائنص فيها عنه وانما يتوصل بها الى المنهى عنه فنعت حماية للذرية والذرية بالذال المجعولة الوسيلة الى الشئ وأصلها عند العرب ما نالقه الناقصة الشاردة من الحيوان لتضبط به ثم نقلت الى البيع الجائر المتخيل به على ما لا يجوز وكذلك غير البيع على الوجه المذكور فهو من مجاز المشابهة والذرائع ثلاثة ما أجمع على الغائه كالمنع من زرع العنب لاجل الجور وما أجمع على اعماله كالمنع من سب الاصنام عند من يعلم انه يسب الله عند ذلك وما اختلف فيه كالنظر للاجنسية والتحدث معها ويوع الاجال ومذهب مالك منعها ابن عرفة يبيع الاجال يطلق مضافا ولقبا الاول ما أجل ثمنه العين وما أجل ثمنه غير هاسم والثاني

يكون البيع أضيف الى أجل وضد ذلك بيع النقوله مفهوم يسمى فيه بالمضاف والمضاف اليه وصار فيه لقبا لقب أى اسماء علماء مثلا اذا وصفت رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه عبد الله فعبد الله حينئذ من القميص الاول أو يريده المعنى الاضافي وهو انه ذات منسوبه لله بالعبودية واذا أتى لك ولد وسميته بعبد الله كان ذلك من القميص الثاني لانه صار عبد الله اسماء علماء عليه قصده الذات المشخصة لا المعنى الاضافي وهو انه ذات منسوبه لله تعالى (قوله الاول) الذى هو يبيع الاجال المعنى الاضافي ثم لا يخفى انه جمع من ادمنه الافراد والتعريف انما يكون للحقيقة ويحجب أن التقدير الاول أى حقيقة الاول أى حقيقة تلك الافراد (قوله الاول ما أجل ثمنه العين) بأن يبيع سلامة بدنار للمعمر فهذا يبيع لاجل لا يبيع نقد وقوله العين صفة للثمن كما صورنا وقوله غير هاسم من ثمنه أى وما أجل ثمنه حال كون الثمن غير عين فانه يقال له سلم كأن يعطيه بدنار على اردب قمح لم يبيع مثلا فلنقول

وهو الا ردب الفصح غير عين فثل ذلك لا يقال له يسع لاجل بل يقال له سلم غير انك خير بأن هذا الموجل اغا يقال له مثنون لاثن والجواب انه غن للمقدم وان كان مثنونا وفيه بعد ثم لا يخفى ان هذا التعريف يصدق على ما اذا باع ثوبا بعشرين فضة جردا الى شهر فيقال له سلم وهو ظاهر بناء على انها من قبيل العروض وقد تقدم الخلاف في ذلك ويصدق بما اذا باع سلعة معينة يتأخر قبضها كما اذا استثنى البائع منفعتها كما يأتي بيانه بدراهم حاله مع انه لا يقال له سلم (قوله لقب) أى اسم (قوله لتكرّر) يسع عاقدى الاول) مثلا بأن يبيعها بعشرة للمحرم ثم يشتريها بخمسة نقدا فتكرّر البيع في الرجلين المذكورين يقال له يبيع الاجال وقوله الاول الخ كان المناسب ان يقول أى ان البيع الاول لا بد ان يكون لاجل (قوله ولو بغير عين الخ) هذا اذا كان البيع بعين بل ولو كان بغير عين كما اذا باع حمارا بعشرة أو ثوبا لاجل ثم اشتراها بخمسة نقدا (قوله قبل انقضائه) أى انقضاء الاول أى أجله وذلك انه اذا حل الاجل صار بمنزلة الحال ابتداء كما سيأتي فيما اذا مات المشتري وصار الذي عليه حالا فانه يجوز الصور كلها بما به الحال ابتداء (قوله وتكرّر ها الخ) كما لو باعها أو لا بعشرة لاجل ثم جاء انسان آخر واشترىها بخمسة نقدا أولدون الاجل فلا يكون ذلك من يبيع الاجال بالمعنى اللقبى (قوله فقال عاطف الخ) قال الشيخ ابراهيم اللقاني يصح ان تكون (٣) الواو للعطف ويحتمل ان تكون للاستئناف لكن

قال ابن هشام في شرح بانت سعاد أكثر ما يقع الواو للاستئناف في أوائل الفصول والابواب ومطالع القصائد فهي للاستئناف هنا وذكر السعد في تصريف العزى وغيره ان الفصل ليس مانعا من العطف والحاصل انه يجوز العطف ووجود الفصل لا يضر لانه من جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه أى هذا فصل (قوله على قوله فسد منه) يعنى انه لا فرق بين كون النهى صريحا أو ضمنيا ولا اثم على فاعل ما يمنع للثمة فيما بينه وبين الله حيث لم يقصد الامر بالمنوع (قوله كل يسع جائز في الظاهر) فالبيعة الثانية

لقب لتكرّر يسع عاقدى الاول ولو بغير عين قبل انقضائه انتهى قوله لتكرّر الخ أخرج به عدم تكرّر البيع في العقدة وتكرّر ها من غير عاقدى الاول فقال عاطف على قوله وفسد منه عنده * (فصل) ومنع للثمة ما كثر قصده (ش) أى ومنع كل يسع جائز في الظاهر مؤدى الى ممنوع في الباطن للثمة بان يكون المتبايعان قصد ابدا الجائز في الظاهر التوصل الى ممنوع في الباطن وذلك في كل ما كثر قصده للناس وفي بعض النسخ قصد افيكون الفاعل ضميرا مستترا في كثر عايدا الى ما وقصد افعيز محمول عن الفاعل أى ما كثر اقصده اليه ويحتمل النصب على الحال أى ما كثر حالة كونه مقصودا (ص) كبيع وسلف وسلف بمنفعة (ش) أى كتمه ببيع وسلف وثمة سلف بمنفعة فان قصد الناس الى ذلك يكثر فنزلت الثمة عليه كالنص عليه مثال الاول أن يبيعه سلعتين يدينارين الى شهر ثم يشتري واحدة منهما بدينار نقدا فالسلعة التي خرجت من اليد وعادت اليها بالمغاة وخرج من يد البائع سلعة ودينار نقدا يأخذ منها عند الاجل دينارين أحدهما عن السلعة وهو يسع والاخر عن الدينار المنقود وهو سلف ومثال الثاني ان يبيع سلعة بعشرة الى شهر ويشتريها منه بخمسة نقدا فالأمر البائع الى أن يشيئه يرجع اليه ودفع الا خمسة يأخذ منها بعد ذلك عشرة وانما يمنع ثمة ببيع وسلف لادائه الى سلف جر منفعة ولذلك قال ابن راشد كان ينبغي لابن الحاجب أن يكتفى عن بيع وسلف لان ذكر سلف جر منفعة يغنى عنه لان البيع والسلف انما يمنع لادائه الى سلف جر منفعة وأجيب بأنه وان

جائزة في الظاهر مؤدى الى ممنوع في الباطن أى الذى هو السلف الجار نفعا فاعاقل لشدة حرصه على تحصيل الفوائد يفعل أفعالا جائزة في الظاهر ليتوصل بها الى باطن ممنوع خوفا من الانكار عليه (قوله كتمه ببيع وسلف الخ) لا حاجة لهذا التقرير لان هذا مثال لما كثر قصد الناس اليه والمعنى كالعقدة التي تؤدى للبيع والسلف فالجائز في الظاهر تلك العقدة والممنوع في الباطن البيع والسلف وكذا العقدة المؤدية لسلف جر منفعة جائزة في الظاهر والسلف بمنفعة هو الامنوع باطنا فالمعنى حيث قد ومنع ما كثر قصد الناس له كتمه ببيع وسلف في الاول وسلف بمنفعة في الثاني ثم لا يخفى أنه يقال ليس كل ما كثر قصد الناس اليه يمنع ألا ترى ان قصد الناس يكثر الى شراء المحتاج له مما لا يمنع فيه والجواب أن يقال ان قوله كبيع وسلف ذكره قيدا (قوله مثال الاول) وجه المنع ان الثوب قد لا يساوى الدينار وبعد هذا فهذا اضعف والمعمد ما قدمه من ان المنع انما هو بشرط الدخول بالفعل على اجتماع بيع وسلف لا الاتهام على شرط الدخول عليه (قوله كان ينبغي لابن الحاجب) أى الذى تبعه المؤلف (قوله لادائه الى سلف جر منفعة الا انه ابن الخ) أى ان البيع والسلف وان كان مؤدى اليه أى الى سلف جر منفعة وقوله الا أنه أبين أى التأدى الى سلف جر نفعا أبين في بعض الصور أى المشاركة بقوله وسلف بمنفعة أى وليس بأبين في كل الصور لانه ليس بأبين في المشار لها بقوله كبيع وسلف أى وحيث كان أبين في البعض دون البعض فلا يصح التعليل به أى التعليل في الاولى به لان المتبادر من التأدية الى سلف جر نفعا التأدى الظاهر المتحقق في قوله وسلف بمنفعة وليس متحققا في المشار لها بقوله كبيع وسلف أى وكان المناسب التعليل في الاول بالبيع والسلف أى انما كان المنع في الاول لتأديه الى بيع وسلف وانما صح التعليل مع ان السلف جر منفعة غير متحقق فيه لانا نقول هو تعليل بالظن لا بالتحقيق

وقوله وكان أضبط أى ان التعديل بالبيع والسلف الذى هو تعديل بالمظنة أضبط من التعديل بالسلف جر منفعة ألا ترى انه جعل
علة القصر السفر ولم يجعل المشقة مع ان فى الحقيقة العلة المشقة إلا أن المشقة فى السفر تختلف بالقلة والكثرة وظهورها وعدم
ظهورها فاختاروا أن العلة السفر الذى هو مظنة المشقة وحدث أولاً فكذلك نقول هنا العلة فى الأولى البيع والسلف الذى هو مظنة
للسلف جر نفعاً وجد سلف جر نفعاً ولاقتدبر (قوله وبان المنع فى سلف جر نفعاً) الأولى أن يقول وبان العلة فى سلف بمنفعة صريح
أى ظاهر أى منع العقدة للتأدى لسلف جر منفعة ظاهر لظهور علة وقوله وفى غيره ضمنى أى ضمنى أى المنع فى غيره ضمنى لظهور علة
فلو جعلنا العلة السلف جر نفعاً وأطلقنا لا يتبار منه الا اظهر فلا يقضى بالمنع فى الأولى لان ذلك ليس بظاهر فيها فاحتجنا الى أن نعال
الأولى بقوله كبيع وسلف وبهذا يتبين ان الجواب فى المعنى يرجع للاول (قوله قد يكون مقصود الذات) أى لمحو الذات وقوله كالبيع
والسلف أى وليس البيع والسلف لمحو الذات وانما هو لمحو الذات لكونه يؤدى لسلف بمنفعة أى فلوجدها لولا العلة فى المنع السلف
بمنفعة لا يفهم منه ان البيع والسلف علة للمنع لانه ليس السلف بمنفعة ظاهر فيه وقوله فيمنوا ان الخ أى فيمنوا ان كلام من البيع
والسلف والسلف بمنفعة علة تقتضى المنع (٤) وان كان البيع والسلف لا يقتضى المنع بذاته بل ماقتضاه الا لكونه يؤدى الى

سلف جر منفعة (قوله فلواقصر
على ما) أى العلة التى تقصد لذاتها
(قوله لم يلزم كثرة القصد الخ)
المناسب أن يقول لم يلزم منه ان
البيع والسلف علة تقتضى المنع
(قوله وأدخلت الكاف) لا يخفى
ان الصرف المؤخر والبدل المؤخر
سيأتى النص عليهما فلا حاجة
لدخولهما تحت الكاف (قوله
الصرف المؤخر) كالمبايع بعشرة
دينار للمحرم ثم اشتراها بمائة
درهم نقداً أو لدون الاجل أو للاجل
أو لا بعد على ما سيأتى تفصيله
وقوله والبدل المؤخر كان يبيعهما
بعشرة محمدية ثم يشتريها بعشرة
يزيدية فانه يمتنع كما أتى بيانه (قوله
أى كل ما قل) اشارة الى أن

كان مؤدياً اليه الا أنه آيين فى بعض الصور لانه تعديل بالمظنة فكان أضبط وبان المنع فى سلف
جر نفعاً صريح وفى غيره ضمنى وبان الشئ قد يكون مقصود الذات أى وهو سلف بمنفعة وقد
يكون وسيلة كالبيع والسلف فيمنوا ان كلاماً منها يقتضى المنع انفاقاً فلواقصر على ما يقصد
لذاته لم يلزم كثرة القصد فيما يقصد وسيلة ضرورة ان قصد المقاصد أقوى من قصد الوسائل
فلو عكس الايراد كان صواباً وأدخلت الكاف الصرف المؤخر والبدل المؤخر (لا قل) أى كل
ما قل القصد اليه لا يمتنع التهمة عليه وانما يمتنع صريحه وقوله (ص) كضمان يجعل أو
أسلفى وأسلفك (ش) أى كتهمة ضمان يجعل وتهمة أسلفى وأسلفك مثال الاول ان يبيعه
ثوبين بعشرة بشهر ثم يشتري منه أحدهما بالعشرة عند الاجل أو قبله ففقد آل امره الى انه
دفع ثوبين ليضمن له أحدهما بثوب الى الاجل لانه قد يخشى عليه من السرقة أو التلف مثلاً
ولا خلاف ان صريح ضمان يجعل ممنوع لان الضمان لا يكون الا لله ومثال الثانى ان يبيع
ثوباً بدينارين لشهر ثم يشتريه منه بدينار نقداً او ديناراً لشهرين فالثوب قد يرجع اليه ودفع الا ان
ديناراً سلفاً للمشتري يأخذ منه عند رأس الشهر الاول دينارين أحدهما فى مقابلة ديناره
والآخر سلفاً يدفع مقابلة عند رأس الشهر الثانى وقوله أسلفى وأسلفك بفتح الهمزة فى الاول
وضمها فى الثانى لانه من باب الافعال وباب الافعال تفتح همزة أمره وتضم همزة مضارعها
فقوله ما كثر قصد ادخل فيه جميع مسائل الباب الممتنعة ودخل فى قوله لا قل جميع مسائل
الباب الجائرة فالامثلة التى ذكرها المؤلف كلها تكرار مع هذا لانه ذكر المسائل الآتية
مفصلة للمسائل الاول المجردة لان ذكر الشئ مجازاً ثم ذكره مفصلاً أو وقع فى النفس فقال (ص)

المعطوف محذوف أى لا الذى قل القصد اليه وحذف الموصول وبقاء صلته جائز وتقدير
كل لاظهار العموم فسقط ما قبل ان لا لا تعطف الجمل (قوله كضمان يجعل) اطلاق الضمان تجوز لانه ليس فيه شغل ذمة أخرى
بالحق وانما المراد الحفظ (قوله أى كتهمة ضمان يجعل الخ) الأولى أن لا يقدر تهمة وذلك لان المعنى ومنع ما كثر القصد اليه للتهمة
كالعقدة الآتية الى بيع وسلف أو سلف جر منفعة الا أنه يؤل المعنى فى سلف بمنفعة ومنع ما كثر القصد اليه كالعقدة الآتية للسلف
بمنفعة لاجل تهمة سلف بمنفعة وفى بيع وسلف ومنع ما كثر القصد اليه كالعقدة الآتية للبيع والسلف للتهمة أى لتهمة الدخول على
البيع والسلف المستلزم للسلف جر منفعة (قوله أى كتهمة ضمان يجعل الخ) الأولى حذفه فيقول كالعقدة التى تؤدى لضمان يجعل
أو تؤدى لاسلفى الخ أى وأما صريح ضمان يجعل فلا خلاف فى منعه لان الشارع جعل الضمان والجاه والقرض لا تفعل الا لله بغير
عوض فأخذ العوض عليه سمحت (قوله عند الاجل الخ) ظرف لقوله يشتري أى ان الشراء بالعشرة وقع عند الاجل أو قبله أى قبل
الاجل (قوله ليضمن له أحدهما) أى وهو الثوب الذى اشتراه البائع اما عند الاجل أو قبله (قوله ثوب الى الاجل) أى كفى الصورة
الأولى أو قبله كفى الثانية (قوله لانه من باب الافعال) أى الذى هو على وزن مصدر الرباعى المبسوود بالهمزة كاسلف وأكرم (قوله
فالا مثله التى ذكرها تكرار الخ) فيه مسامحة لان الامثلة لا تعد تكراراً مع الممثل له (قوله لكن الخ) دفعاً لما يتوهم من كونه تكراراً

أنه لا غرة فيه أصلا فبين ان فيه غرة (قوله فن باع لاجل) أي شيئا مقوماً للكلام هنا في المقوم فقط وسيأتي الكلام على المثلي كذا قال الخطاب وهو الصواب وسيأتي بقول المصنف والمثلي صفة وقد راكمته فن عهم أخطأ (قوله ثم) ليس المقصود منه التراخي وإنما نص عليه لانه الذي يتوهم جوازه على الإطلاق (قوله اشتراه) فاعل اشتراه هو فاعل باع والضمير المنصوب عائد على المفعول المحذوف (قوله فاما نقدا) علة المحذوف هو الجواب والتقدير فني شرائه بجنس ثمنه من أي واحد مما ذكرنا ثلث عشرة صورة لأن الشراء اما نقدا (قوله) فليست امن هذا الباب) فيجوز الا أن يكون من أهل العينة على ما يأتي تفصيله (هـ) (قوله وأن يكون البائع ثانيا هو المشتري أولا)

يتأمل وجه الإشارة لهذا في كلامه وذلك لان قوله ثم اشتراه صادق بان يكون اشتراه من شخص غير المشتري ويمكن أن يكون وجه الإشارة ان المعنى فن باع سلعة لرجل ثم اشتراها أي من ذلك الرجل ليكون الملك ما تحقق الا لذلك الرجل فلا يكون البائع الا هو (قوله أوجهلا) المناسب أوجهل أي الذي هو الوكيل الخ لان العطف باو (قوله وهو يتجر) عائد على المأذون (قوله وسواء باع السيد) راجع لقوله وعبد كل الخ (قوله) أولا بنه الصغير) وأما لابنه الكبير فهو داخل في الاجنبي فيراد بالاجنبي ما يشمل ابنه الكبير (قوله مع قوله) فيه التفات من التكلم الى الغيبة أي مع قولنا ووكيل كل الذي هو مؤدى قوله والمنزل منزلة كل واحد وكيله (قوله ليكن أنت خبير الخ) أي خفيته نقول لومات المبتاع الى أجل قبله جاز للبائع الاول شرائها من وارثه لحلول الاجل بعونه ولومات البائع لم يجز لوارثه الاما جاز له من شرائها وظاهر الشارح أنه محجور بحث وليس كذلك بل هو منقول والحاصل ان المنقول ان وارث البائع كهو وأما وارث المشتري

فن باع لاجل ثم اشتراه بجنس ثمنه من عين وطعام وعرض فاما نقدا أولا جلا أو أقل أو أكثر بمثل الثمن أو أقل أو أكثر يمنع منها ثلاث وهي ما قبل فيه الاقل (ش) أشار هذا الى أن شروط بيع الاجال المنتظر اليها التهمة خمسة أن تكون البيعة الاولى لاجل فلو كانت نقدا كانت الثانية نقدا أولا جلا فليست امن هذا الباب وان يكون المشتري ثانيا هو البائع أولا ومن تنزل منزلته وان يكون المشتري ثانيا هو المبيع أولا وان يكون البائع ثانيا هو المشتري أولا ومن تنزل منزلته والمنزل منزلة كل واحد وكيله سواء علم الوكيل أو الموكل ببيع الآخر وشرائه أوجهلا وعبد كل ان كان غير مأذون له أو مأذون له وهو يتجر للسيد كوكيله وان يتجر لنفسه جاز شرائه وقيل يكره وقيل يمنع وسواء باع السيد ثم اشتري العبد أو باع العبد ثم اشتري السيد وان اشتري البائع الاول لاجنبي أولا بنه الصغير كره ذلك ومثل شراء الاب لابنه الصغير أي لمحجوره شراء غيره من الاولياء لمن في حجره وأما كسه وهو شراء الاجنبي للبائع الاول أو شراء محجوره له فلا يجوز لان كلاهما يشتري له بالو كالة أي آل الامر الى ذلك لانه لما جاز الشراء الواقع له منهم ماله ابتداء بطريق الفضول فكأنه وكلهما على ذلك ابتداء وبهذا لا يتكرر مع قوله قبيل ووكيل كل بمنزلته وان وارث كل بمنزلته لكس أنت خبير بان بعوت المشتري حل ما عليه فصار المبيع الاول كأنه وقع بنقدا ابتداء فخرجت المسئلة بعوته عن بيع الاجال وأما لومات البائع الاول فالمسئلة باقية على كونها من بيع الاجال ولا يجوز لوارثه الاما جاز له من شرائها قال في النوادر واذا باع المقارض سلعة بثمن لاجل جاز لب المالك شرائها باقل منه اه وان يكون الشراء الثاني من صفة ثمنه الذي باع به أولا كما يأتي ثم ان الصور اثنتا عشرة صورة من ضرب ثلاث صور الثمن الثاني وهو اما مثل أو أقل أو أكثر في أربع صور والشراء الثاني وهو اما نقدا أو للاجل الاول أو الى أقل أو الى أكثر منه وضابط الجائز من هذه الصور ان يتساوى الاجلان وان اختلف الثمنان أو يتساوى الثمنان وان اختلف الاجلان وان اختلف الثمن والاجل فانظر الى اليد السابقة بالعطاء فان خرج منها قليل عاد اليها كثير فامنع وذلك في ثلاث صور بان يشتري ماباعه بعشرة ثمانية نقدا أو لدون الاجل أو باثني عشر لا بعد من الاجل الاول لان المشتري الثاني وهو البائع الاول في الاوليين يدفع ثمانية الا أن أو بعد نصف شهر يرجع اليه بعد شهر وعشرة والبائع الثاني وهو المشتري الاول يدفع في الاخرة بعد شهر وعشرة يأخذ بعد شهر آخر اثني عشر فالبائع الاول مسلف في الاوليين والمشتري الاول مسلف في الاخرة وان خرج من اليد السابقة كثير عاد اليها قليل فالجواز وذلك في صورتين وهما ان يشتري ماباعه بعشرة لاجل باثني عشر نقدا أو لدون الاجل وهما مضمومتان الى

فليس كهلان الدين يحل بعوت المشتري (قوله واذا باع المقارض) بفتح الراء الذي هو العامل (قوله ثم ان الصور اثنتا عشرة صورة) ولا فرق بين أن يكون ذلك بمجلس المبيع أولا كان قبل قبض المبيع أم لا فهي أربع تضرب في اثني عشر فتكون الصور ثمانية وأربعين فلو اشتراه اجنبي ثم اشتراه البائع من ذلك الاجنبي فان كان قبل قبض المبيع فكذلك كان بمجلس أو مجالس وان كان قبل قبض المبيع فكذلك ان كان بمجلس المبيع والافيحوز الاتواطى على تعدد المجلس (قوله وان اختلف الثمنان) الواوالم بالغة (قوله وان اختلف الاجلان) الواوالم بالغة (قوله وذلك في صورتين) المناسب في ثلاثة الثالثة هي شرائه باقل لا بعد وقوله مضمومتان الى السبيع الحق كما قلنا انها ستة لا سبعة لان واحدة منها مكررة وهي للاجل بمثل الثمن فاذا ضمت الست

السبع الجائزة المتقدمة بخمسة الجائزة تسع وهي شراء مائة بعشرة بعشرة نقدا أو لدون
الاجل لدفع المشتري الثاني عشرة الا ان أو بعد نصف شهر يأخذ عشرة بعد شهر وقد خسر
التجمل والى الاجل تقع مقاصة ولا بعد دفع المشتري الاول بعد شهر وعشرة يأخذ بعد شهر
مثلا فقد خسر التجمل وبثمانية للشهر تقع مقاصة بعد شهر وفي ثمانية ويدفع له المشتري الاول
درهمين لاني مقابلة شيء ولا بعد دفع المشتري الاول بعد شهر وعشرة يأخذ بعد شهر وبثمانية فقد
خسر درهمين وبأثنى عشر نقدا أو لدون الاجل يدفع اثني عشر يأخذ عند الشهر عشرة فقد
خسر درهمين وللشهر تقع مقاصة في عشرة ويدفع درهمين لاني مقابلة شيء فقول به الجنس الثمن
المراد بالجنس هنا الصنف أي بصنف ثمة كيد يجيد وودي بردي ومحمولة بذهب ولة بدليل
قوله الا في الرداءة والجلودة ومنع بذهب وفضة وبسكتين وهل غير صرف صنف طعامه الخ
وامتنع بغير صنف ثمة فان المسئلة الا تية مفهوم قوله بجنس ثمة ولما ذكر أحوال تجمل
الثمن كله أو تأجيله كله وكانت أربعة في ثلاثة ذكر أحوال تجمل بعضه على كل حال في كل
الصور وتأجيل البعض الباقي الى أحد آجال ثلاثة وهي الى دون الاجل الاول أو اليه أو بعد
منه وهذه الثلاثة مضر وبقي في أحوال القدر الثلاثة المساواة للثمن الاول والنقص والزيادة
عليه فتكون الصور تسع امتنع منها أربع شبهها في المنع بقوله (ص) وكذا لو أجل بعضه ممتنع
ما تجمل فيه الاقل أو بعضه (ش) أي وكما امتنع فيما مضى ما تجمل فيه الاقل كذا لو أجل من
الثمن الثاني بعضه ممتنع من صور ما تجمل فيه الاقل كله وهو صورتان ان يشتريها بثمانية
أو أربعة نقدا أو أربعة لدون الاجل لدفع قليل في كثير فهو سلف جرنقا أو بأثنى عشر خمسة نقدا
وسبعة لا بعد من الاجل لانه تجمل الاقل وهو العشرة على بقية الاكثر فالمشتري الاول يدفع
بعد شهر عشرة خمسة عوضا عن الخمسة الاولى وخمسة يأخذ عنها بعد شهر سبعة فهي سلف
بنفقة وكذا امتنع أيضا ما تجمل فيه بعض الاقل ويدخل فيه صورتان أيضا وهو ان يشتريها
بثمانية أو أربعة نقدا أو أربعة لدون الاجل لانه يقع مقاصة في أربعة عند الشهر ويأخذ ستة عن
الأربعة التي نقدها أولا فهو سلف بنفقة أو أربعة نقدا أو أربعة لدون الاجل لان المشتري
الاول يدفع بعد شهر عشرة ستة في مقابلة الأربعة الاولى فهو سلف بنفقة أو أربعة يأخذ عنها
بعد شهر مثلا فالعلة في الجميع واحدة ويبقى من التسع خمس جائزة وهي ان يشتريها بعشرة
خمسة نقدا والخمسة لدون الاجل أولا بعد أو بأثنى عشر خمسة نقدا وسبعة لدون الاجل
أول الاجل والضمير المضاف اليه بعض عائد الى الثمن وممتنع خبر مقدم وما تجمل مبتدا ويجوز
ان يكون ممتنع مبتدا وما بعده فاعل على مذهب من لا يشترط الاعتماد وقوله كذا مفعول
مطلق مؤكدا عامله ممتنع أي ممتنع كالامتناع السابق في علمته وهو سلف بنفقة وأوفي كلامه
للتنوين كما في شرح س ولما كان من ضابط الجواز في الصور السابقة أن يستوى الاجلان
ومن ضابط المنع ان يرجع الى اليد السابقة بالاعطاء أكثر مما خرج منها نبه على انه قد يعرض
المنع للجائز في الاصل والجواز للممتنع في الاصل بقوله مشبه في المنع (ص) ك تساوي الاجلين
ان شرط انفي المقاصة للدين بالدين (ش) أي كالامتناع عند تساوي الاجلين ان تعاقدا على
نفي المقاصة لان فيه تعميم الذميتين فيلزم عليه ابتداء الدين بالدين وأما في شرط المقاصة أو سكا
عنها جاز لان الاصل المقاصة فلم يبق غير الزائد في احدي الذميتين فليس فيه الاتعير ذمة
واحدة ولو قال المؤلف ان شرط كان أحسن أي كان الشرط منهما أو من أحدهما فالثنائية
ليست شرطا وانظر ما الحكم اذا باعها بعشرة لاجل ثم اشتراها بثمانية لا بعد من الاجل

المدكورة الى هذه الثلاثة يصير
الجميع تسعة (قوله ومحمولة الخ)
الاولى حذفها لدخولها في الردى
ويريد ذهب بذهب ومحمدية بمحمدية
ويريدية بيزيدية على كل حال أي
سواء كان بثلث الاول أو أقل
أو أكثر (قوله وممتنع خبر
مقدم) أي والجمل جواب لو
(قوله أي كالامتناع الخ) ظاهر
عبارته ان المشبه هو نفس
الامتناع وليس كذلك بل الامتناع
وجه الشبه فالمشبه هو التساوي
أي العقدة المحتوية على التساوي

(قوله ويحتمل أن يقال بالمنع) هو الظاهر (قوله ولاجل أن تعميم الخ) أي الذي هو الدين بالدين أي ولاجل أن التهمة دائرة مع الدين بالدين أجزى ما أصله المنع (قوله ولو سكتا عن شرط المقاصة بقي المنع الخ) أي فظهر الفرق بين التي أصلها المنع والتي أصلها الجواز والحاصل أن الأصل فيه الجواز ضعف التهمة فلا يفسد إلا بشرط نفي المقاصة لتحقيق التهمة وهذا الأصل منعه لقوة التهمة فلا تنفي إلا بشرطها (قوله ويجوز الخ) مثلاً لو أجزىنا الكلام في باب الجود والرداءة على باب القلة والكثرة لجاز فيما إذا باع بعشرة يزيدية واشترى عن ثلثه بمحمدية لدون الأجل أو للأجل مع أنه ممتنع وتأمل بقية الصور تجدها جارية على هذا القانون وقوله ومنه البيع بمحمدية الخ الأولى حذفه لأن هذا من اختلاف السكة فقط ويأتي على أنه لو حل كلام المصنف على ما يشمل الاختلاف بالجود والرداءة أو السكة لا غنى عن الآتي (قوله في الصور كلها) وهي ثمانية عشر لأن الأجل الثاني أمدون أو مساو أو أبعد وفي كل ما عاين الثمن الأول أو أقل أو أكثر وفي كل أمان أن يكون البيع بجيد أو الشراء بردي أو عكسه فهذه ثمانية عشر إلا أن خير بان كلام المصنف إنما هو في التفاوت بالجود والرداءة فقط فلا تنافي هذه الصور كلها وقوله للدين (٧) بالدين أي لا ابتداء الدين بالدين وقوله فكذلك يمتنع

شامل لست صوراً أن يكون الثاني أجود أو أقل أو أكثر أو مساو أو الثاني أدنى كذلك فهذه ست صوراً يخرج منها اثنتان بقي أربع غير أن ظاهر العبارة أن العلة الدين بالدين مع أنه ليس في الصور المذكورة ابتداء دين بدين بل علة المنع فيها البديل المؤخر فلذلك قال لكن يستثنى الخ فيكون حاصله العلة في صور الأجل ابتداء الدين بالدين وفي صور النقد البديل المؤخر ثم يرد حينئذ أن يقال هو لا جعل العلة في الشكل البديل المؤخر ويكون أظهر لا طراد العلة غير أن غيره قال غير ما قال وهو أن من منع الصور كلها عمل بالبديل المؤخر إذا البيعة الأولى لا بد أن تكون مؤجلة فيحصل بذلك البديل المؤخر ولو كانت البيعة الثانية نقداً ومن منع صور الأجل وفصل في غيرها وهو

واشترطنا في المقاصة فيحتمل أن يقال بالجواز نظراً إلى أن الشرط ليس منافياً للعقد إذ المقاصة غير لازمة بخلاف ما إذا كان للأجل فإن اشتراطها يناقض مقتضى العقد وهو لزوم المقاصة ويحتمل أن يقال بالمنع نظر إلى أن المقاصة ممكنة وقد اشترط إبطالها فآل الأمر إلى الدين بالدين (ص) ولذلك صحح باكثر لا بعد أن شرطها (ش) أي ولاجل أن تعميم الذمتين يؤثر بالمنع فيما أصله الجواز صح ما أصله المنع في كل ممنوع لشرائه باكثر من الثمن المبيع به كبيعها بعشرة لشهر وشرائها باثني عشر لا بعد من الأجل أن شرطاً المقاصة للسلامة من دفع قليل في كثير ولو سكتا عن شرط المقاصة بقي المنع على أصله ولا مفهوم لقوله باكثر لا بعد إذ باقي الصور الممتنعة كذلك (ص) والرداءة والجودة كالقلة والكثرة (ش) مقتضى التشبيه أن الصور اثنتا عشرة وأنه يمتنع منهما ما امتنع مع القلة والكثرة فكذلك يمتنع ما يجمل فيه الأقل أو بعضه يمتنع ما يجمل فيه الأدرأ أو بعضه ويجوز ما جاز وليس كذلك بل فيه تفصيل وهو أنه إذا باع بجيد واشترى بردي، وعكسه ومنه البيع بمحمدية والشراء بيزيدية وعكسه فإن وقع البيع الثاني مؤجلاً أيضاً امتنع في الصور كلها للدين بالدين وإن وقع البيع الثاني نقداً فكذلك لكن يستثنى صورتان وهما ما إذا اشتراه بالبيعة نقداً أو أكثر لا مع تعجيل المساوي أو الألا أكثر تنفي تهمة البديل المؤخر لعدم انتفاع البائع وبعبارة والرداءة من جانب والجودة من جانب والمساو والرداءة والجودة في الجوهرية والجنس متحدان في قوله ومنع بذهب وفضة والسكة متحدة بدليل قوله وبسكتين إلى أجل والعدد والرواج متحدان عملاً بقوله فيما سبق وحرم في نقد بفاضل فما بقي الاختلاف إلا بالجودة والرداءة فقط أي مع اتحاد الوزن وتشبيه الرداءة وضدها بالقلة والكثرة من جهة النقص والزيادة لا من جهة المنع والجواز فالأرداءة كالا نقص والاجود كاللا وفي وعليه فالليس فيه معنى زائد على القلة والكثرة فيجري عليهم ما وما فيه علة أخرى اعتبرت

الراجح علل منع صور الأجل للدين بالدين وهو اشتغال الذمتين وعلل المنع في صور النقد بسلف جرفه أو بدوران الفضل من الجانبين ولو أراد المصنف الاقتصاد على ما تجب به الفتوى مع الاختصار لحذف قوله والرداءة والجودة كالقلة والكثرة وقوله كشرائه للأجل الخ وقال وإن باع بجيد واشترى بردي، وعكسه منع أن كان الشراء لأجل مطلقاً وكذا أن كان نقداً مطلقاً إلا أن باع بردي واشترى بجيد مثله أو أكثر اهـ وشارحنا يقول أن العلة البديل المؤخر في صور النقد إلا أن التهمة منتفية في هاتين صورتين فكانت ليس هناك بدل مؤخر (قوله والعدد والرواج) المناسب أن يحذف الرواج ويأتي بدله بالوزن ويستغنى عن قوله بعد أي مع اتحاد الوزن (أقول) وحينئذ فلا تنافي الأربعة والعشرون صورة وقوله عملاً بقوله لا حاجة لذلك لأن حديث الاختلاف في العدد هو الذي فرغ منه المشار له بقوله فن باع الخ وقصد صاحب هذه العبارة رد الاعتراض المشار له بقوله مقتضى التشبيه الخ (قوله وعليه فالليس فيه معنى زائد الخ) المعنى الزائد هو الدين بالدين أو دوران الفضل من الجانبين مثال ما ليس فيه واحد من الأمرين لو باع بعشرة بمحمدية ثم اشترى بعشرة بيزيدية نقداً أو بالعكس فليس هذا ابتداء دين بدين ولا دوران فضل من الجانبين فيجري على باب القلة والكثرة فيمتنع في الأول لا نه دفع قلبه وهو البردي به أخذ كثيراً وهو المحمدية أي من حيث الجود فلا ينافي أن العدد متحد

(قوله أي كاشتغال الذميتين الخ) وهي ما ذاباع بعشرة يزيدية ثم اشتراها بعشرة محمدية لدون الاجل أو للاجل فهذه جائزة في باب القلة
والسكينة إلا أنها ممنوعة هنا لا ابتداء الدين بالدين (قوله أو دوران الفضل من الجانبين) كالأبواب تسعة محمدية لاجل ثم اشتراها بعشرة
يزيدية بقدر أفاضل في هذه ابتداء دين بدين ولو نظر لباب القلة والكثرة لجاز فالامتناع إنما هو لدوران الفضل من الجانبين (قوله فلا منافاة
الخ) حاصله أن المصنف قال والرداء الخ فيقتضي أن كل ما جاز في باب القلة والكثرة يجوز هنا فالجودة كالسكينة والرداء كالقلة مع أنه
وجد ما امتنع هنا ما جاز في باب القلة والكثرة فكأن الجودة كالسكينة والرداء كالقلة ينافي قضية المنع فيما ذكر وحاصل الجواب أنه
لا منافاة لأن قصد المصنف التشبيه من حيثية أن الأردأ كالانقص في مطلق نقص والاجود كالزيادة فقط أي في مطلق زيادة والمنع
وعدمه شيء آخر فأن وجدت علة من ابتداء الدين بالدين أو دوران الفضل من الجانبين منع والأفلا فقول الشارح فلا منافاة الخ تفريع
على قوله وتشبيهه الخ وقول الشارح على (٨) القلة والكثرة أي على القلة المنظورة لها في باب القلة والكثرة وهي سلف جرت فاعا وقوله

عليهم ما أي على القلة المنظورة لها
فيهما وجودا وعدمها (ثم أقول) وهكذا
قوله ودوران الفضل من الجانبين
لا يكون إلا مع اختلاف العدد فلا
يناسب قوله والعدد متحد (قوله
الآن يجعل الخ) المراد بالقيمة
ما جعله الإمام قيمة في الدنيا غير
والدراهم وما في غيرها فتعتبر القيمة
الجارية بين الناس واستظهر
عج رجوع الاستثناء لمسئلة الرداء
والجودة وتردد الشيخ سالم فيه
واستبعده بقوله قيمة وبحث فيه عج
بأنه لا استبعاد إذا جحد والردى إنما
ينظر لها بالنسبة لقيمتها لا باعتبار
وزنها (قوله وينبغي الثاني)
لا حاجة لذلك مع نفي هذه المدونة
من المنع كما قرره شيخنا السلموني
(قوله بأن يكون المجمل) يرجع
لقوله أو لا بأن تكون الزيادة الثلث
وذلك لأنك إذا زدت عشرين درهما
على أربعين التي هي صرف
الدينارين يكون الجميع ستين
فالمزيد الذي هو العشرون ثلث

الجميع وتلك العشرون بقدر النصف المؤخر لأن المؤخر أربعون باعتبار كون الدينارين أربعين درهما
(قوله وبسكتين الخ) داخل في قوله والرداء والجودة الخ لأنها كما تكون بطيب الأصل ورداءه تكون بحسن السكة وعدمه (قوله
بمحمدية الخ) المحمدية سكة واليزيدية سكة ومعنى جودة السكة المحمدية كون رواجها به أكثر من رواج السكة اليزيدية ويقاس
على المحمدية واليزيدية غيرهما كالشربني والابراهيمي في زماننا فالمحمدية أجود ولو كان معدنها ارد أو اليزيدية ارد أو لو كان
معدنها أجود والمحمدية نسبة إلى محمد السفاح أول خلفاء بني العباس واليزيدية نسبة إلى يزيد بن معاوية (قوله وكلاهما ممنوعة الخ) فإذا
كان كذلك فيكون قول المصنف إلى أجل في مفهومه تفصيل فلا يعترض به (قوله إلا إذا كانت الخ) استثناء منقطع (قوله مخالف)
مفهومه أن العرضين لو كانا نوعا واحدا لم يكن الحكم كذلك وهو كما أفهم كيبعة كنانا بثوب لشهر ثم اشتراه بثوب فالببيعة الثانية أما
نقد أو لاجل دون الأول أو مثله أو بعده وعلى كل قيمتها أمساوية أو أقل أو أكثر فهذه اثنتا عشرة صورة يمنع منها ما جعل فيه الأقل
اتفاقا ويجوز منها ما لم يجعل فيه إلا أكثر اتفاقا في جواز ما جعل به إلا أكثر ومنعه قولان منشو هما اعتبار ضمان يجعل وعدم اعتبار

(قوله مخالف جنسه) أى فالشراء بثوب الخ أى بفرد من أفراد الثوب مخالف جنس ذلك الفرد الذى هو الماهية الكلية ثمنه الاول وأراد بالجنسية ما يشمل النوعية كما مثل فان جنس البغل والجل واحد ومن ذلك ان يبيع ثوب من القطن ويشتري بثوب من السكبان (قوله ونوع ثمنه) أى فى الشراء الثانى كما هو ظاهر لفظه (قوله فأقار حكم العين والمثل) بقوله كمثلها الا أن الافادة من حيث ان الاول أن يقول كعينه الا انك خير بان أخذ المصنف بظاهره لا يظهر فية قدر فى كلام المصنف والتقدير فمثل المثل صفة وقدرا كعينه على ماهو المناسب لا كمثلها كما قاله المصنف (قوله فيمنع الخ) اعترض بان المناسب الواو لا الفاء لان المنع ليس فرع المثلية وأجيب بان قوله كمثلها مفيد لشئين أحدهما امتناع الصور الثلاث والثانى ان الغيبة على المثلى (٩) تعد سلفا اذ لو لم يكن سلفا لكان كغيره ولا شأن

أن امتناع الصورتين المذكورتين مسبب على هذا الثانى (قوله بعد الغيبة عليه) أى غيبته يمكنه الانتفاع به (قوله فى الصور الخمس) أى فى مجموعها أى بعضها لانه لا يتأتى فيما اذا باعها بعشرة الى أجل ثم اشتراها با أكثر لا بعد من الاجل والحاصل ان العلة فى الاربع سلف جرنفعا أى ان البائع أسلف المشتري فحافرد مثله واعطاه فى مقابلة ذلك درهمين كان نقدا أو لنصف الشهر أو للشهر أو للشهرين هذا عند الغيبة كما تقدم وأما اذا لم تحصل غيبة فقد تقدم ان علة المنع السلف الجار نفعاً فى النقود ولدون الاجل وفى الاكثر لا بعد من الاجل فالمنع فى صورة لا بعد باكثر السلف من المشتري الجار له نفعها هو زيادة الدرهمين لا من قبيل الغيبة (قوله تعد سلفا) قال الامر الى سلف جرنفعا (قوله وشيأتى أنه يتمتع خمس م) وهى لا بعد مطلقا أو أقل نقداً ولدون الاجل بل يزاد هنا سادسة وهى شراءه باقل

لدين بالدين وجازت ثلاث النقود فقط وهى أن يكون ثمن البغل المنقود مثل ثمن الجمل أو أقل أو أكثر أو ما صور الآجال التسع فممنوعة لانه دين بدين فثمنه فى كلام المؤلف منصوب مقعول مخالف أى بعرض مخالف جنسه ثمنه الاول وسواء ساواه فى قيمته أو نقص ثمنه عنها أو زاد الامر فوع بالفا عليه أى ثمنه بمعنى قيمته مخالف لقيمة العرض الاول بزيادة أو نقص كما وقع عند الشارح اذ لا يتأتى فى النقود ثلاث على ذلك الفرض اذ هما اثنتان فقط ومراوده بالعرض ما قبل العين فيشمل الطعام * ولما انتهى الكلام على المبيع المقوم ونوع ثمنه الى عين وطعام وعرض موافق للثمن الاول أو مخالف فى القدر أو فى الصفة أو فى الجنس شرع فيما اذا كان المبيع مثليا وهو امعين الاول واما مثله واما مخالفه فأقار حكم العين والمثل بقوله (ص) والمثلى صفة وقدرا كمثلها (ش) يعنى ان من باع مثليا من مكيل وموزون ومعدود طعاما أو غير طعام ثم اشترى مثله صفة كمحمولة ثم محمولة وقدرا كاردب ثم اردب فكانه اشترى عين ما باع ومن اشترى عين شئيه فاما نقداً وللجل أو أقل منه أو لا بعد ما بمثل الثمن الاول أو أقل أو أكثر فيمنع منها ثلاث وهى ما قبل فيه الاقل وهى شراءها ثانيا باقل نقداً ولدون الاجل أو باكثر لا بعد وتجاوز ما عداها وهى بمثلها نقداً ولدون الاجل وللجل ولا بعد و باقل للجل ولا بعد وباكثر نقداً ولدون الاجل وللجل ومحل كون الممنوع ثلاثا ان وقع الشراء الثانى قبل غيبة المشتري الاول على المثلى فان غاب عليه يتمتع أيضا صورتان أخريان وهما شراءه ثانيا مثله باقل للجل أو لا بعد منه واليه أشار بقوله (ص) فيمنع باقل لاجله أو لا بعد ان غاب مشتريه به (ش) فيصير الممنوع خمسا وهى شراءه مثل المثلى الذى باعه بعشرة الى شهر بعد الغيبة عليه بثمانية نقداً أو لنصف الشهر أو للشهر أو للشهرين أو باثنى عشر لشهرين لان المشتري الاول يصير له درهمان فى الصور الخمس تركها للبائع الاول فى نظير غيبته على المثلى والغيبة على المثلى لكونه لا يعرف بعينه تعد سلفا ومفهوم صفة هو قوله فيما أتى وهل غير صنف طعامه كقمح وشعير مخالف أو لا تردد ومفهوم قدرا انها لو اختلفا فى القدر فان كان المشتري ثانياً أقل من المبيع أو لا فهو كالمشتري الذى اشتريه وسياأتى وان كان المشتري ثانياً أكثر من المبيع أو لا فهو كالمشتري ما باعه مع سلعة فان لم يكن غاب على المثلى منع السبعة الآتية فى قوله ثم اشتراه مع سلعة فان غاب منع الصور كلها للسلف الجار نفعاً ان اشترى بالممثل أو أقل وللمبيع والسلف ان اشترى باكثر وقوله كمثلها لوقال كعينه لكان أحسن اذ

(٣ - خرشى رابع)

الى أنه سلف والاردب الذى لم يرجع مبيع وتقع المقاصة فى خمسة دراهم ويدفع المشتري للبائع خمسة دراهم فى مقابلة الاردب المبيع (قوله منع السبعة الآتية) هى شراءه نقداً ولدون الاجل بمثل أو أقل أو أكثر أو لا بعد من الاجل وعلة المنع سلف جرنفعا فى أربع وهى شراءه بمثل الثمن الاول أو أقل نقداً ولدون الاجل وبيع وسلف ان اشتراه باكثر نقداً ولدون الاجل أو لا بعد (قوله ان اشتراه بالمثل أو أقل) أى اذا اشترى بالمثل فالنفع هو الزائد من المثلى وأما اذا اشترى باقل فالنفع ماذ كرمع ما سقط عنه من الثمن كدرهمين فيما اذا باعه بعشرة واشتراه بثمانية (قوله وللمبيع والسلف اذا اشترى باكثر) كالمواضع بعشرة واشتراه باثنى عشر درهمها فالسلف هو قدر المثل الذى باعه والمبيع هو الزائد من المثلى الذى أخذه بدرهمين (قوله لوقال كعينه لكان أحسن) وأجيب بان مثل

تأتي بمعنى ذات كقوله تعالى ليس كمثله شيء على حذم ما خرج فيها (قوله تردد) هذا التردد ليرد المتأخرين لعدم نص المتقدمين أجازة عبد الحق وعليه اقتصر ابن الحاجب وابن شماس ومنعه غيره (قوله كتغيرها كثيرا) وليس طول زمانها عنده كتغيرها كثيرا البقاء الاتهام معه بخلاف الحيوان المبيع فاسدا (١٠) (قوله وهو مذهب المدونة الخ) ومقابله ما قاله سحنون ومحمد بن المواز وغيرهما من

ان المثل ليس كالخالف بل كالعين فاذا اشترى منه مثل الاول بأقل نقدا امتنع كالمواشترى تلك السلعة بعينها (قوله أي فثله غيره) أنت خبير بأن مثل الشيء قطعاً غيره لا عينه وهذا يمكن في المثل فالاولى أن يقتصر على الثاني المشار له بقوله فثله في الصنفية كغيره في الجنسية (قوله لما في المساوي والاكثر من سلف بحر نفعا) والمسلف هو المشتري لانه يدفع بعده شهر وعشرة يأخذ عشرة واثنى عشر ومعه الثوب الثاني زيادة وأما اذا اشتراه بخمسة فهذه الخمسة سلف والخمسة الاخرى في مقابلة الثوب الذي لم يرد وهي يسع لكن المسلف البائع فيها اذا كان نقدا والمشتري اذا كان لا بعد من الاجل وأفيدك ان ما هنا من التعويل على خمسة يسع وسلف مشهور مبني على ضعيف فلا ينافي ما تقدم من ان خمسة يسع وسلف ملغية فلا يعول عليها (قوله وسكت عن صور الاجل الثلاث) لك أن تقول ان قول المصنف لا بمثله أو أكثر أي نقدا أو ولدون الاجل ولا يداخل اذا كان أبعد من الاجل بمثل الثمن أو أكثر لانهم ممنوعان داخلان في قوله لا بعد مطلقا وبقيت واحدة جائزة وهي اذا كان بأقل للاجل نفسه (قوله ويشترى أحدهما بخمسين الخ) لا يخفى أن

ما ذكره المؤلف من الاخبار بما لا فائدة فيه (ص) وهل غير صنف طعامه كقمح وشعير مخالف أو لا تردد (ش) يعني انه اختلف لو اشترى غير صنف طعامه الموافق له في جنسه كقمح باعه لشخص لاجل ثم اشترى منه شعير أو سلتاهل هو بمنزلة ما اذا اشترى غير مباح غير مباح تجوز الصور كلها أو بمنزلة ما اذا اشترى عين مباح لا اتحاد الجنس فيمنع ما عجل فيه الاقل وهي ثلاث ان لم يغيب وخمس ان غاب تردد والصنفية على حقيقتها على اثبات لفظ غير وبمعنى الجنسية على اسقاط غير أي وهل جنس طعامه الخالف له في الصنفية كقمح وشعير بقدر مخالفا له في الجنسية أو لا يقدر مخالفا له في الجنسية فيمنع ما عجل فيه الاقل * ولما انتهى الكلام على مثل المثل شرع في الكلام على مثل المقوم وانه كالغير فقال (ص) وان باع مقوما مثله كغيره كتغيرها كثيرا (ش) يعني ان الشخص اذا باع مقوما كفرس أو ثوب بمائة لشهر ثم اشترى مثله من فرس أو ثوب آخر فان الصور كلها تجوز وانه اشترى غير جنس مباح وهو مذهب المدونة لان ذوات القيم لا يقوم المثل فيها مقام مثله وكذلك تجوز الصور كلها فيما اذا اشترى عين مباح من المقوم الا انه تغير تغيرا كثيرا بن زيادة أو نقص سواء اشتراه بمثل الثمن الاول أو أقل أو أكثر نقدا أو ولدون الاجل الاول أوله أو لا بعد منه والسكاف في كغيره زائدة أي فثله غيره أو فثله في الصنفية كغيره في الجنسية فليست زائدة * ولما بين حكم ما اذا اشترى عين مباحه أو جنسه أو مثله أشار لبيان ما اذا اشترى بعضه بقوله (ص) وان اشترى أحدث يبيعه لا بعد مطلقا أو أقل نقدا امتنع لا بمثله أو أكثر (ش) يعني انه اذا اشترى بعض مباحه ففيه اثنا عشرة صورة لانه اما أن يشتري ذلك البعض بمثل الثمن أو أقل أو أكثر نقدا أو ولدون الاجل أوله أو لا بعد الممتنع خمس صور وهي أن يشتري بمثل الثمن أو أقل أو أكثر لا بعد أو بأقل نقدا أو ولدون الاجل مساوي والاكثر من سلف بحر نفعا ولما في الاقل نقدا أو ولدون الاجل أو بعد من يسع وسلف والجائز سبع صور وهي أن يشتري بمثل الثمن نقدا أو ولدون الاجل أو بأكثر نقدا أو ولدون الاجل وبمثل أو أقل أو أكثر للاجل فقوله وان اشترى أحدث يبيعه أي أو غيره والمراد انه اشترى بعض مباحه وفهم من قوله يبيعه بالاضافة انه باعه ما أولا ولو قال يبيعه بلا اضافة لم يفهم منه ذلك وقوله مطلقا أي كان الثمن الثاني مساويا للاول أو أقل منه أو أكثر وقوله أو أقل نقدا حقيقة أو ولدون الاجل وقوله امتنع في الخمس صور وقوله لا بمثله أي نقدا أو ولدون الاجل وقوله أو أكثر نقدا أو ولدون الاجل وسكت عن صور الاجل الثلاث أي بمثل الثمن أو أقل أو أكثر (ص) وامتنع بغير صنف ثمنه (ش) أي فلو اشترى البائع من المبتاع بعض مباحه بغير صنف الثمن الاول كبيعهم اذ ذهب أو محمدية لشهر ثم يشتري أحدهما بفضة أو بيزيدية أو عكسه فانه يمتنع لانه يرجع اليه أحدث يبيعه وخرج منه ثوب وذهب يأخذ عنه عند الاجل فضة وسواء كان الثمن الثاني نقدا أو للاجل الاول أو لاقل منه أو لا بعد بقرينة الاول أو بأقل منها أو بأكثر ففعله المنع الصرف أو البذل المؤخر وهو مقيد بما اذا لم يكن المجل جدا فيجوز كما أشار له بقوله (ص) الا أن يكثر المجل (ش) فيجوز كبيعهم اذ يشارين لشهر وصرف كل دينار عشرون درهما ويشتري أحدهما بخمسين

هذا لا يظهر سواء اعتبرت الكثرة بالنسبة للمجموع لانها لم تكن كثرة جدا أو بالنسبة لما ينوب ما اشترى من الثمن كما هو ظاهر والحاصل ان المصنف لم يقيد بالجدية غير ان شارحنا وعقب قيدا بها والشيخ سالم لم يقيد بها ولكن اظهرها بالشارحنا وعقب

(قوله نقداً أو لدون الاجل) قررته شب فقال الا ان يكثر المجل أى المنقود فى الحال كما نص عليه اللخمي وقد قرر به شيخنا السلوني واعترض على شارحنا (قوله واظهاره انه يعتبر كثرة المجل الخ) أى ان هذا (١١) هو اظهاره بالتبديل بقوله ويشترى أحدهما

بمخمسين درهمين ليس بقيد بل لو اشترى أحدهما بثلاثين لجاز ثم ان خير بان هذا استظهار من عجم والذى فى ت الكبير وسبقه اليه ابن الحاجب ان المراد كثرة عن جميع الثمن لا عن ثمن المبيع فقط كذا أفاده بعض شيوخنا ثم أقول فيمنع ذلك لا ينبغى العدول عن ابن الحاجب الا بدليل (قوله وانظر تعليل المنع) هو السلف جرحنا فى شرائه بمثل وأقل نقدا ولدون الاجل وللمبيع والسلف فى شرائه بأكثر نقدا ولدون الاجل أولا بعدد وجه الاول أنه آل أمره ان ثوبه يرجع له وخرج منه عشرة أو ثمانية يأخذ عنها بعد الاجل عشرة وقد زاد ثوب أو شاه (قوله وانظر تعليل المنع فى شرحنا الكبير) علة المنع المبيع والسلف فى الجميع وبيان أنه آل أمر البائع انه خرج منه خمسة وسبعة فيما اذا كان نقدا ولدون الاجل يأخذ عند الاجل عشرة وخمسة فى مقابلة الخمسة وهى سلف وخمسة فى مقابلة السلعة وهى يسع وأما اذا كان لا بعد من الاجل فالسلف نفس المشتري وذلك لانه اذا جاء الاجل يدفع عشرة للبائع خمسة عوضا عن السلعة وهى يسع وخمسة بسلفها للبائع يقبضها منه بعد ذلك ولم يلتفت ليكون الثوب يساوى أكثر فيكون فيه فى بعض الصور سلفا جرح منفعة * (تنبيه) * يجب تعجيل السلعة الواقعة ثمانية فى الصور الجائرة فى صور خمسة وسبعة وصور

درهما نقدا فيجوز له بعد ثمانية الصنف المؤخر فقوله وامتنع الخ هذا فيما اذا اشترى بعض ماباعه وما من من قوله ومنع بذهب وقضية فيما اذا اشترى كل ماباعه وقوله وامتنع الخ وفيه أربع وعشرون صورة باعتبار ان البيع بذهب والشراء بقضية وعكسه وقوله الا ان يكثر المجل شامل لما اذا كان المجل نقدا ولدون الاجل أو بأقل لا بعد فقد عجل المشتري الاول واظهاره انه يعتبر كثرة المجل بالنسبة لما ينوب ما اشترى من الثمن لا بالنسبة لجميع ثمن ماباع (ص) ولو باعه بعشرة ثم اشتراه مع سلعة نقدا مطلقا أولا بعد بأكثر (ش) يعنى ان البائع اذا اشترى ماباعه من سلعة أخرى من عند المشتري الاول كسب أو شاه مثلافية تصورها اثنتا عشرة صورة يتنوع منها مبيع وهى ما اذا كان الشراء الثانى نقدا ولدون الاجل كان الثمن فى السلعتين مثل الاول أو أقل منه أو أكثر منه والسابقة بأكثر لا بعد من الاجل الاول وانظر تعليل المنع فى شرحنا الكبير وبقى من الاثنتى عشرة خمس جائزة وهى صور الاجل الثلاث وفيما اذا اشترى مبيعه مع سلعة بمثل أو أقل لا بعد كما يصرح به المؤلف فى قوله ومثل وأقل لا بعد فانه مفهوم قوله بأكثر لا بعد (ص) أو بخمسة وسبعة (ش) عطف على مع سلعة لكن السلعة هنالك من المشتري وهما من البائع الاول كما لو اشترى ثوبه المبيع بعشرة لشهر بأربعة أو ستة أو خمسة وسبعة كعبد مثلا والموضوع بجاله وهو ان الشراء الثانى نقدا أو لا بعد وقوله (امتنع) جواب عن السبع فيما قبلها وهى شرائها مع سلعة وعن الثلاث والتسع فى هذه وهى ما اذا اشتراها بخمسة وسبعة ووجه كونها ثلاثا ان يكون الشراء الثانى نقدا أو لدون الاجل أولا بعد فهذه ثلاث ووجه كونها تسعا ان يفرض ثمن السلعة المشتري بها ثانيا مع الخمسة والسلعة خمسة أو أربعة أو ستة فيكون الثمن فى الشراء الثانى مثل الثمن الاول أو أقل أو أكثر فصوره ثلاثة مضر وبقى الثلاثة الاول وهى النقدا ولدون الاجل ولا بعد والجميع ممنوعة والحاصل أن ما عدا صورة الاجل ممنوعة سواء فرضتها ثلاثا أو تسعا وللجل نفسه جائز سواء فرضته صورة واحدة أو ثلاثا وانظر تعليل المنع فى شرحنا الكبير وقوله (ص) لا بعشرة وسبعة (ش) مقابل الخمسة وسبعة مخرج من حكمه وهو المنع الى الجواز لكنه خاص بجائى النقدا أى لان اشترى سلعته المبيعة بعشرة لشهر بعشرة وسبعة مثلا كشاة نقدا ولدون الاجل فيجوز عند ابن القاسم لان مآل البائع انه دفع شاه وعشرة دنانير أو أكثر نقدا يأخذ عوضا عن ذلك عشرة دنانير الى شهر ولا تهمه فيه وأما لا بعد فيمتنع عملا بقوله أولا يمتنع ما تجل فيه الاقل ولا يخفى جواز صورة الاجل كفى التى قبلها الوقوع المقاصدة الا ان يشترط ان يقيمها ولا يتصور فى هذه غير أربع صور يجوز منها ثلاث وهى النقدا ولدون الاجل وللجل ويمتنع واحدة وهى لا بعد اه وانما لم يتصور فى هذه غير أربع لان العشرة موجودة على كل حال والسلعة دائما زائدة على العشرة كما هو فرض المسئلة نعم ان فرض المبيع الاول لا يقيد العشرة تأتى فيها الاثنتا عشرة لكنها تدخل مع خمسة وسبعة ثم عطف على عشرة قوله (ص) ومثل وأقل لا بعد (ش) وهو مفهوم قوله بأكثر فى قوله أولا بعد بأكثر فحقه ان يذكره هنالك وانما أخره هنا لعطفه على الجائز (ص) ولو اشترى بأقل لا جل له ثم رضى بالتجديد قولان (ش) يعنى ان الشخص اذا اشترى ماباعه بأقل من ثمنه للاجل الاول ثم رضى

مسئلة عشرة فأكثر والزم بيع معين يتأخر قبضه ان كانت معينة وابتداء دين بدين ان كانت مضمونة اذ ذمة كل فيه مامعومة للآخرى (قوله فيجوز عند ابن القاسم) ومقابله ما لابن المباحشون فقال لانه جعل الثوب الرجوع الى يد البائع الاول مبيعا بالسلعة التى خرجت من يده ثانيا وجعل العشرة النقدا سلفا فى العشرة المؤجلة فيكون بيعا وسلفا فيمتنع فى النقدا ولدون الاجل اما للاجل

فلا توهم فيه وكذا لا بعد أفاده محشى تمت (قوله فهل يستمر الجواز على حاله) أى نظراً للحال وقوله أو يمنع قال ابن وهبان وينبغي أن يكون هذا هو الراجح لأنه آتٍ الأمر إلى أن السلعة رجعت لصاحبها ويُدفع الـثمانية يأخذونها عند رأس الشهر عشرة (قوله أولاً يمكن الخ) وليس له على هذا أن يؤخر القيمة ويقول للمشتري قاصصنى بها عند الاجل لان شرطها أنساو بهما حلولاً والفرض أن الحال القيمة فقط وظاهر المصنف ثبوت هذا الحكم فيما ينتفع به بعد الانلاف كذبح الماء كوله وفيما لا ينتفع به كحرق الثوب وهو واضح في الأول دون الثاني إلا أنهم أجروا الباب على سنن واحد (قوله ففعل ما نصب أو بحر) بل في حال الجر محل ما نصب وبحر إلا أنه إذا قرئ بالاضافة تكون اضافة بائع للبيان (قوله اسم ١٢) مفعول (وحينئذ فالاضافة للبيان أى اضافة متلف لما بعده ولا يصح النصب

لان الرسم ينفعه الاعلى لغة ربعة وعلى تقديره فقوله ما قيمته الخ يدل من متلف أو عطف بيان أو خبر مبتدأ محذوف (قوله لكن لا دلالة فيه) أى لا دلالة ظاهرة فلا ينافى أنه لو توهم في المعنى يعلم المتلف بكسر اللام (قوله فلا اعتراض) حاصله أنه اعترض على المصنف بان المزيد أو الزائد أولى من الزيادة لفظاً ومعنى فلم لم يرتكب به اهـ أما كونه أولى لفظاً فإنه أخصر بحرف وأما معنى فلان الزيادة مصدر وهى فعل الفاعل وفعل الفاعل لا يوصف بالاختـ ولان ظاهره أنه يمكن من أحداث الزيادة وليس مجرد ادعاء المراد من أخذها هذا حاصل ما اعترض به إلا أن خبير بان جواب الشارح لا ينفـع الا باعتبار التعليل الأخير الذى هو قوله ولان ظاهره الخ (قوله ثم استرد مثله مع خمسة) وأما لو استرد مثله فقط لجار الصور كلها وقوله مع خمسة ليس المراد مع تجميل خمسة والا نافي بعض صور

بتجميل الثمن فهل يستمر الجواز على حاله لا سيما حيث يكون الثمن عينا فان الاجل فيها من حق من هو عليه فلا تمـه أو يمنع من التجميل لاتهامهما على السلف بزيادة قولان للمتاخرين وكذلك الخلاف إذا اشترى بأكثر لاجله ثم تراضيا بالتأخير أو اشترى بأكثر نقداً وأول دون الاجل ثم رضى بالتأخير لا بعد فلو قال وفيما آتٍ للمنع وقد وقع جائراً قولان لشمـل جميع ما ذكر (ص) كتمكين بائع متلف ما قيمته أقل من الزيادة عند الاجل (ش) هذا تشبيه في القولين والمعنى ان البائع إذا أنلف ما باعه لاجل عمدا ولمه غرم القيمة للمشتري حالة فهل إذا كانت أقل من الثمن الموجب يمكن البائع من الزيادة عند الاجل أو لا يمكن الا من مقدار ما دفع من القيمة اذ يتهمان على السلف بزيادة وقوله متلف اسم فاعل ما أى شيئاً باعه بعشرة لشهر مثلاً مفعول متلف وقوله عند الاجل متعلق بتمكين ويجوز ان يقرأ متلف بالتثنية وبالاضافة ففعل ما نصب أو بحر ولو قرئ متلف بفتح اللام اسم مفعول لصح كـن لا دلالة فيه على تعيين من أنلف وقوله متلف أى عمداً أو ما خطأ فيمكن اتفاقاً إذا لا تمه وقوله من الزيادة على حذف مضاف أى أخذ الزيادة فلا اعتراض (ص) وان أسلم فرسافى عشرة أثواب ثم استرد مثله مع خمسة منع مطلقاً (ش) يعنى ان من أسلم فرسافى عشرة أثواب لشهر مثلاً ثم قبل الاجل استرد فرساً مثلاً الاول مع خمسة أثواب وأبرأه من الخمسة الباقية فإنه يمنع سواء كانت الخمسة المزيدة مع الفرس محجلة أو مؤجلة للشهر وأول دونه أولاً بعدمه للسلف بزيادة وذلك لان البائع آل أمره الى أنه أسلف المشتري فرساً رد اليه مثله وهو عين السلف وما أخذه من الاثواب زيادة لاجل السلف فالسلف هنا البائع قطعاً وفى المسئلة الاتية فهو تارة البائع وتارة المشتري وانما لم يجزوا هذه اذا بقيت الخمسة لاجلها كما فى التى بعد ها لانه لما رجع اليه مثل سلعة علم انهما قصدا السلف بخلاف ما اذا رجعت عينها أو رجع غير جنسها اذ كانهما اشترط رد العين أو رد غير الجنس فخرجنا عن حقيقة السلف قاله فى التوضيح فى وجه كون الغيبة على المقوم لا تعد سلفاً ثم قال وفيه نظر اهـ ولا مفهوم لقوله عشرة ولا لاثواب وانما المراد انه أسلم مقوماً كان ثياباً أو غيرها كانت الثياب عشرة أو أقل أو أكثر ولا مفهوم لقوله خمسة ولا لاثواب أى كان المردود خمسة أثواب أو أقل أو أكثر أو رداهم أو ردنا نيران العلة السلف بزيادة (ص) كـلو استرده الا أن تبقى الخمسة

الاطلاق بل المراد مع الموافقة على رد خمسة (قوله فى وجه الخ) أى ان قوله اذ كانهما اشترط لم يذكر لاجلها فى التوضيح تعليلاً لقوله بخلاف ما اذا رجعت عينها كما قلنا وان كان صحيحاً انما قاله فى مقام آخر وهو ان الغيبة على المقوم لا تعد سلفاً وذلك لانه قد تقدم ان المصنف قال والمثلـى صفة وقد را كـمله فيمنع بأقل لاجله أى عند الغيبة والعلة الذى السلف الذى جرفنا عنه فى حاله كان المقوم كذلك لانه اذا غاب على ما يعرف بعينه فقد انتفع والسلف لا يتعين فيه رد المثل بل يجوز فيه رد العين والمثل فلم يعدوه سلفاً لاننا نقول لما رجعت العين فكانهما اشترط ذلك فخرجنا عن حقيقة السلف وفيه نظر فاذا علمت ذلك فعبارة شارحنا أحسن من عبارة عب لان فيها قال فى توضيحه ووجه الخ وقوله وفيه نظر أى وفى هذا الوجه نظر لانه لا دليل على الاشتراط كذا فهم بعض الشيوخ ولم يتكلم المصنف على رد غير الجنس (قوله أسلم مقوماً) أى فى مقوم (قوله ولا لاثواب) أى المقدرة بعد قوله مع خمسة لان المعنى مع خمسة أثواب (قوله كـلو استرده) لو مصدرية كما فـذ كرها مع ما نأ كبد

(قوله لان المجل) أي حقيقة أو حكماً فيشمل مادون الاجل وقوله مسلف أي في حكم المسلف وقوله إلا أن تبقى الخمسة لأجلها على الصفة المشتركة لأجل ودون (قوله فعلى المشهور) ومقابله قول البرقي أنه لا يعد مسلفاً (قوله واقصر المؤلف على التعليل الخ) ومقابله التعليل بضع وتجل وحط الضمان وأزيدك أي ضع وتجل حيث كان الفرس لا يساوي خمسة أثواب في فرضه وحط الضمان وأزيدك حيث كان يساوي ستة أثواب (قوله ولطرده في الجنس الواحد وغيره) أي في كون المأخوذ والمأخوذ عنه جنساً واحداً أي في غير ما هنا وليس جنساً واحداً أي كما هنا فإن المأخوذ عنه الأثواب والمأخوذ الفرس مع الخمسة وأما ضع وتجل فلا يكون إلا في الجنس الواحد كالوكان عليه عشرة أثواب فقال له ضع منها خمسة (١٣) وخذ الباقي والمأخوذ من جنس المأخوذ عنه وكذا

حط الضمان وأزيدك ولو كانت الزيادة من غير جنس الذي عليه مثلاً لو كان له عليه عشرة فقال له حط الضمان عني وأزيدك عليها شيئاً فاتحد جنس المأخوذ عنه والمأخوذ بالنسبة لغير هذا الميزيد ثم أنه لا يظهر كون يبيع وسلف مطرد في الجنس الواحد وغيره وذلك لان مقضى كونه مطرد في الجنس الواحد وغيره أنه يتحقق في كل واحد منهما مما على حدته كما أشرنا إليه ولا يتأتى ذلك لانا وجدنا الممكن أن يكون المأخوذ عنه جنساً واحداً والمأخوذ بعض ذلك الجنس وشئ آخر فالمناسب أن يقول لانه المرضي عند الشيوخ لانه لا يصلح هناضع وتجل ولا حط الضمان وأزيدك لانهم لا يكونان إلا في الجنس الواحد وهنا اختلف كاتبين والحاصل ان ضع وتجل وحط الضمان وأزيدك انما يدلان فيما اتحد عوضاً والعوضان هنا غير متحدين إذ أحدهما الأثواب المسلم فيها والآخر الفرس مع بعض الأثواب وقيل ان حط الضمان وأزيدك يدخل في الجنس والجنسين ذكره ابن يونس ولكن

لأجلها لان المجل لما في الذمة أو المؤخر مسلف (ش) تشبيهه في المنع أي كما يمنع استرداد المسلم اليه الفرس بعينه مع خمسة أثواب مججلة أو مؤجلة إلا أن تبقى الخمسة الزائدة في هذه لأجلها الأولى لا مججلة ولا مؤجلة بدونه ولا لا بعد منه فيجوز لان الفرس حينئذ في مقابلة خمسة فهي محض بيع وبقاء الخمسة المصاحبة للفرس لا لأجل أسقطت المنع ولو جعلت الخمسة أو أخرت لدون أجلها أو لا أكثر منه فالمنع لان الفرس مبيع بخمسة والمتجل لما في الذمة قبل أجله أو المؤخر عنه مسلف أما الأول فعلى المشهور ولانه لما ترتب له في ذمته عشرة أثواب لشهر أعطاه منها خمسة إلا أن مع الفرس فالخمسة سلف يقبضها أي البائع من نفسه عند تمام الشهر والخمسة التي أسقطها عن ذمته مبيع بالفرس واقصر المؤلف على التعليل بالبيع والسلف لانه المرضي عند الشيوخ وطرده في الجنس الواحد وغيره وأما المؤخر لما في الذمة فسلف اتفاقاً فقوله لان المجل الخ تعليل لمقدر كما ترى وهو خاص بما بعد الكافي لان المسئلة الأولى ليست معاملة بذلك إذ لو علت به لزم فيها الجواز فيما إذا بقيت الخمسة لأجلها مع انها بمنع مطلقاً مما مر من السلف بزيادة أي للتمه على ذلك وإنما كانت العلة في الأولى السلف بزيادة لان رد المثل هو الغالب في قضاء القرض وأما في رد العين فهو نادر في قضاء القرض وكذا رد غير الجنس ولذا جعلت علة المنع في الثانية البيع والسلف (ص) وان باع حماراً بعشرة لأجل ثم استرده وديناراً نقداً (ش) يعني ان الشخص اذا اشترى حماراً بعشرة لأجل ثم تقابل مع بائه على رده له وزيادة دينار نقداً فانه لا يجوز سواء كان الدينار الميزيد من جنس الثمن أو من غيره لانه يبيع وسلف لان المشتري ترتب في ذمته عشرة دنانير دفع عنها مائلاً الحمار الذي اشتراه وديناراً لياخذ من نفسه عند حلول الاجل عشرة تسعة عوضاً عن الحمار وهو يبيع وديناراً عن الدينار السابق وهو سلف (ص) أو مؤجلاً لمنع مطلقاً إلا في جنس الثمن للأجل (ش) أي وان زاد المشتري للبائع مع الحمار ديناراً مؤجلاً فانه يمنع أيضاً كان التاجيل للأجل أو لدونه أو لا بعد منه لانه فسخ دين في دين إلا أن يكون الدينار المؤجل من صنف الثمن الذي وقع البيع به بان يوافق في سكنه وجوهه يتسه ولا بد من موافقه في وزنه أيضاً وتاجيله للأجل الأول لا لدونه ولا لا بعد منه فيجوز لانه آل أمر البائع الى أنه اشترى الحمار بتسعة دنانير من العشرة وأبقى ديناراً لأجله ولا محذور فيه قال في توضيحه والصورت أي صور الاجل لان الميزيد اما موافق أو مخالف وكل منهما المالدون الاجل أوله أو لا بعد منه ولا يجوز منها الا صورة واحدة

الراجح اختصاصه بالجنس الواحد كما يفيد كلام التوضيح وغيره وأما البيع والسلف فلا يكونان في الجنس الواحد هذا ما ظهر وان كان ما قاله شارحنا ذكره بهرام (قوله وزيادة دينار نقداً الخ) أي فصوره المسئلة انه باعها بعشرة من دنانير فخرج ما ذاباعه بعرض مؤجل عشرة أثواب ثم أخذ منه الحمار وديناراً فينبغي الجواز لانهم مبيعان بالأثواب والمراد أخذهما معا عاجلاً والا كان فيه فسخ ما في الذمة في مؤخر من غير جنس الدين (قوله إلا في جنس الخ) فيجوز حيث لم يشترط ان في المقاصة (قوله للأجل) حال الاستثناء والحال وان كان قيد العام لها إلا ان الاستثناء محطه الأول مقيد بالثاني فليس الثاني مقصوداً بالذات بل بالتبع فلا يلزم استثناء شئين بإداة واحدة وهو غير سائغ كما قاله الشيخ أحمد (قوله لانه فسخ دين) مثلاً لو باع الحمار بعشرة أثواب ثم استرده وديناراً مؤجلاً فقد باع الحمار بتسعة أثواب وفسخ الثوب العاشر في الدينار المؤجل ولا يظهر ذلك فيما ذاباعه بعشرة دنانير ثم رده وزاده ديناراً مؤجلاً نعم فيه بيع

وسلف اذا كان لدون الاجل أو بعده و يأتي الصرف المؤخر والبدل المؤخر (قوله وهذا) أي محل المنع اذا لم تكن الزيادة الخ أي وأما اذا كانت الزيادة ففيه تفصيل الخ (أقول) لا حاجة لذلك حيث قال المصنف الا في جنس الثمن للاجل وأردنا بالجنس الصنف الخ (قوله الا أن يجعل الخ) راجع أيضا الى الزيدية كما في عب (قوله فيشمل الخ) المناسب لذلك أن يقول المراد بالجنس الصنف والصفة (قوله جازان بجعل المزيد) وبشترط أيضا حيث (١٤) كان المزيد فضة والثن ذهباً أن يكون المزيد أقل من صرف دينار كذا كره أبو

الحسن (قوله بغيره) أي بغير العوض وقوله بالنسبة للمزيد مثلاً لو باع الحمار بعشرة دنانير ورده وعرضاً مؤجلاً للاجل الاول أو دونه أو أكثر فقد فسخ مثلاً ديناراً في العرض المؤخر وبيع الحمار بتسعة حين رده (قوله وكذلك اذا بيع الحمار الخ) ومثل ذلك ما اذا بيع بمؤجل ولم تقع الاقالة الا بعد حواله (قوله) لانه ان كان من جنس الخ هذا التعليل بالنسبة للمسئلة الثانية الستي هي قوله وبيع بنقد اما موافق للثن أي الاول أو بخلاف له (قوله وذلك سلف) أي من البائع (قوله فهو صرف مؤخر) أي بان كان الثمن عشرة دنانير وزاده عشرين درهماً فقد صرف البائع الدينار العاشر بتلك الدراهم وهذا ما لم يكثر المجل جداً بحيث تنفي تهمه الصرف وكذا اذا كان الثمن محمدياً والمزيد يزيدية أو عكسه امتنع أيضاً للبدل المؤخر في هذا الموضوع وهي ما اذا أخرت الزيادة (قوله) لانها بيعه ثانية) تأمله فانه يلزم عليه البديل المؤخر بالنسبة للدينار المزيد فهو ومشكل جداً (قوله فان كان معيناً جاز مطلقاً) لانه لا يدخل الذمة فليس فيه

وهي المستثناة بقوله الا في جنس الثمن للاجل وهذا اذا لم تكن الزيادة فضة فان كانت فضة فيدخل البيع والصرف فأجره على ما تقدم وفي معناه ما اذا باعه بيزيدية ثم اشتراه مع زيادة بمحمدية أو بالعكس اه أي فيمنع للصرف والبدل المؤخر الا أن يجعل أكثر من قيمة المتأخر جد السلامة بما ذكر وبعبارة المراد بالجنس الصنف أي صنف الثمن فيشمل اتحاد السكة واتحاد الجودة والرداءة حتى لو اختلفت السكة أو الجودة والرداءة منع (ص) وان زيد غير عين وبيع بنقد لم يقبض جازان بجعل المزيد (ش) يعني ان ما مر اذا كان المزيد مع الحمار عيناً فان كان غير عين أي غير ذهب أو فضة بل عرض أو حيوان والفرض انه باع الحمار بغيره لاجل جازان بجعل المزيد لانه باع مافي الذمة بعرض وحمار مجملين ولا مانع منه بخلاف ما اذا أخر المزيد لحصول فسخ الدين في مؤخر بالنسبة للمزيد وكذلك اذا بيع الحمار على التجبيل بذهب أو فضة ولم يقبض حتى وقع التقايل بزيادة من المشتري سواء كان المزيد عيناً أو غيرها فانه يجوز ان بجعل المزيد مع الحمار فقوله وبيع أي الحمار بنقد أي ذهب أو فضة حالاً ينبغي أن تكون الواو بمعنى أو فهي مسئلة ثانية أعطاها جابوا واحداً وهو قوله جازان بجعل المزيد فان تأخر امتنع لانه ان كان من جنس الثمن الاول فهو تأخير في بعض الثمن بشرط وذلك سلف مقارن للمبيع وهو الحمار المشتري بباقي الثمن وان كان من غير جنسه فان كان عيناً والثمن عيناً فهو صرف مؤخر وان كان غير عين فهو فسخ مافي الذمة في مؤخر سواء كان الثمن عيناً أم لا وقيد بقوله لم يقبض للاحتراز عما اذا قبض فانه يجوز ولو تأخر المزيد لانها بيعه ثانية وقصرنا قوله بنقد بما اذا كان الثمن عيناً وهو حال للاحتراز عما اذا كان عرضاً فان فيه تفصيلاً فان كان معيناً جاز مطلقاً وان كان غير معين جازان بجعل المزيد وانظر تفصيل هذه المسئلة في شرحنا الكبير ثم لما أوههم قوله في بيع الآجال يمنع كذا منع البيعتين لارتباطهما كما يقول ابن الماجشون وكان الاصح مذهب ابن القاسم في المدونة وهو صحة البيع الاول وفساد الثاني فقط لان الفساد دائر مع الثاني وجوداً وعدمه بالقياس على اقضاء الطعام عن ثمن الطعام فلا يفسخ الا الثاني دفع ذلك التوهم بقوله (ص) وصح أول من يبيع الآجال فقط (ش) على الاصح أي وفسخ الثاني وخالف ابن الماجشون وقال يفسخان معا وهذا الخلاف مقيد بقيام السلسلة أما اذا فاقت يفسد البائع الاول فهو ما أشار اليه بقوله (ص) الا أن يفوت الثاني فيفسخان وهل مطلقاً أو ان كانت القيمة أقل خلاف (ش) يعني ان المبيع اذا فاق يفسد المشتري الثاني وهو البائع الاول بمفوت من مفوتات الفاسد فان البيعتين معا يفسخان لانه بالفوات سري الفساد للمبيع الاول وحينئذ لا طلب لواحد منهما على الآخر لان المبيع فاسد اقدر جع لبائعه فضماً منه وسقط الثمن عن ذمة المشتري الاول برجوعه لبائعه والثمن الثاني ساقط عن المشتري الثاني لفساد شرائه باتفاق لكن اختلف هل الفسخ للبيعتين في الفوات سواء

كانت

فسخ دين في دين (قوله جازان بجعل المزيد) ولا يتأتى هنا صرف مستأخر فالعلة اما تأخير

بعض الثمن بشرط ففيه بيع وسلف أو فسخ دين في دين تنبيه به هذا كله في زيادة المشتري أما لو زاد البائع شيئاً واسترد الحمار جاز مطلقاً سواء كانت البيعة الاولى نقداً أو لاجل كان المزيد من جنس الثمن أو لا الا أن تكون الزيادة مؤجلة وهي من صنف المبيع فيمنع كما اذا زاده حماراً مؤجلاً لانه سلف بزيادة وذلك لان المشتري يعد كانه أسلف البائع حماراً يقبضه الى أجل أي يقبض بدله على ان أسقط عنه البائع العشرة التي ترتبت له في ذمته والله أعلم وقوله وانظر تفصيل هذه المسئلة الخ هذا غاية ما فيه مما قرر (قوله وبالقياس)

الباء بمعنى اللام أى والقياس (قوله اذ لو فانت بيد المشتري الاول) فان قلت لم اعتبر مريان الفساد في قوائمه بيد المشتري الثاني ولم تعتبر في قوائمه بيد المشتري الاول قلت لا نه في قوائمه بيد المشتري الثاني وهو البيع الفاسد قبض فقوى بذلك واذا فانت بيد المشتري الاول لم يحصل في البيع الفاسد قبض فضعف ولم يرجع القيمة على قاعدة البيع الفاسد لا مكان أن تكون أقل فيلزم دفع قبيل في كثير ولا يراعى كونه جدا (قوله للمناسبة الخ) لا يخفى ان المناسبة انما تقتضى اجتماعهما الصادق بتذييل هذا لهذا وبالعكس لا لتذليل بيع العينة بالخصوص (قوله بانه البيع المتخيل به الخ) لا يخفى ان هذا التعريف يصدق ببوع الآجال فلا يكون التعريف مانعا (قوله مثاله الخ) لا يخفى ان هذا مثال من ببوع الآجال فالتعريف غير مانع (١٥) (قوله وقد باعها بتأخير) أى اشتراها بتأخير

أى ان المطلوب منه اشتراها بثمن مؤجل وقد باعها بنقد غير ان هذا لا يظهر لان شراء المطلوب منه من صاحبه لا ينظر له انما الذى ينظر له كى يأتي أن المطلوب منه يبيعها للطالب بثمن بعضه مؤجل وبعضه مجمل كما هو التحقيق خلافا للشارح والحاصل ان هذا التوجيه لعباض ولم يظهر وجهه

* (فصل) * جاز لمطوب الخ (قوله لبيعهها) أى على قصد ان يبيعها وقوله بمال نقدا أو نسيئة وذلك بان يمر الرجل بغيره من أهل العينة فيقول له هل عندك سلعة كذا ابتاعها فيقول له لا فيذهب من عنده من غير مراضة ولا وى أى افهام ولا عادة فيشتريها ثم يلقاه بعد ذلك فيخبره انه اشتراها لبيعهها له بما شاء وقوله بثمن الخ ليس لذلك ثمرة الا ترتب المبالغة في قوله ولو بمؤجل بعضه وكذا نسخة بمال والا فتن المعلوم ان كل من باع انما يبيع بمال أو ثمن وفي بعض النسخ بتماء أى بزيادة وهى أحسن فان هذا هو المقصود من العينة لكن يلزم عليها تشتيت الضمير الواقع في قوله ولو بمؤجل بعضه (قوله ولو

كانت قيمة السلعة في البيع الثاني قدر الثمن الاول كعشرة أو دونه كثمانية أو أكثر منه كاثني عشر وهو قول ابن القاسم وشهره ابن شاس لانهم لما ارتبطا صار في معنى العقد الواحد ومحل فسخ الاول حيث كانت القيمة التي لزم البائع الاول في الشراء الثاني يوم قبضه أقل من الثمن الاول بان تكون ثمانية مثلا لا عشرة أو اثني عشر لان ان لم يفسخ الاول حينئذ يلزم دفع القيمة مجعلا وهى أقل ويأخذ عنه عند الاجل أكثر فهو عين الفساد الذي منعنا منه ابتداء بخلاف ما اذا لم تفت أوفانت وكانت القيمة مساوية للثمن الاول أو أكثر منه فان اذا فسخنا الثانية ودفعنا القيمة عشرة أو اثني عشر وبقيت الاولى على حالها فلا محذور فيه لا نأخذ بعشرة أو اثني عشر ونأخذ عشرة وهو الاصح عند ابن الحاجب قال المؤلف وغيره بعضهم بالمشهور وخلاف في التثنية وقيدنا فواتها بيد المشتري الثاني اذ لو فانت بيد المشتري الاول لفسخت الثانية فقط واختاره الباجي قال ولم أر فيه نصا اه ثم لاشئ على المشتري الثاني لعدم وصول السلعة بيده وانما له على المشتري الاول الثمن الذي اشتري به فقوله الا أن يفوت الثاني أى مبيع الثاني أى مبيع البيع الثاني فهو على حذف مضاف لان الذي يفوت انما هو المبيع لا المبيع * ولم يجز عادة كثير من أهل المذهب بتذليل ببوع الآجال بما يعرف عندهم ببيع أهل العينة للمناسبة بينهما في التحيل على دفع قليل في كثير وعرفه ابن عرفه بأنه البيع المتخيل به الى دفع عين في أكثر منها اه مثاله اذا باع سلعة بعشرة الى شهر ثم اشتري السلعة بخمسة نقدا فان السلعة رجعت الى يدها ودفع خمسة يأخذ عنها عشرة عند حلول الاجل فصدق على هذه الصورة وما شابهها ان فيها بيعا متخيلا به الى دفع عين في أكثر منها والمواد هنا بالبيع حسنة لان التحيل وقع من بيعتين اه وأصل عينة عون بكسر العين من المعاونة قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها سميت تلك البياعات بذلك لاستعانة البائع بالمشتري على تحصيل غرضه أو لحصول العين وهو النقد لبايعها وقد باعها بتأخير قوله لاستعانة البائع المراد بالبائع هو الثاني الذي طلبت منه السلعة والمشتري هو الطالب والمراد بتحويل غرضه هو الرجوع فيها وسماء باعنا باعتبار المال والافه والآن لم يبيع سلك المؤلف مسلكتهم فقال

* (فصل) * جاز لمطوب منه سلعة أن يشتريها لبيعهها بثمن ولو بمؤجل بعضه (ش) يعنى أنه يجوز لمن طلبت منه سلعة ليست عنده أن يشتريها من رجل من أهل العينة ولو بثمن بعضه مجمل وبعضه مؤجل لبيعهها لمن طلبها منه بمجمل أو بمؤجل على ظاهر الكتاب والامهات وكرهه في العتية لانه كانه قال له خذها باع منها حاجتك والباقي لك ببقية الثمن للاجل والغالب

بمؤجل بعضه) أشار به لما ذكره عياض وحاصله ان من اشترى من رجل من أهل العينة بثمن بعضه مؤجل وبعضه مجمل على ان يبيعها لحاجته فانه جائز على ظاهر مسائل الكتاب والامهات وكرهه في العتية (قوله أن يشتريها من رجل من أهل العينة الخ) رد ذلك بانه لا يعتبر في فرض المسئلة شراء المطلوب منه من أهل العينة وانما يعتبر في فرضها شراء الطالب من أهل العينة واعلم ان المصنف ترك قيدا من المسئلة وذلك ان فرض المسئلة ان المشتري لها بثمن بعضه مؤجل اشتراها لبيعهها لحاجته ودخل مع البائع على ذلك وكذلك تركه ابن شاس وفي التقييدات ما يدل على اعتباره (قوله بمجمل أو مؤجل) أى أو بعضه مجمل وبعضه مؤجل (قوله لانه كانه) أى ان البائع الاصل الذي اشترى منه المطلوب منه يقال للمطوب منه خذ بيع منه لحاجتك أى بيع منها ما تريد ان تنقذ وما

يقى فهو لا ببقية الثمن وظاهره انه يبيع بعضها لاجل ان يقى بالبيع النقد وقد تنفق أن يبيعها كلها لاجل التوفية اذ لم يجد راغباً
انك خبير بان المطلوب منه انما اشترى ليربح وشرأه على هذا الوجه ليس له فيه ربح اغتاله خسارة فالاحسن ان هذا اغتاهو في بيع
المطلوب منه للطالب أى ان المطلوب منه اذا باعها للطالب بثمن بعضه مؤجل بقوله يبيع منها ما تريد ان تنقدي وهو
الذى ارتضاه عجب ورد ما ذهب اليه شارحنا من ان قوله بثمن متعلق بيشترى ما يل هو متعلق بقوله يبيعها أى ويكون قوله ولو بثمن
الاول للحال فقول شارحنا متعلق بيشترى لا يظهر لما يلزم عليه ماذ كرو قوله من أهل العينة تقدم ما فيه وأهل العينة هم من يطلب
منهم السلعة وليست عندهم فيشترى ونهاش يبيعونها لمن طلبها منهم وأيضاً هذا التعليل اعنى قوله لانه كان الخ لا باقى مع كل التعميم المشار
له بقوله ليبيعها لمن طلبها منه بمجل أو مؤجل الخ (قوله وسواء اشتراه كذلك) أى اشتراه في حال كونه كذلك أى بثمن ولو بمؤجل بعضه
(قوله عقب ماسبق) يشير به الى قوله وكرهه (١٦) في العينة الخ وقوله اذا اشترى طعاما على ما فهم شارحنا يكون المشتري هو

المطلوب منه وعلى ما قلنا من انه
المناسب يكون الطالب (قوله ليبيع
كاه) أى مثلاً أو بعضه وقوله
طاحته بثمنه وهو ما يريد ان ينقده
(قوله فلا خير فيه) أى فهو مكرره
(قوله وانه اذا باعه كاه) يصح
ان يحتمل على المتبادر من ان
المشتري يبيعه كاه بعشرة لاجل
الخ ويكون قوله قال له أى قال
المطلوب لذلك المشتري أى الذى
هو الطالب خذ فبيع منه ما تريد
ان تنقد الخ نعم يرد ان المنظور له في
التأجيل للبعث دون البعض
شراء الطالب من المطلوب لا يبيع
الطالب لغيره ويصح ان يحتمل
على ان المعنى وانه اذا باعه كاه
أى وكان المطلوب منه اذا باعه كاه
للتأجيل بعشرة نقد الخ قال له خذ
فبيع منه ما تريد ان تنقدي غير ان
في الكلام ركوة وذلك ان قوله خذ
يقضى ان البيع لم يقع فيه كاه

ان ما بقى لا ينفى ببقية الثمن فقول بثمن متعلق بيشترى أى ما اشترى من أهل العينة بثمن وسواء
اشتراه كذلك ليبيعه جميعه بثمن حال أو مؤجل كاه أو بعضه ويدل على ان ثمن الخ متعلق
باشترى ان عياضاً قال عقب ماسبق قال ابن حبيب اذا اشترى طعاماً أو غيره على ان ينقد بعض
ثمنه ويؤخر بعضه لاجل فان كان اشتراه ليبيعه كاه طاحته بثمنه فلا خير فيه وانه اذا باعه كاه
بعشرة نقداً أو عشرة لاجل قال له خذ فبيع منه ما تريد ان تنقدي وما بقى فهو لك ببقية الثمن
واغتايه ل هذا أهل العينة وهو قول مالك الخ ومشي ابن شاس على هذا القول وهو خلاف
ما مشى عليه المؤلف من الجواز وهو ظاهر الكتاب والامهات قاله عياض وانظر الاعتراض
على المؤلف في الشرح الكبير (ص) وكره خذ بمائة مائتين (ش) أى وكره ان يقول الرجل
لمن ساله سلف مائتين مائة لا يحل لى أن أعطي مائتين في مائة ولكن هذه سلعة قيمتها ثمانون
خذ منى مائة ما أى سلعة اذا قومت كانت ثمانين (ص) أو اشترها ويؤى ليربى ولم يفسخ
(ش) أى وكره ان يقول لبعض أهل العينة اذا حرت بك السلعة الفلانية اشترها ويؤى
ليربى ابن رشد وكذا فاناً ربح فيها أو اشترها منكم من غير ان يراوضه على قدر الربح ولا
صرح بهو بعبارة لا مفهوم ليؤى أو يصرح بأنه يربح من غير بيان قدره أى الربح فالمراد
بالايماء به ان لا يصرح بتفصيل الربح سواء أوما أو صرح واغتايه لم يفسخ مع الحكم
بالكره لئلا يفسد كونه كراهة على التحريم فقول ز وهذا بعيد من اصطلاحه
فيه نظر لان المصنف ليس له اصطلاح في الكراهة فلا يستغنى عنه بالحكم بالكراهة وأما اذا
صرح ببيان قدره فانه يمنع فان قلت قد ذكر المؤلف فيما اذا قال اشترها بعشرة نقداً واخذها
بائى عشر نقداً ان في جواز ذلك وكراهته قولين مع انه هنا صرح بقدر الربح وهو يخالف
ما ذكرته من انه اذا صرح بقدر الربح فان ذلك يوجب المنع قلت هذا فيما اذا وقع التأجيل من
الأمر فيما يشترى به وما فيه القولان فيما اذا لم يقع فيه تأجيل والتأجيل يقوى جانب

وفرض المسئلة البيع كاه فقدر وقوله واغتايه ليعمل هذا أى كون المطلوب منه يتوجه ويشتري السلعة
التي ليست عنده و يبيعها للطالب ليربح وقوله وهو قول مالك أى كونه لا خير فيه الذى هو الكراهة وقوله وانظر الاعتراض أى من
كون المصنف أخل بعبارة وفرض المسئلة ان المشتري لها بثمن بعضه مؤجل اشتراها ليبيعها طاحته أى دخل مع البائع على ذلك
والحاصل ان شارحنا ذهب الى ان الذى اشترى بالثمن الذى بعضه مؤجل وبعضه بمجل المطلوب منه وبني عليه ما تقدم وورد عليه
ما تقدم والمرضى لعج انه الطالب وهو ظاهر (قوله أى وكره للرجل الخ) والفاعل لذلك من أهل العينة كما يقتضيه ذكره هنا وان
كان ظاهر النقل الاطلاق (قوله أو اشترها ويؤى ليربى) اعترض عليه بان الذى في توضيحه وأناً ربح ولا يلزم من الكراهة مع
التصرح بالكراهة مع الايماء وأوجب بانه أراد بالايماء ذكر لفظ الربح من غير تسمية قدره وسماه ايماء لعدم التصرح بقدره فان
عرض له ولم يصرح بلفظه ولا بقدره كاشترها وذاك الخير جاز (قوله فالمراد بالايماء) كانه جواب عن الاعتراض وانه يقول فيجاب عنه بانه
أراد بالايماء ما لم يصرح بقدر الربح وبهذا التقرير يعلم ان مفاد الشارح ان حكم الايماء التصرح بالربح من غير بيان القدر
ضعيف (قوله ليس له اصطلاح في الكراهة) أى لم يكن المصنف اصطلاح على انه اذا عبر بالكراهة يكون مراده التنزيه بقول هو وان لم
قول المحشى التصرح لعله حكم التصرح اه من هامش الاصل

يصرح بذلك لكن استقرى كلامه فوجد انه يريد الكراهة التبريرية (قوله أى مشبه له) أى مشبه للتفصيل في المفهوم (أقول) لادعى لذلك بل هو تفصيل في المفهوم وذلك ان المفهوم التصريح بالرجوع فيه التفصيل فان لم يبين القدر كره كالإعلاء وان بين فتارة يكون الشراء الثاني لاجل فيحرم وتارة لا في الجواز والكراهة قولان (قوله لتلا ١٧) يناقض ما بعده (أى من قوله ولزم من الخ) قوله فان قلت الخ) لا مورد لهذا السؤال

لان المسئلة الاتية لم تكن مخرجة مما تقدم حتى برد السؤال ويأتى الجواب (قوله وتقتضى الخ) اعتمد بعض الاشياخ ذلك القول (قوله لكن قد مر الخ) لم يمر (قوله فهو اجارة وسلف) أى سلف جرفعا (قوله وهذا يفيد) أى هذا التقرير يفيد وقوله انه اذا حذف الخ كان افادة هذا من قوله فهو اجارة وسلف لان العقد اذا احتوى على اجارة وسلف ثم حذف الشرط يصح وقوله وان شرط النقد أى وهذا التقرير يفيد وما كان هذا التقرير مثقولا عن القوم صح ما ذكر (قوله أى وجاز النقد الخ) لا يخفى ان هذا التفسير ليس مدلول المصنف بل مدلول المصنف وجزا النقد بغير ما ذكر والمذكور هو النقد بشرط (قوله يفيد ان شرط النقد) أى وان لم يحصل نقد (قوله وله الاقل الخ) اعترض المسوق اقتصار المصنف على المسئلة الاولى على انه له الاقل من جعل مثله بأنه والقول الآخر أى ان له الجعل بالغاما لم يبلغ ليرجع واحد منهما وعليه فلو حذف المصنف قوله فيهما السلم من هذا وغايته انه سكت عما يلزم في المسئلة الاولى (قوله أو الدرهمين) الاولى والدرهمين أو تجعل بمعنى الواو لان الاقل من الامور التي لا تكون الا بين اثنين

السلف بخلاف ما لا تأجيل فيه وحينئذ فلا مخالفة بين المحلين وأيضا فهذا من التفصيل في المفهوم أى مشبه له (ص) بخلاف اشتراها بعشرة نقدا وأخذها باثني عشر لاجل ولزم من الآخر ان قال لي وفي الفسخ ان لم يقل لي الا ان تقوت فالقيمة أو امضائهم ولزومه الاثني عشر قولان (ش) هذا مخرج من قوله جاز لا من قوله ولم يفسخ لتلا يناقض ما بعده فان قلت سيأتى فيما اذا قال اشتراها بعشرة نقدا وأخذها باثني عشر نقدا في الجواز والكراهة قولان وهذا يناق في اخر اوجه من قوله جاز قلت لا ينافيه اذا المراد بقوله جاز الجواز المستوى الطرفين المتفق عليه والمعنى ان الشخص اذا قال لا آخر اشتريه كذا بعشرة نقدا وأخذها باثني عشر لاجل كشهرا مثلافه لا يجوز لما فيه من سلف جرفعا ثم تارة يقول الآخر لي وتارة لا يقول لي فان قال لي فان السلعة تلزم الآخر بالعشرة ويفسخ البيع الثاني باثني عشر لاجل وسيأتى ما يكون للمأمر في قوله الشراء وان لم يقل لي فهل يفسخ البيع الثاني وهو أخذها باثني عشر لاجل لكن ان كانت السلعة قائمة فتدبر عينها وان فاتت بيد الآخر بمقتو البيع الفاسد فان القيمة تلزم الآخر حالتيوم القبض بالغة ما بلغت زادت على اثني عشر أو نقصت وهو قول ابن حبيب أو تقتضى العقدة الثانية مع الآخر باثني عشر لاجل من غير فسخ لان المأمور كان ضامنا لها ولو شاء الآخر عدم شرائها لكان له ذلك وهذا رواه سمعون عن ابن القاسم عن مالك قولان واستشكل قوله الا ان تقوت فالقيمة بان ظاهره انها مع الفوات لا فسخ ولزوم القيمة فسخ وأجيب بأنه استثناء منقطع وكأنه قال وفي الفسخ مطلقا وتردان كانت قائمة لكنه ان فاتت فالقيمة واستشكل أيضا بلزوم القيمة مع ان المختلف فيه يعنى بالثمن لكن قد مر انه أكثرى (ص) وبخلاف اشتريها بعشرة نقدا وأخذها باثني عشر نقدا ان نقدا المأمور بشرط (ش) يعنى انه لا يجوز ان يقول شخص لا آخر اشتري السلعة الفلانية بعشرة نقدا وانقدتها عنى وأنا اشتريها منى باثني عشر نقدا لانه حينئذ جعل الدرهمين في نظير سلفه وقولته الشراء فهو اجارة وسلف قاله غير واحد وهذا يفيد انه اذا حذف الشرط صح كالبيع والسلف وان شرط النقد كالنقد بشرط وهو خلاف قوله ان نقدا المأمور بشرط لكن قوله وجاز بغيره أى وجاز النقد من المأمور بغير شرط من الآخر يفيد ان شرط النقد حكمه حكم النقد بشرط وبعبارة وعلى المنع بلزوم الاجارة بشرط السلف اذا قد استأجر الآخر المأمور بدرهمين على ان يسلفه عشرة فنع هذه العلة ولكن اذا وقع تلزم السلعة الآخر بالنظر الى قوله لي فقد روي هنا الآخر ان روعيت العلة المذكورة فنع ذلك وروي قوله لي فلزم الآخر السلعة (ص) وله الاقل من جعل مثله أو الدرهمين فيهما (ش) أى وللمأمر على الآخر بعد أخذ سلفه في قوله الشراء عند ابن القاسم في هذه الصورة وفي التي قبلها وهي قوله اشتريها بعشرة نقدا وأخذها باثني عشر لاجل الاقل من جعل مثله أو الدرهمين وعند ابن رشد وابن زرقون لاجل له واليه أشار بقوله (ص) والظاهر والاصح لاجل له (ش) اذ هو قول ابن المسيب لان جعله لاجرة تنبئ للسلف والربا الذي عقد عليه ثم انه انما يكون له الاقل حيث اطلع على ذلك قبل انتفاع الآخر بالسلف وأما

(٣ - خرى رابع) وتقديم المصنف هذا القول يفيد اعتماده (قوله والظاهر والاصح لاجل له) وهذا في المسئلة الثانية وأما الاولى فقال عجب لا يجري فيها ذلك لاني لم أر من صرح فيها به ثم هذا القول ضعيف والمعول عليه ما قدمه (قوله اذ هو الخ) لا محل للتعليل فالاولى أن يقول وهو قول ابن المسيب بفتح الياء على المشهور وعند الحسنين وهو من التابعين مجتهد وكلام المصنف يفيد انه يشير بالظاهر لما اختاره ابن رشد من الخلاف ولو كان الخلاف خارج المذهب

(قوله فاختلاف هل لا شيء له) أي لا تهاهما على قصد الراجح بالأسبق الانتفاع الآخر وظاهره الجواز ولو كان نقدا الآخر بشرط وله الدرهمان (قوله ونصه) بالجر معطوف على ز (قوله فيه نظر مع كلام ابن عرفة الخ) لا يخفى (١٨) ان كلام ابن عرفة عند شرط النقد كما يفيد عب وكلام ز عند عدم

الشرط ونص ابن عرفة وصور محظورها ثلاث الأولى اشترى كذا بعشرة وأخذ منك بائني عشر نقدا فيهما ان لم يشترط نقد المأمور جاز والافسدت لانها اجارة وسلف ان وقع لزمت الآخر فان نقد المأمور ولم يرض قدر مدة نفع السلف في لزوم الاقل من اجرة مثله والرجح أو أجرة مثله فقط نالها الا أجر له لانه انما للرابا (قوله لابن القاسم الخ) راجع للقول بلزوم الاقل وقوله وسخنون مع ابن حبيب راجع لقوله أو أجرة مثله وقوله وابن رشد راجع لقوله نالها الا أجر له الا انك خبر بان المصنف لم يذكر الا الاول والاخير ولم يذكر الوسط وقوله وان لم يشترط الا ولان أي اللذان هما أجرة مثله أو الاقل (أقول) ومن المعلوم ان قول ابن عرفة فان نقد المأمور أي مع الشرط لانه الذي فيه الخلاف فيكون على منواله (قوله وان لم يشترط) أي مع الشرط أي دخلوا على شرط النقد ولكن لم يحصل نقد (قوله في الجواز) أي جواز شرائها بائني عشر نقدا وقوله والكرهية وهو الراجح ومحلها حيث نقد المأمور بشرط فان نقد تطوعا جاز مطلقا (قوله ومهر الجواب عنه) الجواب المار من حيث اشكال آخر وهو حكاية القول بالجواز مع تسمية قدر الرجح مع انه مكروه لامن حيث الاشكال المورد هنا وهو الحكم بالكرهية مع حكاية

ان لم يعثر عليه حتى انتفع الآخر بالسلف بان قضى مدة يمكنه فيها تحصيل الثمن فاختلاف هل لا شيء له أوله أجرة مثله بالغاما بلغ قولان وهذا التقييد ذكره في المقدمات في الاولى والظاهر جرحي مثله في الثانية في كلام المؤلف (ص) وجاز بغيره كنقد الآخر (ش) أي وجاز هذا العقد بغير اشتراط النقد سواء نقد المأمور أم لا واستحق حينئذ الدرهمين كما يجوز حيث نقد الآخر وذلك بان يدفع له عشرة ويقول له انقدها وأنا أخذها منك بما ذكر كافي ز ونصه لكن قوله واستحق حينئذ الدرهمين فيه نظر مع كلام ابن عرفة فان ظاهره ان لم يشترط المأمور ليس فيه الا قولان أحدهما فيه الاقل كما قال المؤلف والثاني ان له أجرة مثله ونصه فان نقد المأمور ولم يرض قدر مدة نفع السلف في لزوم الاقل من اجرة مثله والرجح أو أجرة مثله فقط نالها الا أجر له لانه انما للرابا (قوله لابن القاسم الخ) راجع للقول بلزوم الاقل وقوله وسخنون مع ابن حبيب راجع لقوله أو أجرة مثله وقوله وابن رشد راجع لقوله نالها الا أجر له الا انك خبر بان المصنف لم يذكر الا الاول والاخير ولم يذكر الوسط وقوله وان لم يشترط الا ولان أي اللذان هما أجرة مثله أو الاقل (أقول) ومن المعلوم ان قول ابن عرفة فان نقد المأمور أي مع الشرط لانه الذي فيه الخلاف فيكون على منواله (قوله وان لم يشترط) أي مع الشرط أي دخلوا على شرط النقد ولكن لم يحصل نقد (قوله في الجواز) أي جواز شرائها بائني عشر نقدا وقوله والكرهية وهو الراجح ومحلها حيث نقد المأمور بشرط فان نقد تطوعا جاز مطلقا (قوله ومهر الجواب عنه) الجواب المار من حيث اشكال آخر وهو حكاية القول بالجواز مع تسمية قدر الرجح مع انه مكروه لامن حيث الاشكال المورد هنا وهو الحكم بالكرهية مع حكاية

القول بالجواز وجوابه ان ما هنا الاخذ بنقد بخلاف ما مر فوجب فيقوى جانب السلف ولا يعين عليه فيما يظهر (قوله وبخلاف اشترى) لا تنافي بين قوله في وبين اشترى المضارع لاحتمال ان معنى لي لاجلي (قوله وان عجلت الخ) ولا يفسد العقد لان تجميلها عقدة سلف مستقلة وقعت بعد عقد بيع صحيح (قوله بالتجميل له) أي للمأمور أي هذا ان لم يرض الآخر بالتجميل بأن عجلها قهر عنه أو لم يرض المأمور بالتجميل بل أخذها قهر عنه بل لورضى كل بالتجميل (قوله اذا فات) فاذا لم يفت فالرد

باتفاق القولين (قوله ايضا الخ) وكأنه قال لكن ان كانت قائمة تردوان فانت القيمة وخلاصته ان الاجتزلة لكن داخله على محذوف
والجمهور توضيح لقوله مطلقا وقوله يغني عنه الاطلاق لانه عينه ومعنى كونه يغني عنه الاطلاق أنه لو اقتصر على الاطلاق لكفاه وقوله
أو يقال الاستثناء من مقدار أى استثناء منقطع والاعمى لكن وعلى هذا فلم تكن داخله على محذوف بل مستثناة من محذوف بخلاف
الاول (قوله وهو مستثنى من بيع الغرر) للتردد في العقد لاسيما في جانب من لا خيار له لانه لا يدري ما يؤل اليه الامر لكن أجازته الشارع
ليدخل من له الخيار على بصيرة بالثمن والمثمن وليست الغبن عن نفسه (قوله المازري الخ) هذا كلام ابن عرفة كما يعلم من كلام الخطاب
(قوله وسحر المبيع) أى لان من لا خيار له محجور عليه أى ليس له تصرف في المبيع (قوله خلاف) أى في كونه رخصة خلاف وكان
المقابل لا بعد ذلك غررا **فصل في بيع الخيار** (قوله البت الاول) جعل (١٩) الاول صفة للبت أى صفة من أوصاف البت

ولا يظهر بل قوله أولا ظرف لقوله
وقف (قوله فان خرج بيع البت) أى
بقوله وقف والبت القطع لقطع كل
منها خيار صاحبه كما أفاده بعض
وقوله ويخرج ٣ الخيار الحكمي
لان الخيار الحكمي بيع وقف
بته فأنته هذا لكن الوقوف ليس
في أول الامر بل في آخرته عند ظهور
عيب (قوله لم يتوقف بته أولا) أى
ان البت الذي يكون فيه لم يكن
متوقفا في الاول على امضاء يتوقع
انما يتوقف في الآخر كما قلنا (قوله
بين خيار التروى) هو عين الخيار
الشرطي وخيار النقصية هو عين
الخيار الحكمي والفرق بينهما علم
مما تقدم (قوله موجب الخيار اما
مصاحب) أى وهو شرط الخيار
في الخيار الشرطي وقوله أو متقدم
عليه أى وهو العيب الذي في خيار
النقصية (قوله انما الخيار بشرط)
أى الخيار المعهود عند الفقهاء
وهو خيار التروى لان الفقهاء
حيث أطلقوا الخيار في عرفهم
لا ينصرف الا اليه (قوله لاجل
اختبار جدرها) تعليل لقوله كشر

وعلى المأمور الاثنا عشر للاجل يؤذيها لبايعه عند الاجل فهو مما يضى بالثمن للاختلاف فيه
وقال ابن حبيب يفسخ على كل حال وهو مراده بالاطلاق لكن ان كانت السبعة قائمة ردت
بعينها أو فانت فعلى الآخر فيها القيمة يوم قبضها فقوله الا ان تفوت الخ ايضا يغني عنه
الاطلاق أو يقال الاستثناء من مقدار أى يفسخ الثاني مطلقا فأنته أو فأنته لكن ان كانت
قائمة ترد بعينها الا ان تفوت فالقيمة ترد حينئذ * ولما أنهى الكلام على أركان البيع
وشروطه وما يعرض له من صحة وفساد وكان من أسباب فساد الغرر وكان بيع الخيار
مستثنى من ذلك بناء على انه رخصة كما قال ابن عرفة المازري في كونه رخصة لاستثناؤه من
الغرر وسحر المبيع خلاف اه اتبع ذلك بالكلام عليه فقال
فصل * لذكرا ما يتعلق بذلك * ابن عرفة بيع الخيار بيع وقف بته أولا على امضاء يتوقع
فقوله بيع وقف بته أولا اشارة الى ان البت الاول يتوقف على امضاء أى فان خرج بيع البت
ويخرج ذوالخيار الحكمي لان المبيع الذي فيه خيار حكمي لم يتوقف بته أولا على امضاء
يتوقع فيقال في الحكمي بيع آل الى خيار فان قلت هل يحتاج الى أن يقيد المحدث بقولنا
بيع الخيار الشرطي قلت لان بيع الخيار لا يصدق على الحكمي والفرق بين خيار التروى
والنقصية ان موجب الخيار اما صاحب للعقد أو متقدم عليه الاول التروى والثاني
النقصية وهو الخيار الحكمي لانه يعيب سابق على العقد ثم شرع في تبويب أمدا الخيار
باختلاف المبيع فذكر ان أمدا الخيار في الدار شهر بقوله (ص) انما الخيار بشرط كشر
في دار (ش) وأدخل بالكاف الخمسة الايام والسنة لاجل اختبار جدرها وأسمها وحقها
ومكانها وجيرانها والدور والارضون سواء وكذلك بقية أنواع العقار فقوله كشر الخ مثال
لمقدر أى ويختلف الخيار باختلاف المبيع كذلك اولنا ان نجعل كشر الخ من مدخول
الحصر أيضا وهو أحسن ويكون رادبا لاول على عبد الجيد وابن حبيب والشافعي وبالثاني على
الشافعي وبالثاني حنيفة القائلين بان الخيار ثلاثة ايام في كل شئ أى انما الخيار ومدة بشرط أى
لا يثبت الخيار ومدة الا بشرط أى انما الخيار بشرط انما الخيار كشر في دار وجميعه في
ريق وثلاثة في ثوب الخ (ص) ولا يسكن (ش) أى لا يجوز للمشتري ان يسكن اذا كان ذلك
كثيرا بشرط أو بغيره ولو لا اختبار حال الدار يفسد المبيع باشرطه هذا اذا كان بلا أجر

في دار أى انما جعل مدة الخيار الشهر أى هذه المدة الطويلة لا اختبار جدرها وقوله ومكانها أى جهتها التي هي فيها فلا يرد ان الدار مكان
فكيف يكون لها مكان وقوله وكذلك بقية أنواع العقار كالأحواض والمعصرة والحمام (قوله ويختلف الخيار) أى مدته (قوله على
عبد الجيد الخ) القائلين بخيار المجلس أى انه مادام المتعاقدان في المجلس فليس واحد الخيار فليس معجولا به على المعتمد واشترطه
في العقد بنفسه لانه مجهول فيدخل في قول المصنف أو مجهول (قوله أى انما الخيار ومدة بشرط) الاولى ان يحذف ومدة ويقول
أى انما الخيار بشرط أى لا يثبت الخيار الا بالشرط ولا تكون مدته الا كشر في دار والحاصل ان المدة لا يتعلق بها شرط فلما نسب
حذفها من قوله انما الخيار ومدة ومن قوله أى ولا يثبت الخيار ومدة (قوله ولو لا اختبار) أى هذا اذا لم يكن لا اختبار بل ولو لا اختبار
وقوله هذا الخ أى محل عدم الجواز في الصور الاربع اذا كان بلا أجر لما فيه من أكل أموال الناس بالباطل وقوله فان كان به جاز أى في

الصور الاربع فهذه ثمانية (قوله فيجربى فيه ماجرى الخ) وهوانك تقول يجوز اذا كان بأجر سواء كان بشرط أو لا وأمان كان
بغير أجر فلا بشرط أم لا هذه أربع صوراً أيضاً وقوله وان كان لا اختبار حالها أربع صوراً أيضاً تنبيه في فاذا علمت ماذ كرافختبار الدار
وجير انها يمكن بميتته ليلامن غير سكنى (قوله وان كان لا اختبار حالها الخ) لا يخفى ان ظاهر المصنف الاطلاق وعلى هذا الحل الذى
سلكه لا يفتقر العبد من الدار في هذا التفصيل كما يبين ويهرام جعل قوله ولا يسكن الخ مذهب ابن القاسم لانه قال وهذا مذهب على
ابن القاسم وقال غير واحد من شيوخ المذهب يجوز ذلك في الدار لان بذلك يختبر جيرانها ويعرف الصالح من غيره ووفق النجوى بين من
يكون من أهل المحلة فلا يمكن من سكناها لانه عالم بحال الجيران وما هم عليه من الخير وحسن العجبة وبين من لم يكن من أهل المحلة
فيجوز له ان يشترط عليه ذلك لاختبر حالهم وقاله القاضي (قوله وكلام ابن المواز لا يخالف في ذلك) أى لان قول المدونة شبه ذلك يشمل
العشرة الايام (قوله لا مكانه كتم عيوبه (٣٠) الخ) لا يخفى ان المتبادر من السيد البائع وكتم العيوب عنه اغماهى علة في عدم

البقاء فالاولى أن يقول للرغبة في
المشتري فان قيل كتم العيوب ليس
موجودا في الصغير والجواب ان
الكتم لما وجد في الاكثر طرد الحكم
في الباقي (قوله اذا كان من عبيد
الخدمة) وسواء اشترط استخدام
أولا محترز ذلك عبيد الصنعة
والتجارة فاذا كان ذات صنعة لم
يستعمل ان أمكن معرفتها بدونه
وهو عند البائع والا استعماله وعليه
أجرته وكذا عبيد التجارة ولا
يجوز اشتراط شئ من كسبه
أو نحوه ذلك للمشتري (قوله اذا
يختبر الاب) وقيد في غير المقدمات
بما اذا كان يسير الاختبار حاله
وحينئذ فلا استخدام للاختبار
حاله غير جائز ولو يسيرا كالكثير
الذى له غن والحاصل ان الصور
أربع فاذا كان لغير الاختبار
يمتنع كثيرا أو يسيرا وأما اذا كان
للاختبار فأجزان كان يسيرا
لا كثيرا ومحل ذلك اذا كان بلا
أجر والأجزا والحاصل أن الذى

فان كان به جاز وأمان كان يسيرا فان لم يكن لا اختبار حالها فيجربى فيه ماجرى في الكثير من
التفصيل وان كان لا اختبار حالها فيجوز بشرط وبدونه ولو بلا عوض (ص) وكجعة في رقيق
(ش) هذا نحو قولها والجارية مثل الخمسة الايام والجمعة وشبه ذلك لا اختبار حالها ابن المواز
وأجاز ابن القاسم الخيار في العبد الى عشرة أيام اه وكلام ابن المواز لا يخالف ما فيها واغما
نوسط في أمدا الخيار في الرقيق لا مكانه كتم عيوبه لا رادته البقاء عند سيده وغيره من
الحيوان ليس كذلك (ص) واستخدمه (ش) يعنى انه يجوز للمشتري ان يستخدم الرقيق
في زمن خياره ان كان من عبيد الخدمة واغما أجزاله الاستخدام اذا لا يختبر الا به بخلاف
الدار فانها تختبر بغير سكنى ولا شئ على المشتري في استخدام واستخدمه لا يستلزم الغيبة
عليه بان تجعل الامه تحت يد أمين وتأتى وقت الخدمة فلا اعتراض (ص) وكثلاثة في دابة
وكيوم لركوبها ولا بأس بشرط البريد أشهب والبريدى وفي كونه خلافا تردد (ش) الخيار في
الدابة لا يخلو من ثلاثة أوجه الاول لا اختبار حالها لغير ركوبها من غلا ورخص وكثرة أكلها
وقلته وقوتها على الحل وضعفها الثانية لا اختبار ركوبها في البلد الثالث لا اختبار ركوبها خارج
البلد والحكم في الاول ثلاثة أيام ونحوها والثاني يوم وشبهه والثالث بريد ونحوه عند ابن القاسم
وبريدان عند أشهب وفي كونه خلافا لابن القاسم فالبريد عند ابن القاسم ذهابا واباءا والبريدى
عند أشهب كذلك أو البريد ذهابا ومثله اياها والبريدان كذلك وهو فهم أبى عمران أو وفا وعزاه
في توضيحه لبعض الشيوخ فالبريد عند ابن القاسم ذهابا ومثله اياها وسكت عنه لوضوحه
والبريدان عند أشهب ذهابا واباءا فصرح أشهب بما سكت عنه ابن القاسم تردد والاحسن
لوقال تأويلان فقوله وكثلاثة في دابة ليس شأنها ان تركب كبقرة أو شأنها ان تركب ولم يشترط
اختبارها به فان شرط اختبارها به فمن الخيار فيها يوم ونحوه واليه أشار بقوله (وكيوم
لركوبها) وهذا ظاهر اذا شرط اختبارها للركوب وأما لو شرط اختبارها لغيره كعرفه أكلها
فانه يكون له الخيار فيها ثلاثة أيام ونحوها كما يظهر وظاهر كلام بعضهم ان دابة الركوب الخيار
فيها يوم سواء اشترط اختبارها بالركوب أم لا وكلام الشارح يفيد ان قصه الركوب بمنزلة

شرط

تقديم في الدار يأتي هنا سواء بسواء يأتي يصرح الشارح به عند قوله وليس ثوب فقتضاه ينافى أسلوب

تقديم في الدار يأتي هنا سواء بسواء يأتي يصرح الشارح به عند قوله وليس ثوب فقتضاه ينافى أسلوب
المصنف وينافى قضية قول الشارح بخلاف الدار الا أن يقال نظرا لاصل في كل (قوله وتأتى وقت الخدمة) أى في غيبته أو في حضرة
اناس (قوله فلا اعتراض) أى بان الاستخدام مستلزم الغيبة (قوله لا اختبار حالها من غلا ورخص) ودخل في الدابة الطير كالدجاج
والاوز كذا قرر وقال اللقاني ان جرى عرف فيها شئ عمل به والا فلا خيار فيها فيما يظهر (قوله لا اختبار ركوبها الخ) أى وركب على العادة
فقط وينبغى أن يكون مثل ركوبها لحرث عليهم أو الطحن والحمل والدرس والسقى (قوله ونحوه عند ابن القاسم الخ) كذا في غيره
وحيث كان فيها زيادة ونحوه فيظهر انه أراد بالخو البريد فيكون الوفاق هو الظاهر (قوله والاحسن لوقال تأويلان) أوجب بأنه لعله عبر
به لانه يرجع للاختلاف في الحكم عند أبى عمران وعياض وكلاهما من المتأخرين (قوله ليس شأنها ان تركب الخ) أى كالبقرة والغنم

(قوله والتقرير الاول) أي الذي هو قوله فقوله وكشلاثة في دابة ليس شأنها ان تركب الخ والتقرير الثاني الذي هو قوله وظاهر كلام بعضهم الخ والحاصل ان قول الشارح ان دابة الر كوب معناها الدابة التي القصده ر كوبها وقوله يفيد ان قصد الر كوب أي ان شراء الدابة بقصد ر كوبها وليس المراد قصد الاختيار بالر كوب بل المراد ما قلنا بديل عليه كلامهم فحينئذ يكون كلام الشارح عين كلام بعضهم فالتقرير الاول هو ما أشار به بقوله أو شأنها ان تركب هذا هو المتعين (قوله وهذا ما عليه ح وهو الظاهر) أي وأما غيره فجعل قوله وكوب لم ر كوبها فيما اذا شرط اختبارها بالر كوب ولم يحدده بمكان وقوله (٢١) ولا بأس بشرط البريد فيما اذا اشترط

اختبارها بالر كوب وحدده بمكان (قوله فيشمل المكتب ونحوها) أي حتى المشتريات وانظر الخيارات السفن هل يلحق بالدار أو بالريق أو بالتوب (قوله ان كان لا اختبار ثمنه) أي لينظر غلاؤه ورخصه مع علمه بحال المبيع (قوله فان وقع مطلقا) أي لم يبين ذلك في حالة العقد (قوله وانقضا على الاطلاق) توضيح لقوله وقع مطلقا ولذلك اقتصر في المحترز بقوله وان لم ينقضا الخ (قوله وادعى كل نقيض) أي ادعى المشتري اختبار المبيع لاجل أن يتسلمه وادعى البائع اختبار الثمن فلا يتسلمه المشتري (قوله وضح بعدت) أي وجاز (قوله تأويلان) المعتمد الاول (قوله فهو فسخ دين في دين) الاول أن يقول فسخ ما في ذمة المتناع في معين يتأخر قبضه ان كان الخيار الطارئ للبائع فان كان للمتناع فالمتناع بمنزلة التأخير لاحتمال اختبار المشتري رد المبيع لبائعه (قوله فيمتنع قطعاً) أي لفسخ ما في الذمة في معين يتأخر قبضه وهو تمتنع (قوله لما وافق البائع) أي لما اتفق مع البائع وقوله على ما جعل له أي لكيل من البائع أو المشتري (قوله أخرج السلعة عن ملكه) أي ملكه

شرط اختبارها به والتقرير الاول هو المرتضى وهو الموافق لما في التوضيح وقوله ولا بأس الخ هو فيما اذا اشترط اختبارها بالر كوب خارج البلد وما قبله فيما اذا اشترط اختبارها به في البلد وهذا ما عليه ح وهو الظاهر (ص) وكشلاثة في ثوب (ش) المراد بالتوب ما قبل ما قبل فيشمل المكتب ونحوها وانما كان الخيار فيها ثلاثة أيام وان كان لا يحتاج فيه الا الى قياسه ومعروفة ثمنه لكن قال الباجي لكونه لا يسرع اليه التغير وسع فيه ولا يلزم تسليم المبيع للمبتاع ان كان لا اختبار ثمنه أو للثري في العقد وان كان لا اختبار المبيع وبين ذلك في العقد لزم تسليمه له فان وقع مطلقا وانقضا على الاطلاق لم يلزم تسليمه وان لم يتفقوا وادعى كل نقيض قصد صاحبه فسخ (ص) وضح بعدت وهل ان نقداً وتأويلان (ش) يعني ان خيار التروي يصح ويلزم من التزمه بعد صدور البيع على البت وهو كذا وقع في المدونة قال وهو يبيع مؤتلف وهو بمنزلة بيع المشتري لها من غير البائع وما أصاب السلعة في أيام الخيار فهو من المشتري لانه صار بائعاً واختلاف الاشياء هل المدونة باقية على ظاهرها سواء انتقد البائع الثمن أو لم ينتقده اذ ليس عقدة حقيقة اذ المقصود به تطيب نفس من جعل له الخيار لا حقيقة البيع فلا يلزم المحذور الا في أو هي مقيدة بما اذا انتقد الثمن للبائع لان الخيار الواقع بعد ذلك كالشياء عقدة على خيار ولا مانع من ذلك وعليه ان لم يكن البائع قد قبض الثمن فان جعل الخيار لا يصح حينئذ لان البائع تقر له ثمن في ذمة المشتري أو جبه له عنه سلعة فيها خيار فهو فسخ دين في دين واصل ابن القاسم منع ذلك والى ذلك أشار بالتأويلين وانما قال صح دون جاز لا جعل مفهوم قوله وهل ان نقداً الخ أي لان لم ينقد فلا يصح ولو عبر بجاز لا نقض انه يصح لانه لا يلزم من عدم الجواز عدم الصحة وليس كذلك وهذا كماله ما لم يصرح بجعل السلعة فيما في الذمة فيمتنع قطعاً (ص) وضمنه حينئذ المشتري (ش) أي ضمن المبيع الذي وقع فيه الخيار بعد البت المشتري لانه صار بائعاً وذلك لان المشتري لما وافق البائع على ما جعل له من الخيار عد ببايعاً لانه أخرج السلعة عن ملكه لان البيع لا يزم لوقوعه على البت وظاهر قوله وضمنه المشتري سواء جعل المشتري للبائع الخيار اتفاقاً أو بالعكس على المذهب وقوله حينئذ أي حين اذ جعل الخيار بعدت (ص) وفسد بشرط مشاورة بعيداً ومدة زائدة أو مجهولة (ش) يعني ان البيع اذا وقع بالخيار على شرط مشاورة شخص بعيد عن موضع العقد فانه يكون فاسداً للجهل بالمدة والمراد بالبعد ان لا يعلم ما عنده الا بعد فراغ مدة الخيار وما لم يحد بعيداً وكذلك يكون البيع فاسداً اذا وقع على خيار أكثر من خيار تلك السلعة وما لم يحد به بكثير وكذلك يكون البيع فاسداً اذا وقع على خيار لمدة مجهولة كما اذا وقع الخيار لا حدهما الى قدوم زيد وليس لقدومه عادة تنتظر أو الى ان تظطر السماء أو الى أن تضع زوجة البائع أو المشتري ثم انه يستمر الفساد فيما

الحتم الخالي عن خيار فلا ينافي ان الملك للبائع في أيام الخيار وهو هنا المشتري (قوله أو بالعكس على المذهب الخ) حاصله انه اذا كان الخيار للبائع فقولان بناء على ان اللاحق للعقد كالواقع فيها أم لا فان قلنا اللاحق للعقد كالواقع فيها فالضمان من البائع وان نقل بذلك فالضمان من المشتري والمذهب كما قال الشارح أن الضمان من المشتري بناء على أن اللاحق للعقد ليس كالواقع فيها (قوله وفسد الخ) وضمنه من بائعه على الراجح (قوله الا بعد فراغ الخ) مثلاً الخيار في الدار ستة وثلاثون يوماً والذي يلحق بها يوماً واحدة على ما سبق في قوله ورد في كالف اذا كانت المسافة بعيدة بحيث يفتى أيام الخيار وما لم يحد به بامد كثير فان كان يسيراً

كره والحكم بالكره مصرح به وانظر هذا الحكم الذي قاله الشارح مسلم أم لا فلم أره (قوله مشاورة بعيد الخ) جواب عما يقال ان الاولى من هذه المسائل تستفاد من المسئلتين بعدها لانه اذا علم وقت الاجتماع به ولكن بعده يزيد على أجل الخيار يرجع للمدة الزائدة وان لم يعلم ذلك رجوع للمدة المجهولة (قوله أو الى ان تضع) أي والموضوع حينئذ لم يكن بها محل الخ قال عجم ومقتضاه انه لو كان بها محل لا يكون من المدة المجهولة وهذا ظاهر ان علم وقت حصوله ويحمل على معظم أحواله كسبعة أشهر ولا يقال ان المدة الخيار لا تكون أكثر من كشهرو كيف هذا مع قولنا وهذا ظاهر ان علم الخ لا نناقول يتصور ذلك فيما اذا وقع بيع الخيار بعد ثمانية أشهر من حملها ثم ينبغي انه اذا مضت التسعة الأشهر ونحوها تمت مدة الخيار في كدار ولا ينتظر به وضعها كذا في عب * (تنبيهه) * ضمان المبيع من بائعه على الرجح وقيل على المشتري اذا قبضه (قوله والزمان ملني) أي لا يلاحظ والحاصل أن يقال لا حاجة لقوله مشاورة بعيد لانه امان يرجع للمدة الزائدة (٢٢) أو المجهولة وحاصل الجواب أنه لا يلاحظ فيه البعد ولا يلاحظ البعد في المدة

الزائدة ولا المجهولة بل يلاحظ الزمن في المدة الزائدة ولا يلاحظ الجهالة في المدة المجهولة فاذن لا تكرار فقوله والزمان ملني أي والبعد ملاحظ الا انك خبير بان قوله أولا والمراد بالبعد أن لا يعلم ما عنده الا بعد فراغ مدة الخيار يقتضي رجوعه للمدة الزائدة ولا يعرف البعد الا بذلك فافان لا يصح أن يقال والزمان ملني لانه لا يعرف البعد الا بعد ملاحظة الزمن (قوله أو غيبة الخ) أي بشرط غيبة الخ فاذا غاب عليه من غير شرط فلا فساد لان التردد المذكور انما هو مع الاشتراط (قوله لانه بتقدير المضاء الخ) لا يخفى ان هذا الكلام يقتضي أنه بتقدير المضاء ممتنع قطعا وبتقدير الرد سلفا مطبقا كانت الغيبة غيبة المشتري أو البائع لكن ينافيه قوله بعد فان قلت الخ كما هو ظاهر لمن تأمل (قوله ونقله ابن عرفة الخ)

ذ كرو لو أسقط الشرط قوله مشاورة بعيد أي والزمان ملني وقوله أو مدة زائدة أي والزمان معتبر بفتح غاير أو قوله مشاورة بعيد منظر ورقيه للبعد وقوله أو مجهولة لم ينظر فيه للبعد فتغايرا فلا تكرار (ص) أو غيبة على ما لا يعرف بعينه (ش) يعني ان من اشترى ما لا يعرف بعينه بخيار كالمكيل والموزون والمعدود وشرط البائع أو المشتري الغيبة عليه فان ذلك يوجب فساد المبيع لتردد المبيع بين السلفية والثنية لانه بتقدير الامضاء مبيع وبتقدير الرد سلف لا مكان الانتفاع به أما غيبته المشتري فواضح وأما غيبته البائع فيقدر أن المشتري التزمه واسلفه له فهو يبيع ان لم يردده وسلف ان رده وظاهره ولو طبع عليه خلاف للخمي ونقله ابن عرفة عنه وقوله وأما ما يعرف بعينه فلا يفسد بشرط الغيبة عليه ولو قال على مثلي لكان أخصر وطابق النقل اذ في بعض العروض ما لا يعرف بعينه فيقتضي كلامه منع الغيبة عليه وليس كذلك فان قلت ما يمان التردد بين السلفية والثنية فيما اذا كانت الغيبة من البائع قلت قال في التوضيح في تعليل ذلك بقدر كان المشتري التزمه واسلفه فيكون يبعان لم يردده وسلفا ان رده قال الناصر اللقاني يعني يقدر كان المشتري التزمه في نفسه واخفاه عناداً ثم دفعه للبائع على وجه السلف منه له فان لم يرد المشتري الطعام بان رد المبيع فقد باع الطعام من البائع بالثمن الذي تقرر في ذمته بالتزامه أولا وان رد الطعام بان أجاز الشراء كان الطعام سلفا مردودا (ص) أو لبس ثوب (ش) أي وفسد المبيع بشرط لبس ثوب لبساً منقصاً ولا خصوصية للثوب بما ذكر بل حكم الدار والدابة والعبد كذلك وقوله (ورد أجرته) أي أجرة اللبس أي ارش اللبس أي واذا فسد المبيع في اشتراط لبس الثوب ونقص كان على المبتاع قيمة لبسه ولم يجع له كسائر البيوع الفاسدة اذا فسخت لا يلزم المشتري رد الغلة لما مر من ان لبس الثوب ليس بغلة بل هو نقص من عين المبيع واعلم ان الانتفاع بالمبيع بالخيار ان كان كثيراً فلا يجوز اشتراطه ولا فعله بغير شرط ولو كان لا اختبار حال المبيع كركوب الدابة واستخدام العبد وسكنى الدار وهذا اذا كان بلا كراء ولا فيجوز اشتراطه وفعله بغير شرط ولو لم يكن لا اختبار حال المبيع وأمان كان

أي قبل كلام اللغوي وأقره أي فيكون المعتمد الا أن عبارة الشارح موهمة

يسيرا

وذلك ان ابن عرفة لم يذكر القول بالفساد فيما لا يطبع عليه وانما ذكر انه لا يفسد وأنه لا يجوز وكذا في التبصرة سمعون ولا يغيب مبتاع على مثلي الا أن يطبع فان غاب دونه لم يفسد المبيع بشرط ويجوز طوعاً وظاهراً الشارح انه اذا لم يطبع عليه يفسد قطعاً وليس كذلك ويراد ولم يكن ثمر في أصوله والالم يفسد ولم يمنع (قوله أي وفسد المبيع الخ) أي فعمل ذلك اذا كان اللبس كثيراً أما اللبس كلبسه ليعقبه فانه لا يضر كما يفيد كلام الخطاب عن أبي الحسن (قوله لما مر من أن لبس الخ) وأيضا الغلة في بيع الخيار كان فاسداً أو صحيحاً للبائع ولو كان الخيار للمشتري وامضى المبيع (قوله بل هو نقص) أقول بل ولو قلنا انه غلة لانه لا يرد أجرة اللبس الكثير المنقص وليس كالبيع الفاسد يرد المبيع ولا غلة على المشتري كما قدم المصنف لانه فيما يبيع على البت وما هنا بخيار اذا الملك للبائع زمنه فلم يدخل في ضمان المشتري كالبيع الفاسد على البت بل في الخطاب أن الأجرة والغلة للبائع في بيع الخيار الصحيح كالفاسد ولو كان الخيار في الصحيح للمشتري (قوله واعلم أن الانتفاع بالخيار ان كان كثيراً الخ) المراد بالكثر ماله ثمن واليسير ماله ثمن له أشار له الخطاب في قوله واستخدمه

(قوله يجوز فعله) أي بغير شرط ويجوز اشتراطه مجازاً وأولى بأجرة (قوله فيما يفعل به بشرط الخ) أي جاز فيما يفعل الذي دخل فيه مع الشرط وفي فعل دخل فيه بدون شرط وان كان غير جائز (قوله كأن يرد الخ) تمثيل لقوله وفيما يفعل بغير شرط (قوله ويلزم بانقضائه) أي وانقضاء ما في حكمه فقوله في كالغد عبارة عما في حكمه مثلاً الخيار في العبد عشرة أيام ويلحق بها يومان فاليومان عبارة عن كالغد فلما قدرنا وما في حكمه لا يناقض قوله ورد في كالغد والماصل ان الذي في الحكم يومان وليلة وهما الذي كالغد وقال في المدونة أو قرب ذلك قال أبو الحسن يعني بالقرب اليوم واليومين والعبد كثلثة أيام اه فيمنع نذير اذ باليومين ما عدا الثلاثة فيصدق بيومين وليلة والظاهر انه كماله الردلة الاختيار ويتصور ذلك فيما اذا اشترى أحد ثوبين على أنه فيما يختاره بالخيار ومضت أيام الخيار ثم اختار بالقرب والظاهر ان القرب ما ذكر ولو فيما مدة الخيار فيه يوم وأما مادة (٢٣) الخيار فيه دون يوم كالقوا كذا فلا وهذا حيث وقع النص على مسدته وأما ان وقع البيع بالخيار ولم ينص على مدته فانه يلزم بانقضاء مدته من غير زيادة وما في حكمه كما ذكره أبو الحسن (قوله أشكل عليه الرد) أي من حيث انه يفيد ان حكمه ليس كذلك مع ان الحكم كذلك (قوله عائداً على الخيار) أقول لا معنى ليكون الضمير عائداً على الخيار الا اذا قدر مضى أي بيع الخيار أو مبيع الخيار وقوله ونحن نقول (أقول) هذا معنى ممكن في تقدير ولزم البيع (قوله وفيه نظر) أقول يمكن أن هذا القائل لاحظ ما لاحظته المعترض من حيث انه لما كان الغالب وجود النقصد مع الشرط صح أن يقال نزل شرط النقصد منزلة النقد بشرط (قوله فليس كشرط السلف الخ) فان قيل ما الفرق قلت فرق ابن عبد السلام بان هذا الفساد واقع في الماهية لانه غرر في الثمن ألا ترى أن المقبوض لا يدرى هل هو عن أم لا ومسئلة شرط السلف الفساد فيها موهم وخارج عن الماهية اه (أقول)

يسير فان كان لغير اختبار حال المبيع فحكمه كما في الكثير وان كان لا اختبار حاله فانه يجوز فعله واشتراطه مجازاً وحيث قلنا يجوز ما يجوز بالسكراء فاعلم بالسكراء بعد علم السكراء وهذا يجري فيما يفعل بشرط وفيما يفعل بغير شرط كأن يرد ركوب الدابة ركوباً بالهمن ولم يشترط ذلك حال العقد فانه لا يفعله الا باجر يتفق عليه مع ربها ثم أشار المؤلف الى ما يقطع الخيار أخذاً من قول ابن عرفة دليل رفعه قول وفعل المازري وترك هو عدم القول والفعل كما اذا بقي المبيع على خيار بيد أحدهما بعد امده فانه يرفع الخيار فالترك هو قوله (ص) ويلزم بانقضائه ورد في كالغد (ش) أي ويلزم المبيع على خيار من هو بيده من المتبايعين بمضي زمن الخيار وما لحق به رد او امضاء كان ذا الخيار أو غيره فاذا كان بيد المشتري لزمه امضاء المبيع كان ذا الخيار أو غيره وله الرد في كالغد وان كان بيد البائع لزمه الرد أي رد المبيع كان ذا الخيار أو غيره وله الرد في كالغد ولما حمل بعضهم العبارة على الامضاء أشكل عليه الرد أو على الرد أشكل عليه الامضاء وما جاءتهم الحيرة والوقفة الا من جعلهم الضمير في يلزم عائداً على الخيار أو البيع ونحن نقول ويلزم المبيع رد او امضاء كما نقله ابن غازي (ص) وبشرط نقد (ش) عطف على بشرط مشاورة أي وفسد بشرط كذا وبشرط نقد وظاهره ان الشرط كاف في الفساد وهو المذهب ولعله لتزل الشرط منزلة النقد بالفعل وفيه نظر لان شرط النقصد لا يحصل به التردد بين السلفية والتمنية والا حسن أن يقال لما كان يحصل النقصد مع شرطه غالباً أوجب اشتراط النقصد الفساد تنزيلاً للغالب منزلة اللازم وظاهر كلامه الفساد ولو أسقط الشرط وهو كذلك على المشهور فليس كشرط السلف ومفهوم قوله بشرط نقصد أن التطوع بالنقد لا يفسد لضعف التهمة كالأول سلفه بعد عقد البيع ولا يلزم المشتري ايقاف الثمن اذا طلبه البائع اتفاقاً بخلاف المواضعة والغائب لا يخلل العقد هنا وانبراهه هناك وشبهه في فساد شرط النقصد مسائل سببها بقوله (ص) كغائب وعهدة ثلاث ومواضعة (ش) يعني اذا باع شيئاً غائباً على البت واشترط في العقد نقد الثمن فانه يفسد العقد حيث كانت الغيبة بعيدة وكان المبيع غير عقار لتردد المنقود بين التمنية والسلفية فان كان عقاراً أو غيره وقربت غيبته كالثلثة أيام فلا يفسد بشرط النقصد فيه كما مر في بابه فاجاله هنا لاجل جمع النظائر وكذلك يفسد البيع اذا باع أمة أو عبداً على عهدة ثلاث واشترط النقد للثمن في العقد وأما اشتراط

انما كان موهوماً ولوهم علمته وهي سلف بجر نفعاً وظهر من ذلك كونه خارجاً عن الماهية وقال بعض وناقش في ذلك أي في فرق ابن عبد السلام بعض فقال ان الفساد في شرط السلف واقع في الماهية أيضاً لانه غرر في الثمن بجهالة يعود فيها لان السلف بشرطه يصير من جملة الثمن والاتقاع به مجهول اه قال بعض أهل التحقيق وهذا صحيح ان قبض السلف وأما مع اسقاطه فلا غرر لصيرورة الجميع للبيع بخلاف شرط النقد في الخيار فان غرره في نفس الثمن لجهل كونه غنائماً كله أو سلف اه (أقول) ونأمل ذلك وقال البدر هذا الفرق ظاهر على أن علة البيع والسلف انه سلف بجر نفعاً وأما على أنها الجهالة فذلك راجع للماهية لكون الجهالة في الثمن أو المثلن وذلك ركن اه (قوله بخلاف المواضعة والغائب) أي يلزم ايقاف الثمن اذا طلبه البائع وقوله لا يخلل العقد هنا أي في الخيار وقوله وانبراهه هناك أي في المواضعة والغائب (قوله فاجاله هنا) الاولى فذكره هنا الخ

(قوله الابعوب ثلاثة) الجذام والبرص والجنون (قوله عهدة الثلاث) أقول عهدة الثلاث هي كون الرقيق في ضمان بانه ثلاثة أيام فاذا حدث فيها شيء يرد البيع (قوله على شرط المواضعة) أي أو جريان العرف بها (أقول) بقي ماذا كان حال الناس يختلف فيها فأقول يعتبر الاغلب من اعتبارها أو عدمه كما هو القاعدة وتبقى حالة التساوي (أقول) ويرتكب الاحوط فيحكم بالفساد (قوله كارض النيل) أي بعض أرض النيل فاذا رويت (٢٤) بالفعل وجب النقد فالاقسام ثلاثة (قوله وجعل) أي وشرط نقد في جعل (قوله

انظر نصها الخ) حاصله أنه نقل المواق ان ابن يونس ذكر عن المدونة ان مثل شرط النقد النقد تطوعا وبحت في ذلك بأن مسألة المدونة التي تكلم عليها ابن يونس انما هي اجارة اشترط فيها الترتل متى شاء واشترط ذلك لا يخرجها عن كونها اجارة ولفظ المدونة صريح في ذلك ويدل عليه أي وعلى ان اشترط ذلك فيها لا يخرجها عن كونها اجارة ان اللخمي صرح بانه مستحق فيها من الاجر كل يوم بحسابه والجعل بخلاف ذلك وبفرض كونها جمالة فهي جمالة على خيار ومسئلة المصنف هذه في جعل لا خيار فيه اه ولذلك أفاد بعض شيوخنا ان المعتمد ان الجعل لا يضر النقد فيه تطوعا (قوله يجوز زرعه) هذا على أن نسخة المصنف خرز زرع مفتوحة وزاى ساكنه وقوله أو يحصده هذا على نسخة يجوز بياء موحدة وجميم وزاى (قوله واما على المذهب الخ) أي فيكون المصنف هنا ماشيا على ضعيف والعذر له انه يغتفر في الكلام الحاروي للنظائر ذكر غير المشهور وعنده كما في شرح شب والحاصل ان المعتمد انه يلزم رب الزرع خلفه أو يعطيه الاجرة بتمامها (قوله ونحوه) تكلمة أيام فيما يظهر قياسا على ما تقدم في

النقد في عهدة السنة فلا يفسد العقد لقلة الضمان فيها لانه لا يرد فيها الابعوب ثلاثة فاحتمال الثمن فيها للسلف ضعيف بخلاف عهدة الثلاث فاحتمال السلف في الثمن قوى لانه يرد فيها بكل حادث وكذلك يفسد البيع اذا باع أمة متواضع واشترط النقد للثمن في العقد لاحتمال ان تظهر حاملا فيكون سلفا أو تحيض فيه تكون غنا وبعبارة أي وقع بيعها على شرط المواضعة لان اشترط عدمها أو كان العرف عدمها كما في بيعات مصر فلا يضر شرط النقد لكن لا يقربان على ذلك بل تنزع من المشتري ويجبران عليها وأما من تستبرأ فلا يضر اشترط نقد الثمن فيها والفرق ان احتمال الحمل فيمن تتواضع أقوى منه فيمن تستبرأ (ص) وأرض لم يؤمن ربه (ش) يعني أن من أجزأ أرضا لم يؤمن ربه الاجارة على البت واشترط في عقد كرائها انتقادا فانه عقد الكراء يكون فاسد الدورانه بين السلفية والثمنية لانها ان رويت كان أجرا وان لم تروك سلفا فان كانت مأمونة كارض النيل جاز النقد فيها (ص) وجعل (ش) يعني ان من جاعل شخصا على الايمان بعبد له الا بغيره الشار وشرط المحجول له انتقادا لجعل في العقد فانه يكون فاسد او ظاهر المؤلف مع ظاهر ما ياتي له في باب الجعل انما يفسد شرط النقد لا التطوع به مع انه مخالف لما فيها من ان النقد يفسد مطلقا انظر نصها مع ما فيه في شرحنا الكبير (ص) واجارة لحزر زرع (ش) يعني ان من استأجر شخصا يحزر زرعه أو يحصده مدة معلومة باجرة معلومة فانه لا يجوز له اشترط انتقاد الكراء وفسد العقد به لان الزرع رعا يتلف فتنفسخ الاجارة اذ لا يمكن فيه الخلف فهو ان سلم كان أجرة وان لم يسلم كان سلفا وما مشى عليه هنا مبنى على أنه لا يجب على رب الزرع خلفه اذ اتلف وأما على المذهب من انه يجب على ربه خلفه اذ اتلف فلا يفسد باشرط النقد ويأتي تحقيقه في باب الاجارة (ص) وأجير تأخر شهرا (ش) صورته شخص استأجر معينا أو دابة معينة بقبض منفعة من ذكر بعد شهر من يوم العقد فانه لا يجوز اشترط النقل للاجرة في عقد الكراء وفسد بذلك وقيدنا بالاجير بكونه معينا لما ياتي من ان الكراء المضمون يتعين فيه تجسيل الاجرة أو الشروع ومقتضى كلام المؤلف أن مادون الشهر لا يمنع فيه النقد وليس كذلك اذ لا يجوز شرط النقد اذ تأخر فوق نصف الشهر ونحوه على ما يفهمه كلام المواق في مسألة السفينة وماذا كرم ما يمنع فيه النقد بشرط ذكر ما يمنع فيه تطوعا الا انه مخصوص بما لا يعرف بعينه لان العلة فيه فسخ الدين في الدين وما يعرف بعينه لا يترتب في الذمة دينا فقال (ص) ومنع وان بالشرط في مواضعة وغائبة وكراء ضمن وسلم بخيار (ش) يعني ان من باع أمة بخيار وهي ممن يتواضع مثلها فانه لا يجوز النقد فيها في أيام الخيار ولو تطوعا لانه يؤدي الى فسخ الدين في الدين بيبانه ان البيع اذا تم بانقضاء زمن الخيار فقد فسخ المشتري الثمن الذي له في ذمة البايع في شئ لا يتجمله الا وكذلك من باع ذاتا غائبة على الخيار فلا يجوز النقد فيها للعلة المذكورة وكذلك من أكرى دابة غير معينة وهو المراد بالكراء المضمون وصدر ذلك على خيار في عقد الكراء أي في امضائه ورده وسواء

الحيض (قوله مسألة السفينة) وهي انه اذا أكرى السفينة لتركب بعد نصف شهر لا يجوز اشترط النقد فيها في ابن يونس ان اكثرى سفينة بعينها على ان يركبها وقت صلاح الركوب جاز ثم ان كان وقت صلاح الركوب قريبا مثل نصف شهر ونحوه جاز النقد وان بعد كالشهرين ونحوهما لم يجوز النقد اه أي بشرط اذ هو الذي ترد فيه النقود بين الثمنية والسلفية (قوله الا انه مخصوص بنقود لا تعرف عينه) وهو المثل (قوله الى فسخ الدين في الدين) أي فسخ ما في الذمة في مؤخر (قوله للعلة المذكورة)

وهو ان البيع اذا تم بانقضاء امد الخيار الخ (قوله هل يحذر زمان الخ) الظاهر انه يحذر ثلاثة ايام (قوله على مذهب ابن القاسم) أى وهو المشهور فى شرح شب فلولم يقيد الكراء بكونه مضمونا للكان أولى (٢٥) ليحصر على المشهور ويوافق ما تقدم له فى قوله

أو منافع عين اه أى فالضعيف يفرق ويقول المعين ليس فى الذمة لانه ما يستوفى منه المنفعة والذمة لا تقبل المعين تنبيهه بخزاد أبو الحسن ان مثل ذلك عهدة الثلاث اذا وقعت مع خيار (قوله فتأمله) أى فتأمله تجده صحيحا ولكن لا بد من معونة وذلك أنا نقول بعد قوله وهذا يتحقق الخ أى وفسخ الدين فى مؤخر يؤثر مطلقا ثم يرد ان يقال لم كان البيع السلف لا يؤثر الامع الشرط بخلاف فسخ الدين فى الدين يؤثر مطلقا (قوله واستبد بائع أو مشتر على مشورة غيره) لا يلزم من المشاورة الموافقة لخبر شاوره ونه وخالفوهن وهذا حيث يجوز اشتراط مشورته لقرب مكانه وأوفى كلامه لمنع الخ لولا لانه الجمع اذ لو حصل البيع من المالك على مشورة غيره والشراء من المشتري كذلك واتحد المعلق على مشورته فيهما أو تعدد فان كلا منهما يستبد (قوله على مشورة غيره) أى الى آخره فلا يرد ان يقال الاولى تأخير قوله وما هو الخ بعد قوله لا خياره أو رضاه (قوله فى الثمن) أى ان الرضا فى الثمن أى فلم يكن الثمن معلوما (قوله لا خياره الخ) هذا هو المعتمد وما بعده من التأويلات ضعيف (قوله مالم يسبق الخ) الاحسن ان يقول وعلى انه كالوكيل فن سبق منهما برأوا مضاء اعتبر فعله الا ان ينضم لفعل الثانى قبض على ما يقبده التثنية لقول المصنف فى الوكالة وان بعث وباع فالاول لا يقبض

كان الخيار للامكرى أو للمكترى فانه لا يجوز النقد فيه للعلة المذكورة وانظر ما قدر أجل الخيار فى الكراء المضمون هل يحذر زمان أو هو بقدر الحاجة ولا مفهوم لقوله مضمون قال أبو الحسن المضمون والمعين سواء على مذهب ابن القاسم فى المدونة اه وانما امتنع النقد فى الكراء بالخيار ولو توطعوا وجاز فى البيع بالخيار توطعوا لان اللازم فى النقد فى البيع بالخيار التردد بين السلفية والتثنية وهذا التمايز يؤثر مع الشرط وأما فى الكراء حيث كان فيه الخيار فاللازم فيه فسخ مافى الذمة أى فى مؤخر وهذا يتحقق فى النقد ولو توطعوا فتأمله وكذلك من أسلم على شئ بخيار لا حدهما فانه لا يجوز النقد فيه مطلقا لمافيه من فسخ الدين فى الدين وذلك لان ما يجمل من النقد فى زمن الخيار سلف فى ذمة المسلم اليه ولا يكون غنا الا بعد مضي مدة الخيار وانبرام البيع فى نقضه قبل انبرام البيع فسخ مافى الذمة فى مؤخر وهو المسلم فيه واعلم ان موضوع هذه المسئلة ان رأس المال فى المالا يعرف بعينه بان كان مكيلا أو موزونا أو معدودا وسيأتى ان مدة الخيار فى السلم لما يؤخر اليه رأس المال وهو ثلاثة ايام ولا ينظر لجنس المسلم فيه من عقار أو غيره (ص) واستبد بائع أو مشتر على مشورة غيره (ش) يعنى ان من باع سلعة أو اشتراها على مشورة غيره كزيد مثلا ثم أراد البائع أو المشتري ان يبرم البيع دون مشورة زيد فان له ان يستقل بذلك ولا يفتقر انبرام البيع الى مشورته قوله على مشورة أى المشورة المطلقة وأما المشورة المقيدة بان باع على مشورة فلان بانه ان مضى البيع مضى بينهما والا فلا فليس له الاستبداد لان هذا اللفظ يقتضى توقف البيع على اختيار فلان بخلاف ما اذا كانت المشورة مطلقة وقوله على مشورة غيره أى والثمن والثمن معلومان وما هو من قوله وعلى حكمه أو حكم غيره أو رضاه فى الثمن أو الثمن فلا منافاة (ص) لا خياره ورضاه (ش) يعنى ان من باع سلعة أو اشتراها على خيار فلان أو على رضاه ثم أراد ان يبرم البيع ويستقل به دون خيار فلان أو دون رضاه فانه ليس له ذلك ولا بد من رضاه فلان أو خياره فى امضاء البيع أو رده والفرق بينهما ما بين المشورة ان مشترط المشورة اشترط ما يقوى به نظره ومشترط الخيار أو الرضا لغيره معرض عن نظر نفسه (ص) وتوالت أيضا على نفسه فى مشتر (ش) يعنى ان أبا محمد وابن لبابة تأولا المدونة على نفي الاستبداد فى حق المشتري خاصة فى الخيار والرضا للغير فليس له ان يستقل بانبرام البيع أو رده دون من جعل له الخيار أو الرضا أو البائع فله ذلك أى له ان يستقل بذلك لقوة تصرفه فى ملكه (ص) وعلى نفيه فى الخيار فقط (ش) أى فى حق البائع والمشتري والمعنى ان من باع سلعة أو اشتراها على خيار فلان أو على رضاه ثم أراد ان يبرم البيع أو يرده دون خيار فلان أو دون رضاه فانه ليس له ذلك فى الخيار فقط وأما الرضا فليس من البائع والمشتري ان يستقل بانبرام البيع ورده من غير توقف على رضاه من جعل له ذلك والفرق بين الخيار والرضا ان المعلق عليه وهو الخيار قد يحصل ولو بقوله اخترت كذا بخلاف الرضا فانه أمر باطن لا يعلم وقد يخبر بخلاف ما عنده فلم يعتبر (ص) وعلى انه كالوكيل فيهما (ش) يعنى أن المدونة تأولها بعضهم على ان الذى اشترط رضاه وخياره كالوكيل فى الخيار والرضا اليهما يعود ضمير التثنية واذا كان كالوكيل فليس له ان يبرم البيع والمشتري الاستبداد مالم يسبق الوكيل بالاجازة أو الرضا للبيع كياتى فى باب الوكالة وان بعث وباع فالاول لا يقبض ثم أشار الى رافع الخيار من الفعل بقوله (ص) ورضى مشتر كاتب أو زوج

(ع نحر شى رابع) وظاهر تقرير الشارح وجمع خلافه وأن العبرة بالاول مطلقا وهذا اذا وجد سبق وعلم وأما اذا لم يوجد سبق بان اتحد الزمان أو وجد سبق وجهل فيكون المبيع بين المشتريين (قوله وان بعث) أى ياموكل وقوله وباع أى الوكيل (قوله ورضى الخ)

فعل ماض فاعله مشتر (قوله أو أعتقه في زمن الخيار) ناجز أو لاجل كله أو بعضه ومثل ذلك الإيلاد ويتصور في خيار النقيصة (قوله ولو لعبد) أي خلافاً للشبه (قوله إن العقد كاف) ولو فاسداً لا يجمع على فساده فيما يظهر عب وظاهره ولو درأ الحد (أقول) الظاهر ما لم يدرأ الحد (قوله أو قصد تلذذا) وظاهره كالمدة وإن لم يتلذذ فإن جردها للتقلب لا قصد تلذذ لم يكن رضا وظاهره كظاهر المدونة ولو التذ (قوله وأما الفعل الموضوع (٢٦) لقصد التلذذ) وهو نظر الفرج (قوله أو أجر) ولو مياومة (قوله أو أسلم للصنعة)

ولو هيمنة أو لم يكتب (قوله أو تسوق) الذي في النقل أو ساوم (قوله المشهور وهو مذهب المدونة) الخلاف في الخمسة ومذهب المدونة أنها رضا ولم يرأشبه هذه رضا بعدان يحالف ما كان ذلك رضامنه بلزوم البيع (قوله بعد قبض المشتري) أي بعدان يقبضها المشتري من بائعها هذا هو المتبادر من كلام الشارح وقد أفاده بعض شيوخنا من تلامذة الشارح بل ويفيده عبارة عب إلا أن هذا الكلام قد وجدته منسوباً للقاضي الشيخ إبراهيم شيخ الفيشي صاحب الحاشية ثم اطلعت على الحاشية فوجدت القاضي نسب قوله وظاهره وإن لم يقبضه المرتن للزقاني ثم قال وفيه نظر بل الصواب أن نقول بعد قبض المشتري فيفهم من ذلك أن المصاد قبل قبض المرتن لذلك المشتري وقوله قبل قبضه لا يخفى أن المراد قبل أن يقبضه المرتن من الراهن وحينئذ فلا يظهر ورود لان هذا موضوع آخر (قوله ردها وما نقص) مثلاً لو كانت قيمته عشرين درهماً وبيع بمائة درهم ونقصته الجناية خمسة دراهم فلا شك أن الخمسة دراهم ربع العشر ين فيرجع عليه ربع الثمن الذي هو المائة وذلك أن

(ش) يعني أن من اشترى أمة أو عبداً على الخيار فكاتبه أو دبره أو أعتقه في زمن الخيار فإن ذلك يعد رضامنه بالبيع ويلزمه ذلك وكذلك إذا زوج الأمة في زمن الخيار فإنه يعد رضامنه ولا خلاف في ذلك وأما العبد إذا زوج في أيام الخيار ففيه خلاف والمشهور أنه يعد رضامنه واليه أشار بقوله (ص) ولو عبداً (ش) وظاهر قوله أو زوج أن العقد كاف (ص) أو قصد تلذذا (ش) يعني إذا فعل فعلاً كتجريد ها أو أقر على نفسه أنه قصد بذلك الفعل تلذذاً فإنه يعد رضامنه فقوله أو قصد تلذذاً أي بفعل لم يكن موضوعاً لقصد التلذذ بديل قوله أو نظر الفرج وأما الفعل الموضوع لقصد التلذذ فهو محمول فيه على قصد التلذذ أو قرأه قصد أم لا (ص) أو رهن أو أجر أو أسلم للصنعة أو تسوق أو جنى أن تعمد (ش) المشهور وهو مذهب المدونة أن المشتري إذا رهن الأمة أو العبد أو غيرها في أيام الخيار أن ذلك يكون رضامنه وظاهره وإن لم يقبضه المرتن لكن ينبغي أن تكون هذه الأمور كلها بعد قبض الشيء المشتري ولا يرد عليها ما يأتي في الرهن من أن الراهن إذا باع الرهن قبل قبضه يضي لان ذلك باق على ملكه فهو أقوى بخلاف هذا فإنه لم يدخل في ملكه ومما يعد رضامناً بتمام البيع إذا أجر المشتري المبيع في أيام الخيار وكذلك لو أسلم للصنعة أو تسوق به أي أوقفه للبيع غير مرة أو جنى على المبيع عمداً في أيام الخيار وأما جنيته عليه خطأ فإنه يرد وما نقص ومثل العبد الدابة من أنه إذا جنى عليها المشتري عمداً كان ذلك رضامنه بلزوم البيع وإن جنى عليها خطأ ردها وما نقص من ثمنها وإن كان عيباً مفسداً من الثمن كله (ص) أو نظر الفرج (ش) يعني أن المشتري إذا نظر إلى فرج الأمة في أيام الخيار فإنه يعد رضامنه بلزوم البيع له لأن فرج الأمة لا يحدد للبيع قاله في المدونة (ص) أو عرب دابة أو ودجها (ش) يعني أن المشتري إذا عرب الدابة بان فسادها في أسافلها في أيام الخيار فإن ذلك يعد رضامنه بلزوم البيع وكذلك إذا ودجها بان فسادها في أوداجها في أيام الخيار فإن ذلك يعد رضامنه بلزوم البيع وكذلك إذا هلب ذنبها بان جرحه في أيام الخيار فإن ذلك يعد رضامنه بلزوم البيع له (ص) لأن جرح ذنبه (ش) يعني أن المشتري إذا جرح الذنب في أيام الخيار فإن ذلك لا يعد رضامنه إلا أن يقصد بذلك التلذذ فيعد رضامنه (ص) وهو ردها من البائع (ش) يعني أن كل ما مر أنه رضا من المشتري ردها من البائع إذا حصل منه في زمن خياره واستثنى المتأخرون من ذلك كاللحمي الإجارة واليه أشار بقوله (ص) إلا الإجارة (ش) أي فليست من البائع برد لان الغلة زاد اللحمي والإسلام للصنعة وهذا لم ترد مدة الإجارة عن مدة الخيار والإجارة ردها من البائع ويجري مثله في الإسلام للصنعة بعمله مدة ولكن هذا من الإجارة (ص) ولا يقبل منه أنه اختار أو ردها بعده لا يمينه (ش) يعني أن من له الخيار من بائع أو مشتر إذا ادعى بعد انقضاء زمن الخيار وما لحق به

القيمة تعتبر ميزاناً (قوله يعني أن المشتري الخ) كلام هرام والتوضيح يقتضي أن الذي يدل على الرضا هو أنه

النظر الذي يحل بالملك كنظر الذكرك فرج الأمة وإن نظر الذكرك فرج العبد ونظر الأنثى لفرج العبد لا يدل على الرضا لعدم حل ذلك حالا وما لا (قوله لأن جرح ذنبه) أي دون الفرج مجرد التقلب (قوله بعمله مدة) أي لا يعطى المعلم أجرته في مقابلة تعليمه بل الإجرة هي عمله في الصنعة أو غيرها أو ما أن أسلم للصنعة باجرة من البائع فليس د الإجارة فيكون هو المراد من قول المصنف أو أسلم للصنعة (قوله لا يمينه) أي ولو يمينه مال (قوله اختار الإماء) أي فهذا هو المراد من لفظ المصنف فلا يعترض بأن يقال إن الرد أحد نوعي الاختيار ولا يكون قسماله وحينئذ فلا يصح عطفه عليه وحاصل الجواب أن معمول اختار محذوف أي أو يقال قوله

أورد معطوف على محذوف والتقدير اختار فامضى أورد (قوله ليأخذها من يد غيره) هذا إذا كان الخيار للمشتري وهي في يد البائع وقوله أو يلزمها هذا إذا كان الخيار للبائع وهي في يده لا في يد المشتري (قوله يلزمها لمن ليست في يده) هذا إذا كان الخيار للمشتري وهي في يده وقوله أو يأخذها هذا إذا كان الخيار للبائع وهي بيد المشتري فالصور أربع أي فالصور المقصودة بالافادة فلا ينافي ان الصور ثمانية وذلك انك تقول ان الخيار اذا كان للبائع فله صور أربع لانه اما ان يختار الامضاء أو يختار الرد وفي كل امان تكون السلعة بيده أو بيد المشتري وكذا يقال فيما اذا كان الخيار للمشتري الا انه كان بيد البائع والخيار له واختار الرد فاختياره الرد لم يؤثر شيئا بل تاكيد وكذا اذا كانت بيد المشتري واختار الامضاء لا يؤثر شيئا وكذا اذا كان الخيار للمشتري واختار الامضاء وهي بيده لم يؤثر شيئا وكذا اختياره الرد وهي بيد البائع لم يؤثر شيئا (قوله فهو مصدر (٣٧) مرفوع) في الحقيقة المرفوع الفعل المحذوف وهو يدل عن الرضا (قوله ولا

ينبغي) أي يمنع (أقول) ويدل على هذه النسخة قوله ان فعل الخ (قوله وقد يفرق الخ) هذا الفرق غير ظاهر لان الاخراج من اليد أقوى من التكرار وهذا على ان التسوق لا يدل على التكرار لان صيغة التفعّل قد تأتي لغير التكرار كثيرا كتعجب بمعنى عجب وبعبارة المدونة أو سامها فالصواب أن يقال ان مسألة التسوق انما هي لابن القاسم ومسألة البيع لغيره فعند ابن القاسم ان البيع آخرى في الرضا وعند غيره لا يدل البيع على الرضا فالسوق أخرى فهم ما قولان وقعا في المدونة ولذا لما ذكر ابن ناجي قول المدونة في التسوق قال يقوم من هنا ان البيع رضابا لاخرى ويأتي خلافاه والفرق بين البيع والاجارة ان الاجارة مقوية لوضع المؤجر على الشيء المؤجر في

انه اختار الامضاء ليأخذها من يد غيره ان لم تكن في يده أو يلزمها الغير من هي في يده فلا يقبل منه وكذلك لا يقبل منه أيضا انه اختار الرد بعد انقضاء زمن الخيار وما لحق به ليس له من اليد أو يأخذها من هي في يده ولا بد من بيئته ثم عدله بما ادعاه من اختياره الامضاء أو الرد لانه ادعى ما لا يصلح عدمه وينبغي أن يكون من جعل له الخيار من غيرهما كذلك (ص) ولا يبيع مشتري (ش) أي ان يبيع المشتري السلعة في زمن خياره لا يدل على رضاهما فهو مصدر مرفوع معنى عطف على قوله لا ان مجرد جارية ويحمل النهي مع الفعل ويجزم وهو المناسب لقولها ولا ينبغي ان يبيع حتى يختار وانما الاشكال من جهة عدم التسوق رضادون البيع وهو أقوى منه وقد يفرق بان التسوق لما كان متكررا دل على الرضا بخلاف البيع قد يقع من أول وهلة (ص) فان فعل فهل يصدق انه اختار بين أوليها نقضه قولان (ش) أي وعلى كل من النفي والنهي لو باع المشتري ولم يخبر البائع باختياره ولا أشهد به وادعى انه اختار قبل البيع وخالفه البائع وراد نقض البيع أو أخذ الرجوع فهل يصدق المشتري في دعواه الاختيار قبل البيع بين حكاية ابن حبيب عن مالك وأصحابه وهو لابن القاسم في بعض روايات المدونة وهو عين تهمة تتوجه على المشتري ولولم يحققها البائع لعلم بدعيه أو لا يصدق المشتري انه اختار قبل البيع والبائع نقض بيع المشتري وان شاء أجازة وأخذ الثمن وهو رواية على بن زياد لكن لا فائدة في نقض بيعه لانه اذا انقضه لكان للمشتري أخذ السلعة لان أيام الخيار لم تنقض وانما للبائع الرجوع فقط فالصواب أن يقول أوليها رجوع أي رجح المشتري الحاصل في بيعه ويصح حل كلام المؤلف على ما اذا كان النزاع بينهما بعد أيام الخيار ووقع البيع في أيام الخيار ولا يعارضه قولهم ان المبيع يلزم من هو في يده عند انقضاء مدة الخيار وهو لم يكن حين انقضائها في يد البائع وحينئذ لا يلزم المشتري ولا كلام للبائع في نقض بيع المشتري لانه لم يكن في يد المشتري حين انقضاء مدة الخيار بل في يد المشتري منه فن حجة البائع أن يقول انما بعته قبل أن يختاره فقد بعته ما في ملكي بغير اذني في رده وانظر ايضا هذه المسئلة في شرحنا الكبير * ولما انتهى الكلام على مشروط الخيار شرع في الكلام

المستقبل بخلاف البيع (قوله أوليها نقضه قولان) على حد سواء (قوله أوليها يصدق الخ) فان قيل اذا كانت المنازعة في زمن الخيار والخيار للمشتري فلم لا يصدق بغير عين ولا مقال للبائع لانه يقول انا اختار الا أن على تسليم عدم الاختيار فالجواب انهم عدوا بيعه كاختياره الرد فلا كلام له بعد ذلك (قوله ويصح حل كلام المؤلف الخ) أي ولا يأتي الاشكال المتقدم المشار له بقوله لكن لا فائدة الخ وقوله فالصواب قد يقال لا حاجة لذلك لان المعنى ان ربهما يمكن من نقضه وكونه له فائدة أو لا مقام آخر وبعبارة شرب ولزمه انقضه وان لم يكن فيه فائدة كما قال المواق معاملته له بنقض قصده لتعديده على ملك الغير وهو احرام أو مكروه على الاختلاف في بيع الفضولي وهذا هو القول الثاني وسكت عن القول الثالث وهو انه ليس له الرجوع انتهى فاذا علمت ذلك فلا يظهر ما قاله شارحنا (قوله وانظر ايضا هذه المسئلة) أعني قوله ولا يبيع مشتري أي من حيث ان الخيار للبائع أو للمشتري والبائع اما هذا أو هذا فهذه أربع أي وفي كل امان أن يكون البيع في زمن الخيار أو لا فهذه ثمانية وبيانها انك قد علمت من الشارح يبيع المشتري لها في زمن الخيار أو بعده والخيار له فهاتان صورتان وتبقى صورتان وهما ما اذا باع المشتري زمنه ما هو بيده والخيار للبائع فلهما فان رده قطعاً فان بيد المشتري الثاني

فعلى المشتري الاول الاكثر من الثمن والقيمة وما اذا باعه بعد مضى زمنه والخيار للبائع ايضا فليس له عليه الا الثمن فقط لان عضيه
وهو بيد المشتري الاول لم يبق للبائع خيار ومفهوم قول المصنف مشتري البائع له بيعها وهي بيد المشتري لغيره زمنه ويكون ردا
لا بعده فافعله الثمن على المشتري للزوم البيع بانقضاء زمنه وهاتان صورتان اذا كان الخيار للبائع فان كان الخيار للمشتري وباع
البائع زمنه فلم يشتري رده مع القيام والاكثر من فضل القيمة والثمن الثانى على الاول مع الفوات فان باع البائع بعد مضى زمنه وهي
بيده أى البائع والفرض ان الخيار للمشتري فليس له الا أخذته ان كان قد نقده للبائع (قوله وهي على ما ذكرهنا خمسة) أى التى
هى الرق والفلس والموت والجنون والانغماء (٢٨) ومفاده ان فيها كلاما آخر لم يذكره المصنف (قوله لسيده مكاتب) باع

على موانع غنعه منه وهي على ما ذكرهنا خمسة أشار لها بقوله (ص) وانتقل لسيده مكاتب
عجز وغريم أحاط دينه (ش) يعنى اذا باع أو اشتري من لا حجر عليه بخيار ثم طرأ عليه مانع
حجر من رق أو فلس أو موت أو جنون أو انغماء فانه ينتقل ما كان له الى من صار اليه فينتقل
لسيده مكاتب عجز عن أداء كتابته ما كان له من رداً وامضاء ولا يبقى للمكاتب بعد عجزه لما يلزم
عليه من تصرفه بغير اذن سيده وينتقل ما كان لمدين باع أو اشتري على خياره ثم فلس
أومات وعليه دين محيط بماله لغريم أحاط دينه بمال المدين الحى أو الميت فلهم الاخذ
ويكون الرجح للمفلس والخسارة عليهم بخلاف المفلس يؤدى عنه الثمن هذا ما كان من
فضل أو نقص فلامفلس أو عليه والفرق بينهما ان الثمن لازم للمفلس والذي ابتاع بخيار لم
يلزمه عن الابعث الغرماء فلم يجب ان يدخلوا على الورثة ضرراً ^{في نصيبه} بقوله ولغريم عام له
محدوف أى وانتقل خيار المدين لغريم الخ فهو من عطف الجبل ولا يصح جعله معطوفاً على
لسيده مكاتب لان فاعل انتقل المذكو خيار المكاتب بخلاف فاعل المقدور ويجرى مثل
ذلك في قوله ولوارث الخ انتهى (ص) ولا كلام لوارث الا ان يأخذ بماله (ش) يعنى اذا
اتفقت الغرماء على أخذ أو رد فلهم ولا كلام لوارث معهم الا ان يأخذ الوارث بماله
الخاص به بعد رد الغرماء وانظر لو اختلف الغرماء فرد بعضهم وأجاز آخرون فهل يكونون
كأول ورثة ويجرى فيهم ماجرى فيهم من قياس أو استحسان أو تكون الورثة أحق بنصيب
الراددون بقيمة الغرماء ويدخل ذلك في قول المؤلف الا ان يأخذ بماله وفي قول المدونة فان
ردوا أى الغرماء لم يكن لورثته الاخذ الا أن يؤدوا الثمن من أموالهم دون مال الميت انتهى
ويحمل كلامها على ردهم كلهم أو بعضهم (ص) ولوارث (ش) يعنى ان من له الخيار اذا
مات قبل انقضائه وقبل اختياره فان الحق في ذلك ينتقل لورثته حيث لا دين عليه أو معه
غريم لم يحط دينه لان من مات عن حق فلوارثه وأما لو كان معه غريم أحاط دينه بمال
الميت فهو ما قبله ثم ان اتفقت الورثة على شئ من رداً واجازة أو اختلقوا ورضى البائع
بالتبعض فلا اشكال وان امتنع من تبعض صفقته وأبى من أخذ نصيب الراد بجسمته من
الثمن فهو ما أشار اليه المازرى والمؤلف بقوله (ص) والقياس رد الجميع ان رد بعضهم
والاستحسان أخذ الجميع (ش) أى والقياس عند أشبه رد الجميع ان رد بعضهم فيكلف
مريد الامضاء الرد مع مريده لان نصيب الراد عاد ملك البائع ولا يلزمه بيعه الا ان أحب

أو ابتاع على ان الخيار له (قوله
أحاط دينه) بالمفلس وفلس ولو
بالمعنى الاعم وهو قيام الغرماء
وأولى الاخص وهو حكم الحاكم
بجناح ماله لغرمائه (قوله ثم طرأ
عليه مانع حجر الخ) وأما لو باع القن
على ان الخيار له وأمضى السيد
ذلك فالخيار للعبد ووجهه انه قد
أمضى العقد على ما هو عليه وقد
وقع على الخيار للعبد وهو قد
أمضى ذلك فيكون الخيار له (قوله
لغريم الخ) أى ان كان ذلك نظراً
للمدين ولا يجبر على الاخذ وان
كان أرجح بخلاف هبة الثواب
فيجبر على الثواب اذا كان أرجح
(قوله فلهم الاخذ) أى الغرماء (قوله
يؤدى عنه الثمن) أى في بيع البت
اللازم (قوله هذا ما كان) أى
حكم هذا ما كان الخ (قوله فلم يجب)
أى ثبت (قوله لان فاعل انتقل
خيار المكاتب الخ) لاجاه لذلك
وذلك لانه يرجع الضمير للخيار من
حيث هو ويصرف في كل مسألة
لما يليق بها فيقال انتقل الخيار
المطلق أى من حيث تحققه في خيار
المكاتب لسيده المكاتب وانتقل

الخيار والمطلق من حيث تحققه في خيار من أحبط بماله لغريم (قوله ولا كلام لوارث) أفاد بعض الشيوخ انه يؤخذ من والاستحسان
ذلك ما اذا مات شخص وعليه دين محيط بماله وعنده تركة وأرادت الغرماء أخذ تلك الاعيان وأرادت الورثة دفع الثمن للغرماء وبأخذون
الاعيان فان الكلام للغرماء انتهى (قوله الا ان يأخذ بماله) يصح قراءته بكسر اللام وبفتحها والمراد بالذى له أى بالذى يملكه لا الذى
له من التركة (قوله يعنى اذا اتفقت الغرماء الخ) أى الذى أحاط دينهم بمال الميت (قوله وأبى من أخذ الخ) من عطف اللازم (قوله والقياس
رد الجميع الخ) ظاهر كلام المصنف بوجه أو يدل ان القياس مقصود على رد الجميع دون اجازة الجميع وليس كذلك بل القياس في
ورثة المشتري عند اختلافهم اما ان يجبروا كلهم على الاجازة فيكون المبيع لجميعهم واما ان يجبروا على رد المبيع جميعه للبائع ويجرى
مثل ذلك في ورثة البائع كابدل عليه كلام المواق والمعتمد القياس في ورثة المشتري والبائع والاستحسان ضعيف فيهما (قوله ولا يلزمه)

أى البائع بيعه (قوله أى يمكن الخ) وهذا حيث أراد المميز أخذ الجميع وان أراد رد الجميع للبائع كان له ذلك الا ان يرضى البائع بما طلبه من التبعيض وقول الشارح أى يمكن اشارة الى انه ليس المراد ان المميز يجبر على أخذ الجميع (قوله فينزل الراد الخ) بجماع ان كلامهما يدخل والحاصل انه على القول الاول ينزل الراد منهم منزلة المميز من ورثة المشتري بجماع ان كلا مدخل في الملك وينزل المميز منهم منزلة الراد من ورثة المشتري بجماع ان كلا مخرج عن الملك (قوله فعلى القياس الخ) كان الاولى ان يقول فان أجاز ورثة البائع وأوردوا أو أجاز البعض ورد البعض ورضى المشتري بالتبعيض فالامر ظاهر والا فهل يجرى القياس والاستحسان أولا يجرى الا الاول وأما قوله فعلى القياس ليس له الا نصيبه ثم للمشتري الخ لا يدخل له وروح المقصود آخر العبارة والحاصل ان محل دخول القياس والاستحسان في ورثة المشتري والبائع اذا تعدد الورثة واختلفوا لم يرض المشتري أو البائع بتبعيض صفقة أمان اتحد الوارث واختار الاجازة أو الرد أو تعددوا تفقوا على الاجازة أو الرد واختلفوا ورضى المشتري أو البائع (٢٩) بتبعيض صفقة فلا قياس ولا استحسان (قوله

والاستحسان عنده أخذ المميز الجميع أى يمكن من أراد الاجازة من أخذ نصيب الراد ويدفع جميع الثمن للبائع لترفع العلة التى شكها من التبعيض ولما ذكر في المدونة القياس والاستحسان في ورثة المشتري وسكت عنه في ورثة البائع واختلف شيخوها هل هم كورثة المشتري أولا أشار لذلك بقوله (ص) وهل ورثة البائع كذلك تأويلان (ش) يعنى ان البائع اذا مات وله الخيار وترك ورثته واختلفوا في الرد والاجازة فهل يدخلهم القياس والاستحسان وهو قول محمد فتنزل الراد منهم منزلة المميز من ورثة المشتري فعلى القياس ليس له الا نصيبه ثم للمشتري الخيار فان رضى المشتري بتسليم نصيب الراد له وبمسك نصيب المميز وبتبعيض صفقته فيها ونعمت والا أجبر الراد على الاجازة مع من أجاز وليس له أخذ نصيب المميز فيصير محصلا ان القياس اجازة للجميع اذا أجاز بعضهم ولم يرض المشتري بتسليم نصيب الراد له ويدخلهم أيضا الاستحسان وهو ان للراد أخذ الجميع نصيبه ونصيب المميز ويرد الثمن للمشتري جميعه أولا يدخل الاستحسان ورثة البائع وهو أخذ الراد الجميع وانما يدخلهم القياس فقط وهو انه ليس له الا نصيبه ان سلمه له المشتري ورضى بتبعيض الصفقة والا أجبر على الاجازة مع من أجاز قاله بعض القرويين تأويلان لهؤلاء الشيوخ والقياس الاصولي حل فرع على أصل في الحكم بجماع العلة فالاصل المورث والفرع الوارث والحكم بعدم التبعيض والعلة الضرر الحاصل به والاستحسان تقديم مراعاة المصلحة على ان في أخذ المميز مصلحة بدفع الثمن جميعه للمشتري مع استلزام ذلك عدم التبعيض الحاصل به الضرر (ص) وان جن نظر السلطان ونظر المغمى عليه وان طال فسوخ (ش) أى وان جن من له الخيار من بائع أو مشتري قبل اختياره وعلم انه لا يفتق أو يفتق بعد طول يضرب بالآخر الصبر اليه نظر السلطان في الاصلح له من امضاء أو رد وأمان كان يفتق عن قرب فلا ينظر السلطان وأمان أنعمى على من له الخيار في أيام الخيار فانه ينتظر افاقته لينظر لنفسه بعد افاقته فان طال اغناؤه فسوخ العقد ولا فرق بين البائع والمشتري وبعبارة وظاهر كلام الشارح ان المغمى فاعل نظر فهو مبنى للفاعل فانه قال

والاجبر الخ) الاوضح وهل ورثة البائع كذلك فينزل الراد منهم منزلة المميز من ورثة المشتري والمميز منزلة الراد فيقال القياس اجازة للجميع ان أجاز بعضهم والاستحسان أخذ الراد الجميع ان رد بعضهم أو انما يدخلهم القياس فقط دون الاستحسان والفرق بين ورثة البائع ورثة المشتري على هذا التأويل ظاهر وهو ان المميز من ورثة المشتري له ان يقول لمن صار اليه نصيب غيره وهو البائع أنت رضيت باخراج السلعة بهذا الثمن فانا أدفعه ولا يمكن الراد ان يقول ذلك لمن صار له حصصه المميز وهو المشتري فان قال لاخيه المميز أجابه بانى أخرت وانتقلت عنى الى ملك المشتري بمجرد الاجازة فلم يبق بيدي الا أن شئ فيه الاعطاء فتأمل (قوله على ان الخ) أى لان فعلى للتعليل (قوله بدفع الثمن جميعه للمشتري) الاولى للبائع وهذا في

الاستحسان من جانب ورثة المشتري وأمان جانب ورثة البائع فكان الاولى ان يقول على ان في أخذ الراد الخ وبعضهم يفسر الاستحسان بانه معنى يتقدم في نفس المجهد تقصر عنه عبارته والمراد بالمعنى دليل الحكم لا الحكم لان المجهد يذكر الحكم وهو أخذ المميز الجميع مناب الآب والمميز ان شاء جبر على البائع فان أبى رد الجميع للبائع (قوله نظر السلطان) فان لم ينظر حتى أفاق أثناء الاجل أو بعده فانظر هل يستأنف له الاجل أم لا أو يفرق بين ان يطلع السلطان على ذلك قبل ويؤخر أو لا يطلع حتى أفاق وانظر أيضا اذا لم ينظر السلطان حتى مضى أجل الخيار أو بعضه هل يستأنف له أم لا الخيار أم لا (قوله وأمان كان يفتق عن قرب فلا) قال في شرح شب وظاهر كلامهم انه لا يستأنف له أجل (قوله فانه ينتظر افاقته) ولو تأخرت عن أيام الخيار (قوله فان طال اغناؤه) بان يتضرر الآخر أى بعد مضى أيام الخيار أى أوفى زمنه وقوله فسوخ العقد فان لم يفسخ حتى أفاق بعده استوفى الاجل كفى الشامل والفرق بين المجهون والمغمى عليه طول أم لا المجهون فيحتاج الى ناظر في أموره والغالب في الاغناء عدم التمادي والمفقود كالمجهون على الراجح وانظر الاسير هل هو كالمفقود أو يفتق على انه كالمجهون وانظر المرندي في أيام الخيار هل ينظر له السلطان قال بعض الاشياخ والاولى انه

ان مات على ردة ينظر له السلطان وان تاب ينظر لنفسه لقصر المدة (قوله وقيل الخ) ثمرة القولين في الغلة (قوله وهذا معنى قولهم) وضحه الفيدشي فقال معنى انحلاله انه على ملك البائع ومعنى انعقاده انه على ملك المشتري (قوله الا ان يستثنى ماله) للعبد مطلقاً أو لنفسه بما يجوز بيعه وفي التناهي على الرسالة ونحوه للساذي ان مال العبد بالنسبة الى بيعه كالعدم على المعروف فيجوز ان يشتري بالعين وان كان ماله عيناً على ما عهده بعض شيوخ شيوخنا (قوله يكون لمالكه) اشارة الى ان قول المصنف وما يوجب للعبد مبتدأ والخبر محذوف والتقدير للبائع أو ما مبتدأ (٣٠) والغلة وارش ماجنى أجنبي معطوف عليه والخبر قوله له (قوله وأمد الخيار

فيه شهران أو ثلاثة على قول) كأن هذا القول لم يتعين عنده هل هو شهران أو ثلاثة غير ان الموازية والواضحة الشهران (قوله ان الارش الخ) هذا الفرق ينتج ان يكون للمشتري لانه مقتضى الجزئية كافي للولد والغلة تنشأ عن التحريك أى فليس لها وجود في نفسها لا يخفى ان هذا يقضى بالمنافاة لما قبله من قوله بمنزلة جزء وأفاد به بعض الاشياخ فرقاً بان الولد من جملة المعقود عليه بخلاف الارش فانه ليس من أجزاء المعقود عليه وان كان مأخوذاً في نظير ماتنأوله العقد لكن قد علمت ان العقد في أيام الخيار منحل (قوله والغلة تنشأ عن التحريك) أى والمحرر له في أيام الخيار البائع فتكون الغلة للبائع وقوله بخلاف ما يوجب للعبد أى فليس بواحد من الاخرين (قوله بخلاف الولد) ولم يقل الا الولد لايهامه انه من الغلة وليس للبائع وما عبر به مفيد لكونه غير غلة (قوله ومثله الصوف) ثم أم لا (وذلك ان الصوف جزء من المبيع سابق على البيع فليس هو بمنزلة ثمرة حدثت أيام الخيار الا انك خبير بان الثمرة المؤبرة لا تكون للمشتري الا بشرط وحينئذ

يريد ان المعنى هو الذي ينظر لنفسه بعد افاقة أى في الامضاء والرد أى ولو افاق بعد مضى أيام الخيار الا ان يطول فيفسخ العقد ويحتمل ان يقرأ انظر بالبناء للمفعول ويكون موافقاً لما في المواق فان نسخة وانتظر المعنى الخ (ص) والملك للبائع (ش) أى ان ملك المبيع للخيار في زمنه للبائع فالامضاء نقل لا تقرير وقيل ان الملك للمبتاع فالامضاء تقرير لا نقل وهذا معنى قولهم ان يبيع الخيار منحل أى انه على ملك البائع أو منعه أى على انه ملك المشتري لكن ملكه له غير تام ولذلك كان ضمان المبيع من البائع على القولين اتفاقاً (ص) وما يوجب للعبد الا ان يستثنى ماله (ش) يعنى ان ما يوجب للعبد المبيع بالخيار في أيام الخيار يكون لمالكه وهو البائع وهذا ان لم يستثنى المشتري مال العبد أمان استثنى ماله فانه يدخل فيه المال المعلوم والمجهول فما يوجب للعبد في أيام الخيار فانه يكون للمشتري لانه اشترط ماله الاصلى فهذا تبع له فالمراد بالاستثناء هنا الاشتراط (ص) والغلة وارش ماجنى أجنبي له (ش) يعنى ان الغلة الحاصلة في أيام الخيار كالبن والبيض والثمرة للبائع وكذلك الارش المأخوذ من الاجنبى الجانى على المبيع في أيام الخيار حيث أخذه المشتري معبياً وان شاء رده ولا شئ عليه وما تصدق به أو وهب للعبد في أيام الخيار فللبائع أيضاً وعليه الفقه في أيام الخيار ومعنى قول المصنف أو ثمرة ان يكون المبيع عقاراً فيه منحل وأمد الخيار فيه شهران أو ثلاثة على قول فيمتصور عليه طلوع الثمر وقوله والغلة وارش الخ ولو استثنى ماله فيم ما وكلام المؤلف يدل عليه لتقدم الاستثناء عليه ولعل الفرق ان الارش بمنزلة جزء من المبيع والغلة تنشأ عن التحريك غالباً بخلاف ما يوجب للعبد (ص) بخلاف الولد (ش) أى فانه لا يكون للبائع لانه ليس بغلة أى فهو كجزء من المبيع ومثله الصوف ثم أم لا (ص) والضمان منه (ش) يعنى ان المبيع بالخيار اذا قبضه المشتري وادعى ضياعه فان البائع بضمانه الا اذا ظهر كذبه أو كان مما يغاب عليه فان ضمانه من المشتري فتحصل حينئذ ان الضمان من البائع اذا كان المبيع مما لا يغاب عليه حيث لم يظهر كذب المشتري أو كان مما يغاب عليه وثبت ثلثه أو ضياعه بالبينه وظاهر قوله والضمان منه كان الخيار له أو لغيره (ص) وحلف مشتري الا ان يظهر كذبه أو يغاب عليه الابينة (ش) أى ان المشتري اذا ادعى ضياع ما اشتراه بالخيار أو تلفه بعد ما قبضه وكان مما لا يغاب عليه كالحيوان فانه يحلف وسواء كان متهماً أم لا الا ان يظهر كذبه فلا تقبل دعواه والضمان عليه مثل ان يقول ضاعت أمس فقول البينة رأيناها أمس أو يقول ضاعت أول أمس بمحض فلان فيقول فلان لم يكن ذلك في علمي وكذلك يكون الضمان من المشتري ولا تصدق في دعواه التلف اذا كان المبيع مما يغاب عليه كالخلى ونحوه الا ان تشهد له بينة الخ) أى فلا استثناء في المصنف راجع لما يغاب عليه لا لما لا يغاب عليه اذا

منه

فالصوف اتام والثمرة المؤبرة مفترقان في هذا المحل (قوله أو يغاب عليه) ظاهر كلامه انه لا عين على المشتري في هذه الحالة وذلك لانه قبض المبيع على انه ملكه فقتوى جانبه بخلاف باب الرهن فيحلف المرتهن مع الضمان فقد قال المصنف فيه وحلف فيما يغاب عليه انه تلف بلا دابة ولا يعلم موضعه لانه قبضه على انه ملك الغير (قوله متهماً أم لا) وصفة بين التهمة تقدضاع وما فرطت وغير المتهم ما فرطت خاصة (قوله الا أن يظهر كذبه) الاستثناء من مقدرة تضمنه قوله ويحلف والتقدير ويحلف ولا ضمان عليه الا أن يظهر كذبه فيضمن (قوله الا أن تشهد له بينة الخ) أى فلا استثناء في المصنف راجع لما لا يغاب عليه لا لما لا يغاب عليه اذا

ظهر كذبه اذ لا تقبل بيته المعارضة لظهور كذبه كذا يستفاد من تقرير الشارح وبعض الشراح وهذا هو المعتمد خلافاً لمن رجعه
للامرين (قوله وضمن المشتري ان خير البائع الاكثر) ظاهر المصنف يلزمه الاكثر منه ما سواه قال أجزت المبيع أو رددته وهو المذهب
كما أفاده بعض شيوخ شيوخنا خلافاً للبساطي فانه يقول الذي يقتضيه النظر استفساره قبل الزام المشتري فان أمضى المبيع فليس له
الا الثمن وان رددته القيمة ولا يلزم المشتري الاكثر ابتداء (قوله اذا (٣١) أنلف) أي اتهم على الاتفاق لانه الموضوع الخ (قوله

فالجواب ان العدم غير محقق)
أقول قد علمت مما تقدم ان الحق ان
الامضاء يتأتى في معدوم كالحقق
(قوله الا ان يحلف فيضمن الثمن)
أي دون القيمة اذا كانت أكثر
لان كانت أقل أو مساوية فالثمن
دون عين كما يرشد له المعنى (قوله ما لم
يحلف عند اشهب) ضعيف والمعتمد
ما ذهب اليه ابن القاسم من انه
يفضن بالثمن ولو كانت القيمة أقل
وحلف انه لم يرض (قوله وانه لم يرض
كان الخيار له) والظاهر انه
يغلب جانب البائع لان الملك له كذا
في شرح شيب (قوله فانه يضمن
الثمن) أي رده ان كان أخذه والا
فلا شيء له ولا يحلف لان الملك للبائع
سوداني (قوله لانه بمثابة الخ) أي
ولقوة تصرفه بملكه بخلاف السابقة
والحاصل انه يقال انه اذا أنلف عند
المشتري والخيار للبائع فان المشتري
يفضن الاكثر من الثمن والقيمة
اذا كان الخيار للمشتري وتلف
عند البائع لا يضمن البائع الا الثمن
فأي فرق بينهما وحاصل الجواب
ان البائع جانبه أقوى من المشتري
بدليل ملكه السابق وضمن البائع
الثمن يوم الغيبة عليه والمشتري
يفضن له الثمن أيضاً وتقاصان ان
وجدت شروط المقاصة والاغرم
البائع الثمن عند الغيبة والمشتري
وقت حلول ما أجل واعلم ان قوله

منه غيبة مذ يكون الضمان من البائع فقوله أو يغاب عليه عطف على يظهر كذبه (ص)
وضمن المشتري ان خير البائع الاكثر (ش) يعني ان المشتري يضمن اذا أنلف أو ضيع المبيع
بالخيار الاكثر من الثمن أو القيمة يوم القبض حيث كان الخيار للبائع لان من جهة البائع ان
يقول أمضيت ان كان الثمن أكثر وأن يقول رددت ان كانت القيمة أكثر فان قيل كيف
يتأتى الامضاء في معدوم فالجواب ان العدم غير محقق فكأنه موجود ومحمل ضمان المشتري
الاكثر ان لم يحلف فان حلف أنه تلف أو ضاع بغير سببه فانه يضمن الثمن واليه الاشارة بقوله
(ص) الا ان يحلف (ش) أي (ف) يضمن (الثمن) فقط (ص) تكلياره (ش) تشبيهه في ضمان الثمن
أي ان المشتري اذا كان الخيار له وغاب على المبيع وادعى تلفه ضمن الثمن فقط لانه يعد راضياً
كان أقل من القيمة أو أكثر ما لم يحلف عند اشهب انه لم يرض بالشرء فعليه القيمة ان كانت أقل
وانظر لو كان الخيار له (ص) وكيفية بائع والخيار لغيره (ش) تشبيهه في ضمان الثمن يعني
ان البائع اذا غاب على المبيع ثم ادعى تلفه والخيار للمشتري أو للاجنبي فانه يضمن الثمن خاصة
سواء كان المبيع مما يغاب عليه أم لا لانه بمثابة من أنلف ساعته وقفت على ثمن ولما قدم حكم
جناية الاجنبي في قوله وأرش ما جنى اجنبي له ذكراً جناية المتباعدين وانها ست عشرة صورة
ثمانية في جناية البائع وهي ان تكون عمداً أو خطأ وتلف المبيع أم لا والخيار له أو للمشتري
ومثلها في جناية المشتري وبداً بالاول من جناية البائع فقال (ص) وان جنى بائع والخيار له
عمداً فرد (ش) أي ففعله دال على انه رد المبيع قبل جنائه وهذا تصرف يفعله الشخص في
ملكه وهذا تكرار مع قوله سابقاً وهو رد من البائع الا الاجارة اعتقره جعلاً للنظر (ص)
وخطأ فله المشتري خيار العيب (ش) الموضوع بحاله من ان الخيار للبائع أي وان جنى البائع
على المبيع في أيام الخيار جناية خطأ عيتمه فقط من غير اتفاق فان أجاز المبيع بحاله فيمسه من
خيار التروي فانه ثبت للمشتري الخيار في المبيع فان شاء رده بحاله فيمسه من خيار التقيصة
وأخذ ثمنه ان كان دفعه وان شاء أجاز المبيع ولزمه جميع الثمن لان العيب الحادث في أيام
الخيار كالعيب القديم فلذلك ثبت الخيار للمشتري فالمراد بخيار العيب ان يتماسك ولا شيء له
أو يرد ولا شيء عليه حيث أراد البائع امضاء المبيع فان رده فلا خيار للمشتري وانما لم تكن
جنايته خطاراً بجنايته عمداً لان الخطأ مناف لقصد الفسخ (ص) وان تلفت انفسخ فيهما
(ش) الضهير المثنى يرجع الى الجناية عمداً وخطأ والمعنى ان البائع اذا جنى على المبيع في أيام
الخيار والخيار له عمداً أو خطأ فتلف المبيع بسبب ذلك فان المبيع ينفسخ فيهما لان الضمان منه
وهو الجاني ولا مقال للمشتري في ذلك اذا الخيار بيد البائع ولو اقتصصر على قوله وان تلف انفسخ
كفاه ويكون متعلقاً بمسئلة الخطأ فقط وأما مسألة العدم فقد حكم فيها بالرد وظاهره سواء
تلف أم لا وهو كذلك (ص) وان خير غيره وتعمد فله المشتري الرد أو أخذ الجناية (ش) الضهير
في غيره وتعمد يرجع للبائع كأي دل عليه ما بعده وما قبله والمراد بغيره المشتري ولو قال بدله

بمناية الخ تخصص لقاعدة من أنلف شيئاً لزمته قيمته وقت التلف أي ما لم تكن ساعته انتهت الرغبات فيها ووقفت على ثمن فلا يلزمه
قيمتها بل الثمن لان ثمنها علم والقاعدة فيما لم يعلم (قوله ففعله دال على انه رد المبيع قبل جنائه) لا حاجة لذلك بل المعنى ففعله رد أي
ان فعله يعد رداً (قوله ولو اقتصصر الخ) الظاهر ما قاله المصنف كما قاله بعض الاشياخ رحمه الله اذ في مسألة التلف لا يحسن التعبير فيها
بالرد (قوله فله المشتري) استشكل أخذ المشتري ارش الجناية مع ان البائع جنى على ساعته اذ يبيع الخيار من أجل وأجيب بانه لما كان

الخيار للمشتري ويحتمل ان يمضي فكان البائع عمدا على ما لا غير فيه حتى أو مشى على ان يبيع الخيار من عقد فيكون مشهورا بمبني على
ضعيف (قوله لكان أخصر) لان غيره كلمتان (٣٢) ومشتري كله وقوله أظهر لان غيره يصدق بالبائع (قوله فن له فضل) هذا يظهر

بالنسبة لجانب البائع لانه يكون له الفضل قطعاً وذلك لان له على المشتري الثمن والمشتري له عليه ارش الجناية ويمكن ان يكون الثمن عشرة دراهم وقيمة تسعون والجناية تساوي ثلث القيمة (قوله ضمن الثمن) أي البائع قد يقال يضمن القيمة ويمكن ان يقال وجه ما قاله أنه بمثابة من أنلف سلعة وقفت على ثمن خصوصاً والمالك له في أيام الخيار (قوله وبأخذه ناقصاً) سواء كان الجناية مال مقصراً أم لا برئت على شين أم لا لانه ملكه ولم يقل المصنف فله خيار العيب بدل ما قال تفننا وحذرا من صورة التكرار مع القرب وتفسير المعنى خيار العيب (قوله لان يبيع الخيار منحل) لا يخفى ان هذه العلة موجودة مع الجناية عمدا (قوله أولا جنبي) لا دخل له هنا وان كان الحكم صحيحا (قوله وخطأ الخ) قال المصنف والقباس أن يعزم للبائع الارش اذا تمسك لانه في ضمانه ووجه ما قاله انه مشهور مبني على ضعيف وهو ان المالك للمشتري (قوله لكن أتى بهذا الخ) لا نسلم ان هذا خيار العيب لان خيار العيب انه اذا رد لاشئ عليه واذا تمسك لاشئ له (قوله وقد علمت الخ) هذا لا ينتج الا الغرم ولا ينتج الثمن (قوله كالمشتري لثمنها) الاولى أن يقول لانه بعد باتلافه لها كالمضى للبيع (قوله تكرر مع قوله نكباره) فيه نظر لان الذي تقدم التلّف فيه غير محقق وما هنا التلّف محقق (قوله فله أخذ الجناية

مشتري لكان أخصر وأظهر والمعنى ان الخيار اذا كان للمشتري وتعمد البائع الجناية على المبيع ولم يتلف بسبب ذلك فالمشتري بالخيار ان شاء رد المبيع وان شاء أجازته ودفع جميع الثمن وأخذ من البائع أرش الجناية فيقاصه بها من الثمن فن له فضل يرجع به على صاحبه وانما لم يقل أو قيمة العيب لئلا يتوهم في نحو الموضحة مما فيه مسمى انها اذا برئت على غير شين لاشئ له لعدم العيب مع ان فيه ما قدره الشارع كنصف العشر أو غيره من المقدرات (ص) وان تلف ضمن الاكثر (ش) يعني ان البائع اذا تعمد الجناية على المبيع في أيام الخيار فاتلفه والخيار للمشتري فان البائع يضمن حينئذ للمشتري الاكثر من الثمن أو القيمة لان الثمن ان كان أكثر من القيمة فله المشتري ان يرد المبيع لما له فيه من الخيار ويسقط عنه الثمن وان كانت القيمة أكثر من الثمن فله المشتري ان يجيز البيع ويدفع الثمن ان لم يكن دفعه وبأخذ القيمة من البائع وقوله ضمن الاكثر هذا اذا كان الخيار للمشتري أولا جنبي ورضى بما يفعله المشتري والا فان رد فلا كلام للمشتري وان أجاز ضمن الثمن كذا ينبغي (ص) وان أخطأ فله أخذ ناقصاً أو رده (ش) الموضوع بحاله يعني أن الخيار اذا كان للمشتري والبائع جنبي على المبيع جنابة خطأ ولم يتلفه الخيار حينئذ للمشتري ان شاء رده وسقط عنه الثمن وان شاء أجازته ولزمه جميع الثمن وبأخذه ناقصاً ولا شئ له لان يبيع الخيار منحل فجنابته على ملكه (ص) وان تلفت انفسخ (ش) أي وان تلفت السلعة المبيعة بخيار للمشتري أولا جنبي بسبب جنابة البائع فان العقد تنفسخ حينئذ وهذه آخر الثمانية المتعلقة بجنابة البائع ثم شرع في جنابة المشتري وعدّها كعدّها بقوله (ص) وان جنبي مشتري والخيار له ولم يتلفها عمدا فهو رضا (ش) يعني ان المشتري اذا جنبي على المبيع في أيام الخيار جنابة عمدا والخيار له ولم يتلف المبيع فان ذلك يعد رضا بمضاء البيع ويلزمه الثمن وهو تكرار مع قوله أو جنبي ان تعمد اغتفر جعله للتظاهر (ص) وخطأ فله رده وما نقص (ش) الموضوع بحاله يعني ان المشتري اذا جنبي على المبيع في أيام الخيار جنابة خطأ ولم يتلف المبيع والخيار له فالمشتري بالخيار ان شاء أمضى البيع وأخذه بعيبه ويدفع جميع الثمن وان شاء رده ودفع ارش الجناية ولو قال فله خيار العيب كما مر لا فاد هذا مع كونه أخصر لكن أتى بهذا القصد تفسير خيار العيب وانما لم تكن جنابة المشتري خطأ رضا بجنابته عمدا لان الخطأ لا يقصد بفعله التمسك كما لا يقصد به البائع الفسخ وانما وجب عليه رد ارش الخطأ لان الخطأ والعمد في أموال الناس سواء (ص) وان أنلفها ضمن الثمن (ش) يعني ان المشتري اذا جنبي على المبيع في أيام الخيار جنابة عمدا أو خطأ فاتلفه والخيار له فانه يلزمه الثمن الذي وقع به البيع وقد علمت أن الخطأ والعمد في أموال الناس سواء وعلة المازري بان المشتري يعد اتلافه للسلعة كالمشتري لثمنها فلا بد ان يلزمه اياه وقوله وان أنلفها الخ تكرار مع قوله نكباره (ص) وان خير غيره وجنبي عمدا أو خطأ فله أخذ الجناية أو الثمن (ش) الضمير في غيره يرجع للمشتري وهو البائع والمعنى ان الخيار اذا كان للبائع والجنابي على المبيع عمدا أو خطأ في أيام الخيار هو المشتري ولم يتلف السلعة بسبب تلك الجنابة فان الخيار للبائع ان شاء رد المبيع لما له فيه من خيار التزوي وأخذ من المشتري ارش الجنابة وان شاء امضاه وأخذ من المشتري جميع الثمن الذي وقع به البيع لانه كمن أنلف سلعة وقفت على ثمن وانما لم يقل أرش الجنابة لما مر (ص) وان تلف ضمن الاكثر (ش) الموضوع بحاله من أن الخيار للبائع والجنابي

أو الثمن) خلاف ما يفيد نقل ابن عرفة فان محل التخيير المذكور للبائع حيث كانت الجنابة عمدا فان على كانت خطأ فالخيار للمبتاع في دفع الثمن وأخذ المبيع وفي ترك المبيع مع دفع ارش الجنابة (قوله وانما لم يقل أرش الجنابة) الاولى أن

يقول وانما يقل قيمة العيب الخ وأما التعبير بارش الجناية فلا يرد عليه (٣٣) شيء (قوله فهو بمنزلة من اشترط له الخيار) فان كان

الذي اشترطه له المشتري فهو بمثابة

ما اذا كان الخيار للمشتري وان كان الذي اشترطه له البائع كان بمنزلة ما اذا كان الخيار للبائع (قوله فلو اشترط لهما) مقابل قوله لاحدهما وبعد ذلك فيبقى الكلام في صورتين الاولى ان كلا منهما اشترط الخيار لنز يد المشتري اشترط الخيار لنز يد البائع يقال بمثابة اشترط البائع والظاهر أنه يعول على العبارة الثانية (قوله وهو فيما يعينه الخ) احترازهما اذا كان الخيار للبائع فان المشتري يضمن واحدا بالاكثير من الثمن والقيمة الا ان يحلف فيضمن الثمن خاصة (قوله وقيل الخ) لا يخفى ان هذا القول في الاختيار والخيار معا فبوزن بقصر كلام المصنف عليه دون جعله شاملا للاختيار (قوله فيضمن قيمته) أي ان كانت أقل (قوله بعد حلفه) أي انها ضاعا (قوله لا يتوهم الخ) أقول يتوهم انه يضمن الآخر بالاكثر من الثمن والقيمة أو الأقل (قوله مؤخره من تقديم والاصل وانما قصره الشارح على الخيار والاختيار فقط دون الاختيار) (قوله والى انفراد الخيار الخ) أي انه أشار لهما معا بقوله وان اشترى أحد ثوبين وأشار الى انفراد الخيار الخ (قوله والى انفراد الاختيار الخ) لا يخفى ان هذه الصور الآتية ليس فيها ضياع كابتين (قوله أمان قامت الخ) فاذا ضاع أحد العبدین والحال انه على خيار واختيار فلا ضمان

على المبيع في أيام الخيار هو المشتري جناية عمدا أو خطأ الا انها تلفت المبيع فان المشتري يضمن للبائع الاكثر من الثمن الذي وقع به المبيع ومن القيمة يوم التلف فان كان الثمن أكثر فللبائع أن يجيز المبيع له فيه من الخيار وان كانت القيمة أكثر من الثمن فللبائع أن يرد المبيع له فيه من الخيار أو يأخذ القيمة وهذا واضح اذا كان الخيار للبائع وأما ان كان للبائع فانه يرضى بما يفعله البائع فكذلك والافله الاجازة وأخذ الثمن وله الرد وأخذ القيمة ولا كلام للبائع حينئذ كذا بظهره قاله بعض الشراح وفي عبارة وهذا كله اذا كان الخيار لاحدهما وأمالو كان لغيره ما فهو بمنزلة من اشترط له الخيار فلو اشترط لهما فانه يغيب جانب البائع ولما انتهى الكلام على بيع الخيار شرع بتكلم على بيع الاختيار القسم له وهو بيع يت في بعض عدد من نوع واحد على خيار المبتاع في تعيينه هذا اذا لم يجتمع الخيار بان يشتري أحد الثوبين على أنه بالخيار في تعيينه فقط وأمان جامع بان يشتري أحدهما على أنه بالخيار في تعيينه وهو فيما يعينه بالخيار فيحد بأنه يبيع بعض عدد من نوع واحد على خيار المبتاع في تعيينه فقط أو على خياره في تعيينه وبته والحاصل ان المسائل ثلاث يبيع خيار ويبيع اختيار ويبيع خيار واختيار والخيار التروي في الاخذ والرد والاختيار في التعيين والخيار والاختيار يكون الاختيار في التعيين وبهده هو فيما يعينه بالخيار في الاخذ والرد وفي كل امان يضيع الثوبان أو أحدهما أو تقضى أيام الخيار ولم يختص وحاصل ثلاثة في مثلها يتسع والمؤلف تكلم على الجميع فأشار الى الثالث وهو بيع الاختيار مع الخيار والثاني وهو الاختيار فقط بقوله (ص) وان اشترى أحد ثوبين وقبضهما الاختيار فادعى ضياعهما ضمن واحدا بالثمن فقط (ش) يعني ان الشخص اذا اشترى أحد شيئين يغيب عليهما كثر بين أو نعلين أو قرطين من شخص واحد وقبضهما من البائع ليعين منهما واحدا ثم هو فيما يعينه بالخيار في امساكه أو رده مع الآخر وهو الاختيار مع الخيار وهو فيما يعينه بالضرورة وهو الاختيار فقط فيدعى في كل ضياع كل منهما فانه يضمن واحدا منهما فقط بالثمن الذي وقع به المبيع ولا ضمان عليه في الآخر لانه أمين ولا فرق بين طوع البائع بدفعهما أو سؤال المشتري له ذلك ولهذا أحسنت المبالغة بقوله (ص) ولو سأل في قبضهما (ش) له وقيل ان سأل يضمنهما أحدهما بالقيمة لانه غير مبيع والآخر بالاقل من الثمن والقيمة فيما اذا كان فيما يختاره بالخيار لانه قادر على التزامه بالثمن ورده فيضمن قيمته بعد حلفه فقوله فقط راجع لقوله واحد الى قوله بالثمن لا يتوهم انه يضمن الآخر بغير الثمن وعمه في قوله وان اشترى أحد ثوبين وقبضهما الاختيار ثم هو فيما يعينه بالضرورة أو بالخيار تبعا للشيخ عبد الرحمن وانما قصره الشارح على الخيار والاختيار دون الاختيار فقط أي دون أن يجعله شاملا للاختيار أي اللزوم لاجل قوله وله اختيار الباقي لان هذا فيما اذا كان خيار واختيار وأمالو كان اختيار فقط فيضمن نصف التالف قامت بينه أم لا ويلزمه نصف الباقي وليس له أن يختار بقيته والى انفراد الخيار بقوله وان كان ليختارهما فكلاهما مبيع والى انفراد الاختيار بقوله وفي اللزوم لاحدهما الخ وقوله ضمن واحدا بالثمن فقط هذا ان لم تقم له بينة على الضياع أمان قامت ففيما اذا كان فيما يختاره بالخيار فلا ضمان عليه فيها ولا يفتقر الحكم فيما اذا كان فيما يختاره على اللزوم بين قيامها وعدمه وهو ضمان واحد فقط وكذا ينبغي اذا كان المبيع مما لا يغيب عليه كاحد عبدین يشتري أحدهما على الالتزام فيملكه أمالو هلك أحد الثوبين أو العبدین المشتري أحدهما على اللزوم للزومه النصف من كل كإتاني في عموم قوله وفي اللزوم لاحدهما يلزمه النصف من كل وسواء قامت

(٥ - خروشي رابع) عليه فيه ويخفى في أخذ جميع الباقي ورده (قوله وكذا ينبغي الخ) اذا كان المبيع مما لا يغيب عليه أي وهو

ضمان واحد فقط (قوله أو ضياع واحد) استشكل بان ضمانه ان كان للثمة فكان للثمة فكان يضمن جميعه لاستحالة ثمته في نصفها وان كان لغيرها لم يضمن نصفه ابن عرفة ويرد بان شرط الاتحاد ثمة ضمانه كونه في مشتري له ومشتراه أحدهما مبهم ما وفرض عليه ما وكان مشتراه نصف كل منهما فصار كثنوين أحدهما مشتري والاخر ودعيه ادعى تلفها (قوله فاعلمنا الاحتمالين) أي اللذين هما قوله هل هو المبيع الخ أي فن حيث احتمال كون (ع ٣) الضائع هو المبيع غرم نصفه ومن حيث كونه ليس هو المبيع لم يغرم النصف

الاخر (قوله كما مر) أي بيانها أي بيان تلك الصورة (قوله بانه أمر جرت اليه الاحكام) أي كونه له اختيار الباقي جرت اليه الاحكام يقال وما لا احكام التي جرت لكونه له اختيار الباقي وهل يصح العدول له من غير علة مع انه مخالف لمقتضى القواعد فالوجه الثاني المشار له بقوله وأيضا الخ (قوله أم لا) أي ليس له اختيار الباقي وهو انظار هر كافي شرح شب (قوله أوله بعد عينه) انظر فانه لا وجه لليمين هنا ويمكن أن يقال وجه اليمين انه اذا حلف أنه اختار التالف يعلم انه على سن الاستقامة فيعوض باعطاء شيء آخر وهو وان كان بعيدا أخف من الفساد الخ (قوله وعليه ثلث كل) أي وضاع عليه ثلث كل الخ (قوله ليبرأ من ضمان الثلثين) أي من كل منهما وما آل الامر انه اذا بقي له في السالم الثلث وضاع عليه الثلث من كل من التالفين فانه في المستقبل يطالب بدينار القرض (قوله ليبرأ من ضمان الثلثين) أي من كل واحد من الثوبين الضائعين (قوله أو بعدما أخذه الخ) أي أو ادعى أنه أخذ واحدا بعدما أخذ الذي رآه جيدا فقط بخلاف الاول رآها كلها جيدا (قوله صدق الأخذ بيمينه) ويمينه ان يقول تلفت قبل أن أخذ منها واحدا وهو اد الدافع بضمنه

بينه في الثوبين أم لا (ص) أو ضياع واحد ضمن نصفه (ش) يعني اذا ادعى ضياع واحد من الثوبين أو انقرطين أو نحوهما ولم تقم له بينة ضمن نصف الضائع لعدم العلم بالضائع هل هو المبيع أو غيره فاعلمنا الاحتمالين وكان القياس ان له الخيار في نصف الباقي لاني جميعه كاهو قول محمد فقول المؤلف (ص) وله اختيار الباقي أورده (ش) وهو مذهب ابن القاسم خاص بما اذا كان يختار أحدهما ثم هو فيما يختاره بالخيار كما مر وأورد على مذهب ابن القاسم لزوم كون المبيع ثوبا ونصفا ولم يكن المبيع الاثني أو اجاب بعض بانه أمر جرت اليه الاحكام وبمثل هذا يقتنع به في الفروع الظنية انتهى وأيضاً فان في اختيار بعض الباقي ضرر الشريك فلا يرثك وبقوله وله اختيار الباقي أي كل الباقي أي وله ان لا يختار شيئا وليس له ان يختار النصف لان ذلك ضرر على البائع وانما له اختيار الباقي حيث كان زمن الخيار باقيا ولو قال كنت اخترت هذا الباقي ثم ضاع الاخر فلا يصدق ويضمن التالف وأما ان قال كنت اخترت التالف فانه يضمنه وهل له اختيار الباقي أم لا أوله بعد عينه انظر في ذلك ثم شبهه في الشريل المدلول عليه بقوله ضمن نصفه مسألة ماله في المدونة بقوله (ص) كسائل دينار فاعطى ثلاثة ليختار فزعم ثلث اثنين فيكون شريكا (ش) يعني أن من له دينار على شخص دينارا فأعطاه ثلاثة ليختار منها واحدا على أن له أحدها غير معين ثم ان القابض للثلاثة تلف منه اثنان فانه يكون له في كل دينار ثلث فيكون له في السالم منها ثلث وعليه ثلث كل من التالفين وسواء قامت بينة على التلف أم لا ثم انه ان كان منه ما فلا بد من حلفه على الضياع ليبرأ من ضمان الثلثين فان لم يحلف ضمنهما أيضا واذ لم يكن منه ما أو متهم ما وحلف على الضياع فيجب له دينار ان أخذه قضاء ويكون عليه ان أخذه قرضا وهذا اذا أخذه من وقت القبض قضاء أو قرضا كما أشار اليه وأما ان قبضه بالبرهان أو برهنه فان وجد فيه اطمينا وازنا أخذه والار دجيعها فانه لا شيء عليه لانها امانة وان قبضها لتسكون رهناء عنده حتى يقتضى منها أو من غيرها فهذا يضمن جميعها الا ان ثبت الضياع وان ادعى الدافع عليه في القسم الثاني انه أخذ واحدا بعدما رآها جميعا أو ما أخذه وانكر صدق الأخذ بيمينه ولا مفهوم لقوله فزعم الذي هو القول الذي لا دليل عليه بل مثله ما اذا أقام بينة بالتلف وقوله فيكون شريكا تصريح بوجه الشبهة لحقائه لان وجه الشبهة في المسئلة المشبهة بها خفي فلا يقال انه ضائع لانه استفيد من التشبيه وقوله فيكون شريكا أي فيما تلف وبقي فيه يكون له ثلث الباقي ويغرم فيما ضاع ثلثي دينار من كل دينار ثلثه ولما ذكر من شراء الثوبين وجهين وهو اختيار فقط واختيار وخيار الداخلين في قوله وان اشترى أحدهما بين كافر ناذ كرنال الوجه وهو الخيار فقط وان كان تنكرا راع ما مر في احكام الخيار من قوله ويلزم بانقضائه ليستوفي أقسام الثوبين المذكورة في كلام غيره (ص) وان كان ليختارهما فكلهما مبيع ولزم ما مضى المدعى به (ش) أي وان كان اشتراه الثوبين على خيار التروى فيهما وقبضهما ليختارهما معا أو يردهما فادعى

واحد من الدنانير (قوله لان وجه الشبهة) وهو مطلق الشركة وقوله خفي ظاهره انه موجود الا انه خفي ضياعهما وهو كذلك وذلك لان قوله ضمن نصفه يتضمن الشركة في هذا الذي حكم فيه بضمن النصف (قوله ويغرم فيما ضاع ثلثي دينار) أي في المستقبل أي ويغرم بدل الذي ضاع في كل دينار ثلثه لانه لما كان في المستقبل يدفع الدينار تمامه مع انه لم يصل له الا ثلث السالم فقط صدق عليه انه غرم في الذي ضاع من كل دينار الثلث (قوله ليستوفي أقسام الثوبين) لا يخفى أنه على ما حل به كلام المصنف لا يشمل

صورة الاختيار فيما اذا ضاع واحد فقط (قوله وفي لزوم الخ) هذا الثقبير الذي قرر به المواقف وقرره الخطاب على انه ادعى ضياعهما أو ضياع واحد أو قامت له بينة كإبائه البائع والمشتري والحاصل أنه يلزمه النصف من كل الصور فانه اذا مضت أيام الخيار وتباعدت قال عجب فلا اختيار لا يحدد بمدة الخيار خلافاً لمن حده من كلام ابن يونس (قوله وفي الاختيار لا يلزمه شيء) ولا يعارض كلامه هنا قوله فيما مضى ويلزمه بالنقض أنه لا يفيء اذا كان المبيع معيناً وما هنا واحداً لا يعينه يختاره من متعدد (قوله وانظر تحصيل الخ) قال في لـ فحصل من كلام المؤلف ثلاث صور خيار مع اختيار وهي المشار إليها بقوله وان اشترى أحد ثوبين فاشار إليها باعتبار الضمان أولاً بقوله فادعى ضياعهما وآخر باعتبار عدم اللزوم (٣٥) بقوله وفي الاختيار لا يلزمه شيء وخيار مجرد وهي

المشار إليها بقوله وان كان ليختارهما فكلهما مبيع والاختيار مجرد وهي المشار إليها بقوله وفي لزوم لاحدهما يلزمه النصف من كل انتهى وأوضح من ذلك أن تقول وحاصل المصنف في مسألة الثوبين ثلاثة أقسام في كل قسم ثلاث صور بقاؤهما وادعاء ضياعهما أو واحد القسم الاول ما فيه خيار واختيار وأشار له بقوله وان اشترى أحد ثوبين وقبضهما ليختار فادعى ضياعهما ضمن واحد ابائهن فقط ولو سأل في قبضهما أو ضياع واحد ضمن نصفه الى قوله وله اختيار الباقي وأشار لحكمهما مع مضي أيام الاختيار والخيار بقوله وفي الاختيار لا يلزمه شيء القسم الثاني ما فيه خيار فقط وأشار له بقوله وان كان ليختارهما فكلهما مبيع الى قوله يبيده القسم الثالث ما فيه اختيار فقط وأشار له بقوله وفي لزوم لاحدهما يلزمه النصف من كل سواء ضاعا أو احدهما أو بقيا حتى مضت أيام الاختيار في كل قسم ثلاث صور وصرح بالثلاث في القسم الاول وصرح هنا في الثاني

ضياعهما أو ضياع أحدهما فانه يضمنهما ضمان مبيع الخيار ان لم تقم بينة والا فلا وان مضت مدة الخيار وهما بيده لزمنا كما مر لكن أعاده لقوله هنا وهما بيده فانه لا يستفاد مما مر لكن كان يمكنه ان يقول فيما مضى ويلزمه بالنقض أنه هو يبيده وهو المناسب للاختصاص واحترز بقوله وهما بيده عما اذا كانا بيد البائع فيلزمه النصف من كل تقرير وفيه نظر بل لا يلزمه شيء منهما لانه ليس هنا الا بيع خيار فقط فاذا مضت مدته والمبيع بيد البائع فانه لا يلزم المشتري منه شيء (ص) وفي لزوم لاحدهما يلزمه النصف من كل (ش) أي اذا اشترى ثوبين باختياره من ثوبين يريد أو عبيداً يختاره من عبيدين وهو فيما يختاره باللزوم فانه اذا مضت أيام الخيار وتباعدت والثوبان بيد البائع أو بيد المبتاع فانه يلزمه نصف كل ثوب ولا خيار له لان ثوباً قد لزمه ولا يعلم أيهما هو فوجب أن يكونا فيهما شيء يكن (ص) وفي الاختيار لا يلزمه شيء (ش) أي وفي اشتراؤه أحدهما على الاختيار ثم هو فيما يختاره بالخيار وهو أول صور هذا الكتاب اذا مضت أيام الخيار ولا يختار لا يلزمه شيء منه ما لا انقطاع اختياره بعض مدته وسواء كانا بيده أو بيد البائع ان لم يقع المبيع على معين فيلزمه ولا على إيجاب أحدهما فيكون شرطاً لكلام على هذه الصورة يتعلق بالضمان وقد مر باللزوم وعدمه بعض أيام الخيار وهو هذا وانظر تحصيل هذه المسئلة في شرحنا الكبير * ولما انتهى الكلام على خيار التروي اتبعه بخيار العيب وهو كما قال ابن عرفه لقب التمكن المبتاع من رد مبيعته على بائعه لنقصه عن حالة بيع عليها غير قلة كمية قبل ضمانه بمبتاعه واحترز بقوله لنقصه عما اذا أقاله البائع من المبيع فان لزمه على بائعه وقوله غير قلة كمية صفة طالة اخرج به صورة استحقاق الجبل من يد المشتري وقوله قبل ضمانه يتعلق بالنقص ومبتاعه فاعل بالمصدر ولم يقل قبل بيعه ليدخل في ذلك حادث النقص في الغائب والمواضعة وما شابه ذلك لان الضمان في ذلك كله من البائع والنقص واقع في المبيع وهو في ضمانه وحالة المبيع المعبر بنقصها ما بشرط أو عرف فقال (ص) وردد عدم مشروط فيه غرض (ش) والمعنى ان من اشترى سلعة واشترط فيها شرط الغرض وسواء كان فيه ماله لكونها طبخة أو لم تكن كمثل المؤلف ثم لم يجد المبتاع في تلك السلعة ما اشترطه له البائع فانه ثبت للمبتاع الخيار ان شاء ردها وان شاء تمسك ولزمه جميع الثمن فقوله وردد الخ أي وجازله الرد بسبب عدم مشروط فيه غرض (ص) كتيب ليمين فيجدها بكراً (ش) يعني ان من اشترى أمة وشرط انها تيب فيجدها بكراً ثم ادعى بعد ذلك ان عليه يميناً ان لا يطأ الأبقار

بعضي المدة وهما بيده وذ كر فيما مر حكم دعوى ضياعهما أو احدهما بقوله وحلف مشتري الا ان يظهر كذبه أو يغاب عليه الابينة وقد علمت تعميم الثالث (قوله صفة حالة) أي حالة من صفاتها غير قلة كمية أي غير نقص كمية بل نقص كيفية ولا صحة له لان المعنى لنقصه عن نقص كيفية فالمناصب أن يجعل حالاً من النقص أي حال كون النقص غير نقص الكمية بل نقص الكيفية وقوله أخرج استحقاق الجبل نقول بل وخرج استحقاق النصف والثالث وغير ذلك (قوله وردد عدم مشروط الخ) ارد بالبناء للمفعول ونائب الفاعل ضمير عائد على المبيع المفهوم من السياق ومشروط صفة لموصوف محذوف ونائب فاعل مشروط ضمير عائد على الموصوف وجلة فيه غرض مبتدأ وخبر صفة لمشروط أي ورد المبيع بعدم وجود وصف مشروط أي ذلك الوصف فيه غرض ويصح أن يكون غرض فاعلاً بالظرف

(قوله أو لا يشتري الابكار) في التمثيل هذا نظرا لانه بمجرد الشراء يحنث كمن حلف أن لا يشتري فاشترى شراء فاسدا وحيث كان يحصل الحنث بمجرد العقد فلا يتأتى قوله ورد بعدم مشروط فيه غرض فلا فائدة للرد حينئذ (قوله فاذا اشترى نصرانية الخ) أى وقد اشترط أنها نصرانية فوجدناها مسلمة فلا رد له وقوله وقال انما أردتها لا يحنى أن المناسب ان يقول انما اشترطت كونها نصرانية لاني أردت الخ لان الكلام في الشرط لاني الارادة وقوله (٣٦) فانه لا يصدق الابينة أى يشهدا أو لا أنه انما يشترط ذلك لاجل أن يزوجهما من

نصراني عنده (قوله في الميراث) انما خص الميراث لان بيعه يبيع براءة أى ما لم يكن يشترط وقوله أو وجه أى بان يكون عنده نصراني وتقوم القرينة على أن قصده تزويجه (قوله فيلغى الشرط) أى المشروط لان الشرط انما هو من المبتاع ويلتزمه البائع لامن المنادى بدر (قوله فلذا وجد بخط المؤلف الخ) وفي بعض النسخ لا ان انتفيا بضمير التثنية أى الغرض والمالية وهى من حيث المعنى ظاهرة الا أنه لم يتقدم في كلام المصنف ذكر المالية (قوله وبما العادة السلامة منه) ومن ذلك كتب الحديث اذا لم يجد فيها لفظ الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وترد ولا يكتفى الرضى كصالح انتهى بدر (قوله كعور وأخرى العمى) وهذا اذا كان المبيع غائبا أو المبتاع لا يبصر حيث كان ظاهرا فان كان خفيا كما اذا كان المبيع مسلوب بصر احدى العينين مع قيام الحذقة فانه يثبت به الخيار ولو كان حاضرا والمشتري بصيرا وأدخلت الكاف الاباق والسرقه ولو من الصغير فانه ينقص الثمن وهو ربه من المكتتب بالخوف أو كثره عمل فلا يسمى به هاربا قال في التبصرة واختلف

أو لا يشتري الابكار فله ردها لاجل عينه و يصدق في دعواه ان عليه عيما ولا يصدق في غير الميمن الابينة أو بوجه فاذا اشترى نصرانية فوجدناها مسلمة وقال انما أردتها نصرانية لاني أردت تزويجهما من نصراني عندى فانه لا يصدق ولعل الفرق أن الميمن مظنة الخفاء ولا كذلك غيرها (ص) وان عباداة (ش) قال مالك اذا نادى الذى يبيع الجارية في الميراث انها ترغم أنها عذراء فوجدناها على خلافه أو انها ترغم انها طباخة أو خبازة فوجد بخلافه فله ردها لان ذلك ينزل منزلة الشرط فان اشترط المشتري شرطا لا غرض فيه ولا مالية كما اذا شرط انه أى فوجده كاتباً أو مشروطاً أنه جاهل فوجده عالماً أو ما شبه ذلك فان الشرط يسقط ويلزم البيع وكذا اذا اشترى عبداً الجارية زرعه مثلاً واشترط انه غير كاتب فوجده كاتباً فالشرط باطل والبيع لازم واليه أشار بقوله (ص) لان انتفى (ش) أى لان انتفى الغرض السابق ويلزم منه انتفاء المالية فيلغى الشرط فلذا وجد بخط المؤلف لان انتفى بضمير الافراد (ص) وبما العادة السلامة منه (ش) معطوف على عدم أى ورد بوجود شئ العادة السلامة منه سواء أثرت ذلك الشئ نقصاً في الثمن كالأباق أو في المبيع كالحصاء أو في التصرف كالعسر والتخث أو خيف عاقبته كإدام الأبوين ثم أخذني أمثله بقوله (كعور) وأخرى العمى وذهب بعض نور العين كذهب كله حيث كانت العادة السلامة منه (وقطع) ولو أغلغ (ص) وخصاء واستحاضة (ش) أى وكذلك اذا وجده خصياً فانه عيب وان كان يزيد في ثمنه لانه منفعة غير شرعية كزيادة عن الجارية المغنمية فانه اذا وجدها مغنمية يردّها قال في الجلاب الخصاص والجلب والرتق والافضاء يوجب الرد وأما العنة والاعتراض فالظاهر لا رد بهما وكذلك من اشترى أمة فوجدها مستحاضة فهو عيب ترد به ولو في الوخش كافي الموازية وهو ظاهر المدونة اذا ثبت عند البائع لان اتصلت بدم الاستبراء وبعبارة وتقييد كلام المؤلف كابن الحاجب بما اذا ثبتت استحاضتها عند البائع احترازاً من الموضوعه للاستبراء تحيض حيضه لاشك فيها ثم تستمر مستحاضة فانها لا ترد بذلك غير محتاج اليه لان كلامه في الرد بالعيب القديم وحينئذ فلا بد من ثبوته فان قيل على هذا كان ينبغي عدم تقييد مسئلة البول الا بتيمة فالجواب ان تقييده بذلك ليرتب عليه ما بعده من الحلف والوضع عند غيره والظاهر أن المراد بالاستحاضة ما فيه ضرر على المشتري ولا يقيده بشهر ولا بشهرين (ص) ورفع حيضه استبراء (ش) المراد بالرفع التأخر عن العادة في الرائحة والوخش بما على المشتري فيه ضرر وهذا فيمن تتواضع وأما من لا تتواضع اذا تأخر حيضه او ادعى البائع أنها حاضت عنده فان المشتري لا يثبت له الرد لان القول قول البائع في نفي قدمه وصار العيب الحادث في مثل هذا من المشتري أى لانه بمجرد العقد دخلت في ملك المشتري الا أن تشهد العادة بقدمه كما بأتى (ص) وعسر وزنا وشرب وبخر (ش) يعنى أن من اشترى وقيفاً فوجده أعسر فان ذلك عيب يرد به وهو البطش باليسرى دون اليمنى ذكرنا كان

او اذا انتقل عن عادته وأرى أن يرجع لاهل المعروفة انتهى عجم (قوله لانه منفعة غير شرعية) منه يعلم ان خصاء فحول البقر المعدة للعمل ليس عيباً لان العادة جارية أن لا يستعمل في ذلك العمل الا الخصى (قوله فهو عيب ترد به) أى لان الدم يضعف (قوله ولا يقيده بشهر ولا بشهرين) أى خلاف ما في الموازية فان فيه بالواستحاضة التي ترد بها شهران ونقله في التوضيح وقد فرق في البرص بين قلبه وكثيره وفرق بين البرص والاستحاضة أن البرص لا يمنع الاستمتاع في الغالب والاستحاضة فانها تمنع الاستمتاع في الغالب

(قوله وكذلك يرد بالناس) أي ان كان فاعلا لا ان كان مفعولا وان كان عيبا أيضا ذكره بعد وانما كان الزنا يرد به ولو غصبا لانه ينقص ولتعلق القلب بها وظاهره ولو مرة وظاهره ولو تاب (قوله وهو قلة الشعر) عبارة غيرة أحسن ونصه وزعر عدم شعرة لانه كذا أو أنثى سخون لان الشعر يشد الفرج وعدمه يرخيه في المدونة ومن اشترى أمة فوجد هازعرا العانة لا تثبت فهو عيب ترد به ويلحق بذلك عدم نبات الشعر في غيرها كالحاجبين (قوله يري اذا علمت على الاسنان) أي بحيث تقبح الخلقة وقوله لا تضرب بالاسنان أي لا يحصل بها تعيب (قوله في سواد العين) أي البياض في سواد العين أو الفص في سواد العين (قوله أو لحم نابت الخ) وكذا الشعرة فيها وان لم يمنع البصر وحلفه شتر أنه لم يره كذا في عب والذبي في عجب عن ابن عرفة عن سماعة ابن ارقم عن مالك لا يحلف كذا كره بعض شيوخنا عن بعض شيوخه (قوله وتوعدا) أي ارتقاءها وهو عطف (٣٧) تفسير على ما قبله وقوله وغلظ أصلها أراد بأصلها أسفلها وذلك أن الاعلى مبنى على

الاسفل فالاسفل أصل هذا الاعتبار (قوله والاعصاب) عطف تفسير وقوله مطلقا البطن أو غيره وقوله والدين لعل المراد بوجودهما ظهورهما ببلد شراء الرقيق ذكرنا أو أنثى لا يجتمع ما من بلدتهما بعده وكذا يقال في قوله وولد وقوله أو ولد وان سفل (قوله أو ابنا) المناسب أو أما وذلك لانه يلزم على كلامه التكرار في قوله ولدا (قوله ولا أخ) أعاد لانه لا يتوهم عطفهما على المثبت (قوله وجدام أب) ومثله البرص الشديد وسائر ما تقطع العادة بانتقاله لا البرص الخفيف (قوله ثم اطلع على جذام في أبيه) ظاهره ولو حدث بالاب بعد الشراء والظاهر أنه يرجع في ذلك لاهل المعرفة في سريانه للجميع فيرد أولا فلا يرد (قوله ان كان بطبع) أي ان كان بسبب الطبع أي الجيلة أي ان كان جبليا أي خلقيا وقوله من وسواس يمان الجنون الذي بسبب الخلقة والوسواس بالقبح مرض يحدث من غلبة السوداء يختلط

أو أنثى عليها أو وخشا وكذلك يرد بالناس طوعا أو كرها سواء كان من على الرقيق أو دنيه وكذلك يرد بشرب الخمر وأكل نحو آفون وحشيش سواء كان من على الرقيق أو دنيه وكذلك يرد بوجود البحر في الفم أو في الفرج سواء كان من على الرقيق أو دنيه ذكرنا أو أنثى (ص) وزعر وزيادة سن وظفر وعجز وبجر (ش) يعني ان الزعر عيب وهو قلة الشعر في الذكروا لا أنثى ولو في الحاجبين وهذا اذا كان بغير دواء والا فليس بعيب وكذلك يرد الرقيق مطلقا بوجود زيادة سن فيه عقدهم الفم أو بخوخره يري اذا علمت على الاسنان أما في موضع من الحنك لا يضرب بالاسنان فلا وكذلك يرد الرقيق بوجود ظفر بأحدى عينيه وهو البياض أو الفص في سواد العين أو لحم نابت في سفرة العين وكذلك يرد الرقيق بوجود عجز وهي العقدة في عروق الجسد أو بجر وهي خروج السرة وتوعدا وغلظ أصلها وعبارة البحر العروق والاعصاب المنعقدة في الجسد مطلقا والجر انتفاخ البطن (ص) والدين أو ولد (ش) يعني أن من اشترى عبدا أو أمة فآذله أو ابنا أو ولد فان ذلك عيب يوجب الرد لما جلا عليه من شدة الالفة والشفقة فيحملها ذلك على الباقي اليهما قال ابن حبيب اذا وجد المبتاع للامه زوجا حرا أو عبدا أو وجد للعبدة زوجة حرة أو أمة أو وجد لاهلها ابنا حرا أو عبدا أو وجد لهما ابنا أو ابنا ذلك كله عيب يرد به فقوله والدين على حذف مضاف أي أحد والدين وأخرى هما (ص) لا جد ولا أخ (ش) يعني أن من اشترى عبدا أو أمة فآذله جدم من قبل أبيه أو من قبل أمه أو له أخ شقيق أو لاب أو لام فان ذلك لا يكون عيبا (ص) وجدام أب أو جنونه بطبع لا بمس جن (ش) يعني ان من اشترى عبدا أو أمة ثم اطلع على جذام في أبيه أو في جده أو في أمه أو في جدته فان ذلك يكون عيبا يوجب الرد لانه يعدى ولو بعد آر بعين جدام بالاب الجنس فيدخل الجدوان علا ومثل الاب الام لان المنى حاصل منهما وكذلك يرد الرقيق بوجود جنون بأحد أبويه ان كان بطبع من وسواس أو صرع مذهب للعقل الخشمية عاقبته لا ان كان بمس جن وعبارة بطبع بان كان من الله لا بسبب شيء أو جنونه أي الاب ابن شمس وكذلك اذا وجد بأحد الآباء من فساد الطبع انتهى فعلم أن المراد بالاب الجنس (ص) وسقوط سنين (ش) أي ويرد الرقيق بسبب سقوط سنين من مقدم أو غيره على أو وخش ذكرنا أو أنثى وأما في الرائحة فترد بسقوط واحدة في مقدم الفم أو مؤخره نقصت الثمن أم لا واليه أشار بقوله (ص) وفي الرائحة الواحدة (ش) وهي

معها الذهن قاله في المصباح وقوله أو صرع هو داء يشبه الجنون قاله في المصباح فاذا علمته فيكون الشارح تسع في جعله من افراد الجنون والحاصل أن الوسواس والصرع مرضان يختلط معهما الذهن فيكون قوله من وسواس الخبيثا بالقوله جنون (قوله مذهب) صفة لكل من وسواس وصرع كاشفة (قوله لا ان كان بمس جن) فلا يرد به الفرع الا أن تجزم أهل المعرفة بسريانه (قوله لا بسبب شيء) أراد شيئا خاصا وهو مس الجن فلا ينافي أنه يكون له سبب (قوله أو جنونه) في العبارة حذف والتقدير وقوله أو جنونه أي الاب (قوله وكذلك الخ) أنى به دليله لا على كلام المتن ويما بالمراد وقوله من فساد الطبع أي الجيلة وقوله فعلم أي من كلام ابن شمس أي من قوله بأحد الآباء أي حيث جمع وقوله الجنس لا خصوص الوحدة وقوله الوحدة أي المتحقق في متعدد

(قوله فان كانت الواحدة من المقدم فكذلك) نقضت الثمن أم لا كذا في عب (قوله في الجارية الرائعة وغيرها الخ) في عب خلافه ونصه وصهو بته أي كونه يضرب الى الحرة في راحة فقط ان لم ينظره المشتري عند البيع ولم يكن من قوم عادتهن ذلك فلا رد ولا في وخش لعدم سلامتهم منه عادة وعدم ارادتهم للتمتع غالباً بل للخدمة اه وعبارة شب وجعودته أي شعر الرائعة ثم قال ومفهوم الرائعة أن تجعبد شعر غير هاليس يعيب وهو كذلك ثم قال وصهو بته وظاهره ولو في الوخش الحاصل ان شارحناعهم في الجعودة لا فرق بين الرائعة وغيرها وظاهره ان الصهوبة كذلك (٣٨) وعب عم في الجعودة وقيد في الصهوبة بالعلية وشب قيد في الجعودة وأطلق

في الصهوبة فهو عكس ما في عب ولكن الواقع ان كلام شب موافق لما في ابن عرفه فانه قال تجعبد شعر غير الرائعة وتسويده لغواه لكن وقع التقييد بالصهوبة في المدونة على تأويل بعضهم اه (قوله تكسبيرات) أي التسوآت (قوله واكونه ولد زنا) يتصور ذلك في بيع ولد من جارية مسلم وفي مجلوب ثبت كونه ليس ابن أبيه في زعمهم فلا يرد ما من أن أنكحتهم فاسدة أفاده عب (قوله الخسيس) هو عين ما قبله (قوله ولو قد عيا) أي بأن لم يكن بقرب عقد البيع (قوله ان أقرت الخ) ونفقت في زمن الايقاف على المشتري (قوله انها ان أقرت الخ) الا حسن أن يقول كما في غيره وكلامه شامل لما اذا أقرت عند البائع وليس بمراد البائع لا تقر عنده (أقول) المتبادر من المتن أقرت عند غير البائع فيشمل المشتري والاجنبي الا أنها لا تقر عند المشتري (قوله أي في نفى العيب الخ) هذا الكلام مع قوله ان أقرت يدل على اختلافهما في وجوده وعدمه لافي قدمه وحدوثه اذا اختلفا في ذلك القول لمن شهدت العادة له أو ظنت على ما سيأتي وان لم تقطع لواحد منهما بان شككت أولم توجد عادة أصلاً فللبائع بيمين (قوله بان النسبة) أي الذات الخ (قوله ان اشتهرت) أي والتمايل تلك الصفة من كل منهما فالأظهر أن يقول اشتهر وهذا على غير ما قاله شارحنا (قوله لانه ينقص قوته ويضعف نشاطه) ظاهر العبارة ان التختيت علة موجبة لذلك ويظهر ذلك في التسكير والفعل مع الا ان كونه يشكك ككلام النساء أو يفعل فيه يورث تخلقه باخلا قهن من نقص القوة وضعف النشاط (قوله كافي الحديث) هو لعن الله المتشبهين بالنساء والمتشبهات أي بالرجال (قوله فعل شرار النساء) أي الذي هو المساقفة

بالياء التحتية والراء والعين المهملة من الاماء وأما الوخش فان كانت الواحدة من المقدم فكذلك والا فلا وهذا تفصيل في المفهوم فلا يعترض به ومثل الوخش المذكور (ص) وشب بها فقط ولو قل (ش) أي وله الرد بسبب وجود شبب بالرائعة الشابة ولو قل الشيب والمراد به امن لا يشيب مثلها ومفهوم فقط انه ليس عيباً في غير الرائعة سواء كان قليلاً أو لا ما لم ينقص الثمن ويجرى مثله في الذكر (ص) وجعودته وصهو بته (ش) أي ومما هو عيب في الجارية الرائعة وغيرها جعودة شعرها أي كونه غير مرجل أي مرسل يعني أنه يكون فيه تكسبيرات من لفه على عود ونحوه لا من أصل الخلق لانه مما يتدح به لكن المناسب لهذا أن يقول وتجعبد لانه الجعودة ما كان من أصل الخلق لانه لا ما كان بعانة وصهو بته أي كونه يضرب الى الحرة وشهو بته ضربه الى البياض لان النفس غالباً لا تحب من هذه صفته (ص) وكونه ولد زنا ولو وخشا (ش) أي لانه مما يكرهه النفوس عادة والضمير في كونه للجميع والوخش الذي الخسيس (ص) وبول في فرش في وقت ينكر ان ثبت عند البائع والاحلف ان أقرت عند غيره (ش) أي ويثبت رد الرقيق ببول صدر منه ولو قد عيا في فرش حين نومه في وقت ينكر فيه البول منه وهو بعد ترعرعه ومفارقة حد الصغر جداً وان انقطع اذ لا تؤمن عودته ان ثبت بالبيئة انه كان يبول عند البائع فان لم يثبت وأنكر البائع ذلك حلف أنه لا يعلم انه بال عنده بشرط أن يبول عند غير المتباعين من امرأة أو رجل ذي زوجة وقبل خبر المرأة أو الزوج عن زوجته ببولها ولا يحلف المتباع بانه على علمه بمجرد دعواه ولا بمجرد الوضع عند الغير بل لابد من البول عند من وضعت عنده فقوله ان أقرت عند غيره أي وبالت وغير المشتري يشمل البائع فيقتضي انها ان أقرت عند البائع وبالت يحلف وليس كذلك فلو أسقط المؤلف الضمير من غيره لكان أبين والضمير في أقرت للنسبة وحلف البائع هنا يحالف قول المؤلف والقول للبائع في العيب أي في نفى العيب أي باليمين ويحجب بأن النسبة لما أقرت عند الغير وبات كان في ذلك ترجيح لقول المشتري فلذلك حلف البائع (ص) وتختت عبد وخولة أمة ان اشتهرت وهل هو الفعل أو التشبه تأويلان (ش) أي ومما يرد به الرقيق الاطلاع على تختت العبد اشتهر أم لا لانه ينقص قوته ويضعف نشاطه وعلى خولة الأمانة ان اشتهرت بذلك والا فلا لانه لا يمنع شيئاً من خصال النساء ولا ينقصها فاذا اشتهرت كانت ملعونة كما في الحديث عياض وينبغي أن يخص قيد الاشتهار بالوخش وأما الرائعة فالتشبه فيها عيب اتفاقاً اذا مراد منها التآنيث ويراد في أمثالن بقدر ما العفتن فيه ويكره ضده ولفظ المدونة ويرد العبدان وجد غششا وكذلك الأمانة المذكورة لكن اختلف هل المراد بالتختت والذكورة الفعل بأن يؤتى الذكر وتعمل الاثني فعل شرار النساء والمراد به التشبه في الاخلاق والكلام

والتمايل

أي الذات الخ (قوله ان اشتهرت) أي

بان شككت أولم توجد عادة أصلاً فللبائع بيمين (قوله بان النسبة) أي الذات الخ (قوله ان اشتهرت) أي والتمايل تلك الصفة من كل منهما فالأظهر أن يقول اشتهر وهذا على غير ما قاله شارحنا (قوله لانه ينقص قوته ويضعف نشاطه) ظاهر العبارة ان التختيت علة موجبة لذلك ويظهر ذلك في التسكير والفعل مع الا ان كونه يشكك ككلام النساء أو يفعل فيه يورث تخلقه باخلا قهن من نقص القوة وضعف النشاط (قوله كافي الحديث) هو لعن الله المتشبهين بالنساء والمتشبهات أي بالرجال (قوله فعل شرار النساء) أي الذي هو المساقفة

(قوله معاطفه) الظاهر أنه جمع عطف على غير قياس أي جانب (قوله اما خلفا) أي من أصل الخلقة وقوله أو خلفا أي اكسبا (قوله وأيضالا يعتبر فيه الاشتهار) كأنه يقول يحمل قوله أو لا وزنا على الفاعل لاجل دفع التكرار ولأنه لا يعتبر فيه الاشتهار (قوله بخلافه على التأويل الثاني) مرتبط بقوله وعليه يكون في كلامه تكرار رأي بخلافه على التأويل الثاني فليس فيه تكرار (قوله كافي نقل المواق) هو الراجح (قوله حتى على التأويل الاول) (٣٩) فان قلت الفاعل لم يعتبر فيه اشتهار والمفعول اعتبر مع أنه أقيج (قلت)

ان الفاعل يظن اشتغاله فيضيع السيد بخلاف المفعول (قوله وختن مجلوبهما) النص يفيد أن الختان انما يكون عيبا في المجلوب اذا كان نصرانيا أو كافرا غيره لا يختن فان كان مما يختن فلا يكون وجوده محتونا عيبا والظاهر أن الخفاض في النصرانية المجلوبة ومن يشبهها كالختان في الذكرا المجلوب (قوله فاذا أسلم ببلد الحرب) أي وسيد أسلم قبل أن يقدم فانه في تلك الحالة رقيق للسيد والا كان حرا (قوله فاذا أسلم ببلد الحرب وطالت اقامتهما به) أي في غير ملك المسلم فقد شرط من شروط المسلمة الثانية (قوله على البراءة من العيوب الخ) أي أن البائع تبرأ من عيب لا يعلم به وذلك لأنه لا تنفع براءة البائع الا من عيب لا يعلم به البائع وطالت اقامة ذلك الرقيق عنده (قوله يبيع الاسلام) هذا غير مناسب لان عهدة الاسلام هي درك الاستحقاق وهي تثبت ولو اشترط اسقاطها فاذا اشترى باسقاطها ثم باع بها ما اشترى ببراءتها واستحققت من يد المشتري الثاني فله الرد على البائع الاول ولا يضر اسقاط البائع الثاني لها لانه اسقاط الشيء قبل وجوبه بل المناسب أن يفسر العهدة بعدم

والتمثيل بأن يكسر العبد معاطفه ويؤت كلامه كالنساء اما خلفا أو خلفا وتشبهه الامه بالرجل في تذكر كلامها وخشونته ونحو ذلك لافعل الفاحشه تأويلان فقوله وهل هو أي ما ذكر من تخنث العبد وخفولة الامه الفعل وعليه يكون في كلامه نوع تكرار مع قوله وزنا فيحمل قوله وزنا بالنسبة للذكر على الفاعل فلا تكرار وأيضا لا يعتبر فيه الاشتهار بخلافه على التأويل الثاني وبعبارة قيد الاشتهار عام في العبد والامه كافي نقل المواق وانه معتبر حتى على التأويل الاول كما يفيد كلام المواق (ص) وقلف ذكر وأنتى مولدا وطويل الاقامة وختن مجلوبهما (ش) يعني أن الرقيق اذا كان مولودا ببلد الاسلام أو طويل الاقامة بين المسلمين واطلع المشتري على ترك ختان الذكر وخفاض الانثى فانه يكون عيبا حيث فات وقته منهما بحيث يخشى مرضه بسببه ان فعل بهما والا فليس بعيب وأمان هو بغور القدم من غير طول اقامة عندنا فليس ترك ما ذكر عيبا بل اطلاعا على فعله عيب خوفان كونهما من رقيق أبق اليهم أو أغاروا عليه فقوله قلّف بفتح القاف واللام وهو ترك ختان الذكر وترك خفاض الانثى المسلمين فاما أن يكون استعمل القلف فيهما تعليلا أو يكون خفاض محمد وفان الثاني معطوف على قلّف كاذ كرنا وفهم مما قررنا ان المؤلف ترك قيدين وهما كونهما مسلمين وفات وقت ختانها وترك شرطان ثالثا وهو كون طول اقامتهما في ملك المسلم وكون المولد منهما ولد في ملك مسلم وعليه فشرط الرد بعدم الختان في الذكرا والانثى اذا ولد ببلد الاسلام أن يولد في ملك مسلم وأن يكونا مسلمين وأن يفوت وقت ختانهما وشرط الرد فيمن لم يولد ببلد الاسلام أن يكون مسلما وأن تطول اقامته في ملك المسلم وأن يفوت وقت ختانها فان فقد شرط من شروط من ولد ببلد الاسلام أو شرط من شروط من لم يولد به لم يرد بوجوده غير محتون فاذا أسلم ببلد الحرب وطالت اقامتهما به فانهما لا يردان بترك الختان بل وجودهما محتونين عيب ثم شبه في قوله ورد بعدم مشروط فيه عرض قوله (ص) كبيع بعهد ما اشتراه براءة (ش) يعني أن من اشترى عبدا على البراءة من العيوب التي لا يعلمها وطالت اقامته عند بائعه ثم ان المشتري باعه لآخر يبيع الاسلام ولم يذكر لمن اشتراه منه انه ابتاعه بالبراءة فاذا علم بذلك المشتري منه فان له الرد لان كتمه ما ذكر كعيب كتمه لان المشتري منه يقول لو علمت انك ابتعته بالبراءة لم اشتريه اذ قد أصيب به عيبا وتفلس أو تكون عديما فلا يكون لي رجوع على بائع فقوله ما اشتراه براءة صريح بخرطه المتقدم أو حكما كن اشترى عبدا من الميراث قال في سماع اشهب من ابتاع عبدا بالبراءة او من الميراث فلا يبيعه ببيع الاسلام وعهده حتى يبين انه ابتاعه بالبراءة وأما عكس كلام المؤلف وهو ما اذا باع بالبراءة ما اشتراه بالعهد ففيه قولان فقبل للمبتاع أن يرد لان ذلك داعية الى التدليس بالعيوب وقيل بالكراهة واذا وقع عصى والمأراد الكلام على العيوب الخاصة بالدواب عطفه مكررا بكاف التشبيه بقوله (ص) وكرهص وعثر

البراءة أو لا ومثل ذلك براءة لا تمنع رد كتبرئة في رقيق من عيب يعلم به أو لا يعلم به حيث لم تطل اقامته وكتبرئة في غير رقيق من عيب قديم (قوله كن اشترى عبدا من الميراث) وشمه ما اذا وهب له ولذا قال بعضهم يجب على هذا لو باع عبدا قد وهب له ولم يبين أنه وهب له أن يكون للمشتري متكلم في ذلك اذ لو ظهر له عيب لم يكن له متكلم مع الواهب ومثل الهمة غيرهما من باقي المسائل التي لا عهدة فيها كذا ينبغي كذا في شرح شب (قوله وعهده) عطف نفسه وأراد درك المبيع من العيب فقط (قوله ففيه قولان) ظاهرا اختصار المتبذرة ترجيح الاول (قوله عطفه) أي عطف ما ذكر (قوله بكاف التشبيه) الباء بمعنى اللام

(قوله وقرة) يفتح الواو وسكون القاف أي فساد يصيب باطن الحافر أي حافر الدابة (قوله كالدر) وهو القرحة (قوله وقلة الاكل) أي وأما كثرة الاكل فليست عيبا قال بعض شيوخنا وهذا في الحيوان البهي وأما كثرة الاكل الخارجة عن العادة في الرقيق فينبغي أن تكون عيبا لانه اذا بيع ينقص ثمنه هكذا يؤخذ من باب الاجارة فيمن استأجر أجيرا باكله فوجده أكلولا (قوله لا ضبط) يقال للذ كرا ضبط وللذئب ضبطاء (قوله ويسمى أعسر (٤٠) يسر) المواد أعسر اليسرى يتيسر له العمل باليمنى مثل اليسرى (قوله

وثبوبة) استشكل ما ذكره المصنف في هاتين وفيما بعدهما بان ذلك داخل في قوله وبما العادة السلامة منه نفيا واثباتا ان لم يشترط الالرد بعدم مشروط فيه غرض (قوله لا يقتض) بالقاف واناء (قوله لان الضيق من الصفات المستحسنة) أي وسباق الكلام يقتضي انه عيب (قوله وينبغي تقييده الخ) وكذا السعة المتفاحشة واختلاط مسلكي البول والوطط الجريان العادة بالسلامة منه (قوله زلاء) بالقصر كما هو المسموع ٣ وأما قوله في النظم

* وأهم زلاء منطيق *
فلا ضرورة (قوله فلو نقص أحدهما) في عيب فالمداري الرد على نقص الثمن فقط على المعتمد في هذا على انه يقال متى نقص الجبال أو الحلقة فقد نقص الثمن لان الثمن يتبعهما وبعد كسبي هذا رأيت شب ذكر مانصه واعلم انه لا يلزم من نقص الثمن نقص الجبال بخلاف العكس لانه قد ينقص الثمن لظن المشتري انه لعله ولا ينقص الجبال ونقص الجبال يوجب نقص الثمن (قوله ولا يتهرب المتاع) بل ولواتهم لا يعول على ذلك الاتهام (قوله اما لو حبس لكونه الخ) هذا الكلام لا يبي الحسن (قوله لكونه

وحرن وعدم حمل معتاد (ش) الرهص وقرة تصيب باطن الحافر من اصابة حجر والعثر بالمشقة حيث ثبت عند البائع أو قال أهل النظر انه لا يحدث بعد بيعها أو كان بقواتها أو غيرها أثره والافان أمكن حدوثه حلف البائع ما علمه عنده فان نكل حلف المبتاع ورد قوله تت وهذا واضح اذا كانت دعوى تحقيق والافلام مشترى الرد بمجرد نكول البائع والحرن هو الذي لا ينقاد وأدخل بالكاف ما شبهه الثلاثة كالدر وتقويس الذراعين وقلة الاكل والنفور المفرطين والمراد بالحل هنا ما يحمل على الدابة لا الولد فاذا وجد الدابة لا تحمل حمل مثلها وهي مما تراد للحمل فان له ردها (ص) لا ضبط (ش) هو وما بعده عطف على عدم من قوله ورد بعدم مشروط الخ يعني أن وجود الرقيق يعمل بكلمة يديه ليس بعيب وفعله ضبط لا ضبط كعلم يعلم ويسمى أعسر يسر وكان يمر رضى الله تعالى عنه كذلك زاد في الشامل الا أن تنقص قوة البهي اه أي الا أن تنقص عن قوتها المعتادة لها لو كان العمل بها وحدها وان ساوته اليسار وهذا يفيد كلام الشارح والمواق (ص) وثبوبة الالفين لا يقتض مثلها (ش) أي ولا رد له بالاطلاع على ثبوبة رلوفى رائحة لانها محمولة على أنها قد وطئت الا أن يكون مثلها لا يقتض فهو عيب لكن في الرائحة فقط لا في الوحش الا أن يشترط انها غير مفتضة (ص) وعدم فحش صغر قبل (ش) أي ولا ترد الامة بالاطلاع على عدم فحش صغر قبل أي بصغر قبل صغرا غير متفاحش فان تفاحش فيصير كالنقص وفي بعض النسخ ضيق ونسخة صغرا أحسن لان الضيق من الصفات المستحسنة الا أن يفحش وينبغي تقييده بجارية الوطء وأما اذا تنازعا في الثبوبة وعدمها فانه ينظرها النساء كما مر عند قوله كتيب لمين وكذا اذا تنازعا في تفاحش ضيقه وعدم تفاحشه (ص) وكونها زلاء (ش) أي وعدم فحش كونها زلاء فهو عطف على ضيق والزلاء قليلة لحم الالبتهين وتسمى الرسع بالراء والحاء المهملتين (ص) وكى لم ينقص (ش) أي ليس بعيب بشرط أن لا ينقص غناؤها ولا جلال خلقها ولا جلال خلقها كان عيبا وهذا عام في افراد الحيوان كلها ولا يختص بالانسان (ص) وتهمة بسرقة حبس فيها ثم ظهرت براءته (ش) أي ولا رد باطلاعه على تهمة سابقة له عند البائع بسرقة حبس فيها ثم ظهرت براءته منها بان ثبت أن غيره سرق ذلك الشيء المتهم فيه أو يقول وجدت متاعى عند آخر على وجه السرقة أو على غيرها أو عندى ولم يسرق ولا يتهرب المتاع في اقراره بما ذكره أو لى ان لم يحبس ثم ظهرت براءته وقوله حبس فيها أي بسايلها أموال حبس لكونه متاعا في نفسه أو مشهورا بالعداء فانه يكون عيبا يرد به ولا مفهوم لسرقة (ص) وما لا يطلع عليه الا بتغير كسوس الخشب والجوز ومرقئا (ش) يعني ان ما لا يطلع على وجوده الا بتغير في ذات المبيع فانه لا يكون عيبا على المشهور (ولا قيمة) للمشتري على البائع في نظير ذلك سواء كان حيوانا أو غيره كخضرة بطن الشاة وكسوس الخشب بعد شقه وفساد باطن الجوز ومرقئا ونحوه الا أن يشترط الرد به فيعمل بشرطه لانه شرط

متهم في نفسه) أي لكون الشخص غير مشهور بالعداء غير ان الذي يفهم منه انه غير مستقيم وان الحالة القائمة به ناشئة من السرقة ويكون هذا آتيا على قول ابن عاصم وان تكن دعوى على من يتهم * فمالك بالضرب والسجن حكم (قوله على المشهور الخ) بينهم سرام ذلك بقوله والمشهور في الخشب المسوس ونحوه عدم الرد كذا كرو قيل يرد به كسائر العيوب وهو رواية المدنين عن مالك حكاهما صاحب الجواهر وغيره ٣ (قوله المحشى بالقصر الخ) مقتضى القاموس خلافه فليراجع

(قوله كما استظهره في توضيحه) معناه ان العمل بالشروط ليس منصوصا بل استظهره المصنف في توضيحه (قوله فيشير الى ما يفيد به بقوله ورد البيض) أي لان البيض مما يعلم ويظهر فاسده قبل كسره كما في المدونة (قوله ثم ان ما يمكن الاطلاع عليه) وهو البيض (قوله من الرد وغيره) كالبيض الممروق اذا دلس فيه البائع فان المتبايع له رده بعد كسره ولا شيء عليه فقول الشارح من الرد أي من حيث كونه رده وقوله وغيره أي من حيث كونه لا يغرم شيئا بل يرجع بجميع ثمنه (قوله وفي هذا للمشتري الخ) كالبيض اذا كسره ووجده ممروقا ولم يكن البائع مدلسا فان المشتري يخير بين التماسه ويرجع بارش العيب أو الرد فيدفع ارش الحادث بالكسر كما يأتي تصويره وقوله الا أن يحصل فيه مفوت بان شواه وقوله فان لم يحصل عنده مفوت أي بان كسره ولم يشوه وقوله رده وما نقص أي أو تماسه ويرجع بارش القديم وهو الممروقة فانها عيب مثلا اذا كان سليما ساوي عشرة (٤١) دراهم فاذا كان ممروقا ساوي ثمانية فاذا كسره في تلك الحالة وجده يساوي ستة

فيه غرض ومال به كما استظهره في توضيحه والعادة كالشروط وكان ينبغي أن يقول بتغيير فيفيد ان المشتري غير المبيع أي فعل به فاعلا غيره فاطلق التغيير الذي هو وصف المبيع على التغيير الذي هو وصف الفاعل والمراد بما لا يطلع عليه ما لا يمكن الاطلاع عليه بلا تغيير لوطالب الاطلاع عليه وأما ما يمكن الاطلاع عليه لوطالب قبل التغيير فيشير الى ما يفيد به بقوله ورد البيض ثم ان ما يمكن الاطلاع عليه قبل التغيير تارة يدلس فيه البائع بان يعلمه ولا يبين وهذا لا كلام في ان حكمه حكم المدلس في غيره من الرد وغيره وتارة لا يدلس فيه البائع بان لا يعلمه بالفعل وفي هذا للمشتري التماسه به أو الرد الا أن يحصل فيه مفوت عنده فله قيمة الارش القديم فان لم يحصل عنده مفوت رده وما نقصه وهذا هو المعتمد كما يفيد به كلام المازري حسب ما ذكره ابن عرفة (ص) ورد البيض (ش) أي ويرجع بجميع الثمن كسرا م لا دلس أم لا لكن بشرط أن يكون حينئذ لا يجوز أكله وأما ان كان ممروقا فقط وكان البائع غير مدلس فلا يرد ويرجع بما بين العجة والداء فيقوم بالماليوم المبيع على انه صحيح غير معيب وصحيح معيب فاذا قيل قيمته صحيحا غير معيب عشرة وصحيحا معيبا ثمانية فانه يرجع بنسبة ذلك من الثمن وهو الخمس هذا اذا كان له قيمة يوم المبيع بعد الكسر والارجع بالثمن كله ابن القاسم هذا اذا كسره بحضرة المبيع وان كان بعد أيام لم يرد به اذ لا يدري أفسده عند البائع أو المتبايع قاله مالك ابن ناجي ظاهرها ولو يبيع نعام وقال بعضهم لا يرد يبيع النعام لكثافة قشره فلا يعرف فسادده وصحته وصححه بعض شيوخنا ولما كان المذهب وجوب الرد بالعيب القليل والكثير الا الدار فعيوبها ثلاثة قليل لا ترد به ولا أرش فيه ومتوسط فيه الارش وكثير ترد به أشار الى الاول بقوله (ص) وعيب قل يدار وفي قدره تردد ويرجع بقيمته كصدع جدار لم يخف عليها منه (ش) يعني أن الشخص اذا اشترى دارا ثم اطلع على عيب بها فلا يتحول ما أن يكون قليلا جدا لا ينقص من الثمن كسقوط شرافة ونحوها أو قليلا لا جدا كصدع يسير بجائط لم يخف على الدار السقوط منه سواء خيف على الجدار أم لا كما هو ظاهر الكتاب أو كثيرا كصدع بجائط خيف على الدار السقوط منه فان كان قليلا جدا فلا رد به للمشتري ولا قيمة على البائع وان كان قليلا لا جدا وهو المتوسط فلا رد له أيضا لكن للمشتري أن يرجع على بائعه بالارش واختلف في قدر القليل لا جدا فرد بعضهم للعادة وهو الاصل وقال أبو بكر بن عبد الرحمن مادون الثلث

فلا تسل أن انه اذا تماسه ويرجع بخمس اثنين لان ذلك العيب نقصه خمس القيمة فيرجع عليه بخمس اثنين كثيرا أو قليلا واعتبار القيمة لانها كالميزان يعرف بهما ويرجع به من الثمن وان رد ذلك الممروق بعد كسره فانه يرد خمس الثمن لان كسره أثر فيه خمس القيمة باعتبار كونه سليما هذا معناه كما قررره شيخنا عبد الله المغربي رحمه الله تعالى (قوله بشرط أن يكون حينئذ لا يجوز أكله) أي بان صار فاسدا (قوله فلا يرد وقوله ويرجع بما بين العجة والداء) كما صورنا في البيض من انه اذا تماسه ويرجع بخمس اثنين الذي هو بين العجة وعدمها فالعجة كونه سالما من الممروقة وقوله والداء أي الممروقة ثم لا يخفى ان قوله فلا يرد ويرجع منافي لقوله رده وما نقصه الخ فحينئذ يكون هذا مقابلا للمعتمد المتقدم كما أفاده شيخنا عبد الله رحمه الله معناه انه ذلك وفي شبه ما يقتضي ان هذا هو المعتمد (قوله هذا اذا كان له قيمة

(٦ - خرشي رابع) يوم المبيع بعد الكسر) أي بان كان البيض ممروقا كما هو الموضوع لان له قيمة بعد الكسر وقوله والا أي بان لم يكن له قيمة بان صار فاسدا هذا مراده كما يعلم من غيره وان كان ظاهر العبارة يوهم خلاف ذلك (قوله كصدع جدار) أي شق جدار (قوله واختلف في حد القليل لا جدا) اعلم ان أصل النقل انما هو في حد الكثير كما في المتبسطي وابن عرفة ونص ابن عرفة وفي حد الكثير ثلث الثمن أو ربعه ثالثها ما قيمته عشرة مثاقيل واربعا عشرة من مائة وخامسها لحد ما به الرد الا بما أضمر لابن عبد الرحمن وعياض عن ابن عتاب وابن القطان وابن رشد ونقل عياض اه لكن قول ابن القطان الثالث بان العشرة كثير لم يبين من كم ولعل قول ابن رشد الرابع تفسيره كما أفاده بعض الشراح والمعتمدان الكثير ما كان الثلث كما يفيد به تقدم ابن عرفة كما هو عادته وأيضا

اقتصصر عليه ابن عاصم (قوله المنة الان) المتقال وزنه درهم وثلاثة أسباع درهم وقوله أما العشرة فكثير أى أما العشرة مشا قبل فكثير
فحينئذ يكون القليل مادون العشرة ولذا قال عب معبر عن ذلك القول بقوله بان القليل مادون العشرة (قوله من المائة) أى مائة
متقال (قوله فففيه استخدام) هو ذكر الشئ بمعنى وإعادة الضمير عليه بمعنى آخر بخلاف شبه الاستخدام فهو ذكر الشئ بمعنى وإعادة
اسما ظاهرا بمعنى آخر (قوله وهو المتوسط) والحاصل ان المتوسط اما ان يرجع فيه للعرف أو ما نقص عن الثلث أو عن الربع أو عن
العشرة من المائة وبالتردد على الوجه المذكور في المتوسط أى بالتردد في الكثرة لكونه ما زاد على المتوسط على كل الاقوال (قوله
والفرق بين العروض والدار) أى ان العروض يرد فيها اولو بالقليل دون الدار أى ولذلك يرد الكتاب بنقص ورقة منه قاله البدر وذلك
لان عيب غير الدار كقلنا لا فرق بين اليسير (٤٣) والكثير وورد البدر على من جعله غير عيب لقلة (قوله وغير ذلك مما يطول) من

ذلك أن عيب الدار يصلح ويرزول
بحيث لا يبقى منه شئ بخلاف غيره
ومنها عيوب الدار لا تخاطبها ومنها
انها ليس لها أسواق فيضرم المشتري
ردها اذ قد لا يجد ما يشتري (قوله
مستثنى من المنطوق) أى وهو قوله
كصدع جدار بدون اتصافه بقوله
لم يخف عليها منه وقوله مع مفهوم
لم يخف أى وهو الخوف أى مع
ملاحظته وكأنه قال الآن يكون
الصدع الذى يخاف عليها منه
واجتهتا وفيه انه اذا كان يخاف
على الدار السقوط لا فرق بين أن
يكون في الواجبة أو غيرها ولذلك
قال فى الام ان وجد بالدار صدع
يخاف منه سقوطها فله الرد والا فلا
اه وعبارة شب الا أن يكون
الجدار الذى لم يخف عليها منه
السقوط أو العيب لا بقيد كونه
متوسطا واجتهتا فالرد به وان
تماسك فلا شئ له أى ونقص الثلث
أو الربع على الاختلاف فى حد
الكثير الذى ترد به والحاصل ان قول
المصنف كصدع جدار الخ بقيد
بما اذا كان الصدع ينقص من

والثلث كثير وابن عتاب مادون الربع وابن القطان المتقالان أما العشرة فكثير ولعله أراد
من المائة كما قال ابن رشد وان كان كثير اقله لمشتري ان يرد ويرجع بثمنه أو يتماسك ولا شئ له
فالقليل فى كلام المؤلف يطلق بالاشتراك على القليل جدا وهو الذى لا قيمة له وعلى القليل
لا جدا وهو المتوسط فقوله وفى قدره تردد أى القليل لا جدا ففيه استخدام وقوله كصدع
جدار مثال للعيب القليل الذى فى قدره تردد وهو المتوسط والفرق بين العروض والدوران
الدور ترد للقضية غالبها والساعة للتجارة أو ان الدور لا تنفك عن عيب فلو ردت باليسير
لا ضرر بالبائع وغير ذلك مما يطول وقوله (الا أن يكون واجتهتا) مستثنى من المنطوق
وهذا هو القسم الثالث مع مفهوم قوله لم يخف عليها منه والضمير فى يكون عائد على العيب
لا بقيد كونه متوسطا لان العيب الذى يكون فى واجتهتا لا يكون متوسطا وأما العيب القليل
جدا فقد تقدم انه لا رد به ولا قيمة له وواجتهتا منصوب بنزع الخافض أى فى واجتهتا (ص)
أو بقطع منفعة أو ملح بترها بعمل الحلاوة (ش) يعنى وكذلك يخير المشتري اذا كان العيب فى
الدار يقطع منفعة من منافعتها كتهوير بترها أو مرضها بقرب الحيطان أو البيوت أو تحتها
السقوف المخوفة أو جريان ماء غيرها عليها ونحو ذلك وكذلك اذا وجد ماء بترها ملها بعمل الحلاوة
وكذلك سوء جارها أو شؤمها هى أو جاراتها أو بترها أو غلها كبق السرى وروقت الثوب أو كون باب
مرحاضها على بابها أو دهليزها أو لمرحاضها ثم ان كان قوله أو ملح بترها بعمل الحلاوة
معطوفاً وكان مستغنى عنه بقوله أو بقطع منفعة وان كان بالكاف فهو تشبيه به أو مثاله
ولما كان شرط الرد بالعيب ثبوته فى زمن ضمان البائع كما مر ذكر هذه المسئلة المتفرعة على
ذلك وهى أول مسئلة من سمع ابن القاسم من كتاب العيوب بقوله (ص) وان قالت أنا
مستولدة لم تحرم لكنه عيب ان رضى به بين (ش) أى وان قالت الامة للمشتري أنا
أم ولد لبايعى لم تحرم على المشتري بذلك وكذلك العبد يقول أنا حر لا يكون عيبا يوجب للمشتري
الرد لانتها مهمما على الرجوع للبائع سواء قالته وهى فى ضمان البائع أو بعد خروجهما من ضمانه بان
قالته بعد رؤيته الدم لكن ان صدر منها ذلك فى زمن ضمان البائع من عهدة أو مواضعة يكون
عيبا يجب به الرد وان لم يصد منها ذلك الا بعد خروجهما من ضمانه فلا رد له أما بيانه اذا باع

الثلث ولم يبلغ نصفه الثلث أو الربع والعشرة من المائة أو غير ذلك مما هو من الكثير فان لم ينقص الثمن كان فواجب
من القليل الذى لا رد به ولا رجوع بقيمة أو بلغ ما ذكر كان من الكثير الذى يوجب الرد ولا ينبغى العدول عن كلام الام (قوله وهذا)
أى قوله الصدع فى الواجبة (قوله كتهوير بترها) أى سقوط جوانبها (قوله بقرب البيوت) أراد بالبيوت موضع الجلوس أو النوم
كالخزانة أو القاعة وقوله أو تحتها أى الدار وقوله عليها أى الدار (قوله أو شؤمها) كان يكون كل من سكنها عيوت أو يحصل له
الفقر أو موت ذريته وهو معطوف على قوله شؤمها أى ترقب المكروه بها لكونه يحصل فيها أو نفس حصول المكروه بها وقوله أو جاراتها
هى أى أو شؤم جاراتها (قوله أو بترها أو غلها) أى بترها الكثير وغلها الكثير (قوله كبق السرى وروقت الثوب) أى الكثير من الخ وناظر
ما حد الكثير كفى شرح شب (قوله سواء قالته وهى فى ضمان البائع) أو قالته قبل عقد البيع بل ولو أقام العبد شاهدا على الحرية كما
فى الخطاب بمعنى ان المشتري اطلع على انها ادعت على البائع بذلك وظاهر المصنف عدم الحرية ولو قامت قرينة على صدقها وكذا فى

دعوى الحرية كدعوى اغارة عدو على بلدها أو سبيها مع حرّيتهم وشهرة الاغارة المذكورة وتصديق المانع على شرائه لها من تلك الناحية وفي ذلك خلاف فقيل الامر كذلك ولا تحرم وعليها اثبات الحرية وقيل على من اشتراها من الناحية اثبات الرقبة (قوله والمسئلة مفروضة) أى لا في خصوص الامّة حتى يحجب به عن المصنّف الا انك خير بان تلك المسئلة أول سماع ابن القاسم فيكون المصنّف تبع السماع فلا اعتراض عليه (قوله العيوب الذاتية) أى القائمة بالذات (قوله الغرور الفعلي) احترز به عن الغرور القولي كعامل فلا نأوه وثقة ملىء فيوجد بخلافه (قوله وتصريه الحيوان) من نعم (٤٣) وغيرها كالجر والادميات (قوله كتلطخ)

السكاف للتشبيه (قوله هذا اذا ثبت) أى فلو تنازع المشتري مع البائع في كون البائع أمر العبد أم لا فالقول قول البائع انه لم يأمر (قوله فيرده الخ) أتى به مع استفادته من قوله كالشرط ليرتب عليه ما بعده لكن ما وقع منه أشار به الى أن الرد بسبب التصريه عام حتى في الآدمي وأما رد الصاع فأنما هو مع تصريه النعم فقط (قوله من غالب القوت) ان اختلاف قوت محله كمنطقة وغرور وشعر وانظر لو كان قوتهم اللبن والظاهر رد صاع منه من غير لبنها فان لم يكن في البلد غالب فقال الباطي مما شاء من القوت وقال بعض مشايخي من الوسط ات وأراد ببعض مشايخه الشيخ عليا السهري ولكن ظاهر كلامهم يدل على ما قاله الباطي (قوله مع صاع الخ) ولو تكرّر حمله حيث لا يدل ذلك على الرضا وقد رد الصاع متعين فلا يراد عليه لكثرة اللبن وغزارته ولا ينقص عنه لقلته ونادارته ولا يلتفت لغسل الصاع ورخصه (قوله ويفيد انه لورد الخ) أى من قوله لانه يرد الخ (قوله وردا على ابن عبد السلام في بحثه) أى فانه قال والا قرب انه يجوز أخذ اللبن

فواجب مطلقا لان ذلك مما تكرهه النفوس هذا هو المتعين في تقريره خلاف مقتضى قوله هنا ونحوه في توضيحه ان رضى به بين من انه لا يمان عليه الا حيث يكون له الرضا وهو ان يصدر منه ما في ضمان البائع وليس كذلك فلو قال ولغا قوله أنا حر ونحوه وله رده به ان قاله في ضمان بانه وبينه ان باعه مطلقا وفي المسئلة مع كونه أظهر وأبلغ لان دعوى الحرية أبلغ من دعوى الاستيلاء والمسئلة مفروضة في الامّة والعبد * ولما أتت الكلام على العيوب الذاتية شرع في الكلام على ما هو كالذاتي وهو التغير الفعلي وهو كمال ابن شاس أن يفعل في المبيع فعلا يظن به المشتري كما لا فلا يوجد بقوله (ص) وتصريه الحيوان كالشرط كتلطخ ثوب عبد جدد (ش) يعنى أن التصريه للحيوان وهو ان يترك البائع حلب ماباعه ليعظم ضررها ويحسن حالها ثم يبيعها كذلك كاشتراط المشتري كثرة اللبن فتوجد بخلافه فيوجب له الخيار كما اذا اشترى عبد في ثوبه مداد فظن المشتري انه كاتب فظهر خلافه فانه يوجب للمشتري الخيار في الرد والتسليم المازرى وكذا بيعه ويده الدواة والقلم ابن عرفه هذا اذا ثبت ان البائع فعله أو أمره به لاحتمال فعله العبد دون علم سيده لكرهه بقاءه في ملكه (ص) فيرده بصاع من غالب القوت (ش) يعنى ان كل ما وقع فيه التغير الفعلي من تصريه وغيره يارد لبائعه لكن ما وقع فيه التصريه من الانعام فقط يرد مع صاع من غالب قوت محل المشتري عوضا عن اللبن الذي حلبه المشتري ولو كثروا يتعين التمر على المذهب وقيل يتعين لوقوعه في الحديث حيث قال ان شاء أمسكها وان شاء ردها وصاعا من غرور حمله المشهور على انه غالب قوت المدينة (ص) وحرّم رد اللبن (ش) أى الذى حلبه منها بدلا عن الصاع الذى وجب عليه من غير اللبن ولو يتراضيه ما غاب عليه أم لا على المشهور لانه يرد المصرة تعين الصاع في ذممة المشتري في مقابلة اللبن ولم يقبضه فلورد اللبن لكان باعه ذلك الصاع قبل قبضه وهو يفيد انه يحرم أخذ غير اللبن عن الصاع بل ربما يقال انه أولى بهذا الحكم فلو قال وحرّم رده غيره عنه أى عن الصاع الذى وجب عليه لكان أحسن ويفيد انه لورد بغير التصريه قبل أخذ اللبن فلا صاع عليه وانه لورد اللبن مع الصاع فلا حرمة وبعبارة وأغناص المؤاف على حرمة رد اللبن مع ان غيره كذلك دفعا لما يتوهم انه لما كان عين شيئه لا يحرم رده وردا على ابن عبد السلام في بحثه فلا يحتاج الى قول بعضهم لو قال وحرّم رد العوض كان أحسن وكذلك لا يجوز رد غير الغالب عن الغالب من القوت لما يلزم عليه من بيع الطعام قبل قبضه (ص) لان علمها مصراة (ش) أى لان اشتراها وهو عالم انها مصراة لم يكن له رد الا أن يحدّها قبله الدربان وجدها تحلب دون المعتاد من مثلها (ص) أولم تصر ووطن كثرة اللبن (ش) أى وكذلك لارد للمشتري اذ لم تصر لكن ظن كثرة اللبن لكبر ضررها فتختلف ظنه في الكثرة مع كونها تحلب

امالانه اقاله قال سحنون ولكن انما يكون اقاله اذا ردت الشاة المصرة بتراضيه ما على ذلك لا على سيدل الا كراه من المشتري للبائع وامالانه عين شيئه وانما يكون بيع الطعام قبل قبضه لو كان اللبن مأخوذا عن التمر وهو غير مسلم ولئن سلم فالتم لم يجب عوضا عن اللبن لانه يبيع باللبن وانما وجب الشرع صاعا على طريق رفع النزاع والله اعلم ألا ترى ان الصاع يجب في لبن الشاة والبقرة والناقة والبائنا مختلفة الجنس والقدر والصاع واحد فثل هذا لا يقصد به المبايعه الحقيقية فلا يمنع بيعه قبل (قوله لان اشتراها وهو عالم) وأمالو علم بعد شرائها وقبل حلبها أو أمسكها يتخير حلبها حلف انه لم يردا مسا كما وردا ولو أشهد لم يحلف وكذا لو علم بعد حلبها

وأما سكرها حتى يحلبها ثانياً وينتظر عاذتها وكذا الوسايف فحلبها أهله زماناً فله إذا قدم ردها وصاعاً كما قال ابن محرز (قوله إلا أن قصده الخ) المستثنى محذوف والتقدير فلا يرد في كل حالة إلا في حالة وهي اجتماع الشروط الثلاثة المشار إليها بقوله أن قصده فلا يرد أن بعضهم يقول جملة الشروط لا تقع مستثناة (قوله أي قصده منها اللبن لا غيره) فكان ينبغي للمصنف أن يقول إلا أن يكون اللبن هو المقصود لأن عبارته لا تفيد ذلك (قوله إلا أن قصده واشتريت وقت الحلاب الخ) ظاهره أن الشروط في فرض المسئلة وهي ظن كثرة اللبن وعليه شرحه من وقفت عليه من الشراح وقيد س وتبعه ح ذلك بكونها تحلب حلاب مثلها والافله الردوان لم تتوفر الشروط وليس كذلك لافي الفرض ولا في القيد لأن مسئلة الشروط ليست (٤٤) مقيمة بظن كثرة اللبن وانما هي مسئلة مستقلة في كلام أهل المذهب

حلاب أمثاله والافيردها بغير صاع لكن محل عدم الرد حيث تختلف ظنه في الكثرة مع كونها تحلب حلاب أمثاله ما لم تستوف الشروط الثلاثة المشار إليها بقوله (ص) إلا أن قصده (ش) أي قصده منها اللبن لا غيره من لحم وعمل (ص) واشتريت وقت حلابها (ش) أي وقت كثرة لبنها سواء كانت كثرة باعتبار كون وقت الشراء قريباً من زمن ولادتها أو باعتبار كون الزمن مقتضياً للكثرة كزمن الربيع وعلم البائع قلة لبنها عما ظنه المشتري مع كون حلابها حلاب أمثاله (وكتبه) عن المشتري فلم يخيره مع علمه أنه المقصود واستغنى المؤلف عن العلم بالسكتان إذ لا يكون إلا من عالم فاذا توفرت هذه الشروط ردها بغير صاع إذ ليست من مسائل التصرية إذ هي من باب الرد بالعيب (ص) ولا بغير عيب التصرية على الأحسن (ش) أي أن من رد المصرة بغير عيب التصرية بل ردها لرخص ونحوه فإنه لا يرد الصاع معها على ما استحسنه التونسي وروى أشهب يرد معها صاعاً لأنه يصدق عليه أنه رد مصرة والمعطوف محذوف وغيره صفة لموصوف محذوف أي ولا يرد الصاع بغير عيب غير عيب التصرية (ص) وتعدد بتعدد ما على المختار والارجح (ش) أي أن من اشترى عدداً من الغنم فوجد كلا مضررة فإن عليه مع كل واحدة ردها صاعاً على ما اختاره اللخمي ورجحه ابن يونس والذي عليه الأكثر لا اكتفاء بصاع واحد لجمعها لأن غاية ما يفيد التعدد كثرة اللبن وهذا غير منطوق رآه بدليل اتحاد الصاع في الشاة وغيرها (ص) وإن حلبت ثالثة فإن حصل الاختيار بالثانية فهو رضاء وفي الموازية له ذلك وفي كونه خلافاً تأويلان (ش) يعني أن المشتري إذا حلب المصرة أول مرة فلم يتبين أمرها فحلبها ثانية ليختبرها فوجدتها ناقصة عن لبن التصرية فله ردها اتفاقاً فلو حلبها في اليوم الثالث فهو رضاءها فلا رد له ولا حجة عليه في الثانية إذ بها يختبر أمرها كذا في المدونة لمالك ووقع في الموازية عن مالك له حلبها ثالثة ولا بعد رضا بعد حلفه أنه مرضى بها لكن لم يصح في الموازية بانه حصل له الاختيار بالثانية وأما لو صح بذلك ما تأتى قوله وفي كونه خلافاً وعليه المازري واللخمي وغيرهما وأوافق ما في المدونة وعليه الصقلي وهو أحسن فيجعل ما في المدونة على ما إذا حصل الاختيار بالثانية وما في الموازية على ما إذا لم يحصل الاختيار بالثانية تأويلان فكان على المؤلف ذكر الحلف على عدم الرضا وكلام المؤلف في الحلب الحاصل بحضور المشتري لا ما وقع في غيابه وفي الحلب الواقع في غير زمن الخصام فما حصل في زمنه فلا يمنع الرد ولو كثرت الغلة للمشتري والمراد بالحلب الأولى والثانية والثالثة الأيام ولو حلبت في اليوم الواحد مراراً ولم يذ كر خيار النقيصة ذكر موافقه

وغير مقيمة أيضاً بكونها تحلب حلاب مثلها في المدونة ومن باع شاة حلوباً غير مصرة في أبان الحلاب ولم يذكر ما تحلب فإن كانت الرغبة فيها انما هي اللبن والبائع يعلم ما تحلب وكتبه فله امتناع أن يرضاه أو يردّها كصبرة يعلم البائع كميلها دون المبتاع وإن لم يكن علم ذلك فلا رد للمبتاع وكذلك ما شؤفس فيه من بقر أو أبل ولو باعها في غير أبان لبنها ثم حلبها المبتاع حين الأبان فلم يرضها فلا رد له كان البائع يعرف حلابها أم لا اهـ (قوله بل ردها الخ) فيه أنه قد تقدم أن الرخص في الحافر إلا أن يقال الحافر فرض مثال أو مراده هنا بل الرخص ما يشبهه (قوله لأنه يصدق الخ) يردّه أن تعلق الحكم بمشقة يؤذن بالعلية (قوله على ما اختاره اللخمي) أي أن مقابل الأكثر ابن الكاتب ورجح ابن يونس قول ابن الكاتب واختاره اللخمي (قوله والذي عليه الأكثر) أفاد بعض الأشباه أن الارجح والخلاف انما هو فيما إذا اشترت في عقد واحد فإن كانت بعقود تعدد اتفاقاً (قوله وفي الموازية له

وهي

ذلك) أي له حلبها ثالثة مطلقاً بالتقييم بالقياس السابق وهو الاختيار بالثانية (قوله كذا في المدونة)

حكايه بالمعنى ونص المدونة قلت فإن حلبها ثالثة قال ان جاء من ذلك ما يعلم به أنه حلبها بعد أن تقدم من حلابها ما فيه خبرة لها فلا رد له وبعد حلابه بعد الاختيار رضاءها ولا حجة عليه في الثانية إذ بها يختبر أمرها وانما يختبر الناس ذلك بالحلاب الثاني ولا يعرف بالأول (قوله فيجعل ما في المدونة) ظاهره أن المدونة قابلة للتأويل وحصل فيها التأويل وليس كذلك بل ذلك مفادها (قوله لا ما وقع في غيابه) أي أنه إذا غاب وحلبت في غيبته مراراً ثم قدم فله الرد كما تقدم عن ابن محرز وت (قوله والمراد بالحلب الأولى والثانية والثالثة الأيام) الذي يقيمه النقل أن المراد بالحلبات المرات لا الأيام والنقول موجودة في محشى نت

(قوله مانع مطلق) أي في الرقيق وغيره وقوله مقيد أي بالرقيق (قوله وهو أربعة) كذا في نسخة وقوله البراءة من العيب كتب على نسخة أن هذا مخالف لما سمي من خصوصه بالرقيق وأجاب بان هذا على أحد الأقوال (قوله حيث لم يعلم الحاكم بالعيب) فإن علم الحاكم بالعيب أو علم به المدين وإن لم يعلم الحاكم به لم يكن بيع براءة لأن كتم ذلك تدليس ويستثنى من قوله يبيع حاكم ما إذا كان وارثاً فلا بد من قيده الذي ذكره المصنف فيه وأما إذا باع عبداً مسلماً على مالكه الكافر فليس يبيع براءة كما قدمه المصنف بقوله وجازرده عليه يعيب (قوله بين أنه حاكم أولاً) أي ظن المشتري أن البائع حاكم ولم يظن شيئاً له ليل ما بعده (قوله قولان للباجي وعياض) أي أن الباجي يقول لا يكون بيع الوارث مانعاً من الرد إلا إذا كان لقضاء دين فقط وعياض يقول لا فرق بين أن يكون لقضاء دين أو لقسمه وظاهر المصنف موافقة عياض خلافاً لما في شرح شب (٤٥) (قوله راجع للوارث فقط) الصواب

وهي ضربان مانع مطلق وهو ثلاثة ستأتي فوات المعقود عليه حساً أو حكماً وما يدل على الرضا وزوال العيب قبل القيام ومانع مقيد وهو اثنان أولهما قوله (ص) ومنع منه يبيع حاكم ووارث رقيقاً فقط بين أنه ارث (ش) يعني أن يبيع الحاكم الرقيق في الديون أو المغنم أو على السفيه أو الغائب يبيع براءة يمنع المشتري من الرد بوجود عيب قديم به حيث لم يعلم الحاكم بالعيب وسواء بين أنه حاكم أم لا وكذلك يبيع الوارث لقضاء دين أو تنفيذ وصية للرقيق يبيع براءة أيضاً لكن بشرط أن يبين أن الرقيق ارث وظاهره ولو باع للقسمه فيما بينهم وفيه قولان للباجي وعياض وعلم المبتاع أنه ارث كميانه والضمير في منه للرد بالعيب وأما الاستحقاق فللمشتري الرجوع وقوله رقيقاً راجع لهما وقوله بين أنه ارث راجع للوارث فقط (ص) وخير مشروطه غيرهما (ش) يعني أن من اشترى رقيقاً من آخر ظنه أنه غير الحاكم والوارث ثم تبين أنه أحدهما وأولى لواعقده أنه غيرهما ثم تبين غير ذلك فإنه يخير بين الرد والتماس ولو لم يعلم على عيب وينفعه دعوى جهله وقال ابن حبيب ليس له الرد لأن الجهل في الأحكام لا يمنع من توجبه الحكم ابن عبد السلام وهو أقرب (ص) وتبري غيرهما فيه مما لم يعلم أن طالت أقامته (ش) هذا الثاني من المانعين المقيدين والمعنى أن البائع إذا كان غير حاكم ووارث إلا أنه تبرأ مما يظهر في الرقيق من العيب فإنه تنفعه تلك البراءة بشرط أن يتبرأ من عيب لا علم له به فيه والثاني أن تطول أقامته عند بائه بحيث يغلب على الظن أنه لو كان به عيب لظهر له لأن بائه يفور شرأته وبشرط البراءة فلا تنفعه على المشهور والبراءة التزام المشتري عدم المطالبة بعيب قديم أو مشكوك فيه وأما تنفع في الرقيق خاصة * ولما كان الواجب على كل من علم من أمر سلعته شيئاً يكرهه المبتاع أو كان ذكره أجنس له في الثمن أن يبينه أشار إلى ذلك بقوله (ص) وإذا علمه بين أنه به أو وصفه أو أراه له ولم يحمله (ش) يعني أن البائع إذا علم عيباً في سلعته فإنه يجب أن يعينه للمشتري فلو قال أبيع بالبراءة من عيب كذا ولم يقل هو به لم يفده قاله ابن المواز وسواء كان البائع حاكم أو غيره وسواء كان المبيع رقيقاً أو غيره ولا بد في البائع المذكور أن يكون بالغاً ولو كان غير بالغ لم يعتبر علمه فإن كان العيب مما يخفى كالآباق وصفه للمشتري بعد بيانه أنه به وصفاً شافياً كاشفاً عن حقيقة لانه قد يغتفر بوضع دون آخر وإن كان ظاهراً أراه له كالقطع والعور ولم يحمله بأن يذكر ما يدل عليه

أنه راجع لهما معاً هذا الكلام وقع منه تبعاً لظاهر المدونة من أن البيان في الوارث فقط وإن الحاكم يبعه يبيع براءة وإن لم يبين قال محشي ت وبه اغترالا جهوري ولم يدران المؤلف لم يحرج على هذا الظاهر لاثباته التخيير للمبتاع عند جهل الحاكم وعلى ظاهره لاخبار لان الحاكم لا يكاد يخفى كما قيل به واعتمد المؤلف قول ابن المواز قال مالك يبيع الميراث ويبيع السلطان يبيع براءة إلا أن يكون المشتري لم يعلم أنه يبيع ميراث أو سلطان فهو مخير بين أن يرد أو يحبس بلا عهدة (قوله ظنه غيرهما) ظاهر في الحاكم دون الوارث إذ مع شرط أن يبين أنه ارث لا يتأتى ظن المشتري أنه غير وارث وأجيب بأنه يتصور ظن المشتري أنه غير وارث مع تبين أنه وارث وذلك بأن يكذب به المشتري في دعوى أنه وارث ويظن خلافه ثم ثبت ما دعي (قوله لان الجهل في الأحكام) أي فيما تتعلق به الأحكام (قوله فلا ينفعه على

المشهور الخ) ومقابل له بعد الملك تنفعه البراءة (قوله أو مشكوك فيه) انظره فإنه إذا تنازع المشتري والبائع في حدوث العيب وقدمه فالقول قول البائع أنه حدث (قوله أو كان ذكره أجنس الخ) قد يقال إذا كرهه يكون أجنس (قوله ووصفه) أي أن كان معنوياً كالآباق بعد بيان أنه به وقوله أو أراه له أن كان حسياً كالقطع (قوله فإنه يجب أن يعينه الخ) والاولى أن يزيد فيقول وبين أنه به لأجل التقرير (قوله فإن كان غير بالغ لم يعتبر علمه) أي فهو بمثابة الذي ليس بعالم (قوله وصفه) أي وموضعه لانه الخ (قوله ولم يحمله) أي العيب لا يخفى أن عدم الاجال انما هو فيما إذا كان العيب معنوياً أو قوله بأن يذكر ما يدل عليه أي على العيب القائم به وعلى غيره وقوله كقوله سارق فإن سارق شامل لسرقته ديناراً كثيراً وشامل لسرقته كل شهر أو كل أسبوع أو كل سنة ولا يخفى أن القائم به انما هو واحد من تلك الأشياء

الاول أن يكون الاشتغال قبل الاطلاع على العيب فهذا لا يدل على الرضا مطلقا نقصه الاستعمال أم لا الثاني ما يدل على الرضا ولو في زمن الخصام كاستخدام ما ينقصه الاستعمال كعبد فاستخدام العبد يدل على الرضا ولو في زمن الخصام الثالث ما لا يدل على الرضا مطلقا كاخذ اللبن والتمر إلا أن يحصل طول الرابع مافية تفصيل كسكنى الدار فان كان في زمن الخصام فلا يدل على الرضا والادل هذا حاصله (قوله في كالיום) أي اليوم ونحوه وانظر ما المراد بنحوه كذا في عب وشب والظاهر ان الكاف أدخلت يوما آخر وحرر (قوله اعلم أن السكوت لعذر) أي تكوف (قوله والظاهر الخ) لا يخفى أن الكاف إذا دخلت المكروه تظهر لها فائدة فبوجه هذا الاستظهار وعل وجهه ان صورة الاكره لا تتوهم فيكون الاحسن دخوله على ما يفيد دخوله من قديتوهم عدم دخوله فتدبر (قوله ولا يبعده رجوع الضمير) لانا نقول الضمير عائدا على بعض (٤٧) ما تقدم ولا محذور فيه أو ان المراد بالذات ما دب على وجه الارض (قوله فان غاب بانه

أشهد) أي شاهدين وهذا خلاف المذهب فان المذهب أن الاشهاد مستحب فقط نص عليه ابن رشد ثم ظاهره ان الاشهاد في الغيبة مطلقة قربة أو بعيدة وهو كذلك والحاصل كما أفاده بعض شيوخنا أن المشتري اذا طلع على العيب ووجد البائع غائبا يستحب له أن يشهد على عدم الرضا بالمبيع سواء كان قريب الغيبة أو بعيدا وبعد الاشهاد المذكور يفصل ان كان قريب الغيبة أو وكيل من انه يرد على وكيله الحاضر أو يرسله في قرب الغيبة وان كان بعيد الغيبة ولا وكيل له فيخبر بين أن ينتظر البائع حتى يقدم وان شاء أعلم القاضى بالجزم عن الرد وحينئذ يتلوم له كما أفاده المصنف (قوله فان عجز) أي عن الرد المفهوم من رد المقدر لا الاشهاد لانه لا يتعذر مع وجود القاضى وقوله أعلم القاضى أي بعجزه أي رفع اليه الامر ان أراد بجعل الرد

وأدخلت الكاف القراءة في المحقق والمطالعة في السكتب (ص) وحلف ان سكت بلا عذر في كالיום (ش) اعلم أن السكوت لعذر لا يمنع الرد مطلقا ولغيره فيه تفصيل فان كان أقل من اليوم رد الباعين وان كان كالיום حلف ورد وان كان أكثر فلا رد له * ولما قدم ان تصرف المختار يمنع من الرد أخرج منه مسئلتين أولاها ما بقوله (لا كسافر اضطررها) أي لركوب الدابة في سفره بعد اطلاعه على عيبها فيستمررا كباها ولها ردّها ولا شيء عليه في ركوبها بعد علمه ولا عليه أن يكرى غيرها ويسوقها ولا يركب فان وصلت بجبالها ردها وان عجزت ردها وما نقصها أو يحبسها أو يأخذ قبة العيب ابن رشد ولا يجب عليه الرجوع بها إلا أن يكون قريبا لا مؤنة عليه في الرجوع ويستحب له أن يشهد ان ركوبه اياها ليس رضا بالعيب ولا مفهوما لا اضطرار ركوب المسافر لها اختيارا كذلك لأن السفر مظنة لذلك كما قاله في التوضيح وأدخلت الكاف المكروه والظاهر ان الكاف داخل في المعنى على الدابة يشمل العبد والامة ولا يبعده رجوع الضمير من قوله (أو تعذر قودها الحاضر) للدابة وأما لبس الثوب ووطء الامة فرضا باتفاق قاله بعض وسواء كان التعذر من جهة الدابة لامتناع سيرها غير مركوبة أو من جهة المشتري لكونه ذاهيئة وفيه التعذر انما هو في ركوبها لموضعه اماركوبه بالرد فلا يضر ولو بغير تعذر قاله في التوضيح عن الغيبة والبيان وأقره (ص) فان غاب بانه أشهد فان عجز اعلم القاضى فتلوم في بعيد الغيبة ان ربحي قدومه كان لم يعلم موضعه على الاصح (ش) أفاد بهذا ان غيبة بائع المعيب لا تمنع من عدم الرد بالعيب اذله ان يشهد بعدم الرضا به في غيبة البائع لانه يشهد على الرد ويرد عليه ان كان قريب الغيبة أو وكيل حاضر يرد عليه فان عجز عن الرد بعد غيبة البائع وعدم وكيل يرد عليه فان شاء انتظر بائعه وان شاء أعلم القاضى بعجزه وحينئذ يتلوم القاضى لبعيد الغيبة حيث ربحي قدومه كما أنه يتلوم له حيث لم يعلم موضعه وأما بعيد الغيبة حيث لم يرج قدومه فلا يتلوم له وكذلك القريب الغيبة كالיוםين مع الامن لانه في حكم الحاضر فيكتب له الحاكم اما قدم والا ألزمه الحاكم (ص) وفيها أيضا في التلوم (ش) راجع لقوله ان ربحي قدومه ثم ان الذي فيها عدم ذكر التلوم في الكلام مضاف مقدرا في ذكرا التلوم وبعبارة أي انتفاء التلوم اطلاقا للمصدر واردة

وان شاء أتى المبيع تحت يده الى قدوم البائع فيرد عليه المبيع ان كان قائما ويرجع بارشه ان هلك والحاصل انه امان يعلم القاضى أولا يعلم بل يصبر حتى يقدم فيرد عليه وان لم يشهد وقوله بعيد الغيبة أي كالعشرة الايام أو اليومان مع الخوف (قوله ان ربحي قدومه) أي غلب على الظن قدومه (قوله على الاصح) أي عند ابن سهل خلافا لابن القطان القائل انه كفر بب الغيبة (قوله لا تمنع من عدم الرد) المناسب لا تمنع من الرد (قوله لانه يشهد على الرد) أي لانه ليس بشرط أي أن الاشهاد على الرد ليس بشرط (قوله ان كان قريب الغيبة) لكن بعد الاسال له كما يفيد ما يأتي (قوله فان شاء انتظر بائعه) أي لقدومه كما انه يتلوم له اذ لم يعلم موضعه أي ان ربحي قدومه ولا يلزم من جهل موضعه عدم رجاء قدومه كالعطارين عندنا بمصر (قوله والا ألزمه الحاكم) أي بالمبيع

(قوله لا نفي التلوم) أي بدون تقدير وقوله ولا نفي ذكر التلوم أي ببقاء نفي على معناه وقوله ولا السكوت معطوف على قوله لا نفي التلوم أي وليس فيها السكوت عن التلوم إلا أن هذا لا يدخل له هنا (قوله ولا الامتأني الوفاق الآتي) (أقول) بل يتأتى بأن يقال الموضع الذي قال فيه لا يتلوم يحمل على ما ذالم يرج قدومه والموضع الذي قال فيه التلوم يحمل على ما ذالم يرج قدومه فتدبر (قوله عهدة) أي أثبت أنه على حقه في الرد بالعيب القديم لا عهدة الثلاث والسنة أي أثبت عهدة وانما قدر كان للاشارة الى أن القضاء متأخر عن اثبات العهدة المؤرخة وقوله مؤرخه في اسناد التاريخ للعهد تجوز وانما المؤرخه حقيقة زمن البيع يعلم منه كون العيب قد عدا أو حادثا وقوله وصحة الشراء لا احتمال أن يكون فاسدا وحصل مفوت فيمضي بالقيمة يوم القبض ولو مختلفا في فساد له لان الثمن الذي جعله فيه اغناه ولا اعتقاد سلامته من العيب وقوله ان (٤٨) لم يحلف عليهما أي على العهدة وصحة الشراء وأما التاريخ فلا بد من ثبوته

بالبينة كما يفيد كلام الشارح وظاهر كلام المصنف ان الحلف مقدم على الثبوت فيها وليس كذلك فان الاثبات في العهدة مقدم على الحلف وفي صحة الشراء يخير بين أحد الأمرين أيهما طاع به كفي (قوله ان أثبت المشتري عند القاضي الشراء) هذا لا بد فيه من البينة ولا يكفي الحلف وكذا قوله وصحة ملك البائع (قوله وانه اشترى الخ) هذا يقوم فيه الحلف مقام البينة كما أفاده بقوله وهذا ان لم يخ وقوله وعهدة الخ عطف تفسير وقوله ومثله صحة الشراء أي في ان البين تقوم مقام البينة وقوله وينتد يوم التبائع هذا لا يكفي فيه البين (قوله ان ينفعه) المناسب ان يقول انه يلزم ذلك لان ذلك انما هو نفع للبائع (قوله بشرط) أي تسعة وزاد في التوضيح عاشر وهو ان يثبت صحة ملك البائع الى حين الشراء وقاله ابن عبيد السلام ونقله في الشامل والحاصل ان ما يتوقف عليه الرد منه ما لا بد من ثبوته بالبينة كالتاريخ وملك البائع له لو قف بيعه منه ولا يكفي

الحاصل به أي عدم وجوده لا نفي التلوم لانهم لم تقبل لا يتلوم له ولا الامتأني الوفاق الآتي ولا نفي ذكر التلوم لانهم لم تقبل ولم يذكر التلوم ولا السكوت عن التلوم لانهم لم تقبل وسكت عن التلوم (ص) وفي حمله على الخلاف تأويلان (ش) أي وفي حمله على الخلاف للمحل الاخر أو على الوفاق بأن يحمل المحل الذي أطلق فيه على ما ذالم يرج قدومه أو يخيف على العبد الهلاك أو الضياع فيباع العبد ويحمل المحل الذي فيه التلوم على ما ذالم طلع في قدومه ولم يخف على العبد ذلك (ص) ثم قضى ان أثبت عهدة مؤرخه وصحة الشراء ان لم يحلف عليهما (ش) أي ثم بعد مضي زمن التلوم يقضى بالرد على الغائب ان أثبت المشتري عند القاضي الشراء وصحة ملك البائع الى حين البيع وانه اشترى على بيع الاسلام وعهدة أي على حقه في العيب وهذا ان لم يرد ان يحلف لان القول قول المشتري مع عينه على نفي البراءة ومثله صحة الشراء وينتد يوم التبائع لان العيوب تقدم وتحدث وانما طلب منه اثبات العهدة لانه يحتمل ان يكون اشترى على البراءة من عيب لا يعلم به فلا يكون له القيام لكن في الرقيق فقط بالشروط المتقدم في قوله وتبري غيرهما فيه مما لم يعلم ان طالت اقامته وقولنا في العيب أي فقط هو الصواب ومن قال والاستحقاق فيه نظرا لانه يقتضي ان من اشترى على ان لا قيام له حيث استحق الشيء المشتري انه ينفعه ذلك كالعيب وليس كذلك بل له الرجوع ويسقط الشرط ويصح البيع وقال بعضهم ويتم حكم الحاكم في الرد بالعيب على الغائب بشرط اثبات الشراء وان الثمن كذا وانه نقده وأمد التبائع واثبات العيب وانه منقوص وانه أقدم من أمد التبائع وغيبه البائع وبعد الغيبة أو انه بحيث لا يعلم موضعه وبعد اثبات هذه الفصول يحلف على ثلاثة انه ابتاع بيعا صحيحا وان البائع لم يتبرأ له منه ولا بينة له وانه ما علم بالعيب ورضيه وله ان يجمع هذه الفصول في عين واحدة على الاختلاف في ذلك قاله أبو الحسن واثبات قدر الثمن ونقده اغناه اذا أراد أخذ الثمن وأيضا انما يلزمه اثبات انه نقده اذ لم تقض مدة بحيث لا يقبل انكار البائع القبض فان القول قول المشتري مع عينه والمدة المذكورة العام والعامان على ما ذهب اليه ابن حبيب والعشرون عاما ونحوها على ما ذهب اليه ابن القاسم كافي التوضيح ثم ذكر المانع الرابع من الموانع العامة بقوله (ص) وفوته حسا ككتابة وتدبير (ش) أي ومما يمنع من الرد بالعيب القديم فوت المبيع قبل الاطلاع على العيب سواء كان الفوت حسا كتلفه سواء حصل التلف باختياره كقتل المشتري عمدا أو بغير اختياره كقتله خطأ أو غصبه منه أو حكا ككتابة وتدبير

الحلف عليه ومنه ما لا يثبت بالبينة ولا يثبت الى بالحلف عليه وهو كونه ما طلع على العيب ورضى به اذ لا يعلم وعق الامن جهته فلا يكفي فيه شهادة البينة اذ قد يخبر بخلاف ضميره ومنه ما يكفي فيه الاثبات أو الحلف وهو العهدة وصحة الشراء (قوله وبعد اثبات هذه الفصول) أي هذه الفصول التسعة لا بد فيها من البينة (قوله ولا يثبت بذلك) أي ان محمل كونه بخلاف على هذين الأمرين ان لم يكن له بينة بذلك والا فلا حاجة للحلف (قوله وله ان يجمع) أي له ان يفر لكل واحد من الثلاث بين وله ان يجمع كلها في عين واحدة (قوله على الاختلاف في ذلك) اشارة الى أن ذلك أي الجمع من الفصول الثلاثة بين واحد ليس متفقا عليه (قوله العام والعامان) الواو بمعنى أو (قوله على ما ذهب اليه ابن حبيب) هو المعتمد وما بعده ضعيف شيخنا سلموني (قوله ككتابة الخ) فلو أخذ الارش لكتابه ثم عجز فلارده وأما ان لم يأخذه ثم عجز فله رده

(قوله وصدقة وهبة لغير ثواب) ومثل ذلك الحبس والارش للمعيب والواهب والمتصدق لا للمعيب عليه والموهوب له والمتصدق عليه لان العقد لم يتناول الا ذلك المعيب دون الارش وقوله لغير ثواب وأما هبة الثواب فكالمبيع * (تنبيهه) * ظاهر عبارة المصنف الفوات بالكتابة ولو عجز المكتاتب قبل أخذ الارش وبعده أو مرض العبد مرض ضاقت به المقصود ثم زال لكن في الشامل ما يفيد ان له الردان زال قبل أخذ الارش ونصفه ولو أخذ الارش لمرض العبد عنده أو كتابته ثم صح أو عجزت انتهي (قوله بنسبة قيمته معيبا) لا يخفى انه لا يؤخذ بظاهر هذه العبارة من أن المنسوب قيمته معيبا والمنسوب اليه (٤٩) قيمته سليما بل المراد يقوم سالما ومعيبا ويؤخذ

من الثمن بنسبة ما نقص من قيمته معيبا الى قيمته سليما مثلا قيمته سليما عشرة ومعيبا ثمانية فقد نقص اثنا عشر ونسبتهما من العشرة الخمس فيرجع بخمس الثمن (قوله ووقف) أي المبيع أي أمهل فلا يقضى فيه برد ولا الزام (قوله لما نعه) أي الذي هو المشتري الاول (قوله كعيب حدث عند المشتري) أي المشتري الثاني أراد بالعهد ما يشمل عهدة الثلاث وعهدة الستة (قوله لتفليس) أي تفليس المشتري الثاني وقوله أو فساد أي فساد البيع الثاني الخ (قوله ومفهوم قوله كعوده الخ) المناسب ان يذكر ذلك بعد قوله الاتي أو بملك مستأنف على انها اذا خرجت عن ملك يبيع هي المراد بقول المصنف الاتي فان باعه لاجنبي مطلقا (قوله فان كان الاول) هو وما اذا كان يبيع أو هبة ثواب وقوله وان كان الثاني أي الذي هو قوله أم لا (قوله أو بملك مستأنف الخ) انما زاد مستأنف لانه لو اقتصر على قوله أو بملك لكان عطفًا على قوله بعيب من عطف العام على الخاص الذي هو نوع تكرار لان المردود بالعيب رد بملكه أيضا لكنه بملك قديم بناء على ان الرد بالعيب نقض للبيع من أصله (قوله وهو احدى

وعتق وصدقة وهبة لغير ثواب فقوله وكذا يرد بغير حذف الممثل له أي أو حكما ككتابة وهذا أولى من جعله مشبها بما قبله في منع الرد (ص) فيقوم سالما ومعيبا ويؤخذ من الثمن النسبة (ش) جواب لشرط مقدرا أي واذا وجب للمبتاع الارش ولم يكن له الرد فيقوم المبيع يوم ضمنه المشتري سالما ثمانية ومعيبا ثمانية فقد نقصه العيب خمس القيمة فيرجع على البائع بخمس الثمن كيف كان ولو اختلفا في صفة المبيع فالقول قول البائع انتقد والا فالقوله قول المشتري وقوله فيقوم كان مقوما أو مثليا وقوله ويؤخذ الخ أي ويؤخذ من الثمن بنسبة قيمته معيبا الى قيمته سليما أي فينظر الى قيمته سليما وقيمته معيبا ويؤخذ من الثمن بمثل تلك النسبة ولو تعلق بالمبيع المعيب حق من رهن أو اجارة أو عارية أو اخذ ادم وحصل ذلك من مشتريه قبل علمه بالعيب فان ذلك لا يمنع من رده اذا خلاص مما تعلق به كما أشار اليه بقوله (ص) ووقف في رهنه واجارته لخلاصه (ش) ولو أدخل السكاف على رهنه ليشمل العارية والاخذ ادم لكان أحسن (ص) وردان لم يتغير (ش) هذا راجع لقوله ووقف الخ أي ورد على بائعه بعد خلاصه ان لم يتغير وبقى على حاله وظاهره ان له الرد وان لم يشهد انه مرضى بالعيب وهو كذلك وظاهره أيضا ان له الرد بشرطه ولو قام به على البائع حال تعلق الرهن ومأمعه به وحكم عليه بأنه لا ارش له وهو كذلك وأما لو حكم عليه بأنه لا رد له فانه ينظر لمذهب الحاكم فان كان مذهبه لارده مادام في الرهن ونحوه عمل به وان كان مذهبه لارده مطلقا عمل به أيضا ذكره ح ومفهوم ان لم يتغير أنه ان تغير فقيسه تفصيل وهو ان التغير امام متوسط أو قليل جدا أو مخرج عن المقصود وسبأني (ص) كعوده له بعيب (ش) تشبيهه في الردان لم يتغير أي كعوده أي المبيع لبائعه بعد خروجه من ملكه غير عالم بالعيب سواء كان ذلك العيب هو العيب القديم أو غيره كعيب حدث عند المشتري في زمن العهدة حيث اشترى بها ويبلغني ان يكون عوده لتفليس أو فساد كعوده بعيب وفي ابن عرفة ما يفيد ذلك ومفهوم قوله كعوده انه ان لم يعد اليه فلا يخلو اما ان يكون خرج عن ملكه يبيع أو هبة ثواب أم لا فان كان الاول فلا قيام له وان كان الثاني فله الرجوع على بائعه بالارش (ص) أو بملك مستأنف كببيع أو هبة أو ارث (ش) أي اذا عاد لبائعه بما ذكره رده على بائعه الاول ظاهره ولو اشتراه من مشتريه عالمًا بالعيب وهو كذلك لانه يقول اشترى به لا رده على بائعه وظاهره ولو اشتراه بعد تعدد الشراء فيه وهو احدى روايتي المدونة وفيها رواية أخرى وهي ان له ان يرد على من اشترى منه وله ان يرد على بائعه الاول وقد أشار الشارح الى ذلك بعد ما ذكر عن ابن القاسم ما يفيد أنه يرد على بائعه فقط مانصه وقال أشهب ان عاد اليه يبيع أي وقد تكرر فيه البيع خير بين ان يرد على بائعه الاول كما قاله ابن القاسم وبين ان يرد على بائعه الثاني فان رده على الاول أخذ منه الثمن الاول وان رده على الثاني

(٧ - خرشي رابع) روايتي المدونة لا يخفى ان الخلاف المذكور انما هو عند عدم تعدد الشراء فيه وقول الشارح أي وقد تكرر فيه البيع كلام لا معنى له وليس بظاهر وقوله أي وقد تكرر فيه البيع لا حاجة له يدل على ذلك قوله الاتي خبر الخ والحاصل أن ظاهر قول الشارح وهو احدى روايتي المدونة انما هو في تعدد الشراء بأن يشتريه عمر ومن زيد ثم يبيعه عمر وخالد ثم يبيعه خالد ليعبر ثم يشتريه عمر ومن زيد ثم يبيع عمر وخالد ثم يشتريه عمر ومن خالد (قوله وقد أشار الشارح الى ذلك) أي الى الرواية الاخرى (قوله مانصه) أي

لما نصه (قوله فقيه تفصيل) حاصله انه اذا عادله بعضه كعبد باعه ثم اشترى نصفه خيرا البائع الاول بين قبول النصف المذكور وبين دفع قيمة ما ينو به من ارش العيب هذا اذا كان المبيع لا ينقسم كقلنا فان كان ينقسم كقوت من ثياب فله رد على بائعه كياتي في قوله ورد بعض المبيع (قوله فان باعه لاجنبي) أي قبل اطلاعه على العيب والا فلا قيام له لان بيعه دليل على رضاه وقول بعض بعد اطلاعه سبق قلم (قوله اوله) أي لبائعه المفهوم من المعنى اذ ضمير دلس انما هو عائدا على البائع فقد اتكل فيه على المعنى (قوله أو بأكثر ان دلس) وهو محمول على عدم التدليس حيث ثبت ذلك عليه أو يقر به وللمشتري تحليفه اذا ادعى عليه العلم به حين البيع فان اتكل ثبت الرد وقوله أو بأكثر ان دلس (٥٠) أي باعه قبل اطلاعه على العيب لبائعه بأكثر من الثمن الاول احترازا عما اذا

باعه له بأكثر بعد اطلاعه على العيب فيرجع البائع الاول بزائد الثمن ولو مدلسا حيث لم يعلم بالعيب حين شرائه الثاني تجوز به انه قد زال فيما يمكن زواله وله رد عليه لانه لما اطلع المشتري الاول عليه قبل البيع فكأنه حدث عنده (قوله سواء باعه بمثل غنه الخ) انما يرجع اذا باع بمثل الثمن لعود غنه اليه وليس له غيره وأخرى بأكثر بأقل اخذ له ابن القاسم بأنه ان كان باع عالما فقد رضيه فلا كلام وان كان غيبر عالم فن أين ان النقص كان لاجل العيب ولم لا يجوز أن يكون النقص من حوالة السوق أو غيرها (قوله فلا رجوع له على بائعه) الذي هو المشتري الاول بالزيادة وليس له رد المبيع عليه لظلمه (قوله وتقع المقاصة الخ) لا يعقل مقاصة بعد هذا التصوير لانه اذا كان البائع يرجع بأخذ الثمن الذي هو خمسة عشر مثلاً ثم اذا أراد المشتري الرد برده له أو ياخذ منه العشرة فأني تعقل مقاصة أو رجوع بأزيد (قوله وان باعه لبائعه بأقل) أي قبل اطلاعه على العيب فان قبل لم يكن الحكم كذلك انه رد ثم رد عليه حيث لم يكن مدلسا كما في

أخذ منه الثمن ثم يخير البائع الثاني بين ان يتماثل أو يرد على المشتري الاول وان رده عليه فله ان يرد على البائع الاول انتهى المراد منه وكلام المؤلف فيما اذا عادله كله وأما ان عادله بعضه فقيه تفصيل مذكور في الشرح الكبير (ص) فان باعه لاجنبي مطلقاً أوله بمثل غنه أو بأكثر ان دلس فلا رجوع والا رد ثم رد عليه وله بأقل كمل (ش) يعني ان المشتري اذا باع ما اشتراه قبل اطلاعه على عيبه القديم لغير بائعه فلا رجوع على بائعه بشئ سواء باعه بمثل غنه الذي اشتراه به أو بأقل أو بأكثر وهو مراده بالاطلاق وان باعه لبائعه بمثل الثمن سواء كان البائع دلس عليه أم لا أو بأكثر وكان دلس عليه فلا رجوع للمشتري أيضا على بائعه بشئ ولا رجوع للبائع على المشتري بالزائد وان لم يدلس عليه فان المبيع يرد على المشتري وهو البائع الثاني بأكثر ان شاء البائع الاول وأخذ منه غنه ثم ان شاء المشتري تسلم بالمبيع المعيب وان شاء رد ذلك على بائعه الاول وأخذ منه غنه وتقع المقاصة بينهما ما يدفع مافضل للبائع الاول وان باعه لبائعه الاول بأقل مما اشتراه به منه كالمو باعه بعشرة ثم اشتراه منه بثمانية فان البائع الاول يكمل للمشتري غنه فيدفع له الدرهمين ببقية غنه دلس أم لا فالمراد بالاجنبي ما عدا البائع ولو ابنه وأباه فالضمير في له عائدا على ما يفهم من المعنى اذ ضمير دلس انما هو عائدا على البائع فقد اتكل فيه على المعنى (ص) وتغير المبيع ان توسط فله أخذ القديم ورده ودفع الحادث (ش) هذا شرح لمفهوم قوله ان لم يتغير ومحصله ان العيب الحادث عند المشتري لا يتخلو من ثلاثه أقسام مخرج عن المقصود ويسير جدا ومتوسط بينهما ويأتي أمثلة كل واحد كالمؤلف هنا ان المشتري اذا حدث عنده عيب متوسط واطلع على عيب قديم انه يخير بين ان يتماثل بالمبيع ويأخذ ارش العيب القديم من البائع أو يرد ويدفع ارش العيب الحادث عنده وهذا التخير مالم يقبله البائع بالحادث فيخلفه يصير ما حدث عند المشتري كالعدم ويخير بين ان يتماثل ولا شئ له أو يرد ولا شئ عليه كياتي في قوله الا أن يقبله بالحادث أو يقل فكالعدم وقوله وتغير المبيع الخ كان البائع مدلسا أو غير مدلس وكلام المؤلف في تغير المبيع في عينه بتغير سببه وأما سببه فسيأتي في قوله وفرق بين مدلس وغيره ان نقص ثم ان التخير ليس في كل أفراد الحادث المتوسط بل في بعضها كياتي في سمن الدابة من انه اذا رد لا شئ عليه في الحادث وان تماثل يأخذ ارش القديم وهذا على ظاهر المؤلف من انه من العيب المتوسط ويأتي ما فيه ولما كان العيب عرضا لا يقوم بنفسه بل بغيره أشار الى بيان معرفته قيمته من تبع على قوله ورده بقوله (وقوما) أي القديم والحادث (بتقويم المبيع) أي بسبب تقويم المبيع معيبا بالقديم

بيعه بأكثر فالجواب انه لما باعه بأكثر يحتمل أن يتماثل به لانه انما رغب في بيعه بأكثر لزيادة بخلاف ما اذا باعه ثم بأقل فانه يعد ان يتماثل به فلذلك لم يكن له هنا الا التسكيل وأما لو باعه بعد اطلاعه على العيب بأقل لم يكمل دلس أم لا (قوله فيدفع له الدرهمين ببقية الخ) ابن عبد السلام في تكميله اذ لم يكن مدلسا نظر لا مكان أن يكون النقص من حوالة السوق كما هو وجه ابن القاسم فيما اذا باعه لاجنبي بأقل (قوله من تباليخ) أي بالتقويمات الثلاث انما هي حيث اختار الرد فان اختار التماثل قوم تقويمين صحيحا وبالقديم فقط ليعلم النقص بينهما حتى يرجع به أو يسقط بنسبته من الثمن وبصير الثمن ما عداه (قوله أي بسبب الخ) ظاهر العبارة ان عند ناشئين تقويم المبيع معيبا بالقديم والحادث وتقويم نفس العيب القديم والحادث وان الاول سبب في الثاني وليس كذلك لانه

ليس عندنا الا تقويم ذات المبيع باعتبار كونه معيبا (قوله ثم بالحادث) هذا الترتيب اولوى (قوله ليس في تقويمه صحيحا) أى انه لو حل
المصنف على تقويمه صحيحا لم يعلم منه تقويم العيب مكررا وهذا لا يفيد كلامه واجيب بانه لا فائدة لتقويمه بالعيبين الا بسبقهما بشئ
وهو تقويمه سالما (قوله وبعبارة الخ) الظاهر العبارة الاولى ويمكن توجيهه بان (٥١)

ثم بالحادث ولا بد من تقويم المبيع صحيحا ايضا وهذا لا يفيد كلامه لانه ليس في تقويمه صحيحا
تقويم المعيب وكلامه في تقويمه يدرج فيه تقويم العيب مكررا وبعبارة الباء للمعية أى قوم
العيبان مع تقويم المبيع صحيحا فكلامه دال على ثلاث تقويمات ثم ان قوله فيما مر فيقوم
سالما ومعيبا الخ ليس فيه مع قوله هنا وقوما بتقويم المبيع الخ تكرارا اذا الاول مفروض فيما اذا
فات المبيع وما هنا فيما اذا لم يفت وحدث عنده عيب واراد التسلسل به اورده والمعتبر في
التقويم الثلاثة (يوم ضمان المشتري) للمبيع لا يوم العقد ولا يوم الحكم وضمن المشتري
يختلف بحسب كون المبيع صحيحا او فاسدا ثم الصحيح يختلف بحسب الاشياء المبيعة فقد يكون
المبيع امة متواضعة وقد يكون ثمارا وقد يكون محبوسا للثمن اوللا شهاد وقد يكون غائبا (ص)
وله ان زاد بكصبع ان يرد ويستترك بما زاد يوم البيع على الاظهر (ش) يعنى ان المشتري اذا
زاد المبيع عنده بما اضافه اليه من ماله بصبع وخياطة ونحوهما من غير حدوث نقص
عنده فاما ان يماسك او يأخذ ارض العيب القديم او يرد ويستترك بما زاد بصبعه على قيمته
غير مصبوغ فان كانت قيمته مصبوغا خمسة وعشرين وقيمته معيبا غير مصبوغ عشرين فقد
زاده الصبع الخمس فيكون شريكاه وسواء لئس البائع أم لا وقيل يكون شريكاه بجملة الصبع
كالا يستحق فانه اذا اشترى ثوبا فصبعه ثم استحق من يده فاقبى المالك ان يعطى قيمة الصبع
واى المشتري ان يعطى قيمة الثوب فالمشتري يكون شريكاه بجملة الصبع وفرق للمشهور بانه في
الاستحقاق اخذ من يده قهرا وقد لا يريده الصبع فيذهب ذلك باطلا بخلاف العيب فان خيرته
تنفى عنه الضرر وقلنا من غير حدوث نقص عنده احترازا مما اذا حصل عنده نقص وزيادة
فهو قوله الا فى وجبر به الحادث وقوله بكصبع بكسر الصاد ما يصبع به ويفتح المصدر ولو
بالقاء الرج الثوب في الصبع وادخلت النكاف الخياطة والنكمد وما اشبه ذلك مما لا ينفصل
عنه او ينفصل عنه بفساد والتقويم المذكور يوم البيع على ما رجحه ابن يونس ويوم الحكم
على ما استظهره ابن رشد فصول قوله على الاظهر على الارجح وقوله يوم البيع حال من فاعل
زاد أى حال كون ما زاد معتبرا يوم البيع وليس متعلقا بقوله زاد لان الزيادة ليست يوم
البيع بل معتبرة فيه والظاهر ان المراد بيوم البيع يوم ضمان المشتري كما اشار له بعض
ولو صبعه فلم يرد ولم ينقص كان بمثابة ما لو لم يحدث عنده عيب وسواء كان البائع مدلسا
أم لا فله ان يرد ولا شئ عليه او يماسك او يأخذ ارض العيب ولو نقصه الصبع فان كان البائع
مدلسا فله رده من غير ارض او حبسه واخذ الارش وان كان غير مدلس فله حكم العيب
الحادث (ص) وجبر به الحادث (ش) يعنى ان المشتري اذا حصل عنده مع الزيادة عيب فان
الزيادة من خياطة وصبع وسمن وولد تجبر العيب الحادث من قطع وانكاح وغيرهما وكيفية
الجبران الزيادة ان ساوت النقص الذى حدث عنده فلا شئ له ان يماسك ولا شئ عليه ان يرد
لان خيرته تنفى ضرره فان نقصت عنه بان جبرت بعض جبر فان يماسك أخذ ارض القديم
وان ردد فاعل الحادث الذى لم تجبره الزيادة وان زادت فله ان يرد ويستترك بما زاد ويأتى

معافينظر للمادة في ذاتها باعتبار رحمها الامر من معا (قوله او يماسك او يأخذ ارض العيب) كذا في عب ناقلا عن الشيخ سالم عن
المدونة واعترضه شيخنا السلونى الصواب انه اذا تماسك لا يرجع بشئ ثم بعد كنى هذا راجعت خط الشارح فوجدته جريا بالقلم على
قوله فله ان يردونها الشطب قوله ارض العيب (قوله ان الزيادة ان ساوت) أى فلو كانت قيمته سالما مائة وبالقديم تسعين وبالحادث
ثمانين وبالزيادة تسعين لساوى الزائد النقص فاذا ردد فلا غرم وان تماسك لاشئ له وان كان خمسة وثمانين غرم مع الرد نصف عشرين

الثلث وخمسة وتسعين شاركا بمثل ذلك وهذه التقويمات انما هي مع الردوان ثم سلم لم يزد على القيمتين الاولتين (قوله في الثانية) أي التي هي قوله وان نقصت عنه الخ (٥٢) (قوله ان يقوم سالما) أي بئانه كما قررنا وقوله ومعيبا بالعيوب القديم هو تسعون كما قررنا

قوله وله ان زاد الخ وله ان يتماثل وأخذ ارض القديم وكيفية التقويم في الثانية ان يقوم سالما ومعيبا بالعيوب القديم وبالي زيادة ان أراد الردوان أراد التماسك أسقط الزيادة وفي الثالثة يقوم معيبا بالعيوب القديم وبالي زيادة ان أراد الردوان أراد التماسك أسقط الزيادة وقوم سالما ومعيبا بالعيوب القديم وقوله وجبر به الحادث أي في غير المدلس وأما هو فلا يجبر به بالزيادة شيء وشارك بها مطلقا وتنسب القيمة للعيوب القديم ولما جرى في كلامه ذكر التمدليس وان المدلس يخالف غيره في بعض أحكام ذكران المسائل التي يفرق فيها أحكامها مسته وسند كرمزيد عليه بقوله (ص) وفرق بين مدلس وغيره ان نقص (ش) فرق مبني للمفعول والمدلس هو العالم بالعيوب وقت البيع وغيره هو من لم يعلمه أو علمه ونسبه وقت البيع فمما فرق بينهما أن الثياب اذا نقصت عند المشتري بسبب تصرفه فيها تصرفا معتادا ولم يكن النقص ناشئا عن الانتفاع بها كقطع شقة ثيابا أو سراويل أو صبغها صبغا معتادا فمع التمدليس لا شيء عليه ان ردوله التماسك وأخذ القديم وسواء غرم للقطع أو الصبغ غنا أم لا على مذهب ابن القاسم والقطع المعتاد هو ما اعتاده المبتاع في بلدته أو في بلد يسافر إليها ولم يعتد ببلد البائع ومع عدم التمدليس يرد الارش ان رد مالو كان غير معتاد فهو فوت ولو كان البائع مدلسا ويتعين الرجوع بالارش وأمالو كان النقص ناشئا عن الانتفاع به كالشوب يلبسه لبسا ينقصه فانه يرد مع الشوب قيمة اللبس لانه صون به ماله ولو كان البائع مدلسا واقتضاض الامة كاللبس على ما في الرواية وقال ابن الكاتب لا يلزم قيمة الاقتضاض كقطع الشوب وجعله وفرق دالة على الجواب وان نقص معطوفة على ان زاد أي وان نقص المبيع فرق فيه بين مدلس وغيره حينئذ دلالة على ان الزيادة لا يفرق فيها بين مدلس وغيره بخلاف النقص وقوله ان نقص أي نقصا متوسطا حاصله عند المشتري وكلام المؤلف في الثياب لا في الحيوان ولا في الدور أي العقار ونحوه في المدونة ونصه وكلما حدث بالدور والحيوان من عيب مفسد أي متوسط فلا يرد ان وجد به عيبا قديما لا بئانه نقصه ذلك عنده سواء دلس البائع أم لا بخلاف الثياب يفعل بها ما يفعل بملها كصبغها وقصرها وتقطيعها قصا أو سراويلات أو اقيصة والجلود خفافا أو نعلا وسائر السلع اذا عمل بها ما يعامل بملها مما ليس بفساد فان المبتاع يحجر اذا فعل ذلك بين حبسها والرجوع بقيمة العيب وردها وما نقصت وهذا اذا كان البائع غير مدلس فان كان مدلسا فلا شيء له على المبتاع ان رد لان المدلس كالاذن وله الارش ان تماسك اه لعل الفرق ان التمدليس في الحيوان والعقار ينسدر والنادر لا حكم له ويكثر في الثياب والكثير يقصد ويراعى في نفسه (ص) كهلا كه من التمدليس (ش) أي فرقوا في نفسه عند المشتري كما فرقوا في هلاكه عنده بين أن يكون بسبب عيب التمدليس أو بغيره سببه فاذا سرق المبيع فقطعت يده أو أبق فهلك فيه فان كان البائع دلس بابقه أو سرقته بان علم وكتب فلا شيء على المشتري من ذلك ويرجع بجميع غنه وان كان غير مدلس فن المشتري وفي عبارة المؤلف نظر اذا لا يتأتى التفريق مع الهلاك بعيب التمدليس فلو قال كهلا كه بالعيوب كان أولى أي فان كان هذا العيب الذي هلك بسببه دلس به البائع فلا شيء على المشتري والافهوم منه والجواب ان هنا حذف معطوف أي كهلا كه من التمدليس وغيره ويدل على هذا المقدر ظهور

وقوله وبالي زيادة بان يقال ما قيمته بعد احداث الصبغ فيقال خمسة وعشرون فانه اذا ورد نصف عشر الثمن لانه آل الامر ان الحادث انما نقصه نصف العشر وان كان ابتداء انما نقصه العشر ولا حاجة الى أن يقوم بالعيوب الحادث بدون الجبر الحاصل بالزيادة وقوله وفي الثالثة أي التي هي قوله وان زادت الخ وقوله وبالي زيادة ان أراد الرد أي ويكون شريكا بتلك الزيادة (قوله فع التمدليس لا شيء عليه ان ردوله التماسك وأخذ القديم) والحاصل ان تفصيل الشقة ثيابا يعد من المعتاد بالنسبة للمدلس من حيث ان المشتري اذا رد لا شيء عليه ويعد من المتوسط من حيث انه اذا تماسك يرجع بارش العيب القديم وقوله أو صبغها صبغا معتادا أي فان البائع اذا كان مدلسا ونقصت بذلك الصبغ ورده المشتري لا شيء له واذا تماسك يرجع بارش العيب القديم ويعد حينئذ من المتوسط لامن المعتاد لانه لو جعل ذلك من المعتاد مطلقا كان اذا تماسك لا يرجع بارش العيب القديم كما تبين مما يأتي قال المصنف في التوضيح فلو كان الصبغ منقصا كان له الرد بغير غرم ان كان البائع مدلسا أو حبسها وأخذ الارش اه (قوله وكلام المؤلف في الثياب الخ) في عيب لكن يقدح في التخصيص بالثياب

قوله الا أني الآن يهلك بعيب التمدليس أي فان قضية الكلام الا أني انه اذا كان البائع مدلسا الخ ورده المعنى المشتري أنه لا يرد ارض العيب الحادث (قوله والجواب) لا يخفى على هذا الجواب ان ظاهر المعنى يفرق عند الامر بين يفرق بين المدلس وغيره على حد ما قبل في غيره وليس كذلك بل بمعنى انه يفرق بين المدلس وغيره الذين تضمنت هاتلك الحالة فالمدلس حكمه كذا وغيره

حكمه كذا اه (قوله أى فى صورة البيع على التبرئ الخ) لا يخفى ان هذا الحل لا يأتى على ظاهر المصنف لان المصنف قال وتبرئ مما يعلم فلا يعقل ان يقال مع فرض انه لم يعلم بالعيب وتبرأ منه ان يفرق بين المدلس العالم وغيره الذى ليس بعالم وجوابه ان معنى كلام المصنف على هذا الحل وتبرئ مما يعلم فى رجمه أى اذا قال لا أعلم به عيبا فان كان فى نفس الامر كذلك فغير مدلس والا فهو مدلس ويتبين كونه فى نفس الامر كذلك أم لا باقراره أو بشهادة بينة عليه (قوله والاستحقاق) مبتدأ وقوله كالعيب خبر (قوله ولو أدى المشتري الجعل الخ) الظاهر ان ذلك اذا اشترطه عليه البائع وأمالو تبرع به المشتري على السمسار ابتداء أو اشترطه السمسار على المشتري فلا يرجع به على البائع (قوله ولو كان البائع مدلسا) أى هذا اذا كان البائع غير (٥٣) مدلس بل ولو كان مدلسا ولا فرق حينئذ بين

أن يتفق مع السمسار على التدليس أم لا فالصور ثلاث وقوله وان لم يرد فله جعله الا كذا أى فله الجعل فى صورتين الاولى ان يكون البائع غير مدلس الثانى ان يكون مدلسا ولا يتعامل مع السمسار على التدليس فالصور ثلاث أيضا فجملة الصور ست هكذا قال الشيخ سالم وقال عج مخالفا لذلك مانعه وحاصل ما يفيد النقل ان البائع اذا كان غير مدلس ورد المبيع فان السمسار يرد الجعل ولو كان السمسار غير مدلس وأما ان لم يرد المبيع فان للسمسار المسمى ان لم يكن مدلسا وانظر اذا كان مدلسا والظاهر انه كذلك لان من حجه السمسار ان يقول قد فعلت ما جعلت لى فيه العوض وان كان البائع مدلسا فان كان السمسار غير عالم بالعيب فله المسمى عند ابن يونس والقباسى سواء رد المبيع أم لا وان كان عالما به فكذلك هذا عند ابن يونس الا أن يتفق مع البائع على التدليس فله جعل مثله رد المبيع أم لا وأما عند القباسى فله جعل مثله حيث كان عالما ولم يرد المبيع فان رد فلا شئ له ولم يفصل

المعنى وهو انه لا يفرق مع هلا كد من التدليس كما قلنا وما هلك بسماءى زمن عيب التدليس فهو بمثابة ما هلك بعيب التدليس فليس داخل فى الغير ويدل على هذا ما يأتى (ص) وأخذه منه باكثر (ش) أى كما فرقوا فى أخذ البائع المبيع من المشتري باكثر مما باعه له كبيعته بعشرة ثم اشتراه منه باثنى عشر فان كان البائع مدلسا فلا رجوع له بشئ والارده ثم رد عليه كما ص فى قوله وباكثر ان دلس فلا رجوع والارده ثم رد عليه (ص) وتبرئ مما يعلم (ش) أى وفرق بين مدلس وغيره فى التبرئ أى فى صورة البيع على التبرئ وهو ان يعلم بعيب وتبرأ منه لم تنفعه البراءة لان بكتمه اياه صار مدلسا ومن تبرأ من عيب لم يعلمه تنفعه البراءة وهذا خاص بما اذا كان المبيع رقيقا كما مر من ان البراءة لا تنفع الا فيه مما لم يعلم ان طالت اقامته عنده وفى كلام المؤلف حذف الواو وماعطف أى وتبرئ مما لم يعلم ومما علم (ص) ورد سمسار جعل (ش) أى وكما فرقوا فى رد سمسار جعل لا أخذه من البائع اذا ردت السبعة على البائع فلا يرد السمسار الجعل الى البائع المدلس بل يفوز به السمسار ويرده اليه ان كان غير مدلس ابن يونس اذا رد بحكم حاكم أما ان قبله البائع متبرعا لم يرد كالأقالة والاستحقاق فى رد الجعل للبائع كالعيب يفرق بين المدلس وغيره ولو أدى المشتري الجعل من عنده رجعه به على البائع أولا ثم البائع يرجع به على السمسار ان لم يكن البائع مدلسا وأما ما دفعه المشتري حلاوة للسمسار على تحصيل المبيع فلا يرجع به الا ان يعلم السمسار فى المبيع عيبا والمأخوذ من المدونة أن جعل السمسار على البائع عند عدم الشرط والعرف والسمسار تحليف البائع انه لم يدلس ولو كان السمسار نفسه مدلسا فرد المبيع فلا جعل له ولو كان البائع مدلسا وان لم يرد فله جعله الا أن يتعامل مع البائع على التدليس فله أجرة مثله (ص) ومبيع لمحله ان رد بعيب (ش) يعنى ان على البائع المدلس رد المبيع الذى نقله المشتري الى محل قبضه أى الى المحل الذى قبضه فيه المشتري ونقله عنه الى محل آخر وعليه أيضا أجرة نقل المشتري له الى بيته فيرجع المشتري بها ولا يرجع عليه بأجرة محله اذا سافر به قاله ابن رشد ذكره الغرناطى (ص) والاردان قرب والافات (ش) أى وان لم يكن البائع مدلسا فان على المشتري رده ان نقله لموضع قريب فان بعدافات ووجب للمشتري الرجوع بارش العيب فقوله ومبيع عطف على سمسار أى فرق بين مدلس وغيره فى رد مبيع لكذا أى فالمدلس يأخذه فى ذلك المحل ولا يلزم المشتري رده الى محل الاخذ وغيره أشار اليه بقوله والاردان قرب أى وان لم يكن مدلسا فى هذا الفرع الاخير ورده المشتري ان قرب بان يكون لا كلفة فيه وان بعدافات (ص) كجحف دابة وسمنها وعمى وشلل وتزويج أمه (ش)

بين اتفاقه مع البائع وعدمه اه (قوله ولا يرجع عليه بأجرة محله اذا سافر به) الا أن يعلم ان المشتري ينقله لبلده فكذلك لداره (قوله والاردان قرب) ما ذكره المصنف من التفرقة بين القرب والبعد تبع فيه المتيطى والذى لابن يونس وابن رشد انه اذا نقله والبائع غير مدلس فهو كعيب حدث عنده فيخير بين ان يرد أو يتماسد ويرجع بارش العيب من غير تفرقة بين القرب والبعد (قوله أى فرق الخ) هذا الحل بحسب الفقه أى والا فالمتن مشكل فى فهمه لان ظاهره ان قوله ورد مبيع لمحله يفرق فيه بين المدلس وغيره فان كان مدلسا فخيمه كذا ما ع ان قوله ورد مبيع لمحله معناه على بانه ان كان مدلسا (قوله كجحف دابة) أدخل بالكاف ما كان من عيوب الاخلاق كزنا وشرب وسرقة واباق حدث عند المشتري ثم اطلع على عيب قد سبق من المتوسط

(قوله في غيرها) أي كعبداً وأما ليس بعيب (٥٤) وهو كذلك إلا ان يحدث عن ذلك عيب متوسط (قوله ليس بعيب وهو كذلك)

كذلك في نسخة والمناصب ليس بعيب (قوله كما هو قول الأكثر) وهو الصحيح ومقابله ان الولد يجبر عيب النكاح وان كان أنقص منه وفهم ابن المواز قول ابن القاسم على ذلك (قوله ومقتضى قوله اذا كانت الخ) أي الى حد قوله ما بقى (قوله أو يقل) انما كان له الرد بالقديم ولو قل بخلاف الحادث لان البائع قد يتوقع تدليس به بخلاف المشتري وهذا استحسان والقياس التسوية قاله في شرح الشامل (قوله المغث الخ) لا يخفى انه على هذا التفسير يتكرر مع قوله وخفيف حتى فالاولى أن يفسر بأمر اض يعارض بعضها بعضها فيخفف أهلها كما قاله البساطي (قوله والمغث) بفتح الميم وسكون العين (قوله ليس عيباً الخ ٣) قد يقال عيب بالنسبة لمن يراد منه فالصغير من الآدمي قد يراد للدخول على النساء وهكذا (قوله ثم برئت) ولو أخذناها ارشاً ولو برئت على شين وذلك لان شينها من العيب القليل (قوله ذهاب ظفر) وانظر هل المراد الظفر الواحد أو ولوكثر والظاهر ان ما زاد على واحد متوسط في رائة فقط (قوله وأما ذهاب الاغلة) انظر الاكثر (قوله حيث كانت من الحرير) هذا يخالف تفسيره الآتي لقول المصنف وقطع غير معتاد بقوله كتنفصيل شقة القطن والسكنان قلنسوة أو الثوب الصوف قيصاً والاولى ما يأتي وهو التعميم في الحرير وغيره كما كتبه شيخنا عبد الله (قوله أي والتغير الخ) ولا يأتي

هذه أمثلة للعيب المتوسط والمعنى ان العيب الحادث عند المشتري المتوسط كهزال الدابة وسننها سمنها بينا والعمى والشلل وتزويج الرقيق ولو عبد ايوجب للمشتري الخيار بين الرد ودفع الحادث والتماسك وأخذ القديم وقولنا سمنها بينا احترازاً من السمن التي تصلح به فلا يكون عيباً ومقتضى جعل السمن من المتوسط ان له رده ودفع ارشيه وهو خلاف ما يجب به الفتوى من انه اذا رد لا يرد شبه السمن وان تماسك أخذ ارش القديم وعلى هذا فالسمن ليس من المتوسط ولا من المفيت ولا من القابل ومن عده من المتوسط كما لو ف اراد ان منه في مطلق التخيير ومفهوم دابة ان السمن والزهال في غيرهما ليس بعيب وهو كذلك (ص) وجبر بالولد (ش) أي وجبر العيب الذي حدث بالمبيع عند المتاع وان كان غير عيب ان تزويج بالولد الحاصل عنده ويصير بمنزلة ما لم يحدث فيه عند المشتري عيب فليس له الا التماسك من غير شيء والرد من غير غرم عليه هذا اذا كانت قيمة الولد تجبر النقص أي تساويه كما هو قول الأكثر وهو الصحيح وهو ظاهر المدونة وان كانت قيمة الولد أقل من النقص فلا بد ان يرد مع الولد ما بقى ومقتضى قوله اذا كانت الخ ان الولد اذا كانت قيمته أكثر لا يرد البائع الزائد بخلاف الصبيغ والفرق ان الصبيغ يسببه بخلافه والسمن كالولد فيأخذ كره (ص) الا أن يقبله بالحادث أو يقل فكالعدم (ش) هذا مستثنى من قوله فله أخذ القديم ورده ودفع الحادث أي ان محل التخيير المذكور الا أن يقبله البائع بالعيب الحادث عند المشتري من غير غرم عليه أو يقل العيب جداً بحيث لا يؤثر نقصاً في الثمن كما في الأمثلة الآتية فلا خيار للمشتري حينئذ في التماسك وأخذ الارش بل انما له التماسك ولا شيء له أو الرد ولا شيء عليه ويصير الحادث كالعدم لانه انما كان له التماسك وأخذ القديم لخسارته لاجل العيب الحادث فحيث أسقط عنه البائع حكم العيب الحادث زال معلوله وهو مذهب المدونة فقوله فكالعدم راجع للمسئلتين أي الا أن يقبله بالحادث فكالعدم أو يقل فكالعدم ثم أخذ في أمثلة العيب القليل جداً بقوله (ص) كوعك ورمد وصداع وذهاب ظفر وخفيف حتى ووطء ثيب وقطع معتاد (ش) الوعاء بسكون العين المهمة الجوهرى مغث الحصى والمغث ضرب ليس بالشديد وأدخلت الكاف ما لو حدث عنده موضحة أو منقولة أو جائفة ثم برئت أو شرب خمر أو أباق ومنها الرمد والصداع أي وجع الرأس ومنها ذهاب الظفر ولو في رائة وأما ذهاب الاغلة فعيب متوسط في الرائة فقط وذهاب الاصبع من المتوسط مطلقاً ومنها خفيف الحصى وهو ما لم ينعسه التصرف ومنها وطاء الثيب والقطع المعتاد وهو ان تقطع الشقة لما تراد له قاله ابن عرفة وبعبارة وهو ما جرت العادة بفعله مثله في المبيع وغير المعتاد مقابله ثم ان قسر المعتاد بقطع الشقة نصفين كان من المعتاد مطلقاً وان قسر بجعلها قيصاً أو قباء فهو من المعتاد بالنسبة للمدلس وهو من المتوسط بالنسبة لغيره والاولى حمله على الاول لانه الظاهر من كلامه فنفسه بالثاني وقيد كلام المؤلف بالمدلس فقد حمله على خلاف ظاهره بلا داع لذلك وأما جعلها اقلاماً ونحوها فهو فوت حيث كانت من الحرير * ولما أنهى الكلام على العيبين المتوسط والخفيف شرع في المفيت فقال (ص) والمخرج عن المقصود مفيت فالارش (ش) أي والتغير الحادث عند المشتري المخرج عن المقصود من المبيع بذهاب المنافع المقصودة منه مفيت للرد سواء كان البائع مدلساً أو غير مدلس فالواجب التماسك بالعيب القديم والارش واجب على البائع للمشتري فقوله والمخرج أي والتغير المخرج لان كلام المؤلف في التغير وتقدير الموصوف العيب فاسد لان كبر الصـ غير ليس عيباً وقوله فالارش أي

هنا وجبر به الحادث المتقدم في العيب المتوسط كما قال عجم وقال الشيخ سالم يأتي هنا اذا جبر بخياطة ونحوها يصير متوسطاً فيتعين ولا يقال صار كالعدم في حق المدلس لانا نقول هذا في المتوسط ابتداءً انظر له (قوله سواء كان الخ) وما تقدم من انه يفرق بين المدلس

وغيره ان نقص فيما اذا كان القطع معتادا واما غير المعتادة مفيت (٥٥) ولودلس البائع (قوله ككبر صغير) في مبيع راد لصغره

كدخول على النساء والمراد بكبره بلوغه وانظر لى راهق والظاهر انه ليس قوتالعدم فوات المقصود كما ذكره بعض الشراح وصغير غم راد للحمه كما يفهم ذلك من جعله مثالا للمخرج عن المقصود (قوله ومنها اقتضاى بكرة) بالقاف والفاء واقتصر في الصحاح على الاول (قوله وهو خلاف قول مالك) الراجح قول مالك (قوله بل يزيدا) لما يترتب على ذلك من سمنها (قوله قلنسوة) كان المراد الجنس فلا ينان ان الشقة تجعل فلانس (قوله أو الثوب الصوف قيصا) هذا في شأن بلدة يجعلون الثوب الصوف قفطانا ولا يحملونه قيصا واما في عرف بلادنا فيجعلون الثوب الصوف قيصا (قوله فاقتم نهرا) أى دخل نهرا (قوله وهلاك) الواو عاطفة لا حال لان الهلاك ليس في وقت البيع والحال المقدرة شرطها ان يكون المقدار لهما المتكلم بدر (قوله كونه في زمن اباقة) حقيقة أو حكما كما اذا لم يعلم له خبر هل هلك أم لا (قوله ان لم يكن رجوعه على بائعه) أى بان أعدم أو غاب غيبه بعيدة ولا مال له فان أمكن رجوعه على بائعه فانه يرجع على بائعه بقيمة العيب ويرجع بائعه على الاول بالاقل من الارش أو كمال الثمن قاله الزرقاني اذ من جهة المدلس أن يقول ان كان الارش أقل لم ينقص عليك بتدليس سوى مادفعته من الارش وان كان الثمن أقل فلا رجوع لك على لو هلك بتدليسك الا بما دفعته لك (قوله لانه لما رضى الخ) فان قيل على القول

فيمتحن الارش عند التنازع واما عند التراضي فعلى ما تراضيا عليه وطريق الارش أن يقوم سائلا ومعيبا يأخذ من الثمن النسبة ثم أخذ في أمثلة المفيت بقوله (ص) ككبر صغير وهو م واقضاض بكر و قطع غير معتاد (ش) يعنى ان العيب الحادث المفيت عند المشتري الموجب للرجوع للارش ككبر الصغير وهو م ككبر وهو أن يضعف عن المنفعة المقصودة منه ولا يمكنه الاتيان بها وظاهره عموم في العاقل وغيره وهو واضح ويدل عليه التعليل بان الصغير جنس والكبير جنس وتقييد الزرقاني ذلك بغير الاول ليس في كلامهم ومنها اقتضاى بكر كما قاله ابن راشد في كتابه المذهب في تحرير المذهب وهو خلاف قول مالك انه من المتوسط وقيد الباجي قول مالك بالعلياء واما الوخش فلا ينقصها بل يزيدا ومنها القطع الغير المعتاد وسواء كان البائع مدلسا أو غير مدلس كتنصيل شقة القطن والكتان قلنسوة والثوب الصوف قيصا ثم أخرج من المفيت الموجب للارش على البائع بعض مفيتات فيها الرجوع للمشتري بجميع الثمن على البائع لا بالارش فقط بقوله (ص) الا أن يهلك بعيب التدليس أو يسماوى زمنه كونه في اباقه (ش) يعنى ان محل رجوع المشتري بالارش على البائع فيما اذا حصل عند المشتري مفيت ان لم يهلك المعيب من المشتري بسبب عيب التدليس أو يسماوى في زمن عيب التدليس فان هلك بعيب التدليس الذى دلس به البائع على المشتري بان علم به وقت البيع ولم يبينه كالودلس بجرباته فخرب فقطل أو بالابق فابق فاقتم نهرا فبات أو تردى فبات أو دخل حجر فاقتم شسته حية فبات وهلاك من الله من غير سبب لكن في زمن عيب التدليس كونه في زمن اباقه المدلس به فان المشتري يرجع على البائع بجميع الثمن ولا شيء عليه فيما حدث عنده من الهلاك ويدخل فيه ما اذا باعه أمه حامل لودلس عليه بحملها فباتت من الولادة ولو ادعى المشتري ان العبد أبق من عنده وخالفه البائع بعدم واقتمه على انه دلس عليه بالابق فالقول قوله ويرجع بثمنه لكن له تخليفه انه ما غيبه وعلى البائع تحصيله واحترز بقوله زمنه مما اذا هلك يسماوى في غير زمن عيب التدليس فان المشتري لا يرجع الا بالارش ولما ذكره هلاكه عند المشتري بعيب التدليس ذكر ما اذا هلك عند غير المشتري منه بذلك فقال (ص) وان باعه المشتري وهلك بعيبه يرجع على المدلس ان لم يمكن رجوعه على بائعه بجميع الثمن فان زاد فللثاني وان نقص فهل يكمله قولان (ش) يعنى ان المشتري من المدلس اذا باع ما اشتراه قبل اطلاعه على العيب وهلك الشئ المبيع عند المشتري الثاني بسبب عيب التدليس وتعدر رجوعه على بائعه وهو المشتري الاول فان المشتري الثاني يرجع على البائع المدلس بجميع الثمن الذى أخذه المدلس من المشتري الاول لكشف الغيب انه لا يستحقه لتدليسه ثم ان كان الثمن الذى أخذه المشتري الثاني من المدلس مساويا لما خرج من يده للبائع الثاني وهو المشتري الاول فلا اشكال وان زاد المأخوذ من المدلس على ما خرج من يد المشتري الثاني فيبقى بيده الى أن يؤديه للمشتري الاول وهو بائعه الغير المدلس وان نقص الثمن الاول المأخوذ من المدلس عن ثمن المشتري الثاني الذى دفعه لبائعه وهو المشتري الاول كالمال كان المدلس باعه بعشرة وباعه المشتري منه لاخر بائعى عشر فهل يكمل البائع الثاني لمشتريه ثمنه بان يدفع له درهمين تمام ثمنه وهو الذى حكاه المازرى وابن شاس لانه قبض ذلك الزائد فيرجع عليه به أولا يكمله الثاني وليس للثالث وهو المشتري الثاني غير العشرة التى قبضها من المدلس وحكاها فى النوادر وكتاب ابن يونس لانه لما رضى بتابع الاول فلا رجوع له على الثاني قولان وقيد الثاني بان لا يكون الثمن الاول أقل من قيمة العيب من الثمن الثاني والا فلا يرجع على بائعه تمام قيمة عيبه كالمال باعه الثاني انما رضى بتابعه لضرورة انه لم يمكنه الرجوع على الثاني فالجواب أنه كان يمكنه أن يصبر حتى يحضر الثاني فلما لم يصبر لم يكن له

رجوع عليه (قوله على تنازع المتبايعين في العيب) أي المشاركة بقوله ولا أبق أنه لم يبق وقوله أو في سبب الرد به هو المشاركة بقوله ولم يحلف
مشترا دعيت رويته الأبدعوى الأراءة (قوله الأبدعوى الأراءة) هذا في الحنفى والظاهر الذى يحفى عند التقلب على من لم يتأمل ولا
يحفى غالباً على من تأمل ككونه أعمى وهو قائم العينين أما الظاهر الذى لا يحفى غالباً على كل من اختبر المبيع تقلباً ليكون الأعمى
مقعداً أو مطموس العينين فلا قيام له (قوله بحيث لا يحفى ولو على غير المتأمل) حاصل كلامه أنه يحلف ويرد وقد اعترض بان
الصواب لارده وقد أشار له شب في حل قوله (٥٦) إلا شهادة عادة للمشتري بما نصح وأما الظاهر الذى لا يحفى غالباً ولا على غير المتأمل

فلا قيام به ولا يرجع لعادة أو غيرها
اه (قوله أو أشهد على نفسه)
أى فى حفى فاذا كان ظاهراً أو أشهد
على نفسه أنه قلب وعان ورضى
فلا رد له ولا عين له (قوله بعد أن
يحلف البائع) مذهب المدونة
لزوم المشتري اليقين مطلقاً وان لم
يحلف البائع عين المخبر أم لا مسخوطاً
أو عدلاً حيث لم يحلف البائع مع
العدل وان حلف معه لزم المشتري
المبيع ولا عين على المشتري كما
أفاده بعض شيوخنا ويفيده عب
(قوله وان كان المخبر مسخوطاً) أى
هذا اذا كان المخبر عدلاً بل ولو
مسخوطاً الا أنه اذا كان عدلاً
وصدق البائع فى ان المشتري أخبره
بالرضا حلف البائع ولا رد للمشتري
فان كذب البائع أو رد اليقين على
المشتري حلف على عدم الرضا
ورده وهو ما أوراده الشارح بما قبل
المبالغة المشار لها بقوله ولو مسخوطاً
والحاصل ان المشتري يحلف على
عدم الرضا حيث كان المخبر مسخوطاً
أو عدلاً وكذب البائع أو رد اليقين
على المشتري فتدبر (قوله ثم ان
الرؤية الخ) لا يحفى ان كلا
الصورتين الدعوى بعد العقد
لكن الاولى ادعى انه رآه حين العقد
وهذه ادعى انه رآه بعده ولكن

بمائه فى مثالنا والعيب ينقصه الخمس وخمس المائة عشرون والثمن الاول عشرة فيكمل
الثانى للثالث ارش العيب بعشرة * ولما انتهى الكلام على العيب الثابت للمشتري به الرد شرع
فى الكلام على تنازع المتبايعين فى العيب أو فى سبب الرد به فقال (ص) ولم يحلف مشتراً دعيت
رؤيته الأبدعوى الأراءة (ش) يعنى ان المشتري اذا اطلع على العيب وأراد الرد فقال له البائع
أنت رأيت به وقت الشراء وأنكر رؤيته وطلب البائع بعينه فان المشتري لا يلزمه عين الا أن
يحقق البائع عليه الدعوى بأنه رآه رآه أنه هو أو غيره فان حلف ردوان نكل ردت اليقين على
البائع ومثل دعوى الأراءة اذا كان العيب ظاهراً أى بحيث لا يحفى ولو على غير المتأمل
أو أشهد على نفسه أنه قلب وعان فى الحصر نظرو يصح فى يحلف ضم البائع وفتح الحاء وفتح
اللام المشددة أى ليس للبائع تخليفه وفتح الياء وسكون الحاء وكسر اللام أى لم يقض الشرع
بتخليفه (ص) ولا الرضا به الأبدعوى مخبر (ش) يعنى ان المشتري لا يلزمه اليقين اذا ادعى
البائع عليه الرضا بالعيب حين اطلع عليه الا أن يحقق البائع عليه الدعوى بان يقول
أخبرنى مخبر أنك رضيت به أو تسوقت بالسلعة بعد اطلاعيك على عيبها خيئتد يلزمه اليقين
مارضيت بالعيب بعد اطلاعي عليه بعد أن يحلف البائع أو لا قد أخبره مخبر صدق ولو قال
أخبرنى فلان سقطت عن البائع اليقين وان كان المخبر مسخوطاً ثم ان الرؤية مع الاستمرار
مستلزمة للرضا فيكان يمكنه الاستغناء بالمسئلة الاولى وال جواب انه ذكرها ليرتب عليها ما بعدها
من الاستثناء (ص) ولا بائع انه لم يبق لابقه بالقرب (ش) يعنى ان من اشترى عبداً فابقه بالقرب
البيع فقال المشتري للبائع اخشى انه لم يبق يقرب المبيع الا وقد كان عندك أبق فاحلف لى
فلا يمين عليه وهو محمول على السلامة حتى تقوم بينة وقوله لم يبق مثال أى ولم يسرق أو لم
يزن أو لم يشرب أو نخوذ ذلك وقوله لابقه عدلة للمنفى وهو يحلف وقوله بالقرب وأولى بالبعد
* ولما انتهى الكلام على العيب المعين جميعه أو المكنوم جميعه شرع فى الكلام على ما اذا
بين بعضه وكنم بعضه فقال (ص) وهل يفرق بين أكثر العيب فيرجع بالزائد أو أقله بالجميع
أو بالزائد مطلقاً أو بين هلاكه فيما بينه أو لأقوال (ش) يعنى ان البائع اذا بين للمشتري
بعض العيب الكائن فى المبيع وكنم بعضه الآخر عنه وهلاك المبيع ففيه ثلاثة أقوال القول
الاول يفرق بين أن يبين الأكثر بان يقول هو بأبقى خمسة عشر يوماً وقد كان بأبقى عشرين
فيرجع المشتري بارش الزائد الذى كنمه فيقال ما قيمته سليماً فان قيل عشرة قبل وما قيمته على
انه بأبقى خمسة أيام فان قيل غمانية رجع بخمس الثمن وبين ان يبين الأقل بان يقول بأبقى
خمساً ويكنم خمسة عشر فيرجع بجميع الثمن وكانه يكنم الاكثر لم يبين شيئاً ولا فرق بين هلاكه
فيما بين أو فيما كنم ولا فرق بين المسافات والازمنة ولا يعلم حكم ما اذا بين النصف وبنبغى على

هذا

رضى به فلا يقال أحدهما يغنى عن الآخر (قوله انه لم يبق) يفتح الهمزة وكسر ها وقوله يأتى بفتح

الموحدة وكسرها أى ولم يقل أخبرت أو علمت انه أبق عندك فان قال ذلك فله تخليفه والظاهر انه يجزى هنا فى المخبر ما جرى فيما تقدم
من التفصيل (قوله ما قيمته سليماً) أى من العيب الذى كنمه فلا ينافى انه يقومه على انه بأبقى المدة المعينة كذا قررنا (أقول) لا يحفى
انه لا يفترق الحال بين ان يقول سالماً من العيب أصلاً أو يأتى الزمن الذى عين فان الامر يؤل الى حالة واحدة (قوله ولا فرق بين
المسافات والازمنة) اما الازمنة فقد تقدم وأما الامكنة كما اذا قال له انه بأبقى من مصر الى رشيد ثم تبين انه بأبقى من مصر الى أريد من

رشيد (قوله أو يرجع بالزائد مطلقا) اعترضه المواقبان الذي نقله ابن يونس (٥٧) في هذا الثاني انما يفرضه فيما اذا بين النصف

(قوله أولا) أي أولا يملك فيما بينه بل فيما بينهما أو بمعنى الواو لان بين لا يكون الا بين اثنين ولو قال وغيره لكان أظهر وانظر لو ادعى انه هلك فيما بينه وادعى المشتري انه فيما لم بينهما والظاهر العمل بقول المشتري (قوله بعض المبيع القوم المعين) انما قيد بقوله المعين لانه اذا كان موصوفا ووجد عيبا في بعضه فيؤمر بالاتيان ببذله (قوله كما اذا اشترى الخ) الخاصل انه يقوم كل ثوب على حدته على انه سليم من العيب فاذا قومت كل واحد كذلك ثم وجدت العيب واحدا مثلا فتنسب قيمته على انه سليم للمجموع وبذلك النسبة يرجع من الثمن وهو معنى قوله بعد وبعبارة وتقوم كل سلعة الخ ولك طريقة أخرى وهي أن تقوم جميع المبيع على انه لا عيب فيه لانه على ذلك وقع عليه العقد ثم يقوم ما عدا العيب فما نقص رد حصته من الثمن ولو قوم العيب وحده عرفت النسبة (قوله وتنسب قيمة العيب) أي على انه سليم (قوله ويرجع بالقيمة) وتعتبر يوم البيع على ظاهر كلام المتقدمين وبخزم به في الشامل وهو المعتمد لا يوم الحكم كما هو اختيار التسونسي (قوله ويرجع بقيمة ان قيمة بعض السلعة أقل من بعض قيمة السلعة فتقدر) (قوله لا الى قوله ويرجع بالقيمة الخ) أي

هذا القول الرجوع بالزائد كما صرح به بعضهم قول مستقلا القول الثاني ان المشتري انما يرجع بارش ما كتبه عنده البائع سواء بين الاكثر أو الاقل هلك فيما بينه أو فيما كتبه القول الثالث يفرق بين أن يهلك المبيع فيما بينه البائع فيرجع المشتري بارش ما كتبه عنده البائع سواء كان هو الاكثر أو الاقل وبين أن يهلك فيما كتبه فيرجع على البائع بجميع الثمن سواء بين الاكثر أو الاقل وهذا مذاهب أبي بكر بن عبد الرحمن ومات قبله قول غيره من أهل بلد ابن يونس والذي قبله وهو الاول قاله ابن يونس عن غير أهل بلده فقوله بين أكثر العيب أي بين بيان الاكثر الخ وقوله بالزائد أي بقيمة الزائد على ما بينه وقوله أو بالزائد المعطوف محذوف أي أو يرجع بالزائد مطلقا والعامل معطوف على يفرق وقوله أو بين هلا كمعطوف على بين أي أو يفرق بين هلا كمعطوف على بينه فان هلك فيما بينه يرجع بقيمة العيب وان هلك فيما لم بينهما يرجع بجميع الثمن (ص) ورد بعض المبيع بخصته (ش) يعني ان المشتري اذا اطلع على عيب في بعض المبيع المقوم المعين وليس العيب وجه الصفقة بان يئوبه من الجملة بعد تقويم السلعة منفردة وضم بعضها الى بعض النصف فاقبل فانه يرد بخصته من الثمن كما اذا اشترى عشرة أثواب بمائة وقيمة كل ثوب عشرة والمعيب واحد أو اثنان الى خمسة فيجب التماسك بالخمس السليمة بنصف الثمن ويرد المعيب بخصته فان كان ثوبا يرجع بعشر الثمن وهو عشرة أو ثوبين يرجع بخمسه وهو عشرون أو ثلاثة أثواب يرجع بثلاثة اعشاره وهو ثلاثون أو أربعة أثواب يرجع بخمسه وهو أربعون أو خمسة أثواب يرجع بنصف الثمن وهو خمسون فان كان المعيب وجه الصفقة بان كان يئوبه أكثر من النصف فانه يتعين رد الجميع ولا يجوز التمسك بالاقول كما يأتي وبعبارة وتقوم كل سلعة بمفردها وتنسب قيمة العيب الى الجميع ويرجع بما يخص المعيب من الثمن وكلام المؤلف في المقوم المعين وأما الشائع وغير المقوم كالمثلي فسيأتي بيان وقوله بخصته أي بخصته من الثمن مفضوضا على القيم فقوله ورد بعض المبيع شامل لما اذا كان الثمن نقدا أو غيره مقوما أو مثليا فقوله (ويرجع بالقيمة ان كان الثمن سلعة) بيان الحكم بعض افراد هذا والمعنى ان ثمن العشرة الاثواب المتقدمة في مثالها اذا وقع بسلعة كدار تساوي يوم البيع مائة فيرجع بقيمة عشرة اعشرة أو خمسة اعشر أو ثلاثة اعشارها ثلاثون وعلى هذا الحساب لا بما يقابل ذلك من الدار شركة لضرر الشركة وهو قول ابن القاسم في المدونة وقال أشهب في كتاب محمد يرجع شريك في الدار بما يقابل المعيب فيرجع في المثال بعشرها أو خمسة الخ (ص) الا أن يكون الاكثر (ش) هذا راجع لقوله ورد بعض المبيع المعيب بخصته وتمسك بالباقي الا أن يكون البعض المعيب الاكثر فلا يرد بعض المبيع بخصته بل انما يتمسك بجميع الثمن أو يرد الجميع وبعبارة راجع لقوله ورد بعض المبيع بخصته لا الى قوله ويرجع بالقيمة ان كان الثمن سلعة أي الا أن يكون المعيب الاكثر فلا يقتصر على رد بعض المبيع بخصته بل انما يتمسك بالجميع أو يرد الجميع والمراد بالاكثر ثمانية ان يئوبه من الثمن أكثر من النصف ولو يسيرا وحل منع التمسك بالاقول حيث كان المبيع كله قائما اما ان هلك بعضه ووجد الباقي معيبا فان كان الثمن عينا أو عرضا فادفات رد المعيب بخصته وتمسك بالهالك السليم بخصته كان المعيب وجه الصفقة أو دونه لانه انما صار التراجع في مثلي وهو العين أو قيمة العرض الفائت فكان المبيع مثلي ولورد الهالك أيضا رد قيمته وهو قدره بخصته وهي معلومة لاجل فيها بخلاف ما اذا كان الثمن عرضا لم يفت والمعيب وجه الصفقة فلو تمسك بالسليم بخصته من الثمن

معلومة هو علة لقوله لزمه أي وانما حكمنا بالزوم لانها معلومة أي بعد تقويم كل من السليم والمعيب (قوله الا بعد التقويم) أي تقويم العرض الذي وقع غنا فان قلت اذا كانت العلة في جواز التماسك بالسليم الفاتت حيث كان الثمن مثليا أو غيره وفات عدم الجهل بما ينوب السليم فيجوز ذلك فيما اذا كان السليم باقيا والثمن مثلي أو غيره وفات فالجواب ان العلة أي علة الجواز ليست هي عدم الجهل بما ينوب السليم فقط بل هي هذا وكونه لا فائدة في أخذ عين ورد عين والحاصل ان علة الجواز لم توجد فيما اذا كان الثمن عرضا لم يفت أو فوات والسليم باق فلذا احكم بالمنع فيهما فان قلت علة المنع موجودة ولو لم يكن المعيب الاكثر والجواب ان السليم بمنزلة الصحيح والصحيح يغلب الفاسد ما لم يكن الفاسد أكثر فان قلت العرض لا بد من تقويمه كان قائما أو فائتا فالجواز لم يوجد مطلقا قلت يجب بانه لا ينفك نظر لقيمتها حالا وصار بمثابة ما اذا بيعت بعين وان كان (٥٨) لا بد من التقويم (قوله لما في ذلك من الفساد الخ) فيه بحث لان التراضي على

الرد في أحد السوارين والقرطين ليس فيه فساد بخلاف نحو العين (قوله أو أمار ولدها) الواو بمعنى أو وبقاؤها على بابها فاسد اذ قد يره حينئذ أو يكون البعض أمار ولدها وليس من ادأ (قوله ولما كان الاستحقاق أصلا الخ) كان اصلاته من حيث ورود النص فيه وقوله مفرع عليه أي على حكمه بقوله وان كان درهمان الخ (قوله ولا يجوز التمسك بأقل استحقاق أكثره) أي ولا يجوز التمسك بأقل مبيع استحق أكثر المبيع (قوله تقويم المبيع كله الخ) لا يخفى ان هذا التصور غير ما تقدم له فهو إشارة للوجه الثاني وقوله ثم تقويم كل فرد الخ أي لا جمل أن يعرف ما ينوب المستحق وما ينوب غيره (قوله وأمان كان موصوفا) ومثله المثلي حاصله ان هذا اذا كان مقوما معينا والمستحق منه معين فان كان موصوفا فلا ينقض المبيع ويرجع بالمثل مطلقا وان كان مثليا أو شائعا فكذلك قال عج في بيان القليل والكثير نظما ثم الكثير الثلث في المثلي وفي

الذي هو العرض القائم لكان متمسكا بثمن مجهول اذ لا يعلم ما يخص السليم من العرض القائم الا بعد التقويم فيستعين ردا لجميع وهو القائم بقيمة الهالك في يده ويرجع في عين عرضه فان اختلفا في قيمة الهالك بقا صفاة ثم قوم فان اختلفا في صفته فالقول للبائع ان انتقد وللمشتري ان لم ينتقد وقيل القول للبائع مطلقا به أخذ محمد (ص) أو أحد من زوجين (ش) عطف على الاكثر والمراد به ما لا يستغنى باحدهما عن الاخر حقيقة كالحقن والتعلين والمصرعين أو حكما كالقرطين والسوارين لانه لا يستغنى باحدهما عن الاخر عادة أي انه اذا كان المعيب أحد من زوجين فليس له رد المعيب بخصته من الثمن والتمسك بالسليم ولو تراضيا على ذلك لما في ذلك من الفساد الذي منع الشرع منه (ص) أو أمار ولدها (ش) يعني ان من اشترى أمة وولدها ثم اطلع على عيب باحدهما فانه يجب عليه ان يردهما معا لان الشارع منع من التفرقة بينهما قبل الاثغار وهذا ما لم ترض الام بذلك حيث لم يكن العيب وجه الصفة ولما كان الاستحقاق أصلا والعيب فرعا أتى به صرحا بحكمه مفرع عليه فقال (ص) ولا يجوز التمسك بأقل استحقاق أكثره (ش) موضوع المسئلة ان المبيع متعدد كشياب مثلافان استحق أكثر المبيع المتعدد من يد المشتري فانه لا يجوز له ان يتمسك بالباقي القليل السالم من الاستحقاق بخصته من الثمن لان العقدة انحلت من أصلها حيث استحق أكثره أو تعيب أكثره أو تلف أكثره فتمسك المشتري بباقيه كانشاء عقدة بثمن مجهول بيانه انه لا يعلم قيمة الجزء الباقي الا بعد تقويم المبيع كله أو لاثم تقويم كل جزء من الاجزاء فلو جاز له التمسك بالقليل السالم بخصته من الثمن أدى الى ما ذكر امان كان المبيع متحدا كدار مثلاف استحق بعضها قبلها أو كثيرها فان المشتري يخير في الرد والابقاء كما يأتي عند قوله أو استحق شائع وان قل واما ان كان موصوفا فلا ينقض المبيع ويرجع بالمثل ولو استحق الاكثر (ص) وان كان درهمان وسبعة تساوي عشرة بثوب فاستحققت السلعة وفات الثوب فله قيمة الثوب بكامله ورد الدرهمين (ش) تقدم ان المبيع اذا استحق أكثره فان العقدة تنفسخ من أصلها وهذا مفرع عليه فلو فرعه بالفاء كان أولى لان كلامه يوهم الاستئناف أو العطف والمعنى ان من اشترى درهمين وسبعة تساوي عشرة دراهم بثوب فلما قبض المشتري الدرهمين والسلعة استحقها اشخص من يده وأخذها فان العقدة تنفسخ لاستحقاق أكثرها وهي خمسة أسداسها حينئذ فيجب على المشتري ان يرد للبائع الدرهمين ويرجع في

ثوبه

* مقوم ما فات نصفه فاعرف فيما خلا الارض فان النصف * فيه كثير نص ذالا يخفى

ان شاع أو عين ذالا يظهر * لي من كلام كل من يعتبر والثلث في الدار كثير مطلقا * كالعشر ان في القسم ضرر حقا (قوله بكامله) فان قيل قوله بكامله غير محتاج اليه لان قوله ورد الدرهمين يدل على أنه يدفع جميع قيمة الثوب والجواب انه أتى به مبالغة في الرد على ابن حبيب وليعلم المراد من أول وهلة (قوله ورد الدرهمين) استشكل قوله فله قيمة الخ مع التنزيع على حرمة التمسك بأقل والجواب من وجهين أولهما ان قسيم ما ذكر ان له أن يرضى بالدرهمين في نظير الثوب كله لافي مقابلة تسدسه فقط وبان اللام مستعملة في حقيقتها في قوله فله قيمة الثوب ومجازها في قوله ورد الدرهمين اذ المراد انه يجب عليه درهمان وان قرئ فعلا ماضيا فلا تجوز ويكون صريحا في الوجوب ويقعد بما اذ لم يرد التماسك بالدرهمين في نظير الثوب (قوله فلو فرعه بالفاء كان أولى) هذا على نسخته ووجد في

بعض النسخ تقريره بالفاء (قوله فاعلى) أى أعلى من حواله السوق أى كغير الذات (قوله والجله مبتدا وخبر) فدرهمان مبتدا وسلعة معطوف عليه والخبر قوله بيعا بثوب فان قلت درهمان نكوة فكيف يصح الابتداء بالنكوة قلنا صح الابتداء بالعطف ما فيه المسوغ عليه يقال لا داعي لكون اسمها ضمير الشأن بل يجعل درهمان بالرفع اسمها وسلعة بالرفع (٥٩) عطف عليه أو بالنصب مفعول معه وقوله بثوب متعلق خبرها أى بيعا

بثوب وقوله وفى بعض النسخ درهمين بالنصب فكان ناقصة واسمها ضمير الشأن وفيه ما تقدم من ان الخبر حينئذ لا يكون الاجلة والا حسن أن يجعل الضمير عائدا على المثمن أو المبيع (قوله على عيب بالمبيع) أى كان يشتريه عيبا لخدمة أو نحو ذلك فالمدار على شرائها شيئا ولو متخذا للخدمة أو نحو ذلك (قوله بتعددة متعلقه) الأولى مشتريه والمتعلق أعم (قوله على احد البائعين نصيبه) أى ولا يرد الجميع إلا أن يكونا شريكي تجارة حاصله ان البائع تعدد بان باعا شيئا كان اتخذه لخدمة مثلا فيجوز للمشتري أن يرد على أحدهما دون الآخر ما لم يكونا شريكي تجارة لانهم اذا كانا شريكي تجارة فهما كالرجل الواحد الردي على أحدهما ردي على الآخر (قوله الا شهادة الخ) هذا اذا كان العيب خفيا أو ظاهرا يخفى على غير المتأمل ولا يخفى على المتأمل غالبا ككونه أعمى وهو قائم العينين وأما الظاهر الذى لا يخفى غالبا ولو على غير المتأمل فلا قيام به ولا يرجع العادة ولا غيرها وإنما أسند الشهادة للعادة وان الشاهد في الحقيقة أهل المعرفة لانهم لما كانوا يستندون في شهادتهم بما دلت العادة عليه غالبا صح اسناد الشهادة للعادة (قوله عيب

ثوبه الذى خرج من يده ان كان باقيا فان فات بحواله السوق فاعلى فانه يرجع بقيته ولا يجوز للمشتري التمسك بالدرهمين فيما بقا بلهما من سدس الثوب وكان شائنة واسمها ضمير شأن والجله مبتدا وخبر أى وان كان هو أى الشأن درهمان وسلعة بيعا بثوب وفى بعض النسخ درهمين بالنصب فكان ناقصة واسمها ضمير شأن ودرهمين خبرها وسلعة بالرفع على الأولى وبالنصب على الثانية * ولما أنهى الكلام على اتحاد المشتري والبائع شرع في تعدد ههما من الجانبين أو من أحدهما فقال (ص) ورد أحد المشتريين (ش) يعنى ان المشتري اذا كان متعددا وكان البائع متحدا ثم اطلع على عيب بالمبيع في صفقة واحدة فإراد أحد المشتريين أن يرد نصيبه على البائع وأبى غيره من الرد فالمشهور ان له أن يرد وله أن يمسك ولو أبى البائع فقال لا أقبل الا جمعه والى هذا يرجع مالك بناء على تعدد العقد بتعدده متعلقه واختاره ابن القاسم وكان يقول انما لهما الرد معا والتمسك معا والقولان فيها وكلام المؤلف اذا لم يكونا شريكيين في التجارة وأما ههما اذا اشترى شيئا معا في صفقة واحدة وإراد أحدهما الرد فلصاحبه أن يمنعه من ذلك ويقبل الجميع لان كلا وكيل عن الآخر (ص) وعلى أحد البائعين (ش) يعنى ان المشتري اذا كان متحدا أو متعددا والبائع متحدا ثم اطلع المشتري على عيب بالسلعة فانه يجوز له أن يرد على أحد البائعين نصيبه من المبيع دون الباقي * ولما أنهى الكلام على العيب الثابت وجوده وقدمه بين المتبايعين شرع في الكلام فيما وقع التنازع بينهما في وجوده أو في قدمه فقال (ص) والقول للبائع في العيب (ش) يعنى أنه اذا تنازع البائع والمشتري في وجود العيب في المبيع وعدمه فقال المشتري به عيب وقال البائع لا عيب به فالقول في ذلك قول البائع ولا يمين عليه لانه متمسك بالاصل وهو الاسلام في الاشياء وأيضا صدور عقود المسلمين على وجه الصحة فقوله والقول للبائع في العيب على حذف مضاف أى في نفي العيب الخفى كالزنا ونحوه (ص) أو قدمه الا بشهادة عادة للمشتري وحلف من لم يقطع بصدقه (ش) يعنى ان البائع اذا وافق المشتري على وجود العيب ليكن البائع يدعى حدوده عند المشتري والمشتري يدعى قدمه ليرد المبيع على بائعه فان القول في ذلك قول البائع أيضا ان شهدت له العادة بالحدوث قطعاً أو رجحاناً أو شكافاً شهدت العادة قطعاً أو رجحاناً للمشتري بالقدم فالقول قوله لكن لا يمين على من قطعت العادة بصدقه من المتبايعين وعلى من رجحت له اليمين واذا شككت فالقول للبائع بين فالصور خمس لان العادة اما ان تقطع بالحدوث فالقول للبائع بلا يمين أو ترجحه أو تشكك فالقول للبائع يمين فيها واما ان تقطع بالقدم فالقول للمشتري بلا يمين واما ان ترجحه فالقول له يمين وانما كان انقول قول البائع في صورة الشك لانه يدعى انبرام العقد والمشتري يدعى حله والاصل انبرامه ولذا لصاحب العيب المشكوك فيه عيب قديم لكان القول قول المبتاع عند ابن القاسم لانه قد لزم البائع الرد بهذا القديم من العيب فيصير مدعى على المشتري بهذا الذى فيه النزاع ثم ان الاستثناء قاصر على قوله أو قدمه لا يرجع لما قبله (ص) وقبل للتعذر غير عدول وان مشركين (ش) يعنى ان المتبايعين اذا تنازعا في عيب في المبيع فانه يقبل في معرفته غير العدول وان

قديم) أى لم يطاع عليه المشتري (قوله لكان القول قول المبتاع) فاذا أراد المشتري أن يرد لا يلزمه أن يرد لما ادعى حدوثه ارشاد قوله فيصير مدعى الخ) أى ويصير المشتري مدعى عليه أى والاصل قبول قول المدعى عليه أى فيقبل قول المشتري انه قديم لانه يقبل قول المدعى عليه وأطلق الشارح وفي عيب أنه يقبل قوله يمين أى يقبل قول المشتري يمين ومثله في شب وكذا في بهرام وقال بعد ذلك

وبه أخذ ابن القاسم واستحسنه (قوله ولو تسمرت العدل) أي فلا مفهوم لقول المصنف للتعذر عبارة عب ومفهوم للتعذر عدم قبول غير العدل المسلم مع وجود العدل المسلم وهو كذلك عند الباجي والمنازري فالترتيب بينهما واجب وكلام ابن شاس يقتضي ان الترتيب بينهما على وجه السكال قال عجم وتبعه (٦٠) شب ومفهوم قوله للتعذر فيه تفصيل أي انه لو لم يتعذر العدل فانه يقبل المسلم اتفاقا غير

العدل مع وجود العدل ولا يقبل قول الكافر مع وجود المسلم العارف بالعيب وحينئذ في مفهومه تفصيل فلا يعترض به انتهى غير ان كلام المواق يفيد قوة كلام عجم فيجب المصير اليه ونصه المتيطى الواحد من المسلمين أو من أهل الكتاب ان لم يوجد غيرهم اذ طريق ذلك العلم لا الشهادة هذا هو المشهور في المذهب المعمول به انتهى (قوله والواحد الخ) والاثان أولى كما في شرح شب (قوله اما لو كان العبد ميتا أو غائبا) محل كون الميت كالغائب اذا دفن أو تغيرت حالته بحيث يخفى عوته وان معها أو كان العيب يخفى عوته وان لم تتغير حالته (قوله يعني ان اليمين اذا توجهت الخ) اندفع بذلك استسكال اليمين على البائع لان القول قوله بلا يمين وأجيب أيضا بأنه يتصور فيما اذا أقام المشتري شاهدا على العيب ونسب عن اليمين وتوجهت على البائع (قوله القواعد الاصول) كذا في نسخة لا يخفى ان قوله الاصول بدل من القواعد (قوله لان اليمين الخ) وأما اذا توجهت ابتداء على المبتاع فيخلف على نفي العلم (قوله رد هل مثل ما توجهت) كذا في نسخة فيكون قوله هل مثل ما توجهت تصويرا لسؤال سائل قائل هل ترد مثل ما توجهت (قوله وهي رواية

مشر كين وان تسمرت العدل لان طريقه الخبر بشرط السلامة من جرمة الكذب والواحد منهم أو من المسلمين كاف اذا أرسلهم القاضي ليقفوا على العيب وكان العبد حيا حاضرا اما ان كان العبد ميتا أو غائبا أو وقفهم المبتاع من ذات نفسه فلا خلاف بين أصحاب مالك انه لا يثبت الابدان من أهل المعرفة قاله عبد الملك في الميت والغائب وحلولو في ايقاف المبتاع وليس المراد بالمشرك ظاهره وهو من يشرك مع الله غيره في العبادة حتى يخرج من يقول بانفراد غير الباري به ابل المراد به الكافر (ص) ويمينه بعته وفي ذى التوفية واقبضته وما هو به يتا في الظاهر وعلى العلم في الخفي (ش) يعني ان اليمين اذا توجهت على البائع في العيب بأن ترجح قوله أو شك فيه فانه يقول بالله الذي لا اله الا هو لقد بعته وما هو به اذا كان المبيع يدخل في ضمان المشتري بالعقد فان كان فيه حق توفية بان كان لا يدخل في ضمانه بالعقد من مكيل وموزون ومعدود وغائب ومواضعة وثمار على رأس الشجر وذى عهدة وخيار فانه يقول بالله الذي لا اله الا هو لقد بعته واقبضته وما هو به أي بالمبيع لكن ان كان العيب ظاهرا كالعور وضعف البصر فانه يخلف بتا وان كان خفيا كالزنا والسرقه والابق فانه يخلف على نفي العلم بأن يقول وما أعلم به فان قلت مقتضى القواعد الاصول ان متعلق اليمين هو نقيض نفس الدعوى وحلفه انه ما هو به ليس نقيض نفس دعوى المشتري انه قد سرق قلت هو متضمن لنقيضه ^{في نفيه} سكت المؤلف عن عين المبتاع ومقتضى القواعد انها كمين البائع لان اليمين ترد هل مثل ما توجهت وهي رواية يحيى عن ابن القاسم واختارها ابن حبيب وعليه فيصلف لقد اشتريته وهو به قطعاً وفي علمي وما علمت بذلك حال العقد وقال في الشامل ويمينه بعته وفي ذى التوفية واقبضته وما هو به فقيل بتا وقيل نفيًا ومشهورها بتا في الظاهر ونفيًا في الخفي وفي عين المبتاع ان نكل البائع أقوال (ص) والغلة للفسخ ولم ترد (ش) يعني ان الغلة في البيع الصحيح اللازم للمشتري الى يوم فسخ البيع بسبب العيب لان المبيع في ضمانه والخراج بالضمان والفسخ يحصل برضاه بالقبض وبالشوت وان لم يحكم به كما أتى وأما البيع غير اللازم كببيع الفضولي فانه لا غلة فيه للمشتري مع علمه لانه حينئذ كالغاصب الا أن يحجز المالك المبيع فان الغلة حينئذ تكون للمشتري والدليل على أن الضير في له للمشتري مع أن البائع قد مر أيضا نصريحه بقوله ولم ترد لان نفي الرد انما هو من جهة من قبضها وهو المشتري وحينئذ ظهر ان التصريحه بقوله ولم ترد فائدة زائدة وبعبارة وكلام الشارح القائل بأنه أتى بقوله ولم ترد ليرتب عليه ما بعده ظاهر ولم تظهر له فائدة لان قوله للفسخ يفيد ان الغلة للمشتري اذ لا يتأتى في البائع ان يقول للفسخ بل هي له على الدوام فلا تغيا بغاية فهذه الغاية عينت رجوع الضير للمشتري لا لقوله ولم ترد والمراد بالغلة التي لا يكون استيفاءها دليلا على الرضا بالمبتاع بان تكون ناشئة عن غير تحريك كلبن وصوف أو عن تحريك وأخذها قبل الاطلاع على العيب ومثله ما غتله بعد الاطلاع على العيب كسكنى الدار في زمن الخصام أو نحوه مما لا ينقص وما عد ذلك فالغلة مستمرة للفسخ فقط لا لانها على الرضا فيمتنع الفسخ وبهذا اتفق كلامه هنا

يحيى) أقول قضيته ان هناك رواية أخرى تقول بانها لا ترد مثل ما توجهت وكلام مع الشامل الا أتى مع حكايته الاقوال لم يذ كر قولاً منها انها لا ترد مثل ما توجهت (قوله ومشهورها) أي الاقوال المتقدمة تقدروا وكأنه قال في المسئلة أقوال قيل بتا وقيل نفيًا ومشهورها أي الاقوال (قوله وحينئذ ظهر الخ) أي من قوله تصريحه كقوله الخ (قوله زائدة) أي على ما قاله الشارح من انه ذ كر ليرتب عليه ما بعده الزرقاني (قوله وبعبارة) هذا رد لكلام الذي قبله باصقه (قوله والمراد بالغلة الخ) وحاصله الغلة التي تجامع الفسخ بعد الاطلاع على العيب ما نشأت عن تحريك ولا ينقص مثاله سكنى الدار بنفسه أو

اسكانها وقرأة في محصف ومطاعة في كتب واغتيال ثمر حائط في زمن الخصام ولوطال لاقبله فانه دال على الرضا ولولم يطل وما نشأ
لا عن تحريك ولا ينقص كلن وصوف ويبض في زمن الخصام ولوطال وقبله اذ لم يطل فان طال فيعذر رضا والغلة التي قبل الاطلاع على
العيب تجامع الفسخ مطلقا نشأت عن تحريك ولا تنقص نشأت لا عن تحريك ولا تنقص كما تقدم مثالها نشأت عن تحريك وتنقص
كاستعمال العبد والدة والغلة التي لا تجامع الفسخ بل لا فسخ هي الحاصلة بعد الاطلاع على العيب قبل زمن الخصام فيما نشأت عن
تحريك ولا ينقص ولولم يطل وما نشأ لا عن تحريك ولا ينقص قبل زمن الخصام وطال وما نشأت عن تحريك وينقص في زمن الخصام
وقبله طال أم لا فجميع ذلك كله دال على الرضا وحينئذ فلا فسخ (قوله الاولى (٦١) اخراجه الخ) أي يخرج من الامر بين جميع ما
لا يخفى ان اخراجه من أحدهما

مع قوله وما يدل على الرضا الا ما لا ينقص كسكنى الدار (ص) بخلاف ولد (ش) الاولى اخراجه
من الغلة وعدم الرد فيستفاد منه أمر ان أحدهما انه ليس بغلة والثاني انه يرد والمعنى ان من
اشترى ابلا أو غنما فولدت عنده ثم وجد بها عيبا فلا يرد لها الا مع ولدها ولا شيء عليه في الولادة
الا أن ينقصها ذلك فيرد معها ما نقصها ابن يونس ان كان في الولد ما يجبر النقص جبره على قول
ابن القاسم وسواء اشتراها حاملا أو حملت عنده خلافا للسيوري في جعله الولد غلة (ص) وثمره
أبرت (ش) يعني ان من اشترى أصولا وعليها ثمرة مؤبرة يوم البيع فاشترطها المشتري فانه
اذا رد الاصول بسبب العيب فانه يرد الثمرة معها لان لها حصة من الثمن ولانها ليست بغلة
وللمشتري أجرة علاجها اذا ردها مع أصولها أو بعارة فانه يرد الثمرة مع الاصل ولوطابت أو
جذت ويرجع بقيمة السقي والعلاج فلوقالت رد مكملتها ان علمت وقيمتها ان لم تعلم وقيمتها ان
بيعت ومفهوم أبرت ان غير المؤبرة لا ترد وهو داخل في قوله والغلة (ص) وصوف تم (ش)
يعني انه اذا اشترى غنما عليها صوف قد تم يوم البيع ثم اطلع على عيب يوجب الرد فارد أن يرد
الغنم بسبب العيب فانه يرد الصوف مع الغنم لان له حصة من الثمن فان فات رد وزنه ان علم والا
رد الغنم بمحضتها من الثمن وان فات الثمرة رد مكملتها ان علمت وقيمتها ان لم تعلم فان قيل لم فرق
بين الثمرة والصوف عند انتفاء علم المكيلة والوزن فالجواب انه لو رد الاصول بمحضتها من الثمن
مثل الغنم لزم بيع الثمرة منفردة قبل بدو صلاحها وهو لا يجوز الا بشروط متفقة هنا وسنأتي
أي وأخذ القيمة ليس ببيع بخلاف رد الغنم لان الصوف سلعة مستقلة يجوز شراؤه منفردا
عن الغنم ومحل رده للصوف التام اذ لم يحصل بعد جزؤه مثله فاما اذا حصل فانه يجبره قوله للخمى
وهذا أحد مواضع خمسة يفوز المشتري فيها بالغلة والبيع الفاسد والاستحقاق والشفعة
والتقاسم وهذا في غير المؤبرة اذا فارقت الثمرة الاصول فان لم تفارقها فالمشهور ان لا ترد اذا
أزهرت وان لم تجذ في العيب والفساد وترد في الشفعة والاستحقاق وان أزهرت ما لم تبس وفي
التفليس ترد ولو تبست ما لم تجذ وافاد بقيمة الخمس بقوله (ص) كشفعة واستحقاق وتفليس
وفساد (ش) أي فلا غلة للشفيع على من أخذ منه بالشفعة ولا للمستحق على المستحق منه ولا
لبائع قلس مشتريه قبل دفع الثمن وأخذ سلعته على المفلس ولا على مشتريه فسخ شراؤه لفساده
ولو علم المشتري بالفساد الا في الوقف على غير معين اذا علم المشتري بوقفيته رد الغلة (ص)
ودخات في ضمان البائع ان رضى بالقبض أو ثبت عندنا كم وان لم يحكم به (ش) يعني ان
السلعة المردودة بالعيب تدخل في ضمان بائعها وينقل ضمانها عن مشتريها باحد أمرين

مستلزم للآخر (قوله ويرجع
بقيمة السقي والعلاج) ما لم يجاوز
قيمة الثمرة أو غنمها فليس له الا قيمتها
أو غنمها (قوله رد مكملتها الخ) أي
ان كانت فاتت ببيع أو اكل أو
سماوى لضمانه لها فيه يعد جذها
على الاصح ولا يضمها قبل الجذ لانها
تابعة (قوله وغنمها ان بيعت) أي
وعلم الثمن (قوله قبل بدو صلاحها)
أي لان العقد انما وقع على الاصول
بعد الابار وقبل بدو الصلاح
والمنظور له هذا الزمن لازم جذ
المشتري لها لانه لا يجذها غلبا الا
بعد بدو صلاحها لكن لا ينظر لهذا
وانما ينظر لزمن العقد (قوله
ومحل رده للصوف التام الخ) وهل
الثمرة التي أبرت كلها يقال ردها
ما لم يظهر مثله اقباسا على الصوف
التام (قوله وهذا أحد مواضع
أي العيب (قوله والبيع الفاسد)
في العبارة حذف والتقدير في هذا
والبيع الفاسد والاستحقاق الخ
(قوله وهذا في غير المؤبرة الخ)
ضبط ذلك بعضهم في بيت فقال
والجذ في التمار فيما اتفقوا يضبطه
تجذ غنما شيئا فالتاء إشارة للتفليس
والجسيم والذال للجذ اذ أي ان

التفليس لا تكون الثمرة فيه للمشتري الا بالجزء اذ وقوله غنم الإشارة للعيب والفساد والزاي إشارة للزهر أي انه لا تكون الثمرة فيه
للمشتري الا بالزهر وأخرى اذا تبس أو جذ وقوله شيئا إشارة للشفعة والاستحقاق والياء إشارة لليبس أي ان الثمرة لا تكون للمشتري
فيها الا باليبس لا بالزهر وأخرى من اليبس الجذ (قوله وهذا في غير المؤبرة) أي في غير الثمرة المؤبرة أي وهذا في الثمرة غير المؤبرة الخ
والشار له فوزا المشتري أي وفوزا المشتري في الثمرة غير المؤبرة الخ (قوله فالمشهور الخ) ومقابلته ان الابار فوت في جميع هذه المسائل (قوله
كشفة الخ) التشبيه راجع الى قوله ولم ترد الى قوله بخلاف ولد وما بعده وذلك لان الولد لا يتصور فيه الشفعة وأما في الاستحقاق فحكمه
حكم الرد بالعيب يأخذ المستحق للامهات معها وكذلك في التفليس فان للبائع أن يأخذ الولد مع الامهات وأما في البيع الفاسد فان الولد

يقوئه ويوجب الرجوع بالقيمة واعلم أن كل من أنفق على ما اشتراه وله غلة يتبعى كالغنم والدواب والعبيد ثم رد بهيب أو استحقاق أو فساد لا يرجع بصفقته بخلاف ما ليس له غلة يتبعى كالنخل إذا ردت مع ثمارها فإنه يرجع بقيمة سقيها وعلاجها (قوله وحقيقته) معطوف على اسمه أي جهل اسمه الخاص أي وجهل حقيقته (قوله بشخصه) أي ذاته (قوله من المتبايعين أو من أحدهما) ينافي صدر حله الذي هو قوله بأن لا يعرفه المتبايعان أو أحدهما ويوجب أن ما تقدم يحمل على طريقة التكميل (قوله إذا كان البائع غير وكيل الخ) ومثل الوكيل الوصى (قوله لرد ما عداه من الاقوال) ظاهراً أن الاقوال غير الطرق المشار لها بقوله وهل الخ ولم يظهر ذلك إنما الظاهر أن المقابل المردود عليه إنما هو قول واحد يقول (٦٢) إذا خالف العادة رد به ثم بعد أن خطر لي ذلك اطلعت فوجدت البدر قال

قوله ولا يغبن هو المشهور وذهب العراقيون إلى الرد بالغبن ناقلاً له عن ابن عبد السلام ونقل عن اللخمي خلافاً في بيع جاهل السوق للعالم به هل للجاهل الرد انتهى ولم يذكرهم رام خلافاً بحيث يقال رد عليه بلوغاً بما قال حصل بعض الاشياخ في القيام بالغبن وعدم القيام به ثلاث طرق الأولى للقاضي عبد الوهاب في المعونة ثبوت الخيار لغير العارف باتفاق وفي العارف قولان الثانية للمازري أن استسلم أي أخبر المشتري البائع أنه غير عارف بقيمة فقال له البائع قيمته كذا فله الرد وأن كان عالماً بالمبيع وثمنه فلا رد له ولا خلاف في هذين القسمين وفيما عداهما قولان الطريقة الثالثة لأصحاب المقدمات البيع أن وقع على جهة الاسترسال والاستئمان وجب القيام بالغبن كقوله اشتري مني سلعة كما تشتري من الناس وأن وقع على وجهه المكايسة فلا قيام له باتفاق (قوله وثمنه) أي جاهل قيمته في ذاته وثمنه الذي يشتري به الناس (قوله وأشار إلى الطريقة الأخرى) لا يخفى أن طريقة ابن رشد في

أحدهما أن يرضى بأعها بقبضها من مشتريه أو لولا قبضها ولا مضى زمن يمكن فيها قبضها وثانيهما أن يثبت الموجب للرد عند الحاكم وإن لم يحكم بالرد وكلام المؤلف بالنسبة للحاضر وأما الغائب فلا بد من القضاء عليه بالرد وظاهر قوله أن رضي بالقبض أنه لو وافقه على أن العيب قديم ولم يرض بقبضها إنما لا تدخل في ضمانه لأنه قد يدعي عليه أنه تبرأه من ذلك العيب * ولما انتهى الكلام على موجب الرد وهو الخيار الشرطي والحكمي شرع فيما اختلف فيه والمشهور عدم الرد به في الغلط في الذات وهو قوله (ص) ولم رد بخلط أن سمي باسمه (ش) والمعنى أن البائع إذا غلط في ذات المبيع بأن لا يعرفه المتبايعان أو أحدهما فلا رد له حيث صدق الاسم عليه بأن سمي باسمه العام بأن يقول اشتري مني هذا الخبز فإذا هو يا قوته فيقول البائع ما ظننته يا قوته فإنه للمشتري ولا شيء للبائع لأنه لو شاء لتثبت قبل بيعه وأما لو باع يا قوته فإذا هي حجر فإن لمشتريه رده وبعبارة أعلم أن المراد بالغلط جهل اسمه الخاص وحقيقته المتضمن ذلك الجهل بقيمته مع معرفته بشخصه وقوله أن سمي باسمه أي العام أن سماه بافظ يطابق عليه حقيقة على وجه العموم وأولى أن لم يسمه أصلاً فإن تسميته باسمه العام دون الخاص فيه دلالة على زيادة الجهل به بالنسبة لمن ترك تسميته بالكسبة ولا فرق بين حصول الغلط بالمعنى المذكور من المتبايعين أو من أحدهما مع علم الآخر كما يفيد نقل ح وكلام المؤلف هذا فيما إذا كان البائع غير وكيل والارد المبيع بالغلط بالانزاع (ص) ولا يغبن (ش) المشهور من المذهب أن البيع لا يرد بالغبن وهو عبارة عن اشتراء السلعة بأكثر مما جرت العادة أن الناس يتعابون به أو يبيعها بأقل كذلك وأما ما جرت به فلا يوجب رداً اتفاقاً فقوله (ولو خالف العادة) إشارة لرد ما عداه من الاقوال (ص) وهل الآن أن يستسلم (ش) أي وهل محل عدم الرد بالغبن ما لم يستسلم المشتري البائع بأن يخبره أنه جهل قيمة المبيع وثمنه فيقول له البائع قيمته كذا والامر بخلافه فله الرد حينئذ باتفاق فقوله (ص) ويخبره بجهله (ش) هو تفسير لقوله يستسلم وهذه طريقة المازري وأشار إلى الطريقة الأخرى وهي لابن رشد بقوله (ص) أو يستأمنه (ش) أي أن محل عدم الرد بالغبن ما لم يستأمن المشتري أو البائع صاحبه أي وقع البيع بينهما على جهة الاسترسال والاستئمان بأن يقول له اشتري مني سلعة كما تشتري من غيري أو يقول المشتري بعني كما يبيع غيري فيغير الأمر فأنه لا قيام بالغبن حينئذ وأما أن كان على طريق المكايسة لا على وجه الاستئمان وهو أن يقول له بعني كذا وكذا رطلاً كما يبيع الناس فيقول قد بعث كذا بكذا فلا رد له ما لم يتبين كذبه فيما قاله (تردد) لصاحبه هاتين

المعنى ترجع لطريقة المازري وذلك لأن موجب الرد في الطرفين يقتضي الجهل

الطرفين

وحينئذ فلا وجه لحكايتها ما نعم قال البدر قوله يستسلم هذا من جهة المشتري للبائع انتهى وقوله أو يستأمنه من جهة البائع بهذا التوزيع ينتهي التكرار في الجملة انتهى ثم إنك خير بعد هذا كله ليس ثم قول مرجع بعدم القيام بالغبن مطلقاً وكذا المصنف له مصدراً به غير ظاهراً انتهى ولو قال لا يغبن ولو خالف العادة الآن يستسلم لمكان أحسن (قوله على جهة الاسترسال والاستئمان) هما شيئ واحد (قوله وهو أن يقول الخ) صريحه أنه تفسير لطريق المكايسة وليس كذلك لأن هذا عين الاستئمان (قوله تردد لصاحبه هاتين الطرفين) قد علمت أن حكايتهما حيث رجعا للمعنى واحد لا وجه لهما والحاصل أنه على تقرير شارحنا حيث قال تردد لصاحبه الخ

لا يكون في عبارة المصنف حذف وجعل عب في عبارته حذفاً والتقدير وهل الآن يستسلم ويخبره بجهله أو يستأمنه أو لا رد مطلقاً
تردد والمعمد الأول انتهى وهو غير ظاهر لما تقدم من أن طرق ثلاث والمصنف لم يذكر طريقة عبد الوهاب وإنما أشار بطريقة المازري
وابن رشد والبحث يكون مع المصنف من جهة ما ذكرنا (قوله وما قاله ابن رشد الخ) أي قد علمت أن الاستسلام هو عينه في المعنى
فيجري فيه ما جرى فيه * (تمة) * كلام المصنف في غير الوكيل والوصي قال عجم تمة ذكر المؤلفان الوكيل أو الوصي إذا باع كل
أو اشترى بعين لا يتبعان بمثله أن ذلك مردود ويرجع على المشتري أو على البائع أن فات بما جازى به والرجوع على الوصي مشروط
بتعذر الرجوع على المشتري أي أو على البائع في مسألة البيع ويستفاد من هذا إذا أجزأ الناظر بدون أجر المثل فهل يرجع عليه
بتمام أجر المثل أم على المستأجر وبأن عند قول المصنف وكرا وكيل بمحابة أنه يرجع على الناظر إذا تعذر الرجوع على المستأجر
انظر عجم (قوله وهو كذلك عند الأكثر) وهو المعمد وقوله وسماع عيسى ابن القاسم ضعيف قرره شيخنا سلموني (قوله من عيب)
أي قديم (قوله فالعهدة عليه) أي ولو صرح بالوكالة أو علم المعاقدة معه أنه وكيله (قوله المقارض) بفتح الراء أي عامل القراض (قوله
والعهدة في مال اليتامى) أي الذين تولى القاضى والوصي بيعاً أمعتهم (قوله ٦٣) على ما يبيعه (أي الوصي وقوله قال أي

اللخمى وان اتجر الوصي جعل
التفصيل في الوصي وترك القاضى
كأنه لأنه ليس شأنه التجارة فلو وقع
ونزل واتجر القاضى لليتامى فهل
كل وصي أولاً وهو الظاهر وحرر
وينبغي اعتماد كلام اللخمى (قوله
وقال ابن المواز الخ) حاصل كلام
ابن المواز أن الوصي والوكيل
المفوض لا يتبعان وقوله أن عليهما
اليمين أي على تقدير إذا استحققت
السلعة أو ظهر عيب يحلفان أنه
لغيرهما ولا يتبعان وأن ذكراني
وقت البيع أنه لغيرهما ما لم يشترط
ذو الفضل منهما أنه على تقدير
ظهور عيب لا يحلفان بل ينتفي
عنهما الرجوع بدون حلف فيعمل
بذلك الشرط وحينئذ فكلامه
ضعيف في مسألة الوكيل المفوض
وذلك لأنه بمثابة البائع كما تقدم وظاهر
المدونة أنه لا يمين على الوصي وهو قد

الطريقتين وما قاله ابن رشد مبني على أن يبيع الاستئمان جائز وهو كذلك عند الأكثر وسماع
عيسى ابن القاسم لا يصلح ويفسخ أن كان قائماً وان فات رد مثل المثل وقيمة المقوم ولما كانت
العهدة على قسمين عامة وهي عهدة الإسلام من ذلك المبيع من عيب أو استحقاق وهي على
متولى العقد إلا الوكيل فلا عهدة عليه في صورتين وانما هي على الموكل وهما أن يصرح
بالوكالة أو يعلم العقاد أنه وكيل وهذا في غير المفوض وأما هو فالعهدة عليه لأنه أحل نفسه
محمل البائع وكذا المقارض والشريك المفوض في الشراكة وأما القاضى والوصي ففي المدونة
لا عهدة عليهما فيما وليا بيعه والعهدة في مال اليتامى فان هلك مال اليتامى ثم استحققت السلعة
فلا شيء على اليتامى وحمله اللخمى على ما يبيعهه للاندفاع عليهم للضرورة قال وان اتجر الوصي
لليتيم اتبعت ذمته كالوكيل المفوض وقال ابن المواز الذي أخذ به في الوصي والوكيل المفوض
أن عليهما اليمين وأن ذكر أنه لغيرهما إلا أن يشترط ذو الفضل منهما أن لا يمين عليه فذلك
له اتباعاً واستحساناً لقول مالك انتهى والقسم الثاني من قسمي العهدة عهدة الرقيق أشار إلى
حكمها ومحملها بقوله (ص) ورد في عهدة الثلاث بكل حادث (ش) يعني أن عهدة الثلاث في
الرقيق للمشتري أن يردّه على بائعه بكل ما حدث فيه عنده في زمنه حتى الموت ما عدا ذهاب
المال فن اشترى عبداً واشترط ماله ثم ذهب في زمن العهدة فلا يردّه قال ابن رشد لأنه لا حظ
له من ماله ولو تلف في العهدة وبقى ماله انتقض بيعه وليس لمبتاعه حبس ماله بثمنه قاله ابن عرفة
وقوله لا حظ له من ماله أي لا شيء له منه وهذا أو ما بعده فيبذل المال اشترطه للعبد وأما لو
اشترطه لنفسه فلا يردّه بذهابه وقوله ولو تلف في العهدة الخ ظاهره ولو كان ماله جل الصفقة
أي حيث اشترطه للعبد لأنه لما كان لا شيء له فيه كان غير منظور إليه (ص) إلا أن يبيع براءة

حكم باليمين وظاهره لا فرق بين أن يكون للتجارة أو لا لنفاق عليهم (قوله ابتاعاً) أي ابتاعاً لقول مالك واستحساناً لظاهره أن مالكاً وغيره
اختلفا في هذه المسئلة وهو قد ربح قول مالك واستحسنه في اليمين إلا عند الشرط (قوله حكمها) أي الرد وقوله ومحملها أي الرقيق وقوله ورد
أي الرقيق السابق في قوله ومنع منه يبيع حاكم (قوله عهدة الثلاث) العهدة لغة مأخوذة من العهد وهو الالتزام والالتزام واصطلاحاً تعاق
المبيع بضمان بائعه مدة معينة والبيع فيما هي فيه لازم لا خيار فيه لكن أن سلم في مدة العهدة علم لزومه المتباعدين معا وان أصابه
نقص ثبت خيار المبتاع كعيب قديم ويأتي اليوم الأول أن سبق بالفجر (قوله قال ابن رشد) بدون ضمير وأصله العجم وقوله وهذا أو ما بعده
أي قوله لأنه لا حظ له في ماله مع ما بعده أو مجموعهما يفيد الخ (قوله ظاهره ولو كان ماله جل الصفقة الخ) مفاده أنه إذا اشترط لنفسه
وكان ماله جل الصفقة أن ينقض البيع حتماً وأما لو كان غير ذلك فلا ينقض بل يتعين التمسك بالباقي ويرجع بما ينوب ماله فيكون
بمثابة العيب القديم (قوله إلا أن يبيع براءة) حاصله أنه إذا وقع البيع على عهدة الثلاث وقد كان قد تبرأه من عيب معين قديم كالأباق
فإنه إذا حدث مثله أي أباق في زمن العهدة فلا رد به ثم أن كلام المصنف إذا اشترطت أو اعتيدت كإسبغ كره المصنف وهو ظاهر
المدونة أو حمل السلطان الناس عليهم أو خص الشمس للقاضي قوله إلا أن يبيع براءة بالمعمدة فقط أما البيع بالبراءة في المشتربة أو

المحمول عليهما من السلطان فيرد معهما بالحدوث دون القديم الذي يبيع بالبراءة منه فالأقسام ثلاثة ترد بالقديم والحادث ان لم يبيع البائع براءة من قديم والاسقط حكمهما مطلقا ان جرى بالبيع بها عرف فان اشترط البيع بها أو حمل السلطان عليه رد بالحادث دون القديم على تقرير الشمس لا على ما يأتي للمصنف وهو ظاهر المدونة كفاي عب ويفهم من عجم ان كلام الشمس هو المعتمد كما أفاده بعض شيوخنا (قوله بمعنى ان الزمان محسوب لهما) وكذا يدخل الاستبراء في عهدة السنة (قوله وتداخل في اليوم الاول) بل وتداخل في الثاني والثالث (قوله بل تؤتف عهدة السنة بعد الثلاث وبعد الاستبراء) أي وبعد الخيار (قوله والاستبراء الضمان فيه من المشتري) فاذا كان هناك عهدة فتستقل بنفسها والحاصل (٦٤) ان الحقائق خمسة عهدة ثلاث وعهدة سنة وخيار ومواضعة واستبراء

فعهدة السنة تكون بعد الخروج مما ذكر الا الاستبراء المجرد فانه يدخل فيها لان الضمان فيها من المشتري فاذا مضت السنة ولم يأت ما تستبرئ به فانها لا ترد على البائع بشئ مما يوجب الرد في السنة وعهدة الثلاث تكون بعد مضي أيام الخيار لانها انما تكون بعد انبرام العهدة وتدخل مع المواضعة وأما الاستبراء المجرد فان حصل فيها أي في عهدة الثلاث اعتبر وان تأخر عنها فانها لا تنطبق في ضمان البائع الى وجوده بل بانقضاء العهدة وتدخل في ضمان المشتري وأما الخيار فتدخل فيه المواضعة على نحو ما مر في دخولها مع عهدة الثلاث وأما الاستبراء المجرد مع الخيار فهو كالاستبراء المجرد مع العهدة وأما المواضعة والاستبراء المجرد فلا يتصور اجتماعهما فاعلم من هذان المواضعة مع عهدة الثلاث أو مع الخيار يتداخلان وان الاستبراء المجرد يدخل في كل واحد مما عداه وينتظر مجيئه بعد انقضاء ما عداه (قوله والقاعدة الخ) المناسب أن يقول والقاعدة ان من له النماء

(ش) الاستثناء متصل أي الا أن يبيع براءة من عيب معين فلا رد له اذا حدث مثله في زمن العهدة مع بقاء افعياعه كما اذا تبرأ اليه من الاباق فابق في زمن العهدة ولم يتحقق هلاك كفي زمنها فلا رد له بالابق لانه تبرأ منه فتمتفعه البراءة منه فقط أما ان تحقق الهلاك في زمنها فضايمانه من البائع لانه انما تبرأ اليه من الاباق فقط لانه وما يترتب عليه أو من السرقة فسرق في زمن العهدة ولم يقطع فلا ضمان على البائع وان قطع ضمن والعلة ما مر (ص) ودخلت في الاستبراء (ش) يعني ان من اشترى أمة على عهدة الثلاث واجتمع مع ذلك مواضعة فان العهدة تدخل فيها بمعنى ان الزمان محسوب له ما فتتظر أقصاه ما فان رأت الدم في اليوم الاول انتظرت الثاني والثالث وتداخل في اليوم الاول وان تأخر عن الثلاثة انتظرت ولا تدخل عهدة الثلاث في الخيار بل ابتداءها من وقت انبرام العقد في الخيار أي وقت امضائه ولا تدخل أيضا في السنة بل تؤتف عهدة السنة بعد الثلاث وبعد الاستبراء وانما قلنا المراد بالاستبراء هنا المواضعة لان الكلام فيما اذا كان الضمان من البائع والاستبراء الضمان فيه من المشتري (ص) والنفقة والارش كل موهوب له (ش) يعني ان النفقة والكسوة أي ما يوارى عورته في زمن العهدة أو في زمن المواضعة والخيار على البائع لان الضمان منه والقاعدة ان الذي عليه الضمان له النماء وكذلك اذا جنى شخص على المبيع في زمن العهدة أو في المواضعة فان ارش الجنابة للبائع لان من عليه الغرم له الغنم وكذلك ما رهب للعبد في أيام العهدة أو للامة في زمن مواضعتها وللبائع الا أن يكون المشتري استثنى مال الرقيق فان ما رهب له في أيام العهدة أو في أيام المواضعة يكون للمشتري واليه أشار بقوله (ص) الاستثنى ماله (ش) فان الاستثناء راجع لما بعد النكاح كما قاله ابن غازي وعليه فالارش للبائع ولو استثنى المشتري ماله ق وبعبارة والمراد بالكسوة المعتادة من زمن العهدة أي ما يقيه من الحر والبرد لا ما يستتر به عورته خلافا لتت والضمير في له للبائع والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ لكن اللام في له بالنسبة للنفقة بمعنى على وبالنسبة للارش للمالك أي والنفقة على البائع والارش له (ص) وفي عهدة السنة يجذام وبرص (ش) تقدم ان عهدة الثلاث يرد الرقيق فيها بكل حادث كما مر وأما اذا وقع البيع في الرقيق على عهدة السنة فانه لا يرد فيها الا باحد هذه الادواء الثلاثة الجذام والبرص والجنون ولا يرد بغيرها فلو اصاب الرقيق ذلك في السنة ثم ذهب قبل انقضاءها لم يرد الا أن تقول أهل المعرفة بعودته وليس له الرد بمحذوف أي أو حجرة وأشار بقوله (ص) وجنون لا يكسرة (ش) الى أن الجنون الذي يرد به الرقيق في عهدة السنة هو ما كان من طبع الرقيق

كس

عليه الضمان أي ضمان النفقة والكسوة (قوله الا أن يكون المشتري الخ) عبارة عب الا

المستثنى ماله للمشتري وللعبد فباي رهب له زمنها وزمن المواضعة للمشتري وأما النفقة فعلى البائع مطالعوا له الغلة زمنها مطلقا (قوله والضمير في له للبائع) أي ويكون نائب فاعل الموهوب ضمير امسترا وهو من باب الحذف والايصال ويجوز كون له نائب الفاعل والخبر محذوف مثل الموجود انتهى من عب أي اذا جعل نائب الفاعل له يكون خبر النفقة محذوف تقديره له مثل المذكور ثم لا يخفى ما في كلام عب لان نائب فاعل الموهوب ضمير فليس من باب الحذف والايصال والتقدير كمال الموهوب (قوله لكن اللام في له بالنسبة للنفقة بمعنى على الخ) أي فاللام مستعملة في حقيقتها ومجازها والاحسن جعلها للاختصاص (قوله فلو اصاب الرقيق ذلك في السنة)

عبارة غيره وإذا حدث الجنون في عهدة السنة ترد به ولو زال لان زال جذام وبرص على الأرجح الا أن يقول أهل المعرفة لا يؤمن عودته (قوله كس الحان) تشبيهه (قوله فانه لا يرد به) أي لا مكان زواله بعلة الحية دون الاولين أي ما كان من طبع الرقيق وما كان من مس الحان كذا ذكر عيب وفيه انه قد يعالج اذا كان من مس الحان ولا يخالف هذا ما تقدم من ثبوت الردي الجنون الطبيحي دون مس الجن أو ضر به لان الجنون هنافي نفس المبيع فله زيادة تأثير وما تقدم في أصله فما كان بالطبع يسرى دون غيره (قوله وفي مشكوكهما قولان) المعتمدان المشكوك كالحقق وهو قول ابن القاسم ومقابله لابن وهب (قوله انما هو ضمان الدرك من عيب) أي قديم أي في غير الرقيق وأما في الرقيق فيجوز التبري من عيوبه وبشرط عليه (٦٥) عدم الرد بعيبه بالشرطين المتقدمين أن يكون التبري مما لم يعلم مع طول الإقامة

والحاصل ان شرط عدم الرد في الاستحقاق لا يعمل به مطلقا في الرقيق ولا في غيره وأما بالنسبة للعيب فالشرط باطل أيضا في غير الرقيق وأما الرقيق فيعمل به فيه بالشرطين المتقدمين والمعتمدان عهدة الاسلام هي درك المبيع من الاستحقاق فقط دون العيب (قوله ان شرط الزمانان) أي أو الضمانان وقوله أو اعتيد الضمانان أي أو الزمانان وفي العبارة نسأخ لان المشروط أو المعتاد انما هو الضمان في الزمان ولو اختلف في الشرط وعدمه فالاصل عدمه لان الاصل عدم الخيار (قوله وهو زمان العهدة) الاولى وهو الاشتراط الحاصل عند العقد أو العادة المتقررة عنده (قوله بعدهما) أي المطلع عليه بعدهما منه الا أن يقطع عادة أو يظن بحدوث زمنهما من البائع دون عين المشتري في الاولى وبها في الثانية فان قطعت بانه بعدهما من المشتري بدون عين على البائع كان ظنت أو شكت ولو في موت من المشتري

كس الحان وأما ان كان بسبب ضربة أو طربة أو خوف فانه لا يرد به وقوله وجذام وبرص أي محققين وفي مشكوكهما قولان (ص) ان شرطا أو اعتيدا (ش) يعني ان عهدة الثلاث وعهدة السنة لا يعمل بهما الا اذا اشترط العمل بهما عند العقد ولو يحمل السلطان الناس عليهما ولا يكفي قول المشتري اشترى على عهدة الاسلام اذا لم تجربهما عاده لان المراد بذلك انما هو ضمان الدرك من عيب واستحقاق أو كانت العادة قاضية بالعمل بهما والا فلا يعمل بهما قوله ان شرطا أو اعتيدا مجرد الفعل من علامة التأنيث نظر الى أن العهدة في معنى الضمان أو الزمان أي ان شرط الزمانان أو اعتيد الضمانان أو نظر الى أن العهدة في معنى الالتزام أي ان شرط الالتزامان أو اعتيدا (ص) وللمشتري اسقاطهما (ش) أي وللمشتري اذا وقع العقد على العهدين بشرط أو عادة اسقاطهما عن البائع وترك القيام بما يحدث فيهما كسائر الحقوق المالية ولا يقال هو اسقاط قبل الوجوب لانه قول سبب وجوبه جرى وهو زمان العهدة وللبائع اسقاطهما قبل العقد لا بعده وهذا لا يخالف قول المؤلف الا في وان لا عهدة مما يصح فيه البيع ويطل الشرط لان المراد بالعهدة فيما يأتي ضمان الدرك من عيب قديم في المبيع واستحقاق (ص) والمحتمل بعدهما منه (ش) يعني ان العهدة اذا انقضت مدتها ثم اطلع على عيب في العبد متلافان علم انه حدث في أيام العهدة فانه يكون على البائع وان علم انه حدث بعدها فانه يكون على المشتري وان أشكل الامر فيه بان احتمل حدوثه فيها أو بعدها فانه يكون من المشتري لان الاصل في الاشياء السلامة والعيوب طارئة عليها ولا فرق بين العيب والموت فاذا وجد العبد ميتا بعد الثلاثة ولا يدري هل مات فيها أو بعدها فانه يكون للمشتري فالضمير في منه للمشتري ولما استثنى المتنيطى احدى وعشرين مسألة لا عهدة فيها على المشهور ودرج المؤلف على ذلك كما عدها في توضيحه فقال (ص) لا في مشكوك به (ش) يعني لا عهدة ثلاث ولا سنة على الزوج اذا اصدق الرجل زوجته عبدا أو أمة لان طريقه المكارمة وبغته فريه من الجهل ما لا يغتفر في البيع والاخراج من قوله ان شرطاً أو اعتيدا أي فلا عهدة ان شرطاً أو اعتيدا (ص) أو مخالعه به (ش) يعني اذا خالعت زوجها على رقيق فلا عهدة له عليها لان طريقه المناجزة (ص) أو مصالح به في دم محمد (ش) أي في دم فيه قصاص وسواء كان الصلح على انكار أو على اقرار أو ما غير ذلك من العمد الذي فيه مال والخطا وغيرهما سواء كان المصالح عنه في الذمة أو معيناً فان وقع فيه الصلح على انكار فكذلك لا عهدة فيه (ص) أو مسلم فيه أو به (ش) يعني ان

(٩ - خرشي رابع) مع عين البائع (قوله احدى وعشرين مسألة) عشرون صرح بها المصنف وواحدة اخلت تحت كاف كفلين وهو السقه (قوله أي فلا عهدة ان شرطاً أو اعتيدا) هذا الزرقاني وهو مردود فان المشترطه توفي بها فيما ذكر لانه شرط فيه غرض أو ماله أوهما كما يفيد كلام ابن عرفة ونحوه للقرافي وعزاه الشيخه الجيزي وغيره (قوله وسواء كان الصلح على انكار أو على اقرار) في الشامل خلافة وان ما كان على اقرار فريه العهدة وكلام بعض يقتضي اعتماد كلام الشامل ووجه عدم العهدة في عهدة مصالح به عن انكار سواء كان عن دم عمد أو خطأ أو اقرار في عهدة فيه قصاص لانه لو كان فيه العهدة لرجع في الاول للخصومة وفي الثاني للقصاص مع انه يسقط بالصلح بخلاف دم عمد لا قصاص فيه أو مع خطا عن اقرار فريه العهدة للرجوع للمال (قوله وغيرهما) كذا في نسخة أي من الحقوق المعينة أو التي في الذمة وقوله وسواء كان المصالح عنه في الذمة كالوصالحه في مقابلة عشرين ديناراً في ذمته وقوله أو معيناً كالوادي عليه بكتاب معين فصالحه (قوله فان وقع فيه الصلح الخ) المقابل محذوف أي وان وقع على اقرار أو بينة ففيه

العهد له لانه يبيع (قوله ويشمله قوله الاتي الخ) أي فكان الاولى حذف قوله أو فرض للاستغناء عنه بما سيأتي (قوله فانه يلزمه أن يرد غيره) ولو قلنا بالعهد لما زرده (قوله في المستقال منه) أي في الذي وقعت الاقالة منه أي لان أحدهما يقول للاخر أفلني من هذا العبد وقوله يحسنون راجع للقول بالسقوط وقوله وابن حبيب مع أصبغ راجع للمقابل الذي هو عدم السقوط (قوله على انها يبيع) أي اننا اذا قلنا انها يبيع فالعهد بخبرها (قوله على (٦٦) ما تأوله بعض أصحابنا في الشفعة) لا يخفى ان مقتضى كون الاقالة فسخاً أي اقالة

المسلم فيه كما اذا أسلم دينار في عبد أو أمة فلا عهد للمسلم على المسلم اليه أو به كما اذا دفع عبداً في قبح مثلاً فلا عهد للمسلم اليه على المسلم لان السلم رخصة يطلب فيه التخفيف فيما يدفع فيه أو به (ص) أو فرض (ش) يعني لا عهد في العبد أو الأمانة المدفوع فرضاً أو المأخوذ عن قضائه ويشمله قوله فيما يأتي أو مأخوذ عن دين وعبارة وتعبيره بالقرض يدل على انه لا فرق فيه بين الاخذ والرد فاذا اقترض رقيقاً ثم حدث به عيب يرد به في العهد ان لو كانت فانه يلزمه أن يرد غيره الا أن يرضى المقرض برده لانه حسن اقتضاء (ص) أو على صفة (ش) يعني اذا كان الرقيق غائباً فاشتره شخص على الصفة فانه لا عهد فيه لعدم المشاحة فيه بخلاف المرقى وبخلاف المبيع على رؤية سابقة ابن عرفة وفي سقوطها في المستقال منه قولاً يحسنون وابن حبيب مع أصبغ وهذا اذا انتقدوا لاسقطت اتفاقاً لانه كالمأخوذ عن دين ابن رشد والعهد في الاقالة على انها يبيع وان قلنا انها فسخ على ما تأوله بعض أصحابنا في الشفعة والمرابحة فلا عهد فيها قولاً واحداً (ص) أو مقاطع به مكاتب أو مبيع على كفلس (ش) يعني ان السيد اذا أخذ رقيقاً عماً في ذمة مكاتبه فلا عهد له عليه لتشوف الشارع للحرية مع زيادة التسهيل والعهد ربما أدت لعجزه فيرق وكذلك لا عهد فيمن باعه القاضي على المكفلس لاجل أرباب الديون أو على سفيه أو غائب لان بيعه يبيع براءة كما لا يرد عليه فيما وجد فيه من العيوب القديمة كما مر (ص) أو مشتري للعق أو مأخوذ عن دين (ش) يعني ان الرقيق المشتري على ايجاب العتق أو على انه حر بالبراءة أو على التخيير أو على الابهام فانه لا عهد فيه لتشوف الشارع للحرية ولانه يتساهل في ثمنه لانه أوصى بشرائه للعق لان هذه مستأتى وكذلك لا عهد في الرقيق المأخوذ عن دين أعم من المسلم فيه والقرض المرود لشموله لهم ما ولا غيرهما وقوله أو مأخوذ عن دين أي أقرب أو ثبت بالبينة ومعناه انه أخذه على وجه الصلح فاذا أخذه لا على وجه الصلح بل على وجه البيع ففيه العهد كذا قرر بعضهم وظاهر كلام المؤلف الاطلاق وعليه قرر بعض الشراح وعمله بقوله لوجوب المناخضة في ذلك اتفاقاً للدين بالدين (ص) أو رد بعيب أو ورث أو وهب (ش) يعني ان المشتري لو رد ما اشتراه من الرقيق على بائعه بعيب فلا عهد للبائع على المشتري لان الرد بالعيب حل للبيع من أصله لا ابتداءً ببيع ومثله المرود بالاقالة وكذلك الورثة اذا اقسموا التركة وخص بعضهم رقيقاً فلا عهد فيه وكذلك لو بيع الرقيق الموروث فلا عهد فيه وظاهره سواء علم المشتري انه ارث أم لا ولا يخالف هذا ما مر من أن يبيع الوارث يبيع براءة ابن ابنه لان ذلك بالنسبة الى العيب القديم وهذا بالنسبة لما يحدث وكذلك لا عهد في هبة الثواب للموهوب على الواهب لعدم المشاحة وأخرى هبة غير الثواب (ص) أو اشترى زوجها أو موصى يبيعه من زيد أو ممن أحب (ش) يعني انه لا عهد للزوج اذا اشترى زوجته على بائعها ما بين الزوجين من المودة وعدم الوحشة وأما لو اشترى زوجها فلها على بائعه العهد لحصول المباشرة لان التكاح انفسخ وهو لا يطؤها

مشتري شقص الدار منها يفيدانه لا شفعة للشريك حينئذ منع ان الشارح يأتي بقوله ان له الشفعة ويكتب العهد على المشتري وقوله والمرابحة أي فاذا كان اشترى عمر ومن زيد سلعة بعشرة ثم باعها باثني عشر ثم وقعت الاقالة فانه لا يبيعه امرابحة بدون بيان الا على العشرة أي لان الاقالة فسخ وأما لو قلنا انها يبيع لكان له أن يبيع على الاثني عشر بدون بيان مع انه لا بد من البيان (قوله مع زيادة التسهيل الخ) اغماراه ولم يقتصر على قوله لتشوف الشارع الخ لان لو اقتصر عليه لافهم ان المقاطع به غير المكاتب مثله مع ان ظاهر المصنف خلافه ولما زاد تلك الزيادة خرج غير المكاتب لان التسهيل خاص به (قوله أو على سفيه) أي لاجل دين أو اتفاق وكذلك الغائب لدين أو نفقة زوجة (قوله أي أقرب الخ) ظاهره انه اذا كان على انكار فيه العهد ولذلك قال عب فان كان على انكار أو على غير وجه الصلح بل على وجه البيع ففيه العهد لكن نص صاحب البيان على ما ذكره صاحب الذخيرة يفيد أن ما أخذ في صلح الاقرار فيه العهد مطلقاً أي سواء كان على وجه الصلح أم لا وسواء كان عن

بخلاف

دين أو معين حينئذ يجب حل كلام المصنف على ما اذا كان المأخوذ عن دين على

انكار كما في شرح شب ولا بن عرفة ان ما أخذ عن معين فيه العهد وعمافي الذمة لا عهد فيه (أقول) وكلام شارحنا فيما تقدم يفيد موافقة صاحب البيان ويناقض كلامه هنا فالاولى حل ما هنا على الانكار وأما على الاقرار ففيه العهد فيوافق ما تقدم (قوله الاطلاق) أي سواء كان على وجه الصلح أو المباشرة هذا هو المتبادر وحينئذ فالعبارتان متوافقتان على ان الذي أقرب أو ثبت بالبينة

لعدم المشاحة وذلك لانه يلزم الواهب اخذ القيمة (قوله لا عهدة) أي بالعيب الحادث الذي نحن فيه وله ردها بعيب قديم (قوله وهذا ظاهر حيث الخ) يستشكل ذلك بانه أي فرق بين هذا وبين قوله أو وورث أي حيث عظم هناك وقيد هنا (قوله أنه يسقط به) أي بما ذكر من ثبوت العهدة (قوله وفي تن الخ) كلام عيب يقيد اعتماده الآن (٦٧) بعض الاشياخ جعل هذا التفصيل غير ظاهر وأورد

عليه العلة التي علل بها (قوله أو استولده الخ) وان كان الاستيلاد لا يأتي الا بعدد زمن طويل فتدبر (قوله فان العهدة تسقط) أي فلا يلزم في ذلك ارش (قوله لقبضه متاعه) كذا في نسخة وهي تحريف والمناسبت متاعه (قوله ان بمجرد وضعه في المكيال) أي ولا يتوقف على تفرغه في الاوعية (قوله وهي داخلية على مضاف) هذا روح الجواب (قوله تخصيص له) أي تبين له أي بين ان المراد بتمام الفعل تفرغه وتمام الفعل بالتفريغ لان الكيل يراد به مجموع وضع الحب في القدر وتفرغه وقوله لان تمام كياله خروجه الخ أي ولا يبين ذلك الا قوله واستمر بمعياره (قوله والمراد الخ) أي ان المراد ما كيل أو وزن أو عدد من المعقود عليه ولو البعض فضمانه من ممتاعه وليس المراد ان ضمان ذلك يتوقف على كمال كياله أو وزنه أو عدده ولا فعل بعض ذلك كافي في ضمان الجميع بل كل ما علم بمعياره ضمنه المشتري (قوله أي في حال كياله) أي ويراد بحال الكيل مادام في المكيال ولا يخفى انه لا يبين ذلك الا قوله واستمر بمعياره (قوله الخ) ظاهره ولو كان يفرغه في الحال في أوعيته وقوله وماسياتي على ما اذا كان للبائع ظاهره ولو

بخلاف ما اذا اشتراها فانه يطوؤها عليك الممين وكذلك لا عهدة في الرقيق الموصى ببيعته من معين كزيد مثلاً أو من أحب الرقيق البيع له فأحب شخصاً ثلاثين غرض الميت وهذا ظاهر حيث اشترى زيد عالمابانه أو وصى ببيعته منه والافكيك يضر المشتري لتنفيذ غرض الموصى (ص) أو بشرائه للعق أو مكاتبه (ش) يعني ان الموصى بشرائه للعق لا عهدة فيه للمشتري تنفيذ الغرض الموصى وهذا غير قوله أو مشتري للعق كما هو وكلام المؤلف اذا كان الموصى به معيناً والا فالعهدة لانه اذا رد بجاد في العهدة يشتري غيره فلم يفت غرض الميت وكذلك لا عهدة للسيد في الرقيق الذي وقعت السكابة به وهذا غير قوله أو مقاطع به مكاتب (ص) أو المبيع فاسداً (ش) أي لا عهدة على المشتري في رده المبيع فاسداً البائعه وانما نص على هذا لدفع توهم ان الرد في المبيع الفاسد يبيع فيكون على المشتري العهدة ابن عرفة روى أشهب لا عهدة في الرد بالعيب لانه فيسخ يبيع وكذا البيع الفاسد فيسخ انتهى ويقفهم منه ان البيع الفاسد اذا لم يفسخ تكون العهدة فيه ثابتة للمشتري على البائع وهذا ظاهر وفائدة ثبوتها انه يسقط عنه من عوضه ارش العيب وفي تن انه لا عهدة فيه اذا فات وأخذت قيمته ويقفهم منه انه اذا فات بالثمن فان فيه العهدة (ص) وسقطنا بكعق فيهما (ش) قد علمت ان الحق في العهدة للمشتري فاذا أعتق العبد في زمن عهدة الثلاث أو السنة أو دبره أو كاتبه أو استولده وما أشبه ذلك فان العهدة تسقط ويلزمه البيع ويسقط بقايعها من نفقة وضمن * ولما انتهى الكلام على موجبات الضمان فيما ليس فيه حق توفية تسرع في حكم ما هي فيه ومتى ينتهي ضمانه فقال (ص) وضمن بائع مكيالاً لقبضه بكيل كموزون ومعدود (ش) أي ان ضمان ما فيه حق توفية وهو ما حصره كميل أو وزن أو عدد في ضمان البائع الى أن يقبضه المشتري ان كان مما يعد أو يوزن فبعده أو وزنه فاللام في لقبضه للغاية أي وغاية ضمان البائع لما فيه حق توفية ينتهي لقبضه متاعه وبعبارة ظاهر قوله لقبضه بكيل ان بمجرد وضعه في المكيال يخرج من ضمان البائع وينافيه قوله الاتي واستمر بمعياره ولو تولاه المشتري فتجعل الباء سببية متعلقة بقبضه وهي داخلية على مضاف محذوف أي لقبضه بسبب تمام كيل ويراد بالكيل الفعلي لا الآلة وقوله واستمر بمعياره تخصيص له لان تمام كياله خروجه من معياره والمراد تمام كيل ما كيل أو تمام وزن ما وزن أو تمام عدد ما عدد لان تمام الجميع أي ما كيل وما لم يكل ووزن ما وزن وما لم يوزن أو عدد ما عدد وما لم يعد أو معنى في وهي متعلقة بضمن أي ضمنه في كياله أي في حال كياله أو يحتمل كلامه هنا على ما اذا كان المكيال للمشتري وماسياتي على ما اذا كان للبائع فلا منافاة ومفهوم قوله بكيل ان الجزاف يلزم بالعقد ويجوز بيعه بمجرد كما يأتي (ص) والاجرة عليه (ش) أي ان اجرة كيل المبيع أو عدده أو وزنه على بائعه لان التوفية واجبة عليه ولا تحصل الا بذلك ولقوله تعالى فافو لنا السكيل كما ان اجرة كيل الثمن أو عدده أو وزنه على المشتري لانه بائعه وصدق عليه كلام المؤلف وهذا ما لم يكن شرط ولا عادة ثم أخرج أربع مسائل بقوله (ص) بخلاف الاقالة والتولية والشركة على الارجح (ش) أي

كان ينصرف به لمنزله ولا يظهر ذلك فالاحسن ان يحتمل كلامه هنا على ما اذا كان ينصرف به لمنزله وما يأتي على ما اذا كان يفرغه في أوعية المشتري وحينئذ فلا فرق بين أن يكون المكيال للبائع أو للمشتري (قوله ويجوز بيعه) أي الجزاف بمجرد العقد (قوله ولقوله تعالى الخ) المناسب حذف الواو ويكون تعديلاً لكون التوفية واجبة عليه (قوله وهذا ما لم يكن شرط الخ) أي في المسئلتين (قوله ثم أخرج أربع مسائل) المناسب يقول ثلاث مسائل لان الاربعة التي هي القرض انما ذكرت دليلاً

(قوله سائل الاقالة) سواء كان السائل المولى بالسكسر أو المولى بالفتح وكذا يقال في غيره وانظر اذا كان كل منهما طالبا لما ذكر ولم تقم قرينة تدل على ان الطلب حقيقة انما هو من واحد معين منهما والظاهر قسم الاجرة عليه او انظر لو تولى المشتري الكيل أو الوزن أو العد بنفسه هل له طلب البائع باجرة ذلك أم لا وكذا لو تولى البائع للمشتري عد ثمنه ووزنه فهل له طلب المشتري أجرة ذلك أم لا (قوله فكأنه قال لانها كالقرض) لا يخفى ان (٦٨) التشبيه على هذا الحل يكون في الجامع والظاهر ان التشبيه انما هو من

حيث الحكم وهو كون الاجرة على السائل (قوله واستقر بعبارة) حتى يقبضه المشتري أو أجيره أو وكيله وقوله ويستغنى الخ هذا ينافي ما تقدم من قوله واستقر تخصيص الخ وقوله ولذا جعل الخ وذلك لانه اذا جعلت للعالم يكون المجموع مسألة مستقلة (قوله فاذا سقط الميكال من يده) أي والفرض ان المشتري تولى الكيل نيابة عن البائع وأما لو كان البائع هو الذي تولى الكيل ثم ناول الميكال للمشتري يفرغه في أوعينه فسقط من يده فضمنه من المشتري فحينئذ فالكلام المتقدم المفيد انه مادام في الميكال يكون الضمان من البائع يحمل على ما اذا كان الذي تولى الكيل المشتري فتدبر (قوله وقبض العقار بالتخليه) وغيره بالعرف في البيع الفاسد (قوله ولا يشترط الاخلاء من شواغل البائع) الا في دار السكنى فلا ينتقل الضمان للمشتري الا بالاخلاء (قوله ومنعه من المفاتيح) أي بان فتح الدار له وممكنه من السكنى ولم يدفع له المفاتيح (قوله وضمن بالعقد) بالبناء للمفعول أي ضمن المشتري ما اشتراه بالعقد فان تلف بعد العقد فيمتلف على المشتري (قوله

فلاجرة فيها على سائل الاقالة والتولية والشركة على ما رجح ابن يونس من أحد قولين عند القرويين لا على مسؤولها لانه فاعل المعروف فكأنه مقبضه على القرض فهو أصلها فلا أجرة فيه على فاعل المعروف وهو المقرض وان كان بائعا أو الفاء من قوله (فكالكالقرض) للسببية في مقام لام العلة فكأنه قال لانها كالقرض (ص) واستمر بعبارة ولو تولا المشتري (ش) قدمى الكلام على ان ما فيه حق توفية ضمنه من البائع الى أن يقبضه المشتري ونبهه هنا على ان الضمان المذكور يستمر على البائع ولو تولى المشتري الكيل أو الوزن أو العد ودو يستغنى عن هذه المسئلة بما مر من قوله وضمن بائع ميكال لقبضه لكن أعادها لاجل المبالغه ولذا جعل بعض الواو او الحال والضمير في قوله لما ذكر من الكيل والوزن والعد فاذا سقط الميكال من يده فهلك ما فيه قبل وصوله الى غرائره ونحو ذلك فصيغته من بائعه على ما رواه يحيى عن ابن القاسم وأشهب عن مالك خلافا لسخنن وسواء كان الميكال له أو للبائع الا ان يكون الميكال هو الذي يتصرف فيه المبتاع الى منزله ليس له نأه غيره فضمن ما فيه اذا امتلأ منه ولو باسنة هارته من البائع رواه ابن جعفر عن ابن وهب (ص) وقبض العقار بالتخليه (ش) يعني ان العقار وهو الارض وما اتصل بها من بناء أو شجر يدخل في ضمان المشتري في البيع الفاسد بمجرد تخليه البائع بينه وبينه وتمكينه من التصرف فيه بدفع المفاتيح قاله الشارح ولا يشترط الاخلاء من شواغل البائع فان لم يكن له مفاتيح فيمكنه من التصرف وانظر لو ممكنه من التصرف ومنعه من المفاتيح هل يكون ذلك قبضاً أم لا وهو ظاهر كلام الشارح ثم ان قوله وقبض العقار عطف على المعنى أي قبض المثل بالميكال وقبض العقار بكذا واعتبار القبض في البيع انما يظهر في البيع الفاسد كما أشرنا له اذا البيع الصحيح يدخل في ضمان المشتري بمجرد العقد فلا يظهر معرفة كيفية القبض فائدة (ص) وغيره بالعرف (ش) يعني ان قبض غير ما مر من عقار وميكال وموزون ومعدود يكون بالعرف كتسليم مفقود الدابة ونحو ذلك (ص) وضمن بالعقد (ش) يعني ان المشتري يضمن المبيع بمجرد العقد الصحيح الا لازم ما يستتبعه بعد ذلك والا فاقدمه مما فيه حق توفية وكذلك المبيع على العهدة وكذلك اذا اشترى لبن شاة معينة أو غرة غائبة على الصفة فان ذلك كله لا يدخل في ضمان المشتري بالعقد الصحيح بل بالقبض كما بينه المؤلف قبل وبعد (ص) الا المحبوسة للثمن أو للاشهاد فكألهن (ش) هذا مستثنى مما قبله والمعنى ان السلعة المحبوسة لا يمان المشتري بثمنها الحال أو المحبوسة لاجل أن يشهد البائع على تسليم المبيع للمبتاع أو على ان الثمن حال في ذمته ولم يقبضه منه أو مؤجل فان ضمان ذلك على بائعه ويضمنه ضمان الرهان فيفرق فيه بين ما يغاب عليه وما لا يغاب عليه فما لا يغاب عليه لا ضمان عليه لان الثمن له اذا ادعى تلفه أو هلاكه الا ان يظهر كذبه وما يغاب عليه هو في ضمانه الا ان يقيم بينه أنه تلف بغير سببه فانه لا ضمان عليه حينئذ وعلم مما

وكذلك المبيع على العهدة) فلا يدخل في ضمان المشتري الا بانقضائها (قوله قرونا وكذا اذا اشترى لبن شاة معينة) أي أتى تصويره انه يشتري لبن شاتين مثلاً من شياء عشرة معينة (قوله كما بينه المؤلف قبل وبعد) البعض الذي بينه قبل كالذي فيه حق توفية والذي بينه بعد هو قوله الا المحبوسة الخ (قوله بثمنها الحال) وأما لو كان البيع اسنة فليس له حينئذ حبسها كما قال ابن بشير وعليه لو حبسها بغير رضاها كان متعدياً فيضمن مطلقاً وهل ماحل بعد تأجيله كذلك ليس له حبسها لقبضه لانه رضى بسلعها دون قبض أو كالحال خلاف (قوله ولم يقبضه منه) هذا روح الاستشهاد (قوله ويضمنه ضمان الرهان) أي

قررنا ان الحبس للاشهاد يجري في الثمن المؤجل والحال وان الحبس للثمن انما يكون حيث كان
 الثمن حالا وهل ما حل بعد تأجيله كالحال فيه خلاف (ص) والا الغائب فبالقبض (ش) يعني
 انه اذا اشترى شيئا غائبا على صفة أو على رؤية متقدمة فانه لا ينتقل ضمانه عن بائعه الى
 مشتريه الا بالقبض وهذا في غير العقار وأما هو فيدخل في ضمان المشتري بمجرد العقد الصحيح
 وهذا حيث لا شرط وبعبارة سواء كان البيع صحيحا أو فاسدا والا الغائب فبالقبض يجري في
 غير العقار حيث لم يشترط ضمانه على المشتري وفي العقار حيث يبيع من ارضه أو جزاءا وتنزع
 البائع مع المشتري في ان العقد أدركه سالما أم لا لان الاصل ان العقد صادقه على ما هو عليه
 الآن (ص) والا المواضع فبجرحها من الحيضة (ش) يعني ان من اشترى أمه من على
 الرقيق أو من وخشه وأقر البائع بوطئها فان فيها المواضع وضمانها من البائع الى أن ترى الدم
 فتدخل حينئذ في ضمان المشتري وبأول الدم تخرج من ضمان البائع ويتقرر عليها ملك
 المشتري ويجوز له الاستمتاع بها بغير وطئ فمن معنى الى وهذا في البيع الصحيح والفساد أولى لعدم
 دخولها في ضمانه فيه بالعقد لانه اذا كان العقد الصحيح الذي شأنه حصول الضمان به
 لا يوجب الضمان فأولى الفساد وانما تدخل في ضمانه في الفساد بالقبض بعد رؤية الدم أو معها
 كما قدمنا ذلك عند قوله وانما ينتقل ضمان الفساد بالقبض فقد افترق الصحيح والفساد في هذه
 أيضا (ص) والا الثمار للجانحة (ش) يعني ان من اشترى ثمارا بصلاحها فان ضمانها من
 بائعها الى أن تأمن من الجانحة وذلك اذا تناهت في الطيب حينئذ ينتقل ضمانها لمشتريها
 فاللام بمعنى الى وفي الكلام حذف مضاف أي الى أمن الجانحة وما ذكره من ان ضمان
 الثمار من البائع في البيع الصحيح للامن من الجانحة حيث كان موجب الضمان فيها الجانحة
 وان كان موجب الضمان فيها غير الجانحة فضمنها من المبتاع بالعقد وأما في البيع الفساد
 فان اشترى بعد طيبها فضمنها من المشتري بمجرد العقد لانه لما كان المشتري متمكنا من
 أخذها كان بمنزلة القبض ويلغزها فيقال لنا يبيع فاسد يضمن بالعقد وان اشترى قبل طيبها
 فضمنها من البائع حتى يجدها المشتري (ص) وبدى المشتري للتنازع (ش) أي واذا تنازع
 البائع والمشتري في التسليم أو لا بدى المشتري بتسليم الثمن أو لا ابن رشد من حق البائع أن
 لا يدفع ما باع حتى يقبض عنه لان ذلك في يده كالرهن بالثمن فمن حقه أن لا يدفع اليه ما باع منه
 ولا يرته ولا يملكه له ان كان مكيدلا أو موزنا حتى يقبض عنه وهذا أمر متفق عليه في المذهب
 يختلف فيه في غيره انتهى هذا اذا بيع عرض بنقد أو ما اذا بيع دراهم بدراهم أو بدنانير أو
 دنانير بمثلها فليس في ذلك تبدل بل يوكل القاضي في المرافعة من يأخذ بعلاقة الميزان ثم يأخذ
 كل منهما مال الآخر وفي الصرف يوكل من يقبض لهما ما يفسد العقد بالتراخي في النقود وفي
 بيع العرض بمثله يوكل أيضا ولا يفسد العقد بالتراخي قاله السند * ولما تكلم على ضمان الصحيح
 والفساد وما يتعلق بذلك من تلف أو استحقاق شرع في الكلام على ما يتعلق بذلك من فسخ
 وعدمه فقال (ص) والتلف وقت ضمان البائع بهما ويؤى ويفسخ (ش) يعني ان البيع السكأن
 في ضمان البائع اذا تلف في العقد الصحيح المنبرم مما فيه حق توفية أو غار قبل أمن الجانحة
 أو غائب أو مواضع وثبت التلف بينه أو بتصادق المتبايعين عليه فاما بهما ويؤى أو من البائع
 أو من المشتري فان كان بهما ويؤى أي بأمر من الله فان العقد يفسخ ويستأى بخيانة البائع
 والمشتري والاجنبي في قوله وان تلف المشتري قبض والبائع والاجنبي يوجب الغرم ولعل ناسخ
 المبيعة آخرهما عن موضعهما وبقولنا وثبت التلف خرجت المحبوسة للثمن أولا لاشهاد فانها
 مع ثبوت التلف ليست من ضمان البائع لانه لا يضمن ما ذكره الا ضمان الرهان ومتى ثبت

فالتشبيه بالرهن من حيث الضمان
 وأما لو طئ البائع الامه فلا حد
 عليه وعليه قيمه الولد بخلاف
 المرتن اذا وطئ الامه الرهن
 فيحد (قوله سواء كان الخ) والاولى
 حمله على الصحيح لان الفساد لا
 يدخل في ضمانه الا بالقبض من غير
 تفصيل قول المصنف فبالقبض
 جارفي البيع الصحيح والفساد (قوله
 والا الغائب) كأنه يقول وقول
 المصنف والا الغائب الخ (قوله
 وبأول الدم) أي خلافا لظاهر
 المصنف فانه ضعيف وهو قول ابن
 عبد السلام (قوله فقد افترق الصحيح
 الخ) وهو ان الصحيح تدخل في
 ضمان المشتري بمجرد رؤيته الدم
 وأما الفساد فلا تدخل في ضمان
 المشتري الا بعد رؤيته الدم وقبض
 المشتري لها (قوله وان كان موجب
 الضمان فيها غير الجانحة) أي
 كغصب انسان معين لها فالضمان
 من المشتري (قوله وفي بيع العرض
 بمثله) يدخل فيه بيع المثل بمثله
 (قوله في العقد الصحيح المنبرم)
 وأولى الخيار وانما يظهر التقييم
 فيما يأتي بعد (قوله فان العقد يفسخ)
 أي المعقود عليه المعين بخلاف
 تلف المسلم فيه عند احضاره
 وقبل قبض المشتري فيلزم مثله
 لوقوع العقد على ما في الذمة (قوله
 آخرهما) التثنية باعتبار ان قوله
 وان تلف المشتري قبض مسئلة
 وقوله والبائع الخ مسئلة ثانية

(قوله وغير المشتري ان غيب الخ) أي والفرض انه في ضمان البائع فان غيب البائع أو عيب عمداً أو خطأ وقت ضمان المشتري ولو قبل قبضه على العمد كما جني ضمن عوض المبيع في الاولى وارشفه في الثانية ولا يتأتى خيار المشتري وانما خيار المشتري هنا مع ان السلعة في المشتري وقت ضمان البائع لان العمد هنا من مرقعة المشتري قوی لكون السلعة على ملكه (قوله اذا أخفى المبيع وادعى هلاكه) والفرض ان البائع يتوهم ان البائع كان على خيار للمشتري وادعى ضياعه فيضمن الثمن كما قدمه بقوله وكيفية بائع والخيار لغيره (قوله صوابه بعد نكول البائع) لا يخفى ان الشارح وت تابعان لابن عبد السلام وهو الذي يفهم من كلام ابن رشد وان كان كلام المصنف في السلم يخالف هذا الاثباته التخيير بعد النكول وعند الحلف ليس الا الفسخ وتلك طريقة أبي محمد فقول الشارح تبعاً للعج في تقرير الشارح وت غير صواب اه غير صواب نعم كان الاولى أن يقول بعد نكول ليتوافق المحللان لانه غير صواب ولا سيما ان كان لهما سلف في تقريرهما أفاده محشى نت (قوله أى اتهم على ذلك) ظاهر كلامه ان الاتهام متعلق بالتعيب والتعيب ويفصح به كلام الفيشي ولكن ليس الامر كما ذكر بل الاتهام قاصر على التعيب دون التعيب فهو محقق وقوله على ذلك أى اتهم على التعيب أى اتهم على انه أخفاه وان دعواه الهلاك لأصل لها وقوله واما لو تحقق ذلك أى التعيب لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى اتلافه (قوله بين التمسك بالباقي) هذا اذا (٧٠) كثر المستحق كثلث أو أكثر مطلقاً انقسم أولاً اتخذ للغلة أم لا كان قل عن

ثلث ان لم ينقسم كحيوان وشجر ولم يتخذ للغلة فان انقسم أو كان متخذ للغلة منقسماً أم لا فلا خيار له بل يلزمه الباقي بحصته من الثمن فالصورتان وعلم انه بقيد قوله قل الذى هو المبالغ عليه غير منقسم وغير المتخذ للغلة فان انقسم أى على حسب الجزء المستحق بان كان ينقسم اعشاراً مثلاً من غير ضرر ان استحق العشر أو اثلاً ناعند استحقاق الثلث وهكذا أو كان متخذاً لها منقسماً أم لا لم يخير بل يلزمه الباقي بحصته من الثمن والكثير في المثلث والدار الواحدة الثلث وفيما تعدد من الدور ما زاد على النصف كالحيوان والعروض والنصف في الارض كثير وهى دائماً

التلف انتفى عنه الضمان فان لم يثبت التلف فهو قوله (ص) وخير المشتري ان غيب أو عيب (ش) يعنى ان البائع اذا أخفى المبيع وادعى هلاكه ولم يصدقه المشتري ونكل البائع عن البين فان المشتري يخير بين الفسخ عن نفسه لعدم تمكنه من قبض المبيع أو التمسك وطلب البائع بمثله أو قبضته وأما ان حلف البائع والفسخ ليس الا كما يتأتى في قوله في السلم ومن ان لم تقم بينة ووضع للتوثق ونقض السلم وحلف والاخيراً لا تخرف فقول الشارح وتبعه نت انه يخير بعد عين البائع صوابه بعد نكول البائع وكذلك يخير المشتري بين الفسخ والتماسك ويرجع على البائع بقيمة العيب ان عيب البائع المبيع في زمان ضمانه عمداً وان كان خطأ فيخير المشتري بين الرد والتماسك ولا شئ له كذا ذكره الناصر اللقاني فقوله ان غيب أو عيب أى اتهم على ذلك وأما ان تحقق ذلك فهذه جنائية منه (ص) أو استحق شائع وان قل (ش) يعنى ان المشتري يثبت له الخيار اذا استحق من المبيع شائع سواء قل أو كثر بين التمسك بالباقي والرجوع بحصته المستحق وبين الرد والرجوع بجميع الثمن ولا يحرم عليه التمسك بالاقل بخلاف ما اذا كان المستحق معيناً (ص) وتلف بعضه أو استحقاقه كعيب به وحرم التمسك بالاقل (ش) أى ان تلف بعض المبيع المعين أو استحقاق بعضه بدليل ذكره استحقاق الشائع فيما مر كعيب به فان كان الباقي النصف فأكثر لزم التمسك به بحصته من الثمن وان كان أقل من النصف وجب رده وحرم التمسك بالباقي الاقل وهذا مفهوم من التشبيه بالعيب لقوله فيه الا أن يكون الاكثر واغما ذكره هنا لاجل قوله (ص) الا المثلث (ش) فلا يحرم التمسك باقله بل يجري على تفصيل العيب الا أن لا يغما

ينقسم فليست كالأرواد ما ينقسم بضرر وهو قليل ما ينقص عوضه اذا قسم على الجزء المستحق أو كان قسمه عليه فيه اشتراك في ساحة أو مدخل فان انقسم من غير نقصان لكل نصيب حظه من الساحة والمدخل على حده فهذا ينقسم بلا ضرر (قوله وتلف بعضه) أى تلف البعض المعين بسماءى وقت ضمان البائع وأما قوله أو الاستحقاق فسواء كان في ضمان البائع أم لا (قوله أى ان تلف بعض المبيع المعين) لا يخفى ان التلف لا يكون الا في معين وكذا العيب فلا حاجة له بالنسبة له نعم يحتاج الى التقييد في الاستحقاق (قوله كعيب به) هذا يوهم ان العيب أصل فيمن في قول الشارح المتقدم ان الاستحقاق أصل وقوله وحرم التمسك بالاقل لا يخفى انه بالنسبة للاستحقاق مكرر مع قول المصنف ولا يجوز التمسك الخ وأجيب بانه ذكره لاجل قوله الا المثلث (قوله وحرم التمسك بالباقي) يخالف ما في عب فانه قال فينظر في الباقي بعد التلف والاستحقاق فان كان أكثر من النصف لزم الباقي بنسبته من الثمن ان تعدد المبيع فان اتخذ خيار المبتاع كما قدمه بقوله وبما العادة السلامة منه كما انه يخير اذا كان النصف فله التمسك به بنسبته من الثمن وان كان أقل حرم التمسك بالاقل ورده محشى نت وان تصرف لشارحاً من انه يلزمه النصف بحصته من الثمن (قوله بل يجري على تفصيل العيب الا أن) أى في الجلسة وحده انه اذا كان التانف أو المستحق الثلث فأكثر يخير بين الرد والتماسك بالباقي بما ينوبه من الثمن وأما اذا كان أقل من الثلث فلزمه الباقي بما ينوبه من الثن ومثله المعجب اذا كان أقل من الثلث واما في المعجب

الثالث فأكثر فيخبر في الفسخ فيرد الجميع وبين التمسك بجميع المبيع بالاسليم فقط بما ينوبه من الثمن لان من حجة البائع أن يقول
 أبيع له ليحمل بعضه بعضا والحاصل انه اذا كان المعيب أو التالف أو المستحق أقل من الثلث فقد استووا في لزوم الباقي بما ينوبه من
 الثمن وأما اذا كان ذلك الثلث فأكثر ففي العيب يخبر بين التمسك بالجميع ويدفع جميع الثمن أو رد الجميع ويرجع البائع وفي الاستحقاق
 والتلف يخبر بين التمسك بالباقي بما ينوبه من الثمن ورد الباقي فاذا علمت ذلك فنقول قول عب الالمثلي فلا يحرم التمسك بالقل بل يخبر
 على تفصيل ففي الاستحقاق والتلف يخبر بين الفسخ والتمسك بالباقي بحصته من الثمن وفي التعيب يخبر بين الفسخ فيرد الجميع وبين
 التمسك بجميع المبيع بالاسليم فقط بما ينوبه من الثمن لان من حجة البائع أن يقول أبيع له ليحمل بعضه بعضا اه يحمل ذلك على
 ما اذا كان التالف أو المستحق الثلث فأكثر وهذا الذي قلناه مذهب ابن (٧١) القاسم كما أفاده ابن عبد السلام رحمه الله تعالى
 فشديد على هذا (قوله ونسبة

كل واحد من تلك الاجزاء) لا حاجة
 لذلك بل المنسوب اما السليم أو غيره
 فبذلك يحصل المقصود (قوله لو اجد)
 صلة لكلام وقوله في قليل متعلق
 الخبر وحينئذ فكان حقه ان يقول
 ولا كلاما لانه شبيه بالمضاف لان
 كلاما معني تكلم عامل في واحد
 النصب الا أن يقال ان هذا على
 قلة كانه عليه في المغنى (قوله في
 قليل) أي في عيب قليل وقوله لا
 ينفك أي لا تجري العادة بانفكاكه
 غالباً وقوله كقاع أي كغير طعام
 قاع لان القاع اسم للمحل كما قال
 اللقاني (قوله كقيعان الالهراء)
 جمع هري القمح المجتمع كقمح
 الشون وقوله والاندرك الجرن
 يوجد بقاع كل منهما بل يسير (قوله
 فان كان المعيب قدر ربع) أي وفوق
 ربع ودون الثلث فانه يكون في
 حكم الربع فالمراد بالربع مادون
 الثلث كما أفاده بعض شيوخنا (قوله
 على ما في المدونة) ومقابلها ذلك
 كما يقتضيه كلام ابن يونس ونص

حرم التمسك بالقل من المفهوم بحصته لان باستحقاق الاكثر أو تلفه قد انحلت العقدة فالتمسك
 بالباقي بحصته كانشاء عقدة بشئ مجهول اذ لا يعلم نسبة الجزء الباقي الا بعد تقويم أجزاء المبيع
 على الانفراد ونسبة كل واحد من تلك الاجزاء المعينة من مجموع الصفقة بخلاف باقي المثلث فان
 منابه من الثمن معلوم (ص) ولا كلام لو اجد في قليل لا ينفك كقاع وان انفك فللبائع التزام
 الربع بحصته لا أكثر (ش) يعني ان من اشترى شيئاً من الطعام وما في معناه جزافاً أو كميلاً فوجد
 أسفله مخالفاً لاوله فلا يخلو ما ان يكون ذلك العيب مما ينفك عن الطعام عادة أو لا فان كان
 مما لا ينفك كقيعان الالهراء والاندرك وما أشبه ذلك فانه لا كلام لو اجد من المتبايعين والمعيب
 كله لازم للمشتري ولا يحط عنه من الثمن شئ فان جرت العادة بانفكاك العيب عن الطعام فان
 كان المعيب قدر ربع فاقبل فللبائع التزام ما ذكر بحصته من الثمن ويلزم المشتري السليم بما
 ينوبه من الثمن اتفاقاً لان الربع والخمس قليل لا يوجب للمشتري رد أو ليس له التزام السليم
 بحصته ان أبي البائع ذلك على ما في المدونة وان كان المعيب الثلث فأكثر فليس للبائع التزام
 المعيب بحصته ويلزم المشتري السليم بل يخبر المشتري بين التمسك بالجميع ورد الجميع على
 المشهور (ص) وليس للمشتري التزام بحصته مطلقاً (ش) يعني ان المعيب من المثلث سواء
 كان ربعاً أو أقل أو أكثر ليس للمشتري ان يلتزم السليم بحصته من الثمن ويرد المعيب لبايعه
 بحصته من الثمن وأما التزامه بجميع الثمن فله ذلك (ص) ورجع للقيمة لا للتسمية (ش) يعني
 ان من اشترى مقومات عدداً كعشرة أثواب أو شياء مثلاً بعشرة دنانير وسيمسك بكل ثوب ديناراً
 فاستحق أو اطالع على عيب في بعضها وليس وجه الصفقة ووجب التمسك بباقي الصفقة بما
 يخصه من الثمن فالقيمة لغو بطوا واختلاف الافراد بالجوذة والرداء ولا بد من الرجوع الى
 القيمة بان يقوم المستحق أو المعيب بقيمة أجزاء الصفقة وتنسب قيمة المستحق أو المعيب الى
 مجموع القيمة ويرجع بتلك النسبة من الثمن ولو سكت المتبايعان عند البيع عن الرجوع الى
 القيمة عند الاستحقاق أو العيب صح العقد واباه أشار بقوله (وصح) العقدان شرط الرجوع
 للقيمة بل ولو سكتا عن الرجوع للتسمية والقيمة ويرجع للقيمة لان شرط الرجوع لها أي للتسمية
 وهي مخالفة للقيمة فلا يصح العقد من أصله فهذه المسئلة من تمة قوله سابقاً ورد بعض المبيع

بهرام وان أراد المشتري أن يلتزم السليم بحصته فليس له ذلك بخلاف وفي ابن يونس ما يقتضي خلاف هذا وان المشتري يخبر في
 تعيب الربع (قوله وان كان المعيب الثلث فأكثر) هذا يؤذن بان المراد بالربع ما يشمل ما فوقه الى الثلث (قوله على المشهور)
 متعلق بقوله فليس للبائع التزام الخ وحاصل ما في ذلك انه اذا كان ذلك الثلث والنصف فان أراد البائع ان يلتزم المشتري السليم بحصته
 من الثمن فليس له ذلك على قول ابن القاسم وروايته عن مالك الذي هو المشهور وله ذلك على كلام أشهب واختيار سحنون وان أراد
 المشتري أن يلتزم السليم بحصته من الثمن فليس له ذلك بخلاف (قوله وليس للمشتري الخ) أي بدون رضا البائع وأما لو راضياً فلا
 اشكال (قوله وأما التزامه) أي انتم السليم والمعيب بجميع الثمن أو السليم بجميع الثمن ورد المعيب فله ذلك (قوله ورجع للقيمة) انما
 ذكره ذامع علمه مما تقدم في قوله ورد بعض المبيع بحصته ليرتب عليه ما بعده واذا رجع للقيمة فليمنظر لوجه الصفقة وعدمها في
 العيب والاستحقاق (قوله وهي مخالفة للقيمة) وأما لو كانت التسمية موافقة للقيمة فانه يصح ذلك العقد كما أفاده عجم (قوله من تمة الخ)

لانه لما قال ورد الخ يخطر ان يقال هل ينظر في ذلك للقيمة أو للتسمية فأفاد انه يرجع للقيمة (قوله والقيمة هنالك قيمة السلعة المرجوع فيها) أي التي كانت وقعت ثمناً أو ما هنا فهي المرجوع بغيرها (قوله وانلاف المشتري قبض) أي لما أنلفه مقوماً أو مثلياً فيسأل منه والفرض ان البيع على البت لان المبيع بالخيار قدمه في قوله وان جنى بائع أقول وحيث كان البيع على البت ينبغي أن يحتمل على ماذا كان في ضمان البائع لانه اذا كان في ضمان المبتاع أمره ظاهر وبعد كتيبه هذا إذا أتته قال في التوضيح في شرح ابن الحاجب أي اذا أنلف المشتري ما اشتري وهو في ضمان البائع فهو كقبضه له فيلزمه الثمن اهـ فالجمله (قوله لوجب على المتلف قيمة المقوم) ظاهر العبارة ان الغرم للمشتري ويقيده قول التوضيح أي ان من باع سلعة ثم أنلفها هو أو اجنبي قبل قبض المشتري لها فان ذلك الانلاف يوجب الغرم ولم يبين المصنف ما يغرم وصرح في الجواهر بغرم القيمة في حق البائع والاجنبي اهـ فتلك العبارة ظاهرة في عدم التخيير بخلاف العبارة الثانية التي هي قوله وبعبارة وهي للقاني وهي مخالفة لظاهر المصنف (قوله أي لمن الضمان منه من بائع أو مشتري) لا يخفى انه اذا كان الضمان من المشتري فالامر ظاهر وأما اذا كان الضمان من البائع فيغرم للبائع اذا أراد المشتري رد المبيع وأما اذا أراد (٧٣) التمسك فإخذ القيمة (قوله قبض لماعبيه) أي للجزء الذي عيبه وثمره ذلك دفع ما يخصه من الثمن ولو كان رداله لرد ما يخصه من القيمة لا من الثمن (قوله وان اختار التماسك الخ) حاصله ان تعيب البائع ان كان المبيع في ضمان المبتاع فانه يوجب عليه غرم ارش المعيب للمبتاع سواء كان عمداً أو خطأ لانه حينئذ اجنبي من المبيع وان كان في ضمانه فان كان عمداً خیر المبتاع بين التماسك والرجوع بالارش وان كان خطأ فخير بين التماسك ولا شيء له وبين الرد كما اذا كان بسماوي وهو في ضمان البائع (قوله وتعيب الاجنبي ظاهر في انه يوجب الارش) أي سواء كان عمداً أو خطأ كان المبيع في زمن ضمان البائع أم لا ولا خيار للمبتاع حينئذ كما في شرح شب أي وحينئذ يكون الارش

للمبتاع وبعض شيو خناً أفاد ان معنى العبارة وتعيب الاجنبي ظاهر في انه يوجب الارش لمن الضمان منه (ص) من بائع أو مشتري أقول وهو المناسب لما تقدم والحاصل ان قول المصنف وكذا تعييبه الخ معناه على ما قاله الشارح وتعيب البائع يوجب الغرم أي للمشتري اذا اختار الامضاء وأما اذا اختار الرد فيرد له جميع الثمن وقوله وتعيب الاجنبي ظاهر في انه يوجب الارش أي للمشتري اذا كان المشتري يرد الامضاء وللبائع اذا كان المشتري يرد الرد والموضوع أن ذلك كله في ضمان البائع وهذا على ما قلنا مما أفاده بعض شيو خناً لكونه المناسب لما تقدم وأما ما في شرح شب الذي ذكره في تعيب الاجنبي فلا يأتي الا على انه لا تخيير في قوله وكذلك تعييبه الخ الذي صوب به المصنف مع أنه كما في التخيير والحاصل ان ظاهر النقل كما أفاده محشي نت ان قول المصنف وانلاف المشتري قبض والبائع والاجنبي يوجب الغرم وكذلك تعييبه لا تخيير فيه وأما قول المصنف سابقاً وخير المشتري ان غيب أو عيب فيقرأ عيب بالبناء للمفعول أي ان العيب حصل بامر سماوي وبعد أن كتبت ذلك رأيت عن البساطي ما يوافق محشي نت من ان ظاهر النقل الغرم الغرم يدون تخيير المشتري ولفظ ابن الحاجب وانلاف المشتري قبض وانلاف البائع والاجنبي يوجب الغرم اهـ وقد حله المصنف بما تقدم ثم قال ابن الحاجب وكذلك تعييبه فقال المصنف ان تعيب المبيع كاتلافه فيفصل فيه بين المشتري والبائع والاجنبي كما تقدم ح وانلاف المشتري والاجنبي الطعام المجهول كبله يوجب القيمة لا المثل وتأمل في المقام

بخصته ورجع للقيمة ان كان الثمن سلعة والقيمة هنالك قيمة السلعة المرجوع فيها وهذا المرجوع (ص) وانلاف المشتري قبض والبائع والاجنبي يوجب الغرم (ش) هذا وما بعده من تعلقات قوله والتلف وقت ضمان البائع بسماوي يفسخ كما مررت الاشارة اليه لكن قوله والبائع والاجنبي يوجب الغرم ليس خاصاً بما اذا وقع التلف منهم في ضمان البائع بل يجري ذلك فيما اذا كان التلف منهم في ضمان المشتري أيضاً أي وانلاف البائع والاجنبي لمبيع على البت وهو في ضمان البائع أو ضمان المبتاع يوجب على المتلف قيمة المقوم ومثل المثل وبعبارة والبائع يوجب الغرم أي للمشتري في زمان ضمان البائع واختار المشتري الامضاء وقوله والاجنبي يوجب الغرم أي لمن الضمان منه من بائع أو مشتري (ص) وكذلك اتلافه (ش) صوابه تعييبه ليس من التكرار ويحجر على ما سبق فتعيب المشتري قبض والبائع والاجنبي يوجب الغرم أي ان تعيب المشتري قبض لماعبيه فيقوم سالماً ومعيباً يغرم من الثمن النسبة ويخير فيما بقي منه فان تماسك دفع منه بقية الثمن ان كان لم يدفعه وان رد أخذه ان كان دفعه والاسقط فاذا قطع يد العبد أو فقاً عينه مثلاً قوم سالماً ومعيباً يغرم من الثمن النسبة أي نسبة ما نقصه العيب ثم يخير فيما بقي منه وكأنه سلع تعيب بعضها فان شاء أخذه ودفع بقية ثمنه وان شاء رده وأخذ ثمنه وكذلك لو كان المبيع سلعة أو عيب منهن واحدة وتقوم كل سلعة بمفردها وتنسب قيمة المعيب الى الجميع ويغرم ما يخص المعيب من الثمن وتعيب البائع يوجب الغرم لكن بعد تخيير المشتري وتقدم هذا في قوله وخير المشتري ان غيب أو عيب فان اختار الرد غرم له البائع الثمن وان اختار التماسك غرم له الارش وتعيب الاجنبي ظاهر في انه يوجب الارش

للمبتاع وبعض شيو خناً أفاد ان معنى العبارة وتعيب الاجنبي ظاهر في انه يوجب الارش لمن الضمان منه (ص) من بائع أو مشتري أقول وهو المناسب لما تقدم والحاصل ان قول المصنف وكذا تعييبه الخ معناه على ما قاله الشارح وتعيب البائع يوجب الغرم أي للمشتري اذا اختار الامضاء وأما اذا اختار الرد فيرد له جميع الثمن وقوله وتعيب الاجنبي ظاهر في انه يوجب الارش أي للمشتري اذا كان المشتري يرد الامضاء وللبائع اذا كان المشتري يرد الرد والموضوع أن ذلك كله في ضمان البائع وهذا على ما قلنا مما أفاده بعض شيو خناً لكونه المناسب لما تقدم وأما ما في شرح شب الذي ذكره في تعيب الاجنبي فلا يأتي الا على انه لا تخيير في قوله وكذلك تعييبه الخ الذي صوب به المصنف مع أنه كما في التخيير والحاصل ان ظاهر النقل كما أفاده محشي نت ان قول المصنف وانلاف المشتري قبض والبائع والاجنبي يوجب الغرم وكذلك تعييبه لا تخيير فيه وأما قول المصنف سابقاً وخير المشتري ان غيب أو عيب فيقرأ عيب بالبناء للمفعول أي ان العيب حصل بامر سماوي وبعد أن كتبت ذلك رأيت عن البساطي ما يوافق محشي نت من ان ظاهر النقل الغرم الغرم يدون تخيير المشتري ولفظ ابن الحاجب وانلاف المشتري قبض وانلاف البائع والاجنبي يوجب الغرم اهـ وقد حله المصنف بما تقدم ثم قال ابن الحاجب وكذلك تعييبه فقال المصنف ان تعيب المبيع كاتلافه فيفصل فيه بين المشتري والبائع والاجنبي كما تقدم ح وانلاف المشتري والاجنبي الطعام المجهول كبله يوجب القيمة لا المثل وتأمل في المقام

(قوله وان أهلك الخ) فلو كان الهلاك بسماوى لكنت من البائع وانتقض المبيع كما قدمه بقوله والتلف وقت ضمان البائع بسماوى
يفسخ ومنه الخطأ فيما يظهر من تعبير المصنف بأهلك كالمدينة وجعله الشيخ سالم كالعمد أى فيلزم المثل تحريبالانه كالخطأ فى أموال
الناس كما أفاده الشارح آخرافان جهل هل كان من سماوى أو من متلف فقال ابن القاسم لا يصدق وعليه أن يوفى ماباع وان أهلكها
المشتري وعرفت مكيتها اغرم الثمن فان جهلت لزمه تحريبا (قوله فالمثل الخ) (٧٣) انظر هل لهما أن يتراضيا على ترك المثل حيث

كان طعاما أم لا والظاهر لا للزوم
بيع الطعام قبل قبضه اذا وجب له
المثل باعه قبل أن يقبضه بالثمن
الذى وقع الشراء به قاله بعض الشراح
(قوله أو أجنبي) أى أهلك عمدا
واما خطأ فليس للمشتري رجوع
بسماوى اذا رجع البائع على الخطئ
بالقيمة أو المثل أقول الظاهر كلام
الشيخ سالم من انه لا فرق بين أن
يكون الهلاك به عمدا أو خطأ كان
من البائع أو أجنبي لان التعبير
لفظ أهلك وان كان واقعا فى المدونة
الا ان معناه أتلف ولفظ أتلف
يقال فى العمد والخطأ (قوله
فالقمية) أى يوم التلف (قوله علم
مكيتها ماباعه) وهذا لا ينافى
الرجوع لاهل المعرفة فى ذلك فصار
كان ما تقوله أهـ ل المعرفة هو عين
ما فى ذهنه (قوله ثم اشترى) أى
فالبائع هو الذى يتولى الشراء كما
قاله ابن أبى زمنين وهو الذى يدل
عليه لفظ الكتاب وقيل المشتري
وقيل الحاكم (قوله لان القيمة
أغرمت) أى أغرمت له أى
فصارت مستحقة له فاذا فضل شئ
فاز به (قوله ولو أعدم الخ) وجه
ثان ليكون الفاضل للبائع (قوله
ولما كان عليه التواء) بالمشاة فوق
أى الهلاك كان له التواء (قوله
فان كان النقص كثيرا الخ) بان كان
الثلث فافوق فلهما شترى الفسخ
والتماسك بما يخص ذلك من الثمن

(ص) وان أهلك بائع صبرة على الكيل فالمثل تحريبالى بوفيه ولا خيار لك (ش) والمعنى ان
البائع اذا أهلك الصبرة التى باعها على الكيل أو أفاها يبيع أو غيره ولم يعلم كيهافانه يلزمه
أن يأتى بصبرة مثله على التحري لى بوفى للمشتري ما اشتراه منه وليس للمشتري خيار ان
يرد المبيع أو يتمسك به لانه اذا أخذ مثل صبرته التى اشتراها لم يظلم ولا مفهوم لقوله على
الكيل بل مثله الوزن والعدد وكلام المؤلف فى كل مذهب لى ولو لم يكن ربويا كالخساء والمكنان
والعصفور (ص) أو أجنبي فالقيمة ان جهلت المكيلة (ش) يعنى فان كانت الصبرة هلكت بفعل
شخص أجنبي فلا يخولوا ما ان تكون مجهولة الكيل أو معلومة فان كانت مجهولة الكيل فانه
يلزمه قيمتها عينيا لان المثل اذا جهلت مكيتها يرجع فيه الى القيمة اذا الجراف مقوم والفرق
بين الاجنبى والبائع أنالو أغرمنا الاجنبى المثل لكان فرضا لانه يبيع مجهول بمعلوم من
جنسه والغالب على البائع علم مكيلة ماباعه (ص) ثم اشترى البائع مابوفى فان فضل فللبائع
وان نقص فلكا لاستحقاق (ش) يعنى ان القيمة التى يغررها الاجنبى يأخذها البائع فيشترى بها
أو ببعضها طعاما لى بوفى للمشتري على حكم ما اشترى منه فان فضل شئ من القيمة لخص حدث
فهو للبائع لان القيمة أغرمت ولو أعدم المتعدى أو ذهب فلم يوجد كانت المضيبة من البائع
فلما كان عليه التواء كان له التواء والمشتري لم يظلم اذا أخذ مثل ما اشترى وان نقص المأخوذ
من الاجنبى عن الوفا لعله حدث فان النقص ينزل منزلة الاستحقاق للمبيع واستحقاق بعض
المثل كعيبه فان كان النقص كثيرا فوفى الر بيع فلهما شترى الفسخ أو التماسك بما يخص ذلك
من الثمن وان كان يسيرا الر بيع فأقل لزمه التماسك بما يبيع بما يخصه من غير خيار ثم ان
كلام المؤلف يشعر بان الاتلاف من البائع والاجنبى وقع عمدا وكذا فى المدونة ويفهم
منه ما انه لو وقع الاتلاف خطأ لا يكون الحكم كذلك ويكون كلسماوى لكن بعض الشراح
حمل كلام المؤلف على ما هو أعم ولما كان المذهب جواز تصرف المشتري فى المبيع بكل
وجه من وجوه التصرفات نبه على تصرفه بالعوض فغيره أخرى بقوله (ص) وجاز البيع قبل
القبض الا مطلق طعام المعاوضة (ش) يعنى ان كل شئ يجوز بيعه قبل قبضه الا مطلق الطعام
ربويا كان أو غيره كالغوا كالمأخوذة بمعاوضة فلا يجوز بيعه قبل أن يستوفيه وانما قدرنا
كل شئ بدليل الاستثناء لانه من معيار العموم وبعبارة وجاز بيع ما ملك بشراء أو غيره وهذا
يعلم انه لا بد فى المستثنى من التصريح بالمعاوضة كما قال وأما تقدير ما اشترى كفى ابن الحاجب
فلا يحتاج معه للتصريح بالمعاوضة فى المستثنى فيه صير مستدركا وأخرج به ما أخذ بقرض أو هبة
أو ميراث فيجوز بيعه قبل قبضه او دخل فى طعام المعاوضة المأخوذة اذا وفى خلع ولا يدخل
فيه ما يؤخذ عن مستهلك فان المذهب جواز بيعه قبل قبضه والظاهر ان المبيع يباع فاسدا من
المثل اذا فاته ووجب مثله ليس بمنزلة ما أخذ عن متلف لانه صار بمنزلة ما يبيع بعاصحها واقتصر
ابن رشد فى البيان على منع البيع قبل القبض فى أرزاق القضاة وولاية السوق والكتاب

(١٠ - خرشى رابع) وان نقص عن الثلث سقط عنه حصته من الثمن (قوله الا مطلق طعام المعاوضة) أى الا طعام
المعاوضة مطلقا ربويا أم لا (قوله عن مستهلك) أى عمدا أو خطأ (قوله لانه صار بمنزلة ما يبيع) فيه شئ وذلك لان رد العوض من قيمة
أو مثل فى فوات البيع الفاسد بمثابة ما أخذ عن مستهلك (قوله وولاية السوق) أى وأصحاب السوق أى مشايخ الاسواق وكذا العلماء ان
جعل لهم ذلك فى مقابلة تعليمهم للناس لا على وجه الصدقة ولا من اشترى علوفة بشون حيث كان من أهـ ل الصدقة اذا الاصل ان

السلطان وضعها للصداقة وأخذ الثمن من المشتري تعد فيجوز بيع كل قبل قبضه فان لم يكن من أهل الصدقة لم يجز له البيع قبل القبض كما لا يجوز له أصل الشراء قرر عجم (قوله ولو كرزق فاض) أي خلافا للقول بجوازه لانه عن فعل غير محصور فاشبهه العطية (قوله وما فرض لأزواج النبي صلى الله عليه وسلم) أي مثل ما فرض أي كان يفرض حاكم لزوجته عالم مثلاً والكتاب كerman الكتابون ما يتعلق بأزواج الجند وغيرهم (قوله حال أو صفه) الحالية باعتبار الظاهر لأن المضاف إليه معرفة ظاهره وصفه باعتبار انه في حكم النكحة (قوله معطوف على قوله أخذ بكيل) وهو مناسب لاجتماعهما في كونهما في ضمان البائع قبل القبض (قوله كلبان أغنام) فيه إشارة إلى أنه أراد بشاة الجنس والمراد شياء كما سيأتي في تصويره وحاصله أنه يسلمه في لبن شاتين من شياء عشرة معينات وفيه إشارة إلى أن لا مفهوم لقوله شاة (قوله وأجازه أشهب) راجع (٧٤) لأصل العبارة الذي هو قوله كلبان شاة (قوله كان يسلم في لبن شاة أو شياء) الأولى حذف

شيء لان المعنى ان يسلم في شاة أي لبن شاة أو شاتين غير معينتين من شياء كما سيأتي بيانه (قوله وشراء اللبن الخ) لا ما يفعله الفلاحون وبمعونه الضمان فانه فاسد فيرجع مالك البهية بمثل اللبن ان علم قدره والافقيته ويرجع عليه الأخذ بكلفة البهية كما أفتى به والدعب وصورتها أن تأتي لصاحب البقرة ذات اللبن وتعطيه دراهم مثلاً وتأخذ البقرة تأخذ لبنها مائة معينة والكلفة من عندك (قوله كذا وكذا قسطا) أي ائتمان وعشرون قسطاً مثلاً وقوله بكذا وكذا درهم أي ائتمان وعشرون درهماً مثلاً ان القصدي ليس خصوص كون المعدود معطوفاً كما قد يتوهم من ذلك بل ما يشمل المركب كاحد عشر قسطاً مثلاً (قوله وأن يعرف الخ) معطوف على قوله أن يكون المأخوذ منها معينة (قوله ليس هذا معطوفاً الخ) أي لان هذا شرط للجواز وما تقدم من قوله أخذ بكيل شرط للامتناع ولا يصح جعله معطوفاً على كرزق فاض لانه يصير المعنى ولو لم يقبض

والاعوان والجند واليه أشار بقوله (ص) ولو كرزق فاض (ش) ومن ذكر معه نظر إلى انه عن أمر واجب فأشبهه الاجارة اماماً أخذت فقاوصة على غير عمل أو على انه ان شاء عمل أولاً وما فرض لأزواج النبي عليه الصلاة والسلام فيجوز بيعه قبل قبضه والكاف بمعنى مثل وهي داخلية على قاض فدخل جميع ما ذكره وقوله (أخذ بكيل) حال من طعام المعاوضة أو صفه له والمعنى ان الطعام المنهني عن بيعه قبل قبضه هو ما أخذ بكيل واحترز به من الطعام الذي أخذ جزافاً فانه يجوز بيعه قبل قبضه لدخوله في ضمان المشتري بالعقد (ص) أو كلبان شاة (ش) معطوف على قوله أخذ بكيل أي الجزاف الذي في ضمان بانه يمنع بيعه قبل قبضه كلبان أغنام باعياها أولين ابل باعياها أولين بقر باعياها اشتري جزافاً أو غرائب اشتري بصفه جزافاً قال ابن القاسم نظر إلى كونه في ضمان البائع وأجازه أشهب نظر إلى كونه جزافاً وعبارة معطوف على قوله أخذ بكيل أي أو كان كلبان شاة وكونه قال أخذ بكيل حقيقة أو حكماً كأن يسلم في لبن شاة أو شياء معينات بالشرط الآتية فلا يجوز بيعه قبل قبضه والكاف داخلية على شاة عملاً بقاعدة في هذا المختصر من ادخال الكاف على المضاف وإرادة المضاف إليه كقوله وكطين مطر وشراء اللبن جزافاً جائز بشرط أن يكون المأخوذ منها معينة وان تكثر كعشرة والافلا للغر بخلاف السلم في لبن شاتين كيلا مع لوما كذا وكذا قسطاً بكذا وكذا درهم في ايان لبنها فلا بأس به وان يعرف وجه حلاها ولما كان القبض الضعيف لا يكفي في جواز بيع الطعام بل لا بد من قبض قوي أشار للقبض الغير الكافي بقوله (ص) ولم يقبض من نفسه الا كوصي ليعتيمه (ش) ليس هذا معطوفاً على الحال المتقدمة وهي أخذ بكيل بل هو حال من مقدر بعد الاستثناء أي الامطلق طعام المعاوضة فلا يجوز بيعه قبل قبضه ويجوز بيعه بعد قبضه حال كونه لم يقبض من نفسه فان قبض من نفسه فلا يجوز بيعه به هذا القبض لانه كلاب قبض فيلزم حيفاً هذا البيع له قبل قبضه ومثال ذلك ما قال ابن عبد السلام ان من كان عنده طعام وديعة وشبهها فاشترى من مالكه فانه لا يجوز له بيعه بالقبض السابق على الشراء لانه قبض غير تام بدليل ان رب الطعام لو أراد ان يده ومنعه من التصرف فيه كان له ذلك الا أن يكون ذلك القبض قويا كفي حق الوالد الولد به الصغيرين فانه اذا باع طعام أحدهما من الآخر وتولى البيع والشراء عليهما كان له أن يبيع ذلك الطعام على من اشتراه له قبل أن

من نفسه مع انه اذا انتفى عدم القبض من نفسه جاز ولا يصح جعله حالاً من مطلق طعام المعاوضة لانه يكون المعنى والحال انه لم يقبض من نفسه فيقتضي انه اذا قبض من نفسه يجوز وليس كذلك (قوله به هذا القبض) أي الذي من النفس (قوله وشبهها) أي شبهه الوديعة أي كرهن (قوله بالقبض السابق على الشراء) لا يخفى انه حسي والكلام الآن في القبض المعنوي أي الذي هو القبض من نفسه فالمناسب لما قبله ان يقول فلا يجوز بيعه بالقبض المعنوي وهو القبض من نفسه (قوله الا أن يكون الخ) يحتمل ان المراد القبض السابق الحسي المشار له بقوله لا يجوز بيعه الخ ويحتمل أن مراده القبض الحكمي الذي هو من نفسه المشار له بقوله لانه كلاب قبض نعم ان كان القبض الحسي قويا لزمه أن يكون القبض الحكمي كذلك وان كان ضعيفاً كان ذلك أيضاً ضعيفاً (قوله وتولى البيع والشراء عليهما) أي البيع لواحد والشراء للآخر وقوله كان له أن يبيع ذلك الطعام أي من الذي

يقبضه

اشترائه لاجنبى (قوله بان باع السيد جميع السكابة) أى أن التحجيل بسبب ذلك أى مبيع الجميع سبب فى تحجيل عتقه كله ظاهره انه لا يحتاج لصيغة (قوله وينبغى الخ) الحاصل ان تحجيل العتق باحد الامر من الاول أن يبيعه جميع النجوم أى وان لم يتلفظ بلفظ العتق الثانى أن يبيعه بعض النجوم ولكنه يجوز عتقه على بقاء الباقي الى أجل (٧٥) النجوم (قوله ويجعل العتق الخ) أى حرمة العتق وان كان فيه بيع الطعام قبل قبضه (قوله

لانه من باب بيع الطعام الخ) أى ولم توجد حرمة العتق (قوله ولا تباع من أجنبى الخ) أى لانه يبيع دين يدين (قوله من المعنى) وهو انه يقتصر ما بين العبد وسيدده ما لا يقتصر بين غيرهما (قوله فلم يؤدى الى بيع الطعام قبل قبضه) أى المحذور (قوله وسواء باع لاجنبى أو للمقرض) ثم ان هذا ظاهره اذا باعه لهما بغير طعام والا تمتنع لما فيه من بيع الطعام بطعام غير يد يسد واذا باعه لمقرضه فلا بد من قيد آخر وهو ان يكون أجل القرض الى مثل أجل السلم وأكثر فان كان ينقص عن أجل السلم لم يجز اذا القرض بعد لغوا باشرائه له من المقرض فال الامر الى أن المقرض دفع نقدا أو عرضا بغير طعام مثل القرض صفة وقد رآه يأخذه بعد أجل القرض وهذا سلم (قوله غير المعاوضة) أراد به ما اقترضه من ربه الذى لم يشتره أو من الذى اشتراه وقبضه وقوله وأما طعام المعاوضة أراد به ما اقترضه من اشتراه ولم يكن ذلك المشتري قبضه واغافلنا أراد لانه حيث أخذه من مشتريه يقال له طعام معاوضة قبضه أم لا (قوله وأكثرا استعماله) أى الترتك المذكور (قوله ان جميع أنواع طعام المعاوضة) المناسب لقوله من الجميع أن يقول ومعنى كلام المؤلف ان مبن

يقبضه ثانيا وكذلك الوصى فى يتيمه ثم ذكر المؤلف بعض محترزات قيود المنع فيها قيد السكيل بقوله (ص) وجاز بالعقد جراف (ش) أى وجاز للمشتري بمجرد العقد بيع طعام اشتراه جزافا قبل أن يقبضه من بائعه والمراد بالجراف الذى ليس فى ضمان البائع وأما ما فى ضمانه فلكم التكيل كما أشار له فيما مضى بقوله أو كلبن شاة ومنها قيد المعاوضة بقوله (ص) وكصداقة (ش) أى ان طعام الصدقة وطعام القرض وما أشبهه يجوز بيعه قبل قبضه لان المحذور أن يتوالى عقد تابع لم يتخللها قبض وذلك منتف هنا (ص) وبيع ما على مكاتب منه وهل ان يجعل العتق تأويلان (ش) يعنى ان من كاتب عبده على طعام موصوف الى أجل معلوم فانه يجوز له ان يبيع ذلك الطعام للمكاتب قبل قبضه منه ولا يجوز للسيد ان يبيعه لغير المكاتب قبل قبضه وهل محل جواز بيع ما على المكاتب من الطعام منه ان يجعل السيد عتقه بان باع السيد جميع السكابة للمكاتب لحرمة العتق وينبغى ان يكون مثل ذلك ما اذا باعه بعض النجوم وأبقى النجوم الباقية الى أجلها ويجعل عتقه على ذلك وعلى هذا التأويل لا يجوز للسيد ان يبيع نجما من نجوم السكابة للمكاتب قبل قبض ذلك النجم أى ولم يجعل العتق إلا أن لانه من باب بيع الطعام قبل قبضه أو الجواز غير مقيد بذلك فيجوز البيع للمكاتب سواء باعه جميع نجوم السكابة أو نجما منها لان السكابة ليست ثابتة فى الذمة ولا يخاصص بها السيد الغرماء فى موت أو فساد ويجوز بيع السكابة من العبد نفسه بدين الى أجل ولا تباع من أجنبى بدين مؤجل فالضمير فى منه يعود على الطعام ويفهم كون المشتري له المكاتب من المعنى ويحتمل رجوعه للمكاتب ويفهم ان المبيع طعام من كون البحث فيه (ص) واقراضه (ش) الضمير يرجع لطعام المعاوضة والمعنى ان طعام المعاوضة يجوز اقراضه قبل قبضه فاذا اشترت من انسان اردب حنطة مثالا فانه يجوز له ان قبضه ان قبضه ان تقرضه من شخص اذ ليس فى ذلك توالى عقد فى بيع لم يتخللها قبض فلم يؤدى الى بيع الطعام قبل قبضه (ص) أو وفاؤه عن قرض (ش) يعنى ان طعام المعاوضة يجوز وفاؤه قبل قبضه عن قرض مثلا عليك لرجل اردب حنطة من قرض ثم اشترت اردبا من الحنطة فانه يجوز لك قبل ان تقبضه ان تقبضه لذلك الرجل وفاء عن اردبه الذى عليك (ص) وبيعه لمقرض (ش) يعنى انه يجوز لمن اقترض اردب حنطة مثلالا ان يبيعه قبل قبضه وسواء باعه لاجنبى أو للمقرض لان القرض عليك بالقول وان لم يقبض والجواز محله اذا اقترضه من ربه وأما ان اقترضه ممن اشتراه من ربه قبل ان يقبضه المشتري فانه لا يجوز للمقرض ان يبيعه قبل قبضه فالجواز متعلق بجواز أى جاز لمقرض طعام غير المعاوضة يبيعه قبل قبضه وأما طعام المعاوضة فليس لمقرضه يبيعه قبل قبضه وله ذلك بعده (ص) واقالة من الجميع (ش) قال ابن عرفة هى ترك المبيع لبائعه بثمنه وأكثرا استعماله قبل قبضه خرج بقوله بثمنه ما اذا تركه بثمن آخر فانه يبيع آخر وما اذا تركه بغير عوض ومعنى كلام المؤلف ان جميع أنواع طعام المعاوضة تجوز الاقالة منه قبل قبضه لانها حل يبيع ولا يبيع وسواء كان رأس المال عينا أو عرضا غاب عليه المسلم اليه أو البائع أم لا ومفهوم قوله من الجميع لو وقعت فى البعض جازت ان كان رأس المال عرضا يعرف بعينه غاب عليه أم لا وكذا لو كان رأس المال عينا أو طعاما لا يعرف بعينه ولم

اشترى طعاما من شخص يجوز لهما أن يوقعا الاقالة فى جميعه قبل قبضه وقوله وسواء كان رأس المال التعبير برأس المال يقضى قصره عن السلم وليس بالازم (قوله غاب عليه) أى غاب المسلم اليه عليه أم لا (قوله أو طعاما لا يعرف بعينه) أى بان أسلم اردبا من الحنطة فى قنطار من القطن الا ان خير بانه حينئذ يكون خروجا عن الموضوع لان الموضوع ان المسلم فيه طعام والاولى أن يقول أو عرضا

لا يعرف بعينه لان من المعلوم ان الاطعمة لا تعرف بعينها (قوله ولم يقبضه) أي المسلم اليه (قوله لم تجز الاقالة) ولو فرض انه أحضر المثل عند الاقالة (قوله والطعام وغيره) أي المسلم فيه لافرق بين أن يكون طعاماً وغيره كما مثلنا قريبا (قوله يبيع فضة نقدا) أي وهو رأس المال الذي دفعه أولا (قوله بفضة) أي وهي مقابل البعض الذي وقعت الاقالة فيه وقوله وبيع وسلف البيع هو ما كان في البعض الذي لم تقع الاقالة فيه والسلف هو ما كان في البعض الذي وقعت الاقالة فيه (قوله مع ما في الطعام من بيعه قبل قبضه) أي انه اذا كان المسلم فيه طعاما وقعت الاقالة في البعض فيلزمه ان المسلم باع الطعام قبل قبضه بالنسبة لما وقعت الاقالة فيه الا انك خير بان هذا لا يظهر لانها في الطعام حل يبيع (٧٦) والجواب ان محل كونها احلا فيما ثبت الحكم بالجواز فيه وامام اعاده فهو على الاصل

يقبضه أو قبضه ولم يقبض عليه فان غاب عليه غيبة يمكنه فيها الانتفاع لم تجز الاقالة من البعض قاله في المدونة والطعام وغيره في ذلك سواء لانه قد يدخله يبيع فضة نقدا بفضة وعرض الى أجل وبيع وسلف مع ما في الطعام من بيعه قبل قبضه وكلام المؤلف في الاقالة اذا وقعت من غير زيادة ولا نقص على الثمن والافتمنع لانها حينئذ يبيع (ص) وان تغير سوق شيئا لا بد منه كسمن دابة وهزها بخلاف الامه (ش) المراد بالثمن ما دفعته غنا للطعام المسلم فيه فاذا أسلمته الدابة مثلا في طعام فانه يجوز لك ان تقبل منه قبل قبضه وان تغير سوق تلك الدابة بزيادة أو نقصان لان المدار على عين المدفوع غنا وهو باق وأما ان تغيرت الدابة في بدنها كما اذا كبر الصغير أو هزل الكبير أو سمن أو قلعت عينه وما أشبه ذلك فان ذلك يثبت الاقالة فلا تجوز الا بعد قبض الطعام لان الاقالة حينئذ تصير بيعا مؤثما بخلاف لو تغيرت الامه المدفوعة غنا في بدنها بسمن أو هزال فان ذلك لا يثبت الاقالة لانه لا يراد منها اللحم وقولنا بسمن أو هزال مثله في المدونة ويفهم منه ان الامه لو تغيرت بعور أو قطع عضو وكان ذلك مقبضا وهو ظاهر وانما عدل عن غنك الى شيئا لئلا يتوهم ان المراد بالثمن العين أي الذهب والفضة اذ هي الغائب فيه أي وان تغير سوق شيئا كان عرضا أو عينيا (ص) ومثل مثلي (ش) أي لا تجوز الاقالة من الطعام قبل قبضه على ان يرد عليك بائع مثل غنك المثل الذي دفعته اليه غنا بل لا بد من قبض الطعام فهو عطف على بدنه الا ان يكون الثمن نقدا ذهبا أو فضة فتجوز الاقالة من الطعام قبل قبضه على ان يعطى البائع للمشتري مثل دراهمه ولو كانت قائمة بيده سواء اشترط استرجاعها بعينها أم لا والى هذا أشار بقوله (ص) الا العين وله دفع مثلها وان كانت بيده (ش) لانه لما قبضها وصارت في ذمته فاذا أعطاك مثلها لم يظلمك وهذا ما لم يكن البائع من ذوى الشبهات لان الدارهم والدنانير تعين في حقه ولا شك ان الخطاب للمشتري كما ان الخطاب فيما قبله كذلك فالضمير المذكور في قوله وله دفع مثلها للبائع وهو يفيد ان قوله ومثل مثلي في الثمن وما ذكره الشيخ عبد الرحمن عن نصها وشرح به كلام المؤلف غير ظاهر لان كلامه في الثمن فهو فرع آخر (ص) والاقالة يبيع الا في الطعام والشفعة والمرابحة (ش) يعني ان الاقالة يبيع بشرط فيما ما يشترط فيه ويمنعه ما يمنعها الا في مسائل الاولى في الطعام قبل قبضه فليس لها حكم البيع بل هي فيه حل يبيع فلذا جاز لمن اشترى طعاما من آخر ان يقبل منه بائعه قبل قبضه الثانية في الشفعة فليست فيها بيعا ولا حل يبيع بل هي باطلة فن باع شقصا ثم اقال

(قوله لانه لا يراد منها اللحم) والعبد مثل الامه قال ابن عرفة الاظهر ان ما يراد من الرقيق الخدمة كالداية (قوله ان الامه لو تغيرت الخ) ويفهم منه أيضا انها لو تغيرت بزيادة غير السمن كالولادة لفات الاقالة بذلك وهو كذلك (قوله ومثل مثلي) أي لا تجوز الاقالة على مثل مثلي أي كان يدفع له قنطارا من المكان بدل قنطار الذي دفعته له من المكان في مقابلة اردب من القمح (قوله على ان يرد عليك بائع) في شب الظاهر لانه لافرق بين السلم والبيع وفي عب خلافه لانه قال وكذا طعام غير السلم تجوز الاقالة فيه على مثل المثلي وقوله من الطعام وأما لو أسلم المثلي في غير الطعام فيجوز التقابل على مثله (قوله عطف على بدنه) فيه نظر بل متعلق بمعدوف أي لا تجوز الاقالة على مثل مثلي (قوله وما ذكره الشيخ عبد الرحمن) ونصه قوله ومثل مثلي أي فلا تجوز الاقالة عليه الا اذا فات المبيع لأرأس المال بيده فتجوز الاقالة على مثله ويصير كانه يبيع مؤثما قال في المدونة في آخر

السلم الثاني وكل ما ابتعته بما يكال أو يوزن من طعام أو عرض فقبضته فانه له خائرا أن يقبل منه وترد مثله بعد علم البائع به لا كدو بعد أن يكون المثل حاضرا وتدفعه اليه بموجب قبضه منه اه (قوله الا في الطعام) ويشترط في جوازها فيه ان تقع بلفظ الاقالة فان كانت بلفظ البيع فلا وان يكون الطعام في البلد الذي وقعت فيه الاقالة والالم تجز انظر شرب (قوله ويمنعها ما يمنع) فاذا وقعت وقت نداء الجمعة فبعض وظاهر المصنف في فصل الجمعة حتى في المستثنيات الثلاثة ولو حدث بالمبيع عيب وقت ضمان المشتري ولم يعلم به البائع الا بعد الاقالة فله الرد به (قوله ان يقبل منه بائعه) أي ان وقعت بمثل الثمن فان وقعت بزيادة أو نقص منه فيبيع مؤثما (قوله بل هي باطلة) وذلك لانها لو كانت بيعا لم يكن له الاخذ بالمبيع الاول والثاني ويكتب عهده على من أخذ ببيعته مع انه انما يأخذ بالمبيع الاول ولو كانت حل يبيع لم تثبت شفعة وفي عجب انهم ليس بيعا على الاطلاق ولا حلا على الاطلاق بل هي بيع

مشتريه

مشتريه

في الجملة فكانت بيعها في الجملة لتبوت الشفعة وكانت حل يبيع في الجملة لكون العهدة فيها على المشتري الاول فقط (قوله وعهدة الشفيع على المشتري) أي فیرجع عليه بالعيب والاستحقاق ويكتب الوثيقة عليه لانه البائع له حينئذ (قوله لان المبتاع قد يكره ذلك) فلا يبيع من جهة الامع البیان ولو على البيع بعشرة لان المعتمد أنه لا يجب البیان اذا باع على العشرة لاحتمال ان الكراهة من كثرة الثمن (قوله الى فصل الاقالة الخ) أي مسائل الاقالة والشركة الخ وان لم يكن عبر عنها بفصل (قوله نصف شقص) أي اشترى نصف حصه زيد في دار كالمربع مثلاً وقوله ثم استحق نصفه أي نصف ذلك النصف وهو الثمن وقوله وأخذ الشفيع لا يخفى ان الشفيع على هذا التصور صاحب النصف الثاني والمستحق فلا يبقى بيد المشتري شيء فلا يقال جعل المشتري قدر الغيره (٧٧) ويمكن أن تجعل الواو بمعنى أو أي ثم استحق

أو أخذ الشفيع فيصح بالنسبة للاستحقاق أنه جعل قدر الغيره على نوع من التسليم ولا يصح بالنسبة للشفيع وهو صاحب الحصه الثانية فانه يأخذ جميع المبيع بالشفعة ثم انك خير بان قوله أخرج به ماذا اشترى المشتري نصف شقص الخ لا يظهر ذلك هنا لانه قال في صدر التعريف وهي هنا الخ (قوله وما رواه أبو داود) عطف على قوله انها أشبهت القرض لكن الوجه باعتبار معنى الدليل (قوله راجع للتولية والشركة الخ) فيه نظير بل هو خاص بالشركة كما في المدونة وابن عرفة وعليه شرح الشارح بهرام والمواقف حينئذ قاله المشرح لا يساعده نقل افاده محشى نت (قوله ان لم يكن على شرط الخ) فاذا اسقط مشروط السلف شرطه فيصح ولا يخفى ان التعليل بالبيع والسلف يجري في غير الطعام ولكن الشرط المذكور في المصنف خاص بالطعام (قوله قد يشترط على المشتري الخ) لا يخفى ان ذلك له وان لم يشترط (قوله فيشترط الخ) أي ففيه سلف ابتداء وبيع انتهاء وقوله

مشتريه منه لا يعتمدوا بالشفعة ثابتة وعهدة الشفيع على المشتري الثالثة في المراجعة فالاقالة فيها حل يبيع فن اشترى سلعة بعشرة وباعها بخمسة عشر ثم أقال منها لم يبعها ثانيا الا على عشرة وان باع على الخمسة عشر بين ابن عرفة الاقالة في المراجعة يبيع وانما وجب التبيين لان المبتاع قد يكره ذلك اه ثم عطف بقية الرخص التي سبيلها المعروف على الرخصة الاولى من قوله واقالة بقوله (ص) وقوليه (ش) يعني أن التولية يجوز في الطعام قبل قبضه كالاقالة فيه ابن عرفة هي نصير مشترما اشتراه لغير بائعه بثمنه وهي في الطعام غير خاف قبل قبضه كبله رخصة وشرطها كون الثمن عينا (ص) وشركة (ش) أي وجاز شركة في الطعام قبل قبضه وهي هنا جعل مشتر قدر الغير بائعه باختياره مما اشتراه لنفسه بمنايه من ثمنه فقوله هنا احتزبه من الشركة المترجم عنها بكتاب الشركة والاشارة بقوله هنا الى فصل الاقالة والتولية والشركة المذكورة معهما وقوله قدرا أخرج به التولية فانها في جميع المشتري وقوله باختياره أخرج به ماذا اشترى المشتري نصف شقص ثم استحق نصفه من يده وأخذ الشفيع فانه يصدق عليه جعل المشتري قدر الغيره لكنه بغير اختياره وقوله نفسه أخرج به ماذا اشتراه لغيره كالوكيل فانه لا يفعل ذلك الا بنص وقوله بمنايه من ثمنه أخرج به ماذا اشترى سلعة بدينار ثم جعل لاجنبى فيها الربع بنصف دينار فان ذلك لا يصدق عليه شركة هنا ووجه المشهور في جواز الاقالة والشركة والتولية في الطعام قبل قبضه انها أشبهت القرض وما رواه أبو داود وغيره عنه عليه الصلاة والسلام من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه الا ما كان من شركة وتولية واقالة والاحسن ان قوله (ان لم يكن على ان ينقد عنك) راجع للتولية والشركة أي ومحل الجواز فيهما ان لم يكن على شرط في صلب العقد ان ينقد المولى أو المشرک عنك جميع الثمن أو حصته من الثمن والالم يجوز لانه يبيع وسلف منه لك امارجوعه للشركة فواضح واما رجوعه للتولية فلان البائع الاول قد يشترط على المشتري ان ينقده الثمن فيفلس المشتري أو يعدم فيشترط على المولى ان ينقده عنه الثمن فقد ظهر ان الشرط في التولية فائدة ويشترط في اقالة الطعام ان يكون في البلد التي وقعت فيه الاقالة كما يفيد قول ابن يونس وهذا كله ما لم يكن الطعام المقال منه بغير البلد التي وقعت فيه الاقالة والاقالة يجوز لانه في ضمان المشتري (ص) واستوى عقداهما فيهما (ش) أشار الى قول ابن عرفة في التولية وشرطها كون الثمن عينا وحكم الشركة كذلك واستواء عقداهما أي عقد المولى والمشرک بالكسرم والمولى والمشرک بالفخ فيهما في التولية والشركة وحكم الاقالة في هذا حكمهما قدر أو أجلا وحال ولا ورهنا وجميعا لا

فقد ظهر ان الشرط أي الذي هو قول المصنف ان لم يكن على أن ينقد عنك وقوله فائدة أي من حيث ان المولى بالكسر قد يشترط ذلك لعدمه أو تقلب (قوله لانه في ضمان المشتري) المناسب أن يقول في ضمان البائع الآن يريد ما لا وتأمل (قوله أشار الخ) وجهه انه اذا لم يكن عينا يؤل الى القيمة وقد يختلف فيؤدي الى اختلاف الثمن فصارت استواء العقد من مستلزم لكون الثمن عينا وقوله وحكم الشركة كذلك الظاهر ان هذا من كلام شارحنا لا من كلام ابن عرفة وقوله واستوى عقداهما رجوع لكلام المصنف وكأنه قال وقوله واستوى عقداهما الخ ولو كان بصورة ألف بعد الواو (قوله قدر الخ) راجع لقوله واستوى عقداهما أي استوى عقداهما من جهة القدر الخ ولا يخفى ان هذه الاشياء ظاهرة في التولية والشركة واما الاقالة فالممكن منها وذلك انه لا يعقل في الاقالة الا القدر ولا يعقل

فيما الرهن من كل والحيل من كل ولا يظهر اعتبار الاجل أي بحيث نقول ان الثمن اذا كان على المشتري لاجل يكون الثمن على البائع لاجل وان كان الثمن الذي على المشتري حالا ينقلب يكون على البائع حالا وذلك أن الكلام في الاقالة والشركة والتولية قبل القبض (قوله ولا يجوز شي من الثلاثة الخ) هذه عبارة الشيخ سالم وكذا المتقدمه أول الدرس قال في ك وما ذكره هنا من أنه لا بد من كون الثمن في الاقالة عينيا يخالف ما قدمه عند قوله واقالة من الجميع من انه لا فرق بين كون الثمن عينيا أو عرضا اه ومفاد عب وغيره ترجيح ما تقدم من العموم وضعف هذا (٧٨) وهو ظاهر (قوله فيكون ذلك من يبيع الطعام قبل قبضه) الاولى أن يقول يؤدي لعدم

استواء العقدين لان القيمة لا تنضب (قوله منع عند ابن القاسم) في ك ولعل وجه المنع عند ابن القاسم حيث لم يكن الثمن عينيا ان هذا رخصة فيقتصر فيها على ماورد (قوله فان توفرت الخ) لا يخفى التسامح في هذا لانه قد تحقق مما تقدم وجود المانع وهو عدم القبض فالمناسب له حينئذ أن يقول فيمنع لانه يبيع الطعام قبل قبضه (قوله المعين) وهو الحصة التي حصلت له بالشركة فقط فيرجع المشرک عليه بنصف الثمن (قوله وليس فيها نص على التصديق) أي مع أنه لا بد منه كما يعلم مما يأتي (قوله مدى) المدوزن قفل ميكال يسع تسعة عشر صاعا (قوله هو في الطعام الشركة) أي المشاركة بقوله أولا أو ابتعت طعاما الخ كما يعلم من الاطلاع على كلام ابن غازي رحمه الله (قوله فانه يحمل على ما قبله) لا يخفى أنه وان كان صحيحا فيه بعد (قوله اذ لا يتوهم الخ) تعليل لقوله ولا يحتاج حاصله ان من يقول بالاحتياج يقول انه يتوهم من المصنف انه يحمل على النصف وان قيد بالثالث مثلا أي بالنظر لما قبل المبالغه لان المعنى حمل على النصف اذ قيد بثالث مثلا بل

ان كان ولا يجوز شي من الثلاثة بوجه اذا كان رأس المال عرضا لا يكال ولا يوزن لان ذلك يؤل الى القيمة فيكون ذلك من يبيع الطعام قبل قبضه ويجوز ان كان عينيا فان كان ميكالا أو موزنا منع عند ابن القاسم لا عند أشهب اللخمي وهو أي قول أشهب أحسن اذا كان مما لا يختلف فيه الاغراض اه (ص) والافبيع كغيره (ش) أي والابان اشترط المولى والمشرک بالكسر التقيد على المولى والمشرک بالفتح أو اختلف العقدان في التقيد والتأجيل أو غير ذلك من وجوه الاختلاف لم تجز الشركة ولا التولية في الطعام قبل قبضه وصار يباع وبطلت الرخصة في الثلاثة فان توفرت شروط البيع وانقضى موانعه فبيع صحيح وان اختلف شرط أو حصل مانع كعدم القبض فباطل (ص) وضمن المشتري المعين (ش) أي وضمن المشرک بالفتح الشئ المعين ففاعل ضمن ضمير مستتر يعود على المشرک بالفتح لكن ليس في كلامه ما يدل على ان مرجع الضمير للمشرک فلذا قال ابن غازي والصواب ضمن المشرک اسم مفعول من اشرك الرباعي بحذف التاء وأشار به لقولها في كتاب السلم وان ابتعت سلعة بعينها فلم تقبضها حتى اشركت فيها ثم هلكت السلعة قبل قبض المشرک أو ابتعت طعاما فاكتملته ثم اشركت فيه رجلا فلم تقاسمه حتى هلك الطعام فضمن ذلك منك كما ترجع عليه بنصف الثمن اه وليس فيها نص على التصديق بوفاء الكيل وانما ضمن المشرک الحصة التي حصلت له في الشركة لانه معروف (ص) وطعاما كتمه وصدق (ش) يشير به لقولها في السلم الثاني وان أسلمت الى رجل في مدى حنطة الى أجل فلما حل أجله قامت له كاه في غرائرك أو في ناحية يملك أو في غرائر دفعها اليه فقال له بعد ذلك قد كتمه وضاع عندي فقال مالك لا يعجبني هذا ابن يونس يريد مالك ولا يبيعه بذلك القبض ابن القاسم وأنا أراه ضامنا للطعام الا أن تقوم بيفه على كيله أو تصدقه انت في الكيل فيقبل قوله في الضياع لانه لما اكتماله صرت أنت قابضه اه فقوله وطعاما الخ على هذا ليس في طعام الشركة وعلى كلام ابن غازي هو فيه ويحتمل شموله لهما ولما جرى ذكر الشركة في كلامه أخذ يتكلم على شئ من أحكام التشرية فقال (ص) وان اشركت رجل وان أطلق على النصف (ش) يعني ان المشتري اذا اشرك شخصا فيما يبيعه بان قال اشركت فانه يحمل على ما قبله من النصف أو غيره وان أطلق في شركته ولم يقيد بشئ حل على النصف لانه الجزء الذي لا ترجع فيه لاحد الجانبين ولا يحتاج الى تصويب كلامه باسقاط الواو من وان أطلق اذ لا يتوهم أحده على النصف مع التقييم بغيره (ص) وان سأل ثالث شركتهما فله الثالث (ش) يعني ان الشخص اذا سأل من رجلين اشتريا عبدا ان بشركاه في الشئ المشتري وسأل لهما مجتمعين أو سأل كل واحد منفردا أو قال اشركتني واستوت انصباؤهما كان له الثالث مما اشركاه فيه اما لو اختلف انصباؤهما أو قال لكل واحد منفردا اشركتني فله من نصيب كل واحد

وان أطلق (قوله وقال اشركتني) راجع لقوله أو سأل كل واحد منفردا وقوله واستوت انصباؤهما راجع للآخرين الذين هما قوله وسأل لهما مجتمعين وقال اشركتني أو قال لكل واحد منهم اشركتني فظهر أن الصور ثلاثة (قوله فان اختلفت انصباؤهما) هذا يأتي في أربع صور مجتمعين ومنفردين افراد أو ثنائي وقوله أو قال لكل احداً أي أو اتحدت انصباؤهما أو قال لكل واحد منفردا اشركتني وظهر أن الصور ثمان وصرح بذلك المشتري في شرحه

(قوله بر يد والمثل) المناسب أن يقول كافي غيره والمثل بدون ياء أي ومثل الثمن حاضر عند المشتري سواء كان مثليا أو مقوما وقوله لئلا يدخله بيع الخ أي وذلك لأنه إذا لم يكن حاضر فقد باع مالم يس عنده الخ فان قلت تقدم ان شرط التولية ان يكون الثمن عينا قلت ذلك في التولية في الطعام قبل قبضه وامافيه بعده أو في غيره مطلقا فيجوز وان كان الثمن غير معين ثم ما ذكره المصنف هنا مفهوما وقوله فيما هو أو تولى تلك سلعة لم يذكروها أو غنم بالزام وصرح بها هنا لانها مفهومة غير شرط (قوله لمخاطرة) أي غرر وقوله وقار أي مغالبة (قوله وهذا بخلاف بيع الغائب) أي فيجوز بيعه على الصفة إذا لم يكن في البلد لأنه يشترط أن يكون خارج البلد هذا معناه إلا أن فيه نظر لما تقدم انه يجوز بيع الغائب ولو كان حاضر في البلد والمدار على كونه ليس حاضر اجلس العقد (قوله بان المبيع الخ) أو رضى بالثمن ولم يعلم بالثمن فالمدار على انه رضى باحد العوضين ثم علم بالاخر فذكره (٧٩) ويحتمل بانه أي الثمن عبد ثم علم ان الثمن غيره فذكره فذلك له (قوله أن يذهب)

أي المسلم اليه أي يذهب الى بيته وظاهره قرب بيته أو بعدد وقوله يؤدي الى فسخ الدين في الدين أي فسخ المسلم فيه في النقد الذي كان دفعه له رأس مال فان قيل اذا كان يؤدي الى فسخ الدين في الدين فلم لم يكن في مرتبته مع أن ذلك أقوى لكونه مدخولا عليه بشرط التأخير بخلاف هذا فإنه لازم فالجواب ان هذا لما قرنه ببيع الطعام قبل قبضه قوي فارتفعت مرتبته عنه ولذلك قال مع بيع الطعام قبل قبضه عنه فان قيل الاقالة في الطعام ليست ببيع فكيف قال ذلك فالجواب ان هذه الاقالة لما قرنها التأخير عدت ببيعان لـ (قوله فان تأخير الثمن الخ) لا يخفى ان هذا التعديل يؤذن بان الضيق والسعة باعتبار الخلاف وعدمه وليس هذا متبادرا من المصنف لان المتبادر من المصنف ان الضيق باعتبار التوسعة في الزمن وعدمه ثم لا يخفى ان هذا الكلام يقتضي جواز التأخير ثلاثة أيام بدون شرط فيكون

واحد نصفه فلو كانا بالثلث والثلثين لكان له نصف الثلث ونصف الثلثين فيكون له النصف وللأول السدس وللاخر الثلث وله في الثانية النصف ولكل منهما ما يرجع قاله سند (ص) وان وليت ما اشترى بعا اشترى بجا ان لم تلزمه وله الخيار (ش) يعني أن من اشترى سلعة ثم ولاها لشخص بعا اشترى بها به ولم يذكره له ولا غنمها أو ذكره أحدهما فان ذلك جائزا اذا كان على غير وجه الا لزام وله الخيار اذا رأى وعلم الثمن وسواء كان الثمن عينا أو عرضا أو حيوانا وعليه مثل صفة العرض بعينه أو الحيوان ونحوه ابن بونس يريد والمثل حاضر عنده لئلا يدخله بيع مالم يس عندك واحتراز بقوله ان لم تلزمه عما اذا وقع على الا لزام فان ذلك لا يجوز لانه مخاطرة وقار كافي المدونة ولو كان بلفظ البيع فسد في صورتي الا لزام والسكوت الا ان يشترط الخيار وظاهر قوله جاز ان لم تلزمه ولو كانت السلعة في البلد وهذا بخلاف بيع الغائب والفرق بينهما ان التولية رخصة فيستباح فيها بخلاف البيع (ص) وان رضى بانه عبد ثم علم بالثمن فذكره فذلك له (ش) أي وان رضى المولى بالفتح بان المبيع الذي ولاه مبتاعه عبد ولم يعلم بثبته ثم علم بالثمن فذكره لغلائه مثلا فذلك له لانه من ناحية المعروف يلزم المولى بالكسر ولا يلزم المولى بالفتح الا أن يرضى (ص) والاضيق صرف ثم اقالة طعام ثم تولية وشركة فيه ثم اقالة عروض وفسخ الدين في الدين ثم بيع الدين ثم ابتداءه (ش) أشار بهذا الى أن اضيق الابواب المتعارفين المناجزة الصرف لما مر أنه لا يعتقر فيه التأخير ولو قرينا أو غلبه ثم تأخير الثمن في الاقالة من الطعام يريد من سلم فانه يلى الصرف في الضيق وذلك لانهم اغتفروا فيه ان يذهب الى بيته أو ما قرب منه ليأتى به والعلة في منع التأخير انه يؤدي الى فسخ الدين في الدين مع بيع الطعام قبل قبضه ثم يلى ما مر تأخير الثمن في التولية والشركة في طعام المسلم المولى فيه أو المشرى قبل قبضه فان تأخير الثمن اليومين والثلاثة بشرط في الاقالة في الطعام لا يجوز باختلاف واختلاف هل يجوز مثل ذلك في التولية قاله اللخمي اه ومقتضى كون التولية والشركة أو سعة انه يعتقر فيها ما تأخير الثمن فيما قارب اليوم مثلا وعلة منع التأخير فيما ذكرناه يؤدي الى بيع الدين بالدين مع بيع الطعام قبل قبضه ثم يلى ما مر تأخير الثمن في الاقالة في العروض المسلم فيها وتأخيرها أيضا حيث دخلا على فسخ الدين في الدين كما اذا كان له عليه دين فسخه فيما يتأخر قبضه وبعبارة يعني ان الاقالة في العروض من سلم أو سعة من التولية والشركة في الطعام لان

أوسع من بيع الدين بالدين مع ان المصنف جعل بيع الدين بالدين أوسع منه قلت لعزل ذلك طريقة اللخمي وهي لا تناسب موضوع كلام المصنف فلذلك عدل الشارح الى ما يناسب كلام المصنف بقوله فيما قارب اليوم مثلا ويراد بما قارب اليوم تمام اليوم (قوله تأخير الثمن) أي عدم أخذه ناجزا من المولى بالفتح والمشرى (قوله يؤدي الى بيع الدين بالدين) يقال اذا كان يؤدي الى بيع الدين بالدين لم لا يكون في مرتبته الى آخر ما تقدم من السؤال والجواب وقوله ببيع الدين أي بيع الطعام الذي في ذمة المسلم اليه بالثمن الذي لم يؤخذ من المولى بالفتح والمشرى (قوله تأخير الثمن في الاقالة في العروض المسلم فيها) أي عدم أخذ الثمن من المسلم اليه عاجلا (قوله وتأخيرها أيضا) أي تأخير الثمن أي عن الدين الذي هو المفسوخ فيه (قوله ويكون أوسع من التولية والشركة في الطعام) بحيث يجوز التأخير يوما ونصفا هذا مقتضى كونه أوسع مما قبله وأضيق مما بعده فقوله لم يضيق في اقالة العروض وذلك لان التولية والشركة

قد جوز فيه ما تأخير يوم فقط فيكون هنا يجوز فيه التأخير أكثر من يوم كيوم ونصف فقط وذلك لان بيع الدين الذي بعده يجوز فيه تأخير يومين فقط (قوله أصله بيع العروض) بمعنى ان الدين المفسوخ كان عرضا فسخه في غيره فعني الاصل أنه من قبيل بيع العروض مع أن ليس بالزمن ان يكون الدين المفسوخ عرضا وقوله فهو مساو للاقالة في العروض الخ من حيث ان المترتب في الذمة كان عرضا انتقل منها الى شيء آخر الذي هو المفسوخ فيه قلت ومساو ايضا من حيث جواز التصرف فيه قبل القبض بخلاف الطعام وقوله فهو أيضا أوسع الخ أي وحيث كان الفسخ المذكور مساويا للاقالة في العروض وقد علمت ان الاقالة في العروض أوسع مما قبله اذ يمكن ذلك الفسخ أوسع مما قبله لان لازم أحد المتساويين لازم للمساوي الآخر ثم نخبرك ان ابن خلة اعترضه بما حاصله أن مقتضى كون فسخ الدين أوسع مما قبله انه يجوز تأخيره أكثر مع أن فسخ الدين لا يجوز التأخير به الا بقدر أن يذهب الى البيت وينقله ولذلك تفرح عب فقال بعد قوله وفسخ الدين ما نصه أي ومنع تأخير الثمن حيث دخلا على فسخ الدين في الدين كما اذا كان عليه دين ففسخه فيما يتأخر قبضه الا ما كان يسيرا بقدر ما يأتي بمن يحمله فان كان طعاما كثيرا اجاز ايضا مع اتصال العمل ولو شهر اقاله أشهب قال وهذا اذا كان ما يأخذه منه حاضر او في حكمه كمنزله أو حافوته لان كان غائبا فيمنع وقال ق ويجوز في فسخ الدين أن يأتي بدو به أو بما يحمله فيه ما يأخذه وان دخل عليه الليل ترك بقیة الكيل ليوم آخر أقول ولذلك قرر شيخنا عبد الله رحمه الله ان التوسعة من حيث كونه يجوز تأخيره أكثر من يوم لداعي النقل فلا ينافي انه اذا لم يوجد داع لا يكون أوسع لما قلنا من ان التأخير لا يجوز الا بقدر النقل وكتب ما نصه يجوز في اقالة الطعام من سلم أن يأتي بالثمن من داره أو قريب منه ويجوز في التولية والشركة في الطعام تأخير الثمن اليوم ولو بالشرط ويجوز في اقالة العروض من سلم وفسخ الدين في الدين تأخير الثمن بقدر من يأتي بمن يحمله فان كان طعاما كثيرا اجاز ايضا مع اتصال العمل ولو شهر أو بيع الدين يجوز فيه اليوم واليومان وابتداء الدين بالدين يجوز فيه تأخير اليومين والثلاثة ولو بالشرط اه (قوله) وعن ابن المواز الخ لا يخالف ما قبله فالمناسب (٨٠) ان يقول فقد قال ابن المواز كذا وكذا والافبارية توهم انه مقابل يدل على ما قلنا

كلامهم (قوله والمراد بالضيق والسعة) لا يخفى ان هذا يخالف لما قررناه أولا وذلك لان تقريره أولا يفيد ان التوسعة باعتبار الزمن وأما هذا الذي قد جعله المشهور فليس فيه توسعة باعتبار الزمن بل التوسعة باعتبار قوة الخلاف وضعفه بمعنى أن من يقول ان

الشارع لم يضيق في اقالة العروض كما ضيق في التولية والشركة في الطعام وفسخ الدين في الدين أصله بيع العروض فهو مساو للاقالة في العروض فهو أيضا أوسع من التولية والشركة في الطعام ثم يلي ما يبيع الدين المستقر في الذمة كبيع العرض من سلم من غير من هو عليه فانه أوسع مما قبله وعن ابن المواز انه لا بأس ان يتأخر عنه اليوم واليومين ثم يلي ما يبيع ابتداء الدين بالدين كالتأخير رأس مال السلم فانه أوسع مما قبله لانه يجوز تأخير اليومين والثلاثة ولو بالشرط والمراد بالضيق والسعة في تلك الابواب باعتبار قوة الخلاف وضعفه والخلاف في اقالة العروض قوى وان كان المشهور لا يجوز التأخير في الجميع ما عدا ابتداء الدين

التوسعة في الزمن في اقالة العروض مثلا وان كان ضعيفا أقوى من القول بالتوسعة في الزمن في التولية في الطعام بالدين والشركة فيه وان اشترك الجميع في الضعف فالمناسب أن يسوقه على أنه يخالف لما تقدم ويقول وما قلناه من أن التوسعة في الزمن خلاف المشهور والمشهور ان التوسعة باعتبار قوة الخلاف وضعفه لا باعتبار الزمن لان ما عدا الصرف وابتداء الدين بالدين اشتركت في عدم جواز التأخير الا بقدر النقل (قوله والخلاف في اقالة العروض قوى) المناسب لكلامه أن لا يخص القوة باقالة العروض لانه أفاد ان القوة لا تنفيدها وقوله وان كان المشهور أي والحال ان المشهور لا يجوز الخ والشارح بسع الفيشى وعبارة الفيشى أحسن ونصه وقال ق أي اللقائي المشهور لا يجوز التأخير في الجميع ما عدا ابتداء الدين بالدين فعلى هذا المراد بالضيق والسعة فيها باعتبار قوة الخلاف وضعفه والخلاف في العروض قوى والتأخير في اقالة الطعام وما بعده في الثمن أي ثم تأخير الثمن في الاقالة من الطعام الخ اه أقول الا أن قضية ذلك أن ما عدا ابتداء الدين بالدين كها في مرتبة واحدة فاعدا الصرف للصرف ولا يظهر بل ينافي قوله بعد بلصقه الذي هو قوله وعلى هذا الخ فالأحسن لفظ الخطاب حيث قال والذي يظهر ان أضيق هذه الامور الصرف وأوسعها ابتداء الدين بالدين وما بينهما في مرتبة واحدة اه وانه يضر التأخير في الجميع ولا فرق بينهما الا في قوة الخلاف وضعفه كاذ كره الفيشى قال شب وعلى هذا فلا يغتفر في اقالة الطعام والتولية والشركة فيه واقالة العروض وفسخ الدين في الدين وبيع الدين بالدين الا ما يغتفر في فسخ الدين في الدين من التأخير وقد تقدم ذكره وأما ما يغتفر في اقالة الطعام الذهاب الى البيت والحالة فيجربى مثله في سائر المسائل التي هنا فان في مرتبة واحدة اه والذي تقدم لشب هو كلام المواز القائل يجوز في فسخ الدين في الدين أن يأتي بدو به أو بوعاء يحمله فيه ما يأخذه وان دخل عليه الليل ترك بقیة الكيل ليوم آخر اه فالخلاف أن الصرف لا يجوز التأخير فيه لا بالذهب للبيت ولا غيره وما عداه من غير ابتداء الدين بالدين يجوز التأخير فيه بقدر النقل ونتم لك الفائدة بذكر ما ذكره وهو أن ما ذكره المصنف في الاقالة من الطعام والتولية والشركة فيه قبل قبضه سواء كان الطعام الذي يقبض من سلم أولا فلو حصلت الاقالة بعد القبض أو التولية

أو الشركة بعد القبض فلا يجري فيه ما قاله المصنف بل يجوز تأخير الثمن في كل من غير تحديد زمن ويشترط في الإقالة من العروض أن تكون من مسلم لأنه الذي يتأني فيه التعليم بفسخ الدين في الدين وأمالو كانت من يسع فيجوز تأخير الثمن ولو سئله ولذا قال ح تنبيه اعلم أن هذا في الإقالة من الطعام قبل قبضه والعرض المسلم فيه وأما في البيع المعين فيجوز فيه التأخير كما قال في المدونة وإن ابتعت من رجل سلعة بعينها ونقدته غنمها ثم أقلته واقتصر على أن تقبض رأس مالك أو أخرته إلى سنة جاز لأنه يسع حادث اهـ (قوله واستمانة) في بعض النسخ بسين وتاء مشناة من فوق وبعدها ياء مشناة من تحت وأصل الشارح واستمانة بحذف الياء وكذلك في الفيشى وعبارة شب والاستميان بالياء والياء بدون هاء في الآخر ثم قال بعد والاستمانة بالنون قبل الالف والميم بعدها هكذا في النسخ الصحيحة من المقدمات والتنبيهات وغيرهما وهو صحيح لفظا ومعنى قال الجوهري واستنم إليه أي سكن إليه واطمأن وقال في مختصر العين واستنم الرجل استأنس إليه وهو راجع لمعنى الاسترسال والاستميان ويقع في بعض المقدمات الاستمانة بالميم قبل الالف والنون بعدها كأنه من باب الامانة والامن وهو وهم وتحييف تابه صناعة التصريف لماعلم من اختصاص باب الاستعانة بالاجوف نعم يجوز أن يقال فيه الاستميان على وزن الاستفعال من باب الامانة والامن كالأستدخال والاستخراج ونحوهما من الصحيح على أنه إذا قيل الاستمانة من باب الامانة والامن فقد حذف فاءه (٨١) الصحيحة فإن هذا من باب الاستعانة وبابها محذوف عينه المعقولة فتعين أنه خطأ

فاحش وبالله التوفيق اهـ

فصل * وجازم راجحة (قوله) أخرج به يسع المزايدة) لأنه في يسع المزايدة هو داخل على أن غيره يزيد عليه (قوله يتوقف على صرف) أي يتوقف على توجه قدر الثمن وقوله اصرف علم المناسب حذف صرف ويقول يتوقف على قدر الثمن اعلم أحدهما (قوله وهو تعرض للسلعة) أي ذو تعرض أي عقدة احتوت على تعرض لان البيع المذكور ليس نفس التعريض (قوله غير لازم مساراته) صادق بالزيادة والنقصان والتساوي كما قال الفيشى وزاد فقال فيبيع المواضع يسمى شرعا راجحة اهـ

بالدين وعلى هذا فأضيق الابواب التي تطلب فيها المناخزة الصرف وأوسعها ابتداء الدين بالدين ولما كان البيع ينقسم إلى يسع مساومة واستمانة وعزادة ومراجحة فالاول يسع لم يتوقف عن مبيعه المعلوم قدره على اعتبار ثمن في يسع قبله ان التزم مشترية ثمنه لا على قبول زيادة عليه فقول لم يتوقف الخ أخرج به يسع المراجحة وقوله ان التزم الخ أخرج به يسع المزايدة والثاني يسع يتوقف على صرف قدر ثمنه لصرف علم أحدهما والثالث وهو تعرض السلعة للسوم لمن يزيد والرابع والكلام الآن فيه يسع من تبثه على ثمن مبيع تقدمه غير لازم مساوانه له فخرج بالاول يسع المساومة والمزايدة والاستميان وبالثاني الإقالة والتولية والشفعة والرد بالعيب على كونه بيعا لكن المشهور أنه ليس ببيع فقال عطا على جاز لمطلوب منه سلعة أو على وجاز البيع قبل القبض أو استئناف

فصل * وجازم راجحة (ش) أي وجازم راجحة أي المراجحة فيه ومراجحة مفاعلة والمفاعلة ليست على بابها لان الذي يرجع انما هو البائع فلهذا من المفاعلة التي استعملت في الواحد ككسافر وعافاه الله أو ان مرجحة بمعنى ارباح لان أحد المتبايعين أربح الآخر ويمكن أن تكون المفاعلة على بابها بتكليف لان المشتري أربح البائع ولا كلام وهو لا يأخذ السلعة بربح العشرة أحد عشر مثالا الا وهو يعلم انه يبيعها بأثنى عشر مثلاً أي وهو يظن انها تزيد فقد أربحته البائع أيضاً وأشار بقوله (والاحب خلافه) يريد المساومة الى قوله في

(١١ - خرشي رابع) أي فاطلاق المراجحة على الوضعية بمجرد اصطلاح في التسمية أو انه ربح للمشتري كان الزيادة ربح للبائع وأما المساوى فلعل اطلاق المراجحة عليه باعتبار ربح البائع بالثمن لا تنفعه به إذ قد يشتري به سلعة أخرى يربح فيها وارتفاع المشتري بالسلعة إذ قد يبيعها فربح فيها كما في شرح عب (قوله أو استئناف) وهو أولى كما قال اللقاني (قوله وجازم راجحة البيع الخ) فيه إشارة الى أن مرجحة في كلام المصنف منصوب على التمييز المحوّل عن الفاعل وهو غير ظاهر لا حتميا حجة الى تقدير جازم وجوز كما قدر الشارح حيث قال المراجحة فيه وجعله حالا أظهر من جهة المعنى أي جاز البيع في حالة كونه مرجحة وانما قلنا من جهة المعنى لان فيه وقوع الحال مصدرا ويجوز الرفع على انه فاعل على حذف الموصوف أي يسع مرجحة أو على حذف مضاف أي يسع مرجحة فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فارتفع ارتفاعه ولا رد على هذا الاعراب عدم تأنيث العامل لان مرجحة مجازي التأنيث اهـ (قوله كسافر وعافاه الله) الشاهد في عافاه من المعافاة (قوله أو ان مرجحة بمعنى ارباح) حاصله لا نسلم ان مرجحة من باب المفاعلة بل بمعنى أصل الفعل الذي هو ارباح فقضيته ان لفظ مرجحة يستعمل في المفاعلة وهي أصل الفعل ويتوقف هذا على نقل والشارح تبع في ذلك الفيشى والنظار انها حقيقة في المفاعلة (قوله وأشار بقوله والاحب خلافه) أقول لماعبر المصنف بقوله والاحب بعد قوله وجاز دل على أن المراد بجاز خلاف الاول لا استواء الطرفين لمنافاته لقوله والاحب خلافه نظير ما تقدم في قول المصنف وجاز أو احدهما بغرفة في باب الوضوء خلافا لما في شرح عب والحاصل ان المراجحة جائزة بمعنى خلاف الاول لا مكر وهه لمخالفته لاصطلاح المصنف (قوله يريد المساومة) والحاصل ان المساومة أفضل من المراجحة والمزايدة والاستميان قال عب ولعله أطلق ليكون الغالب

المراجعة والمساومة كما في الشيخ أحمد الزرقاني فلا يشمل قوله خلافه ببيع المزايدة ككرهه بعض العلماء لان فيه نوعا من السوم على سوم الاخر قبل الركون واشحا بالقلب اه (قوله والمما كسه) مراد لقوله والمما كسية (قوله ولا يريد كلام ابن عبد السلام الخ) قضية ذلك ان المصنف يحكم بكرهه ببيع المراجعة مطلقا وقعت من العوام أولا بكثرته أم لا وأما ابن عبد السلام فقيده بكرهه بقيد أن يكون من العوام وان يكون بكثرته مع أن المصنف اغما يفيد خلاف الأولى لان اصطلاحه المعهود ان الجواز يطلقه على استواء الطرفين اذ لم يعقبه بقوله والا فضل خلافه والا كان معناه خلاف الأولى لا بكرهه نعم برآن يقال الشيخ عبد الرحمن قد ذكر أن المزايدة أفضل من المراجعة لانه قال أحب أقسام البيع المساومة ثم المزايدة وكذا قول القاضي وأضعفها المراجعة اه وقد تقدم أن المزايدة مكروهة لانها تورث الضغائن فلو لم تكن المراجعة مكروهة بالطريق الأولى لاختلاف الأولى كما قال المصنف فان قلت يريد المصنف (٨٢) بالجواز ما قابل المحرم فيشمل المكروه قلنا هذا خلاف اصطلاحه والحاصل ان

المساومة انما كانت أفضل لان المراجعة تحتاج صدق متين والمزايدة تورث الضغائن وبقى الاستينان فقد قال في شرح شب وأما بيع الاسترسال والاستيمان فلا مدخل لهما لانه انما يكون حال الجهل بالسعر اه أي فلا يأتي فيه مما كسه ولا مشاحه وقد يقال انه يتوقف أيضا على صدق متين فالعبدول الى المساومة أحسن والمشتري يعطى من درهم فاكتر نعم يقال هذا لا يتأتى لسلك الناس ولا في كل شيء (قوله والمراد معهود معين) أي معهود خارجي تقدم علما لانه الغالب فلا ينصرف اللفظ عند الاطلاق الا اليه (قوله ولو كان عن السلعة المبيعة) أي مراجعة أي الذي قصده البائع أن يبيعهها مراجعة (قوله ليس عند المشتري) أي الذي هو المشتري الثاني الذي يشتري من البائع له مراجعة (قوله لما فيه من السلم الحال) أراد بالحل

المقدمات البيع على المكايسة والمما كسه أحب الى أهل العلم وأحسن عندهم ولا يريد المؤلف كلام ابن عبد السلام لثلاث توجه عليه الاعتراض بان ابن عبد السلام خصص كراهه ببيع المراجعة بكثر العوام وليس في كلام المؤلف شيء من القيد أي والا حب خلاف ببيع المراجعة وهو المساومة لا المزايدة والاستمانه فالإضافة للمعهود والمراد معين وهو بيع المساومة (ص) ولو على مقوم وهل مطلقا أو ان كان عند المشتري تأويلان (ش) يعني ان يبيع المراجعة جائز ولو كان عن السلعة المبيعة عرضا مقوما مضمونا كما لو اشترى ثوبا بيمين مضمون فانه يجوز أن يبيع من المراجعة بمثل ذلك الحيوان ويربده عليه زيادة معلومة وهو مذهب ابن القاسم ومنعه أشهب على عبد موصوف ليس عند المشتري لما فيه من السلم الحال واختلف هل ابن القاسم يخالفه في ذلك فيقول بالجواز في المقوم المضمون كما هو ظاهر كلامه أولا يخالفه فيحمل قول ابن القاسم على موصوف عند المشتري فيقول المؤلف وهل مطلقا أي وهل الجواز عند ابن القاسم في المضمون سواء كان عند المشتري أم لا بناء على حمل كلام ابن القاسم على ظاهره أو الجواز فيه عند ابن القاسم مقيدا بما اذا كان المضمون عند المشتري فلا يكون قول ابن القاسم مخالفا لقول أشهب تأويلان وقد علمت من هذا أن الخلاف بين الشيخين انما هو في المقوم المضمون كما يفيد النقل الذي ليس عند المشتري وأما المضمون الذي عنده فينتفقان على الجواز فيه وأما المعين فلا يختلفان فيه بل يتفقان على المنع فيه ان لم يكن عند المشتري وعلى الجواز اذا كان عنده ولو قال ولو على عوض مضمون وهل مطلقا الخ لكان أخصروا طبق النقل اذ الخلاف في العوض المضمون ولو مثلبا غير المعين (ص) وحسب ربح ماله عين قائمة كصبغ وطرز وقصر وخياطة وكد وقتل ونظريه (ش) يعني أنه اذا وقع البيع على المراجعة من غير بيان ما يربح له وما لا يربح بل وقع على ربح العشرة أحد عشر مثلاً ورجب أن يحسب على المشتري عن السلعة ورجبه ويحسب أيضا عليه من مؤنها وكافها ربح ماله عين قائمة تؤثر زيادة في المبيع من صبغ أو طرز أو نظرية وهي جعل الثوب في الطرارة

الذي لم يكن أجله خمسة عشر يوما فيكون المسلم اليه المشتري مراجعة (قوله واختلف الخ) لا يخفى ان المصنف يميل

يكون حينئذ أشار بقوله وهل مطلقا لتأويل الخلاف مرجحا لكلام ابن القاسم طارحا لكلام أشهب وقوله أو ان كان عند المشتري إشارة لتأويل الوفاق فاذا علمت ذلك فلو قال المصنف وجاز عند ابن القاسم بمقوم ومنعه أشهب وهل خلاف تأويلان لكان أوضح (قوله أم لا) أي أم لم يكن عند المشتري أي ويقدر على تحصيله والامنع باتفاق (قوله اذ الخلاف الخ) ويجاب بانه أراد بالمقوم ما قابل العين فيشمل المثلي غير العين (قوله وحسب ربح) وأخرى أصل (قوله كصبغ) المناسب لما بعده فتح المصدر ادا منه المصدر وعليه فهو مثلي لما قبله ويكون قوله ماله عين قائمة معناه مالا أثره عين قائمة وان كسرت كان تشبيها فيه وعلى جعله تشبيها لم يثقل للمثلية به وحاصل ما يستفاد من كلامهم هنا ان مالا أثره عين قائمة ان تولاه البائع بنفسه أو عمل بغير شيء فانه لا يحسب أي عوض العمل فيه ولا يحسب ربحه وامان عمل له باجر فانه يحسب ويحسب ربحه وسواء كان ممن يتولى فعله بنفسه أم لا وهذا ما أراد شارحا بكلامه وأما ما يصعب به أو يخاط به ونحو ذلك فان كان من عند البائع فانه لا يحسب هو ولا ربحه وان كان قد اشتراه فانه يحسب هو ورجحه

(قوله وبحسب أضرار بح ما زادته هذه الاشياء في المبيع) أي الربح المشار له يكون العشر أحد عشر (قوله وأصل ما) أي الفعل الذي زاد في الثمن مما ليس له عين قائمة فيه عطى للبائع مجردا عن الربح (قوله كحمله) يضم الحاء الاحمال أي كرائها وأما بالفتح فالإبل التي تحملها (قوله باعتبار ربحه) أي أن لو كان له ربح (قوله لان المراجعة) علة للمبالغة (قوله من شراء الرقاب) بيان لما وقع (قوله واستحسنه) أي استحسن كلام اللخمي لا مطلقا بل اذا حمل المتاع عالمابانه لا ربح له صادق بصورتين بالمساواة أو يكون البلد المنقول اليها أرخص أي انه لا يحسب الكراء في صورتين اذا حمل المتاع عالمابانه لا ربح له وأما اذا حمل المتاع حينئذ معتقدا انه ربح فوجده لم يربح بل امامساواة وانقص فانه يحسب الاصل لعذره (قوله الا أن يكون) (٨٣) مراده أي مراد المصنف (قوله وارتضاه ابن

عرفة) والحاصل ان ابن عرفة لم يرتض كلام اللخمي وساقه في الشامل بصيغة التمريض والمذهب ما قاله ابن عرفة (قوله لان البيان) أي كونه يبين للمشتري أن السلعة في البلد المنقول عنها انما أكثر من البلد المنقول - وللهما (قوله وهو رجوعه للتوظيف) أي التوزيع وسيأتي عن قريب بيانه أي ولا ينظر له هنا في نفسه في قوله وحسب ربح ماله عين قائمة الى قوله لم يحسب هذا حيث لا شرط ولا عرف بشئ وأما ان شرط شي فانه يعمل بالشرط كسباب ما لا يحسب كالسهمار الذي لم يعتد ضرب الربح عليه وكذلك لو جرت العادة بشئ فانه يعمل به الا أن يشترط خلافه (قوله كما يفعله سمسرة اسكندرية) أي فتوضع السلعة عندهم والذي يتولى بيعها ربحا الا السهمار والحاصل أن سمسرة اسكندرية لا يتولون المبيع فلا يحسب أجرة ما وضعه عندهم اذا لم تكن عادة لهم في مثل تلك السلعة أن توضع عندهم للتعريض للمبيع وأما ما يوضع عندهم للتعريض للمبيع ويأخذون أجرة على ذلك فانه يحسب تلك

ليدين وتذهب خشوته أو كدوهي دق القصار الثوب للتخمين لان ما زاد أي في الثمن كالثمن كما قاله ابن عرفة وحاصله أنه يحسب ما خرج من يده على المبيع في صبعه وقصره وخياطته وغير ذلك ويحسب أيضا ربح ما زادته هذه الاشياء في المبيع وهذا اذا استأجر غيره على فعل ذلك وأما ان كان هو الذي يتولى فعل ذلك بنفسه ولم يدفع فيه أجرة فانه لا يحسب له أصل ولا ربح (ص) وأصل ما زاد في الثمن كحمله (ش) يعني أنه اذا فعل في المبيع فعلا زادا في غننه وليس له عين قائمة كاجرة الحولة ومما معها ونحوهما فانه يحسب ولا يحسب ربحه فاذا اشتراها بعشرة مثلاً واستأجر من حملها بخمسة أو استأجر على شدها أو على طيها فانه يحسب ما خرج من يده على ذلك وسمى ما ذكر أصلا باعتبار ربحه وقيد اللخمي الحولة بأن تزيد في الثمن بأن نقل من بلد أرخص الى بلد أغلى لرغبة المشتري في ذلك اذا علم به قال ولو كان سمسرا بلدين سواء لم يحسب ولو كان سمسرا في البلد الذي وصلت اليه أرخص لم يبيع حتى يبين وان أسقط الكراء لان المراجعة كانت لما وقع من شراء الرقاب واستحسنه المازري اذا حمل المتاع عالمابانه لا ربح له وساق في الشامل تقييد اللخمي بصيغة التمريض لكنه ظاهر كلام المؤلف الا أن يكون مراده بما زاد من شأنه ان يزيد كما هو ظاهر اطلاق ابن يونس وابن رشد وغير واحد وارتضاه ابن عرفة لكنه لا يخالف اللخمي في البيان لان البيان اتفق عليه الناس (ص) وشروطي اعتمد أجزتهما (ش) يعني ان الشد والطي اذا كان العرف والعادة جارية بانه يستأجر عليهما فانه يحسب أجزتهما ولا يحسب ربحهما وسيأتي ما اذا لم تجر العادة بذلك (ص) وكراء البيت للسلعة (ش) يعني ان كراء البيت للسلعة خاصة يحسب ولا يحسب ربحه فاللام للاختصاص فاذا كان لنفسه والمتاع تبع أوله للسلعة لم يحسب الاجرة ولا ربحها وانما كان لا يحسب اذا كان الكراء لهما لانه انما يكون لهما بعض الكراء وهو رجوعه للتوظيف (ص) واللام يحسب (ش) راجع للجميع أي والابان لم تكن له عين قائمة أو لم تزد الحولة في الثمن بل ساوت أو نقصت على تقييد اللخمي أو لم تكن أجرة الشد والطي معتمدين أو لم يكن كراء البيت للسلعة خاصة لم يحسب أصل ولا ربحه ثم شبه في عدم الحسب قوله (كسهمار لم يعتد) في تلك السلعة ان تشتري بسهمار فلا يحسب لما أخذه لأصل ولا ربح والمراد بالسهمار الذي يجلس كما يفعله سمسرة اسكندرية وليس المراد به متولى المبيع فان أجرة هذه على البائع وهي من الثمن لا شئ فيه ولما ذكر عيبا من وجوه المراجعة لا تحل من خمسة أوجه أحدها ان يبين جميع ما لزمه مما يحسب أولا يحسب مفصلا ولا مجملا ويشترط ضرب الربح على

الاجرة وان كافوا لا يتولون المبيع كسمسرة اسكندرية (قوله فهي من الثمن لا شئ فيه) ظاهره ولو لم يعتد في تلك السلعة وليس كذلك والحاصل انه متى اعتيد أن السلعة لا تباع الا بسهمار فانه يحسب الاصل ولا يحسب الربح كان من الجالسين أو من الطائفتين كان ممن يتولى المبيع أولا وأما اذا اعتيد ان تباع بلا سهمار ثم حصل سهمار في بيعها وبعث وأخذ ذلك درهم تحت سمسرة فلا يحسب حينئذ أصل ولا ربح كان من الجالسين أو الطائفتين (قوله مما يحسب) كصبيغ أي أصلا ورجحا أو أصلا فقط وقوله أولا يحسب كما اذا لم يرد الحمل له كما عند اللخمي أي لم يحسب له أصل ولا ربح وقوله مفصلا أي بان يقول ذهب في الصبيغ كذا وذهب في الطرز كذا وقوله ومجملا كأن يقول بعد ذلك وجبة ما وقع في ذلك مائة درهم مثلاً أو انه يصرح بالاجال أولا ثم يذكر التفاصيل أولا بذلك كرا الاجال أصلا

لان بدكر التفصيل بعلم الاجال (قوله ما يحسب ويرج عليه) أي كالصبيغ وقوله وما لا يرج له أي كالحلوة وقوله وما لا يحسب جملة أي أصلاً كحجرة الشد والطي اذ لم يكونا معتادين ولا فرق بين أن يذكر الاجال مقدماً ومؤخراً أو لا يذكر اجالاً أصلاً وقوله على ما يحسب ضرب به عليه أي مما تقدم تفصيلاً (قوله الثالث الخ) ولا فرق في الثالث أيضاً بين ذكر الاجال وعدمه مقدماً ومؤخراً فقد اشتركت الثلاثة الاولى في بيان التفصيل ولا فرق بين ذكر الاجال وعدمه مقدماً ومؤخراً (قوله وباع على المراجعة العشرة أحد عشر) لا يخفى ان ذلك مشترك بين الكل (قوله أو غيرها كذا) أي وأراد بالثمن ما صرف في شأنها (قوله بعد تسميتها) أي تسمية موجبها فالإبهام في قوله بمائة وموجبها هو ما أشار له بقوله شدها وطيها (قوله ولا يفسر المؤنة) أي بأن يقول ذهب في الطي كذا وفي الشد كذا (قوله ان بين الجميع) أي بين جميع ما يلزم السبعة ابتداءً وشرط الرج للجميع ما لا يرج له وماله يرج (قوله فيضرب على الجميع وقوله أوفسر المؤنة) لا يخفى انه في الاول مفسر للمؤنة (٨٤) أيضاً فالنفسر للمؤنة مشترك بين الثلاثة الاولى (قوله فقال هي بمائة) ذكر

الجميع الثاني ان يفسر ذلك أيضاً ما يحسب ويرج عليه وما لا يرج له وما لا يحسب جملة ويشترط ضرب الرج على ما يحسب ضرب به عليه خاصة الثالث ان يفسر المؤنة بان يقول لزمها في الجمل كذا وفي الصبيغ كذا وفي القصير كذا والشد والطي كذا وباع على المراجعة العشرة أحد عشر ولم يفصل ما يوضع عليه الرج من غيره الرابع ان يبين ذلك كله ويجمعه جملة فيقول قامت على كذا أو غيرها كذا وباع على المراجعة عشرة دراهم الخامس ان يبين فيها النفقة بعد تسميتها فيقول قامت بشدها وطيها وحملها وصبغها بمائة أو يفسرها فيقول عشرة منها في مؤنتها ولا يفسر المؤنة اه حوم المؤلف على اختصار الاقسام الخمسة مشتركة الاول بقوله (ان بين الجميع) باداء الشرط الرابع لقوله وجازر المراجعة ان بين الجميع فيضرب على الجميع وللثاني بقوله (أوفسر المؤنة فقال هي بمائة أصلها كذا) كتمانين (وحملها كذا) كعشرة وصبغها خمسة وقصرها ثلاثة وشدها واحد وطيها واحد أي وضرب الرج على ما يرج له دون غيره وللثالث بقوله (ص) أو على المراجعة وبين كرج العشرة أحد عشر ولم يفصل ماله يرج مما لا يرج له (ش) أي أو قال أبيع على المراجعة وبين السكف والمؤن وفصلها كافي الذي قبله وباع على قدر من الرج ولم يفصل ماله يرج مما لا يرج له بخلاف القسمين قبله ويرجع فيما يضرب عليه دون ما لا يضرب عليه لاهل المعرفة وما ذكرناه من ان قوله ان بين الجميع شرط في جاز لا في حسب خلافه لشارح هو الصواب لتلاشكل عليه الاخراج الذي بعده لانه يقتضي أنه اذا لم يحسب ويكون البيع صحيحاً وليس كذلك ثم انه يصح في رج في قول المؤلف كرج العشرة أحد عشر تنوينها وإضافتها الى العشرة وعلى التنوين يصح في العشرة الجرع على انه ابدل من رج وانصب على انها مفعول لفعل محذوف أي رج يصير العشرة أحد عشر والرفع على انه خبر مبتدأ محذوف أي وهو العشرة أي والرج المشترك العشرة أحد عشر وهذا أولى (ص) وزيد عشر الأصل (ش) المراد بالأصل الثمن الذي اشترى به السلعة أي واذا وقع على أن رج العشرة أحد عشر زيد عشر الأصل فاذا كان

الاجال أو لا ليس بشرط بل لا يشترط أصلاً بل المدار على بيان التفصيل (قوله أي وضرب الرج) أي وشرط الرج لما يرج له خاصة دون غيره وكذا لو شرط الرج لبعض من المؤنة دون غيره (قوله أو على المراجعة الخ) هذا القسم هو نفس ما أشار له المصنف بقوله وحسب الخ ثم لا يخفى أنه في الاولين أيضاً باع على المراجعة والعشرة أحد عشر الا ان الفارق أنه في الثالث أجل فلم يشترط ضرب الرج لا على الكل ولا على البعض بل أطلق (قوله هو الصواب) بل شئ آخر يفيد ذلك كما أشار له شب بقوله وذلك لان رجوعه بحسبه يقتضي أنه يراعى التفصيل المتقدم في قوله وحسب الخ ولو بين الجميع وضرب الرج على ما يحسب له وما لا يحسب عليه وليس كذلك بل اذا شرط ضرب الرج على الجميع أو على بعض معين فانه يعمل بالشرط

والعرف كالشرط ولا راعى التفصيل السابق مع الاطلاق وعدم العرف
 الا اذا قال أبيع برج العشرة أحد عشر اه كلام شب والحاصل كما افاده شب أن قول المصنف أو على المراجعة وبين معناه بين الثمن والكلف اما ابتداءً أو بعد أن ذكره مجزئاً لم يشترط الرج على جميع ما بينه ولا على بعض معين منه وانما قال أبيع برج العشرة أحد عشر وهذا هو محل التفصيل في قوله وحسب اه كلام شب (قوله وليس كذلك) بل هو فاسد (قوله واضافها للعشرة) على هذا فاحد عشر حال وكذا على جعله بدلاً أو ورد البدر على جعل العشرة مبتدأ أن المبتدأ اما عين الخبر أو مشبه به كقوله تعالى ما هن أمهاتهم والعشرة هنا ليست عين أحد عشر وأجاب بأن الاتحاد هنا مقدراً أي ان عشرته صارت أحد عشر أو بقدر الخبر أي العشرة تصير أحد عشر اه (قوله أي وهو العشرة) الاولى ان يقتصر على قوله وهو فيقول أي وهو أي الرج المشترك العشرة أحد عشر أي الفرد المصير العشرة أحد عشر (قوله وهذا أولى) أي انسب في مقام التفسير والايضاح (قوله زيد عشر الأصل) واذا باع برج العشرة اثني عشر زيد خمس الأصل

الثمن

(قوله أي فيخط الواحد عشر الى عشرة) أي يجزئ العشرة الى أحد عشر جزءاً ثم يحط الواحد عشر الى عشرة وقوله فينقص على حذف أي فينقص وقوله منها أي مع الواحد عشر وقوله جزءاً من أحد عشر على حذف والتقدير أي من أحد عشر ويكون ذلك تفسيراً للضمير وكأنه قال فينقص منها أي من الواحد عشر جزءاً (قوله فليس التشبيه بقوله وزيد عشر الاصل الخ) أي فليس التشبيه بالنظر لظاهر قوله وزيد عشر الاصل حتى يأتي المحذور بل التشبيه باعتبار تأويله بمعنى آخر أي ان قوله وزيد عشر الاصل معناه ان العشرة تصير أحد عشر أي بزيادة واحد ويدفع للبائع زيادة على الاصل كذلك اذا قال ابيعك على وضعية العشرة أحد عشر أن العشرة تصير أحد عشر لكن لا بالانضمام كما تقدم بل باعتبار أنها تجزأ اليها وتسقط عن المشتري والحاصل ان التشبيه من حيث ان كلا يجعل أحد عشر وان كان الاعتبار مختلفاً فهذا الاعتبار ينتفي الاعتراض على المصنف والحاصل ان العشرة تجزأ أحد عشر جزءاً وينسب واحد من الواحد عشر جزءاً لها وبذلك النسبة يحط عن المشتري أي فيخط من (٨٥) كل عشرة جزءاً من أحد عشر جزءاً ولا

يمكن حمله على ظاهره لاستحالة وضع أحد عشر من عشرة وبوضعية العشرة عشرون فنصف الاصل اتفاقاً وثلاثون فمن كل عشرة ثلثان وأربعون فمن كل عشرة ثلاثة وأربع وخمسون فمن كل عشرة أربعة وأخماس وإيضاحه ان في وضعية العشرة أحد عشر تأخذ الزائد فقط على العشرة وهو الواحد تنضمه الى العشرة ثم تنسب ذلك الزائد للمجموع فينقص جزءاً من أحد عشر وفي العشرة عشرون تضم العشرة الزائدة على الاصل وهو العشرة وتنسبها الى المجموع نصف الاصل وهكذا الا تزال تضم الزائد ثم تنسبه الى المجتمع وهكذا اذا كان عدد الوضعية يزيد على عدد الاصل وامان كان عددها يساوي عدد الاصل أو ينقص فانك تضم أحدهما للآخر في المساوي والافضل للاكثر في

الثلث مائة فالربح عشرة أو مائة وعشرين فالربح اثنا عشر وان باع ربع العشرة اثني عشر زيد خمس الاصل في المثال الاول الربح عشرون وفي الثاني أربعة وعشرون وهذا مدلوله عرفاً وليس هو على مدلوله لغة أن يكون قدر ربع العشرة أحد عشر فاذا كان الثلث عشرون يكون الربح اثنين وعشرين فيكون مجموع الثلث والربح اثنين وأربعين (ص) والوضعية كذلك (ش) أي والحطية كذلك أي فيخط الواحد عشر الى عشرة فينقص منها جزءاً من أحد عشر فتصير الواحد عشر عشرة كما صارت العشرة في مائة الزيادة أحد عشر فليس التشبيه بقوله وزيد عشر الاصل حتى يصير المعنى ان الوضعية حط عشر الاصل فيعترض عليه بكلام الجواهر انظر نصه في الكبير ثم قدم المؤلف أقسام عياض بالقسمين الممنوعين بقوله في الرابع (لا اجم) أي بأن اصل مع المؤمن من غير ذكر شيء منها (كقامت على بكذا) أو ثمنها كذا وباع ربع العشرة أحد عشر مثلاً والخامس بقوله (أو) يقول (قامت بشدها وطبها بكذا ولم يفصل) ولم يذكر اجرة كل واحد منهما فهو لم يذكرهما والحيكم في القسمين عدم الجواز والاصل فيما لا يجوز الفساد وقوله (وهل هو كذب أو غش أو بلان) لا يدل على عدم الفساد لان حط البائع عن المشتري القدر الواجب حطه أمر طارئ وبعبارة واعلم أن التأويلين أحدهما انه كذب ويجري على حكمه الا أن في قوله وان كذب لزم المشتري ان حطه ورجحه بخلاف الغش وهذا مع القيام بدليل قوله بعده وان فانت في الغش أقل الثلث والقيمة وفي الكذب خير بين الصحيح ورجحه هذا ما ذهب اليه ابن بابويه ومن وافقه والثاني وهو تأويل أبي عمران ومن وافقه أنه يتعمد فسخ البيع ان لم يفت المبيع فان لم يفت لم يفت لم يفت مابق من الثلث بعد اسقاط ما يجب اسقاطه وهذا مخالف لما ذكره المؤلف في حكم الغش لانه لم يذكر انه مع القيام يتعمد فسخه وقد علمت انه هنا يتعمد فسخه وذكر انه مع القوات يلزم المشتري أقل الثلث والقيمة وذكره هنا ان المبتاع يلزمه مابق من الثلث بعد اسقاط ما يجب اسقاطه فقول المؤلف أو غش فيه نظر ولو قال وهل هو كذب أو يفسخ الا ان يفوت فيمضي

الناقص وتنسب الوضعية للمجموع وبذلك النسبة تحط عن المشتري من الثلث فاذا باعه بوضعية العشرة عشرة فانك تزيد على الاصل فتصير عشرون وتنسب الوضعية وهي العشرة الى العشرين فتكون نصفاً فتخط عن المشتري نصف الثلث واذا باع بوضعية العشرة خمسة فتضم الخمسة للعشرة وتنسب الخمسة لذلك يكون ثلثا فيوضع من رأس المال ثلثه واذا باع بوضعية المائة أربعون فتضم الأربعين الى المائة وتنسب الأربعين الى المجموع يكون سبعان فيخط عنه من المائة سبعاً وهذا ذلك ثمانية وعشرون وأربعة أسابيع واحد وهكذا (قوله كقامت بكذا) أي اذا صرف عليها شيئاً غير الثلث وقوله أو ثمنها كذا كما انك لا تصرف شيئاً الا الثلث (قوله لان حط البائع) هذا انما يأتي في الكذب لقول المصنف لزم المشتري ان حطه ورجحه وقول الشارح الواجب حطه أي في نفس الامر وقوله لا يدل على عدم الفساد أي حتى ينافي ما قلناه من الفساد وقوله وهل هو كذب أي لزيادة في ثمن ما لا يحسب فيه وجلة الربح على ما لا يحسب جلة وقوله أو غش لانه لم يكذب فيما ذكر من ثمنه وانما اجم (قوله بخلاف الغش) أي فانه لا يلزم المشتري البيع ولو اسقط عنه البائع ما غشه به (قوله وفي الكذب خير بين الصحيح ورجحه) أي والقيمة أي والمخير هنا البائع (قوله انه يتعمد فسخ البيع)

فيه نظرا ذلا يتختم الفسخ على هذا التأويل أيضا كما يعلم من عياض فانه قال فيسقط عنه ما يجب اسقاطه ورأس المال ما بقي فانت اولم
تقت ولا ينظر الى القيمة (قوله بعد اسقاط ما يجب اسقاطه) أى من ربح الجولة ونحو ذلك مما تقدم (قوله سواء كان عيبا) كتياب من
به الحكمة والجرب وقوله أولا كما لو أخذ ذلك (٨٦) في دين مؤجل أو على معسر (قوله ما يكره) بفتح الباء وضمها (قوله وتقل به رغبته

بما بقي بعد اسقاط ما يجب اسقاطه من الثمن تأويلان لطابق ما ذكرناه فهذه المسئلة على هذا
التأويل لا تجرى على حكم الكذب ولا على حكم الغش ولما تقدم وجوب بيان البائع ما في سلعته
من العيوب بقوله واذا علمه بين انه به ووصفه أو آراه له ولم يحمله أشار الى ذلك تأنيبا بطريق
العموم سواء كان عيبا تقضى العادة بالسلامة منه أولا بقوله (ص) ووجب تبين ما يكره
(ش) أى ووجب على كل بائع مراعاة ما يكره المبتاع من أمر السلعة المشتراة
وتقل به رغبته في الشراء فان قامت قرينة على ان المبتاع لا يكرهه وان كرهه غيره لا يجب
بيانه واذا لم يبين ما يكرهه نظر فيما كتمه فان كان عديم بيانه من الغش جرى على حكمه وان
كان من الكذب جرى على حكمه وبعبارة فان لم يبين ما يكره كان غشا (ص) كما نقده وعقده
مطلقا (ش) يعنى اذا عقد على ذهب فنقد فضة أو بالعكس أو عقد على عرض مقوم فنقد مثليا
أو بالعكس فانه يجب على البائع مراعاة ما يكره المبتاع كما نقده الخ خاص بالمراعاة أى كما
يجب عليه ان يبين في المراجعة ما نقده وعقده أى عقد عليه وليس ماصدريه والا كان
يقول كنفده وعقده لانه أخصر وجعلها ماصدريه خطأ لأن الذي يجب بيانه انما هو الثمن
الذي نقده والثن الذي عقده أى عقد عليه لا المعنى المصدري فان لم يبين فان كان المبيع
قائما فله التمسك به أى بما نقد وان فات المبيع خير بين أخذه بما وقع عليه العقد أو بما نقد
أى بالاقل منهما وعلى هذا فليس له حكم الغش انظر الشرح الكبير (ص) والاجل وان يبيع
على النقد (ش) يعنى ان من اشترى سلعة الى أجل وأراد ان يبيع مراعاة فانه يجب عليه ان
يبين ذلك الاجل لان له حصه من الثمن وكذلك اذا اشتراها على النقد ثم تراضيا على التأجيل
وأراد ان يبيعها مراعاة فانه يجب عليه ان يبين ذلك للمشتري فنائب الفاعل في بيع يعود على
بائع المراجعة وهو المشتري أى وان يبيع البائع على النقد ثم أجله به ببيعة ولا مانع من عوده على
المبيع أى وان يبيع المبيع على النقد فلا بد من بيان الاجل والاول أولى اذ نيابة المفعول
الاول في باب أعطى أولى فان لم يبين كان غشا والمناسب أن يكون كذبا لان الاجل له حصه
من الثمن (ص) وطول زمانه (ش) أى ووجب بيان طول زمان المبيع عنده لا الاجل واحترز
بالطول مما اذا مكث عنده مدة يسيرة وأراد ان يبيع مراعاة فانه لا يجب عليه البيان وبعبارة
أى ووجب على المشتري بيان طول زمان مكث المبيع عنده طويلا سواء تغير في سوقه أو في
ذاته أم لا لان الناس أرغب في الطرى من العتيق وبعبارة وطول زمانه ولو في العقار ثم ان طول
الزمان الذي يجب بيانه هو ما تغيرت فيه الاسواق أو يوجب شدة الرغبة في غير المبيع كما يفيد
كلام المدونة فان لم يبين كان غشا (ص) وتجاوز الزائف وهبه اعتمدت (ش) يعنى ان من
اشترى سلعة فتجاوز البائع عنه في الثمن عن درهم زائف أى ردى أو حط عنه من الثمن شيئا
لاجل البيع أو وهبه شيئا من الثمن وأراد هذا المشتري ان يبيع ذلك مراعاة فانه يجب عليه
ان يبين للمشتري ما تجاوز عنه البائع من الردى أو ما حط عنه لاجل البيع حيث كانت
الخطيئة معتمدة بين الناس فان لم تعتمد أو وهب له جميع الثمن قبل الاتفاق أو بعده لم يجب
البيان والمراد بالاعتماد ان تشبه خطيئة الناس ثم ان قيد الاعتماد معتبر في تجاوز الزائف

(الخ) اما كراهة في ذات المبيع أو
وصفه لو أطلع عليه المشتري ولو
مع شك البائع في كراهته (قوله فان
كان عديم بيانه الخ) هذا التقرير
يدل عليه كلامه الآتى في قوله
ولادتها وان باع معها ولدها فهو
المعتمدون ما بعده المشار له بقوله
وبعبارة على انك تقول بقرينة
ماسبأنى ينظر فيما كتمه فان كان
من باب العيب جرى على حكمه
وان كان من باب الغش جرى على
حكمه وان كان من باب الكذب
جرى على حكمه فتدبر (قوله فان لم
يبين الخ) كذا في بعض التقارير
(قوله مطلقا) حال من بيان اختلاف
ما نقد لما عقد أى حالة كون
البيان غير مقيّد بجمال
التمسك أى وله الرد (قوله بالاقل
منهما) أى ان فرض ان هنالك أقل
والا فقد توجد المساواة (قوله
والاجل) يصح جرحه ونصبه عطفًا
على ما بوجهها لان لها محلين محل
جر بالاضافة ومحل نصب على
المفعولية وكذلك المعاطيف الآتية
(قوله الى أجل) أى قدر امكننا لان
له حصه من الثمن ويختلف الثمن
بقرينه بعده (قوله ثم تراضيا على
التأجيل) لان اللاحق للاجل
كالواقع فيه (قوله فان لم يبين كان
غشا) وسبأنى أن الغش مع القيام
يخير بين الرد والتمسك بجميع
الثمن ومع القوات الاقل من الثمن
والقيمة وفي شرح شب فان باع ولم

يبين فالمعتمد انه يرد المبيع ولورضى المشتري وان فات ففيه الاقل من الثمن والقيمة كفى المدونة أى أيضا
نقدا الآن الردي مع قيام المبيع ولورضى المشتري بعيبه انظر ع (قوله وطول زمانه الخ) تنبيهه كما يجب ذلك في المراجعة يجب
في المساومة وكذا المزايدة والاستعانة كذا ينهى (قوله وتجاوز الزائف) هو المغشوش الذى خط ذهبه أو فضته بنحاس أو رصاص

والمراد تجاوزه الرضا وليس المراد به تركه وتركه بدله اذ يدخل هذا في الهبة وانظر هل لابد من بيان قدر ما يسمع فيه أم لا ويظهر من كلام بعضهم الاول (قوله ولكنه خلاف ظاهر كلام المؤلف) الذي ارتضاه شيخنا السلموني العمل بظاهر المدونة وابن عرفة من ان تجاوز الزائف يبين مطلقا (قوله أو انها ليست ببلدية الخ) فان لم يبين فغش (٨٧) في المستثنين (قوله وكانت قائمة) أي لم يحصل فيها

مفوت أصلا أي لا مفوت العيب ولا الغش ولا غيرهما (قوله وليس للبائع الزامها) أي من حيث الكذب والحاصل انه يلزم من كونه الشيء مفوتا للعيب كونه مفوتا للغش والكذب لا العكس ويلزم من كونه مفوتا للغش كونه مفوتا للكذب والعكس (قوله ونحوهما) أي كهبة وصدقة (قوله فان شاء قام بالعيب الخ) لا يخفى انه عند البيع لا قيام له بالعيب فهذا اغمايأتي في الهلاك والنحو (قوله أو حدوث قليل العيب) أي كالممد (قوله وكحدث عيب متوسط) أي كجحف دابة (قوله فقيامه بالغش أنفع الخ) هذا ظاهر اذا لم يحدث عيب أصلا أو حدث وكان قليلا وأراد التماسك وأما اذا أراد الرد بالعيب القديم فلا يكون القيام بالغش أنفع على الإطلاق وكذا اذا كان هناك عيب متوسط فيعقل كون ارش العيب أنفع من الغش (قوله وان كان من العيوب المفسدة) الحاصل ان المفوت للعيب أقسام ثلاثة اما أن يخرج عن اليد بعوض كالبيع وهذا قسم واما أن يهلك أو يخرج لا بعوض كالهبة والصدقة وهو مصدوق النحو في قوله ونحوهما وهذا قسم واما أن يقوم به شيء يخرج عن

أيضا وهو ظاهر كلام الشامل ولكنه خلاف ظاهر كلام المؤلف وخلاف ظاهر كلام المدونة وابن عرفة فان لم يبين الهبة فله حكم الكذب وان لم يبين تجاوز الزائف فله حكم الغش (ص) وانها ليست ببلدية أو من التركة (ش) هذا من باب التدليس بالعيوب وليس هو خاصا ببيع المراجعة فيجب على البائع أن يبين للمشتري ان السلعة ليست ببلدية ان كانت الرغبة في السلع البلدية أكثر أو انها بلدية ان قلت الرغبة فيها أو يبين انها من التركة ففوقه أو من التركة معطوف على خبر ان وهو قوله ليست ببلدية ويحتمل عطفه على خبر ليس أي يبين انها ليست من التركة اذا كانت الرغبة في التركة أكثر (ص) ولولا ذلك وان باع ولدها معها (ش) يعني ان من اشترى ذاتا كانت من نوع ما لا يعقل أو من نوع ما يعقل فولدت عنده فانه لا يبيعها مراجعة حتى يبين ذلك ولو باع ولدها معها لان المشتري يظن انها اشترى مع ولدها لان حدوث الولد عنده عيب وطول اقامتها عنده الى ان ولدت عنده غش وخديعة وما نقصها التزويج والولادة من قيمتها ككذب في الثمن وقد لا توجد كلها اذ قد تلباثر شرانها فان لم يبين وكانت قائمة ردها المشتري أو تماسك ولا شيء له وليس للبائع الزامها له بحط شيء من الثمن لانه يحتاج عليه بالعيب والغش وان حصل فيها مفوت فان كان من مفوات الرد بالعيب كبيعها واهلا كلها ونحوهما مما بقيت المقصود فان شاء قام بالعيب فيحط عنه ارشه وما ينوبه من الرجوع وليس له حينئذ اقيام بالغش ولا كذب وان شاء رضى بالعيب فقيامه بالغش حيث رضى بالعيب أنفع له من قيامه بالكذب اذ عليه الأقل من الثمن والقيمة في الغش واما في الكذب فعليه الاكثر من الثمن الصحيح ورجحه والقيمة ما لم تزد على الكذب ورجحه وان كان من مفوات الغش وليس من مفوات الرد بالعيب كحوالة الاسواق وحدث قليل العيب المشار اليه بقول المؤلف في الخيار أو يقل فكذا لعدم وحدث عيب متوسط فقيامه بالغش أنفع له أيضا وان كان من العيوب المفسدة خسر في ردها وما نقصها الحادث واما كذا ويرجع بالعيب القديم ومنها به من الرجوع وبين الرضا بالعيب فيرد الى قيمتها ولو زوجها وجب بيبانه لانه عيب فانه لم يبين وهي بجملها خير المشتري بين قبولها بجميع الثمن وردها وليس للبائع الزامها له بحط قيمة العيب لان العيب لا يزول بحطه بخلاف الكذب والتخيير في ردها وما نقصها الحادث فيما اذا كان العيب مغيثا للمقصود مشكل فانه في باب الخيار ان المفيت يمتنع فيه الارش ويجاب بان محله ما لم يكن عيب غيره كما هنا (ص) وحدث غرة أبرت وصوف تم (ش) يعني ان من اشترى أصولا عليها غرة مأبورة يوم البيع فاشترطها أو اشترى معها أصولها بخذا الثمرة أو اشترى غنما عليها صوف قد تم يوم البيع ثم انه جز الصوف ثم أراد أن يبيع مراجعة فانه يجب عليه ان يبين للمشتري انه جذا الثمرة أو جز الصوف لان لما ذكره من الثمن وكذا ان لم يكن يوم البيع تاما لانه لم يثبت الا بعد مدة يتغير فيها الاسواق والمؤلف استغنى عن بيان غير التام بما سبق من

المقصود فهو هذا القسم المشار له بقوله وان كان من العيوب المفسدة أي المقيمة ولو عبر به لكان أحسن وهو المشار له بما تقدم في قوله ككبر ص غير الخ أي ولم يخرج من اليد بخلاف ما تقدم من قوله كبيعها الخ فانه مفروض فيما خرج من اليد فانخرج من اليد قسمان هلاك وبيع وهو المشار لهما بما تقدم وهذا الثالث لم يخرج من اليد (قوله فيرد الى قيمتها) أي من حيث قيامه بالغش والظاهر أن يقول فقيامه بالغش أنفع له (قوله عيب غيره) المناسب أن يقول شيء غيره بخلافه حيث قلنا بالتقويم في الفوات فهل تقوم سائلة وهو قول ابن المواز أو معيبة وهو قول سحنون وابن عبدوس (قوله وكذا ان لم يكن يوم البيع تاما) فان قلت ما الفرق بين الثمرة غير المؤبرة والصوف غير التام فيه من النفع ما لا يوجد مثله في الثمرة غير المؤبرة لانه قد يغزل أو يجعل حشا في نحو الوسادة (قوله والمؤلف استغنى الخ) فيه نظر لان هذا اغمايأتي لو تركه ولم يجزه مع الطول واما لوجه فلا بد من بيان جزه

ولا يكفي عن ذلك بيان طول الزمن (قوله فصح تسليطه) هذا على ما قاله البدر بن مالك وهو ضعيف وحجة ذلك الأولى أن يقدر لقوله وصوف تم عامل يناسبه وهو جز بالزاي ويجرى مثل ذلك في قوله * علفتها بنوا ماء باردا * (قوله فان لم يبين) وهي بحالها أي لم يحدث فيها عيب متوسط ولا مفيت ولا يفيت هذه حواله سوق أو نقص خفيف ولا زيادة (قوله وان أراد بيعها الخ) هذه هي التي أرادها المصنف (قوله فلا بد من البيان) أي (٨٨) لفقرة النفوس مما وقعت فيه الاقالة ولا يراد ان هذا يأتي فيما اذا باع على العشرة

لا احتمال كون الفقرة من غلوه عند بيعه بخمسة عشر وهذا منصف عندي بعه بالعشرة فان لم يبين فينبغي أن يكون كذبا وقوله الا بزيادة أو نقص ومثل ذلك اذا وقعت بعد طول فلا يجب البيان (قوله لان ذلك ابتداء يبيع حقيقة) أي وان أمكن التعليل بالنفزة ومفهوم اقالة ان شراءه لها على الثمن أو أقل أو أكثر لا يجب البيان وهو كذلك على أحد القولين والاخر وجهه في التوضيح أنه كالأقالة مساواة ونقصا وزيادة (قوله كركوبها في السفر) فرض مثال وخصه لكون الغالب أن يكون النقص في السفر (قوله فاذا أراد أن يبيع مر ابحة) أي بعضها لا كلها (قوله متفقة في الصفة والقيمة) خرج المثلي فلا يجب فيه البيان اذا باع بعضه مر ابحة على التوظيف حيث انفقت أجزأوه (قوله وقد يكون له رغبة في الجملة) أي رغبة في الكل فيزيد لاجل ذلك والرغبة في الجملة لا تأتي في جانب المشتري مر ابحة لان الفرض أنه باع البعض مر ابحة لا كل الثياب فان لم يبين فينبغي أن يكون غشا في المتفق لايها م شرائه كذلك وكذا في المختلف لاحتمال خطئه (قوله الا أن يكون التوظيف الخ) الاحسن أن يقول الا أن يكون المتفق حصل

قوله وطول زمانه ثم ان المؤنف ضمن جزم معنى أخذ فصح تسليطه على المعطوف لانه انما يقال في الصوف جزه بالزاي وأما الثمرة فيقال فيها جزها بالذال المجمة فان لم يبين في مسألة الثمرة المؤبرة والصوف التام فهو كذب وأما في مسألة غير التام فهو غش (ص) واقالة مشترية (ش) يعني انه اذا اشترى سلعة ثم باعها بأكثر مما اشترى به ثم قال المشتري فيها فاذا أراد بيعها مر ابحة على أصل ما اشترى به لم يحتج الى بيان وان أراد بيعها على ثمن الاقالة فلا بد من البيان كما لو اشترى ثوبا بعشرين ثم باعها بثلاثين ثم تقابل مع المشتري على الثلاثين وأراد أن يبيع عليها مر ابحة وأما لو أراد البيع على العشرين فلا بيان (ص) الا بزيادة أو نقص (ش) يعني ان التقابل اذا وقع بينهما بزيادة أو نقصان عن الثمن الاول فانه اذا أراد أن يبيع مر ابحة لا يجب عليه أن يبين ويبيع مر ابحة على ما وقعت الاقالة به من زيادة كاحد وثلاثين في المثال المذكور أو نقصان كستة وعشرين لان ذلك ابتداء يبيع حقيقة (ص) والركوب واللبس (ش) يعني انه يجب بيان المنقص من الركوب للسادبة واللبس للثوب الكثيرين كركوبها في السفر فان لم يبين فهو كذب (ص) والتوظيف ولو متفقا (ش) يعني انه يجب على من باع مر ابحة ان يبين التوظيف ومعناه ان يشتري مقومة تعددا كعشرة أثواب مثلا صفة واحدة بعشرة دراهم مثلا ويوظف على كل ثوب منها درهم فاذا أراد ان يبيع مر ابحة فانه يجب عليه ان يبين ان ذلك التوظيف منه اذ قد يخطئ نظره في التوظيف وسواء كانت الثياب غير متفقة في الصفة والقيمة ولا اشكال في البيان أو كانت متفقة في القدر وفي القيمة على المشهور اذ لا يرضى المبتاع بتوظيفه وقد يكون له رغبة في الجملة فيزيد لاجل ذلك خلافا لابن نافع قال لبعدها لخطا في المتفق ولان التوظيف مدخول عليه بين التجار ومن عادتهم فقوله ولو متفقا أي ولو كان الموظف عليه متفقا فهو راجع لما يفهم من قوله والتوظيف (ص) الامن سلم (ش) الاستثناء متصل أي الا ان يكون التوظيف متفقا من سلم فلا يجب عليه بيانه على مذهب المذونة بخلاف يبيع النقد لانه يقصد فيه الى الاجزاء والسلم القصد منه الى الصفة وهي مستوية وقيد فيها الجواز في السلم بان لا يكون المسلم تجاوز عن السلم اليه بأخذ أدنى مما في الذمة (ص) لا غلة ربيع (ش) بالجر عطف على ما من قوله تبيين ما يكره والمعنى ان من اشترى ربعا وهو الارض وما اتصل بها من بناء وشجر فاغتمله فله ان يبيع مر ابحة ولا يجب عليه ان يبين انه اغتمله لان الغلة بالضم ان ولا فرق بين غلة الرباع وغيرها من الحيوانات وأما الصوف التام فليس بغلة وغير التام فيبين من جهة أنه يستلزم طول الزمان للحيوان كما مر فيخص ما هنا بغير ذلك (ص) كتمكمله شرائه (ش) تشبيهه في عدم وجوب البيان والمعنى ان من اشترى نصف سلعة بعشرة مثلاثم اشترى باقيها بخمسة عشر فانه يبيع مر ابحة على خمسة وعشرين ولا يبين انه اشترى أولا بكذا أو ثانيا بكذا وقيد بما اذا لم يكن له غرض الا مجرد الشراء وأما لو اشترى البقية لدفع ضرر الشراكة وجب البيان (ص) لان ورث بعضه (ش) مخرج من قوله

من سلم فلا يجب البيان كما هو عبارة شب ولا فرق في التوظيف الذي من سلم بين أن يكون قبل قبض المسلم فيه أو بعده كما هو مفاد المواق وكذا في كلام الزرقاني (قوله والسلم القصد منه الى الصفة) أي ولذلك لو استحق ثوب من المسلم فيه رجع غتمله لا بقيته (قوله وهو الارض وما اتصل بها الخ) في عيب ما حصله انه تفسير مبني على التسامح والمعنى انه يلحق بالربيع الارض وما اتصل بها (قوله وغير التام الخ) أي فغير التام غلة (قوله لان ورث بعضه) مثل الارث ما حصل بغير عوض كهبة أو صدقة

واعراب لان وورث بعضه مشكل الا ان يكون المعطوف مقدرا أي (٨٩) لا تكتميل ملكه ان وورث بعضه ويصح فسخ الهبة

قوله البدر أقول أو ان المعنى لا تكتميله بآثر بعضه (قوله وفات) فان لم يفت فلامشترى الرد أو التمسك بما وقع العقد عليه (قوله سواء تقدم الخ) أي لترقب الارث (قوله رد أو دفع) أي خير بين أن يرد ويأخذ منه أو يعنى الواو أي وبين دفع أي دفع ما تبين (قوله وصدقه المشتري الخ) هذان الامران نفسير قول المصنف وصدق (قوله ما يدل على صدقه) أي قرينة تدل على صدقه (قوله وحلف) فيه اشارة الى أن الحلف مع القرينة أي وأما التصديق والبيئة فلا حلف معها ما قد تدبر (قوله لان النقص آلة الغلط) فيه شيء اذا لا آلة غير ما يفعل والنقص نفسه نفس الغلط وكذلك المصاحب بالفتح وهما ليس كذلك (قوله لا يجوز التسوق) أي فليست بمقيمة هنا كافي التوضيح والمداونة خلافا لظاهر كلام ابن الحاجب وأما في مسألة الكذب فهي فوت وقوله وان شاء دفع قيمته أي حيث كان مقبولا فان كان مثليا ضمن مثله كافي ابن الحاجب والتوضيح (قوله فلا ينقص عنه) أي عن الغلط (قوله فجعل النقص مقيما) أي فجعل النقص أي نقص القيمة عن الغلط مقيما لدفعها (قوله ومالم ترد القيمة على الثمن الصحيح ورجحه) فيه اشارة الى ان الاولى للمصنف ان يريد ذلك أي فيجمع بين الامرين كالمداونة فيقول مالم تنقص عن الغلط ورجحه ومالم ترد على الصحيح ورجحه لكنه تبع عبارة ابن الحاجب كذا أفاده محشى تحت أقول

تكتميل شرائه والمعنى انه اذا وورث بعض شيء واستكمل باقيه بالشراء كما لو وورث النصف ثم اشترى النصف الآخر بعشرة أو العكس وأراد ان يبيع البعض المشتري من اجمعه وأخبر ان رأس ماله عشرة فلا بد ان يقول والنصف الآخر موروث وعلاه في المدونة بانه اذا لم يبين دخل في ذلك ما ابتاع وما وورث واذا بين فاما يبيع البيع على ما ابتاع فان باع ولم يبين وفات المبيع وهو النصف نصفه مشتري فيبقى بنصف الثمن ونصف الربح ونصفه الآخر موروث فيبقى بالاقبل من القيمة أو ما يبيع عليه من الثمن والربح اسريان الموروث في أجزاء ما اشترى وقولنا وأراد يبيع البعض المشتري من اجمعه احتراز من البعض الموروث فانه لا يباع من اجمعه اذا لاقى له (ص) وهل ان تقدم الارث أو مطلقا أو يلان (ش) أي وهل وجوب البيان فيما وورث بعضه واشترى بعضه الا سخران تقدم الارث على الشراء لانه يزيد في ثمن النصف المشتري ليكمل له ما وورث نصفه بخلاف ما لو تقدم الشراء فيمبيع النصف المشتري من اجمعه ولا يجب ان يقول والنصف الآخر موروث أو وجوب البيان سواء تقدم الارث على الشراء أو تأخر وهو المعتمد ويلزم على الاول اذا اشترى النصف ثم اشترى باقيها ان يبين لانه زاد في النصف الثاني ليكمل له جميعه وقد يفرق بان الزيادة لتكميل ما وورث أكثر قصد امنه اليها لتكميل ما اشترى قبيل ولما قدم ان غلط البائع في بيع المساومة لا قيام به اشارة الى غلط المراجعة بقوله (ص) وان غلط بنقص وصدق أو أثبت رد أو دفع ما تبين ورجحه (ش) أي وان غلط البائع في بيع المراجعة بأن أخبر بنقص عما اشتراه وصدقه المشتري أو أتى من رقم المبيع أو حاله ما يدل على صدقه وحلف البائع أو قامت البيئة على ما ادعاه فان لم يفت المبيع خير المشتري بين رده الى بائعه أو دفع الصحيح ورجحه فقوله بنقص متعلق بغطا والباء بالاكلة لان النقص آلة الغلط أو بمعنى مع أي نقصا مصاحبا للغلط فلا حاجة الى تعلقه بمقدرا أي فاخبر بنقص (ص) وان فانت خير مشترية بين الصحيح ورجحه وقيمته يوم يبعه مالم تنقص عن الغلط ورجحه (ش) الموضوع بحاله باع من اجمعه وغلط على نفسه بنقص وفات السلامة بناء أو نقص لا يجوز التسوق فان الخيار يثبت للمشتري ان شاء دفع الثمن الصحيح الذي تبين ورجحه وان شاء دفع قيمة السلعة يوم البيع لا يوم القبض مالم تنقص القيمة عن الغلط ورجحه فلا ينقص عنه فجعل النقص مقيما ومالم ترد القيمة على الثمن الصحيح ورجحه فلا يرد عليه * ولما جرى في كلامه ذكر الكذب والغش فمرع في بيان حكمهما مع قيام السلعة وفوتها بقوله (ص) وان كذب لزم المشتري ان حطه ورجحه بخلاف الغش (ش) يعني ان البائع اذا كذب على المشتري في بيع المراجعة بان زاد في ثمن السلعة على ما هو في الواقع سواء كان عمدا أو غير عمد كما اذا اشتراها بثمانية مثلاً فبخرانه اشتراها بعشرة وباعها من اجمعه باثني عشر والسلعة قائمة بدليل ما بعده فان حط البائع ما كذب به عليه ورجحه فانه يلزمه البيع وان لم يحط عنه فان المشتري يخير بين ان يرد السلعة ويأخذ ثمنه أو يأخذها بجميع الثمن الذي وقع البيع به بخلاف الغش فانه لا يلزم المشتري البيع وان حط بائعه عنه ما غشه به كما اذا اشتراها بثمانية مثلاً ويرقم عليها عشرة ثم يبيعها من اجمعه على الثمانية ليؤمهم المشتري انه غلط على نفسه فهو غش وخديعة والمشتري في حالة الغش مع قيام السلعة يخير بين أن يمسك بها بجميع الثمن أو يردّها ويرجع ثمنه فقوله لزم المشتري أي لزم المبيع المشتري ان حطه أي الكذب بمعنى المكذب به بخلاف الغش أي فانه لا يلزم والمخالفة في عدم اللزوم وليس هنا حطيطة ويحتمل أن يقال هنا حطيطة وهي الرجح فقوله وان

(١٢ - خرشي رابع) الاولى اسقاطها لان القيمة اذا زادت على الصحيح ورجحه لا يعمد اليها العاقل (قوله ان حط عنه بائعه ما غشه به) لا يخفى ان غشه بالزيادة على عشرة في الرقم فلا يتأتى حط في ذلك (قوله وهي الرجح) لانه اذا تمسك بدفع الثمن الاصل وحده ففي

الغش أقل الثمن ولا يضرب ربح على ذلك الاقل (قوله أو قيمتها يوم قبضها) وكذا نقول في الكذب القيمة يوم القبض وانظر ما للفرق بينهما وبين الغلط فقد اعتبر فيه القيمة يوم المبيع (قوله وكلام نت) أي القائل خير المشتري فيه نظر من ثلاثة أوجه الأول ان القول بان التخيير للمبتاع خلاف المشهور الثاني انه لو كان التخيير للمبتاع لم يكن لقوله ما لم ترد على الكذب ورجحه معنى صحيح الثالث انه يؤدي الى ان المصنف ترك قيد الابد منه وهو ان لا تنقص القيمة عن الصحيح (قوله غاش عند سحنون الخ) ويترتب على كونه غاشا انه عند الفوات يلزم الاقل من الثمن والقيمة كذا ذكره عجم وهو خلاف ما تقدم والمتعمد ما تقدم من انه في حالة الفوات يخير بين أخذها بما وقع عليه العقد أو بما نقداً أي بالاقل منها ما وفي حالة النقص له الرد والتسليم بما نقداً فاذا علمت ذلك فالمتعمد انه ليس له حكم الغش وقد علمته ولاله حكم التدليس لان المدلس بالعيب (٩٠) يرجع عليه بالارش والحاصل ان حكمه حكم الغش عند سحنون وأما عند

ابن القاسم فليس حكمه حكم الغش عنده ولا حكم الكذب ولا حكم العيب ورجحنا توهم من الشارح ان غير سحنون يقول انه مدلس وليس كذلك (قوله ومدلس المراجعة) لو قال عيب المراجعة كغيرها لكان أشمل لكنه تبع عبارة ابن رشد الا ان ابن رشد أتى في آخر كلامه بما يدل على العجوم بخاء كلامه حسنا محشى نت وأجيب بان مراد المصنف بالمدلس من في سلعة عيب (قوله الا ان يدخل عنده عيب) تقدم انه اذا حدث عند المشتري عيب تارة يكون مفيتا وتارة يكون متوسطا وتارة يكون البائع مدلسا وتارة لا لما تقدم انه اذا كان البائع غير مدلس وحدث عند المشتري عيب متوسط فهو مخير اما ان يرد ويدفع ارش الحادث أو يتسلسل ويرجع بارش القديم ولو كان مدلسا لكان اذا اراد الرد يرد ولا شيء عليه حيث كان العيب الحادث بسبب عيب التدليس فاذا علمت ذلك فقول الشارح الا ان يدخل

كذب أي بزيادة وعبر مع الغلط بالنقص ومع الكذب بالزيادة لانه أنسب لان الغلط يناسبه النقص والكذب يناسبه الزيادة فعبر مع كل بما يناسبه والا فالكذب والغلط شيء واحد وهو الاخبار بخلاف الواقع (ص) وان فاتت في الغش أقل الثمن والقيمة (ش) يعني ان البائع اذا غش في بيع المراجعة وفاتت السلعة بتغير سوق فأعلى فان المشتري يخير بين ان يدفع الاقل من الثمن الذي بيعت به أو قيمتها يوم قبضها من غير ضرب ربح عليها (ص) وفي الكذب خير بين الصحيح ورجحه أو قيمتها ما لم ترد على الكذب ورجحه (ش) أي فان فاتت السلعة في بيع المراجعة في حالة الكذب فان البائع يخير بين أخذ الثمن الصحيح ورجحه أو قيمتها يوم القبض ما لم ترد على الكذب ورجحه فلا يراد عليه أي الكذب لانه قد رضى بذلك وما ذكرنا من ان التخيير للبائع لا للمشتري هو الصواب كما وقع للشارح ويدل عليه قوله ما لم ترد على الكذب ورجحه فانه لا يقال ما لم ترد الخ فلا يخير المشتري في الزيادة لانه لا يختار الا الاقل وحينئذ فلا يصح أن يقال وما لم تنقص القيمة فيه عن الصحيح ورجحه لانه لا يختارها البائع فلا فائدة في التقييد المذكور وكلام نت فيه نظر * ولما كان الغاش أعم من المدلس لان من طال زمان المبيع عنده ولم يبين غاش ولا يقال فيه انه مدلس أو باع على غير ما عليه عقد نقد ولم يبين غاش عند سحنون وليس بمدلس أفرد المدلس بحكم يخصه فقال (ص) ومدلس المراجعة كغيرها (ش) يحتمل أن يريد كغيرها من ان المشتري بالخيار بين الرد ولا شيء عليه والتسلسل ولا شيء له الا أن يدخل عنده عيب ويحتمل كغيرها فيما هو من المسائل الست المشار اليها بقوله وقرق بين مدلس وغيره ان نقص بعيب التدليس الخ * ولما انتهى الكلام على بيع المراجعة وهي زيادة في الثمن تارة ووضعه منه أخرى شرع فيما يشبهها وهو المسمى بباب التداخل لانه زيادة في المبيع تارة ونقص منه أخرى فقال

(فصل) فيما يتعلق بذلك * فنه ما يخالف فيه عرف الشرع واللغة وهو المشار اليه بقوله (ص) تناول البناء والشجر الارض (ش) يعني ان من عقد على بناء أو على شجر فانه يتناول الارض التي هما فيها لا غيرها الا أن يشترط أكثر منها حتى يشترط افراد البناء والشجر عنها والعقد أعم من أن يكون بيعا أو وصية أو رهنا أو وقفا أو هبة أو غير ذلك (ص) وتناولتهما (ش) يعني ان العقد على الارض يتناول البناء والشجر اللذين فيها بحكم العرف والعادة لا بحسب اللغة

عنده عيب أي فقيه تفصيل (قوله ان نقص بعيب التدليس) تقدم بتبينه وهو انه اذا نقص بعيب التدليس وهذا وكان متوسطا ورد لا شيء عليه وأما ان لم يكن به فاذا رد دفع ارش الحادث (قوله ونقص) ترك المساواة مع انها هي القسم الثالث من أقسام المراجعة (فصل) تناول البناء الخ (قوله فنه ما يخالف عرف الشرع واللغة) أي فكلام المصنف من حيث الشرع وأما اللغة فلا تناول الارض (قوله التي هما فيها) أي فلا يدخل حرهما كذا أفاده السهوري وتو والشيخ خضمر واستظهر دخوله الشيخ أحمد ويؤيده قول الذخيرة يتناول لفظ الشجر الاغصان والاوراق والعروق اه والعروق يتسع محلها لبعض الشجر وفي شرح شب ترجيح للساهوري وتو أي تبعا لعجم قال بعض الشيوخ وليعقل عليه لان عجم عزاه لجماعة وأقول بل الذي ينبغي التعويل عليه كلام الذخيرة واليه نجا ع (قوله الا أن يشترط الخ) ومثل الشرط العرف

(قوله خلافا لابن عتاب) أي فانه يقول بانه لا يشتري محبها بانه حيث تناولت الارض الشجر وهو أصل الثمرة المؤثرة في تناوله بالاولى وجوابه اتباع السنة أي ذلك الحديث ولا يحسن الرد على ابن عتاب لان المتبادر من قوله من باع شجرا أي استقلالا (قوله بخلاف البناء والشجر) أي فانه سماه جزء منها (قوله على الرواية المشهورة) ومقابها انها لا تناول البذر فعلى هذا اباراه وضعه بالارض وقوله على المثبت تارة وهو عطف البذر على الضمير في تناولتهما وقوله وعلى المنق أخرى وهو عطف مدفونا على الزرع وقوله فصل بمثبت وهو البذر بين منفيين وهو الزرع ومدفونا (قوله ولقوله ومدفونا الخ) أي لتعيين المراد ولقوله ومدفونا أيضا أي ان قوله ومدفونا لما كان الحكم فيه عدم الادخال وجب تقديم البذر لان عدم تقديمه يقتضي ان المدفون حكمه في الدخول وليس كذلك (قوله بان المعلوم) أي بسبب أن المعلوم (قوله بل هو للبائع اذا ادعاه الخ) هذا يأتي في المجهول اذا ادعاه وأشبهه (٩١) ان يملكه هو أو مورثه والفرض انه باع الارض

غير عالم به فان علمه حين بيعها ولم يبينه فلا قيام له (قوله والافهو لقطه) أي انه يوضع في بيت المال الا انه يعرفه سنة أي لانه جهل صاحبه كذا أفاده بعض شيوخنا (قوله فيخرج ما كان من أصل الخلقة) أي فيكون للمشتري وكذا البئر العادية أي التي للجاهل لا لذى أو مسلم والافهو لقطه وقوله فيكل قديم أي لان كل قديم وفي العبارة حذف وكأنه قال أي بترباع يقال فيها عادية لا خصوص بئر معينة لان كل قديم يقال فيه عادية فاذا كان مؤثرا زاد فيه البناء وعبارة عب بالواو حيث قال وكل الخ وهي ظاهرة (قوله يخير في نقض البيع) فيه نظر لان المستحق هتامين فان قل لزم التمسك بالباقي وان كثر وجب رده وحرم التمسك بالباقي الا ان يماسك بالباقي بجميع الثمن والحاصل انه اذا كان الباقي النصف فاكثر لزم التمسك به بخصته من الثمن وان كان أقل من النصف وجب الرد الا ان يماسك بالباقي بجميع الثمن (قوله

وهذا حيث لا شرط ولا إعادة بخلافه والاعمل به وعليه فيصح رجوع قوله الا بشرط لهذا أيضا واذا كان على الشجر ثمر ابر فهو للبائع السنة لخبر من باع نخلا وفيها ثمر قد ابر فهو للبائع وهو الصواب خلافا لابن عتاب (ص) لا الزرع والبذر (ش) صوابه والبذر لا الزرع أي وتناولت الارض البذر المغيث فيها لا الزرع البارز على وجهها لان ابار الزرع خروجه على المشهور وليس جزءا من الارض بخلاف البناء والشجر وعلى نسخة لا الزرع والبذر يكون البذر معطوفا على المثبت على الرواية المشهورة ويلزم عليه تشييت في العطف على المثبت تارة وعلى المنق أخرى وهو عطف مدفونا على الزرع فيكون فصل بمثبت بين منفيين وبعبارة أخرى والصواب تقديم البذر على الزرع وأن يقول وتناولتهما والبذر لا الزرع (قوله ومدفونا) أيضا بان المعلوم من المذهب ان ما وجد مدفونا بالارض لاحق للمبتاع فيه بل هو للبائع اذا ادعاه وأشبهه والافهو لقطه وبعبارة ولا تناول الارض المدفون فيها من حجارة أو عمد وغير ذلك الذي علم صاحبه بدليل قوله (كل وجهل) صاحبه وقوله ومدفونا يشعر بقصد الدفن فيخرج ما كان من أصل الخلقة كالجارحة المخلوقة في الارض والبئر العادية أي القديمة المنسوبة له عاد فيكل قديم يقال فيه ذلك قال ح فيما اذا كان المدفون جبا أو بئر ان المبتاع يخير في نقض البيع والرجوع بقيمة ما استحق من ارضه ولا يلزم من عدم تناول الارض للمدفون عدم تخيير المبتاع على ما في ح ثم عطف على قوله لا الزرع ومدفونا قوله (ص) ولا الشجر المؤثر أو أكثره الا بشرط (ش) يعني ان من اشترى أصولا عليها ثم قد أبرت كلها أو أكثرها فان العقد لا يتناولها وهي للبائع الا ان يشترطها المشتري قوله أو أكثره مرفوع معطوف على الضمير المستتر في المؤثر أي المؤثر هو أو أكثره من غير فصل بضمير أو غيره والتأثير خاص بالتأثير العجاج التاثير تعليق طلع الذر على الاثني لئلا تسقط ثمرتها وهو اللقاح ابن حبيب شق الطلع عن الثمر قال الباجي والتاثير في التين وما لا زهر له ان تبر جميع الثمرة عن موضعها وتميز عن أصلها أو اما الزرع فاباره ان يبرز على وجه الارض وهو المشهور قال ابن شاس في معنى المأثور كل ثمرة انعقدت وظهرت للناظرين (ص) كالمعقد (ش) يعني ان من اشترى أصولا وفيها ثمرة قد انعقدت جميعها أو أكثرها كالخوخ والتين وما أشبه ذلك فانه يكون للمشتري الا بالشرط (ص) ومال العبد

قد أبرت كلها أو أكثرها) ومفهوم أكثرها شيئا من النصف وسينص عليه والاقل المؤثر وهو يتبع الاكثر غير المؤثر ومثله غير المنعقد فلا مبتاع ولا يجوز للبائع شرطه على المشهور بناء على أن المستثنى مشتري خلافا لتصحيح اللغوي الجواز بناء على أنه مقي (قوله الا بشرط) أي من المبتاع لجميع ما أبر ولا يجوز شرط بعضه لانه قصد بيع الثمر قبل بدو صلاحها بخلاف شرط بعض المزهري في تنبيهه أراد بالمؤثر ما بلغ حد ابار كما قال الباجي لا ما أبر بالفعل واذا تنازع البائع والمبتاع في التأثير وعدمه فقال ابن المواز اقول للبائع وقال اسمعيل قول المبتاع (قوله وهو اللقاح) أي ان التأثير يقال له لقاح (قوله شق الطلع عن الثمر) مصدر مضاف للمفعول فالثمرة مستترة فتظهر بالشق أي ويذرفه من طلع الذكر (قوله والتاثير في التين الخ) مقابل قوله والتاثير خاص بالتأثير بالخل لان طريقة المصنف على الاول لقوله كالمعقد (قوله وما لا زهر له) أي لا فور له (قوله وتتميز) عطف تفسير (قوله قال ابن شاس) هذا يأتي على طريقة المصنف (قوله فانه يكون للمشتري) أي لانه ليس لاحدهما نزع حتى يجتمعا عليه فحين باعاه لا جنبي قبله فلا مبتاع وقوله الا ان يشترطه البائع

أى الذى هما السيدان وعبارة شب الا أن يستنباه عكس مسئلة المصنف وظاهره ولو كان المشتري له أحد الشرىكين (قوله فيبقى بيد العبد يأكل منه) ولا ينتزعه مشترياً ولا بائعاً اتحاداً أو تعدد (قوله ورثته المتمسك بالرق) فيه تجوز اذ هو يأخذ جميع ما يملكه مـكـالاً لا رثاً ولو كان له وارث حر يجوز جميع المال (قوله وسواء اشتراطه الخ) لا يخفى ان كلام المصنف فى حال عدم الاشتراط لافى حال الاشتراط الا انه اذا شرط للعبد ببقى بيد العبد حتى ينتزعه المشتري واشتراطه لنفسه يجوز بشرط أن يشترط جميعه وأن يكون معلوماً وان يكون اشترى العبد بما يباع به وتقدم عن نت فى شرح الرسالة عدم اشتراط هذا الثالث والحاصل انه اذا اشترط المشتري مال العبد فله ثلاث أحوال حال يشترط للعبد فينبهه ويقرفى يده كما كان عند بائعه الا أن ينتزعه مشتريه وسواء كان ماله عيناً أو عرضاً أو ديناً ولا يشترط كونه معلوماً والحاصل أنه اذا اشترط للعبد يجوز مطلقاً كما أفاده شيخنا عبد الله واختلف هل له جزء من الثمن كالثمرة أو لا قولان وحال يشترطه المشتري لنفسه قال ابن ناجي فى شرح المدونة لا يجوز الا بما يجوز بيعه به نص عليه ابن رشد وعزاه ابن نونس للبغداديين وظاهره سواء كان معلوماً أو مجهولاً كان أكثر من ثمنه أو لا وهو تنص عليه ابن حبيب وقال اللخمي لا بد من كونه معلوماً والا كان شراء معلوم معلوم وهو المناسب لمراعاة كون المال (٩٣) بما يباع بالثمن وهو المعتمد وقال نت فى شرح الرسالة ان مال العبد بالنسبة

ليبيعه كالأعدم على المعروف فيجوز أن يشتري بالعين وان كان ماله عيناً وهو المعتمد فيجوز ولو كان ماله ذهباً واشتراه بذهب أو بفضة ولو لأجل وتارة يشترطه مبهماً لا للعبد ولا لنفسه فاختلف هل يفسخ البيع أو يكون للمشتري (قوله أو اشتراطه مبهماً الخ) لا يخفى ان ظاهره جواز اشتراطه مبهماً ما هو أحد قولين أى ويكون للمشتري وهذا كله اذا وقع الشرط حال العقد ولو أطلق شراء ماله به بعد العقد فى الشامل المشهور الصحة وعند ابن أبى زيد انه اذا أتمم المشتري فى اشتراطه له أو للعبد يفسد البيع (قوله ولو اشتراط بعضه لم يجوز عند

(ش) بالجر عطف على كالمعتقد أى لا يندرج فى العقد على العبد الكامل الرق ماله بل هو للبائع الا أن يشترطه المبتاع وإضافة المال للعبد يقتضى أنه يملكه وهو كذلك لكن مـكـالاً غير تام ولا يشك بقوله تعالى ضرب الله مثلاً لعبداً مملوكاً لا يقدر على شئ لان ضرب المثل بعبد لا يقدر على شئ لا يقتضى ان كل عبد كذلك وقولنا الكامل الرق احد ترازيم الوكان مشتركا ومبعضاً فانه يكون للمشتري فى الاولى الا أن يشترطه البائع وأمافى الثانية فيبقى بيد العبد بأكمله كل منه فى اليوم الذى لا يخدم فيه سيده فإمات يوماً ورثته المتمسك بالرق وقوله ومال العبد شامل للحالات الثلاث أى سواء اشتراطه المبتاع لنفسه أو للعبد أو يشترطه مبهماً وأما واشترط بعضه لم يجوز عند ابن القاسم كبعض الصبرة وبعض الزرع وبعض حلية السيف خلافاً لأشهب ولا يجوز بيع عبدتين واستثناء مال أحدهما (ص) وخلفه القصيل (ش) الخلفة بكسر الخاء ما يخلف من الزرع بعد جزه وكل شئ خلف شيئاً فهو خلفته والمعنى ان العقد على القصيل كالقصب والقرط وما أشبه ذلك لا يتناول خلفته ولا يكون للمشتري الا بالشرط لان خلفه القصيل كالبطن الثانى ويجوز اشتراط الخلفة بشرط أحدهما أن تكون مأونة بان تكون فى بلد السبق لافى بلد المطر الثانى أن يشترط كل الخلفة لا بعضها الثالث أن لا يشترط ترك الأصل الى ان يحجب لانه حينئذ يبيع لا خلفه له ولا يبيع الحب قبل وجوده وكذلك لا بد أن لا يشترط ترك الخلفة الى ان تحجب للعلة المذكورة

ابن القاسم) أى وأما أشهب فيجوز كذا صرحوا بما قبله ثم أقول ظاهر العبارة كان مال العبد عيناً أم لا كان الثمن من جنس مال العبد أم لا علم قدر مال العبد أم لا ولعل المنع ليس على إطلاقه بل يحمل على ما اذا كان مجهولاً أو معلوماً وكان مال العبد عيناً واشتراه بعين اماموافقة كان يكون ناذهين أى وقد استثنى البعض كما هو الموضوع وأمال العبد ذهباً واشتراه بفضة فيؤدى الى اجتماع البيع والصرف فيمنع فى موضع المنع وسرد ذلك كله أنه عند البعض تظهر القصدية بخلاف استثناء الكل فهو يبيع غير مقصود فلا يمنع (قوله كبعض الصبرة) المناسب والصواب كبعض الثمرة وتقدم تصويره بان يبيع له الاشجار التى عليها ثمر مؤبر ويشترط المشتري نصف الثمرة وتقدم وجه المنع (قوله بعض الزرع) أى أن يبيعه أرضاً وفيها زرع ويشترط المشتري بعض الزرع والعلة ما تقدم من أن فيه بيع الزرع قبل بدو صلاحه وبعد كتيبه هذا رأيت فى التوضيح ما نصه فرع فان اشترط المبتاع بعض ما أبرأ بعض ما خرج من الزرع لم يجوز على المشهور لانه قصد بيع الثمار قبل بدو صلاحها بخلاف اشتراط بعض ما أزهى أو بعض ما ليس من الزرع وقال أشهب يجوز اشتراط بعض ذلك كاشتراط الجميع ولو كان المبيع فدانين واشترط زرع أحدهما لم يجوز عند ابن القاسم وقيل بالجواز على مذهبه لانه لو أفرد كل فدان بالبيع واشترط زرعه جازح كما فى الطراز (قوله وبعض حلية السيف) صورتها وجد سيفاً محلى بفضة فاراد ان يشتري السيف مع بعض الحلية بنقد من نوع الحلية (قوله لان خلفه القصيل كالبطن الثانى) ولا يدخل البطن الثانى بشراء البطن الاول وهذا معناه (قوله بشرط) وهذه الشروط انما هى فى الاشتراط وأمافى شرائها بعد ان اشترى أصلها فالظاهر انه لا يشترط فيه الشروط كلها ويشترط منها الشرط الاول ولا بد أن يشترطها قبل جذاذ الأصل لانه غرر غير تابع

الرابع

ذكره المواق (قوله الرابع ان يبلغ الاصل الخ) هذا يفيد أنه اذا اشترط القصبيل على القطع بشرطه الا تبني للمصنف فلا يجوز اشتراطه خلفته ولعل وجهه ان الخلفه تكون حينئذ مقصودة بالبيع كالاصل أو أعظم فيقع البيع على ما لم يعلم قصد أو أما اذا بلغ حد الانتفاع فهي حينئذ تتبع انظر عب (قوله ابن العطار الخ) هذا خامس وهذه الاقوال عند الدخول على الاطلاق أقول حيث ذهب اليه الشامل فيدل على انه الرابع (قوله ما لم يضر بالآخر) أي بأن يكون السقي ان كثر نفع الاصل وضرر الثمرة وان قل نفع الثمرة وضرر الاصل (قوله أي لكل الخ) هذا ما في نوضيحه عن شيخه وابن رشد (قوله والثمر للآخر) أما اذا كان الثمر للبائع كله فالامر ظاهر مما تقدم وأما اذا كان الثمر للمشتري أو بينهما والاصل للبائع فلا يكون ذلك إلا بعد بدو الصلاح فهو خارج عن الموضوع وقوله أو لكل الخ هذا على ما لا ينسب الى عبد السلام (قوله أو لكل الخ) هذا هو الذي يناسب الموضوع (قوله ما لم يضر سقي المشتري الخ) هذا انما يأتي على التقرير الاول ولا يعقل الا في الثمر بعد بدو الصلاح (قوله ٩٣) أو ما لم يضر سقي البائع باصل المشتري يناسب الثاني (قوله

وأما مع المشاحة) لان المصنف قال في القسمة وسقي ذو الاصل كباينه المستثنى ثمرته حتى يسلم والحاصل أن هذا الحل للزرقاني قال عجم ويبيده قوله ما لم يضر بالآخر قال عب بل لا بعد فيه حيث يحمل على عدم الضرر مع التراضي أي انه يحمل على التراضي عند انتفاء الضرر رأى اذا انتفى الضرر عند التراضي لكل السقي وعند المشاحة يقضى على البائع بالسقي (قوله وفي غيره قولان) انما جرى في هذا قولان دون الباب الملقى بها المخلوع من محل فيها لان السلم ينتفع به وان لم يضر بخلاف الباب المخلوع فانه لا انتفاع به وقد يوجد فيه انتفاع الا انه كالعديم (قوله كباينها غير المخلوع) أي ورف كذلك لا لمخلوع ولا مهيأ الدار جديدة بها قبل تركيبه ولو حذف مبنية لكان أخصر لعلم ذلك من قوله والدار الثابت (قوله تجوزا) من اطلاق اسم الكل وارادة الجزء (قوله ولو قال

الرابع ان يبلغ الاصل حد الانتفاع قاله في المدونة (ص) وان أبر النصف فلنكحل حكمه (ش) أي وان أبر النصف أو انعقد النصف أو مقاربه فإبر أو انعقد فللبائع الا لشرط ومقابل ذلك للمبتاع وهذا اذا كان ما أبر في نخلات بعينها وما لم يور في نخلات بعينها وأما ان كان ما أبر شائعا في كل نخلة وكذلك ما لم يور شائعا فاختلف فيه على أربعة أقوال فقيل كله للبائع وقيل كله للمبتاع وقيل بخير البائع في تسليمه جميع الثمرة وفي فسح البيع وقيل البيع مفسوخ ابن العطار والذي به القضاء أن البيع لا يجوز الا برضاء أحدهما بتسليم الجميع للآخر ودرج عليه في الشامل (ص) ولنكليمها السلم في ما يضر بالآخر (ش) أي لكل من البائع والمشتري ان كان الاصل لأحدهما والثمر للآخر أو بينهما فالضرر للبائع والمشتري أو لكل من صاحبي المأثور والمنعقد السقي الى الوقت الذي جرت العادة ببجذا الثمرة فيه ما لم يضر سقي المشتري بأصل البائع أو سقي البائع بثمر المشتري أو ما لم يضر سقي البائع بأصل المشتري وهذا حيث لا مشاحة وأما مع المشاحة فالسقي على صاحب الاصل كما يأتي في باب القسمة (ص) والدار الثابت كباب ورف ورحى مبنية بفوقانيها وسلم سمر وفي غيره قولان (ش) يعني ان العقد على الدار يتناول الثابت حين العقد كباينها غير المخلوع وكذلك دارها والرحى المبنية فيها مع فوقانيها والسلم المسمر فيها وما أشبه ذلك وهل كذلك غير المسمر أو لا يكون له بل للبائع في ذلك قولان ثم ان المؤلف اطلق الرحي على السفلى تجوزا والافني الحقيقة الرحي اسم للسفلى والعليا وعليه فقوله بفوقانيها غير محتاج اليه الا أن يقال قصده بالتصريح به الرد على القول المفصل بين الاعلى والسفلى ولو قال بفوقانيها كان أخصر (ص) والعبد ثياب مهنته (ش) المهنة بنقض الميم وسكون الهاء الخدمة والماسن الخادم والمعنى ان العقد على العبد أو على الامه يتناول ثيابا به الخلقصة وأما ثياب الزينة فلا تدخل الا بشرط أو عرف (ص) وهل يوفي بشرط عدمها وهو الاظهر أولا (ش) يعني ان البائع اذا اشترط ان ثياب المهنة له بان قال عند عقد البيع أبيع العبد أو الامه خلا ثياب المهنة هل يوفي له بذلك ويسلمه للمشتري بلا ثياب مهنة أولا يوفي له بذلك والشرط باطل والبيع صحيح وصحيح تردد فقوله وصحيح من تمام قوله أولا وما بينهما انظر ترجع لقوله أولا ولما

بفوقانيها الخ) وأيضا اثبات النون في فوقانية على خلاف القياس لان النسبة الى فوق فهو من باب رقباني فالقياس فوقانيه ولو لم يفسق الباء ونصب فوقيتها على انه مفعول رحي صح (قوله ثياب مهنته) أي التي عليه وحدها أو مع ثياب الزينة أو عليه ثياب الزينة فقط فيجب له ثياب مهنته وان لم تكن عنده (قوله ويسلمه للمشتري بلا ثياب مهنة) أي عريانا الا انه مستور العورة وليس المراد يسلمه عريانا مكشوف العورة ومستور العورة فقط يقال له عريان كما أفاد ذلك في شرح شب الا أن في كلام ابن عرفة ما يرد فانه قال رحمه الله ولو بشرط البائع أخذها عريانة ففي بطلان شرطه وعليه أن يعطيها ما يورها أو لزوم شرطه سماع أشهب وقول عيسى بن دينار في المدونة مع روايته عن ابن القاسم ابن رشد وهو القياس وبه الفتوى ولم يحل ابن قنوع عن المذهب الا الاول غير معزولين وقول ابن عات عن ابن مغيث هو الذي جرت به الفتوى عند الشيوخ خلاف قول ابن رشد فانت ترى الخلاف هل يوفي بشرط بيعها عريانة أولا ويلزم ما يورها وكذا في عبارة أهل المذهب وكلام المؤلف لا يعطى هذا والحاصل أن من ارادهم اشتراط بيعه عريانا ان ينزع جميع ثيابه

ولا يترك له شيئاً اه أفاده محشى ثبت (قوله كمشترط الخ) تعقب الحطاب كلام المصنف بأن الذي في المستخرجة والعنينة وابن يونس وابن رشد وأبي الحسن وصاحب النوادر والطرار فساد البيوع ولم يصحح أحد بحجة البيوع وبطلان الشرط غير المصنف في مختصره وتوضيحه ولعل هذا في التزاماته لا في كلامه هنا فإنه ليس فيه ذلك (قوله لأنه غير راجح) لتعديل لقوله والشرط باطل (قوله أى فالبيوع صحيح الخ) هذا ضعيف لأن المعتمد أنه يعمل بالشرط في عدم عهدة الثلاث أو السنة فالمنا سب حمل المصنف على عهدة الاسلام أى المتعلقة بالعيب القديم فالمعنى أنه إذا أسقط المشتري حقه من القيام بالعيب فإنه لا يلزمه لأنه إسقاط للشئ قبل وجوبه وقبل علمه (قوله لأن التبري من العيب) أى العيب القديم (قوله ٩٤) لا ينفع الا في الرقيق) يقال له اذا كان كذلك يصح ان يحمل كلام المصنف

عليه ولو لم يكن يستثنى الرقيق فإنه يصح استثنائه بالشرط (قوله فلا تنفع فيه) مطلقاً ولا علم به أولاً طالت اقامته أم لا (قوله إسقاط الجائحة لغو) ابن رشد لأنه لو أسقطها بعد العقد لم يلزمه لأنه إسقاط حق قبل وجوبه فكذلك في العقد فلا يؤثر فسادا لأنه لاحظ في الثمن لأن الجائحة أمر نادر (قوله يفسده العقد) أى لزيادة الغرر (قوله فلا يبيع) راجع لقوله ان لم تأت وقوله أو فالبيوع بينهما راجع لقوله أو تأت (قوله وقال ان لم تأت الخ) أى في صلب العقد وقوله بخلاف الشكاح أى في صلب العقد أى قال في صلب العقد ان لم تأت بالصدان لكذا فلا نكاح والحاصل ان مفاد النقل ان كلامهما وقع في صلب العقد فيفسد في النكاح ويصح في البيوع (قوله بخلاف النكاح) لا يجوز فيه التأجيل ان أراد ظاهر تلك العبارة من أن التأجيل متعلق بكل من البيوع والشكاح كأن يقول اذا جاء الشهر الفلاني فقد زوجتكم ابنتي أو بعثت سلعتي فلا صحة له الا في المسئلة المشار لها بقوله ان مت فقد زوجتكم ابنتي بمرض قال هج لا يقبل التعليق البيوع النكاح * فلا يصح بيع ذان جافلاح وان أراد تأجيل الثمن والصدان كان يقول اذا جاء الشهر الفلاني دفعت لك الصدان أو اثنان فهو جائز قطعاً (قوله وصح) أى القول الثاني وفي المواق انه الراجح (قوله ثم ر) بالمشقة قول الشارح كالخوخ والتين راجع لقوله ثم ر وقوله والقمح والشعير راجع لقوله ونحوه كما يفيد بعض الشراح وعبر بصح اما اشارة الى المفهوم أو الى المخرج ليعلم عدم العجة صراحة فيه ولو عبر بالجواز لم يستفد منه ذلك بالصراحة وان كان الاصل فيما يمنع الفساد وتعميم الشارح في الخوخ لاجل أن يكون في الاتيان بالشرط فائدة فالقمح والشعير خرجا بقوله ان لم يستتر لانهما قد استترا وأما الخس والكراث فهما غير مستورين وقوله والفول خرج أيضاً لأنه لا يصح بيعه جزأً فالواحد ولا مع حبه لأن له ورقاً (قوله اذا ابد اصلاحه) أى يبيسه

شارك قول مالك بالغاء الشرط وصحة العقد ست مسائل أشار إليها بقوله (ص) كمشترط زكاة مالي طب (ش) يعني ان من اشترى غراماً ببد صلاحه أو زرعاً أخضر مع أصله وشرط ان الزكاة على البائع فان العقد صحيح والشرط باطل وتكون الزكاة على المبتاع لأنه غرر ولا يعلم قدره (ص) وان لا عهدة (ش) أى فالبيوع صحيح ويبطل الشرط أى عهدة ثلاث أو سنة اذا اعتيد أو حمل السلطان الناس عليهم الا عهدة اسلام لان التبري من العيب الغير المعلوم لا ينفع الا في الرقيق كما مر في قوله وتبري غيرهما فيه مما لم يعلم ان طالت اقامته عنده وأما الاستحقاق فلا تنفع فيه البراءة وله القيام به وأما التبري من العيب والاستحقاق في غير الرقيق فلا ينفع مطلقاً وله القيام به وكلام المؤلف في غير ما لا عهدة فيه وهى الاحدى والعشرون السابقة اما هى فلا عهدة فيها والشرط فيها مؤكداً لا مؤسس (ص) أولاً مواضعة (ش) هو ونحو قول ابن رشد ان باعها بشرط ترك المواضعة فالبيوع جائز والشرط باطل ويحكم بينهما بالمواضعة اه أى لانها حق لله فلا يس لاحد اسقاطها (ص) أولاً جائحة (ش) سمع عيسى ابن القاسم شرط اسقاط الجائحة لغو وهى لازمة وظاهر السماع عدم فساد البيوع ولو اشترط هذا الشرط فيما عاده ان يجاح وفي أبي الحسن انه فيه يفسد العقد (ص) أو ان لم تأت بالثمن لكذا فلا يبيع (ش) أى لو باعه بثن مؤجل وقال ان لم تأت بالثمن لكذا أو ان تأت به فلا يبيع بينهما أو فالبيوع بينهما فيلغى الشرط والبيوع جائز ولا يفسد بخلاف الشكاح فإنه يفسخ بنحو هذا الشرط قبل ويثبت بعد الدخول لان البيوع يجوز فيه التأجيل بخلاف الشكاح (ص) أو ما لا غرض فيه ولا مالية (ش) أى فيصح البيوع ويبطل الشرط كاشترط كون الامنة نصرانية فتوجد مسلمة ولم يكن ذلك الشرط لاجل أن يزوجه العبد النصراني كما مر في قوله لا انقياد وقوله (وصح) راجع لقوله أولاً وقوله (تردد) راجع لما قبل الكاف ولما تقدم اندراج البذر والثر غير المؤثر في العقد على أصلهما دون الزرع والثر المؤثر شرع في الكلام على بيعهما منفردين فقال (ص) وصح بيع ثمر ونحوه بد اصلاحه ان لم يستتر (ش) يعنى أن الثمر ونحوه كالخوخ والتين والقمح والشعير والفول والخس والكراث وما أشبه ذلك يصح بيعه اذا بد اصلاحه اذا لم يستتر فان استتر في الكلامه كقلب لوز وجوز في قشره وقمح في سنبله وبرر كان في جوزة لم يصح بيعه جزأً لعدم الرؤية ويصح كسلاً كما مر في قوله وحنطة في سنبل وتين ان بكسل وأما شعراً ما ذكر مع قشره فيجوز جزأً ولو كان باقياً في شجره لم يقطع اذا بد اصلاحه أى حيث لم يستتر بورقه فيماله ورق

والا

ابنتي بمرض قال هج لا يقبل التعليق البيوع النكاح * فلا يصح بيع ذان جافلاح

وان أراد تأجيل الثمن والصدان كان يقول اذا جاء الشهر الفلاني دفعت لك الصدان أو اثنان فهو جائز قطعاً (قوله وصح) أى القول الثاني وفي المواق انه الراجح (قوله ثم ر) بالمشقة قول الشارح كالخوخ والتين راجع لقوله ثم ر وقوله والقمح والشعير راجع لقوله ونحوه كما يفيد بعض الشراح وعبر بصح اما اشارة الى المفهوم أو الى المخرج ليعلم عدم العجة صراحة فيه ولو عبر بالجواز لم يستفد منه ذلك بالصراحة وان كان الاصل فيما يمنع الفساد وتعميم الشارح في الخوخ لاجل أن يكون في الاتيان بالشرط فائدة فالقمح والشعير خرجا بقوله ان لم يستتر لانهما قد استترا وأما الخس والكراث فهما غير مستورين وقوله والفول خرج أيضاً لأنه لا يصح بيعه جزأً فالواحد ولا مع حبه لأن له ورقاً (قوله اذا ابد اصلاحه) أى يبيسه

(قوله والا امتنع ببعه جزافاً) أي كالقول فانه مستور بوقفه كما قلنا (قوله أو الحق به) الحق الزرع أو الثمر به أي باصل المبيع كله وأما عكسه فمنوع لفساد المبيع وقوله ان نفع كما هو الواقع عندنا بصغر شدة رغبته في البيع الا خضر قبل احراره واصفراره وقوله واضطره لغنى عما قبله وقوله ولم يتمالأ عليه أي لم يكثر الغلاء وتوقع الزكاة ذكره البدر (قوله أن لا يحصل تماثل) أي من أهل البلد وليس المراد من المتبايعين وان كان ظاهر المصنف فقول المصنف ولم يتمالأ معناه أي لم يتمالأ أكثر أهل محلهم وما قوله وليس المراد بالتماثل أن يتوافقوا على ذلك أي وليس المراد بالتماثل اجتماع أكثر أهل المحلة أي بحيث يجتمعون في مجلس ويقولون نفعل كذا وقوله بل المراد توافقه أي بل المراد كون ذلك صدر منهم في (٩٥) نفس الامر فاتفق البائع والمشتري على بيع ذلك من غير وقوع مثل ذلك من أكثر أهل البلد

ولا امتنع ببعه جزافاً ايضاً (ص) وقبله مع أصله أو الحق به أو على قطعه ان نفع واضطره ولم يتمالأ عليه (ش) يعني ان يبيع ما ذكر قبل بدو صلاحه يصح في ثلاث مسائل الاولى ببعه مع أصله كبيع صغير مع نخله أو زرع مع أرضه الثانية ان يبيع أصله من نخل أو أرض ثم بعد ذلك بقرب أو بعد بحيث لم يخرج من يد المشتري له الحق الزرع أو الثمر باصله الثالثة ان يشتري ما ذكر من فرد قبل بدو صلاحه على شرط قطعه في الحال أو قرر بتمامه بحيث لا يتنقل عن طوره الى طور آخر لكن بشروط ثلاثة الاول أن يكون منتفعاً به والافواه اذاعة مال الثاني الاضطرار سواء كان المضطر المتبايعين أو أحدهما والا لكان من الفساد والمراد بالاضطرار هنا الحاجة لا بلوغ الحد الذي ينتفي معه الاختيار الثالث ان لا يحصل تماثل على البيع قبل البدو وليس المراد بالتماثل هنا ان يتوافقوا على ذلك بل المراد به توافقه في نفس الامر ومثل توافق الجميع توافق الأكثر ايضاً (ص) لا على التبقية أو الاطلاق (ش) أي لا يبعه قبل بدو صلاحه منفرداً على التبقية أو على الاطلاق من غير بيان الجدة ولا تبقية فلا يصح وضمان الثمرة من البائع مادامت في رؤس الشجر فإذا جد هار طبار دقيمتها وقرارد بعينه ان كان قائماً أو ارد مثله ان علم والارد قيمته (ص) وبدوه في بعض حائط كاف في جنسه ان لم يكثر (ش) يعني ان عموم بدو الصلاح لا يشترط في كل الحائط بل يكفي في بعضه ولو نخلة واحدة ان لم تكن باكورة فان أزهى بعض حائط ولو نخلة واحدة ولم تكن باكورة فهو كاف في جوار بيع ذلك الجنس من ذلك الحائط ومن الحوائط المجاورة له وهو ما يتلاحق فيه طبيعه بطبيعه عادة أو بقول أهل المعرفة وأخرج غير الجنس فلا يباع ببدو صلاح شمس مثلاً وفهم من قوله في بعض حائط ان هذا خاص بالثمار كما يؤخذ من قول الرسالة وان نخلة من نخلات كثيرة فلا يجوز بيع الزرع ببدو صلاح بعضه قاله بعض شراحها اه أي فلا بد أن يبيع جميع الحب لان حاجة الناس لا كل الثمار رطبة للتفكه بها أكثرى ولان الغالب تتابع طبيب الثمار وليست المحبوب كذلك لانهم اللقوت للتفكه وهذا يفيد أن نحو المقناة كالثمار فلو قال المؤلف وبدوه في بعض حائط كاف في جنسه لشمّل البطن الثاني في المقائى ومفهوم ان لم يكثر ان البا كورة لا تكفي في صحة بيع جنسها وتكفي في نفسها (ص) لا بطن ثان بول (ش) عطف على المعنى أي يكفي بدوه في بعض حائط لا في بطن ثان والمعنى وأنه لا يباع بطن ثان قبل بدو صلاحه ببدو صلاح البطن الاول ومعنى ذلك ان من باع بطناً بدو صلاحه ثم بعد انتهاء البطن الاول أراد ان يبيع البطن الثاني بعد وجوده وقبل بدو صلاحه ببدو

ببيع بطبيعه ولم يكن ملاصقاً له لا يكون بدو صلاحه في بعض حائطه كاف فيه ثم ظاهر هذا ولو لم تكن الحوائط المجاورة ملكاً لصاحب الحائط الذي فيه البا كورة (قوله لانها للقوت للتفكه) هذه العلة غير ظاهرة وقوله وهذا أي ما ذكرنا من التعليمين (قوله لشمّل البطن الثاني) هذا هو المشار به بقوله فيما سياتى وللمشتري بطون الخ لا بقوله لا بطن ثان بول ثم أقول وحيث كان كذلك فلا حاجة لهذا كله والاولى حذف نحو في قوله ان نحو المقناة (قوله ثم بعد انتهاء البطن الاول) أي انقطاعه رأساً بحيث ان البطن الثاني جاء بعد انقراض الاول وغيز عن الاول اذ لو تلاحق البطن لمكانت هي المشار لها بقوله وللمشتري بطون كما سمين بوضع ما قلناه من ان المراد انقطع رأساً قول الجلاب اذا كان في الحائط نوعان صيفي وشتوي لم يبيع أحدهما بطيب الاخر وكما طاب نوع منه يبيع على حدته اه

ببيع بطبيعه ولم يكن ملاصقاً له لا يكون بدو صلاحه في بعض حائطه كاف فيه ثم ظاهر هذا ولو لم تكن الحوائط المجاورة ملكاً لصاحب الحائط الذي فيه البا كورة (قوله لانها للقوت للتفكه) هذه العلة غير ظاهرة وقوله وهذا أي ما ذكرنا من التعليمين (قوله لشمّل البطن الثاني) هذا هو المشار به بقوله فيما سياتى وللمشتري بطون الخ لا بقوله لا بطن ثان بول ثم أقول وحيث كان كذلك فلا حاجة لهذا كله والاولى حذف نحو في قوله ان نحو المقناة (قوله ثم بعد انتهاء البطن الاول) أي انقطاعه رأساً بحيث ان البطن الثاني جاء بعد انقراض الاول وغيز عن الاول اذ لو تلاحق البطن لمكانت هي المشار لها بقوله وللمشتري بطون كما سمين بوضع ما قلناه من ان المراد انقطع رأساً قول الجلاب اذا كان في الحائط نوعان صيفي وشتوي لم يبيع أحدهما بطيب الاخر وكما طاب نوع منه يبيع على حدته اه

وكذلك التين في صفة و هذا يخالف ما تقدم من أنه يجوز شراء خلفه القصيل قبل وجودها بعد شراء القصيل ويحجب بان
خلفه القصيل اغتخلقت مما سبق من القصيل بخلاف البطن الثاني (قوله كالبلع الخضراوي) أي كالأول بالبلع الخضراوي
(قوله والز هو بضم الزاي الخ) أي أو بفتح الزاي وسكون الهاء (قوله وأزهي يزهي الخ) الشاهد في هذا الثاني الذي هو أزهي
يزهي الخ غير ان المناسب على هذا ان يقال والازهاء لا الزهو الا أن يقال الزهو اسم مصدر لا زهي لا مصدر (قوله فهو من عطف
الخ) التفرع يقتضى انه من عطف المغاير * (فائدة) * الزهو بعد البسر عند أكثر أهل اللغة وقبله عند الفقهاء كما قاله البدر
(قوله بانفتاحه) أي انفتاح بعضه لانه (٩٦) يتلاحق (قوله اكماه) جميع كم باله كسر وعاء الطلع وغطاء النور والجمع اكمام

والنور هو الورق المخصوص الذي
يكون في الورود ويخرج منه الماء
وقوله ان تنفتح يؤذن بان الباء في قول
المصنف بانفتاحه زائدة وان
الاصل وفي ذى النور انفتاحه الا
أن قول الشارح قوله وفي الخ مما
يبعد (قوله وتم) عطف تفسير (قوله
فقد اعتبر في بدو الصلاح) كذا
قال عجي وظاهر المواق وغيره أن
ذلك معنى اطعامها بلعها
كلامه شرح المصنف الا أن يقال
لا يلزم من الاطعام أن لا يكون في
قلعه فساد كجزر وجل صغيرين كذا
في شرح عب والحاصل ان قوله
وانتفع به يرجع لقول المصنف
باطعامها فيكون الزائد قوله وتم
أو استعمل ورقة أي بان ارتفع عن
الارض اذا كان ينتفع به ولو لم يرتفع
عن الارض والتمام غير الاستقلال
لانه لا يلزم من استقلال ورقة أن
يتم ورقة بان يبلغ الحد المعتاد وأما
قوله ولم يكن في قلعه فساد لازم لما
قبله فلا حاجة له وظهر من ذلك
كله صحة قول الشارح فقد اعتبر
الخ ويمكن أن يقال أراد المصنف
بالاطعام الاطعام التام فيكون عين
كلام الباجي (قوله كياسمين) بكسر

النون منونة فهي بالصرف على الاصل وفتح النون غير منونة للعلمية وشبه العجة (قوله كالقصب والقرط) والقرين
فيه ان أثره خلفه لا بطن ثان وذلك ان الخلفة من تمة الاول بخلاف البطن الثاني (قوله وهو كذلك على المشهور) مقابله ما لابن
نافع من انه لا يجوز الاسنة ونحوها وفي شب وكلام الشارح يفيد أنه لا يجوز الزائد على سنتين ومثل ضرب الاجل استثناء بطون
معروفة قاله المواق (قوله قبل يسه) متعلق ببيع الواقع مصدر في كلام المصنف (قوله وقولنا مع سنبلة) أي من حيث الإشارة
بكون في بمعنى مع أي والفرض انه يبيع على التبقية أو أطلق والحاصل ان كلام المصنف مفروض فيما اذا يبيع مع سنبلة فان كان
على القطع جاز والا فلا وقبضه جذاذ وكذا ان كان المبيع الزرع والحاصل ان كلام المصنف فيما اذا يبيع مع سنبلة جاز فان كان

على القطع أجروا كان على التسمية أو الاطلاق فلا وقبضه جذاذه وأما إذا بيع وحده فان بيع جزأ فقيمة منع مطلقا سواء كان قبل اليبس أو بعده وهل يعنى قبضه وقبضه كبيله وهو الظاهر ولم أره وأما إذا اشترى الحب وحده على الكيل فكذلك لا يجوز قبل اليبس وإذا وقع قبضى بالقبض وقبضه كبيله فيما يظهر ولم أر ذلك وأما بعد اليبس فجائز (قوله وهى مامخ) أى جنس العربية مامخ وإنما قدرنا ذلك لان المعروف الجنس فتدبر (قوله من ثمرة تيبس) شأنها اليبس فلا ينافى ان البيع واقع قبل (قوله هى هبة الثمرة) أى العرايا أى جنس العربية على ما تقدم هى هبة الثمرة فلم يجعلها نفس المعرى بل نفس الاعطاء فعلى ما قررنا الشارح يكون فى تفسير العربية خلاف هل هى نفس الاعطاء أو المعطى ولك أن ترجع الاول للثاني بان تعدد مضافا أى هى اعطاء مامخ الخ وقوله بعد من أعزى الخ يدل على ان العربية مصدر (قوله لمعرو قائم الخ) اشارة الى أن ما يقوم مقام المعرى (٩٧) مثل المعرى فى جواز ذلك خلافا لظاهر المصنف ثم لا يخفى ان السرخيص محكوم به

والفريل فان بيعهما جائز بلا نزاع لانه حينئذ منتفع به ولما ذكر ان بيع الثمر قبل بدو صلاحه ممنوع وبعده جائز بشرط عدم ربا الفضل والنساء وعدم الموانع ذكر كما استتمى من ذلك وهو بيع العرايا وهى مامخ من ثمرة تيبس وروى المسازرى هى هبة الثمرة فقال (ص) ورخص لمعرو قائم مقامه وان باشتراء الثمرة فقط اشتراء ثمرة تيبس كلوزلا كموز (ش) المعرى واهب الثمرة اسم فاعل من أعزى يعزى اعزاه وعريه أى ورخص على وجه الاباحة لمعرو قائم مقامه من وارث وهو هوب ومشتري الاصول مع الثمار اول الاصول فقط بل وان قام مقامه باشتراء بقية الثمرة التى وقعت العربية فى بعضها فقط دون أصولها اشتراء ثمرة بخصرهما من المعرى بالفتح ومن تنزل منزله ببيع أو غيره لا من غاصبها منه بشرط أن تكون الثمرة تيبس بالفعل اذا تركت ولا يكتفى بيبس جنسها كلوز فى غير مصر وجوز ونخل وعنب وتين وزيتون فى غير مصر لا كموز ورمال وخوخ وتفاح لفقد ييبسه لو ترك ومثله مالا ييبس مما أصله ييبس كعنب مصر (ص) ان لفظ بالعربية وبداء صلاحها وكان بخصرها أو نوعها (ش) لما أفاد بعض الشروط بالوصف أفاد بعضها بالشرط والمعنى انه يشترط فى العربية مامخ وان يلفظ المعرى فى هبته بالعربية كعربيتك وأنت معرى لا بلفظ العظيمة والهبة والمنحة على المشهور وان يبدو صلاحها حين الشراء وانما نص على هذا وان لم يكن خاصا بالعربية لئلا يتوهم عدم اشتراطه لاجل الرخصة لاسيما وقد قال الباجي بعدم اشتراطه وأن يكون الشراء بكيلا وهو المراد بالحرص وأن يكون الشراء بثمر من فوهها فلا يباع صحنى يربى وصفتها فلا يباع جسد بردى فان قيل موضوع المسئلة فى اشتراء الثمر بخصرها أو امان يبعث بدراهم أو عرض فلا يشترط فيها هذه الشروط بل بدو الصلاح فقط فكيف جعل الحرص شرطا فالجواب ان المراد بالحرص هنا قدر الكيل يحتز به عن أن يكون أزيد من الكيل أو أنقص وفى قوله اشتراء الخ حذف أى على الكيل ومنه يستفاد موضوع المسئلة وبه يتضح جعله شرطا (ص) يوفى عند الجذاذ (ش) المراد ان لا يدخل على شرط تجميلها فالمضر الدخول على شرط تجميلها وأما تجميلها من غير شرط فلا يضر فلو قال غير مشروط تجميلها الطابق النقل فان وقع على شرط تجميلها فسخ فان جذاها رطبارا مثلها ان وجدوا الا فقيمتها او الجذاذ بالمجعة والمهملة هو قطع ثمار النخل وقطافها وأشار بقوله فى الذمة الى أن من جلة شروط العربية ان يكون العوض فى ذمة المعرى بالكسر لا فى حائط معين

للمعرى بالفتح أى ايضا والمصنف يوهم خلاف ذلك والجواب ان المعرى بالكسر المقصود بالحكم أو ان فى كلام المصنف حذف عاطف ومعطوف بعد قوله لمعرو أن الترخيص للمعرى بالكسر يستلزم الترخيص للمعرى بالفتح (قوله كلوز فى غير مصر) يقتضى ان اللوز فى مصر وليس كذلك (قوله ان لفظ بالعربية) ان ثبت فى المستقبل انه كان حال العقد لفظ بالعربية (قوله أفاد بعض الشروط بالوصف) انظر ما التزمته فى ذلك (قوله على المشهور) مقابله مالا بن حبيب (قوله من نوعها) الاولى بصنفها فان الصنف أخص من النوع (قوله فلا يباع جسد بردى) المشهور خلافه وأنه يجوز بيعها بادى أو أجود وما قاله الشارح قول التميمي (قوله فكيف جعل الحرص شرطا) لا يخفى انه على ذلك الوجه يكون مفاده أنه لا يصح بيعها بغير الحرص (قوله أى على الكيل) والحاصل ان موضوع المسئلة انه اشتراها

(١٣ - خرشى رابع) على الكيل وهو محتمل لان يكون قدر الكيل أو أكثر فأفاد بقوله وكان بخصرها انه يشترط أن يكون مساويا لأزيد ولا أنقص وقوله ومنه أى من هذا الخلف وقوله به يتضح أى بهذا المحذوف يتضح جعل قوله وكان بخصرها شرطا أى قدر الكيل أى فليس المراد انها لا تباع الا بخصرها لا بغيرها ولو نفذ اذ يجوز بيعها به والعرض (قوله فالمضر الدخول على شرط التجميل) سواء عمل بالفعل أم لا كفى شب (قوله فلا يضر) أى سواء اشترط التأجيل أو سكت عنه (قوله ان وجد) أى وعلم وقوله والا فقيمتها أى بان لم يوجد أو وجد ولم يعلم وظاهره أن له ان يرد مثله ولو كانت العين قاعة (قوله بالمجعة والمهملة) مثلث الاول فيهما ويصح كل منهما لان معناهما واحد (قوله وقطافها) قال فى المختار قطف العنب من باب ضرب والقطف بالكسر العنقود الى أن قال والقطاف بفتح القاف وكسر ها وقت القطف اه لا يخفى على هذا أن عطف قطاف على قطع لا يظهر نعم يظهر على قول صاحب المصباح حيث قال

قطفت الغنم ونحوه قطفان باب ضرب وقتل قطعته وهذا من القطاف الفتح والكسر اه فانه يتبادر منه ان القطاف اسم للقطع لكن انظر هل قطاف مصدر ثان لقطف سماعى وهو الظاهر (قوله فان نزل ذلك) أى وقع (قوله وفي المبسوط) كلام المازرى يفيد ضعفه والمبسوط كتاب لا سمعيل القاضي (قوله لانه قد يشتريها بثمن الخ) أى يأخذها عند الجذاذ (قوله وكسافة وبيع وقراض) الاولى أن يقول وكسافة أو قراض مع بيع (٩٨) لان السياق في بيان اجتماع الرخصة كالمسافة والقراض مع غيرها كالبيع

(قوله حال للتصويب عن غيره) لان قوله قبل والصواب المنع من كلام بعض الاصحاب أقول غير انه ارتضاه فيكون بمثابة قوله (قوله وأما لو كان الزائد سلعة) أى اشترى خمسة بالحرص وسلعة بدينار أى انه اذا كان الزائد على الخمسة سلعة فالمشهور الجواز ان كان المقابل ظاهرا من جهة اجتماع الرخصة والبيع (قوله يضعف) تقدم ما يندفع به ذلك من ان قوله وكان بخبرها شرط في جواز بيعها على الكيل لا مطلقا (قوله وهى أولى الخ) أى لان المصنف يفيد ان العربية خمسة أوسق لا غير تلك العبارة أعم (قوله ان كان بالفاظ) أى عقود ولا بد أن يكون زمنها مختلفا فان اتخذ زمنها فهى بمنزلة العقد الواحد لا بلفظ أى لا بعقد (قوله وظاهره) أى من حيث انه لا بد من عقود (قوله انه اذا أعزى عرايا في حوائط) وأما ان كانت فى حائط فان قيل ان شراء العربية معلل منع الشراء وان قيل انه غير معلل جاز كذا قال الرجراجي والمصنف مشى على انه معلل وحاصل كلام الرجراجي انه اذا كان جماعة حوائط يجوز بعقود وعقد واحد قطعا وأما فى حائط فالمنع على طريقة المصنف من ان شراء

اتباع الرخصة فان نزل ذلك فسخ لانه يبيع فاسد وفي المبسوط يبطل شرط التعيين ويبقى في الذمة ولا يغنى عنه قوله وفى عند الجذاذ لانه قد يشتريها بثمن من نوعها معين فاحد الشرطين لا يغنى عن الآخر وأشار بشرط آخر من شروطها بقوله (ص) وخمسة أوسق فأقل (ش) الى أن من جملة ما اشترط في شراء العربية أن يكون قدر المشتري خمسة أوسق فأقل ولو كانت العربية أكثر ولو قال والمبيع خمسة أوسق فأقل وهو عطف على ضمير كان لا فاد المراد بلا كافة وأشار بقوله (ص) ولا يجوز أخذ زائد عليه معه بعين على الاصح (ش) لقول ابن يونس قال بعض أصحابنا اذا أعراه أكثر من خمسة أوسق فاشترى خمسة بالحرص والزائد عليها بالدينار أو الدراهم فقال بعض شيوخنا انه جائز ومنعه بعضهم والصواب المنع لانها رخصة خرجت عن حدها كما لو قاله من طعام ابتاعه قبل قبضه وباعه سلعة في عقد واحد وكسافة وبيع وقراض ونحو ذلك من الرخص فانه لا يجوز وكذلك هذا وانما عبر بالاصح دون الارجح لان ابن يونس حال للتصويب عن غيره وبعبارة الضمير ان في عليه ومعه عائدان على القدر الذي ذكره وهو خمسة أوسق فأقل أى أخذنا زائدا أعراه كما اذا أعراه أكثر من خمسة أوسق فاشترى خمسة بالحرص والزائد عليها بعين وأما لو كان الزائد سلعة فالمشهور الجواز وفهم من قوله معه أنه لو اشترى مجموع الثمرة بعين جاز وهو مذهب المدونة وقدمى وهذا المفهوم يضعف كون قوله وكان بخبرها شرطا (ص) الا لمن أعزى عرايا في حوائط وكل خمسة ان كان بالفاظ لا بلفظ على الارجح (ش) هذا مستثنى من قوله خمسة أوسق فأقل والواو من قوله وكل والاحمال وفي بعض النسخ فن كل خمسة وهى أولى لموافقة قولها ومن أعزى اناسا شتى من حائط أو من حوائط له في بلد أو بلدان شتى خمسة أوسق لكل واحد أو أقل أو أكثر جاز له أن يشتري من كل واحد خمسة أوسق فادنى ومحل جواز الاخذ من كل عربية خمسة أوسق فأقل ان كان بالفاظ لا بلفظ واحد على ما رجحه ابن الكاتب ونقله عنه ابن يونس وأقره فاقراه بمنزلة كونه منه فلذا انسب له وظاهره انه لا فرق بين تعدد المعزى بالفتح واتحاده ولكنه خلاف ما للرجراجي من انه اذا أعزى عرايا في حوائط لجماعة يجوز له ان يأخذ من كل حائط خمسة أوسق ولو وقعت بلفظ واحد ثم لا مفهوم لقول المؤلف عرايا ولا حوائط أى أوحاط وانما المراد تعدد العربية وتعدد العقد الواقعة به ولا مفهوم لقوله خمسة أوسق وانما المراد انه لا يأخذ من كل الا خمسة أوسق فأقل ثم نعم شروط العربية بعاشرها فقال (ص) لدفع الضرر أو للمعروف (ش) أى وان يكون شراء المعزى للعربية لاحد أمرين عند مالك وابن القاسم على البدل لدفع الضرر لدخول المعزى بالفتح ونحوه عليه وإطلاعه على ما لا يريد اطلاعه عليه أو للمعروف بالرفق بالمعزى بالفتح بكفايته وحراسته ومؤنته وعمل عبد الملك بالاول فقط ونقل النجوى التعليل بالتأنيبه ابن عبد السلام وهو

العربية معلل وأما الرجل واحد فلا يجوز الا اذا كان بعقود في أزمنة مختلفة فان اتحد

أقربها

زمنها فهى بمثابة العقد الواحد واعتمد عب وغيره كلام الرجراجي فخل كلام المصنف بما حاصله ان قوله ان كان بالفاظ أى عقود مختلفة في أزمنة مختلفة والمعزى بالفتح واحد كان في حائط أو حوائط فان تعدد المعزى لم يشترط تعدد اللفاظ أى العقود ان كان ذلك في حوائط لان كان في حائط على كلام المصنف أى من ان الشراء معلل وأما ان قلنا انه غير معلل جاز (قوله وعمل عبد الملك الخ) والمصنف يجوز جملة على كلام ابن القاسم ومالك فتكون أو إشارة الى ان العلة أحدهما ويجوز أن تكون أو إشارة لحكاية الخلاف

[قوله أي فبسبب ان العلة المعروفة) ويمكن تفريغه على الاول وهو ما اذا كانت العربية مذكورة في حواط وكان المعري بالكسر ساكتا ببعضها واشترى البعض الذي في محل سكنه (قوله وعلى ان العلة دفع الضرر الخ) أقول الضرر لا يختص بالخوف على الثمار بل يكون بالخوف على الاصول (قوله أي باع كل منهما الواحد) أي أو باعهما معا لو احدث واحد وصادق بان يكون الاستخذ الذي أخذ الاصل أو الثمر المعري أو غيره والذي أخذهما معا المعري أو غيره (قوله ولما اذا) (٩٩) باع الاصل فقط الخ) لا يخفى انه اذا باع الاصل فقط يتفرع على ان العلة الضرر أيضا

(قوله لم يكن في الاولى الخ) قال عجم بعد ذلك وانظر اذ لم يأخذ من له الثمرة وتنازع من له الاصل والمعري بالكسر أم - ما يقدم قال في المدونة واذا باع المعري حائطه أو أصله دون ثمرته أو ثمرته دون أصله أو الثمرة من رجل والاصل من آخر جاز مالك الثمرة شراء العربية الاولى بخبرها اه فان أبي مالك الثمرة أخذ مالك الاصل فان أبي مالك الاصل أخذ المعري هكذا يستفاد من كلام أبي الحسن فعلى هذا أقول الماشرح اذ لم يأخذ من له الثمرة أي ولم يأخذ من له الاصل (قوله اذ شرط لفظ العربية غير ممكن) وكذا كون المشتري المعري (قوله أي - ملوك - لغيرك) تفسير لاصل (قوله ونحوها) أي كالعروض (قوله أيضا) راجع لقوله وعلم منه أي وعلم من قوله بخبرها انه في الذمة أي كعلم منه انه بنوعها (قوله في الوجهين) كونه بدرهم أو بعين وهو غير مسلم بالنسبة للثاني لان المعين يتحقق معه كونه بخبرها (قوله يطلع) بفتح الباء وضم اللام على وزن ينصر (قوله أو أن يطلع ثمرها) هذا هو الراجح فكان المناسب للمصنف الاقتصار عليه (قوله أي يخرج ثمرها) أي طلعها أي ولولم تؤبر (قوله فالصواب على هذا

أقربها وعلى ان العلة أحدهما على البدل فلا يجوز شراءها لغيرهما كالتجربة به صرح اللخمي وقوله لدفع الضرر يصبح تعلقه بقوله ورخص وبقوله اشتراء لكن تعلقه بالفعل اولى واو مانعة دخولا مانعة جمع (ص) فيشتري بعضها (ش) أي فبسبب ان العلة المعروفة يجوز شراء المعري بعض عربيته كمثلها مثلا اذ لا مانع من قيام المعري ببعض ما يلزم المعري بالفتح وهذا على قول مالك وابن القاسم ظاهر وأما على ما لابن الماسحون من ان العلة هي دفع الضرر فقط فلا اذ لا يزول الضرر بشراء البعض لدخول المعري بالفتح للحائط بقيمة العربية وكذا يتفرع على ان العلة المعروفة قوله (ص) كمثل الحائط (ش) اذا اعراه يجوز شراءه له اذا كان خمسة أو سق وعلى ان العلة دفع الضرر لا يجوز اذ لا ضرر على رب الحائط مع كون جميع الثمرة لغيره وكذا يتفرع على ان العلة المعروفة قوله (ص) وبيعه الاصل (ش) أي يبيع المعري بالكسر الاصل لغير المعري بالفتح وهو شامل لما اذا باع الاصل وثمرته أي باقي ثمرته أي باع كل واحد منهما الواحد ولما اذا باع الاصل فقط لم يكن في الاولى اغنيا يأخذ اذ لم يأخذ من له الثمرة فقوله وبيعه الاصل معطوف على كل وهو من اضافة المصدر الى فاعله أي كبيع المعري الاصل للمعري أو لغيره فيجوز له ان يشتري العربية * ولما كان لنا ما يشبه العربية في الترخيص في شراء الثمرة بخبرها وليس هو من العربية في شيء ذكره بقوله (ص) وجاز ذلك شراء أصل في حائط بخبره ان قصدت المعروفة فقط (ش) يعني انه يجوز لمن ملك أصلا في حائط شخص مملوك له ان يبيعه ثمر ذلك الاصل بخبره مع بقاء شروط العربية الممكنة اذ شرط لفظ العربية غير ممكن هنا حيث قصد المعروفة بكفاية البائع المؤنة أمان قصد دفع الضرر بدخوله له في حائطه فلا يجوز لانه من باب بيع التمر بالطب لانه لم يغير شيئا واليه أشار بقوله فقط قوله شراء أصل أي ثمره أصل بدليل قوله بخبره وقوله في حائط أي مملوك لغيرك وفهم من قوله شراء ان الصلاح بدا والالم يكن شراء ومن قوله بخبرها انه بنوعها وأمالو كان بدرهم ونحوها فكسائر البياعات وعلم منه انه في الذمة أيضا والالم يكن بخبرها في الوجهين وقوله ان قصدت المعروفة فقط شرط في بخبره وأما بدرهم فيشتري معه بدو الصلاح فقط وقوله فقط راجع لقوله وجاز ذلك ولقوله ان قصدت المعروفة فعلم منه انه لا يجوز شراءه لغير رب الحائط قصد المعروفة أو دفع الضرر والالرب الحائط ان قصد دفع الضرر أو التجز (ص) وبطلت ان مات قبل الحوز (ش) أي وبطلت العربية ان مات معريها أو حدث له مانع من احاطة دين أو جنون أو مرض متصلين بموته قبل الحوز لها عن معريها كما يأتي في باب الهبة وبطلت ان تأخر الدين محيط فلا مفهوم للموت (ص) وهل هو حوز الاصول أو ان يطلع ثمرها تأويلان (ش) أي وهل الحوز الذي اذا مات قبله بطلت هل هو حوز الاصول فقط أي بالتخلية بينه وبينها ولولم يطلع فيها ثمره أو هو حوز الاصل وان لم يطلع ثمرها أي يخرج ثمرها أي طلعها فالقول الثاني يشترط في الحوز الامر ان معافا الصواب على هذا زيادة وقبل ان كاحلينا عليه فيصير أو ان يطلع ثمرها غاية ما يلزم

زيادة أو) أي بحيث يقول او ان فقوله قبل ان أي وبعد أو بحيث يجمع بين ان وأو والواو وليس المراد انه يحذف أو ويأتي بدلها بالواو ولكن هذا التصويب لا يأتي في نسخة الشارح لان نسخة الشارح او ان فقد جمع بينهما في المصنف في نسخه فلعن الشارح جرى قلبه على نسخة غيره التي لم تذكر في المصنف الواو (قوله غاية ما يلزم) في قوة الاستدراك على قوله الصواب وكأنه قال لكن غاية فلا يحتاج للتصويب بل يكون هو الذي فقط وقوله عليه أي على المصنف من حيث عدم الزيادة أو يلزم على عدم الزيادة

(قوله وهو قول في العربية) اعتمد بعض المحققين جواز عدم ضعف (قوله وسقيها الخ) سواء أعري قبل بدو الإصلاح أو بعده فإن قات جعل السقي على المعري يخالف ما تقدم في قوله وأول المعروف من أنه القيام عن المعري بالفق بالمؤنة دلالة على أن السقي عليه فالجواب أن المؤنة تفسر بغير السقي (قوله بل على الموهوب له) أي إذا كانت خمسة أو سق (قوله حيث حصلت الهبة قبل الزهواخ) أي لأن الزكاة حيث لم يحصل زهولم تجب على الواهب حينئذ الزكاة على الموهوب وقوله والاستتوت أي لأنه حيث حصل الزهوعند الواهب وجبت الزكاة فيه فقد وجبت الزكاة قبل الهبة (قوله ولما كان الخ) جواب لما محذوف أي تعرض له (قوله الاستئصال) هو الإهلاك وقوله والإهلاك الأولى أن يقول والإهلاك ليمكون تفسيراً (قوله وأطلق في القدر) أي لم يقيد به بالثالث (قوله حتى يعم الثمار الخ) أي فيمناسب قوله من ثمر أو نبات والحاصل (١٠٠) أنه لم يقيد بقوله الثالث ليناسب قوله من ثمر أو نبات لكن الأولى حينئذ أن يقول

لأن الثمار وإن كان فيها شرط الثالث إلا أن البقول لا يشترط فيها الثالث (قوله وكذلك النبات كالبقول) أي أطلق فيها أي فظاهره أي بقول كان وقوله وما شابهها أي المشار له بقول المصنف وزعفران إلى آخر ما يأتي (قوله كذا كر) أي من البلم والعنب والموز ولكن لا يظهر في الموز لأنه بطون (قوله ولا يجبس أوله) أي بل أي شيء حصل أخذ ولا يجهل الأول إلى أن يحصل الآخر لفساده ثم أقول وشأن ما كان بطوناً أن لا يجبس فقوله ولا يجبس الخ من عطف اللازم فالمناسب أن لا يدخل البقول هنا لما ذكرنا أيضاً سيأتي أن المصنف يشبهه فيقول كالبقول فيفيد عدم الدخول ولذلك أقاد شيخنا عبد الله فقال اللقت وما بعده من نحو البصل من مغيب الأصل توضع جائحة منته وان قلت وما بعده من نحو الذرة والسلق من البقول توضع وان قلت (قوله أشار إلى الأول) وهو قوله الذي ييبس وقوله وإلى الثاني وهو الذي

عليه حذف حرف العطف في النثر وهو قول في العربية وإن كان ضعيفاً ولما كان المعروف في العربية أشد منه في بقية العطايا كان من تمامه قوله (ص) وز كاتها وسقيها على المعري وكملت (ش) أي زكاة العربية أن بلغت نصاباً على المعري وسقيها أي سقي شجر العربية أي إيصال الماء إليها على أي وجه كان بالآلة أم لا على المعري وما عداها من تقليم وتنقيح وحراثة ونحو ذلك فهو على المعري بالفق وإن قصرت العربية على النصاب وكان عند المعري بالكسر في حائطه ثمن يكملها نصاباً ضمت إليه وأخرج زكاة الجميع من ماله ولا ينقص المعري بالفق من عربته شيئاً (ص) بخلاف الواهب (ش) أي فلا زكاة ولا سقي على الواهب بل هو على الموهوب له حيث حصلت الهبة قبل الزهوا والاستتوت مع العربية في أن الزكاة والسقي على المعري والواهب ولما كان من متعلق الثمار الجائحة من الجوح وهو الاستئصال والإهلاك واصطلاحاً قال ابن عرفة ما أتلف من مجوز عن دفعه عادة قدر من ثمر أو نبات بعد بيعه قوله من مجوز من لبيان الجنس وقوله قدر مفعول وأطلق في القدر حتى يعم الثمار وغيرها إلا أن الثمار فيها شرط الثالث وأطلق في الثمر ظاهره أي ثمر كان وكذلك النبات كالبقول وما شابهها وهو كذلك إلا أنه لا تحديد في قدرها ولما كان لا فرق فيما توضع جائحته بين أن ييبس ويدخر كالبلح والعنب وما لا ييبس كاللوز والخوخ وما كان بطناً كذا كر أو بطوناً ولا يجبس أوله على آخره بل يؤخذ شيئاً فشيئاً كالمقائى والورد أشار إلى الأول بقوله (ص) وتوضع جائحة الثمار (ش) أي توضع عن المشتري أي وجوباً إذا بلغت الثالث كما يأتي وإلى الثاني بقوله (كالموز) وإلى الثالث بقوله (والمقائى) إذا ذهبت قدر ثلث النبات والمقائى جمع مقناة والمراد بها ما يشمل القناء والخيار والجور والبطيخ والقرع والباذنجان واللفت والبصل والثوم والكزبرة والسلق ونحو ذلك (ص) وإن بيعت على الجذ (ش) هذا ينطبق على الأقسام الثلاثة أي أن الجائحة توضع فيما ذكرنا وإن بيعت على شرط الجذ إذا كان البقول والقطاني تباع خضراء قال ابن القاسم توضع جائحتها إذا بلغت الثلث وبعبارة وإن بيعت على الجذ وعدم التأخير وحصلت الجائحة في المدة الذي تجذفها على ما جرت به العادة أو حصلت بعدها لعدم تمكنه من جذاها فيها على عادتها ولا يعارض هذا قوله فيما يأتي وبقيت ليمتسى طيبها لأن ما يأتي في غير ما يبيع

لا ييبس وقوله وإلى الثالث وهو قوله أو بطون وأما قوله أو ما كان بطناً الخ فهو داخل على الأول والثاني فلا يعد قسمين مستقلاً (قوله والمقائى) جعل الشارح المقائى شاملاً للبقول فيفيد أن البقول لا يبيع من ذهب الثالث مع أنه تقدم له أن البقول وما شابهها لا تحديد فيها وسيأتي أنه منصف أن البقول لا تحذف بالثالث والصواب ما تقدم للشارح من أن البقول لا تحديد فيها بخلاف المقائى والثمار (قوله واللفت والبصل الخ) هذا إشارة للبقول فقد أدخل البقول في المقائى وقد علمت ما فيه (قوله كالبقول والقطاني) نسخة الشارح كالقول وهو من عطف العام على الخاص (قوله وإن بيعت الخ) أي هذا إذا بيعت على التبقية بل وإن بيعت على الجذ (قوله وعدم التأخير) عطف تفسير على الجذ (قوله ولا يعارض الخ) حاصل المعارضة أن ما يأتي من اشتراط التبقية في وضع الجائحة فيفيد أنها إذا بيعت على الجذ لا جائحة فيها فينتفي عن المبالغة هنا فقوله ولا يعارض هذا أي قوله وإن بيعت على الجذ (قوله لأن ما يأتي الخ) حاصل جوابه أنه إنما يشترط التبقية إذا بيعت على التبقية أما إذا بيعت على الجذ فلا يشترط فعلي هذا

الجواب لو بيعت على التسمية وشرع في جذها فلا جائحة فيماع ان فيها الجائحة فهذا الجواب لا يظهر فالاحسن في الجواب ان في المسئلة قولين مشي هما على قول وهو الراجح وما يأتي على قول وهو ضعيف فاذا بيعت على الجذ في المسئلة قولان قيل فيه جائحة وهو كلامه هنا وقيل لا جائحة وهو كلامه الا في الا ان يجاب عن الشارح بأن معنى قوله لو بيعت الخ معناه انه لا توضع الجائحة الا اذا بقيت لانتهاء الطيب فاذا بقيت لم يبعد فلا جائحة (قوله شرعا) راجع لقوله طيبها وقوله لا يتأتى أى عادة (قوله وشهر) أقول لا يخفى ان هذا القول حيث كان المشهور والمعمل عليه فكان ينبغي للمصنف كإقال الخطاب أن يعتمد هذا القول الخ أى كان يقول على الارجح والاظهر والاحسن (قوله من أحد صنف في نوع) أى فالمدار على ان الجائحة (١٠١) قدر الثلث وانها من نوع واحد وكلام المصنف ليس مفيدا لذلك فيجيب عنه

بجوابين اما بتقدير مضاف أى أحد صنف نوع أو ان الواو بمعنى أو فقول الشارح والواو بمعنى أو إشارة لجواب ثان وليس من تمة مقابلة (قوله خلافا لمن يقول الخ) أى ان المشهور ان المدار على ثلث المكيلة أى مكيلة الجميع ولو تعددت الاصناف كبرني وصيحاني ولا يعتبر ثلث القيمة ومقابل المشهور ان تعدد الاصناف كتعدد الانحاس فيعتبر فيه أمر ان ثلث القيمة وثلث مكيلة نفسه لا ثلث مكيلة الجميع والحاصل أن الخلاف في ثلاث صور كما علمت ويتفق على صورة وهو ان يكون المبيع كله نوعا واحدا (قوله قيمة المجاح) أى الذي حصلت فيه الجائحة لا خصوص الذي ذهب بالجائحة كما يأتي ايضا في قوله وان اشترى أجناسا (قوله وأجمع الخ) هذا الإشارة لصورة ثالثة تلحق بالمصنف بالخلاف والحاصل ان المصنف أفاد أن الثلث بعض الصيحاني أو بعض البرني فقط ويزاد عليه صورة ثالثة وهي ان يكون الثلث من كل منهما وليس قصده الشارح بقوله أو أجمع الخ حل

على الجذ ما يبيع كذلك لا يتأتى فيه البقاء لانتهاء طيبها شرعا (ص) ومن عريته (ش) معطوف على ما في حيز الاغنياء أى وان من عريته يعنى ان من أعرى شخصاً من حائطه ثم فخلات معينة فانه يجوز له ولمن قام مقامه ان يشتريها منه فاذا اشتراها منه بخرصها فاجبت فانه يجب وضع الجائحة عنه من الخرص كما يوضع عن المشتري ثم ابراهم اذا بلغت ثلث المكيلة لانها يبيع ولا يخرجها الرخصة عن ذلك على المشهور (ص) لا مهر (ش) يعنى ان من أصدق زوجته ثمرة على رؤس الخمل قد بدد اصلها فاصابها جائحة فليس للزوجة قيام بها على الزوج لان الشكاح مبني على المسكارمة وهو قول ابن القاسم وليس ببيعاً محضاً وعلى هذا لا جائحة في الثمر المختلج به من باب أولى لان المعاوضة في الخلع أضعف من المعاوضة في الصداق بدليل انه يجوز فيه الغرر وأما على أن في المهر جائحة وشهر فافظاها انه لا جائحة أيضا في الخلع لما مر (ص) ان بلغت ثلث المكيلة ولو من كصيحاني وبرني بقيت ليتمت طيبها وافردت أو الحق أصلها (ش) هذا شروع منه في شروط وضع الجائحة عن المشتري منها ان تبلغ ثلث الثبات مكيلة أو موزوناً ومثله ثلث المعدود كالبطيخ فلو قال ان بلغت ثلث كيل المجاح أو وزنه أو عدده لكان أشمل ولو كان ثلث المكيلة الذاهب من أحد صنف في نوع كصيحاني وبرني بيعا معا والواو بمعنى أو أى أوجب بعض من كل على المشهور خلافا لمن يقول ان تعدد الاصناف كتعدد الانحاس فلا توضع الجائحة الا اذا بلغت قيمة المجاح ثلث قيمة الجميع واجب منه ثلث مكيلته كما يأتي ومنها ان تكون بقيمة الثمرة في رؤس الشجر ليمتد طيبها فاذا انتهت فلا جائحة وأيام الجذ اذا المعتادة كان من جملة أيام الطيب حكما فيعتبر ما وقع فيها من الجائحة وتقدم عدم معارضة هذا القول فيما مر وان بيعت على الجذ اذا ومنها ان يكون المشتري اشترى الثمرة مفردة عن أصلها فقط أو اشترى مفردة أو لا ثم اشترى أصلها بعدها لان الثمرة حينئذ مقصودة بالشراء قال في الجواهر والسقي باق على البائع ولو شرط البائع أنه لا سقي عليه لم تسقط الجائحة عنه فقوله أصلها يتنازع افردت على أنه جار ومجور ومتعلق به والحق على أنه نائب فاعله فاعمل الثاني وحذف من الاول وانما قلنا ذلك لان ظاهره افردت عن كل شيء فيقتضى انها اذا انضم اليها شيء كتوب مثلاً لا جائحة فيها وهو فاسد وأما لو اشترى الاصل أو لا ثم اشترى الثمرة ثانياً أو اشترى الاصل والثمرة معا فلا جائحة في الاول على المشهور وفي الثاني بخلاف واليه أشار بقوله (ص) لا عكسه أو معه (ش) وانما ذكره تقيماً للصورة ولما ذكر ان شرط حط الجائحة هو اذ هاب ثلث المكيلة فاكثر لادونه بين كيفية الرجوع

المصنف وزادة الصورة الثالثة على الجواب الاول وهو تقدير أحد أو أما على الثاني فيمكن ان أو مانعة خلو مقتضى بالثلاثة (قوله وأيام الجذ) فيه نظر بل متى ما انتهت لا جائحة سواء جذت في الايام المعتادة أم لا ثم تنبيه على ان بعض الشراح مقتضى كلام المصنف ان ما يبقى بعد انتهاء طيبه لتدوم رطوبته أو نضارته انه من الجائحة الباجي وهو مقتضى رواية ابن القاسم وذكر ابن عبدوس عن معن بن خالد انه (قوله يتنازع افردت) لكن بواسطة حرف الجر وتنازع الحق من غير واسطة وعمل المصنف الثاني بدليل حذف الجار واظهر في الاول وحذفه لكونه فضله فقوله على أنه جار ومجور رأى على أن أصلها جار ومجور (قوله تقيماً للصورة) أى الاربعة اثنتان فيهما الجائحة واثنتان لا جائحة فيهما

(قوله ونظر) أي نسب وقوله الى ما بقى أي وما أجمع وقوله في زمنه متعلق بقوله ونظر وقوله في زمنه ضعيف والمعتمد الذي يجب الفتوى به اعتبار قيمته كل من مابوم الجائحة لكن يقوم الباقى بعد وجوده ويراعى زمنه الذي وجد فيه فيقال فيه بعد ان يحف ما قيمة هذا يوم الجائحة على وجوده في الزمن الذي وجد فيه ولا ينظر الى قيمته يوم الجائحة مع قطع النظر عن وجوده في الزمن الذي وجد فيه ولا شك ان قيمته يوم الجائحة مع قطع النظر عن وجوده في الزمن الذي وجد فيه أكثر من قيمته يوم الجائحة مراعى وجوده في الزمن الذي وجد فيه (قوله ولكن لا يحبس الخ) أي لفساده بالتأخير كعنب مصر ولجها وقوله أو أصنافا لا يخفى ان هذا الذي جعله أصنافا نوع واحد لا يحبس فهو داخل فيما قبله ويكون حاصله ان النوع الواحد تارة يكون نخته أصناف كالبلخ وتارة لا كالعنب (قوله ثلث المسكيلة) أي أو ثلث المعدود كفى البطيخ (١٠٣) أو الوزن وقوله من البطون أي أو ما في حكمهما مما أشار له الشارح بقوله

من الثمن اذ لا ملازمة بين المسكيلة والثمن بقوله (ص) ونظر ما أصيب من البطون الى ما بقى في زمنه (ش) يعني ان الجائحة اذا أصابت شيئا يطعم بطونا كالمقائى أو بطنا واحدا ولكن لا يحبس أوله على آخره كالعنب أو أصنافا كبرنى وصيحاني وغير ذلك مما تختلف أسواقه في أول مجناه ووسطه وآخره وكان الذاهب ثلث المسكيلة فانه ينسب فيما ذ كرقية ما أصيب من البطون أو ما في حكمها الى قيمة ما بقى سليما وتعتبر بقيمة كل من المصاب والسليم في زمنه على ما ذهب اليه جمع من الشيوخ واختاره عبد الحق فالجاح يوم الجائحة ويسمى في غيره الى زمنه ولا يستجمل بتقويمه على الظن والتخمين وقيل تعتبر بقيمة كل من مابوم البيع واليه ذهب ابن أبى زمنين والى رده أشار بقوله (ص) لا يوم البيع وقوله (ص) ولا يستجمل على الاصح (ش) المناسب تقديمه عند قوله في زمنه لانه محترزه أى في زمنه على الاصح ولا يستجمل كقرفناه قال فيها مثل أن يشتري مقشاة بمائة درهم فاجب بطن منها ثم جنى بطنين فانقطعت فان كان الجاح مما لم يحجب قدر ثلث النبات بعد معرفة ناحية النبات وضع عنه قدره وقيل ما قيمة الجاح في زمانه فان قيل ثلاثون والبطن الثانى عشرون والثالث عشرة في زمانه ما الغلاء الاول وان قل ورخص الثانى وان كثير فراجع بنصف الثمن وكذلك اذا كان الجاح تسعة اعشار القيمة لرجع بمثله من الثمن وان كان أقل من الثلث في النبات لم يوضع منه شيء وان كانت قيمته تسعة اعشار الصفقة الخ هذا حكم البطون وما في حكمها من الانواع أو النوع الواحد مما لا يحبس أوله على آخره كان مما يخرص كالعنب أو لا يخرص كالزيتون اما ان كان النوع واحد أو يحبس أوله على آخره فالرجوع فيه بحسب المسكيلة فثلث الثمرة ثلث الثمن ونصفها بنصفه ولما ذكر الجائحة في الثمرة المشتراة مفردة عن أصلها وكانت صادقة بما اذا اشترى سلعة أخرى كأمير ومن ذلك أن يشترط ثمرة أصل في عقد كراء أرض أو دار وهو على أقسام أشار اليها بقوله (ص) وفي المزرعية التابعة للدار تأويلان (ش) يعني ان من اكرى دارا أو أرضا وفيها جائحة مزرعية وهى تباع للدار أى قيمة ثمرتها قدر ثلث الكراء فاجبت تلك النخلة فذهب ثلث مكيلتها هل فيها جائحة لانها ثمرة مبتاعة فدخل العقد عليها مفردة فهى كغيرها أو لا جائحة ولو ذهب جميعها لانها تباع والجائحة انما تكون في ثمرة مقصودة في البيع فان لم تكن مزرعية فلا جائحة اتفاقا كانت تابعة أم لا وفسد الكراء في الثانى دون الاول ان اشترط ادخالها فيه

أو بطنا واحد الخ (قوله لا يوم البيع الخ) الحاصل ان الاقوال ثلاثة قيل يوم البيع وهو ضعيف وقيل في زمنه والقائلون بذلك اختلفوا على قولين قيل يستجمل به قيل وجوده على الظن والتخمين وهو ضعيف وقيل لا يستجمل بل انما يقوم بعد وجوده ومشاهدته (قوله لانه محترزه) فيه نظر لما علمت ان الذين يقومون في زمنه يفترقون على قولين قول بالاستجمل وقول بعدمه (قوله فان كان الجاح مما لم يحجب) أى نسبته من الذى لم يحجب أى الذى اجمع (قوله قدر ثلث النبات) أى قدر ثلث المسكيلة من ذلك النبات أو المعدود منه أو الموزون بعد معرفة ناحيته (قوله النبات) أى الجهة التى فيها لان معرفة الجهة التى فيها النبات يعلم منها كثرة الحمل وقلته بخلاف ما اذا لم تعرف الناحية كان التقويم على جهالة (قوله اما ان كان النوع واحد أو يحبس أوله على آخره) كعنب غير مصر وما عنب مصر فلا يحبس أوله على آخره

لما يكونه يفسد اذا حبس فقوله حكم البطون أى بطون المتقاة وشأنها ان لا يحبس أولها على آخرها للفساد وضمائها

بالتأخير وقوله من الانواع أى أصناف البلخ الذى لا يحبس أوله على آخره وقوله أو النوع الآخر كعنب مصر فقوله مما يحبس راجع الى كل من الانواع والنوع الواحد (قوله على أقسام) أى أربعة فى الدار لانها اما ان تكون مزرعية أو لا وفى كل تابعة أو لا (قوله وفسد الكراء فى الثانى) أى التى لم تكن تابعة وقوله دون الاول وهى ما اذا كانت تابعة بان كانت الثلث دون أى ولا بد ايضا أن يشترط جملتها وأن يكون طيها قبل انقضاء مدة الكراء وأن يكون قصده باشتراطها دفع الضرر بالتصرف اليها فان اختلف شرط لم يجز اشتراطها أى بان كان للرغبة فيها لانها حينئذ مقصودة فى نفسها واستثنى بعضها لانها مظنة الدخول والتصرف اليها فاقامه وكذا ان كان طيها بعد انقضاء أمد الوجيبة لان المضرة قائمة أيضا لكن المضرة هنا من جانب المشتري لها لانه بعد انقضاء المدة يصير

هو يدخل على بائعها ثم ان اشترط دفع الضرر يغني عن اشترط اشتراط اجلتها اذ حيث اشترى بعضهم فالضرر موجود في تنبيهه كما علم ان
الثمرة لا تدخل في عقد الكراء الا بشرط وليس في كلام المصنف ما يدل على ذلك لانه اولا في باب الاجارة (قوله كسمواى) أى
منسوب الى السماء اشارة الى أنه من فعل من رفع السماء وأنه لا يقدر عليه الا من رفع السماء فقوله اليه أى منسوب لله أى منسوب
للسماء الذى ليس رفعه الا من الله (قوله أو وسارق) معطوف على (١٠٣) مقدر معطوف على ما أى أو سماوى وجيش وسارق

وهو من عطف العام على الخاص
(قوله وهو السهموم) وهو الرمح
الجار (قوله والعفن) هو تغير لونها
(قوله والقشط) قلة الماء (قوله
والاظهر في عدمه) أى السارق
أى كما هو مصرح به قال عجم وقول
ابن عرفة يلزم مثله في الجيش الخ
أى يضمن بشيئين أحدهما انه ان
عرف من الجيش واحد فليس
بجائحة والثاني انه ان أعدم غير
مرجوسه عن قرب فهو جائحة
وان عرف انتهى أقول والظاهر
ان المتعين ان مثل عدمه ما اذا
كان قادرا ولكن لا تأخذه الاحكام
(قوله ورق التوت) أى الذى يباع
لاجل دود الحرير ولومات الدود
فهو جائحة في الورق كمن اكثري
جما أو فسد قانخلا البلد ولم يجد
من يسكنه وألحق الضملي بذلك من
اشترى غرة فخلا البلد لانه ابتاعه
ليبيعه فيه ومثله من اشترى علفا
لغافلة تأتية فعدلت عن محله انظر
تت كبير وفي عجم والمراد بكون
ماذ كرجاحة انه يفسخ عن نفسه
الكراء والبيع انتهى الا ان علف
الدابة لم يسلم محشى تت فيه بل نقل
ما يدل على خلافه من أنه لا يفسخ
(قوله ولم يدخل الخ) معطوف على لم
يقبض أى وأما لو دخل المشتري على
سقوط شئ فانه يعتبر مادخل على
سقوطه (قوله وذكر الناصر
القناني) هو ضعيف (قوله فقد يخير)

وضمنها من بائعها وقوله التابعة مفهومه فيها الجائحة اتفاقا ولا مفهوم للدار (ص) وهل هي
ملا لا استطاع دفعه كسمواى وجيش أو وسارق خلاف (ش) أى ان الجائحة هل هي كل مالا
يستطاع دفعه لو علم به كسمواى أى منسوب لله تعالى كالبرد يفتح الراى وسكونها والحر والريح
وهو السهموم والثلج والمطر والعفن والدود والافار والطير الغالب والقشط والجراد والجيش
الكثير والعفاء وهو ليس الثمرة مع تغير لونها واختلاف في السارق هل هو جائحة وهو الذى
لابن القمام في الموازية ونقله أبو محمد بن أبي زيد او ليس بجائحة خلاف ومحله ما لم يعلم
السارق والا فلا ويتبعه المشتري ملياً أو غير ملي قال ابن عرفة يلزم مثله في الجيش اذا عرف
منه واحد لانه يضمن جميعه والاظهر في عدمه غير مرجوسه عن قرب انه جائحة وهو
ظاهر المدونة (ص) وتعييها كذلك (ش) المشهور ان الثمرة اذ لم تهلك بل تعيبت بغبار
وما أشبهه ان ذلك جائحة بالشروط المتقدمة لكن في ذهاب العين ينظر الى ثلث المكيلة
وفي التعيب ينظر الى ثلث القيمة فتوضع من غير نظر الى ثلث المكيلة فالتشبيه في مطلق
الوضع لا بقيس المكيلة لان المكيلة هناك قائمة فلا ينظر اليها وهو ظاهر كلام التوضيح وابن
عروفة وغيرهما (ص) وتوضع من العطش وان قلت (ش) يعنى أن الجائحة توضع من
العطش سواء كانت قليلة دون الثلث أو أكثر منه وهذا عام في البقول وغيرها لان سقيها
لما كان على ربهما أشبهت ما فيه حق توفية وما وقع في نسخة الشارح من ان سقيها على المبتاع
سبق قلم (ص) كالبقول والزعفران والريحان والقرط والقضب وورق التوت ومغيب
الاصل كالجزر (ش) التشبيه في الوضع وان قلت لكن لا فرق بين كونهما من العطش
أو غيره فليست كجائحة الثمار لانه لا يتوصل الى مقدار ثلث ذلك بل هذه أولا فاولا فلا يضبط
قدر ما يذهب منه ما لم يكن نافعا لا لبال لهو بعبارة وانما كانت توضع من العطش مطلقا لان
السقي مشتري والاصل الرجوع بالمشتري وأجزائه اذ لم يقبض ولم يدخل المشتري على سقوط
شئ والبقول الخس والكزبرة والهندباء والسلق والقرط نوع من المرعى يشبه البرسيم الا
انه لا يخصب خصبه والقضب كل ما يرعى وفي كلام المؤلف اشعار بجواز بيع مغيب الاصل
وهو كذلك لكن لا بد ان يقلع منه شيئا ويراها كاهو ظاهر كلام ابن رشد وغيره ولا يكفي رؤية
ما ظهر منه دون قلع وذكر الناصر للقاني ان ذلك يكفي (ص) ولزم المشتري باقيها وان قل (ش)
يعنى ان من اشترى شيئا مما فيه جائحة فاصابته جائحة أهالك غالبه فان السالم القليل يلزم
المشتري بما يخصه من الثمن بخلاف الاستحقاق فقد يخير أو يحرم التماسك بالباقي والفرق
ان الجوائح لتكررها كان المشتري داخل عليها ولتدور الاستحقاق لم يدخل عليه (ص) وان
اشترى أجناسا فاجمع بعضها وضعت ان بلغت قيمته ثلث الجميع وأجمع منه ثلث مكيلته (ش)
يعنى ان من اشترى أجناسا مختلفة مما فيه الجائحة من حائط أو حوائط كنخل ورمان وخوخ
وعنب وغير ذلك في صفقة واحدة فاجمع بعض من جنس أو من كل جنس أو جنس وبعض
آخر فان الجائحة توضع بشرطين الاول أن تكون قيمة ذلك الجنس الذى وقعت فيه الجائحة

أى في الشائع وقوله أو يحرم التماسك الخ أى اذ لم يكن شائعا كدار معينة من دور أو جزء من دار معين (قوله فان الجائحة توضع الخ)
لا يخفى ان الشرطين اللذين زادهما الشارح بقوله بشرطين لا يأتى فيما زاده بقوله أو من كل جنس أو جنس وبعض آخر أما تقويم ما اذا
ذهب بعض جنس فقط فالأمر ظاهر وأما اذا ذهب بعض من كل قرر شيخنا عبد الله رحمه الله يقال ما قيمتهم سالمون فيقال تسعون وما

قيمتهم بعد أخذ الجائحة فيقال ستون فيرجع بثلث الثمن (قوله وان تناهت الثمرة) المراد تناهى طيبها بلوغها للحد الذي اشترى به من ثمر أو رطب أو زهو (قوله وسواء بيعت الخ) هذا يخالف قوله أولاً وقد انتهى طيبها لكن لا يخفى أنه إذا بيعت بعد صلاحها ففيها الجائحة مالم ينته طيبها بخلاف ما إذا وقع البيع بعد تناهى الطيب فلا جائحة أصلاً (قوله قال ابن القاسم بعد ذكر ما يدل الخ) وذلك أنه قال وكل مالا يباع إلا بعد يسه من الحبوب من قمح (١٠٤) أو شعير أو حب فخل الزيت فلا جائحة في ذلك وهو بمنزلة ما باعه في النادر وما يبيع

من ثمر نخل وعنب وغيره بعد ان ييس فصار غراً أو زبيداً فلا جائحة فيه ولو اشترى ذلك حين الزهو ثم أجح بعد إمكان جذاذه وييسه فلا جائحة فيه وكذلك ابتعتها بعد إمكان الجذاذ انتهى وعبارة الشيخ أحمد وظاهر قوله وان تناهت الخ سواء مضى من المدة ما يمكنه فيه القطع أم لا وهو مذهب المدونة انتهى فإذا علمت كلام ابن القاسم المتقدم وقد نقله المواق تعلم أن قوله وييسه عطف تفسيرا أي أن المراد بإمكان الجذاذ اليبس قد بر (قوله وتمثيل الخ) أي تمثله بقوله الثمرة ثم لا يخفى أن هذا مناف لقوله تشبيهه لافادة الحكم فإنه يفيد أن التشبيه في الأمرين قد بر (قوله فان فيه الجائحة) أي إذا اشترى على الجذاذ والافسد (قوله مالم يكن يسيرا جدا) أي مالم يكن السالم يسيرا جدا الثلث أي ومالم يكن المحاج أقل من الثلث بان كان المحاج الثلث فأكثر ولم يبلغ الثلثين والموضوع أنه معين وقوله مالم يكن يسيرا جدا أو مالم كان السالم يسيرا جدا بان كان الهالك الثلثين فأكثر فالعامل مخير بين سقي الجميع أو الترك وقوله لم يكن الهالك أقل من الثلث لأنه إذا كان أقل من الثلث لزم العامل سقي الجميع وحاصل ما في هذه المسئلة أنه إذا كان المحاج دون الثلث فيلزم العامل سقي

ثلث قيمة جميع الاجناس التي احتوت عليها الصفقة كان يكون قيمة الجميع تسعين وقيمة المصاب ثلاثين فأكثر الشرط الثاني أن يذهب من ذلك الجنس المحاج ثلث مكيلة نفسه فأكثر فان عدم أحد الشرطين فلا وضع عند ابن القاسم ولو أذهبت الجائحة الجنس كله ونسبه ابن يونس لمحمد ولما قدم أن شرط وضع الجائحة أن تصيب الثمرة قبل انتهاء طيبها ذكر مفهوم ذلك بقوله (ص) وان تناهت الثمرة فلا جائحة (ش) أي وان وقع عليها العقد وقد انتهى طيبها فلا جائحة والمراد بالثمرة ما يخرج من الشجر أو الأرض فيشمل البقول لا ما قابلها وسواء بيعت بعد بدو صلاحها أو بعد تناهيها وحل الشارح بكلام المدونة فيه قصور على القسم الثاني مع أن الحكم أعم كما قررنا قال ابن القاسم بعد ذكر ما يدل على القسم الثاني ولو اشترى ذلك حين الزهو ثم أجح بعد إمكان جذاذه وييسه فلا جائحة فيه انتهى (ص) كالقصب الخلو وبأس الحب (ش) يعني أن القصب الخلو لا جائحة فيه إلا يجوز بيعه حتى يطيب ويمكن قطعه وكذلك لا جائحة في يابس الحب كقمح ومشمس وحب فخل سواء يبيع بعد يسه أو قبله على القطع وبقي إلى أن ييس مالم لو اشترى على التبقية أو على الإطلاق وأصابه ما أنلفه فانها موضع سواء كثرت أو قلت بعد اليبس أو قبله لأنه يبيع فاسد فضاهاه من بائعه فقوله كالقصب الخلو تشبيهه لافادة الحكم لأن القصب ليس من الثمر وكذا الحب فقوله ويابس الحب أي وكيا بس الحب التشبيه بالنظر لقوله كالقصب الخلو لأنه ليس ثمرة لشيء وتمثيل بالنظر لقوله ويابس الحب فهنا كاف مذكورة وهي التشبيه وكاف مقدرة وهي للتمثيل واحترز بالخلو عن القصب قبل جرى الخلوة فيه فان فيه الجائحة والظاهر أن مجرد جريان الخلوة فيه وان لم يتكامل يمنع اعتبار الجائحة فيه بمنزلة ما تناهى طيبه من غيره فان قلت كيف تكون فيه الجائحة وهو لا يصح بيعه قلت بل يصح إذا بيع على شرط الجذاذ على ما إذا بيع بارضه أو تبعاله إلا لا جائحة فيه كما مر في قوله لا عكسه أو معه وأما القصب الفارسي فهو كالخشب فلا تجرى فيه الجائحة قطعا (ص) وخير العامل في المساقاة بين سقي الجميع أو تركه أن أجح الثلث فأكثر (ش) يعني أن عامل المساقاة إذا أصاب بعض الثمرة المساقاة عليها الجائحة فان أذهبت أقل من ثلث الثمرة فلا كلام للعامل ويلزمه أن يسقي جميع الثمرة ما أجح ومالم يحج وان أذهبت الثلث فأكثر فان العامل يخير بين أن يبيى على عمله ويسقي الجميع ما أجح ومالم يحج وله الجزاء الذي دخل عليه وبين أن يقل عن نفسه ويترك المساقاة ولا شيء له فيما عمل لا من نفسه ولا أجره علاج ولا غير ذلك وظاهرها لافرق بين أن يكون المحاج شائعا أو في ناحية معينة وهو كذلك عند عبد الحق وقيد هابن يونس بما قال محمد وهو ما إذا كانت شائعة وأمان كانت في ناحية فلا سقي عليه فيها ويسقي السالم وحده مالم يكن يسيرا جدا الثلث فدون (ص) ومستمى كيل من الثمرة تجاح بمالوضع يضع عن مشترته بقدره (ش) يعني أن من اشترى ثمر اباصلاحه بخمسة عشر درهما واستثنى البائع لنفسه منه أراب أو أسقا معلومة الثلث فأقل كالأستثنى عشرة

الجميع كان المحاج شائعا أو معيناً وإذا كان الثلثين فأكثر فيخير العامل كان المحاج شائعا أو معيناً وان كان المحاج أرادب الثلث فأكثر ولم يبلغ الثلثين فان كان شائعا خيرا وان كان معيناً لزمه سقي ما عدا المحاج فإذا علمت ذلك فيكون قول الشارح وبيى السالم لز وما إذا كان السالم أكثر من الثلث وكان المحاج الثلث فأكثر أو ما إذا كان المحاج أقل من الثلث فيلزمه سقي الكل وأما إذا كان السالم الثلث فأقل بان كان المحاج الثلثين فيخير العامل

(قوله بناء على أن المستثنى منزل) فكان البائع بالثلثين بخمسة عشر درهما وعشرة أرباب ثم ان الجائحة أذهبت عشرة وهي ثلث
الثلثين فيسقط عن المشتري ثلث الثمن وثلث الثمن في المقام خمسة عشر درهما وعشرة أرباب فيسقط عنه ثلث الخمسة عشر درهما
وثلث العشرة أرباب (قوله وبعبارة وعلى رواية ابن وهب) فعلى كلام ابن وهب لو كان الذاهب من الثلثين أرباباً ثمانية فتوضع
لأنها بالنسبة للعشرين تسقط ويسقط من الثمن بقدر ذلك فلو كان الذاهب عشرة في مثلاً فإنه يوضع نصف الثمن (قوله وتعتبر
الجائحة الخ) أي ان اعتبار الثلث إنما هو في القدر المشتري وهو عشرون فالجائحة ستة وثلثان نسبت للعشرين
فتوجد ثلثين فقول الشارح المستثنى المراد به ما بقي بعد الاستثناء وهو عشرون وليس المراد به حقيقة فهو ثلاثون والحاصل ان
الجائحة تنسب للثلثين على المشهور وتنسب للعشرين على قول (١٠٥) ابن وهب (قوله فيوضع عن المشتري بقدر ما استثنى

البائع الخ) عبارة شبه فلو كان
المستثنى جزءاً شائعاً كربع أو
نصف مثلاً كانت الجائحة في جميع
المستثنى والمستثنى منه بخلاف
وحاصله ان الجائحة اذا أخذت
الربع أو ما كان أقل من الثلث
فلا يوضع عن المشتري شيء من الثمن
والذي تلف يتلف على الجميع فاذا
كان استثنى البائع الثلث فان
الربع الذي ضاع يضيع ثلثه على
البائع وثلثاه على المشتري واذا
كان المجامع ثلث الجميع ويلزم منه
أن يكون المجامع من المبيع ثلث
المبيع فيوضع عن المشتري بقدره
من الثمن والذاهب من الثمرة
عليهما معاً فقول الشارح نصفاً أو
ربعاً الخ ناظر لما ذهب من الثمار
من حيث انه يضيع عليها معاً وأما
من حيث انه يسقط عن المشتري
شيء من الثمن فلا بد أن يكون
الذاهب الثلث من المبيع وهذا
ما يؤخذ من مضمون كلام شارحنا
مع كلام عجم رحمه الله تعالى
(قوله وهو خلاف ما مر الخ) وجهه
ذلك ان الفا كهاني يفيد أن القول

أرادب أو أوسق من ثلاثين ثم أصابت الثمرة جائحة فان كانت أقل من ثلث الثمرة المبيعة فانه
لا يحط عن المشتري شيء من الثمن وبأخذ البائع جميع مكيلته من السالم وان كانت الجائحة
الثلث فاكثر فانه يضع عن المشتري بثلث النسبة من الثمن ويوضع من المكيلة بثلث النسبة فان
نقصت الثمرة الثلث وضع عن المشتري ثلث الثمن وهو في هذا المثال خمسة دراهم وان نقصت
النصف وضع عن المشتري نصف الثمن وهو سبعة ونصف وعلى هذا يوضع من المكيلة
بحسب الجائحة بناء على أن المستثنى منزل منزلة المشتري وهو المشهور وقيل لا يوضع
عن المشتري من القدر المستثنى شيء وإنما يوضع من الثمن مما سواه بناء على أن المستثنى
مبيع وهو رواية ابن وهب وبعبارة وعلى رواية ابن وهب يوضع عن المشتري ثلث الدراهم
فقط وهو خمسة ولا يوضع عنه شيء من القدر المستثنى وتعتبر الجائحة في القدر المستثنى منه
دون المستثنى لانه إنما باع من حائطه ما بقي بعد المستثنى ومفهوم قول المؤلف كميل أنه
لو كان المستثنى جزءاً شائعاً لم يكن الحكم كذلك وهو كذلك فيوضع عن المشتري بقدر ما استثناءه
البائع اتفاقاً نصفاً أو ربعاً أو غير ذلك ((تنبيه)) اذا تنازعنا في حصول الجائحة القول قول البائع
لان الاصل السلامة وان اختلفا في قدر ما أذهبت الجائحة فان صدقه على أصل وجودها
فالقول قول المشتري كما يفيد كلام الفا كهاني وقال الشاذلي اذا اختلفا في القدر الذي أوجب
هل هو الثلث فاكثر أو دونه فقيس القول قول البائع وقيل القول قول المبتاع انتهى وظاهره
ولو اتفقا على أصل الجائحة وهو خلاف ما مر عن الفا كهاني * ولما جرى ذكر البائع والمشتري
في هذا الفصل كان قالاً قال له فما الحكم اذا اختلفا في جنس الثمن أو نوعه أو قدره أو غير ذلك
فعقد لذلك فصلاً فقال

﴿فصل في اختلاف المتبايعان في جنس الثمن أو نوعه حلفاً وفسخ﴾ ﴿ش﴾ يعني ان
المتبايعين بالنقد أو بالنسيئة اذا اختلفا في جنس الثمن أو المثلث كبعت بدنانير ويقول الآخر
بطعام أو أسلمت في حنطة وقال الآخر في حديد أو اختلفا في نوع الثمن أو المثلث كبعت بذهب
وقال الآخر بفضة أو بقمح وقال الآخر بشعير أو اختلفا في صفته كقول البائع لحائطه
شمرطت فخللات اختارها غير معينة وقال المشتري بل معينة فان المتبايعين يتخالفان أي
يختلف كل منهما على نفي دعوى صاحبه مع تحقيق دعواه ويتفاسخا ان حكم به كما يأتي

(١٤ - خروشي رابع) قول المشتري في حال اتفاقهما باتفاق وكلام الشاذلي حكى فيه قولين والظاهر
ما قاله الفا كهاني لانه اذا صدقه على أصل الجائحة فصار علم القدر لا يدرك الا من جهة المشتري على أنه لا يحتاج لقوله وظاهره لان
الاختلاف على هذا الوجه لا يكون الا كذلك في فصل اختلاف المتبايعين (قوله المتبايعان) أي لذات أو منفعة بنقد أو غيره
تثنية متبايع كترادف ومترادفان لا تثنية مبتاع ولا بائع الذي هو بالهمز لا علال فعله وهو باع بخلاف متبايع فانه بالياء لعدم اعلال
فعله وهو متبايع (قوله في جنس الثمن أو المثلث) فيه إشارة الى أن المصنف أراد بالثمن العوض فيشمل المثلث كما يشمل الثمن (قوله كبعت
بذهب) مثال للاختلاف في الثمن وقوله أو بقمح الباء بمعنى في إشارة الى الاختلاف في نوع الثمن (قوله أو اختلفا في صفته) في جد عجم
عن المدونة ان اختلفا في الصفة فالقول للبائع ان اتفقد مع عينه وان لم يتفقد فلا مبيع أي يمينه ابن ناجي هو المشهور ثم انك خير بان

هذا الایمانی الاعلی أن المشتري لا علی أنه مبیع (قوله وتقاصا) أي ما يمكن فيه المقاصة وهو القیمة (قوله لمنكره) كان البائع أو المشتري (قوله أوفی الاجل الخ) وأما إذا اختلفا فی أصل الاجل فیسأتی عند قوله وان اختلفا فی انتهاء الاجل (قوله بالثمن الذي وقع علیه البیع) ظاهره ان هنالك ثنائة متفقاً علیه مع أن التنازع فی الثمن فلا اتفاق والجواب أن المراد بالثمن الذي وقع علیه البیع ما یحكم به أهل المعرفة وهو ما قاله المشتري فيما إذا كان هو الاشبه وما قاله البائع فيما إذا كان هو الاشبه (قوله انهما تنازعا فی قدر الرهن الخ) اما اختلفا فهما فی قدر الرهن فظاهروا ما لحیل كان يقول البائع الضامن اثنان وقال المشتري بل واحد (قوله كالحكم فی الاختلاف) أي الفسخ سواء كانت قائمة أو فائتة وقوله لان الرهن الخ هذه العلة تنتج العكس لانه اذا كان للرهن حصه من الثمن آل الامر الى ان الاختلاف فی قدر الثمن فیفصل فيه بین قیام (١٠٦) السلعة و بین فواتها كإیائی والمعول علیه ما تقتضيه العلة حکم الاختلاف فی

قدر الثمن (قوله لان الرهن الخ) ينتج خلاف هذا وان كان الاختلاف فی القدر (قوله لاقتضى) ولعل الفرق بین الخمسة وما تقدم أول الفصل ان الاختلاف فی جنس الثمن أو نوعه اختلاف فی ذاته فلذا فسخ مطلقا بخلاف الخمس فانه اختلاف فی شیء زائد علی الذات أما الرهن والحیل والاجل فظاهروا ما فی قدره من ثمن فلان اتفاقهما علی أصل كل صیر الزائد المختلف فيه كأنه زائد علی أصل الذات (قوله ان حکم به) أي بالفسخ قید فی الفسخین جميعا فهو راجع للبیع عند ابن القاسم وله یحسنون وابن عبد الحکم الفسخ بنفس التحالف ~~بنيته~~ يستثنى من قول المصنف ان حکم به ما إذا كان الفسخ بسبب التجاهل فيفسخ بالاحکام علی ظاهر إطلاقهم قاله عجم فيما یأتی (قوله فلا ینافی الخ) مر تبط بقوله مادام التنازع (قوله علی أن الخ) للاستدراك أي فلا یحتاج للتقريب بقولنا مادام التنازع موجودا الخ ثم أقول لا معنی للفسخ الا التحاليل البیع

و يبدأ البائع باليمين ولا فرق فی ذلك بین كون المبیع قائما أو فائتا وجد شبهة منهما أو من أحدهما أولا ولكن یرد المشتري السلعة مع القيام ويرد القیمة مع الفوات ولذا قال (ص) ورد مع الفوات قیمة ما یوم بیعها (ش) أي یرد المشتري قیمة السلعة مع فواتها ولو بحواله السوق أو مثلها ان كانت مثلية وأخذ ثمنه وتقاص وترك المظالم اختلافهما فی أصل العقد ولوضوحه وهو أن القول لمنكره بيمينه اجماعا (ص) وفي قدره كمثونه أو قدر أجل أو رهن أو حیل (ش) یعنی اذا اختلف المتبايعان فی قدر الثمن بان قال البائع مثلاً بعثت ثمانية ويقول المشتري بل أربعة أو المثمن بان يقول البائع بعثت هذا الثوب بعشرة ويقول المشتري بل هذا الثوب وهذا الفرس بعشرة أو فی الاجل بان قال البائع بعثت لشهر ويقول المشتري بل لشهرين أو فی أصل الرهن أو فی الحیل بان قال البائع بعثت برهن أو بحمیل ويقول المشتري بل بالرهن ولا حیل فانهما يتحالفان ويتقاصخان ما لم تفت السلعة والا مضى البیع بالثمن الذي وقع به البیع وظاهره عدم مراعاة الاشبه مع قیام المبیع وهو المشهور من المذهب قال المتیطی وبه القضاء وسيأتی حکم فواتها ويحتمل ان يكون قوله أو رهن أو حیل عطفاً علی المضاف اليه وهو الاجل أي انهما تنازعا فی قدر الرهن والحیل وأما إذا اختلفا فی جنس الرهن أو نوعه فينبغي ان يكون الحكم فی ذلك كالحكم فی الاختلاف فی جنس الثمن أو نوعه لان للرهن حصه من الثمن وقوله (حلفا وفسخ) راجع للفروع الخمسة ولو حذف حلفا وفسخ المتقدم واقتصصر علی هذا لاقتضى ان الاول كالثاني فی الفسخ وليس كذلك اذا الفسخ فی الاول ولو مع الفوات كإيدل علیه قوله ورد مع الفوات قیمة ما * ولما كان شرط الفسخ حيث قيل به فی هذا الباب ان يقع به حکم لا بمجرد التحالف أشار اليه بقوله (ص) ان حکم به (ش) أي بالفسخ مادام التنازع موجودا بدلیل حلفا فلا ینافی انه یفسخ بتراضيهما علی الفسخ علی ان تراضيهما علی الفسخ اقالة لا فسخ لا بنفس التحالف وفائدة الخلاف فيما إذا رضی أحدهما قبل الحكم بامضاء العقد بما قاله الاخر فعلى المشهور له ذلك وعلى غيره لا الحصول الفسخ عنده بمجرد التحالف وقوله (ظاهر او باطنا) معمول فسخ وظاهره فی حق الظالم والمظلوم لكن نقل العوفي عن سنده انه یفسخ فی حق المظلوم ظاهر فقط حتى لو وجد بينه أو أقوله خصمه بعد الفسخ كان له القيام بذلك وفي حق الظالم ظاهر او باطنا انتهى وتظهر ثمرته ذلك فيما اذا كان المبیع أمه والظالم هو البائع

فلا

وترجع السلعة لبائعها وهذا موجود فی الاقالة (قوله لا بنفس التحالف) معطوف علی قوله ان حکم به

أي حلف وفسخ بالحکم لا بنفس التحالف (قوله فائدة الخلاف) لم يذکر خلافا فيما ذكره فلو قال أو لا ان حکم به علی المشهور لا فاده (قوله معمول فسخ) أي انهما منصوبان علی الحال من نائب فاعل فسخ أو علی نزاع الخافض أي حال كون الفسخ ظاهرا أو باطنا أو فی ظاهر و باطن ثم أقول وعلى كلام ز فظاهروا باطن منصوبان علی نزاع الخافض فتدبر ومعنی الفسخ فی الظاهر ان يمنع تصرف البائع فی المبیع فيما بينه وبين المخلوقين ومعنی الفسخ فی الباطن انه يمنع تصرفه فيما بينه وبين الله (قوله وظاهره فی حق الظالم والمظلوم) هذا هو المعتمد (قوله وفي حق الظالم الخ) معطوف علی قوله فی حق المظلوم وظاهره فقط حتى الخ فاصله انه يقول بالتفصيل فی فواته فالفسخ فی حق الظالم ظاهر او باطنا وأما المظلوم فهو ظاهر فقط وعند العوفي ان البائع اذا ظفر بالثمن باطنا لا يجوز له أخذه ولو قلنا انه ظاهر فی حق المظلوم

فقط وكان البائع هو الظالم لكان يجوز له أخذ الثمن خفية فقوله وثمرة ذلك الخ أي وقد علمت ثمرة أوضح من ذلك (قوله فلا يحل له وطؤها أي على الضعيف (قوله وهل يحل الخ) هذا كله على الضعيف (قوله وليس للبائع الخ) هذا أيضا على الضعيف وأما على المعتمد فالأمر ظاهر من أنه لا يحل له الوطء ويحل للبائع وقوله أولا لأنه أخذ الخ هذا هو الظاهر المعمول به كما أفاده بعض الشراح وتقرير مرجعه الله فيما نقله عنه بعض تلامذته حيث قال قوله فلا يحل له وطؤها هذا مبني على القول الضعيف أما على الراجح من أنه يفسخ في حق الظالم والمظلوم ظاهرا وباطنا فيجوز للبائع وطؤها وهو ظاهر وأما المبتاع فلا يحل له وطؤها نظر الفسخ في حقه ظاهرا وباطنا على المعتمد ونظر إلى كونه قبض عنه اهـ والحاصل أن القولين متفقان على أنه يفسخ في حق الظالم ظاهرا وباطنا والخلاف في المظلوم فالمعتمد الفسخ في حقه ظاهرا وباطنا والمقابل يقول بالفسخ ظاهرا فقط دون الباطن فان قلت اذا كان الفسخ في حق الظالم ظاهرا وباطنا على القولين فلم يحل له الوطء بل حكمتم بالمنع على الضعيف فالجواب انه نظر إلى كون البيع لم يفسخ في حق المظلوم الذي هو المشتري في الباطن بل في الظاهر فقط فقد مناجب الحظر على جانب الاباحة (قوله والتشبيه في الفسخ وفيما يترتب عليه) المفهوم من مقضى التفريق ان ما ترتب عليه هو إعادة السلع على ملك البائع ولو قطع النظر عن ذلك لقليل ان ما يترتب على ذلك فيه القيمة مع الفوات (قوله ان فات) راجع للصدق والخلف أي فات يبد (١٠٧) المبتاع ولو بجوالة السوق أو بيد البائع لان ضمانها من

المشتري فيهما (قوله حيث أشبهه المشتري البائع أم لا) المراد وقع من المشتري شبه سواء حصل من البائع شبه أم لا والتعبير بأفعل التفضيل يوهم ان البائع اذا كان أشبهه من المشتري فانقول قوله أو مساويا للمشتري في الشبهه فانقول قوله وليس كذلك وظاهر من ذلك ان أفعل التفضيل ليس على بابه وان المراد بقوله أشبهه أي حيث كان مشبهوا به في الشبهه حال المبيع زمانا ومكانا (قوله فانقول قوله يمين) فان نكل فانقول قول البائع ان حلف فان نكل أيضا فسخ لان نكلوها كحلفهما (قوله وردت قيمة السلعة يوم بيعها) هو معنى الفسخ

فلا يحل له وطؤها وهل يحل للمبتاع وطؤها اذا ظفر بها أو أمكنه ذلك أولا لأنه أخذ ثمنه الذي دفعه فيها ومراعاة لمن يقول بالفسخ في حق المظلوم باطنا أيضا هذا على القول الضعيف من ان البيع يفسخ ظاهرا وباطنا وليس للبائع الظالم اذا فسخ البيع ورد له المبيع ان يبيعه و اذا حصل له ربح ليس له تملكه (ص) كتنا كلهما (ش) يعني ان المتبايعين اذا نكلا عن الخلف فان البيع يفسخ ظاهرا وباطنا ان حكم به كما اذا حلفا وتعود السلعة على ملك البائع حقيقة وأما من حلف فانه يقضى له على من نكل والتشبيه في الفسخ وفيما يترتب عليه (ص) وصدق مشتر ادعى الاشبهه وحلف ان فات (ش) تقدم ان الحكم بالفسخ في المسائل الخمس مقيس بقيام السلعة وأما مع فواتها بيد المشتري أو البائع فان المشتري يصدق بيمينه حيث أشبهه أشبهه البائع أم لا يلزم البائع ما قال المشتري فان انفرد البائع بأشبهه فانقول قوله يمين ويلزم المشتري ما قال وان لم يشبهها حلفا وفسخ وردت قيمة السلعة يوم بيعها (ص) ومنه تجاهل الثمن وان من وارث (ش) أي ومن حكم الفوات في التبدل بالمشترى لا من كل الوجوه التجاهل في الثمن بأن يقول البائع لا أدري بما وقع البيع به ويقول المشتري لا أدري بما وقع البيع به فانهما يتحالفان ويبدآن المشتري ويفسخ البيع بينهما وترد السلعة ان كانت قائمة فان فات يبدأ المشتري بجوالة السوق فاعلى لزوم رد قيمتها يوم البيع ووارث كل واحد منهما يقوم مقام مورثه فيتحالفان ويفسخ البيع وترد السلعة ان كانت قائمة فان فات يبدأ المشتري بجوالة السوق فاعلى لزوم رد قيمتها يوم البيع

لان الفرض ان السلعة فاتت ومحل رد القيمة اذا كان المبيع مقوما ورد المثل في المثلي كما في شب وفي عب مضى بالقيمة في المقوم والمثلي الا السلم فسلم وسط انتهى والموافق للقواعد الاول (قوله ومنه تجاهل الخ) ظاهر المصنف أن التجاهل مقبض واذا كان مقبضا ففيه القيمة سواء فاتت السلعة أم لا مع انه ليس كذلك فاجاب الشارح بقوله أي ومن حكم الفوات في التبدل بالمشترى لا من كل الوجوه والمراد بالتبدل التبدل المتقدمة حلف المشتري بدون سبق البائع بالخلف عليه ولا شأن ان المشتري في الفوات يخلف مع شبهه بدون سبق البائع عليه وليس المراد بالتبدل حقيقة المفيدة ان كلا منهما يخلف والذي يخلف أولا هو المشتري لانه في حالة الفوات مع الشبهه يخلف المشتري فقط (قوله أي ومن حكم الفوات) المراد بالحكم المحكوم به والاضافة للبيان أي محكوم به هو الفوات أي التجاهل من افراد الفوات حكما أي ويحتمل أن يقدر مضاف في قوله التجاهل أي حكم التجاهل (قوله فانهما يتحالفان ويبدآن المشتري) أي يخلف كل انه لا يدري قدره ونكلوها كحلفهما وكذا نكلوا أحدهما فقط فيما يظهر ويخلف كل على تحقيق دعواه فقط ولا يتصور حلفه على نفي دعوى خصمه لقول كل لا أدري وظاهر اطلاقه كغيره أنه لا يحتاج الفسخ لحكم فان قيل اذا كان حلف أحدهما كنكلوها يكون الخلف لا فائدة فيه لان الفسخ حاصل على كل حال فالجواب ان فائدة ذلك شدة الارهاب لتحقيق عدم علمهما معا ولا احتمال ان احدهما يعترف بالعلم بقدر الثمن لانه يصدق مدعى العلم (قوله فان فات الخ) هذا محمول على ما اذا كان الشبهه من جهة المشتري أشبهه البائع أم لا أو البائع فقط وسما في زيادة تفصيل على ذلك فهذا كلام محمل (قوله يوم البيع) قال بعض بندي ان يقال ضمان المشتري وفي حاله

إشارة إليه وهو ظاهر في المثلي وكذا المقوم لشبهه البيع هنا بالفاسد إذ لم يرض أحدهما بما قال الآخر (قوله ابن يونس انما بدئ بورثة المبتاع) لا يخفى ان كلام المصنف في الجهل من البائع والمشتري ثم قال الشارح ووارث كل واحد يقوم مقام مورثه فالمناسب لذلك ان يقول ابن يونس انما بدئ بالمشتري الخ أي وورثته يعطون حكمه قلت ان أصل النص انما هو في جهل الورثة في ان ورثة المشتري تقدم باليمين ثم جعل ابن يونس جهل المتبايعين كذلك أي في تقدم المبتاع بالخلف عند الجهل فتدبر (قوله أن لو فأت الساعية في أيديهم) أي في ملكهم وليس المراد انها في حوزهم لان الحكم متحد سواء كانت في حوز البائع أو المشتري (قوله فأنشبه أن لو فأت الساعية الخ) أي والقاعدة ان الفوات يوجب تبذره المشتري أي لانه الذي يحلف اذا كان هناك شبه أشبهه البائع أم لا (قوله صدق مدعي العلم فيما يشبهه) حلف الآخر أو نكل فان نكل فيفسخ البيع وان لم يشبهه مدعي العلم وحلف فهل يأخذنا حلف عليه سواء حلف الآخر أو نكل وهو الظاهر هذا كله مع الفوات وامام مع القيام فان حلفا أو نكلا أو نكل مدعي العلم فقط فسخ البيع وردت لما لكها ان كانت قائمة وقيمتها ان فاتت وان حلف (١٠٨) مدعي العلم مضى بما حلف عليه وهذا في العاقلين وكذا بين ورثتهما أو ورثة

أحدهما مع العاقد كما أفاد ذلك شب (قوله يعني ان المتبايعين اذا اختلفا الخ) حل عب وشب بخلاف ذلك وحاصله أنهما اذا اختلفا في قدر الثمن بيد البائع اتفاقا وجوبا فان اتفاقا على قدر الثمن واختلفا في قدر المبيع بدئ المشتري وقيل البائع والظاهر أنهما اذا اختلفا في كل من الثمن واليمين فالظاهر تبذره البائع الخ (قوله فيجب برالحاكم المشتري الخ) أي عند التنازع فالمشتري أراد ان يحلف أولا والبائع يريد أن يحلف أولا (قوله فالقول ما قال البائع) وجه الدلالة أنه يرجح جانب البائع وان كان في موضوعات ترجح جانبه في الحلف وفي الحديث ترجح جانبه فيما قاله (قوله توجيهه تبذره المشتري) لا يخفى أن توجيهه المشتري لم يتقدم وانما تقدم توجيه الورثة والجواب أن ما جرى في الورثة يجري في المشتري (قوله مع

ابن يونس انما بدئ بورثة المبتاع باليمين اذا تجاهلا بالثمن لان مجهولة الثمن عندهم كالفوات فأنشبه أن لو فأت الساعية في أيديهم واذا ادعى أحدهما علم الثمن وجهله الآخر صدق مدعي العلم فيما يشبهه أي يمينه (ص) وبدئ البائع (ش) يعني ان المتبايعين اذا اختلفا في وجه من الوجوه السابقة مع عدم مسألة تجاهل الثمن وقلنا أنهم ما يتحالفان فالمشهور ان البائع هو الذي يبدأ باليمين لانه مطالب بالثمن فيجب برالحاكم المشتري على تبذره البائع بالخلف لقوله عليه الصلاة والسلام فالقول ما قال البائع ولان الأصل استحباب ملكه والمشتري يدعي اخراجه بغير مارض به وورثة البائع يتزولون منزلته وتقدم توجيهه تبذره المشتري وورثته باليمين حال التجاهل بالثمن (ص) وحلف على نفي دعوى خصمه مع تحقيق دعواه (ش) يعني انا اذا قلنا يتحالفان فالمشهور أنه لا بد أن يحلف كل منهما على نفي دعوى خصمه مع تحقيق دعواه فاذا ادعى البائع مثله انه باع بعشرة وقال المشتري ثمانية فان البائع يقول ما بعته بثمانية ولقد بعته بعشرة والمشتري لم اشترها بعشرة ولقد اشترتها بثمانية لانه لا يلزم من نفي البيع ثمانية ان البيع بعشرة لاحتمال انه بتسعة وكذا لا يلزم من نفي الشراء بعشرة أن يكون ثمانية لاحتمال انه بتسعة وان شاء أتى بأداة الحصر مقدم للثمن فيقول البائع ما بعته الا بعشرة والمشتري ما اشترتها الا بثمانية (ص) وان اختلفا في انتهاء الاجل فالقول لمنكر المنقضي (ش) يعني ان المتبايعين اذا اتفقا على الاجل وعلى قدره واختلفا في انقضائه كان يقول البائع عند هلال شوال كان البيع الى شهر أو له هلال رمضان فقد انقضى والمشتري يقول بل أوله نصف رمضان فلم ينقض فالقول عند عدم اليقين ومع فوات المبيع لمنكر التقضي ان أشبهه مع عيظه سواء أشبهه غيره أم لا وان أشبهه غيره فقط فالقول قوله وان لم يشبهه واحده منهما فالظاهر انها يتحالفان ويغرم القيمة وأمام عدم فوات المبيع فانهما يتحالفان ويتفاسخان وتقدم ما اذا اختلفا في قدر الاجل وسيأتي في باب الاقرار ما لو اختلفا في

تحقيق دعواه) أي دعوى نفسه فيقدم النفي على الاثبات (قوله فان البائع يقول الخ) فلو تقدم

أصل

الاثبات على النفي فان عيظه لا تعتبر ولا بد من اعادتها كما قال ابن القاسم رحمه الله قال سند وجوزنا الاثبات هنا قبل نكول الحصر لانه تبع للنفي ولذا لو كانت على الاثبات فقط في غير هذا الموضع فانها انما تكون بعد نكول الحصر انتهى * (تنبيه) * قوله مع تحقيق دعواه مبنى على ضعفه وهوان اليمين ليست على نية المحلف والا فلا حاجة الى حلفه على تحقيق دعواه أفاده البدر رحمه الله تعالى (قوله وان شاء أتى بأداة الحصر الخ) ومثل ذلك لفظ فقط والحاصل ان أداة الحصر لفظ فقط قائم مقام النفي والاثبات أقول ظاهره انه لو قال المشتري والله اني اشتريتها بثمانية لا يكفي لان المدعى لا مفهوم له لكن مقتضى هذه العلة انه لو قال ما اشتريتها بعشرة ولقد اشتريتها بثمانية لا مفهوم له فقطضي هذه العلة انه لا بد من الحصر ولا يكفي نفي دعوى صاحبه وتحقيق دعواه وان قلنا ان العدد له مفهوم أفاد ان قوله اني اشتريتها بثمانية يكفي مع أنه لا يكفي فالامر مشكل (قوله وان اختلفا الخ) فان أقام كل بينة على دعواه عمل بينة البائع لتقدم تاريخها (قوله عند هلال) ظرف لبقول لا للبائع (قوله وسيأتي في باب الاقرار الخ) حاصله انه اذا كان اختلافهما مع قيام المبيع

تخالفا وتفا سنا الاعرف به ومع فوائه يعمل بالعرف أيضا فاذا لم يكن صرف صدق المبتاع بيمينه ان ادعى أمدا فري بالايتم فيه فان ادعى أمدا بعيدا صدق البائع بيمينه (قوله الاعرف الخ) ثم ما ذكره المصنف بعد قوله الاعرف بخالف لما في الباب من قوله ان اختلفا في القبض فالاصل بقاء كل عوض بيد صاحبه فان قامت بينة أو ثبت عرف عمل عليه وهو المطابق لما تجب به الفتوى فكان على المصنف الاقتصار عليه ويترك ما ذكره من التفصيل الذي بعضه مخالف لهذا بأن يقول عقب قوله الاعرف فيعمل بدعوى موافقته ويخالف ما عداه كثرت قيمته أو قلت (قوله كاحم أو بقل الخ) (١٠٩) مثلهما كغيرهما مما كثرت قيمته كالخوخ والعنب

حيث كان العرف فيهما كالعرف في اللحم والبقل هذا هو المعتمد وما في بعض العبارات مما يخالف ذلك محمول على عدم العرف (قوله والاعرف) فهل الخ) أي والعرف الدفع قبل البينة به (قوله فهل يقبل الخ) وجه بأن من حق البائع أن لا يدفع سلعة للمبتاع حتى يقبض ثمنه فدفعها له دليل على أخذه الثمن وقوله أولا وجهه بان المبتاع مقر بالقبض مدع الدفع (قوله اذا أقر على نفسه) أي وأشهد بذلك فهو إشارة لحل المصنف خلافا لمن يتوهم انهازائدة (قوله والمبادرة هنا الخ) في شب خلافه وهو ان ذلك معتبر من وقت الاشهاد ويمكن الجمع بأن يحتمل كلام شارحنا على ما اذا كان يوم البيع هو يوم الاشهاد وأما اذا اختلف فالعبرة بيوم الاشهاد (قوله فان تأخر كالشهر) وانظر حكم ما بين الجمعة والشهر والظاهر ان ما قارب كلا يعطى حكم كل وأما المتوسط فالظاهر انه ليس له تخليفه (قوله وأما اذا شهد انه دفع الثمن للبائع) والفرق بين المسلمتين ان تعمير الذمة انما يتحقق

أصل الاجل عند قوله وقبل أجل مثله في بيع لا قرض (ص) وفي قبض الثمن أو السلعة فالاصل بقاءهما (ش) يعني وان وقع الاختلاف بين المتباعدتين في قبض الثمن أو قبض السلعة فالاصل بقاء السلعة في يد البائع والثمن في ذمة المشتري اذا الاصل بقاء ما كان على ما كان وهذا ما لم يحصل اشهاد من المشتري بان ثمنه ما بعده وهذا ما لم يوافق قول أحدهما العرف فان وافقه فالقول قول من وافقت دعواه العرف من مبتاع أو بائع بيمينه لان العرف بمنزلة الشاهد واليه الاشارة بقوله (الاعرف) وقوله (ص) كاحم أو بقل بان به ولو كثر (ش) مثال لما وافقت دعوى المشتري فيه العرف والمعنى ان المشتري اذا قبض اللحم أو البقل وما أشبه ذلك وبأن به أي ذهب به عن بائعه ثم اختلفا في قبض الثمن فقال البائع مادفعت الى ثمنه وقال المشتري دفعت اليك ثمنه فان القول قول المشتري لشهادة العرف له لانه قاض بأن ذلك لا يأخذه المشتري الا بعد دفع ثمنه ولا فرق بين القليل والكثير (ص) والا فلا ان ادعى دفعه بعد أخذه (ش) أي وان لم يكن بان بما ذكر بل وقع الاختلاف بينهما بالحضرة فقال المشتري دفعت ثمنه بعد ان أخذه فانه لا يصدق لانه اعترف بمعاملة ذمته بقبض المثلين فادعاه بعد ذلك انه دفع الثمن لا يبرئه حتى ثبت (ص) والا فهل يقبل الدفع أو فيما هو الشأن أولا أقوال (ش) أي وان لم يبين به وادعى الدفع قبل الاخذ فهل يقبل سواء كان الشأن الدفع قبل الاخذ أو بعده وهو رواية ابن القاسم في الموازية أولا يقبل منه دعوى الدفع قبل الاخذ ولو جرى العرف بالدفع قبله وهو ظاهر قول مالك في العتبية أو يقبل فيما هو الشأن فيه الدفع قبل الاخذ لا غيره وهو قول ابن القاسم في الموازية وفي قوله ان ادعى دفعه بعد الاخذ لالة على ان المشتري قبض السلعة وأما ان لم يقبض السلعة وادعى انه دفع الثمن فلا خلاف انه لا يعتبر قوله أي حيث لم يجز العرف بخلاف ذلك (ص) واشهاد المشتري بالثمن مقتضى لقبض مثمنه وحلف بائعه ان يادر (ش) يعني ان المشتري اذا أقر على نفسه ان ثمن المبيع باق في ذمته للبائع فان ذلك يقتضي انه قبض المثلين وهو السلعة التي بيعت بذلك الثمن وللمشتري أن يحلف البائع انه أقبضه المثلين بشرط أن يادر المشتري والمبادرة هنا بان يقوم بقرب المبيع كالعشرة الايام فان تأخر كالشهر فلا يسأل له أن يحلف البائع وأما اذا شهد انه دفع الثمن للبائع ثم ادعى انه لم يقبض المثلين فان كان التنازع بعد شهر حلف البائع وان كان كالجمعة فالقول قول المشتري بيمينه انه لم يقبض المبيع ولا يخفى ان هذه لا تدخل في كلام المؤلف بحال وعبر بقوله اشهاد المشعر

بقبض المثلين ألا ترى انه لو تلف بسمي أو انفسخ المبيع في الجملة بخلاف اقباض الثمن فانه لا يتوقف على قبض المثلين أفاده عج فيبقى نظيره وهو ما اذا شهد البائع انه أقبض المبيع ثم ادعى انه لم يقبض الثمن فالظاهر انه كاشهاد المشتري المذكور فيجوز فيه تفصيله وهو ان كان التنازع بعد شهر حلف المشتري وان كان كالجمعة حلف البائع انه لم يقبض الثمن هذا ما أفاده في شرح شب ولفظه وأما لو شهد البائع باقباض الثمن للمشتري فهل يكون ذلك كاشهاد المشتري باقباض الثمن للبائع فيجوز فيه نحو ما جرى فيه وهو اظهار أم لا انتهى وما قلناه لك أظهر مما في عب فانه مشكل كما يعلم بالمرابعة غير أنك خير بانه قد تقدم ان البائع اذا ادعى ان الثمن باق في ذمة المشتري فانه يقبل قوله دون عام على المعتمد كما ذكره بعض شيوخ شيوخنا رحمه الله تعالى عند قول المصنف وفوته حسا ككتابة وتدبير فالواجب الرجوع له دون هذا الاستظهار وبعد كتبى هذا رأيت بعض شيوخنا ثمنه له مجيبا بأن ما تقدم يحتمل على ما ذالم ينضم له قرينة الاشهاد كنهما أو العرف أو نحو ذلك انتهى ولكن هذا الجواب ربما يسده أن الاشهاد المذكور ومقوله تقر بالثمن في ذمة

المشتري وان احتمل أن يكون الموجب له نفي بزمته منه كما يفهم بالتأمل (قوله فلا مفهوم له) أي بأن تقول البينة سمعت قولك
الثمن في ذمتي وان كنت لم تشهد ما وقوله كاشهاد البائع قبل قبضه هذا كله حيث لم يعترف البائع بقبض البعض بعد الاشهاد بقبضه
فان اعترف بقبض البعض الثمن لم يحلف له المشتري ولو بادر لترجح قوله باعتراف البائع بقبض البعض بقي نظيره وهو ما لو أشهد المشتري
على نفسه بقبضه المثلث ثم ادعى أنه لم يقبضه فالظاهر تحليف البائع ان بادر والا لم يحلف ولو أشهد بان عقد البيع لم يكن ذلك مقتضيا
لقبض المبيع وان لزم منه تعميده بزمته بالثمن (قوله بكتب الوصول) أي الذي فيه وصل من فلان كذا وكذا أجرة المنزل فاذا كان ذلك
الوصول يثبت المشتري وادعى القبض وادعى (١١٠) المشتري الذي هو الكتاب عدم القبض فالقول قول المشتري لكنهما مع

البين مطلقا طال الامر أم لا (قوله
كمدعي أحدهما فساد الصرف) أي
سواء بين وجه الفساد أم لا (قوله
فساد الصرف أو المغارسة) بحث
في ذلك البدر بان القول في القراض
والغرس لم مدعي العكة ولو غلب
الفساد انتهى (قوله فالقول قول
مدعي الفساد) قال بعض الشيوخ
من أهل المغرب وهذا لم يتقاررا
على العكة أولا (قوله وكلام المؤلف
محله مع فوات المبيع الخ) في شرح
شب خلافه من ان القول قول
مدعي العكة سواء كانت السلعة
قائمة أو فائتة قائلا ويولد له قوله
فكقدرة لان الاختلاف في القدر
يكون مع القيام والفوات كما سبق
بل أكثر الشيوخ على هذا الظاهر
واسمظهره بعض الشيوخ وأنا
أوافق عليه بل أقول هو المتعين
(قوله وعليه يحمل نص المواق)
أي القائل بالفسخ (قوله بضمير
الافراد) أي بها أي بالعكة ولا
معنى للاختلاف بالعكة الامع
الاختلاف في الفساد أيضا (قوله
أم لا) أي بأن يقول أحدهما ان
المبيع وقت نداء الجمعية بعشرة
ويقول الآخر انه بعشرة في غير هذا

بالقصد لانه الغالب فلا مفهوم له وقوله (كاشهاد البائع بقبضه) تشبيهه في الحكم وهو انه يلزم
المشتري البين للبائع ان بادر والمعنى ان البائع اذا أشهد بقبض الثمن من المشتري ثم قام يطلب
من المشتري وقال انما أشهدت له به ثقة مني له ولم يوفقي جميعه وطلب عينه على ذلك وقال
المشتري أو فية ثلثي بينة ولا أحلف فان قام البائع على المشتري بالقرب فله تحليف المشتري
والا فلا لان البينة رجحت قوله وجرت العادة بحصر بكتب الوصول قبل القبض فاذا ادعى
الكتاب عدم القبض حلف المقبض ولو طال الامر كما قاله الناصر للقاتني (ص) وفي البت
مدعيه (ش) يعني ان المتبايعين اذا اختلفا في البت والخيار فقال أحدهما وقع البيع بما وقال
الآخر خيارا فان القول لم مدعي البت ولو كانت السلعة قائمة لانه الاصل في بيعات الناس وهذا
ما لم يجز العرف بخلاف ذلك بان جرى بالخيار فقط وأما ان اتفقا على وقوع البيع على الخيار
لكن ادعاه كل لنفسه فقبل يتفاسخا بعد ايمانهم ما وقيل يتحالفان ويكون البيع بما وهذا
ما لم يجز العرف بان الخيار لاحدهما بعينه (ص) كمدعي العكة ان لم يغلب الفساد (ش) يعني
ان المتبايعين اذا اختلفا في صحة العقد وفساده فان القول قول مدعي العكة الا أن يغلب
الفساد كمدعي أحدهما فساد الصرف أو المغارسة وادعى الآخر العكة فالقول قول مدعي
الفساد ترجحا للغالب وكلام المؤلف محله مع فوات المبيع والاتحالفوا وتفاخروا عليه بحمل
نص المواق (ص) وهل الا أن يختلف بهما الثمن فكقدرة تردد (ش) ضمير التثنية يرجع للعكة
والفساد وفي بعض النسخ بضمير الافراد يرجع للعكة أي اذا قلنا ان القول قول مدعي العكة
حيث لم يغلب الفساد فهل يقبل قوله مطلقا سواء اختلف الثمن بهما أم لا أو الا ان يختلف بهما
الثمن كادعاء أحدهما بيع عبد والاخر له مع عبد أو بق متلافكا لا خلافا في القدر يتحالفان
ويتفاسخا حيث لم يحصل الفوات فان حصل ولو بحواله السوق فانه يصدق المشتري ان أشبه
أشبهه البائع أم لا وان انفرد البائع بالشبه صدق وان لم يشبه احلفا ولزم المشتري القيمة وما قررنا
به قوله وهل من انه راجع للمنطوق لا لمفهوم قوله ان لم يغلب الفساد هو الموافق لما في المواق
والشيخ عبد الرحمن أي وأما اذا غلب الفساد فيكون القول قوله ويجري على حكم الفساد ولا
ينظر لكون دعواهما تؤدى للاختلاف في الثمن ولا عدمه * ولما قدم ان فوات المبيع في غير
الاختلاف في الجنس والنوع يترجح به جانب المشتري ان ادعى مشبهها ولو أشبهه البائع لترجيحه
بالضمان والغرم وكان المسلم مشتريا والمسلم اليه باعنا به على ان الامر في باب السلم على العكس
من باب بيع النقد فقال (ص) والمسلم اليه مع فوات العين بالزمان الطويل أو السلعة بالمشتري

بالعين بالثمن ويحتمل ان الثمن بالعين
الوقت (قوله ببيع عبد الخ) أي بعشرة وقوله والاخر مع عبد أي والثمن عشرون فقد اختلف الثمن ويحتمل ان الثمن بالعين
في كل عشرة ويراد بالثمن العوض فيشمل المثلث ولا شأنه اختلف المثلث في هذه وقوله والاخر له ضمير له يعود على عبد ومعنى المثال
ان أحد المتبايعين يدعي بيع عبد سالم والاخر يدعي بيع ذلك العبد مع عبد أبي (قوله فانه يصدق المشتري الخ) هذا ظاهري حيث كان
المشبه مدعي العكة فان كان مدعي الفساد فيظهر انه لا عبرة بشبهه ويتحالفان ويتفاسخا ولزم القيمة يوم القبض لانه يبيع فاسده هكذا
قيد بعض ولكن كون التردد راجعا للمنطوق أحرز هذا القيد (قوله والغرم) نفسه (قوله على العكس) أي في بعض الجزئيات لان بعض
الجزئيات لا يعكس فيه الامر كما يأتي في قوله والا فالبائع قد يدر

(قوله فيقوله) الباء زائدة كما هو موجود في بعض النسخ وقوله فواته جواب الشرط وهو قوله وان كان غير عين ولا يعطف وقوله وان كان غير عين على قوله ان كان عينا بحيث يتسلط القوت عليه فيعمل المعنى وفواته ان كان غير عين فيقوله لانه لا حاجة له (قوله فيلزم المسلم اليه سلم وسط) وظاهره غير عين هذا اذا كان وسطا واما اذا لم يكن الا واحدا او اثنا فالحكم في الاول انه يلزم ذلك الواحد والحكم في الثاني انه يلزم الغالب بان يكون تارة يسلم رأس المال في ارد بين وتارة في اردب فيعطى الغالب منهم فان استوى السلم فيها وهو غير ممكن عادة فانها يتخالفان ويتفاسخان ويردله رأس ماله (١١١) أو عوضه (قوله فيعصم الخ) أى في قوله ان ادعى مشيها

فانه عام في المسلم به أو فيه أو في قدر الاجل أو الرهن (قوله) ويخصص في آخره) وهو قوله وان ادعى ما لا يشبه فيقصر على المسلم فيه ~~في تنبيهه~~ فرض الكلام في قوت رأس المال لانه متى بقي يتخالفان ويتفاسخان ولو تنازعا في قدر المسلم فيه والتنازع في الجنس تقدم (قوله ان أشبه أشبه الآخر أم لا) وان أشبه مدعى القبض فالقول قوله وان لم يشبه واحد يتخالفان ويتفاسخان لان قول المصنف وان لم يشبه واحد راجع للمسئلتين قوله مدعى موضع عقده وقوله والا فالبيع والظاهر ان الفسخ يحتاج لحكم (قوله فالقول قول المسلم اليه) أشار به الى ان المراد بالبائع المسلم اليه والى ان في كلام المصنف حذف شرط أى والا فالبايع ان أشبه (قوله وكلام المؤلف) أى في قوله وفي موضع عقده (قوله ما بين البحر) أى المالح والشارح بين طولها (قوله الى اسوان) بضم الهمزة وسكون السين مدينة بأعلى الصعيد وهى حدها من جهة الجنوب وسمى الجنوب جنوبا لانه على جانب مستقبل الشرق من جهة يمينه والشمال مقابله وبحرى النيل من

بالعين فيقبل قوله ان ادعى مشيها وان ادعى ما لا يشبه وسلم وسط (ش) يعنى ان المسلم اليه ينزل منزلة المشتري في باب البيع بالنقد اذا فات رأس المال بيده وفواته ان كان عينا بالزمان الطويل الذى هو مظنة التصرف فيها والانتفاع بها وان كان غير عين بان كان مقوما أو مثليا فيقوله ولو بجوه السوق على المشهور واذا نزل المسلم اليه منزلة المشتري فيقبل قوله ان اختلف مع المسلم في قدر المسلم فيه أو به أو قدر أجل أو رهن أو جمل ان ادعى مشيها أشبه المسلم أم لا لانه لما طال زمان العين بيده وفاتت السلعة بيده عد وانتفاعه بذلك بمنزلة قوت السلعة المقبوضة في بيع النقد فان لم يشبهه فالقول للمسلم ان أشبهه وان ادعى ما معاملا لا يشبهه حلقا وفسخ ان كان الاختلاف في غير قدر المسلم فيه بان كان في قدر رأس المال أو قدر الاجل أو الرهن أو الجمل ويرد ما يجب رده في قوت رأس المال من قيمة وغيره فان كان الاختلاف في قدر المسلم فيه فيلزم المسلم اليه سلم وسط من سلومات الناس في بلد تلك السلعة وزمانها فان كان بعض الناس يسلم عشرة ذنانير مثلا في عشرة أرباب مثلا وبعضهم يسلمها في ثمانية وبعضهم يسلمها في اثني عشر يلزم الوسط وهو العشرة هكذا ينبغي أن يقرر هذا المحل فيعصم في أول الكلام ويخصص في آخره (ص) وفي موضعه صدق مدعى موضع عقده والا فالبايع وان لم يشبه واحد يتخالف وفسخ (ش) يعنى ان المسلم والمسلم اليه اذا اختلفا في الموضوع الذى يقبض فيه السلم فقال أحدهما بموضع كذا وقال الآخر بموضع كذا فالقول لمدعى موضع العقد بين ان أشبهه الآخر أم لا لانهم لو سكنوا عن ذكر موضع القبض لحكم بموضع العقد وان لم يدع كل موضع العقد بل خرجا عنه فالقول قول المسلم اليه بيمينه ان أشبهه لانه غارم أشبهه الآخر أم لا وان انفرد المسلم وهو المشتري بالشبه قبل قوله مع يمينه وان لم يشبه واحد منهما يتخالف وفسخ السلم ويبدأ البائع باليمين وكلام المؤلف حيث حصل الاختلاف بعد قوت رأس المال وهل بطول الزمن أو بقبضه وهو ظاهرها قولان واما ان لم يفت رأس المال فانها يتخالفان ويتفاسخان مطلقا (ص) كفسخ ما يقبض عصر (ش) يعنى ان العقد اذا وقع بينهما على ان المسلم يقبض الشئ المسلم فيه في مصر فان العقد يفسخ للجهل بالموضع المقبوض فيه السلم لان مصر ما بين البحر الى اسوان الا ان يكون لهم عرف فيصح (ص) وجاز بالفسطاط وقضى بسوقها (ش) يعنى ان عقد السلم اذا وقع بينهما على ان يقبضه له بالفسطاط فان ذلك جائز لعدم الجهل ويقضى بالقبض في سوق تلك السلعة حيث حصل بينهما تنازع في محل القضاء من الفسطاط فان لم يكن لتلك السلعة سوق فانه يقبضه في أى مكان شاء المسلم اليه من الفسطاط واليه أشار بقوله (والا ففى أى مكان) أى وان لم يكن لتلك السلعة سوق ففى أى مكان من تلك البلد قضاء برئى من عهده ويلزم المشتري قبوله في ذلك المكان ما لم يمكن عرف بالقضاء بمحل خاص فيعمل به وقوله

الجنوب الى الشمال وعرضها من ايلة أى العقبة الى بركة (قوله الا ان يكون لهم عرف) أى كما هو الا فاذ أطلق مصر لا ينصرف الا للمدينة المعينة ويجرى حينئذ قوله وقضى بسوقها والا ففى أى مكان (قوله بالفسطاط) بضم الفاء وكسرها سميت بذلك لضرب عمرو ابن العاص بها فسطاطا أى خيمة حين كانت براحا وأرسل يستشير عمر في سكناها أو في اسكندرية لانها دار الملك اذ قال فقال عمر للرسول أيم ما تبلغه راحتي فى أى وقت شئت فقال له يا أمير المؤمنين لا تصل الى اسكندرية في زمن النيل الا في السفن وتصل الى المحل الذى هو به أى وقت شئت فقال لا يسكن أميرى حيث لا تصل اليه راحتي قل له يسكن حيث هو نازل

(قوله ويجوز عود الضمير الخ) حاصله ان المراد بقوله وجاز بالفسطاط أى وجاز عقد السلم بالفسطاط وأما قوله وقضى بسوقها ان يرجع للفسطاط صار مري بظايعا قبله وهو عقد السلم فيكون خاصا وان رجع للسلم صار مستانفا فيكون عاما * (باب السلم) * وفي تعبير المصنف به اشعار بجواز اطلاقه من غير كراهة وهو الصحيح وروى عن عمر وابنه كراهة تسميته سلما لان السلم من أسمائه تعالى وانما يقال سلف وتسليف وسلفه وبذلك عبر في الموطن ورد بان الذى من أسماء الله السلام لا السلم (قوله خصوصا) أى فى قوله والمسلم اليه وقوله وعموما أى فى قوله ان اختلف المتبايعان الخ (قوله ان يعقبه) أى ما مر وقوله به أى بالسلم (قوله فى ان كلا منهما) أى اتفقا فى ذلك المعنى وان اختلفا فى الحقيقة وقوله اثبات أى ذواتا (قوله مبذول فى الحال) فى العبارة حذف أى مبذول عوضه (قوله ولذا) أى ولا جمل كونه اثبات مال فى الذمة مبذول عوضه فى الحال (قوله ولذلك) أى ولا جمل تسليم الثمن (قوله سمي سلفا) أى لما قارنه من تقدم رأس المال والمتقدم يقال (١١٢) له سلف وقوله ومنه السلف صالح أى ومن السلف أى ومن جزئيات

السلف الصحابة لتقدمهم والحاصل ان السلف كل تحت جزئيات (قوله يوجب عبارة ذمة) أخرج بذلك شراء الدين لان شراء الدين لم يوجب عبارة ذمة لوجوب تقدم عمارتها فيه (قوله أخرج به بيعة الاجل) أى بالمعنى الاضافى لابل المعنى الاسمى فعلى هذا لو باع حمارا بعشرة أثواب الى شهر كذا على صفه كذا يقال له سلم (قوله أخرج به السلف) أى جزأ من جزئيات السلف لا كل أفراد السلف (قوله واعتنى المؤلف بذكر شروطه) أى لا يتعريفه (قوله قبض رأس المال) هذا تركيب اضافى معناه بحسب الاصل رأس المسلم فيه فخصه بوق المال المسلم فيه هذا بحسب الاصل والا فالان صار اسما للمجمل (قوله عطف على قبض بحسب معناه) لا يخفى ان الاشكال باق فالاولى ان يقول شرط المسلم ان يكون مقبوضا حقيقة أو حكما (قوله بحسب معناه) المناسب ان يقول بحسب المعنى لا حسب معنى المعطوف وحده ولا معنى المعطوف عليه كما يظهر بالتأمل

﴿باب شرط السلم قبض رأس المال كله أو تأخير ثلث أو ثلثين بشرط﴾

(ش) أى شرط عقد السلم أن يكون رأس المال فيه مقبوضا بالفعل أو مافى حكمه كتأخير ثلثه أيام ولو بالشرط اذا ما قرب الشئ يعطى حكمه فقوله أو تأخير عطف على قبض بحسب معناه فبين به ما هو فى حكم المقبوض فى كلامه الاشارة الى أمرين أحدهما ان مافى حكم المقبوض كالمقبوض والثانى بيان مافى حكمه وبه يندفع ما قيل ان ظاهر كلامه ان التأخير المذكور من شروط السلم ويحتمل ان يقال ان أو بمعنى الواو وتأخير فاعل بفعل محذوف أى ويجوز تأخير ثلثه أو ثلثين أو يقال ان الشرطية ملاحظة من حيث كونه ثلثا أى عند ارادة التأخير لا بد أن يكون ثلاثة أيام وهذا ما لم يكن أجل السلم كيومين وذلك فيما اذا شرط قبضه ببلد آخر والا فيجب ان يقبض رأس المال فى المجلس أو بالقرب منه (ص) وفى فساد به بالزيادة ان لم يكثر جدا تردد (ش) يعنى انه اذا أخر رأس مال السلم بغير شرط وهو تقدم أكثر من ثلاثة أيام أى حيث لم تبلغ حلول المسلم فيه هل يفسد بذلك لانه ضارع الدين بالدين أولا يفسد لانه تأخير بغير شرط أقوال للمتقدمين أما ان كثرت الزيادة جدا بان أخر الى حلول أجل السلم الذى وقع عليه العقد فانه لا يختلف فى فساد وكذا لو كان التأخير بشرط والمعتمد من الطرق فساد السلم بالزيادة على الثلاثة أيام ولو قلت سواء كانت بشرط أو بغيره كما يفيد

المعطوف وحده ولا معنى المعطوف عليه كما يظهر بالتأمل (قوله بيان مافى حكمه) وهو الثلاثة أيام (قوله ويحتمل الخ) لا يخفى ما يلزم على ذلك من التنافى لانه أولا شرط القبض ثم حكمه بما فيه بقوله ويجوز وقوله أو يقال لا يخفى ان هذا لا يأتى مع أو فهذا الجواب بعيد غاية البعد أقول ولا حاجة لهذا كله لان المعنى شرط السلم أحدهما لا بعينه وهو كلام مستقيم (قوله لانه ضارع الدين) أى شبه الدين بالدين أى ابتداء الدين بالدين (قوله أقوال للمتقدمين) المناسب ان يقول قولان (قوله فانه لا يختلف فى فساد) بل الخلاف فى ذلك أيضا ونص بعضهم وتأخير بغير شرط ان كان عينا الى أجل السلم قال ابن القاسم مرة يفسد ثم رجع فقال لا يفسدان لم يكن بشرط وبه قال أشهب (قوله والمعتمد من الطرق) لا يخفى ان المناسب ان يقول من القولين لان المصنف انما حكى ترددا بمعنى قولين كما ظهر نعم تظهر الطرق أى الاقوال على ما قلنا قرى ببيان النص ثم

كلام

(قوله بيان مافى حكمه) وهو الثلاثة أيام (قوله ويحتمل الخ) لا يخفى ما يلزم على ذلك من التنافى لانه أولا شرط القبض ثم حكمه بما فيه بقوله ويجوز وقوله أو يقال لا يخفى ان هذا لا يأتى مع أو فهذا الجواب بعيد غاية البعد أقول ولا حاجة لهذا كله لان المعنى شرط السلم أحدهما لا بعينه وهو كلام مستقيم (قوله لانه ضارع الدين) أى شبه الدين بالدين أى ابتداء الدين بالدين (قوله أقوال للمتقدمين) المناسب ان يقول قولان (قوله فانه لا يختلف فى فساد) بل الخلاف فى ذلك أيضا ونص بعضهم وتأخير بغير شرط ان كان عينا الى أجل السلم قال ابن القاسم مرة يفسد ثم رجع فقال لا يفسدان لم يكن بشرط وبه قال أشهب (قوله والمعتمد من الطرق) لا يخفى ان المناسب ان يقول من القولين لان المصنف انما حكى ترددا بمعنى قولين كما ظهر نعم تظهر الطرق أى الاقوال على ما قلنا قرى ببيان النص ثم

ان قوله والمعتد من الطرق منصب على المجموع فلا ينافي ان البعض متفق عليه (قوله لما يؤخر) أي لزمن يؤخر رأس المال اليه فالصفة جارئة على غير من هي له فهو على المذهب الكوفي من جواز في الفعل (قوله بشرط الخ) اعلم ان شرط النقذ مفسد حصل نقذ بالفعل أم لا كان مما يعرف بعينه أم لا حذف الشرط أم لا وأما النقذ بطوعا جاز فيما يعرف بعينه كحيوان وعرض وان لم يسترده فان لم يعرف بعينه أفسده ان لم يسترده فان استرده ولو بعد مضي زمن الخيار خلافا لبعض الشراح صح (قوله شرط في الثاني) وهو المسلم فيه انظر ذلك فان العلة جارية في الجميع وغير واحد لم يقيد بذلك القيد فاعله غير مرضي (قوله بناء الخ) هذا يفيد ان منفعة المعين كالنقذ فتعطى حكمها واستظهره الشيخ أحمد الزرقاني ومال اليه الشيخ سالم واستظهر عب أنه لا بد من قبض ذي المنفعة قبل ثلاثة أيام ان لم تكن منفعة حيوان فيجوز تأخير قبضه بلا شرط أكثر من ثلاثة أيام قياسا على ما اذا كان هورأس مال (أقول) وهو غير ظاهر لان غير الحيوان العرض وهو مثل الحيوان (قوله (١١٣) كقبض) الكفاف زائدة (قوله اذ لم يشرع فيها والاجاز) هذا قاله اللقاني وغير اللقاني وغير

عج بعد ان علل بقوله لانه كالتى بكالتى ذكر مانعها فقال وظاهر هذا المنع سواء شرع فيها أم لا وانظر هل يقيد بما اذ لم يشرع كافي الاجارة اذ جعلوا هناك قبض الاوائل كقبض الاواخر أم لا انتهى وأما عج ففتح ولوم المشروع قائلا ولعل الفرق ان المشاحة في بيع الذوات كالسلم أشد من المشاحة في بيع المنافع وينبغي الجواز فيما اذا كانت المنافع تنقضى في المدة التي يجوز تأخير رأس المال اليها فالحاصل أن المقالات ثلاثة مقالة اللقاني ومقالة عج والمتردد وأقول بعد ذلك انه يلزم على كلام اللقاني الذي تبعه شارحنا انه لا فرق بين المعين والمضمون في انه ان شرع أخرا والا فلا ويراد الشرع حقيقة أو حكما وذلك لان الشيخ أحمد جعل منفعة المعين كالعين وأقول والتعليل بقوله لانه كالتى بكالتى معناه

كلام ح (ص) وجاز بخيار لما يؤخر ان لم ينقد (ش) يعني ان الخيار في السلم جائز أي يجوز ان يجعل أحدهما لصاحبه أو لأجنبي الخيار في امضاء عقد السلم أورد بشرطين الاول أن يكون ذلك ثلاثة أيام فأقل وهو الاجل الذي يجوز تأخير رأس المال اليه بالشرط فلا تجوز الزيادة على ذلك سواء كان رأس المال عيناً أو غيره اذ لا يجوز التأخير أزيد من ثلاثة أيام بشرط ولا غيره الثاني أن لا ينقد رأس المال في زمن الخيار بشرط ولا تطوع لانه لو نقذ وتم السلم لسكان فسخ دين في دين لا يعطى المسلم اليه سبعة موصوفة لاجل عمارت في ذمته وهو حقيقة فسخ الدين في الدين وظاهر قوله وجاز بخيار للمسلم أو للمسلم اليه أو لغيرهما وسواء كان الخيار في رأس مال السلم أو في المسلم فيه إلا أن قوله ان لم ينقد شرط في الثاني وأما الاول فلا وقوله بخيار رأى وجازت معاقدة السلم حال كونه ملتبسا بخيار للاجل الذي يجوز تأخير رأس المال اليه (ص) ومنفعة معين (ش) يعني انه يجوز أن يكون رأس مال السلم منفعة ذات معينة بخدمة عبده أو دابته مدة معلومة بناء على أن قبض الاوائل كقبض الاواخر وهذا بخلاف أخذ المنافع عن الدين فانه لا يجوز لانه فسخ دين في دين وفي السلم ابتداء دين بدين وفسخ الدين في الدين أضيق من ابتداء الدين بالدين وسواء كانت المنافع تنقضى مع الاجل أو قبله أو بعده قاله ابن عات واحترز بالمعينة من المنافع المضمونة فلا يجوز أن تكون رأس المال لانه كالتى بكالتى كما اذا قال المسلم للمسلم اليه أحلك الى مكة بارد بفتح في ذمتك ندفعه لي في وقت كذا اذ لم يشرع فيه ما والاجاز لان قبض الاوائل كقبض الاواخر كما في الاجارة (ص) ويجزاف (ش) يعني انه يجوز أن يكون رأس مال السلم جزافا بشرطه * ولمنا تكلم على شرط رأس المال العين وان تأخيره أكثر من ثلاثة أيام يفسده كحكم غيره بقوله بالعطف على فاعل جاز (ص) وتأخير حيوان بلا شرط (ش) يعني ان رأس المال اذا كان حيوانا فانه يجوز تأخيره بلا شرط من غير كراهة ولو الى حلول أجل السلم امام شرط التأخير فلا يجوز أكثر من ثلاثة أيام ويفسد كالعين قاله في الجواهر (ص) وهل الطعام والعرض كذلك ان كيل واحضراً وكالعين تأويلان (ش) يعني ان رأس مال السلم اذا كان طعاماً أو عرضاً وكيل الطعام وأحضر العرض في مجلس

(١٥ - خروشى رابع)

لانه ابتداء دين بدين واذا كان كذلك فيصح مع المشروع حقيقة أو حكما كالشروع في الثلاثة الايام فظهر من هذا كله انه لا يكون لقوله أو بمنفعة معين مفهوم الاعلى كلام عج لاعلى كلام شارحنا التابع اللقاني وقول شارحنا لانه كالتى بكالتى يفيد أن الجواز مع المشروع حقيقة أو حكما وهو تابع للتوضيح فان التوضيح قال واحترز بالمعينة من المنافع المضمونة فلا يجوز أن تكون رأس المال لانه كالتى بكالتى انتهى والحاصل أن مفاد التوضيح أي من تعليله يقضى بحصة كلام اللقاني لكن يلزم أن يكون المضمون والمعين سواء فلا يكون للتقييم بالمعين معنى ولا معنى لقول التوضيح واحترز بالمعينة الخ والذي يليق بالتقييم بالمعينة الرجوع لكلام عج (قوله بشرطه) أي المتقدمة في قوله ان رى الخ ولو نقذ امسكوكا حيث يجوز بيعه جزافاً وذلك في متعامل به وزنا فقط (قوله فلا يجوز أكثر من ثلاثة أيام) أي لانه يبيع معين بتأخير قبضه

(قوله هل يجوز تأخيرهما بالشرط) وأما مع الشرط فلا يجوز فيما زاد على ثلاثة أيام (قوله إلا أن يحمل الخ) الاستثناء منقطع وكانه يقول وليس المراد التشبيه في التحريم كما هو (١١٤) ظاهره فيحمل على أن المراد التشبيه في مطلق النهي (قوله راجع لقوله فسد

ما يقابلها) أي وليس راجعاً للجميع (قوله كما عند سحنون) هو الذي عليه الناس فهو المعتمد (قوله وظاهرهما) فيها لابن القاسم وأن أصاب المسلم إليه رأس المال بخاساً أو رصاً بعد شهر أو شهرين فله البديل ولا ينقض السلم لكن سحنون هو العالم بها ومشى في الشامل على قول سحنون (قوله بما إذا قام بالبديل الخ) فإن لم يقيم بالبديل بأن رضى بالزائفة أو ساءح من عوضه لم يفسد ما يقابل به ويقيده بما إذا لم يدخلا عند العقد على تأخير ما يظهر زائفاً تأخيراً كثيراً وكان رأس المال عينا فإن دخله عند العقد على تأخير ما يظهر زائفاً تأخيراً كثيراً فسد السلم كله لأن فيه الكالئ بالكالئ كدخلهما على تأخير بعض رأس المال كثيراً فإن كان غير معين واطلع فيه على عيب فيمنقض السلم أن وقع على عينه فإن وقع على موصوف وجب رد مثله انظر شب (قوله كطعام من يبيع) أي لا من فرض فلا يجوز التصديق فيه (قوله والنقص) الواو بمعنى أو بدليل أو المذكورة (قوله الابتصديق) فيرجع في المضمون بعينه وفي المعين بحط بقدره من الثمن (قوله أو يقوم للآخذ بينة) أي أو كانت البينة حضرت كبيل البائع قالت أنه على ما قاله المشتري من النقص فيرجع المسلم بجميع النقص ولا يترك قدر المتعارف كالخائفة بفرع من

العقد هل يجوز تأخيرهما بالشرط من غير كراهة كالحیوان لان الطعام لما كيل والعرض لما أحضر مجلس العقد انتقل ضمانهما الى المسلم اليه وصار كالحیوان أما مع عدم الكيل والاحضار فالكرهية اتفاقاً أو يكره تأخيرهما ولو مع كيل الطعام واحضار العرض لانهما لما كان يغاب عليهما أشبه العين فيؤدي الى ابتداء الدين بالدين بخلاف الحيوان فإن تأخيرهما لا يؤدي الى ذلك وليس المراد بالتشبيه بالعين التحريم كما يوهمه ظاهر التشبيه إلا أن يحمل التشبيه على مطلق النهي (ص) ورد زائفة وعجل والافسد ما يقابلها للجميع على الاحسن (ش) يعني أن المسلم اليه إذا وجد في رأس مال السلم دراهم زيوفاً فإنه يجوز لرد هاسواً وجد ذلك بالقرب أو البعد كما هو ظاهرهما وإذا رد هاسواً فإنه يجب على المسلم أن يجعل للمسلم اليه البديل بأن لا يزيد على ثلاثة أيام فإن تأخراً أكثر من ذلك فإنه يفسد من السلم ما يقابل الدراهم الزائفة فقط كما عند أبي عمران واستحسنه ابن محرز وأبيه أشار بقوله على الاحسن اعطاء التابع حكم نفسه ولا يفسد الجميع كما عند أبي بكر بن عبد الرحمن بقوله على الاحسن راجع لقوله فسد ما يقابلها والزائفة المغشوش وأما الخاس والرصاص الخالص فلا يجوز بدله كما عند سحنون وظاهرهما عند أبي عمران أن ذلك مثل المغشوش وقيد ابن بشير وجوب تعجيل البديل والفساد بتأخيرهما بما إذا قام بالبديل قبل حلول الاجل بكثير أما لو قام به عند حلوله أو وقدي منه اليومان والثلاثة فيجوز التأخير ما شاء ولو بشرط (ص) والتصدق فيه كطعام من يبيع ثمك أو عليه الزيد المعروف والنقص (ش) الضمير في فيه يرجع للشيء المسلم فيه بدليل قوله كطعام من يبيع ولا يرجع لرأس مال السلم لأنه قد مر عدم جواز التصديق فيه مع نظائره والمعنى أن التصديق في كيل المسلم فيه أو وزنه أو عدده إذا قبض بعد أجله جائز وكذلك يجوز التصديق فيما ذكر في الطعام المبيع على التقدير إذا وجد المصدق لذلك نقصاً أو زيادة على مصدق فيه من سلم أو يبيع يشبه كيل الناس عادة فإنه لا شيء له في النقص ولا شيء عليه في الزيادة وأما لو عجل المسلم اليه السلم قبل حلول أجله فلا يجوز للمسلم أن يصدق فيه كيلاً أو وزنه أو عدده بدليل ما مر من منع التصديق في المجل قبل أجله (ص) والأقل الرجوع لك الابتصديق أو بينة لم تفارق (ش) أي والابان لم يكن الزيد معروفاً بل متفاحشاً رددته كله الى البائع وإن تفاحش النقص فلا رجوع للآخذ بالنقص على من أخذ منه إلا أن يصدق على ذلك النقص أو يقوم للآخذ بينة لم تفارقه من حين قبضه الى أن وجد فيه النقص التفاحش وانما ترك المؤلف الكلام على الرجوع بالزيادة على المتعارف لوضوحه (ص) وحلف لقد أو في ماسمى أو لقد باعه على ما كتب به اليه أن أعلم مشتريه والاحلف ورجعت (ش) فاعل حلف هو البائع الصادق بالمسلم اليه أي وإن لم يكن تصديق من الدافع ولا بينة تشهد للآخذ على النقص المدعى فليس على الدافع الايمان بالله الذي لا اله الا هو لقد أو في للآخذ ما سماه له أن كان المعطى اكثله يسده وإن كان بعث به اليه ولم يتول كيلاً يسده فيقول لقد أو فيت للآخذ على ما كتب به الى أو قبل في فيه من الكيل الذي يذكر ولا شيء عليه هذا إن كان البائع أعلم المشتري بأن الطعام الواصل اليه لم أقف على كيله وقبله على هذا الوجه فإن نكل البائع عن الايمان المذكورة أو لم يعلم مشتريه أنه لم يقف على كيله فإن المشتري يحلف أنه وجد ناقصاً ويرجع على البائع بالطعام إن كان مضموناً

اشترى شيئاً فوجد به نقصاً فكالاتحقاق وأما ان اشترى ثوباً على أنه كذا وكذا إذا عاقل هو للبائع أو المشتري أو قولان (قوله وحلف الخ) أي البائع وأما وكيله فلا يحلف (قوله أو لقد باعه) ضمنه أو صله لأنه لا نزاع في البيع (قوله ان أعلم مشتريه) أي أتى له بذلك بينة تشهد له بأنه أعلم بما كتب به اليه فلا ذلك احتاج الايمان هكذا أفاده بعض شيوخنا (قوله اكثله يسده) أي أو وقف

على تحكيمه (قوله فلو نكل المشتري) أي في مفهوم ان اعلم لكن لا يخفى كما افاده بعض اذالم يحلف في الاول فان المشتري الشامل للمسلم يحلف ويرجع فان نكل فلا شيء له ولا ترد على البائع الشامل للمسلم اليه والحاصل ان قوله والاحلف ورجعت راجع لقوله وحلف بطريقها وقوله وان اعلم مشتريه فاذا نكل فلا يرجع بشئ وليس له تحليف البائع لان البائع أولا نكل فاذا حلف بعد نكله يرجع والا فلا وأما في مفهوم ان اعلم المشتري فلا تتوجه اليه على البائع بل (١١٥) على المشتري فان لم يحلف حلف البائع (قوله ان

كانت حقه) أي لا اصاله مع ان الحقيقة تجامع الاصاله (قوله وان سلمت عرضا) أي عقدت سلبا لا سلمت بالفعل لمنافاته لقوله فهلاك (قوله استثنى الخ) ظاهره قدر أجل رأس المال أو أكثر وقال الشيخ أحمد الظاهر تقييدها بقدره لئلا يلزم تأخيرها أكثر من المدة المغتقرة خصوصا ان قلنا ان المستثنى مبني وأما الاستئجار فطابق وارضاء بعض الشراح (قوله باسهاد) أي على تسليمه لان العرض يتوثق به بان يجعله عنده وهنأ في غمته لان ما يبيع نسبيته ليس له حبسه في غمته الا برضا المسلم اليه انه رهن في عوضه (قوله برهن أو جمل) أي رهن من عند المسلم اليه على المسلم فيه وجمل يأخذه من المسلم اليه يضمن المسلم اليه في المسلم فيه (قوله حيث لم تقم بينة بهلاكه) أي من المسلم أو من غيره ثم ان شهدت بانه من الغير فضمناه من المسلم اليه وان شهدت بانه من المسلم فضمناه منه (قوله والاولى أن يقول الخ) لا يخفى ان هذه الاولوية يعارضها قوله والاخير الاخر لانه يرجع للعلاف والمصنف انما آخره أي قوله وحلف لأجل قوله والاخير الخ والاولى أن يقول ان حلفت بقاء الخطاب (قوله وترك عند المسلم على وجه الاهمال الخ) هذا كاه متعلق

أو بخصته من الثمن ان كان معين فلو نكل المشتري فالظاهر أن له تحليف البائع انه باعه على ما كتب به اليه لان تبديله المشتري بالمشتري انما كانت حقه فاذا نكل يرجع في الحال على الاصل (ص) وان سلمت عرضا فهلاك يبدلك فهو منه ان أهمل أو أودع أو على الانتفاع (ش) يعني ان المسلم اذا جعل رأس مال السلم عرضا يغاب عليه طعاما أو غيره ودفعه للمسلم اليه فتركه في يد المسلم فهلاك يبدله فضمناه من المسلم اليه لا نتقله له بالعقد الصحيح ان كان تركه عند المسلم على سبيل الاهمال أي على السكت لتمكنه من قبضه أو على سبيل الوديعة لانه صار أمينا فيه أو على سبيل الانتفاع بان يكون المسلم استثنى منفعه المجعول رأس مال حين أسلمه أو يستأجره من المسلم اليه وأما لو استعاره فيضمنه ضمان الرهان كالمودعة للتوثق كما أتى (ص) ومنك ان لم تقم بينة بوضع التوثق ونقض السلم وحلف والاخير الاخر (ش) يعني ان المسلم ان وضع عنده رأس المال الذي يغاب عليه لأجل أن يتوثق على المسلم اليه باسهاد أو رهن أو جمل ثم ادعى ضياعه فان ضمانه منه حيث لم تقم بينة بهلاكه وينقض السلم في هذا الوجه بعد أن يحلف المسلم على ما ادعاه من الهلاك لا تنهيه على تعييبه فان نكل عن اليمين خير المسلم اليه في نقض السلم وبقائه وأخذ قيمته فالحلف شرط في نقض السلم وأما ان قامت بينة للمسلم فالسلم ثابت وقد مر ان حكم الاستعارة حكم ما اذ وضع للتوثق ففعل حلف هو المسلم المخاطب بقوله ومنك وانما التفت من الخطاب الى الغيبة لان قوله وحلف والاخير الاخر ليس من كلام المدونة وانما هو تقييد للتوثق والاولى أن يقول وحلف ونقض السلم لان النقص متأخر عن الحلف لئلا يكون الواو لا تقتضي ترتيبا على المعتمد (ص) وان سلمت حيوانا أو عقارا فالسلم ثابت (ش) يعني لو كان رأس المال حيوانا أو عقارا فاقابت أو أبق أو أنهدم العقار بفعل أحد المتعاقدين أو غيرهما فالسلم ثابت لا ينقض وضمير (ويتبع الجاني) للمسلم انيه ولا يتصور ان يتبعه المسلم وان كان الضمان منه بيان ذلك ان الضمان تارة يكون من المسلم اليه وذلك اذا كان رأس المال حيوانا أو عقارا أو نحوهما مما لا يغاب عليه أو عرضا يغاب عليه وترك عند المسلم على وجه الاهمال أو الايداع أو الانتفاع أو على وجه التوثق أو العارية وقامت بينة على انه تلف بغير سببه سواء عين من أتلفه أم لا وأعترف شخص بانه أتلفه وفي هذه الاوجه لا يفسخ السلم سواء علم المتلف له أو جهل لانه في ملك المسلم اليه وتارة يكون الضمان من المسلم وذلك فيما اذا كان عرضا يغاب عليه ووضع عنده للتوثق أو العارية ولم تقم بينة على انه تلف بغير سببه ولا اعترف أحد بتلفه وفي هذا لا يتصور ان يتبع المسلم الجاني لانه اذا لم يكن من المسلم الا مجرد دعواه على شخص انه أتلف ما في ضمانه فلا يتبع من ادعى عليه بذلك وان قامت له بينة بما ادعاه أو وافقه على ذلك لم يكن له اتباع الجاني وانما الذي يتبعه المسلم اليه لانه في ضمانه وأما ما أشار به بعضهم من انه يتصور ان يتبع المسلم من جنى وذلك فيما اذا كان ما جعله المسلم رأس مال شيئا غائبا في ضمانه كان أسلم عبدا

بقوله أو عرضا يغاب عليه وترك الخ وأما لو كان رأس المال حيوانا أو عقارا فالضمان من المسلم اليه في جميع الصور حتى في صورة التوثق فالتفصيل بين التوثق وعدمه وانما هو في العرض الذي يغاب عليه والحاصل انه متى كان الضمان من المسلم اليه لا ينقض السلم ولا ينقض الا في صورة ضمان المسلم بالكسر وضمانه من المسلم اليه في ثلاث صور ان كان مما لا يغاب عليه أو يغاب عليه وترك على وجه الاهمال الخ أو على وجه التوثق أو العارية وقامت بينة على هلاكه

(قوله فقيه مع بعده) وجه البعدان المصنف غير الاسلوب بقوله ويتبع الجاني فلو كان الغرض ويتبع المسلم الجاني لقال وتبع الجاني أي وتبع أنت يا مسلم الجاني فلما عدل على أن المراد ويتبع المسلم اليه الجاني (قوله وبهذا) أي بما تقر من قولنا ان الضمان من المسلم اليه سواء عينت من اتلفه أم لا يعلم الخ أي لان بعض الشراح قال وتبع الجاني معناه ان علم والافسخ السلم على المشهور (قوله أو اردأ) في العبارة حذف والتقدير أو ثوب أجود في مثله اردأ (قوله كان من جملة قوله ولا شيأ في أكثر منه) ولا يصح أن يكون من جملة ما أوردناه لأنه لا حاجة إلى ذكره مع أنه ذكره وأما ثانياً فإنه يفيد جواز المساواة في الطعامين والتقديدين ولا يصح (قوله كفاره الحجر) المشهور ان الحجر والبغال (١١٦) جنس واحد وقوله في الاعرابية أي المخالفة له أي المنسوبة للاعراب يشعر

بان الفاره من المصرية وغير الفاره منها صنف واحد وقد عزا عياض ذلك لامدونة وقال فضل خلافة ورجح ما ذهب اليه فضل بان بين الحجر بمصر اختلافا كثيرا قل أن يوجد ذلك ببدا من البلدان والجمع ما فوق الواحد قلت والى كلام فضل يشير قول اشرح في الحارين غير الفارهي (قوله كبرذون) لم تدخل الكاف شيأ اذهبي بمعنى مثل أي الا أن يكون الهملاج مثل برذون (قوله وهي سرعة المشي) أي مع حسن السير يدل على ما بعده والبرذون متولد من الخيل والبقرة وذلك لان كسرى شال الخيل على البقرة لقوة أعضائه وشدة صبره فولدت له برذونا قاصدا في ذلك مقصد الاسكندر في نتاج البغال حيث شال الخيل على الحسرة والحاصل ان الخيل تنقسم الى عربي وبرذون والهملاجة يتصف بها كل منهما وان معنى كلامه ان الخيل العربية تختلف بالسبق لا بحسن السير مع السرعة فاذا كان فرس عربي اتصفت بالهملاجة فلا تنزل الهملاجة مثل السابق حتى يصح سلم الواحد انصف بها في اثنين خليا منها ما لم

غائب في طعام مثلا وتلف العبد قبل أن يقبضه المسلم اليه فان المسلم يتبع الجاني فقيه مع بعده شيء لانه بمجرد تلفه ينفسخ السلم لوقوعه على عينه فلم يبق دافعه مسلما الا بضرب من التجوز وبهذا يعلم ما في كلام بعض الشراح من النظر (ص) وان لا يكونا طعامين ولا تقديدين ولا شيأ في أكثر منه أو أجود كالعكس (ش) هذا هو الشرط الثاني من شروط الهملاجة للسلم وهو ان لا يكونا رأس المال والمسلم فيه طعامين ولا تقديدين لادائه الى رب الفضل أو النساء فلا تسلم فضة في ذهب ولا عكسه ولا فضة أو ذهب في مثله وحكم القلوس هنا حكم العين لانه صرف ولا تحلة ثمرة في طعام ولا يسلم شيء من غير الطعام في أجود منه ولا أكثر منه من جنسه كثوب في ثوب أجود منه أو ثوب في ثوبين مثله لثلايؤدي الى سلف بحر منفعة فالجودة هنا بمنزلة الكثرة ولا يسلم ثوبان في ثوب مثله أو اردأ لثلايؤدي الى ضمان يجعل أي يؤدي الى التهمة على ذلك وانما اعتبروا هنا تهمة ضمان يجعل والغوها في بيع الآجال لان تعدد العقد هناك أضعفها ومفهوم كلام المؤلف جواز الشيء في مثله كما سبق قوله المؤلف والشيء في مثله قرض فقوله وان لا يكونا طعامين ولا تقديدين ولو تساوى دليل قوله ولا شيأ في أكثر منه لانه ان قيد بالكثرة والقلية كان من جملة قوله ولا شيأ في أكثر منه ولا يعارض الاطلاق قوله والشيء في مثله قرض لانه مقيد بماعدا الطعامين والتقديدين ثم استثنى من قوله ولا شيأ في أكثر منه أو أجود ومن قوله كالعكس قوله (ص) الا أن تختلف المنفعة كفاره الحجر في الاعرابية (ش) يعني أنه يجوز أن يسلم الحمار الفاره وهو جيد السير في الحارين فأكثر غير الفارهي وبالعكس لان اختلاف المنافع يصير الجنس الواحد كالجنسين وجهه الاعرابية المنسوبة للاعراب يدل على انه لا بد أن يسلم الواحد في المتعدد وهو كذلك فلا يجوز سلم الواحد في الواحد حيث لم يختل في الصغير والكبير والاجاز به يعلم ما في كلام بعض * ولما ذكرنا اختلاف الحجر بالفراهة ذكرنا اختلاف الخيل بالسبق بقوله (ص) وسابق الخيل لا هملاج الا كبرذون (ش) يعني أنه يجوز سلم الفرس السابق في فرسين غير سابقين لاختلاف المنافع فان المعبر في الخيل السابق لا الهملاجة وهي سرعة المشي اذ سرعة مشيه وحسن سيره لا تصير مخالفا لبناء جنسه حتى يجوز سلم الواحد في اثنين أو ثلاثة مما ليس له تلك السرعة الا أن يكون مع الهملاجة عظيم الخلقة حافي الاضاء مما يراهمنه الخيل فيجتمع فيه الهملاجة والبرذون فيجوز حينئذ أن يسلم الواحد في أكثر من خلافة (ص) وجل كثير الخيل وصحح وبسببه (ش) يعني أنه يجوز أن يسلم الجمل الكثير الخيل في جملين مما ليس كذلك وكان ينبغي أن يعبر بالبعير ليشمل الاثنى وصحح اعتبار السابق في

تجتمع الهملاجة مع البرذون فيصير سلم الواحد في برذونين خليا عن الهملاجة كما هو مفاد نص ابن حبيب فقوله المصنف لا هملاج معناه كما قال القاضي لا فرس هملاج بدليل قوله الا كبرذون وتقرير التثاني ببرذون فاسد لان فيه استثناء الشيء من نفسه كبرذون أي الا أن يكون مع الهملاجة برذون (قوله جاني الاعضاء) حال (قوله وصحح وبسببه) حاصل ما عند اللخمى ان الابل صنفان صنف براد للعمل وصنف براد للركوب لا للعمل وكل منهما جيد ووخش فسلم ما يراد للعمل فيما يراد للركوب وعكسه اتحد العدد واختلاف جائز وما يراد للعمل أو للركوب لا يسلم بعضه في بعض الا أن يكثر عدد الردي فحصل المباعدة والى اختيار اللخمى أشار بقوله وصحح وبسببه ووافقه ابن عبد السلام

الابل

الهملاجة كما هو مفاد نص ابن حبيب فقوله المصنف لا هملاج معناه كما قال القاضي لا فرس هملاج بدليل قوله الا كبرذون وتقرير التثاني ببرذون فاسد لان فيه استثناء الشيء من نفسه كبرذون أي الا أن يكون مع الهملاجة برذون (قوله جاني الاعضاء) حال (قوله وصحح وبسببه) حاصل ما عند اللخمى ان الابل صنفان صنف براد للعمل وصنف براد للركوب لا للعمل وكل منهما جيد ووخش فسلم ما يراد للعمل فيما يراد للركوب وعكسه اتحد العدد واختلاف جائز وما يراد للعمل أو للركوب لا يسلم بعضه في بعض الا أن يكثر عدد الردي فحصل المباعدة والى اختيار اللخمى أشار بقوله وصحح وبسببه ووافقه ابن عبد السلام

(قوله ولو أنثى) رد اعلى من يقول المعتبر في الانثى انها هو اللبن (قوله وكثرة لبن الشاة) ينبغي ان يعتبر في انثى البقر والجوامس كثرة اللبن لانهما برادان لذلك (قوله وظاهرهما عموم الضأن) الواقع فيها لا يسلم ضأن الغنم في معزها ولا العكس الاشاة غزيرة اللبن موصوفة بالكرم فلا بأس أن تسلم في حواشي الغنم فأطلق وجعلهما كالجنس الواحد واعتبر غزارته (١١٧) في الشاة منهما واذافة عموم الضأن من اضافة

المصدر للمفعول (قوله والشمول منظور فيه للعلة) وهي غزارة اللبن ووصفها بالكرم أي المأخوذ من قوله الاشاة أي ان الشمول تحقيقا منظور فيه للعلة أي انما أتى من العلة وأما لفظها وهو قوله الاشاة غزيرة اللبن فهو مطلق وان كان صادقا بها الا انه احتمال لكفاية تحقيقه في المعز (قوله وهو يتناول) أي العام أي ذو تناول (قوله كما لا يعتبر فيها) أي الشاة ضأناً ومعزاً (قوله للسلامة من سلف بزيادة الخ) لما تقدم من اختلاف المنفعة الذي صيرهما بمنزلة جنسين فصار مبايعة وخروجاً عن السلف بزيادة والضمانية يجعل قوله بقوله الباء بمعنى اللام أي في التمثيل به لقوله الا ان تختلف المنفعة (قوله فكانت) قال الخ هذا انما يظهر في سلم صغير في كبير لافي سلم صغير في كبير وقوله وأدائه في الثاني للجهالة هذا انما يظهر في سلم كبير في صغير لافي سلم كبير في صغير مع ان قول المصنف ان لم يرد الخ راجع للجميع (قوله وهي هنا المغالبة الخ) لا يخفى انه في الصورة الاولى يؤدي لضمان يجعل فيؤدي الى المغالبة فلا يقال ان كلام الشارح غير موافق لما تقدم له واعلم ان الضمان يجعل غير الضمان المتبوع له لانه من ثلاثة وما هنا من اثنين وفي الثاني يؤدي لبيع مع—اوم مجهول فلا يظهر قوله لا يبيع مع—اوم الخ (قوله وفي الشاة الرضع) بترأى في نسخة الرضع بالراء فأراد الارضاع وكان ذلك كناية عن الحمل وكأنه قال من بلغت الحمل وقوله وفي الادى السن أي سن البلوغ (قوله فلا يسلم صغارهما في كبارهما) اتحد عدد كل أو اختلف (قوله لان كبيرهما مع صغيرهما جنس واحد) فيه شيء لان العلة موجودة في فاره الجمر مع الاعرابية مع ان المنفعة مختلفة فالذي يراد به للصغير غير الذي يراد به للكبير

الابل كالحمل الا ان اللاتق اسقاط الواولان العطف يوهـم ان التصحيح لما قبله من اعتبار الحمل ايضاً مع انه لا خلاف في اعتباره (ص) وبقوة البقرة (ش) عطف على المعنى أي الا ان تختلف المنفعة بالفراهة وبقوة البقرة والبقرا سم جنس جمعي يفرق بينه وبين مفردة بالتاء فالبقرة بالتاء تطاق على الذكر والانثى ولذا قال هنا (ولو أنثى) والتاء فيها اللوحدة لا للتأنيث (ص) وكثرة لبن الشاة (ش) يعني ان الشاة الكثيرة اللبن من المعز يجوز سلمها في شاتين مما ليس كذلك ولا فرق بين الضأن والمعز على ظاهر المدونة ولذلك قال (وظاهرهما عموم الضأن) أي عموم الغويا وهو الشمول فاندفع ما قيل انه كان الاولى أن يعتبر بشمول دون عموم لان العموم من عوارض الالفاظ والشمول منظور فيه للعلة وتناول المدونة له من جهة العلة لا من جهة عموم اللفظ لا تنفائه من لفظها بل لفظها مطلق لا عام وهو يتناول الصالح له من غير حصر لكن صحح ابن الحاجب خلاف عموم لفظها الضأن فلا يعتبر في الضأن غزارة لبن واليسه أشار بقوله (وصحح خلافه) كما لا يعتبر فيها ذكورة وافوته اتفاقاً لان اللبن في الضأن كالتابع لمنفعة الصوف ولان لبنها غالباً أقل من لبن المعز وأما المعز فتنفعة شعرها سيرة ولبنها كثير فهو المقصود منها (ص) وكصغيرين في كبير وعكسه أو صغير في كبير وعكسه (ش) يعني انه يجوز سلم صغيرين من الحيوان الا ما استثنى في كبير من جنسه لا اختلاف المنفعة وكذلك يجوز سلم كبير في صغيرين من جنسه اتفاقاً في هاتين الصورتين للسلامة من سلف بزيادة ومن ضمان يجعل وكذلك يجوز سلم حيوان صغير في كبير من جنسه وكذلك عكسه على الاصح عند ابن الحاجب قال في توضيحه وهو ظاهر المدونة وعليه حملها ابن لبابة وأبو محمد وغيرهما واختاره الباجي ثم أشار الى شرط جواز الجميع المتفق عليه والمختلف فيه بقوله (ص) ان لم يؤدى الى المزانية (ش) فان أدى الى ذلك بان يطول الاجل المضروب الى أن يصير فيه الصغير كبيراً أو يلد فيه الكبير صغيراً منع لادائه في الاول الى ضمان يجعل فيكانه قال له اضمن لي هذا الاجل كذا فان مات ففي ذمتك وان سلم عاد الى وكانت منفعتك لك بضمانك وهو باطل وأدائه في الثاني للجهالة فكانت له قال له خذ هذا على صغير يخرج منه ولا يدري يخرج منه أم لا وقوله (وتوالت على خلافه) راجع لمسئلة الانفراد أي وفهم بعض المدونة على خلاف الجواز في سلم صغير في كبير وعكسه وأما الاول وهو سلم صغيرين في كبير وعكسه فهو جائز بشرطه ولم تناول المدونة على خلاف الجواز وانما ذكر المؤلف الاولى مع استفادة الجواز فيها من الثانية للتنصيص على ان قوله أو صغير في كبير وعكسه ليس المراد به الجنس بل المراد صغير واحد في كبير واحد وعكسه اذ لو لم يذكروا الاولى لاحتمل أن يراد الجنس فيقتضى جري قوله وتوالت على خلافه فيه وليس كذلك فقوله وكصغيرين عطف على كفاره الجمر فهو مما اختلف فيه المنفعة وقوله ان لم يؤد للمزانية المراد بها هنا اللغوية وهي المغالبة لا يبيع مع—اوم مجهول أو مجهول بمجهول من جنسه والمراد بالكبير من بلغ سن الحرث في البقر وفي الخيل من بلغ السبق وفي الشاة الرضع وفي الادى السن (ص) كالا دى والغنم (ش) مشبهة في المنع على التأويل الثاني أي فلا يجوز سلم صغارهما في كبارهما ولا عكسه لان كبيرهما مع صغيرهما جنس واحد

(قوله في جذع أوجدوع) مثله في شب (قوله ولا بد من الوصفين الخ) المعتمدان مثل ذلك ما إذا كان غليظا فقط وأما الطول وحده فلا يكفي خلافا لابن الحاجب والفرق تيسير قطع الطويل والمنفعة متعارفة بخلاف الغليظ في رقيقين لأن في شجرة كفة (قوله في جذع) أي أوجدوع لاجل أن يناسب ما تقدم له وحاصله أن الاختلاف الذي بين الطويل والعريض وغيره قوى جدا فكانهما جنسان متباينان تباينا قويا فلذا ساغ جعله سلبا في واحد وفي اثنين إلا أن نص المدونة يشهد لما قاله المصنف من اجتماع الطول والغلط ونصها فيها لابن القاسم والخشب لا يسلم منها جذع في جذعين مثله (١١٨) حتى يبين اختلافهما كجذع نخيل طويل كبير غلظه وطوله كذا في جذوع

صغار لا تقار به فيجوز لأن هذه نوعان مختلفان اه فانظر مع هذا قول الشارح أوجدوع فالواجب الرجوع للمدونة (قوله ودونه في القطع والجودة) جمع بين الجودة والقطع لقوله في توضيحه لم يجعل في المدونة مطلق الجودة والرداءة مقتضية الجواز بل فيها المنع إلا أن يبعد ما بينهما في الجودة والقطع ولذا قال شب فان الذي في ابن شاس كالمدونة أنه لا بد أن يكون ودونه في القطع والجودة معا وان الاختلاف فيهما هو المقتضى للجواز لا أحدهما والحاصل أنه لا يجوز سلم سيف في سيفين إلا إذا اختلفا مع الواحد في الجوهرية والقطع لكن في ابن عرفة عن محمد ما يفيد أن الواو بمعنى أو ونصه الحديد جيد ورديته صنف حتى يعمل سيفا وسكاكين فيجوز سلم المرتفع منها في غير المرتفع ولذا قال تت وسواء كان ودونه في القطع أو الجودة اه (قوله وبه يعلم ما في كلام بعض) وهو الشيخ أحمد فانه قال وأما سلم سيف قاطع في سيف ودونه في القطع فالظاهر فيه الجواز اه (قوله كسريق ثياب القطن الخ) أي فالمصنف أراد بقوله كسريق أي

نص عليه ابن القاسم واقتصار ابن الحاجب في المنع على الآدمي ليس على ما ينبغي ثم ذكر ما يختلف به منافع الخشب الذي ابتدأ ابن الحاجب في التمثيل به بقوله إلا أن تختلف المنافع فقال (ص) وكجذع طويل غليظ في غيره (ش) يعني أنه يجوز سلم جذع طويل غليظ من الخشب في جذع ليس كذلك أوجدوع ولا بد من الوصفين خلافا لابن الحاجب في اكتفائه بأحد الوصفين فقوله في غيره أي في جذوع غيره وحينئذ يندفع الاعتراض بأن الكبير يصنع منه صغار فيؤدي إلى سلم الشيء فيما يخرج منه وهو فرضه لأنه لا بد من الجذوع إذا غيرت عن خلقتها بنشرها ونجرها لم تكن جذوعا وإنما تسمى جوارزا لا على تجزؤ وقوله في غيره أي من جنسه والا فلا يشترط طول ولا غلط بناء على أن الخشب أجناس وهو الصحيح والمراد بالجنس الصنف (ص) وكسيف قاطع في سيفين ودونه (ش) يعني أنه يجوز سلم سيف قاطع في سيفين أو أكثر ودونه في القطع والجودة على مذهبه ولا بد من التعمد من أحد الجانبين حيث اتحد الجنس واختلفت المنفعة كما هو مذهبها أيضا فلا يجوز سلم سيف قاطع في سيف ودونه به يعلم ما في كلام بعض * ولما أنشأ الكلام على سلم بعض الجنس الواحد في بعضه الآخر حيث اختلفت المنفعة شرع في الكلام على سلم أحد الجنس في الآخر فقال (ص) وكالجنسين ولو تقاربت المنفعة كسريق القطن والكأن (ش) يعني أنه يجوز سلم الجنس في جنس آخر ولو تقاربت منافعهما التباين الأغراض كسريق ثياب القطن وسريق ثياب الكأن فيجوز سلم أحدهما في الآخر ويجوز سلم غليظ ثياب الكأن في رقيق ثياب الكأن ويأتي أنه يجوز سلم رقيق الغزل في غليظه وعكسه ومنه يستفاد ما ذكره الشيخ بالاولى ثم أن قوله وكالجنسين معطوف على معنى إلا أن تختلف المنفعة وكأنه قال الجنس الواحد لا يسلم بعضه في بعض إلا أن تختلف المنفعة والجنسان يسلم أحدهما في الآخر ولو تقاربت المنفعة والكأن يفتح السكاف والمشاة فوق (ص) لاجل في جملين مثله يعمل أحدهما (ش) معطوف على كفاره ويقدر منفعة شرعية في المعطوف عليه ومنفعة ربوية في المعطوف لانه يشترط في العطف بالأن لا يصدق أحد متعاطفهما على الآخر أي إلا أن تختلف المنفعة اختلافا شرعيا كفاره الجور في الاعرابية إلا أن اختلفت المنفعة اختلافا ربويا بحمل الخ أو بقدر له عامل ويكون من عطف الجمل أي لا يجوز أن يسلم جمل مثلا في جملين مثله أحدهما مجمل والآخر مؤجل لاندر بالان المؤجل هو العوض والمجمل زيادة فهو سلف جرنفعا ومن باب أولى لو أجاز المعاملة معاملة الجارز اتفاقا لانه محض بيع ومفهوم مثله فيه تفصيل فان كان المنفرد أجود من المجمل ومثل المؤجل أو أدنى لم يجز لانه سلف بزيادة في المجمل

ثياب القطن ولو صرح بذلك المصنف فزاد لفظ ثياب في الموضوعين لكان أظهر لانه الموافق للمدونة (قوله ويجوز سلم غليظ ثياب الكأن) وجه الجواز مع اتحاد الجنس به انهما اختلفا في المنفعة اختلافا قويا فصار ذلك بمنزلة الجنس (قوله معطوف على معنى إلا أن تختلف الخ) أي على المعنى الملاحظ مع قوله إلا أن تختلف المنفعة أي الذي هو قوله الجنس الواحد (قوله مثله) صفة لجملين ومثل لا تعرف بالإضافة لشدة ابهامها وكذا شدة ابهامها مانعة من تثنيتهما (قوله معطوف على كفاره) لا يخفى أن حله يقتضي أنه من عطف الجمل وقوله لانه يشترط الخ نقول مسلم انه يشترط وهنا كذلك لان فاره الجور لا يصدق على جمل في جملين

(قوله مع فضل المؤجل) أي فيما إذا كان المؤجل أعلى (قوله جاز) أي سواء أجال أو عجل أو كذا إذا كان أعلى منه فيجوز أجالاً أو عجلًا وأما لو كان أحدهما مثله والاخر غير مماثل أي بان كان أعلى أو دون فإن عجل المماثل أجزأ أو الأفلأ هذا مفاد ما نقل عن أصبغ والمراد بالاجودية كثرة الحمل والسبق على ما تقدم فقوله وإن كان المنفرد أجود من المجمل ومثله المؤجل أو أدنى لم يجز أي وأما لو كان المنفرد أدنى منهما أو أعلى منهما أجزأ مطلقاً عجلًا أو أحدهما أو لا مساويًا للمجمل وأعلى من المؤجل أجزأ فلو كان مساويًا للمجمل وأدنى من المؤجل فقد تقدم الجواز كما قال أصبغ وكأنه ينظر لأمثلة المجمل فقط وأما لو كان أحدهما أعلى والاخر أدنى في فهم بعض أنه لا يجوز إلا صورة التجمل فقط والظاهر أنه يجوز حيث كان المجمل هو الأعلى والمؤجل أدنى بالأولى من المساوي (قوله إذا كان الجبلان نقدا) أي المتقابلان المدفوع أحدهما في الآخر زيد مع واحد دراهم من أي جانب كان وخرجت المسئلة من بيوع الأجال (قوله عجلت الدراهم أو أجلت) فإن كانت الدراهم من دافع (١١٩) المجمل فهو ضمان يجعل وإن كانت من المؤخر فهو سلف بزيادة (قوله في عدد من

جنسه) ظاهره لا بد من العدد وعبارة عب فيسلم واحد في واحد غير معلم فليس كسئلة سلم الفاره في غيره والبقرة في غيرها المشتراط فيها التسدد ويوافقه شب ولعل الفرق أن قوة الاختلاف بالتعليم كقوة الاختلاف بالصغر والكبر اه (قوله أغايتشى على نقل ابن) الحاصل أن ابن رشد يقول ما يقتضى من الحجام صنف وكل واحد من الأوز والدجاج صنف على حدته وسائر الطير غير هذه الثلاثة صنف واحد مغاير لا صنف الثلاثة هكذا يستفاد من كلام بعض الشراح ونص الشيخ عبد الرحمن لقوله وكطير علم أي فانه يختلف بالتعليم فيجوز في أكثر من جنسه وأما من غير جنسه فيجوز سلم واحد بلا تعليم في أكثر من جنسه اه كلام الشيخ عبد الرحمن أقول لا يخفى أن كلام الشيخ عبد الرحمن يدل على أنه نقله فان كان

مع فضل المؤجل وإن كان المنفرد أجود منهما جازوهى مبايعة ولو كان عوض أحد الجبلين دراهم في المدونة إذا كان الجبلان نقدا والدراهم مجمل أو موجه فلا بأس به ولو تأخر أحد الجبلين لم يجز عجلت الدراهم أو أجلت اه (ص) وكطير علم (ش) يعنى أن الطير يختلف في التعليم فيجوز سلم الطير المعلم تعليمًا شرعيًا كالباز والصقر للصيد في عدد من جنسه بلا تعليم وأما من غير جنسه فيجوز سلم واحد بلا تعليم في أكثر من جنسه بلا تعليم كما نقله الشيخ عبد الرحمن وهذا أغايتشى على نقل ابن رشد أن الطير أجناس لا على سماع عيسى ابن القاسم من أن الطير كله جنس واحد وعليه مشى المؤلف في باب الرويات انظر ابن عرفة وقوله (ص) لا بالبيض والذكورة والافوثة ولو آدميا (ش) معطوف على معنى ما مر أي بالتعليم لا بكذا والمعنى أن الطير لا يختلف بالبيض ولا بالذكورة والافوثة كالأدعى فلا تسلم الدجاجة البيوض في اثنتين غير بيوض ولا الدجاجة في الديك ولا عكسه ولا الذكور من الأدعى في الأنثى ولا عكسه فقوله والذكورة أي ولا يختلف الحيوان مطلقاً بالذكورة والافوثة وليس راجعاً للطير بدليل قوله ولو آدميا (ص) وغزل وطبخ ان لم يبلغ النهاية (ش) يعنى أن الماء لا يختلف منها فحها بالغزل لأن ذلك منفعته سهلة وكذلك الطبخ فلا يجوز سلم جارية طبخه في جارية أو أكثر ممن ليست كذلك لأن المقصود من الرقيق الخدمة إلا أن يبلغ كل من الغزل أو الطبخ النهاية والمراد بساوغها في الغزل خروجه عن عادة أمثالهافي الطبخ أن تطبخ الألوان التي لا يصل إليها غيرها إلا أن يباع بوزنه فضة ولأن تعمل من النوع الواحد أصناف لانه أن كان من غير ضم شئ إليه فلا يمكن وإن كان بتركيب فغالب الطبائحات تفعل ذلك ولم يذكروا التخمى قيد بلوغ النهاية إلا في الغزل فلعل المؤلف قاس الطبخ على الغزل وهو تابع لابن الحاجب واعترضه ابن عرفة بأن الطبخ ناقص وان لم يبلغ النهاية (ص) وحساب أو كتابة (ش) أي أن الحساب والكتابة لا ينقلهما الرقيق عن جنسه ولو حصل فيه معاً كما هو قول ابن القاسم خلافاً للبحي ابن سعيد وظاهر كلام المؤلف ولو بلغ النهاية في الكتابة وينبغي أن يقيده بما ذكره المبلغ النهاية

منقولاً عن المتقدمين فنقول أنه مشهور مبنى على ضعيف الذي هو خلاف المتن فيما تقدم وإن كان نقله عن بعض الشراح المتأخرين فنقول هو ضعيف وزجج لكلام المصنف المتقدم ثم لا يخفى أن كلام الشيخ عبد الرحمن موافق لما رخصنا في اعتبار التعدد (قوله فلا تسلم الدجاجة) أي فهذا من سلم الشئ في أكثر من جنسه إلا أن هذا لا يعد اختلافًا فيسوغ السلم وقوله ولا الدجاجة في الديك الخ لا يخفى أن هذا من سلم الشئ في أجود منه أو أدنى لكن هذا لا يعد اختلافًا فيسوغ ذلك (قوله أن تطبخ الألوان) أي الألوان القريبة الشك إلى التي لا يصل إليها غيرها إلا بتعليم كثير (قوله لا أن يباع بوزنه فضة) أي أن ذلك ليس بشرط (قوله وإن كان بتركيب فغالب الطبائحات) أي التي شأنها الطبخ وإن تفاوت (قوله فلعل المؤلف قاس الطبخ على الغزل) كيف هذا مع كونه تبع ابن الحاجب إلا أن يقال أن ابن الحاجب قاس لأنه لا يمكن منصوصاً فهو قاس والمصنف لما ارتضاه فكانه قاس أيضاً (قوله واعترضه ابن عرفة الخ) فالعقد أنه ناقل مطلقاً لأنه صنعة معتبرة بلغت النهاية أم لا (تنبه) * ذكر المواق أنه يراد على بلوغ النهاية في الغزل قيد آخر وهو كون ذلك الغزل هو المقصود

منها (قوله بل ربما يقال ان هذا أولى) يحتمل هذا المذکور الذي هو الحساب والكتابة أي كل منهما أولى من الغزل ويحتمل وهو الظاهر ان المراد بهذا أي الحساب أولى من الكتابة لان الحساب أدق من الكتابة كما هو معلوم * (تنبيه) * الكتابة والخياطة كل منهما معتبر والفرق بينهما وبين الحساب والكتابة ان الخياطة يحتاج اليها كل واحد والنسبة يغلب الاحتياج اليها بخلاف الحساب والكتابة ومثل الخياطة في الاعتبار التجرو والظاهر انه اذا كان أحدهما يبنى البناء المعتبر والاخر يبنى مادونه ان ذلك بمثابة جنسين وكذا يقال في الخياطة كذا استظهر بعض الشراح (قوله أو أطلق) أي ما لم تقم قرينة على قصد القرض فيما يظهر (قوله بخلاف ما اذا ضرب الاجل الخ) الاولى أن يقول بخلاف ما اذا لم يضرب الاجل أي الاجل المعلوم أي الذي أقله نصف شهر ويكون قوله فانه لما كان الغالب الخ راجعاً للادول الا ان يجب أن في العبارة حدقا والتقدير أي فان كان أقل من نصف شهر فلا يسلم ان يبيع ما ليس عند الانسان بخلاف ما اذا ضرب الاجل المعهود (١٢٠) الخ (قوله اذ كانه انما يبيع عند الاجل) أي ما هو عنده (قوله لانه مظنة

اختلاف الاسواق) المناسب لما تقدم لانه مظنة تحصيل المسلم فيه الآن يقال مظنة اختلاف الاسواق مظنة لتحصيل المبيع (قوله مظنة اختلاف الاسواق) أي المقتضى لوجود المسلم فيه فكأنه عند المسلم اليه (قوله خلاف) الاولى) فيه نظر اذ ليس في قول من الاقوال التي نقلها ابن عرفة والشارح ما يوافق قوله خلاف الاولى (قوله لا تخلو عن ركعة) أي بعد فيها انه انما عبر بذلك لانه لا يتحقق الخمسة عشر يوما لزيادة عليها ولو سيرة وقال ابن غازي له اراد بقوله زائد نصف الشهر ناقص والا فالوجه أن يقول نصف شهر ليوافق النص ولا حد لا كثره الا ما لا يجوز البيع اليه وهذا كله بالنظر لمكون الاجل يشترط فيه خمسة عشر يوما وقد علمت ان الثلاثة عشر والاثنى عشر والاحد عشر كذلك (قوله الايام المعلومه)

كافي مسألة الغزل وكذا يقال في الحساب بل ربما يقال ان هذا أولى * ولما تكلم على اختلاف الجنس باختلاف منافعه فيجوز سلم بعضه في بعض وتكلم على ما اذا تحدثت المنافع وانه لا يسلم شيء في أكثر منه أو وجود ولا عكسه تكلم على اتحاد الجنس والقدر والصفة بقوله (ص) والشئ في مثله قرض (ش) يعني ان سلم الشئ في مثله صفة وقد اقرض ولو وقع بلفظ البيع أو السلم فان قصدت به نفعك أو نفعكما معامنع وان قصدت به نفع المقترض فقط صح ذلك كمن أسلم عرضا في مثله الى أجل من ثوب أو عبد أو غير ذلك هذا في غير الطعام والنقد وأماهما فلا يكون كل قرضا الا اذا وقع بلفظ القرض فان وقع بلفظ البيع أو السلم أو أطلق فانه يمنع (ص) وان يؤجل بمعلوم زائد على نصف شهر (ش) هذا هو الشرط الثالث وهو أن يضرب بالسلم بمعنى المسلم فيه أجلا معلوما أقله نصف شهر ليسلمان يبيع ما ليس عند الانسان المنهى عنه بخلاف ما اذا ضرب الاجل فانه لما كان الغالب تحصيل المسلم فيه في ذلك الاجل لم يكن من يبيع الانسان ما ليس عنده اذ كأنه انما يبيع عند الاجل واشترط في الاجل أن يكون معلوما ليعلم منه الوقت الذي يقع فيه قضاء المسلم فيه فالاجل المجهول غير مفيد بل مفسد للعقد وانما حد أقل الاجل بخمسة عشر يوما لانه مظنة اختلاف الاسواق غالباً لكن مقتضى كلام المؤلف ان نصف الشهر غير كاف مع انه كاف بل وقوع السلم لثلاثة عشر يوما أو اثني عشر أو أحد عشر خلاف الاولى فقط وأجيب عنه بأجوبه لا تخلو عن ركعة وأشار بقوله (كالنروز) الى أن الايام المعلومه كالمقصوده وهو أول يوم من السنة القبطية فالمراد به الزمان لا الفعل وهو اللعب الواقع في أول السنة القبطية وهذا اذا كانا عالمين بحساب النجم والافلا (ص) والحصاد والدراس وقدوم الحاج (ش) أشار بهذا الى أن الفعل الذي يفعل في الايام المعتادة كهي والمعنى أنه يصح تأجيل السلم بما ذكره بالصيف ولولم يعرفه الا بشدة الحر لا بالحساب وبخروج العطاء لان ذلك أجل معلوم لا يختلف والحصاد والدراس بفتح أولهما وكسره وقوله (ص) واعتبر ميعات معظمه (ش) يرجع للحصاد والدراس وقدوم الحاج وان

أي المدركة من لفظ غير لفظ يوم (قوله كالمقصوده) أي المصرح

لها أي بحيث يقول اليوم الفلاني بخلاف لفظ نبروز فلم يصرح فيه بلفظ يوم لكن المفهوم منه أنه أول يوم من السنة القبطية (قوله وهو أول يوم الخ) معناه اليوم الجديد وأدخلت الكاف المهرجان بكسر الميم عيد الفرس رابع عشر بؤنة يوم ولادة يحيى عليه الصلاة والسلام (قوله والحصاد والدراس) بفتح أولهما وكسرها (قوله وبالصيف) هذا من لافعل فهو خارج عن المصنف (قوله وبخروج العطاء) بالعين الخ أي ما يعطى من بيت المال كفتح الشون الذي يعطى كل عام لمستحقه * (تنبيه) * لا بد من خمسة عشر يوما في هذه الاشياء الا ما يستثنيه (قوله واعتبر ميعات معظمه) أي في بلد العقدة ولا ينظر لغيرها كما في البدو وحدث الافعال أو عذمت لكن لا يخفى ان معظم كل واحد مما ذكر ليس يوما واحدا بل هو أيام متعددة فاظهر هل يراعى أول يوم من كل أو وسطه أو آخره وتظهر فائدة ذلك فيما اذا طلب المسلم التججيل في أول المعظم وامتنع المسلم اليه من ذلك وربما يستفاد من كلامه ان يراعى أول كل والاظهر الوسط قال عجي وفي ما يقتضى ان العبرة بأول كل يوم أي اذا وجد معظم الحصاد أو جاء وقته فقد حل الاجل فان قلت هل الصيغة الواقعة

في ذلك أن يقول الاجل الحصاد والدراس أو يقول الى الحصاد والدراس قلت ظاهر نص بعض الشراح الثاني لانه قال واذا باعه الى الصيغ فان كان المتبايعان ممن يعرفان الحساب ويعرفان قول الصيغ وآخره فيجوز باؤه وان لم يكنوا ممن يعرفان الحساب وانما الصيغ عندهما شدة الحزم وما أشبه ذلك صار ذلك بمنزلة البيع الى الحصاد والجل اذا فجل في معظمه فتأمل اه (قوله ان يشترط قبضه الخ) أقول لا يفهم من المصنف لان حاصل معنى كلام المصنف انه اذا قبض ببلد كيو من لا يشترط الخمسة عشر يوما فينتدز اشتراط القبض بمجرد الوصول لا يستفاد منه ويمكن أن يقال لما اشترط الخروج حينئذ دل على ملاحظة التعجيل فينتقل منه الى أنه يطلب منهما اشتراط القبض بمجرد الوصول (قوله أن يكون على مسافة يومين) أي ذهابا فقط وان لم يلفظ بمسافة فلا يحتاج لنصف شهر لمظنة اختلاف أسواق البلدين وان لم يتخلقا بالفعل ولا يكفي دون اليومين ولو اختلف السوق بالفعل (قوله الثالث أن يشترط في العقد الخروج فورا) لا يفهم من المصنف الا بملاحظة ان الخروج متأكدا فالنظر له يكون من حيث شرطه (قوله الرابع أن يعزما الخ) لا يفهم من المصنف ذلك وقد يقال يستفاد من الجملة فينتقل (١٢١) منها الى أنه لا بد من العزم وظاهره انها لا يطالبان

بالخروج من البلد حالا ولكن اذا خرجا فلا بد بعد ذلك أن يعزما على السفر وليس كذلك فكان الاولى أن يقول الرابع أن يخرج للسفر حالا فان قلت ما وجه قول الشارح أن يعزما بمجرد الخروج وهلا كفي الخروج قلت وذلك انهم قد يخرجون لخارج البلد ويمكثون كأن يخرجوا الى بركة الحاج مثلا ويمكثون يوما أو يومين وبقي من الشروط أن لا يتأخر قبض رأس المال عن مجلس العقد أو ما يقرب له وأما تأخيره ثلاثة أيام فاعيا يجوز اذا كان الاجل نصف شهر (قوله فيكون من السلم الحال) قال الزرقاني انظر لم يقل اذا وصل في أقل من ذلك لا يمكن من القبض حتى تضي المدة المطلوبة وهي يومان أو أكثر اه الا أن يقال ان هذه رخصة والحاصل انه لا بد من هذه الشروط من جملة ما لا بد من شرط

لم توجد هذه الافعال ولما كان تأجيل السلم بالزمان تارة وهو ما اذا كان قبضه في بلد عقده وأقله خمسة عشر يوما لانه مظنة اختلاف الاسواق في البلد الواحد وبالمكان وهو ما اذا كان قبضه في غير بلد العقد فأشار الى أقل المسافة الكافية في ذلك التي هي مظنة اختلاف الاسواق بقوله مستثنيان من التأجيل بالزمان (ص) الا أن يقبض ببلد كيو من ان خرج حينئذ بغير أو بغير ربح (ش) يعني انه اذا وقع العقد على أن المسلم فيه يقبض ببلد غير بلد العقد فلا يشترط نصف شهر بل يكفي أن يكون الاجل ما بين المكانين بشرط خمسة فان انخرم واحد منها وجب ضرب الاجل الاول أن يشترط قبضه بمجرد الوصول الثاني أن يكون على مسافة كيو من فأكثر الثالث أن يشترط في العقد الخروج فورا الرابع أن يعزما على السفر بمجرد الخروج للبر أو الوصول للبحر الخامس أن يكون السفر ببر أو ببحر بغير ربح كالمعتدين ليحترز به عما اذا سافر بالربح كالمقاعين فانه لا يجوز لعدم الانضباط حينئذ اذ قد يحصل الوصول في أقل من يوم فيكون من السلم الحال والشروط تؤخذ من المتن اذا تؤمل (ص) والاشهر بالاهلة ونعم المنكسر من الرابع (ش) يعني ان عقد السلم اذا وقع مؤجلا الى ثلاثة أشهر وكان ذلك في أثناء شهر فان الشهر الثاني والثالث يحسبان بالاهلة وسواء كانا كامليين أو ناقصين وأما الشهر الاول المنكسر فانه يكمل من الشهر الرابع ثلاثين يوما وكذلك حكم العدد والايام والاكزية على مذهب المدونة (ص) والى ربيع حل بأوله (ش) يعني ان عقد السلم اذا وقع بينهما مؤجلا الى شهر ربيع مثلا فانه جائز ويحل بأول جزء من ذلك الشهر فيحل برؤية هلاله وقال بعضهم بأول ليلة منه قاله الشارح واقتصر المواق على الثاني وعليه فلا يجبر المسلم اليه على الدفع برؤية الهلال للمسلم حيث طلبه وأما ان قال أقضيك سلمك في ربيع مثلا فانه يفسد بذلك للجهل باحتمال أوله ووسطه وآخره على ما اختاره المازري واليه الاشارة بقوله (وفسد فيه على

(١٦ - خرشي رابع) الخروج ولا يكفي الخروج من غير شرط كما لا يكفي شرط الخروج من غير خروج واذا حصل عائق عن الخروج ورجى ان يكشفه انتظره والاخير المسلم اليه في الفسخ والبقاء قاله بعض الشيوخ وانظر اذا ترك الخروج من غير عائق أو خرج ووصل قبل مضي اليومين كذا في شرح شب الا أن عب استظهر الصحة في هذا الثاني ويمكن من القبض بخلاف ما اذا سافرا ابتداء بربح فانه فاسد (قوله يعني ان عقد السلم الخ) وتحسب كلها بالاهلة ان وقع العقد في أولها وانما قال من الرابع مرعاة للفظ الاشهر لانها جمع وأقل الجمع ثلاثة ولثلاثي توهم أن يتم المنكسر مما يليه وهو مع كونه مخالفا للنقل يؤدي الى تكرار المنكسر في كل ما بقي من الاشهر والاصل أن يتم المنكسر ثلاثين فيؤدي الى الزيادة على الاجل المشترط حيث كانت الاشهر ناقصة (قوله وكذلك حكم العدد) جمع عدة فن كانت عدتها بالاشهر تعتبر الالهة ونعم المنكسر ومثله الايمان فاذا حلف لا يكلم زيد ثلاثة أشهر فتهتبر الالهة ونعم المنكسر وقوله والاكرية فاذا اكرت دارا ثلاثة أشهر فتهتبر الالهة ونعم المنكسر (قوله والى ربيع حل بأوله) أي بأول ربيع الاول وكذا يقال في جمادى ولا يشترط أن يقال ربيع الاول أو جمادى الاول بل عند الاطلاق ينصرف لربيع الاول وجمادى الاول وكذا يقال في العهد فما أدق نظره حيث مثل بربيع (قوله فلا يجبر) أي بل لما تضي الليلة

(قوله وقال الصفاقسي) هو بفتح الصاد وضم القاف نسبة لصفاقس بلد باقر يقينه على البحر شرهم من الأبارأفاده القاموس (قوله قال ابن رشد) هو المعتمد وكلام المصنف ضعيف (قوله ويقضيه من وسطه) هذا مقابل قوله ويحكم بالشهر كاه (قوله بعادته في بلد المسلم) أي ويكون في محل العقد فوافق ما قبله (قوله وقيس بخيط) أي اعتبر قياسه بالخيط لانه يقاس بالفعل (قوله فخذفه من الثاني الخ) فيه نظربل النقل دال على ان لا يعتبر في البيض قيسه بخيط لعدم التفاوت بين افراده كما يفيد محشئ ت (قوله فخذفه من الثاني لدلالة الاول) أي لان المعطوف عليه اذا قيد بقيد (١٢٣) فان القيد يرجع للمعطوف أيضا باتفاق كذا قال اللقاني ورد بان السعد كراته

اذا جرى قيد في المعطوف عليه لا يلزم جريانه في المعطوف (قوله أو جرزة) بضم الجيم جمعه جرز بضم الجيم والراء أو بفتحها وقوله كقصيل ما يقصّل أي يري (قوله وعطف هذا عليه) أي على ما بعد أي على صفتة وهي عدد وفيه أن الاولى عطفه على بعادة ويكون فيه اشارة الى أنه لا بد من الحل أو الجرزة والعادة الجارية ببيعه بالفدان لا عبرة بها أو أن يجعله معطوفا على قوله من كيل وتكون الباء في قوله أو بجمل بمعنى من لان المعاطيف اذالم تكن بحرف مرتب تكون على الاول نعم يلزم على الاول ان الحل والجرزة ليس من أفراد العادة أصلا وليس كذلك (قوله وهي القبض) فعل جمع قبضه بضم القاف لان الضم لغة (قوله العشب) بضم العين لأن قوله العشب اليابس لا يناسبه القطع (قوله قال ابن يونس لانه لو أسلم) هذا في المعنى علة أخرى لانها نفس الاولى ولا بيان لها (قوله وهل يقدر كذا) أي وهل معنى التحري أن يقول أخذ منكم ماذا تحري كان ملتبسا بقدر كذا أي أخذ منكم قدر كذا التحريا لا تحقيقا (قوله أو يأتي به) أي بالقدر لا قدر كذا كما هو ظاهر العبارة ان التحري جائز

المقول) وعند ابن زرب لا يفسد ويحكم بالشهر كاه كالحصاد والدراس وهو قياس مالك في اليمن وبعبارة وتسع المؤلف ابن الحاجب وابن شاس وقال الصفاقسي لا أعلم لهم فيه سلفا قال ابن رشد الذي عليه مالك وأصحابه انه يصح ويقضيه في وسطه ومثله العام (ص) لافي اليوم (ش) يعني انه اذا قال له أو قيل سلمك في اليوم الفلاني فان ذلك جائز لخفة الامر في اليوم ويحمل على طلوع جره (ص) وأن يضبط بعادته من كيل أو وزن أو عدد (ش) هذا هو الشرط الرابع والمعنى أنه يشترط في صحة السلم أن يكون مضبوطا بعادة بلد العقد من كيل فيما يكال كالخنة أو وزن كاللحم ونحوه أو عدد كالرمان والتفاح في بعض البلاد فقوله بعادته أي عادة أهل محله أي محل العقد وبعبارة وأن يضبط بعادته في بلد المسلم من كيل الخ وقوله (كالرمان) يصح أن يكون مثالا للوزن والعدد لانه يختلف باختلاف المحلات (ص) وقيس بخيط (ش) يعني ان عقد السلم اذا وقع على ما بعد في العادة كالرمان فانه لا بد أن يقاس بخيط ويوضع عند أمين فان ضاع جرى على ما يأتي في الذراع حيث تعذر معرفته كذا ينبغي ولا يتقيد اعتبار القياس في الرمان بان يكون معدودا بل ولو موزونا لاختلاف الاغراض بالصغر والكبر وقوله (والبيض) عطف على الرمان أي يجوز السلم فيه عدد أي وقيس بخيط فخذفه من الثاني لدلالة الاول عليه (ص) أو بجمل أو جرزة في كقصيل لا بفدان (ش) تقدم ان عقد السلم اذا وقع على ما بعد في العادة فلا بد أن يكون مضبوطا وعطف هذا عليه والمعنى ان المسلم فيه اذا كان في مثل القضب والقرط والبقول وما أشبه ذلك فانه لا بد من ضبطه أيضا ويكون ضبطه بالاحمال بان يقاس بجمل ويقول أسلمتكم فيما يسع هذا ويجعل تحت يدي أمين أو بالجرز وهي القبض والحزم والقضب بفتح القاف وسكون الضاد المجمة العشب اليابس وسمى به لانه يقضب أي يقطع مرة بعد مرة ولا يجوز في شيء من ذلك اشتراط فدادين معروفة بصفة طول أو عرض وجودة أو رداء لانه يختلف ولا يحاط بصفته ولا يكون السلم في هذا الاعلى الاحمال والحزم قال ابن يونس لانه لو أسلم في القصيل فدادين لا بد أن يحده فيؤدي ذلك الى السلم الحال في معين (ص) أو تحري وهل يقدر كذا أو يأتي به ويقول كمنه أو يلا (ش) عطف على بعادته فالتحري جائز ولو لم تجز به عادة لا على كيل لثلا يقتضي انه لا بد من جريان العادة قال فيه أو لا بأس بالسلم في اللحم وزنا معروفا وان اشترط تحريامعروفا جازا اذا كان لذلك قدر قد عرفه لجواز بيع اللحم بعضه ببعض تحريا والخبز بالخبز تحريا واختلاف الشيوخ في صورة التحري الجائزة فقيم هي ان يقول له أخذ منكم كل يوم ماذا تحري كان وزنه كرتل أو رطلين مثلاً ونحو ذلك كما قاله ابن يونس وقال ابن زرب معناه أن يعرض عليه قدر من اللحم ويقول أخذ منكم كل يوم مثل هذا

هذا

يأتي به) أي بالقدر لا قدر كذا كما هو ظاهر العبارة ان التحري جائز

ولومع وجود آلة الوزن وهو خلاف المعتمد فان المعتمد لا يجوز ذلك الامع عدم آلة الوزن (قوله وزنا معروفا) أي كقنطارين من اللحم (قوله تحريامعروفا) أي كان يقول أسلمتكم في عشرة أرتال رمان كل رمانة لو تحريت كانت رطلا فهذا جائز اذا كان لذلك المتحري قدر قد عرفوا وجوده وتحريامعروفا (قوله ماذا تحري) الاولى أن يقول مالو وزن (قوله كان وزنه كرتل) أي أخذ منكم مائة رطل كل يوم أخذ قدر الوتحري لكان كذا وكذا (قوله قدر من اللحم) أي مثلاً والحاصل أن معناه أن يأتي بقدر كحجر ويقول أسلمتكم في قدره من اللحم وزنا أو حراما اذا أسلمه في قدره وزنا فانه يحري عند حصول المسلم فيه انه بما ثله في الوزن لانه يوزن بالفعل

(قوله ويشهد على المثال) أي الذي هو ذلك القدر (قوله وأما على التحري) أي وأما الاشهاد على التحري كما هو القول الاول (قوله بتحري موجود) أي بتحري شيء موجود (قوله أقرب من ادراكه) أي ادراك الصواب بشئ مشار اليه في الذهن في العبارة حذف (قوله وان نسبته إلى) أي وان نسب المجهول للمعلوم أي المجهول أي جعله له مساويا لان قوله أسلمت في ادب وهو ملء كذا فيه مساواة المجهول بالمعلوم وقوله أي مع رؤية الذراع أي لانه لا يلزم من معرفة الرجل معرفة ذراعه فان قلت ما المحوج الى جعل معين صفة لرجل وهذا جعل صفة للذراع وكنا في غنية عن هذه الكلفة قلت وجهه أن الذراع مؤنثة فلا توصف بمعين (قوله بذراع رجل معين) محله اذ لم يكن القاضي جعل ذراعا يتبايع به الناس فان نصيبه (١٢٣) وجب الحكم به ولم يجز اشتراط رجل بعينه كما

لا يجوز ترك المكيال المعروف بمكيال مجهول (قوله وانظر هل المراد) أي في حالة الاطلاق والظاهر الثاني (قوله في سماع أصبغ) أي ابن القاسم كما صرح به بعض الشراح (قوله اذا خيف غيبة ذى الذراع) أقول وظاهر المدونة انهما يطلبان باخذ قياس الذراع وان لم يخف غيبة ذى الذراع (قوله أخذ قدر ذراعه) قال ابن محرز ان اتفاقا على جعل قياسه يبعد عدل فذلك والا أخذ كل منهما قياسه عنده (قوله تحالفا بينهما) أي ولا ينش عليه ويقاس ذراعه ولو قرب دفننه ويجرى نحوه ما قاله الشارح فيما اذا ضاع القياس وتعذر قياس ذراع الرجل وقوله وعند حلوله وأما بينهما فالظاهر انه كعند حلوله (قوله مع حفنة رجل معين) لا يخفى انه لا يلزم من تعيين الرجل تعيين الحفنة ولا بد منه ما على ظاهر المدونة وعلى هذا يكون المصنف استغنى عن شرط اراءة الحفنة بالتشبيه بمعين الذراع وقبل لا يشترط رؤية الحفنة ويقضى بحفنة غالبية

هذا ويشهد على المثال وأما على التحري فلا يجوز لان ادراك الصواب بتحري موجود يشار اليه حسا أقرب من ادراكه مشارا اليه في الذهن موصوفا (ص) وفسد مجهول وان نسبته إلى (ش) أي وفسد السلم ان ضبط بمجهول من كيل أو وزن أو عدد كمل وعاء ووزن حجر وذرع بعصا عشر ابد ينار فان نسب المجهول للمعلوم أي المجهول واعتبر بالمعلوم بان قال أسلمت في ملء هذه الوعاء كذا كذا امره وهو اردب أو في اردب وهو ملء هذه الوعاء كذا كذا امره فانه يعتبر بالاردب سواء زاد على ملء الوعاء أو نقص وبلغى الوعاء والسلم صحيح (ص) وجاز بذراع رجل معين (ش) أي وجاز ضبط المسلم فيه ان كان مما يقاس بذراع أي بعظم ذراع رجل معين أي مع رؤية الذراع ومشاهدته وانظر هل المراد به من عظم المرفق الى آخر السكوع كفي ستره المصلى أو الى آخر الكف والاصابع واذ لم يعين الرجل فقال في سماع أصبغ يحملان على ذراع وسط أصبغ هذا استحسان والقياس الفسخ بتبنيه إذا خيف غيبة ذى الذراع أخذ قدر ذراعه كالمات فلو دفن قبل أخذ قياس ذراعه واختلف في قدره قرب العقد تحالفا وتقاسخا وعند حلوله فالقول قول المسلم اليه ان أشبهه والافقول قول المسلم ان أشبهه والاجل على ذراع وسط (ص) كويته وحفنة (ش) تشبيهه أي بكواز السلم في وية مع حفنة رجل معين ليسارة الغرر في الحفنة اذا أراه اياها والمراد بالحفنة ملء الكفين معا كما قاله الجوهري لا ما تقدم في الحج من انها ملء يد واحدة (ص) وفي الوبيات والحفنت قولان (ش) يعني أنه اذا أسلم في وبيات معلومات وشرط لكل وية حفنة هل يجوز ذلك وهو قول أبي عمران وظاهر الموازية أو يمنع كما هو نقل عياض عن الاكثر ويحتمل قولان بناء على تعدد العقد بتعدد العقود عليه وعدمه ومحل القولين فيما يظهر حيث لم ترد الحفنت على الوبيات والافيتق على المنع (ص) وأن تبين صفاته التي تختلف بها القيمة في السلم عادة كالنوع والجودة والرداءة وبينهما (ش) هذا هو الشرط الخامس وهو أن أوصاف المسلم فيه التي تختلف بها قيمته عند المتبايعين اختلافات يتغابن الناس في مثله عادة يجب على المتبايعين أن يبينوا ذلك كالنوع في كل مسلم فيه وكذا الجودة والرداءة والتوسط وهو المراد بالبينية فهو ظرف ساكن الباء وزعم انه يتشدد لا يوافق كلام المصنف ويصيره مكررا مع ما قبله وهو قوله وأن تبين صفاته الخ نوعا بهر بالقيمة عن اختلاف الاغراض جريا على الغالب لان الغالب ان القيمة لا تختلف الا باختلاف الاغراض وفهم من التقييد بالسلم أنه يعمفر فيه من

(قوله بناء على تعدد العقد الخ) أي فيجوز وقوله وعدمه أي فيمنع والذي يظهر أن المراد بالوبيات والحفنت ما فوق الواحدة ثم لا يخفى أن الخلاف يجري في ثلاث وبيات مثلا وحفنت وقس عليه (قوله كالنوع) يحتمل حقيقة كالانسان والفرس ويحتمل الصنف كرومي وحشي وهو أولى تأمل (قوله يتغابن الناس) أي يغلب الناس بعضهم بعضا وقوله وعبر بالقيمة جوا بما يقال المنظورة اختلاف الاغراض لا اختلاف القيمة وحاصل الجواب ان الشأ أن اختلاف القيمة يستلزم اختلاف الاغراض فأطلق المزموم وأريد اللازم الا أنل خبير بان اختلاف الاغراض يتبعه الاغان لا يتبعه القيم وذلك لان القيمة منظور فيها للذات (قوله وفهم من التقييد الخ) حاصله أنه في بيع النقد تبين الصفة في المبيع الغائب وان لم تختلف به الاغراض بخلاف السلم فلا تبين الصفة الا اذا اختلف الغرض ببيعها فحينئذ السلم أوسع من بيع النقد كبيع الغائب على الصفة لانه اعتمد في السلم ببيان الصفة التي لا تختلف بها الاغراض هذا

معناه كما أفاده بعض الشراح وفيه أن هذا ليس مفهوماً من المصنف لأن المفهوم من المصنف أن الأوصاف التي تختلف بها الأغراض في السلم تبين وأن لم تختلف بها الأغراض في السلم فلا تبين وأن اختلفت بها الأغراض في بيع النقد (قوله بالسلم) الباء بمعنى في متعلق بقوله التعرض أي بل التعرض لبعض الصفات الخاصة في باب السلم مبطل لقوة الغرر كأن يسلمه على لؤؤة قدر بطيخة وقوله في باب السلم أي وأما باب البيع فلا يؤدي لبطلانها لكونها يعقدان على شيء ثبت له وجود بالفعل ودوره لا يضر حينئذ وقوله لأنه يشترط فيه أي وأما بيع النقد فلا يشترط لأنه يقع العقد على عينه بعد وجوده فلا يضر حينئذ ندوره كما قلنا نعم يقال إن هذا يتبع ضيق باب السلم على بيع النقد (قوله لأنه متى اختصا بعلمها الخ) أي أنه لو فرض أن بعض الأشياء يعلم وجودها المتعاقدين دون غيرهما يكون وجودها نادراً وحيث يكون نادراً فمن الجائز أن كان للسلم إليه قدرة على تحصيله إلا أن لكونه يعلم أن يتعذر وجوده بعد يؤدي للنزاع ومتى أدى للنزاع فقد أدى للغرر (١٣٤) (قوله أو أحر) لا يخفى أنه لا يناسب قوله كشديد السواد فالمناسب أن يقال

الاضراب عن بعض الأوصاف ما لا يغتفر مثله في بيع النقد ولا ينعكس لأن السلم مستثنى من بيع الغرر بل ربما كان التعرض للصفات الخاصة بالسلم مبطلًا لقوة الغرر لأنه يشترط فيه أن تكون الصفات معلومة لغير المتعاقدين لأنه متى اختصا بعلمها دل ذلك على ندورها والندور يقتضي عزة الوجود ويؤدي إلى النزاع بينهما (ص) واللون في الحيوان (ش) أي ويريد اللون في الحيوان ولو طيرا كشديد السواد أو أحر مثلاً وتبع ابن الحاجب مع تعقبه له بقول سند لا يعتبر عندنا اللون في غير الرقيق قال ولم يذكر المازري غيره وتقدير ويريد اللون في الحيوان أولى من تقدير ويريد كونه لأنه لا يفيد أن هذا زيادة على ما مر (ص) والثوب (ش) أي ويريد على ما مر بيان اللون في الثوب من أبيض أو أسود أو غير ذلك وكونه من قطن أو كان وبين طوله وقصره وغلظه ورقته وغير ذلك من الأوصاف التي تختلف بها الأغراض والأثمان (ص) والغسل ومراه (ش) يعني أنه إذا أسلم في الغسل فإنه يزيد فيه من كونه أحر أو أبيض على بيان النوع من كونه مصرياً أو غيره والجودة والرداءة وبينهما واختارنا أو رقيقاً أو صافياً وبين فيه زيادة على ذلك مراه قرطاً أو غيره والاضافة في مراه من إضافة السبب إلى المسبب أو الأصل إلى الفرع أو على حذف مضاف أي مراه نخلة قرطاً أو غيره (ص) وفي التمر والحوث (ش) أي ويريد النوع في التمر والحوث بعد الأوصاف السابقة فالنوع في التمر صيغاني أو برني أو غيره والجودة والرداءة وبينهما وفي الحوث كيماض وبلطى وغيره وجيد ودرى وبينهما والتمر بالشاء المثلثة أحسن ليحم الرطب واليابس والتخل وغيره كالخوخ والحوث اسم لمطلق السمك (ص) والناحية والقدر (ش) أي ويريد الناحية المأخوذ من منها ككون التمر مدنياً أو الواحياً أو برلسياً والحوث من بحر عذب أو ملح أو من بركة الفيوم أو نحو ذلك وكذلك يريد القدر في الثمر وفي الحوث ككونه كبيراً أو صغيراً أو وسطاً (ص) وفي البر وجدة وملئه أن اختلف الثمن بينهما (ش) عطف على قوله في الحيوان أي وبين الأوصاف في البر المتقدمة كنوعه وجودته وردائه وكونه متوسطاً ولونه من كونه أبيض أو أحر ويريد جدته أو قدمه وملاءة أو صارمه أن اختلف الثمن بينهما حيث يراد المضامر للزراعة لئلا كل لقلة ريعه وعكسه الممتلئ فإن لم يختلف الثمن بينهما فلا يحتاج إلى بيان وأنما يقل هنا وضدهما

ككونه أسوداً أو أحمر (قوله مع تعقبه له) فيه نظر لأن المؤلف لم يتعقبه بل أقر كلام ابن الحاجب وعضده بكلام الجواهر ثم قال وذكر سند أن اللون لا يعتبر عندنا في غير الرقيق ولعله اعتمد على المازري فإنه لم يذكر اللون في غيره وليس بظاهر فإن الثمن يختلف به وقد ذكره بعضهم في الخيل وغيره من الحيوان فتأمل انتهى محشى نت فإذا علمت ذلك فأقول قول سند لا يعتبر عندنا لظاهر منه في بلدنا فيكون مشير إلى أن هذا مما يختلف به الأغراض وأنه إن كانت الأغراض تلتفت لالوان الحيوانات كاجرار الجمل أو أسود الخيل مثلاً فلا بد من البيان والأفلا (قوله وكونه من قطن) معطوف على بيان اللون فيفيد أنه خارج عما مر وليس كذلك لأن كونه من قطن أو كتمان بيان للنوع وقوله ويبين الخ هذه أوصاف

راجعة للجودة والرداءة (قوله والجودة والرداءة) معطوف على النوع والمعنى على بيان النوع وعلى بيان الجودة وقاله والرداءة وكونه خائراً الخ وفيه أنه يرجع للجودة والرداءة (قوله أو الأصل إلى الفرع) لا يخفى أن هذا في المعنى من إضافة السبب إلى المسبب لأن الأصل سبب والفرع مسبب (قوله أي ويريد النوع في التمر الخ) فيه أن النوع من الذي مر وقوله والجودة الخ معطوف على صيغاني بدليل ما بعده فيفيد أن الجودة والرداءة من النوع وليس كذلك فيجعل قوله والجودة معطوفاً على قوله النوع من قوله أي ويريد النوع وقوله وفي الحوث معطوف على التمر إلا أن فيه تشبيهاً (قوله وجيد ودرى) معطوف على يماض وبلطى فيفيد أنه من النوع وليس كذلك (قوله من بحر عذب أو ملح) يرجع للجودة والرداءة وغيرهما (قوله أن اختلف الثمن الخ) ذكر المصنف هذا الشرط مع قوله التي تختلف بها القيمة عادة لدفع توهم أن الجودة والامتلاء مما يختلف بهما الثمن دائماً مع أن كلا تارة يختلف به مع مقابله وتارة لا

(قوله أو يقال) هذا يقتضي ان الحل الاول يرجع الضمير الى الجدة والمل مع ان قول الشارح ان اختلف الثمن بهما حيث يراد الضامر الخ يقتضي ان الضمير عائد على الجدة وضدها والمل وضده هو ايضا لا اختلاف انما يكون بين شئين متقابلين والجدة لا يقابلها المل بل انما تقابل القدم والثاني اقرب وان كان بعيدا من حيث اللفظ (قوله لان الجيد اخص من الطيب) هذا في غير عرف الناس ثم انك خير بان الجيد مقول بالتشكيك وسيأتي انه يصح ويحمل على الغالب فكذا الطيب مقول بالتشكيك فلا حمل على الغالب الا ان يقال الجهالة اكثر في الجيد وتأمل (قوله وعكسها لابن يونس) الصواب طريقة ابن يونس لان ابن شير يرجع له في انواره فرجوعه له أدل دليل على ان الصواب طريقة ابن يونس وحينئذ فكان الاحسن ان يقول المصنف ولو بالنبت ثم أقول ما وجه كون الخلاف في النبت على تلك الطريقة ولعل وجه ذلك ان بلد النبت لما كان بنبت فيها الامر ان كان الاثنين بمنزلة واحد والمعتد لا يسلم ذلك تأمل (قوله وبه يعلم ما في كلام ابن غازي) أي بقولنا انه يعلم عدم صحة كلام ابن غازي لان ابن غازي قال لم أر من نبه على اختلاف الطرق يقتين أقول اعلم ان ابن يونس لم يذكّر طريقين لانه لما ذكر قوله في المدونة (١٢٥) وان أسلم في الخجاز حيث تجتمع السمراء والمحمولة ولم يسم جنسا فالسليم فاسد حتى يسمى سمراء أو محمولة ويصف جودتها فيجوز قال مانصه قال ابن حبيب وهذا في مثل بلدي يحمل اليه فاما بلدي نبت فيه السمراء أو البيضاء فيجوز به وان لم يذ كر ذلك وذكر جيدا نقيا وسطا أو مغلوئا وسطا وقول ابن حبيب هذا الوجه له وسواء بلدي نبت فيه المصنفان أو يحملان اليه لا بد في ذلك من ذكر الجنس اذا كانا مختلفين انتهى (قوله فالمحمولة) أي يقضى بها وكذا قوله فالسمراء (قوله لانها هي التي يقضى بها) الصواب أن يقول كما في توضيحه لانها الغالب اذ لو لم يكن فيها غيرهما ما احتاج في المدونة الى قوله قضى بمصر بالمحمولة وبالشام بالسمراء ولا ما تأتي قول ابن عبيد الحكم ان لم يسم بمصر سمراء من محمولة لم يجز رواه ابن القاسم وافهم مثل هذا في قوله في الشام اذ ليس فيها غيرها ولا يحتاج على ما قلنا الى

وقاله فيما يأتي لان الغالب أن لا يسلم في العميق والضامر فلذلك لم يتعرض لذلك أو يقال الضمير في قوله ان اختلف الثمن بهما عائد على الجيد ومقابله والمتمثل ومقابله فيكون مفيد للضامر فالمل كبر الحبة والضمور صغر الحبة وليس المراد ملته وفارغه لان الفارغ لا يسلم فيه ولو قال قحاطيبا ولم يرد جيدا فذهب المدونة الفساد لان الجيد اخص من الطيب (ص) وسمراء أو محمولة ببلد هامة (ش) المحمولة هي البيضاء والسمراء غير البيضاء والمعنى انه اذا أسلم في حنطة وفي البلد محمولة وسمراء فلا بد من ذكر احدا الضميرين فان لم يذ كر ذلك فسد السلم ولا فرق بين ان ينفق بذلك البلد أو يحمله اليه كسكة ورأى ابن حبيب ان كانا يحملان اليه لم يفسد بترك بيانها الباسي مقتضى الروايات خلافه واليه أشار بقوله (ص) ولو بالحل (ش) وحكاية خلاف ابن حبيب في بلد الحل كما ذكره المؤلف طريقة ابن شير وعكسها لابن يونس فحكي خلافا في النبت نبه على اختلاف الطرق يقتين ابن عبيد السلام وبه يعلم ما في كلام ابن غازي (ص) بخلاف مصر فالمحمولة والشام فالسمراء (ش) يعني انه اذا أسلم في حنطة بمصر أو بالشام لم يسم بالمحمولة ولا سمراء فالشام هو وان السلم صحيح فيهما ويقضى في مصر بالمحمولة لانها هي التي بها يقضى بالشام بالسمراء لانها هي التي بها وهذا بالنسبة الى الزمن المتقدم لا في زماننا الا ان فانهما موجودان بكل فلا بد من البيان في البلدين وانظر لم ذكر المحمولة والسمراء مع دخولهما في عموم قوله كالنوع لانهم ما نوعا البر فان قلت ذكرهما لا اجل قوله ببلد هامة بقلنا وكذا لا يبين النوع في كل شئ الا حيث يجتمع منه في بلد السلم نوعان فلا يختص ذلك بالبر لكن لا يخفى ان كلا من السمراء والمحمولة مقول بالتشكيك على افراده فلا يلزم من بيان النوع بيان الفرد المراد منه وبهذا يجاب ايضا عما يقال ذكر اللون يعني عن ذكر السمراء والمحمولة وفيه نظر اذ الجودة تتضمن بيان ما يسلم فيه من افراد السمراء أو من افراد المحمولة (ص) ونفي الغلث (ش) أي وقضى بانتفاء الغلث أي وقضى على المسلم اليه أن يقضى بتمامه لا غير غلث عند الاطلاق وهذه النسخة أولى من نسخة ونقي أو غلث لان عليها يكون بيان كونه نقيا أو غلثا ثم طاف بفساد بانتفائه وليس كذلك بل هو صحيح ويقضى بانتفائه (ص) وفي الحيوان وسننه والذكورة

قول بعضهم ولعله في الزمان المتقدم اعند ارا عن قوله اذ ليس فيها غيرهما محشى نت (قوله فلا يلزم الخ) أي فراد المصنف بقوله فالمحمولة أي فرد منها أي فيبين الفرد المطلوب من افراد المحمولة ككونها شديدة البياض والفرد المراد من افراد السوداء ككونها شديدة السواد وقوله وبهذا يجاب أي فيراد بالمحمولة فرد من تلك الافراد وقوله وفيه نظر أي في الجواب نظر (قوله ونفي الغلث) الغلث ما يخاط بالطعام من تراب أو نحوه يكثر كونه أو وزنه (قوله أو غلث) بكسر اللام (قوله لان عليها الخ) أي وعليها يكون معطوفا على النوع (قوله بل هو صحيح) الصواب أن يقول اشترط كونه نقيا أو غلثا يستغنى عنه بقوله فيما تقدم والجودة والرداء وبينهما (قوله ويقضى بانتفائه) أي الغلث ويحمل على الغالب والا فالوسط وهذا حيث جعل قوله نقي معطوفا على قوله كالنوع وأما ان جعل معطوفا على قوله بمصر فانه لا يقتضي ذلك فان قلت عطفه على مصر يقتضي انه لا يطالب ببيانه أصلا مع ان بيانه مستحسن فالجواب ان قوله بخلاف مصر معناه انه لا يجب البيان المتقدم وهو البيان الذي يؤدي تركه الى فساد السلم وذلك صادق بعدم طلب البيان بالكيفية وبطلبه على وجه لا يؤدي تركه لفساد قوله بخلاف مصر من الاول وقوله أو نقي أو غلث من الثاني (قوله وفي الحيوان وسننه الخ) يستغنى عن

ذكر ذلك بذكر الجودة وضدها لان ما يغرسه من مأكل اللحم جيداً وما غيره فربما يرغب في كبره ما لا يرغب في صغيره وكذا قوله
ويزيد الخ (قوله وقال عبد الوهاب) كلام بعضهم (١٣٦) يفيد انه المعتمد وهو ظاهر (قوله اختلافا لا يتغابن) كذا في الاصل

والصواب حذف لا (قوله وقيد
سند بالعلی) ينظر فيه لاختلاف
الاعراض (قوله كالذهبي) أي الذي
يميل للذهب بان يكون اسود يعالوه
اصفرار وقوله والاجر أي الذهبي
الاجر أي الذي يميل للحمرة (قوله
بجلاف مطلق الحيوان) لا يخفى ان
مطلق الحيوان اذا كانت تختلف
الاعراض فيها بذلك فلا مانع من
جريانه فيه (قوله ناصح) بالحاء (قوله
وكذا الخيل) أي فيذكر كفي كل
منها قدر صالوه عن الارض وقدر
امتداده عليها وكلام بعض
الشراح يفيد انه المعتمد وهو ظاهر
(قوله وشبهها) قال عجم ولعله أراد
بشبهها ذات الحمل والركوب ولا
ينبغي قصر هذا الحكم على هذا
النوع خاصة بل يزداد ذلك في
الحيوان المأكل اللحم لا نابينا
ان هذا راجع لمقدار المبيع ولا شئ
في اعتباره في المأكل (قوله قال
وكالدهج) لا فرق بين الذكرو الانثى
يقال للذكر ادعج وللانثى دجاء
والذكر أشهل والانثى شهلاء والذكر
أحور والانثى حوراء وهكذا
أفاده بعض الشيوخ والخورشدة
بياض العين وشدة سوادها (قوله
مع الزهاوة) وأما لا مع زهاوة فهو
الكحلج وهو تكشر في عبوسه
(قوله ميلان البياض الى الحمرة)
وفي مختصر المتبعية هو ميلان
السواد الى الحمرة وفي المختار خلافة
فانه قال ان الشهلة ان يشوب سواد

والسمن وضدهما (ش) يعني انه اذا أسلم في حيوان ناطق أو غيره فانه يزيد على بيان النوع
والجودة والرداءة وبينهما بيان سنه فيقول جذع أو مراهق أو بالغ أو يقول سنه سنتان مثلاً
وذكر كورته وسمنه وأفوشته وهناله (ص) وفي اللحم وخصياً ورأعياً ومعلوفاً (ش) أي انه يذكر
ما من النوع من معز أو غنم والجودة والرداءة وبينهما أو اللون والذكورة والسمن والسمن
وضدهما ويزيد كونه خصياً أو رأعياً أو معلوفاً ما ذكرناه من انه يذكر السمن والسمن
والذكورة في اللحم والمطابق للنقل وهو خلاف ظاهر كلام المؤلف من اختصاص ما يعطف
بالواو بعد ذكر المسلم فيه به فلا يشارك فيه ما قبله ولا ما بعده لكن ذكر الجودة والرداءة
متضمن بيان ذكر السن والذكورة والسمن وضدهما (ص) لا من كجب (ش) يعني انه
لا يشترط أن يبين كونه من جنبه أو من رقبته أو فخذ أو غير ذلك وظاهره ولو اختلفت
الاعراض بذلك وهو ظاهر كلام ابن الحاجب وقال عبد الوهاب بوجوب البيان حينئذ
وهو المناسب لما من انه يجب بيان ما تختلف به الاعراض اختلافا لا يتغابن عنه (ص)
وفي الرقيق والقدة والبكارة واللون (ش) يعني انه اذا أسلم في الرقيق فانه يذكر مع الاوصاف
السابقة في الحيوان من نوع وجودة ورداءة وتوسط القدم طول أو قصر أو ربعه أو يقول
طوله أربعة أشبار مثلاً ويزيد كفي الانثى ولو وخشاً الثوبه والبكارة وقيد سند بالعلی
ويزيد كواللون الخالص من عرضيات الاسود كالذهبي والاجر وشدة البياض في الرومي
فليس ذكره اللون تكرار مع قوله أولاً واللون في الحيوان الذي هو أعم من الناطق والصاصات
وبعبارة المراد باللون هنالون أخص من الاول لان الاولان مقولة بالتشكيك وذلك المقدار
الخاص معتبر في الرقيق بخلاف مطلق الحيوان كما يبيض ناصح أو مشرب بحمرة أو ذهبي
أو يميل الى الخضرة أو نحو ذلك وكاسود زنجي أو بربري أو حبشي أو نحو ذلك واقصر المؤلف
في ذكر القدة في الرقيق اعتماداً على ما ذكره في التوضيح من انه لا يشترط ذكر القدة فيما عدا
الانسان وهو خلاف قول ابن الحاجب ويزيد في الرقيق القدة وكذلك الخيل والابل وشبههما
ونقص المواضع من كلام ابن الحاجب وشبههما (ص) قال وكالدهج وتكلم الوجه (ش) يعني
انه اذا أسلم في جارية فانه يزيد على ما مر الدجج وهو شدة سواد العين مع اتساعها ويزيد أيضاً
تكلم الوجه وهو كثرة لحم الخدين والوجه مع الزهاوة وادخلت لكاف الشهولة وهو ميلان
البياض الى الحمرة والكحالة والزرقه (ص) وفي الثوب والرقه والصفاقة وضدهما (ش)
يعني انه اذا أسلم في الثوب فانه يركز زيادة على ما من النوع والجودة والرداءة وبينهما
الرقه وضدها الغلظ ويزيد كوالصفاقة وهي المتانة وضدها وهي الخفة ويزيد كوالطول
والعرض وظاهره انه لا يحتاج الى ذكر الوزن ونحوه في المدونة ولو قدم المؤلف هذه الاوصاف
عند قوله والثوب الخ استغنى عن اعادته وقوله والثوب بان يقول وفي الثوب الخ ولا شئ ان قوله
والجودة الخ يعني عن قوله والرقه وما بعدها (ص) وفي الزيت المعصر منه وما يعصر (ش)
يعني انه اذا أسلم في زيت فانه لا بد ان يركز زيادة على ما من النوع والجودة والرداءة وبينهما

الطب

العين زرقه (قوله والكحالة الخ) هو ان يعالجفون العين سواد كالكمحل من غيرا كتحال والزرقه

وهو ميلان سوادها الى الخضرة (قوله بان يقول وفي الثوب) اللون والرقه والصفاقة وظاهر عبارة الشارح انه يقول وفي الثوب
والرقه والصفاقة فيفتوته ذكر اللون (قوله وما يعصر) الباء زائدة والاصل وما يعصر به اذا المعنى وفي الزيت المعصر منه وجواب
بما يعصر فيكون ما استنفها مية واثبات ألفها قبل (قوله لا بد ان يركز زيادة على ما من) المناسب حذف ذلك والمرجع له آخر
العبارة * (تنبيه) * كان الصواب التعجير بالمعصور أو المعصم بناء على انه من عصر أو اعتصر لانها معصومان وأما أعصر فلم يسمع

(قوله ان اريد به) أى بقوله وفي الزيت المعصر منه أى فيكون قوله وفي الزيت المعصر منه كناية عن اختلاف الاغراض وقوله اذا اريد به أى بقوله وفي الزيت المعصر منه ثم لا يخفى ان ما يختلف به الاغراض مآله الى معرفة النوع والجودة والرداءة لا أريد من ذلك فلا يظهر قول الشارح فيكون ما تقدم من مدرج في ذلك ويريد أيضا كونه شاميا أو مغريبا (قوله على الغالب) أى في إطلاق لفظهما عليه كما يفيد الباجي لا ما يغلب وجوده بالبلد (قوله والا فالوسط) المراد الوسط مما يصدق عليه الجيد والوسط مما يصدق عليه الردي، والوسط مما يصدق عليه الوسط بين الجيد والردي، (قوله والا لا إطلاق) عطف نفسه (قوله بخلاف النكاح على غم موصوفة) أى فانه يقضى فيه بالوسط ابتداء بدون النظر للغالب قال محشى نت وظاهره انه عند شرط الجيد في النكاح يقضى بالوسط من الجيد ابتداء من غير نظر للاغلب بخلاف السلم ولم أقف على هذا التفريق وما تقدم في النكاح من قوله ولها الوسط هو عند الإطلاق وأما عند اشتراط الجيد أو الردي، فيعمل به في النكاح من سماع عيسى وغيره وإذا عمل فانظروا من كلامهم انه ينظر للاغلب كما في السلم وذكر بعد ذلك الدليل من سماع عيسى فانظروا (قوله والوسط لا يأتي في النوعين) وانظر اذا كان نوعين ولم يكن غالبا وانظروا حريانه على النكاح فراجع (قوله فانه لا يجوز لانه قد هلك) اعلم (١٣٧) انه قد علل كونه دينيا بأنه اذا كان معينا وهو

عنده ففيه بيع معين يتأخر قبضه وإذا كان عند غيره ففيه بيع معين ليس عنده واستشكل المصنف التعليق الاول بجواز بيع شيء ليس فيه حق توفيقية على ان يقبضه المشتري بعد شهر مثلا ويجوز كراء دابة معينة تقبض بعد شهر وأجيب بان الموردتين في البيع وكلاهما في السلم انتهى حاصله ان المنع منه حيث كان ضمان المبيع اصاله على المشتري وينتقل الى البائع فيلزم الضمان يجعل كافي السلم هنادون الصورتين الموردتين فان الضمان فيهما من المشتري لجهة العقد وكونه ليس فيه حق توفيقية انتهى أى ولم ينتقل الضمان فيهما الى البائع فاذا علمت ذلك فقول الشارح من بيع معين الاولى من

الحب المعصر منه من زيتون ونحوه والمعصر به من معصرة أو ما، لا اختلاف الثمن بذلك فان كان يجتمع في بلد واحد زيت بلدان فلا بد من ذكر البلد التي يؤخذ منها ذلك ويذكر في الخل كونه من عنب أو غيره صافيا أو غيره وانما لم يقل المؤلف والمعصر منه بزيادة الواو حتى يفهم منه الاحتياج الى الاوصاف السابقة اذ لو فعل ذلك لاقضى ان بيان المعصر منه قدر زائد على ما هو وليس كذلك اذ ما سبق من مدرج فيه اذا اريد بيانه بيان ما يختلف به الاغراض ومساو له اذا اريد بيانه نوعه وجوده وردائه وما بينهما ما ولونه (ص) وحل في الجيد والردي، على الغالب والا فالوسط (ش) يعني انه اذا شرط الجودة أو الرداءة في الشيء المسلم فيه مما يحتاج الى ذكره فانه يقضى بالغالب من ذلك الذي شرطه فان لم يوجد غالب مما شرطه بل تساوت أصناف الجيد أو الردي، في التسمية والا إطلاق فانه يقضى بالوسط من ذلك الذي شرطه ولا يقضى بالوسط ابتداء بل اذا عدم الغالب بخلاف النكاح على غم موصوفة للمشاهدة في البيع والغالب يجري في النوعين فأكثر الوسط لا يأتي في النوعين (ص) وكونه دينيا (ش) هذا هو الشرط السادس والمعنى ان المسلم فيه لا بد ان يكون دينيا في ذمة المسلم اليه واحترزه من بيع معين يتأخر قبضه فانه لا يجوز لانه قد هلك قبل قبضه فيسدور الثمن بين السلفيه ان هلك وبين الثمنية ان لم يهلك

والشرح للذمة وصف قاما * يقبل الالتزام والالزاما

أى هي وصف مقدر في الشخص يقبل الالتزام كل عندى دينار ويقبل الالتزام كل منك دية فلان مثلا وتعريف ابن عرفة لهما معترض انظر الشرح الكبير (ص) ووجوده عند حلوله

السلم في معين وايضاح الكلام المتقدم ان المسلم حين أسلم في معين صار الضمان منه لكونه معينا ولم يشرط تأخير قبضه فقد نقل الضمان الى البائع المسلم اليه ورأس المال حينئذ بعضه ثمننا وبعضه في مقابلة الضمان جمالة (قوله والشرح) أى التعريف للذمة وهذا البيت للعاصمى كما ذكره عب ولكن ذكر محشى نت انه لصاحب التحفة (قوله يقبل) أى يقبل الشخص بسببه أى يصح من الشخص بسببه الالتزام والالزام أى الزام الغير له فالالزام ليس منه بل من غيره وهذا هو المعين ولا تعدل عن ذلك (قوله هي وصف مقدر في الشخص) زاد عب فقال معنى شرعى مقدر في المكلف انتهى لكن قال القرافى وهذا المعنى جعله الشرع سببا عن أشياء خاصة منها البلوغ ومنها الرشاق بلغ سفيها اذمة له ومنها ترك الحجر كافي المفسر فن اجتمعت له هذه الشروط رتب الشارع عليها تقرير معنى يقبل الزامه أرش الجنایات وأجر الاجارات وأثمان المعاملات ونحو ذلك من التصرفات ويقبل التزامه اذا التزم شيئا اختيارا من قبل نفسه لزمه وهذا المعنى المقدر هو الذى تقدر فيه الاجناس المسلم فيها وأطال القرافى في ذلك ثم قال الذمة بشرط فيها البلوغ من غير خلاف أعلمه انتهى فقال ابن الشاط والاولى عندى أن الذمة قبول الانسان شرعا للزوم الحقوق دون التزامها فعلى هذا يكون للصبي ذمة لانه يلزمه أرش الجنایات وقيم المتلفات وعلى أنه لازمة للصبي نقول الذمة قبول الانسان شرعا للزوم الحقوق والتزامها (قوله وتعريف ابن عرفة معترض) فعرفها ابن عرفة بقوله ملك متمول كللى حاصل أو مقدر وبجث فيه بان الذى يتصف بالملك

انما هو ما في الذمة لا الذمة وأجيب بأنه تعريف الشيء بخاصته فهو رسم وقوله مقبول أخرج به الامور التملكية الغير المتمولة من الحقوق غير المالية من حقوق النكاح وجوب القصاص والولاية كولاية النكاح في الاعطاء والجبر عليه لانها حقوق غير مالية وقوله حاصل أو مقدر معناه ان المتمول السككي اما حاصل بالفعل أو بالامكان وانما أخرج ما ذكر لانه لا يسمى في عرف الفقهاء ذمة وقال شارح ابن عرفة من لازم الذمة ان المقدر فيها كل ما لا جزئ لان الجزئ هو المعين وهو لا يقبل الذمة (قوله ولو انقطع في أثناء الاجل) بل ولو انقطع في الاجل ماعد اوقت القبض بل ولو انقطع عند حلول الاجل نادرا (قوله اذا لمطابق للمراد) وذلك لان الجواز انما يتعلق بالسلم لا بالمسلم فيه (قوله والاولى ان يكون مخرجا) أي فيكون التقدير فيجوز فيما لم يكن معينا محقق الوجود لا في نسل والمراد باخراجه منه أي محترزه لانه كان داخل فيه واخرجه (قوله ومفهوم قل ان لوكثر) ضعيف والمعتد المنع مطلقا (قوله لا نسل) أي فلا يشترط ويفهم منه الصحة مع انه لا يصح (قوله أي عين وصغر) فيه نظر اذا لا يشترط في الحائط الصغر فظاهر كلامهم أو صريحه أن الحائط قليل وان كان في نفسه كثير وهو مراد المؤلف افاده محشى نت وقول المصنف أو حائط أي يمنع المسلم فيه حقيقة لما تقرر أن المسلم فيه لا بد أن يكون في الذمة وغر الحائط المذكور ليس كذلك فلا يتعلق به العقد على وجه السلم الحقيقي والعقد المتعلق به انما هو بيع حقيقة فيجوز على حكمه فعلم (١٣٨) من هذا انه لا تنافي بين قوله أو حائط أي لا يسلم فيه سلم حقيقة وبين قوله

وشرط الخ لان تسميته العقد سلميا مجاز وأما الدال للثاني جوابا آخر وهو ان قوله أو حائط أي غر حائط أي في جميع غره كل اردب بدنيار وقوله وشرط الخ أي في غره الحائط المعين الصغير أي في بعض غره أي في قدر معين أي في كيل معلوم منه فما قبله اذا أسلم في جميع غره وهذا فيما اذا أسلم في بعضه وكلاهما على السكيل لان الجزاف لا يجوز السلم فيه (قوله وكيفيه قبضه) درج المصنف على ما قاله بعض القرويين اذ يظهر من توضيحه اعتماده قال ابن يونس بعض القرويين قال ان سماه بيعا ولم يذكر أجهلا فهو على الفور وبالعقد البيع يجب له قبض

(ش) هذا هو الشرط السابع وهو ان المسلم فيه يكون موجودا عند حلول أجله بقدره وصفته أي أن يكون مقدورا على تحصيله غالبا في وقت حلوله لئلا يكون تارة سلفا وتارة ثمنا فالضمير في وجوده للمسلم فيه المفهوم من السياق ولا يشترط وجوده من حين السلم الى حلوله بل الشرط وجوده عند حلول أجله ولو انقطع في أثناء الاجل خلافا لابي حنيفة والى هذا أشار بقوله (ص) وان انقطع قبله لا نسل حيوان عين وقل (ش) نسل مرفوع عطف على مقدر مرفوع على قوله وجوده عند حلوله أي فيجوز محقق الوجود عند حلوله لا نسل الخ هذا مقتضى كلام ابن غازي وفيه بحث اذا مطابق للمراد فيجوز في محقق الوجود لا في نسل حيوان عين وحينئذ فيكون مجرورا والاولى أن يكون مخرجا من مقدر مرفوع على الشرطين السابقين لانتفاء الاول بحصول التعيين والثاني بعدم وجوده اذ قلتما قد لا يوجد المسلم فيه عند حلوله ومفهوم قل أنه لو كثر جاز السلم وذلك لان الكثرة صيرتها كغير المعينة فكان المسلم فيه في الذمة وانما لم يعطفه على قوله وجوده لاقتضائه فسادا اذ هو مخرج من الشرط أي يشترط كذا لا نسل الخ وقوله (أو حائط) أي عين وصغير يصح فيه الرفع والجرح عطفًا على نسل على الوجهين ويصح الجرح رفع الاول بناء على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على جرحه لكن فيه ضعف من جهة انتفاء الشرط الا أن يدعى ان النسل كالمماثل لثمر الحائط لكون كل منهما فرعًا ثم أشار لشرط شراء ثمر الحائط المذكور حيث سموه سلمًا بقوله (ص) وشرط ان يسمى سلمًا ليعاين اهـ وسعة الحائط

وكيفية

جميع ذلك وهو جازل فساد فيه فان اخذه بتأخر عشرة أيام أو خمسة عشر فقال

مالك هذا قريب وأما ان سماه سلمًا فان اشترط ما يأخذه كل يوم امامن وقت عقد البيع أو من بعد أجل ضرب به فذلك جائز وان لم يضرب أجلا ولا ذكر ما يأخذ كل يوم من وقت العقد ولا متى ما يأخذ قال البيهقي فاسد لانه لما سماه سلمًا وكان لفظ السلم يقتضي التراخي علم انهم اقصد التأخير ففسد ذلك اه فعلى هذا لا فرق بين تسميته سلمًا وعدمه الا في بيمان كيفية القبض فانه شرط على الاول دون الثاني وهذا معنى قول أبي الحسن في شرح المدونة لا فرق بينهما الا في اشتراط الاجل في تسميته سلمًا ومراده بالاجل كيفية القبض لاحقيقته اذ له اخذه في يوم واحد كما صرح به في المدونة وكما يؤخذ مما تقدم عن ابن يونس وما اعتمده المصنف من كلام بعض القرويين صدر في الجواهر بخلافه فقال في معرض ذكر الشروط وبضرب أجلا لا يشر فيه ويسمى ما يأخذ كل يوم ولو شرط أخذ الجميع في يوم لجاز وقال بعض المتأخرين ان سموه بيعا لم يلزم ذلك فيه وان سموه سلمًا لزم اه وما صدر به المصنف هو اظاهر من كلام المدونة لانه لما ذكر الشروط قال هذا عند مالك محمل البيع لا محمل السلف فدل على انه اعتبر هذه الشروط على ملاحظة انه بيع ولا عبرة بتسميته سلمًا لانه بيع شيء معين وهذه قاعدة المذهب اذا تقابل اللفظ والفعل في العقود فالنظر الى الفعل الى آخر ما قاله محشى نت (قوله سعة الحائط) المراد بسعتها امكان الاستيفاء منها وليس المراد كبره وعظمه ولا يشترط تقدير رأس المال بل يجوز تأخيرها ولو بشرط قاله اللقاني ويفيد ذلك قول المصنف الا في وهل القرية الصغيرة كذلك أو الا في وجوب الى آخره

(قوله كيفية قبضه متواليا الخ)
 رعبا يؤخذ منه انه لا يصح أخذه
 حالا مع أنه يصح (قوله وشروعه)
 وان لنصف شهر هذا الشرط محله
 ان أتى في بيان القبض بما يحتمل
 الشروع في ذلك وفي أكثر منه فان لم
 يشترط بيان كيفية قبضه حمل على
 الحلول (قوله وأخذه بسرا) هذا
 على القول بأن البسر هو الزهو
 فيكون في الاجر والاصفر وقيل
 البسر هو البلخ الأخضر فيكون
 قبل الزهو بدر عن عياض في باب
 الزكاه أقول وذكر بعض ان البسر
 عند الفقهاء بعد الزهو وقيل
 الارطاب (قوله الخطر) أي الغرر
 (قوله وأخذه بالفعل) أقول لا معنى
 لكون أخذه بالفعل بعد شرط في
 جواز الاقدام أولا لا نه يأتي بعد فلا
 يناسب أن بعد الا اشتراط ثم يقال
 اذا وقع ونزل ولم يشرعوا في أخذه
 بسرا أو رطبا يحبران عليه (قوله
 فان العقد يكون فاسدا) الذي في
 المواق ونقله عجم ان هذا الشرط
 الاخير في الجواز فقط ولا يوجد
 الفساد بنفسه كما قال الشارح وأما
 الشروط التي قبله فهي للجهة قبضتها
 تنتفي الصحة (قوله ولقلة أمن
 الجوائح) أي ان الجوائح لا يؤمن
 حصولها فهو من عطف علة على
 معول (قوله وهو خلاف الاصل)
 أي ان الاصل ضمان غير الجوائح
 أي الكثیر الغالب (قوله وانما
 تناوله على صفة غير موجودة) أي
 على كونه خمسة أو سق (قوله لان
 المراد بالمزهي ما زهي ولم يربط)
 فيصدق بالبسر (قوله كفص الكراء)
 أي كما اذا استأجر دارا بأني عشر
 دينار مدة معلومة ثم انه في وسط
 المدة سقط البيت فانه يرجع بما

وكيفية قبضه ولما لم يشرعه وان لنصف شهر وأخذه بسرا أو رطبا لا تمرا (ش)
 يعني ان الشخص اذا اشترى ثمر حائط معين فان كان بلفظ السلم اشترط فيه جميع الشروط
 الآتية وان كان بلفظ البيع اشترط أيضا ما عدا كيفية القبض وهذه التفرقة نظر اللفظ
 والا فهو يبيع في الحقيقة لان الفرض ان الحائط معين فما يشترط فيما اذا سمى سلما أو يبيع
 الارهاه اللهم سي عن بيع الثمرة قبله والزهو في كل شيء بحسبه فان قلت هلا قال المؤلف بدل
 ازهاؤه طيبه ليشمل ثمر النخل وغيره قلت لا يصح ذلك لقوله وأخذه بسرا أو رطبا وبما يشترط
 فيهما سعة الحائط لا مكان استيفاء القدر المشتري منه وانتفاء الغرر وبما يشترط فيما اذا سمى
 سلما فقط كيفية قبضه متواليا أو متفرقا وقد رما يؤخذ منه كل يوم لا ماشاء فلو سمى بعبء فلا
 يشترط فيه بيان كيفية قبضه ويحمل على الحلول لان لفظ البيع يقتضي التناجز وبما يشترط
 فيهما أن يسلم للمالك اذ قد لا يميز بعبء المالك فيتمعدن التسليم وبما يشترط فيهما شروعه في
 الاخذ حين العقد أو بعد أيام يسيرة نحو خمسة عشر يوما لا أكثر بشرط ان لا يستلزم أجل
 الشروع صيرورته تمرا أو الافسد وبما يشترط فيهما أخذه أي انتهاء أخذه لكل ما اشتراه حال
 كونه بسرا أو رطبا لا تمرا لعدم ما بينهما وبين التمر في دخله الخطر ولا بد مع أخذه بسرا أو رطبا
 أن يكون اشترط ذلك ولا يخفى انه اذا كان كل من شرط أخذه بسرا أو رطبا وأخذه بالفعل
 كذلك مشترط فقد اخل المؤلف بواحد وهو شرط أخذه بسرا أو رطبا ان حمل على ظاهره أو
 أخذه بالفعل كذلك ان قدر في كلامه حذف مضاف أي وشرط أخذه بسرا أو رطبا بدليل
 قوله (ص) فان شرط تمرا الرطب مضى بقبضه (ش) يعني انه اذا أسلم في رطب والموضوع بحاله
 وهو ان الحائط معين صغير واشترط عليه أن يبقى على أصوله حتى يتمر فان العقد يكون فاسدا
 لعدم ما بين التمر والرطب في دخله الخطر ولقلة أمن الجوائح فيه فان قبضه ولو قبل تمرة مضى
 ولا فرق بين كون الشرط صريحا أو التزاما كالموشرط في كيفية قبضه أي ما يصير فيها تمرا وما ذكره
 المؤلف من ان من الشرط أخذه بسرا أو رطبا محله حيث وقع العقد عليه بعبءه وأما لو وقع
 العقد على ما في الحائط جزافا فله ابقاؤه الى أن يتمر لان الجراف قد تناوله العقد على ما هو عليه
 وقد تسلمه المتابع بدليل انه لو أراد بيعه لم يمنع ولم يبق على البائع فيه ضمان الا ضمان الجوائح
 وهو خلاف الاصل بخلاف ما اذا وقع عليه عقد السلم بعبءه الشرعي فانه لم يتناوله على ما هو
 عليه وانما تناوله على صفة غير موجودة فكان غررا (ص) وهل المزهي كذلك وعليه
 الاكثر أو كالبيع الفاسد تأويلان (ش) يعني انه اذا أسلم في تمر مزه أي صار أجرا أو اصفر
 واشترط تمرة هل الحكم كاشتراط تمرا الرطب فيمضي بقبضه وعليه الاكثر من الشيوخ كابن
 أبي زيد وصوبه عبد الحق أو لا يكون الحكم كذلك بل حكمه حكم البيع الفاسد فيفسخ ولو قبض
 ولا يعضى الاعبا يفوت به البيع الفاسد وهو رأي ابن شبلون لان التمر من الارطاب قريب ومن
 الزهو بعيد تأويلان وشمس قوله المزهي البسر لان المراد بالمزهي ما زهي ولم يربط * ولما
 كان السلم في ثمر الحائط المعين يبعلا سلما ويبع المثل المعين يفسخ بلفظه أو عدمه قبل قبضه لانه
 ليس في الذمة أشار الى ذلك بقوله (ص) فان انقطع رجوع بخصه ما بقي وهل على القيمة وعليه
 الاكثر والمكيلة تأويلان (ش) يعني انه اذا أسلم في ثمر حائط معين صغير قد رطب وشرط
 أخذه ورطبا فلما قبض البعض انقطع ثمر ذلك الحائط فانه يلزمه ما أخذه بخصه من الثمن
 ويرجع فيما بقي بخصه من الثمن مجعلا بالقضاء ولا يجوز البقاء لبقابل واختلاف الاشياخ هل
 المضى فيما قبض والرجوع بخصه ما بقي في ذمة المسلم اليه على حسب القيمة فيمنظر كل شيء منهما
 في أوقاته لدخوله على أخذه شيئا فشيئا كفص الكراء فاذا قبض قيمة ما قبضه عشرة مثلا وقيمة

يخص بقية المدة لكن بالنظر للقيمة فانه قد يكون السكرأ أغلى في أول المدة (قوله وله أن يأخذ بتلك الحصة) وليس فيه الاقتضاء عن
عن الطعام طاماً لان ما يأخذه من طعام ليس عن ثمن طعام لان العقدة انفسخت فيما لم يقبض فلا يقال لذلك المدفوع في الطعام ثمن
(قوله ويجرى مثل هذا) أي في جريان القولين (قوله على القول بالرجوع بحصة مابقي) أي فيتمتعين الفسخ فيما لم يقبض ويرجع بحصته
(قوله أو حيث رضى بعدم البقاء) أي أو على القول بوجوب البقاء لكن تراضياً على عدم البقاء فيقرأرضى بالبناء للمفعول وهذا
القول هو المعتمد الا انك خبير بأنه سيأتي يقول المصريح به هنا الرجوع بحسب المكيلة وظاهر الشارح ان القولين في كل من القرية
الصغيرة والكبيرة ومن المعامول ان الحديث في الانقطاع بجائحة (قوله وأما ان كان لفوات الابان فسيأتي) هذا العجج وقد حل قول
المصنف وان فات ماله ابان بما اشترى وأما شارحنا فتبعه هنا وخالفه في حل قول المصنف وان فات ماله ابان فوقع في كلام شارحنا
تحالف والراجح ما اشار حنا فسيأتي وان قول المصنف هنا فان انقطع رجوع بحصة مابقي كما يجري في الجائحة يجري في فوات الابان
والحاصل ان قول الشارح واما لفوات الابان فسيأتي كلام عجج وهو غير صواب والصواب هنا التعميم ويجل المصنف بما حل به
شارحنا وسيأتي بيانه (قوله والمراد بالجائحة) هذا العجج ثم قال وهذا الذي ذكرناه في معنى الجائحة يجري مثله في الجائحة في ثمر القرية
الصغيرة واما الجائحة في ثمر القرية الكبيرة (١٣٠) فالمراد بها ما يشمل ما ذكره وما اذا لم يطلع الثمر بالكبيبة لان السلم فيها كالثمر في

مابقي خمسة مثلاً فنسبة خمسة الى العشرة الثالث فيرجع المسلم على المسلم اليه بثلاث الثمن الذي
هو رأس المال وله أن يأخذ بتلك الحصة ما شاء من طعام أو غيره ومجلاً فان تأخر لم يجز لانه فسخ
دين في دين أو على حسب المكيلة فما تأخر يحط عنه من الثمن ما يقابل به الجائحة اذا اشترى
جميع الحائط فان تأخر نصف المكيلة فانه يحط منها عنه من الثمن بتلك النسبة أي يحط عنه
نصف الثمن وان تأخر ثلثها حط من الثمن ثلثه وهكذا من غير نظر الى تقويم تأويلان ومحلها
حيث لم يشترط عليه أخذه في يوم أو يومين فان اشترط عليه ذلك رجوع بحسب المكيلة اتفاقاً كما
قاله ت ت ومثله ما اذا كان يقبض في أوقات مختلفة وكان الشأن انه لا يبيع الاجلة واحدة فانه
يرجع على حسب المكيلة أيضاً ولعل المراد بيومين مدة لا تختلف فيها القيمة ويجرى مثل هذا
في ثمر القرية الصغيرة وفي ثمر القرية الكبيرة على القول بالرجوع بحصة مابقي أو حيث رضى
بعدم البقاء كما ذكره النجاشي ثم ان كلام المؤلف هذا فيما اذا كان الانقطاع بجائحة واما ان كان
لفوات الابان فسيأتي والمراد بالجائحة ما يحصل به التلف أو ما في حكمه فيشمل الجائحة بالمعنى
المتقدم في بحث الجوائح والتعيب الموافق لها في الحكم المشار اليه بقوله هناك وتعييبها كذلك
والظاهر أن أكل أهلها من الجائحة لانه اما غصب أو سرقة وكلام المؤلف محله اذا دفع المسلم
رأس المال للمسلم اليه والاجاز له البقاء للعام القابل لانه لا يلزم عليه فسخ دين في دين (ص)
وهل القرية الصغيرة كذلك أو لا في وجوب تجميل النقد فيها أو تخالفه فيه وفي السلم لمن

غيرها فيصح حيث يوجد المسلم فيه
وقت حذوله وان لم يكن موجوداً
وقت العقد انظر عجج (قوله والظاهر
ان أكل أهلها) أي أصحابها يستفاد
من ذلك أنه لا يسوغ لأهل الحائط
الاكل منها لانه يتعلق بها حق للمسلم
(قوله والاجاز له البقاء) لا يقال
كيف لا يدفع رأس المال مع كونه
سلباً وقد تقدم ان شرط السلم قبض
رأس المال والجواب ما تقدم من
أن هذا ليس سلباً حقيقة وانما هو
يسع حقيقة وتسميته سلباً بالنظر
لفظ (قوله وهل القرية الخ) ويدخل
في التشبيه ما اذا انقطع بعض ثمرها
بجائحة فانه كانقطاع ثمر الحائط
المعين في وجوب الفسخ كما قال

النجاشي لكنه ضعيف والمعتمد انه يجب البقاء لقابل وانقطاع كل ثمر القرية بجائحة كحكم انقطاع بعضه
بها في لزوم البقاء لقابل على المعتمد (قوله أو لا في وجوب تجميل النقد الخ) أي أو هي مثل الحائط الا في وجوب تجميل الخ والمعنى وهل
القرية الصغيرة كذلك من كل وجه أو هي مثله الا في وجوب تجميل النقد فيها بخلاف السلم في حائط فلا يجب تجميل النقد فيه بل يجوز
تأخيرها أكثر من ثلاثة أيام لانه يبيع معين وتسميته سلباً مجاز (قوله أو تخالفه الخ) لوقال أو فيه وفي السلم لمن لا ملك له لكان أولى واعلم
ان المسلم فيه تارة يكون له ابان معين لا يوجد في غيره وتارة يكون موجوداً دائماً والانقطاع المتعلق بكل منهما اما أن يتعلق بجميعة أو
ببعضه وأيضا الانقطاع فيما له ابان اما بان يكون بفوات ابانه أو بجائحة وقد أشار المصنف لحكم ما اذا انقطع بعضه من حائط معين
بجائحة وكذا بقرية بقوله وهل القرية الصغيرة كذلك بناء على شمول التشبيه لذلك وهذا على ما للنجاشي ولكن المذهب انه يجب البقاء
لقابل ولما اذا انقطع بعضه من قرية كبيرة بجائحة بقوله وان قبض البعض وجب التأخير وحيثئذ يستوى حكم انقطاع بعض ثمر
القرية الصغيرة والكبيرة في وجوب البقاء وعليه فيصح حل قول المصنف وان قبض البعض وجب التأخير الخ على ما يشمل ثمر القرية
الصغيرة والكبيرة ولا يمنع ذلك قوله الا أن يرضى بالحاسبة لانه اذا جاز الرضا فيما هو مضمون اتفاقاً فيجوز الرضا بالحاسبة فيما وقع الخلاف
في كونه معيناً أو مضموناً وحكم انقطاع الكل في المسائل كلها حكم انقطاع البعض فيها كلها كما يرشد له المعنى وظاهر كلامهم في بعضها
وإذا ما انقطع بعض المسلم فيه أو كله لفوات ابانه سواء كان السلم في ثمر حائط معين أو ثمر قرية صغيرة أو كبيرة فأشار له بقوله وان انقطع

ما أئ مسلم فيه من حائط معين له ابان أى وقت معين يوجد فيه أو من قرية صغيرة خير المشتري في الفسخ والابقاء لقابل وظاهره سواء اشترط حال العقد أخذه في الابان أم لا وفي كلام بعضهم ان هذا محله حيث اشترط أخذه في الابان وانظر على هذا ما الحكم اذا لم يشترط أخذه فيه هل يكون بمنزلة التلف بجانحة فيفصل فيه تفصيلها أولا وظاهره أيضا ثبوت التخيير سواء كان فوات الابان بسبب تاخير البائع وهو المسلم اليه قصدا أو المشتري وهو المسلم أو غفلته ما عن ذلك وليس كذلك بل الذي ارتضاه ابن عرفة وابن عبد السلام وسليكه في التوضيح ان محل التخيير حيث كان الفوات بسبب تاخير البائع قصدا أو اما ان كان بسبب تاخير المشتري قصدا كما يفيد كلام ابن عرفة ومفهوم قولنا صغيرة ان انقطاع عمر القرية الكبيرة لا تخيير فيه للمشتري وهو كذلك بل يجب البقاء الا أن رضيا بالحاسبة وسواء كان انقطاع ذلك بسبب تاخير البائع أو المشتري انتهى شب ومثله في عب وهذا كله غير ما في شارحنا وحاصل ما شارحنا الذي ارتضاه ان قوله وان انقطع ماله ابان في السلم الحقيقي أى انه أسلم له سلما حقيقيا وانقطع الكل لفوات الابان بل ويقال (١٣١) مثله اذا عمت الجانحة وقوله أو من قرية أى مأونة صغيرة أو كبيرة كذا قال محشى نت

لا ملاك له تأويلان (ش) يعنى انه اذا أسلم في ثمر قرية صغيرة وهى ما لا يوجد فيها المسلم فيه جميع أزماته التى يوجد فيها من السنة هل يكون الحكم حينئذ حكم ما اذا أسلم في ثمر حائط معين صغير فيشترط فيها ما يشترط فيه من كل وجه فلا يجوز السلم الا بعد بدو صلاح ثمرها وسعتهما وكيفيه ما يقبضه وان يسلم لمالكهما الى آخر الشرط وهى كهو من كل وجه الا في وجوب تجميل النقد فيها لان السلم فيها مضمون لاشتمالها على حوائط وجهات يتيقن بعضها عن بعض لا يدري المسلم من أيها يأخذ سلمه فاشبه السلم بخلاف الحائط المعين فانه لا يجب تجميل النقد وهى كهو من كل وجه ما عدا شيئين أحدهما وجوب تجميل النقد فيها ولا يجب تجميله في الحائط كالمز والمثاني جواز السلم في القرية لمن لا ملاك له فيها لان أهل القرية ان لم يبيع هذا باع هذا فلا يتعذر استيفاء السلم منها بخلاف الحائط الصغير المعين فانه لا يجوز السلم فيه الا لرب فقط ولا يجوز السلم فيه لغير مالكه لان رب الحائط قد لا يبيع لهذا المسلم اليه فيصير رأس المال تارة سلفا ان لم يبيع رب الحائط لهذا الرجل وتارة ثمنا ان باع له * ولما تكلم على حكم انقطاع ثمر الحائط وأنه لا يجوز التأخير فيه لانفساخ العقد لعدم تعلقه بالذمة شرع يتكلم على انقطاع ما كان بالذمة أو ما يشبهه فقال (ص) وان انقطع ماله ابان أو من قرية خير المشتري في الفسخ والابقاء (ش) أى لقابل الا ان يغفل عن ذلك حتى أتى العام القابل فلا خيار له وهو قول ابن القاسم (ص) وان قبض البعض وجب التأخير (ش) أى وان كان الانقطاع بعد أن قبض المسلم البعض فيماله ابان أو في ثمر القرية المأونة فاصابها جانحة وجب التأخير والقول لمن دعا اليه منهما هذا ان لم يرضيا بالحاسبة فان تراضيا عليهما عمل بهما وإليه أشار بقوله (ص) الا أن يرضيا بالحاسبة (ش) كما صدر به ابن الحاجب ولا يترامى في المحاسبة على قصدا البيع والسلف لان انقطاعه من الله وكذلك لو كان للهروب أحدهما فان التهمة أيضا منتقمة أمالوسكت المشتري عن طلب

صغيرة أو كبيرة كذا قال محشى نت
أى فات ولو بجانحة فقط ظاهره فوات
الابان أو الجانحة فالخاصل ان
قوله وان فات ماله ابان في السلم
الحقيقى وفوات الكل بجانحة أو
فوات ابان وقوله أو من قرية أى
فات الكل أى فلم يقبض شيئا كان
لجانحة أو للابان وأما لفوات
البعض فى ذلك فهو ما أشار له
المصنف بقوله وان قبض البعض
بجانحة أو للابان فقول الشارح
فاصابها جانحة لا مفهوم له بل
وكذا للابان وهو ما أشار له الشارح
بقوله وكذلك للهروب أحدهما
وأولى هروبهما والخاصل ان
الفوات متى كان للهروب يكون
الفوات لفوات الابان لا للجانحة
وذلك لان الهروب قد يكون لعذر
فلا ينزل منزلة سكوت المشتري فاذا
عملت ذلك فقول الشارح شرع

يتكلم على انقطاع ما كان بالذمة أى وهو السلم الحقيقي وهو المشار له بقوله وان فات ماله ابان وقوله أو ما يشبهه وهو المشار له
بقوله أو من قرية أى مأونة كانت صغيرة أو كبيرة ويبقى النظر في القرية غير المأونة فهل كالحائط في الانقطاع بجانحة أو للابان
كلا أو بعضها وهو الظاهر ولم يظهر فيها نص للاقدمين (قوله وهو قول ابن القاسم) أى خلافا لاشبه نعم ظاهرا لمتن قول أشهب وهو انه
يجوز ولو غفل عن ذلك حتى أتى العام القابل لكن يقيد بقول ابن القاسم لانه المشهور (قوله وكذلك لو كان للهروب أحدهما) أى
فيجب البقاء الا أن يرضيا بالحاسبة وحاصل ما في عجب وهو ما ذهب اليه شب انه اذا كان عدم القبض بجانحة في الحائط الصغيرة كلا أو
بعضا فيجب الرجوع ويتهم الفسخ فيما لم يقبض كلا أو بعضا وان كان عدم القبض فيه لفوات الابان كلا أو بعضا فان كان ذلك بسبب
تاخير البائع خير المشتري في الفسخ والابقاء والابان كان منهما أو من المشتري وجب البقاء وان كان عدم القبض بجانحة في القرية
الصغيرة أو الكبيرة كلا أو بعضا فانه يجب البقاء الا أن يرضيا بالحاسبة ولو كان رأس المال مقوما وان كان عدم القبض فيه
لفوات الابان في القرية الكبيرة كلا أو بعضا فانه يجب البقاء أيضا الا أن يرضيا بالحاسبة وسواء كان فوات الابان بسبب تاخير البائع
أو المشتري وان كان عدم القبض لفوات الابان في الصغيرة كلا أو بعضا فان كان ذلك بسبب تاخير البائع خير المشتري في الفسخ

والإبقاء، والواجب الإبقاء، والحاصل أن قول المصنف وإن انقطع ماله أبان في غير القرية الصغيرة بل في الحائط المعين الصغير وقوله أو قرية أي الصغيرة هذا ما ظهر لعج آخر أو لا فالجواب أن قوله وإن انقطع ماله أبان كلاً أو بعضاً في الحائط المعين وفي القرية الكبيرة وقوله أو من قرية أي صغيرة ولوقال المصنف على ما ظهر لعج آخر بعد قوله تأويلان وإن انقطع بعض ثمرها أو غير القرية الكبيرة بجائحة وجب البقاء الآن يرضى بالحاسبة ولو كان رأس المال مقوماً وإن انقطع لفوات أبانه فكذلك أن كان من قرية كبيرة والآخر المشتري في الفسخ والإبقاء أن كان تأخير البائع والواجب البقاء وحكم انقطاع السك في الجميع حكم بعضها المكان أظهر (قوله لانه يسع الطعام قبل قبضه) فيه أنه لو أخذ الثمن فيه (١٣٣) يسع الطعام قبل قبضه والجواب أنه إذا أخذ الثمن بمنزلة الإقالة بخلاف

ماذا أخذ بدله شيئاً فيتعقوى جانب البيع (قوله ولو كان رأس المال مقوماً) أن كان متعدياً أو أما المتحد فلا يجوز قولاً واحداً إنها إقالة على غير رأس المال (قوله والمصرح به الخ) في كونه بالحاسبة على حسب المسكيلة ولا يأتي التأويلين المتقدمين لانه دخل على أن يأخذها دفعة واحدة انتهى إذا علمت ذلك فلا يظهر قوله فيما تقدم ويجرى مثل هذا الخ قد بر (قوله فيجوز فيما طبخ) هي الفاء الفصيحة وهي الواقعة في جواب شرط مقدر وقيل هي العاطفة على مقدر وقوله طبخ أي أمكن طبخه لا مطبوخ بالفعل بل يصح أيضاً في المطبوخ بالفعل كالمرببات التي لا تفسد بالتأخير (قوله مستهلكاً) أي لابقاء له إذا طبخ لتغيره بالبقاء وقوله وفي الرأس أصل المعنى ما قبل في اللحم من الجواز يقال في الرأس وقوله وكونها الخ أي وبين كونها مشوية أو مغمورة أي في الماء وقوله فإن اعتبرت وزنها عمل به أي ويعين عند عقد السلم وقوله ويصح أي السلم (قوله فيهما) بالثبته كما هو في خطه أي في الأكارع والرؤس

البائع حتى ذهب الأبان فلا يجوز تراخيها بالحاسبة لاتهمها على البيع والسلف وإذا تراخى بالحاسبة فلا يجوز أن يأخذ بقيمة رأس ماله عرضاً ولا غيره لانه يسع الطعام قبل قبضه قاله أبو بكر بن عبد الرحمن والتواضي ولم يعتبروا قيمة البيع والسلف للضرر والداخل عليهم بالتأخير وإذا رضى بالحاسبة جاز ولا يشترط أن يكون رأس المال مثلياً بل يجوز ولو كان رأس المال مقوماً من كميون وثياب ونحاس سباعي رد شيء منها بعينه قيمته قدر قيمة ما لم يقبض من المسلم فيه ومنع بعضون الحاسبة حينئذ إلا أن يكون رأس المال مثلياً ليأمننا من الخطأ في التقويم فإنها إذا اتفقا على رد ثوب بعينه عوضاً عما لم يقبض احتمل أن يكون المردود مساوياً لما بقي من المسلم فيه فيجوز أو يكون مخالفاً بالقليلة أو الكثرة فيمتنع لأنها إقالة في ذلك الشيء على خلاف رأس المال اللهم إلا أن يرد من الأثواب جزأً ثانياً يكون المشتري شريكاً للبائع فيسلبا من احتمال الخطأ في التقويم فيجوز باتفاقهما والمبالغة المشار إليها بقوله (ولو كان رأس المال مقوماً) في المفهوم أي فإن رضى بالحاسبة جاز ولو كان رأس المال مقوماً وفي بعض النسخ إلا أن يرضى بالحاسبة وفاعله حينئذ العاقل لا أحدهما لانه لا بد من رضاها معاً والمصرح به هنا على حسب المسكيلة فلا نظر وما انتهى الكلام على شروطه شرع فيما يجوز فيه إذا استكمل تلك الشروط وما لا يجوز فيه إذا اختلفت شيء منها فقال (ص) فيجوز فيما طبخ (ش) الفاء سببية والمعنى أنه لا يشترط في المسلم فيه أن يكون ذاتاً قائمة بعينها بل يجوز أن يكون مستهلكاً بشرط أن تحصره الصفة وأن يوجد عند حلوله وسواء كان لحماً أو غيره قال في الشامل وفي الرؤس ما في اللحم وكونها مشوية أو مغمورة فإن اعتبرت وزنها عمل به ويصح في الأكارع والرؤس وفي المطبوخ فيه ما ومن اللحم إذا كان يعرف تأثير النار فيه بالعادة وكانت الصفة تحصره (ص) واللؤلؤ والعنبر والجوهر والزجاج (ش) اللؤلؤ معروف واحد لؤلؤة وجعه لا شيء أيضاً وفيه أربع لغات لؤلؤة من زينة ولؤلؤة بغير همز ولؤلؤة من أوله دون ثانيه وبالعكس والعنبر خردابة في البحر والجوهر هو كبار اللؤلؤ والزجاج مثل الزاي واحدة زاجحة والمعنى أن هذه الأشياء يجوز السلم فيها إذا ذكر قدر معلوماً بصفة معلومة (ص) والجص والزرنج (ش) يعني أنه يجوز السلم في الجص وهو الجبس والزرنج لكن هذا يعني عنه قوله ويجوز فيما طبخ لأن ما ذكره يطبخ أي يشوى بالنار فهو من عطف الخاص على العام والنسبة في العطف لئلا يغفل عن قوله ويجوز فيما طبخ (ص) وفي احتمال الخطب والادم (ش) يعني أنه يجوز السلم في احتمال الخطب وزناً أو خزانة مكل هذا الجبل ويوضع عند أمين ويصفه من سنط أو طرء أو غيره وفي

جاء

(قوله فيها) أي في الثلاثة اللحم والأكارع والرؤس هذا هو المتبادر من العبارة حينئذ يكون قوله

أولاً ما في اللحم أي المشوي لا المطبوخ هذا ما ظهر من العبارة والله أعلم (قوله خردابة) قال بعضهم الصحيح عند المحققين أن العنبر ينبت من أصل قاع البحر فيرميه بساحله وهو أعلاه وأوسطه ما ينبت له الدابة من البحر ثم أنه يضربها فتبرز تنقياه وهو يلي الأول وتارة تموت ويجذونه قبل أن تصير جيفة وهو يلي الثاني وتارة يجذونه حين تصير جيفة وهو أدناه (قوله كبار اللؤلؤ) أي كبار أمه وسط التيسر وجوده غالباً لا خارجاً عن المعتاد لعدم تيسره غالباً فيدخل تحت قوله وما لا يوجد (قوله لانه ما ذكره يطبخ الخ) قد يقال لا حاجة لذلك لانه أراد المطبوخ مما يؤكل (قوله والادم) معطوف على ما يطبخ وعطفه على احتمال الخطب مبني على القول المرجوح من أن المعاطيف

إذا تكررت كان كل واحد معطوفاً على ما يليه من شرح شب (قوله الجلد بعد الدبغ) أي وأما قبل الدبغ فيقال له اهاب (قوله فيجوز بالجزز) أي بشرط ثلاثة أن يرى الغنم وأن يكون عند ابان جزازته وأن لا يتأخر القبض تأخيراً بعيداً وأما العشرة أيام فجازز كما قاله في كتاب الدور والارضين وقاله ابن ناجي لكن يأتي للمصنف في القسمة وجازز صوف على ظهران جزوان لكن نصف شهر وأما المجزوزة بالفعل فالامر فيها ظاهر والمجزز جمع خزة بكسر الجيم فيهما (قوله وتوز ليكمل) أي على صفة خاصة واطلاق التور عليه قبل كاله مجازز على حد أصغر خرا (قوله أو لا يوم قلائل) أي خمسة عشر يوماً كما نص عليه محشي تب (قوله ويضمنه مشتريه بالعقد) أي حيث كان اشتراه جازفاً وأما إذا كان الشراء على الوزن فلا يضمنه مشتريه (١٣٣) إلا بالقبض (قوله وبقيد المنع الخ) لكل من الثوب والتور

ثلاثة أقسام يتفقان على المنع إذا اشترى بجملة كل وعلى الجواز إذا كان عند كل من البائعين جملة نحاس وغزل على ملكهما غير ما اشترى ويختلفان في قسم وهو المنع في الثوب إذا كان عند رب الغزل دون ما يخرج منه آخر إذا جاء المنسوج على خير الصفة المطلوبة والجواز في تور حيث كان عند رب النحاس دون ما يعمل منه تور آخر لكن عنده ما يجبر نقص ما يكسر ويعاد (قوله والشراء من دائم العمل) هو الذي لا يفر عنه غالباً (قوله وهو يبيع) صرح به مع قوله والشراء لان الشراء يطبق على السلم ووجه كونه يبيعه انهم نزلوا الدوام منزلة تعينه والمسلم فيه لا يكون معيناً لا يخفى انه يخالف للبيع لما تقرر ان البيع يشترط ان يكون المبيع معيناً ألا ترى ان الغائب الذي يباع على الصفة انما يقع البيع على عينه بالصفة ويخالف للسلم لان السلم يشترط فيه أن لا يكون العامل معيناً فهذه المسئلة مترددة بين البيع والسلم (قوله كعشرة أيام) فالكاف مدخلة للخمسة كما صرحوا به

جلود الغنم والبقر والابل إذا اشترط شيئاً معلوماً والدم لغلة الجلد بعد الدبغ والمراد به هنا ما يشمل المدبوغ وغيره (ص) وصوف بالوزن لا بالجزز (ش) يعني أنه يجوز السلم في الصوف بالوزن ولا يجوز بالجزز عدد الاختلافها بالصغر والكبر وأما شراؤه لا على وجه السلم فيجوز بالجزز (ص) والسيوف (ش) يعني وكذلك يجوز السلم في وصول السيوف وفي السكاكين وفي العروض كلها ان كانت موصوفة مضمونة وضرب لها أجلاً معلوماً وقدم النقد فيها (ص) وتوز ليكمل (ش) التور بناءً مثلاً اناء يشبه الطشت بفتح الطاء وكسرها وفوقه في آخره وبدونها وأما الثور الذي يحرق الارض فهو بناءً مثله والمعنى انه يجوز ان وجد بعض طشت من نحاس أن يشتريه من ربه على ان يكمله له على صفة معلومة لهـ ما وليس هذا سلماً انما هو بيع معين يشترط فيه شروع الاثن أو لا يوم قلائل أو لا يكون معيناً يتأخر قبضه ويضمنه مشتريه بالعقد وانما يضمنه البائع ضمان الصنيع فقوله الا أتى وهو يبيع يرجع لهذا أيضاً وهذا بخلاف الثوب فلا يجوز شراؤه من صاحبه على أن يكمله كما يأتي وبقيد الجواز هنا بما إذا لم يشترط جملة النحاس فان اشتراه ولم يجز الا أن يبقى من عمله اليسير جذاً وبقيد المنع الا أتى بما إذا لم يكن عنده من ذلك الغزل كثير ولا جاز (ص) والشراء من دائم العمل كالجواز وهو يبيع (ش) يعني ان الشراء من الصانع المعين الدائم العمل كالجواز والعمام ونحوهما جائز ويكون بيعاً بالنقد لا سلماً فيجوز تأخير الاثن ولا يشترط ضرب الاجل بل يشترط أن يكون المعقود عليه موجوداً عنده لئلا يؤدي الى بيع ما ليس عند الانسان وهو منهي عنه وان يشرع في الاخذ حقيقة أو كمالاً كعشرة أيام ويمكن ارجاع قوله وهو يبيع للمسئلة التور أيضاً (ص) وان لم يدم فهو سلم (ش) يعني ان الشراء مما لم يدم عمله بان كان الغالب انقطاع العمل جائز ويكون سلماً فيشترط فيه ما اشترط في السلم من تعجيل رأس المال وعدم تعيين العامل والمعمول منه كان يقع العقد بينهما على عمل ركاب مثلاً من حديد بوزن كذا ووصفة كذا وأما مع تعيين العامل أو المعمول منه فسيأتي عند قوله وفسد بتعيين المعمول منه أو العامل (ص) كاستصناع سيف أو سرج (ش) التشبيه فيما قبله في كونه سلماً والمعنى انه يجوز للرجل أن يشتري سيفاً أو سرجاً ليعمله له بشرط أن لا يعين عاملاً ولا الشيء المعمول منه فان عينهما أو أحدهما فسد كما يأتي وأشار بالمثاليين الى أنه يجوز السلم في البسيطات والمركبات (ص) وفسد بتعيين المعمول منه (ش) أي وفسد السلم بتعيين المعمول منه من غير شيء له بدليل ما بعده كما عمل لي من هذا النحاس بعينه ولم يشتره منه وسواء عين العامل أم لا وفي بعض النسخ أو العامل كي عمله الى فلان بعينه أو أنت بعينه من غير تعيين

ما يأخذ كل يوم ولم يسم ما يأخذ كله ان لكل واحد الفسخ وأما إذا سمي جملة ما يأخذ على أن يأخذ منه كل يوم قدر معيناً فليس لأحدهما الفسخ (قوله وان لم يدم) بان كان انقطاعه أكثر أو تساوى عمله وانقطاعه فالخاص انه اذا كان دائم العمل أو غالبه هو ما أشار له المصنف بقوله والشراء وأما إذا كان الانقطاع أكثر أو استويا فهو قول المصنف فهو سلم (قوله كاستصناع سيف أو سرج) أي كما ان استصناع السيف والسرج سواء كان مما يدوم العمل أم لا (قوله ليعمله له) كذا في نسخة كما هو ظاهر منها والمناسب لمعمل له بالبناء للمفعول والافسد لما سبأني من قوله وفسد الخ (قوله وفي بعض النسخ) أي وفي بعض النسخ اسقاطها والاقتصار على

قوله بتعيين المعمول منه (قوله ومسئلة تجليد الكتب الخ) أقول أي فرق بينه وبين السيف والسرّج فمن المعلوم قطعان في ذلك اجتماع البيع والاجارة فلم يجوز هذا ومنع ذلك (قوله جازان شرع الخ) عبارة شب جازان شرع حقيقة أو حكماً لانه يجوز تأخير الشروع الى ثلاثة أيام سواء اشترط تجليل النقداً لا (١٣٤) وسواء عين عاملة أم لا (قوله واستأجره) صورة المسئلة دفع له ديناراً في مقابلة

المعمول منه فقد اشتمل كلامه على هذه النسخة على أقسام ثلاثة يفسد فيها السلم وعلّة الفساد دوران الثمن بين التمنية والسلفية فهو غير لانه لا يدرى أي سلم ذلك الى الاجل أم لا ولا يكون السلم في شيء بعينه ومسئلة تجليد الكتب المتداولة الآن ليست من باب السلم بل من باب الاجارة على جواز بناء دارك والخص والآخر من عند الاجير وحينئذ لا يشترط ضرب أجل السلم فيها (ص) وان اشترى المعمول منه واستأجره جازان شرع عين عاملة أم لا (ش) يعني انه اذا اشترى منه حديد معيناً واستأجره على أن يعمل له منه سيقام مثلاً بدنياً فان ذلك جائز لانه من باب اجتماع البيع والاجارة في الشيء المبيع وسواء كان العامل معيناً أم لا بشرط أن يشترط في العمل من الآن أو الى ثلاثة أيام وان يكون خروجه معلوماً لان اختلاف كميته ثوباً على ان على البائع صبغه أو نسجه أو بيعه خشبة على أن يعملها تابو توافهم من قوله واستأجره انه لو استأجر غير من اشتراه منه لحاز من غير قيد شروع (ص) لا فيما لا يمكن وصفه كتراب المعدن (ش) عطف على فيما طبخ أي ان ما لا يمكن وصفه كتراب المعادن والصواعين لا يجوز السلم فيها لان الصفة مجهولة ومن ذلك السلم على الجوزة المخلوطة بالرملي والحناء المخلوطة بالرملي والارض الضمير في وصفه مرعاة لفظ ما لو أنشأه كان أولى لان الممتنع أمور متعددة (ص) والارض والدار (ش) عطف على ما لا على تراب لانه يمكن وصفهما وانما امتنع السلم فيهما لان وصفهما مما يختلف الاغراض به فيستلزم تعيينهما لان من جملة ما يختلف الاغراض به تعيين البقعة وذلك يؤدي الى السلم في معين وشرط السلم أن يكون السلم فيه في الذمة (ص) والجواز (ش) أي ولا يجوز السلم في الجواز لان جوازه مقيد برؤيته وهو معهما معين فيصير معيناً بتأخير قبضه (ص) وما لا يوجد (ش) أي ومنع السلم في الشيء الذي لا يوجد جملة لعدم القدرة على تخصيصه كالكبريت الاحمر وانادرا ككبائر اللؤلؤ (ص) وحديد وان لم يخرج منه السيوف في سيوف أو بالعكس (ش) المشهور أن سلم الحديد في السيوف ممنوع سواء كان يخرج من ذلك الحديد سيوف أم لا وكذلك لا يجوز سلم السيوف في حديد سواء كان يخرج من الحديد سيوف أم لا وهو مذهب ابن القاسم لان السيوف مع الحديد كشئ واحد لان الصفة المفارقة لغو بخلاف الملازمة (ص) وكان غليظ في رقيقه ان لم يغزل (ش) يعني انه لا يجوز سلم السكّان الشعر الخشن الذي لم يغزل في كان شعراً رقيقاً ناعم لم يغزل لان غليظ السكّان قد يعالج فيجعل منه ما يجعل من رقيقه وانظر هذا التعليل فانه لا يجري في عكس كلام المؤلف مع منعه أيضاً ومفهوم ان لم يغزلا انه مالوغزلا لجاز وهو واضح لان غليظ الغزل يراد لما لا يراد له رقيقه كغليظ ثياب السكّان في رقيقها (ص) وثوب ليكمل (ش) يعني انه لا يجوز شراء ثوب قد نسج بعضه ليكماله صاحبه لان الثوب اذا لم يوجد على الصفة المشترطة لا يمكن عوده عليه بخلاف الثور الخناس اذا لم يوجد على الصفة المشترطة أمكن كسره وعوده عليها وقد مر أن كلاماً مقيد بقيد * ولما انتهى الكلام على ما يختلف به الجنس خلقه وما لا يختلف شرعاً في الكلام على نظير ذلك صنعة وانه ثلاثة أقسام مصنوع في غيره وغيره فيه ومصنوع في مثله فقال (ص)

الحديد واجارة الصنعة والحاصل ان هذه المسئلة فارقت التي قبلها من حيث ان البيع في هذا وقع على المعمول منه قبل أن يعمل على شرط أن يعمل فيه البائع صنعة ماله مشترى فانتقل ملك المعمول منه للمشتري قبل أن تدخله الصنعة وفي القسم الذي قبله لم ينتقل ملك البائع عن المبيع الا بعد حلول الصنعة فيه فلم يكن عقد الاجارة مستقلاً هذا هو الصواب خلافاً لما توهّمه عبارة شب (قوله الى ثلاثة أيام) فيه نظر اذا الممنوع ما زاد على خمسة عشر يوماً كما أفاده محشى نت (قوله على أن على البائع الخ) أي هذه شأنها الاختلاف فلا ينافي انها قد لا تختلف (قوله لا فيما لا يمكن وصفه) أي وصفه الخاص به الكاشف عن حقيقة لا مطلق وصفه لان المعدن يمكن وصفه فلا يجوز أن يسلم فيه عين ولا عرض لان صفته لا تعرف فان عرفت أسلم فيها عرض لا عين لثلايد خله ذهب بذهب وفضة بفضة الى أجل ويجوز أن يشتري يد ابيد بخلافه من عين أو عرض لانها حجارة معروفة ترى ولا يرد أن ما يخرج مجهول القدر والصفة لان ما يدفع فيها ليس عوضاً عما يخرج منها بل عن اختصاصه بها ورفع يده عنها وانما منع بموافقه ان العين وان كان اسقاط الاختصاصه

ومصنوع

تظر المافيه في الجملة (قوله ومن ذلك السلم الخ) أي وأما بيعهما فيجوز اذا تحرى ما فيه من الرمل

لتعينه (قوله وحديد) بالرفع معطوف على قوله لا فيما لا يمكن وصفه من عطف الجمل وبقدر عامل وكذا قوله وكان وقوله ومصنوع أي ولا يسلم حديد (قوله وهو مذهب ابن القاسم) ومقابله ما لم يحسن من جواز سلم حديد لا يخرج منه السيوف في سيوف وحينئذ قلوا أي المصنف بل هو مكان ان لكان أولى (قوله على ما يختلف به الجنس خلقه) أي من جهة الخلقة كالصغير والكبير المشار له بقول المصنف

الخلفه أى خلقه هذا كأنها غير خلقه هذا أى خلقه هذا الذى خلق عليها غير خلقه الآخر وقوله أو مالا أى كالصغير من الأدنى والغنم (قوله قدم) صفة وقوله لا يعود حال أو صفة وكذا قوله هين وقوله بخلاف النسيج أى المنسوج (قوله رأس مال) وأما في النقد فيجوز بيع الغزل بالمكان بشرط ان علمها لا جزاف إلا أن يبين الفضل (قوله فلا تسلم في الخبز) أراد به ما أصله فطنا وحريرا على طريقة حجاز الاول فيكون اضافة ثياب للخبز من اضافة الفرع للأصل (قوله لا تنفخ) قال سنده هذا بعيدا ذبيعه في المنسوج أن يقصد الى التعامل على نقض نسجه (قوله والخبز الخ) فيه شئ بل الخبز ما كان سده من حرير ولحمته من وبر وقوله والخبز الخ هذا هو الحقيقة (قوله على ما هو أعم من ذلك) فيشمل ما كان سده من قطن أو كتان (قوله المصنوع صعب الصنعة) مثال المصنوع صعب الصنعة الثياب المنسوجة من الكتان ولا تعود ومثال صعب الصنعة الذى يعود ثياب الخبز وقوله والمصنوعان يعودان كثياب الخبز والآن المصنوع من النحاس أو الحديد (قوله فان تقاربت الخ) عبارة شب فان اتحدت أو تقاربت (قوله وأخرى ان لم يعودا) وذلك لانه اذا اعتبر النظر للمنفعة عند العود وانها اذا تباعدت يجوز فأولى اذ لم يعودا وقوله وحكمه ابتداء أراد بالحكم الابتدائي ما صرح به من قوله فيجوز فيما طبخ الخ (قوله لا يدخله الاول) أى لان الاجل في القرض من حق من هو عليه

ومصنوع قدم لا يعود هين الصنعة كالغزل (ش) يعنى انه لا يجوز أن يكون المصنوع الهين الصنعة رأس مال السلم في غير المصنوع من جنسه كالوأسلم غزلا في كان لان صناعته لهيئتها كأنها كالعدم لم تخرجه عن المكان الذى هو أصله فكانه أسلم كأننا في مثله على المشهور ولا مفهوم لقوله لا يعود لان هين الصنعة لا يسلم في أصله ولا يسلم أصله فيه عادا م لا ولا يعتبر فيه الاجل ولا عدمه فقوله الا ترى وان عاد أى المصنوع صعب الصنعة وليس مفهومها لما هنا (ص) بخلاف النسيج (ش) يعنى ان الثوب المنسوج يجوز سلمه في الغزل أو في المكان لان الصنعة في النسيج معتبرة تنقله عن أصله فهو مفهوم هين الصنعة كانه قال فان كان غير هين الصنعة جاز كما في النسيج أى المنسوج وقوله (الا ثياب الخبز) مستثنى مما قبله يعنى ان النسيج ناقل الاثياب الخبز فلا تسلم في الخبز لانها تنفخ وتصير خرافا النسيج فيها كالغزل في المكان فيسلك لا يسلم الغزل في المكان لا تسلم ثياب الخبز في الخبز ما كان سده أى قيامه من صوف أو وبر ولحمته من حرير وقد تطلقه الفقهاء على ما هو أعم من ذلك (ص) وان قدم أصله اعتبر الاجل (ش) أى وان قدم أصل المصنوع الغير هين الصنعة الذى لا يعود بدل ليل ما يأتى وجعل رأس مال للمصنوع كمكان في ثوب منسوجة فانه يعتبر الاجل فان أمكن أن يجعل فيه غير المصنوع مصنوعا منع للمزانية لانه اجارة بما يفضل ان كان ولا ذهب عمله مجانا والاجاز فان قلت ما حمت عليه كلام المؤلف من رجوع ضمير أصله لغير هين الصنعة خلاف ظاهر كلام المؤلف قلت قد علمت ان المؤلف ذكر أنه يمنع سلم المصنوع الهين الصنعة في أصله ويفهم منه منع عكسه بالاولى لانه يبعد القصد الى نقض المصنوع بحيث يصير غير مصنوع بخلاف القصد الى جعل غير المصنوع مصنوعا وما يفهم بالاولى كالمنطوق به فاقتضى هذا أن يكون ضمير أصله لغير هين الصنعة (ص) وان عاد اعتبر فيه (ش) أى وان عاد المصنوع صعب الصنعة أى أمكن عوده فان الاجل يعتبر في اسلام المصنوع في أصله وفى اسلام أصله فيه وهو المراد بضمير التثنية فان وسع الاجل لصيرورة المصنوع كأصله وزوال صناعته منه أو صيرورة أصله كهو بوضع الصنعة فيه لم يحز السلم والاجاز والحاصل ان هين الصنعة سواء كان يعود أم لا لا يسلم في أصله ولا يسلم أصله فيه وغير هين الصنعة ان لم يعد يسلم في أصله وان أسلم أصله فيه اعتبر الاجل وان عاد اعتبر الاجل في سلم أصله فيه وسلكه في أصله (ص) والمصنوعان يعودان ينظر للمنفعة (ش) يعنى ان المصنوعين اذا سلم أحدهما في الآخر وهما من جنس واحد سواء عاد أم لا فانه ينظر للمنفعة فان تقاربت منع كالسلام قدر نحاس أو ثياب رقيقة في قدر نحاس أو في ثياب رقيقة لانه من باب سلم الشئ في مثله وان تباعدت جاز كالسلام ابريق نحاس أو ثياب رقيقة في منارة من نحاس أو في ثياب غليظة فقوله يعودان وأخرى ان لم يعودا وقوله والمصنوعان سواء كانت صنعتها هينة أم لا * ولما أنهى الكلام على كيفية السلم وحكمه ابتداء شرع في حكمه انتهاء وهو اقتضاء المسلم فيه ممن هو عليه بقوله (ص) وجاز قبل زمانه قبول صفته فقط (ش) يعنى أنه يجوز للمسلم قبول موصوف صفته المسلم فيه كان طعاما أو غيره قبل حلول أجله أى وفي محله لا أجود ولا أردأ ولا أكثر ولا أقل لما فيه من حظ الضمان وأز يدك أوضع وتجل وكلاهما ممنوع في السلم وفى القرض لا يدخله الاول وللمسلم أن يمنع من قبول الصفه قبل الاجل لان الاجل في السلم حق لكل مال يكن المسلم فيه من النقد والاجبر على قبوله قبل الاجل وأما في القرض فيجبر على قبوله قبل أجله كان القرض عيناً أو حيواناً أو طعاماً أو يدل لقولنا أى وفي محله ما بعده وحينئذ

(قوله فلا يشك كل الخ) حاصله أن قول المصنف وفي الطعام أن حل مفهومه أن لم يحل يمنع وهو صحيح لكونه قبل المحل فلو عجمنا هنا وقتنا قبل المحل أو بعد المحل لناقض ذلك من حيث أن كلامه هنا شامل للطعام وغيره (قوله كقبول محله في العرض) مطلعا حل الأجل أم لا وهو ضعیف والمذهب أنه لا بد في الجواز من حلول أجل العرض (قوله فهو سلف جرنفعا) أي من المسلم اليه وفيه أيضا بيع الطعام قبل قبضه لأن ما بعله عوض عن الطعام الذي لم يجب عليه إلا أن وانما يجب عليه إذا حل الأجل إلا أن خير بأن ما ذكره ولو في محله فكان قضيته المنع مع أنه لا يمنع فكان الأولى أن يقول في التعليق لانه تقوى جانب السلف باجتماع عدم الحلول لقبليه المحل (قوله) ولانه لا يلزم القضاء في غير بلد المسلم فأشبهه (١٣٦) عدم الحلول أي فقد يحل قبل الأجل والمحل لما في الذمة لعدم مسلفا ثم

لا يخفى أن جعله تعليلا مستقلا مقتضيا للمنع فيقتضى المنع حتى في صورة الجواز فلا نسب حذف هذا التعليق فان قلت ان المعنى على هذا فقد وجد عدم حلولين قلت يبعد ذلك سوقه تعليلا مستقلا (قوله لان البلدان بمنزلة الأجل) فكانت دفعه قبل أجله وفيه انها موجودة عند عدم الكراء (قوله) ويريد في الطعام) تقدم توجيهه (قوله) لانه أخذه) أي لان المسلم أخذه عن الطعام وقوله ليستوفيه ظاهره المسلم وفيه انه لما أخذه عن الطعام الذي وجب له فقد استوفاه فلا يظهر قوله ليستوفيه من نفسه بل قوله ليستوفيه يدل على أنه قبضه وديعة وأيضا لا يلزمه ذهابه لبلد الشرط فالمناسب أن يقول ولانه لما دفعه المسلم اليه كأنه سلفه له أو باعه له ليقبض من نفسه في بلد الشرط وقوله والتفاضل لان هذا الكراء يقدر طعاما (قوله) اذا كان المأخوذ من جنس رأس المال) فكانت المسلم أسلف المسلم اليه ذلك الدينار الذي أخذه كراء وما أخذه من الطعام نفعا وهو

فلا يشك كل مع مفهوم قوله وفي الطعام أن حل لا اجتماع عدم الحلول وكونه قبل المحل (ص) كقبول محله في العرض مطلقا (ش) التشبيه في جواز قبول الصفة فقط والمعنى أن المسلم يجوز له أن يقبل العرض المسلم فيه قبل المحل المشترط فيه القبض سواء حل الأجل أو لم يحل وهو مراده بالاطلاق ولا فرق في العرض بين الثياب والجواهر واللائي على المشهور وسواء كان للعرض كلفة أم لا (ص) وفي الطعام أن حل (ش) أي ويجوز للمسلم أن يقبل الطعام المسلم فيه قبل المحل الذي اشترط عليه أن يوفيه فيه بشرط أن يحل الأجل والأفلا لان من يحل ما في الذمة عدم مسلفا وقد ازداد الانتفاع باسقاط الضمان عنه الى الأجل فهو سلف جرنفعا ولانه لا يلزم القضاء في غير بلد المسلم فأشبهه عدم الحلول وقوله (ان لم يدفع كراء) راجع للطعام والعرض فان دفع المسلم اليه للمسلم كراء لجملة الى محله منع لان البلدان بمنزلة الأجل ويريد في الطعام بيعه قبل قبضه والنسيئة لانه أخذه عن الطعام الذي يجب له ليستوفيه من نفسه في بلد الشرط والتفاضل وفيه وفي غير سلف جرنفعا اذا كان المأخوذ من جنس رأس المال وبيع وسلف وحط الضمان وأزيد اذا كان في موضع الاشتراط أرخص قاله في توضيحه ووجه البيع قبل القبض انه لما دفع الطعام مع الكراء قوى ذلك جانب البيع وصار المأخوذ في مقابلة الطعام الذي عليه فقد باع المسلم الطعام الذي على المسلم اليه قبل قبضه بهذا المأخوذ بخلاف ما اذا لم يدفع كراء فان الطعام المأخوذ هو الذي جهة المسلم اليه (ص) ولزم بعدهما (ش) ضمير التشبيه يرجع للمحل والأجل أي ولزم المسلم قبول المسلم فيه كان طعاما أو غيره حيث حل الأجل وكان المسلم والمسلم اليه في بلد الشرط كما يلزم المسلم اليه الدفع اذا طلب منه وبعبارة أي ولزم أي الواجب دفعه وقبلوا بعدهما بعدية الزمان بعدية انقضاء وبعدية المحل بعدية وصول أي بعدهما انقضاء ووصول (ص) كقضاء ان غاب (ش) تشبيهه في لزوم القبول أي اذا غاب المسلم عن موضع القبض ولا وكيل له وأتى المسلم اليه للقاضي بالشئ المسلم فيه فانه يلزمه قبوله فقوله ان غاب أي ولا وكيل له لانه مقدم على القاضي (ص) وجاز أجود وأرد (ش) يعني أنه يجوز للمسلم بعد الأجل والمحل أن يقبل المسلم فيه اذا دفعه المسلم اليه ولو كان أجود مما في الذمة أراد أن لأن ذلك حسن قضاء في الأول وحسن اقتضاء في الثاني (ص) لا أقل (ش) أي ولا يجوز أخذ أقل قدرا كعشرة عن أحد عشر وسواء كان المأخوذ الأقل بصفة ما في الذمة أو أجود مما في الذمة أو أردأ منه لقول مالك فيها من له عليه مائة أردب سمراء الى أجل فلما حل

الأردب الذي لم يقع في مقابلة شئ (قوله وبيع وسلف) أي فواقع من رأس المال في مقابلة الطعام يبيع وما وقع في مقابلة الأجل الدينار المدفوع كراء سلف (قوله اذا كان في موضع الاشتراط أرخص) أي فالمسلم حط الضمان عن المسلم اليه وزاده المسلم اليه زيادة الثمن الذي يباع به في غير بلد الشرط فإذا كان يباع في بلد الشرط بدينار وفي الموضع الذي أعطاه له بدينارين فالدينار الثاني هو الزيادة (قوله) ولزم بعدهما) أي اذا أتاه بجميعه فان أتاه ببعضه لم يلزم حيث كان المدين موسرا (قوله بعدية الزمان بعدية انقضاء) كأنه يشير الى أن ظاهر اللفظ ليس براد من أنه يلزم بعد مضي مدة فأفاد أن المدار على انقضاء الزمان واعلم ان بعد في المكان قليل وفي الزمان كثير ففيه استعمال مشترك في معنييه (قوله كقضاء) اعلم أنه ورد أن السلطان ولي من لا ولي له انتهى والقاضي نائب مناب السلطان (قوله وجاز أجود) عبر بالجواز لانه لا يلزمه قبوله لان الجودة هبة ولا يلزم قبولها (قوله وسواء كان المأخوذ الأقل بصفة الخ)

هذا ما لا يلى الحسن والذي لا بن عرفة وظاهر المواق ارتضاؤه أنه اذا كان باصفة جازأبرأه مما زاد أم لا والتفصيل اذا قضاه بغير الصفة وهو المعتمد كما أفاده محشى نت (قوله والتبايع) عطف نفسير (قوله على غير شرط) أى حيث لم يشترط ذلك فى عقد السلم والافسد كأن يقول لا أدفع لك الاقل الا بشرط أن تبرئ مما زاد (قوله لا المسكايه) (١٣٧) أى المشايحة أى المغالبة (قوله جنس القضاء)

أراد بالقضاء ما دفع بالفعل وأراد بالمقضى عنه ما كان فى الذمة (قوله فيجوز أن يأخذ الخ) ما لم يدخلوا على ذلك والافسد العقد (قوله مراعاة لمذهب من يقول الخ) أى فهو مشهور مبنى على ضعف (قوله وما فى القمع) الواو بمعنى أو فأحدهما كاف (قوله ان جاز بيعه) أى المسلم فيه وقوله وبيعته أى المأخوذ فيه تشتيت فى المرجع فلو قال وبيعته بالمأخوذ لمسلم من ذلك (قوله وأن يسلم فيه رأس المال) ظاهره أنه لا يصح القضاء بمجزاف وأرض لانه لا يسلم فيه رأس المال مع انه يصح والجواب أن المعنى وأن يسلم رأس المال أى المخصوص فى تلك الجزئية وأما هذان فيمتنع السلم فيهما أصلا فى كل بخيئة (قوله ولحم بمحيو) أى عن حيوان ومثل اللحم طير الماء وخصيان الديكة وأسقط المصنف رابعا وهو تجيل المأخوذ كان قبل الاجل أو بعده لئلا يلزم فسخ دين فى دين (قوله وذهب الخ) الا أن يزيد أحد العوضين على الآخر زيادة يثبت تبعدهمته عن الصرف المؤخر وقوله وعكسه راجع لهما أى لقوله ولحم بمحيو ولقوله وذهب ورأس المال ورق (قوله لانه لا يراعى فى البيع الخ) الاولى أن يقول لانه لا يراعى فى البيع لزيد الذى هو الاجنبى حكم البيع

الاجل أخذ منه خمسين محمولة وخط ما بقى فان كان ذلك بمعنى الصلح والتبايع لم يجز وان كان ذلك اقتضاء عن خمسين منها ثم خط به بعد ذلك بغير شرط جاز ابن القاسم وكذلك فى أخذه خمسين سمرا من مائة محمولة وخطه ما بقى والى ذلك أشار بقوله (الا) أن يأخذ الاقل (عن مثله) قدرا (و يرى) بعد ذلك (مما زاد) على غير شرط لانه على وجه المعروف لا المسكايه وكلام المؤلف فى الطعام والتقد حيث اتحد جنس القضاء والمقضى عنه فيه - ما فيجوز أن يأخذ نصف قطار من نحاس عن قطار منه أبرأ مما زاد أم لا لانه ليس بطعام ولا نقد (ص) ولا دقيق عن قمع وعكسه (ش) يعنى أنه لا يجوز قضاء أحدهما عن الآخر على الاصح قاله مالك مراعاة لمذهب من يقول ان الطعن ناقل فصارا كخمسين فى قضاء أحدهما عن الآخر يبيع الطعام قبل قبضه وهذا فى السلم وأما فى القرض فيجوز بتكرى ما فى الدقيق من القمع وما فى القمع من الدقيق * ولما أنهى الكلام على قضاء السلم بالجنس شرع فى قضائه بغيره فقال (ص) وبغير جنسه ان جاز بيعه قبل قبضه وبيعته بالمسلم فيه مناجزة وأن يسلم فيه رأس المال لا طعام ولحم بمحيو ورأس المال ورق وعكسه (ش) يعنى أنه يجوز للمسلم اليه أن يقضى السلم من غير جنس المسلم فيه سواء حل الاجل أم لا بشرط ثلاثة الاول أن يكون المسلم فيه مما يباع قبل قبضه كالأوسم ثم باقى حيوان فأخذ عن ذلك الحيوان دراهم اذ يجوز بيع الحيوان قبل قبضه الثانى أن يكون المأخوذ مما يباع بالمسلم فيه يدا بيد كالأوسم دراهم فى ثوب مثلا فأخذ عنه طشت نحاس اذ يجوز بيع الطشت بالثوب يدا بيد الثالث أن يكون المأخوذ مما يجوز أن يسلم فيه رأس المال كالأوسم دراهم فى حيوان فأخذ عن ذلك الحيوان ثوبا فان ذلك جائز اذ يجوز أن يسلم الدراهم فى الثوب فأحترز بالقييد الاول من طعام السلم فلا يجوز أن يأخذ عنه دراهم لانه يؤدى الى بيع الطعام قبل قبضه وقد وقع النهى عنه ولا فرق بين أخذ العوض من بائع أم لا وبالثنى من أخذ اللحم الغير المطبوخ عن الحيوان الذى هو من جنس اللحم ولا العكس فان ذلك لا يجوز لامتناع بيعه يدا بيد لانه يبيع اللحم بالحيوان أى من جنسه وهذا عام فى بيعه لمن هو عليه وغيره وبالتالى من أخذ الدراهم عن الذهب وعكسه اذ لا يجوز أن تسلم الدراهم فى الدنانير ولا عكسه لادائه الى الصرف المستأخر وهذا خاص بما اذا باع المسلم المسلم فيه من غريمه فان باعه من أجنى لم يراع رأس المال فيجوز أن يسلم دنانير وبيع المسلم فيه من أجنى بورق أو غيره لانه لا يراعى فى البيع من زيد ما يبيع من عمر وفقوله لا طعام محترضا لشرط الاول وقوله ولحم بمحيو وعكسه محترضا لثانى وهذا اذا كان الحيوان من جنس اللحم اذ هو الذى يمتنع بيع بعضه ببعض مناجزة وأما من غير الجنس فيجوز كما هو للمؤلف ويجه حينئذ أن يقال الشرط للقضاء بغير الجنس والمحتزر عنه انما يمتنع اذا كانا من جنس واحد اللهم الا أن يقال ان اللحم والحيوان وان كان جنسهما واحدا فى باب الربويات لكن جعلوهما هنا بمنزلة الجنسين كما فعلوا ذلك فى قضاء الدقيق عن القمع وعكسه والباء فى بمحيو بمعنى عن * ولما أنهى الكلام على قضاء ما هو عقد واحد

(١٨ - خرشى رابع)

لعمرو الذى هو المسلم اليه وفيه ان هذه دعوة تحتاج لدليل (قوله والمحتزر عنه انما يمتنع

اذا كانا من جنس واحد) الافصح أن يقول الشرط فى القضاء بغير الجنس فالمحتزر عنه المحكوم عنه انما يكون قضاء بغير الجنس مع ان المحكوم عنه هنا القضاء بالجنس (قوله اللهم الخ) الاولى أن يقول انما وان كانا جنسا واحدا كما تبين فى باب الربويات جعلوهما هنا بمنزلة الجنسين

(قوله على ما هو عقدان) وذلك فيما إذا كانت الزيادة بعد الاجل وقوله أو شبههما وذلك في الزيادة قبل الاجل والاظهر أن يقول شرع في الكلام على ما هو عقدان حقيقة أو ماهو في قوة العقد الواحد وهو ما إذا كانت الزيادة قبل الاجل (قوله ليزيده طولا) ليس المراد طولا يوصل بالطول الاول للزوم ذلك تأخير قبض المسلم فيه وانما المراد أن يعطيه ثوبا أطول من صنفه أو غير صنفه (قوله كقبلة الخ) الزيادة هنا مستعملة في حقيقتها وقوله ان يحل دراهمه المزيده ولو سحبا كتناخيرها ثلاثة أيام لانه سلم (قوله بشرط تعيين الزيادة) أي بشرط أن يعين الثوب الأطول أو يقول أعطيته من تلك الشقة (قوله أن يتجمل الجميع قبل الافتراق) ظاهره انه لا بد من تجمل الزيادة على رأس المال والمعتمد انه لا فرق بين أن تجمل الزيادة على رأس المال أم لا ثم ظاهر هذا ان الزيادة منفصلة وليس كذلك بل هي متصلة لان المراد ان يعطيه ثوبا أطول (١٣٨) وقوله لانه سلم أي حقيقة (قوله الرابع أن لا يتأخر الخ) لا يخفى ان التمام هذا مع

ما قبله لا يكون الا يكون الزيادة منفصلة فخاصة أن الاول يقبض عند أجله والزيادة المنفصلة تقبض بعد خمسة عشر يوما مع أن القصد أن يزيده طولا على طوله الاول والحاصل أن الزيادة في الطول اذا كانت بعد الاجل مجاز والمراد ثوب أطول وأما قبل الاجل فيمكن أن تكون الزيادة على حقيقتها فان المناسب اسقاط قوله أو يكمله لانه لا يوافق النقل وحينئذ قال تمام الكلام مع كون المعطى ثوبا واحدا أطول من الاول (قوله وغزل ينسجه) معطوف على قبل لكن المعطوف عليه التشبيه فيه باعتبار الطول فقط بدليل قوله لا أعرض أو أصفق فانه من تمة قوله كقبلة والتشبيه في هذه مطلق قال المواق فيها المالك وان دفعت اليه غزلا ينسجه ثوبا سته أذرع في ثلاثة ثم زده دراهم وغزلا على أن يزيد في عرض أو في طول فلا بأس به لانهما صفتان قال ابن القاسم والاجارة بيع من البيوع يفسدها ما يفسد البيوع انتهى فمسئلة

شرع في الكلام على ما هو عقدان أو شبههما بقوله (ص) وجاز بعد أجله الزيادة ليزيده طولا كقبلة ان يحل دراهمه (ش) يعني انه اذا سلم في ثوب موصوف الى أجل معلوم فانه يجوز اذا حل الاجل أن يدفع اليه دراهم زائدة على رأس المال ليعطيه ثوبا أطول أو أصفق أو أصفق من ثوبه الذي سلم فيه من صنفه أو من غير صنفه بشرط تعيين الزيادة وأن يتجمل الجميع قبل الافتراق لانه ان لم تكن الزيادة معينة كانت في الذمة فيؤدي الى السلم الحال وان عينت ولم تقبض كان بيع معين يتأخر قبضه وان أخر الاجل كان بيعا وسلفا ان كان على أن يعطيه من صنفه لان الزيادة يبيع بالدراهم وتأخير ما في الذمة سلف وان كان على أن يعطيه من غير صنف ما عليه فهو فسخ دين في دين وكذلك يجوز للمسلم أن يزيد في رأس المال للمسلم اليه قبل حلول أجل المسلم ليزيده طولا فقط في الثوب المسلم فيه بشرط الاول أن يعجل الدراهم لانه سلم الثاني أن يكون في الطول لا في العرض والصفافه كما سيصرح به المؤلف لئلا يلزم عليه فسخ الدين في الدين لانه أخرجه عن الصفة الاولى الى غير هابخلاف زيادة الطول لم يخرج عن الصفة وانما هي صفة ثانية لان الأذرع المشتركة قد بقيت على حالها والذي استأنفوه صفة أخرى الثالث أن يبقى من أجل الاول مقدار أجل السلم أو يكمله ان بقي منه أقل لان الثاني سلم الرابع أن لا يتأخر الاول عن أجله لئلا يلزم البيع والسلف الخامس أن لا يشترط في أصل العقد انه يزيد بعد مده ليزيده طولا وبما قررنا علم أنه لا مفهوم للطول حيث كان بعد الاجل وان العرض والصفافه كذلك وانما اقتصر على الزيادة في الطول لأجل التشبيه في قوله كقبلة أي كما تجوز الزيادة قبل حلول الاجل ليزيده في الطول فقط لا في العرض والصفافه وهو معنى قوله الا حتى لا أعرض أو أصفق (ص) وغزل ينسجه (ش) أي كما جاز قبل الاجل الزيادة ليزيده طولا جاز زيادة غزل ودراهم لمن عاقده أو لأعلى غزل ينسجه لك على صفة كسسته في ثلاثة لانه لا فرق بين البيع والاجارة وقوله (لا أعرض أو أصفق) راجع الى ما قبل مسألة الغزل وهو الزيادة قبل الاجل كما هو التنبيه عليه لكن المنع مقيد بما لم يشترط تجيله والاجاز بشرط ان يكون ما يأخذه مخالفا للاول مخالفة تتبع سلم أحدهما في الآخر والا كان قضاء قبل الاجل بأردأ أو بأجود * ولما تكلم على قضاء المسلم فيه وكون المسلم اليه طالبا للقضاء أو اتفاقا عليه ذكر ما اذا كان المسلم طالبا أو أي المسلم اليه بقوله (ص) ولا يلزم دفعه بغير محله ولو خف

الغزل الذي ينسجه ليست من مسائل السلم وانما هي من مسائل الاجارة ولذا أجاز

حمله

فيها أن يزيده غزلا ودراهم على أن يزيده في العرض أو الطول لانه لا يدخل فيه فسخ الدين بالدين لانه انما يزيده من غزله ولكن الزيادة في العرض انما يمكن اذا كان ذلك قبل أن ينسج منه شيئا (قوله لانه لا فرق بين البيع والاجارة) فالصنف ذكره هذه المسئلة دليل لا ابن القاسم على سحنون في جواز زيادة الطول لانه لا فرق بين البيع والاجارة فلما نسب للاستدلال أن يقول كغزل بالكاف اذا لا يتأخر صناعة الاستدلال الا بها (قوله والاجاز) وتجمله من غير شرط لا يكفي (قوله مخالفة تتبع سلم أحدهما في الآخر) بان يكون من غير الجنس أو من الجنس لكن يكون الاول من كان غليظ والثاني من رقيق (قوله ولا يلزم المسلم اليه دفعه) فان اتفاقا عليه جاز وكذا لا يلزم المسلم قبوله بغير محله ولو خف حمله فظاهر المصنف ولو اتحد سعر الموضعين أو كان غير محله أرخص وهو كذلك

(قوله فان كان الدين عيناً) هذا مفهوم المصنف لان المصنف في غير العين (قوله فالحق قول من طلب القضاء) أي والفرض ان الاجل
احل (قوله فالحق لمن هي عليه) ولو قبل الاجل أي فالحق لمن عليه العين ولو قبل الاجل (قوله ولا ينظر لذلك في عين القرض) سيأتي له
بذلك وهذا في باب القرض ولكن في عب ويبنى أن يكون القرض كذلك وذكر عجم مثل عب (قوله ولو خف حمله) المناسب لذلك ولو
ثقل حمله وذلك لان قوله ولا يلزم دفعه يدل على أن الطالب المسلم والمباغة تقتضي العكس * (فصل القرض) * (قوله ذيله) أي
ذيل السلم بالقرض المراد جميع بينهما والحاصل ان تلك العلة لا توجب الا الجمع بينهما (قوله سمى قرضاً) لانه قطعة ظاهرة ان نفس
المال يقال له قرض مع ان الظاهر ان القرض هو الدفع المشار له بقول (١٣٩) ابن عرفة دفع الخ ويجاب بأن التقدير ذو قطعة (قوله

أى تركته) أي أبعدته عنه (قوله
تقرضهم) أي تركهم جهة البين
ليكون باب الغار ليس جهة طوعها
ولا جهة غروها (قوله غير مخالف
له) أي لذلك الممتول (قوله تفضلاً)
أي حال كون الدفع تفضلاً وكذا
قوله لا يوجب والاولى أن يقدم قوله
متعلق على قوله لا عاجلاً ويقرأ
بالجر (قوله ما ليس بمتول) أي
كقطعة نار (قوله حالة كونه) أي
القرض (قوله المبادلة المثلية) أفاد
ان المبادلة تكون غير مثلية وذلك
لانها قد تكون بانقص منها بناء
على ان كلامه يشمل المبادلة في غير
التقدم كما أفاده في شب (قوله ولا نفع
أجنبي) أي بان يقصد بالدفع زيد
نفع عمر وليكون عمر ويعود عليه
منفعة من ذلك القرض كان يكون
لعمر ودين على زيد فيقرض زيداً
لاجل أن يدفع لعمر ودينه (قوله
لا يوجب امكان الخ) الاولى ابقاء
لفظ عبارة ابن عرفة على ظاهرها
أي دفع ممتول لا يوجب امكان
نفس العارية التي لا تحمل احترازاً
من قرض يوجب امكان العارية
(قوله صفة الممتول) لا يظهر كونه

حمله (ش) يعني ان رب الدين اذا تلقى المسلم اليه بغير بلد القضاء وطلب منه المسلم فيه فان كان
الدين عيناً فالقول قول من طلب القضاء منها فيلزم به القبول اذا دفعه له من هو عليه ويلزم
من هو عليه دفعه اذا طلبه ربه وبعبارة فالحق لمن هي عليه في المكان والزمان من قرض أو
بيع الا أن يتفق بين الزمانين أو المكانين خوف وهي من يبيع فلا يجبر من هي له على قبولها قبل
الزمان أو المكان المشروط فيه قبضها ولا ينظر لذلك في عين القرض وان كان غير عين فانه
لا يلزم المسلم اليه دفعه في غير محله ولو خف حمله بكواهر وأولاً لان أجل السلم من حق كل
منهما جميعاً * ولما كان القرض شبيهاً بالسلم لما فيه من دفع مجمل في غيره ذيله به فقال
(فصل) * لذكر القبض وما يتعلق به * وهو يفتح القاف وقيل بكسر ها وهو لغة القطع سمى
قرضاً لانه قطعة من مال المقرض والقرض أيضاً الترك قرضت الشيء عن الشيء أي تركته ومنه
قوله تعالى واذا غربت تقرضهم ذات الشمال وشرعاً دفع ممتول في عوض غير مخالف له لا عاجلاً
تفضلاً فقط لا يوجب امكان عاريه لا تخل متعلقاً بزمانه وأخرج بقوله ممتول ما ليس بمتول اذا
دفعه فانه ليس بقرض ولا بقرض مثل ذلك وقوله في عوض أخرجه بدفعه هبة وقوله لا عاجلاً
عطف بلا على حال مقدرة أي الممتول المدفوع في عوض غير مخالف حاله كونه مؤجلاً لا عاجلاً
أخرج به المبادلة المثلية فانه يصدق الحد عليها لولا الزيادة وقوله تفضلاً بأن يقصد نفع المتسلف
فقط لا نفعه ولا نفعهما ولا نفع أجنبي لان ذلك سلف فاسد وقوله لا يوجب الخ أي لا يوجب
امكان الاستمتاع بالجارية المعارة وقوله متعلقاً بزمانه صفة ممتول فيجوز جره ونصبه مراعاة
للفظ ممتول ومحله * ولما أراد المؤلف ضبط متعلق القرض عبرت بالابن الحاسب بقوله (ص)
يجوز قرض ما سلم فيه فقط (ش) أي كل ما يصح أن يسلم فيه يصح أن يقرض كالعروض
والحيوان وكل ما لا يصح سلمه لا يصح قرضه كالارضين والاشجار وتراب المعادن والجواهر
النفسية وبعبارة ويستفاد من قوله فقط ان ما لا يجوز السلم فيه لا يجوز قرضه فيمنع قرض
جلد الميتة دبغ مثله كما عند المؤلف لان ذلك معاوضة على نجس وكذلك لا يجوز قرض جلد
الاضحية وحينئذ فالقاعدة مطردة منعكسة وعلى جواز قرض جلد الميتة المدبوغ ومثله جلد
الاضحية فلا انظر الشرح الكبير * ولما كان السلم في الجوارى جائزاً ولا يجوز قرضهن
أخرجهن بقوله (ص) الاجارية تحلل للمستهقرض (ش) أي فلا يجوز قرضهن المساقى ذلك
من عارية الفروج ولذلك اتفق المنع فيما اذا اقترض الولي للصبي الذي لا يتأتى منه الاستمتاع

صفة الممتول بل المناسب لسياق الكلام أن يكون راجعاً للدفع أي حاله كون الدفع متعلقاً بزمانه أي متعلقه الذي هو العوض (قوله
يجوز) أي يؤذن لانه يعسر ابا حنيفة لان حكمه من حيث ذاته التبدد وقد يعرض ما يوجب كتحليص مستهلك بقرضه أو كراهته بجلده
ميتة دبغ وكان يقرض شخصاً في ماله شبهة وليست محققة أو حرمة تجارية تحلل للمستهقرض (قوله وكل ما لا يصح سلمه) أي سلم فيه
(قوله وعلى جواز الخ) هو المعتمد برده عليه جواز قرض مل ميكال مجهول على ان يرد مثله مع انه لا يصح السلم فيه وكذا برده عليه انه
يجوز قطعاً فيما يظهر قرض وبيات وحفقات مع انه لا يصح السلم فيها على أحد القولين والحاصل ان لفظة فقط مضمرة (قوله للمستهقرض)
لم يعبر بقرض مع كونه أخصر نظر الحرمة القرض من حيث طلبه

(قوله وكذا في الصبيّة) أي وكذا انتفى المنع في الصبيّة أي اتى تقرر (قوله لا تشتهى) أي في مدة القرض بشأه (قوله الشيخ الثاني) أي الذي فنيته شهوره ففضيته ان المحبوب والخصي لا يجوز القرض لهما (قوله والمرأة) أي تقرض جارية وقوله والمحرم أي يقرض بنت أخيه أقول كلام المصنف على هذا لا يتم الا بزيادة بان تقول الاجارية تحل للمستقرض ويمكن استماعها (قوله الى فاسد أصله) أي فيعطى القيمة ان كان مقوما والمثل ان كان مثليا ثم يقال كون الكاف داخلة على المشبهة به قليل فالاحسن أن يراد كفاسته أي فاسد كل قرض يرجع فيه للقيمة ويكون أفيده والمغايرة بالعموم والخصوص (قوله وهو البيع) وجه كونه أصلا ان كلامهم ما دفع متمول في عوض وان كان في البيع مشاحة وفي القرض فضلا كذا في عب وانظره فانه لا يقتضي كون البيع أصلا للقرض لجواز أن يعكس فالاحسن أن يقال وجه كون البيع أصلا (١٤٠) الاصل دفع المال في عوض على وجه المشاحة وقوله لا الى صحيح نفسه أي

فيعطى المثل (قوله يرد الى فاسد أصله وهو البيع) فيعطى القيمة ان كان مقوما والمثل ان كان مثليا وأفاد المصنف حينئذ أن القيمة تعتبر يوم القبض كالبيع الفاسد (قوله والغيبه التي يمكن فيها الوطء) والمعتمدان الغيبه عليها لا تمنع الرد خلافا للشارح التابع لتت والحاصل ان الفوات ان كان بالوطء تحقيقا أو ظنا كالغيبه كما قال الشارح فلا يجوز التراضي على ردها وأما اذا كان بمجالة سوق ونحوها فيجوز تراضيها على ردها عوضا عن القيمة التي لم تنم بخلاف ما اذا فانت بالوطء فلا تردونقول انها عوض عما لم منه من القيمة لانها لا تصح حينئذ أن تكون عوضا عن القيمة (قوله ليست عوضا) أي لا تقول انها عوض عما لم منه حتى يصح ردها (قوله لان ذلك يؤدي للتأخير بزيادة) ففيه سلف جرفعا ومثل هدية المديان اطعامه رجاء أن يؤخره فيحرم على رب الدين أكله

وكذا في الصبيّة التي لا تشتهى لعدم الاستمتاع من الاول ولكون الاستمتاع بالثانية كالعهد ومثل الصبي في الجواز الشيخ الثاني والمرأة والمحرم (ص) وردت الا أن تفوت بمفوت البيع الفاسد والقيمة (ش) يعني فان وقع انه استقرض جارية يحل له وطؤها فانها ترد وجوبا الا ان تفوت عند المستقرض بما يفوت به البيع الفاسد من حواله السوق فاعلى فانه يلزم المقرض حينئذ قيمتها يوم القبض ولا ترد (ص) كفاسته (ش) أي كفاسته البيع لان القرض اذا فاسد يرد الى فاسد أصله وهو البيع لا الى صحيح نفسه والارد المثل والغيبه التي يمكن فيها الوطء فوت ولا يجوز التراضي على ردها ظن به الوطء أم لا ويطى أم لا وليست عوضا عما لم منه من القيمة (ص) وحرم هديته (ش) الضمير للمديان والمعنى ان من عليه الدين يحرم أن يهدي لصاحب الدين هدية ويحرم على صاحب الدين قبولها لان ذلك يؤدي الى التأخير بزيادة وبعبارة أي هدية المديان لا يقيد كونه مقرضا أي أخذ للقرض بل يقيد كونه مدينا فيشمل مدين البيع والسلم والقرض ثم ان كانت قائمه وجب ردها وان فأت بمفوت البيع الفاسد وجب ردها وان كانت مثليه وقيمتها يوم دخلت في ضمانه ان كانت مقومة (ص) ان لم يتقدم مثلها أو يحدث موجب (ش) يعني ان هدية المديان حرام الا أن يتقدم مثل الهدية بينهما قبل المداينة وعلم أنها ليست لاجل الدين فانها لا تحرم حينئذ اله المداينة والا أن يحدث موجب الهدية بعد المداينة من صهارة ونحوها فانها لا تحرم (ص) كرب القراض وعامله ولو بعد شغل المال على الارجح (ش) يعني ان هدية رب القراض للعامل حرام لئلا يقصد بذلك أن يستديم العمل فيصير سلفا جرفعة وكذلك يحرم هدية العامل لرب المال ولو بعد شغل المال اما قبل الشغل فبالاخلاف لان لرب المال أخذه منه فيهم انه انما أهدي اليه ليمتد المال بيده وأما بعد شغل المال فعلى المشهور وقيل تجوز وهما مديان على اعتبار الحال فتجوز لعدم قدرة رب المال على انتراعه منه حينئذ والمآل وهو أن يترقب من رب المال بعد نضوض هذا المال أن يعامله ثانيا لاجل هديته له وتعليل نت معكوس (ص) وذى الجاه والقاضي (ش) يعني انه لا يجوز لذى الجاه أخذه مال على جاهه ان لم يتقدم مثلها أو يحدث موجب وكذلك لا يجوز للقاضي أخذه هدايا الناس ويأتى في الهدية التي

اعتادها اذا علم ان ذلك من غرضه وأما اطعامه اذا جاءه فيجوز ما لم يرد في ضافته ويعلم ان ذلك لاجل تأخير الدين كذا في شرح عب وتأمل وذكر في لانه لا يجوز له أن ينفع بشئ من ماله مجانا ولو لقمة أو شربة أو استظلال بجداره أو يجمل على دابته أو نحو ذلك اه وفي عب خلافة (قوله الا أن يتقدم مثلها) أي صفة وقدرا وقوله وعلم أنها أي السابقة واللاحقة ليست لاجل الدين (قوله ولو بعد شغل) راجع لقوله وعامله (قوله وتعليل نت معكوس) من حيث جعل الجواز نظرا للمآل والمنع نظرا للحال (قوله وذى الجاه) معطوف على مدخول الكاف (قوله ان لم يتقدم مثلها) قضية العبارة ان المعنى اذا تقدم موجب أو يتقدم مثلها يجوز أخذها لذى الجاه على جاهه وليس كذلك (قوله ويأتى في الهدية الخ) ولعل الفرق حرمة الرشوة اذ لم يقل به أحد بخلاف ما قبله فان الشافعي يجوز اخذها لذى الجاه ومحل الحرمة على الدافع للقاضي اذا أمكنه خلاص حقه فاذا كان لا يمكنه رفع مظلمته أو خلاص حقه بدون فاحرمة على القاضي وحده

(قوله ومبايعته مساحجة) وأما عكس كلام المصنف وهو بيع رب الدين للمدين مساحجة فيكره فقط خشية أن يحمله ذلك على أن يزيد المدين في الثمن ليؤخره أو يعملا على فسخ الدين في الدين (قوله يبيع من ذك من المديان) أي يبيع المديان لرب الدين مساحجة وقوله وذى الجاه أي يبيع لذى الجاه والقاضى مساحجة (قوله وهما قولان) لعل وجه الكراهة أنهما لو كانت ثمن المثل ربحا تجر الى غيرهما لم يكن ثمن المثل (قوله وأو بمعنى الواو) إنما كانت أو بمعنى الواو لأن المقصود تعداد ما كان محرما فلا يناسب الاتيان باو كما هو ظاهر (قوله على المشهور) ومقابله ما في شرح الشامل مما (١٤١) يوهم أنه إذا قل ما حصل للمقرض من المنفعة أنه

لا يحرم وليس كذلك (قوله فلا يجوز سلف شاة مسلوخة) وأولى غير مسلوخة ظاهره ولو وقع عقد السلف على شاة غير مسلوخة بارطال معينة ليأخذ كل يوم كذا وكذا أنه لا يمتنع مع أن فيه سلفا محررا منفعة وقوله من يدفع قدرا معيننا من الدقيق قضيته أنه لو دفع ذلك القدر من القمح أن ذلك يجوز مع أن فيه سلفا محررا نفعيا والحاصل أن الذي يظهر المنع لما قلناه وإن كان ظاهر الشارح الجواز فتدبر (قوله كشرط عفن) أي كشرط تبدله والعادة العامة والخاصة كالشرط (قوله اسم الرماذ الحار) اعلم أن خبز الملة خبز يخبز في الرماذ الحار معروف عند البوادي وفي المغرب يخرج لذيذا نقيما شبه الفطير الذي يجعل في النار وينضج شيئا فشيئا لا مافي عب من أنه خبز الحاصوي إلا أن يكون قصده التشبيه (قوله هو مثال الخ) أي بتقدير مضاف أي كضمون سفيجة أي ما تضرته السفيجة من العين العظيمة الحبل (قوله إذا لم الخ) هذا يفيد أن قول المصنف إلا أن يعم الخوف معناه إذا لم يغلب الخوف أي من الهلاك مثلا فقول الشارح إلا أن يغلب الخوف معناه إلا أن يغلب الخوف

اعنادها القاضى قبل الولاية قولان (ص) ومبايعته مساحجة (ش) يعني أن يبيع من ذك من المديان وذى الجاه والقاضى مساحجة حرام سواء كان قبل الاجل أو بعده وحيث لا مساحجة لا تحريم فيحتمل الجواز والكراهة وهما قولان وبعبارة مساحجة أي بغير ثمن المثل فان وقع رد إلا أن يفوت ففيه القيمة في المقوم والمثل في المشلى (ص) أو جرم منفعة (ش) أمانه بالواو كافي بعض النسخ أو باو كما أنه في بعضها أو بمعنى الواو وهو مصدر معطوف على هدية على كل حال أي وحرم هدية وحرم جرم منفعة أي في القرض وهو صادق بما إذا حصل للمقرض منفعة مما فإنه لا يجوز ولا بد من تحض كون المنفعة المقترضة على المشهور فلا يجوز سلف شاة مسلوخة ليأخذ كل يوم كذا وكذا أو مثله من يدفع قدرا معيننا من الدقيق لحياز في قدر معين من الخبز على أن يأخذ منه كل يوم قدرا معيننا ومثله من يبيع الدقيق أو الشاة بقدر من الدراهم على أن يعطيه بها قدرا معيننا من الخبز أو اللحم لأنه اقتضاء من عن الطعام طعام أو اللحم لحم (ص) كشرط عفن بسلف ودقيق أو كعك ببلد أو خبز فزن بملة أو عين عظم حملها (ش) هذا مثال لما يحجر المنفعة والمعنى أنه إذا أسلفه طعاما عفتا بشرط أن يأخذ عنه طعاما سلفا فإنه لا يجوز والمنع في هذه وما بعده ما مع الشرط ويجوز قضاء ما ذكر مع عدم الشرط والباء للظرفية وكذلك يمتنع أن يسلف دقيقا ببلد بشرط أن يأخذ منه مثله في بلد آخر ولو كان للحاج ما فيه من تخفيف مؤنة حمله وكذلك يمتنع أن يسلف كعكا ببلد بشرط أن يأخذ منه ببلد آخر لما عرف قوله ببلد أي ليأخذ منه ببلد آخر والمراد بالبلد الميسكان وكذلك يمتنع أن يسلفه خبز فزن بشرط أن يأخذ عنه خبز ملة لأنه سلف يحجر منفعة وكذلك يمتنع أن يدفع الشخص لصاحبه عينا أي إذا عنده عظم حملها ويشترط أخذها في بلد آخر لأنه يدفع عن نفسه غرر الطريق ومؤنة الحمل وقولنا أي ذاك ليشمل النقد وغيره كقمح وعسل ونحوهما والملة بفتح الميم اسم للرماذ الحار الذي يخبز به أو اسم للحفرة التي يجعل فيها الرماذ المذكور أو اسم لما يخبز فيها وعلى الأولين في الكلام حذف مضاف أي بخبز ملة وأما خبز فزن بملة وخبز ملة بملة فيجوز مع تحري ما فيه من الدقيق ولا يكتفى وزنه ما كما مر في قوله واعتبر الدقيق في خبز بملة وذكره ابن عرفة هنا ثم ذكر عن اللخمي أن المعتبر وزنه ما وهذا إذا كانا من جنس واحد ربوي وأما أن كانا من جنسين أو من جنس واحد غير ربوي فإنه يعتبر وزنه ما فقط (ص) كسفيجة (ش) هو مثال لثلاث العين العظيمة الحبل وهي بفتح السين وسكون الفاء وفتح الميم المشناة من فوق وبالجملة لفظه تعجيبية تجمع على سفايح والمراد بها الكباب الذي يرسله المقرض الى وكيله ليُدفع لحامله ببلد آخر نظير ما تسلفه لأن المسلف انتفع بحرزاله من آفات الطريق إذا لم يكن الهلاك وقطع الطريق غالباً واليه أشار بقوله (الأن يعم الخوف) أي إلا أن يغلب الخوف في جميع

وقوله فان غلب أي غلب الخوف أي كان هو الغالب لا في جميع الطرق أو كان هو الغالب في جميعها لكن بالنسبة لغيره فلا يجوز يدل عليه قول الشيخ سالم أن قول المصنف إلا أن يغلب الخوف إشارة الى قول عبد الوهاب واللخمي يريد أن يكون الهلاك وقطع الطريق غالباً فان كان ذلك الغالب صارت ضرورة وأجيزت صيانته للأموال اه وقول الشارح لا في جميع طرقه أي بل في بعضه أي ولو كان غيره أبعد والحاصل أنه ليس المراد بالخوف الظن كما يفيد عب حيث قال فان شئت في الهلاك أو قطع الطريق الخ

(قوله فيجوز لضرورة) أي يؤذن فلا ينافي أنه مندوب (قوله مع الشرط أو العرف) أي اشترط عليه أن يرد السالم أو يجري عرف بذلك (قوله إلا أن يقوم دليل) أي مع الشرط أو العادة كفاي شب والمراد بالدليل القرينة كما إذا كان المسوس أو القديم الذي خاف أن يسوس إذا باعه أتى ثمنه باضعاف ما يأتي له بدل القرض لمصلحة أو غلاء قبل نبات ما يحصل (قوله يخصده) يضم الصاد وكسر هاء (قوله مثال الخ) لا يخفى أن قوله في الجميع يبعد كونه مثالا ويعين كونه تشبيها ثم لا يخفى أنه إذا جده مثلا يجعل القرينة كونه تخف مؤنته عليه أي فالحققة هي نفس الدليل لشيء آخر وعلى جعله تشبيها تكون القرينة أمرا آخر فإن لم توجد تلك القرينة فلا يجوز ذلك (قوله ومالك ولم يلزم رده) على الفور إلا أن يعنى الاجل المشترك أو المعتاد فلا يستثناء في قوة الشرط وكأنه قال ولم يلزم رده أن كان هناك شرط أو عادة إلا بعد مضيا ومقصوده بهذا الرد على (١٤٣) من قال أنه على الحلول (قوله فان مضى الخ) فان انتقيا كان كالعارية المنتقيا

فيها شرط الاجل والعادة وللخمي فيها قولان فقيل له رده ولو بالقرب وقيل يلزمه أن يبقيه له القدر الذي يرى أنه أعاره له — له واختاره أبو الحسن وليس من العادة إذ قد تريد عليه العادة بفرض وجودها (قوله ان كان غير مثلي) أي وأما المثلي فلا يتوهم لان المثلي لا يراد لعينه فلا فرق بين أن يكون هو أو غيره (قوله ما لم يتغير بزاده أو نقصان) أما إذا تغير بنقصان فالأمر ظاهر من كونه لا يجب على المقرض قبوله وأما إذا تغير بزيادة فجعله ابن عرفة كذلك تبعه لابن عبد السلام الأقرب عدم القضاء لأنه معروف من المقرض ورد وجوب القضاء بقبوله قبل أجله لا انتفاء المنه على المقرض فيها التقدم معروفة عليه بالقرض ولذلك قال عب فان تغير بنقص فواضح عدم القضاء بقبوله ولو تغير بزيادة فالأمر وجوب القضاء بقبوله انتهى وأقول الحق ما قاله ابن عبد السلام وابن عرفة لما تقدم في قوله وجاز أجاد الخ فقد ذكر هناك أنه لا يقضى بذلك

طرق المحل الذي يذهب اليه المقرض منه بالنسبة اليه فيجوز لضرورة صيانة الاموال وبعبارة فيجوز بقدر المصلحة حفظ المال على مضرة سلف جر نفعه فان غلب لافي جميع طرقه أو غلب في جميعها لكن بالنسبة لغيره لا بالنسبة اليه فلا يجوز (ص) وكعين كرهت أقامتها (ش) هذا أيضا ممنوع وهو أن يكون الشخص عنده ذات من قبح أو نقد أو غيرها **ك**رهت أقامتها عنده لحوف تلقها بسوس أو غير ذلك فلا يجوز له أن يسلفها لياخذ غيرها لانه سلف جر منفعة لانه انما قصد نفع نفسه حينئذ ومحل المنع مع الشرط أو العرف لا ان فقدا وهذا ما لم يتمحض النفع للمقترض بدليل ما أشار اليه بقوله (ص) إلا أن يقوم دليل على ان القصد نفع المقترض فقط في الجميع كقد ان مستحصله خفت مؤنته عليه يخصده ويدرسه ويرد مكيلاته (ش) تقدم ان المقرض ان قصد به نفع نفسه لم يجوز ومثله اذا قصد به نفع نفسه مع الاتح وان قصد به نفع المقترض فقط فانه جائز في جميع المسائل الخمس السابقة الممنوعة فاذا قام دليل على ذلك لم يمنع مثل أن يقترض شخص من آخر له زرع آن حصاده فدانان من ذلك الزرع أو فدانين وقد خفت مؤنته ما على المقرض من حصده ودرس ونحوهما بالنسبة لزرعه فاخذ المقرض ما ذكر لخصده ويدرسه ويدرسه وينتفع به ويرد مكيلاته وأما التبن فهو للمقرض فقوله كفيديان مثال لما قام فيه الدليل على ان النفع للمقترض ويحتمل أنه تشبيه فيما قبله وهو الجواز اذا كان على وجه المنفعة للمقترض فقط لان قصد نفع نفسه أو هو مع المقترض فلا يجوز ولو خفت مؤنته كما يفيد التشبيه وقصد نفع الاجنبي كقصد نفع نفسه (ص) ومالك ولم يلزم رده إلا بشرط أو عادة (ش) يعني ان القرض على المقرض بمجرد عقد القرض وان لم يقبضه ويصير مالا من أمواله ويقضى له به واذا قبضه فلا يلزم رده له إلا اذا انتفع به عادة أمثاله مع عدم الشرط فان مضى الاجل المشترك أو المعتاد فيلزم رده ويجوز للمقترض أن يرد مثل الذي اقترضه وله أن يرد عين الذي اقترضه ان كان غير مثلي وهذا ما لم يتغير بزيادة أو نقصان قاله ابن عرفة ومقتضى قوله ولا يلزم رده انه لو أراد تجديله قبل أجله وجب على ربه قبوله ولو غير عين لان الاجل فيه من حق من هو عليه وهو كذلك قاله ابن عرفة (ص) كاخذه بغير محله إلا العين (ش) يعني ان القرض لا يلزم أخذه بغير محله بمعنى ان المقترض اذا دفعه للمقرض في غير محل القرض وأبى من أخذه فانه لا يلزم قبوله لما فيه من زيادة الكلفة فان رضى باخذه جازا لأن يكون الشيء المقترض

عينا

فكذا يقال هنا وأما قايسه هنا فهو مع الفارق ونصه هناك عبر بالجواز لانه لا يلزم قبوله

لان الجوده هبة ولا يلزم قبولها خلافا لابن الحاجب (قوله إلا العين) أي سواء كانت من بيع أو قرض حل الاجل أم لافي المحل أو غيره حتى دفعه له يلزمه الاخذ بهذه ثمانية لان اثنين في أربعة ثمانية وأما المعرض من قرض فاذا دفعه له بمحله يلزمه قبوله حل الاجل أم لا وبغير محله لا يلزمه قبوله حل الاجل أم لا وأما المعرض من بيع فان دفعه له بمحله قبل حلول الاجل لا يلزمه قبوله وكذا بعد الاجل بغير المحل أي لا يلزمه قبوله ولا يلزم القبول الا بعد الاجل وهو بالحل وتقدم ولزم بهما فهذه صورتان عشرة بعضها هنا وبعضها فيما تقدم في الفصل قبله (قوله إلا العين) في شرح شب وينبغي أن يكون الدفع كذلك فيلزمه دفعها في غير المحل (قوله لما فيه من زيادة الكلفة) فان خرب محله أو انجلى عنه أهله فأقرب موضع محارة له كما استظهره ابن عرفة

(قوله وما يتعلق بها) عطف نفسه على قوله المقاصة أي في الكلام على ما يتعلق بالمقاصة من الأحكام (قوله لان عادة) تعليل ليكون الشيخ بهرام ألفه في المقاصة لا في غيرها (قوله أن يذيلوا هذا الفصل) أي الذي هو القرض (قوله متاركة مطلوب الخ) مفعوله محذوف أي متاركة مطلوب طالبه فطالبه لم يكن موجودا في نسخة السارح (قوله بمائل) أي يدين بمائل هذا يقتضي أنه لا مقاصة بين الذهب والفضة مع أنها تكون بينهما ان حلا كما يأتي في كلام المصنف لكن لو حذفها (١٤٣) لا يقتضي أنها لا تكون بين الثمن بفضة والبنادقة

ولا بين المسكوك وغيره من الذهب لان الأصل في مثل الشيء أنه المشار له في كل الاوصاف مع أنها قد تكون في ذلك وحينئذ فالانسان بها وحدها يوجب الاعتراض ولو قال متاركة مطلوب طالبه بمائل ما عليه بماله جنسا السلم من هذا بل يأتي عن ابن بشير ما يفيد أنها تكون بين مختلفي الجنس فتكون فيما اذا كان لاحدهما على صاحبه طعام واصاحبه عليه عرض أو نقد على ما يأتي لكن ذكر بعض الشيوخ ان ما سيأتي من جوازها في العرضين ان اختلفا جنسا (قوله فيما حل من الكتابة) فليست دينها لأنها تسقط بالعسر ولو كانت ديننا لم تسقط بالعسر (قوله وما ذكره في الصنفية) أي هي المتماثلين في الصنفية (قوله أي حال كون المماثل الخ) المناسب أن يقول حالة كون المتماثلين عليهم ما لا على غيرهما كما ذكرتم أقول ان في كلام ابن عرفة اظهارا في محل الاضمار لان قوله ما عليه هو عين الضمير الراجع لما ولو لم يظهر لقال بمائل صنفه وكان أوضح (قوله واحترز الخ) كما اذا كان لكل من زيد وعمرو على الآخر مائة ولكل منهما مائة على بكره طارحا فيما ذكره على بكره وفائدة ذلك لو كان دين أحدهما برهن أو خييل والاخر لا (قوله

عينا فيلزم مقرضها أخذها بغير محلها اذ لا كلفة في حملها ولو اتفق في الطريق خوف وينبغي أن يكون مثل العين الجوهر النفسية فيما ذكر أي وان كانت في الباب السابق كالعرض وقوله كاخذه الخ مثله دفعه في غير محله كما في البيع والظاهر ان العين اذا احتاجت الى كبير حل أنه لا يلزم قبولها بغيرها

(فصل) في الكلام على المقاصة وما يتعلق بها * وهذا الفصل بيض له المؤلف وألفه الشيخ بهرام لان عادة الاشياخ في الغالب أن يذيلوا هذا الفصل بذكر المقاصة وعرفها ابن عرفة بقوله متاركة مطلوب بمائل صنف ما عليه لماله على طالبه فيما ذكره عليه ما فقوله صنف فاعل بمائل أي بمائل في الصنفية فيخرج به المختلفان جنسا أو نوعا فانها لا تصح في ذلك فان تماثلا في الصنفية واختلفا في صفة الجوده والرداءة ففيه تفصيل باعتبار حلول الاجل وعدمه وقوله ما عليه خبر من لفظ الدين فتدخل المقاصة فيما حل من الكتابة ونفقة الزوجة وقوله لماله متعلق بمائل أي بالمال الذي له وبعبارة متعلق بمائل على أنه مفعول له وانما عداه باللام وان كان فعله متعديا بنفسه لضعفه في العمل عن الفعل وقوله فيما ذكره عليه متاركة وما ذكره في الصنفية وقوله عليه ما حل مما ذكر أي حال كون ما ذكره عليه ما أي حال كون المماثل الذي لاحدهما هو الذي على الآخر وبعبارة واحترزه عما اذا حصلت المتاركة في غير ما ذكره فانها ليست مقاصة فلو تارك مطلوب طالبه بمائل صنف ما عليه في غير ما ذكره بان تاركه في حق لهما على شخص آخر فليست مقاصة (ص) تجوز المقاصة في ديني العين مطلقا ان اتحد اقدرا وصفة حلا أو أحدهما أم لا (ش) اعلم أن الدينين اما من يسع أو من قرض أو مختلفين واما أن يكونا عينا أو طعاما أو عرضا فاشار المؤلف هنا الى كونهما عينا والمعنى ان المقاصة تجوز في ديني العين ان اتحد اقدرا كعشرة وعشرة مثلها وصفة كعهدية ومثلها ويلزم من اتحادهما في الصفة الاتحاد في النوع وسواء كان سبب الدينين بيعا أو قرضا أو هبا وسواء حلما أو حل أحدهما أو لم يحل واحدا كانا مؤجلين اتفق أجلهما أو اختلف عند ابن القاسم والمراد بالجواز الاذن في الاقدام عليها شرعا باعتبار حق الله في صدق بالوجوب لا قسم الواجب أو المراد به على بابيه وعبره لانه الغالب من أحوالها وبعبارة وقوله قدرا أي وزنا أو عدد أو سيأتي مفهوم قدر او صفة وقوله حلا أي ويقضى بها وقوله أو أحدهما أم لا أي ولا يقضى بها وهذا حكمه كون المؤلف عبر الجواز لا بالوجوب وقوله أو أحدهما عطف على الالف وفيه العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فاصل فكان الواجب أن يقول حلاهما أحدهما ولا يصح أن يكون معطوفا على حلا عطف الجمل لان هذا خاص بالواو (ص) وان اختلفا صفة مع اتحاد النوع أو اختلفا في ذلك (ش) يعني ان المقاصة تجوز في هذه الصورة أيضا وهي ما اذا اختلف ديني العين في الصفة والنوع متحد كعهدية ويريدية أو مختلف

دينين العين) بالاضافة البيانية أي الدينين العيينين (قوله عند ابن القاسم) ومقابله ما روى اشمس عن مالك من المنع عند اختلاف الاجل لدخول المكايسة حينئذ والوقف مع اتفاه لانا ان نظرنا الى قصد المعاوضة منعت لانه دين يدين وان نظرنا الى قصد المتاركة لتساوي الاجل جازت والله أعلم قال ابن نافع اذا حل أحدهما جاز كما اذا حلوا واما ان لم يحل واحدا منهما امتنعت المقاصة كان الاجل متفقاً أم لا (قوله اي ويقضى بها) وكذا ان لم يحلوا اتفق أجلهما واما ان اختلفا فان طلبها من حل دينه فكذلك وان طلبها من لم يحل دينه فلا (آخر أن يقول أنا أخذ ديني طوله وانتمع به فاذا حل دينك أعطيتك مالك اذا كان كذلك فانظر قوله لانه الغالب من أحوالها

(قوله فان بعدت جازت) وتقدم ان الكثرة جواز زيادة المجل على المؤخر بقدر نصف المؤخر ولا يبحث في هذا القيد بان الكلام هنا في مطارحة ما في الذمتين لا في زيادة شيء من أحدا الجانبين لا نأقول قد يختلف عدد الدينين (قوله تو كيد) لا يظهر ولا معنى له بل المناسب له أن يقول قد كرر اختلاف الصفة تأكيد أي معنى (قوله فظاهر نص ابن بشير الخ) هذا عند حلولهما معا وأما أن لم يحل أحدهما فيمنع مطلقا فهذا التفصيل فيما إذا حلل معا وهذا ما في عب وانظره وظاهر الشارح الاطلاق وطريقة غيره المنع مطلقا سواء كانا من بيع أم لا وسواء حلل أم لا (قوله جار على المشهور الخ) وأما لو لم يراع ذلك بان قلنا المجل لما في الذمة ليس بمسلف فهو جائز وبعبارة بهرام وذلك لانه مع الاختلاف قد ظهر قصدهما الى بيع الطعام قبل قبضه وهو أيضا جار على المشهور من أن المجل لما في الذمة يعد مسلفا ابن يونس وعلى ما قاله أبو اسحق في اسقاط التأجيل يجوز ذلك (قوله ان اتحد اجنسا وصفه) دخل في العرض الحيوان والعقار ان قلنا بدخول المقاصة في غير الدين اذا العقار لا يتعلق بالذمة ولا يدخل في الاطلاق اتفاقا قدرا أم لا اذ يدخلهما حيث اختلفا قدرا وكانا مؤجلين أو أحدهما ضاع وتجهل وحط الضمان وأزيدك في بعض الاحوال

كذهب وفضة وسواء كانا من بيع أو من قرض أو اختلفا لانه مع اتحد النوع مبادلة ومع اختلافه صرف ما في الذمة وكلاهما جائز بشرط التجمل والحلول ولهذا قال (ان حلا) أي مع التأجيل يؤدي الى صرف متأخر أو الى بدل مستأخر وذلك غير جائز بقوله (والا فلا) أي وان لم يكن الدينان من العين حاليين بان كانا مؤجلين أو أحدهما فلا تجوز المقاصة اذ هي بدل أو صرف مستأخر وينبغي أن يقيد المنع بما إذا لم تبعد التهمة فان بعدت جازت كما هو في يسوع الاجال المشار اليها بقوله الا أن يجعل أكثر من قيمة المتأخر جدا فان قيل الاختلاف في النوع يستلزم الاختلاف في الصفة قد كره الاختلاف في الصفة بالنسبة الى هذا مستدرك والجواب أن قوله أو اختلافه تو كيد وقوله والا فلا تصرح بمفهوم الشرط صرح به ليشبهه به قوله (ص) كان اختلافه من بيع (ش) هذا مفهوم قوله سابقا اتحد قدرا كما كان ماقبله مفهوم اتحد الصفة والمعنى ان الدينين اذا اختلفا في نوع أو عدد فان كانا من بيع منعت المقاصة لمافيه من المبادلة واحد العينين أكثر فهو تفاضل حلا أم لا على ما لابن شاس وابن الحاجب وعند ابن بشير وارتضاه ابن عرفة الجواز مع حلولهما ويمكن تشبيه كلام المؤلف عليه بجعل التشبيه تاما فيما قبله من قوله ان حلا والا فلا وأما ان كانا من قرض امتنعت المقاصة وان حلل فان كان أحدهما من بيع والاخر من قرض فظاهر كلام ابن بشير انه كذلك حيث حصل قضاء القرض بأكثر منه وأما ان حصل قضاء عن المبيع بأكثر منه فظاهر نص ابن بشير انه جائز وهو الموافق لظاهر قول المؤلف فيما مر وعن المبيع من العين كذلك وجاز بأكثر (ص) والطعامان من قرض كذلك (ش) التشبيه في قوله ديني العين فيجوز المقاصة ان اتحد قدرا وصفة كاردب واردب كلاهما من قمح أو شعير من صنف حلا أو أحدهما أم لا وان اختلفا صفة مع اتحد النوع كسمراء ومحمولة أو اختلافه كقمح وفول جازت ان حلا والا فلا كان اختلفا قدرا فيمنع على ما لابن بشير وغيره لانهما من قرض (ص) ومنعنا من بيع (ش) يعني أن المقاصة لا تجوز في ديني الطعام اذا كانا من بيع وبالغ على المنع بقوله (ولو متفقين) أي في الاجل والصفة والقدر اتفقت رؤس الاموال أو اختلفت عند ابن القاسم لعل ثلاثة يبيع الطعام قبل قبضه وهذه العلة عامة وطعام بطعام ودين بدين نسيئة وهاتان في غير الحالتين والمنع عند اختلاف الاجل جار على المشهور من ان المجل لما في الذمة مسلف وأجازها أشهر في المتفقين في جميع ما سبق من الاوصاف بناء على انه كالا قالة (ص) ومن قرض وبيع تجوز ان اتفقا وحلا (ش) يعني ان ديني الطعام اذا كان أحدهما من قرض والاخر من بيع تجوز المقاصة فيهما بشرطين الاول ان يكونا متفقين في النوع والصفة والثاني ان يكونا حاليين وعلة الجواز ان الذي اسلم كأنه اقتضى عن طعام السلم الذي له طعام القرض الذي عليه من نفسه ولا محذور في ذلك ولم ينظر هنا الى بيع الطعام قبل قبضه بالنسبة لطعام المبيع تعليم الجانب القرض لانه معروف وانضم الى ذلك كون المقاصة معروفا أيضا ومفهوم قوله ان اتفقا ينبغي فيه المنع لان القصد حينئذ البيع (ص) لان لم يحل أو (حل) أحدهما (ش) يعني ان طعامي البيع والقرض اذا لم يحل معا وحل أحدهما دون الآخر فان المقاصة لا تجوز فيهما لان من عمل ما في الذمة يعد مسلفا ثم ان قوله لان لم يحل الخ غير ضروري الذكر على ان فيه تكرارا اذ قوله لان لم يحل أي معاصداق بما اذا كان كل منهما مؤجلا أو أحدهما فقط وأيضا النص على المنع فيما اذا حل أحدهما فقط يفيد المنع فيما اذا كان كل منهما مؤجلا بالاولى (ص) وتجوز في العرضين مطلقا ان اتحد اجنسا وصفة (ش) يعني ان المقاصة تجوز في ديني العرض سواء اتفق الاجل أو اختلف كانا من بيع أو قرض أو أحدهما من بيع والاخر من قرض

(قوله ان لم يحلأ أو أحدهما) لا يخفى ان قوله أو أحدهما مناقض لقوله ان لم يحلأ لان قوله ان لم يحلأ يقتضى المنع فيما اذا حل أحدهما وقوله أو أحدهما يقتضى الجواز لان المعنى ولم يحل أحدهما (قوله ان اتفق الاجلان) لبعدها التهمة حينئذ كان من بيع أو فرض أو أحدهما من بيع والاخر من فرض (قوله بل على تفصيل) وهو ان أدى الى وضع وتجعل أو حط الضمان وأزيدك منع والأفلا كانا من بيع أو فرض أو أحدهما من بيع والاخر من فرض وتفصيله أن (١٤٥) يقال ان كانا من بيع والحال أو الأقرب حلولا أكثر

أو أوجد منع للعلة الثانية وان كان أدنى أو أقل منع للعلة الاولى وان كانا من فرض والحال أو الأقرب حلولا أدنى أو أقل منع للعلة الاولى وان كان أوجد جازا لا ضمان في القرض فلا يجري فيه حط الضمان وأزيدك لانه يلزم بقوله بخلاف السلم وان كان أكثر عددا من بيع لانه زيادة في القرض وان كان أحدهما من بيع والاخر من فرض فان كان الحال أو الأقرب حلولا هو القرض منعت المقاصة وسواء كان أوجد أو أدنى أو أقل أو أكثر وان كان الحال أو الأقرب حلولا من بيع وهو أوجد جازت المقاصة لانه مقبوض عن القرض وليس فيه ضمان وان كان أدنى منعت (قوله ونحوه) أى نحو الرهن وهو القاس

باب الرهن

(قوله وحده) عطف تفسير على قوله الرهن وقوله وما يتعلق به أى من المسائل (قوله للزوم) لا يخفى ان للزوم متعده تقول زمت الشئ فاننا لازم له وهو ملزوم وقوله والحبس قال فى المصباح تقول رهنت المتاع بالدين حبسته به فهو مرهون فالعطف مغاير وقوله وكل ملزوم أى ان الرهن لغة كل ملزوم فيكون حاصله انه لغة يأتى المعان ثلاثة ولا يخفى ما فى هذا الثالث

بشرطين الاول ان يتفقا فى الجنس ككساء وكساء أو ثوبين هرويين أو هرويين الشانين ان يتفقا فى الصفة لان العروض يبعد معها قصد المكايسة والمغالبة والمراد بالعرض ما قابل العين والطعام فيشمل الحيوان (ص) كان اختلفا جنسا واتفقا أجلا (ش) يعنى ان ديني العرض تجوز المقاصة فيهما وان اختلفا جنسا ككساء وثوب بشرط اتفاقهما فى الاجل سواء حلا أم لا لان اتفاق الاجل فى العرض يبعد معها قصد المكايسة والمغالبة كما يبعد مع اتفاقهما فى الصفة فالتمشيه فى الجواز ثم ان هذا بيان لحكم مفهوم قوله ان اتفقا جنسا وأمام مفهوم قوله صفة فقد أشار له بعد فى قوله وان اتفقا جنسا والصفة متفقة الخ على ان الاتفاق فى الصفة يتضمن الاتفاق فى الجنس فلو حذف قوله جنسا ما ضره ثم ان المراد بالجنس فى كلام المؤلف فى مسائل العرض كلها النوع لان العرض كله جنس واحد وقوله كان اختلفا الخ هذا بيع فى الحقيقة فاطلاق المقاصة عليه مجاز (ص) وان اختلفا أجلا منعت ان لم يحلأ أو أحدهما (ش) يعنى ان العرضين اذا اختلفا فى الاجل يريد مع اختلافهما فى الجنس أيضا ككساء وجوخ فان المقاصة فيهما حينئذ لا تجوز لما فيه من فسح دين فى مؤخر فان حلا أو أحدهما جازت اذ ينبنى القصد الى المكايسة والمغالبة مع حلولهما أو حلول أحدهما على المشهور فى الاخير وهو مذهب المدونة وفى الموازية المنع لاختلاف الاجل ابن محرز وهو الاصح عندى (ص) وان اتفقا جنسا والصفة متفقة أو مختلفة جازت ان اتفق الاجلان (ش) يعنى ان العرضين اذا اتفقا فى الجنس كثوب وثوب والصفة مختلفة بجمود ورداءة كثياب هروية وأخرى مروية فان المشاركة تجوز فيهما بشرط أن يتفق أجلهما بان أجل الى أجل واحد وأخرى لو حلا لبعده التهمة مع اتفاق الاجل وأمام اتفاق الصفة مع اتحاد الجنس فالجواز لا يتعبد بذلك بل يجوز ولو لم يتفق الاجلان كما فى الصواب اسقاط قوله والصفة متفقة لان اثباتها يوجب ان الجواز حينئذ مقيد باتفاق الاجل وليس كذلك (ص) والأفلا مطلقا (ش) أى وان لم يتفق الاجل بل اختلف أجلهما مع اختلاف الصفة فان المقاصة لا تجوز مطلقا سواء كانا من بيع أو فرض أو اختلفا هذا ما فى شرح المؤلف أى الشيخ بهرام فقوله مطلقا راجع للمنع المستفاد من قوله والأفلا فكانه قال والا فيمتنع مطلقا ويحتمل أن يكون معمولا لفعل محذوف بعد قوله فلا أى فلا تجوز مطلقا بل على تفصيل لابن شماس انظره فى الشرح الكبير * ولما كان الرهن يتسبب عن الدين من فرض تارة ومن بيع أخرى وأنهى الكلام على الدينين وما يتعلق بهما من مقاصة شرع فى الكلام على ما يتسبب عنهما من رهن ونحوه فقال

باب ذكر الرهن وحده وما يتعلق بذلك

وهو لغة للزوم والحبس وكل ملزوم قال تعالى كل نفس بما كسبت رهينة أى محبوسة والرهان دافعه والمرهون بالنكسر أخذه ويقال مرهون بالفتح لانه وضع عنده الرهن ويطلق أيضا على

(١٩ - خرشي رابع) من التسامح لان هذا ملزوم يفسر به مرهون لا الرهن الذى الكلام فيه وقوله قال تعالى دليل لكون الرهن يأتى بمعنى الحبس الا انه دليل بطريق اللزوم وفى المصباح والتنبيه موافقة الشارح فى كون الرهن يأتى بمعنى الحبس وخالفاه فى اللزوم لانهم اذ كرا أن المعنى الثانى للرهن هو الثبوت والدوام (قوله لانه وضع عنده الرهن) فيكون مرهون بالفتح اسم مكان (قوله ويطلق) أى مرهون بالفتح كاهو المناسب

(قوله لانه سئله) أى فهو مكان لسؤال الرهن (قوله لا يصح أن يكون فى معين) كأن يقول له اعطنى رهنا فى السكاب الذى اشترىته منك خوفا من أن يستحق لو استحق لا خذته من عين الرهن وهذا لا يصح لان فيه قلب الحقائق وقوله والدين لا يتقرر فى المعينات المناسب أن يقول والرهن لا يتقرر فى المعينات بقوله مال الخ اخرج الوديعة والمصنوع بيد صانعه وقبض المجنى عليه عبد اجنى عليه وان شاركه فى الاحقية لجواز اشتراك المختلفين فى امر يخصهما ولا تدخل وثيقة ذكر الحق ولا الخيل ولا يخرج ما اشترطت منفعته لان شرطها لا ينافى قبضه للتوثيق اهـ واعلم تدخل الوثيقة والخيل لانها ليس باعمال (قوله بناء على الاستعمال القليل الخ) رد ذلك محشى نت بما حاصله ان البذل بمعنى الاعطاء والرهن اصطلاحا ليس له الامعنيان أحدهما المال المقبوض ثوقا والثانى العقد من ذلك قولهم الرهن صحيح أو نحو ذلك (قوله أو غررا) (١٤٦) أى ذا غرر (قوله بحق) أى موجود أو سبب وجد بدليل قوله الآتى وارتهن

الراهن لانه سئله وشرعا مال قبض ثوقا به فى دين وأشار بقوله فى دين الى أن الرهن لا يصح أن يكون فى معين وإنما يصح أن يكون فى دين والدين لا يتقرر فى المعينات وعرفه ابن عرفة بالمعنى الاسمى بناء على الاستعمال الكثير وعرفه المؤلف بالمعنى المصدرى بناء على الاستعمال القليل عند الفقهاء بقوله (ص) الرهن بذل من له البيع ما يباع أو غررا ولو اشترط فى العقد وثيقة بحق (ش) يعنى أن الرهن اعطاء من فيه أهلية البيع شيئا يصح بيعه الا أن الشرع أجاز هنارهن الغرر كالأبى ولو شرط رهن الغرر فى عقد الرهن لان للمرتهن أن يدفع ماله بغير وثيقة فساغ أخذ ماله فيه غررا لانه شئ فى الجملة وهو خير من لا شئ ويكون الرهن وثيقة عند المرتهن على حقه الشابت فى ذمة الراهن فله حبسه الى أن يستوفى حقه منه أو من منافعه فعلم مما قررنا أن شرط الراهن أن يكون فيه أهلية صحة البيع فن يصح منه البيع يصح رهنه فلا يصح من مجنون وصبي لا ميزله ويصح من المميز والسفيه والعبد ويتوقف على اجازة وليهم ويلزم من مكلف رشيد كالبيع وأن شرط المرهون أن يكون مما يصح بيعه من كل ظاهر متفق به مقدور على تسليمه معلوم غير منتهى عنه فدخل فيه المعارل للرهن والدين ووثيقة الدين لانه يجوز بيعها أو بيع ما فيها من الدين ويدخل فيه رهن المغصوب من غاصبه فانه يصح ويسقط عنه ضمانه ومقتضى كلام التوضيح ان حوزة غير كاف وعليه لو حصل مانع للراهن قبل حوز الرهن يكون المرتهن اسوة الغرماء وهو ظاهر على القول بانه انما يكتفى بالتحويل وأما على انه يكتفى بالحوز فى الرهن فاستمراره بيد الغاصب بعد الرهن كاف وانظر هل باقى التردد الواقع فى بيع المغصوب من غاصبه هنا وهل ان رد له مدة أو يتفق هنا على العزم (ص) كولى ومكاتب ومأذون (ش) هذا امثال لقوله من له البيع والمراد بالولى الاب ومثله الوصى ونحوه قال ابن القاسم فى المسدونة وللوصى ان يرهن من متاع اليتيم رهنا فيما يبتاع له من كسوة أو طعام كما يفسد لليتيم حتى يبيع له بعض متاعه وذلك لازم لليتيم وللوصى أن يعطى مال اليتيم مضاربة اهـ والظاهر أنه محمول على النظر ولو فى رهن الربيع فليس كالبيع وكذلك للمكاتب أن يرهن ويرتهن لاحترازه نفسه وماله حيث أصاب وجهه الرهن لان رهن كثير فى قليل لئلا يحبس بعض ماله عن الانتفاع به ولئلا يشهد الرهن على الدين وكذلك للمأذون له فى التجارة أن يرهن لان الاذن فيها اذن فى توافعها ولا يحتاج المكاتب والمأذون الى اذن سيدهما

ان أقبض ولازم أو يل له وقوله بحق متعلق بقوله وثيقة فالبناء سببية أو بمعنى فى وتعلقه ببذل فهى بمعنى فى (قوله ويكون الرهن الخ) فيه اشارة الى ان قوله وثيقة خبر لكان محذوفه أى ويكون الرهن متوثقا به فى حق ويصح أن يكون حالا من ماله ان كانت موصولة أو صفة لها ان جعلتها نكرة (قوله ويصح من المميز) أى حيث كان مشترطا فى أصل العقد والافه وباطل لانه بمنزلة التسرع ورهن السكران يجزى على بيعه والظاهر ان حكمه فى الضمان على القول بانه صحيح يتوقف على الاجازة كذلك ويخرج من قوله من له البيع المريض اذا كان مدينا فانه يجوز بيعه ولا يجوز رهنه وهذا اذا أحاط الدين بماله (قوله والدين) أى سواء رهنه لمن عليه الدين أو لغيره قال فى توضيحه ويشترط فى صحة رهنه من المدين ان يكون اجل الرهن مثل اجل الدين الذى رهن به او ابعد لا اقرب لان بقاءه بعد محله كالسلف فصار فى البيع بيعا وسلفا الا ان يجعل

بيدا مين الى محل اجل الدين الذى رهن به (قوله ووثيقة الدين) أى ان الرهن نفس الوثيقة باعتبار ما فيها لا باعتبار نفسها لان فى قيمتها بحسب ذاتها تافه جدا والحاصل انه انما جاز رهنها لما اشتملت عليه مع انها تبايع ولو بقليل الثمن وكذا يجوز رهن مكتوب الوقف ان كان من الموقوف عليهم لانه يشتمل على المنافع ويجوز بيعها وكذلك وثيقة الوظائف على القول بجواز النزول عن الوظائف وهو الراجح كما ذكره الاشباخ فاعتمد ذلك (قوله ويسقط عنه ضمانه) أى ضمان العداوى يبقى عليه ضمان الرهان (قوله ان حوزة) أى المرتهن الذى كان غاصبا (قوله بالتحويل) وهو شهادة البيعة دفع الزهن للمرتهن (قوله وهل ان رد له مدة) أى مدة محدودة بستة أشهر وقوله أم يتفق هنا على العزم أى على العزم على رد له بان لم يرد بالفسل وهو الظاهر (قوله مضاربة) أى قراضا (قوله الربيع) أى العقار (قوله فليس كالبيع) أى كبيع الربيع فلا يحمل على النظر بل لابد أن يبين وجه البيع

(قوله وآبق) أي ورهن آبق والمصدر المقتدر مضاف هنا للمفعول بخلاف الثلاثة قبل فللفاعل (قوله ليسارة الغرر) أي فالتنوين في غرر للنوعية أي نوع من الغرر وهو اليسير (قوله لان المكاتب لا يباع) أي وظاهر اللفظ ان المكاتب يباع فان أريد من رهنه أنه تبايع كتابته لاهو فلا فرق بين التعبير بمكاتب أو بكتابة وقوله ولئلا يتوهم أنه (١٤٧) تكرر رأي مع أنه ليس بتكرار لانه فاعل أي هو يقع منه الرهن وهذا امر هو أن واقع عليه عقد الرهنية (قوله فلو لمات السيد) لا يخفى أنه عند الموت لا فرق بين أن يكون الدين سابقا على التسديد أو متأخرا وإنما التفصيل إذا أريد بيعه في حياة السيد فيباع لدين متقدم على التدبير لا متأخر قال عجم

ويبطل التدبير دين سبقا
ان سيد حيا والامطلقا
(قوله المكاتب) يحمل على ما إذا كان اشترط عليه خدمة مدة معينة والأفلاخ خدمة على المكاتب (قوله لبيع الخ) فإذا رهنه وأطلق فإظهار صحته ويحمل على ان المراد بعد موت السيد فيصح مطلقا فان رهنه على أن تبايع رقبته متى وجب الحق فالظاهر المنع كالاول (قوله فهل ينتقل الخ) الراجح من القولين انه لا ينتقل لخدمته (قوله على انه مدبر أي لبيع في حياة السيد في دين متأخر عن التدبير فانه يكون باطلا وهو قوله لارقبته وأما لورهنه على الاطلاق فانه ينتقل لخدمته (قوله وينبغي أن يجري الخ) أي إذا رهنه ما على انه ما قنان فقيم ان أحدهما معتق لأجل والاخر ولد أم الولد فالقولان وعلى ان أحدهما معتق لأجل والاخر ولد أم الولد فيكون باطلا (قوله ليس من تمة الخ) وحمله الثاني والشارح على ظاهره فهو من تمة قوله لارقبته وفي الخطاب عن اللغوى ما يفهمه

في الرهن بخلاف الضمان لانه يحصل به من الاشتغال عن مصلحة السيد ما لا يحصل بالرهن (ص) وآبق (ش) هذا راجع لقوله أو غررا والمعنى أنه يجوز رهن الغرر كالعبد الآبق والبيعير المشار ليسارة الغرر فيه ولهذا لا يصح رهن الجنين لقوة الغرر فيه ولا بد أن يكون الآبق مقبوضا حال حصول المانع فان قبض قبل المانع ثم أبى وحصل المانع حال إبقائه كان مرتبته اسوة الغرماء كما يفهمه كلام ابن عبد السلام (ص) وكتابة واستوفى منها أو رقبته ان عجز (ش) هذا عطف على قوله كولى والمعنى ان الكتابة يجوز رهنها ويستوفى منها باجرا ولا يلزم المرتن الصبر حتى يقبض من النجوم فقوله أو رقبته أي أو من غن رقبته معطوف على ضمير الجر من غير إعادة الجار كقوله تعالى واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام ومثل الكتابة المكاتب فانه يجوز رهنه ويستوفى من كتابته أو من رقبته ان عجز وعدول المؤلف عن قول ابن الحاجب ويجوز رهن المكاتب لان المكاتب لا يباع والكتابة تبايع ولئلا يتوهم أنه تكرر مع قوله ومكاتب (ص) وخدمة مدبر وان رق جزء منه (ش) هذا عطف على آبق والمعنى ان خدمة المدبر يجوز رهنها كلها أو بعضها مدة معلومة سواء في العقد أو بعده ويستوفى المرتن دينه منها فلو مات السيد وعليه دين سابق على التدبير ورق المدبر وأجزء منه فان المرتن يستوفى دينه من ذلك الجزء الذي رق ولا مفهوم لمدبر ومثله خدمة المكاتب والمخدم والمعتق لأجل فيجوز رهن خدمته ما ذكرنا من المدبر لأجل ما بعده من التفصيل (ص) لارقبته وهل ينتقل لخدمته قولان (ش) يعني انه لا يجوز رهن رقبته المدبر في دين متأخر عن التدبير لبيع في حياة السيد ما في دين سابق أو على ان يباع بعد الموت فيجوز وعلى هذا يحمل قوله الآتى في التدبير وللمدبر رهنه واذا رهن عبدا على أنه قن فقيم انه مدبر فهل ينتقل الرهن الى خدمته وتبايع له وقتا بعد وقت أو يبطل ويصير الدين بالرهن ولا ينتقل لخدمته لانه انما رهنه الرقبه وهي لازمه قولان ذكرهما اللغوى والمأزورى وأما لورهنه على انه مدبر فانه يبطل الرهن ولا ينتقل لخدمته من غير خلاف كذا يفهمه كلام المواق وعليه جملة الشيخ خضر وينبغي أن يجري هذا التفصيل في المعتق لأجل وفي ولد أم الولد الحادث بعد الأيلاد وفي المكاتب على القول بانه لا يصح رهنه فظهر مما قررنا ان قوله وهل ينتقل الخ ليس من تمة قوله لارقبته خلافا للشارح (ص) كظهور حبس دار (ش) تشبيه في القولين يعني انه اذا رهن رقبته دار على انها ملك لراهنها ثم ثبت وقفها عليه فهل يبطل الرهن ولا يعود لمنفعة لانها انما رهن الرقبه أو يتعلق بمنفعتها وكرائها لان المنفعة بجزء منها يجوز رهنه فلا يبطل هذا الجزء ببطان ما أخذ منه قولان وأما لو ظهرت حبسا على غير رهنها لم ينتقل الرهن لمنافعها وكذلك لو مات وانتقل الحق لغيره كافي ح وكذلك لو انتقل الحق لغيره في حياته كالمو شرط الواقف نوقيته مدة معينة وانقضت (ص) وما لم يبدأ صاحبه وانتظر لبيع (ش) هذا عطف على آبق والمعنى انه يجوز رهن ما خلق من ثمر وزرع لم يبدأ صاحبه على المشهور لما علمت ان الغرر رجائز في هذا الباب فاذا مات الراهن أو فليس قبل بدو صاحبه ولا مال له فانه ينتظر بذلك الثمر الذي لم يبدأ صاحبه الى بدو صاحبه ثم يباع ويستوفى الدين وهو أحق من الغرماء

ويكنى هذا شاهد المصنف (قوله كظهور حبس دار) قال البدر مقتضى قوله فظهر ان الراهن لو كان عالما بانها واقف وغرفانه يتفق على الرهنية في الغلة فلما انفرد المرتن بالعلم فلا غلة له معاملة له بنقض قصده (قوله تشبيه في القولين) الذي يظهر ان الراجح عدم الانتقال كالاول فتأمل

(قوله وأما ان لم يخاق فلا يصح رهنه) الذي اعتمده ابن عرفة خلافة وانه يصح رهنه وجد أم لا ونقل ابن حارث اتفاق ابن القاسم وابن المجاشون عليه خلافا لما زرى القائل بان رهنه قبل وجوده كرهن الجنين (قوله لان الدين يتعلق بالذمة) والثمرة لا يمكن بيعها الا ان وقد يطرأ عليها آفة فملك (قوله قدر) (١٤٨) التعبير بقدر ظاهر وذلك لان المحاصة قد وقعت والذي يقع بعد البيع

تقديرانه ليس له الا ما بقي بعد ثمن ما يبيع في مكان المحاصة الواقعة سابقا بالباقي (قوله ونسبته الخ) هذه إحدى طريقتين في انك تنسب القدر الموجود من المال لمجموع الديون وتلك النسبة يأخذ كل واحد من دينه والطريقة الثانية أن تنسب مال الكل واحد لمجموع الديون وتلك النسبة يأخذ من التركة تلك الطريقة أشار لها الشارح بقوله أولا ونسبته الى جميع الديون (قوله وكذلك في البيع والشكاح) أي بعهما ساعده من سلع الصغير أو تزويجهما للصغير (قوله اللهم الا ان يكون كل منهما مطلق التصرف) والظاهر ان ايضا هما مترتبين كشرط استقلال كل قياسا على ما أتى في ترتيب الوكيلين (قوله كان أشمل) وقد يقال ان الكاف المحفوظ دخولها على المضاف المقيد بالمضاف اليه فيفيد المقصود من الشمول (قوله المشهور المنع) أي يمنع بيع الكلاب (قوله بخلاف الا بق) فهو لا يجوز بيعه الا انه يجوز رهنه (قوله وان تخمرا هراقه) بما كم أي مالكي وظاهر المصنف وجوب الرفع والاراقة وليس له الرفع لمن لا يراها وتكمرا نسبة الفخار أيضا (قوله فان لم يسلم ردت اليه) ولو طلب المرتهن وقفها بيد ذي حتى يحل دينه خشية فليس ربا أو موته لم يمكن من ذلك وبصير دينه

وأما ان لم يخاق فلا يصح رهنه كرهن الجنين (ص) وحاص مرتهنه في الموت والفلس (ش) الضمير يرجع للشيء المرتهن الذي لم يبد صلاحه والمعنى ان الرهن اذا مات أو فلس قبل بدو الصلاح فان المرتهن يحاصص مع الغرماء بجميع دينه لان الدين يتعلق بالذمة لا بعين الرهن (ص) فاذا صلحت بيعت فان وفي رد ما أخذوا الا قدر محاصصا بما بقي (ش) يعني ان المرتهن اذا حاصص بجميع دينه فاذا صلحت الثمرة وبدأ صلاحها فانها تباع حينئذ فاذا بيعت ثمن قدر دينه فانه يختص به و رد ما أخذ في الحصاص للغرماء وأز قصر ثمن الثمرة عن دين المرتهن نظرت الى ما بقي له من دينه ونسبته الى جميع الديون فذلك القدر هو الذي يجب له به الحصاص فيرد ما زاد على ذلك ويتمسك بما فيه مع جملة الثمرة وتوضح ذلك أن تقول لو كان على الرهن ثلثمائة دينار لثلاثة أشخاص أحدهم مرتهن الثمرة ثم مات أو فلس فوجدوا عنده مائة وخمسين ديناراً فان مرتهن الثمرة يأخذ منها به وهو خمسون ديناراً وأخذ كل من صاحبيه خمسين فاذا صلحت الثمرة بيعت واخص المرتهن بثمنه فان بيعت بمائة مقدار دينه رد الخمسين التي كان أخذها لانه تبين انه لا يستحقها رهو معنى قوله فان وفي رد ما أخذوا لم يف بل بيعت مثلا بخمسين فانه يختص بها أيضا ثم يقال له قد تبين انك انما كنت تستحق في الحصاص بقدر ما بقي لك وهو خمسون فيكون لك ثلاثون ثلاثة أخماس الخمسين لان لك خمسين ولكل مناهما ثلث المجموع مائة وخمسون والموجود مائة وخمسون ونسبتهم من المائتين والخمسين ثلاثة أخماس فيمسك بيده من الخمسين ثلاثين مع الخمسين عن المبيع فيكون بيده ثمانون ويرد العشرين الفاضلة فيكون لكل واحد منهم عشرة مع الخمسين أولا فيكون بيد كل منهم مائة وستون وهي ثلاثة أخماس المائة قوله صلحت أي بدأ صلاحها وقوله وفي أي غنم المفهوم من بيعت (ص) لا كاحد الوصيين (ش) هذا محترز قوله من له المبيع والمعنى ان أحد الوصيين لا يجوز له أن يرهن شيئا من مال اليتيم الا باذن صاحبه له في ذلك لان له نصف النية واذا اختلفا نظر الحاكم في ذلك وكذلك في المبيع والشكاح اللهم الا أن يكون كل منهم مطلق التصرف فيجوز حينئذ فعله بغير اذن صاحبه ولو قال لا أحد كالوصيين ليدخل كل من وقف تصرفه على تصرف غيره وامضائه كاحد الناظرين ونحوهما كان أشمل وقد يقال الكافي في الحقيقة داخل على المضاف اليه (ص) وجلد ميتة (ش) هذا من جملة محترزمي باع والمعنى ان جلود الميتة لا يجوز رهنها اتفاقا ان لم تدبغ وكذا ان دبغت على المشهور ولا تتبع لجانسة ذاتها ويجوز في رهن الكلاب ما في بيعها المشهور المنع بخلاف الا بق لا مكان زوال المانع من بيعه قبل حلول الدين (ص) ويكنين (ش) يعني ان الجنين لا يجوز رهنه لقوة الغروية وكذلك ماشيته من الثمرة التي لم يخاق والزرع الذي لم يظهر على وجه الارض ومحل المنع اذا كان رهن ماذ كرفي صلب عقد البيع فان كان بعد عقده أو في قرض جاز قاله حلوله وتبعه بعضهم لكن لم يعزه لاحد (ص) وخمروان لذى الا ان يتخلل وان تخمرا هراقه بما كم (ش) يعني ان رهن الخمر سواء كانت لمسلم أو لذى عند مسلم لا يصح وتراق ان كانت لمسلم أو لذى ثم أسلم فان لم يسلم ردت اليه فاللام في قوله وان لذى للمالك وقوله الا ان يتخلل بالمشاة الفوقية مستثنى من مقدر كانه قال لا يصح رهن الخمر

للمسلم بالارهن واذا رهن الذي الخمر عند المسلم ثم مات الذي أو فاس فلا رهن للمسلم ولو قبضها لان رهنه في الاصل فاسد لغرمائه الدخول معه في المحاصة قاله أشهب (قوله وتراق) لكن بما كم مالكي والراجح عندنا حرمة التخليل وقيل بالكرامة وقوله فلا ترد أي بعد التخليل لراهنها الذي وكان الانسب أن يرد ولا تراق والنفسد بالان يتخلل فلا ترد لراهنها الذي

ولا تراق على رهنها المسلم (قوله أملو كان الرهن ذميا) أي الذي رهن العصور ثم فخم (قوله وترد إليه) أي ويبقى الدين بالرهن فان أسلم الرهن بقيت وهل يحاكم ويبقى دينه بالرهن أيضا أم لا (قوله أي ان المشاع) أي الجزء المشاع فالمشاع اسم للجزء المرهون وقوله من ربيع أي بعض ربيع الخ (قوله وسواء كان الخ) ومقابلته انه لا يصح رهن المشاع وهو مذهب أبي حنيفة (قوله والا حيز) أي والا بان كان الباقي للرهن أي كله احترازا مما اذا كان عليك نصف شيء (١٤٩) مشاعا ورهن نصف النصف فانه يجوز ملك الرهن فقط (قوله

أي مع حوز الخ) نفسير للسببية أي ان المراد بالسببية المعينة ثم لا يخفى ان هذا لا حاجة له ولا يناسب قوله بعد فالبا لالسببية أو بمعنى مع على تقدير مضاف (قوله لان الرهن لم يتعلق الخ) ومقابلته ما قاله أشهب انه لا يجوز فيما علك الرهن بعضه أن يرهن حصته منه الا باذن شريكه لان ذلك يمنع صاحبه ببيع حصته (قوله فليتمأمل الخ) عبارة ابن غازي قال ابن عرفة و صوب الباجي قول ابن القاسم لا يقتقر لاذن الشريك لان ذلك لا يمنع بيع حصته أو دعاه لبيع جميعه فان باعه بغير جنس الدين كان الثمن رهنا وان كان بجنسه قضى منه الدين ان لم يأت برهن مثله انتهى وقال ابن عبيد السلام الصحيح عندي ما قال الباجي فليتمأمل مع قوله في التوضيح ينبغي أن يستأذنه أيضا على قول ابن القاسم لان الشريك قد يدعو لبيع الجميع فيؤدي الى بيع النصيب المرهون ومن حق المرتهن أن يتوثق في الرهن حتى لا يكون لاحد حق في ازالته عنه الا بعد قضاء الدين فاذا استؤذن لم يكن له أن يدعو لبيع الجميع قبل القضاء انتهى مختصرا انتهى فاذا علمت ذلك فقوله فليتمأمل مقول قول ابن غازي (قوله وللشريك الذي لم يرهن حصته) كما افاده

لمسلم وان كانت ملكا للذي وترد للرهن الذي ويكون المرتهن اسوة الغرماء في ثمنها وتراق على الرهن المسلم لم الا ان تغفل فلا ترد ويختص بهادون غرماء الرهن من رهنها وان رهن المسلم عصور المسلم أو ذمى ففخم عند المرتهن فانه يهر يقبه باهر حاكم ان كان حاكم في الموضع يحكم ببقائه وتخليها وان لم يوجد حاكم يرى ذلك فليس عليه الرفع للا من من التعقب أملو كان الرهن ذميا فاقم الاتراق عليه وترد اليه واكتفى المؤلف بذكر الفخم عن التصريح بالعصور اذا لا يفخم غيره (ص) وصح مشاع وحيز بجميعه ان بقي فيه للرهن (ش) يعني ان المشاع من ربيع وحيز وان عرض وعقار يصح رهنه كما يصح وقفه وهبته وسواء كان الباقي للرهن أو لغيره على المشهور لكن ان كان الباقي لغير الرهن اقتصر في الحوز على حصه الرهن والا حيز جميع ماله مارهن وما لم يرهن لئلا تجوز يده في الرهن فيبطل فالعنى ان الجزء المشاع يحاز بسبب حوزا لجميع أي جميع الشيء الذي ارتهن بعضه مشاعا ان كان الفاضل منه بعد الجزء المرهون يملكه الرهن أي حيز الجزء المشاع المرهون بسبب حوز جميعه أي مع حوز جميعه أي جميع المشاع لا جميع الجزء المرهون أي جميع المشاع الذي للرهن مارهن وما لم يرهن بدليل قوله ان بقي فيه للرهن فالبا لالسببية أو بمعنى مع على تقدير مضاف (ص) ولا يستأذن شريكه (ش) أي أن من له جزء مشاع في عرض أو حيوان مما لا ينقسم أو مما ينقسم له رهن حصته أو بعضها من غير اذن شريكه لان الشريك يتصرف مع المرتهن ولا يمنعه رهن الشريك من ذلك لان الرهن لم يتعلق بخصته على المشهور وعبارة أي ولا يجب على الشريك أن يستأذن شريكه عند رهن حصته فلا ينافي الاستحباب فلا يحتاج الى قول ابن غازي فليتمأمل (ص) وله أن يقسم ويبيع ويسلم (ش) أي وللشريك الذي لم يرهن حصته أن يقسم من غير اذن شريكه ولا كلام له ولا للمرتهن أيضا لان حقه لم يتعلق بالحصته المرتهنة وللشريك أيضا ان يبيع منابه من غير اذن شريكه لان في تأخير البيع على الشريك ضرر لان الغالب ان الدين الذي فيه الرهن مؤجل واذا باع الشريك غير الرهن حصته فانه يسلم تلك الحصه للمشتري على تفصيل وهو انه ان كان شريكه حاضرا سلم المبيع له وتقع الحكومه بينه وبين المشتري وان كان غائبا رفع امره للحاكم ياذن له في البيع ممن شاء ووضع مال الغائب تحت يده فالضهير في وله راجع لغير الرهن كما قررنا ويدل عليه قوله ويبيع اذ الرهن لا يجوز له البيع بغيره وإذا كانت تنقص حصه الشريك الذي لم يرهن اذ بيعت مفردة فانه يجبر الرهن على البيع ثم اذا باعه بغير جنس الدين كان الثمن رهنا أي عن حصه الرهن وان بيع بجنسه قضى منه الدين ان لم يأت الرهن برهن مثله قاله الباجي (ص) وله استئجار جزء غيره و يقبضه المرتهن له (ش) يعني انه يجوز للرهن أن يستأجر حصه شريكه الذي لم يرهن حصته ولا يمنعه من ذلك رهن جزئه لكن لا يمكن من جوال يده فيه لان ذلك يبطل حوز المرتهن بل المرتهن يقبض هذا الجزء المستأجر ممن استأجره أي يقبض أجرته منه ويدفعها للمؤجر وهو شريكه الذي رهن حصته

شيئا عبيد الله أن يقسم منابه وان لم ياذن له شريكه في القسم وليس المراد أن يبأثر القسم بغير حصه شريكه أو وكيله ولكن محشى تت أخذ بنظرها العبارة فاعترضها قائلوا وفيه نظر لقولها فان شاء الشريك قاسم ذلك الرهن وهو في يد المرتهن فان غاب الرهن أقام الامام من يقسم له انتهى (قوله فانه يسلم تلك الحصه للمشتري الخ) لا يخفى ان هذا التفصيل الذي ذكره لا يظهر في موضوع المصنف من ان أحد الشريكين رهن حصته والشريك الآخر يريد أن يبيع حصته وانما يظهر ذلك في المشترك الذي ليس فيه رهنية كفرس

بين رجلين مثلاً يريد أحدهما أن يبيع حصته فيقال له إذا بعته حصتك لا تسلم تلك الفرس للمشتري بل إذا كان شريكاً حاضراً
فسلم المبيع له وتقع الحكومة بينه وبين المشتري أما أن يكون ذلك المشتري تحت يد الشريك الذي لم يبيع أو بيد المشتري أو يدهما
معاً النظر للحالكم وأما إذا كان الشريك الذي لم يرد المبيع غائباً فإن الشريك الذي يرد المبيع يرفع أمره إلى الحاكم بأذن له في البيع
من شاء وحينئذ إن نقصت حصته ببيعها مفردة فإن الحاكم يأمره ببيع جميعها ويكون غن حصته الغائب تحت يد الحاكم وان لم تنقص
تكون حصته الغائب تحت نظر الحاكم أما أن يبيعها تحت يده أو تحت يد المشتري حتى يقدم صاحبها الغائب قال بعضهم وانظر هل ذلك
الشراء من شراء مافيه خصوصه والمشهور امتناعه أم لا انتهى فقول الشارح سلم المبيع له أي إلى الشريك وليس في هذا تسليم
الحصه للمشتري وقوله ووضع مال الغائب تحت يده أي يد الحاكم وفي تلك الحالة الحصه المشتراة تحت يد المشتري فقوله ووضع مال
الغائب هو حصته عند عدم النقص عند البيع أو غنمها عند النقص كما يشاء قال في الذخيرة إذا كانا شريكين في حيوان مثلاً بغير
أو غيره لا يجوز له أن يتصرف بالأذن شريكه فلو باع نصيبه وسلم الجميع للمشتري بغير إذن شريكه ومقتضى القواعد أنه يضمن
وبه أفق شيخنا والشافعية لأن أحواله أن يكون كالمودع في الأمانة والمودع إذا وضع يد أجنبي يضمن لتعديده فإن قيل يلزم عدم
صحته البيع لعدم قدرته على التسليم قلت ان (١٥٠) كان شريكه حاضراً سلم المبيع له وتقع الحكومة بينه وبين المشتري أو غائباً

رفع أمره للحاكم بأذن له في البيع
من شاء الحاكم ووضع مال الغائب
تحت يده ويصح البيع فاني لم أرفى
ذلك نقلاً عن غيره أنه مقتضى القواعد
انتهى وقوله ولا يجوز لأحدهما أن
يتصرف في حصته شريكه أي في
أقباضها لمن اشترى منه حصته
تبعاً لأقباضه حصته هذا هو المراد
وليس بمراد أنه لا يجوز له أن
يتصرف في حصته بالبيع كما قد
يتوهم فبيعه حصته نفسه جائز
ولكن يحتاج في أقباضها لكونها
غير متميزة وغير منقصة إلى إذن
شريكه فإن أقبض بغير إذن شريكه
ضمن كذا أفاده من حقق قلت
إذا فرضت ما قاله الشارح في موضوع
غير موضوع المصنف فيما معنى قول

لئلا تجوز يده على الرهن وهو شائع في بطل والمرتهن أن يقاسم الراهن في الرقاب أو في منافعها
قاله اللخمي فالضمير الأول والاخير راجعان للراهن بدليل قوله ويقبضه المرتهن له أي للراهن
استتجار بجزء شريكه ويقبض المرتهن الجزء للراهن يريد أو يقاسمه في الرقاب أو المنافع والضمير
في يقبضه راجع للجزء المستأجر أي والاجر تدفع للراهن (ص) ولو أمنا شريكاً كفرهن حصته
للمرتهن وأمنا الراهن الأول بطل حوزهما (ش) الضمير يرجع للراهن والمرتهن والمعنى ان
الراهن والمرتهن إذا أمنا الشريك الذي لم يرهن حصته على الحصه المرتهنه وهي شائعة ثم ان
الشريك الذي لم يرهن رهن حصته للمرتهن وأمنا الشريك الأول على هذه الحصه الثانية
وهي شائعة بطل حوز الحصتين وفسدت العقدة من أصلها لطلوع يد الراهن الأول على
مارهنه بسبب أنه أمين على حصه شريكه الراهن الثاني وهي شائعة فيلزم منه أن حصته تحت
يده والراهن الثاني جائله يده أولاً على حصته شريكه بالاستئمان الأول ولو جعل حصته الثاني
على يد أجنبي بطل رهن الثاني فقط لحوزه حصته الأول (ص) والمستأجر والمساق وحوزهما
الأول كاف (ش) عطف على مشاع أي وصح رهن الشيء المستأجر لمن هو مستأجره قبل
انقضاء مدة الاجارة وكذلك رهن الحائط المساق لعامله وحوزهما الأول بالاجارة والمساقاة
كاف عن حوزتان للرهن وأشعر قوله الأول بأنه رهنه عندهما فلورهنه عند غيرهما فقال في
الموازية يجعل المرتهن مع المساق رجلاً أو يتركه على يد رجل برضائه وقال مالك لا يصح إلا
أن يجعله بيد غير من في الحائط من عامل أو أجير ومثل المستأجر المساق المودع والمعار من

المصنف وسلم قلت معناه كما أفاده بعض الشيوخ انه اذا
كان شيء مشترك كابن اثنين كفرس بين زيد وعمرو ورهن عمرو حصته فيجوز لزيد أن يبيع حصته ويسلمها للمشتري ان اقتضى نظر
الحاكم أن يكون الحائز هو المشتري وان اقتضى نظر الحاكم أن يكون الحائز المرتهن كان ذلك له (قوله ويقبضه) أي أجرة الجزء وكذا
يؤجره له المرتهن لا هولانه في حكم الجولان ولا يجوز للراهن أن يتولى ذلك الا اذا قسمت الذات اذا كان يمكن قسمها بان اتفق مع
شريكه على أخذ كل حصته أو قسمت المنفعة حيث أمكن أيضاً كما اذا كان بين رجلين داران على الشياع رهن أحد الشريكين داراً
ثم استأجر حصته شريكه إلى آخر ما سيأتي وقوله في الرقاب أي بان تجعل الدار نصفين يضرب حائط وسطها وقوله أو في منافعها كما اذا
كان بين رجلين داران على الشياع رهن أحد الشريكين داراً ثم استأجر حصته شريكه فليس المراد أنه رهن داراً كاملة على حدة بل
رهن له نصف دار من كل كما أفاده شيخنا واقتسم الراهن والمرتهن الغلة بان جعل له غلة دار وجعل لنفسه غلة أخرى فانه حينئذ يتولى
العقد وقبض الاجرة ولكن مقاسمة المنافع لا تكون الا اذا كان المرتهن قد اشترط المنافع لنفسه على ما يأتي والا فجميع المنافع للراهن
من حيث استأجر حصته شريكه فلا معنى لمقاسمة المنافع حينئذ (قوله مع المساق رجلاً) بفتح القاف وقوله رجلاً أي يكون حائز المرتهن
وقوله أو يتركه على يد رجل برضائه أي ولو أحدهما خلاف القول الذي بعده ومفاد عب أن المراد رجل آخر غير المساق ولم يظهر لانه

عين ما بعده وقوله أو أجبر أى أجبر العامل أو رب الخائض (قوله فى المداينة) أى عقد المداينة أى وقع فى صلب عقد المداينة وقوله
والتطوع به أى اذا وقع بعد المداينة (قوله فى صحة الرهن) فان لم يحصل طبع فيكون الرهن فاسدا وقوله أو شرط لاختصاص الخ أى
لصحة الرهن أى فالرهن صحيح لكن يشترط لاختصاص المرتهن (١٥١) الطبع أى فلا يقع فاسدا من أول الامر بخلاف الاول

وقوله أى ويجوز وعليه اذا لم يطبع
عليه لا يجوز رهنه ابتداء ولكن
يصح ويكون المرتهن أحق به لا شرط
لصحته ولا لاختصاص المرتهن به
اذا حصل مانع اذ يختص به المرتهن
حيث حصل مانع ولو لم يطبع عليه
كأن كروا (قوله ورضى) بذكر
الرضا يعنى عن ذكر العلم لان
الرضا يستلزمه فذكر العلم معه
ضائع (قوله أن رهن قيمة باقية)
أى وليس معناه أنه رهن بعضه
المنفصل بجزء من كتاب ذى اجزاء
ثم رهن الباقي بعد ذلك لان هذا
لا يتوقف على قوله ان علم الاول الخ
(قوله علمه) أى علم الامين أى دون
رضاه كسدا قال الرجاسى ولكن
المعتمد أنه يشترط علم الامين ورضاه
وقوله ان فيه بيعا أى وهو العقدة
الثانية وقوله تجل دينه الا أن
أى لانه يباع الرهن كله لما يسأتى
ثم انك خبير بان هذا انما يظهر اذا
كانت العقدة الثانية بيعا لا قرضا
وقوله وهو التأخير أى فالمسلف
المرتهن وقوله لو يبيع الا أن راجع
للكساد أى عدم الكساد الحاصل
ذلك الكساد عند بيعه الا أن أى
عند الاجل الاول وانه يقول
فالتفيع قبض دينه بتمامه بسبب
عدم الكساد الخ (قوله ولا يضمنها
الاول) أى وانما يضمن مبلغ دينه
ان أحضر الثوب الرهن وقت
ارتبث الثانى أوله بينه ببقائه والا

أن حوزهما الاول كاف (ص) والمثل ولو عينا يبدله ان طبع عليه (ش) أى وصح رهن
المثل ولو ذهبا أو فضة ان طبع عليه طبعه لا يقدر على فكه غالبا بحيث لو أزيل علم بزواله حمالة
للدرايع لاحتمال أن يكونا قصد اقضيه على جهة السلف وسميها رهنا واشترط السلف فى
المداينة ممنوع والتطوع به هبة مديان بخلاف غير المثل ومن غير المثل الحلى وانما يشترط
الطبع حيث جعل بيد المرتهن أو ما لو جعل بيد أمين فيصح ولو لم يطبع عليه وأشار بالمبالغه
لاردل قول أشهب باستحباب الطبع على العين وقوله بيده حال من المثل أى حالة كون المثل
بيده وهل الطبع شرط فى صحة الرهن وهو ظاهر كلامه وعليه مشيئا أو شرط لاختصاص
المرتهن به فاذا لم يطبع عليه حتى حصل مانع كان المرتهن اسوة الغرماء أو شرط لجواز الرهن
وعليه أبو الحسن وعليه فقوله ان طبع عليه شرط فى مقدراى ويجوز أن طبع عليه وهو
المعتمد كما يفيد كلام جمع (ص) وفضلته ان علم الاول ورضى (ش) يعنى انه اذا رهن رهنا
يساوى مائة فى خمسين فانه يجوز للرهن أن يرهن قيمة باقية عند شخص آخر بشرط أن يعلم
بذلك المرتهن الاول ويرضى به ليصير حائزا للمرتهن الثانى وهذا اذا كان الرهن بيد المرتهن
أو ما لو كان موضوعا على يد أمين فاعيا يشترط علمه دون علم الاول وبعبارة وكلام المؤلف اذا
رهن الفضلة لغير المرتهن اما اذا رهنها للمرتهن الاول فلا بد أن يكون أجل الدين الثانى مساويا
للال اول أو أقل أو أكثر ولعل وجه المنع فيما اذا كان أجل الدين الثانى أقل أن فيه بيعا وسلفا وهو
تججيل دينه الاول قبل أجله وفى الأكثر انه يحتمل ان تكسدا أسواقه فيؤدى ذلك الى تأخير
بيعه ففيه سلف وهو التأخير جرفعا وهو عدم الكساد لو يبيع الا أن وينبغى ان يحل هذا
حيث كان الرهن ممالا ينقسم بخلاف ما ينقسم فلا يتأتى فيه ذلك (ص) ولا يضمنها الاول (ش)
الضمير للفضلة والمعنى ان الفضلة المذكورة لا يضمنها الاول اذا كانت بيده وهى مما يغاب
عليها وتلفت ولم تقم بينه لانه فيها أمين وانما يضمن مبلغ دينه فقط ويرجع المرتهن الثانى بدينه
على صاحبه لان فضلة الرهن هى على يد عدل وهو المرتهن الاول وهذا اذا رهن الفضلة لغير
المرتهن وأما اذا كان الرهن كله عنده وفيه فضل عن دينه فانه يضمن جميعه اذا تلف * ثم
شبهه فى عدم الضمان قوله (ص) كترك الحصص المستحقه (ش) يعنى ان من رهن عقارا
أو حيوانا أو عرضا فاستحق شخص حصصه منه وتركها تحت يد المرتهن فتلفت فانه لا يضمن
ذلك الحصص المستحقه لان بالاستحقاق خرجت من الرهنية وصار المرتهن أمينا فلا يضمن
الا ما بقى (ص) أو رهن نصفه (ش) كذا وقع عند ابن غازى فى نسخته وهو اشارة لقول ابن
القاسم فيها وكذلك من ارتهن نصف ثوب فقضى جميعه فهلك عنده لم يضمن الا نصف قيمته
وهو فى النصف الآخر مؤتمن (ص) ومعطى دينار ليستوفى نصفه ويرد نصفه (ش) يعنى
ان من أخذ من شخص دينارا لياخذ حقه منه فزعم انه تلف قبل صرفه أو بعده فانه يكون فى
باقيه أمين أو يضمن قدر حقه منه نصفا أو غيره ولا يضمن عليه الا أن يتهم وربما أشعر قوله
ليستوفى نصفه بانه لو قال له اصرفه وخذ نصفه وتلف قبل الصرف لكان من ربه جميعه لامانه

ضمن جميعه (قوله كترك الحصص المستحقه) ظاهر اطلاقهم عدم تقييد ذلك باحضار الرهن أو بثبوت بقاءه عنده وقت الاستحقاق (قوله
كذا وقع الخ) وأما عند غير ابن غازى فليس فيها ذلك أى فليس فيها قول المصنف أو رهن نصفه بل هى ساقطة أصلا (قوله ليستوفى نصفه)
أى قرضا أو قضا فهو أعطاؤه لىكون له نصفه من حين الاعطاء ولا يضمن عليه الا ان اتهم فان أعطاؤه لىكون رهنا عنده حتى يوفى حقه
منه أو من غيره ضمن جميعه ضمان الرهان

(قوله قاله أبو الحسن الصغير) بضم الصاد وفتح الغين المحجمة وتشديد الياء المفتوحة (١) واسمه على وجهه انه اذا قال له اصرفه فهو وكيله حتى يصرفه والوكيل لا ضمان عليه وبعد الصرف قبض لحق نفسه فيضمن حصته (قوله قسم ان أمكن) في دفعه للادول قدر ما يخص منه لا يزيد والباقي للثاني الا ان يكون الباقي يساوي أكثر من الدين الثاني فلا يدفع منه للثاني الا مقداره ويكون بقية الرهن كلها للدين الاول (قوله وظاهره انه يباع الخ) العبارة فيه ما حذفه والتقدير وظاهره انه يباع ويقضى الدينان معا ولو أتى برهن كالاول دفعا لما يقال انه اذا أتى برهن كالاول لا يقضى الدين الذي لم يحل أجله بل يقضى الدين الذي حل أجله ويأخذ الرهن بقية الدراهم والرهن الذي كالاول يقوم مقام الاول ويبقى لأجله فرد ذلك بقوله وظاهره انه يأتي الخ (قوله لوضوحه) لوضوح لا يظهر الا في التساوي وأما عند عدمه فلا تظهر الوضوحية (١٥٢) (قوله والمستعار له) ويجب على المستعير أن يعين للمعير النوع الذي يرهنه فيه

وهو كذلك وأما ما تلف بعد الصرف فمنه ما قاله الشيخ أبو الحسن الصغير (ص) فان حل أجل الثاني أو لا قسم ان أمكن والايبيع وقضيا (ش) يعني انه اذا رهن الفضلة مع علم المرتهن الاول ورضاه فان حل أجل المرتهن الثاني قبل أجل المرتهن الاول فان الرهن يقسم بينهما ان كان مما يمكن قسمه من غير نقص فان لم يمكن قسمه أو أمكن بنقص فانه يباع ويقضى الدينان من غننه وصفته أن يقضى الدين الاول كله أو لا التقدم الحق فيه ثم ما بقي للثاني وأشعر قوله قضيا بان فيه فضلا عن الاول وهو كذلك أما اذا لم يكن فيه فضل فلا يباع حتى يحل الاجل الاول قاله ابن القاسم وظاهره انه يباع ولا يوقف ولو أتى للادول برهن كالاول وهو كذلك ولم يتعرض لما اذا تساوى الدينان أو كان أجل الثاني أبعد لوضوحه وهو انه يباع ويقضيان مع التساوي ولو أمكن قسمه اذ ربما أدى القسم الى النقص في الثمن وأما مع بعد الاجل الثاني فالحكم أنه يقسم ان أمكن والايبيع وقضيا ولما شمل قوله في حد الرهن ما يباع ما كان جملا كالرهنه وما ليس جملا كاله كالمستعار بين الحاكم فيه بقوله عطف على مشاع (ص) والمستعار له (ش) أي وصح رهن المستعار للرهن أي للارتهان لقول مالك من استعار سلعة ليرهنها جاز ذلك ويقضى للمرتهن ببيعها ان لم يؤد الغريم ما عليه ويتبع المعير المستعير بما أدى عنه من غن سلعته وفي رواية يحيى بن عمر يتبعه بقيمتها انتهى واختصرها البراذعي على الاول وابن أبي زيد على الثاني وإلى ذلك أشار بقوله (ص) ورجع صاحبه بقيمته أو بما أدى من غننه (ش) أي رجع المعير وهو المراد بصاحبه على المستعير بقيمة الشيء المعاريوم قبض العارية أو انما يرجع المعير على المستعير بما أدى المستعير في دينه من غننه أي ثمن الشيء المعارف أو لتنوع الرواية وليست للتخيير بدليل قوله (ص) نقلت عليهما (ش) أي نقلت المدونة على القولين واختصرت عليهما بالضمير في قوله أدى للمستعير كما قررنا وحينئذ فلا تكلف ويحتمل رجوعه لصاحبه الذي هو المعير وفيه تكلف اذ لم يؤد لكن لما كان الاداء من غن ماله كان مؤديا وان لم يباشرفقوله أدى مبنيما للمفعول ليشمل ما اذا أدى المستعير أو وكيله حاكم أو غيره أو للفاعل وقاعله المستعير أو المعير وفيه ما علمت (ص) وضمن ان خالف وهل مطلقا (ش) يعني ان من استعار سلعة أو عبدا ليرهنها في دراهم مسماة فمعدى ورهنها في طعام وهلاك ذلك المستعار للرهن أو فاته

بان يقول ارهنه في ذهب أو فضة أو طعام وأما تعين ذلك انقدر فلا يشترط (قوله واختصرها البراذعي على الاول الخ) أي اختصرها البراذعي على الثمن وابن أبي زيد على القيمة كما يعلم من بهرام (قوله بقيمته) والفاضل عن وفاء الدين على هذا القول ملك للمستعير (قوله أو بما أدى من غننه) والفاضل على هذا القول من غن الرهن عن وفاء الدين باق على ملكه به فخرج لوهلاك المستعار عند المرتهن وهو مما يغاب عليه توجه الغرم على المستعير والمرتن كافي كل عارية ورهن غير معار فيتبع المعير المستعير بالقيمة يوم قبض العارية ويتبع المستعير وهو الرهن المرتهن بقيمتها اما يوم القبض أو الهلاك أو الرهن على الخلاف فيقاصه من دينه فن فضل له شيء رجع به وان كان الرهن لا يغاب عليه فلا ضمان كما في العارية والرهن الغير المعار (قوله يوم قبض العارية) وقيل يوم الرهن وقيل يوم الاستعارة أقول

وهو الاظهر (قوله واختصرت عليهما) هو عين قوله نقلت عليهما (قوله

يضمن

وهلاك) لا مفهوم له على ما في عب وشب بل ولو كان قائما لحاصله ان ابن القاسم حكم بالضمان أي علق به الضمان مطلقا ولو بما لا يغاب عليه وتكون السلعة رهننا في الطعام وأشهب يقول لا ضمان والسلعة رهن في الدراهم وفائدته على قول أشهب ان المعير اذا أتى بالدراهم دفعها للمرتهن وأخذ رهنه ويقول للمرتهن هذا هو الذي أذنت بالرهن فيه وأنا أراجع بدراهمي على المرتهن وأما على قول ابن القاسم فقال بعضهم الظاهر أن له أخذه بلا شيء وقوله في المدونة فترهنها في طعام أي من قرض أو سلم بان يدفع المسلم اليه رهنه المسلم في الطعام الذي عليه فيعضهم جعل بينهما خلافا بقاء قول ابن القاسم على اطلاقه وهو المشار له بقوله وهل مطلقا قال ابن عرفة وهو الصواب وبعضهم يقول محل قول ابن القاسم بالضمان وتكون السلعة رهننا في الطعام اذا خالف المرتهن ولم يحلف المعير

(١) صوابه المكسورة كما هو قاعدة التصغير اه

وأما إذا وافق المرتهن أو حلف المعير فلا يتعلق بالمستعير ضمان، ويكون رهناً في الدراهم الذي أقر به المعير فلا علمنا بقول المعير لم يضمن المستعير لأن تعديه لم يؤثر شيئا وقول المصنف أو إذا أقر المستعير هو موضوع المسئلة (قوله يضمن حينئذ قيمة السلعة) أي يتعلق به الضمان وقوله والقول قول المرتهن أي في أن السلعة رهن في الطعام وحينئذ يتعلق الضمان بالمستعير (قوله فيما أقر به المعير) أي وهى الدراهم وقوله لا يقبل دعوى المرتهن حينئذ أي في كون السلعة رهناً في الطعام (قوله بل يكون رهناً) أي فيما رهن فيه من الطعام (قوله فيما أعير له) أي في الدراهم التي أعير لها أي في عدد الدراهم من قيمة الطعام والحاصل أن المعير والمستعير متفقان على أن الاستعارة إنما وقعت على أن يرهن المستعار في دراهم إلا أن المستعير تعدى ورهنه في طعام فهو موافق للمرتهن في أن الرهن إنما هو في طعام ومتفق هو والمعير على أنه إنما استعاره ليرهنه في دراهم هذا الكلام لا محيد عنه وزجج بقول الشارح وهلك قد تقدم ناقلاً لا مفهوم له على ما قال عب وشب أما شب فقال والحاصل أنه إذا استعار عبد ليرهنه في دراهم فرهنه في طعام فقال ابن القاسم يضمن المستعير أي إن للمعير أن يضمنه قيمته ولو لم يحصل فيه شيء لتعديه وله أن يجعله رهناً (١٥٣) فيما أدعاه من الدراهم لا فيما رهنه فيه المستعير وهو ظاهر لأن القول قول المعير وقال

يضمن بدله لتعديه وسواء كان مما يرغب عليه أم لا وسواء صدق المرتهن على التعدي أم لا وسواء حلف المعير أم لا وهذا معنى الإطلاق كما هو ظاهر وهو معنى ضمن أنه صار متعلقاً بضمانه إذا تلف أو ضاع أو سرق مثلاً لأن معناه أنه إذا كان قائماً وثبتت الخافضة لا وصول له إليه (ص) أو إذا أقر المستعير للمعير وخالف المرتهن ولم يخلف المعير تأويلان (ش) أي أو محمل الضمان المذكور عند ابن القاسم مقيد بما إذا أقر المستعير للمعير بالتعدي ووافقه المعير على ذلك وخالفهما المرتهن وقال لم يتعد ونكل المعير عن اليمين على ما دعي من التعدي فإن المستعير يضمن حينئذ قيمة السلعة للمعير لتعديده على التعدي والقول قول المرتهن وهذا تأويل ابن يونس وعليه لو حلف المعير على ما دعي أو أقر المرتهن بالتعدي فلا ضمان على المستعير وكانت السلعة رهناً فيما أقر به المعير ولا يقبل دعوى المرتهن حينئذ وبعبارة أما إن لم يقر المستعير للمعير بالتعدي فلا ضمان بل يكون رهناً فيما رهن فيه وأما إن وافق المرتهن المعير والمستعير على التعدي أو حلف المعير على التعدي فلا ضمان ويكون رهناً فيهما فيما أعير له * ولما ذكر المؤلف إلا ما كن أني يصح فيها الرهن شرع في الكلام على إلا ما كن التي لا يصح فيها الرهن فقال (ص) وبطل بشرط منافي كأن لا يقبض (ش) يعني أن الراهن إذا شرط في الرهن شرطاً ينافيه أي ينافي حكمه فإنه لا يجوز ويقصد الرهن بسبب ذلك الشرط كما إذا شرط أن لا يقبضه المرتهن أو أن لا يبيع عند أجل في الحق الذي رهن فيه أو شرط الراهن أجلاً معيناً وبعده لا يكون رهناً أولاً ليكون الولد رهناً مع أمه فإنه يبطل حكمه فقوله وبطل أي الرهن بمعنى الارتهاج لا بمعنى الذات المرهونة إلا بمعنى لبطلان الذات والياء في بشرط سببية أي بسبب اشتراط شرط منافي لمقتضاه ومقتضى كلام المؤلف ولو أسقط الشرط وعليه فالفرق بين الرهن والبيع المصاحب للشرط المناقص

أشهب يكون رهناً في قدر الدراهم من قيمة الطعام واختلاف هل بينهما خلاف وهو الصواب وبعبارة عب وضمن أن خالف أي للمعير تضمينه قيمته ولو لم يتلف لتعديه وله أخذه من المرتهن وتبطل العارية بناء على أن القول قول المعير أنه إنما أعاره ليرهنه في دراهم قاله ابن القاسم وقال أشهب يكون رهناً في قدر الدراهم من قيمة الطعام الخ وشارحنا قد عرفت أنه يخالف لهما لأنه قال وهلك ذلك المستعار رهن أوفات على ربه أي بان ضاع أو سرق ثم قال الشارح بعد ومعنى ضمن فقد تخالف كلام شارحنا كما علمت والحق الموافق للنقل الذي ذهب إليه شارحنا آخر وأن معنى ضمن يتعلق به الضمان مطلقاً أي إذا تلفت أي على فرض التلف

(٣٠ - خرشي رابع) لأنه موجود كان يغاب عليه أم لا قامت عليه بينة أم لا أي والسلعة رهن في الطعام وهو الأمر الذي يريده المرتهن وأشهب يقول يكون رهناً في الدراهم كما يقول المعير فعملنا بقول المعير على قول أشهب فلم يكن المستعير متعدياً بهذا الاعتبار لكوننا قد علمنا بقول المعير وقول شارحنا أمان لم يقر المستعير حاصله إذا تنازع المعير والمستعير فيقول المعير إنما أعرتها لترهن في دراهم ويقول المستعير إنما أعرتها ليرهنها في طعام يكون القول قول المستعير لا قول المعير ومثله في عب لأنه قال قوله إذا أقر المستعير للمعير لا يدخل له في التوفيق إذ هو موضوع المسئلة لا اتفاقهما على عدم الضمان حيث خالف المستعير المعير انتهى ولكن يخالفهما ما في شرح شب فإنه قال إن محل التأويلين حيث وافق المستعير المعير في أن الاعارة إنما وقعت على أن يرهن المعار في قدر من الدراهم ولم يوافقهما المرتهن على ذلك إذ لو اختلف المعير والمستعير فيما وقعت عليه الاعارة لكان القول قول المعير بينهما ويضمن المستعير له قيمة سلعته وارتفع التأويلان لأن الأصل أن يعمل بقول دافع ماله لغيره انتهى ومثله في عج فيما أظن وهو الظاهر (قوله أي ينافي حكمه) أي مقتضاه من كونه يقبض ويباع ونحو ذلك (قوله ألا يكون الولد رهناً مع أمه) بأن رهنه حاملاً واشترط أن ولدها الذي تلده لم يدخل في عقد الرهنية وسبب ما يدل على ذلك (قوله فإنه يبطل حكمه) وهو كونه رهناً (قوله أي بسبب اشتراط)

فيه اشارة الى أن شرط بمعنى اشتراط ويجوز أن يفسر شرط بشرط (قوله ان القبض والبيع) لا يسلم كل منهما أما البيع فظاهر وأما القبض فكذلك لقولهم يبطل الرهن اذا لم يحز فهذا دليل على تحقق الرهنية بدون حوز (قوله وأولى ان لم يظن) أي بان يخزم بالزوم فلا ينافي ما يأتي (قوله انه لو علم انه لا يلزمه) فيه أن يقال ان هذا بمثابة الرهن المتطوع مع انه قد جعله كالشترط ثم أقول عرفنا ما اذا ظن لزوم الرهن وأولى لو يخزم بلزومه أو أراد بالظن ما يشمل الجزم بلزومه وعرفنا ما اذا علم ان الرهن لا يلزمه فتبقى حالة ظن عدم اللزوم والشك والظاهر انهما كحالة عدم (لم عدم ١٥٤) اللزوم (قوله قاله الشيخ كريم الدين) بالضمير كما هو في نسخة والجزم كان

شيئا ككريم الدين (قوله لا يكون رهنًا) أي مع الفوات لا يخفى ان كلام المتن اذا كانت المعاملة فاسدة والرهن صحيحا واذا كان كل منهما صحيحا فالحكم فيه واضح وقعت المعاملة على شرط الرهن أم لا ويبقى الكلام فيما اذا كان كل منهما فاسدا أو المعاملة صحيحة والرهن فاسدا وفي كل امان تقع المعاملة على شرط الرهن أو يكون الرهن متطوعا به فتكون الجملة ثمان صور أما اذا كان الرهن صحيحا والمعاملة فاسدة فكلام المصنف وأما اذا كان كل منهما صحيحا فقد علمته فيبقى ماذا كانا فاسدين والحكم انه اذا كان الرهن مشرطا في العقد فيكون رهنًا في عوض المبيع أو القرض حيث فات من قيمة أو مثل وان كان متطوعا به فانه يبقى الدين بلارهن وان كانت المعاملة صحيحة والرهن فاسدا فان كان مشرطا في العقد فانه يكون رهنًا في الثمن والسلف وان لم يحصل فوت وأما ان كان متطوعا به فانه يبقى الدين بلارهن كما اذا كانا فاسدين وقوله انظر ابن غازي أي في نقل ابن غازي المتطوع به لا يكون رهنًا مع الفوات (قوله كالكفالة) أي الضمان وقوله في دية الخطأ متعلق

فانه يصح اذا أسقط أن القبض والبيع كل منهما مأخوذ جزأ من حقيقة الرهن فالشرط المناقض له ما شرط مناقض للحقيقة وأما شرط عدم التصرف في المبيع فهو مناقض لما يترتب على البيع لنفس حقيقة (ص) وباشترطه في بيع فاسد ظن فيه اللزوم (ش) يعني ان البيع الفاسد اذا شرط فيه رهن فدفعه المشتري ظانا انه يلزمه الوفاء به وأولى ان لم يظن اللزوم فانه يكون الرهن فاسدا ويسترده الراهن كمن ظن أن عليه دينًا فدفعه لصاحبه ثم تبين انه لا دين عليه فانه يسترده ممن أخذه ولا مفهوم للبيع الفاسد اذا القرض الفاسد كذلك وظاهر كلام ابن شماس كالمؤلف بطلان الرهن ولو فات البيع ولا يكون في عوض المبيع اذا فات من قيمة أو مثل ووجهه ان الرهن مبني على البيع الفاسد والمبني على الفاسد فاسد واطاهر انه لا مفهوم لقوله باشرطه بل ربما يقال هو أولى لانه يتوهم فيه العمل بالشرط ومفهوم ظن انه لو علم انه لا يلزمه وفات المبيع فاطاهر انه على هذا القول يكون رهنًا في القيمة لانه معذور في حالة الظن اذ هو مجبور لأن يكون رهنًا في القيمة بخلاف حالة العلم وما مشى عليه المؤلف خلاف المعتمد والمذهب أنه يكون رهنًا فيما يلزمه من عوض المبيع حيث فات من قيمة أو مثل وظاهر المذهب كان الرهن مشرطا أم لا ظانا للزوم أم لا انظر المواق والحطاب جيزي قاله الشيخ كريم الدين وفيه نظر لما علمت أن المتطوع به لا يكون رهنًا انظر ابن غازي (ص) وحلف الخطي الراهن انه ظن لزوم الدية (ش) قد علمت ان دية الخطأ على العاقلة فاذا جنى جناية خطأ تحملها العاقلة ورهن على ذلك رهنًا ظانا أنها تلزمه بانقراده فانه يرجع في رهنه بعد أن يحلف انه ظن ان الدية لازمة له فان لم يظن ذلك بل علم ان الدية في الخطأ على العاقلة فزهن في ذلك رهنًا فانه يصح اذ يجوز الرهن كالكفالة في دية الخطأ وقوله (ورجع) راجع للمسائل الثلاثة أي ورجع الرهن جملة أو من جهة الى أخرى كأن يرجع في البيع الفاسد من الثمن الى القيمة على المذهب كما مر وفي الخطي الراهن عن حصص العاقلة الى حصته وينبغي أن يرجع بعد وفاء ما يخصه من الدية ان خصه شيء (ص) أو في قرض مع دين قديم وصح في الجديد (ش) هذا عطف على المبطلات من قوله في بيع والمعنى أنه لو كان اشخص على آخر دين سابق برهن أو بغيره كان الدين من بيع أو من قرض ثم دفع اليه قرضًا وطلب منه رهنًا في القديم والجديد فان الرهن يبطل بالنسبة الى القديم لانه سلف جرت فعا ويصح بالنسبة الى الجديد يختص به المرتهن في الموت والفلس ومفهوم قوله في قرض أنه لو كان في بيع لصح في القديم والجديد وهو كذلك بل يجوز ابتداء لا تنقضاء علة المنع المتقدمة فيما اذا كان الدين قرضًا معني قوله وصح في الجديد انه يختص المرتهن به اذا حصل للراهن مانع لا العكس المقابلة للفساد لانه فاسد ولذا يجب رده

يجوز وقوله ورجع الخ اذا فالمناسب الوقف على قوله انه ظن لزوم الدية (قوله كان يرجع الخ) هذا على حيث المعتمد المتقدم لا على كلام الشارح (قوله ان خصه شيء) أي وأما اذا لم يخصه شيء بان كان فقير أو صبيًا على أحد القوانين فيما سيأتي (قوله برهن الخ) سواء كان به وفاء أم لا لانه قد يتغير سوقه (قوله فان الرهن يبطل بالنسبة للقديم) محل البطلان في القديم حيث كان المدين معمرًا به أو كان الدين القديم مؤجلًا حين الرهن للقرض الجديد فان أيسر حينه وهو حال صح فيه الرهن أيضا (قوله مانع) أي من فلس أو موت (قوله ولذا يجب رده) أي رد الرهن مفاد العبارة ان الفساد متعلق بالرهن فقط والقرض صحيح وليس كذلك بل القرض الجديد فاسد ولذا يجب على المعتمد كون الرهن في قيمته أو مثله حيث فات القرض ولو كان الرهن قائمًا فقول الشارح ولذا يجب رد الرهن

الح لا يظهر والحاصل ان كلام الشارح في ذاته مشكل لانه يقال له اذا وجب رده حيث كان كيف يعقل الاختصاص (قوله حيث كان قائما) أي فان فات رديته أي بذهاب عينه (قوله الاخص من احاطة الخ) والاختصاص من الاحاطة حكم الحاكم بجمع ماله وقيام الغرماء الا أن فيه شيئا لان الاحاطة لا يطلق عليهم فافلس (قوله أو اسكان) أي أو سكنى وقوله ولو لم يسكن بفتح الباء ويزاد ولو لم يسكن بضم الياء فهو شبه احتيال والاولى أن يقول المصنف ولو لم يفعل لأجل أن يشمل (١٥٥) الاذن في الوطء وغيره ومحل البطلان في الاذن في

هذه الامور اذا حصل مانع أي مفوت من عتق أو تدير أو تخبيس أو بيع أو قيام الغرماء وأما ان لم يحصل مانع فله أخذ الرهن وحوزه (قوله على المشهور) وقال أشهب بل حتى يكره ما يريد أو يسكنها (قوله ونقوله المرتهن بأذنه) فان ترك اجارته في ضمان مافات وعدمه قولان وظاهره انه اذا لم يأذن له في ذلك لم يسكن له أن يتسولا وهو منصوص لابن القاسم وأشهب زاد أشهب الا أن يشترط أن كراه رهن مع رقبته فله كراؤه بغير اذنه وكأنه قرينة على الاذن (قوله والاحلف) أي بان لم يسلمه أصلا أو سلمه للمشتري فقول الشارح وهو باق تحت يد المرتهن لا مفهوم له بل مثله ما اذا سلمه للمشتري (قوله أي باعه الخ) وأما قبل البيع فقولان ظاهر النقل انه ما على السواء (قوله كالاقل في قيمته) ظاهر المصنف كظاهر المدونة انه لا بد من مماثلة الاقل ولو كان الدين أقل وهو كذلك (قوله في كونه يغاب عليه أم لا) حاصله أنه لا بد من المماثلة في كونه مما لا يغاب عليه أو مما يغاب عليه وفي مساواة القيمة لقيمة الاول يوم الرهن لا يوم البيع وان زادت على الدين لانه عليه تعاقد أو لا ولذلك فائدة لانه

حيث كان قائما فقد تجوز في اطلاق العمة على الاختصاص (ص) وموت رهنه أو فلسه قبل حوزة ولو جدي فيه (ش) قد علمت ان الرهن لا يتم الا بالحوزة فلهذا اذا حصل للرهن مانع قبل أن يحوز المرتهن الرهن بطل ولو كان المرتهن جادا في حوزة فانه لا يكتفي بذلك على المشهور وهو ظاهر بخلاف الهبة والصدقة فان الجدي في الحوزة يكون بمنزلة الحوزة والفرق ان الرهن لم يخرج عن ملك الراهن فلم يكتف بالجد فيه بخلاف الموهوب فانه خرج عن ملك واهبه فيكتفي فيه بالجد في حوزة والمانع هو الموت والجنون والمرض المتصل بالموت والفلس والمراد به الاختصاص من احاطة الدين بماله بخلاف الهبة التي تبطلها الاحاطة (ص) وبأذنه في وطء أو اسكان أو اجارة ولو لم يسكن (ش) تقدم أن الرهن يلزم بالقول ولا يتم الا بالحوزة فان أذن المرتهن للرهن في أن يطأ الامه الرهن أو في أن يسكن الدار المرهونة أو يؤجر العين المرهونة التي هي أعم من الدار والحيوان والعرض فان ذلك الاذن من المرتهن يكون مبطلا لحقه في حوز الرهن أي يصير دينه بالرهن على المشهور ولو لم يسكن الراهن الدار المأذون له في اسكانها ولو لم يؤجر العين المأذون له في اجارتها ولو لم يطأ الامه المأذون له في وطئها وقوله (ص) ونقوله المرتهن بأذنه (ش) جواب عن سؤال مقدروه وكيف يتوصل الى استيفاء الراهن منافع رهنه مع صحة الرهن والمعنى وتولى المرتهن ما يمكن فيه الاستئابة من الاسكان والاجارة والاعارة باذن الراهن له في ذلك (ص) أو في بيعه وسلم والاحلف وبقي الثمن ان لم يأت برهن كالاقل (ش) هذا معطوف على وطء والمعنى ان المرتهن اذا أذن للرهن في بيع الرهن وسلم له أي وباعه فانه يبطل ولا يقبل قول المرتهن اني لم أذن له الا لحيائه بثمنه وان لم يسلمه اليه أي وباع وهو باق تحت يد المرتهن وقال المرتهن انما أذنت له في بيعه لحيائه بثمنه لا لمأخذ ثمنه حلف على ذلك ويبقى الثمن رهنا الى الاجل ان لم يأت الراهن برهن كالاقل في قيمته يوم رهن لا يوم البيع لاحتمال حوالة الاسواق وزيادة أو نقص وهو مماثل الاول في كونه يغاب عليه أو لا يغاب عليه (ص) كقوته بجناية وأخذت قيمته (ش) التشبيه تام والمعنى ان الرهن اذا كان حيوانا مثلا لجنى عليه شخص اجنبى جناية أدهمته كله أو بعضه وأخذت قيمته أو مائة قصته الجنائية أو ما قدر فيه كالجرعات الاربعه فان المأخوذ يوضع رهنا ويطبع عليه الا أن يأتي الراهن برهن كالاقل وقولنا التشبيه تام أي مع قطع النظر عن الحلف لان هذه المسئلة ليس فيها اذن من المرتهن فلا عين والواو في قوله وأخذت قيمته والاحال يحتز به مما اذا لم يؤخذ له شيء بأن عني عنه فان الدين يبقى بالرهن وكلام المؤلف ظاهر في أن الجنائية من غير الراهن فلو كانت الجنائية منه فينبغي أن يكون بمنزلة ما اذا وطئ غصبا فولده حر ومحل الملى الدين أو قيمتها (ص) وبعاريه أطلقت (ش) أي وكذلك يبطل الرهن اذا أعاره المرتهن للرهن أو لغيره بأذنه عارية مطلقة أي لم يقيدها بزمان لان ذلك يدل على أنه أسقط حقه من الرهن وبعبارة المطلقة هي

قد تنقض أسواقه قبل الاجل وقوله والاحلف والظاهر انه اذا نكل عن الجين يصير دينه بالرهن ويدل له كلام أبي الحسن الصغير لان ذلك القصد لا يعلم الا من قبله فهي عين اتمام (قوله كقوته) أي الرهن كله أو بعضه (قوله بجناية) لا فرق بين أن تكون عمدا أو خطأ (قوله بان عني عنه) أي الراهن عفا عن الجنائي هكذا نقله عن ابن عرفة ومقتضاه أنه يعفى عنه ولو كان معدما وانظر ما حكم عفو المعدم ابتداء (قوله وبعاريه أطلقت) ولو لم يحصل فيها مفوت ولا يعذر المرتهن بدعواه انه انما اعاره اعارة مطلقة لا عتقاده انها لا تبطل الرهن لا يقال العارية اذا أطلقت يلزم أجل مما لا يصرح بالتقييد كأنه أسقط حقه قاله البدر

(قوله في الاجل) أي أجل الدين وقوله مما اشترط الرد فيها حقيقة بأن يقول له ردّها على وقوله بان تقيّد بر من الخ تفسير لقوله حكما بان يقول أعيرها لك عشرة أيام وقوله أو عمل بان يقول له اركب عليها في زيارة سيدي أحمد (قوله ينقض قبل الاجل) راجع للزمن والعمل أي ينقض كل من الزمن والعمل قبل أجل الدين * بقي شيء آخر وهو أنه يقتضي أنه لو اشترط ردّها بعد الاجل انه يبطل الرهن مع ان قول المصنف وعلى الرد مطلق وأيضا قول الشارح اذا فرغت من حاجتك شامل والجواب كما أفاده بعض شيوخنا من أن المراد اذا فرغت حاجتك أي وتحمل الحاجة على ما قبل الاجل ومثله عند الاجل (قوله وعلى الرد الخ) أي وان وقعت على شرط الرد وقوله أو اختيار أي أو حصل رد الرهن من المرتهن اختيار أي على وجه خاص أي كالوديعة والاجارة والا فالمطلقة فيها الرد اختيارا (قوله بان قيدت) تفسير لشرط الرد أي الحكيم (قوله اما بوديعة) أي بغير العارية بقدر كذا الاجل أن يحصل التغاير وقوله وانقضت مدتها أي الاجارة أي قبل أجل الدين أي فاذا انقضت مدتها فأي أخذها المرتهن وقوله رده أي قبل الاجل ثم ان هذا في الكراء الوجيبي وأولى المشاهدة فلم تكن الوجيبي لازمة هنا (١٥٦) قلنا له أخذه وقوله لم تقم الغرماء أي يرد ما لم تقم الغرماء أي فقيام الغرماء مبطل

للرهن والحاصل أنه اذا ارد اختيارا ر قلنا للمرتهن أخذه اما بعد انقضاء مدة الاجارة أو قبلها مع الحلف فانما يكون ذلك اذا لم تقم الغرماء فاذا قامت الغرماء بطل الرهن فان قيل قد تقدم أن مجرد الاذن في الاجارة مبطل للرهن ولا شأن أن في اكراهه منه اذ نافي الاجارة وزيادة فلم يبطل الرهن والجواب ان ما تقدم حيث أدى الاذن الى الخروج من يده وهو هنا لم يخرج من يده (قوله وحددت) أي عينت (قوله بكتق) أي أوتد بروفية أن التسدير ليس مانعا من ابتداء الرهن فكيف يبطله وأجيب بانه هنا انضم اليه ما هو مبطل للرهن في الجبل (قوله قال بعض وينبغي أن يجعل الدين) أي في غير قيام الغرماء وأما في قيامهم فهو أسوة الغرماء وكذا في موت الراهن (بقي بحث) اذا

التي لم يشترط فيها الرد في الاجل حقيقة أو حكما ولم يكن العرف فيها ذلك فما اشترط فيها الرد حقيقة أو حكما بان تقيّد بر من أو بعمل ينقض قبل الاجل أو كان العرف كذلك فهي المفيدة (ص) وعلى الرد أو اختيارا له أخذه (ش) يعني أن العارية في الرهن اذا صدرت من المرتهن للراهن على شرط ردّها اليه بان قيدت بر من بكمية أو عمل أو لم تقيّد لكن قال له اذا فرغت من حاجتك فرده فله أخذه من الراهن وكذلك اذا عاد الرهن للراهن اختيارا من المرتهن اما بوديعة أو باجارة وانقضت مدتها فان قام المرتهن قبل انقضاء مدة الاجارة وقال جهلت أن ذلك نقض لرهنى وأشبهه ما قال حلف ورده ما لم تقم الغرماء قاله اللخمي فان قلت قوله ان ذلك نقض لرهنى لا يوافق ما مر من ان الاجارة لا تبطل الرهن اذ مقتضى هذه أنها تبطله فالجواب ان قوله نقض لرهنى أي باعتبار ما يطرأ عليه من قيام الغرماء مثلاً قبل انقضاء الاجل فان قيل كيف يتصور الاجارة والغلات انما هي للراهن فكيف يستأجر من نفسه قيل يحمل ذلك على ما اذا كان المرتهن اكتره ثم اكراه للراهن أو على ما اذا اشترط المرتهن منفعة حيث كان يبيع وحددت (ص) الا بقوته بكتق أو حبس أو تدبير أو قيام الغرماء (ش) يعني أن الرهن اذا عاد من المرتهن الى الراهن اختيارا فله أخذه كما مر ما لم يفت عند الراهن بعتق أو استيلاء أو حبس أو كتابة أو قامت عليه الغرماء والا فليس للمرتهن حينئذ أخذه وهو أسوة الغرماء في الموت والفلس فقوله أو قيام الغرماء يعني به التقليل وقوله الا بقوته الخ قال بعض وينبغي أن يجعل الدين كما يأتي في قوله ومضى عتق المومسر وكتابه وعجل (ص) وغصبا فله أخذه مطبقا (ش) يعني ان الراهن اذا أخذ الرهن من المرتهن غصبا فانه يأخذه حيث قدر عليه سواء فات عند الراهن بعتق أو حبس أو تدبير أو نحو ذلك أو لم يفت قام عليه غرماء أم لا ويبقى رهنه على حاله وقد مر أنه ينبغي أن يجعل الدين اذا عتق أو كاتب وقد رد عليه اختيارا فأولى هنا (ص)

ما يأتي عتق أو كاتب ما في حوز المرتهن فهو متعد وما هنا عتق أو كاتب ما حوز المرتهن باختياره فليس متعد وأما وان اذا حازه الراهن غصبا أو عتقه أو كاتبه فانه يجبل فيه قياسا على ما يأتي ظاهر (قوله وغصبا) واذا أخذه ثم خلاص من الرهنية فالظاهر أنه يلزم الراهن ما فعله من عتق ونحوه لان رد المرتهن لفعله رد ايقاف لا ابطال واعلم أن قسم قوله له أخذه محذوف أي وله عدم أخذه وعجل الدين ومثله عوده له غصبا اياك العبد من المرتهن ومجيئه عند ما ملكه وحاصله ان المراد رجوع قهر اعران المرتهن وبصدق المرتهن في اباقة ويكون أولى به من الغرماء أي ما لم يسكت وهو يبدد الراهن وقوله سواء فات عند الراهن انظر كيف يكون له أخذه بعد فوته بكتق مع ما ذكره المصنف وغيره من أن الراهن المومسر اذا عتق العبد الموهون أو كاتبه فانه يعضي كما يأتي للمصنف من قوله ومضى عتق المومسر وكتابه قاله ح وفرق بانه يحمل في أخذه من المرتهن غصبا على قصد ابطال الرهنية فيه فيعامل بنقيض قصده بخلاف العتق للعبد الموهون وهو يدمر رهنه فانه لم يحصل منه ما يوجب الحل على ابطال الرهنية حتى يعامل بنقيض قصده (قوله وقد مر الخ) أي انه يبقى رهنه على حاله ويؤمر بتجيب الدين فاذا عجل الدين عتق العبد بعد ذلك وحاصله انه في الصورة الاولى الرهن يبطل بالعتق والتدبير ونحو ذلك وأما الغصب فانه باق على الرهنية ولو حصل عتق ولكن ينبغي أن يجعل الدين فتجيب الدين

لا ينافي البقاء على الرهنية ألا ترى أنه إذا حُلَّ الاجل فبيع الرهن ويدفع الدين مع كون الرهن باقياً على الرهنية (قوله بقيت الى الوضع وحلول الاجل) أي الى المتأخر منها وقوله فباع كلها هذا إذا وطئ بعد ان قبضها المرتهن وأما لو وطئ الرهن قبل أن يقبضها المرتهن فإنها لا تنبع مطلقاً لانها محلا لانتهاى عيج (قوله أو بعضها ان حصل به الوفاء) فان نقص ثمنها عن دينه اتبع بالباقي ولا يباع الولد لانه حر وان لم يوجد من يمتنع البعض بيعت كلها وقضى للمرتهن قال في التوضيح وكان ما بقى للرهن يصنع به ماشاء (قوله بحساب أم الولد) أي فتسكون أم ولد ربها أو ثلثا وتظهر ثمرة ذلك في الاحكام التي يختلف فيها القن وأم الولد كما هو ظاهر وظاهر العبارة عدم تغيير عتقه وذكر أبو الحسن خلافاً في عتق ما بقى الآن إذا لم تنفعه (١٥٧) له فيه في الحال وعليه ابن رشد وإيقاف بعض

وان وطئ غصباً فولده حر وعجل الملى الدين أو قيمتها والابقى (ش) هذا مفهوم قوله وباذنه في وطأ أي ان الراهن إذا وطئ الامسة المهرهنة غصباً وأولدها فان ولده منها حر لانها ملكه ويجعل الملى الدين ان كان أقل من قيمتها أو قيمتها ان كانت أقل من الدين فان كان معسراً بقيت الى الوضع وحلول الاجل فباع كلها أو بعضها ان حصل به الوفاء ويبقى الباقي بحساب أم الولد وانما أخر بيعها الاحتمال أن يفيد ما لا يفوذي منه ابن ناجي قيل وينبغي أن يشترط رضاع الولد على المبتاع لقوله في التجارة فيمن باع أمه ولها ولد حر شرط نفقته على المشتري ولا يباع ولدها لانه حر (ص) وضح بتوكيل مكاتب الراهن في حوزة وكذا أخوه على الاصح (ش) يعني أن المرتهن إذا وكل مكاتب الراهن في حوزة الرهن فان ذلك جائز ويحوزه للمرتهن لان المكاتب أحر بنفسه وماله فليس للسيد على ما في يده سبيل وكذلك إذا وكل المرتهن أمه الراهن في حوزة فانه يصح ويحوزه له على الاصح عند الباقي وهو لابن القاسم في المجموعة خلافه في الموازية والعينية وبعبارة أي وصح الرهن ولا معنى لصحته الا صحة حوزة فعود الضمير على الرهن أولى من عوده على الحوزة لانه ثمرة ومهر تب عليه والباء سببية أو بمعنى مع ولا يصح كونها زائدة لان الكلام ليس في صحة التوكيل وعدمه (ص) لا محجوره ورقيقه (ش) يعني أن محجور الراهن من زوجته وولده الذي تحت حجره ولو كبير لا يصح أن يحوز الرهن للمرتهن وكذلك رقيقه من قن ومستهولدة ومبعض وما ذون لان حوز العبد من حوز سيده وبعبارة لا محجوره بالجر عطف على المكاتب وبالرفع عطف على الاخ ودخل فيه الولد الكبير السفهية ولا ضرورة في ذكر رقيقه للاستغناء عنه بقوله لا محجوره وشمل المذبر والمعتق لاجل وان لم يمرض السيد ويقرب الاجل والمبعض لان ماله لسيدته إذا ماتت في شبهة القن وقال بعض المبعض كالمكاتب كما يرشد له التعليل (ص) والقول لطالب تحويره لا مين (ش) يعني أن الراهن والمرتهن اذا تنازعا في كيفية وضع الرهن فقال الراهن مثلاً يوضع على يد عدل وقال المرتهن بل يوضع عندي أو بالعكس فان القول في ذلك قول من طلب الامين وهو قول ابن القاسم وهو المشهور لان الراهن قد يكره حيازة المرتهن خوف دعوى ضياعه ليحول بينه وبينه أو تفرطه حتى يضيع وقد يكره المرتهن حيازة نفسه خوف الضمان اذا تلف وسواء جرت العادة بتسليمه للمرتهن أم لا (ص) وفي تعيينه نظر الحاكم (ش) يعني ان الراهن والمرتهن اذا تنازعا فيمن يوضع الرهن على يديه بان عين الراهن أميناً وعين المرتهن أميناً فان الحاكم ينظر في ذلك فيقدم الاصح فان

أم الولد الاحتمال أن يملكها فيكون له المنفعة (قوله وينبغي أن يشترط رضاع الولد على المبتاع) الظاهر أن المراد للثغارة الذي هو من تفرقة الولد من أمه ولعله انما حكاها بقليل لضعفه لان نفقة ذلك على الولد وقوله شرط نفقته على المشتري الخ الظاهر ان المراد النفقة الى البويع (قوله خلافه في الموازية الخ) فقد قال ابن القاسم في العينية والموازية لا ينبغي ذلك والكلام في الاخ الذي ليس بمحجوره فقول المصنف وأخوه أي الرشيد (قوله ولا معنى لصحته الا صحة حوزة) لا يخفى ان هذا يقضى بان الاولى ترجيح الضمير للعوز فلا يصح ترتيب قوله فعود الضمير الخ وقوله لانه ثمرة أي والمنظورة الثمرة فترجيح الضمير لها أحسن وقوله من زوجته الخ الفرق بين الزوجة والمأذون هنا وبين جواز شراء الوكيل لهما كما يأتي في الوكالة في قوله عاطفاً على الممنوع وبيعته لنفسه ومحجوره بخلاف زوجته ورقيقه انتهى قوة التهمة هنا بخلاف يد الراهن (قوله لانه ثمرة) أي

لان الرهن أي صحة الرهن ثمرة الحوزة والثمرة هي التي ينظر اليها (قوله السفهية) وأما الرشيد فكلما جنى (قوله وان لم يمرض الخ) المناسب وان مرض السيد وقرب الاجل كما هو ظاهر بل ويدل عليه كلام بعضهم (قوله وقال بعض) أي واعتمده بعضهم (قوله التعليل) وهو احرار النفس والمال أي فالمبعض لا يستترع ماله (قوله فان القول في ذلك قول من طلب الامين) وهو قول ابن القاسم وهو المشهور ونص اللخمي على انه اذا كانت العادة تسليم الراهن للمرتهن انه يقضى له بذلك كالشرط (قوله وسواء جرى العرف الخ) أي خلافاً للخمى القائل اذا جرى العرف بوضعه عند المرتهن فالعبرة بما جرى به العرف (قوله وفي تعيينه نظر الحاكم) جواب عن سؤال أشعر به المقام لظهوره لانه لما قال والقول لطالب تحويره لا مين كان قالنا لاقاله هذا اذا اتفقا على التعيين فلو اختلفا فيه فأجاب بقوله وفي

تعيينه نظر الحال كم فان تغير حال العدل فكل منهما ان يدعوا الى ثقة لجعل الرهن عنده احتياطاً للمالهما وياتي فيه وفي تعيينه نظر الحالكم (قوله وان سلمه دون اذنها) الجواب محذوف والتقدير فالحكم مختلف وقوله دون اذنها أي اذن أحدهما على سبيل البديل (قوله وضاع عنده أو هلك) وأما ان كان باقياً فانه يؤخذ ويوضع تحت يد أمين آخر (قوله فان الامين يضمن) أي تعلق به ضمان لانه يضمن بالفعل بدليل ما بعده (قوله وسواء كان الخ) راجع لقوله ضمن الامين الفضلة وقوله ويرجع بها على المرتهن ومحل ضمان المرتهن للامين ما لم تشهد بينة للمرتهن انه تلف بغير سببه كذا استظهره بعضهم وفيه أنه ضمان تعدى ضمان من جهة التعدي فلا فرق بين قيام البينة وعدمه وأيضا قد عجمنا فقلنا (١٥٨) سواء كان يغاب عليه أم لا والحاصل أن كلا منهما متعد فلا مین بالدفع والمرتهن

بالاخذ فان أعسر الامين رجع الراهن على المرتهن (قوله أيهما شاء) فان أخذها من الامين فليس له رجوع على المرتهن لانه الذي سلطه عليه كذا في عب (أقول) وان رجع بها على المرتهن لم يرجع بها على الامين ثم انك خير بانه قد تقدم انه يرجع بالفضلة على المرتهن وقد قال به ابن يونس ففضية ذلك أن الامين يرجع على المرتهن في ذلك والا فالتعديل بالتسليم موجود في الفضلة وقنا يرجع بها فلا فرق ثم وجدت في شب ناقلا عن التبصرة مانصه قال صاحب التبصرة فان ابتدأ بالعدل لم يكن للعدل أن يرجع على المرتهن لانه سلطه عليه وهذا اذا قامت على ضمياعه بينة ويختلف اذا لم يكن بينة هل للعدل أن يغيرم المرتهن قيمته الآن أو يكون قصاصا أي بان يقول المرتهن للعدل أسقط ما زمني من القيمة في نظري ديني على الراهن لان تسليمي اياه رضا بتجديد ديني وترك ما استحقته على الراهن انتهى والحاصل أن هذه المسئلة تشكك مع مسئلة الفضلة (قوله

استوي اخير في دفعه لاحدهما أو لهما هذا ظاهر ما للشارح ولا بدفعه لغيرهما ولو كان كل لا يصلح لحصول الرضا منهما (ص) وان سلمه دون اذنها للمرتهن ضمن قيمته وللراهن ضمنها أو الثمن (ش) يعني أن الامين اذا أسلم الرهن للمرتهن دون اذن الراهن وضاع عنده أو هلك فان الامين يضمن قيمته للراهن ثم ان كان الرهن كفاف الدين سقط دين المرتهن له لا كقيمة به وان كان فيه فضل ضمن الامين الفضلة ويرجع بها على المرتهن وسواء كان الرهن مما يغاب عليه أم لا لان الامين اغاض ضمن لتعديده وهذا اذا وقع التسليم بعد الاجل أو قبله ولم يطلع عليه حتى حل وأما ان علم بذلك قبل الاجل كان للراهن أن يغيرم القيمة أيهما شاء لانها متعديان عليه هذا في دفعه وهذا في أخذه وتوقف على يد عدل غيره خيفة تعدي به ثانية وللراهن أن ياتي برهن كالاول ويأخذ القيمة وان سلمه للراهن دون اذن المرتهن فهلك عند الراهن أو ضاع فان الامين يضمن للمرتهن قيمة الرهن يوم الهلاك ان كانت أقل من الدين أو الدين وهو مراده بالثمن ان كان أقل من القيمة فأو تفصيله لا تخيرية ولو قال أو الدين بدل الثمن لكان أحسن لشموله لما اذا كان الدين من قرض ونحوه * ولما أنهى الكلام على الرهن شرع في الكلام على ما يكون رهنا بالتبعيه من غير نص عليه بقوله (ص) واندرج صوف ثم (ش) يعني انه اذا رهن غنما وعليها صوف فان كان حين الرهن تاما اندرج لانه سلعة مستقلة وأما غير التام فلا يندرج اتفاقا وكذلك يندرج في الرهن الجنين الموجود حين الرهن وأخرى ما وجد بعده واليه أشار بقوله (ص) وجنسين (ش) ابن المواز ولو شرط عدم دخوله لم يجز لانه شرط مناقض ولا يندرج البيض لتكرار الولادة وهذا كله مع عدم الاشتراط امامه فيندرج ما لا يندرج ولا يندرج ما يندرج (ص) وفرخ نخلة لا غلة وثمرة وان وجدت (ش) يعني ان من ارتهن نخلا بالخاء المعجمة أو نخلا بالخاء المهملة فان الفرخ يندرج مع أصله في الرهن لكن الجنين يغني عن فرخ النخل بالخاء المهملة وفرخ النخل هو الذي يقال له الفسيل وفرخ النخل أولاده وأما الغلة الناشئة عن الرهن لا تدخل فيه بل هي للراهن مثل كراء الدور والعميد وما أشبه ذلك إلا أن يكون شرط المرتهن الادخال وكذلك الثمرة الموجودة يوم الرهن لا تدخل مع أصلها في الرهن وهي للراهن ولا تدخل الا بشرط ولو وجدت بل ولو أزهت أو دبست والفرق بينها وبين الصوف التام ان الثمرة تترك لتزاد طبيبا فهي غلة لا ترهن والصوف لا فائدة في بقائه فاسكوت عنه دليل على ادخاله (ص) ومال عبد (ش) يعني ان العبد اذا رهن لا يدخل ماله معه في الرهن الا

بالشرط

قيمة الرهن يوم الهلاك ان كانت أقل) لان قيمته ان كانت أقل فهو الذي أنلفه

وان كان الدين أقل لم يكن له المطالبة بغيره (قوله يوم الهلاك) قاله الخطاب والجاري على القواعد يوم التعدي (قوله ان كانت أقل من الدين) أي ويرجع بالباقي والمراد بأخذ القيمة من دينه لأنها تكون رهنا (قوله لانه شرط مناقض) أي فيفسد بذلك عقد الرهن (قوله فيندرج الخ) يستثنى من ذلك ما يملك الحيوان لعدم جوارحه (قوله بالخاء المعجمة الخ) هذا يدل على انه لم يتعين عنده أحد الامرين بل الامر محتمل والذي في ابن مرزوق بالخاء المهملة (قوله الفسيل) بالفاء صغار النخل (قوله وكذلك الثمرة) فرق بين الثمرة والجنين بان المسئلة حكمت بان غلة الرهن للراهن والجنين ليس بغلة بل كصوف يدخل كالبيع (قوله ان الثمرة تترك لتزاد الخ) هذا لا يظهر فيها

اذا بئست (قوله أى وصح الرهن الآن) أى وصح عقد الرهن المقبوض الآن على أن يقرضه في المستقبل وقوله ولزم أن أقرض هذا يفيد أن قوله أن أقرض شرط في مقدور والتقدير ولزم أن أقرض ولا يحتاج أن لا يستثنى عقد وليس المعنى وصار رهنا أن أقرض لأن الرهن لازم للرهن بمجرد عقد الرهن وهو قوله أرهنك على أن تقرضني مثلاً ولا يلزم المرتهن الاقراض واذا امتنع المرتهن من دفع القرض لم يندم الرهنية وتبطل (أقول) وما صرح به الشارح ليس بالزوم بل يصح جعل أن أقرض من قبة تصويراً للمسئلة أى وصح الرهن على أنه أن أقرض كان كذا رهناً فيه (قوله أو باع في المستقبل) أى له أو لغيره وفي الشكوت ويكون رهناً بعبادته من قليل أو كثير ما لم يجاوز قيمة الرهن ولا يراعى ما يشبهه بخلاف مسئلة الجمالة إذا قال داينه وأنا (١٥٩) ضامن لأن الأولى بين بالرهن ما يقرضه (قوله

الى أن الشخص الخ) وكذا يصح رهن بأخذ المجاعل من العامل على أجرة دفعها له قبل الاجل (قوله لافي معين أو منفعة) وأما أن أخذه على الاستيفاء من عوض المعين أو منفعة حيث تلف أو تعيب لو استحق فصح مثال المعين أن يبيعه ثوباً أو يدفع له رهناً على أنه متى استحق وأبى مستحقه من أخراجه من ملكه حصل له من عين الرهن وهذا محال ومثال المنفعة أن يكتري دابة بعينها أو داراً ويدفع رهنها في منافعها رهناً على أنها ان تلفت حصل تلك المنافع بعينها من عين الرهن (قوله وأخذ به رهناً) أى لان الامانة إذا ضاعت أو تلفت لا يلزم الموثق عليها شيء والمراد ضاعت بغير تفریط وأما لو أخذ منه رهناً على أنها إذا ضاعت بتفريط يكون ضامناً لها والرهن لاجل ذلك فيصح ثم لا يخفى أن هذا الشرط خارج عما نحن بصدده فالمناسب ذكره أول الباب لأنه يرجع لقول المصنف وثيقة بحق (قوله لان الذمة لا تقبل المعين) هذا تعليل يوجه به صحة هذا الاحتراز (قوله

بالشرط (ص) وارتهن أن أقرض أو باع (ش) صورته أن يقول شخص لا يخرج هذه الشئ عندك رهناً على ما أقرضه منك أو على ما يقرضه منك فلا تملك فلا تملك من شرط الدين أن يكون ثابتاً قبل الرهن فقوله وارتهن أن أقرض أى وصح الرهن الآن ولزم أن أقرض أو باع في المستقبل وقوله (ص) أو يعمل له (ش) بالجزم عطف على الشرط أى على محله لانه ماض وعبر بالمضارع ليكون العمل شأنه التجدد شيئاً فشيئاً بخلاف البيع والقرض فانه ماض شأنه ما ذلك وله صورتان احدهما وهى المنقولة في كلام المتيطى ان المستأجر يدفع رهناً لعامله في أجرته التي تجب له على مستأجره على تقدير أن يعمل والثانية أن يستأجر أجيراً يعمل له عملاً وينفقه الاجرة ويخشى أن يعطل فيأخذ منه رهناً على أنه ان عطل استأجر من الرهن من يعمل له ذلك العمل وهذه صحيحة أيضاً وأشار بقوله (ص) وان في جعل (ش) الى أن الشخص اذا جعل شخصاً على تحصيل عبده الا ببقائه لا يدفع له رهناً على ما يلزمه من العمل فانه صحيح فان العمل وان لم يكن لازماً فهو يؤل الى اللزوم لانه يأخذ منه رهناً في العمل لانه ليس لازماً ولا آيلاً لزوم اذا يلزم العامل ولو شرع فقوله وان في جعل أى في عوض جعل لافي عمل جعل (ص) لافي معين أو منفعة (ش) يعنى أن الرهن لا يصح في الشئ المعين ولا في منفعة لان المقصود من الرهن التوثيق به ليستوفي منه الدين عند أجله ومحال ان يستوفي المعين أو منفعة من الرهن فيشترط في المرهون فيه أن يكون ديناً احترازاً من الامانة فلا يجوز أن يدفع قرضاً أو يأخذ به رهناً ويشترط فيه أيضاً ان يكون في الذمة احترازاً من المعينات أو منفعة المعينات لان الذمة لا تقبل المعين ولذلك قالوا ان الضمان في المعينات لا يصح (ص) ونجهم كتابة من أجنبي (ش) أى ولا يصح أخذ الرهن من الأجنبي في نجهم كتابة والمراد بالنجهم الجنس لان رهن الأجنبي في الكتابة فرع نجهم به وهو لا يصح نجهم به فلا يصح دفع الرهن فيها وأما التعليل بكونه اذا عجز يرجع رقيقاً فلذلك لم يجوز تغيره وبأنه لا يتأتى العجز مع وجود الرهن لانه يباع كما يباع اذا كان هو الرهن وقد يقال قد يتأتى العجز مع وجود الرهن اذا لم تكن قيمته توفى بالكتابة ومفهومة صحة أخذ الرهن في نجهم أو في الجميع من المكاتب وهو كذلك ولما كانت غلات الرهن ومنافعه لرهنه نظيره غنمه وعليه غرمه شرع فيما تكون فيه المنفعة للمرتهن بقوله (ص) وجاز شرط منفعة ان عينت ببيع لا قرض (ش) يعنى أنه يجوز للمرتهن

ولذا قالوا ان الضمان في المعينات أى لان الضمان شغل ذمة أى فلا يصح أن يضمن شيئاً بحيث اذا تلف ذلك الشئ أو ضاع يحصله الضامن بعينه (قوله والمراد بالنجهم الجنس) أى فإراد به ما يشبه جميع النجوم وقد فرضها في المدونة في كل النجوم (قوله لان رهن الخ) تعليل لعدم الصحة (قوله فرع نجهم بها) أى فرع تعلقها بذمة لان الرهن ما يتوثق به في الحقوق المتعلقة بالذمة وقوله وهو لا يصح أى ونجهم بها لا يصح أى وتعلقها بذمة لا يصح لان تعلقها بذمة المكاتب وهى لا تتعلق بذمة لكن برده عليه انه قد صح الرهن من المكاتب وكتابته ليست ديناً في الذمة الا أن يقال تسويع ذلك في المكاتب (قوله اذا عجز يرجع رقيقاً) أى فيضيع المال على الأجنبي أى لانه لا يرجع له على المكاتب لانه لم يعامله ولا على السيد لانه انما أخذه منه في الكتابة وهى لا يرد ما أخذ منها بعجز المكاتب (قوله وجاز شرط منفعة الخ) الحاصل ان الصورثمان وهى أن يأخذ المرتهن منفعة الرهن في بيع أو قرض ويعين مدتها

ففيهما أم لا وفي كل من هذه الأربعة إما أن يشترط في عقد المعاوضة أو يطاع بها بعده فيمنع في سبع ويجوز في صورة المصنف (قوله وفي القرض سلف واجارة) فيه نظر بل سلف جرنفعا (قوله إلا أن تتوفر شروطه) هي ما تقدم من كونه مأخوذاً من عشرة أشياء والمأخوذ لين شاة أو شاتين كما تقدم بهانه (قوله لأنه يجوز فيه الجهل في الاجل) لا يخفى أن هذا ظاهر إذا لم يؤجل القرض باجل والحاصل أنه إذا لم يؤجل في القرض بالاجل ودخل على استيفاء المنفعة لم يسب من دينه فأجز ذلك بخلاف البيع فلا يجوز لوجود الجهل في الاجل فقول الشارح إذا لا يدرى المناسب أبداً الهان (١٦٠) يقول لأنه لا يجوز فيه الجهل في الاجل لأنه المقابل لما تقدم وأما إذا أجل كل

بأجل ودخل على استيفاء المنفعة في الدين فإن دخل على أنه إذا فضل من الدين فضله يوفيه ببقية الدين من عنده أو يبيع الرهن اجز في البيع والقرض وإن دخل على أنه يوفيه من المنفعة أو يعطيه شيئاً مؤجلاً امتنع لما فيه من فسخ مافي الذمة في المؤخر لا فرق في القرض والبيع وإن دخل على أن الفاضل يترك للمدين جاز في القرض دون البيع (قوله وبجرت العادة) فإذا لم تجر عادة فلا يلزمه قبوله والحاصل أن ما جرت به العادة يلزم المرتن قبوله وكذا إذا لم تجر يلزمه قبول ما يأتي به (قوله فله رهن ثقة) فإن لم يأت برهن نفسه سجن لما أتى به فإن تحقق عدم وجوده عنده خير المرتن بين فسخ البيع وبقائه بلا رهن وأما القرض فلا (قوله فيخير في الفسخ وعدمه) وكذا فيخير في هلاك حيل معين قبل قبض المبيع لا بعده فالمعتبر في مسألة هلاك الرهن أو استحقاقه قبض الرهن وعدم قبضه وفي مسألة الحيل قبض المبيع وعدم قبضه وانظر هل يجري مثل جميع هذا في القرض أم لا لأنه معروف بغيره ذلك والبيع مبني على المشاحة (قوله ولو شهد الامين) أي أمين في زعم المرتن وبهذا

أن يشترط منفعة الرهن لنفسه مجانباً بشرطين الأول أن تكون مؤقتة بمدة معينة للخروج من الجهالة في الاجارة الثاني أن يكون الرهن في عقد بيع لافي عقد قرض لأنه في البيع بيع واجارة وهو جائز وفي القرض سلف واجارة وهو لا يجوز وسكت عن شرط كون الرهن مما يصح اجارته لا أشجاراً لثمارها إلا أن تكون قد طابت واشترطها ذلك العام ولا حيوان للبناء إلا أن تتوفر شروطه استغناء عنه بما يفهم من الكلام وهو كونها اجارة فيشترط فيها شروطها أما أن لم تكن المنافع مشترطة في صلب العقد بل أباح الرهن له الانتفاع به بعد العقد فإنه لا يجوز في بيع ولا قرض لأنه أن كانت بغير عوض فهو بغير مسديان وإن كانت بعوض جرى على ما يريه المديان قاله اللخمي ولو اشترط المرتن أخذ الغلة من دينه جاز في القرض لأنه يجوز فيه الجهل في الاجل لافي عقد البيع إذا لا يدرى ما يقبض أو يقل أو يكثر (ص) وفي ضمانه إذا تلف تردد (ش) يعني أن الرهن الذي اشترطت منفعته وهو مما يغاب عليه إذا تلف عند المرتن فقبل يضمه لأنه رهن يغاب عليه وحكم الرهن باق عليه وقيل لا ضمان عليه لأنه مستأجر كسائر المستأجرات ومحل التردد أن تلف في مدة اشترطت المنفعة وأما أن تلف بعدها فهو كالرهن في الضمان قولاً واحداً وهذا إذا اشترطت المنفعة لئلا يأخذها مجانباً فإن اشترطت التحسب من الدين أو تطوع بها كذلك فينبغي أن يترج القول بعدم ضمانه ضمان الرهن لترجح جانب الاجارة فيه ليكون المنفعة وقعت فيه في مقابلة عوض بالصرحة أو يتساوى فيه هذا القول مع مقابله في الترجيح وقوله تردد الراجح منه ما القول بأنه يضمه ضمان الرهن كما يفيد كلام الشارح (ص) وأجبر عليه أن شرط ببيع وعين (ش) يعني أن المشتري إذا شرط للبائع في عقدة البيع أن ياتيه برهن وعينه له فإنه يلزمه أن يدفعه له لأن المؤمن عند شرطه ولا مفهوم للبيع وكذلك القرض فإن وقع عقد البيع أو القرض على شرط رهن غير معين فإنه يلزم المشتري أو المقرض أن يأتى برهن في نفسه وفاء للدين وبجرت العادة في ذلك المحل بارتائه وإليه أشار بقوله (ص) والافرهن ثقة (ش) وإذا هلك الرهن المدين أو استحق قبل قبض المرتن فإنه يخير في امضاء البيع ويبيق دينه بالارهن وبين الفسخ فيما أخذ المبيع إن كان قائماً بقيته أو مثله إن فات فإن حصل الهلاك أو الاستحقاق بعد القبض فلا مقال له إلا أن يغره فيخير في الفسخ وعدمه (ص) والحوز بعد ما نعه لا يفيد ولو شهد الامين (ش) يعني أن المرتن إذا ادعى فيما هو محوز بيده أنه حازه قبل حصول المانع القائم الآن بالرهن فإنه لا يعمل بقوله ولا يختص به عن الغرماء ولو شهد له الامين الذي وضع الرهن تحت يده بذلك لأنه شاهد على فعل نفسه وهو الحوز ولا بد من معانية البيعة للحوز قبل المانع فقوله والحوز أي ودعوى الحوز بعد حصول المانع أنه حاز قبل حصول المانع فهو على حذف مضاف بدليل قوله ولو شهد الامين فبعد متعلق

لا منافاة بين كونه تحت يد أمين وكونه لم يعمل بشهادته ومثل الامين في عدم قبول شهادته اقرار بنفس بدعوى الزاين بالحوز قبل المانع لا تهمه كما أفاده البدر (قوله لأنها شهادة على فعل نفسه) إذا فشادة القبا في بان وزن ما قبضه فلان كذا لانصح لانها شهادة على فعل نفسه وأما أن شهد بان فلان قبض ما وزنه يعمل بشهادته وأما أن شهد بان فلان قبضه فلان كذا لانها شهادة اذ ارد بعض الماتمة ردت كلها أو أمانا ارد بعضها السنة جاز منها ما أجازته السنة وهذا كله ما لم يكن مقاماً عند نامن جانب القاضي والاعمال بشهادته كما عندنا بصروا والظاهر أن تابع المقام من قبل القاضي كهو (قوله بدليل قوله ولو شهد الامين) أي فإن شهادة

الامين انما تكون باعتبار الحوز قبل المانع (قوله وفيها دليلهما) وهو قولها (١٦١) ولا يقضى بالحيازة الا بما يثبت البينة لحوزة في

حبس أو رهن أو هبة أو صدقة انتهى
فان قولها لحوزة يحتمل أن يكون
بمعنى الحيازة وأن يكون بمعنى
التحيز (قوله وكذلك الصدقة)
والفرق بين الهبة والصدقة
والرهن حيث جرى في الرهن
القولان وانفق على كفاية الحوز في
الصدقة والهبة بقاء ملك الراهن
لرهن دونهما فقد خرجا عن ملك
المتصدق والواهب وتأمل في ذلك
مع ما تقدم من لفظ المدونة (قوله
كان مشترطاً أم لا) ينبغي إذا كان
مشتراطاً في العقد وكان معينا
أن يكتفى فيه الحوز لما انضم له من
الاشترط في العقد ولو شهد
شاهدان انه حاز وشهد آخران انه
لم يحجز جازت شهادة اللذين شهدا
بالحيازة لانهما زاد في شهادتهما
(قوله والتحيز الخ) الاولى ان يقول
التحيز تسليم الرهن للمرتهن
(قوله وكل من المصدرين مضاف
لمفعوله) قدمه لكونه الاولى لانه
يلزم على الثاني تشييت الضمائر
لان الضمير في مرتهنه يعود على
الرهن (قوله والاقتاويلان) محل
التأويلين ان دفع البائع السلعة
للمشتري فان لم يدفعها له فللمرتهن
منع الراهن من السلعة ولو أتى برهن
لان البيع وقع على معين اذ هو
محل التأويلين أيضاً وأما اذا كان
غير معين فله منع تسليمها أيضاً فطر
أم لا لكن حتى يأتيه برهن اذ يلزمه
الاتيان بسد له قطعاً كما افاده
الشارح بعد (قوله) ولا يعصى ويبقى
رهنها) أي برضا المرتهن وهذا ابن
القصار (قوله فقول الشارح الخ)

بدعوى المقدرة فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وابقاؤه على ظاهره لا فائدة فيه
لان من المعلوم أن الحوز بعد المانع لا يفيد لان الحكم لا يثبت اذا وجد المانع وما نعه هو
موت الراهن أو فلسه أو جنونه أو مرضه المتصل بموته (ص) وهل تكفي بينة على الحوز قبله وبه
عمل أو التحيز وفيها دليلهما (ش) لما قدم أن مجرد دعوى الحوز من المرتهن لا تقبل بين هنا
انها لو لم تجرد عن البينة ما كيفية الشهادة هل يكفي ان تشهد البينة له بالحوز للرهن قبل
وجود المانع ويكفي أن أحق به من الغرماء ولو لم تحضر البينة الحيازة ولا عاينها لانه قد صار
مقبوضاً وكذلك الصدقة وهو قول ابن عتاب والباقي وبه العمل أولاً يكتفى في ذلك الا بشهادة
البينة على التحيز أي تشهد انها عاينت الراهن سلم الرهن للمرتهن وهو قول اللخمي وفي المدونة
ما يدل على القولين وظاهر اطلاقهم كان الرهن معيناً أم لا كان مشترطاً أم لا فالحوز كون
الرهن في تصرف المرتهن والتحيز كون الرهن في تصرف المرتهن مع معايينة البينة لتسليم
الرهن للمرتهن فهو أخص والمراد بالبينة هنا ولو واحد لكنه يحلف مع الواحد لانه مال (ص)
ومضى بيبعه قبل قبضه ان فرط مرتهنه (ش) يعني ان المرتهن اذا فرط في طاب الرهن المعين
ولم يحجزه حتى باعه رهنه فان البيع يعصى ولم يحجز ابتداءً ولا يلزمه رهن غير المرتهن وكل من
المصدرين مضاف لمفعوله ويصح أن يكون مضافاً للفاعل وقبض بمعنى اقتباس والمعنى على
الاول مضى ببيع الرهن قبل قبضه أي الرهن وعلى الثاني مضى ببيع الراهن قبل قبضه أي
الراهن (ص) والاقتاويلان (ش) أي وان لم يفرط المرتهن في حوز الرهن المعين بل جدي في طلبه
وانما الراهن عاجله وباعه قبل الحوز فهل يعصى هذا البيع ويبقى الثمن رهنًا وهو لا بن أبي زيد
او لا يعصى ويبقى رهنًا على حاله ما لم يفت فيبقى الثمن رهنًا فيما أخذ المرتهن من المشتري ويبقى
رهنًا هكذا قال في توضيحه فقول الشارح لكن لم أر من تأول الامضاء مع عدم التفريط ولو
قال والاقتولان لكان أحسن فيه نظر لان هذا تأويل ابن رشد وغيره ومحلها ما في الرهن
المشتري في صلب العقد سواء كان في عقد بيع أو قرض وأما المتطوع ببيع بيبعه كبيع الهبة قبل
القبض كفي الخطاب وسيأتي في الهبة أنها لا تبطل ببيعها قبل علم الموهوب وان باعها بعد علمه
فالثمن للمعطى رويت بفتح الطاء وكسر هاو أنت خبير بان البيع هنا بعد حصول الرهن وقبل
قبضه والبيع على الوجه المذكور يتضمن علم المرتهن بالرهنية فيكون بيعه كبيع الهبة بعد
علم الموهوب وحينئذ يجري فيه الخلاف هل الثمن للراهن فلا يكون رهنًا أو يكون رهنًا في
كلام الخطاب شيء وكلام المؤلف فيما اذا كان الرهن معيناً فان كان مضموناً فانه يلزمه الاتيان
ببذله (ص) وبعده فله رده ان يبيع باقل أو دينه عرضاً (ش) الضمير في بعده يرجع لقبض الرهن
والضمير المحرور باللام للمرتهن والضمير المحرور باضافة المصدر اليه للرهن والمعنى ان الراهن
اذا باع الرهن بعد ان قبضه المرتهن وحازه أو كان بيد أمين فان باعه بمثل الدين أو أكثر منه فلا
كلام للمرتهن وبأخذ دينه وان باعه باقل فللمرتهن أن يرد البيع سواء كان دينه عيناً
أو عرضاً لان حقه يتعلق بالرهن وله أن يحجزه بأخذ الثمن ويطالب الراهن ببقية حقه وكذلك
للمرتهن أن يرد البيع اذا كان دينه عرضاً من يبيع ولو باعه بأكثر من قيمة العرض لان المرتهن
لا يلزمه قبول العرض قبل أجله اللهم إلا أن يكون العرض من قرض فيلزمه قبوله وليس له
أن يرد البيع لان الاجل في القرض من حق المقرض فقط وأما الاجل في البيع فن حقه مما عا
وانما يكون له الرجوع ببيع باقل ان لم يكمل له فان كمل له كان بمنزلة ما يبيع مثله فقوله وبعده

(٢١ - خرشي رابع) لا يظهر التفريط ولكن يجب بان المعنى اذا تقرر ما قلته فنقول لك قول الشارح لم أر الخ (قوله في كلام
الخطاب شيء) ووجه الشيء ان كلام الخطاب محمل مع انه انما هو بمنزلة البيع قبل القبض عند علم الموهوب بالهبة (قوله وانما يكون له الرد)

و بقي عليه فبدوه وان لا يكون ذلك الوقت وقت نفاق بيعه والا فلا رد له وان لم يعرف بالدين لان المنع ضرر على الراهن من غير منفعة للمرتهن (قوله كان الرهن معينا أم لا) أي له الرد كان معينا أم لا أما المعين فظاهروا ما غير المعين فله الرد لانه بالقبض تعين تخيئته يكون له الرد وربما يفيد ذلك أنه اذا تلف لا يلزمه بدله (قوله وان أجاز تجمل) فيجبر المرتهن على قبول الدين ولو عرضا من يبيع لانه لما أذن ببيعته فقد رضى بتجمل دينه خلافا لما في عب (قوله والا تتبعه بما بقي) أي بعد حلول الاجل هذا هو المراد قطعاً (قوله انما أجاز لذلك) أي انما أجاز لتجمل الدين والحاصل ان حكم تجمل الثمن الذي يبيع به الجبر على الراهن والمرتهن كان عرضا من يبيع أو غيره خلافا لما حيث قال وأما ما لا يتجمل كعرض (١٦٢) من يبيع فانما يتجمل اذ ارضيا بالتجمل فان لم يرض به الراهن فهل يكون الثمن

رهنا أو يأتي برهن مسكانه أو يبقى رهنا ولا يجوز بيعه انتهى (قوله وبقي ان دبره) لا يخفى انه تقدم أن رهن المدبر ابتداء يجوز فلا يتوهم بطلان الرهن بتدبيره فلا فائدة للنص على ذلك لا نأقول ذلك انما يكون اذا أريد بيعه بعدموت السيد أي في الدين اللاحق للتدبير (قوله وظاهرها الخ) ولكن ظاهر أبي الحسن ان محل كلامها بعد القبض أي وهو يشعر بأنه اذا كان قبل القبض لا يكون حكمه كذلك قال بعضهم وينبغي أن يفوت بتدبيره لحصول التقصير بعدم قبضه كما اذا أعاده المرتهن للراهن فدبره فانه يفوت ولا يرد انتهى وانظر هل يبقى الدين بالرهن كما في مسألة العارية أو يكون التدبير كالعتق والكتابة فيفصل فيه بين أن يكون السيد موسرا أو معسرا كما يأتي (قوله وان كان أكثر من قيمة الرهن) هذا اذا كان الذي رهنه وأعتقه مالكه وأما اذا كان الراهن له فقد استعاره وأعتقه معيره فانه يمضي عتقه أيضا ويجعل المعبر الدين له به اذا فسد رهنه الا أن يكون قيمة العبد أقل من الدين فلا يلزمه غيرها

معمول لعامل محذوف أي وان باعه بعده لا معطوف على قبل اذ لا يصح قوله فله رده كان الرهن معينا أم لا لانه بالقبض تعين وقوله ان يبيع باقل أي والدين عين أو عرض من قرض فلو يبيع بمثل الدين أو أكثر فلا يرد ويتجمل دينه شاء الراهن أو أبي قوله أو دينه عرضا أي من يبيع ولا يحتاج الى التقييد بذلك لانه معلوم قوله فله رده الخ الفاء في جواب الشرط المقدر قبل قوله و بعده أي وان باع الراهن الرهن بعده أي بعد قبض المرتهن له فله رده الخ قوله أو دينه عرضا أي وكذلك الرد اذا كان دينه عرضا أي من يبيع وعلى نسخة عرض بالرفع فكان شائبة والجملة بعده في محل نصب خبر (ص) وان أجاز تجمل (ش) أي وان أجاز البيع الواقع في الرهن الذي له فيه التخيير وذلك فيما اذا يبيع باقل من الدين أو كان دينه عرضا من يبيع تجمل الثمن الذي يبيع به فان وفي فواضح والا تتبعه بما بقي منه بعد ان يخلف بالله انما أجاز لذلك واذا كان يتجمل دينه في حالة تخييره واجازته فوالى ان يتجمل في حالة عدم تخييره وهي ما اذا يبيع بمثل الدين أو أكثر من الدين وليس الدين عرضا اذ ربما يتوهم انه في الحالة الاولى يسبق دينه بالرهن * ولما انتهى الكلام على تصرف الراهن بعوض شرعي في تصرفه بعرض فحين ذلك تدبره واليه أشار بقوله (ص) وبقي ان دبره (ش) والمعنى ان من رهن عبده ثم دبره فانه يستمر باقيا على حكم الرهنية الى الاجل فان دفع سيده الدين والا يبيع فيه وظاهره كان السيد موسرا أو معسرا وهو كذلك وظاهرها كظاهرها سواء كان التدبير قبل قبض المرتهن أو بعده (ص) ومضى عتق الموسر وكتابه ويجعل (ش) يعني ان من رهن عبده ثم بعد ذلك أعتقه نازحا أو لاجل أو كاتبه جاز ذلك ان كان مليا ويجعل الدين ولو كان أكثر من قيمة الرهن ولا يلزمه قبول رهن وسواء فيهما قبل القبض أو بعده وفهم من قوله مضى انه لا يجوز ابتداء وهو كذلك وانما يجعل الدين بعد ذلك منه رضا ومحل التجمل اذا كان الدين مما يجعل قبل الاجل فان كان مما لا يجعل فيبقى رهنا على حاله على أحد الاقوال (ص) والمعسر يبقى (ش) أي فان كان سيده الذي أعتقه أو كاتبه معسرا فان فعله لا يجوز ابتداء ويستمر العبد المعتق أو المكاتب على حكم الرهنية الى الاجل فان دفع سيده الدين مضى العتق والكتابة فان لم يدفع الدين يبيع منه بقدر ما يوفى منه الدين ان وجد من يشتري بعضا والا يبيع كله والفضلة للراهن يفعلها ما شاء لان الحكم لما أوجب بيعه صير الباقي بعد قضاء الدين ملكا للسيد واليه أشار بقوله (ص) فان تعذر بيع بعضه يبيع كله والباقي للراهن (ش) وانظر ما في هذا المحل من جهة العربية في الكبير (ص) ومنع العبد من

وطء

ويرجع المعبر على المستعير بعد أجل الدين لا قبله (قوله وفهم من قوله مضى الخ) هذا ينافي ظاهر

قوله أولا جاز ذلك ولكن المنقول ان الجواز معناه المضى ويفيده قوله بعد وفهم من قوله مضى انه لا يجوز ابتداء قال المصنف وانما يجعل الدين في العتق والكتابة لانهم عدوه بفعله راضيا بتجمل الحق والجوع في الرهن لا يجوز ورد العبد للرق لا يجوز فلم يبق الا تجمل الحق (قوله فيمضي رهنا) والقولان الاخران انه تبقى قيمته رهنا والثاني أن يأتي برهن مثله (قوله والمعسر يبقى) في العبارة حذف والتقدير ورهن المعسر يبقى والقريضة على هذا المضاف المحذوف قوله يبقى لان من المعلوم ان الذي يبيع انما هو الرهن لا المعسر فلا اشكال والجملة معطوفة على جملة محذوفة علمت من جملة ومضى عتق الموسر وكتابه أي ويجعل الدين وأخرج الرقيق من الرهنية ورهن المعسر اذا فعل ما ذكر يبقى وقوله وان تعذر بيع بعضه ظاهره في العتق والكتابة وهو كذلك (قوله وانظر ما في هذا المحل) أي في المصنف تأثير كل المضافة للتخيير بالعامل اللفظي وأوجب بانه تأكيده لضمير نائب فاعل يبيع أي يبيع هو كله (قوله ومنع العبد) مأذونا

أم لا (قوله المرهون هو معها) صفة لأمته ولم تجرت الصفة على غير من هي له أبرز الضمير ولا يصح جعله صفة لقوله عبد لما يلزم عليه من الفصل بين الصفة والموصوف ورد ذلك بان المنع انما هو الفصل باجنبي من العامل وهنا ليس كذلك ثم لا يخفى ان قول المصنف المرهون هو معها شامل لدخولها معه بالنص أو بطريق العموم كاشتراط (١٦٣) ماله معه (قوله أو اشترط الراهن) كذا في نسخة

والصواب أو المرتهن (قوله فانه لا يمنع) ولو غير مأذون في تنبيهه إذا وطئ العبد أمته المرهونة معه أو المرهونة وحدها فلا حد عليه (قوله حكم بين حكمين الخ) الحكم الذي هو بين الحكمين عدم عققه وحرمة الوطء والحكمان أحدهما العتق وحرمة الوطء الثاني عدم العتق وعدم حرمة الوطء أي فهي حالة وسطى أخذت من كل طرف شيئا وقوله ساقط وجه السقوط ان هذا الجواب لم يفد شيئا زيادة على السؤال (قوله وهو أن لا يكون من ماء الزاني الخ) لا يخفى أنه لا وجه للاتفاقات لهذا الاحتمال فالمناسب ان يقول وهو فساد مائه وقوله في حليلة الوطء أي ايجاب حليلة الوطء أخف أي اضعف وقوله في رفع الملك أي في عدم رفع الملك أي تأثيره في ثبوت الملك وحاصله ان ايجابه الحليلة ضعيف فتقوى جانب التحريم فلذا لم تحل وانما تقوى جانب التحريم للاحتياط في الانساب وأما تأثيره في ثبوت الملك فتقوى لانه لا يزال الملك الا بموجب قوى فالاصل الملك (قوله لا حد عليه) أي مراعاة لعطاء القائل باباحة الفروج ولم يفي ذمة رب المال من الحق الثابت فكان الاذن كالمعاوضة وتكون أم ولد بولادتها من الوطء باذنه وينبغي ان يخص قوله الا باذن بغير الامة المتزوجة فلا يكون اذن السيد للمرتهن بوطئها شبهة تنفي عنه

وطء أمته المرهون هو معها (ش) يعني ان السيد اذا رهن أمه عبده وحدها أو رهنها معا فان العبد يمنع من وطئها في الوجهين لان رهنها وحدها أو معه شبهة الانتزاع من السيد لها لانه عرض كل واحد من العبد والامة للبيع وقد يباعان مجتمعين ومنفردين وقلنا شبهة الانتزاع لانه ليس انتزاعا حقيقيا لان المشهور اذا اقتضى كهما السيد من الرهن فلا عبس أن يطأ بالملك السابق ولو كان انتزاعا حقيقيا لا فقر الى تعليق ثان واحترز بقوله أمته من زوجته المملوكة لسيدته فانه لا يمنع من وطئها كالمال ببيعها السيد وشمل قوله المرهون هو معها اما اذا نص عليهما أو اشترط الراهن دخول ماله معه فدخلت وأخرى لو رهنها وحدها وأملو كان العبد مملوكا وحده فانه لا يمنع من وطء أمته ولا مفهوم للوطء ومثله الاستمتاع وقوله أمته الاضافة للملك أي أمته المملوكة فلو كانت زوجته لم يمنع من وطئها لان السيد ليس له انتزاع الزوجة (ص) وحد مرتهن وطئ (ش) يعني أن المرتهن اذا وطئ الامة الرهن بغير اذن الراهن فانه يحد لان ذلك محض زنا لانه لا شبهة ملك له فيها ولو ادعى الجهل وولده رقيق ويغرم ما نقصها بكر أو ثيبا ان أكرهها أو طأ وعته وهي بكر وطوع الصغيرة التي تخدع كالا كراه ويكون الولد مع أمه رهنها مع ما نقصها ولا يلحق بالمرتهن ولو اشتراهما المرتهن لم يعتق عليه ولدها لانه لا يثبت نسبه منه وان كانت انثى لم يجز له وطؤها والجواب عن مناقضة عدم عققه وحرمة وطئها كإفقال بعض المغاربة انه حكم بين حكمين ساقط لا يخفى على منصف وانما افرق بينهما ان تأثير مانع احتمال البسوة وهو ان لا يكون من ماء الزاني بل من غيره في حليلة الوطء أخف من تأثيره في رفع الملك (ص) الا باذن وتقوم بلا ولد حملت أم لا (ش) يعني فان وطئ المرتهن باذن سيدها فانه لا حد عليه للشبهة وانما عليه الادب وحيث أذن الراهن للمرتهن أو لغيره في وطئها أو وطئها فانها تقوم على وطئها سواء حملت أم لا يغرم قيمتها يوم الوطء ولا يغرم لولدها شيئا لا قيمة ولا غنما لا عقاده على الحرية ولخوفه بالوطئ فقوله وتقوم الخ مستأنف أو معطوف على مقدراى فان أذن فلا حد وتقوم الخ وقوله وتقوم الخ قاصر على الثانية خلافا للطنجي لان قوله بلا ولد يبعد رجوعه للاولى لانها في الاولى تقوم بولدها وتقوم ليعرف نقصها وترجع لما لكها وفي الثانية تقوم لتلزم له أي للوطئ بالقيمة فقوله وقومت أي لتلزم له بالقيمة لا ليعرف نقصها وترجع لما لكها (ص) وللأمين بيعه باذن في عقده ان لم يقل ان لم أت كلمتهن بعده والامضى فيهما (ش) أي ان للأمين الموضوع تحت يده الرهن أن يستقل ببيع الرهن اذا أذن له الراهن في بيعه عند عقد الدين الذي بسببه الرهن أو بعده لانه محض توكيل سالم عن توهم اكره فيه وسواء أذن له في بيعه قبل الاجل أو بعده وسواء كان الدين من بيع أو قرض هذا ان لم يقل الراهن للأمين ان لم أت بالدين في وقت كذا فان قال له فلا يستقل بالبيع حينئذ بل لابد من اذن الحاكم لما يحتاج اليه من اثبات الغيبة وغيرها فالضمير في عقده يرجع للدين وأولى بعده لانه وعما يتوهم ان الاذن الواقع في العقد كالا كراه على الاذن لضروره فيما عليه من الحق فاذنه كالا اذن وقوله ان لم يقل ان لم أت يرجع للمنطوق وللمفهوم بالاولوية والمرتهن أيضا البيع بالاذن حيث اذن له الراهن بعد عقد الدين ان لم يقل ان لم أت فان قال ان لم أت فلا بد من الاذن كما اذا

الحد كالمودعة (قوله مضى فيها) كان له بالأم لا يخشى فساد أم لا نعم يشترط أن يصيب وجهه البيع كما نقله في توضيحه عن البيان اما ان باع باقل من القيمة فله أخذه من المشتري وان بدا ولته الاملاك فله أخذه بأي بيع شاء كالشفيع (قوله بل لابد من اذن الحاكم) ليكون الراهن غائبا فان عسر الوصول للحاكم فحضرة عدول وحضورهم من باب الكمال

(قوله لان الاذن الخ) تعليل للتعميم وهذا التعليل ينتج التحريم ثم لا يخفى ان هذه العلة تلحق حرمه الاذن للمرتهن في العقد وهو أحد أقوال ثلاثة وقيل بالكراهة وقيل بالجواز وحمل الخلاف فيما اذا لم يكن المبيع نافها ولم يحس فساد له ولم يفرض له فيه والا جاز بيعه اتفاقا ان اصاب وجه البيع لان باعه باقل من قيمته فللراهن أخذ من مشتريه فان تداولته الاملاك أخذ باى بيع شاء كالا استحقاق كذا في عب ثم أقول بل هذا التعليل ينتج المنع (١٦٤) ولو كان الاذن بعد العقد (قوله ولا يعزل الامين) كان مأذونا له في البيع أم لا

أى لا يعزل عن البيع ولا عن وضع الرهن عنده وللامين عزل نفسه حيث لم يוכל على البيع والا فلا تعلق الحق بثالث ثم ان المرتهن اذا واكل على البيع فليس للراهن عزله كالامين (قوله لانه لا يلزم الخ) وقد يقال الاصل فيما لا يجوز عدم النفوذ فلا اعتراض شب (قوله به) أى بالائتمان المفهوم من أمين ومثل الامين القاضي بخلاف الخليفة والمجبر والوصى وامام الصلاة المقام من جانب السلطان وكذا ناظر الوقف له الايصاء به ان جعل له الواقف والا كالفاضى وبقي امام الصلاة المقام من جانب الواقف وانظروا ان له الايصاء ان جعل الواقف له ذلك ويبقى النظر في شئ وهو هل للمدرس في موضع الايصاء لمن يجلس بعده في ذلك المحل وانظروا هل ليس له ذلك مالم يجعل الواقف له ذلك (قوله وباع الحاكم ان امتنع) أى ولا يضرب ولا يهدد بذلك (قوله ومثل ذلك ان كان الراهن غائبا أو ميتا) أى مع اثبات الدين والرهن ولو كان غيره أولى بالبيع لعلق حق المرتهن بعينه وربما كان أيسر مع ان رهنه كالمترزم يبعه برهنه (قوله يعين الاستظهار) أى يعين التقوية فيقول بالله الذى لا اله الا هو وما وهبت ولا تصدقت وانه باق في ذمته

أذن له الراهن في نفس العقد سواء قال ان لم آت أو لم يقل لان الاذن حينئذ منفعة زائدة الراهن له فهى هدية مديان فاشتمل كلامه منطوقا ومفهوما على ثمان صور أربع في الامين وأربع في المرتهن لهما الاستقلال بالبيع دون أن يرفعوا ذلك للسلطان في ثلاث منها فان باع من ليس له البيع من الامين أو المرتهن دون أن يرفع للسلطان مضى بيعه فمضى التسمية للاميين والمرتهن والحاصل ان الراهن امان يأذن للاميين أو المرتهن في نفس العقد أو بعده وفي كل امان يطلق أو يقيد فان وقع الاذن منه للاميين في العقد أو بعده وأطلق فله البيع بلا اذن وان قيد فلا بد من الرفع وان وقع الاذن منه للمرتهن بعد العقد وأطلق فله البيع بلا اذن وان قيد فلا بد من الرفع وان وقع الاذن منه له في العقد فلا بد من الرفع قيداً وأطلق (ص) ولا يعزل الامين (ش) أى ولا يعزل الراهن فقط ولا المرتهن فقط الامين وأما لو اتفقا على عزله فلهما ذلك وانما تعرض الشارح للراهن لان الامين وكيله فيتموه ان له عزله وأما المرتهن فلا كلام له في العزل بالاتزاع وظاهر قوله ولا يعزل الامين ولو الى بدل أو ثبوت منه وينبغي ان له عزله الى بدل أو ثبوت منه كما يأتي في الوكالة (ص) وليس له ايصاء به (ش) يعنى ان الامين الذى على يديه الرهن ليس له ان يوصى به عند موته أو عند سفره لان الراهن والمرتهن لم يرضيا الا بامانته لا بامانة غيره ولو قال ولا ينفذ الايصاء به كان أحسن لانه لا يلزم من عدم جواز الايصاء به عدم نفوذه (ص) وباع الحاكم ان امتنع (ش) يعنى ان المرتهن اذا رفع الامر للحاكم بعد امتناع الراهن من بيع الرهن وهو معسر ليس له مال غيره يقضى منه أو امتنع من الوفاء وهو مومر فان الحاكم يبيع عليه الرهن ومثل ذلك اذا كان الراهن غائبا أو ميتا الا انه في الغائب والميت يخلف يعين الاستظهار (ص) ورجع مرتهنه بنفقته في الذمة ولو لم يأذن (ش) يعنى ان الراهن اذا احتاج الى نفقة فانفق المرتهن عليه نفقة فانه يرجع بها في ذمة الراهن لاني عين الراهن حيوانا أو عقارا أو سواء أذن الراهن له في الاتفاق على الرهن أم لا لانه قام عنه بواجب وسواء كان الراهن حاضرا أو غائبا مليا أو معدما ولو زادت النفقة على قيمة الرهن كافي المدونة والموازنة والمجموعة لما علمت ان نفقة الرهن ومؤنته على الراهن لانه مالك له وله غلته ولان من له الغلة عليه النفقة كالبيع الفاسد فالنفقة على الرهن كالمسلف وهذا بخلاف النفقة على الضالة فانه لا يرجع بها في ذمة ربه ابل تكون نفقته في رقبته وهو أولى بها عند قيام الغرماء والفرق ان الضالة لا يعرف ربه ولا يقدر عليه الا الآن ولا بد من النفقة عليها والرهن ليست نفقته على المرتهن اذ لو شاء اطاب الراهن بالنفقة على الرهن واذا غاب رفع اللامام وأشار بالمبالغة لرد قول أشهب ان نفقته على الرهن ان لم يأذن له الراهن فيها تكون في الرهن يبدأ بها في ثمنه فالمبالغة راجعة لقوله في الذمة وكلام المؤلف فيما ليس له أو ان يباع فيه فلا يعارض ما يأتي من قوله وان انفق مرتهن على كشجر خفيف عليه بدى بالنفقة لانه فيما له أو ان (ص) وليس رهنه بالالا ان يصرح بانه رهن بها (ش) تقدم ان النفقة على الرهن تكون في ذمة

(قوله حيوانا أو عقارا) الصواب قصره على الحيوان وأما العقار فهو ما يأتي وان كان قصره على كشجر لما يتضح بيانه فيما يأتي (قوله لانه قام عنه بواجب) يفهم منه انه ليس له منع المرتهن من نفقته وهو كذلك (قوله ولان من له الغلة) الاولى لان من له الغلة (قوله واذا غاب رفع اللامام) أى واذا غاب الراهن رفع المرتهن أمره للامام (قوله وكلام المؤلف) المناسب أن يقول وكلام المؤلف فيما لا اتفاق عليه واجب وهو الحيوان واماما الاتفاق عليه ليس بواجب وهو الشجر والعقار فبشير له فيما يأتي

(قوله على ان نفقت في الرهن) هي محل الخلاف والتي هي محل اتفاق ان يقول انفق والرهن بما انفقت رهن فاذن في كلام الشارح بحث من وجهين الاول انه يقتضي ان على ان نفقت محل اتفاق وليس كذلك الثاني ان محل كون الثانية محل اتفاق اذا قال انفق والرهن بما انفقت رهن أي فيزيد رهن بعد قوله بما انفقت (قوله يغني عنه قوله في الذمة الخ) انظر هذا الكلام وكونه رهنا لا ينافي تعلقه بالذمة كما ترايدون محشى نت (قوله وهل وان قال الخ) بما قررنا تعلم ان تلك الصورة مقبسة على التي فيها الخلاف في جريان الخلاف فالخلاف ان احوال الانفاق ثلاثة الاول ان يقول انفق فقط ولا يزيد النفقة في الذمة فقط الثاني ان يقول انفق والرهن بما انفقت رهن فالرهن فيه رهن في النفقة اتفاقا الثالث ان يقول انفق على ان نفقت في الرهن وهي محل التأويلين ومثلها ما أشار له المصنف وهل وان قال (قوله انظر الشرح الكبير) ونص لـ لا يحتمل ما قاله نت والجماعة من رجوعه للتصريح أي وهل وان قال ونفقت في الرهن أي يكون كالتصريح وهو تأويل ابن يونس أو لا يكون (١٦٥) كالتصريح وهو تأويل ابن شبلون ويحتمل رجوعه

لرهن لا في عينه فلذا لا يكون رهنا بالنفقة عليه نعم ان قال الراهن للمرته انفق على ان نفقت في الرهن أو انفق والرهن بما انفقت فيكون رهنا بالنفقة يسد أمها على الغرماء وقوله وليس رهنا به أي بالانفاق يغني عنه قوله في الذمة لكنه صرح به ليرتب عليه قوله الا ان يصرح الخ (ص) وهل وان قال ونفقت في الرهن تأويلان (ش) أي وهل وان قال ونفقت في الرهن فلا يكون رهنا به وهو تأويل ابن شبلون أو يكون رهنا به وهو تأويل ابن يونس فهما راجعان لقوله وليس رهنا به وهذا التقرير أولى من تقرير نت انظر الشرح الكبير وقوله (ص) في افتقار الرهن للفظ مصرح به تأويلان (ش) مفرع على التأويلين المتقدمين فن قال لا بد من التصريح في النفقة على الرهن كابن شبلون وابن رشد قال يفتقر الرهن للفظ مصرح به ومن قال لا يشترط التصريح بالانفاق على الرهن كابن يونس قال لا يفتقر الرهن للفظ مصرح به (ص) وان انفق مرته على كشجر خيف عليه بدى بالنفقة (ش) يعني ان من ارتهن نخلا أو زرعاً يخاف عليه الهلاك بانهدام بئر أو أجي الرهن من اصلاحها فانفق عليه المرتهن نفقة فانه يرجع بها من ثمن النخل أو الزرع قبل دينه لانه اذا لم ينفق على ذلك هلك الرهن فيملكه الضرر رابن عبد السلام ولم يعد وانفقة المرتهن سلفا جرحا لنفقة الضرر ومعنى التبدل به بما انفق ان ما انفقه يكون في زمن الزرع والثمرة وفي رقاب النخل فان ساوى ما ذكره النفقة أخذها المرتهن وان قصر ذلك عن نفقته لم يتبع الرهن بالزائد وضاع عليه وكان أسوة الغرماء بدينه وان فضل عن نفقته بدى بها في دينه فان فضل شيء كان للرهن وقوله خيف أي وامتنع الرهن من الانفاق والا تباع ذمته لانه قام عنه بواجب ما لم يتبرع بالانفاق (ص) وتوالت على عدم جبر الرهن عليه ما ملقا وعلى التقييد بالتطوع بعد العقد (ش) يعني ان المدونة توالت على عدم جبر الرهن على النفقة على الزرع أو على الشجر الذي انهارت بئر مطلقا أي سواء كان الرهن مشترطا في صلب عقد البيع أو القرض أم لا وتوالت المدونة أيضا على ان الرهن لا يجبر على النفقة على الرهن المتطوع به بعد عقد البيع أو القرض وأما المشتري في صلب العقد

الراهن لا في عينه فلذا لا يكون رهنا بالنفقة عليه نعم ان قال الراهن للمرته انفق على ان نفقت في الرهن أو انفق والرهن بما انفقت فيكون رهنا بالنفقة يسد أمها على الغرماء وقوله وليس رهنا به أي بالانفاق يغني عنه قوله في الذمة لكنه صرح به ليرتب عليه قوله الا ان يصرح الخ (ص) وهل وان قال ونفقت في الرهن تأويلان (ش) أي وهل وان قال ونفقت في الرهن فلا يكون رهنا به وهو تأويل ابن شبلون أو يكون رهنا به وهو تأويل ابن يونس فهما راجعان لقوله وليس رهنا به وهذا التقرير أولى من تقرير نت انظر الشرح الكبير وقوله (ص) في افتقار الرهن للفظ مصرح به تأويلان (ش) مفرع على التأويلين المتقدمين فن قال لا بد من التصريح في النفقة على الرهن كابن شبلون وابن رشد قال يفتقر الرهن للفظ مصرح به ومن قال لا يشترط التصريح بالانفاق على الرهن كابن يونس قال لا يفتقر الرهن للفظ مصرح به (ص) وان انفق مرته على كشجر خيف عليه بدى بالنفقة (ش) يعني ان من ارتهن نخلا أو زرعاً يخاف عليه الهلاك بانهدام بئر أو أجي الرهن من اصلاحها فانفق عليه المرتهن نفقة فانه يرجع بها من ثمن النخل أو الزرع قبل دينه لانه اذا لم ينفق على ذلك هلك الرهن فيملكه الضرر رابن عبد السلام ولم يعد وانفقة المرتهن سلفا جرحا لنفقة الضرر ومعنى التبدل به بما انفق ان ما انفقه يكون في زمن الزرع والثمرة وفي رقاب النخل فان ساوى ما ذكره النفقة أخذها المرتهن وان قصر ذلك عن نفقته لم يتبع الرهن بالزائد وضاع عليه وكان أسوة الغرماء بدينه وان فضل عن نفقته بدى بها في دينه فان فضل شيء كان للرهن وقوله خيف أي وامتنع الرهن من الانفاق والا تباع ذمته لانه قام عنه بواجب ما لم يتبرع بالانفاق (ص) وتوالت على عدم جبر الرهن عليه ما ملقا وعلى التقييد بالتطوع بعد العقد (ش) يعني ان المدونة توالت على عدم جبر الرهن على النفقة على الزرع أو على الشجر الذي انهارت بئر مطلقا أي سواء كان الرهن مشترطا في صلب عقد البيع أو القرض أم لا وتوالت المدونة أيضا على ان الرهن لا يجبر على النفقة على الرهن المتطوع به بعد عقد البيع أو القرض وأما المشتري في صلب العقد

لا يشترط التصريح بالانفاق على الرهن) المناسب أن يقول لا يشترط التصريح بكون الرهن رهنا في النفقة (قوله وان انفق مرتهن الخ) والفرق بين هذا وبين قوله قبله في الذمة ان نفقة الحيوان لا بد منها وكذا العقار لشبهه بالحيوان فكان المرتهن دخل على الانفاق عليهما ولما لم يشترط كون الرهن رهنا بها كان سلفا منه لها بغير رهن بخلاف هدم البئر مثلاً فانه غير مدخول عليه ولما كان احياء الزرع والشجر انما يحصل عن انفاقه بدى به على دين المرتهن الاصل في أقول هذا الفرق ذكره عب وقد بحث محشى نت بان موضوع الاول لزوم النفقة لو لم يكن الرهن وموضوع الثانية عدم اللزوم كالشجر وهذا يوجب دخول العقار في الثاني لخلافته ان يفتقر الاول على الحيوان فقط ويكون العقار مثل الشجر قد بذر (قوله لانه قام عنه بواجب) هذا التعليل يفيد انه لا فرق بين ان يمتنع أو لا فالمناسب حذفه وذلك لان هذا الفرع مبني على ان الانفاق على الشجر ليس بواجب لكن سيأتي في النفقات ان الانفاق على الشجر واجب فانظره (قوله وتوالت الخ) أي والمرتهن يخير ان شاء أصلح وبدى بالنفقة وان شاء ترك ذلك وهو جواب عن سؤال مقدور يتضمنه الكلام السابق وهو انه هل يجبر الراهن على الانفاق على احياء الرهن اذا كان كشجر أم لا والتأويل الاول هو المعتمد

(قوله وان كان الانسان لا يجبر) أي فعدم الوجوب نظيره ما ذكر في باب الوفاء من ان ما يجبر عليه يجبر عليه فيكون مخالفا لما تقدم في النفقات من ان الاتفاق على الشجر واجب نعم قد لا يلزم من الوجوب الجبر كما ذكر في غير ذلك الموضع وحرر (قوله انه لو لم يخف عليه) الظاهر ان المراد بالخوف هنا الظن بما (١٦٦) فوجهه ولم أر من تعرض له (قوله وضمنه مرتين) أي يوم القبض أي مطلقا على

المعتد الخ وهو الراجح كما نقله الشيخ أحمد عن التوضيح ومقابله يقول بالضمنان يوم القبض الا ان يرى عنده بعد ذلك فيضمن قيمته يوم رى فان تكررت الرؤية ضمن عند آخر رؤية وقوله بيسده أي تحت تصرفه وقوله بما يغاب عليه حال من فاعل كان ان كانت تامة أو من الضمير المستتر في الخبر المحذوف ان كانت ناقصة أي ان كان مستقرا بيده حالة كونه بما يغاب عليه وقوله ما لم تشهد بينه المراد بها ما يشمل الشاهد واليمين وقوله ان كان مما يغاب عليه أي يمكن اخفاؤه ومثل دعوى التلف دعوى الرد ولو شرط البراءة (قوله وقال للخصم) معمول به (قوله طريقة الخ) انما يتم ذلك اذا كان المراد اتفاق أهل المذهب مع ان المراد اتفاق ابن القاسم وأشهب (قوله محرقا) أي فيه الحرق وقولنا فيه الحرق جواب عن اشكال يرد وهو انه اذا كان محرقا كيف يأتي به وحاصل الجواب أن المراد به فيه الحرق وجواب آخر وهو ان المحرق يصعد بما اذا ذهب جملة أو فيه الحرق وكذا لو كان البعض الباقي محرقا كله وكان فيه ما يميز به وعلم انه المرهون وكلامه شامل للمعتد والمتعدد حيث أتى ببعض كل محرقا وآمالو كان متعددا ككتاب مثلا وأتى بثوب واحد مثلا فلا يكفي عن

فيجبر على الاتفاق لتعلق حق المرتن به وان كان الانسان لا يجبر على اصلاح عقاره وشجره وأما على الجبر لو اتفق المرتن فيرجع بما اتفق في ذمة الرهن ومفهوم خيف انه لو لم يخف عليه ان لو ترك لا ينبغي انه لاشئ للمرتن (ص) وضمنه مرتين ان كان بيده مما يغاب عليه ولم تشهد بينه بكفره (ش) هذا شروع منه رحمه الله في الكلام على ضمان الرهن والمعنى ان الرهن اذا حازه المرتن وكان مما يغاب عليه كالخيل ونحوه فانه يضمنه اذا ادعى تلفه أو ضياعه الا ان تشهد له البينة انه تلف أو هلك بغير سببه فلا ضمان عليه حيثئذ لان الضمان هنا ضمان تامة ينتفي بإقامة البينة واحترز بقوله ان كان بيده مما اذا كابد أمين فلا ضمان على المرتن وانما الضمان على الرهن وأشار بقوله (ولو شرط البراءة) الى ان الرهن المذكور يضمنه المرتن بالشروط المذكورة ولو شرط في عقد الرهن انه لا ضمان عليه ولا يقيده شيئا عند ابن القاسم لان التهمة قائمة مع عدم البينة خلافا لأشهب في انتفاء الضمان عنه عند الشرط وقال للخصم ونحوه للمازري انما يجبر على خلاف الشيخين في الرهن المشترط في أصل البيع أو القرض أما في رهن متطوع به فلا يجبر على خلاف لان تطوعه بالرهن معروف منه واسقاط الضمان معروف ثان فهو احسان على احسان فلا وجه لمنعه ويؤيد ذلك اتفاقهما على اعمال الشرط في العارية لانها معروفة انتهى وما حكاها من اعمال الشرط في العارية اتفاقا طريقة من طريقتين حكاهما المؤلف في بابها بقوله وهل وان شرط نفيه تردد (ص) أو علم احتراق محله الابقاء بعضه محرقا (ش) هذا اذا دخل في المبالغة على الضمان لاحتمال كذبه والمعنى ان الضمان ثابت على المرتن ولو علم احتراق محله الرهن المعتدله الذي لا ينقل منه عادة نعم ان أتى ببعض الرهن محرقا مع علم احتراق محله فانه لا ضمان عليه حيثئذ وان لم يعلم احتراق محله الرهن فالضمان ثابت على المرتن ولو أتى ببعض الرهن محرقا فلا يبريه من الضمان الا مجموع أمرين ولم يخرج المؤلف على تقييد ابن المواز بان يعلم كون النار من غير سببه وكأنه جعله على الخلاف وقوله محرقا فرض مسئلة أي أو مقطوعا أو مكسورا أو مبلولا (ص) وأفتى بعدمه في العلم (ش) يعني ان الباجي أفتى فيما اذا علم احتراق الموضوع المعتدلي بوضع الرهن فيه بعدم ضمانه حيث ادعى انه كان به أمان ثبت انه كان به فهو محل اتفاق بين الباجي وغيره (ص) والا فلا ولو اشترط ثبوته (ش) أي والابان كان الرهن على يد أمين أو كان بيد المرتن الا انه مما لا يغاب عليه كالدور والعبيد أو كان مما يغاب عليه وقامت بينة على هلاكه بغير سببه أو وجد بعضه محرقا مع علم احتراق محله أو علم احتراق المحل الموضوع فيه الرهن فقط على ما للباجي فانه لا ضمان عليه ولو كان الرهن اشترط على المرتن عند عقد الرهن ثبوت الضمان ولا بد من عين المرتن انه تلف بلا سببه وسواء كان المرتن متهما أو غير متهم (ص) الا ان يكذبه عدول في دعواه موت دابة (ش) يعني ان الرهن اذا كان مما لا يغاب عليه وادعى تلفه وله جيران لا يعلمون ذلك ولا رآوه فانه يضمنه حيثئذ لثبوت كذبه وكذلك اذا كان مع الرقعة في السفر وادعى موت الدابة وكذبه العدول فانه يضمنه ولا مفهوم لموت ولا دابة أي في دعواه تلف ما لا يضمنه والمراد بالعدول الاثنان فأكثر وانظر اذا كذبه عدل وامرأتان (ص) وحلف فيما

الباقى فالأضافة للجنس أي الابقاء بعض كل محرقا (قوله وأفتى بعدمه الخ) ضعيف أي أفتى الباجي هو سليمان بن خلف يغاب في القرن الخامس كان بحضور مجلسه نحو أربعين ألف فقيه وكان اذا قال لم أجد نصا لا يجدونه في المذاهب الأربعة (قوله الا ان يكذبه عدول) اعلم انه لا فرق في التكذيب بين ان يكون صريحا بان يقولوا بابعائها ونحوه أو ضمنيا كان يقولوا لا نعلم (قوله وانظر اذا كذبه عدل وامرأتان الخ) الظاهر ان الحكم كذلك (قوله وحلف فيما

يغاب عليه) فلولم يحلف فاذا اظهر انه يسجن فان طال سجنه يدن (قوله مخافة أن يكون اخفاه) قضية هذا التعليل
اذا شهدت المدينة بتلفه ولم تشهد مع ذلك انه تلف بغير سببه لا يحلف والحاصل انه لا يحلف من شهدت له المدينة بتلف الرهن سواء
كان يضمه وذلك فيما اذا شهدت انه تلف بسببه أو مجملًا أو لا يضمه وذلك فيما اذا شهدت بتلفه بغير سببه ومثل ذلك ما اذا أتى ببعضه
محرقًا ولم يعلم احتراق محله فانه يضمه ولا يحلف الا لا يتم على انه غيبه وأما فيما عدا ذلك فيحلف فيما يضمه وكذا فيما لا يضمه (قوله انه
تلف بلادسة) أي في دعوى الضياع والواو بمعنى أو أي يحلف في دعوى الضياع انه ضاع ولا يعلم موضعه (قوله العمل الذي
ولا يعلم موضعه أي في دعوى الضياع والواو بمعنى أو أي يحلف في دعوى الضياع انه ضاع ولا يعلم موضعه (قوله العمل الذي
الاختلاف فيه) أي عمل أهل المدينة الذي لا اختلاف فيه أي في (١٦٧) المذهب (قوله وكان المناسب أن يقول وحلف مطلقا)
أي سواء كان مما يغاب عليه أم لا

متهمًا أم لا (قوله واستمر الخ) أي
بذلك لدفع توهيم ان الرهن بعد
قبض الدين أو هبته صار كالوديعة
وسبب الدفع انها في الاصل قبضت
لخص الامانة ونفعها خاص برها
والرهن قبض توثقًا لالامانة
والانتفاع به لهما معًا للمدين باخذ
الدين وللمرته بالتوثق في دينه
(قوله لانه يصدق على هبته لغير
المدين) أي وأما اذا وهب الدين
لغير المدين صار أمينًا على الرهن
فليس مرتبًا بل المرتب الموهوب
له فلا يضم هذا هو الظاهر (قوله
قال أشهب الخ) ظاهره ان كلام
أشهب تقييد وردد الخطاب في أن
يقيده المصنف أم لا وبوافق
ملاشهب ما في نكاحها فيمن باع
سلعة لرجل فأخذها ثم وهبه
للمشتري ثم استحققت تلك السلعة
انه لا يرجع له على البائع لجنة ان
يقول لم أهبل الاغن سلعة مملوكة
لي والا أن قد ارتفع ملكي عنها
فيرفع عنها تنبيهه إذا وهب
الراهن الرهن لاجنبي تنزل منزلة

يغاب عليه انه تلف بلادسة ولا يعلم موضعه (ش) يعني انه حيث قلنا بضمها المرتب فيما يغاب
عليه فانه لا بد من عينه وانما كان يحلف مع تضمينه مخافة أن يكون اخفاه رغبة فيه فيحلف
بالله الذي لا اله الا هو انه تلف بلادسة ولا يعلم موضعه فاذا حلف ضمن قيمته ان كان مقومًا
ومثله ان كان مثليًا والدليل على التفرقة بين ما يغاب عليه فيضمن وغيره لاضمان العمل الذي
الاختلاف فيه ولان الرهن لم يؤخذ لمنفعة ربه فقط كالوديعة فيكون ضمانه منه ولا لمنفعة
الاخذ فقط حتى يكون ضمانه منه كالقرض بل أخذت بهما من هذا وشبهها من هذا فتوسط فيه
وأيضًا فان التهمة منتفية عن المرتب فيما لا يغاب عليه وثابتة فيما يغاب عليه وظاهر قوله
وحلف الخ متهمًا أو غير متهم لان هذه اليمين عين استظهار وكان المناسب ان يقول وحلف
مطلقًا ويسقط قوله فيما يغاب عليه (ص) واستمر ضمانه ان قبض الدين أو وهب (ش) يعني ان
الرهن اذا كان مما يضمه بان كان مما يغاب عليه فان ضمانه من المرتب ولو قبض دينه من
الراهن أو وهبه للراهن لان الاصل بقاء ما كان على ما كان الى ان يسلم له وبوجه هذا لئلا
يتوهم ان الرهن بعد قبض الدين أو هبته يصير كالوديعة لانها في الاصل قبضت على الامانة
والنفع خاص برها والرهن لم يقبض على الامانة والمنفعة فيه لهما معًا ولوقال المؤلف وان برئ
من الدين ليشمل ما ذكر وما اذا أخذت المرأة رهنًا بصدقتها وتبين فسادها وفسخ قبل الدخول أو
كان في نكاح التقويض وطلق قبل الوطء لكان أحسن قوله أو وهب أي هبة يبرأ بها
المدين بان وهب له وهذا هو المراد والافني كلامه اجمال لانه يصدق على هبته لغير المدين قال
أشهب اذا ضمن المرتب فانه يرجع على الراهن بما وضع من الدين لان المرتب لم يضع له دينه
ليتمتع بقيمة الثوب ويتقاصن فان كانت قيمة الثوب أكثر غرم ذلك وان كان الدين أكثر لم
يرجع على الراهن بشئ يريد بعد أن يحلف (ص) الا أن يحضره المرتب لربه أو يدعوه لاخذه
فيقول اتركه عندك (ش) يعني ان المرتب اذا حضر الرهن للراهن بعد قضاء الدين أو هبته أو
دعاه لان يأخذه من عنده فقال له الراهن اتركه عندك فضاع بعد ذلك فانه لا ضمان عليه لانه
حينئذ صار امانة عنده فقوله فيقول اتركه عندك راجع للثانية ولا يحتاج الى رجوعه للدولى
لانه حيث أحضره كفى (ص) وان جنى الرهن واعترف رهنه لم يصدق ان اعدم (ش) يعني أن

الراهن فيضمنه له المرتب ضمان الراهن (قوله ويتقاصن الخ) فهي هبة معلقة بحسب المعنى على شرط فكأنه قال وهبته لك على أن
لا غرم على فيه وفيه بعد (قوله يريد بعد ان يحلف) يحتمل بعد أن يحلف انه انما وهب على فرض انه لو ادعى الضياع يسامحه ويحتمل
أن المراد بعد أن يحلف انه تلف بلادسة الى آخر ما تقدم وقد يبعد الاول ان هذا المرجع فيه للباط (قوله الا أن يحضره المرتب لربه)
عند الوفاء أو بعد الوفاء ومثله ما اذا شهدت بيته ببقائه عند المرتب الى حين أخذه منه وقوله أو يدعوه لاخذه من غير أن يحضره أولم
يدعه لاخذه فلا فرق حيث قال اتركه عندك والظاهر انه لا يشترط خصوص لفظ اتركه عندك بل كل ما أدى مؤداه كذلك من ابقه
أو خله أو دعه أو أمسكه أو نحو ذلك (قوله وان جنى الرهن) بعد حيازة المرتب اياه أي ادعى شخص على الراهن جنابة الرهن على مال
أو بدن وليس المراد ثبوت الجنابة (قوله ان اعدم) أي ان كان معدمًا فان كان عديمًا ولو بالبعض أي فان اعدم حال اعترافه واستمر

أو طرأ له ذلك قبل الاجل (قوله نعم ان خلص من الدين) فان يبع في الدين تبس المجنى عليه الراهن بالاقبل من الثمن وارش الجناية (قوله اذا خلص من الرهن) بل نقول ولو لم يخلص من الرهن لم يخلص من الرهن بل يخلص من الرهن (قوله قبل الرهن) متعلق (١٦٨) بقوله جنائته وأما الدعوى فهي بعد الرهن (قوله أي بقاء مستمرا غير محدود)

ينافي قوله أولا بقي رهنا الى الاجل ويمكن الجواب بأن المراد بقوله بقي أولا بقي رهنا الى الاجل أي كاهو الشأن في البقاء للاجل وقوله هنا بقاء غير محدود بمعنى انه على تقدير اذا فداه لا يلزم بيعه عند الاجل فلو تركه لبعده الاجل لا مانع وأما على تقدير الاسلام فانه يؤمر بدفع الدين عند الاجل لاجل أن يأخذه المجنى عليه (قوله قبل الرهن) متعلق بجنى أي أقرب بعد الرهن انه جنى قبله (قوله كمن أعنت) أي فالتعق لازم ويجعل قيمته للمقر له أي ان من أعنت عبدا وأقر أنه لغيره فالتعق لازم لانه يتهم على ارقاق العبد ويغرم قيمته حال المقر له ان قام عليه (قوله وهذا ما لم يكن ارش الجناية أقل) أي من الثمن والقيمة (قوله وأسلمه) أي أراد اسلامه (قوله فله المجنى عليه بماله) أي رهن معه أم لا (قوله لان رضاه الخ) تعليل لقوله فيتعلى على السيد غرم مثله (قوله كان ذلك له) أي للمرتهن ولا يخفى ان الموضوع ان الراهن أراد الفداء فحينئذ يكون قوله فان دعا المرتهن بمعنى وافقه وظهر من ذلك أنه ليس للمرتهن الاستقلال وانه لا فائدة في ذلك الاسلوب (قوله كان ذلك للراهن) أي كان للراهن أن يفديه وفي العبارة حذف والتقدير وان أسلم المرتهن العبد أي وأراد الراهن فداءه فذلك الفداء للراهن وبعبارة

الرهن اذا حازه المرتهن ثم انه جنى جنائته أو استهلك مالا واعترف رهنه فقط بذلك فان كان عديما ولو قبل الاجل لم يقبل قوله لانه يتهم على خلاصه من يده مرتهنه ودفعه للمجنى عليه نعم ان خلص من الدين تعلقت الجناية برقبته وخير سيده بين اسلامه وفداؤه فقوله لم يصدق أي على المرتهن وأما اقراره فهو مؤاخذة بالنسبة للمجنى عليه اذا خلص من الرهن وكلام المؤلف في الرهن الذي يتعلق بالجناية به أمواله كان حيوانا لا يعقل فانها لا تتعلق به أصلا بل اماهروا ما يتعلق بالغير كالسائق والقائد والراكب وظاهر كلام المؤلف سواء ادعى جنائته قبل الرهن أو بعده وهو صحيح لان الفرض أن الراهن معدم وانما يفترقان فيما اذا كان الراهن مليئا كما يفيد كلام الشارح وسيأتي (ص) والابقي ان فداه والاسلم بعد الاجل ودفع الدين (ش) أي وان لم يكن الراهن معديا بل كان مليئا فان الراهن يخير بين فداائه واسلامه فان فداه بقي رهنا الى الاجل وان أسلمه بقي الرهن الى الاجل ووفاء الدين وأسلم للمجنى عليه فقوله والابقي أي بقاء مستمرا غير محدود وقوله والاسلم أي بقي بقاء محدودا الى حلول الاجل وكلام المؤلف فيما اذا اعترف الراهن بانه جنى بعد الرهن قال ابن يونس فلو أقر أنه كان جنى قبل الرهن ثم رهنه فان رضى بفداؤه بقي رهنا وان أبي وقال لم أرض بحمل الجناية وحلف أنه لم يرض بحملها أجبر على اسلامه وتجعل الدين كمن أعنت واقترانه لغيره والدين مما يجعل وان كان عرضا من يبع ولم يرض من هوله بتجسسه لم يجز اقراره على المرتهن كماله كان معسرا والدين محالة تجسسه ويكون المجنى عليه خيرا ان شاء غرمه قيمته يوم رهنه لتعديه وان شاء صبر عليه حتى يحل الاجل ويباع ويتبعه بثمنه انتهى وهذا ما لم يكن ارش الجناية أقل فيغرمه (ص) وان ثبت أو اعترف واسلمه فان أسلمه مرتهنه أيضا فله المجنى عليه بماله (ش) هذا مفهوما وقوله واعترف رهنه والمعنى وان ثبتت الجناية من العبد الجاني باليمين الشرعية أو اعترف الراهن والمرتهن بذلك فقد تعلقت به حينئذ ثلاثة حقوق حق السيد وحق المرتهن وحق المجنى عليه فيخير الراهن أولا لانه المالك في فداائه واسلامه للمجنى عليه فان فداه بقي رهنا على حاله وان أسلمه فان المرتهن يخير لتقدم حقه على المجنى عليه في فداؤه واسلامه فان أسلمه أيضا للمجنى عليه فان العبد مع ماله يكون للمجنى قل أو كثر ويبقى دين المرتهن بالراهن ابن يونس وليس له أن يؤدي الجناية من مال العبد ويبقى رهنا إلا ان يشاء سيده زاد عدا الحق في نكته وسواء كان مال العبد مشترطا ادخاله في الرهن أم لا لان المال اذا قبضه أهل الجناية فقد يستحق قيمته على السيد غرم مثله لان رضاه بدفعه اليهم كدفعه من ماله فاما اذا أراد ذلك الراهن وأبي المرتهن فان لم يكن ماله مشترطا ادخاله في الرهن فلا كلام للمرتهن وان كان مشترطا ادخاله في الرهن فان دعا المرتهن الى أن يفديه كان ذلك له وان أسلم المرتهن العبد كان ذلك للراهن فالتفت ونحوه للشارح في تنبيهه في كلام المؤلف فيما اذا جنى بعد رهنه أمواله جنى قبله فينبغي أن يأتي في هذه برهن ثقة لانه غر المرتهن وهذا افيما اذا ثبتت وأمالوا اعترافه فينبغي أن يبيح دينه بالراهن وتقدم حكم ما اذا اعترف الراهن فقط أنه جنى قبل الرهن (ص) وان فداه بغير اذنه فقد اؤفه

رقبته

الغرياني وان اشترط أي المرتهن ذلك فان أراد أن يفديه فله ذلك

وان أراد اسلامه كان للراهن ذلك انتهى أي وان أراد المرتهن أن يفدى العبد بماله الذي يده فله ذلك وأما ان أراد اسلامه فليس له ان يفديه بماله من المال وكلام الغرياني ظاهر في أن المرتهن يقع منه الفداء بمال العبد بنفسه انتهى (قوله لانه غر المرتهن) هذا

ظاهراً علم الراهن بذلك ولم يعلم المرتهن وأما لو لم يعلم الراهن فلا يلزمه أو علم المرتهن فلا يلزمه أيضاً (قوله ان لم يرهن بماله) فان رهن به ففداؤه فيه ما وماذمة الراهن فلا يتعلق بهما مطلقاً (قوله على المشهور) أي ففداؤه في رقبته فقط على المشهور ويبنى على المشهور ومقابله انه لو كان موهوناً بخمسين أي على خمسين أو في مقابلة خمسين هي الدين وفداء المرتهن بخمسة وعشرين وبيع مع ماله بمائة وكانت رقبته تساوي خمسين اختص المرتهن على المشهور بخمسين قيمة الرقبة خمسة وعشرين نظير ما فداء وخمسة وعشرين من دينه وحاص الغرماء في الخمسين التي يبيع بها ماله بخمسة وعشرين الباقية له اذ لم يبق له بعد الفداء رهن يختص به أي اذا فرض انه رهن بغير ماله وعلى مقابله يختص بخمسة وسبعين والباقي للغرماء انتهى (قوله الا عند فراغ الاجل) فيه إشارة الى حذف في العبارة أقول لا حاجة لذلك لان الاجل كما يطلق على المدة بتمامها يطلق على النهاية فان فضل من ثمنه فضلة عن الدين والفداء فلا رهن اذ تسليحه ليس قاطعاً لحقه فيها (قوله وبأذنه فليس رهناً به) ضعيف والمعتمد انه يكون رهناً به فلو قال كباذنه لمشي عليه (قوله واما ان تعدد الراهن) أي كرجلين رهنادارهما في دين ففرض أحدهما حصته من الدين فله (١٦٩) أخذ حصته من الدار فان تعدد المرتهن واتحد الراهن

والرهن وقضى الراهن أحدهما فقال ابن القاسم حكمها كالاول واستشكل بجولان يد الراهن مع المرتهن الذي لم يعط دينه وذلك مبطل للرهن وأجيب بأنه انما تكلم على خروج حصصة المرتهن الذي استوفى حقه من الرهن وأما كون بقائها تحت يد الراهن لا يبطل فلم يذكره والمستفاد مما تقدم انه مبطل وحينئذ فلا يمكن الراهن من ذلك بل يبيع الحصصة أو يجعلها تحت يد أمين أو المرتهن الآخر (قوله كاستحقاق بعضه) أي المعين ولا فرق بين أن يكون بعد قبض الرهن أو قبل قبضه وأما اذا استحق كله فان كان قبل قبض الرهن فيخبر المرتهن في الفسخ والابقاء به هذه واذا كان بعد القبض بقي دينه بالرهن إلا ان يغره والاخير واذا استحق غير المعين بعد القبض فعليه

رقبته فقط ان لم يرهن بماله ولم يبيع الا في الاجل (ش) يعني أن العبد الرهن اذا جنى جنابة ففداه المرتهن بغير اذن سيده فان الفداء يكون في رقبته العبد فقط مبدأ به على الدين على المشهور ولا يكون الفداء حينئذ في مال العبد لانه انما اقتسكه ليرده الى ما كان عليه أولاً ولولا ذلك لما كان له طريقة الى العبد بوجه وحينئذ فيرجع الى ما كان عليه وهو انما كان موهوناً بدين ماله ولهذا اذا كان مال العبد مشروطاً في الرهن أن الفداء يكون في ماله أيضاً ولم يبيع العبد المفدى جبراً على الراهن الا عند فراغ الاجل سواء كان الفداء في الرقبة أو فيها مع المال لانه انما يرجع على ما كان عليه وهو انما كان يباع عند الاجل فقوله وان فداه الخ قسم قوله فان أسلمه متهنأه أيضاً وقوله ففداؤه من اضافة المصدر لفاعله أو لمفعوله أي ففداء المرتهن الرهن أو فداء الرهن المرتهن (ص) وبأذنه فليس رهناً به (ش) أي وان فدى المرتهن العبد الجاني باذن سيده فان الفداء لا يكون في رقبته العبد ولا في ماله بل هو سلف في ذمة السيد ولو زاد على قيمة العبد ولا يكون العبد رهناً في الفداء (ص) واذا قضى بعض الدين أو سقط جميع الرهن فيما بقي (ش) يعني أن الراهن المتحد اذا قضى بعض الدين للمرتهن المتحد أو سقط عن الراهن بعض الدين بمهبة وما أشبه ذلك فان جميع الرهن يكون رهناً فيما بقي من الدين وسواء كان الرهن متحداً كدار أو متعديداً كثياب وليس للراهن أخذ شيء منه لانه قد تحول عليه الاسواق واما ان تعدد الراهن والمرتهن أو أحدهما فانه يقضى لمن وفي حصته من الدين بأخذ حصته من الرهن (ص) كاستحقاق بعضه (ش) تشبيهه في الحكم وهو البقاء وهذه عكس ما قبلها اذ ما قبلها جميع الرهن في بعض الدين وهذه بعض الرهن في جميع الدين (ص) والقول لم يدعي نفي الرهنية (ش) يعني أن الراهن والمرتهن اذا تنازعا فقال الراهن هذا الثوب عنده ذلك وديعه أو عارية وقال المرتهن بل هو عندي رهن أو بالعكس فان القول قول من ادعى

(٢٢ - خرشي رابع) خلفه على الارح وقبل القبض لا تصح والتمسك كالاستحقاق وانظر اذا وقع ذلك في القرض هل يجري فيه ذلك التفصيل أو لا لانه معروف والبيع مبني على المشاحة وانظر اذا غره في مسألة المصنف في استحقاق بعضه بعد القبض معينا هل يخير كاستحقاق كله اذا غره أو لا لان معه رهناً في الجملة أو يخير في مقابلة ما استحق وأما غير المعين فيأتي به بدل البعض المستحق (قوله وهذه بعض الرهن) فاذا كان الرهن ينقسم قسمين فبقي حصصة الراهن رهناً وبيع ما لا ينقسم كغيره من المشتريات التي لا تنقسم اذا طلب أحد الشركاء البيع جبرله الآخر وظاهر تشبيه المصنف ان البعض يبقى ولو يبيع بما يوافق الدين جنساً وصفة وهو كذلك عند ابن القاسم خلافاً لا شغب في تجليله للمرتهن اذا فائدة في وقفه وقد يضيع فلا ينتفع به الراهن ولا المرتهن (قوله فقال الراهن هذا الثوب عنده) هذا ظاهر وأما العكس فيأتي فيما اذا كان الرهن مما يرغب عليه ولم تقم على هلاكه بينة فيدعي ربه أنه رهن ليضمنه اياه ويدعي المرتهن انه وديعة اللخمي إلا أن تكون العادة في مثل ذلك انه رهن كما هو الشأن في مثل البياع يبيع البقل أو الخبر فيدفع اليه الخاتم ونحوه أنه رهن ولا يقبل قول ربه أي صاحبه انه وديعة (قوله فقال الراهن هذا الثوب) تهمة رهنه بما يجسد دعوى الشخص الآخر الذي يدعي الرهنية فصورة المسئلة ادعى شخص بيده سلعة أنهار رهن عنده في غن شيء باعه لها سلكتها أو في دراهم أقرضها له وادعى مالها أنها لم يشتر

ولم يقتض وانما ودبعة أوعار به لارهن كان (١٧٠) القول يمين لمدي نفي الرهنية عن أصل الشيء أو عن واحد من متعدداً وعن غيره

من متحد فان انفقا على وقوع العقد وقال البائع على رهن والاتر على غيره حلفا وفتح البيع مع قيام السلعة فان كانت فلهما شترى ان أشبه وحلف كما تقدم في اختلاف المتبايعين فلا يعارض ما هنا لتغير الموضوع لانه هنا اختلاف في العقد فان انفقا على وقوع العقد على رهن ويبد المرتهن سلعة ادعى أنها رهن وربها أنها ودبعة والرهن أخرى لم يدفعها له فالقول لمدي الرهنية فلا تدخل هذه في كلامه كما لا يدخل فيه مدعي الشراء كن دفع سلعة لا تحرواخذ الدافع من الآخر قدرا من الدراهم ثم قال أحدهما وقع البيع بذلك وأنكر الآخر وقال بل السلعة رهن في الدراهم وهي قرض فان القول لمدي الرهنية هذا التفصيل الذي أشار له في (قوله لا العكس) عطف على المبتدأ أي لا الدين فليس كالشاهد (قوله الى قيمته) أي فتمت شهادته الى مبلغ قيمته لان المرتهن أخذه وثيقة بحق ولا يتوقف الابعدار دينه فأكثر (قوله وسواء كان قائما أو فائتا) أما اذا كان فائتا فالامر ظاهر وأما في حال القيام كما لو أتى المرتهن رهن يساوي عشر الدين وقال هذا هو الذي ارتهنت منك بذلك الدين وقال الراهن بل كان رهنى مساويا لقدرا الدين وينبغي أن يقيده كلام المصنف بما اذا لم يجز عرف بشئ وأما اذا جرى بشئ فيعمل به (قوله أي قيمته) الظاهر لا حاجة لذلك لان الفرض أنه مثلي لا مقوم (قوله وحلف مرتهنه وأخذه) فان نكل

أن الثوب ودبعة يمين لان مدعي الرهنية أثبت للثوب وصفا زائدا وهو الرهنية فعليه البينة والمنافي لذلك متمسك بالأصل وسواء اتحد الرهن أو تعدد ولهذه المسئلة بسط انظره في الشرح الكبير (ص) وهو كالشاهد في قدر الدين لا العكس الى قيمته (ش) يعني ان الرهن اذا فات في ضمان المرتهن أو كان قائما لم يفت فهو كالشاهد للراهن والمرتهن اذا اختلفا في قدر الدين فن شهد له منهما حلف مع شاهده ويكون كالشاهد في قيمته فاذا قال الراهن الدين خمسة والمرتهن عشرة فان كان قيمة الرهن مثل دعوى المرتهن فأكثر صدق المرتهن مع يمينه وان كانت قيمته مثل دعوى الراهن فهو مصدق مع يمينه والقيمة يوم الحكم ان كان قائما وان تلف ففيه الاقوال الآتية وأما اذا اختلفا في قدر الرهن فلا يكون الدين شاهدا على قدر الرهن على المشهور وسواء كان قائما أو فائتا لان المرتهن غارم والغارم مصدق وانما لم يقل وهو شاهد لانه ليس شاهدا حقيقة اذ لا نطق له وكلام المؤلف ظاهر فيما اذا كان الرهن مقوما وأما ان كان مثليا والدين من النقد فانه ينظر الى ثمنه أي قيمته أي ما يساوي اذ ذاته لا يتصور كونها قدر الدين أو أقل أو أكثر أي فينظر الى ما يساوي يوم الحكم ان بقي ويجرى الخلاف في وقت النظر الى ما يساوي ان تلف ثم بالغ على ان الرهن يكون كالشاهد على قدر الدين بقوله (ص) ولو يبد أمين على الاصح (ش) لانه حائز للمرتهن أيضا ووجه القول الاخر ان الشاهد يكون من قبل رب الحق واذا كان يبد أمين لم يمتحض كونه للمرتهن فلم يمتعبر وحمل كون ما يبد الامين من الرهن شاهدا اذا كان قائما وأما ان فات فلا يكون شاهدا لانه فات حينئذ في ضمان الراهن وحيث فات في ضمانه فلا يكون شاهدا كما أشار له بقوله (ص) ما لم يفت في ضمان الراهن (ش) ما مصدرية وهي معمولة لما فهم من قوله كالشاهد أي وهو يشهد قدر الدين مدة عدم فواته في ضمان راهنه بأن كان قائما أو فات في ضمان المرتهن بأن كان مما يغاب عليه وهو بيده ولم تقسم على هلاكه بينة ومفهومه لو فات في ضمان الراهن بأن قامت على هلاكه بينة أو كان مما لا يغاب عليه أو كان يبد أمين لا يكون كالشاهد في قدر الدين وانما كان شاهدا اذا فات في ضمان المرتهن ولم يكن شاهدا اذا فات في ضمان الراهن لانه اذا فات في ضمان المرتهن فانه يضمن قيمته وهي تقوم مقامه واذا فات في ضمان الراهن لم يضمن قيمته فلم يوجد ما يقوم مقامه فهو كدين عليه بلارهن فالقول قوله فيه * ولما كانت أحوال الرهن ثلاثة وهي شهادته للمرتهن أو للراهن أو لا يشهد لواحد منهما لان الراهن اذا قال الدين عشرة وقال المرتهن عشرون فقيمه اما عشرة أو عشرون أو خمسة عشر فأشار الى الاول بقوله (ص) وحلف مرتهنه وأخذه ان لم يفتكه (ش) أي اذا شهد للمرتهن كما اذا كانت قيمته في المثال عشرون لم يحلف الراهن ويحلف المرتهن وحده ويأخذه في دينه لثبوت له حيثئذ شاهد يمين على المشهور لان المدعي اذا قام له شاهد وحلف معه لم يحلف المدعي عليه معه ومقابله لا بد من يمين الراهن اذا طلب المرهن ليقط عن نفسه كفه ببيع الرهن في الدين ولان المرتهن يخشى من استحقاق الرهن أو ظهور عيب به بعد بيعه عياض وهو الصحيح وقوله وأخذه أي أخذ المرتهن الرهن اذ لا يلزم الراهن أن يدفع غير الرهن لان الرهن شاهد على نفسه فقط وهو المشهور ان لم يفتكه أي يفتك الراهن الرهن بما حلف عليه المرتهن فان نكل المرتهن حلف الراهن وغرم ما أقر به فقط وأشار الى الحالة الثانية بقوله (ص) فان زاد حلف الراهن (ش) أي اذا زادت دعوى المرتهن على قيمة الرهن ووافقت قيمته دعوى الراهن وهو عشرة في المثال أو لاقانه يحلف وحده ويأخذ رهنه ويغرم ما أقر به للمرتهن فان نكل حلف المرتهن

وأخذ ما ادعاه فإن نكل عمل بقول الراهن فيعمل بقوله في صورتين إذا حلف وحده أو نكلا وأشار إلى الحالة الثالثة بقوله (ص) وإن نقص حلفا وأخذ ما ادعاه لم يفتكه بقيمة (ش) أي إذا نقصت دعوى الراهن عن قيمة الرهن مع زيادة دعوى المرتهن عليها بأن قال المرتهن هو رهن عندي على عشرين مثلاً وقال الراهن بل على عشرة فقط وقيمة الرهن تساوي خمسة عشر درهماً فإنهما يتحلفان ويبدأ المرتهن لأن الرهن كالشاهد إلى قيمته ويأخذ المرتهن الرهن إن لم يفتكه الراهن بقيمة يوم الحكم وهو الخمسة عشر في المثال عند مالك وابن نافع وابن المواز لا بما حلف عليه المرتهن إذا فرض أن دعوى المرتهن تزيد على قيمته (ص) وإن اختلفا في قيمة تالف توأصفاه ثم قوم (ش) يعني أن الرهن إذا ضاع أو تلف عند المرتهن فاختلفا في قيمته لتشهد على الدين أو ليغرمها المرتهن حيث يتوجه عليه الغرم فإنما يتوأصفاه ثم يدعى له المقومون فإن اتفقا على الصفة فإن أهل الخبرة تقومها ويقضى بقولهم وهو من باب الشهادة فلا بد من التعدد لأن باب الاخبار (ص) فإن اختلفا فالقول للمرتهن (ش) أي وإن اختلفا أي الراهن والمرتهن في الدين أو في صفة الرهن فالقول قول المرتهن ولو ادعى شيئاً يسيراً لأنه غارم وقال أشهب إلا أن يتبين كذبه لقلة ما ذكر جرداً (ص) فإن تجاهلا فالرهن بما فيه (ش) يعني أن الرهن إذا هلك أو ضاع عند المرتهن وجهل الراهن والمرتهن صفة وقيمته بأن قال كل لا أعلم قيمته الآن ولا صفة فانه لا شيء لواحد منهما قبل صاحبه لأن كلا لا يدري هل يفضل له شيء عند صاحبه أم لا وانظر هل لا بد من أيمانهما كتجاهل المتبايعين الثمن قال بعض لم أرفقه نصاً (ص) واعتبرت قيمته يوم الحكم إن بقي (ش) يعني أن الرهن إذا كان موجوداً واختلف الراهن والمرتهن في قدر الدين فإن قيمته تعتبر يوم الحكم لتسكون شاهدة لا يوم الارتهاً لأن الشاهد انما تعتبر يوم أدته يوم الحكم بها فكذلك الرهن (ص) وهل يوم التلف أو القبض أو الرهن إن تلف أقوال (ش) يعني أن الرهن إذا تلف واختلفا في قدر الدين فهل تعتبر قيمته يوم التلف لأن قيمة الرهن انما تعتبر يوم الضياع لأن عينه كانت أو لا شاهدة أو تعتبر يوم قبضه المرتهن لأن القيمة كالشاهد يضاع خطه ويموت فيرجع خطه فيقضى بشم أدته يوم وضعها أو تعتبر قيمته يوم الارتهاً قال الباسجي وهو الأقرب لأن الناس أغمايرهنون ما ساوى ديونهم غالباً قال في الشامل واستظهره ابن عبد السلام وهو نص الموطأ ومعناه في المدونة أقوال وقوله أن تلف مدخول هل أي وهل أن تلف فهذا موضوع المسئلة وقوله يوم التلف دليل الجواب وموضوع المسئلة الشرط لا دليل الجواب فليس يستغنى عنه كما قيل أي وهل أن تلف تعتبر القيمة يوم التلف أو القبض أو الرهن أقوال ثم إن كلام المؤلف في اعتبار القيمة لتسكون شاهدة لا لتضمن بدليل قوله إن بقي أدنى هذه الحالة لا يضمن واعتبار القيمة لتضمن يوم القبض الآن يرى عنده بعد القبض فتضمن بالخرؤية أن تكررت الرؤية والاف يوم رى (ص) وإن اختلفا في مقبوض فقال الراهن عن دين الرهن وزع بعد حلفه ما (ش) يعني أنه إذا كان له عليه عشرين ديناراً مثلاً فرهنه على عشرة من ذلك رهنان ثم قضاه عشرة من العشرين فقال الراهن هذه العشرة هي عن دين الرهن وقال المرتهن بل هي عن العشرة التي بالرهن فالحكم أنه بما يتحلفان ونقص العشرة المقبوضة على العشرين فتصير العشرة الباقية تصفها برهن ونصفها الآخر بالرهن وهذا إذا كانا ابن أو مؤجلين واتفق أجلهم ما أو تقارب ومن حلف قضى له على من لم يحلف وأمان كانا مؤجلين وأجلهم ما متباعداً فالقول قول من ادعى الأجل القريب وكذلك إذا حل أحدهما

عليه) فيه إشارة إلى أن المقابل يقول ليس للراهن أخذه إلا بما حلف عليه المرتهن وهو قول ابن القاسم في العتبية (قوله لا بما حلف عليه المرتهن) فيه إشارة إلى أن المرتهن يحلف على جميع ما ادعى وهو العشرون كذا قال في الموطأ وقال ابن المواز ومخير بين أن يحلف على دعواه أو على قيمة الرهن وحكى عبد الحق عن بعض شيوخه لا يحلف إلا على خمسة عشر (قوله في الدين الخ) المناسب تأخيره وتصوير المسئلة كما يفهم من النقل أنه ما إذا اختلفا في صفة الرهن فالقول للمرتهن ثم إذا اختلفوا في الدين فالقول قول المرتهن إلى مبلغ تلك الصفة فيها لابن القاسم إذا ضاع الرهن عند المرتهن فاختلفا في قيمته توأصفاه ويكون القول في الصفة قول المرتهن مع عينه ثم يدعى لتلك الصفة المقومون ثم إن اختلفا في الدين صدق المرتهن إلى مبلغ تلك الصفة (قوله فإن تجاهلا الخ) ولو جهل أحدهما وادعى الآخر العلم حلف على ما ادعى فإن نكل كان الرهن بما فيه (قوله واعتبرت قيمته يوم الحكم) أي يوم الحكم بقدر الدين وقوله لا يوم الارتهاً أي ولا يوم الرفع بخلاف من ادعى عشرين وأقام شاهداً على خمسة عشر فانه يحلف على ما شهد به الشاهد قولاً واحداً والفرق أن المرتهن يدعى أن الرهن في مقابلة جميع ما يدعيه (قوله فليس يستغنى عنه) أي عن قوله أن تلف أي بقوله يوم التلف (قوله لا لتضمن) يمكن حمل كلام

(قوله فيجعل كلام المؤلف الخ) فيه شيء لانه يقتضى انه اذا كان التنازع عند القضاء يحلفان وليس كذلك والحاصل انه اذا وقع التنازع بعد القضاء فيكون التوزيع بعد الحلف وأما ان اختلافهما عند القضاء أو قبل القضاء فانه يوزع بدون حلف كما هو منصوص عليه قال في لـ وجد عندى مانصه ووزع بعد حلفهما أى بعد البيان بان قال كل واحد دفع على كذا ويخالفه الآخر وأما لو قال كل نوبت كذا فيوزع بلا عيبين ومثله لو اختلفا عند القبض فقال ما أدفع لك الا عن كذا وقال الآخر لا اقبل الا عن كذا فيوزع بلا عيبين انتهى المراد منه (قوله فقال القابض هـ ذان الاصاله) تظهر ثمره ذلك حيث يكون من عليه الدين معسرا املوا كان ملبا فالفائدة لان المطالبة عليه دون الامين (قوله ثم ان الثانية) هذا التصوير في الثانية ليس بظاهر لانه يخالف لنص المواق ونصه فيها مالك من له على رجل ألف درهم من قرض وألف درهم من كفالة فقضاءه ألقا ثم ادعى أنها القرض وقال المقتضى بل هي الكفالة ابن يونس وادعى انها بيننا قال فليقض بنصفها عن القرض ونصفها عن الكفالة يريدو يحلفان أنهما بيننا ابن يونس وهذا اذا كان الكفيل والغريم موسرين انظره في الجملة ثم ان عجب بعد ان ذكر كلام المواق قال مانصه ولندكر كلام ابن يونس فنقول قال ابن يونس في التداعى في الجملة بعد ذكر ما ذكر المواق عن المدونة وهذا أى القسم اذا كان الغريم أى المضمون والكفيل موسرين لان الذى له الدين يقول انما أخذت من الكفالة لكرهاى (١٧٢) طلب الآخر والمدافع يقول انما دفعت ما هو لازم لى على أى حال لا ما يلزمنى تارة

ولا يلزمنى أخرى وهو ما اذا كان مضمونه موسرا فلذا اقسمت بينهما فان كانا معدمين أو أحدهما فلا فائدة للقابض في دعواه أنها من الكفالة لانه في عدمهما ان كانت المقبوضة من القرض كان للقابض اتباع ذمتين بمائة الكفالة فهى خير من اتباع ذمة واحدة وان كان الكفيل وحده معدما فلا طلب له عليه بمائة الكفالة ويطالب من المديان الموسرفان كان معسرا فهو قادر على أخذ الكفيل بمائة الكفالة لعدم الغريم وأما ان لم يذكر عند القضاء شيئا فلم يختلف ان ذلك مقسوم بين الحقيين اذا كانا حاليين أو مؤجلين اذ لا ضرورة لاحدهما على الآخر انتهى (قوله

فانقول قول مدعيه كما قاله اللخمي وبعبارة وظاهر قوله وزع الخ حل الدينان أو أحدهما أولم يحلا استوى أحدهما أو اختلف تقارب أو تباعد وهو كذلك على المذهب وتفصيل اللخمي ضعيف وقوله بعد حلفهما ونكولهما كحلفهما ويقضى للحالف على الناكل ويحلف كل على نقي دعوى خصمه مع تحقيق دعواه ومحل كلام المؤلف في اختلافهما بعد القضاء وأما ان اختلفا عند القضاء فظاهر كلام ابن عرفه انه يجري فيه ما جرى في اختلافهما بعد القضاء وعليه فيجعل كلام المؤلف على ظاهره الشامل لما اذا اختلفا عند القضاء أو بعده (ص) كالجمله (ش) تشبيه في التوزيع بعد حلفهما والمعنى انه اذا كان لرجل دينان أحدهما بجميل والآخر بالاجمیل فقضاءه أحدهما فادعى رب الدين انه الذى بالاجمیل وقال المديان بل هو الذى بجميل أو يكون له عليه دينان أحدهما أصلى والآخر هو جميل به عن غيره وقضاء أحدهما فقال القابض هـ ذان الاصاله وبقي دين الجملة وقال المدافع هو دين الجملة فانهما يحلفان ويوزع بينهما فان نكل أحدهما فالقول لمن حلف ثم ان الثانية هي التي وقع فيها تقييد ابن يونس الآتى وأما تقييد اللخمي فهو جار في الصورتين انظر الشارح وتنت * ولما انتهى الكلام على متعلق الرهن وكان منه الجرا الخاص على الراهن ومنعه التصرف في الرهن الا باذن المورثين شرع في الكلام على الجرا العام وهو احاطة الدين والفلس وهو كما قال ابن رشد عدم المسال والتفليس خلع الرجل من ماله لغرمائه والمفلس المحكوم عليه بحكم الفلس وهو مشتق من الفلوس التي هي أحد النقود عياض أى انه صار صاحب فلوس بعد أن كان ذا ذهب

وأما تقييد اللخمي (أى المتقدم ببيان) (قوله وكان منه) أى من متعلق الرهن ومن متعلقه

وفضة

أيضا مسائل كثيرة منها الضمان وعدمه (قوله ومنعه التصرف) عطف تفسير (قوله الجرا العام) أى الذى لا يقييد بشخص دون آخر الا أن الراهن له حكم آخر لانه يمنع من مطلق التصرف بخلاف من أحاط الدين بماله فانه انما يمنع من التبرع وقوله والفلس الظاهر انه مستأنف قصده به تبيين ما يتعلق بتلك المادة والفلس عدم المسال فتسكون الواو في قوله وهو الخ زائدة وكنت قررت سابقا أن قوله والفلس معطوف على ما قبله عطف لازم على ملزوم والمراد عدم المسال الزائد على ما يأخذه الغرماء (قوله خلع الرجل) من اضافة المصدر للمفعول أى خلع الحاكم الرجل من ماله لغرمائه وفي العبارة قلب والتقدير خلع مال الرجل منه لغرمائه أى حكم الحاكم بخلع مال الرجل لغرمائه لا يخفى ان هذا التعريف بالمعنى الاخص فيكون بصدد تعريف المعنى الشرعى (قوله المحكوم عليه بحكم الفلس) الظاهر بحكم التفليس أى بحكم هو التفليس (قوله وهو) أى المفلس مشتق أراد به الاخذ لا المصطلح عليه لان فلوس ليس مصدرا فيكون حاصله ان مفلس مشتق اشتقاقا اصطلاحيا من التفليس وبمعنى الاخذ من الفلوس وقوله التي هي أحد النقود أى التي هي عبارة عن الجدد وجعل الجدد من النقود تسامح لان النقد عبارة عن الذهب والفضة فقط

(قوله ثم استعمل) أي أن المفلس بحسب الأصل المحكوم عليه بحكم الفلاس ثم استعمل في كل من عدم المال والظاهر في عرف الناس أي أنه يقال مفلس بفتح الفاء وتشديد اللام في عرف الناس لمن عدم المال وأنه طارو هذا لا ينبغي أن يكون في الأصل معنى لغوي أو حرر (قوله يقال) أي في شأن من عدم المال أي أيضا أفلس الرجل أي صار عديم المال وقوله فهو مفلس بضم الميم وسكون الفاء على وزن مكرم (قوله في العرف) أي عرف أهل الشرع اعلم أنه إذا كان مدلول الاعم القيام ومدلول الإخص نفس الحكم فإن العموم بل هما متباينان والجواب أن العموم باعتبار الوجود (قوله موجه) أي الخلع أي مسببه (قوله منع دخول الخ) أي فاذ أفلس الرجل لطائفة ثم دأين غيرهم ثم قاموا ففلسوه فلا دخول للداوين معهم (قوله ليس له ما يفي به) فاذ أساوى وقاموا فلا يقال لقيامهم تفليس بالمعنى الاعم وسيأتي للشارح ما يخالفه **باب الفلاس** (قوله إلى التفليس الاعم) أنت خبر بان الاعم قيام الغرماء فيقتضي هذا الكلام أن المنع المذكور ليس بمجرد الإحاطة بل لابد من قيام الغرماء وليس كذلك بل المنع المذكور بمجرد الإحاطة ولا يتوقف على قيام الغرماء كما يفيد محشى نت (قوله أي زاد عليه أو سواه) هكذا ينبغي لأن العلة وهي اتلاف مال الغريم حاصلة مع التساوى خصوصاً في الزائد إلا أن المنقول أن المنع إنما يكون (١٧٣) إذا زاد على ماله لأن نقص أو سواى (قوله أي علمت إحاطته) أي لا من شأن في إحاطة الدين بماله والظاهر أن المراد بالاشك مطلق التردد فإذا ادعى الملاء لم يمنع إلا بعد كشف السلطان عن ماله فان وجد وفاء لم يفلس والفلاس اللخمى وهو المشهور (قوله لا يحجر عليه) أي بالمعنى المذكور أقول لا شك أن من أحاطت التبعات بماله يحجر عليه أيضاً ذلك الجرح المذكور لأنه يمنع من التبرعات وغيرهما من التصرفات لأنه إذا منع من غير التبرعات فاولى أن يمنع من التبرعات قال أحمد بن نصر الداودى فى كتاب الاموال من له دين على من اغترقت التبعات ما يبدى ولم يعلم منه شي ما عليه لم يحجز لاحد أن يقتضى منه شي ما عليه لوجوب الحصاص فى ماله فلا يجوز له أخذ شئ لا يدرى هل هوله أم لا وقد وقع الخلاف هل حكمه حكم من

وفضة ثم استعمل في كل من عدم المال يقال أفلس الرجل بفتح الهـ مزه واللام فهو مفلس والتفليس فى العرف أخص وأعم ابن عرفة الأخص حكم الحاكم بجمع كل مال المدين لغرمائه لجرحه عن قضاء ماله فخرج بجمع الخ خلع كل ماله باستحقاق عينه موجه منع دخول دين سابق عليه على لاحق بعاملة بعده والاعم قيام ذى دين على مدين ليس له ما يفي به فقوله لغرمائه متعلق بجمع ولجرحه متعلق بحكم وأشار المؤلف بقوله

باب للغريم منع من أحاط الدين بماله من تبرعه

(ش) أشار إلى التفليس الاعم والغريم يطلق على من عليه الدين وعلى من له الدين والمراد هنا الثانى والمعنى أن من أحاط الدين بماله أي زاد عليه أو سواه فإلصاحب الدين أن يمنعه من تبرعاته كالعتق والصدقة ونحوهما وسواء كان صاحب الدين متعدداً أو منفرداً وسواء كان دينه حالاً أو مؤجلاً واحترز بالتبرع عن البيع ونفقة آبيه ونحوهما هو واجب عليه وبما جرت العادة به من كسرة لسائل واضحية ونفقة عيدين دون سرف فى الجميع فانه جائز وفهم قوله من أحاط أى علمت إحاطته وأما لو ادعى الملاء فلا يمنع إلا بعد كشف السلطان عنه وأشعر قوله الدين أن من أحاطت التبعات بماله لا يحجر عليه وظاهر قوله للغريم الخ أنه لا يحتاج إلى حاكم وهو صريح المدونة واللخمى وابن عرفة وإنما يحتاج لحكم حاكم فى التفليس الأخص (ص) وسفره أن حل بغيته (ش) يعنى أن من له دين مؤجل له أن يمنع من عليه الدين من السفر البعيد الذى يحل دينه فيه فى غيبة المدين ولو لم يحط الدين بماله وهذا ما لم يوكل وكيله ملأ ضامناً للحق يقضيه عنه فى غيبته وليس له عزله أو يكون للمدين مال حاضر يمكن منه قضاء

حجر عليه القاضى فلا يصح منه قضاء بعض غرمائه دون بعض ولو ببعض ماله ولمن لم يقضه الدخول مع من قضاء كغرماء المفلس أو حكم من أحاط الدين بماله فيصح قضاؤه لبعض غرمائه ببعض ماله دون بعض قال الناصر اللقاني وعلى أن حكمه حكم من أحاط الدين بماله يؤخذ منه أن الراجح جواز معاملة مستغرق الذمة لأن الراجح في أحاط الدين بماله جواز معاملته أن لم يحجب وينبغي أن يكون هذا ما لم يكن عين الغضب أو السرقة موجودة فإن كان موجوداً لم تجز المعاملة به قطعاً وإنما محل الخلاف ما إذا استهلك عين ذلك الحرام وتعلقت قيمته أو مثله بذمته وذلك محيط بما يبدى من ماله (قوله وسفره أن حل بغيته) ومفهومه عدم منعه أن لم يحل بغيته ولا يلزمه حينئذ لم يرد القرار من الحق الذى عليه وأنه ينوى الرجوع على المعتمد ولا يطلب بكفيل ولا بأشهاد قال اللخمى وهذا إذا بقى من الاجل مقدار ما يرى أنه يذهب ويحجى قبل محله ولا يخشى لديه ومقامه فان خشى منه أو عرف بالالدأ أعطى جيلاً وان كان له عقار وأعطى جيلاً أو وكيله بالبيع ويكون النداء على البيع قبل الاجل بمقدار ما يحل الاجل عند البيع ولو ادعى رب الدين عليه أنه يريد سفره وأنكر حلفه أن أتى بشبهة وان لم تكن قويه فان نكل أتى بحميل ثقة بغرم المال أى إذا علم وقوفه على اليقين وأما إذا علم أو ظن عدم وقوفه عندها يكف جيلاً ثقة بغرم المال (قوله وليس له عزله) أى وكيله جواب عما يقال له أن يوكل وبعد ذلك يعزله فأجاب بأنه لا عزل له

(قوله فالضمير في سفره الخ) أي في العبارة استخدام لاشبه استخدام لان شبه الاستخدام أن يذكّر الشئ بمعنى ثم يذكّر باسمه الظاهر
بمعنى آخر (قوله واعطاء غيره قبل أجله) أي بعض ما يبداه وهو سلف فيرجع للتبرع واعطاء كل ما يبداه والظاهر انه يرجع جميعه شب
وكذلك من أراد أن يحجر على ولده أتى به للامام ليحجر عليه ويشهر ذلك في الجامع والاسواق ويشهد على ذلك فن باعه أو ابتاع منه
فهو مردود وكذلك من أراد أن يحجر على (١٧٤) عبده المأذون له في التجارة لا ينبغي له أن يحجر عليه الا عند السلطان أي بوقفه

السلطان للناس ويامر فيطاف به
حتى يعلم ذلك منه (قوله والنصب
أولى) أي لقول ابن مالك وربما
بحروا الذي أبقوا الخ والشرط
موجود فالقصة مع الشرط (قوله
وزوجته) أي التي علم ميله لها
أو جهل لا التي علم بغضه لها (قوله
والاصح) معطوف على ما اختاره
اللخمي (قوله قاضي الجماعة) أي
قاضي في جميع أبواب الفقه لافي
خصوص باب كالأحكام (قوله
والمفلس) سواء كان قيام الغرماء
أو حكم الحاكم لا يعتبر اقراره بدين
أي اذا كان الدين الذي فلس فيه
ثابتا بالبينّة وأقرا لا يعتبر اقراره
بالنسبة لذلك المال الذي فلس به
فلا ينافي انه يتبعه به في المستقبل
(قوله وكلام المؤلف في الصحيح)
هناك حل آخر استظهره عجم
وذكره شب ونصه بعد قوله ولا
يمنع من أحاط الدين بماله من رهنه
عند بعض الغرماء أو أجنبي بشرط
كونه مشترطا في العقد وكونه في
معاملة حادثة لمن لا يتهم عليه وأما
في الدين الذي عليه قبل ذلك فلا
يجوز وكون الرهن صحيحا وأصاب
وجه الرهن وكون المرهون بعض
المال (أقول) لا يخفى انه اذا كان
في معاملة حادثة وجه التقييد بكون
الرهن مشترطا في أصل العقد

الحق عند أجله بسهولة فليس لصاحب الحق حينئذ أن يمنع من السفر البعيد فالضمير في
سفره عائدا على المديان لا بقيد كونه أحاط الدين بماله وهذا اذا كان موثرا أو أما المعسر فله أن
يذهب كيف يشاء (ص) واعطاء غيره قبل أجله (ش) يعني أن من أحاط الدين بماله اذا جعل
لاحد الغرماء دينه قبل أجله فبالتالي الغرماء أن يمنعوه من ذلك أي لبعض أرباب الدين منع
المدين من اعطاء غير الغريم القائم (ص) أو كل ما يبداه (ش) يعني ان المديان اذا أعطى كل
ما يبداه لبعض الغرماء فان للباقي ان يمنعوه من ذلك ويردوا فعله جميعا ولو كان الاجل قد حل
ومثل الكل ما اذا بقي يبداه فضله لا يعامله الناس عليها فكل منصوب على انه مفعول ثان
لاعطاء المحذوف مع مفعوله الاول أي أو اعطاء غيره كل ما يبداه أو يحجز ورعي جعل اعطاء
مضا فله وحذف المفعول الاول أي أو اعطاء كل ما يبداه والنصب أولى (ص) كقراره لمتهم
عليه على المختار والاصح (ش) التشبيه في الحكم المذكور وهو المنع والمعنى ان المديان الذي
أحاط الدين بماله اذا أقرب دين لم يمتهم عليه كاخيه وزوجته فانه يمنع من ذلك ويرد اقراره على
ما اختاره اللخمي من خلاف حكمه ثم قال وان لا يجوز أحسن والاصح الذي أفتى به قاضي
الجماعة حين نزلت بقصة المتيطي وهو المشهور واما اقراره بدين لمن لا يتهم عليه فانه جائز
وسواء أقرب في صحته أو في مرضه وهو كذلك وظاهره سواء كان الدين الذي عليه ثابتا بالبينّة
أو باقراره والفرق بين هذا والمفلس ان هذا أخف من ذلك (ص) لا بعضه ورهنه وفي كتابه
قولان (ش) يعني ان من أحاط الدين بماله لا يمنع من اعطاء بعض ماله لبعض غرمائه حيث كان
دينه حالا بشرط أن يكون البعض الباقي يصلح للمعاملة عليه والا فلا غريم منعه وكذلك يجوز
لمن أحاط الدين بماله ان يرهن بعض ماله لبعض غرمائه وكلام المؤلف في الصحيح وأما المر يرض
المدين فلا يعطى بعضا ولا يرهن بعضا أي لا يعطى بعضا لبعض الغرماء في الدين القديم
ولا يرهن بعضا عند بعض الغرماء في الدين القديم وأما في دين يستحدثه فله ان يعطى بعضا
ويرهن بعضا من ذلك الدين المستحدث لانها معاملة حادثة ولا يحجر عليه للاولين وللآخرين
حتى يقوموا عليه وأما المر يرض غير المدين فله ان يرهن في دين يستحدثه واختلاف هل يجوز
لمن أحاط الدين بماله أن يكاتب عبده بناء على انها كالبيع أولا يجوز بناء على انها كالعتق
قولان ومحلها اذا كاتبه كتابة مثله أو ملوكاتبه بدون كتابة مثله منعت اتفاقا وتفصيلا
اللخمي ضعيف (ص) وله التزوج وفي تزوجه أربعا وفي تطوعه بالحج تردد (ش) يعني أن من
أحاط الدين بماله يجوز له أن يتزوج من شبهه ويصدقها صدق مثلها وأولى التامري
واختلاف هل له أن يتزوج ما زاد على واحدة الى أربع أولا يجوز له ذلك ابن عرفة الظاهر منعه
لقلته عادة وكذا اطلاقه وتكرره في مطلق شهورته اه واختلاف أيضا هل يجوز له أن يحج
بجهة الفريضة ويسقط عنه أولا يجوز له ذلك لان ماله الا ان للغرماء حيث أحاط الدين بماله

وتأمل في بقية القيد يظهر لك الحال (قوله حتى يقوموا عليه) أي الآخرون (قوله وتفصيل اللخمي) واما
ضعيف قال أرى أن ينظر في قيمته مكاتبا فان كانت مثل قيمته وقيمة مضت وسواء كانت قبل الجرا أو بعده لانه لا ضرر على الغرماء الا أن
يتعذر بيع المكاتب وان كانت قيمته مكاتبا بخس من قيمته غير مكاتب الا أنها توفى الدين لم ترد وان كانت لا توفى الدين ردت اذا كانت
بعد الجرا وان كانت قبل الجرا وكان الخس لتخفيف في السكابة لم يبرح من الولاء ردت وان كانت السكابة على أحسن النظر من السيد
ومن ناحية التجارة لكثرة النجوم مضت (قوله وأولى التامري) فيجوز له أن يشتري جارية للوط بالطريق الاولى لان ما كل ووط بنشأ

عنه الولد بخلاف الزوج فان الزوجة تلك مجرد العقد النصف (قوله وجه التطوع ممنوعة اتفاقا) الاولى ان يقول وجه الفرض ممنوعة على المنصوص لما تقدم أنه أراد بوجه التطوع الفرض (قوله والنص لما لا يحجج الفريضة) هذا هو المعول عليه (قوله والتردد الخ) بهذا يعرف ان قوله أولا واختلاف الخ المفيد ان المسئلة ذات خلاف لا يظهر مع هذا ان التردد اذا كان لواحدة فانهما التعير (قوله كن على عشرة أيام) أي والبعيدة شهر (قوله ان لم يعلم ملاؤه) بان علم عدمه أو لم يعلم شيء والملاء بالمد هو المراد هنا وأما بالهمز والقصر فالجماعة من الناس وان لم يكونوا أشرفا أو بالقصر بدون همز الارض المتسعة (قوله فان علم لم يفلس) وينبغي تقييده بما اذا لم يعلم عدمه حين التفليس والافلس (قوله وبهذا الخ) ما ذكره طريقة ابن رشد (١٧٥) وأما طريقة اللخمي فالغيبة عنده على قسمين

بعيدة وقريبة فالقريبة كالثلاثة الايام حكمه فيها كالحاضر فيكتب اليه ويكشف عن حاله والبعيدة يفلس فيها اذا لم يعلم ملاؤه أي حين سفره وسواء كانت العشرة الايام أو الشهر انتهى (قوله وغيبه ماله كغيبه) فن بعدت غيبة ماله وشك في قدره أو وجوده فليس وان علم وجوده وفيه وفاء فان القاسم لا يفلس وهو المشهور وانظر على ما ذكر ابن رشد من أن غيبة رب المال فيها ثلاثة أقسام هل يجري مثل ذلك في المال أم لا كذا في عج (قوله أو بقي) في العبارة حذف والمعطوف عليه قوله زاد والمعنى زاد أي الحال أو نقص عنه أي أو نقص الحال وبقي من مال المطلوب ما لا يفي بالمؤجل بقي شيء آخر وهو ان قوله ما لا يفي يفهم التفليس عند عدم الوفاء سواء أمكن التعريض أم لا وليس كذلك بل يقيده بما اذا لم يمكن التعريض (قوله كلهم أو بعضهم) راجع لأرباب الديون وأما الديون فكما حالها والحاصل انه اذا لم يطلبه أحد فلا يجوز

وأما كراهه الحج التطوع فلا يجوز له بل بخلاف وبما قررنا علم أن التردد فيما زاد على الزوج على الواحدة لا في الأربع وان في حجة الفرض لا في حجة التطوع فاطاق على حجة الفرض تطوعا ماله عشرة بمال الغرماء أو باعتبار القول بالتراخي والتردد ضعيف لان المنع فيما زاد على الواحدة هو المختار كما حزم به ابن عرفة وجه التطوع ممنوعة اتفاقا والنص لما لا يحجج الفريضة والتردد هنا لا ينشأ فيهما ويشبه هذا المحل ما يأتي في قوله وفي بيع آلة الصانع تردد من انه لواحد وهو عبدا الحية والصانع (ص) وفلس حضر أو غاب (ش) هذا مشروع منه في التفليس الخاص أي وجاز تقييده حضر أو غاب رد على عطاء القائل بعدم جوازه لان فيه هنا حرمة المديان واذ لاه وأما انه يجب اذا لم يتوصل الغرماء لديونهم الم لا يحكم الحاكم فلهذا الامر عارض لالذات التفليس لانه من أصله جائز فاذا تعذر الوصول لا يحكم الحاكم وجب على الحاكم الحكم وقوله حضر أو غاب أي حال كونه حاضرا أو غائبا مثل اضرب زيدا ذهب أو جلس أي اضربه على كل حال أي فلس على كل حال وبعضهم يقدرون الشرط في مثل هذا أي ان حضر أو غاب أي على كل حال وقوله حضر حقيقة أو حكما بان غاب غيبة قريبة لكن بعد الكشف عن حاله وقوله أو غاب غيبة بعيدة أو متوسطة كن على عشرة أيام وقوله (ص) ان لم يعلم ملاؤه (ش) فان علم لم يفلس شرط في المتوسطة وأما في البعيدة فيفلسه وان علم ملاؤه وبهذا ينطبق كلامه على الغيبات الثلاث ومعنى علم الملاء أن يخرج وهو ملي، فيستحب ملاؤه وغيبه ماله كغيبه انظر الشرح الكبير (ص) بطلبه وان أبي غيره دين احل زاد على ماله أو بقي ما لا يفي بالمؤجل (ش) يعني ان من أحاط الدين بماله يفلس بشروط ثلاثة الاولى ان يطلبه أرباب الديون بديونهم الحالة كلهم أو بعضهم وبأبى البعض واذا فلس للبعض فلا تخرين محاصة القائم لان تفليسه لواحد تفليس للجميع الشرط الثاني أن يكون الدين المطلوب تفليسه به قد حل أصالة أو لانتهاء أجله اذ لا يجز بدين مؤجل الشرط الثالث أن يكون الدين الحال زائدا على مال المفلس اذ لا يجز بالدين المساوي أو بقي من ماله بعد وفاء الحال ما لا يفي بالدين المؤجل مثلا عليه مائتان مائة حالة ومائة مؤجلة ومعه مائة وخمسون فالباقي بعد وفاء المائة الحالة لا يفي بالدين المؤجل فيفلس ولو أتى بحميسل وأخرى ان لم يبق للمؤجل شيء وبقي شرط وهو أن يكون الغريم ملدا أو بعبارة وأما يفلس بطلب بعض الغرماء اذا تبين لده نقله الطخيني عن المدونة فان قلت الغائب لا يتصور فيه ذلك قلت الغائب حيث

تفليسه وهذا بخلاف التقسيط فيجوز ولا يتوقف على قيام أحد فاذا رفع من عليه الدين أمره للقاضي وأثبت بحجزه عن قضاء جميع ما عليه وكتب له وثيقة بأن يؤخذ منه في كل شهر مقدار منه فان ذلك يكون جائزا صحيحا ولا يتوقف على حضور أرباب الديون بخلاف الفلاس وانما يعمل بالتقسيم المذكور حيث لم يقصده المدين التفليس والا فلا يجوز ولا يصح ولا عبرة بالحجة المذكورة لان الفلاس لا يصح الا بعد طلب الغرماء (قوله فالباقي الخ) هذه طريقة اللخمي وطريقة المازري اذا كانت مؤجلة لم يفلس بها في هذه الصورة لا تفليس والحاصل أن المازري يقول اذا حل بعض الدين واستغرق ما يبد المدين وبقي ما لا يفي بالمؤجل فلا يفلس ويؤخذ منه الحال ويبقى المؤجل حتى يحل بخاص من الباقي ان وجد قال المواق فانظر مال المازري مع كلام خليل أي انظر لم تبع اللخمي دون المازري (قوله وهو ان يكون الغريم ملدا) وبقي شرط آخر وهو أن لا يدفع لطالب التفليس حبله لعمال والام بفلس

(قوله مفعول لاجله) فان قلت شرطه الاتحاد في الفاعل قلت في عبارة حذف والتقدير لاجل تخصيصه بدين الخ (قوله وأما لو اترنم شيئاً) أي كان يلزم لزيد ديناراً معروفاً (قوله فلا يمنع على أن يوفيه الخ) فاذا طرأ له مال ومال الغرماء باق فله من ماله حتى يوفي دينهم وقوله لافي ذمته معطوف على محذوف تقديره فنع (١٧٦) من تصرف مال فيما بيده لافي ذمته ولذا يمنع المفلس من تزوج بزوجته وتسر

بسرية بخلاف احاطة الدين فانه يمنع من التبرع (قوله القصاص أو العفو) أي فولي المجني عليه مخير اما أن يقتص أو يعفو وليس له ان يلزم الجاني بالدية قهر اعنه وأشهب يقول اما ان يقتص أو يعفو وبأخذ الدية من الجاني (قوله والا ظهر على قاعدة المذهب الجواز) أي ولو على مذهب أشهب أي فلا تظر حتى على مذهب أشهب (قوله لقولهم الخ) أي يجامع انه لا يطالب باستحداث المال (قوله وكذلك لا يمنع من العفو) أي فله العفو عما لا مال فيه من قصاص أو حد وسواء عفا على مال أم لا وسواء كان ما يأخذه من المال يدفعه للغرماء أو لغيرهم (قوله التي استولدها قبل الدين) المناسب التي استولدها قبل التفليس وامان أولدها بعد الجبر عليه فانه يرد عنتها لانها تباع دون ولدها وبعبارة عب التي أولدها قبل التفليس الاخص ولو بعد الاخص ففائدة لا يقبل منه انه أحيل أمته قبل الجبر الا ان يفش ذلك قبل بين الجيران أو شهد به النساء قاله عجم (قوله وحل به) أي بالفلس الاخص لا قيام الغرماء ولو مع تمكنه اياه من البيع والقسم كما يأتي (قوله على المشهور) أي خلافاً للسيوري القائل بانه لا يحل بالاموت ولا بالفلس (قوله لان الذمة في الحالتين قد خربت) اما في الموت

لم يعلم ملاؤه مظنة اللدد والضيير في بطلانه يرجع للتفليس أي بسبب طلب الغريم التفليس فهو مصدر مضاف لمفعوله وحذف فاعله وهو الغريم وقوله ديناً مفعول لاجله لا مفعول به أي بفلس الشخص بسبب طلب الغريم التفليس لاجل دين صفته كذا وهو أولى من جعل الضمير في طلبه راجعاً للغريم على انه فاعل المصدر ودنيا مفعوله كما فعل بعض اذ لا يلزم من طلب الغريم دينه طلبه للتفليس وهم قد جعلوه احترازاً عن طلب المدين تفليس نفسه أو الحاكم فلا يجاب لذلك ثم شرع في بيان أحكام الجبر الاربعة بسبب التفليس الاخص وهو بيع ماله كما يأتي في قوله وبيع ماله بخضرة بالخيار ثلاثاً وحبسه كما يأتي في قوله وحبس الثبوت عشرة ان جهل حاله ورجوع الانسان في عين ماله كما يأتي في قوله وللغريم أخذ عين شئيه المحاز عنه في الفلاس لا الموت ومنعه من التصرف المالي وأولى غيره واليه الاشارة بقوله هنا (ص) فنع من تصرف مالي لافي ذمته (ش) الفاء سببية أي فبسبب جبره يمنع من التصرف المالي من بيع وشراء وكراء واكتراء ولو بغير محاباة ومافي الشارع من أن المنع من البيع حيث كان بمحابة فيه نظراً لان المحابة من التبرع وهو يمنع منه بمجرد الاحاطة واذا وقع منه التصرف أوقف على نظار الحاكم رد او امضاء وأما لو اترنم شيئاً في ذمته أو اشترى أو اكرت شيئاً في ذمته الى أجل معلوم فلا يمنع على أن يوفيه من مال يطرأ له غير ما جبر عليه فيه واليه الاشارة بقوله لافي ذمته (ص) تكلمه وطلاقة وقصاصه وعفوه وعتق أم ولده وتبعها مالها ان قل (ش) تشبيهه في قوله لافي ذمته والمعنى ان المفلس لا يمنع من خلعه زوجته لانه قد أخذ بسبب ذلك ما لا منها يستعين به على قضاء دينه وظاهره ولو جعل مخالعة لغيره ولا يقال ان هذا من البيوع وهي ممنوعة لانا نقول لما كان ماباعه غير متمول كان كالعدم وكذلك لا يمنع المفلس من طلاق زوجته لانه يسقط عنه بسبب ذلك نفقتها ان قيل كيف جعل له الطلاق مع ان الصداق يدفعه فالجواب أن يقال هي تحاص به طلق أم لا وكذلك لا يمنع المفلس أن يقتص ممن وجب له عليه قصاص لان الواجب فيه على مذهب ابن القاسم القصاص أو العفو وفيه نظر على مذهب أشهب القائل بالتخير بين الدية والقود والظاهر على قاعدة المذهب الجواز لقولهم ليس للغرماء جبره على انتزاع مال رقيقه وكذلك لا يمنع من العفو ممن وجب له عليه جراح عمه ليس فيه شيء مقدور الا فله من ماله منه وكذلك لا يمنع من العتق لام ولده التي استولدها قبل الدين الذي جبر عليه فيه وتبعها مالها ولو كثر عند مالك الأت يستثنى على المذهب من أنه لا يلزم بانتزاع مال رقيقه وعند ابن القاسم لا يتبعها مالها الا ان قل والا فلا وعليه مشي المؤلف بقوله وتبعها مالها ان قل وقد علمت ضعفه انظر ح (ص) وحل به وبالموت ما أجل (ش) الضمير الجبر ورواها يرجع للتفليس والمعنى ان الدين المؤجل على الشخص يحل بفلسه أو بموته على المشهور لان الذمة في الحالتين قد خربت والشرع قد حكم بحلوه ولانه لو لم يحل لازم ما تمكن الوارث من القسم أو عدمه وكلاهما باطل لقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين وللضرورة الحاصلة لذلك بوقفه وعلى المشهور ولو لطلب بعض الغرماء بقاء مؤجلاً

قظاهراً وأما في الفلس فبا اعتبار ما بيده أي فانخراب من حيث ما بيده أي من حيث عدم التصرف فيما بيده فقط منع (قوله والشرع حكم بحلوه) لا حاجة لذلك لان المصنف مخير بالشرع (قوله وكلاهما باطل) أما كون تمكن الوارث من القسم باطلا فلان الارث لا يكون الا بعد وفاء الديون وأما عدم القسم فلم يظهر بطلانه من الآية والجواب ان في العبارة لفا ونشر امره بما لا يه ناظرة لبطلان تمكن الوارث في القسم وللضرورة الخ ناظر لعدم تمكنه من دفع (قوله لو لطلب بعض الغرماء) وأما لو طلب الكل لكان لهم ذلك

(قوله حيث استوفى المنافع الخ) ظاهره ان حلوله عند استيفاء المنافع هو محل الخلاف لان المصنف يشير بالخلاف المذهبي مع انه محل عند استيفاء المنافع باتفاق لا فرق بين الفلاس والموت الا ان يحجب بان لو ليست للخلاف بل لدفع ما قد يتوهم وقوله حيث استوفى المنافع أى كلاً أو بعضاً وقوله والالم محل أى ان لم يستوف المنافع لا كلاً ولا بعضاً وقوله ويلزم الوارث أى ان الوارث يستوفى المنفعة ويلزمه من الاجرة ما يلزم مورثه وعلى هذا فلا تنبع المنافع في الدين لانها لا تعدى في تلك الحالة من مال الميت وقوله وأما في الفلاس الخ ظاهره مخالفة الفلاس للموت عند عدم الاستيفاء ففي الموت لا يحل وفي الفلاس محل ولذلك قال الفيلسوف قصص من هذا ان مسألة الموت فيها التفصيل المذكور ومسألة الفلاس محل بها سواء استوفى المنفعة أو استوفى (١٧٧) البعض أو لم يستوف شيئاً أصلاً اه ثم نقول بحمد الله أما عند استيفاء

المنافع محل قطعاً لا فرق بين الموت ولا ما أجبل وأما الدين الذي له فلا يحل بفلسفه ولا بموته ولغرمائه تأخيرها الى أجله أو بيعه الا ان ومحل حلول الدين المؤجل بالموت أو الفلاس ما لم يشترط من عليه انه لا يحل عليه الدين بذلك والاعمى بشرطه وقد ذكر ذلك ابن الهندى في الموت وأما ان شرط من له أنه يحل بموته على المدين فهل يعمل بشرطه أولاً والظاهر الاول حيث كان الشرط غير واقع في صلب عقد البيع فان وقع في صلب عقد البيع فالظاهر فساد البيع لانه أل امره الى البيع باجبل مجهول (ص) ولودين كراء (ش) يعنى أن الكراء له دابة أو دار أو عبد يحل على من هو عليه بموته حيث استوفى المنافع والالم يحل بموته ويلزم الوارث بحسب ما يلزم مورثه وأما في الفلاس فصاحب الدار أحق من الغرماء ان لم يسكن شيئاً أو ان سكن شيئاً وكان أكثرى سنة مثلاً بائني عشر ديناراً ودفع سنته وسكن سنته أشهر وفلاس مع عيسى يخير رب الدار في اسلامه ببقية السكنى ويحاصص بالسنة دنانير الباقية أو أخذ ببقية السكنى ويرد منها بما يقبضه ويحاصص ببارد نقله ابن زرقون وقوله (ص) أو قدم الغائب ملياً (ش) معطوف على دين فهو مباغنة في حلول الدين المؤجل فاذا فسد الغائب كما هو وحكم الحاكم بحلول ما عليه من الدين المؤجل ثم قدم ملياً فان الحكم لا ينقض ولا يرد لأجله لان الحاكم حكم وهو مجوز لما ظهر (ص) وان نكل المفلس حلف كل كهو وأخذ حصته ولو نكل غيره على الاصح (ش) يعنى ان المفلس اذا كان له حق على شخص فخصه فيه وشهد له به شاهد واحد ونكل المفلس أن يحلف مع شاهده المين المسكولة للعبعة فان الغرماء يتنزلون منزلة المفلس ويحلفون مع الشاهد على ذلك الحق كما كان المفلس يحلف ان ما شهد به الشاهد حق لا على قدر حصته من ذلك الدين لحلول كل منهم محل المفلس فان حلفوا كلهم تقاسموا ذلك الحق وان نكلوا كلهم فلا شيء لهم منه ومن حلف أخذ حصته فقط أى بمنابه في الحصاص من ذلك الدين لا جميع حصته ومن نكل فلا شيء له وقوله على الاصح عند المؤاف وهو قول ابن القاسم متعلق بقوله وأخذ حصته بمعنى انه يحلف على النكل وبأخذ البعض كالدية يحلف عليها كاهوا يأخذ بعضها وقال ابن عبد الحكم يأخذ جميع حقه وقوله ولو نكل غيره مباغنة في قوله وأخذ حصته ويسقط حق المناكل بعد عين المطلوب فان نكل المطلوب فانه يغرم لمن نكل من الغرماء حظه لان النكول كشاهد ثان واذا طلب من نكل من الغرماء العود الى المين فهل يمكن من ذلك أم لا قولان

فظهر الحال في الموت على القول بالحلول وعدمه وظهر في

(٣٣ - خرشي رابع)

الفلاس على القول بالحلول ولم يظهر في الفلاس على القول بعدم الحلول فقلت انه في الفلاس على القول بعدم الحلول يحاصص المكبرى بماله ويوقف فكما استوفى المفلس شيئاً من المنفعة أخذ المكبرى ما ينوبه مما وقف وهذا القول لا ينشأ في المقدمات فاذا علمت ذلك فقول المصنف فيما أتى وأخذ المكبرى دابته وأرضه لا يخالف ما هنا بان يحمل ما هنا على الاستيفاء أو على عدمه ويخص بالموت أو الفلاس ويريد تسليم المنفعة وما أتى على عدم الاستيفاء في الفلاس ولم يرد المكبرى الخاصة فقول وأخذ المكبرى أى له أخذ دابته وأرضه وله عدم الاخذ ويريد الخاصة بنسبه كما يحل عند الاستيفاء قطعاً مماثلة اذا اشترط النقد وأجرى العرف به (قوله ان ما شهد به الشاهد حق) معمول يحلفون (قوله فانه يغرم لمن نكل) بخالف ما في عجب وتبعه عب الا ان عجب قد حصل أولاً بما يوافق شارحاً فانه قال فان نكل

غرم بقية ما عليه لان النكول كساهد ثان واقسم جميع الغرماء من نكل ومن حلف فيما اخذ حصته بالحلف وحصته بالحصص مع الناكين ولا يظهر له صحة ويوافق ما في شارحنا ما في شب (قوله والمناسب لما يأتي في آخر الشهادات عدم تمكينه) وهو العمد لانه الذي يفيد النقل وان كان من الغرماء صغير فهل يحلف أوليه أو يوقف بلوغه أقوال ثلاثة والقول الثالث هو المذهب (قوله وقبل اقراره الخ) أي وأما لو كان بعض الديون ثابتاً بالبينة وبعضها بالاقرار فانه يدخل مع من ثبت دينه باقراره ولا يدخل مع من ثبت دينه بالبينة كما يفيد كلام ابن عرفة وينبغي أن يفيد قوله بالمجلس وقر به بما اذا لم يحصل منه اعراض في المجلس عما يتعلق بالاقرار فان حصل منه اعراض عن ذلك ثم أقر فهو بمنزلة الاقرار البعيد عن المجلس (قوله أو بالمعنى الاعم الخ) هذا ينافي ماسياتي من ان قيام الغرماء ليس كحكم الحاكم في قول المصنف ولو مكنتهم الغريم الخ (١٧٨) والجواب ان في المسئلة قولين والراجح ما هنا وهو ما عليه ابن عرفة والموافق

لكلام أبي محمد صالح ولما ذكره اللخمي كذا أفاده عجم وانظره (قوله واما ان لم تستغرق الخ) أي بان قومت السليمة أولاً بتقويم اقتضى استغراق دينه لما عنده ثم ارتفعت قيمة السلع ويظهر أيضاً في الغائب ثم يقدم ملياً (قوله فيقبل ولولم تقم بينة بالاصل) فيه نظر فان النص لابن يونس وصريحه ان هذا انما هو في المريض الذي لم يقبل فانه قال لم يحتلف في المريض يقول هذا قراض فلان أو ودية له انه يقبل اقراره ان كان لمن لم يتهم عليه وان لم يكن على أصل ذلك بينة أي لان الحجر على المريض أضعف من الحجر على المفلس لان للمريض أن يشترى ما يحتاجه بخلاف المفلس اه (قوله بالبينة باصـله) هذا منه جواب عن المصنف وذلك لان قبول قوله يدل على أن ذلك مع عدم البينة فافادة قوله بالبينته وحاصل الجواب أن هناك محذوفة لدلالة ما تقدم عليها أي بالبينته باصـله فقبول قوله يدل على

والمناسب لما يأتي في آخر الشهادات عدم تمكينه (ص) وقبل اقراره بالمجلس وقر به ان ثبت دينه باقراره لا بينة (ش) يعني ان المفلس بالمعنى الاخص أو بالمعنى الاعم وهو قيام الغرماء اذا أقر في مجلس التفليس أو قر به بدين في ذمته لمن لا يتهم عليه فان اقراره يقبل بشرط أن يكون الدين الذي حجر عليه فيه ثبت باقراره وأما ان ثبت بالبينه الشرعية فان اقراره بالمجلس وقر به لا يفيد شيئاً بالنسبة الى المال الذي في يده وأما بالنسبة لتعلقه بزمته فيفيد واليه أشار بقوله (ص) وهو في ذمته (ش) يحاصص به المقر له فيما تجدد له من المال ومثله اذا أقر بدين لمن لا يتهم عليه بعد مجلس التفليس بعد فقوله وهو في ذمته راجع لمفهوم قوله بالمجلس وقر به وقوله لا بينة حيث كانت الديون الثابتة بينة تستغرق ما بيده وأما ان لم تستغرق ما بيده أو تستغرق وعلم تقدم معاملته فان اقراره يفيد في الاولى بالازعاج وفي الثانية على الراجح (ص) وقبل تعيينه القراض أو الودية ان قامت بينة باصـله (ش) يعني ان المفلس بالمعنى الاخص أو بالمعنى الاعم كما مر يقبل تعيينه القراض والودية لمن لا يتهم عليه بالمجلس وقر به وقيل لا يقبل بذلك وهو المذهب ان قامت بينة باصل ما ذكر بان تشهد تلك البينة بان عنده قراضاً أو ودية لفلان أو على اقراره قبل التفليس بان عنده قراضاً أو ودية وهو يعين القراض والودية والمراد بتعيينه أن يقول هذا القراض وهذا الودية فان لم تقم بينة باصـله فلا يقبل تعيينه ما ذكر بحيث كان صحيحاً وأما ان كان مريضاً فيقبل ولولم تقم بينة بالاصل (ص) والمختار قبول قول الصانع بالبينته (ش) يعني ان اللخمي اختار من الخلاف قبول قول الصانع اذا فليس في تعيين ما بيده لا ربابه بالبينته باصـله ويكتفي بقوله هذه السبيكة مثلاً وهذا الغزل مثلاً لفلان مع عين المقر له وهو قول ابن القاسم اللخمي وهو أحسن لان الصانع منتصبون لمثل هذا وليس العادة الاشهاد عند الدفع ولا يعلم الا من قولهم وانما فرق المؤلف في اختيار اللخمي بين الصانع وغيره وان كان مختاراً القبول في الجميع بالبينته بالاصل لان اختياره في غير الصانع خلاف قول ابن القاسم وظاهره سواء كان فلان ممن يتهم عليه أم لا وهو ظاهر كلام ابن يونس ومقتضى التعليل وظاهره أيضاً سواء كان الاقرار بالمجلس وقر به أم لا وهو ظاهر (ص) وسجراً أيضاً ان تجدد مال (ش) يعني ان المفلس اذا تجدد له مال من فائدة أو بسبب معاملته قوم آخرين فان له التصرف فيه حتى يحجر عليه فيه بالسر وط المتقدمه في قوله بطلبه الخ وقوله ان تجدد مال أي تجدد بعد الحجر

انه ليس هناك بينة تشهد بان ملكه ولم ينف ذلك المصنف لانه علم كذا كرو بعد في هذه البينة يحتمل أن هناك بينة على أصله ويحتمل أن لا يكون ففي أن يكون هناك بينة على ذلك (قوله وهو أحسن) وذلك لان المسئلة ذات أقوال ثلاثة الاولى لمالك في العتبية عدم قبوله خشية أن يخص صدقه الثاني يقبل وان لم يكن للمقر له بينة والثالث لمحمد يقبل اذا كان على أصل الدفع بينة أو على اقراره قبل الفلاس وان لم تعرف ذلك البينة بعينه هكذا حكى اللخمي الاقوال قال وقول ابن القاسم أحسن (قوله في الجميع) أي الايداع والقراض والبضائع والبيع بان يقول هذا الثوب الذي كنت اشتريته ثم أقول في كلامه نظري لاختياره فيما اذا قامت بينة باصـله ونصه اختلف اذا ثبت البيع والايداع ثم قال بعد الفلاس هذا الثوب الذي كنت اشتريته والودية التي قبضت فقبل لا يقبل اقراره وقيل يقبل في الايداع والبضائع والقراض ولا يقبل في البيع وان يقبل في الجميع أحسن لان الاصل وجود هذه الاشياء عنده حتى يعلم انه تصرف فيها

(قوله وان لم يحصل قسم) يستفاد منه انه متى حكم بخلع ماله واخذت من تحت يده انفل عنه الجور ولم تقسم تلك الاموال (قوله ومفهوم الشرط ان من ثبت عدمه) الاولى ان يقول ومفهوم الشرط ان من جبر عليه ولم يتجدد له مال لا يحجر عليه ثانيا (قوله لا انتقال الكسب حينئذ) انظر ما وجهه (قوله وانفل الخ) لان العلة خوف اتلاف المال والعلة اذا زالت زال معلولها فان قيل هذا يغني عما سبق فالجواب انه يمكن ان يقال انه منفل مادام لم يحصل شيء واذا حصل انسحب (١٧٩) عليه الجور المتقدم فيلزم ان يكون محجورا عليه

لان العلة في الجور المال ولما زالت العلة زال المعلول واذا وجدت العلة وجد المعلول (قوله اذا قسم ماله) الظاهر ان القسم ليس بشرط بل متى مازع من تحت يده كما يفهمه ما تقدم (قوله وحلف انه لم يكن شيئا) سواء كان ذلك الحلف قبل التفليس أو بعده وان كان المطلوب حلفه قبله (قوله للاحتياط الذي لا يضبطه الا حاكم) كان المعتمد يقول للاحتياط حتى يحتاج لضبط (قوله ثم الانسب) أي وذلك لان الانفكاك قبل الجور المتجدد وقوله وما تجدد معطوف على قوله ما أخذ (قوله الا ان يفضل الخ) فيه ما تقدم سؤالا وجوابا (قوله وأفهم قوله واقتسموا) الاولى ان يقول وأفهم قوله فباعوا الخ (قوله والتشبيه) يقتضي ان المكاف داخل على المشبه به وليس كذلك بل داخل على المشبه كما هو قاعدة الفقهاء (قوله بالخيار) أي للحاكم وان لم يشترط (قوله وفاعل بيع هو الحاكم) الاولى والفاعل للبيع الحاكم (قوله والمستحب الخ) قال المصنف ولا يبعد وجوبه (قوله ويكون البيع بالخيار) ولا يجوز للحاكم تركه فان باع بغيره فلعل من المفلس وغرمائه رده لضررهم بذلك (قوله في كل سلعة الخ)

وهو حكم الحاكم بخلع ماله وان لم يحصل قسم بين غرمائه ومفهوم الشرط ان من ثبت عدمه وأطلق ولم يتجدد له مال لا يقتصر لتحديد عدمه ولو طال زمانه ابن ناجي على المدونة وبه العمل وللباحي في سجلاته بتجدد بعد ستة أشهر لا انتقال الكسب حينئذ ولما كان الجور على المفلس يخالف جبر السفيه في عدم احتياج فكه الى حاكم أشار الى ذلك بقوله (ص) وانفل ولو بالاحكام (ش) أي وانفل الجور على المفلس اذا قسم ماله وبقيت من ديونهم بقية وحلف انه لم يكن شيئا أو وافقه الغرماء على ذلك ولو بالا حاكم يحكم بفسكه وأشار بالورد قول ابن القصار وتليذه عبيد الوهاب لا ينفك جرع عن محجور عليه الا بحكم حاكم لا احتياج الفل للاحتياط الذي لا يضبطه الا الحاكم ثم ان النسب للمؤلف ان يقدم قوله وانفل ولو بالاحكام على قوله وجور أيضا ان تجدد مال (ص) ولو مكنتهم الغريم فباعوا واقتسموا ثم دأين غيرهم فلا دخول للاولين (ش) يعني ان الغريم وهو من عليه الدين اذا مكن الغرماء مما يده فباعوه من غير رفع الحاكم واقتسموه بحسب ديونهم أو اقتسموه من غير بيع حيث يسوغ لهم ذلك وبقيت لهم بقية ثم دأين غيرهم بعد ذلك ففلس ثانيا فليس للاولين دخول في اثمان ما أخذ من الاخرين وما تجدد عن ذلك الا ان يفضل عن دين الاخرين فضلة فانهم يتحاصون فيها كالحاكم الحاكم عليه بالمال للغرماء ثم دأين غيرهم فلا دخول للاولين معهم ولذا قال (ص) كنفلس الحاكم (ش) وظاهره كابن الحاجب ان نفلس الحاكم وان لم يحصل قسم منه له هذا الحكم وافهم قوله واقتسموا انهم لو قاموا فلم يجدوا شيئا فتركوه لم يكن نفلسا فاذا دأين اآخرين دخل الاولون والتشبيه في عدم الدخول لا من كل وجه فلا يمنع من التصرف ولا يحل به ما أجل وله الاقرار ولو بعد من المجلس وبيعهم ليس يبيع خيارا لان فعل الغرماء ما ذكر ليس نفلسا ثم استثنى مما قبله وهو عدم دخول الاولين على الاخرين قوله (ص) الا كارت وصلة وأرش جنباه (ش) أي الا ان يفيد مالا من غير أموال الاخرين كبراث وهبة وأرش جنباه عليه أو على وليه فانه يدخل فيه الاولون والاخرون ويتحاصون كلهم فيه (ص) وبيع ماله بحضرة بالخيار ثلثا (ش) هذا هو الحكم الثاني من أحكام الجور فاعل بيع هو الحاكم والمعنى ان المفلس يبيع الحاكم ماله ان خالف جنس دينه أو صفته والا فلا يجب بيعه والمستحب ان يكون البيع بحضرة من عليه الدين لانه أقطع لحجته ويكون البيع بالخيار فيه للحاكم ثلاثة أيام للاستقصاء وطلب الزيادة في كل سلعة من حيوان وعروض وعقار بخلاف خيار التروى فيختلف باختلاف السلع كالمز ولا يختص ما ذكره المؤلف من ان الخيار ثلثا بسلع المفلس بل كل ما باعه الحاكم على غيره من سلع غائب وبيعه ومغرمه ذكر ثلثا لان المعدود مخذوف فيجوز تركه كبر العدد وتأنيشه (ص) ولو كتب أو ثوبى جمعه ان كثرت قيمتهما (ش) أي ولو كان مال المفلس كتباً فباع عليه من غير كراهة لان هذا امر جبري فلا ينافي ما في باب الاجارة من كراهة بيع

ويستثنى ما يحشى فواته كطرى اللحم ورطب الفواكه بل لا يستأني الا كساعة كما أفاده بعض المشيوخ وأما بغير العروض كسوط ودلو وحبل وبكرة فيمباع من حيث (قوله بخلاف خيار التروى) وهل له البيع به أقول وهو الظاهر وعليه فالظاهر ان خيار الثلاث بعده أو ليس له البيع به * (تنبيهه) * فان زاد أحد في تلك المدة رد الحاكم البيع الاول وباع بهذا الثاني ثم ان يبيع الحاكم وان كان مختلا من جهته فهو لازم من جهة المشتري ولذا يلزمه نفقته واذا ضاع منه ضمنه (قوله ولو كان مال المفلس كتباً) ولو احتاج لها فليست كآلة الصانع لان شأن العلم ان يحفظ

(قوله ومحل الخلاف في الكتب الشرعية) في عب و ينفق وآلته (قوله ولو في دين الغصب) كالمالك المفلس ترتب عليه ديون من غصب غصبه وأتى بذلك دفع الما يتوهم من ان دين الغصب يباع فيه ولو لم تكثر قيمته ما في خط بعض الشيوخ خلافا لمن قال لا يترك له شيء كثر قيمته أو قلت (قوله وهو يختلف باختلاف عرف اللابس) أي من لبس ثوب واحد أو ثوبين أو ثوب وقبأه أو شيء آخر يجعل على الكتفين أو أزار ورداء أو نحو ذلك (١٨٠) وعبر بثوبين تبعا للامام والامام نظر لعرف زمانه وعرف زمانه ليس فيه الاثوبان

أو أزار ورداء و بعبارة أخرى ثوبا جمعه قميص ورداء وأجبة ورداء (قوله و بعبارة أخرى) جواب ثان (قوله كمرزبة) بكسر الميم وفتح الباء مع التخفيف (قوله تردد لشيوخ المازري عبيد الحميد الصائغ) والراجح أنها اتباع كذا في حاشية الفيشي (قوله أي والتعبر الخ) لا يخفى ان التعبر ليس في التردد مطلقا بل اذا كان لواحد فقط (قوله وتباع خدمة الخ) ولا يؤاجر المكاتب لانه لا خدمة للسيد عليه (قوله ولا يباع من جمع عبده) أي للمفلس وفاعل أخدمه عائدا على السيد (قوله فالخدمة له كعرض) فتباع عليه (قوله وما اكرى أو نقد) باو في نسخة فيجعل ما اكرى على الوجبة وقوله أو نقد عنه على المشاهرة (قوله وتقييد اللخمى) أي فانه قال يجبر الصانع لانه عومل على ذلك لا التاجر وعلى التاجر تكلم مالك وانظر لو شرط عليه التسكيب هل يعمل بذلك لانه شرط فيه غرض ومال به أولا والذي يجب الجزم به الاول كما يفهمه كلام بهرام ولا يخالف المصنف أقول بل يخالفه لان هذا شرط حكما والحاصل انه لا يلزم بالتسكيب ليدفعه لغرمائه في دينهم وأما كونه يكتسب وينفق على نفسه فهذا يلزمه ولا يترك له قوته حيث

الكتب لانه أمر اختياري ومحل الخلاف في الكتب الشرعية كالفقه والتفسير والحديث وما عداها لا خلاف في جواز بيعه وكذلك يباع على المفلس ثوبا جمعه ان كثر قيمته وما ولو في دين الغصب ويشترى له دونهما والقلة والكثرة بالنسبة للمفلس ومراعاة ثوبى جمعه ملبوس جمعه وهو يختلف باختلاف عرف اللابس و بعبارة أخرى والتثنية باعتبار الغالب والا فلا فرق بين الثوب والثوبين والاثواب (ص) وفي بيع آلة الصانع تردد (ش) يعنى انه اذا فلس أحد من أرباب الصنائع فهل تباع عليه آله المحتاج اليها كمرزبة النكاد ومطرقة الحداد وما أشبه ذلك والحال انها قليلة القيمة أولا تباع فيه تردد لشيوخ المازري عبيد الحميد الصائغ فقال عنه انه كان يتردد في بيع ذلك والتردد جار على اصطلاحه لان معناه التعبر فقوله وبالتردد لتردد المتأخرين في النقل أي وبالتعبر لتعبر جنس المتأخرين فيصداق بالواحد كما هنا وما غير المحتاج لها فتباع من غير خلاف وكذلك لو كثر قيمتها (ص) وأوجر رفيقه (ش) يعنى ان رفيق المفلس الذى لا يباع عليه في الدين كالمدر والمعتق الى أجل وولد أم الولد من غيره يؤاجر عليه وأما الرقيق القن فانه يباع عليه وقد دخل في قوله وبيع ماله والمراد بالرقيق هنان له فيه خدمة كثيرة وفي كلام المؤلف قرينة على هذا المراد وهو قوله (ص) بخلاف مسـتولـدته (ش) أي فانه لا تؤاجر عليه اذا أولدها قبل الجرح عليه اذ ليس له فيها غير الاستمتاع وقبله الخدمة روى محمد لهم مؤاجرة مسـدبرته وبيع كآلة مكاتبه اللخمى وتباع خدمته معتق لأجل وان طالت كعشر سنين وتباع من خدمة المدر السنة والسنتين ولا يباع من جمع عبده غيره أي لا يباع عبده جعل سيده من فليس بعد أن جعل خدمته لغيره مدة وان فلس الخدم ينفق الدال فالخدمة له كعرض ان كانت سنين معلومة كالعشرة ونحوها وان كانت حياة الخدم أو الخدم يبيع ما قرب كالسنة والسنتين وما اكرى أو نقد عنه يبيع له بتثنية كما قال في المقدمات وان ادعى في أمة انها أسقطت منه لم يصدق الا ان تقوم بيته من النساء أو يكون قد فشا ذلك قبل ادعائه وان كان لها ولد قائم فقوله مقبول انه منسه (ص) ولا يلزم بالتسكيب (ش) يعنى ان المفلس بعد أخذ ما يده لا يلزمه أن يتكسب لغرمائه ليوفي ما عليه من الدين ولو كان قادرا على التسكيب لان الدين انما يتعلق بذمته لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وسواء عامله الغرماء على التسكيب أم لا وتقييد اللخمى ضعيف (ص) وتسلف واستشفاع وعفو للدية وانتزاع مال رفيقه أو ما وهبه لولده (ش) أي وكذلك لا يلزم للمفلس أن يتسلف مالا لأجل غرمائه ولا قبول هبة ولا صدقة وكذلك لا يلزمه أن يأخذ بالشفعة ولو كان فيها فضلة زائدة على الشراء لانه ابتداء ملك ولا يلزمه ولو مات عن شفعة فالشفعة للورثة لا للغرماء ولا يلزمه أن يعفو للدية عن قصاص وجب له ليوفي به ما عليه وله العفو مجا باختلاف ما تجب فيه الدية لكونه خطأ أو عمدا الا قصاص فيه لانه مال فيلزمه فقوله وعفو يشعر بان الجنابة عمدا فيه القصاص فيفهم منه ان الجنابة لو كانت خطأ وجب أخذ الدية وليس له العفو فيها لانها مال أو

كان كسبه يكفيها الا ان الخبير بان اللخمى لم يقيد بل قال لان الغرماء عاملوه أي داخلون معه على ذلك (قوله أن يتسلف الخ) أي يطلب السلف بل ولا يلزمه قبول السلف من غير طلب الا ان أراد أحد أن يسلف رب الدين قدر ماله على المدين ليرجع به على المدين من غير قصد منه فلا يسلف للمفلس مالا كما في التوضيح ولا يردده ما في القرض من منعه حيث حصل دفعه لاجنبي ورب الدين هنا اجنبي لانه لما شرط المتدفع الرجوع على المدين فكان القرض انما هو له فليس النفع في هذه الصورة الا

للمقترض بحسب المعنى وان كان في الظاهر الطالب يقصد نفع غيره (قوله نعم ان اختار الخ) فاذا انتزع أخذوة بخلاف حبس شرط محبسه لمحبس عليه بيعه ان شاء فلهم بيعه وان أبي هو لقوة شبهه بباقي عروضه (١٨١) بجامع ان له بيع كل بخلاف رقيقه المذكور

لما فيه من شائبة الحرية (قوله على المستحسن) أي من القولين (قوله ان لم يرض السيد) راجع لقوله كالمذبر وأم الولد (قوله ثم ان المؤلف الخ) أقول ليس هناك استعمال اللفظ في حقيقةه ومجازه بل في حقيقةه وذلك لان الاعتصام جزئي من جزئيات الانتزاع فغاية ما هناك انه عبر بالانتزاع الذي هو كلي شامل واستعمال الكل في فرد من أفراد من حيث ذلك حقيقة لا مجاز (قوله الايام اليسيرة) الظاهر أن المراد بها ثلاثة أيام ونحوها (قوله من حينه) أي من غير استيناء (قوله صاحب التكملة) هو النووي أي تكملة البساطي لانه لم يكمل الشرح (قوله واستثنى) الظاهر وجوب الاستيناء المذكور والاخير المفلس بين امضاء البيع ورده ولا يضمن الحاكم الزيادة التي في سلع المفلس حيث باعها الحاكم بغير استيناء اذا أمضى المفلس بيع الحاكم لان الزيادة ليست بحقيقة حين بيع الحاكم والذمة لا تلزم الا بأمر محقق (قوله وما قارهم) حيث ان الكافي تكون غير استقصائية تدخل الثالث كما هو النشأن وقوله وقسم بنسبة الديون ويحتمل طريقا آخر وهو أن تقسم مال المدين لمساوية من الديون فباخرج فهو جزء السهم فاضرب فيه مال الكل واحد يخرج منابه في الحصص كأن يكون مال المدين اثني عشر وعليه أربعة وعشرون كل رجل ستة فاذا قسمت

عمد الاقصاص فيه كجائفة ومأمومة ليس له العفو عنه لانه مال وقوله للدينية أي على الدينية على أخذ الدينية ولا يلزمه انتزاع مال رقيقه المتقدم نعم ان اختار هو ذلك جاز على المستحسن أي جاز له أن ينتزع مال من ينتزع ماله كالمذبر وأم الولد ان لم يرض السيد والمعتق لاجل ان لم يقرب الاجل فان مرض أو قرب الاجل فلا يجوز له الانتزاع ولا يلزمه اعتصام ما هو به لولده الصغير أو الكبير قبل احاطة الدين اذ ما هو به له بعد الاحاطة لهم رده ثم ان المؤلف استعمل الانتزاع في حقيقةه وهو انتزاع مال رقيقه ومجازه وهو انتزاع ما هو به لولده لانه اغايقال فيه اعتصار فاطلاق الانتزاع على هذا مجاز بالنسبة لعرف الفقهاء بالانسبة للغة لانه يقال فيه الانتزاع فيهما ثم أخذ بين كيفية بيع مال المفلس من استيناء ونجس فذكر ما يجعل بيعه لكن بعد الاستيناء الايام اليسيرة وما يطالب باستينائه وسكت عمدا لئلا يستأنى به بما يشي فساد كطري الحزم وفاكهة فلا يستأنى به الا كساعة وأما سيرا العرض كسوط ودلو فيباع من حينه فقال مشيرا الى الاول بقوله (ص) وعجل ببيع الحيوان (ش) المراد بالتجسس انه لا يستأنى به كما يستأنى ببيع عقاره وعرضه فلا ينافي انه لا بد من الاستيناء بالحيوان الايام اليسيرة لان الحيوان سريع التغير ويحتاج الى مؤنة وفي ذلك نقص لمال الغرماء وليس المراد بالتجسس انه يباع من غير تأخير أصلا ولا انه يباع بلا خيار ثلاثة أيام كما توهمه صاحب التكملة لانه لم يقله أحد والى الثاني بقوله (ص) واستثنى بعقاره كالشهرين (ش) يعني ان المفلس لا يتجسس ببيع عقاره أي وعرضه التي لا يخشى فسادها ولا تغيرها بل يستأنى به في المناداة عليه الشهرين وما قارهم ببيع بعد ذلك بالخيار ثلاثة أيام مراعاة لحال المفلس لان العقار لا يخشى عليه التغير ولا يحتاج الى مؤنة وكلفة (ص) وقسم بنسبة الديون (ش) أي وقسم مال المفلس المجتمع من أثمان ما يبيع وناضه ان كان اما بنسبة الديون بان ينسب كل دين لمجموع الديون فلو كان لشخص مائة ولا خرخسون ولا خرمانية وخمسون ومال المفلس مائة وعشرون فنسبة دين الاول لمجموع الديون ثلث فيأخذ أربعين ونسبة الثاني سدس فيأخذ عشرين ونسبة الثالث النصف فيأخذ تسعين ويحتمل طريقا آخر وهو نسبة مال المفلس لجملة الديون وطريق ذلك أن تعلم كمية مال المفلس ثم تعلم كمية الديون اللازمة لذمته ثم تنسب مال المفلس الى مجموع الديون فيبتلك النسبة يأخذ كل غريم من دينه مثله لو كان جميع مال المفلس عشرين ديناراً وجميع الديون أربعون فنسبة العشرين الى الاربعين النصف فيأخذ كل واحد من الغرماء نصف دينه وقولنا اللازمة لذمته يخرج الكفاية فلا يخاص بها الا انما ليست بدین لازم فلهذا لو كاتب السيد عبده المأذون له في التجارة ثم قام الغرماء على هذا العبد ففلسوه واقتسموا ماله فان السيد لا يخاصص مع الغرماء بالكتابة لما مر بل ان وفي عتق وان عجز رق فقوله بنسبة الديون جعله صاحب التكملة من اضافة المصدر لفاعله أي بنسبة الديون بعضها الى بعض أي بقدر نسبة الديون بعضها الى بعض وجعله الشارح لمفعوله والفاعل محذوف أي بنسبة الديون أي بنسبته للديون فيكلامه محتمل للطريقتين لكنه ظاهر في طريقة صاحب التكملة (ص) بلاينة حصرهم (ش) يعني أن القسم على غرماء المفلس أو الميت لا يتوقف على اثبات أن لا غريم غيرهم بخلاف الورثة فان

اثني عشر على أربعة وعشرين يخرج نصف فاضرب فيه مال كل واحد يخرج ثلاثة هي منابه في الحصص (قوله لفاعله) أراد به نائب الفاعل أو ان المراد من النسبة الانسحاب ثم لا يخفى أنه لم ينسب الديون بعضها الى بعض بل نسب كل دين الى مجموع الديون وقوله لمفعوله أي الذي هو الديون والمنسوب هو مال المفلس هذا معناه (أقول) بل ويصح أن يكون المنسوب كل دين والحاصل أنه ان أراد من

الديون المجموع كما هو المتبادر فهي المنسوب اليها فقط ويكون المنسوب محذوفاً وهو ما كل دين وامال المفلس وان أراد الكمية
أي كل فرد يكون واقعا على المنسوب (١٨٢) ويكون حذف المنسوب اليه الذي هو مجموع الديون فقول الشارح لكنه ظاهر

الحاكم لا يقسم عليهم حتى يكلفهم بينة تشهد بحصرهم وموت مورثهم وقعددهم من الميت
اتفاقا لان عددهم معلوم للجيران والاصدقاء وأهل البلد وغيرهم والديون بقصد اخفاؤها
غالبا (ص) واستؤني به ان عرف بالدين في الموت فقط (ش) الضمير في به للقسم وقوله فقط أي
لا في الفلاس بالاجتهاد والمعنى ان الميت اذا كان مشهورا بالدين فان الحاكم لا يجعل يقسم ماله
بين الغرماء بل يستأني به لاحتمال طرق وغريم آخر حتى يجتمع الغرماء والفرق بين الموت والفلاس
بقاء ذمة المفلس دون الميت لكن في غير بيعه الغيبة أما بعد الغيبة فيتفق على وجوب
الاستيناء به اذا خشي أن يكون عليه دين ففي مفهوم في الموت فقط تفصيل أو ان فقط ظرف
والمؤلف لا يعتبر مفهومه (ص) وقوم مخالفون للتقديم الحصاص واشترى له منه بما يخصه
(ش) يعني أن المفلس اذا كانت عليه ديون مختلفة لاحد غرمائه مائة درهم ولا حدهم
عرض ولا حدهم طعام مثلا فان ما خالف التقدم من مقوم ومثلي يقوم يوم قسم المال وهو
مراده بيوم الحصاص فاذا كانت قيمة الطعام مائة درهم وقيمة العرض كذلك ومال المفلس
مائة فانها تقسم بين الغرماء أثلاثا فبأخذ صاحب النقد ثلث المائة ولكل من صاحبي الطعام
والعرض كذلك فيعطى لصاحب النقد مائة ويشترى لصاحب العرض مائة من صفة
عرضه ولصاحب الطعام كذلك واليه أشار بقوله واشترى له أي لصاحب مخالف التقدم
أي من جنس ماله وصفته بما يخصه في الحصاص من مال المفلس وهذا مع المشاحة وأما مع
التراضى فانه يجوز أخذ الثمن ما لم يمنع مانع من ذلك كما يأتي (ص) ومضى ان رخص أوغلا
(ش) لما قدم أنه يشتري للغريم بما نابه في الحصاص مثل ماله من عرض وطعام ذكرهنا أنه
لولا يحصل شراء العرض والطعام حتى رخص السعر فاشترى له بما خصه نصف الطعام
والعرض الذي على المفلس أو ما يوفي دينه كالمالك كان له على المفلس عشرة أرباب أو عشرة
ثياب فبنايه ثلث قيمة ذلك وهو ثلاثة وثلاثون وثلث من المائة المقوم بها فلم يشتريه بذلك حتى
رخص السعر فاشترى بذلك خمسة أرباب أو خمسة ثياب أو عشرة فانه يرضى فيما بين رب الدين
وفيما بين الغرماء فليس لهم عليه رجوع في الرخص بل يفوز بنصف دينه أو بجميع دينه
دونهم وليس لهم أن يقولوا لمناصصك فيما زاد على ثلث دينك بل يختص بما حظه الرخص الا
أن يزيد على دينه فليزد الزائد عليهم يتعاضون فيه كالمالك واشترى أحد عشر ثوبا مثلا كمال
طرا وكذلك يرضى لولا يحصل شراء العرض والطعام حتى غلا كالمالك واشترى له في الفرض
المذكور مقدار خمس دينه فليس لمن له الطعام أو العرض أن يقول أرجع على الغرماء بما
نقص عن ثلث ديني الذي نابني في الحصاص وانما يكون التحاسب بين من له الطعام أو العرض
وبين المفلس فيسقط ما زاده الرخص عن المفلس من دين من له الطعام أو العرض وفي الغلاء
يتبعه بما نقص لاجل الغلاء من دينه فيصير لمن له الطعام أو العرض في الرخص في المثال نصف
الارباب أو الثياب ويبقى له في ذمة المفلس في الغلاء أربعة أخماس دينه وهو ثمانية أرباب
أو ثواب (ص) وهل يشتري في شرط جيد أدناه أو وسطه قولان (ش) يعني أن الشخص اذا
كان له عند من فلس سلم وقد اشترط عليه نواجيدا ثم قوم له على حسب ما وقع عليه العقد

في طريق صاحب التكملة ليس
بظاهر فتدبر (قوله وقعددهم)
أي من بينهم من الميت كأنه
أوعمه أو ابن أخيه أو نحو ذلك (قوله)
لان عددهم معلوم للجيران) أي
شأنه ان يعلم الجيران فيمكن الشهادة
على ذلك (قوله والديون بقصد
اخفاؤها غالبا) فان قلت شهادة
البينة بحصر الورثة شهادة على النفي
وهي لا تجوز للتعذر قلت النفي
المحصور لا تعذريه وتجوز الشهادة
به كليس لزيد أو لا غير هؤلاء ومن
المحصور ليس لزيد عند عمرودين
وليس في البلد فرس وأما ليس لاحد
عند عمرودين فن غير المحصور
(قوله واستؤني) أي وجوبها فيما
يظهر راجح جهاد الحاكم (قوله اذا
خشي أن يكون عليه دين) وأما
ان لم يحش فحكمه حكم الحاضر
وآراد بالبعيدة ما قابل القريبة
فشملت المتوسطة كذا يظهر
وظاهر الاستيناء مع الحشوية
وان لم يعرف بالدين فليس كالميت
في هذا (قوله ففي مفهوم قوله فقط
تفصيل) أقول هذا الكلام
لا ظهور له لان معنى فقط حسب
والمعنى عرف بالدين لا غير فكيف
يعقل التفصيل (قوله أو ان فقط
ظرف) فيه انهم ذكروا ان فقط
ظرف للزمان الماضي تقول ما فعلته
قط أي في الزمان الماضي وأما هنا
فالظاهر لكونه أتى بالفاء أنها بمعنى
انتهى ولا تكون ظرفا الا اذا

تجردت من الفاء راجع المعنى أو غيره (قوله وقوم مخالفون للتقدم) ومثل ذلك اذا كان الدين كله عرضا واختلفت
صفته أو طعاما كذلك وأما لو اتفقت صفته فلا يقوم حيث وافق مال المفلس ما عليه صفة أيضا كان اختلافا وسلك في معرفة ما يخص
كل واحد نسبة كل دين لجملة فان سلك فيه نسبة ما عنده ما عليه قوم وبيع ما عنده واشترى به صنف ما عليه (قوله يوم الحصاص)
يكسر الحاء ضبطه بعض شيوخنا (قوله ان رخص أوغلا) أي ما يشتري المفهوم من اشتري

(قوله قلت ما تقدم الخ) حاصل الجواب أن ما تقدم في السلم إذا لم يفسد أي وأما هنا في السلم لأنه فسد فالفلس حكم غير الحكم الذي في غير الفلس وأجيب بغير ذلك بأنه هنا إذا لم يكن غالباً وما تقدم إذا كان غالباً (قوله فلا يجوز أخذ ما به) مالم يحل الاجل ويأخذ الفضة حالاً لأنه صرف مافي الذمة حينئذ (قوله والبيع والسلف) انما يكون هذا على تقدير أن يكون دفع دينارين على ثوبين وبابه في الحصاص دينار وبقي له ثوب (قوله وسواء كان الدين الذي الخ) ولو كانت نفقتها المتأخرة بعد نفقته لأنه يترك له النفقة الواجبة عليه زمنه لنفقة الزوجة (قوله على قول ابن القاسم) ومقابله لابن دينار ترد ما زاد على نصف (١٨٣) الصداق ان صار لها في المحاصة أكثر

من النصف (قوله ردت للغرماء) مثلاً لو كان عليه مائتان لرجلين وصداق المرأة مائة ثم فسد وماله مائة وخمسون فخاصت ففاتها خمسون ثم طلقت قبل الدخول فتأخذ خمسة وعشرين لان كل واحد في المثل يأخذ نصف دينه فكانت الخمسة والعشرين الفاضلة كمال طرأ فيوقعون فيها المحاصة فنقول فضل لكل من الرجلين خمسون ولها خمسة وعشرون فالجدة مائة وخمسة وعشرون ونسبة الطارئ لمجموع الدين الفاضل الخمس فيرجع كل واحد بخمسة دينه الفاضل فيأخذ كل من الرجلين عشرة وهي خمس الخمسين وتأخذ المرأة خمسة لأنه خمس دينها وانظر لو كانت المرأة منكوحه نكاح تفويض ولم يدخل بها وفلس فهل لها أن تحاصص بصداق المثل على تقدير الدخول ثم ان طلقتها قبله ترده أو لا تحاصص وهو الظاهر لأنه لو مات أو ماتت لاشئ لها كذا أفاده بعض الشيوخ (قوله لأنها مواساة) ظاهر ذلك التعليل مع ما يفيدده قوله إلا أن يكون الخ من رجوعه لما بعد الكاف انها لا تحاصص في نفقة الولد مطاقاً

وبابه شيء من النقد فهل يشتري له به أدنى أنواع الجيد وفقاً بالفلس أو يشتري له أوسط أنواع الجيد وهو العدل بين المفلس وصاحب الدين اذا لا على ظلم على المفلس والادنى ظلم على المسلم قولان وكذلك اذا كان اشترط على من فلس الادنى فهل يشتري له بجهانابه أدنى الادنى أو وسطه قولان كذا قاله بعضهم فان قلت قوله في السلم وحل في الجيد والردى على الغالب والا فالوسط يخالف ما هنا قلت ما تقدم فيمالم بفلس ولما كان قوله واشترى له بما خصه يوهم وجوب الشراء ومنع أخذ ما به في الحصاص نبه على أن ذلك عند مشاحة الغرماء أم لو تراضوا على أخذ ما به بجهانابه من دينه ويبقى له ما بقي من دينه من الطعام أو العروص في ذمة المفلس لم يمنع بقوله (ص) وجازا الثمن الامناع كالاقتضاء (ش) أي وجاز لمن له دين مخالف النقد أخذ الثمن الذي نابه في الحصاص دون أنه يشتري له طعام أو عروص الامناع شرعى كالمنازع المعتبر في باب الاقتضاء السابق في قوله وبغير جنسه ان جاز بيعه قبل قبضه وبيعه بالمسلم فيه مناجزة وأن يسلم فيه رأس المال فلو كان رأس مال هذا الغريم عرضاً أسلمه في عرض كعبد مثلاً في ثوبين فحصل له في الحصاص قيمة ثوب وبقي له ثوب جاز له أخذ تلك القيمة لان حاصل أمره أنه دفع عبداً في عين وثوب ولا محذور في ذلك بخلاف مالو كان رأس ماله ذهباً وبابه في الحصاص فضة أو العكس فلا يجوز أخذ ما به بل يتعين الشراء له من جنس دينه لأنه يؤدي الى الصرف المؤخر والبيع والسلف وبيع الطعام قبل قبضه ان أسلم في طعام ولما كانت زوجة المفلس حياً أو ميتاً من جملة الغرماء ولها حكمهم في الحصاص وحلول المؤجل من مهر وغيره من الحقوق أشار الى ذلك بقوله (ص) وحاصت الزوجة بما أنفقت وبصداقها (ش) يعني أن زوجة المفلس تحاصص غرماءه بما أنفقته على نفسها من مالها وتسلفته بشرط أن يكون زوجها موسراً حين انفاقها المذكور وسواء كان الدين الذي فلس بسببه قبل الانفاق أو بعده والا فلا ترجع منه شيء وكذلك تحاصص الغرماء بجميع صداقها على المفلس ولو فلس قبل الدخول لأنه دين في ذمته حل بفلسه فاذا حاصصت بصداقها ثم طلقتها الزوج قبل الدخول فترد ما زاد على تقدير المحاصة بنصف الصداق على قول ابن القاسم أي وتحاصص فيما رده فاذا كان الصداق مائة وحاصت بها ففاتها خمسون ثم طلقتها قبل البناء ردت للغرماء خمسة وعشرين لأنه تبين أن صداقها خمسون وأنها لا تستحق الحصاص الا بها وتكون في الخمسة والعشرين التي ردت أسوة الغرماء ولو طلقتها قبل الدخول والحصاص فانها تحاصص بنصف صداقها وقوله (ص) كالموت (ش) تشبيه في المسئلتين أي تحاصص بنفقتهما بجميع الصداق في الموت (ص) لا بنفقة الولد (ش) أي فلا تحاصص بها الا في الموت ولا في الفلس لانها مواساة

حكم بها كما أم لا أنفقت من عندها وتسلف قبل مقتضى التعليل انها لا ترجع أيضاً على الوالد مطاقاً أي كما أنها لا تحاصص لا ترجع ولكن في عب وشب بعد قوله لانها مواساة فالأمانة ليكن ترجع عليه بها ان يسر حال انفاقها لانها قامت عنه بواجب والحاصل على كلام عب وشب أنها وان لم تكن تحاصص ليكن ترجع لذلك التعليل وقوله وكذلك نفقة الابوين أي نفقة الزوجه على أبويه وقوله إلا أن يكون حكمهما كما رجوع لما بعد الكاف كما أشرنا اليه وهذا خلاف ما للزرقاني فإنه يقول محل كونها لا تحاصص بنفقة الولد مالم تكن بقضية وأنفقته وهو ملى والاحاصت وظاهره وان لم تتسلفها فصار الحاصل على هذا ان نفقتها على الولد تحاصص بها عند القضية واليسر تسلفت أم لا وان نفقتها على الابوين تحاصص بالشرط بين المذكورين مع زيادة ثالث وهو ان تسلفت

وارتضى كلام الزرقاني شب ولكن عب (١٨٤) ذكر أن ظاهر بهرام أن كلام الزرقاني مقابل الخ والمعتمد ظاهر شارحنا من عدم

الرجوع مطلقا وصدق عب في أن ظاهر بهرام ماذكر (قوله لأن دينك لم يصل اليها) أي لأنه قد ضيعه الميت وفي العبارة صدق والتقدير اقتسمنا مال المفلس لا مالك لأن مالك لم يصل اليها ولم تنتفع به وقوله لأنه طرأ الخ المناسب أن يكون تعليلا ثانيا والمعنى ولأنه طرأ بعد قول في ك بعد قوله لأنه طرأ الخ مانعه وقال ز والمناسب المبالغة على ما بعد التفليس لأنه ربما يتوهم في البيع الواقع بعد التفليس أن يرد جميع الثمن لأن البائع غير المدين وهو الحاكم اه زاد اللقاني وهذا تعديل والصواب إسقاط وان لأن بعض الفلاس تنقض القسمة ويرجع بجميع الثمن لأن المعاملة انما هي بينه وبين الحاكم لا المفلس وجد عندى مانعه ومحل الرجوع بالخصصة ما لم يعرف المشتري عين شئيه والا فيرجع به لقوله فيما يأتي وللغريم أخذ عين شئيه المحازنة في الفلاس لا الموت ولا مسكوكا (قوله أو موصى له على مثله) كان أو موصى له زيد بالثلث ثم تبين أنه أو موصى له عمر وبالثلث (قوله لأن من المعلوم الخ) أي وإذا كان من المعلوم فلا حاجة للنص عليه والحاصل أن الشارح يقول الأنسب للمصنف أن يقول أولا وإن اشترى ميت بدين أو علم وارثه وأقبض أو قبض رجع عليه أي ليكون قوله وأخذ ملى عن معدم هو تبعا بقوله وقبض المتقدم بخلاف ما إذا لم تذكر فلا يكون هو تبعا بشئ تقدم وحاصل الجواب أنه

وكذلك نفقه الابوين الآن يكون حكمها كما تسلف وكان مليا فإنها حينئذ تخصص بها (ص) وإن ظهر دين أو استحق مبيع وان قبل فلسه رجع بالخصصة (ش) يعني أن المفلس أو الميت إذا قسم الغرماء ماله ثم طرأ عليهم غريم سواء علم الغرماء به أم لا ولم تعلم الورثة بالدين وليس الميت مشهورا بالمداينة بدليل ما يأتي فإنه يرجع على كل من الغرماء بالخصصة التي تنوبه لو كان حاضرا فلا يأخذ مليا عن معدم ولا حاضرا عن غائب ولا حيا عن ميت فلو كان مال المفلس عشرة مثلا وعليه لثلاثة لكل واحد عشرة أحد عشر غائب فاقسم الحاضر ان ماله فأخذ كل واحد منهم ما خمسة ثم قدم الغائب فإنه يرجع على كل منهم بأحد وثلاثين وكذلك إذا بيعت سلعة من مال المفلس أو الميت بعد الفلاس والموت أو قبلهما ثم استحققت تلك السلعة فإن المستحق من يده يرجع على كل واحد من الغرماء بالخصصة التي كانت تنوبه في الحصص فقط فلا يأخذ أحد عن أحد فلو كان عليه عشرون دينارا مثالا لثلاثين ولم يوجد عنده السلعتان فبيعت كل سلعة بعشرة فأخذ كل واحد من غريميه عشرة على قدر دينه ثم استحققت إحدى السلعتين فإن المستحق من يده يرجع على كل واحد منهما بثلاث مائة وهو ثلاثة وثلاث لأنه غريم طرأ على الغرماء وهذا مبني على أنه يفلس حيث كان دينه مساويا لمبايده وهو خلاف ما مر الخ أو يحمل على ما إذا كانت قيمتهما حين التفليس تنقص عن عشرين ثم زادتا حين البيع إلى بلوغهما عشرين واحترز بقوله ظهر دين عمالو كان أحد الغرماء حاضر للقسمة ساكتا بلا عذره من القيام بحقه فإنه لا يرجع على أحد بشئ لأن سكوتيه بعد رضامنه ببقاء ما ينوبه في ذمة المفلس وانما بالغ على كون البيع قبل التفليس لأن الغرماء بما يقولون للمستحق منه السلعة اقتسمنا مال المفلس لأن دينك لم يصل اليها ولم تنتفع به لأنه طرأ بعد التفليس (ص) كوارث أو موصى له مثله (ش) التشبيه في الحكم والمعنى أن الوارث إذا طرأ على الوارث أو الموصى له أو الموصى له إذا طرأ على الموصى لهم الحكم سواء وهو أن الطارئ يرجع على كل بما يخصه ولو كان حاضر للقسمة فلا يأخذ مليا عن معدم ولا حاضرا عن غائب كما مر (ص) وإن اشترى ميت بدين أو علم وارثه وأقبض رجع عليه (ش) يعني أن الميت إذا كان مشتررا بالدين أو علم وارثه أو وصيه ببعض الغرماء فبعدى الوارث أو الوصى وأقبض التركة لبعض الغرماء فإن الطارئ من الغرماء يرجع على الوارث أو على الوصى فيما أخذ منه جميع حقه لتعديبه بالقسمة ثم يرجع الوارث أو الوصى على الغرماء الذين قبضوا أولا ولا يقدر ما أخذه هذا الطارئ منه كما يأتي أما لم يعلم ولم يشتر موارثه بالدين فهو المذكور أولا بقوله وإن ظهر دين رجع بالخصصة ولا رجوع للطارئ على الوارث وانما رجوعه على الغرماء (ص) وأخذ ملى عن معدم مالم يجاوز ما قبضه (ش) يعني أن الورثة إذا اقتسموا التركة ميراثا ثم طرأ عليهم غريم لا قبض العلم والشهرة فإنه يأخذ ملى عن المعدم والحاضر عن الغائب والحى عن الميت بجميع حقه مالم يجاوز دين الطارئ ما قبضه الوارث الملى لأن الوارث الملى يقول لهذا الغريم الطارئ ليس لك على رجوع الا بقدر ما قبضته فقط فحينئذ يرجع هذا الطارئ ببقية دينه على بقية الورثة وانما كان كذلك لأن الغريم مقدم على الوارث إذا لارث الا بعد وفاء الدين فقولوا وإن اشترى الخ هذا في الوارث المقبض وأما الوارث القابض فلا تفصيل فيه بين علم وعدمه أو اشتها وعدمه وقوله وأخذ ملى الخ هذا في الوارث القابض لنفسه وانما لم يقل وأقبض أو قبض لأن من المعلوم أنه لا يؤخذ ملى عن معدم مالم يجاوز ما قبضه الا في الوارث القابض لنفسه ولك أن تجعل قوله وأقبض شاملا لهم ما أي أقبض

لا حاجة لذكر قبض سابقا لأن من المعلوم أنه لا يؤخذ ملى عن معدم الخ الا في القابض لنفسه (قوله ولك الخ) غيره

جواب آخر حاصله أنه لا حاجة لتقدير قبض لأنه يمكن تحميل ما تقدم لقبضه لنفسه الذي يرجع له قوله وأخذ ملى عن معدم أي فيكون

قوله وأخذ ملي عن معدوم راجعاً لقوله قبضه لنفسه فإذا علمت ذلك فلا حاجة لذلك كله لأن قبضه لنفسه لا يتبعه بادئاً به ولا علم الوارث فلا حاجة إلى أن يسلك في ذلك ولا يعارضه قوله في القسمة ومن أعسر فعليه أن لم يعلم إلا أنه معترض وأيضاً تقديره قوله وإن أقبض غيره غير غريباً أو مماثلاً لا يظهر لأن سياق الكلام في الدين فلا معنى لقوله (١٨٥) أو مماثلاً (قوله ثم رجع على الغريم) وانظر

لوعلم الغرماء في هذه الحالة بالغريم الطارئ هل يؤخذ المولى منهم عن المعدوم والحاضر عن الغائب أو انما يؤخذ من كل حصته لمشاركة الورثة لهم في العلم وهو الظاهر (قوله تأويلان) وهذا إذا لم يكن أحدهما أسهل قضاء من الآخر بأن كان له مال ناض أو هو غير ملدو إلا بان كان له مال عرض يحتاج لكبير كلفة أو ملدو فلا خلاف في تبعية الأسهل هكذا قال اللخمي ولم ينبه عليه المصنف فيحتمل الوفاق أو أنه طريقة له ولذلك تركه هنا مع ذكره في توضيحه (قوله فإن مصيبته من الغائب اتفاقاً) حيث كان من جنس دينه وعليه لوطراً غريم فلا يضمن للطارئ حصته على الأصح (قوله لكان ضمانه من المديان) في عب وهو ظاهر في الأول وأقول معنى كونه من المديان في الثاني أنه يؤخذ من مال تجدد للميت وأصل هذا الكلام للشيخ سالم (قوله لا عرض) أي وقف للغرماء ليعطى لهم إن وافق عروضهم أو يباع ويعطى ثمنه إن خالفها فتلطف قبل دفعه لهم في الأولى وبعده في الثانية (قوله لتفريطهم في قسمة العين) ظاهر هذا التعليل أنه لو لم يقع منهم تفريط لا يضمنون وظاهر النقل الضمان مطعناً لا حسن في التعليل ما قاله ابن يونس فإنه قال ووجهه

غيره كان غريباً أو مماثلاً أي وأقبض غيره مع قبضه لنفسه (ص) ثم رجع على الغريم (ش) أي ثم إذا غرم الوارث أو الوصى للغريم الطارئ مع العلم أو الشهرة فإن الوارث يرجع على الغريم الذي قبض منه فهو من ثمة الكسب لا على الوارث المقبض فقوله ثم رجع الخ معطوف على قوله رجع عليه وأشار بقوله (ص) وفيها البراءة بالغريم وهل خلاف أو على التخيير (ش) إلى ما ذكره في المدونة عن ابن القاسم في باب آخر وهو أن القادم من الغرماء يرجع على الغرماء القابضين من الورثة حيث كانوا أم لاء فإن كانوا معدمين يرجع على الورثة وكان عليه أن يقول وفيها أيضاً لفي يد أن المحلين في المدونة واختلف هل قول ابن القاسم ببدء الغريم على الوارث خلاف لقول مالك يبدأ بالوارث وهو فهم اللخمي وغيره واستظهره ابن عبد السلام وأوليس بخلاف بل وفاق ومعنى قول مالك فيها يبدأ بالوارث وقول ابن القاسم بالغريم ليس على سبيل التعمين بل على التخيير يعني أن الغريم الطارئ إن اختار تبع حصته الوارث ثم رجع على الغريم وإن شاء تبع الغريم وهو فهم ابن يونس وإلى فهم الشيخين أشار بقوله (ص) تأويلان (ش) أي فيه تأويلان فهما مبتدأ حذف خبره ولم يكن قسم مال المفلس أو الميت متوقفاً على حضور جميع غرمائه بل يقسم لوعاب بعضهم والحاكم وكيل الغائب فيعزل له نصيبه إلى قدمه بين حكم تلف ذلك النصيب المتعزل وهو أن ضمانه ممن عزل له بقوله (ص) وإن تلف نصيب غائب عزل فنه (ش) يعني أن الحاكم إذا قسم مال المفلس أو مال الميت بين غرمائه ثم أنه عزل نصيب شخص غائب فتلف بعد ذلك فإن مصيبته من الغائب اتفاقاً والقاضي أو نائبه أمين فيه وفهم مما قررنا أنه لو عزل الغرماء أو الورثة لكان ضمانه من المديان (ص) كعين وقف لغرمائه لا عرض (ش) يعني أن الحاكم إذا وقف مال المفلس أو مال الميت كله ليقضى منه دينونه فتلف ذلك المال فالمشهور أنه إن كان عينا ذهباً أو فضة فضمنه من الغرماء الحاضرين لتفريطهم في قسمة العين إذا لا كلفه في قسمها لأنها مهياة للقسم وأما العرض إذا تلف فضمنه من المفلس أو من الميت لا من الغرماء وذكر وقف ولم يؤنه لتأويل العين بالنقد والمراد بالعرض ما قبل العين (ص) وهل الآن يكون بكذبه تأويلان (ش) أي وهل عدم الضمان في العرض مطلقاً سواء كان مثلاً دين الغرماء أم لا ويكون ضمانه من المفلس وهو قول ابن القاسم أو أن محل عدم الضمان إذا كان العرض مخالفاً لدين الغرماء وعليه إذا كان مثل دينهم فضمنه منهم لا من المفلس وهو قول ابن رشد لأن الخاصة فيه كالعين ولا يحتاج لبيعها فيضمنه الغريم والخلاف محله إذا كان الذي أوقف العرض هو القاضي لا الغرماء أو الورثة وإلى ما مر أشار بالتأويلين والمذهب التأويل بالاطلاق والباء في بكذبه للملابسة والكاف بمعنى صفة أي وهل الآن يكون ملتبساً بصفة دينه (ص) وترك له قوته والنفقة الواجبة عليه لظن بسوته (ش) عطف على قوله وبيع ماله والمعنى أن الحاكم يبيع على المفلس ماله ويقسمه بين غرمائه على ما مر ويترك له منه قوت نفسه وقوت من تلزمه نفقته شرعاً من زوجاته وولده ورفيقه وأمهات أولاده ومدبريه إلى

(٢٤ - خرشي رابع) إن العرض لما كان للمفلس غناؤه كان عليه قوائمه وإن العين لما لم يكن فيها غناؤه كان من الغرماء وهو أحسن من تعليل الشارح (قوله والخلاف محله) وأما لو كان الموقف الغرماء أو الورثة لكان الضمان من المديان كافي لأن عن ابن عبد السلام (قوله وترك) أي للمفلس الاخص وقوله قوته أي ما يقتات به بنيتة فإذا كان يقتات بطعام فيه تره فلا يترك له ذلك وكذا يقال في قوله والنفقة الواجبة عليه وإذا كان له صنعة يقتات منها لا يترك له شيء وقيل لا نفقة يؤمن خوف عطلة (قوله ورقية

أى الذى لا يباع عليه وقوله وأمهات أولاده عطف خاص على عام (قوله والتبعات) عطف على المظالم عطف مرادف وقوله كما نقله أبو الحسن هو الظاهر ومحله مالم (١٨٦) تكن له صنعة يكتب بها (قوله متعلق بقوله قوته) والمعنى وترك قوته أى ما يفتات به لو قف

يظن أنه يحصل له اليسار فيه وقوله وليس غايه للترك لأنه لو كان غايه لكان المعنى يترك له تركا مستمرا لظن يسره أى ان هذا الفعل وهو ترك ما يفتات به مستمر لظن يسره وهذا ليس بصحيح لان الترك فى لحظة فلا استمرار فيه (قوله أسد على) أى محجج ترى وفى الحروب نعامه أى جبان (قوله وكسوتهم) قيمص وطويلة فوقه وعمامة وسروال ومداس ويزاد فى الشتاء جبة لخوف هلاك أو أذى شديد وتزاد المرأة مقنعة وازار او غيرهما مما يليق بحالها (قوله الدشت من الثياب) بالشين المججمة شرح شب وفى المصباح والدشت ما يلبسه الانسان ويكفيه لتردده فى حوائجه وبعدده فى العبارة تحريف والحاصل أن الدشت بالشين المججمة اسم للحجرا لا غير وما بالسين المهملة فله اطلاق يطلق على الحجراء وعلى ما يلبسه الانسان ويكفيه فى ترده لحوائجه (قوله وتجوز به الصلاة) أى من غير كراهة كفى ك وعج (قوله فلولم يعلم) أى فلولم يعتقد وهذا صادق بان ظن أو شك أو توهم ولكن الظاهر انه اذا غاب على الظن انه يعتق عليه يكون كاعتقاد انه يعتق عليه (قوله لان لا تعطف الماضى) ولو قال لا تعطف الجمل لصح (قوله الحكم الثالث من أحكام الحجر) كيف هذا مع ان الضمير فى حبس راجع للمديان مطلقا واذا كان راجعا للمديان مطلقا فلا يصح أن يقال من أحكام الحجر (قوله أحاط الدين

ظن يسره لانهم على ذلك عام لوه بخلاف مستغرق الذمة بالمظالم والتبعات اذا فلس فانه لا يترك له الا ما يسد به جوعته لان أهمل الاموال لم يعاملوا على ذلك قاله ابن رشد والغزالي كما نقله أبو الحسن وكلام ح فى شرح المناسك يفيد أنه لا يترك له ولا ما يسد جوعته قوله الواجبة عليه أى بالاصالة لا بالالتزام اسقوطها بالفلس والموت وقوله لظن يسره متعلق بقوله قوته والنفقة وليس غايه للترك وتعلق الجار والمجرور بالاسم الجامد جائز كقوله أسد على ولو قال لظن يسره كان أخصر (ص) وكسوتهم كل دستامعتادا (ش) يعنى ان المفلس يترك له ولمن تلزمه نفقته كسوتهم أى يترك لكل واحد منهم دستامعتادا والدست بفتح الدال هو الدشت من الثياب وأما الثياب التى للزينة فلا تترك له وللمن تلزمه نفقته على المشهور قال فى الاستغناء لا يترك عليه الاموال وارى عورته بين الناس وتجوز به الصلاة الا أن يكون فى الشتاء ويحاف عليه الموت فيترك له ما يقيه البرد اه ومثل الموت خوف الضرر كما هو الظاهر وقوله وكسوتهم عطف على قوته والضهير عائد على من ذكر وكل مبتدأ وسوغ الابتداء بها انهم لانهم من صيغته والخبر محذوف أى كل يعطى دستامعتادا ودستامفعول ثان يعطى والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنفا فابيا نفاهى جواب عن سؤال مقدر وكأنه لما قال وكسوتهم قال له قائل ما به طون فقال كل دستامعتادا وانما ليس بسقط لفظ كل لئلا يتوهم أن يكفى الجميع دستا واحدا (ص) ولو ورث أباه بيع لا وهب له ان علم واهبه أنه يعتق عليه (ش) يعنى ان المفلس اذا ورث من يعتق عليه كاصوله وان علوا و فروعه وان سفلا وحواشيه فانه يباع فى الدين الذى على المفلس لتعلق حق الغرماء به ان استغرقه الدين والا يبيع منه بقدر الدين وعنتى الباقى ان وجد من يشتريه مشقضا والا يبيع جميعه ويملك باقى الثمن وأما لو وهب له من يعتق عليه فانه لا يباع عليه فى الدين الذى عليه بشرط أن يعلم الواهب انه يعتق على المفلس لانه انما وهبه حينئذ لاجل العتق فلولم يعلم الواهب انه يعتق عليه بل علم انه أبوه مثلا فانه يباع عليه للغرماء وظاهر قوله لا وهب له أنه معطوف على ورث وهو غير ظاهر لان لا تعطف الماضى وانما تعطف المضارع بقوله واجيب بان وهب ليس معطوفا على ورث بل هو صفة لموصوف محذوف معطوف على معنى ما هو أى يباع عليه أب ورث لا أب وهب (ص) وحبس لثبوت عسره ان جهل حاله ولم يسأل الصبر له بحميل بوجهه (ش) هذا هو الحكم الثالث من أحكام الحجر وهو معطوف على قوله فنع من تصرف مالى والمعنى أن المديان سواء كان مفلسا أم لا أحاط الدين بماله أم لا يحبس الى أن يثبت عسره كان ذكرا أو أنثى حرا أو مائذنا له فى التجارة هذا ان جهل حاله أى لم يعلم هل هو ملى أو معدم لان الناس محمولون على الملا وهذا مما قدم فيه الغالب على الاصل لان الاصل فى الانسان أن يولد فقيرا لا مائلا والغالب من شأنه التكسب فحمل على الغالب فى هذا أما من علم ملاؤه فيؤمر بدفع الحق الا ان ومعلوم العدم يجب انظاره ومحل حبس مجهول الحال مالم يسأل التأخير بحميل بوجهه الى غايه اثبات عسره فان سأل الصبر بحميل بوجهه وأرى بالمال الى أن يثبت عسره فانه لا يحبس لان الغريم لم يثبت ملاؤه ولانه غيب مالا وانما يحسن ليتبين أمره فاذا أعطى حيلة الى مدة الاستكشاف توصل به الى ذلك كما يتوصل بالسجن فالضمير فى حبس راجع للمديان الاعم وهو يفيد ان التفليس لا يتوقف على ثبوت العسر والا لما حبس المفلس وكلام المؤلف السابق يدل على ذلك اذ قوله

بماله أم لا) ان قلت كيف يكون مجهول الحال وتعقل احاطة وعدمها الصادق بالزائد قلت يحمل الزائد على ما اذا كان بطله ماله غائبا يتعسر الوصول اليه وجهلنا حاله فى أموال حاضرة يؤدى منها (قوله توصل به الى ذلك) أى الى تبين الامر (قوله وهو يفيد الخ)

ورده شيخنا عبد الله بانه بعد حكم الحاكم بأخذ ماله وفسمه لاجنس وانما الحبس قبل فقول المصنف وحبس لثبوت عسره أى من يصير مفلسا لانه فليس بالفعل ورد محشى ثبت بما حاصله ان كلام الشيخ صحيح وانه ان ثبت عسره قبل التفليس لا يحبس بعد والا حبس ويدل عليه قول المدونة ونصها وبيع الامام مظهر له من مال فيتوزعه غرماؤه ويحبس فيا بقى ان تبين لده أو أترسم اه (قوله بحميل بالمال) أى وهو قول سحنون وقوله أو بالوجه وهو قول ابن القاسم وهل قولاهما خلاف أم وفاق فيحمل قول سحنون على الملد وقول ابن القاسم على غيره (قوله ١٨٧) أو بالوجه أى ويكفى حميل بالوجه (قوله وظاهره ولو كان يظن الخ) فيه شئ بل محل

القولين اذ لم يكن الغريم ممن يظن به كتم المال كما قيد به اللغوى والا غرم ولو أثبت عدمه باتفاق القولين لان اليمين حينئذ من غم النصاب (قوله والمشهور من القولين الخ) هو مخالف لما تقر من انه اذا تعارض كلام ابن رشد واللغوى يقدم كلام ابن رشد (قوله ملاؤه) يجب قراءته بالمدواما بالقصر مع الهمز فهو الجماعة واما بالقصر بلا همز فالارض المتسعة (قوله ان تفالس) أى ولم يعد بالقضاء ولم يسأل الصبر لثبوت عسره بحميل والا أجيب وقد تقدم الخلاف (قوله وله خدم الخ) الظاهر ان ذلك ليس بشرط (قوله والثلاثة والخمسة) لاشك ان هذا قول لمالك ولسحنون يومان فقط (أقول) وهو ظاهر المصنف وظاهر ثبت اعتماده ورجح صاحب المبسوط قول مالك ولكن جرت العادة باعتماد كلام المصنف لا بنص قوى يدل على ضعفه فتدبر (قوله والاسجى) وأجرة السجى على طالب الحق كفى شرح العاصمية ولو قيل من بيت المال ان وجد والا فعلى الطالب الا ان بلد المطلوب فعليه ما بعد ونحوه فى أجرة العون أى الرسول صرح ابن عاصم (قوله كعلوم الملا) مثله بمن يأخذ أموال

يطالبه وان أبى غيره وقوله وفالس حضر أو غاب ان لم يعلم ملاؤه وظاهره ان التفليس لا يتوقف على ثبوت العسر بطريقه من شهادة وحلفه انه ليس له مال ظاهر ولا باطن والضمير فى يسأل للمجهول وفى له راجع لثبوت عسره فلو سأل ذلك ظاهر الملاء فهل يجاب لذلك بحميل بالمال أو بالوجه قولان (ص) فغرم ان لم يأت به ولو أثبت عدمه (ش) يعنى انه اذا قبل منه الجميل فعاب الغريم عند الاجل فان الجميل يغرم ماعليه فان أحضره عند الاجل ولم يظهر له مال حلف وأطلق فان غاب فاثبت الجميل عدمه فهل يغرم ماعليه وبه قال ابن رشد بناء على ان يمين المدين يتوقف عليها ثبوت عدمه وقد عذرت منه وهو ما مشى عليه هنا وعند اللغوى لاضمان على الجميل حيث أثبت عدم المدين بناء على أن اليمين بعد ثبوت الفقر أنه لم يكتم شيئا استحسان واقصر المؤلف على هذه الطريقة فى باب الضمان حيث قال لان أثبت عدمه أو موته فى غيبته أى فلا ضمان على الضامن حينئذ وظاهره ولو كان يظن به كتمان المال والمشهور من القولين ما للغوى (ص) أو ظهر ملاؤه ان تفالس (ش) عطف على قوله ان جهل حاله والمعنى ان الانسان اذا كان ظاهرا الملاء لانه تفالس أى أظهر الفلاس من نفسه بان قال لاشئ معى بنى بالدين فانه يحبس وظاهر الملاء هو الذى يظن ان له مالا بان كان لابس الثياب الجميلة وله خدم (ص) وان وعد بقضاء وسأل تأخير كالיום أعطى جملا بالمال (ش) يعنى ان ظاهرا الملاء اذا وعد بان يدفع الحق ويقضيه ولكن قال آخر وفى اليوم والثلاثة والخمسة فانه يجاب الى ذلك بشرط أن يعطى جملا بالمال لانه لما وعد بظهور قدرته على المال فلم يقبل منه الا جميل بالمال فان لم يعط جملا بالمال فانه يسجن واليه أشار بقوله (ص) والاسجى (ش) حتى يأتى بحميل أو يقضى ماعليه ومجهول الحال اذا وعد بالقضاء كظاهر الملاء اذا وعد به ثم شبّه فى قوله والاسجى قوله (ص) كعلوم الملاء (ش) أى فانه يسجن حتى يوفى ولا يقبل منه جميل (ص) وأجل لبيع عرضه ان أعطى جملا بالمال والاسجى (ش) يعنى ان المدين غير المفلس اذا طلب التاجيل حتى يبيع عروضة للغرماء فانه لا يؤجل لذلك الا اذا أعطى جملا بالمال والاسجى واما المفلس فان الحاكم يبيع عليه عروضة ولا يحتاج لتأجيل وبعبارة قوله وأجل هو ظاهر فى ظاهر الملاء ومعلوم الملاء لا فى مجهول الحال لانه لا عرض له (ص) وفى حلفه على عدم الناض تردد (ش) يعنى ان الحاكم اذا باع عروض المفلس وقبض أثمانها فهل يحلف على عدم الناض وهو النقد ان لم يكن معروفا به وهو قول ابن دحون أو لا يحلف على ذلك قاله أبو على الحداد تردد والضمير فى حلفه يرجع للمدين ولو مفسا وبعبارة هو فى مجهول الحال وظاهر الملاء واما معلوم الملاء فلا يحلف وقوله وفى حلفه أى وفى جبره وعدمه تردد (ص) وان علم بالناض لم يؤخر (ش) يعنى أن معلوم الملاء اذا علم الحاكم بالناض الذى عنده فانه

الناس ويقصد بها التجارة ثم يدعى ذهابها ولم يظهر ما يصدقه من احتراق المحل أو سرقة أو نحوها فيحبس حتى يؤدى أموال الناس (قوله لانه لا عرض له) أى لا عرض له ثابت فنقول ومثله ظاهر الملاء لانه لو كان له عرض ثابت استكان معلوم الملاء فالاحسن التعميم فنقول لبيع عرضه أى بحسب ما دعى وهذا لا ينافى كونه مجهول الحال أو ظاهرا الملاء أو غير ذلك واما معلوم الناض فلا يؤخر لبيع عرضه (قوله فهل يحلف الخ) أقول وهو اظهر وذلك لان هذا الخلاف جار على الخلاف فى أيمان التهم كالأول ومحل هذا التردد ما لم يحقق عليه الدعوى ولا يحلف من غير تردد وهنا طريقة ثالثة تفصل بين التاجر وغيره (قوله ولو مفسا) والوالحال لموافقة أول

العبارة وقوله وبعبارة الخ لا يخفى انه على هذه العبارة لا يثبت بد المفسر وقوله فلا يخلف الاظهر تحليفه لانه يكون معلوم الملاء عندنا بعروض فيحتمل عنده ناض وعنده فيظهر تحليفه (قوله ولو أدى الى اتلاف نفسه) أي ولم يظن انه يموت وأما لو ظن انه يموت فيقتل فيه الحاكم (قوله وضرب مرة بعد مرة) قال عجم وانظر هل في مجلس أو باجتهاد الحاكم وهذا الثاني هو الظاهر اه (قوله أي وضرب معلوم الملاء) هذا هو الذي يفيد نص المواق فقال فيه ابن رشد الوجه الثالث حبس من يقع على أموال الناس وادعى العدم فتبين كذبه فانه يحبس حتى يؤدي أموال الناس أو يموت في السجن قال سحنون ويضرب بالدرة المرة بعد المرة ولا يفهمه من الضرب والسجن الا جميل غارم كذا قال المواق في حل قوله كعلوم الملاء ثم قال في قوله ضرب مائنه نص سحنون ويضرب بالدرة المرة بعد المرة (قوله فهو عطف على أجل) يقتضى شموله لظاهر الملاء (قوله لا على علم الخ) الاولي ان يقول لا على وان علم الخ لانه يقتضى قصره على الذي علم بالناس (قوما لاتمامه على اخفاء مال) وكذا يقال في ظاهر المساء ان تفالس ولا يخفى ان هذا مخالف لما أفاده نص المواق ثم أقول والظاهر انه يحمل على ما اذا قويت التهمة (قوله انه) بدل من بعسره فهو بفتح ان ويجوز الكسر على انه معمول لمقدّر (قوله ظاهر ولا باطن) والمذهب انه يخلف على البت وعلى (١٨٨) ماله صنف ان ترك من اليمين ظاهر او باطنا لم تعد لان اليمين على نية الخلف

لا يؤخره ويضرب به باجتهاده الى أن يدفع ولو أدى الى اتلاف نفسه لانه ملد (ص) وضرب مرة بعد مرة (ش) أي وضرب معلوم الملاء سواء علم بالناس أم لا فهو عطف على أجل لا على علم مرة بعد مرة باجتهاد الحاكم وبعبارة هذا في مجهول الحال لاتمامه على اخفاء مال وفي معلوم الملاء وفي ظاهر الملاء ان تفالس (ص) وان شهد بعسره انه لا يعرف له مال ظاهر ولا باطن حلف كذلك وزاد وان وجد ليقضين (ش) يعني أن من جهل حاله وظاهر الملاء اذا شهدت البينة عند القاضي بعسره شهادة على نفي العلم لا على البت أنها لا تعرف له مالا ظاهرا ولا باطنا حلف وجوبا على طبق شهادة الشهود انه لا يعرف له مالا ظاهرا ولا باطنا ويزيد في عينه وان وجد المال ليقضين الحق لغرمائه زاد بعضهم وليؤدين الدين عاجلا وان كان مسافرا يعمل الاوبة وقوله (ص) وانظر (ش) اشارة الى الاحتجاج بقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة رد على أبي حنيفة في قوله ان صاحب الدين يلزم الغريم ووجه الدليل ان الله تعالى أوجب اتظاره الى اليسر وفهم من قوله لا يعرف أن الشهادة على نفي العلم لا على البت والا بطلت لانه قد يكون له مال لم يعلم به وفائدة زيادة وان وجد له يقضين تظهر فيما اذا ادعى الطالب عليه انه أفاد مالا ولم يأت ببينة فلا يمين عليه لتقديم هذه اليمين ولولا حاله حلفه وجعلنا قوله وان شهد بعسره الخ في مجهول الحال وظاهر الملاء فقط لان معلوم الملاء لا تنفعه الا البينة الشاهدة بذهاب ما بيده ولا يكفي قوله لا يعرف له مالا ظاهرا ولا باطنا ومثله في ذلك من يقر بقدرته وملائته على دفع الحق ما لم تقم قرينة على كذبه في اقراره ومثله أيضا من عرف بأخذ أموال الناس وعلم عدم ضياعها أو كان عليه دين منجم يؤدي منه شيئا فشيئا فادى البعض وادعى العدم في الباقي أو طلب بنفسه قلة ولده بعد طلاق أمه فادعى العجز عن ذلك لانه كان ينفق عليه وعلى أمه أمس وهو الا أن أقدر لزوال نفقه الأم (ص) وحلف الطالب

كذا ينبغي بل اذا امتنع منها لا يجبر عليهم فان قلت فاذا كان اليمين على نية الخلف فلم يطلب بالخلف على الباطن قلت لزيادة الارهاب التي ربما أوجبت اظهار ما أخفاه (قوله ويزيد في عينه الخ) قال ابن الهندي وهذا استظهار واليمين المذكورة كافية لانها على نية الخلف له والضابط أن كل بينة شهدت بظاهر فانه يستظهر على باطن الامر بيمين من شهدت له البينة بخلاف من شهدت له البينة بالظاهر والباطن كما لو شهدت بان فلانا غصب كذا أو دفع كذا وقال كذا فلا يمين عليه (قوله وليؤدين الدين عاجلا) فائدة زيادته أن يصير أمنا من مطله اذ لو لم يذكرو وقضاه بعد زمن طويل لفرق عينه وفيه ضرر على صاحب الحق لا يخفى (قوله والا بطلت) وانظر هل يمتنع ذلك

للعوام أم لا وأما اذا احتملت الشهادة البت والعلم في بطلانها قولان كما قالوا انه فقير لعديم فلا مال له ظاهر ولا باطن (قوله وان وجد له يقضين) هذه اللام لا تدخل في جواب ان فهي جواب لقسم مقدّر كما قال ابن مالك واحذف لى اجتماع شرط وقسم * جواب ما أخرت فهو ملتزم لا يقال يلزم تكرار القسم لانا نقول هذا أمر صناعي بد ووجد بمعنى أصاب ولذلك تعدت لواحد ومصدره الوجود (قوله تظهر الخ) قال عجم وهذا يفيد ان زيادة قوله وان وجد مالا ليقضين من حق الخائف فله تركها الا أن يقال لما كان الشارع ناظرا لترك الخصومات وتلقاها وجبت هذه الزيادة وان أراد الخائف تركها لاشتمالها على غرض الشارع اه وقد علمت كلام ابن الهندي (قوله الا البينة الشاهدة بذهاب ماله) كان تقول البينة شاهد ناماله بيد السلاية أو حرق أو نحو ذلك (قوله فادى البعض وادعى العدم الخ) أي وحالته لم تتغير (قوله وحلف الطالب الخ) فاعل حلف من استحق السجن فيدخل فيه مجهول الحال وظاهر الملاء ومعلومه الا من علم بالناس فلا يخلف الطالب كما نقله الزرقاني ولعل وجه تحليف معلوم الملاء الطالب انه يقول ما علمت الناس من الاتي فهو بحسب ما يظهر لهم وأنت تعلم باطن الامر وأناي معدم

(قوله ان ادعى عليه العدم) أى ولم يصدقه اذ حبسه حينئذ ظلم وأمان صدقة على أنه عدم فلا يمين ولا حبس (قوله تفتيش داره) وحافوته كداره (قوله ففيه تردد) قال ابن ناجي والعمل عندنا على عدمه (قوله وأما حبسه) وكذا كبسه أو كفه وما أشبه ذلك مما لا يسهل لان الغالب ان ما في ذلك مله وكذا عندى مانصه وان سأل أى الطالب تفتيش دار الغريم ولو لمعلوم الملاء وظاهره ولو بعد الشهادة على عدمه وحافته على ذلك فيه تردد لان الشهادة على نفي العلم لا على البت (١٨٩) هـ ولكن الظاهر كفى عب انه اذا ثبت العدم

وان ادعى عليه علم العدم (ش) يعنى ان من عليه الدين اذا ادعى على رب الدين انه يعلم عدمه وكذب رب الدين فان اليمين على رب الدين لازمة انه ما يعلم عدمه فان لم يخلف لم يسجن المدين له بعد يمين المدين والاسجن (ص) وان سأل تفتيش داره ففيه تردد (ش) يعنى ان رب الدين وهو الطالب اذا سأل الحاكم أن يقتل له دار المديان لا بغيره كونه مفاسداً أو حافوته أو نحو ذلك عسى أن يجد شيئاً من متاعه ليبيعه له هل يجب ان ذلك أم لا فيه تردد للمأخرين وأما حبسه فيجب لذلك لان هذا أمر خفيف (ص) ورجحت بينة الملاء ان يثبت (ش) يعنى لو شهد له قوم بالملاء وقوم بالعدم فان بينة الملاء تقدم ان يثبت سبب المساءة أى عيبت ما هو ملى به بان قالت أخفى مالا سواء بينت بينة العدم أم لا فان لم تبين رجحت بينة العدم بينت أم لا على الراجح وهذا لا يفهم من كلام المؤلف لان مفهوم يثبت يصدق بالتساوى ولما ذكر ما يوجب اخراج المجهول وظاهر الملاء من السجن وهو البينة ذكر ما يخص المجهول وهو طول الحبس فقال (ص) وأخرج المجهول ان طال حبسه بقدر الدين والشخص (ش) يعنى ان مجهول الحال يخرج من السجن ويحلى سبيله بعد حلفه انه لا يعلم له مالا ظاهراً ولا باطناً اذا طال سجنه ويكون بقدر الدين والشخص قوة وضعفاً وتوسطاً فليس الوجه كالحقير ولا القوي كالضعيف وليس الدين الكثير كالقليل فقوله والشخص أى وحال الشخص وتحقيق المسئلة في الطول وعدمه أى بحسب اجتهاد الحاكم وأما ظاهر الملاء فيخرج ان شهدت بينة بعدمه على ما مر لا بطول سجنه ومعلوم الملاء لا يخرج حتى يؤدى أو يموت أو تشهد له بينة بذهاب ما بيده وأمان شهدت له بعدمه فلا يخرج بذلك ولما كان جميع ما مر من أحكام هذا الباب لا يختص به رجال ولا نساء بل يشترك الجميع فيه وكان من ذلك الحبس ذكر ما يختص بحبسهن بقوله (ص) وحبس النساء عند أئمة أو ذوات أئمة (ش) يعنى ان النساء يحبسن عند أئمة أو أئمة منفردة عن الرجال أو ذوات رجل أئمة أى زوج أو اب أو ابن فكانه قال عند أئمة منفردة عن الرجال أو ذوات أئمة فعمل بما قررنا ان قوله أو ذوات أئمة معطوف على محذوف ليفيد اشتراط الامانة أيضاً مع عدم الانفراد ولا يصح عطفه على أئمة لان العطف باو يقتضى المغايرة فيقتضى عدم اشتراط امانتها وليس كذلك وتقدير المحذوف منفردة عن الرجال أو ذوات أئمة انسب من تقدير ايم لان الامين لا يختص بالزوج (ص) والسيد لمكانه (ش) يعنى ان السيد يحبس لمكانه ما لم تكن قيمة الكتابة توفى بالدين أو يحل منها ما يني به والا فلا يحبس له حينئذ وانما حبس السيد لمكانه لانه أحرز نفسه وماله والحقوق المتعلقة بالذمة لا راعى فيها الحرية ولا علواً منزلة بدليل ان المسلم يحبس في دين الكافر (ص) والجد والولد لا يسهل العكس (ش) أى يحبس الجد والجدة لولد الولد ذكر كان أو أنثى لان حظ الجد دون حظ الاب في الجملة ويحبس الولد لايه أو لأمه دون عكسه قال مالك وان لم أجبس الوالدين للولد فلا أظلم الولد لهما أى فيجب على الامام ان يفعل بهما

والحلف لا تفتيش (قوله ورجحت بينة الملاء الخ) والذي جرى به العمل تقديم بينة الملاء وان لم تبين والقاعدة تقديم ما به العمل على المشهور فان قيل شهادة بينة الملاء مستحجة لان الغالب الملاء والشهادة بالعدم ناقلة وهى مقدمة على المستحجة وأوجب بان الناقلة هنا لما شهدت بالنفي قدمت عليها المستحجة لانها مثبتة (قوله بان قالت الخ) لا يخفى ان الدعوى انه ملى وودليها انه أخفى مالا (قوله بقدر الدين) يقيس انه لو طرأ عليه موجب حبس ثان يدين آخر فيراد في سجنه للثاني (قوله أئمة) هى الخالصة من زوج أى فتقديرايم مؤذن بان الامين عبارة عن الزوج والحاصل ان اليم لغة من كانت خالصة عن زوج سواء تزوجت قبل وطلقت أم لا وفي عرف الفقهاء من تزوجت ثم طلقت أو مات زوجها والمراد الاول (قوله والسيد يحبس لمكانه) فى دينه الحال اذا امتنع من أدائه لان المكاتب أحرز نفسه وماله وكذا يحبس السيد لعبد اذا شهد له شاهد بعقده ولم يخلف السيد لرد شهادة الشاهد فان طال دين (قوله ما لم تكن قيمة الكتابة) انظر هل معناه ان الكتابة تباع لا جنبي ويؤخذ منه الثمن ويعطى لذلك

المكاتب وبعد ان ادى خرج حراً والارق له أو معناه تباع لنفس المكاتب ويخرج حراً كذا تردد بعض شيوخنا والظاهر انه لا حاجة لشي من ذلك بل تقوم على أصلها ومن المعلوم ان القيمة باعتبار ذلك أقل منها فتجوز في الدين ويخرج حراً من ذلك الوقت * (فرع) العبد يحبس في دين سيده من غير الكتابة لافيها الا على القول بانه لا يجزى الا السلطان فله حبسه ان رأى انه كتم مالا رغبة في الجزر ويحبس القن المأذون له في التجارة (قوله والحقوق المتعلقة بالذمة) مقتضاها حبسه في مال عبده المأذون المدين حيث

أخرج لوفاء دينة بماله على سيده (قوله من الضرب وغيره) أي ما عدا السجن أي والسجن أشد من الضرب خصوصاً مع دوائه وبحبس
 الأب إذا امتنع من الاتفاق على ولده الصغير للضرر بذلك (قوله إلا اليمين المنقلبة) هذا يشمل ما إذا ادعى الأب على ولده حقاً فوجه
 عليه عين فبردها على الأب وما إذا قام للولد (١٩٠) شاهد على أبيه بحق ولم يحلف مع الشاهد فرد اليمين على أبيه لكن تقييد الأولى

بما إذا لم تكن الدعوى على الولد
 ودعوى اتهام والاغرم بمجرد النكول
 وأما ان حلف الأب مع شاهد
 يقيم على ابنه فليس هذا من باب
 تحليف الولد (قوله نفيًا وإثباتًا)
 فالنفي عدم تحليف الولد لأبيه
 والإثبات تحليفه لجدته وأبيه
 والمناسب للاستثناء النفي (قوله
 وما يأتي الخ) أي واليمين من معنى
 الحلف (قوله ومثلها الأبوان) أي
 إذا حبس الأب مع ابنه أو الأم مع
 ولدها فالعنى إذا حبس كل من
 الأبوين مع ولد (قوله ولا يمنع
 مسلمًا) نائب الفاعل ضمير يعود
 على المحبوس وهو المفعول الأول
 ومسلمًا المفعول الثاني (قوله
 انظر الشارح الخ) عباراتهم تدل
 على اعتماد التقييد وقوله لعودة
 أي أخرج المحنوس ويستخرج خارجا
 عن الحبس لعوده وليس صلة
 لا يخرج كظاهره (قوله وقريب
 جدا) يحتمل رجوعه لقريب أي
 قريبا جدا أي قريب القرابة كافي
 النقل لا قريب بعيد ويرجع في
 ذلك للعرف ويحتمل رجوعه لمرض
 أي مرضا جدا أي شديدا ويخاف
 منه الموت كما قال سحنون فان حمل
 المصنف على أحدهما فلا بد من
 الآخر والأحسن رجوعه لهما
 معا والظاهر أنه يخرج لجنابة
 أحد أبيه مع حياة الآخر ولا

ما يفعل بالممد انظارا من الضرب وغيره لانه ليس لحق الولد بل لحق الله تعالى ردعا وزجرا وصيانة
 لاموال الناس (ص) كاليمين الا المنقلبة والمتعاق بها حق لغيره (ش) التشبيه في الحكم
 نفيًا وإثباتًا والمعنى ان الولد لا يحلف أباه إذا وجب له قبله يمين لانه عقوق ولا يقضى له به ان شح
 ولا يمكن من ذلك على المذهب وما يأتي للمؤلف في باب الحدود من قوله وله حد أبيه وفسق
 ضعيف إلا أن تكون اليمين منقلبة على الأب من الولد كما إذا وجدت يمين للأب على ولده فردها
 على أبيه فلا يكون ذلك جرحة في حق الولد أو يكون الحق متعلقا بغير الولد كما إذا ادعى الولد أن
 صداق ابنته ضاع منه والزوج يطلبه بالجهاز أو ادعى الأب اعارة ابنته شيئا من جهازها قبل
 السنة فيحلف الولد في ذلك ولا يكون جرحة في حق الولد لان الحق في ذلك للزوج في القتمع
 بشورتها (ص) ولم يفرق بين كالأخوين أو الزوجين ان خلا (ش) يعني ان الأخوين إذا حبسا
 معاق في حق عليهما فإنه لا يفرق بينهما سواء خالا أو لا السجن من الرجال أم لا ومثلها الأبوان
 وغيرهما من الأقارب وكذلك إذا حبس الزوجان في دين فطلب الغريم أنه يفرق بينهما وطلب
 الزوجان ان يحتمعا فذلك لهما ان كان السجن خاليا ولا حبس الرجل مع الرجل وحبست المرأة
 مع النساء فقوله ولم يفرق يقرأ بالبناء للمفعول ونائب الفاعل بين لانها تتصرف على لغة قال
 تعالى لقد قطع بينكم رفع بين فوقعها مرفقة وبالبناء للفاعل وفاعله عائدة على الامام أي
 لم يفرق الامام بين ما ذكر أي لم يوجب التفرقة بينهما (ص) ولا يمنع مسلمًا أو خادما بخلاف
 زوجته (ش) يعني ان المحبوس في الحقوق لا يمنع ممن يسلم عليه من حيث انه يسلم أماما من حيث
 انه يعلمه الحيلة في خلاصه ونحو ذلك فيمنع ولا يمنع أيضا ممن يخدمه ويأمره وظاهره ولو صححنا
 والذي يفيد كلام ابن المواز انه فحين استدعاه انظر الشارح وقوله مسلمًا مفعول ثان ليعن
 لانه يتعدى الى مفعولين أي لا يمنع القاضي المحبوس مسلمًا عليه بخلاف الرجل إذا حبس في حق
 فان زوجته تمنع من ان تقيم عنده في السجن بقدر ما يجتمع بها لان المقصود من السجن التضييق
 عليه حتى يدفع الحق لاهله الا ان تشاء الدخول عليه في سجنه أي اذا سجن لها ولو بقيت عنده
 وقولنا تقيم الخ يخرج ما إذا أرادت السلام عليه فلا تمنع نقول المؤلف ولا يمنع مسلمًا شموله
 الزوجة (ص) وأخرج لحد (ش) يعني ان المحبوس إذا وجب عليه حد لشخص فإنه يخرج ليقام
 عليه وظاهره ولو لحد القتل كما قاله صاحب التكملة وحينئذ تؤخذ الديون من أمواله ان كان
 له مال والا ضاعت على أربابها ولا يقال إذا أخرج لحد القتل لا يعود فلا يصح دخول حد النفس
 لا نأقول قوله لعوده قيد في قوله (ص) أو ذهب عقله لعوده (ش) والمعنى ان المحبوس إذا
 ذهب عقله فإنه يخرج بحميل ولعله بالوجه فاذا عاد له عقله عاد الى سجنه اذا فائدة في حبسه
 حينئذ لعدم علمه (ص) واستحسن بكفيل بوجهه لمرض أبيه وولده وأخيه وقريب جد المسلم
 (ش) يعني ان المحبوس اذا استدعاه من ذكر فإنه يمكن من الخروج ليسلم عليه بكفيل
 بوجهه ثم يعود الى سجنه فقوله واستحسن في نقل ابن يونس عن ابن المواز متعلق بما بعده قال
 الباجي وهذا استحسان والصواب عندى وهو القياس المنع فيحتمل ان الاستحسان في كلام

المؤلف

يخرج لجنابتهما معا كافي الاعتكاف (قوله فيحتمل ان

الاستحسان الخ) وحينئذ فيجوز على المصنف الاعتراض في ترك القياس الذي صوبه الباجي وقوله أو المراد به استحسان أي أو المراد
 بترجيح شيوخ غير من تقدم من النخعي وابن رشد ونحوهما حينئذ يكون مجرد حكاية ما رجحه المشايخ غير ملتزم كونه راجحا وقوله أو هما
 أي أو يحتمل استعمال اللفظ المشترك في معنييه الاستحسان المقابل للقياس وترجيح بعض الشيوخ

(قوله لاجعة وعيد) فان قيل اذا كان لا يخرج للجمعة فالعيد من باب أولى وبحاج به قد يقال باخراجه للعيد لعدم تكرره بخلاف الجمعة (قوله لاجعة) أى ولا لاجعة بل لوضوء ان لم يمكنه فيه (قوله الاخوف (١٩١) قتله الخ) أى فيخرج الى موضع آخر غير الذى كان فيه وكذا اخوف قتله أو أسره

المؤلف المقابل للقياس أو المراد به استحسان شيخ غير الذين قدمتهم أو هما (ص) لاجعة وعيد وعدوا الاخوف قتله أو أسره (ش) يعنى ان المحبوس لا يمكن من الخروج لصلاة الجمعة لان لها بدلا واصل الصلاة العيد ولا لجهة الاسلام وان كان قد أحرم بحجة أو عمره أو نذر أو حنث ثم قيم عليه بالدين حبس وبقي على احرامه واذا وجب عليه الدين يوم نزوله بمكة أو بغيره أو بعرفات استحسن أن يؤخذ منه كفيل حتى يفرغ من الحج ثم يحبس بعد النفر الاول ولا، قاله اللخمي والنفر الاول هو المعجل فى الرمي وقدم فى فصل الحصر ان من حبس بحق لا يحل الا بفعل عمره ولا يخرج للدعوى عليه ويوكل من يسمع عنه الدعوى فان امتنع تسمع البينة عليه فاذا ثبت عليه الحق يزاد السجن عليه بالاجتهاد بعد الاعداء وكذلك لا يمكن من الخروج لاجل عدو والا أن يخاف عليه أن يقتله العدو فى السجن أو يخاف أن يأسره فانه يخرج من ذلك الى موضع آخر (ص) ولغريم أخذ عين ماله المحار عنه فى الفلاس لا الموت (ش) هذا هو الحكم الرابع من أحكام الجرا الخاص والمعنى ان من باع سلعة وحازها المشتري وقبل أن يقبض البائع ثمنها ففلس المشتري أو مات والسلعة موجودة فلها ثمنها وهو المراد بالغريم أن يأخذ عين شئته المحار عنه فى حال الفلاس وهو آحق به من الغرماء لان الذمة موجودة فى الجملة ودين الغرماء متعلق بها وأما فى حال الموت فلا يكون بائعها آحق بها من الغرماء بل هو أسوتهم فيها لان الذمة قد خرجت بالسكينة واحترز بقوله عين ماله تغير كما يأتى وشمل الدراهم والدنانير كما أشار اليه بقوله (ص) ولو مسكوكا (ش) حيث عرف بعينه بأن شهدت البينة على عينها أو كان مطبوعا عليها قياسا للثمن على الثمن خلافا لاشبه ثم ان مثل الغريم ما تنزل منزلة بارت أو هبة الثمن أو صدقة عليه أو حوالة وأما من اشترى من الغريم الدين الذى له فليس له الا الخاصة ذكره ابن عروبة فن باع عبدا بكتاب مثلا غير مقبوض من المشتري ثم باع الكتاب لشخص ثم فلس المشتري العبد فليس له الرجوع فى عين العبد اذ ليس هو بمنزلة بائع العبد فان قلت ما الفرق بينه وبين بائع العبد فان كلا منهما ملك ثمن العبد والا ليرجع فى عين العبد فى الفلاس دون الثانى قلت الفرق ان بائع العبد بالكتاب يقول انما خرج العبد من يدي فى مقابلة الكتاب فاذا أخذ الكتاب فى الرجوع فى عين عبدي فى الفلاس وأما مشتري الكتاب فاعتمد فى الثمن فى مقابلة الكتاب وأما من اشترى ثمن شئته فلا يتنزل منزله (ص) أو بقا (ش) هذا أيضا داخل فى حيز المبالغة يعنى انه لو باع عبدا فأبقى عند المشتري فللبائع أن يرضى بعبد له الا بغيره بشرط أن لا شئ له فى الحصص فان وجدته فلا كلام وان لم يجده فلا شئ له واليدى أشار بقوله (ص) ولزمه ان لم يجده (ش) ولا يرجع للخصاص خلافا لاشبه وكلام المؤلف مبنى على ان الاخذ من المفلس نقض للبيع من أصله لا على انه ابتداء ببيع والا فلا يجوز (ص) ان لم يفرده غرماءه ولو بعالمهم وأمكن لا بضع وعصمة وقصاص (ش) أشار الى شروط أخذ السلعة من عند المفلس منها ان لا يفديه الغرماء فان فدوه بثمنه الذى على المفلس ولو بعالمهم الخاص بهم فليس له أخذ عين شئته حينئذ وكذلك لو ضمنوا له الثمن وهم ثقات أو يعطون به جملا ثمنه ومن الشروط أن يمكن الغريم أن يستوفى عين شئته ولهذا احترز عن البضع فانه لا يمكن استيفاءه كما اذا تزوج امرأة بصدقة معلوم ثم فلس الزوج فليس لها أن ترجع فى بضعها الذى خرج منها بل تخصص مع الغرماء

ان لم يجده قال ابن القاسم للبائع ان يطلبه على ان لا شئ له غيره أو بحصاص وليس له ان يطلبه فان لم يجده رجع الى الحصص أى ليس للبائع ان يقول أنا أطلب الا ببق فان وجدته فهو لى وان لم أجده دخلت فى الحصص واغاله ان يطلبه فان وجدته كان له وان لم يجده فلا شئ له وقال أشهب له ذلك أى يطلبه فان وجدته كان له والارجع لخصاص

(قوله أو في معنى الباء) الظاهر ان يقول اذ في معنى الباء وذلك لان مادة الاختصاص تتعدى بالباء (قوله وسواء علم الخ) الاولى اسقاطه كما هو ظاهر لان الفلاس طار به دردها (قوله وهذا مبني على ان الرد بالعيب نقض للبيع من أصله) قال اللقاني انه المشهور وجعل كونه ابتداء بيع خلاف المشهور فكلام المصنف مبني على المشهور (قوله اسوة ١٩٣) الغرماء أي ان شاء حاصله ان الاقوال ثلاثة

مـ اسوة من كلامه أحدها انه يكون المشتري أحق بها وبتباع في الثمن أي فان وفي والا حاصص بما بقي له وقد أفاد ذلك عجم (قوله وهل القرض الخ) قال عجم مقتضى نقل ق في تخمين وابن عرفة ان الثاني يرجع وانما المخرج قولان ربه اسوة الغرماء مطلقاً وأحق به مطلقاً قبض أم لا (قوله لان الحديث الخ) ورد في الحديث انه عليه الصلاة والسلام قال اعمارجل ابتاع متاعاً فافلس الذي ابتاعه ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئاً فوجده بعينه فهو أحق به فان مات المشتري فصاحب المتاع اسوة الغرماء (قوله وأما لو فليس المقرض الخ) يظهر ان هذا قبل أخذ المقرض وأما لو فليس بعد ان أخذ المقرض القرض فنقص عجم على انه ليس له ولا لغرمائه كلام مع المقرض قبل حاول أجله ثم اعلم ان ما ذكره شارحنا من قوله وأما لو فليس المقرض يكون المقرض اسوة الغرماء في عجم خلافه وهو انه يبطل لحصول المانع قبل القبض استظهاراً ونقص عجم على انه قد ذكر يحيى بن بكير فلا حاجة للاستظهار أقول وقول شارحنا انه يلزم بالقول لا ينتج المدعى وذلك لان الهبة والصدقة

وعليه فتكون الظرفية مجازية أو في معنى الباء ويحتمل أن يكون التقدير ولا يقدم ذو حانوت فيما به وحدهم فالظرفية على حقيقتها (ص) ورا دلالة بعيب وان أخذت عن دين (ش) يعني ان من اشترى سلعة بثمن معلوم أو أخذت بدل دين ثم اطلع فيها على عيب يوجب الرد فدها فلم يرد البائع غمها حتى فليس والسلعة قائمة فانه لا يكون أحق بها وهو اسوة الغرماء بحاصص معهم بنهم واسواء علم بفلسه أم لا وهذا مبني على أن الرد بالعيب نقض للبيع من أصله وأما على انه ابتداء بيع فانه يكون أحق بها وكلام المؤلف مقيد بما اذا ردّها بالفعل وأما لو أراد الرد فوجده مفلساً فقال ابن عرفة واختلف ان لم يرد حتى فليس البائع هل هو أحق به فيبيع له أو يكون اسوة الغرماء وعلى انه اسوة الغرماء فقيل يخبر في حبسه ولا شيء له من العيب وأورده ويحاصص وقيل له حبسه ويرجع بقيمة العيب ويحاصص ان رده انتهى وانما بالغ على المأخوذ عن دين لان لما كان الغالب فيه أن يكون رب الدين يسامح فيما يأخذه حتى يأخذ ما يساوي عشرة عن عشرين مثلاً كان من حق المدين اذا طلب أخذ ما رب الدين أن يمكن من ذلك لما في ذلك من الرقي به اذ لو ردت لبيعته مثلاً بعشرة فبقي العشرة مخددة في ذمته وبأخذ ذلك تسقط عن ذمته بخلاف بيع النقدان الغالب فيه خلاف ذلك (ص) وهل القرض كذلك وان لم يقبضه مقرضه أو كالبيع خلاف (ش) أي وهل القرض لا يكون المقرض أحق بما أقرضه حيث فليس المقرض بعد حصول القرض سواء قبض المقرض القرض قبل تقليسه أم لا أو يأخذه الغرماء من المقرض ويحاصص به لان القرض لزمه بالقول وصار ملكاً لمفلس وهو قول ابن المواز والمأزري وهو المشهور لان الحديث انما ورد في البيع والقرض كالبيع فان لم يكن المقرض قبضه فالمقرض أحق به في الموت والفلس لان من بيده سلعة لم يسلمها فهو أحق بها في القرض والبيع وان قبضه كان المقرض أحق به في الفلس لا الموت وهو قول ابن القاسم وروايته عن مالك وعامة أصحابه خلاف وأما لو فليس المقرض يكون المقرض اسوة الغرماء ان لم يكن معيناً والا فله أخذه لانه يلزم بالقول * ولما انتهى الكلام على ما يؤخذ وغيره مما لم يتعلق به حق الغير المفلس شرع في الكلام فيما يتعلق به حق لغيره فذكر من ذلك الرهن والجناية بقوله (ص) وله فأن الرهن وحا ص بفساده لا بقدي الجاني (ش) يعني ان الشخص اذا باع عبداً مثلاً بثمن معلوم ولم يقبضه حتى فليس المشتري والعبد موجود الا ان المشتري قدر رهنه قبل فلسه وحاز المرتهن فان بائعه بالخيار ان شاء فأن الرهن يدفع الدين المرهون فيه ان كان الدين مما يجبل أو رضى ربه بتجيبه وحا ص بمافداه به وان شاء تركه تحت رهنه وحا ص بثمنه مع الغرماء وأما لو وجد العبد قد جنى عند المفلس واسلمه في الجناية بعد فلسه فان له ان يفسديه ولا يحاصص بمافداه به بل يضيع عليه بالسكينة لان الجناية ليست في ذمة المفلس بل في رقبة الجاني اذ له تسليمه فيها بخلاف الدين المرهون فيه فانه كان في ذمته والرهن من سببه فقوله وله فأن الرهن راجع لقوله وللغيرم أخذ عين ماله المحاز عنه في الفلس اما على انه تفصيل له أو تقييده له وأما على انه معطوف عليه وانما له فداء الجاني حيث أسلمه المشتري بعد التفليس كما ذكرنا وأما

(٢٥ - خري رابع)

الجناية بعد فلسه) والجناية قبل الفلس أو بعده (قوله على انه تفصيل له) أي فسكانه يقول والمجاز عنه أخذ عين شيئاً اذ لم يتعلق به حق لغيره أو تعلق به حق لغيره وفداه وأما ان لم يفده فلا يكون أحق به وقوله أو تقييده أي فسكانه قال والمجاز عنه أخذ عين شيئاً اذ لم يتعلق به حق لغيره وقوله وأما على انه معطوف عليه بقطع النظر عن كونه تفصيلاً أو تقييداً وان كان في الواقع كذلك وعلى الاولين فيكون مستأنفاً

(قوله ان أسلمه قبل فلسه الخ) تبع فيه بعض شيوخ الشيخ أحمد الزرقاني حيث قال بخلاف ما اذا فلس بعد الجنابة وبعد اسلامه فانه لا كلام له به قاله بعض شيوخنا ورده اللقاني فقال وسواء فلس المشتري بعد الجنابة وقبل اسلامه أو بعد الجنابة وبعد اسلامه وكلام الزرقاني فاسد اه (قوله لمشاكلة الخ) (١٩٤) المشاكلة مجاز علاقته المجاورة في الخيال لافي اللفظ لوجوب سبقه العلاقة على

النطق باللفظ (قوله والحاصل الخ) والفرق ان الرد بالعيب نقض للبيع الثاني فكانها باقية عند المفلس والرد لفلس الثاني أو فساد بيعه ملحوظان بالرد بالعيب في المعنى بخلاف رد هابه به وما بعد هافانها ردت للمفلس بملك مستأنف (قوله فلا تكرار) كذا قال القيشي وفيه نظر بل كلام المصنف شامل لما كان قد دعيه عند البائع الاول أو حاد ناعه عند المفلس ولا يقال انه يتكرر مع قوله بعيب سماءي لان قوله ان ردت بعيب فيما اذا خرجت عن ملك المفلس وقوله والمحاصة بعيب سماءي فيما اذا لم يخرج عن ملكه (قوله وعاد لهيئته الخ) أي فقول المصنف أو أخذه وعاد لهيئته لا مفهوم لقوله أو أخذه بل نقول هو مفهوم بطريق الاولوية (قوله لا يعقل جرح) أي لا يؤخذ عقله (قوله الا بعد الخ) صوابه الا اذا برئ على شين (قوله والا فبنسبة نقصه) أي بان كان باعه عبادة وقيمته سالما بخسبون وبعد الجنابة أو بعون فقد نقصته الجنابة الخمس فله ان يأخذه ويحاصص بعشرين (قوله أي وان لم يعد) هذا ناظر للمعتمد لا ناظر للفظ المصنف أي من ان قوله وعاد لهيئته راجع لقوله أو أخذه لا راجع للامرين معا وأما اذا قلنا انه راجع للامرين معا فيكون حذلا موافقا للمعتمد (قوله والمناسب لمرامه) أي من كونه مختصرا مبينا لما به الفتوى

ان أسلمه قبل فلسه فليس له به فداؤه لان تصرف المشتري حينئذ بالاسلام للعجني عليه لا يرد كبيعته وأما ان فداه المشتري فان له به أخذه مجانا وكان الاول أن يقول وحاص بفكا كد لان الرهن ليس مفقودا وانما هو مفكوك لكنه عبر بالفداء لمشاكلة قوله لا يفدي الجناني ليضرب الكلام على وتيرة واحدة كقوله تعالى وانه كان رجال من الانس يعوذون رجال من الجن لان ذكر ان الجن لا يقال لهم رجال (ص) ونقض المحاصة ان ردت بعيب (ش) يعني ان الشخص اذا باع سلعة ولم يقبض منها حتى فلس المشتري بعد ان باعها لخاص البائع بثمنها مع الغرماء لعدم وجدان سلعته ثم انهارت على المفلس بعيب بها أو بفساد قلبها نعتها أن يأخذ عين شيئه ويرد ما أخذه في المحاصة لانها انتقضت بأخذ سلعته وله البقاء على المحاصة ويسهل للغرماء ويخصص معهم في ثمنها كمال طرأ واحترز بقوله ان ردت بعيب عما اذا ردت باقالة أو شراء أو هبة أو وصية أو ارث فليس له اليه سبيل والحاصل انها متى ردت اليه بملك مستأنف لم يكن له مقال وقوله بعيب أي قديم عند البائع الاول ودلس به على المشتري أو اعلمه به أو اطلع عليه ورضيه واما الحادث عند المشتري فسيأتى في قوله بعيب سماءي الخ فلا تكرار (ص) وردها والمحاصة بعيب سماءي (ش) ردها من فروع على الابتداء معطوف على ذلك أو على نقض والمعنى ان البائع اذا وجد عين شيئه عند المشتري المفلس فلما أخذه وجد به عيبا سماويا فوه بالخيار ان شاء أخذه ولا شيء له من ارش العيب وان شاء حاصص بجميع ثمنه وسواء اطلع على العيب بعد ان أخذه من المفلس أو وهى عنده ومعنى الرد على الثاني الترتيب أي وله تركها للمفلس (ص) أو من مشتريه أو أجنبي لم يأخذ ارشه أو أخذه وعاد لهيئته (ش) الموضوع بحاله يعني ان البائع اذا أخذ سلعته من عند المشتري ووجد بها عيبا من فعل المشتري وهو المفلس فهو أيضا بالخيار اما أن يأخذها ولا شيء له من الارش أو يتركها للغرماء ويحاصص معهم بجميع الثمن على المشهور وسواء عاد لهيئته أم لا ومثله ما اذا كان العيب من أجنبي لم يأخذ المفلس له ارشا أو عاد لهيئته سواء أخذه ارشا أم لا لانه لما عاد لهيئته صار ما أخذه المفلس من الارش كالغلة والفرق بين جنابة الاجنبي وبين جنابة المشتري ان جنابة المشتري جنابة على مافي ملكه فليس فيها تعد فأشبهت السماء بخلاف جنابة الاجنبي والضمير في قوله أو من مشتريه للبائع أي مشتري سلعة البائع واستشكل قوله أو أخذه وعاد لهيئته بانه لا يعقل جرح الا بعد البرء وأجيب بان ذلك يتصور في الجراحات الاربعه فان فيها ما قدره الشارع برئت على شين أو على غير شين (ص) والا فبنسبة نقصه (ش) أي وان لم يعد لهيئته وهى من أجنبي سواء أخذ لها ارشا أم لا فان شاء أخذه بما ينوبه من الثمن بان يقوم يوم البيع سالما ومعيبا ويحاصص بما نقصه العيب من ثمنه كسلعتين فانت احداهما عند المفلس وان شاء تركه وحاصص بجميع ثمنه فقوله نقصه أي نقص الشيء المبيع والمناسب لمرامه أن يقول أو من أجنبي وعاد لهيئته والا فبنسبة نقصه (ص) ورد بعض عن قبض وأخذها (ش) عطف على ذلك والمعنى لو باع سلعة بعشرة مثلا فقبض خمسة ثم فلس المشتري فوجد البائع سلعته قائمة فهو مخير اما أن يحاصص

بالخسة

أي بناء على ان قوله وعاد لهيئته راجع لقوله أو أخذه زاد من الاختصار بناء على ان قوله وعاد

لهيئته راجع للامرين معا أي لم يأخذه أو أخذه والحاصل ان الصور أربع لانه اما أن يأخذ ارشا أولا وفي كل اما أن يعود لهيئته أم لا فظاهره ان الرجوع بنسبة النقص انما هو في صورة واحدة وهى ما اذا أخذه ولم يعد لهيئته مع ان الرجوع بذلك عند عدم الهيئته سواء

أخذ أم لا فإذا رجعنا قوله وعاد لهيئته جاء على المعتمد من أنه يرجع بنسبة (١٩٥) نقضه أخذ أم لا (قوله وأخذ بعضه) محل

أخذ بعضه ان لم يقده غرماء
المفلس بما لهم وهل يختصون به
عنه الى مبلغ فدائه ولا دخول له
بشن الفاتى أولا يختصون به بل
يخاص فيه لان ما فده به سلف
فى ذمة المفلس قولان (قوله كالأول
باع عبد بن) ظاهره انه تمثيل لقوله
وان شاء ترك وليس كذلك بل هو
تمثيل لقوله فله أخذه ويخاص
(قوله وأبقى ولدها) أى بعد الاثغار
أورضت بالفرقة (قوله ان يقال
ماقية الام) تقويم الام أولا فرض
مسئلة (قوله فيقال عشرون) أى
فتمسب أربعون لستين (قوله أو
باع الولد) وأولى هيئته أو عتقه لانه
لم يأخذ فيه عوضا (قوله فلا حصه)
والفرق بين يبيع الام وبين يبيع
الولدانه اذا حدث عند المشتري
كعيب سماوى فات وتقدم انه لا
يخاص بارسه واذا اشتراها حاملا
به كالغلة التى يفوز بها المفلس
فلو وجدها معا أخذها لان الولد
ليس بغلة على المشهور فلا يأخذها
المشتري والفرق بين موت الام
وبيعها انه أخذها غنا فى البيع
(قوله وان لم يأخذ غلا) فى
شرح عب لعل محمول على ما ذالم
يأخذ الجحزة وأمان تركه مع قدرته
فهو بمنزلة أخذه (قوله والغلة)
أى كمال العبد الحادث بعد الشراء
حيث انتزعه أو لم ينتزعه وفداه
الغرماء (قوله اذا جذاها) أى وكذا
ان جزا الصوف غير التام (قوله
من لبن) أى اذا حلب والا فلا بائع
وأما خراج الارض وأجرة الدور
فلا مفلس وغرمائه مطلقا قبضت
أم لا وكذا أجرة الحيوان أى قبضت
أم لا بخلاف اللبن والصوف (قوله اذا باع غنما) المناسب اذا اشترى غنما

بالخمس الباقية وأما ان يرد الخمسة التى قبضها أو يأخذ سبعة (ص) وأخذ بعضه وحاص
بالفائت (ش) وأخذ مصدر معطوف على فلت والمعنى ان من باع سبعة فأتى فليس
المشتري وقد باع بعض ذلك فوجد البائع بعض المبيع قائما فله أخذه ويخاص بما ينوب
الفائت من الثمن كان الفائت مقبولا أو مثليا وجه الصفة أم لا وان شاء ترك ما وجد وحاص
بثمنه أو بباقيه ان كان قبض منه شيئا كالأول باع عبد بن بعشرين دينارا واقتضى من ثمنهما
عشرة وباع المشتري أحدهما وبقي الآخر عنده وفلس فأراد البائع أخذ العبد الثانى منه
فليس له أخذه الا أن يرد من العشرة التى اقتضاها خمسة لان العشرة الاولى كانت مفوضة
عليهما وهذا ان كانت قيمتهما متساوية والا فاض العشرة المقتضاة أولا عليهما ما ورد حصه
الباقى (ص) كبيع أم ولدت (ش) تشبيهه فى قوله وأخذ بعضه وحاص بالفائت والمعنى ان من
اشترى أمه أو دابة وولدت عنده ثم باعها وأبقى ولدها ثم فلس فان لم يأخذ الولد بما ينوبه
من الثمن ويقوم على هيئته الا ان لو كان موجودا يوم البيع الاول وله تركه والمخاضة بجميع
الثنى فقوله ولدت أى بعد ان اشتراها المفلس سواء كانت حاملا به وقت الشراء أم لا ووجه ذلك
فما اذا اشتراها غير حامل ان الاخذ بنقص للبيع فكانها ولدت فى ملك البائع وأمان كان الولد
موجودا معها يوم البيع فهى مما يتعد فيه المعقود عليه فلا فرق بين يبيع أحدهما أو موته
وكيفية التقويم ان يقال ماقية الام يوم بيعت للمفلس فاذا قيل أربعون قيل وماقية الولد
على تلك الهيئته الا أن يوم البيع فيقال عشرون فيخاص بشئ الثمن قليلا كان أو كثيرا
(ص) وان مات أحدهما أو باع الولد فلا حصه (ش) يعنى ان من باع أمه أو رمكة وهى الانثى
من الخيل فولدت عند المشتري فمات أحدهما عنده أو باع الولد وأبقى الام ثم فلس فالبائع
مخير بين ان يترك الباقي ويخاص بجميع الثمن أو يأخذ الباقي بجميع الثمن ولا حصه للميت
فى الاولى ولا للولد المبيع فى الثانية باتفاق فى الاولى وعلى المشهور فى الثانية لان الام هى
المشترأة بعينها والولد كالغلة فلو وجدها معا أخذها اذ الولد ليس بغلة على المشهور فلا يستحقه
المشتري بغيره ^{في ثمنه} هذا حكم موت أحدهما بغير قتل وأمان قتل أحدهما فقال ابن حبيب ولو
قتل فأخذ له عقلا وبقي الآخر كان كالمبيع فى تفصيله وان لم يأخذ له عقلا فصيله سبيل الموت
أى فليس له أخذ الموقوف الا بجميع الثمن (ص) وأخذ الثمرة والغلة (ش) فاعل أخذه هو
المفلس وحيث قلنا يأخذ الثمرة فانما ذلك اذا جذاها وفارقت الاصول وان لم يجذاها فالبائع
يأخذها مع أصولها على المشهور ويرجع بسقيته وعلاجه وظاهره ولو زاد ذلك على قيمة الثمرة
والمراد بالثمرة غير المؤبرة بدليل ما بعده وكذلك للمفلس أن يأخذ الغلة التى لم توجد عند العقد
من لبن وصوف واستخدام وسكنى ربا وخراج أرض لان الضمان منه (ص) الا صوف أو
ثمرة مؤبرة (ش) المشهور وهو مذهب المدونة ان الانسان اذا باع غنما عليهما صوف قد تم حين
شرائه للغنم أو تخللا عليهما ثمرة مؤبرة حين شرائه للاستجار ثم فلس المشتري فان البائع يأخذ
غنمه مع صوفها ان لم يجزها فان جزء المشتري وكان موجودا أخذه أيضا وان تصرف فيه فانه
يخاص بما ينوبه من الثمن وكذلك له أن يأخذ الاصول مع غنمها لم يجزها عنهما لانها حينئذ
مقصودة ولها حصه من الثمن وأمان جذاها عن أصولها فانه لا يأخذها ولو كانت قائمة بعينها
ولكن يخاص بما يخصها من الثمن والفرق ان الصوف لما كان تاما يوم البيع كان مستقلا
بنفسه اذ يجوز بيعه منفردا عن أصله فلا يقيمه على البائع الاذهب عينه لا مجرد
الجزاز وان الثمرة المؤبرة يوم البيع لم تكن مستقلة اذ لا يجوز بيعها منفردة عن أصلها

(قوله فخذ اذها بغيرها) فيه انه يقال فواتها ببيعها لا يجوز (قوله واخذ المكري دابته وأرضه) من مكثر لها واجبة وفلس قبل استيفاء منفعتها (قوله لاجل التوطئة لما بعده) أي الذي هو قوله وقدم في زرعها وقوله لانه اذا حل الخ فيه انه لا يلزم من الحلول كون المنفعة للغرماء (قوله معارض لما مر) من ان دين الكراء يحل (أقول) لا يتوهم من ذلك معارضة أصالة ان أخذ المكري دابته وأرضه فرع عن حلول الكراء فلا حاجة للسؤال والجواب فكان الاولى ان يقول ولما أفاد فيما تقدم انه يحل الكراء بالفلس والموت أفاد هنا انه يخير في الفلس بين ان يأخذ دابته (١٩٦) وأرضه وبين ان يحاصص بخلاف الموت فانه يتعين التسليم وحينئذ فليس

الا الحاصصة الا انك خير بانه يعني عن هذا قوله وللغريم أخذ عين شئيه المحار عنه في الفلس لا الموت وحينئذ فلا حاجة لقول المصنف وأخذ المكري دابته وأرضه بعد ما تقدم (قوله وقدم في زرعها الخ) اعلم ان قوله في الفلس حال فلا اشكال فان قلت أخذ الزرع في كراء الارض يؤدي الى كراء الارض بما تنبته أو بالطعام لان ما يؤخذ عن الكراء بمنزلة ما وقع به الكراء ابتداء فالجواب ان هذا أمر جرت اليه الاحكام والمحل محل ضرورة فان قلت قد تقدم ان المقلس اذا رهن العبد المبيع فليس له به أخذه الا بعد فداءه فاذا لم يكن له زرع الرهن الذي سبق له عليه ملك من الميرتهن الا بالفاء فكيف كان ينبغي ان لا يكون له ذلك في الزرع الذي رهسه المقلس ولم يتقدم له ملك عليه الا بالفداء من باب أولى قلت لما كان الزرع متكونا عن الارض الباقية على ملك ربها صار كالبائع له بخلاف العبد فانه مستقل بنفسه (قوله لان الزرع انما يكون الخ) لا يخفى ان هذه العلة تقتضي التقديم في الفلس والموت معامع انه فرق وذلك ان ما ذكره في التوضيح تعليلا للقول بان صاحب الارض يقدم في الفلس والموت (قوله فحوزهما أخص) يعقل الخصوص والعموم في

فخذ اذها بغيرها على البائع (ص) وأخذ المكري دابته وأرضه (ش) يعني ان من أكرى دابة أو أرضاً أو دار الشخص ثم فلس المكثري قبل دفع الكراء فان رب ما ذكره كان خيرا ان شاء أخذ دابته وأرضه وداره وفسخ فيما بقي وأما في الموت فهو أسوة الغرماء وان شاء ترك ما ذكره للغرماء وحاصص بالكراء كما انه يحاصص في الموت به وانما ذكر المؤلف قوله وأخذ المكري دابته الخ وان فهم بها من قوله وللغريم أخذ عين شئيه المحار عنه في الفلس لا الموت لاجل التوطئة لما بعده وقد يقال ان قوله وأخذ المكري الخ معارض لما مر من ان دين الكراء يحل بالموت والفلس لانه اذا حل كان الحق في المنفعة للغرماء وليس له أخذ ما كراه وقد جعل له هنا الاخذ والجواب انه لا تخالف لان قوله وأخذ المكري الخ فاما اذا فلس وأراد أخذ عين شئيه وقوله ولودين كراء أفاد به انه يحل وله الحاصصة به ان شاء على ما مر (ص) وقدم في زرعها في الفلس ثم ساق به ثم مرتهنه (ش) يعني ان من أكرى أرضه لشخص فزرعها ثم فلس المكثري قرب الارض ياخذ الزرع ويقدم في السنة المزروعة على غيره من الغرماء وأما في حالة الموت فهو أسوة الغرماء وهو مذهب المدونة ثم ان استوفى كراءه بملكه الساق في الزرع فيما فضل منه الى أن يستوفي أجره والمراد بالساق هنا الذي يسبق الزرع باجرة معلومة اذ لولاها لما انتفع بالزرع وليس المراد به العامل في المساقاة فانه ياخذ حصته دون رب الارض وغيره لانه شريك في الموت والفلس والضمير في مرتهنه للزرع والمعنى ان المكثري للارض اذا فلس بعد ان زرعها فان رب الارض والساق يقدمان على المرتهن كما مر ثم بعدهما يقدم فيما فضل عنه ما في التقديم على الغرماء المرتهن ان كان مرهونا محوزا فان فضل شئ كان للغرماء وانما يقدم رب الارض والساق على المرتهن وان كان حائرا للزرع لان الزرع انما يكون عن عمل هذا وأرض هذا فحوزهما أخص من حوز المرتهن والحوز الاخص يقدم صاحبه على صاحب الحوز الاعم كالوقوف سمكة في حجر انسان جالس في سفينة غيره فانه يكون أحق بها من رب السفينة لان حوزة أخص وأما في حالة الموت فان المرتهن يقدم عليه ما لانها كسائر الغرماء وقيد ناصرا للمسئلة بالسنة المزروعة فقط تبعاً لتقرير بعض ونصه وقدم في زرعها أي في السنة المزروعة فقط وأما في السنين الماضية فهو فيها أسوة الغرماء وله أن يفسخ في المستقبل فصار للمنافع ثلاثة اقسام انتهى انظر الشرح الكبير في تفريع المحل لوعمل في الزرع أجبر بعد أجبر فالثاني أحق من الاول وقيل يقدم الاكثر في العمل وقيل يتخاصن قاله الشارح وعلى الاول فيقدم الثالث على الثاني والرابع على الثالث وهكذا واذا كان الساق اثنين وقتلنا يقدم الثاني على الاول فيقدم الاول على المرتهن (ص) والصانع أحق ولو بموت بما بيده (ش) يعني أن أرباب الصنائع اذا سلم اليهم شئ ليصنعوه ثم فلس رب الشئ المصنوع أو مات فان الصانع أحق بالشئ المصنوع الذي

بان صاحب الارض يقدم في الفلس والموت (قوله فحوزهما أخص) يعقل الخصوص والعموم في فنقول يلزم من كون الانسان عمه له دخل في تخصيص شئ استيلاءه عليه ولا يلزم من الاستيلاء كون عمله له تأثير في حصول الشئ (قوله تبعاً لتقرير بعض) ومقابلته انه يقدم في السنة المزروعة ومقابلها وما بعدها حيث لم يأخذ أرضه فان أخذها لم يكن له فيما بعدها شئ وكان مقدم ما في الزرع في السنة المزروعة ومقابلها وما بعدها (قوله بيده) ظاهر قوله بما بيده يشمل ما اذا كان بيده بعض المصنوع أو كله فله حبس ما بيده من بعض المصنوع في أجرة ما بيده وما خرج منها وهو ظاهر ان كان لجميع

يعقد واحد ولم يسم لكل واحد قدرا فان كان كل واحد بعدد أو اتحد العقد في الجميع الا انه سمي لكل واحد قدرا من الاجرة فانه لا يحبس واحد في اجرة غيره (قوله فان ما جعه له فيه يكون كالزبد) فيه ان هذا امر يد (قوله الا النسيج) تبسج المصنف في جعل النسيج كالزبد في المشاركة ببقية كلام ابن شاس وهو خلاف المشهور من ان النسيج ليس كالزبد فلو قال ان لم يضاف لصنعة شيئا كالنسيج والاشراك ببقية لو افق المشهور وكان فيه التصريح بالرد على ما لابن (١٩٧) شاس (قوله يشارك ببقية) بين حكم المزيد استئنافا

بما يما ولذا اجرده من العاطف وهو جواب عن سؤال مقدر تقديره وما حكم المزيد فقال يشارك ببقية ويعلم منه انه يشارك ببقية النسيج (قوله يشارك في الفلس خاصة) وجهه انه لما كان له في الفلس اخذ عين شبيهه ولا يمكن اخذ شريك ببقية وامافي الموت فليس له اخذ عين شبيهه فلذلك قلنا اسوة الغرماء (قوله فيقوم يوم الحكم الخ) بان يقال ما قيمة الغزل مثلا وما قيمة صنعة ولا يقوم غير مصبوغ او غير مرقوع ثم يقوم مصبوغا او مرقوعا ويكون شريك بما زاده الصبيغ أو الرقع كما قال ابن حبيب اذ قد لا يريد ذلك فيذهب عمله باطلا (قوله قيل وما قيمة الصباغ الخ) فيه اشارة الى ان المشاركة اغماهي ببقية ما صنع به لا بآخرة العمل في ذلك فانه فيها اسوة الغرماء على المشهور كما افاده الشيوخ ثم قد علمت ان موضوع المصنف في النسيج انه استاجر من ينسج له غزلا واما من باع غزلا فوجده منسوجا عند المشتري المفلس فانه يكون شريكا ايضا قطعوا ولا يكون هو ولا بناء العرصة فتوا على الراجح وقوله بالمعينة أي منفعتها كما يفيد قول شارحنا حتى يستوفي (قوله ان قبضت) أي قبض الغير وان لا

في يده فلو سلوا مصنوعهم أو لم يحوزوه من أول الامر كالبناء لم يشاركوا في حق به بل هم اسوة الغرماء كما اشار اليه بقوله (ص) والا فلا (ش) أي والا بان سلم مصنوعه لاربابه أو كان غير حاز من الاصل فلا يكون أحق به بل اسوة الغرماء في الموت والفلس وهذا ان لم يضاف لصنعة شيئا من عنده كالخياط والبناء وما أشبه ذلك أي ليس له فيه الاعمال يده وأما ان أضاف لصنعة شيئا من عنده كالصباغ يصيب الثوب بصبغه والرقاع يرفع القرو وبقاعه وما أشبه ذلك ثم بفلس صاحبه وقد أسلمه الصانع له فان ما جعه فيه يكون كالزبد يشارك الغرماء ببقية ما زاده فيه من عنده والنساج في حكم من أضاف لصنعة شيئا لقوة صنعة النسيج واليه أشار بقوله (ص) ان لم يضاف لصنعة شيئا الا النسيج فكالمزيد يشارك ببقية (ش) أي يشارك في الفلس خاصة ببقية ما أضافه لتعذير قيمته والقيمة يوم الحكم سواء نقص المصنوع بالصنعة أو زاد أو ساوى فيقوم يوم الحكم الثوب غير مصبوغ وغير مرقوع والغزل غير منسوج فان قيل يساوى مثلا أربعة قيل وما قيمة الصباغ والرقاع وما اجرة النسيج فان قيل درهم مثلا كان به شريك للغرماء بالخمس الا أن يدفع له الغرماء ما شارط عليه ومراد المؤلف بالصانع بائع منفعة يده الذي لم يخرج من عنده شيئا ولو هنا الرد لما يتوهم من المسئلة السابقة من الاختصاص بالفلس لالاشارة الى خلاف مذهبي اذ لا خلاف هنا (ص) والمكترى بالمعينة وبغيرها ان قبضت ولو أدبرت (ش) تقدم انه قال والصانع أحق ولو بموت بما يده وعطف هذا عليه والمعنى ان من اكترى دابة معينة وأقبض أجرها لم يشارك بها ثم فلس أو مات فان المكترى يكون أحق بالدابة في الموت والفلس اتفاقا حتى يستوفي المنافع التي اشترها وسواء قبضها من ربه أم لا لان تعيينها كقبضها وكذلك يكون أحق بغير المعينة الى أن يستوفي المنفعة حيث كانت مقبوضة حين التفليس لانها صارت بمجرد قبضها وركوبه عليها كالمعينة وسواء كان ربه يدير الدواب تحت المكترى أم لا امان لم تكن مقبوضة حين التفليس فهو اسوة الغرماء فقوله ان قبضت أي ان كانت مقبوضة حين التفليس هذا هو المراد وبعبارة غير موفية بذلك لان كلامه شامل لما اذا قبضت وردت لربها وحين التفليس كانت بيد ربه ام ان المكترى ليس أحق بها في هذه الحالة لا يقال المبالغة تدل على المراد من غير تأويل بما قلناه لا نأقول لا يلزم من الادارة أن تكون بيده وقت التفليس (ص) وربها بالمحمول وان لم يكن معها ما لم يقبضه ربه (ش) يعني ان المكترى للدابة اذا فلس أو مات قرب الدابة أحق بما على ظهرها في اجرة ابنته في الموت والفلس ومثل الدابة السفينة وسواء كان رب الدابة معها أم لا ما لم يسم رب الدابة المتاع له به والا فلا يكون أحق بما حملته دابته بل هو اسوة الغرماء في الموت والفلس ما لم يقم بالقرب فان قام بالقرب فان رب الدابة أحق بالامتعة ولو قبضها ربه كما يأتي في باب الاجارة عند قوله الاطول فليكتريه بيمين وقوله ما لم يقبضه ربه

في المعنى مؤث أي ان قبض فرد من أفراد الغير (قوله واقتبض أجرها) كذا في عب وشب وظاهره دفع الاجرة أم لا (قوله حين التفليس) أي أو الموت وفوق ابن يونس بينهما وبين كون الراعي ليس أحق بالغنم بان الراعي لم يتعلق له حق بعين الدواب بل بذمة المكترى ومكترى الدابة تتعلق حقه باستيلائه منفعتها (قوله وسواء كان ربه الخ) أي خلافا لا يصح أي فيقول انها اذا أدبرت لا يكون أحق بها أي يحرك الدواب تحت المكترى الخ (قوله وربها بالمحمول الخ) قال الناصر للقائي ان قلت فما الفرق بين هذه وبين مكترى الارض فانه يكون أحق بزرعها في الفلس فقط على مذهب المدونة مع ان الارض كالخاتمة لما فيها على ما بينوه قلت لعل الفرق ان حوز

الظاهر أقوى لما انضم إليه من ثبوت المنافع بالحمل من البدالي بلد اه والفرق بين هذه وبين قوله وذى حاثوث فيما به أنه لما كان الحمل من محل لا آخر منظمة التسمية فلفعلها تأثير في المحمول غالباً فكان بمنزلة الزيادة بخلاف الحاثوث (قوله يفسخ) أى حيث يفسخ البيع لفساده هذا هو الأصل ففيه أظهر في موضع ضمائر ولو قال المصنف يفسخ البيع لفساده لكان أظهر ولو قرئ لفساده بالتثنية وجعل البيع نائب فاعل يفسخ لظهوره كآه أنما ترك ذلك لأن المسوع إضافة فساد للبيع وأرجح الأقوال أولها (قوله والسلعة بيد المشتري) عبارة عج ظاهر كلام المؤلف ونقل ابن رشد أنه لا فرق بين أن تكون السلعة بيد المبتاع أو بيد البائع لكن في كلام الشارح أن السلعة بيد المبتاع اه المراد (١٩٨) منه ثم أقول ظاهر نقل ابن رشد خلافه ونصه في المقدمات واختلاف فيمن

اشتري سلعة ببيع فاسد ففلس البائع قبل أن يرد هاء عليه المبتاع هل يكون أحق بها حتى يستوفي منها وهو قول سحنون وأولاً يكون أحق بها وهو قول ابن المواز وإن كان ابتاعها بنقد فهو أحق بها وإن كان ابتاعها بدين فهو أسوأ الغرماء وهو قول ابن المباحشون (قوله وأما لو اطاع عليه قبله الخ) انظر هذا مع ما قاله عج أن وقع الفسخ قبل الفلس فقال بعض أشيائنا الظاهر أن يكون أسوة الغرماء ولو كانت باقية بيد المشتري اه فانظره مع كلام الشارح (قوله وهو أحق بثمنه) قال عج وقد علم مما ذكرنا أنه تارة يكون أحق بثمنه مطلقاً وهو ما إذا كان موجوداً لم يفت وهو مما يعرف بعينه وتارة يكون أسوة الغرماء وذلك فيما إذا فاتت وتعد الرجوع بثمنها وتارة يكون أحق بالسلعة على الراجع وذلك فيما إذا كانت قائمة وتعد الرجوع بثمنها (قوله واستحققت الخ) الواو زائدة لأن الزمخشري يرى زيادة الواو في الصفة ولو أسقطها كان أولى أو يقال أن قوله سلعة معناه أخرى

أى ما لم يكن مقبوضاً حين التفليس بيد ربه (ص) وفي كون المشتري أحق بالسلعة يفسخ لفساد البيع أولاً وفي النقد أقوال (ش) يعنى أن من اشتري سلعة شراء فاسداً بنقد دفعه للبائع أو عن دين في ذمة بائعها كما إذا وقع البيع وقت الاذان الثاني للجمعة مثلاً ثم فلس البائع قبل فسخ البيع والسلعة بيد المشتري فهل يكون المشتري أحق به من الغرماء في الموت والفلس إلى أن يستوفي ثمنه أولاً لا يكون أحق بها وهو أسوة الغرماء لأنه أخذها عن شيء لم يتم أو يفرق في ذلك فإن كان اشتراها بنقد دفعها وأحق به من الغرماء وإن كان أخذها عن دين في ذمة البائع فلا يكون أحق بها أقوال ثلاثة الأول لسحنون والثاني لابن المواز والثالث لبعيد المالكين المباحشون وهى في المقدمات ومحلها إذا لم يطع على الفساد إلا بعد الفلس وأما لو اطاع عليه قبله فهو أحق بها باتفاق (ص) وهو أحق بثمنه (ش) الضمير في وهو عائد على من اشتري السلعة شراء فاسداً كما في المسئلة السابقة أى فإذا وجد ثمنه وهو مما يعرف بعينه كان أحق به من الغرماء قولاً واحداً في الموت والفلس سواء كانت السلعة قائمة أم لا فهذا تقييد لمحل الأقوال وإنما كان هذا أحق ولو في الموت لأن البيع لما كان فاسداً أشبهه بالوديعة فلذلك اختص به (ص) وبالسلعة أن يبعث بسلعة واستحققت (ش) يعنى أن من اشتري سلعة بسلعة فاستحققت السلعة التي خرجت من يد المفلس فإن المشتري يكون أحق بالسلعة التي خرجت من يده إن وجدها بعينها في الموت والفلس بخلاف لا تنقضاء البيع الموجب لخروج سلعته عن ملكه كمن تزوج امرأة بسلعة بعينها ثم طلقها قبل الدخول أو وجد النكاح مفسوخاً فهو أحق بسلعته أو يصفها إن أدركها بعينها قائمة في الموت والفلس قولاً واحداً لخصوصية للبيع بذلك (ص) وقضى بأخذ المدين الوثيقة أو تقطيعها (ش) يعنى أن من عليه الدين إذا وفاه لصاحبه وطلب منه الوثيقة المكتوبة فيها الدين أو بمن يتنزل منزلة صاحبه ليأخذها أو ليقطعها فإنه يجب أن لا يقضى له به لئلا يقوم بما فيها مرة أخرى لكن ماذا كره المؤلف لا يفيد من عليه الدين شيئاً لأنه إذا أخذ الوثيقة وأدعى من له الدين أنها سقطت من يده فالقول قوله كما يأتي في قوله ولربها ردها إن ادعى سقوطها وإن أخذها وقطعها لا يفيد أيضاً لأن من له الدين يخرج عوضها من السجل فلا حسن أخذها مع كتابة أخرى أو الخصم عليها فقوله وقضى بأخذ المدين الوثيقة خصوصاً عليها أو تقطيعها بعد الاشارة على وفاء ما فيها أو كتب وثيقة تناقضاها فأعلى بابها (ص) لصادق قضى (ش) يعنى أن الزوج أو المطلق أو ورثة الميت إذا دفع للزوجة صداقها وطلب وثيقته ليأخذها عنده أو ليقطعها فإنه لا يجب أن لا

فهى موصوفة والقرينة ظاهرة وتأتى الحال من النكحة الموصوفة ثم أعلم أنه لا فرق بين كون البيع صحيحاً أو فاسداً في هذه المسئلة (قوله لا تنقضاء البيع) علة للتعميم في قوله في الموت والفلس جواب عما يقال هذا يخالف لقول المصنف وللغريم أخذ عين شئته في الفلس لا الموت وحاصل الجواب أن البيع لما وقع على معين فاستحقاقه انفسخ البيع فرجع في عين شئته مطلقاً (قوله فيخرج عوضها) فيه أنه سيأتى قريباً أن الوثيقة إذا ادعى رب الدين سقوطها وأدعى المدين دفع ما فيها فالقول قوله فهذا لا يفيد أنه لا يمكن من إخراجها من السجل بدون إذن من عليه الدين (قوله فلا حسن) أى ولو كتب براءة بينهم وأعلمها خط الشهود ذلك كفت قال في أحكام ابن سهل والاحسن من هذا كله كتب براءة

(قوله ولا يعلم تزويجها الا منه) أي لا يعلم صحة القدوم على تزويجها الا منه فهو لازم لما قبله لان المراد التزويج الذي يكون بعد انقضاء العدة (قوله سواء كان مدخولاً بها أم لا) أي خلافاً لابن عبد العزيز في غير المدخول بها ثم أقول قوله ألا يعلم الخ بقضى بان الجمع في قوله حقوق ليس على حقيقته (قوله سواء كان مدخولاً بها أم لا) ينافي قوله ألا يعلم انقضاء عدتها الا منه الا ان خبر بان التي لم يدخل بها وكانت مطلقة لا عدة عليها وعبارة غيره أحسن وحاصلها انه لا يقضى للزوج المطلق ولا لورثة الزوج اذ امات بأخذ وثيقة الصداق ولا بتقطيعها اذ اقضى ما فيها سواء كان مدخولاً بها أم لا وذلك لان وثيقة الصداق لها في حبسها منفعة بسبب شرط تذكريها وحقوق النسب اذا اختلف في الولد ونحو ذلك كتاريخ الطلاق لكن الاختلاف (١٩٩) في حقوق النسب انما تنفع فيه وثيقة الصداق في حالة خاصة وهي اذا كتبت حالة العقد وقد تكون وثيقة الصداق

لا شرط فيها وكتبت حالة العقد (قوله والتعليل المذكور الخ) هذا يفيد انه اذا لم يكن مكتوب الا الصداق فقط فانه يقضى عليها بالدفع ان دفع لها الصداق (قوله وما أشبه ذلك) أي كأن يدعى اعارته له والحاصل ان هذا الحل ضروري على قول مالك الشامل لدعوى السرقة أو الاعارة ونحو ذلك والقول قول الراهن أي يمينه كما قال مالك سواء قام رب الدين بمحذات حلول أجل الدين أو بالبعد وهذا القول اعتمدته الشيخ سالم وهو غير صواب كما ذكره من حقق (قوله حيث ادعى المرتهن دفعه الخ) أي على وجه العارية أو الوديعة أو على نية أن يأخذ دينه منه حيث رده له (قوله لكان القول قول المرتهن) أي يمين كإيصال عليه فان نكل حلف الراهن وبرئ (قوله وأما بعد الطول) أي كعشرة أيام كما استظهر والحاصل ان هذه الكتابة تفرق بين دعوى العارية والوديعة وغير ذلك كما قلنا وبين

ذلك لما للزوجة فيه من الحقوق اذا لا يعلم انقضاء عدتها الا منه ولا يعلم تزويجها الا منه وسواء كان مدخولاً بها أم لا والتعليل المذكور محمول على ما اذا كتب تاريخ الطلاق في عقد الصداق أي على ظاهره مثلاً (ص) ولربها ردها ان ادعى سقوطها (ش) يعني ان الوثيقة اذا وجدت في يد من عليه الدين فظالمها صاحبها او قال سقطت أو سرقته مني أو سرقها أو غصبها مني وقال من عليه الدين بل دفعته ما فيها فان القول قول رب الدين ويقضى له بردها بعد أن يحلف انه ما قبض من دينه شيئاً وانه باق في ذمة من هو عليه الى تاريخه وحينئذ على المدين أن يبين انه وفي لان القاعدة ان كل شيء أخذنا بهاد لا يبرأ منه الا بالشهاد (ص) ولراهن بيده رهنه بدفع الدين (ش) يعني ان الراهن اذا وجد يدرأه فطالبه المرتهن بدين الراهن فقال الراهن دفعته اليك وقال المرتهن لم تدفع الى منته شيئاً وقد سقط مني أو سرقته أنت مني وما أشبه ذلك فان القول قول الراهن ويقضى له بانه دفع مبلغ الرهن لان الاصل في الرهن أن يكون بشهاد وبغير اشهاد وليس على الراهن الا اليمين انه دفع مبلغ الرهن وسواء قام رب الدين بمحذات حلول الدين أو بالبعد وفي كتابة كلام المؤلف حيث ادعى المرتهن دفعه له قبل أن يقبضه وأما لو ادعى انه سرقه أو غصبه منه أو سقط منه لكان القول للمرتهن بالاختلاف اذا قام بالقرب وأما بعد الطول فالقول للراهن قولاً واحداً قاله ح فان قلت اذا ادعى سقوط الوثيقة القول قوله من غير تقييد بقرب فما الفرق بين الوثيقة وبين الرهن قلت لعلة لتدور السقوط في الرهن بالنسبة لسقوط الوثيقة اذا الاعتناء بحفظ الرهن أشد من الاعتناء بحفظ الوثيقة (ص) كوثيقة زعم بها سقوطها (ش) التشبيه في الحكم أي فيقضى في هذه المسئلة والتي قبلها براءة الذمة والمعنى ان شخصاً ادعى على آخر دين وزعم انه له وثيقة وانما سقطت أو تلفت أو نحو ذلك وادعى المدين دفع ما فيها فيقضى للمدين بالبراءة من الدين بعد حلفه انه قضاه ولا يصدق ربه في دعواه السقوط ونحوه كما ان المرتهن لا يقضى له بشئ على الراهن الذي يسيده رهنه بل يقضى براءة الذمة وهذا حيث لم توجد الوثيقة بيد المدين أمالو وجدت بيده لكان القول قول رب الدين في دعواه السقوط ونحوه كما مر في قوله ولربها ردها ان ادعى سقوطها والفرق ان الوثيقة اذا ظهرت أمكن الشاهد أن يشهد بما فيها ويلزم الدين المدين بخلاف ما اذا لم تظهر فانه لا يشهد الا بما فيكون القول للمدين تأمل (ص) ولم يشهد شاهد الا بها (ش) يعني ان الشخص اذا كتب شهادته على وثيقة فلا يجوز له أن يشهد الا مع احضار

دعوى السرقة والغصب أو السقوط وهذه الكتابة هي المعتمدة كما يعلم من كلامهم وعبارة عب ذهب الى ما في الكتابة لكنهم لم تفرق بين دعوى العارية والغصب وهي عمر على قول سحنون فانه يقول القول للمرتهن ان قام بالحد ثان ويحلف انه لم يقبضه فان نكل حلف الراهن وبرئ كالصناع يقومون بالاجر بمحذات دفع المتاع انتهى وهو ضعيف فالمعول عليه هذه الكتابة التي ذكرها الشارح (قوله وادعى المدين دفع ما فيها) أي وانه قطعها كما أفصح به بعض الشراح كافي النص فان نكل حلف الراهن وبرئ كالصناع يقومون بالاجر بمحذات دفع المتاع قاله سحنون كافي بهرام (قوله تأمل) أمر بالتأمل اشارة الى الاشكال الواقع وهو انه اذا ادعى القضاء فهو معترف بالدين فيؤخذ ولا حاجة للشهاد ولا وجه لقبول قوله والجواب ان عدم وجود الوثيقة قوی جانب القضاء فلذا قلنا يقبل قول المسدين انه دفع الحق تدبر

(قوله وانظر بسط الخ) اعلم اننا نذكر لك ما يوضح به المقام من غير نظر لما قاله في لُ فنقول اعلم ان غير واحد قرر المصنف بكلام أبي
عمر في كافيته فانه قال اذا كتب الشاهد شهادته في ذ كرا الحق وطول بها وزعم المشهود عليه انه قد أدى ذلك الحق لم يشهد الشاهد حتى
يؤتى بالكاتب الذي فيه شهادته بخطه لان الذي عليه أكثر الناس أخذ الوثائق اذا أدوا الديون انتهى المراد منه ثم ان الشيخ سالمنا
نفعننا الله به قال لم أزل أوقف في فهم كلام الكافي وذلك لان المديان مقر بالدين وانما يدعى دفعه وتقطيعه الوثيقة فكيف يطلب من
رب الدين شاهد على مقر وهل يحتاج الى الشهادة مع الاقرار فيقال لا يشهد الشاهد حتى تحضر الوثيقة أو تجوز له الشهادة بغير حضوره
وقد سبقه غيره الى ذلك الاشكال ثم ان الشيخ سالمنا أجاب بقوله اللهم الا أن يحمل على مقر في السر جاحد في العلانية اه وأجاب غيره
بان معنى قول أبي عمر لم يشهد الا عبرة بشهادته لتصديق المشهود عليه فكأنه قال يصدق فاطلق لم يشهد على تصديقه والا فالشهادة هنا
لا فائدة فيها الاقرار المشهود عليه بما تضمنته الوثيقة من شهادة ويمكن حمل قول المصنف ولم يشهد شاهدها الا بها على غير فرض أبي
عمر وهو ان صورة المسئلة ان المشهود عليه منكر لاصل الدين ففي كتاب الاستغناء قال ابن حبيب عن ابن الماجشون فين أشهد في
كتاب ذ كرا الحق ثم ذكر انه ضاع وسأل الشهود أن يشهدوا بما حفظوا فلا يشهدوا وان كانوا حافظين لما فيه خوفا من أن يكون قد
اقتضى ومحا الكاتب فان جهلوا وشهدوا (٣٠٠) بذلك قضى به وقال مطرف بل يشهدون بما حفظوا وان كان الطالب مأمونا وان

لم يكن مأمونا فنقول ابن الماجشون
أحب الى أن لا يشهدوا انتهى
(قوله بقیة أسباب الجحر) أي وقد
ذكر من أسبابه احاطة الدين
والفلس (قوله يقال للمنع والحرام)
أي حرمة الحرام وهو عطف خاص
على عام وهو مصدر جحر القاضي
يحجر بضم الجيم وكسرها في
المضارع (قوله صفة حكمية الخ)
هذا التعريف لا يطابق معناه لغة
ولا اصطلاحا لانه في اللغة المنع وعند
حالة الشرع المنع من شيء خاص
ولذا احده ابن رشد بأنه المنع من
التصرف في المال وقال في الذخيرة
المنع من التصرف ونقله عن
التنبيهات الى آخر ما ذكره محشي

الوثيقة وانظر بسط هذه المسئلة في الشرح الكبير * ولما انتهى الكلام على ما أراد من
مسائل التفليس أعقبه بالكلام على بقية أسباب الجحر وهو لغة يقال للمنع والحرام وثلاث
أوله ويقال لمقدم الثوب وهو مثلث أيضا كما في المحكم وشرعاً قال ابن عرفة صفة حكمية
توجب منع موصوفها من نفوذ تصرفه في الزائد على قوته أو تبرعه بماله قال وبه دخل حجر
المريض والزوجة انتهى ثم ان المؤلف عقد الباب السابق للجحر نفسه وعقد هذا الاسبابه
وكان الاولى تقديم هذا على الاول لان السبب مقدم على المسبب طبعاً فيقدم وضعه لوافق
الوضع الطبع لان تقديمه واجب كما فهم ابن عبد السلام لانه انما يجب تقديمه عليه عقلاً
لا وضعاً وأسباب الجحر الصبا والجنون والتبذير والرق والفلس والمرض والنكاح في الزوجة
وليس منها الزدة لان المرتد ليس بمالك وذ كرا المؤلف مبدأ كل سبب وغايته وقدم حجر الجنون
لقله الكلام عليه بالنسبة للصبا فقال

باب

الجنون محجور عليه للافاقة (ش) يعني ان الجنون بصرع أو وسواس محجور عليه الى افاقته
فاذا عاد عقله زال حجره ولا يحتاج لفلان كان جنونه طارئاً بعد البلوغ والرشد وان كان قديماً
فلا بد من ذلك وقد يقال لا يحتاج الى هذا التقييد لان الجحر بعد الافاقة ليس حجر الجنون

نت (قوله في الزائد على قوته) أي بغير تبرعه بدليل قوله أو تبرعه وقوله أو تبرعه بماله ان أراد بكله فلا معنى
له مع ما قبله وان أراد ببعض ماله فيصدق بأقل من الثلث وان أراد بغيره ما زاد على الثلث فلا قرينة عليه وقد يجاب بأن
مراده بعض ماله وكونه زائداً على الثلث خارج عن حقيقة الجحر وقوله به أي بقوله أو تبرعه بماله وقوله يدخل حجر المريض والزوجة
لانهما ليس لهما التبرع بأزيد من ثلث ماله وما لا يدخل حجرهما لقوله منع نفوذ تصرفه في الزائد على قوته لانهما لا يمتنعان من نفوذ
تصرفهما في الزائد على قوتهما فقوله في الزائد على قوته يدخل فيه الصبي والجنون والسفيه والفلس والرقيق اذ ليس لهم التصرف
في الزائد عن القوت وبق المريض والزوجة فأدخلهما في قوله أو تبرعه (قوله عقد الباب السابق للجحر الخ) فيه انه لم يشكهم على الجحر
الكلي بل انما ذكر حجر اخصا وهو حجر المدين لاحاطة الدين والتفليس (قوله لان المرتد ليس بمالك) ردناه بنفق عليه من ماله
ويقتضى منه دينونه فكون ماله لا يملكه قبل موته ممنوع (قوله كل سبب وغايته) كأن يقول الجنون محجور عليه من مبدأ جنونه
للافاقة (قوله لمة الكلام عليه) أي لان الجحر المتعلق بالجنون من حيث النفس فقط وأما الصبي فن حيث النفس والمال
باب الجحر
(قوله الجنون) كان جنونه مطبقاً أو منقطعاً ويحجر عليه وقت جنونه (قوله بصرع أو وسواس) نوعان
من أنواع الجنون يعرفان عند الأطباء احترازاً بما اذا كان بالطمع فانه لا يفتق منه عادة (قوله فلا بد من ذلك) أي من الفل

(قوله انما هو حجر آخر) أي واذا كان كذلك فلا يحتاج لقولنا ان كان جنونه فخلاصته انه لا يحتاج للفك مطلقا كان جنونه طارئا بعد البلوغ والرشد أم لا نعم رد عليه ان الحجر للصبا والسفه يحتاج لفك مع أن المصنف قال الى حفظ مال ذي الاب ثم بعد كسبي هذا رأيت شب ذكرا مناصه المجنون من حيث جنونه محجور عليه للافاقة فيه مجرد الافاقة ينفل عنه حجر الجنون من غير احتياج لفك ورجع لما كان عليه من حجر صبا أو سفه ان كان وينفل عنه بما يأتي انتهى والحاصل ان الحجر على المجنون من حيث النفس فيزول بمجرد زوال الجنون فهو مفيد لما قلنا والحمد لله تعالى (قوله لا يوبيه) المناسب لآييه لان الام لا يحجر لها ولعل الاظهر أن يقول لا يوبيه أو وصيه والا فالحاكم (قوله زال عنه) الا أن يخاف عليه فساد أو هلاك لجماله مثلا فيمنعه (٢٠١) الاب والولي والناس أجمعون وفي

عب خلاف ما في الشارح ونصه وأما الصبي فيستمر الحجر عليها بالنسبة لنفسه الى سقوط حضانتها بالنسبة اليه لان الحضانة حق للحاضن خلافا لابن الحاجب انها كالصبي والاظهر كلام شارحنا وبوافقه شب (قوله كما هو أحد الاحتمالات الخ) أي ويحتمل أن يريد بهذا الحجر المال ثم أبدل منه قوله الى حفظ وهذا هو حاصل كلام ابن غازي ان قوله فيما يأتي الى حفظ مال ذي الاب بعده بدل اشتمال من هذا ويحتمل أن يكون قوله لبسوغه متعلقا بلفظ الصبي فهو تحديد للصبا ويكون قوله الى حفظ متعلقا بلفظ محجور فهو تحديد للحجر ويحتمل أن يكون هذا في حجر المال بالنسبة لليتيم الذي لا حجر عليه وما يأتي فيمن له حاجر من أب أو وصى أو مقدم (قوله ثمانى عشرة سنة) أي يعرف ثمانى عشرة سنة وهي جملة مستأنفة استأنفا بيانيا فهي جواب عن سؤال مقدم ركان قائلا قال له بماذا يعرف فقال ويجوز في ثمان حذف الياء مع كسر النون وقبحها واثبات

انما هو حجر آخر قديم للصبا والسفه قوله محجور عليه أي لا يوبيه ان كانا والا فالحاكم ان كان والاجماعه المسلمين (ص) والصبي لبسوغه (ش) يعني ان الصبي ذكرا كان أو أنثى لانه فيعمل يستوى فيه المذكور والمؤنث فيستمر الحجر عليه أي حجر النفس وهو حجر الحضانة الى بلوغه فاذا بلغ عاقل زال عنه ولا يه آييه من تدير نفسه وصيانة مهجته اذ يؤمن عليه حينئذ ان يوقع نفسه في مهواة أو فيما يؤدى الى قتله أو عطيه قصد ذلك وأما ارتفاع الحجر عنه بالنسبة للمال فهو المشار اليه فيما سيأتي بقوله الى حفظ مال ذي الاب بعده كما هو أحد احتمالات في كلام المؤلف انظر بقيتها ان شئت في الكبير * ولما كان البلوغ عبارة عن قوة تحدث في الشخص يخرج بها من حال الطفولية الى غير هاتولك القوة لا يكاد يعرفها أحد فجعل الشارع لها علامات يستدل بها على حصولها أشار المؤلف الى انها خمس منها مشترك وعطفها بأولئلا يتوهم ان العلامات مجموعها أو كلها السن وهو مشترك بين الذكر والأنثى بقوله (ص) ثمانى عشرة سنة (ش) أي تمام ثمانى عشرة سنة على المشهور وشهر غير المؤلف ستة عشر ولابن وهب خمس عشرة سنة ثم ان العلامات ليست منحصرة فيما ذكر المؤلف لان منها فرق أربعة المارن وثنين الا بط وغلظ الصوت ومن ذلك ان تأخذ خيطا وتثنيه وتديره برقبته وتجمع طرفيه في أسنانه فان دخل رأسه منه فقد بلغ والا فلا (ص) أو الحلم (ش) أشار بهذا الى ثاني المشترك وهو الحلم اتفاقا وهو الانزال في النوم ويدخل بقياس الاحوية الانزال بقطة وأشار للثالث والرابع المختصين بالأنثى بقوله (ص) أو الحيض أو الحمل (ش) والمراد بالحيض الذي لم يتسبب في جلبه والا فلا يكون علامة وللخامسة المشترك كذا وانما آخرها القوة الخلاف فيها بقوله (ص) أو الانبات (ش) للعانة وان لم يكن انزال ولا بلوغ سن والمراد به الخشن لان الزغب وقوله أو الانبات أي للعانة لا الا بط أو اللحية لانه يتأخر عن البلوغ ثم ان المراد بالانبات النبات لان الانبات هو انبات الله تعالى لا اطلاع لنا عليه فلو عدل عن المصدر المزيد الى المجرد لكان أولى بمراده (ص) وهل الا في حقه تعالى تردد (ش) يعني ان الانبات المذكور هل هو علامة للبلوغ مطلقا في حقوق الله تعالى من صلاة وصوم ونحوهما مما لا ينظر فيه الاحكام وحقوق الآدمي من حد وطلاق وقصاص ونحوهما مما ينظر فيه الاحكام وهو ظاهر كلام المازري وغيره أو هو علامة في حقوق الآدمي وأما حقوق الله فهو علامة في الظاهر كزوم الطلاق والعناق ونحوهما وأما مثل وجوب الصلاة وشبهها فانه لا يكون علامة قاله ابن رشد والى ذلك أشار بالتردد (ص)

(٢٦ - خرشى رابع) الياء ساكنة ومفتوحة والنون مكسورة فيهما قاله ابن هشام في التوضيح (قوله والا فلا) أي لان الانسان اذا بلغ تغلظ خبجته وتغلظ رقبته (قوله أو الحمل) في أنثى أو خنثى ويزول حينئذ اشكاله ولا يعتبر فيها كبر الهند (قوله لكان أولى) فيه ان النبات اذا كان مصدرا مجردا يكون معناه ظهور النبات بمعنى النبات والظهور معنى من المعاني فهو مثل الانبات سواء فلا اطلاع لنا عليه والا حسن ان يراد أن النبات نفس النبات فلا يكون مصدرا بل اسم للنبات (قوله في حقوق الله الخ) بيان للاطلاق وعلى هذا القول فهو علامة في الظاهر والباطن والقول بالاطلاق هو المعتمد وهو الذي صدر به المصنف كما أفاده بعض من حقق (قوله أو هو علامة في حقوق الآدمي الخ) المناسب أن يقول أو هو علامة في حقوق الآدمي في الظاهر كزوم الطلاق والعناق ولا يلزمه فيما بينه وبين الله طلاق ولا حد حتى يحتمل أو يبلغ سن الاحتمال وأما مثل حقوق الله فلا يلزم ظاهرا ولا باطنا وهذا الذي قلناه يفهم من كلام

غيره (قوله كالوادي على الصبي) هذا مطلوب وقوله أو ادعى الخ هذا طالب فهو لاف ونشر مرتب ويمكن أن يكون مدعى البلوغ مطلوباً كما لو ادعى عليه أنه أنف شيئاً فدانته عليه وأنه بالغ ووافق على جميع ما ادعى به عليه مع كونه قد ثبت حفظه للمال وخالفه الالب في ذلك وكان صاحب ذلك المتاع ممن يتهم أن يكون غرض المقر دفع ذلك اليه اما لقراءة أو صدقة فلا يلتفت اليه (قوله وأما إذا ادعاه بالسن الخ) ويصدق في السن أن ادعى ما يشبهه (٢٠٢) إذا جهل التاريخ (قوله طالبا كما لو ادعى الخ) ر بما يقع في الوهم من العبارة أن تلك

الدعوى ذاتها تهمة وليس كذلك بل المراد ريبه خارجة عن ذات الدعوى (قوله لكن المعتمد تصديقه) أي مع الريبة (قوله لأن الحدود تدراً) أي وانكاره البلوغ شبهة تدراً الحد عنه ورب أصله ريب نقلت حركة الباء إلى الساكن الصحيح قبلها وهو الراء فصارت الباء متحركة في الأصل مفتوحة ما قبلها لأن فتقلت ألفها فلما دخل الجازم سكن الباء فحذفت الألف لالتقاء الساكنين **فروع** **مسئل** السميوري عن البكر التيتمه تر يد النكاح وتدعى عليه البلوغ هل يقبل أو يكشف فاجاب بانه يقبل قولها اه ولو طلب وقال لم أبلغ فالظاهر انه يقبل قوله ور بما يدل عليه فرع السميوري (قوله لأن المصلحة اذا كانت في الرد أو الاجازة تعين) أي فذلك أمره ظاهر فلا حاجة إلى الاختصاص الشامل لذلك (أقول) والتخير أمره ظاهر فلا حاجة إلى جعلها للتخير فلا فرق (قوله ويرده أيضاً) أي يرد جعلها للاختصاص (أقول) قد علمت انه لا موجب لرد الاختصاص (قوله فالرد ليس خاصاً بالولي) يمكن أن يقال المراد اختصاص نسبي أي مادام صبياً ميزاً ثم بعد كسبي هذا وجدت في شرح عب ما يفيد (قوله ويستثنى الخ) هذا يفيد أن

وصدق ان لم يرب (ش) أي وصدق مدعى البلوغ أو عدمه طالبا كان أو مطلوباً في الاحتمال أو الالبات كما لو ادعى على الصبي البلوغ لاقامة حد جنابة فأنكر أو ادعى هو البلوغ ليأخذ سهمه في الجهاد مثلاً فإنه يصدق في الوجهين أن لم يرب في قوله والا فلا يصدق فالضمير في وصدق للصبي أي وصدق في ادعاء البلوغ اثباتاً ونفيماً طالبا أو مطلوباً أن لم يرب هذا اذا ادعى البلوغ بالا حتم أو الحيز أو الالبات وأما اذا ادعاه بالسن فلا بد من اثبات ذلك بالعدد وأما الجمل فلا يلتفت لقولها حيث لم يكن ظاهراً أو ينتظر الأمر في ذلك حتى يظهر روفي عبارة وصدق الصبي في بلوغه ان لم يرب فان حصلت ريبة فلا يصدق طالبا كما لو ادعى انه بلغ ليأخذ سهمه في الجهاد ونحوه أو مطلوباً كما اذا جنى جنابة وادعى عليه البلوغ ليقيم عليه الحد فأنكر ذلك كافي المشرح لكن المعتمد تصديقه فيما اذا كان مطلوباً في هذا الفرض المذكور لأن الحدود تدراً بالشبهات وفي كلام المواق ما يفيد (ص) ولولي رد تصرف مميز (ش) يعني ان المميز اذا تصرف بمعاوضة بغير إذن وليه فذلك موقوف على نظروليه من اجازة أو رد كان الولي أباً أو غيره حيث استوت مصلحة الرد والاجازة وأما تصرفه بغير معاوضة كهبة وعتق وما أشبه ذلك فإنه يتعين على الولي رده وظهر مما قررنا أن اللام في قوله ولولي للتخير لأن المصلحة اذا كانت في الرد والاجازة تعين فعل ما هي فيه فلا يحتاج إلى جعلها للاختصاص ويرده أيضاً قوله وله ان رشد فالرد ليس خاصاً بالولي ويستثنى من قوله ولولي الخ ما اذا أسر المحجور عليه وأراد الفداء وامتنع وليه فلا كلام لولييه ويستثنى منه أيضاً ما اذا كانت الزوجة عند زوج موسر وامتنع من الانفاق عليها وطلبت من الولي الانفاق عليها من مالها فإنه يجب على الولي ذلك لأنها لو كانت غير متروجة لوجب على الولي ذلك مع ما في هذا من دوام العصمة وأيضاً لو أرادت عدم الزواج فإنها لا تجبر عليه وقال بعضهم لا يجبر الولي على ذلك الا اذا أريد الزوج فراقها ان لم ينفق عليها الولي ويستثنى من ذلك أيضاً ما اذا كان تصرفه في هبة أو صدقة شرط الوهاب عدم الحجر عليه فيها وفي دعوى الاستثناء في الاولين نظر لان المصلحة تعينت فيه ما يجب المصير اليها ولا شأن خلاصه من الاسر ودوام الزوجة عند زوجها من ذلك (ص) وله ان رشد (ش) يعني ان المميز اذا تصرف بغير إذن وليه ولم يعلم بذلك الا بعد خروجه من الحجر أو علم وسكت أو كان مهملاً لا ولي له وتصرف ثم خرج من الحجر بأن بلغ رشيداً فان النظر في ذلك له لا لغيره فان شاء رده وان شاء أمضاه كما كان لولييه لكن الخيار له هنا سواء كان تصرفه بما يجوز لولي رده أو بما يجب عليه رده كاعتق ونحوه ومثل الصبي اذا بلغ رشيداً السفينة اذا رشد لكن في السفينة المهمل على أحد القولين الاتيين وهو ان تصرفه قبل الحجر محمول على المنع عند ابن القاسم وأما عند مالك فهو محمول على الاجازة فلا يحتاج إلى اجازة (ص) ولو حنث بعد بلوغه (ش) هذا ما بالغه في ان له الرد والامضاء فاذا حلف في حال صغره

المراد بالمميز المحجور بلغ أم لا ويكون قوله بعد كالفية تشبيه في المسئلة الاخيرة التي هي قوله وصحت وصيته والاحسن بحرية ان يراد به خصوص الصبي ويكون قوله كالفية تشبيهاً تاماً (قوله مع ما في هذا من دوام العصمة) أي ودوام العصمة أمر ندب له الشارع (قوله يعني ان المميز) هذا يقتضي ان الكلام هنا في المميز والسفينة الا انه يعارضه قوله ومثل الصبي الخ (قوله أو علم وسكت) المناسب اسقاطه لانه اذا علم وسكت فهو اذن (قوله ولو حنث الخ) ليس المراد حنث حقيقة الا لا تعقد عين غير بالغ بل المعنى علق الميز في صغره وفعل بعد بلوغه ضد ما حلف عليه مما يوجب الحنث أن لو كان بالغاً حين التعليق فلا يلزمه (قوله فاذا حلف الخ) لا يخفى انه حينئذ

يكون خلفا فيما يتعلق بالاموال فاذا نال المناسب ان يقول ولو بعد رشده وبلوغه نعم لو كان الخلف بالاطلاق لصح كلام المصنف لكن ليس الكلام الا فيما يتعلق بالاموال (قوله بخرية عبده فلان) أي أو بطلاق زوجته ان لا يدخل دار فلان في هذا الشهر فيبلغ ودخلها فالحكم ما قاله المصنف (قوله بعد بلوغه ورشده) فيه اشارة الى أن محل الخلاف اذا حثت بعد رشده فلو قال المصنف بعد رشده لمكان أفضل (قوله فلا يحتمل كلام المؤلف عليه) لا يأتي الحل أصلا بعد قول المتن ولو حثت بعد بلوغه وان كان النظر لما قبل المبالغة فالمعنى صحيح والحاصل ان كلام المصنف صحيح جعلت للمبالغة أول الحال وخلاصة ما في المقام ان المناسب للمصنف أن يقول ولو حثت بعد بلوغه ورشده لاجل أن الكلام في الاموال فلا بد من زيادة رشده (قوله ورجع تحت الضمير الى الرشده) فيه نظر وقوله لانه قال الخ لا يدل له كما هو ظاهر (قوله ولذا قال الخ) فيه أنه ولو حل على الصبي فقط لا بد من زيادة ورشده لان الكلام في الاموال (قوله ولما كان حثه الخ) لا معنى له فالاولى حذفه (قوله يتنازعه رشده الخ) والمراد بالرشده حسن التصرف (قوله وكلام المقدمات الخ) كلام شب وعب يقتضى انه المعتمد (قوله حيث تغير الحال) وأما لو استمر (٢٠٣) الحال على ما هو عليه فلا رد عليه كما صرح به عب

اعلم أن المعتمد دظاهره لفظ المصنف ولا ينافيه كلام المقدمات لان معنى كلام المقدمات انه اذا تغير بزيادة فله دفع المالبتهوهم من انه يتعين الرد وهذا لا ينافيه انه له ذلك ولو لم يتغير (قوله الا أن يصون به ماله) أي يحفظ به ماله (قوله فيضمن في المال الذي صون به خاصة) بمعنى انه اذا كان يتغذى كل يوم بنصف فضة فيضمن في هذا النصف لا يتعداه الى غيره فاذا كان ما تلفه أقل من النصف ضمنه فقط أو كان قدر النصف كذلك فان كان أكثر من النصف لا ضمان عليه في الزائد (قوله فيضمن في المال الذي صون به خاصة) بمعنى انه اذا كان يتغذى بنصف فضة

بخرية عبده فلان أو صدقة ان دخل دار زيد ثم دخلها بعد بلوغه ورشده فالمشهور ان له الاجازة وله الرد وأما ان حلف في حال صغره وحثت في حال صغره بان دخلها فانه لا يلزمه شيء بخلاف فلا يحتمل كلام المؤلف عليه لعدم تأتى المبالغة وكلام المؤلف لا يشمل السفية بدليل قوله بعد بلوغه ورجع تحت الضمير الى الرشده لانه قال بعد بلوغه رشده أي بعد بلوغه في حال رشده وعليه فيشمل الصبي والسفية اهـ ولذا قال بعض لو قال ولو حثت بعد رشده لمكان أحسن وهذا صادق بما اذا كان الخلف بعد البلوغ لكن هذا يخص بالخلف فيما يتعلق بالمال كالحلف بالعق أي والا فالخلف بالطلاق ونحوه لازم له لانه عاقل بالغ * ولما كان حثه موقوفاً على بخرية الحث لانه حثت موقوف على امضائه ورده لا حثت محتم وبعبارة المراد بالحث قبل البلوغ صورة وهو مخالفة ما حلف عليه وقوله بعد بلوغه يتنازعه رشده وحثت (ص) أو وقع الموضع (ش) هذا مبالغة أي اضافي ان له الامضاء والرد بعد بلوغه ورشده ولو صدر منه ذلك التصرف على وجهه النظر والسداد ولا يلزمه امضاؤه وظاهره التخيير سواء استمر الحال على ما كان عليه أو تغير بزيادة فيما بابه أو نقص فيما ابتاعه وكلام المقدمات يفيد أنه اغاله التخيير فيما وقع الموضع حيث تغير الحال عما كان فن حمله على العموم ففيه نظر (ص) وضمن ما أفسد ان لم يؤمن عليه (ش) أي ضمن الصبي مميّزاً أم لا ما تلفه ان لم يكن امن عليه والا فلا ضمان عليه الا أن يصون به ماله فيضمن في المال الذي صون به خاصة ثم انه يضمن ما أفسد حيث لم يؤمن عليه في ماله لا في ذمته وبعبارة وفي مفهوم أفسد تفصيل فان أصرفه فيما لا بد له منه فان لم يؤمن ضمن مطلقاً لانه أخرى من الافساد وان آمن ضمن ان كان له مال وبقي ولا يتبع

فقط فلا يضمن الا النصف لا غير وقوله صون أي حفظ (قوله في ماله لا في ذمته) فان تلف فأود غيره لم يضمن فلو لم يكن له مال أصلاً لا ضمان عليه أصلاً والحاصل على هذه العبارة انه حمل الافساد على ما يشمل طرحه في البحر مثلاً وما يشمل الانتفاع به وانه اذا لم يؤمن عليه فيضمن اذا كان له مال فاذا لم يكن له مال فلا شيء عليه وسواء في ذلك طرحه في البحر أو لا صون به ماله أولاً وما اذا آمن عليه فلا ضمان عليه حيث طرحه في البحر مثلاً ولو كان له مال وأما اذا أكله مثلاً فان حصل به حفظ المال بان أكل على جوع مثلاً فيضمن في المال الذي عنده الذي وقع فيه التصوين فان لم يكن على جوع فيشكل طرحه في البحر (قوله وبعبارة الخ) لا يخفى انه على هذه العبارة حمل الافساد على طرحه في البحر مثلاً لا على ما اذا انتفع به في أكل ونحوه حاصله انه اذا طرحه في البحر مثلاً فيضمنه ان لم يؤمن عليه والا فلا ضمان عليه (قوله وفي مفهوم أفسد) لم يسلكهم على منطوقه والحكم انك تقول انه اذا أفسد ضمن في ماله ان كان له مال والا ففي ذمته خلافاً لعج وغيره (قوله فان أصرف الخ) مفهوم أفسد وقوله فيما لا بد منه أي وأما اذا أصرفه في غير ذلك فهو بمثابة الافساد فيعطى حكمه وقوله فان لم يؤمن ضمن مطلقاً أي كان له مال أم لا بقي أم لا وتتبع ذمته ان لم يكن له مال (قوله ضمن مطلقاً) أي كان له مال أم لا بقي أم لا ان كان له مال أخذ منه والا تتبع في ذمته عند حصول اليسار وقوله لانه أخرى من الافساد أي واذا كان يضمن عند الافساد اذا لم يؤمن فاولى اذا أصرفه فيما لا بد له منه عند عدم الامن وقوله وان آمن ضمن الخ أي والموضوع انه أصرفه فيما لا بد منه أي وأما

لو آمن وصرفه فيما له غنى عنه فلا يكون ضامنا (قوله اللخمي الخ) كلام اللخمي مرتبط بقوله وان آمن ضمن ان كان له مال وظهر من ذلك التقرير ان الحكم في العبارة الثانية يخالف للحكم في العبارة الاولى وهي لعج والثانية هي التي يفيد هالانقل (قوله وينبغي ان يضمن الاقل الخ) فاذا كان يتغذى بنصف فضة كل يوم وكان ما أفسده يساوي نصفين فلا يضمن الا نصف فقط فاذا كان ما يتغذى به يساوي نصفين وما تلفه يساوي نصفين فلا يضمن نصف فقط (قوله وهذا أولى) أي لعمومه وشموله لجميع ما تقدم وأما على الاحتمال الاول فليس كذلك وقد يقال انه على الاحتمال الاول يراد بالمميز ما يشمل السفيه والاحكام الاتية بعد جارية على هذا المنوال الا قوله وصحت وصيته فقاصر على الصبي بقريته التشبيه فتؤدى الاحتمالين واحد ويمكن ان توجهه الاول به بجعل الكلام على مساق واحد بخلافه على الاحتمال الاول (٣٠٤) فلم يكن على مساق واحد كما علم مما تقدم (قوله بان لا يعرف ما ابتدأ به) بان يقول

أوصيت بد ينار لزيد ثم يقول أوصيت لزيد بد ينارين وهكذا فالمراد بعدم المعرفة التناقض (قوله الى حفظ مال ذي الاب) بان لا يصرفه في لذاته ولو لمباحة وان لم تجز شهادته ثم انك خبر بان في المصنف شيئا وذلك لانه لا يعلم منه الحفاظ لمال ذي الاب فلو قال الى حفظ ذي الاب ماله لكان أولى ويجاب بان المصدر مضاف للمفعول والتقدير الى حفظ ذي الاب ماله ولكن لما حذف الفاعل هنا احتاج للاظهار فيما بعد حيث قال ذي الاب وقوله وفلن وصى أو مقدم أي بعده فحذف لفظ بعده من هنالذ لالة الاول عليه وصفة اطلاق الجبر من الوصى أن يقول أشهد فلان أنه لما تبين له رشديتيه فلان أطلقه ورشده ومملكه أمره فان قامت بينة أنه لم يرل سفيهارد فعله وعزل الوصى وجعل غيره عليه ولا يضمن الولي شيئا مما تلفه لانه فعله باجتهاده (قوله وهو اذا جبر عليه) حاصله كما أفاده بعض الشراح ان الصبي متى بلغ رشيد اخرج من حجر أبيه ولا يحتاج لفك ما لم يكن أبوه حجر عليه قبل الرشد وأشهد على

ذمته اتفاقا للخمي وينبغي ان يضمن الاقل منه أو ما صون به ماله ولما كان الحجر عليه في حياته ملحق نفسه وكانت الوصية في ماله بخلاف ذلك فهي جائزة ولا حجر عليه فيها لانها خارجة من ثلثه بعدموته فساوى فيها البالغ أشار الى ذلك بقوله (ص) وصحت وصيته (ش) أي وصحت وصية الصغير المميز أي وجازت أيضا وانما اقتصر على العكس لاجل الشرط المذكور وقوله (ص) كالسفيه (ش) تشبيهه فيما قبله فقط وهو صحة وصيته ويحتمل أن يكون تشبيها تاما في الاحكام السابقة من قوله وللولي رد تصرف مميز الى هنا ان أراد بالمميز الصبي أي وللولي رد تصرف السفيه وله ان رشدا الخ وهذا أولى وأما قوله (ص) ان لم يخط (ش) فهو وشرط في المميز والسفيه والمعنى ان صحة الوصية منهما ما لم يحصل تخليط امان حصل فان وصيتهما لا تصح وفسر اللخمي التخليط بالايباء بما ليس قربة وأبو عمران بان لا يعرف ما ابتدأ به وقد أشار الى هذا المؤلف في باب الوصية بقوله وهل ان لم يتناقض أو ان أوصى بقربة تأويلان (ص) الى حفظ مال ذي الاب بعده (ش) يعني ان الحجر لا يزال منسجبا على الصبي الى بلوغه رشيدا وهو المراد بحفظ المال ومعناه أن يكون بعد بلوغه حسن التصرف وحينئذ ينقل عنه حجر أبيه ولو لم يفكه أبوه عنه بخلاف الوصى ومقدم القاضي فانه لا بد ان يفكه عنه الحجر بعد بلوغه رشيدا والى هذا أشار بقوله (ص) وفلن وصى أو مقدم (ش) أي من قدمه القاضي أي مع حفظ ماله ولا يحتاج الامر في فكهما الحجر عنه الى اذن القاضي وانما كان الوصى هنا أقوى من الاب وهو فرعه لان الاب لما أدخل الابن في ولاية الوصى صار بمنزلة مالو حجر عليه أي بعد بلوغه رشيدا وهو اذا جبر عليه لم يخرج الا باطلاقة ولومات الوصى قبل النقل تصير أفعاله بعد ذلك على الحجر ولا بد من فك الحاكم ولا يقال صار مملوكا ولا يتأتى الخلاف الا في بين ابن القاسم ومالك لانه محجور وعليه وفي كلام المؤلف من قوله الى حفظ مال ذي الاب الخ اشعار بان اليتيم المهمل يخرج من الحجر بالبلوغ (ص) الا كدرهم لعيشه (ش) هذا مستثنى من قوله وللولي رد تصرف مميز يعني ان الولي له أن يحجر على الصغير والسفيه ويرد تصرف كل اذا كان ذلك في شيء له قدر وبال وأما الشيء المتألفه مثل درهم يشتري به شيئا يأكله كالحبز والبقل وما أشبه ذلك فان وليه لا يحجر عليه في ذلك وأما زوجة المحجور فهي التي تقبض نفقتها وأخذ ابن الهندي من قوله مثل الدرهم يتباع به الحما ان الوصى لا يدفع له غير نفقته وقال ابن العطار يدفع له نفقته

ذلك وهذا ظاهر اذا كان بعد البلوغ بل وظاهر التوضيح ولوقبله فاذا حصل ما ذكر فلا يخرج من الحجر الا بالفك والمراد ونفقة بلغ رشيدا أي تحقق ذلك فان جهل فهو محمول على السفه فالخام ان قوله وهو اذا جبر عليه أي بعد البلوغ أي قبل أن يعلم حاله (قوله يخرج من الحجر بالبلوغ) هذا يأتي على قول مالك الذي هو معتمد تأمل في وجهه الاشعار فانه لم يظهر مع ما تقدم من ان قوله والصبي لبلوغه حجر النفس (قوله لعيشه) أي ضروراته ومصالحه كالأقاربه وغسل ثوبه ونحو ذلك وقوله لعيشه أي وهو يحسن التصرف فيه والا فلا يدفع له وقال الزرقاني ان المراد به الدرهم الشرعي وربما يشعر بذلك قول المدونة يشتري به الحما اذا لا يشتري اللحم بدرهم من الفلوس ومعنى كلامه ان الدرهم اذا دفع له أو الدرهمين اذا دفع له من نفقة فاشترى بذلك شيئا لعيشه فان فعله ماض وأما الوبايع من متاعه شيئا لعيشه فان الولي النظر فيه ولو قل كذا ينبغي وانظر في ذلك (قوله وقال ابن العطار الخ) أي وكذا يدفع له نفقة ولده وأما نفقة زوجته

وخادمها فتعطى لها وهذا كله اذا احسنت التصرف في ذلك فان كانت زوجته أمه تدفع نفقتها السيدها والظاهر ما قاله ابن العطار بل يمكن التوفيق بحمل ما أخذ من المدونة على ما إذا لم يتعلق به نفقة لاحد فتدبر (قوله لا طلاقه) معطوف على محذوف أى وللولى رد تصرف مميز في مال لا في طلاق فلا يراد به يشترط في لان لا يتصادق أحد متعاطفها (٢٠٥) على الآخر (قوله وتصرفه) أى اذا

كان الاب لم يحجر عليه قبل وفاته فائدة المحجر على من بلغ رشيدا يكون من الحاكم وأما على الصبي أو من بلغ سفيها فن الاب فالحاجر في الاول الحاكم وفي الثانى الولي والحاصل ان الجنون تارة يطرأ على بالغ رشيد وتارة على بالغ سفيه فان طرأ على بالغ رشيد فان الحجر عليه لا يكون الا للحاكم فاذا زال جنونه عاد لحالته الاولى وهى الرشيد واذا طرأ على سفيه فالحجر لوليه مستمر فاذا زال الجنون عاد محجورا عليه كما كان وكذلك الصبي الا أن يزول جنونه وقد بلغ رشيدا (قوله عليهم ما العكس) أى ولهما العكس فلا يراد ان هذين القولين منصوصان لا مخرجان (قوله المعلوم السفه) أفاد كلامه هذا ان الاولى للشارح أن يقول أى الشخص الذكرا البالغ العاقل المعلوم السفه (قوله ويأتى محترز) هذا لا يظهر لان الآتى في الانثى التى لها ولى فمحترز ما هنا الاولى له وكذا يقال في قوله وتقدم محترز الثانى (قوله والثالث في قوله الجنون الخ) لا يخفى ان هذا يقتضى ان قوله الجنون محجور حجر مال وليس كذلك بل حجر النفس فيه مجرد الافاقة ينفل عنه حجر الجنون من غير احتياج الى فلن ويرجع لما كان عليه من حجر صبا أو سفه ان كان وينفل عنه ذلك بما سيأتى (قوله دخول زوج بها)

ونفقة رقيقه وأمها وأولاده ثم أخرج ما يخص السفيه البالغ بالعطف على تصرف بعد أن أخرج ما يعمله باداة الاستثناء فقال (ص) لا طلاقه واستحقاق نسبه ونفيه وعق مستولده وقصاص ونفيه واقرار بعقوبة (ش) والمعنى ان المميز البالغ الذى لم يعلم رشده اذا طلق زوجته ليس لوليه أن يرد ذلك على المذهب سواء كان الطلاق على وجه الخلع أم لا وكذلك يلزمه استحقاق النسب بشرطه الا فى بابيه وكذلك اذا نفي نسبه بلعان في الزوجة أو بغيره في حل الامة فليس لوليه أن يعارضه وان كان في الاستحقاق اثبات وارث واتلاف مال لان ذلك بعد موته وكذلك اذا عتق مستولده فانه يلزمه وليس لوليه كلام على المشهور اذ لم يبق له فيها غير الاستمتاع ويسير الخدمة والنفقة أكثر من ذلك ويتبعها مالها ولو كثر على الرجوع وقيل بقيد القلة وعليه مشى المؤلف في باب الفليس حيث قال وتبعها مالها ان قل وقيل لا يتبعها مالها مطلقا والا لول قول مالك في رواية أشهب والثاني قول أصيبغ والثالث رواية يحيى عن ابن القاسم وكذلك يلزمه جنائياته على غيره من نفس أو جرح أو قذف وكذلك يلزمه اذا عفا عن جنى عليه أو على وليه من عبد ونحوه جنائيه عمدا اذ ليس فيها الا العفو مجانا على مذهب ابن القاسم وهو المشهور وكذلك يلزمه ما أقربه من عقوبة في بدنه بان قال مثلا قطعت يدي ولا خلاف انه لا يصح عفو عن جراح الخطا لانها مال فان أدى جرحه الى اتلاف نفسه وعفا عن ذلك عند موته كان في ثلثه كالوصايا وما في معنى الخطا من عمدا لا قصاص فيه كالجائفة كالخطا وقد استفيد مما قررنا ان هذه المسائل في السفيه البالغ ولا يتصور حصولا من الصغير فجعل الشارح هذه المسائل في غير البالغ سبق قلم (ص) وتصرفه قبل الحجر محمول على الاجازة عند مالك لابن القاسم وعليهما العكس في تصرفه اذا رشده (ش) يعنى أن أفعال السفيه الذكرا البالغ المهمل المحقق السفه اذا تصرف ولو بغير عرض كعتق ونحوه محمولة على الاجازة عند مالك وكبراء أصحابه كابن كنانة وابن نافع وشهره ابن رشد في مقدماته لان المانع الحجر عليه ولم يوجد محمولة على المنع عند ابن القاسم لان علة المنع عنده السفه وهى موجودة فالورشد بعد الحجر عليه وتصرف بعد رشده وقبل الحكم باطلاقه فالحكم المتقدم لمالك وابن القاسم يعكس هنا فالك منع أفعاله لوجود الحجز عليه وهو علة المنع عنده وابن القاسم يحيز أفعاله لوجود الرشيد وهو علة لجواز التصرف عنده وجعلنا كلامه على البالغ لان الصبي المهمل تصرفاته كلها مردودة قبل الحجز ولو كان ذكرا وعلى الذكرا لان الانثى المهملة تصرفاتها مردودة أيضا الا أن تعنس أو يعضى لدخول زوجها العام فتجوز أفعالها حيث علم رشدها أو جهل حالها أو امان علم سفهها فترد أفعالها وبعبارة وتصرفه أى السفيه الذكرا البالغ العاقل المهمل المعلوم السفه وأما المجهول الحال وهو الذى لا يعلم له رشده من سفه فافعاله على الاجازة باتفاق ويأتى محترز القيد الاول في قوله وزيد في الانثى الخ وتقدم محترز الثانى في قوله والصبي والثالث في قوله الجنون والرابع في قوله الى حفظ مال ذى الاب ولم يقل المؤلف في اجازة أفعاله قبل الحجز وردها قولان اشارة الى أن المشهور عنده قول مالك (ص) وزيد في الانثى دخول زوج وشهادة العدول على صلاح حالها (ش) أى في زاد ما ذكر على ما مر

أى بمجرد دخول الزوج فان لم يدخل فهو على السفه ولو علم رشدها (قوله وشهادة العدول الخ) فيه انه قد يقال يستغنى عن ذلك بقوله الى حفظ مال ذى الاب فكيف يصح قول الشارح أى في زاد على ما ذكر الخ والجواب انه ذكره ليبين أنه لا بد من شهادة العدول ولا يكتفى بسؤال الجيران غير ان عجم أفاد نقلا عن عياض المراد بشهادة العدول على صلاح حالها أنها لا تعرف بسفه (أقول) حينئذ قوله الى حفظ

مال ذي الابل ليس تحقيقا ولو احتمل الامع انه خلاف المتبادر والحاصل ان ذات الابل تخرج بحفظ المال مع دخول زوج وشهادة العدول على صلاح حالها وتخرج ذات الوصي أو المقدم بفكهما بعد دخول زوجهما وشهادة العدول كما ذكر في دخول الزوج وشهادة العدول من زيدان بعد حفظ المال في ذات الابل وغيرها وقبل فلغيره فان المزيد على الشيء قد يكون لاحقا كما في ذات الابل وغيرها وسبقا عليه كما في ذات الوصي والمقدم فالدخول والشهادة سابقان على الفل في ذات الوصي والمقدم ولاحقان لحفظ المال في ذات الابل وغيرها وتصدق معنى الزيادة فيهما على ما ذكر في الذي كرفليس قوله وزيد في الاثني خاصا بذات الابل كما لبعض (قوله ان لم يرشداها قبل ذلك) أي قبل الدخول كما هو مفاد قول المصنف بعد وللاب ترشيدها الخ والمناسب ان لم يرشداها الابل قبل ذلك أي قبل الدخول وشهادة العدول كما هو ظاهر (قوله وقد مر ما يخرج به) أي ما يخرج به من ذكر من المهملة من الخرج هذا على ما في بعض النسخ من انه بالياء التثنية وفي بعض النسخ بالفاء ثنية وهي ظاهرة وقد تقدم قريباً في قوله الا ان تعنس (قوله ما زاد على الواحد على المشهور) قال محشي تب وتعتبر المؤلف بالعدول تبع فيه ابن رشد فظاهره أنه لا يكفي اثنتان وهذا الذي جرى به العمل عند المتوثقين ان الترشيده والتسفيه لا يكفي فيه العدلان وعليه درج ابن عاصم (٢٠٦) في تحفته وقال في المتبعية ولا يجوز في ذلك شاهدان كما يجوز في الحقوق وعلى هذا العمل وقال ابن فرحون في

في كل واحد ذات الابل يزاد لهما مع حفظ المال والبلوغ دخول زوجها وشهادة العدول على صلاح حالها ان لم يرشداها الابل قبل ذلك وذات الوصي والمقدم يزاد لهما مع البلوغ وحفظ المال وفل الوصي أو المقدم دخول زوج وشهادة العدول على صلاح حالها ان لم يرشداها قبل ذلك على الخلاف ولا يدخل في كلامه المهملة خلافا للشيخ عبد الرحمن لانه قال وزيد أي على ما مر في الذكر من حفظ مال ذي الابل وفل الوصي أو مقدم وقد مر ما يخرج به من الخرج والمراد بالعدول ما زاد على الواحد على المشهور (ص) ولو جدد أبوها ججرا على الاربع (ش) يعني أن الججر على الاثني ينفلت بدخول الزوج بهامع الشهادة على حسن تصرفها ولو جدد أبوها عليها ججرا ولا يعتبر بذلك ولا يحتاج الى فل اذا حصل ما ذكر على الاربع عند ابن يونس وانظر ما في كلام المؤلف هنا في الكبير * ولما قدم ان حد الججر في ذات الابل الرشد وشهادة العدول بالصلاح ويزاد على ذلك في ذات الوصي والمقدم الفل أشار الى ان محل ذلك حيث لم يحصل منهم ترشيده فقال (ص) وللاب ترشيدها قبل دخولها (ش) يعني أن الابل يجوز له أن يرشدا بنته البكر البالغ قبل دخولها على زوجها وسواء علم رشدا أم لا وفائده انه لا يجوز نكاحها الا باذنها كما مر والشب تعرب عن نفسها كبكر رشدت وأما يبعها ومعاملاتها فهي محجور عليها فلا يعضى شيء من ذلك الا باجازة أبيها (ص) كالوصي ولو لم يعرف رشدا وفي مقدم القاضى خلاف (ش) التشبيه في مطلق الترشيده والمعنى ان للوصي أن يرشد البكر البالغ التي في حجره بعد الدخول على زوجها لا قبله واختلاف في مقدم القاضى هل له ان يرشد البكر البالغ التي في حجره بعد دخولها على زوجها أو ليس له ذلك وانظر هل للسيد أن يرشدا أمته أو عبده ويصير حكمهما حكم البكر اذا رشدت أو ليس له ان يرشدهما وبأى قوله وججر على الرقيق الا باذن وكلام المؤلف في الترشيده بقول المرشده من غير اثبات موجب

هذا العمل وقال ابن فرحون في تبصرته لا يكفي برجلين في ترشيده التسفيه الامع الفسوق ونقل عن الجزيري وثائقه شهود الترشيده تجب فيهم الكثرة وأقلهم على قول ابن الماجشون أربعة وكذا التسفيه (قوله ولو جدد أبوها ججرا) أي بان يحدد عليها الججر بعد ما حفظت المال ودخل بها الزوج وقبل الشهادة أو قبل حصول أحد الأمرين المذكورين أو قبل حصولهما معاً لم يعتبر ولا يحتاج الى فكه اذا حصل الأمران (قوله على الاربع) اعترضه تب بانه لا يرشد ابن رشد وابن رشد لم يفرع الخلاف المذكور على قوله وشهادة بل على مقابله وهو مضى عام ونحوه بعد الدخول وهو قول مطرف في الواضحة فتكون أفعالها قبل العام حر دودة ما لم يعلم رشدا وبعده جائز ما لم يعلم سفها أو مضى عامان

وهو قول ابن نافع أو ستة أعوام وهو قول في المذهب أو سبعة وهو لابن القاسم فالقول المصنف وزيد في الاثني بدليل

مضى سبعة أعوام بعد الدخول لكان ماشيا على قول ابن القاسم الذي جرى به العمل عند أهل قرطبة ويكون قوله ولو جدد أبوها ججرا على الاظهر واقعا في محله ومعناه حيثئذ أنه اذا مضت المدة المسمى كورة انفلت عنها الججر ولو جدد أبوها عليها الججر قبل المدة من غير احتياجه الى الفل وان لم يثبت حفظها للمال ولا شهد العدول بصلاح حالها ولا يقبل قول الولي ولو أباناها تسفيهه الا أن يثبت ذلك انتهى شب (قوله وأما يبعها ومعاملاتها الخ) فيه نظير النصوص مفيدة أن المراد في المعاملات بل ينافي ما تقدم له قريباً من قوله ان لم يرشداها الابل قبل ذلك لان هذا في المعاملات قطعاً وهذا كله اذا لم يثبت رشدا وانما الترشيده بقول المرشده من غير اثبات الموجب كما أفاده بعض شيوخنا (قوله وفي مقدم القاضى خلاف) الراجح لا وانه ليس له الترشيده بعد الدخول الا اذا ثبت موجب من حفظ المال وشهادة العدول على صلاح حالها وأمره القاضى بذلك (قوله والمعنى ان الموصى الخ) فائدة هذا الترشيده بعد الدخول انه انما يصير رشده ولو لم يشهد العدول بصلاح حالها (قوله حكم البكر) أي فلا تزوج الا باذن وقوله وبأى سند لقوله وليس كذلك

(قوله بدليل قوله الخ) اما يجعل الوالي الحال أولمبالغه وروح الدلالة قوله ولولم يعرف رشد ها وقوله وان لم يكن هناك سبب مما يأتي فيه
إشارة الى انه لا بد من سبب وهو كذلك واذا تأملت نقول لاحاجة لذلك ولا يرد اعتراض على المصنف لانا نقول المراد ان لم يذ كر سببه
أصلا ولا نقيده بما يأتي (قوله ثم وصيه) أي الاب وقوله وان بعد أي الوصي لا بقيد كونه وصي الاب (قوله فيبيان السبب) أي
الاتي الذي يباع عقاره له والربيع في اللغة المنزل والمراد به هنا العقار مطلقا (٢٠٧) وعبر به لانه أخصر من العقار ك (قوله لانه لا بد

في الوصي من وجود السبب)
أي الذي هو من الاسباب الآتية
(قوله ثم حاكم) المراد به القاضي
بدليل قوله ومال يقيم القضاة (قوله
بثبوت يته) الباء سببية أو بمعنى
بعد (قوله ومالكه ما يبيع) أي لما
يراد ببعه لان اثبات الملكية مقدم
على البيع (قوله وحيازة الشهود له)
فتقول هذا الذي خزناه أي
أحفظناه هو الذي نشهد بملكه
لليتم (قوله أولى من ابقائه) الاولى
أن يقول أولى من يبيع غيره كما في
كلام غيره (قوله المرة بعد المرة)
أي اظهره في السوق المرة بعد
المرة وفي شرح شب المراد به
اظهره للبيع واشاره بالمناداة
عليه ونحو ذلك لا تكرر وقوفه
بالسوق لانه لا يشترط أيضا الوقوف
به في السوق لا يأتي في العقار (قوله
فان قلت الخ) هذا السؤال لا ورود له
أصلا وذلك لاننا انسلم انه لا يبيع
الالغبطة الذي هو الزيادة الثالث بل
يبيع لغيرها والبيع لغير الغبطة
لا يتوقف على كون الثمن يزيد
والحاصل ان المصنف سياتي
يقول وانما يباع عقاره لحاجة
أو غبطة الخ واذا كان كذلك فلا
معنى لقوله فان قلت الوصي لا
يبيع الالغبطة وقوله وباتي
انه فيه وفي الحاكم أي فيقال ان
الحاكم لا يبيع الزيادة على الثمن

بدليل قوله ولولم يعرف رشد ها ولما جرى في كلامه ذكر الولي شرع يتكلم على من هو فقال
(ص) والولي الاب وله البيع مطلقا (ش) يعني ان الاب اذا كان رشيدا هو الذي ينظر في أمر
المحجور عليه صيبا أو سفيها فغير الاب من الاقارب لا نظره على المحجور عليه الا باصاء من
الاب أو الحاكم واختلف اذا كان الاب سفيها هل ينظر وصيه على أولاده أولا ينظر الابن قد يم
خاص في ذلك خلاف وعلى الثاني العمل وللاب أن يبيع مال ولده الذي في حجره من ربيع وغيره
وان لم يذ كر سبب البيع بل وان لم يكن هناك سبب مما يأتي لان أفعال الاب محمولة على النظر
والسداد بخلاف الوصي كما يأتي وبما قررنا ظهر ان قول المؤلف (ص) وان لم يذ كر سببه (ش)
منتهقد اذ مقضاه انه لا بد لبيعه من سبب لكن لا يحتاج لذكره وليس كذلك اذ له البيع وان
لم يكن هناك سبب (ص) ثم وصيه وان بعد وهل كالأب أو الاربع فيبيان السبب خلاف
(ش) أي وان لم يوجد الاب فوصيه يقوم مقامه وينظر في مصالح اليتيم من بيع وغيره وهل
أفعاله محمولة على السداد في الرباع وغيره أو لا يكف ليبيان السبب أو تحمل على السداد
وانه باع لسبب وان لم يذ كر بل ولا يسأل عنه الا في الرباع فلا بد من بيان السبب الذي أدى
الى بيعها وصدق فيه وان لم يعرف ذلك الا من قوله خلاف لكن ظاهرا تشبيه الوصي بالاب
انه لا يشترط وجود السبب في الوصي لان الاب له البيع وجد سببه أم لا يشه أم لا وليس كذلك
لانه لا بد في الوصي من وجود السبب لكن اختلف هل لا بد من بيانه أولا (ص) وليس له هبة
للتواب (ش) يعني ان الوصي لا يجوز له أن يهب من مال اليتيم للتواب بخلاف الاب لان الهبة
اذا قامت بسداد الموهوب انما عليه القيمة والوصي لا يبيع بالقيمة بخلاف الاب والحاكم
كالوصي (ص) ثم حاكم وباع بثبوت يته واهماله ومالكه ما يبيع وانما الاولى وحيازة الشهود له
والتسوق وعدم الغاء زائد والسداد في الثمن (ش) يشير به الى ان مرتبة الحاكم متأخرة عن
مرتبة الاب والوصي فيتمولى أمره بنفسه أو يقيم له من ينظر في مصالحه ثم ان الحاكم لا يبيع
مادعت الحاجة الى صرف ثمنه في مصالح اليتيم الا بشرط أن يثبت عنده يتم الصغير لا تحال
وجود أي به واهماله لا احتمال وجود وصي له أو مقدم ومالكه للذي يبيع عليه لا احتمال أن
يبيع ما ليس له وان الشئ المبيع أولى ما يباع على اليتيم أي أولى من ابقائه ويثبت عنده حيازة
الشهود لذلك الشئ الذي يباع خشية أن يقال بعد ذلك ليس هذا المبيع هو الذي شهد بملكه له
وهذا ما لم تتضمن شهادة بينه الملك ما شهدت به بينه الحيازة كما يقع عندنا بعض من ذكر شهود
الملك حدود الدار مثلا ومحلها أو سائر ما تتميز به فيستغنى بذلك عن بينه الحيازة ويثبت عنده
التسوق للشئ الذي يباع المرة بعد المرة وعدم وجود من يزيد على ما أعطى فيها وان الثمن
سداد أي عن المثل فأكثر لا نسيئة ولا عرضا خوف العدم والرخص فان قلت الوصي لا يبيع
الالغبطة بأن يكون الزائد على الثمن قدر الثلث مع ان الوصي مقدم على الحاكم قلت الحاكم
نصرفه بحسب الأصل عام بخلاف الوصي فان تصرفه مقصور على الموصى عليه ثم ان هذا انما

كالوصي هذا امر اده وقد علمت انه لا يصح ذلك أصلا ولا ورود ذلك أصلا واذا تبين ان الوصي والحاكم يبيعان للغبطة ولغيرها فيقال
ما معنى قول المصنف هنا والسداد في الثمن الا أن يقال والسداد في الثمن بالنظر لبعض ما يباع له أو يراى بالسداد في كل شئ بحسبه في
الغبطة كذا وفي البيع لحاجة كذا وهكذا وقوله وفي تصريحه باسماء الشهود فان لم يسم الشهود انظر هل ينقض حكمه قياسا على ما يأتي
في بيع الغائب من قوله رسمي الشهود والانقض أم لا

(قوله أوجبوا البيع) أي شهدوا بوجبات البيع (قوله كد الخ) أي الا لعرف لانه كالشرط كما ينطق في أهل البوادي عوت شخص عن غير وصية ويحضرن الصغير قريسه فهو كالوصي نقله الطخفي وقوله وعمل بامضاء اليسير قال في ل وجد عندى مانصه وأما الكثير فيرد فعله ولو طال هو قول ابن العطار إلا أن كلا

من ابن الهندي وابن العطار زاد ونحوها وقوله أو ثلاثين هو قول ابن زرب (قوله وهو ظاهر كلامهم) أقول وينبغي أن يعول على ظاهر كلامهم وأقول ينبغي أن ينظر في اليسارة لما يقوله أهل المعرفة والحاصل أن الذي ينبغي التعويل عليه أن ينظر لذلك المال في حد ذاته وأنه متى كان يسير أمضى تصرفه وإن لم يكن اهـذا اليتيم الا هذا المال وقوله والظاهر الخ على هذا الظاهر يلزم أن يكون عند اليتيم مال آخر تنظر العشرة باعتبارها هل هي كثيرة أو قليلة فتدبر (قوله والظاهر الخ) لا يخفى أن ملحظ هذا أن القلة لا ينظر فيها الحال مال اليتيم أي فالعشرة مثلاً يسيرة إذا كان ماله مائة وكثيرة إذا كان ماله عشرين وقس على ذلك (قوله يجوز للولي أن يترك القصاص في الأطراف ممن جنى على الصغير الخ) والظاهر لخصوصية الأطراف بل مثله ممن جنى على أم الصبي الذي تحت حجره (قوله أي ليس للولي الصغير أن يعفو) أي مجاناً أو باقل من الدية كما في العبارة الآتية (قوله ويحتمل عسر المجنى عليه) أي ولا يمكن التوصل لا كمنزوقه يقال عسر الجاني حقيقة أو حكماً فيشمل صورتين وإذا شمل صورتين فلا يصح هذا

الا احتمال أي أن المراد عسر المجنى عليه لانه لا يجوز الصلح باقل خصوصاً إذا كان المجنى عليه معسراً والجاني ملياً اتلاف يمكن التوصل الى أخذ الدية بتمامها (قوله يعني أن ولي المحجور أباً أو غيره) هذا التعميم صواب خلافاً لما في شرح شب (قوله بعوض من غير العبد) أي بان كان من الأب أو أجنبي

(قوله الآن يكون الولي موسرا) هذه هي عين قول المصنف بعد كايه ان ايسر بل اعم (قوله والمعنى ان ابا المحجور عليه) عبارة شب أي كما مضى عتق الاب دون غيره من الاولياء اذا كان بغير عوض بشرط أن يكون موسرا أي وغرم من ماله ثمنه وفي نت قيمته (أقول) وهو الظاهر فان ايسر لم يجز عتقه ورد الآن يتناول زمانه وتجاوز شهادته وينبغي كبح الاحرار في تباع الاب بقيمته اه بقي شيء وهو ان المصنف قيد بانيه فيما اذا كان بغير عوض فصارا الحاصل على (٢٠٩) مافي عجب وتبعه شب انه متى كان بعوض من

غير العبد فلا فرق بين الاب وغيره وامان كان بغير عوض فيمضى عتق الاب فقط مع سره لا غيره اه ولكن في هرام أو غيره من الاولياء وأقول ما نقله الشارح أولا عن المدونة في قوله الآن يكون الولي موسرا يقوى كلام الشارح وانه لا مفهوم لقول المصنف كايه ان ايسر (قوله حلفه به) أي حلف الاب بعتق عبده كان يقول ان كلمت زيد افسد عبدا ولدي حر وكلمت زيدا (قوله ومفهوم قوله عتقه الخ) وفهم عجب ان التدبير كالهبة والصدقة وليس كالعتق (وأقول) ولذا قال الشارح أولا اعتقا ناجزا بعوض (أقول) بل ويفهم حينئذ ان العتق لاجل كالهبة والصدقة فتأمل (قوله ان هبته وصدقته ليست كذلك) أي لتشوف الشارع (قوله وانما يحكم) المراد ان هذه الامور اذا احتج فيها بالحكم فانما يكون من القضاة قال في التوضيح للقاضي النظر في الاشياء الا في قبض الخراج اه أي خراج الارض فان ذلك للسلطان لكونه من متعلقات بيت المال زاد عجب قلت وكذلك التقرير في الطرفين ونحو ذلك مما جرت به العادة انه لا يتولى ذلك الا السلطان او من يقوم مقامه فالقضاة معزولون عنه (قوله واما نائب القاضي) أي والسلطان أولى (قوله من تقديم

اتلاف لمال المحجور الآن يكون الولي موسرا فيجوز ذلك ويغرم قيمته من ماله قاله في كتاب الشفعة من المدونة (ص) كايه ان ايسر (ش) الضمير يرجع للمحجور عليه من صغير وسفيه والمعنى ان ابا المحجور عليه لا يجوز له ان يعتق شيئا من رقيق محجوره بغير عوض الا ان كان موسرا واما المالك لامر نفسه فلا يمتنع عتقه ولو كان الاب موسرا وهذا ايضا اذا اعتقه الاب عن نفسه واما لو اعتقه عن الولد فلا ومثل عتق الاب مالولده حلفه به ان ايسر أي يوم العتق ومثله اذا ايسر قبل النظر فيه كاذ كره أبو الحسن ومقتضى قوله ومضى عدم الجواز ابتداء مع انه جائز ومفهوم قوله عتقه ان هبته وصدقته ليست كذلك وهو كذلك أي فترد ولو كان الاب موسرا وماذا كرا الجرم من هو أهله شرع في الكلام على من يتولاه ويحكم فيه وان كان الانسب بذلك باب القضاء ولهذا ذكر شروط التحكيم واختصاصه بالمال والخراج هناك فقال هنا على سبيل الاستطراد (ص) وانما يحكم في الرشد وصدقه والوصية والحبس المعقب وأمر الغائب والنسب والولاء وصدق وقصاص ومال يتيم القضاء (ش) يعني ان هذه المسائل العشرة لا يحكم فيها الا القضاة أي لا يجوز الحكم فيها ابتداء الامن القضاة لا غيرهم كالوالى والوالى الماء والمحكم واما نائب القاضي فهو مثله فاذا حكم فيها غير القضاة مضى ان حكم صوابا وادب منها الرشد وصدقه وهو السفيه المتقدم تعريفهما آتفا ومنها الوصية أي أصل الوصية أو صحتها أي لا يحكم بان هذا وصى لهذا أو ان هذه الوصية صحيحة أو باطلة الا القضاة وكذا ما يتعلق بالوصية من تقديم وصى ومن كون الموصى له اذا تعدد يحصل الاشتراك أو يستقل به أحدهما ومنها الحبس المعقب صحة وبطلان أو أصله أي لا يحكم بصحة الحبس المعقب أو بطلانه أو بان هذا الحبس معقب أو غير معقب الا القضاة والحبس المعقب هو المتعلق بوجود ومعدوم كهذا وقف على فلان وعقبه ونسله واما غير المعقب كحبس على فلان وفلان مثلا فلا يقيم بد بالقضاة لكون الحكم على غير غائب وينبغي أن يكون مثل الحبس المعقب الحبس على الفقراء ومنها النظر في أمر الغائب غير المفقود فان زوجته ترفع للقاضي وللوالى ولوالى الماء وانما أقدم لفظه أمر مع الغائب لان ذاته لا تقبل الحكم بخلاف البواقي فان ذواتها تقبل الحكم وبعبارة ما يسمى غائبا في اصطلاح الفقهاء والمفقود لا يسمى غائبا في اصطلاح الفقهاء لان الغائب في اصطلاحهم من علم موضعه والمفقود من لم يعلم موضعه ومنها النسب والولاء أي لا يحكم ان فلانا من نسب فلان أو ان فلانا له الولاء على فلان الا القضاة ومنها الحد طر وأما الرقيق فليس يده حده ان ثبت بغير علمه ولم يتزوج بغير ملكه ومنها القصاص في النفس ومنها مال القيم وكان ينبغي أن يقول وأمر يتيم تسقيها وترشيدها وبيعها وقسمها وغير ذلك وانما نكر الحد وما بعده لان الحد والقصاص ومال يتيم أفرادها متعددة وتقييمها لنا القصاص بالنفس تبعنا فيه بعضا وزاد ما في الاطراف فسيأتى في قوله ومضى ان حكم صوابا وادب وفيه نظر فان ما أتى أعم من الاطراف واختصاص القضاة بهذه الامور ما لخطرها ولتعلق

(٢٧ - خشي رابع) وصى أي ولا يترك مهما (قوله وبعبارة ما يسمى غائبا) أي فلا حاجة للاستثناء (قوله ان ثبت بغير علمه) أي ان ثبت موجبته من زمانه بغير علمه أي بان لا يكون أحد الشهود (قوله ولم يتزوج بغير ملكه) أي بان لم يتزوج أصلا أو تزوج بملكه أي السيد وأما لو تزوج بغير ملك السيد بان تزوج بجمرة أو تزوج بملك غير السيد فلا يقيم الا السلطان (قوله وفيه نظر) أي وحينئذ فيعهم هنا ويقال ذكره هنا لجمع النظائر (قوله اما لخطرها) أي عظمها أي فلا يقيمها الا القضاة كالقصاص والحدود وأمانعة خلوف تجوز

الجمع فالحدود لحق الله وخطرها (قوله أَوْ حق من ليس موجودا) كالحبس المعقب وحق الله كمال اليتيم وفيه ان مامن حق الا وهو حق الله الا ان يريدا كان متمم معضلة فيصح كالحدد فانها المحض حق الله (قوله وغيرهم) أي من الوالى ووالى الماء لا المحكم فالمحكم منقضى (قوله يرجع لليتيم) أي واما عقار السفينة فانما يباع لمصلحة وان لم يكن أحد هذه الوجوه كان الاب يبيع لمصلحة ولو غير هذه الوجوه كالتجر (قوله وبيع الحاكم الخ) اعلم ان مقاله الشارح غير مسلم وذلك ان مفاد النقل المصرح به فى المدونة وكلام ابن رشد وغير واحد من الأئمة كابن عرفة وغيره ان هذه الوجوه فى اليتيم ذى الوصى وأما المهمل فالحاكم يتولى أمره وانه يبيع لحاجته وقوله على أحد القولين فيه نظر بل على القولين (٢١٠) هذا ما أفاده محشى تن (قوله حدها الغرناطى) بفتح الغين نسبة لغرناطة بلد بالاندلس (قوله وكلام ابن عرفة)

ظاهر كلامهم ترجيح قول ابن عرفة ثم انك خبير بان الذى قاله ابن عرفة هو الذى قاله الغرناطى أى من ان الغبطة هو الثمن الكثير الحلال (أقول) وأراد بالحلل ما جهل أصله أبو عمران ان علم الوصى ان مال المشتري خبيث أى كله ضمن وان لم يعلم لم يضمن وللابن الزام المبتاع ثمنا حلالا لا اتباع الدار عليه وبغوض عليه ما هو اقيم (قوله ومنها ان يكون موظفا) هذا اذا زاد البذل اما ان كان الموظف أكثر نفعا لم يبيع وان كان مثله ففيه نظر والظاهر التمسك بالأصل ان لم يوجد مانع آخر (قوله ومنها ان يكون حصص) أى أمكن قسمها أم لا أراد شريكه البيع أولا (قوله والذى فى توضيحه الخ) ظاهر العبارة ان التوضيح لم يذكر الا هذا ولم يذكر قلة الغلة مع انه ذكر الامرين معا وحيث كان كذلك فيكون مترك المصنف مفهوما بالاولى (قوله ومنها كونه بين ذميين الخ) عبارة عب تقيده قراءته بالجمع حيث قال وان قولوا الخ اه وانظر

حق الله أَوْ حق من ليس موجودا او زيادة بعض الموثقين على هذه العشرة الطلاق واللعان والعق ضعيفة وان هذه الثلاثة يحكم فيها القضاة وغيرهم * ولما جرى ذكر السبب الذى يباع له عقار اليتيم فى قوله أو الا الربع فيبيان السبب شرعى فى تعداد وجوهه وهى أحد عشر وجهافذ كرمها عشرة بقوله عاطفا لها باو اشارة للاكتفاء بكل واحد منها (ص) وانما يباع عقاره لحاجة أو غبطة أو كونه موظفا أو حصصه أو قلة غلته فيستبدل خلافة أو بين ذميين أو جيران سوء أو لارادة شريكه بيبعا ولا مال له أو خشية انتقال العماره أو الخراب ولا مال له أو له والبيع أولى (ش) الضمير فى عقاره يرجع لليتيم الذى لا وصى له وبيع الحاكم أوله وصى وبيع الوصى على أحد المشهورين المتقدم فى قوله أو الا الربع فيبيان السبب والمعنى ان الحاكم أو الوصى لا يجوز لكل منهما أن يبيع عقار اليتيم الا باحد أمور منها أن تكون حاجة دعت الى البيع من نفقة أو دين هناك ولا قضاء له الا من ثمنه ومنها أن يكون البيع غبطة بان زاد فى ثمنه زيادة لها قدر وبال حدها الغرناطى بالثلث وكلام ابن عرفة يفيد أن الغبطة هو الثمن الكثير الحلال الزائد على ثلث القيمة ومنها أن يكون موظفا أى عليه توظيف أى حكر فيباع ويؤخذ له عقار لا توظيف عليه كل سنة أو كل شهر ومنها أن يكون حصصه فيستبدل غيره كاملا للسلامة من ضرر الشراكة ومنها أن يكون المبيع غلته قليلة فيباع ليستبدل ماله غلته كثيرة والذى فى توضيحه وقرىب منه لابن عرفة أوله كونه لا يعود عليه منه شئ ومثله فى وثائق الغرناطى ومنها كونه بين ذميين فيباع ليستبدل خلافة بين المسلمين ومنها كونه بين جيران سوء يحصل منهم ضرر فى الدين أو فى الدنيا ومنها كونه حصصه وأراد الشريك يبيع حصصه ولا مال لليتيم يشتري به حصصه شريكه ومنها خشية انتقال العماره عنه فيصير منفردا بالنفع غالباً ومنها خشية خرابه ولا مال لليتيم يعمر به أوله ما يعمر به ولو لم يكن البيع أولى من العماره وترك المولى بيعه للخوف عليه من سلطان جائر أو غيره وان كان يفهم من بعض ما ذكره بالاولى واعلم ان قوله فيستبدل خلافة راجع لجميع ما قبله ما عدا مسئلة الحاجة وذكر ان مسئلة الغبطة كذلك وراجع لجميع ما بعده ما عدا مسئلة أوله لارادة شريكه بيبعا وقوله خلافة يشمل غير العقار ولكن كلام من فى شرحه يقتضى تخصيصه بالعقار * ولما فرغ من الكلام على المحاجر الثلاثة المجنون والصبي والسفينة شرع فى المحجور الرابع وهو الرقيق فقال (ص) وحجر على

الرقيق

أن المراد من كل الجهات أو أغلب وحرر زاد عب فقال لا عقاره للتجر لغلوه غالباً بصير بين ذميين

(قوله ضرر فى الدين) أى كالمعتزلة والرافضة والمتبادر كما قالوا انهم جيران بالملك لا بالاستجارة لانه يرجى زوالهم (قوله ومنها كونه حصصه وأراد الشريك الخ) هذا فيما لا ينقسم أو ينقسم بضر رأى ويرى البيع معه أرجح واغزر لثمنه (قوله وان كان يفهم مما ذكره بالاولى) أقول ويمكن دخوله فى قوله الحاجة على أن جميع ما بعده قوله الحاجة داخل فى الحاجة الا أن يراد حاجة مخصوصة كما بين (قوله فيستبدل خلافة) بالرفع على الاستئناف وبالتصويب عطف على كون أى يباع لكونه موظفا فيستبدل بغير ثمنه حيث قلنا بالاستبدال فلا يشترط أن يكون البديل شياً كاملاً بل له استبداله بجزء ولو كان المبيع كاملاً الا فى مسئلة ما اذا يبيع لكونه حصصه ولا يشترط كونه أكثر غلة من الاصل الا فى مسئلة ما اذا يبيع لقلة الغلة وهل الاستبدال شرط فى الجواز أو الصحة كذا فى شرح عب (قوله وذكر الزرقانى الخ) يوافقهم بهرام لكن الذى فى المواق موافقه الاول وكذا فى الغرناطى فيستبيع (قوله وقوله خلافة يشمل غير العقار) (أقول) كلام

المصنف محتمل وقوله ولكن كلام س أي الذي هو الشيخ سالم (أقول) وهو ظاهر كلام غير س أيضا فيقول عليه وهذا كما
مع إمكان أخذ العقار وكونه راجحا كما هو ظاهر (قوله أصالة) أي وليس المراد أنه يبتدأ الجرح عليه وإنما المراد أنه محجور عليه بالأصالة
بسبب الرق إلا أن هذا المعنى بعيد من صيغة الفعل المشعرة بالتجدد والحدوث (قوله قنا أو ذاشاثة) بقى البعض فانه في يوم سيده
محجور عليه إذا أذن له فيه وفي يوم نفسه كالخمر يتبع ويتصرف فيما اكتسبه في اليوم الذي يخصه قاله اللخمي * (فائدة) * إذا
ادعى العبد الأذن وأنكر السيد فالعقد أن القول قول العبد خلافا لما في سماع أشهب (قوله لماله في زيادة) في بمعنى من أي الذي له
من زيادة لانه إذا كان له مال تزيد قيمته (قوله فان كان مأذونه صريحا) الحاصل ان الأذن اما في جميع الاموال أو في نوع كما قاله المصنف
والشارح ولا يشمل ما إذا أذن له في بيع سلعة فن أمثلة الأذن القولى أن يقول أذنت لك في التجارة كأن يقول أذنت لك من غير تعيين
المأذون فيه مع دفع المال أو كان بيده المال ويحمل على التجارة بخلاف ما إذا قال وكلت فلا عبرة به والفرق بين البابين ان الغالب في
الأذن المطلق للرقيق مع دفع المال حمله على التجارة والفعل الدال على الأذن كالقول كسراؤه بضاعة له ووضعها بحافونه وأمره
بجلبه به ونقل عجم عن التوضيح عن أشهب أن الرقيق عندنا بصريح العادة بانه يبيع لاسياده فيقبل قوله من أنهم اذنوا له في
البيع كما يقبل قوله انه أهلى ما بأيديهم اه وتردد بعض شيوخنا (٢١١) هل معناه ولا خيار لولى حينئذ أو له الخيار الا أنه

لأيجرم الاقدام على ذلك (قوله
ويكون مأذونه الخ) ظاهره انه
يجوز الاقدام على ذلك ولا يمنع
من التجري في غير ذلك النوع ولو
منعه منه وفي عب وشب
ما يحلفه فلذا قال شب ثم انه
إذا أذن له في نوع سواء منعه من
غيره أم لا فلا يجوز له أن يتعدى
ما أذن له فيه وان كان يعضى ما فعله
على وجه التعدي وكلام المصنف
ليس فيه فائدة منعه من تعدي
ما أذن له فيه وأما أنه يعضى فعله
فربما يفيد قوله فكوكيل مفوض
وهذا حيث لم يشترط ما أذن له
فيه والا فلا يجوز له فعل غير ما أذن
له فيه ولا يعضى فعله في المواق

الرقيق (ش) أي وجور للسيد أصالة على رقيقه باقواعه في مال نفسه كثيرا أو قليلا قنا أو ذاشاثة
مفوطا لماله أو حافظا معاوضة أو غيرهما لحق سيده لماله في زيادة قيمته والتعليل بكونه له انتزاعه
قاصر لان بعض الرقاة لا ينتزع ماله هذا في غير المأذون له في التجارة فان كان مأذونه صريحا
أو ضمنا ككتابته فليس للسيد عليه جبر ولا فرق في الأذن بين أن يكون عاما أو خاصا بنوع من
أنواع التجارة بان قال له اتجر في البز مثلاً أو لا تجر الا في البز ويكون مأذونه في ذلك النوع
وفي غيره من باقي الأنواع لانه أقعده للناس ولا يعلم في أي الأنواع أقعده فلو قصر على النوع
المأذون فيه فقط لمكان فيه غرر واليه أشار بقوله (ص) الا باذن ولو في نوع فكوكيل مفوض
(ش) في سائر الاشياء المأذون فيه وغيره ولا عبرة بالجرح في البعض وقوله وجري جحر الشرع
على الرقيق لحق السيد فهو اخبار عن الواقع كانه قال الرقيق محجور عليه بالأصالة فواعلم ان
المأذون له في التجارة هو من أذن له السيد أن يتجر في مال نفسه أو في مال السيد على ان يرجع له
دون سيده ولو كان على أن يتجر في مال السيد والرجح للسيد لمكان وكيل لا كوكيل ثم إذا أذن
له السيد أن يتجر في ماله فان له أن يتجر في مال نفسه أيضا وإذا أحقه دين كان في المالكين (ص) وله
أن يضع ويؤخر ويضيئ (ش) يعني ان العبد المأذون له في التجارة إذا كان له دين على آخر
يجوز له أن يؤخر الى أجل قريب وان يضع عن غريمه شيئا منه ان كانت الوضعية شيئا قليلا
وفعل ذلك استئلافا للتجارة وأن يصنع طعاما يضيفه للناس ان فعل ذلك استئلافا للتجارة فقوله

ما يفيد ترجيح خلافه وانه يعضى فعله سواء أشهره وأعلنه أم لا ونقل عن الشارح ما لو افق ظاهر كلامه حيث قال وفي هذا نظر بل
يجوز له المخالفة لانه أقعده للناس ولا يدرون لاي نوع أقعده فاشترط كونه نظرا ليس خاصا بالوكيل بل عام فيه وفي العبد اه وظاهر
النقل مع شارحنا ولو جرح عليه في نوع من الأنواع قال في المدونة ومن خلى بين عبده وبين التجارة تجر فيما شاء ولزم ذمته مادام الناس
من جميع أنواع التجارات لانه أقعده ولا يدري الناس لاي نوع من أنواع التجارة أقعده اه (قوله الا باذن) شامل لما إذا كان المأذون
له صغيرا أو كبيرا ولا يعارض هذا قولهم الصغیر الحر إذا أذن له وليه أن يتجر في مال نفسه فافعله موقوفة على رضا الولي وذلك لان
تجارة الصغیر الحر في مال نفسه وليس للولي أن يضيق ماله بخلاف تجارة الرقيق فانها في مال السيد حقيقة أو حكما وفعل رقيقه كفعله
(قوله فكوكيل مفوض) شبهه به وان لم يتقدم له ذكر امال الشهرة علم حكمه وأما تكالا على التوقيف أي على علم حكمه من المعلم
(قوله ولو كان رجه للسيد) والفرق بين هذا والرابع ان المال فيه ملك للعبد واشترط رجه لسيد لا يخرج عنه كونه ملكه
بخلاف الرابع فان المال فيه ملك للسيد (قوله فان له أن يتجر الخ) أي بخلاف عكسه فانه لا يجوز له كما قاله الشيخ أحمد (قوله الى أجل
قريب) والقرب بالعرف (قوله شيئا قليلا) والقل بالعرف كذا ينبغي كافي عب (قوله ان فعل ذلك استئلافا) ولا يكون سلفا برفع أي
في التأخير لان نفعه غير محقق كما قال ابن عبد السلام أو أنه انما يمنع ذلك مع الشرط كما سبق في القرض وهو أولى من الاول لما يرد على
الاول من أن النفع المظنون كالحق وبعبارة أخرى لا يقال ان ذلك خدعة وهي محرمة لانا نقول المحرمة ما كانت وقت الشراء

وهذه مقدمة (قوله ولا بأس أن يعبر دابته الخ) ظاهر العبارة ولو غير الاستئلاف وكذا في كلام غيره وفي عجم وليس له فعل العارية الا للاستئلاف والى كلام عجم أشار بعد ذلك بقوله واما العارية الخ فوقع في كلامه التخالف الا أن يقال الاول يقيد بالاستئلاف (قوله فينبغي العمل على ذلك) الذي يفيد أنه لا يفعل عند القلة ولو علم رضاء سيده بفعله الا قلته مظنة كراهة السيد لفعلها الا ان يصح له على فعلها (قوله على المشهور الخ) ومنع أشهب وسحنون الوجهين لانه في الاخذاجارة وفي الدفع ايداع لم يؤذن له فيه والمساقاة كالتعرض لـ (قوله كما ليس له التقاط الخ) أي التقاط اللقيط أي الا باذن سيده واما اخذ اللقطة وتعريفها فهو واجب عليه كالحر (قوله ويتصرف في كهبة) أي ووصية وعطية يبيع وشراء وكل معاوضة مالية لا جهة غير صواب وصدقة ونحوهما من كل معاوضة غير مالية (قوله عدم ٢١٢) منعه منها أي من قبولها (قوله وغير من اذن له القبول الخ) والمأذون أولى

بذلك قال عجم هذا يفيد انه ليس للسيد منعه منه اذ كل من استقل بالقبول استقل بالرذون من استقل بالرذون ليس لغيره منعه من القبول ويفهم منه أنه لا حاجة لقول المصنف وأقيم منها عدم منعه منها لاستفادته من قوله وغير من اذن له الخ (قوله من قول المدونة) أي من كلام المدونة وقوله عدم مفعول أقام (قوله لـ كنه لا يتصرف الخ) أي لانه لما قبل صار ذلك المال من جملة أمواله التي يحجر عليه فيها الا أن يشترط معطيته عدم الحجر عليه كافي السفيه والصغير قال ابن عبد السلام قال ابن الغرس والعمل بشرط التصرف المذكور خلاف قوله تعالى ولا تؤثروا السفهاء الخ وأما الشرط على الموهوب الرشيد ان لا يبيع ولا يهب فانه لا يجوز سواء كان ولد الوهاب أو أجنبيا وأما المولى عليه ما دام في الولاية فيجوز فان قلت سيأتي ان المصنف يقول وقبول المعين شرط فالجواب ان ذلك فيما اذا كان أهلا للقبول

(ص) ان استألف (ش) يرجع للمسائل الثلاث ولا بأس أن يعبر دابته الى المكان القريب وله أن يعق عن ولده اذا اتسع المال وعلم ان سيده لا يكره فان قلت اذا علم أن سيده لا يكره فلم لم يحجز اذا قل المال قلت لان قلة المال مظنة كراهة السيد ذلك بخلاف كثرته وفيه نظرا ذمعه ان السيد لا يكره ذلك فينبغي العمل على ذلك واذا صنع العقيقة حيث لا يجوز له فعلها فان من أكل يضمن مأكله لسيد (ص) وبأخذ قراضا ويدفعه (ش) أي ويجوز للمأذون أن يأخذ القراض ليعمل به ويكون ما حصل له من ربح تكراجه لا يقضى منه دينه ولا يتبعه ان عتق لانه باع به منافع نفسه فاشبهه ما لو استعمل نفسه في الاجارات وأن يعطيه للغير يعمل له فيه على المشهور لانه من التجارة في المسئلةين وله أن يقبل الوديعة وليس له أن يتوكل الا باذن سيده كما ليس له التقاط بغير اذن سيده وللمأذون الهبة للثواب وليس له التسرى بالاذن واما العارية فليس له فعلها الا للاستئلاف (ص) ويتصرف في كهبة وأقيم منها عدم منعه منها وغير من اذن له القبول بالاذن (ش) يعني أن للمأذون له اذا وهب له شخص هبة أو أوصى له بوصية أو تصدق عليه بصدقة فانه يجوز له أن يقبل ذلك ويتصرف فيها ولا يتوقف على اذن سيده وأقام عياض من قول المدونة عدم منع المأذون من قبول الهبة حيث قال في قولها وما وهب للمأذون وقد اغترقه دين فغير مأوأة أحق به من سيده ولا يكون للغرماء من عمل يده شيء ولا من خراجه وارش جرحه وانما يكون ذلك من مال وهب للعبد أو تصدق به عليه أو أوصى له به فقوله العبد اه هذا ظاهر في أن السيد لا يمنعه من قبوله وظاهره ان الغرماء لا يجبرونه على قبوله اه وأما غير المأذون اذا وهب له شخص مالا أو أوصى له به وما أشبه ذلك فله أن يقبل ذلك ولا يحتاج في قبوله الى اذن سيده لـ كنه لا يتصرف فيها الا باذن سيده فان لم يقبلها فليس سيده أن يقبلها له يأخذها وان أبي المتصدق من ذلك ابن رشد اتفاقا وانما نص المؤلف على قوله ويتصرف في كهبة وان كان داخلا فيما جعله له من الاذن لانه لما كان ما ذكر طارئا بعد الاذن فمتوهم انه ليس داخلا في الاذن فاني به لا فادة حكم آخر وهو رفع التوهم المذكور لان التوهم من جملة الاحكام والضمير المؤنث الاول وهو واقم منها للمدونة والاخير للهبة والضمير المحفوض باضافته الى المصدر عائد على المأذون أي وأقام عياض الى آخر ما مر (ص) والحجر عليه كالحر وأخذ مما بيده وان مستولده (ش) أي والحجر على المأذون اذا قام غرماءه عليه كالحر فلا يتولاه

والرد لا كالعبد والصبي فيقبل لهما ولهما ولا يعتبر عدم قبولهما كما أفاده بعض شيوخنا (قوله فيه توهم) أي يقع في الوهم الا وقوله لان التوهم أي المتوهم من جملة الاحكام أي من جملة النسب التامة وهي ترفع ورفعها من جملة الاحكام بخلافه ان المرفوع والرفع كلاهما من الاحكام (قوله والحجر عليه كالحر) قال في المدونة ومن أراد أن يحجر على وليه أي على من له عليه ولاية (قوله والحجر عليه كالحر) قال في فيها المسالك ومن أراد أن يحجر على وليه أي على من له عليه ولاية فلا يحجر عليه الا عند السلطان فيوقفه السلطان للناس ويسمع به في محله ويشهد على ذلك فن باع منه أو ابتاع بعد ذلك فهو مردود وكذلك العبد المأذون له في التجارة لا يبنئ لسيد ان يحجر عليه الا عند السلطان فيوقفه للناس ويأمر به حتى يعلم ذلك وأفادوا أن الصبي مثل البالغ من حر أو رقيق في انه لا يفسه الا الحاكم ولو لمع وجود أبيه فقوله المصنف وفاس خسر أو غاب ولو صيما مع وجود أبيه أو عبدا مأذونا له (قوله وان مستولده)

وهذا ان لم يكن اشتراها من خراجها وكسبه أي فهي وولدها السيد بلا شك (قوله كان بيده أم لا) أي بأن كان غائبا (قوله ولا يبيع أحدا الخ) في شرح شب أي وليس له بيعها اذ لم يكن عليه دين الا باذن السيد واختلاف في علة ذلك قال ابن عرفة وفي كون وقت بيعها في غير الدين على اذن سيده لرعي القول بانها تكون أم ولدان أعتق أو لحوف كونها حاملا والاو هو الصحيح لانه لا يبيعها حتى يستبرأها وان باعها قبله فلا بد من مواضعها الحق السيد في ولدها وان أذن سيدها في بيعها فظهر بها حمل لزمه أي البيع فيها وفي حملها ولو لم يكن له علم به لانها محمولة على الحمل كقَالَ مالك ويؤخذ من هذا علة منع البيع فمن يعتق عليه وهي انه اذا عتق يعتق آقاربه عليه (قوله آخر بيعها) واذا ولدت فتباع بولدها أي مع ولدها ويقوم كل واحد بانفراد قبل البيع يعلم كل واحد ما يبيع به ملكه وان لم تكن ظاهرة الحمل وبيعت في الدين ثم ظهر بها حمل فهل للسيد فسخ البيع لحقه في الولد أم لا قولان للصقليين لاعتبار حق السيد أو لتغليب كون البيع وقع بامر جائز والاو هو الصحيح (قوله كعطيته) هل يشمل ما خال به زوجته (٢١٣) أو يكون بمنزلة خراجها وكسبه وهو المتبادر من كلامهم

واذا فهم من المعطى بالكسر انه أراد ابقاء ما أعطاه له بيده لم يتفع به في ملبسه أو في تجره أو نحو ذلك فلا شيء فيه للغرماء ويعمل بمبادئ قرينة على قصد المعطى كما يفيد كلام أبي الحسن (قوله أو مطلقا) معطوف على معنى ان منعه أي وهل هذا الحكيم ثابت في حال كونه مقيدا أو مطلقا (قوله لكونه مالا من أمواله) تبع اللقائي وهو يتبع نت والضمير في أمواله عائدا على السيد وليس عائدا على العبد المأذون والا كان فاسدا لان كونه مالا من أمواله يقتضي أن يكون للغرماء * وعلم ان عب ذكران ما وهب له قبل قيامهم يعطى للغرماء حيث استغرقه دينهم بان كان الدين أكثر وما اذا كان مساويا أو أكثر من الدين فان السيد يختص به وكذا يفيد شب والحاصل ان شارحنا يقول ما وهب له قبل قيامهم فانه للسيد لا للغرماء وظاهره مطلقا وعبرة عب وشب تقول ان استغرق دين الغرماء ذلك الموهوب

الا الحاكم لا الغرماء ولا السيد وقبل اقراره لمن لا يتهم عليه قبل التفليس لا بعده ويمنع من التصرف المالي بعد التفليس وغير ذلك مما مر ويؤخذ ما ثبت على المأذون له من الدين سواء جحر عليه أم لا مما بيده أي مما له سلطة عليه كان بيده أم لا وان كان الذي بيده مستولدا فبتباع في دينه وما استغرقه منها اذ ليس له فيها طرف حرية والا كانت أشرف من سيدها وأما ولدها فهو للسيد لانه مال له فهو كغلة لا للغرماء وسواء استولدها قبل حقوق الدين له أو بعده ومثل أم ولده من بيده من آقاربه ممن يعتق على الحر ولا يبيع أحدا من هؤلاء ان لم يكن عليه دين محيط بالاذن سيده واذا قام الغرماء على المأذون وأتمته ظاهرة الحمل آخر بيعها حتى تضع لان ما في بطنها السيد ولا يجوز استثناءؤه فضمير أخذنا على الدين المفهوم مما مر لان قوله والحجر عليه أي لاجل الدين (ص) كعطيته وهل ان منعه للدين أو مطلقا تأويلان (ش) أي كما يؤخذ من عطية الناس له فهو مصدر مضاف لمفعوله والمعنى ان المأذون اذا أعطاه شخص عطية بعد قيام الغرماء كهبه أو وصية فان الغرماء يأخذون ديونهم منها لكن اختلف هل تتعلق الديون بالعطية سواء أعطيت بشرط وفاة الدين أم لا وانما تتعلق الديون بها ان أعطيت للدين والا فهي نكراجه تكون للسيد تأويلان واحترازنا بالعطية التي أعطيت بعد قيامهم عما وهب له قبل قيامهم فانه للسيد لكونه مالا من أمواله (ص) لا غلته ورقبته (ش) هذا مخرج من قوله وأخذ مما بيده والمعنى ان المأذون له اذا قامت عليه غرماء فأنهم يأخذون ديونهم مما في يده وأما غلته ورقبته فأنها للسيد ليس للغرماء في ذلك شيء لان ديونهم إنما تتعلق بذمته لا برقبته ولا بذمته سيده ولهذا اذا فضل من دين الغرماء فضل فأنهم يتبعون بذلك ذمته اذا عتق يوما وأما الغلة الحاصلة بعد الاذن وأما التي بيده قبل الاذن فيمتثل بها الدين (ص) وان لم يكن غريم فكغيره (ش) أي وان لم يكن للمأذون غريم يطالبه بدين فكغيره ممن لم يؤذن له في التجارة فلسيده انتراع ماله وتركه والحجر عليه بغير حاكم وان كان غريم فله انتراع ما فضل وقبل اقراره بدين فيما بيده قبل قيام الغرماء لمن لا يتهم عليه قاله ابن فرحون ويوجد في بعض النسخ غريما بالنصب فهو خبر كان الناقصة واسمها ضمير المأذون والمراد بالغريم

فذلك الموهوب للغرماء والا فهو للسيد ولكن المعتمد خلاف ذلك كله كما أفاده محشى نت وغيره بل يتعين ولو فرض انه لم يقل ما ذكرانه كمثل المال الذي وهب له بعد قيامهم بحري فيه التأويلان والظاهر من التأويلين الاطلاق وهو تأويل ابن أبي زيد والاو تأويل القاسبي (قوله لارقبته) أي ما لم يكن يتجر للسيد بماله والاقتباع رقبته في الدين كذا قيد (قوله وأما التي بيده قبل الاذن فيمتثل بها الدين) أي كما يفيد كلام ابن عرفة كذا في شرح شب وفي شرح عب لدخولها في المال المأذون ضمننا أقول لا ينبغي أن يؤخذ ذلك على الاطلاق لان من المعلوم ان الغلة مطلقا للسيد فلا يتم ذلك الا اذا كان العبد يتجر بمال السيد وأما لو كان ما أذن له الا في التجارة في مال نفسه أي نفس العبد فلا وجه لدخولها في المال المأذون ضمننا (قوله والحجر عليه بغير حاكم) غير صواب نص المدونة وابن شاس ان الحجر لا يكون الا عند الحاكم كالحرف لافرق بين كونه عليه دين مستغرق أم لا وهو ظاهر اطلاق المؤلف محشى نت (قوله وقبل اقراره الخ) وليس لسيد المأذون اسقاط ما لزم ذمته من دين بخلاف غير المأذون

(قوله ان التجار سيدة) أي ان التجار مال سيدة على ان الربح لسيده وهو اذن وكيل لا مأذون أو مال نفسه على أن الربح للسيد وهو حينئذ مأذون وقوله والا فقولان أي بأن التجار مال سيدة على ان الربح له أو التجار مال نفسه على ان الربح له أيضا والراجح من القولين التمكن من التجار لنفسه (قوله كسرت على المسلم) أي وضاع على المسلم عنها أي وأما الذي فلا تنكسر عليه وقوله فان لم يقبض الذي عنهما راجع للطرفين أعني قوله سواء باع لذني أو مسلم (قوله في المدونة يتصدق به عليه أدبالة) ظاهره ان التصديق على الذي وبعد ذلك يغرمه للسيد مع ان التجارة للسيد وهو الذي مكنته من تلك التجارة فالوجه أن لا رجوع ويكون المعنى أن الادب في الحقيقة للسيد وقوله ولا ينزع منه ان قبضه أي ولا ينزع من الذي ان قبضه ومن المعنى ان الذي يتجر للسيد فيكون المعنى ان المسلم يفوز بذلك ان قبضه الذي على المشهور وهو مشكل لان المسلم لا يحل له تلك ذلك ثم اني وجدت في محشي تت ما يقتضي خلاف ما قاله الشارح ولا اشكال فانه قال ولا يمكن ذمي نحو عبارته لابن (٢١٤) الحاحب ومرا دهما بعدم التمكن منع أخذ السيد ما أتى به من ذلك وبالتمكن

جواز له حقيقة التمكن اذ لا يسوغ له تمكينه من التجار مطلقا فيما ذكر وفي غيره كما يدل عليه قوله في الوكالة ومنع ذمي من بيع أو شراء أو تقاض وبالجملة على ما قلنا يوافق قولها لا يجوز للمسلم أن يستتجر الخ وبوافق ما أتى في الوكالة وهذا الذي قلنا يدل عليه كلام اللخمي واقتصر عليه في الجواهر وابن الحاحب قصد اختصاره وتبعه المؤلف فيجمل كلامهما على ذلك ونص الجواهر قال أبو الحسن اللخمي لا ينبغي للسيد ان يأذن لعبده في التجارة اذا كان غير مأمون فيها يتولاها مالا انه يعمل بالربا أو خائن في معاملاته أو نحو ذلك فان تجرور به وكان يعمل بالربا تصدق السيد بافضله فان كان يجمل ما يدخل عليه من الفساد في بيعه ذلك استحسنت له التصديق بالربح من غير اجبار قال مالك في الكتاب لا أرى للمسلم ان يستتجر عبده انصراني

من عليه الدين وعلى النسخة الاولى بالرفع فكان تامة والغريم رب الدين (ص) ولا يمكن ذمي من تجر في تكهرا ان التجار لسيده والا فقولان (ش) يعني ان العبد الذي اذا أذن له سيده المسلم في أن يتجر له فانه لا يمكن من التجارة فيما لا يحل للمسلم عندكم من خمر وبأسواء باع لذني أو لمسلم لكن ان باعها المسلم كسرت على المسلم فان لم يقبض الذي عنها في المدونة يتصدق به عليه أدبالة ولا ينزع منه ان قبضه على المشهور وانما لم يمكن من التجار في ذلك لانه وكيل لسيده قائم مقامه والسيد لا يحل له ذلك فكذلك وكيله وان كان هذا الذي المأذون له في التجارة انما يتجر لنفسه ويعامل أهل الشرك فهل يمكن من التجارة في الخمر ونحوه ويحل للسيد ان يأخذ ما أتى به من ذلك أولا يمكن من التجارة في ذلك قولان بناهما اللخمي على خطابهم بفروع الشريعة وعدم خطابهم ولا مفهوم لقوله من تجر بدليل ما سيأتي في قوله في باب الوكالة ومنع ذمي من بيع أو شراء أو تقاض وهذه أحكام المأذون من العبد اما غير المأذون فلا يشتري منه وان قل ولا يقبل قوله ان أهله اذ نوله حتى يسألهم الاقرينة * ولما أنهى الكلام على السبب الرابع من أسباب التجار شرع في الكلام على الخامس منها وهو المرض بالخوف فقال (ص) وعلى من مرض حكم الطب بكثر الموت به (ش) وانما أتى بحجر المرض عقب حجر الرق لمناسبته له لان كلامه ما التجار لغيره والمعنى انه يجب التجار على من مرض بمرض حكم أهل الطب بانه يكثر الموت من مثله كالا مثله التي يذكرها في غير مؤنثة وتداويه ومعاوضه مالية كالعظايا والتبرعات الزائدة على الثلث لحق وارثه والمراد بالكثر ان لا يتعجب من صدور الموت عنه ولو لم يكن غالبه خلافا للمازري وظاهر كلام المؤلف ككلام المازري وهو ضعيف واحتترز به من نحو وجع الضرس والرمم ونحو ذلك فانه اذا مات من ذلك يتعجب منه وقوله به الباء سببية أو بمعنى من (ص) كسبل وقولنج وحى قويه وحامل سسته ومحجوس لقتل أو لقطع ان خيف الموت وحاضر صف القتال (ش) هذه الامثلة للمرض بالخوف الذي يحجر على صاحبه بسبب وجود واحد مما ذكر منها السل بكسر السين المهملة وهو مرض يتحلل البدن معه فكان الروح

ولا يأمره ببيع شيء لقوله تعالى وأكلهم الربا وقد نهوا عنه اه (أقول) وهذا الذي نقله اللخمي عن مالك هو تنسل مارأيت في المدونة في مختصر البرادعي في باب المأذون ولم أجده في مآله الشارح من قوله في المدونة تصدق به عليه (قوله ويعامل أهل الشرك) وأما اذا لم يعمل أهل الشرك فاشارة اللخمي بقوله فان أذن له فتجرب مع المسلمين كان الحكم فيما أتى به كالحكم في العبد المسلم (قوله بناهما اللخمي الخ) حيث قال ويختلف اذا تجر مع أهل دينه فاربي أو تجر في الخمر فعلى القول بانهم مخاطبون بفروع الشريعة يكون الجواب على ما تقدم اذا بايع مسلما وعلى القول بانهم غير مخاطبين فيكون للسيد ما أتى به من ذلك (قوله وعلى من مرض) أي أو من ينزل منزله بدليل تمثيله للقسامين (قوله خلافا للمازري) أي فان ظاهر كلام المازري انه لا بد أن يكون الموت عنه غالبا وحينئذ يكون موجبا للتجر وهذا معنى كلامه لكن أقول في هذا الكلام شيء وذلك لان معنى غالبا أي انه اذا قام ذلك المرض بذلك الانسان فالعالم الموت بحيث لا يتعجب من حدوث الموت منه لان المراد ان الموت واقع كثير في الانسان بسببه (قوله ينحل البدن ٢) من باب ٣ قول المحشي قوله ينحل البدن كأن نسخته ينحل بدون معه والا فالنسخ التي باليد بنا يتحل البدن معه كرايت

دخل وفيه لغة من باب تعب **فائدة** يخوف إبراهيم وداود وسليمان صلوات الله وسلامه عليهم **فائدة** وفي الحديث موت الفجأة رحمة للمؤمن (قوله معدي) كذا في الاصل بفتح الميم وكسر العين وبالذال المهملة ويقال معوي بكسر الميم وفتح العين وبالواو انسيبة للمعوي وهو الصواب لخلوله فيها لا في المعدي (قوله مع المداومة) فباياتي يوم ما بعد يوم غير مخوف (قوله ومنها الحامل الخ) فيكون قول المصنف وحامل ستة معطوفا على سل أي كحمل حامل لان المرض هو الحمل الا انه مرض حكيما (قوله فالاضافة على معنى اللام) أي لا على معنى في لصدق ذلك بما اذا كان في الستة (قوله الا اذا آتت على جميعها) أي بلغت جميعها (قوله أي أو قرب لقطع) وحينئذ يزد أن ابن مالك قد قال وهي أي الواو انفردت * بعطف عامل من زال قلبتي * معموله دفعالوهم اتقي لكن هذا مذهب الجمهور ومذهب غيرهم جواز العطف بأو أيضا وانما لم يقل أو محبوس لقطع لان المحبوس (٢١٥) للقطع لا يحجر عليه خلافا لظاهر كلامه واعتضت هذه المسئلة كيف يمكن أن يقطع

من خيف عليه الموت وقد قالوا انه في مثل ذلك يؤخر في شدة الحر والبرد خشية الموت عليه وأجيب بان المراد بالخوف الخوف الموهوم وأما الخوف المعلوم أو المظنون فانه يترك القصاص لاجله أو يكون ذلك رفع لحاكم يرى قطعه حينئذ أو يحجل ذلك وأجاب ابن أبي زيد بان الخوف انما حدث منه وأدركه من الجزع ما يدرك حاضر الزحف فحكم له بحكمه وهذا أشبه وأولى ولو كان القطع لحرا به لم ينبغ أن يلتفت الى الخوف عليه وأقيم الحد عليه بكل حال اذا حددوده القتل (قوله اما ان كان في النظارة) كذا في نسخة (قوله وصف النظارة) بتشديد الظاء وصف الردهم الذين يردون من فر من المسلمين أو أسلمة للمسلمين ومثل ذلك وصف التهيئ للقتال قبل ملاقات العدو (قوله ملج) بكسر الجيم أي في سفينة أو عائما حيث أحسنه لا غير محسن له فكما يضمر ضا مخوفا فيما يظهر

تنسل معه قليلا قليلا كما تنسل العاقبة ومنها القولنج بضم القاف واسكان الواو وفتح اللام وقد تكسر لامة وقد تفتح القاف هو مرض معدي مؤلم يعسر معه خروج الغائط والريح ومنها الحمى القوية وعبر ابن الحاجب عن القوية بالحادة وهي ما جاوزت العادة في الحرارة وازعاج البدن مع المداومة وأول حمى نزلت الى الارض لما حمل نوح الاسدي في السفينة تخافه أهلها فسلط الله عليه الحمى ومنها الحامل اذا كملت ستة أشهر ودخلت في الشهر السابع ولو يوم واحد فالاضافة في وحامل ستة على معنى اللام أي الحامل المنسوبة للستة وهي لا تنسب لها الا اذا آتت على جميعها ويعلم انها بلغت ستة أشهر من قولها ولا يستل النساء ومنها من حبس لاجل القتل الثابت عليه ببينة شرعية أو باعترافة أو بيمين حنيفة لا بدعوى ليس تبرأ أمره فلا يحجر عليه ومنها من قرب لقطع ثبت عليه في سرقة أو غيرها كيد أو رجل والحال انه يخاف عليه الموت من القطع لان لم يخف عليه الموت وأعاد اللام في قوله أو لقطع إشارة الى أنه ليس معطوفا على قتل والا كان يقول أو قطع وحينئذ فهو متعلق بمعد معطوف على ما مر أي أو قرب لقطع وأما كونه أعاد البرج جمع الشرط لما بعدها كما قيل فقيه شي لان المحبوس للقتل ليس مترددا بين القتل وعدمه حتى يتوهم رجوع القيد له ومنها من يكون حاضر اصف القتال وهو من جملة المقاتلين لان كان في النظارة أو في صف الرد وصف النظارة هم الذين ينظرون من غلب ينصرونه ثم عطف على المقدر في قوله وعلى مريض أي مخوف مرضه قوله (ص) لا تكرب وملج بجر ولو حصل الهول (ش) أي لا تخيف بجر وحى الربع والرمد والبرص وملج في البحر الخلو أو الملح ونحو ذلك فلا يحجر عليه ولو حصل الهول بالفعل لان هذه الامراض ليست مخوفة وبعبارة ولا جرح على ملج أي على الشخص الذي صار في اللجة وهو معظم الماء وقال بعض اللجة الماء الكثير العميق والهول الفرع (ص) في غير مؤنته وتداويه ومعاوضة مالية (ش) يعني صاحب المرض المخوف يحجر عليه في غير مؤنته وفي غير ما يتداوى به لضرورة قوام بدنه وفي غير المعاوضة المالية كالبيع ونحوه مما فيه تنمية لماله اذا كان ذلك بغير محاباة والا ففي ثلثه ان مات حيث كانت المحاباة لغير وارث والابطال الا ان يحجزه الهال بقبية الورثة فتكون عطية منهم له ففتقر للحوز والمعتبر في محاياته يوم فعلها الا يوم

وقوله وحى الربع هي التي تأتي يوما وتقلع يومين وهي بكسر الراء وسكون الباء وكذا حمى الثلث ومرض وجدام وفالج **فائدة** قال الجلال المحلى في شرح المنهاج الحمى المطبقة بكسر الباء التي لا تبرح والورد التي تأتي كل يوم والغب هي التي تأتي يوما وتقلع يوما والثلث هي التي تأتي يومين وتقلع يوما وحى الاخوين هي التي تأتي يومين والربع هي التي تأتي يوما وتقلع يومين فهي عكس الثلث فليست هذه مخوفة دون المتقدمة لان المحموم بها يأخذ قوته في يومى الاقلاع والحمى الخفيفة ليست مخوفة بحال والربع والثلث والغب والورد بكسر أولها اه وحى الاخوين هي التي تأتي يومين لعل هنا حذفوا التقدير وتقلع يومين ثم أقول لك ان الشارح أفاد اولان الحمى التي عدوها من المخوفات ما دامت مع كونها من عجة للبدن فيقتضى ان المداومة لا مع الازعاج ليس مخوفا فيقتضى ان الورد والثلث وغيرهما ليست مخوفة كالربع فلا ينبغي للشارح أن يقتصر على الثلث وعبارة شب لا خفيفا كجرب ورمد ووجع ضرر وسحى يوم وربع الخ (قوله العميق) بالعين المهملة كما في نسخة (قوله في غير معاوضة مالية) صادق بان لا معاوضة أصلا كالهبه والصدقة

وما فيه معاوضة الا انها غير مالية كالنكاح (قوله النكاح) أي ككون الذكري تزوج وقوله والخلع كأن تخلع المرأة المريضة زوجها وقوله وصلح القصاص أي كأن يصلح الجاني في المرض بشئ من الدية * (تنبيهه) * كلام اللخمي يدل على عدم الجرع عليه فيما زاد على الثلث في هذه الامور ولو أعقبها الموت أوزادت عليه بعد التبرع وكلام ابن عرفة يفيد أن غير المخوف اذا أعقبه الموت يصير مخوفا (قوله وصلح القصاص) أي صالح الجاني في المرض على شئ من المال ليندفع به (قوله وهو العقار) فلا يوقف بل ينفذ الا أن حيث حمله الثلث فيأخذ منه المتبرع له فان حمل بعضه نفذ ذلك البعض عاجلا (قوله فان مات الخ) راجع لما قبل الا وما بعدها (قوله حتى يقوم في ثلثه بعد موته) أي فيعتبر الثلث يوم التنفيذ بعد الموت بخلاف الزوجة فالمتبرع يوم الفعل (قوله فان مات له الخ) هو نافذ على كل حال لانه لا رجوع له فيه سواء مات أو صح لكن ان مات يقتصر عليه وان صح ينفذ جميع ما تبرع به ولا يقتصر على الثلث (قوله ولو عبدا) لان الغرض من مالها التجميل وذلك لهدون سيده وأما السفينة فانما كان الكلام لوليها لانها متوفيت بخلاف العبد وكونه يعتق نادر فارت السفينة متوقف على شئ واحد (٢١٦) وهو موتها بخلاف العبد فان امرأته عتقه وموتها (قوله يعني ان الزوجة الحرة الرشيدة)

الحكم وحوالة الاسواق بعد ذلك بزيادة أو نقص لغو وخرج بالمالية النكاح والخلع وصلح القصاص فيمنع من ذلك كمنع التبرعات (ص) ووقف تبرعه الاموال مأمون وهو العقار فان مات من الثلث والامضى (ش) يعني ان المريض مرضا مخوفا اذا تبرع في مرضه بشئ من ماله بان أعنتق أو تصدق أو وقف فان ذلك يوقف حتى يقوم في ثلثه بعد موته ان وسعه أو ما وسع منه وان لم يمت بان صح مضى جميع تبرعه وهذا اذا كان ماله غير مأمون وأما لو كان ماله مأمونا وهو الارض وما اتصل بها من بناء أو شجر فان ما يناله من عتق أو تصدق به وما أشبهه لا يوقف وينفذ ما حله ثلثه عاجلا * (تنبيهه) * ليس من تبرعه الذي فيه التفصيل الوصية لانها لا يوقف ولو كان له مال مأمون لان له الرجوع فيها وقوله والامضى ولا رجوع له فيه لانه بئله ولم يحججه وصية وانما كان يخرج من الثلث ان مات لانه معروف صفة في مرضه * ولما أنهى الكلام على السبب الخامس أعقبه بالكلام على السادس وهو حجر الزوجة للشارك بينهما في اختصاص الحجر فيها بما زاد على الثلث من أنواع التبرعات وفي ان الحجر فيها للحق الغير فقال (ص) وعلى الزوجة تزوجها ولو عبدا في تبرع زاد على ثلثها وان بكفالة (ش) يعني ان الزوجة الحرة الرشيدة التي في العصمة لا الرجعية يحجر عليها زوجها ولو عبدا في تبرع زاد على ثلثها وكذا في الكفالة برأئد على ثلثها وسواء تنكفت بموسر أو معسر عند ابن القاسم الا أن تنكفل لزوجها فلو قالت أكرهني لم تصدق واذا كان الزوج سفيفا الكلام لوليها واحترز بقوله في تبرع عن الواجبات عليها من نفقة أو غيرها فلا يحجر عليها فيها كولو تبرعت بالثلث فاقبل ولو قصدت الضرر عند ابن القاسم وأصبغ ولو ثلثت عبدا لملك غيره عند ابن القاسم خلافا لعبد الملك وفهم من قوله تزوجها أنه لا يحجر عليها لابيها ونحوه وبعبارة وسواء كانت الكفالة بالمال أو بالوجه لانها من قبيل العتية ولانها تؤدي الى الخروج والزواج يتضرر بذلك وقد تحبس وأما كفالتها لزوجها فلازمة لها ولا يقبل منها انه أكرهها على ذلك وسيأتي في باب الضمان ان ضمانها

فان لم تكن كذلك فالجرح للولي ولو في دون الثلث والحجر للزوج أيضا في الثلث ويقدم عند الاختلاف في الرد والاجازة للولي على الزوج قاله البدر عن الجيزي (قوله يحجر عليها زوجها ولو عبدا) ظاهر العبارة ان الحاجر هو الزوج واعترضه بعض المشيوخ بأن المناسب أن يقول وحجر الشمرع على الزوجة تزوجها الا الرجعية ثم أقول وهذا صريح في أن الزوجة المطلقة طلاقا رجعيا لا يحجر عليها زوجها وكذلك في شرح شب مع ان شارحنا قال في قول المصنف حتى تأتت أي طلقت طلاقا بائنا فهذا يقضي بان له الجرح على الرجعية فلا يخرج الا البائن وقال شب أيضا في قول المصنف حتى تأتت بطلاق بائن أو رجعي وانقضت العدة فان كانت العدة باقية فهي زوجة اه فقد تناقض كلامهما فالمناسب لما تقدم لهما أن يقولوا حتى تأتت

بطلاق بائن أو رجعي والحاصل أنك قد علمت تناقض كلام شارحنا وشب وأما غير شارحنا وشب فلم يتناقض كلامهما لزوجها الشيخ أحمد فقد حمل قوله وعلى الزوجة أي من كانت في العصمة والمطلقة طلاقا رجعيا ولم يتكلم على قوله حتى تأتت بشئ وأما للقاني فقد توافق كلامه لانه أفاد أولا ان الرجعية ليست كالزوجة وأفاد في قوله حتى تأتت العموم حيث قال بطلاق بائن أو رجعي فان قلت قد عرفت ذلك فما الذي يرجع اليه ويعول عليه في ذلك كله قلت ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم من أنه قال في خطبته لا يجوز للمرأة عطية الا باذن زوجها وظاهره الشول لمن كانت في العصمة والمطلقة طلاقا رجعيا لان عصمتها بيده ولقول المصنف والرجعية كالزوجة الخ (قوله الا أن تنكفل لزوجها) أي فلا رد فيما زاد على الثلث لانه لا يحجر على نفسه لنفسه (قوله ولو قصدت الضرر) ومقابلته يرد الثلث ان قصدت به الضرر واختاره ابن حبيب (قوله عند ابن القاسم) ومقابلته لا يرد لها في كفالة أزيد من الثلث حيث كان المكفل موسرا (قوله ولا نؤدي للخروج الخ) هذه العلة تقتضي المنع ولو في الثلث فيمناسب الوجه على المعتمد المشار له في آخر العبارة (قوله وأما كفالتها لزوجها) أي بحيث يكون مضمونا أي في الزائد على الثلث (قوله وسيأتي) أي لكن سيأتي يحجرها عن كفالتها ولو في الثلث

(قوله وأما الوجه والطلب) لا يخفى أن هذا التعميم ينافي قوله أولاً وسواء كانت الكفالة بالمال أو الوجه ولكن المعتقد ما اقتضاه كلامه هنا كما أفاده محشى نت (قوله مطلقاً) زواجاً وغيره الثالث أودونه (قوله وفي أقراضها قولان) الوجه أن يقال إن كان المفترض ملياً معلوماً بالامانة وأداء الحقوق فليس له المنع لأن علة الخروج والتردد للطلب منفية وإن كان معدماً أو من أهل الدد فله المنع وهو توجيه ظاهر لمن أنصف (قوله وفي أقراضها الخ) وأما دفعها مالها أقراضاً ليعامل فليس فيه القولان لأنه من التجارة (قوله وفرضها) معطوف على قوله أن في أقراضها وكانه قال وجه الأول أن فرضها كهيتهما من حيث أنه (٢١٧) معروف فهذا القول الأول يعلل بالوجهين

(قوله جائز) أى ماض لأنه لا يجوز لها ابتداء كما استظهره بعض شيوخ الشيخ أحمد الزرقاني (قوله فبلى المشهور) وذلك لأننا إذا قلنا بحصة التبرع فدعواها الثلث لا ينافي ذلك فقبيلت لأنها المحققة بخلاف ما إذا قلنا ببطلان التبرع فدعواها الثلث المقتضى للحصة منافع لذلك فلم تقبل — فل فإن قلت القاعدة أن القول قول مدعى الصحة والجواب أن الرجال لما كانوا أقوامين على النساء رجح دعواهم (قوله فبلى الخ) الفرق بينهما وبين قوله أنه إن رُشد أن الفعل وقع فيه ممن لا يعتد بفعله لصغره أو سفهه بخلاف الزوجة فإنها قد تكون بصفة الرشد ومثلها في الفرق المسد كور العبد المشار إليه بقوله كعتق العبد (قوله حتى تأبى) أى بطلاق بدليل ما بعده بائن أو رجعي وانقضت العدة فإن كانت العدة باقية فهي زوجة وقوله أو مات أحد هما الوفاة أو ماتت لكنني لدخول موت الزوج في قوله تأبى (قوله ورد الزوج الخ) قال ابن غازي في تعليقه على الرسالة ابطال صنيع العبد والسفيه برد مولا ومن يلبه

لزوجها كصمانها لاجنبى وعليه فهو يحجرها عن كفالتها وهذا في كفالة المال وأما الوجه والطلب فله منعها منها مطلقاً (ص) وفي أقراضها قولان (ش) يعنى أن الزوجة إذا أقرضت من مالها ما زاد على ثلثها فهل لزوجها الحر أو العبد أن يحجر عليها أو ليس له فيه قولان وجه الأول أن في أقراضها مطالبة وزوجها يتضرر بدخولها وخرجها كما أنها في الكفالة مطالبة وقرضها كهيتهما من حيث أنه معروف وجه الثاني أن فرضها كهيتهما لا أخذها عوضه وهو جائز لها فقوله أقراضها أى دفعها المال قرضاً لا قرضاً والمرضى مرضاً مخوفاً كالزوجة كما ذكره بعض بلفظ يذنبى (ص) وهو جائز حتى يرد (ش) الضمير في وهو يرجع لما زاد على الثلث يعنى أن تبرع المرأة بزيادة على ثلثها جائز أى ماض حتى يرد الزوج جميعه أو ما شاء منه على المشهور وقيل مردود حتى يميزه وغرة الخلاف لو اختلفت معه في أنه الثلث أو أكثر فعلى المشهور القول قولها وعلى الآخر القول قوله وسواء أخرج من يدها أم لا ومن غرته ما أشار له المؤلف بقاء التفريع بقوله (ص) فبلى أن لم يعلم به حتى تأبى أو مات أحد هما (ش) يعنى أن جميع ما تبرعت به الزوجة بمضى حيث لم يعلم الزوج بتبرعها أو علم به ولم يقض برده ولا مضاه حتى طلقت طلاقاً باتناً أو مات أحد الزوجين ولا مقال له في حياته ولا لورثته بعد موته وقوله أن لم يعلم وأولى أن علم وسكت ورد الزوج رداً يقاى على مذهب الكتاب ورداً بطل عند أشهب وأما رد الغرماء فهو رداً يقاى باتفاق ورد الولي لأفعال محجوره رداً بطل باتفاق أيضاً (ص) كعتق العبد (ش) هو من إضافة المصدر إلى فاعله والنشبية في المضى والمعنى أن العبد إذا اعتق عبده نفسه ولم يعلم سيده بعتقه حتى أعتقه هو ولم يستثن ماله صح عتقه ومضى وليس للسيد رده وهذا صريح في أن أفعال العبد على الإجازة حتى يرد لها السيد ويحتمل أن يكون من إضافته إلى مفعوله بعد حذف فاعله وهو السيد والمعنى كعتق السيد العبد بعد أن تبرع بتبرعات من عتق أو غيره ولم يعلم بذلك سيده أو علم فلم يقض فيه برده ولا إجازة حتى أعتقه ولم يستثن ماله والمال بيده ولم يخرج منها فإن تبرعته بمضى (ص) ووفاء الدين (ش) يعنى أن المدين إذا تبرع بتبرعات من عتق ونحوه ولم يرد لها الغرماء أو ردوها بقيت بيده حتى أوفاهم ديونهم فإن أفعالها ماضية فهو مصدر مضاف لمفعوله (ص) وله رد الجميع أن تبرعت بزيادة (ش) يعنى أن الزوجة إذا تبرعت بما زاد على ثلثها فلزوجها أن يرد الجميع وظاهره ولو كانت الزيادة يسيرة أى وله امضاء الجميع وله رد ما زاد على الثلث فقط إذا لحق له إلا في العتق فليس له رد ما زاد على ثلثها لئلا يعتق المالك بعض عبده من غير استكمالها وانظر قوله وله رد الجميع مع قول المؤلف في دعوى الاب عارة ابنته بعد السنة فإن صدقته الابنة ففي ثلثها فانه يفيد أنه ليس للزوج كلام

(٢٨ - خرشى رابع) وأوقف رد الغريم واختلف * في الزوج والقاضى كبديل ألف

الحاصل أن المعنى اختلف في رد الزوج تبرع زوجته بأكثر من الثلث هل هو رداً يقاى أو رداً بطل وينبنى على ذلك إذا بقي بيدها ما وقع فيه الرد من الزوج حتى تأبى فعلي أنه رداً يقاى يلزمها امضاءه وعلى مقابله لا يلزمها ذلك وقوله والقاضى كبديل ألف أى أن القاضى إذا تعذر الرد من ذلك فإنه يقوم مقامه في الرد ويعطى حكم من قام مقامه فتارة يكون رده رداً يقاى وتارة رداً بطل وتارة يختلف فيه (قوله كعتق العبد) ظاهره كان مأذوناً له في التجارة أم لا (قوله أن تبرعت بزيادة) ولا ينافي هذا ما قدمه من أنه أنما له الحجر عليها في تبرع زاد على ثلثها لأن رد الجميع معاملة لها بنقض قصدها أولاً أنها كن جمع بين حلال وحرام (قوله فليس له رد ما زاد على ثلثها) أى بل برد

النكاح أو يحرز النكاح كما أفاده الشيخ أحمد (قوله إذا تبرع برأى أو أوصى برأى للمرأة الرشيدة المتروجة أن تب جميع ماله الزوجها ولا اعتراض عليهم في ذلك لاحد (قوله يعني أن المرأة إذا تبرعت بشئها) أي الرشيدة (قوله كسنة) وهو قول ابن سهل قيل وهو الراجح وقال اللقاني الراجح أن حد البعد سنة أشهر*) (تكميل)*. بقی علی المؤلف من الأسباب العامة الردة قال في الشامل والردة فلا ينفذ تصرف من يد حجر عليه وموته مما بيده ومما يرج بعده كاله ويسقط عنه ما حدث من دين أن قتل وان تاب لزومه انظر الشامل
 * (باب الصلح) * (قوله كما هو معناه لغة) كإزادة أي وهو معناه لغة فهو نوع من أنواع الخ وحيث كان كذلك والبيع يقع الجرفيه فتاسب ذكره عقب باب الجرح ثم الأولى الا تبيان بالاولا بالقاء لانه لا يظهر التفریع أي ان الصلح قد يكون نوعا من أنواع البيوع وقد يكون نوعا من أنواع الهبة قال المؤلف الصلح (٢١٨) على غير المدعى ببيع وعلى بعضه هبة (قوله وهو من حيث ذاته مندوب)

قال ابن عرفة وهو أي الصلح من حيث ذاته مندوب اليه وقد يعرض وجوبه عند تعيين مصلحته وحرمة وكرهاته لاستلزامه مفسدة واجبة الدرء أو راحة كافي النكاح انتهى وقوله لاستلزامه مفسدة واجبة الدرء راجع لقوله حرمة وقوله أو راحة راجع لقوله أو كراهته والمراد بالمكروه المختلف فيه كما يأتي في قوله وجاز عن دين بما يباع به انتهى (قوله كما قال ابن عرفة الخ) في شرح شب وقد يقال انه غير جامع لانه لا يدخل فيه الصلح على بعض الحق المقر به انتهى ورده بعضهم بقوله الظاهر دخول هذا لانه لا يخلو عن خوف وقوع النزاع واعترض بأنه لا يسلم ان الصلح هو الانتقال بل هو المعاوضة والانتقال مفرع عنها معلول لها كالانتقال في البيع مفرع عليه ومعلول له الصلح ببيع أو اجارة أو هبة (قوله يدخل فيه الاقرار) أي الصلح يكون على اقرار ولو قال اشارة الى صلح الاقرار لكان

في الثلث الا أن يقال قوة شبهة الاب منعت الزوج من رده والفرق بين المرأة والمرأى إذا تبرع برأى ثلثه فليس لورثته ان يردوا الجميع بل ما زاد على الثلث أن المرأة قادرة على الانشاء واستدراك ما بطل بخلافه (ص) وليس لها تبرع بعد الثلث الا أن يبعد (ش) يعني ان المرأة إذا تبرعت بشئها فانه يعضى ولا مقال لزوجه ولو قصدت بذلك الضرر فان تبرعت بعد ذلك بشئ فانظر ان بعد ما بين العطينتين كسنة على قول ابن سهل أو سنة أشهر على قول أصبغ وابن عرفة فان ذلك جائز وان قرب ما بين العطينتين فان ذلك غير جائز* ولما أنهى الكلام على ما أراد من أسباب الجرح شرع في الكلام على شيء من مسائل الصلح لانه قطع المنازعة كما هو معناه لغة فهو نوع من أنواع البيوع وهو من حيث ذاته مندوب وحقيقته الشرعية كما قال ابن عرفة انتقال من حق أو دعوى بعوض لرفع نزاع أو خوف وقوعه فقوله انتقال عن حق يدخل فيه الاقرار والثاني صلح الانكار وبعوض متعلق بانتقال يخرج به الانتقال بغير عوض وقوله لرفع نزاع يخرج به ببيع الدين ونحوه قوله أو خوف وقوعه يدخل فيه الصلح يكون عن اقرار أو انكار لصدق الحد على كل منهما فان قلت السكوت إذا وقع فيه الصلح أيكون الرسم فيه غير منعكس لانه صلح أم لا قلت قالوا حكمه حكم الاقرار ثم قسم الصلح الى بيع والى اجارة والى هبة بقوله

باب

الصلح على غير المدعى به ببيع أو اجارة وعلى بعضه هبة (ش) يعني ان الصلح على غير المدعى فيه اما ببيع فيشترط فيه شروطه أو اجارة فيشترط فيه شروطها لان المصالح به امانافع أو ذوات فالذوات كما إذا ادعى عليه بعرض أو بحيوان أو بطعام فأقر ثم صالحه على دنائير أو دراهم أو به ما نقد أو على عرض أو طعام مخالف للمصالح عنه وهذا معاوضة اتفاقا اذ هو كبيع عرض بنقد أو بعرض مخالف فلوا خلت شرط البيع كن صالح عن سلعته بثوب بشرط ان لا يبيعها ولا يبيعها وكصالحته على مجهول أو لاجل مجهول فانه غير جائز والمنافع كما إذا صالحه على سكنى دار أو على خدمة عبدة مدة معلومة وبعبارة الصلح أي على اقرار بدليل قوله أو السكوت أو الانكار وسواء كان في معين أم لا وهذا مجمل وقوله وجاز عن دين الخ تفصيل له وكان ينبغي

أحسن لان عبارته توهم دخول شيء آخر وكذا يقال فيما بعد (قوله يخرج به ببيع الدين بالدين) أي فانه لم يكن لرفع نزاع أي ليس شأنه رفع النزاع وان كان قد يكون لرفع النزاع وقوله ونحوه أي كبيع السكنى (قوله أو خوف وقوعه يدخل الخ) المناسب أن يقول وقوله لرفع نزاع أو خوف وقوعه راجع لسلك من الطرفين أي اللذين هما قوله انتقال عن حق المشار بهما الصلح الاقرار والانكار (قوله الصلح على غير المدعى) أي فيه أو به بخلاف الجارواتصل الضمير (قوله أو اجارة) ان كان المأخوذ منفعه وصورته ان المدعى به ليس ديناً بل بشئ معين كثوب معين أو عبدة كذلك فيصالح في ذلك بمنافع كانت معنسة أو مضمونة مع تعيين المدة والا امتنع لان الاجارة يشترط فيها تعيين المدة (قوله بدليل الخ) الظاهر حله على العموم وقوله أو السكوت معطوف على دين وما سياتى تفصيل له وتبيين لشروطه (قوله وسواء كان في معين) أي عن معين كما إذا ادعى عليه بشئ معين فصالحه عنه وقوله أم لا كما إذا ادعى عليه بدين في ذمته وذلك لان ما في الذمة سواء كان حالاً أو مؤجلاً لا تجوز المصالحه عنه يسكنى دار على مذهب ابن

القائم وقوله وهذا مجمل أي وقوله وجاز عن دين تفصيل له فكان ينبغي له ان يقرعه بالفاء فيقول فيجوز عن دين بما يباع به الخ وإذا جاز
عن دين فاحرى عن المعين ويوجد ذلك في بعض النسخ (قوله ولكن البراء الخ) في عب خلافة حيث قال هبة للبعض المتروك فيشترط فيه
القبول قبل موت الواهب لا ابراء حتى يكون غير محتاج لقبول ومثله في شب وليس له نقض الصلح بمجرد دعواه ان صلح المنكر ببعض
الحق اقرار بجميعه كما تقول العامة نعم ان أثبت المدعى انه رد المدعى عليه (٢١٩) تلك الهبة كان له النقض حينئذ وقوله هبة

للبعض المتروك احتراز عن البعض
الماخوذ فيشترط في جوازه أن يكون
بما يباع به (قوله وجاز الخ) المراد
بالجواز الاذن فلا ينافي قول ابن
عرفه الصلح في حذاته مندوب
(قوله بما يباع به) أي بما تصح
المعاوضة به لا يبيع الدين بالدين
الذي انما يكون بين ثلاثة (قوله منكر
مال) هو فرض مسئلة ومثله لو كان
مقرا بذلك (قوله بعد شهر) لا مفهوم
له بل ولو حالا (قوله مؤجل) صفة
لصحة ولو أقيمت العبارة على
ظاهرها لا يمنع لمساقيه من حظ
الضمان وأزيدك اذا كان ذلك في
البيع (قوله فالقيمة في المقوم الخ)
ويرجعان للتصوم (قوله قاله
مطرف) هو المعتمد (قوله المختلف
فيه) أي بالمنع وغيره والراجح المنع
(قوله والا فالمكروه حقيقة) أي
ما كان مكروها كراهة تنزيه
(قوله جائز) أي ماض (قوله وكراهة)
المعنى للتفريع فكراهة التنزيه
لا تأتي هنا أي فيما حكمنا فيه بالفسخ
(قوله وعن ذهب) كدينار معين
أو في ذمة منكر أو مقر وقوله وعكسه
كصلح عن عشرة دراهم معينة أو في
ذمة منكر أو مقر وانما ذكر هذا
المصنف مع كونه داخلا في قوله
وجاز الخ ليصرح بشرط المصالح عنه
والمصالح به ومفهومه لو كان الصلح
عن ذهب بذهب أو عن ورق بورق
فلا يشترط ذلك بل يشترط كون

ان يقرعه بالفاء فيقول فيجوز عن دين بما يباع به الخ وإذا جاز عن الدين فاحرى عن المعين
وقوله على غير المدعى به يبيع الخ أي على أخذ غدير المدعى به يبيع لمادعى به أو اجارة لغير
المدعى به وعلى أخذ بعضه هبة للبعض الباقي فيشترط قبوله في حياة الواهب وفي قوله بعد
موته قولان المشهور لغوه فقوله على غير المدعى الخ تقسيم للصلح لا تعريف له وبعبارة وعلى
بعضه هبة أي ابراء له لان المدعى عليه وقد قال المؤلف في باب الهبة وهو ابراء وهب لمن
هو عليه وان كان كل من البراء والهبة يحتاج الى قبول ولكن البراء لا يحتاج الى حوز
(ص) وجاز عن دين بما يباع به (ش) هذا صلح عما في الذمة أي وجاز الصلح عن دين بما
يباع به ذلك الدين كما اذا ادعى عليه بذهب فاقوله به ثم صالحه عليه بعرض حال ومثال ما لا
يجوز كصالحه منكر مال على سكنى داره أو خدمة عبده بعد شهر لانه فسخ دين في دين
وكف عن شيء مؤجل للنساء في الطعام فان فات فالقيمة في المقوم والمثل في المثل وينفذ
ان وقع بالمكروه ولو أدرك بحد ثانه قاله مطرف وقال عبد الملك يفسخ بحد ثانه وينفذ مع
الطول كصلح عن دين بشرة حائط بعينه قد أزهد واشترط أخذها تمرا ونفذ اصبع الحرام
ولو بالحد ثان لانه هبة واعلم ان المراد بالمكروه هنا المختلف فيه وبالحرمان المتفق عليه والا
فالمكروه حقيقة جائز فلا يتصور فيه فسخ في قرب ولا بعد وكراهة التنزيه لا تنافي هنا
واحتراز بقوله بما يباع به عما اذا كان يؤدي الصلح الى ضعف وتجعل أو حظ الضمان وأزيدك أو
الصرف المؤخر مثال الاول ان يدعى بعشرة دراهم أو عشرة أثواب الى شهر فيقر بذلك ثم
يصالحه على ثمانية نقدا ومثال الثاني ان يدعى بعشرة أثواب الى شهر فيصالحه على اثني عشر
نقدا وان صالحه عنها بدرهم أو دينار مؤجل لم يجز لانه فسخ دين في دين ويكون الاول في العين
وغيرها والثاني لا يكون الا في غير العين ومثال الثالث ان يصالحه بدرهم عن ذهب مؤخر
وبالعكس (ص) وعن ذهب بورق وعكسه ان حلا ويجعل (ش) يشير بهذا الى صرف ما في الذمة
والمعنى انه يجوز الصلح بالذهب عن الفضة وبالعكس كما لو ادعى عليه بمائة دينار حالة فأقر بها
وصالحه عنها بفضة مججلة أو بالعكس فان ذلك جائز بشرط حلول المصالح به بان لا يشترط
تأخير المصالح عنه وتجعل المصالح به وعلى هذا فيشترط في المصالح به أمر ان لا يشترط
تأخير وان يجعل بالفعل فالضمير المثنى في قوله ان حلالا لمصالح به والمصالح عنه والضمير الغائب
في جعل للمصالح به فعني الحلول في المصالح به ان لا يشترط تأخير فان اشترط تأخير ففسد ولو
جعل بعد ذلك ولم يكف بشرط الحلول عن شرط التججيل اذ لا يلزم من الحلول التججيل فقد
يكون حالا ويؤخر ولم يكف عن شرط الحلول بشرط التججيل فقد يجعل ما ليس حالا (ص) كإتة
دينار ودرهم مع اثنين ما (ش) هذا مثال لقوله وعن بعضه هبة والمعنى انه اذا ادعى عليه
بمائة دينار ومائة درهم حالة فأقر بذلك فصالحه بمائة دينار ودرهم واحد فان ذلك جائز لانه
أخذ بعض حقه وترك بعضه اذا أخذ الدينارين وأخذ من المائة درهم درهم واحد وانبه به هذا

الصلح على اقرار لانه اذا كان على انكار يكون فيه سلف جز نفعا (قوله بان لا يشترط تأخير) إشارة الى أنه ليس المراد بالحلول الدخول
عليه بل المراد ان لا يدخلا على التأخير فيصدق المنطوق بالدخول على الاطلاق (قوله كإتة دينار ودرهم) مفهومه لو أخذ مائة دينار
ودينارا نقدا جاز لان المائة قضاء والدينار يبيع بالمائة درهم فان أخذ المائة وتأخر الدينار لم يجز (قوله بمائة دينار ومائة درهم حالة)
أي ولو كانت المائة دينار والمائة درهم لم تجز لانه فسخ وتجعل

(قوله بين ان تكون كل جهة) أى جهة المصالح بالكسر والمصالح بالفتح وقوله منفردة باحد التقدين أى كما تقدم في قوله وعلى بعضه هبة وقوله وبين اجتماعهما أى التقدين معاني كلا الجهتين أى جهة المصالح بالكسر والمصالح بالفتح وهو ما أشار له هنا بقوله كأنه دينار ودرهم عن ما نيتهم فكل جهة فيها النقدان (قوله لا يجوز على ظاهر الحكم) أى لانه سلف جرفعا والسلف هو التأخير والنفع هو سقوط اليقين المنقلبة على المدعى بتقدير نكول المدعى عليه كما يأتي (قوله فانه يجوز له ان يقتدى) فيه اشارة الى انه ليس المراد ظاهر المصنف من ان الجواز يتعلق بالصلح أى بل (٢٣٠) المراد انه يجوز الاقتداء عن غير عمال ويعد ذلك الاقتداء صلحا (قوله خلافا

لمن قال) أى لان فيه اذلال نفسه وقد قال عليه الصلاة والسلام اذل الله من اذل نفسه ورد بان في صلحه اعزاز نفسه لان الخصومة مرجوحة لاسيما اكثرتها (قوله على دعوى كل) من المدعى والمدعى عليه أى على مقتضى دعوى كل واطلاق الدعوى عليه مجازاذا معناه قال ليس عندى ما دعى به على (قوله على السكوت) أى على مقتضى السكوت وهو ما يترتب عليه من حبس وتعزير (قوله لان حكم السكوت حكم الاقرار) لا يخفى انه اذا كان حكم الاقرار وقد جعل الشارح الشرط راجعا للسكوت والانكار يكون السكوت حكمهما معا وقد وجهه عب ولكن المعتمد ترجيع الشرط للانكار فقط (قوله باعتبار عقده) أى باعتبار ذاته وقوله أو اقر بها صوابه أو سكت (قوله على ظاهر الحكم) الشرعى وهو خطاب الله تعالى المتعلق بالمكلف من حيث انه مكلف أى أن لا يكون هناك تهمة فساد فليس المراد به حكم القاضي (قوله أو حلفه) معطوف على اليقين وضميره للمدعى عليه وقوله فيسقط الخ مترتب على حلفه فهو منصوب

على أنه لا فرق بين ان تكون كل جهة منفردة باحد التقدين وبين اجتماعهما معاني كلا الجهتين فقوله ودرهم عطف على مائة لا على دينار والالم يكن صلحا وكلام المؤلف ظاهر حيث صالح بمجمل مطلقا أو بموحد والصلح على الاقرار فان صالح على الانكار امتنع لانه لا يجوز على ظاهر الحكم (ص) وعلى الاقتداء من غير (ش) يعنى ان اليقين اذا توجهت على المدعى عليه فانه يجوز له ان يقتدى منها بالمال ولو علم براءة نفسه على ظاهر المدونة وهو ظاهر كلام المؤلف ابن ناجي وهو المعروف بخلافه لمن قال بعدم جواز الاقتداء من اليقين حيث علم براءة نفسه (ص) أو السكوت أو الانكار ان جاز على دعوى كل وظاهر الحكم (ش) يعنى ان الصلح على السكوت جائز مثل ان يدعى على شخص بشئ فيسكت فيه صالحه على شئ لان حكم السكوت حكم الاقرار وكذا يجوز الصلح على الانكار باعتبار عقده وأما في باطن الامر فان كان الصادق المنكر فالماخوذ منه حرام والا فالحلال لكن يشترط في جواز الصلح عن السكوت أو الانكار ويدخل فيه الاقتداء من اليقين ثلاثة أمور على مذهب مالك الاول ان يكون الصلح جائزا على دعوى المدعى الثاني ان يكون جائزا على دعوى المدعى عليه أى على تقدير ان الساكت أو المنكر يقر الثالث ان يكون جائزا على ظاهر الحكم أى أن لا يكون هناك تهمة فساد واعتبر ابن القاسم الامر بين الاولين فقط واعتبر الأصمغى أمر واحد وهو ان لا تنفق دعواهما على فساد مثال ما يجوز على دعواهما معا وعلى ظاهر الحكم أن يدعى بدراهم حالة فانكرها أو اقر بها ثم صالحه على عرض حال ومثال ما يجوز على دعواهما ويمتنع على ظاهر الحكم فقط ان يدعى بمائة درهم حالة ثم يصطلحا على ان يؤخره بها الى شهر أو على خمسين يدفعها له عند حلول الشهر فقد علمت ان الصلح صحيح على دعوى كل لان المدعى آخر صاحبه أو أسقط عنه بعض حقه وأخره والمدعى عليه اقتدى من اليقين بما التزم أداءه عند الاجل ولا يجوز ذلك على ظاهر الحكم لان في ظاهر الحكم سلف جرف منفعة فالسلف التأخير والمنفعة هي سقوط اليقين المنقلبة على المدعى بتقدير نكول المدعى عليه أو حلفه فيسقط جميع المال المدعى به فهذا ممنوع عند الامام وجائز عند ابن القاسم وأصمغى ومثال ما يمتنع على دعواهما ان يدعى عليه بدراهم وطعام من يسع فيعترف بالطعام وينكر الدراهم فيصالحه على طعام مؤجل أكثر من طعامه أو يعترف له بالدراهم ويصالحه على دنانير مؤجلة أو على دراهم أكثر من دراهمه فيسكت ابن رشد الاتفاق على فساده ويقض لمافيته من السلف بزيادة والصرف المؤخر ومثال ما يمتنع على دعوى المدعى وحده ان يدعى بعشرة دنانير فيمنكرها ثم يصطلحا على مائة درهم الى أجل فهذا يمتنع على المدعى

معطوف على المصدر والمعنى ان المدعى ينتفع بسقوط حلف المدعى عليه الذي يترتب على

وحده

حلفه سقوط جميع المال والمنفعة في الحقيقة هي عدم سقوط ماله لكن لما كان سقوط حلف المدعى عليه سببا في عدم سقوط المال أطلق عليه أنه منفعة من اطلاق اسم السبب على السبب الحاصل ان المنفعة كما أقاده ظاهر لفظه السقوطان معالا أحدهما كاهو ظاهر التعبير بأو (قوله فيعترف بالطعام) لا يخفى ان علة المنع على حسب دعوى المدعى فسح مافي الذمة في مؤخر وعلى دعوى المدعى عليه سلف جرفعا وقوله لمافيته من السلف بزيادة أى اذا صالح بأكثر من دراهمه أى باعتبار دعوى المدعى عليه وأما باعتبار دعوى المدعى ففيه فسح مافي الذمة في مؤخر وقوله والصرف المؤخر أى اذا صالح على دنانير مؤجلة

(قوله للظالم في الباطن) ولو حكم حاكم براه فهو موافق لقول المنصف لأجل حرامه ولا يحل الصلح بمعنى المتعلق لا بمعنى العقد أي لا يحل متعلق الصلح وهو الشئ المصالح به وما اقتطع فهو استخدام أطلق أو لا على العقد وثانيا على المتعلق أو يقدر مضاف أي متعلقه (قوله فلو أقر) تقرير على قوله ولا يحل للظالم وهو في السكوت والانكار (قوله أو يقر سرا) بالرفع عطف على قوله لم يعلن لا بالجزم عطف على يعلن والفاعل يتعين عوده على المدعى المشهد والفاعل يقر يعود على (٢٢١) المدعى عليه وهذا مما يميزه عن السامع الليب وكان عليه ان يقول أو يقر هو

باراز الضمير على مذهب البصريين الا ان القرينة هنا ان الاقرار لا يكون الا من مدعى عليه بشئ على مذهب الكوفي للاختصاص (قوله على المشهور) ومقابلته ما نقله عن مالك من أنه ليس له نقضه (قوله انه يقوم به) تنازعه الفعلان قوله وهما أشهد وأعلن لكن الاول بتقدير حرف الجر دون الثاني (قوله أولم يعلن به الخ) الاولى عدم ذكرها لانها ستنافي (قوله وأما ان نسيها) فرق بينه وبين الذي قبله أن الذي قبله يعلم ان له وثيقة لكنها ضاعت منه وهذا يعتقده ليس عنده وثيقة (قوله على بحده علانية) فائدة ذلك للتأخير بعد ذلك لم أنكر فيلزمه التأخير (قوله وأشهد بينه) ولو كانت البينة الاولى خلافا لظاهر العبارة (قوله وانه غير ملتزم التأخير) ليس هذا بل ازم ذكره لان اشهادا أنه انما صالحه على التأخير ليقر له علانية يتضح ذلك قال عب وهذه البينة التي أشهدا المدعى بعد انكار المدعى عليه تسمى شهادة استرعا أي ايداع الشهادة فان أشهدا انه ليس ملتزما للتأخير أو اسقاط بعض حقه فهو استرعا في استرعا انتهى كلام عب وهو غير مسلم

وحده اذ لا يجوز له أن يأخذ دراهم الى أجل عن دنائير ويجوز ذلك على انكار المدعى عليه اذا انما صالح على الاقضاء من عين توجهت عليه فهذا امتنع عند مالك وابن القاسم وأجازة أصبح اذ لم تنفق دعواهما على فساد ومثال ما يمنع على دعوى المدعى عليه وحده ان يدعى بعشرة أرباب قحمان قرض وقال الا تخاف مالك على خمسة من سلم وأراد أن يصالحه على دراهم ونحوها مجعلة فهذا جائز على دعوى المدعى لان طعام القرض يجوز بيعه قبل قبضه ولا يجوز على دعوى المدعى عليه اذ طعام السلم لا يجوز بيعه قبل قبضه فهذا امتنع عند مالك وابن القاسم (ص) ولا يحل للظالم (ش) أي لا يحل المصالح به للظالم في الباطن بل ذمته مشغولة للمظلوم فيما بينه وبين الله ولذا فرع فروعا ثمانية ستة يسوغ للمظلوم نقض الصلح فيها اتفاقا أو على المشهور واثنان لا ينقض فيهما اتفاقا وعلى المشهور والى الاول أشار بقوله (ص) فلو أقر بعده أو شهد بينه لم يعلمها أو أشهد وأعلن أنه يقوم بها أو وجد وثيقته بعده فله نقضه كمن لم يعلن أو يقر سرا فقط على الاحسن (ش) يعني ان الظالم اذا أقر ببطان دعواه بعد وقوع الصلح فان للمظلوم نقضه بخلاف لانه كالمغلوب على الصلح بانكار المدعى عليه وان شاء أمضا وضمن ما قبضه كل منهما من قابضه الثانية ان تشهد بينه للمظلوم على الظالم لم يعلمها للمظلوم حين الصلح فله نقضه على المشهور وهو مذهب المدونة ولا بد من حلفه على عدم العلم الثالثة من صالح وله بينه غائبة يعلمها وهي بعيدة جدا وأشهدا انه يقوم بها سواء أعلن بالشهاد بان يكون عند الحاكم أولم يعلن به كما يأتي في قوله بعد كمن لم يعلن وما ذكرناه من التقييد بكونها بعيدة جدا ونحوه في المواق ومقتضاه ان البعيدة لا جدا كالقريبة في ان حكمها كالحاضرة فلا يقوم بها ولو أشهدا انه يقوم بها والبعد جدا كافر بقيمة أي من المدينة أو من مكة أو الاندلس من خراسان الرابعة من صالح لعدم وثيقته ثم وجدها بعد الصلح على الانكار وقد أشهدا انه يقوم بها ان وجدها فله نقض الصلح حينئذ كالبينة التي علمها وأما ان نسيها حال الصلح ثم وجدها فانه لم يحلف ويقوم بها كالبينة التي لم يعلمها والضمير في قوله فله للمظلوم أي فلامظلوم نقض الصلح وله امضاؤه الخامسة من ادعى على شخص بشئ معلوم فانكره فاشهد سرا ان بينه غائبة بعيدة الغيبة وانه انما صالح لاجل بعد غيبته بينه وانه ان قدمت قام بها والحال انه لم يعلن بالشهاد عند الحاكم ثم صالحه ثم قدمت بينته فله القيام بها ونقض الصلح كمن أشهدا وأعلن السادسة ان يكون المدعى عليه يقر بالحق سرا ويجحده علانية فاشهد المدعى بينه على بحده علانية ثم صالحه على التأخير وأشهد بينه لم يعلمها المدعى عليه على أنه غير ملتزم للتأخير وانه انما فعل ذلك الصلح ليقر له علانية فانه يعمل بذلك فالضمير في يقر للمدعى عليه واتفق الناصر اللقاني وشيخه برهان الدين اللقاني على ان له نقض الصلح في هذه المسائل ولو وقع بعده ابراء عام فيقيد قوله فيما يأتي وان أبرأ فلا نأمله قبله برئ مطلقا الخ بهذا * ولما انتهى

بل بينة الاسترعا في الاسترعا ان يشهد جماعة يقول لهم ان أسقط بينة الاسترعا فليست ملتزما لاسقاطها وقد يسكر رقتي استرعى ولم يسقط عمل به والا فلا وهذه تفهم من قوله فلو أقر بطريق الاولى لانه اذا كان له نقض الصلح فيما اذا أقر المنكر بعد الصلح بمجرد اقراره وان لم يشهد الطالب بينة انه انما صالحه ليقر فاولى اذا أشهد بذلك (قوله فيقيد الخ) أي فتي وجد بينته أو وثيقته أو أقر له خصمه فله نقضه ولا عبرة بالبراء الواقعة بعد الصلح ومن باب أولى في النقض لو صالحه بشرط البراءة لان البراءة في هذه الاخيرة بمنزلة الصلح والصلح له نقضه

(قوله الثانية الخ) ظاهره انه معترف بالحق قطعا ولكنه متوقف الدفع على دفع الصلح وفي غيب خلافه فانه قال حقل ثابت ان أثبت به ثم قال والفرق بين هذه وبين قوله سابقا أو ووجد وثيقة بعده ان المدعى عليه في هذه مقر لا مطلقا بل بشرط الاتيان بالصلح ونحوه فلم يرض صاحبه وادعى ضياعه فقد أسقط حقه وما سبق الغريم فيها ينكر الحق على ما تقدم وهو ظاهر وذلك لانه لو اعتبر ظاهر الشارح لقل ان الحق يثبت ولا يتوقف دفع الحق (٢٢٢) على الاتيان بالصلح لجواز ان يقال يكتب له وثيقة أخرى تناقضها كتب فيه ادفع

الحق ثم بعد كسبي هذا اطاعت على فرق ابن نس حيث قال والفرق بين هذه والتي قبلها أن غريمه في هذا معترف وانما يطلبه باحضاره ليحقق ما فيه فقد رضى هذا باسقاطه واستجبال حقه والاو لم ينكر الحق وقد أشهد انه انما صالحه لضياع صكه فهو كالشهادة انه انما صالحه لغيبه بيمينته انتهى تأمل في هذا مع ما قدم الشارح (قوله فانه يجوز للزوجة أو غيرها) وخص الزوجة لان حصول المنازعة منها أكثر لانها أجنبية غالباً (قوله ولا يراعى ما فضل بعد ذلك) المدار على حصول المصالح عنه وهو الذهب في مثالنا لا حضور الدراهم ولا حضور العروس بيان ذلك أن يقال اذا كان في التركة ثمانون ديناراً وصولحت بعشرة منها فان حضر جميع الذهب جاز سواء حضر باقي التركة أم لا وان لم يحضر منع ذلك وان صولحت بخمسة فان حضر أربعون جاز والا فلا وان صولحت بأحد عشر جاز ان حضر جميع المتروك لان العرض والورق في مقابلة الدينار الزائد فهو ويبيع وصرف والجميع دينار وان صولحت باثنى عشر وكان العرض أقل من دينار أو الورق أقل من دينار جاز ان حضر الجميع وان كان كل من

الكلام على ما ينقض فيه الصلح وفاقوا خلافاً أخذ كرم لا ينقض فيه كذلك وهما مسألتان أشار اليه ما بقوله (ص) لان علم بيمينته ولم يشهد أو ادعى ضياع الصلح فقبل له حقل ثابت فأتت به فصالح ثم وجده (ش) يعني ان من ادعى على رجل بدین فأنكره ثم صالحه عليه وهو عالم بيمينته ولم يشهد بانه يقوم بها فانه لا قيام له بها ولا ينقض صلحه سواء كانت يمينه حاضرة أو غائبة غيبه قريبه أو بعيدة ولو لم يصرح باسقاطها فلا يشهد فهي قوله أو أشهد وأعلن كن لم يعلن على الاحسن الثانية من ادعى على شخص بحق فاقوله به ولكن قال المدعى عليه للمدعى حقل ثابت فأتت بالوثيقة التي فيها حقل فاحمها وخد ما فيها فقال ضاعت مني وأنا أصالحك فصالحه ثم وجده الوثيقة بعد ذلك فانه لا قيام له بها ولا ينقض الصلح لكن انفاقاً لانه انما صالحه على اسقاط حقه والفرق بين هذه وبين قوله سابقاً أو ووجد وثيقته بعده فله نقضه ان الغريم في هذه مقرباً بالحق وانما يطلب الصلح ليمحى ما فيه فلم يرض صاحبه وادعى ضياعه فقد أسقط حقه وما سبق الغريم فيها منكر للحق والحال ان صاحب الدين قد أشهد سراً انه انما صالح لضياع صكه فهو بمنزلة من صالح لغيبه بيمينته الغيبة البعيدة فله القيام بها عند قدومها ولما دخل في قوله الصلح على غير المدعى به يبيع صلح أحد الورثة عما يخصه من الميراث صور ذلك بمسئلة المدونة على سبيل المثال فقال (ص) وعن ارث زوجة من عرض وورق وذهب بذهب من التركة قدر مورثها منه فاقول (ش) يعني ان الميت اذا ترك ديناراً ودرهم حاضرة وعروضاً حاضرة أو غائبة وعقاراً وغير ذلك فانه يجوز للزوجة أو غيرها من الورثة ان يصالح عن ارثه من ذلك فان أخذ درهم من التركة قدر مورثه من درهم التركة أو أخذت ذهبا من التركة قدر مورثها من ذهب التركة فاقول فان ذلك جائز كما لو صالحها الولد على عشرة دنانير فاقول والذهب ثمانون لانها أخذت بعض حقها من التركة وترك الباقي ولا يراعى ما فضل بعد ذلك كان حاضراً أو غائباً لان الباقي هبة قبرا على فيها الحوز قبل موتها فان مات قبله بطل وكان لورثتها ولو وقع الصلح للزوجة مثلاً على أكثر من ارثها من الذهب كائني عشر ديناراً فأكثر فانه يجوز أيضاً لكن بشرط ان تقل الدراهم التي تخصها من التركة بان لا تبلغ صرف ديناراً واليه أشار بقوله (ص) أو أكثر ان قلت الدراهم (ش) أي أو قلت العروض التي تخصها بان لم تبلغ قيمتها ديناراً أو حضرت كلها لانها باعت نصيبها من العروض والدراهم بدنانير ديناراً ونصف مثلاً قيمة العروض أو صرف الدراهم والنصف الباقي في مقابلة الفضة أو العروض فهو يبيع وصرف اجتماعاً في ديناراً ما ان بلغ نصيبها من الدراهم أو العروض ديناراً لم يجوز له عدم اجتماعهما في ديناراً وان كان شيء من العروض غائباً دخله صرف مع سلعة تأخرت فقوله ان قلت الدراهم أي وكان جميع ما زاده على حصتها من الذهب دينارين أو أكثر كما قررناه أما ان كان ما زاده على حصتها من الذهب ديناراً أو أحد فانه يجوز

العرض والورق أقل من دينار جاز ان حضر الجميع لان ديناراً من الزائد في مقابلة العرض والورق والاخر زيادة وان لم يحضر الجميع منع وهذا التفصيل بعينه يجري فيما اذا صولحت بورق فقط فاذا علمت ذلك فقول الشارح أو لا اذا ترك ديناراً ودرهم حاضرة لا يؤخذ بظاهره المفيد انه لا بد من حضوره ما مع الا ان يقال الواو في قوله ودرهم بمعنى أو ويكون قوله أو درهم على تقدير ان يأخذ منها مورثها (قوله وأحضرت كلها) أي التركة كلها من عرض وورق لكن حضور العروض اما حقيقة أو حكماً كما تبين فيما بعد أي وبشرط معرفتها وغير ذلك مما يأتي فيما بعد كما يظهر وقوله مع سلعة تأخرت أي بان لا تكون في حكم

الحاضر (قوله لان حكم العرض الخ) أراد بالعرض ما يشمل الدراهم على تقدير أن يكون صالح بعشرة دنانير من غير التركة وفي التركة
دنانير ودراهم وعروض فالدراهم والعروض التي مع الدنانير تعدد دنانير فيأبى التفاضل (قوله ويدخله أيضا البيع والصرف) أي في
التحقيق وقوله لانه يدخله التفاضل أي في التقدير والتأخير بينهما لعدم حضور ذلك في المجلس (قوله ان كان حظها من الدراهم صرف
دينار) أي وكان العرض يساوي دينارا (قوله ان عرفا جميعها) أي جميع التركة ومثل معرفة جميع التركة معرفة جميع نصيبها عنها
قال ابن ناجي وظاهر قوله انه يكفي في جواز الصلح ان يعترفوا كلهم بمعرفة التركة ولولم يسموها وأفتى شيخه بأنه لا بد من تسميتها وهو بعيد
(قوله وحضر) أي جميع المتروك حقيقة في العين وحكم في العرض بأن كان قريب الغيبة بحيث يجوز النكاح فيه بشرط فانه في حكم
الحاضر وأشار الشارح الى ذلك بقوله أي أو كان قريب الغيبة والحاصل (٢٢٣) ان ما عدا العرض لا بد من حضوره حقيقة

والعروض يكفي بحضورها حكما
كأن يكون على مسافة يومين
هكذا أفاده بعض شيوخنا وقوله
وحضر أي وقت الصلح فان اختلف
شرط من هذه الشروط لم يجوز
صلحها بعرض من غيرها وموضوع
المسئلة بشرطها أن في التركة
عينا وعرضا وأما ان كانت كلها
عروضا فيجوز للولد أن يصلحها
بعين من ماله ان عجلها ولو كانت
العروض ديونا على غرماء حضور
مقرين وتأخذهم الاحكام
وصفت العروض التي عليهم (قوله
أي أو كان قريب الغيبة)
بان كانت على يومين (قوله والعرض
الذي أعطاه المصلح تخالف للعرض)
الذي يظهر مما تقدم ولو موافقا
لان العروض تراد لذاتها وأيضا
لو كان كذلك لما افترق الحال في
الدراهم بين ان تكون من التركة
أم لا تأمل ثم بعد كتي هذا وجدت
عن السيد مروا فاق ما قلناه (قوله
كسبها الخ) أي فيجوز حيث يجوز
وذلك حيث لم يكن الدين طعاما من

وان كان كل من حصتها من الدراهم ومن قيمة العروض يزيد عن صرف دينار (ص) لامن
غيرها مطلقا (ش) يعني انه لا يجوز الصلح للزوجة ولا غيرهما من الورثة باعطاء شيء من غير
التركة سواء كان دراهم أو دنانير أو عروضاً الا على ما يأتي في العروض كانت التركة أو شيء منها
حاضرا أو غائبا لانه يدخله التفاضل بين العينيين والتأخير بينهما لان حكم العرض الذي مع
العين حكم العين ويدخله أيضا البيع والصرف ان كان حظها من الدراهم صرف ديناراً أكثر
ولما شمل اطلاقه المنع للعرض وكان فيه تفصيل يشه بقوله (ص) الا بعرض ان
عرفا جميعها وحضر وأقر المدين وحضر (ش) يعني ان الصلح اذا وقع للزوجة أو غيرهما من
الورثة بعرض حاضر من غير عروض التركة فان الصلح جائز بشرط ان يعرف المصلح والمصالح
جميع التركة حتى تكون المصلحة على شيء معلوم وان يحضر جميع الموروث من أصناف
العروض والا كان من باب النكاح في الغائب بشرط أي أو كان قريب الغيبة وأقر المدين
وحضر أي وهو ممن تأخذه الاحكام والعرض الذي أعطاه المصلح تخالف للعرض الذي على
الغريم واللام يكن بيعا لانه كانه من التركة فكانه أعطاه بعض مورثاتها فدخل في قوله
وعلى بعضه هبة وغير ذلك من الشروط المعتبرة في بيع الدين (ص) وعن دراهم وعرض
تركا ذهب كبيع وصرف (ش) يعني أن الميت اذا ترك دراهم وعروضا فصالح الوارث زوجة
الميت على دنانير من ماله فان كان حظها من الدراهم يسيرا أقل من صرف دينار جاز ان لم يكن
في التركة دين وان كان في حظها منها صرف ديناراً أكثر لم يجوز وهو معنى قوله كبيع وصرف أي
فان قلت الدراهم التي تخصصها أو العرض الذي يخصها بان نقصت أو نقص قيمة العرض عن
دينار جاز الصلح لانه يبيع وصرف اجتماعي دينار (ص) وان كان فيها دين فكسبها (ش) أي
وان كان في التركة دين من دنانير أو دراهم لم يجوز الصلح على دنانير أو دراهم نقدا من عند الولد
وان كان الدين حيوانا أو عروضاً من بيع أو قرض أو طعاما من قرض لا من سلم فصالحها الولد
من ذلك على دنانير أو دراهم عجلها لانه عنده فذلك جائز اذا كان الغرماء حضورا مقرين
ووصف ذلك كله ومزاد المؤلف استيفاء الكلام على الفروع المسدودة في المدونة والا
فقوله وعن دراهم الخ يعني عنه ما مر من قوله ان قلت الدراهم وأيضاً قوله وان كان فيها دين

يباع وكان المدين حاضر أو هو ممن تأخذه الاحكام ويمنع حيث يمنع (قوله أي وان كان في التركة دين من الخ) ظاهر كلامهم ولو
كان الدين الذي للميت حالا على المدين لانه يدخله التفاضل بين العينيين والتأخير بينهما لان حكم العرض الذي مع العين حكم العين كما
تقدم وهذا اذا كان في التركة دين من دنانير والذي أخرجه من عنده دنانير وأما اذا كان أحدهما دنانير والثاني دراهم فبلازم
الصرف المؤخر والحاصل ان الدين اذا كان دنانير وفي التركة عروض أخر كانت عند الميت أو ديونا فصالحها على دنانير من عنده فلا
يجوز ولو كان الدين حالا لم يدخله من التفاضل بين العينيين والتأخير بينهما وكذا اذا أبدلت الدنانير بالدراهم ومثل ذلك ما اذا كانت
التركة عروضاً ودراهم فصالحها بدنانير فيمنع لمافيها من الصرف المؤخر وقول الشارح وان كان الدين حيوانا أو عروضاً أي كله حيوانا
وعروضاً وليس هنالك في التركة نقدا وان كان سابق الكلام ان في التركة نقدا (قوله يعني عنه ما مر الخ) لا اغناء لان الذي تقدم
صالحها بنقد من التركة وهو هذا صالح من غير التركة وقوله يعني عنه قوله فيما مر واقر الخ لا اغناء لان الذي تقدم صالح بعرض وهذا صالح

بنقد فالموضوع مختلف فقدر (قوله بما قل وكثر) أي معيناً لذلك عند عقد الصلح لأن دم العمد لا دية فيه وأما أن وقع وقته مهم ما فنقد
ويكون كالخطأ (قوله كرطل من شاة) أي وإذا وقع ونزل فالحكم أن يرتفع القصاص ونجيب الدية فإن قلت ضروريات الجسد مقدمة
على الغرماء في القوت والكسوة وهما قدمت (٢٣٤) الغرماء على الجسد فالجواب أنه هنا ظالم بالجناية فلا يضر الغرماء بظلمه وهناك

معذرة وقدم بدته على مال الغرماء
كالضرر بالجماعة (قوله لوصالحه
بجميع الشاة الخ) وذلك لأن العقد
وقع عليها بذاتها وهي معينة وتدخل
في ضمان المشتري بمجرد العقد (قوله
وبعبارة الخ) هذه العبارة تفيد أنه
معطوف على قوله بما قل أي بما قل
وكثر لا بدني غرر وغانص عليه
في هذه لأن العمد لم يكن فيه شيء
مقدرو يجوز الصلح عنه بكل شيء
فربما يتوهم أنه يجوز الصلح عنه
بالغرر فنص عليه وإذا امتنع الصلح
بالغرر في هذه فاحرى في بقية الباب
(قوله أي لرب الدين المحيط) فإن لم
يحط فلا منعه له لأنه قادر على وفاة
الحق بما بقي ولو تضرر بذلك وهذا
التعليل ظاهر في هذا القرض
الخاص وإن كان لا يلزم تسكيب
(قوله لأنه أعتق) لتعليل لقوله إذ
فيه اتلاف الخ أي فلما أعتق
نفسه بذلك حصل الاتلاف ولم
تعامله الغرماء على كونه يقتل
ويصلح نفسه بذلك (قوله ولما
كان الصلح كالبيع) العبارة الواضحة
أن يقول ولما كان المصالح به
كالشيء المشتري وتقدم أن السلعة
المشتراة قد يطرأ عليها استحقاق وقد
يظهر فيها عيب والمصالح به كذلك
(قوله بقيمة يوم الخ) راجع لقوله
رجع على دافعه أي في مسألة
العيب والاستحقاق وراجع لقوله
وأخذ الشفيع أي أن الشفيع

الخ يغني عنه قوله فيما مر وأقر المدين وحضر * ولما أنهى الكلام على الأموال شرع في صلح
الدماء فقال (ص) وعن العمد بما قل وكثر (ش) يعني أنه يجوز الصلح عن دم العمد نفس
أو جرح باقل من الدية وباكثر وظاهر كلام المؤلف جواز الصلح على ما ذكر ولو قبل ثبوت الدم
وهو كذلك (ص) لا غرر كرطل من شاة (ش) الأحسن عطفه على ما يفيد الكلام السابق أي
وجاز الصلح بما استوفى الشروط لا بغرر كرطل أو أوطال من شاة حية أو مدبوحة قبل سنجها
وتقييد المدونة بالحية معترض أنظر أبا الحسن قال فيها وإن ادعت على رجل دينا فصالحا
عنه على عشرة أوطال من لحم شاة وهي حية لم يجوز ما عطفه على ما من قوله بما يباع به فيفيد
اختصاصه بالدين مع أنه غير مختص به وفهم من كلام المؤلف أنه لوصالحه بجميع الشاة لجاز
حية كانت أو مدبوحة وهو كذلك إذ هو كالبيع وقوله لا غرر الخ يغني عنه قوله الصلح ببيع
وبعبارة ونبه على منع الغرر لا يتوهم أن العمد لما كان للولي العفو عنه ر بما يتوهم جواز
الغرر فيه وغير العمد يفهم بطريق الأولى المنع فيه (ص) ولذي دين منعه منه (ش) أي لرب
الدين المحيط منعه من عليه الدين من الصلح عن قصاص وجب عليه بما ليس سقط عن نفسه
القصاص سواء كان القصاص متعلقا بنفسه أو بجرحه من أجزائه كما هو ظاهر كلام غير واحد
كالقرافي وابن يونس فإنه قال في تعليل منعه من ذلك إذ فيه اتلاف لما له على غيره ما علموه
عليه الغرماء كهيته وعنفه لأنه أعتق نفسه من القتل ونحوه بذلك وليس ذلك كتر ويجبه
وإلا دأمة لأن الغرماء عام ما علموه على مثل ذلك كما عام ما علموه على الاتفاق على زوجته وأولاده
الصغار ولم يعلموا على اتلاف ماله في صون نفسه وجرحه بتعمد جنائبه * ولما كان الصلح
كالبيع يعتريه العيب والاستحقاق والاخذ بالشفعة كما يعتري البيع شرع في الكلام على
ذلك وأن منه ما وافق البيع وما يخالفه فيما يتخالفان فيه ما أشار إليه بقوله (ص) وإن رد
مقوم بعيب رجع بقيته (ش) يعني أن صلح العمد مطلقا أو الخطأ على أنكار إذا وقع على مقوم
كفرس وعبد وشقص عقار ثم رد بعيب أطلع عليه القابض له أو استحق أو أخذ بشفعة رجع
على دافعه وأخذ الشفيع بقيته يوم وقع العقد به صحيحا سليما إذ ليس للدم وللخصام في
الانكار قيمة يرجع بها وأما على أقرار في غير الدم يرجع في المقر به إن لم يفت والافني عوضه
وفي الدم يرجع للدية وكلام المؤلف فيما إذا وقع الصلح على مقوم معين وأما لوصالحه على
موصوف في الذمة فإنه يرجع بمثله مطلقا (ص) كنسكاح وخلع (ش) تشبيهه في الرجوع بأرش
العوض والمعنى أن من أصدق زوجته عبدا أو فرسا أو شقصا من عقار ثم أطلع فيه على عيب
يرد مثله في البيع أو استحق أو أخذ بالشفعة فإن الزوجة ترجع بقيته على الزوج وكذا الشفيع
بأخذ بقيته بخلاف من تزوج بغير أو نفقوا بضافان الرجوع فيهما بصداق المثل وكذلك لو وقع
الخلع بما ذكر فاطلع الزوج على عيب فيه أو استحق منه أو أخذ بالشفعة فإن الزوج يرجع على
الزوجة بقيمة ما وقع الخلع به سليما لأن قيمته معلومة ولا يرجع لصداق ولا للخلع المثل لأن طريق
النسكاح المسكارمة فقد تزوج بضاعاف صداق المثل وبعثه وكذا يقع الخلع بخلع المثل وبعثه

وغير
أدعي عليه بشيء فأقر له به ثم صالحه بشيء معين فاستحق فإنه يرجع في المقر به إن كان باقيا وسكت عن الصلح على أنكار في غير الدم إذا
استحق المعين وراجع ما تقدم يظهر لك الحال (قوله بخلاف من تزوج بغير) الحاصل أن هذين الشئين لم يتم رش فيهما رجوعنا إلى
صداق المثل وقد يقال أنه قد وجد في الغرر كالمقرر كالآتي وبالعبارة المشار دوان لم يوجد في التفويض

(قوله وكذا في دم العمد أو الانكار) أي المشار له بقوله سابقا أن صلح العمد مطلقا لم يخ والعمدني وكذا الصلح في دم العمد يقع بكثير وبقليل الحاصل أنه لا يمكن ضابط في النكاح وفي الخلع وفي دم العمد أو الانكار يرجع إلى قيمة ما تراضوا عليه وربما قلنا من أن النكاح ليس له ضابط تارة يزوج باضعاف صدق المثل وتارة بعشره ليكون النكاح مبنيا على المكارمة سقط ما يقال أن مهر المثل قيمة البضع (قوله للمشتري) المراد بالمشتري من أعطى له ذلك الشقص وهو الزوجة في مسألة النكاح والزوج في مسألة الخلع وولي المجنى عليه في صلح العمد مطلقا والخطأ على انكار (قوله وهو المعتقد عليه) نفسه يراجع إلى القطاعة أي وهو الشقص الذي وقع عنق العبد لاجله يراد به ما يشمل المسكاتب والمقاطع أي ما وقع تخيير العتق لاجله (قوله في ملك الغير) أي السكأن في ملك الغير وقوله للمعين صفة للمعتقد عليه أي المعتقد عليه الموصوف بأنه كائن في ملك الغير والموصوف بأنه معين أي بان يقطع على شيء ثم يصالحه على شقص فلان الذي في الدار الفلانية أو يعطى له بدل السكابة ذلك الشقص فيظهر به عيب أو يستحق أو يؤخذ بالشفعة فيرجع السيد بقيمة ذلك الشقص فالشفيع يعطى السيد قيمة ذلك الشقص وأما لو كان في ملك العبد واستحق فانه لا يرجع على العبد بشيء (قوله حيائنا) أي أوجيانه (قوله على عوض في نظير ما يستحقه) كان يصالحه على (٢٢٥) شقص فيظهر به عيب أو يستحق أو يؤخذ بالشفعة (قوله فان السيد يرجع على العبد بقيمة العوض) هذا في القطاعة والسكابة إذا وجد عيبا في الشقص أو استحق وقوله والمعمر يرجع على المعمر أي فيما إذا وجد عيبا في الشقص أو استحق وقوله والشفيع يأخذ بقيمة أي بقيمة الشقص يدفعها الشفيع للسيد في القطاعة والسكابة ويدفعها للمعمر بالفتح في العمري فهو أي قوله والشفيع متعلق بالطرفين وقوله لان القطاعة أي والسكابة من ناحية المعروف فينسأح فيهما أي فليس لهما ضابط فلذا يرجعنا فيهما إلى قيمة الشقص يأخذها السيد من العبد في الاستحقاق والعيب ويدفعها الشفيع لذلك السيد في الأخذ

وبغير شيء وكذا في دم العمد أو الانكار فالرجوع لقيمة ما تراضوا عليه اضبط وكذا على الشفيع للمشتري القيمة ومثل هذه المسائل الأربع في الرجوع بارش العوض عوض القطاعة وعوض السكابة وهو المعتقد عليه في ملك الغير المعين وعوض العمري كن أعمرته دار لمدة حياتك ثم صالحته على عوض في نظير ما يستحقه من منفعة الدار ورجعت لك الدار فاستحق العوض من يد المعمر أو اطع فيه على عيب أو أخذ بالشفعة فان السيد يرجع على العبد بقيمة العوض والمعمر يرجع على المعمر بالسكس بقيمة العوض إذا لقيمة للعمري والشفيع يأخذ بقيمة لان القطاعة من ناحية المعروف ينسأح فيها ولا قيمة للمنافع معلومة فان المعلوم فيها قيمة العوض الذي وقع تراضيهما عليه ثم ان المؤلف ذكر هذه المسائل في آخر الاستحقاق فكان في غنى عن ذكرها هنا (ص) وان قتل جماعة أو قطعوا أو جاز صلح كل والعفو عنه (ش) يعني لو قتل جماعة رجالا أو رجلا لا عمدا أو قطعوا أو واحدة أو أيدى وثبت ذلك بينه أو اعتراف فان ولى الدم يجوز له أن يصالح البعض أي بعض القاتلين أو القاطعين ويعفو عن البعض ويجوز له أن يصالح كلا ويعفو عن كل مجانا فقله قتل الخ بالبناء للفاعل فيهما وهو صحيح جار مع نص المدونة في تعدد القاتلين أو القاطعين وكذلك الجارحون وأما عكس ذلك وهو تعدد المقتولين واتحاد القاتل فروى يحيى عن ابن القاسم من قتل رجلين عمدا وثبت ذلك عليه فصالح أولياء أحدهما على الدية وعفو عن دمه وقام أولياء الآخر بالقود فلهم القود فان استقاروا بطل الصلح ويرجع المال إلى ورثته لانه انما صالحهم على النجاة من القتل وإذا علمت ذلك فلا يصح ما في بعض النسخ أو قتلوا بالبناء للمجهول أي تعدد المقتول واتحاد القاتل إذا لا يصح قوله جاز صلح كل أي لان كل لا يقع الا على متعدد ومع اتحاد القاتل لا تعدد (ص) وان صالح مقطوع

(٢٩ - خرشي رابع) بالشفعة (قوله ولا قيمة للمنافع معلومة) راجع للشفعة فقط باعتبار المعمر وليس راجعا لقوله والمعمر بالفتح يرجع على المعمر الخ أي لانه استوفى علمته ومراة بالمنافع الدار المعمرة وهذا معنى قوله سابقا لا قيمة للعمري فمراة للعمري المنافع المذكورة (قوله جاز صلح كل) أي أو القصاص أو العفو عن البعض والقصاص من الباقيين أو صلحه أو صلح بعض والعفو عن بعض والقصاص من بعض وقوله صلح كل من إضافة المصدا للمفعول أي جاز لولي المقتول أو للمقطوع أن يصالح كلا من القاتلين أو القاطعين أو يعفو عنه أو إلى فاعله أي جاز لكل من القاتلين أو القاطعين أن يصالح الولي لكن قوله والعفو عنه يرجع انه من إضافة المصدا إلى مفعوله لان الجاني لا عفو له وكل واقع على القاتلين أو القاطعين على كل حال (قوله فلهم القود) أي فالقول لمن طلب القتل وليس حكمهم حكم الأولياء الأقرب المشار اليهم فيما يأتي بقوله وسقط ان عقار جل كالباقى لان هؤلاء أجنب (قوله لان كل الخ) أي لانه لما قال والعفو عن كل عرفنا ان المراد بقوله صلح كل أي كل القاتلين ومع اتحاد القاتل لا تعدد والحاصل انه اذا قرئ بالبناء للفاعل والمصدر وهو صلح مضاف للمفعول والفاعل محذوف وهو ولي المجنى عليه وأما اذا قرئ بالبناء للمفعول فكذلك لقوله والعفو عنه أي عن كل فكذلك الخبر مع اتحاد القاتل فتدبر

(قوله ثم نرى) يضم النون وكسر الزاي مخففة أي سال دمه ولم ينقطع فهو مبني للجهول لفظا إلا أن المعنى على البناء للفاعل والفاعل ضمير عائد على الجرح المفهوم من قوله مقطوع (قوله فمات) القاسمية فالموت مسبب عن التزيان فهو صريح في أن الموت من القطع (قوله لاله) أي ليس للقاطع المفهوم من مقطوع (قوله والقتل بقسامة) أي لترأخي الموت عن الجرح فيحلفون لمن ذلك الجرح مات ويردون إلى ورثته الجاني ما أخذ منه ولهم وقوله رده من تبط بقوله للولي أي للولي رده والقتل بقسامة وله الإجازة وأخذ المال المصالح به لا الدية (قوله ولا يجب إلى ذلك) ظاهرا العبارة أنه يجب إلى القتل بقسامة بحيث يجبرون وليس كذلك (قوله كالأخذهم الدية في الخطأ) أي كتحخير الأولياء في أمضاء (٢٢٦) الصلح وأخذ الدية في حالة القطع خطأ (قوله دون ما يؤل إليه) وأما أن صالح

عن الجرح وما يؤل إليه فإنه يجوز في العمد الذي يقتص منه على ما استظهره الخطاب لأنه إذا كان للمقتول أن يعفو عن دمه قبل موته جاز أن يصالح عنه بما شاء وأما العمد الذي لا قصاص فيه فلا يجوز الصلح عنه وما يؤل إليه من الموت اتفاقا وهل يجوز الصلح عليه وعلى ما يؤل إليه من زيادة دون الموت أولا يجوز إلا عليه خاصة قولان وهذا فيما فيه دية مسماة كالأمومة والمنقلة والجائفة وأما ما لا دية فيه مسماة فلا يجوز الصلح عليه إلا بعد البرء وأما جرح الخطأ فإن كان دون الثلث كالموضحة فالصلح باطل باتفاق لأنه إن مات كانت الدية على العاقلة فهو لا يدري يوم صالح ما يجب عليه مما لا يجب عليه فإن وقع الصلح على ذلك فسخ متى عثر عليه واتبع بما يقتضيه حكمه لو لم يكن صلح فإن برئ كانت عليه دية الموضحة وإن مات كانت الدية على العاقلة بقسامة وإن بلغ الجرح ثلث الدية فالراجح عدم الجواز ويبطل (قوله إذا جرحه شخص في

ثم نرى فمات فلولي لاله رده والقتل بقسامة (ش) يعني أن من قطعت يده أو رجله عمدا في حال صحته ثم صالح القاطع من قطعت يده بشئ ثم سال دمه إلى أن أدى إلى الموت فإن الأولياء المقطوع أن يعضوا هذا الصلح ولهم أن يردوه ويقتلوا القاطع بعد أن يقسموا لمن ذلك الجرح مات لأن الصلح إنما كان عن القطع وكشف الغيب أنه نفس فالواجب عليه غير ما صالح عليه فوجب الرجوع للمستحق فإن أبوا أن يقسموا فليس لهم إلا المال الذي وقع به الصلح وليس للقاطع أن يرد الصلح ويقول للأولياء ردوا المال الذي وقع به الصلح واقتلوني بغير قسامة لأن الجناية آلت إلى نفس ولا يجب إلى ذلك لأن النفوس لا تنبأح إلا بأمر شرعي والمراد بالقطع الجرح كان قطعاً أو غير ذلك ولو قال مجروح كان أشمل (ص) كأخذهم الدية في الخطأ (ش) تشبيهه تام يعني أن من قطعت يده أو رجله في حال صحته خطأ ثم صالح فمات فلولي المقطوع أمضاء الصلح وله أن يرد الصلح ويأخذ الدية بعد أن يحلف إيمان القسامة وتكون الدية على العاقلة ويرجع الجاني عما دفع من ماله لأنه كواحد منهم فإن أبى الولي من القسامة كان له المال الذي وقع به الصلح وإنما أتى بضمير الجمع هنادون ضمير المفرد الراجع للولي إشارة إلى أنه لا فرق بين الواحد والمتعدد مع أن المراد بالولي الجنس الصادق بالواحد والمتعدد فلولي به مفرد إلا فادما ذكرنا لئلا يكتبه ما أصرح في ذلك ثم إن كلام المؤلف فيما إذا وقع الصلح على الجرح دون ما يؤل إليه والافقيه تفصيل ذكره ابن رشد فأنظره ان شئت في الشرح الكبير (ص) وإن وجب لمريض على رجل جرح عمدا فصالح في مرضه بارشه أو غيره ثم مات من مرضه جاز ولزم (ش) يعني أن المريض إذا جرحه شخص في حال مرضه جرحا عمدا وثبت ذلك إما بيئته أو بأقراره ثم إن هذا المجروح صالح عن جرحه في مرضه بارش ذلك الجرح أو بأقل من ارشه أو من ديته إن كان فيه شئ معين ثم إن المجروح مات من مرضه ذلك فإن صلحه لازم له ولو ارثه اذ للمريض المقتول أن يعفو عن دم العمد في مرضه وإن لم يترك مالا وهل الجواز وال لزوم سواء صالح عن الجرح فقط أو عنه وما يؤل إليه وعليه تأولها ابن العطار أو الجواز وال لزوم إن صالح عليه فقط لأن صالح عليه وعلى ما يؤل إليه فلا يجوز ولا يلزم وعليه تأولها إلا كثرة إلى هذا أشار بقوله (ص) وهل مطلقا أو إن صالح عليه لا ما يؤل إليه تأويلان (ش) وجمع بين الجواز وال لزوم لأنه لا يلزم من أحدهما الآخر وليست هذه المسئلة معاوضة للولي لأن الولي وقع الصلح فيها على الجرح فقط ثم نرى

حال مرضه) هذا صريح في طرأ الجرح على المرض كما هو المتبادر من المصنف ويوافقه ما قاله عجم وذلك أنه ومات قال إن مفاد كلام المصنف هنا ما يأتي له في باب القضاء أن الجرح هنا طار على المرض وهو كذلك كذا أفاده بعض الشيوخ وأما طرأ المرض على جرح عمدا فسيذكر في باب خلافا هل يقتص من الجراح أي بقسامة أو عليه نصف الدية أي بغير قسامة قاله عجم وهو ظاهر (قوله أو بأقل من ارشه الخ) هذا معنى قول المصنف أو غيره حاصله أن قول المصنف أو غيره هو أدبه ما كان أقل من ارشه وما كان أقل من ديته وتكون المصالح بالدية مسكوتاً عنهم أنها كذلك فالواجب أن يقول بارشه أو ديته أو أقل من ارشه أو ديته ثم إن هذا يفيد أن الارش لا يقال لما كان فيه شئ مقدر فإما كان فيه شئ مقدر يقال فيه دية وما لم يكن فيه شئ مقدر يقال فيه ارش مع أن الظاهر أن الارش لما ثبت في الشئ معينا أم لا (قوله تأويلان) أرجمهما الثاني وعليه فإذا صالح عليه وعلى ما يؤل إليه بطل

وكان حكمه حكم ما إذا لم يقع صلح فبقسم الاولياء ويقتلون (قوله أي بسبب مرضه) ولذا قال في لـ وجد عندى ما نصه من مرضه أى
 لا بسبب الجرح والاصل ان الموت من المرض عند الشك في عب رده وذلك لانه اذا تحقق ان موته من مرضه لم يأت قوله وعليه
 وعلى ما يؤول اليه أى ومن بمعنى في ومحل التأويلين في عمده فيه قصاص وامافي خطأ أو عمدا لا قصاص فيه لكونه من المتألف فيمنع الصلح
 على ما يؤول اليه حين المرض اتفاقا فان وقع على ما يؤول اليه دون الموت ففي جوازه قولان ان كان فيه أى الجرح شئ مقدروا لا لم يصالح
 عليه الا بعد برئه ثم ان ظاهر تقرير شارحنا مشكل حيث أفاد ان الصلح على الاول لازم ولو وقع الصلح على الجرح فقط وكذا على الثاني
 اذا وقع على الجرح فقط والفرض انه مات ولذا قال الخطاب وليست هذه المسئلة معارضة للمسئلة الاولى لان الاولى وقع الصلح فيها على
 الجرح فقط ثم نرى ومات منه وهذه المسئلة تسلك فيها على أن الصلح اذا وقع من المريض فيمنظر فيه هل فيه محاباة أم لا فعلى التأويل
 الاول يجوز الصلح مطا قان وقع الصلح على الجرح فقط فالحكم فيه ما تقدم ان مات من مرضه لم الصلح وان نرى فيه ومات منه فكما
 تقدم وان صالح عليه وعلى ما يؤول اليه لم الصلح وان نرى منه ومات (٢٢٧) فلا كلام للاولياء وليس معنى هذا التأويل انه

اذا وقع على الجرح فقط ثم نرى منه
 ومات ان الصلح لازم للورثة اذ لم
 يقل بذلك أحد فيما علمت وعلى
 التأويل الثاني ان وقع الصلح على
 الجرح فقط جاز وان مات من مرضه
 لم الصلح للورثة وان نرى الجرح
 فمات فالحكم ما تقدم في المسئلة
 الاولى وان صالح عليه وعلى
 ما يؤول اليه فالصلح باطل بعمل
 فيه بمقتضى الحكم لو لم يكن صلح
 انتهى وقال محشى نت قوله وان
 وجب الخ هذا اللفظ المدونه فقال
 أبو الحسن المرض هنا من ذلك
 الجرح بخلاف التي قبلها صالحه
 بعد البرء ثم نرى جرحه خلاف تقرير
 ح وس وج ان المرض من غير
 الجرح وما قاله أبو الحسن هو ظاهر
 كلام الائمة وهو المأخوذ من العتبية
 وغيرها والحاصل ان كلام الخطاب
 يوافق شارحنا من ان الموت من
 المرض الذي لم ينشأ من الجرح ثم

ومات منه وهذه المسئلة تسلك فيها على أن الصلح اذا وقع من المريض عن جرحه عمدا ومات من
 مرضه لا من الجرح ان الصلح جائز لازم فلا يقال هذا صلح وقع من المريض فيمنظر فيه هل فيه
 محاباة أم لا ولا مفهوم لرجل ولا لجرح أى وان وجب على جان جنابة محمد قوله لمريض كان
 المرض سابقا على الجرح أو متأخرا عنه لان الفرض انه مات من المرض ونسخة عمدا بالنصب
 صحيحة اما على الحال أو التمييز وسوغ محي الحال من النكرة وقوع النكرة في سياق الشرط لانه
 يشبه النفي بجماع عدم التحقق وقوله في مرضه أى في زمن مرضه وقوله ثم مات من مرضه من
 سميته أى بسبب مرضه أى كان سبب موته مرضه لا الجرح فليس في كلامه اجمال والاجمال
 مبني على جعل من ظرفية (ص) وان صالح أحد وليين فلا آخر الدخول معه (ش) يعنى ان
 أحد وليي المقتول اذا صالح الجاني بعين أو بعرض فان لا آخر الخيارات شاء دخل مع صاحبه
 فيما صالح به وان شاء لم يدخل معه فان دخل معه فانه يأخذ نصف ما صالح به وان لم يدخل معه فله
 نصيبه من دية محمد كما أتى في باب الجراح وانظر اذا دخل معه صاحبه وأخذ نصف ما صالح به
 هل له أو لصاحبه بعد ذلك مطا لمة على الجراح ببقية حقه أو بشئ يدل ما أتى عند قوله وان
 صالح على عشرة من خمسينه فلا آخر اسلامها الخ أولا شئ لو احدى منهما قبل الجراح بعد ذلك
 على الجراح والظاهر انه لا شئ لو احدى منهما بعد ذلك على الجراح وقرق بين المسئلةين لان
 المسئلة المستدل بها أصلها مال معين بينهما من شركة أو ارث ونحوهما فدخل أحدهما مع
 صاحبه فيما صالح به لا يمنع أن يرجع ببقية حقه وهذه المسئلة الاصل فيها القود وهو متعين
 فاذا دخل أحدهما مع صاحبه فيما صالح به سقط القود عن الجاني فلا رجوع لو احدى منهما بعد
 ذلك بشئ (ص) وسقط القتل (ش) يعنى أنه اذا صالح أحد الوليين فان القتل يسقط عن
 الجاني وسواء دخل معه صاحبه فيما صالح به أم لا لان صلح أحدهما كعفو بديل قوله في باب
 الجراح وسقط ان عفارجل كالباقى ثم شبه في سقوط القتل قوله (ص) كدعوا صلحه فأنكر

قال محشى نت ثم على ما ذكره أبو الحسن وقلنا انه ظاهر كلامهم من ان المرض من الجرح وان مات منه يجوز الصلح ويلزم كما هو نصها
 ونص كلام المؤلف يشكك تأويل الاكثر ان الصلح على الجرح فقط كيف يلزم مع انه آل الامر الى خلاف ما وقع الصلح عليه ويناقض
 ما تقدم من تحخير الاولياء فيما اذ نرى الجرح فمات منه (قوله وان صالح الخ) سواء صالح عن نصيبه فقط أو عن جميع الدم كان
 الصلح عن نصيبه باكثر مما يشوبه من الدية أو بمثل أو بأقل منه كأن صالح عن جميع الدم بمثل الدية أو بأقل أو أكثر وقوله أحد وليين
 أى بشرط التساوى في القعد كابشرين أو عمين مثلا (قوله كما أتى في باب الجراح) لا يخفى ان الآتى في باب الجراح عند العفو ولا عند الصلح
 أى فيجاء به جعل مثل العفو الصلح ولا يخفى ان ذلك عند ثبوت الدم بالافرار والبيضة (قوله وهو متعين) يعنى انه ليس لولى الجنى عليه
 ان يلزم الجاني شيئا من المال فاذا دفع شيئا فو باختباره فتدبر (قوله فاذا دخل أحدهما سقط القود) فيه شئ لان سقوط القود حاصل
 بمجرد الصلح وقد يقال قد قامت اذا عفا البعض سقط القتل ولم يبق نصيبه من دية عمده وقد قسم الصلح على العفو كما يتبين فظهر من
 ذلك ان النصيب من دية العمده صار مقررا عند الصلح أو العفو وحيث كان كذلك فلا يمنع الذي لم يصالح انه اذا دخل مع من صالح ان

يرجع بالباقى ويرجع المصالح بالذى أخذ منه (قوله فان نكل يحلف مستحق الدم) فان نكل فلا شئ له فيما يظهر (قوله انه على المقر) أى ان قتل الخطا على المقر أى الواجب فيه على المقر فى ماله (قوله فتزل صلحه منزلة الخ) أقول أى باعث على هذا وهلا قال أى وهل يلزمه بناء على قول مالك ان المقر يقتل الخطا فى ماله كما قال فى الثانى وبعد كتبى هذا رأيت عب ذكر ما ظهر لى فقلت له فانه قال وهل يلزمه مطلقا أى فيما يدفع وما لم يدفع أو المعنى سواء دفع جميع مصالحه به أو بعضه فتكمل عليه من عنده بناء على ان العاقلة لا تحمّل الاعتراف وهو المشهور انتهى (قوله للاختلاف فيه) علة (٢٣٨) لقوله تزل صلحه أى انما تزل صلحه منزلة كذا تكون المسئلة ذات خلاف

هل الاقرار تحمّله العاقلة أو لا فلما تزل صلحه منزلة حكم الحاكم صار كالجميع عليه (قوله دون مالم يدفع الخ) والذى لم يدفعه على العاقلة بقسامة من أولياء المقتول بناء على حمل العاقلة الاعتراف ثم لا يخفى ان الثانى صادق بما اذا كان مادفعه قدر ما عليه من حيث كونه كواحد من العاقلة أو دورنه لكنه يلزمه تكميله وبما اذا كان الاكثر ولا يرد منه شئ (قوله وجهل لزومه) أى تصور المصالح لزومه أى المال أى تصور انها لازمة ولا بد من ثبوت انه يجهل أى بالفعل أو ان مثله يجهل فهما صورتان (قوله فانه يحلف اليمين الشرعية) فان نكل لارجوع له ويحمّل على انه صالح مع العلم والظاهر انها عينة خمة (قوله بمادفع) أى بالزائد على حصته وكذا يقال فيما بعد (قوله وما تلف فلا شئ له منه) أى فلا يحسب له ولا للعاقلة منه شئ وهو مقتضى نقل المواق وقيل ان التالف يحسب له وللعاقلة ولا يرجع عليهم بما حسب له وقيل يرجع على العاقلة بما حسب لها وهل يجزى ذلك فى قوله أو مادفع أو يجزى فيه الثانى فقط (قوله كن أثاب على صدقة) أى مع ان القاعدة أن لا ثواب فى

(ش) والمعنى ان الولي اذا ادعى على الجاني عمدا أنه صالحه على قدر معلوم فأنكر الجاني ذلك فان القتل يسقط وكذا المال ان حلف الجاني فان نكل يحلف مستحق الدم ويستحق المال وانما يسقط القتل والمال لان دعواه أثبتت أمرين اقراره على نفسه بانه لا يقتص منه وانه يستحق ما لا على الجاني فيؤخذ بهما أقرب به على نفسه ولم يعمل بدعواه على الجاني (ص) وان صالح مقر بخطا بما يلزمه وهل مطلقا أو مادفع أو بيلان (ش) يعنى ان من أقر بقتل شخص خطأ فصالح عن ذلك بمال من عنده فان ذلك يلزمه فقوله بخطا متعلق بقرو بماله متعلق بصالح وهل يلزمه فيما يدفع وما لم يدفع وهو مراده بالاطلاق حكاه عياض عن أبى عمران لقول مالك فى المقر يقتل الخطا انه على المقر فى ماله فتزل صلحه منزلة حكم الحاكم بذلك القول فلا ينقض للاختلاف فيه قاله ابن يونس أو انما يلزمه مادفع دون مالم يدفع وهو أن أول ابن محرز وهو مبني على ان العاقلة تحمّل الاقرار بالقتل خطأ لكن انما يلزمه مادفع لاجل القبض فيه لان للقبض على وجه التأويل أثر افيما اختلف فيه وانت خبير بان كون ما بنى عليه خلاف المذهب لا يقضى ان المبني كذلك فقديشون مشهورا على ضعيف (ص) لان ثبت وجهل لزومه وحلف وردان طلب به مطلقا أو طلبه ووجده (ش) هذا يخرج من قوله لزومه يعنى ان القتل خطأ اذا ثبت بينة أو قسامة وجهل القاتل لزوم الدية للعاقلة وظن انها تلزمه فتجملها عليه ودفع لهم بعضها ثم قال ظننت ان الدية تلزمنى فانه يحلف اليمين الشرعية انه ظن لزومه والى حيث نكث نظر هل كان طالبا للصالح أو مطلوبا فان كان مطلوبا فانه يرجع بمادفع على من أخذه منه كان قائما أو فائتا ويرد قيمته أو مثله لانه كالمغلوب على الصلح وان كان هو الذى طلب الصلح فانه يرد اليه المال الموجود بأيدي الاولياء كذا أو بعضا وما تلف فلا شئ له منه كن أثاب على صدقة وظن ان ذلك يلزمه فانه يرجع بما وجده مما أثاب به ولا يرجع بما فات منه وقوله وردان طلب به مطلقا أى يرد ما عدا حصته وأما حصته فلا يردّها لانه متبرع بها عن العاقلة ولا يعذر بالجهل ولا يقال نصيبه هو لا يلزمه الا منجما لاننا نقول هو متطوع بها مجعلة (ص) وان صالح أحد ولدين وارثين وان عن انكار فصالحه الدخول (ش) يعنى ان أحد الوارثين سواء كانا ولدين أو أخوين أو عمين أو غير ذلك اذا صالح شخصا عن مال ادعى عليه انه خاط فيه مورثه فاقوله به أو أنكره فان للوارث الآخر أن يدخل مع صاحبه فيما صالح به عن نصيبه من ذهب أو فضة أو عرض وله أن لا يدخل معه ويطالب بخصته كلها فى حالة الاقرار وله تركه كله وله المصالحه بمادون ذلك وأما فى حالة الانكار فاما أن تكون له بينة أم لا فان كانت له بينة أقامها وأخذ حقه أو تركه أو صالح بما يراه صوابا وان لم يكن له بينة فليس له على غريمه الا اليمين ويرجع المصالح على الغريم بما أخذ منه ان

الصدقة (قوله لانه متبرع الخ) فيه نظر اذهى لازمة له

دخل

بطريق الاصاله نعم هو متبرع بتجملها (قوله فان كانت له بينة أقامها) الحاصل انه ان دخل معه فى الاقرار يرجع على الغريم بما بقى له من تمام حظه ثم يرجع المصالح على الغريم بمادفع لشريكه وان دخل معه فى الانكار لم يرجع على الغريم بمابقى الالبينه وان ترك الدخول معه فله فى الاقرار أخذ جميع حقه وتركه المصالحه بمادونه وأما فى الانكار فان كان له بينة أقامها وله فى حقه ما تقدم وان لم يكن فليس على غريمه الا اليمين (قوله ويرجع المصالح الخ) أى لان ما أخذه الداخل من المصالح كما لو استحق شئ من المصالح به ف يرجع المصالح

بما أحذرنه شريكه كذا أفاده شيخنا عبد الله الحاصل ان قوله ويرجع الخ ذكرها الشيخ سالم وتبعه من تبعه والذي يظهر عدم الرجوع
(قوله أو مطلق) ولكن محله فيما اذا كان الحق من شيء مشترك بينهما وقد باعاه في صفقة لانه اذا لم يكن من شيء بينهما وليس في كتاب فلا
دخول لاحدهما على الآخر فيما اقتضى لان دين كل منهما مستقل لم يجامع الآخر بوجه (قوله وبعبارة) ظاهر عبارة بعضهم اعتمادها
(قوله أم لا) أي بشرط كون المسيعين متفقين جنسا وصفة ولا يشترط اتحاد القدر كما يدل عليه ما يأتي (قوله وهو الصواب) مقابلة
ما أشار له بت بقوله ثم استثنى مما لغير المصالح الدخول مع المصالح فيما صالح به فقال الا الطعام الخ (قوله فقال ابن أبي زمنين) بفتح الزاي
والميم (قوله مستثنى من آخر المسئلة) أي من كلام محمد وفي آخر المسئلة كما أشار به بقوله قال الخ (قوله لان اذنه في الخروج مقاسمة له
الخ) سيأتي انها تميز حق لا يبيع فهذا الوجه ضعيف **تنبية** المناسبات (٢٢٩) للمصنف أن يقول في مثل هذا أنا ويلان (قوله
انما هو لما ذكر) أي انما هو وما

دخل معه (ص) كحق لهما في كتاب أو مطلق (ش) تشبيهه في الدخول يعني ان الشخص اذا كان له حق من ارث أو قرض أو غيرهما يئسبه وبين آخر في كتاب واحد أو مطلق بغير كتاب فان ما قبض منه أحدهما يدخل فيه الآخر وبعبارة كحق لهما في كتاب كان من شيء أصله بينهما أم لا بناء على ان المكتبة تجمع ما كان مفقودا والضمير في لهما راجع للمقيد وهو ولد من بدون قيده وهو وارثين وكونهما ولدان يستلزم كونهما شخصين فهو راجع لهما بهذا الاعتبار أي كحق لشخص لا بقيد الولدية (ص) الا الطعام ففيه تردد (ش) أي ففي وجه استثنائه تردد كما قاله ابن غازي وهو الصواب وايضا ح في ح ونصه ظاهر كلامه انه اذا صالح أحد الشرى بكن فلا يخر الدخول معه الا في الطعام في دخوله معه تردد وليس هذا هو المراد بل مراده أن يئسبه على انه في المدونة استثنى الطعام لما استكمل على هذه المسئلة فتردد المتأخرون في وجه استثنائه فقال ابن أبي زمنين انه مستثنى من آخر المسئلة وخالفه عبد الحق قال ابن أبي زمنين وانما استثنى الطعام هنا من قوله الا ان شخص بعد الا عذار الى شركائه في الخروج معه أو الوال كالة فامتنعوا فان أشهد عليهم لم يدخلوا فيما اقتضى قال فاذا كان الدين على الغريم طعاما من يبيع لم يجوز لاحدهما أن يأذن لصاحبه في الخروج لاقتضاء حقه خاصة لان اذنه في الخروج مقاسمه له وهي في الطعام كبيعته قبل استيفائه فلذلك قال في صدر المسئلة غير الطعام والادام وقال عبد الحق يحتمل عندى أن استثناءه الادام والطعام انما هو لما ذكر من يبيع أحدهما نصيبه أو صلحه منه لانه اذا كان الذي لهما طعاما أو اداما لم يجوز لاحدهما بيع نصيبه أو مصالحته منه لان ذلك يبيع الطعام قبل قبضه وهذا الذي يشبه أن يكون أراد الله أعلم انتهى المراد منه (ص) الا أن شخص ويعذر اليه في الخروج أو الوال كالة فيمتنع (ش) هذا يخرج من قوله فلصاحبه الدخول معه أي الا أن شخص أي يسير ويعذر الى شيء بركة عند السلطان أو بحضور البيئة ليخرج معه ليقبض حصته أو يوكل من يسير معه ليقبض حصته فيمتنع من ذلك فانه لا دخول له على الشخص فيما اقتضاه لان امتناعه من الشخص معه والتوكيل دليل على عدم دخوله معه فلو كان الغريم حاضرا أو خرج ولم يعذر لدخل معه (ص) وان لم يكن غير المقتضى (ش) هذا مبالغة في عدم دخول الذي لم شخص مع شيء بركة الشخص فيما صالح به أو

وقوله يحتمل عندي أى ويحتمل انه من آخر المسئلة (قوله أن يكون اراده) أى الامام مالك أى ان عبد الحق قال انه مستثنى من اول المسئلة وهو الذى يشبه أن يكون مراد الامام (قوله الا أن شخص) بفتح الياء من شخص لا من أشخص من باب علم أو من باب ضرب (قوله ويعذر اليه) أى يقطع عذره وحجته من أعذرت زيد اذا قطعت عذره وحجته (قوله أو الواكالة) أى له أو لغيره (قوله فلو كان الغريم حاضرا) فى لُ وجد عندي مانصه والاعذار انما يعتبر حيث كان الغريم غائبا امان كان حاضرا فاشترى بيه الدخول فيما اقضاه شريكه من الغريم المذكور ولو اعذر الى الشريك وامتنع ولا يعتبر اعذاره مع حضور الغرماء ما لم يرفعه الحاكم ويمتنع من الخروج فإذن الحاكم فى قبض نصيبه فلا دخول للممنوع وجاعه المسلمين يقومون مقامه انتهى وفى شرح شب ثمان المدار على الاعذار المذكور فتى وجد ثبت هذا الحكم وان لم يكن شخص كذا كره أبو الحسن انتهى ووجه محشى نت (قوله أو خرج) أى أحد الوارثين (قوله مبالغته فى عدم الدخول الخ) فيه نظر لانه معطوف على شخص

(قوله ولكنه متفق جنس الخ) أي وان اختلف قدر المال كل والراجح في المسئلة الدخول قال عجم ان هذه المسئلة يجوز ان تكون مفرقة على جواز جمع الرجلين سلعتيهما (٢٣٠) في بيع من غير شرط أو يحتمل على ما اذا وجد شرط الجمع كان قوما قبل البيع على

ما تقدم من تنبيهه على هذا وما قبله
يجري في الاجرة كما يجري في الثمن
فاذا أجز شخصان داريمهما في
صفقة واحدة باجر متفق صفقة
فكل من اقتضى من الاجرة شيئاً
دخل معه فيه الاخر على أحد
القولين هنا والمعمل كالاجارة
وانظر الوظيفة تكون بين اثنين
بوثيقة واحدة هل يجري فيها
الاخلاف المذكور والظاهر ان
وظائف الخدمة يجري فيها ذلك
لان ما يؤخذ فيها بمنزلة الاجرة
وكذا ما يكون قد استحق لاثنتين
بوقف ويكتب لهما به وصول
وحر ذلك قاله عجم (قوله اما مع
اختلافهما) لا يظهر الظاهر ان
القولين جاريان مع الاختلاف
والاتفاق لان الموضوع انهما جمعا
في كتاب وعقدة واحدة (قوله أو
مع الاتفاق الخ) هذا تقييد للنقل
لان ظاهر النقل ان القولين
جاريان ببيع اثنين أو ثمن لكن
يقيد بما اذا بيعا بثمن واحد (قوله
راجع لما) أراجع للغريم وهذه
غير قوله وان لم يكن غير المقتضى
لان المتقدم لم يكن غير المقتضى
حين الخروج والهالك هنا حصل
بعد اختيار اتباع الغريم (قوله وان
صالح الخ) هذه من جزئيات قوله
وان صالح أحد ولدن الخ (قوله
وهذا بالنسبة للصالح على الاقرار)
أي حقيقة أو حكماً مثال قوله أو حكماً
ما اذا قامت بينة (قوله وأما على
الانكار فبأخذ شريكه) تقدم ان

فيما باع به نصيبه من الشخص الغائب الذي عليه الدين لانه لما أعذر اليه عند الخروج على يد
السلطان أو على يد البينة فلم يخرج معه ولا وكل من يخرج معه فقد رضى باتباع ذمه الغريم
الغائب فلا دخول له مع صاحبه فيما أخذه من الغريم وان لم يكن له مال غير الذي أخذه
الشخص منه وقوله غير بالرفع ويكن تامه وقوله المقتضى بفتح الضاد أي غير القدر المقتضى
أي المأخوذ (ص) أو يكون بكتابين (ش) مباغة في عدم الدخول أيضاً والمعنى ان المشتري
بينهما اذا باعاه في صفقة واحدة لكن أصله مكتوب في كتابين بان كتب كل منهما نصيبه بكتاب
واقتضى أحدهما حقه أو بعضه فلا دخول للآخر عليه بناء على ان التكتبتين يفرقان ما كان
أصله مجتمعا لانه كالمقاسمة قوله أو يكون منصوب عطفا على شخص (ص) وفيما ليس لهما
وكتب في كتاب قولان (ش) يعني أن الشيء الذي ليس أصله مشترك بينهما ولكنه متفق جنسا
وصفة كان يكون لأحدهما عبداً ووقع للآخر مثله وجعاهما في عقد وعن واحد وكتب بذلك
في كتاب واحد فاختلف اذا اقتضى أحدهما شيئاً من ذلك هل يدخل معه صاحبه فيه بناء على
ان الكتبة الواحدة تجمع ما كان مفترقا أو لانه على عدم الجمع قولان وقد علم مما قررنا
ان الموضوع مع اتفاق الدينين فيما امر امام مع اختلافهما كثوب وحياوان أو قمع وشعر أو مع
الاتفاق لكن يبيع ثنتين فلا دخول لأحدهما فيما اقتضاه الآخر سواء كتباني كتاب واحد
أو في كتابين بالازعاع (ص) ولا رجوع ان اختار ما على الغريم وان هلك (ش) يعني ان
أحد الشرعيين اذا وجب له الدخول على شريكه فيما اقتضاه من الغريم فلم يدخل معه
واختار اتباع الغريم بجميع حقه فانه لا دخول له مع صاحبه فيما قبضه من الغريم ولو
هلك ما مع الغريم فلم يجزده غير ما اقتضاه شريكه لانه لما اختار ما على الغريم كان ذلك
كالمقاسمة فالضيم في وان هلك راجع لما (ص) وان صالح على عشرة من خمسينه فلا آخر
اسلامها أو أخذ خمسة من شريكه ويرجع بخمسة وأربعين يأخذ الآخر خمسة (ش)
صورته ان لشخصين مائة مثلاً على شخص من شيء أصله مشترك بكتاب أو غيره فصالح أحدهما
على خمسينه بعشرة من غير شخص أو من غير أعذار فشرى بكتبه بخمسة بالخيار ان شاء سلم له
العشرة التي صالح عليها ويتبع هو الغريم بخمسينه كلها وان شاء أخذ من شريكه خمسة
من العشرة التي صالح عليها ثم يرجع على الغريم ببقية حقه وهو خمسة وأربعون ويرجع
الآخر وهو الذي صالح بخمسة على الغريم ببقية العشرة التي وقع عليها الصلح أولاً وهذا
بالنسبة الى الصلح على الاقرار وما على الانكار فبأخذ شريكه من المصالح خمسة من العشرة
المصالح بها ثم يرجع من صالح على الغريم بالخمسة المدفوعة لشريكه ولا رجوع للشريك على
الغريم بشئ لان الصلح على الانكار ليس فيه شيء معين يرجع به فظهر صالح عائد على أحد
الشرعيين ومن للبذل أي بدل خمسينه وأثبتت ثبوت خوف التباسه بخمسينه تنبيه خمس
فيكون بضم الخاء ووقع السين وقد يقال ان اثبات النون لا ينفى ذلك لا مكان أن يقال ان ثنية
ما ذكر مع ثبوت النون التي تحذف للاضافة (ص) وان صالح بمؤخر عن مستهلك لم يجوز الا
بدراهم كقيمه فاقول أذهب كذلك وهو مما يباع به (ش) هذا شروع فيما اذا وقع الصلح بمؤخر

والظاهر عدم الرجوع لان الفرض انه منكروا ولذا قال شب وهو اذا كان الصلح على الاقرار أو ما اذا كان
على الانكار فليس فيه شيء معين يرجع به (قوله خوف التباسه) ورد بانهم لم يجعلوا خوف الالتباس مسوغاً لاثبات النون مع الاضافة
على أن الالتباس يدفعه قوله بعد ويرجع بخمسة وأربعين يأخذ الآخر خمسة

(قوله ولا يكون الا عن اقرار) اذ على الانكار لا يجوز على ظاهر الحكم لانه سلف بحر منفعة فالسلف هو التأخير والمنفعة هي سقوط
 الدين المنقلبة على المدعي بتقدير نكول المدعي عليه أو حلفه فتسقط ما ادعى به عليه (قوله مؤخر) قال في ك وجد عندى ما نصه
 ومفهوم بمؤخرانه لو كان الصلح بحال جاز من غير شرط بكونه بأقل من قيمة المستهلك أو مثله وهذا ما لم يكن التأخير بشرط فيمتنع ولو
 بحله بعد كما هو نص المدونة (قوله في بلد) في ك وأسقط المؤلف في البلد وكانه عنده طردى ويخرج به ما لو كان المستهلك ذهباً فأعطى
 قيمته فضة مؤخره فأقل أو عكسه لم يجوز للصرف المستأخر وقس على ذلك ويخرج أيضاً ما اذا استهلك طعاماً مأكلاً فلا يلزمه مثله فانه لا يجوز
 له ان يأخذ عنه شيئاً مؤخره لانه فسخ دين في دين الا ان التحقيق انه (٢٣١) ليس بوصف طردى كما يعلم من النقل (قوله تشبيهه في

الحكم) أى الذى هو عدم الجواز
 والعلة وهى قوله لانه فسخ دين في
 دين والاحسن ان يقول تشبيهه في
 الحكم وهو الجواز وعدمه وقوله
 والعلة وهى قول الشارح اذ حاصله
 انه انظره الخ بالنسبة للجواز وفسخ
 الدين في الدين بالنسبة لعدم الجواز
 (قوله فان صالحه الخ) في جعل
 الصلح عن القيمة بدناير قدر القيمة
 تسمح فان قلت يقدح في كونه
 تشبيهاً تاماً ان من جلة ما اعتبر في
 التشبيه به ان يكون المستهلك مما
 يباع بما وقع به الصلح والمستهلك
 هنا هو العبد الا بقى ويبيعه غير جائز
 قلت يجاب بان المراد بما يباع به
 ما يشمل ما يجوز بيعه به ان لو بيع
 (قوله بنصف قيمة الشقص) وينبغي
 ان القيمة تعتبر يوم الصلح (قوله
 وهل كذلك) أى فتكون الشفعة
 بنصف قيمة الشقص وبديهة الخطأ
 أى ألا يكون كذلك ويقسم على
 قدر دينهما في الخطأ فاذا حنى عليه
 فقطع يده مثلاً ثم قتله أو قتل ولده
 أو ابنه فان كانت النفس عمداً
 والبدن خطأ فيقدر دية النفس
 ألف ودية البدن خمسمائة فنسبة

ولا يكون الا عن اقرار يعنى ان من استهلك لرجل شيئاً من العروض أو من الحيوان أو الطعام
 فصالحه على شئ مؤخر لم يجوز لانه فسخ دين في دين اذ باستهلاك كل لزم المستهلك القيمة حالة فأخذ
 عنها مؤخر وقد علمت ان فسح الدين في الدين انما يمتنع في غير جنسه أو في جنسه بأكثر فلو سلم
 الصلح من ذلك جاز كما اذا صالحه عن ذلك بدراهم حالة أو مؤخره مثل قيمة المستهلك أو أقل أو
 بدناير حالة أو مؤخره مثل قيمة المستهلك أو أقل بشرط أن يكون المستهلك مما يجوز بيعه بالثمن
 المصالح به أى يباع بالذهب أو بالدرهم في بلد الاستهلاك اذ حاصله انه انظره بالقيمة أو حظ
 منها وانظره بياقيها وهو حسن اقتضاء وليس من فسح الدين الممنوع وقوله (ص) كعبد أبق
 (ش) تشبيهه في الحكم والعلة والمعنى ان الشخص اذا غصب عبد الغيره فابق عنده ولزمته القيمة
 فانه لا يجوز أن يصالحه عنها بعرض مؤخر لانه فسخ دين في دين فان صالحه عنها بدراهم أو دنائير
 قدر القيمة فأقل جاز لانه آخره بالقيمة وهو حسن اقتضاء وليس هذا من يبيع الأبق لان المصالح
 عنه انما هو القيمة التي لزمت الغاصب بالاستيلاء وليست المصالحه عن نفس الأبق والامنع
 لان الصلح على غير المتنازع فيه يبيع ويباع الأبق لا يجوز (ص) وان صالح بشقص عن موضحة
 عمد وخطأ الشفعة بنصف قيمة الشقص وبديهة الموضحة (ش) صورته ان شخصاً أوضع
 آخر موضحة احداهما صدرت من الجاني عمد او الاخرى خطأ ثم صالحه عن ذلك بشقص من
 عقار فيه الشفعة قيمته يوم الصلح عشرون مثلاً فأراد الشريك أن يأخذ ذلك الشقص أى الجزء
 المصالح به بالشفعة فان الشقص يقسم نصفين تصف في مقابلة الموضحة العمد ونصف في مقابلة
 الموضحة الخطأ فيدفع الشريك للمجروح نصف قيمة الشقص وهو عشرة في المثال المذكور
 لانه المقابل للعمد وليس له شئ مقدور ويدفع له أيضاً بديهة الموضحة الخطأ وهو نصف عشر الدية
 السكاملة وهو خمسون ديناراً لان من قاعدة ابن القاسم في المدونة فيما أخذ في مقابلة معلوم
 ومجهول انه يوزع عليهم ما شطر من المعلوم نصفه ولا مجهول نصفه (ص) وهل كذلك ان
 اختلف الجرح تاويلان (ش) أى وهل يقسم ما قابل المعلوم والمجهول نصفين ان اختلف
 الجرح كنفس ويد وهو قول ابن عبد الحكم وأما يقسم الشقص على النصفين اذا استوى
 الجرحان كالموضحةين وأما اذا اختلفا فيجعل الشقص على قدرهما فيتحاصن فيه فيأخذ
 الشفيع الشقص بخمس مائة دينار وثلثي قيمة الشقص ان كان القطع هو الخطأ والقتل عمداً
 وفي عكس ذلك يأخذ الشفيع بديهة النفس وثلث قيمة الشقص تاويلان وعلى التأويل الثاني

دية النفس اليها مائة دية البدن الثلثان والشفعة حينئذ ثلثي قيمة الشقص وبديهة الخطأ بالعكس (قوله وهل كذلك ان اختلف
 الجرح الخ) حاصله أنه على كلام ابن عبد الحكم لو كان القطع هو الخطأ والقتل عمداً أو قيمة الدار عشرون ديناراً فانه يدفع عشرة
 دنائير في مقابلة العمد ويدفع دية البدن خمسمائة دينار وعلى مقابلة دية القتل لو كان خطأ الف دينار عشرة مائة دينار والبدن
 خمسمائة فانه يضم الخمسمائة الى العشرة مائة فيصير ألف دينار وخمسمائة دينار فالجثة خمسة عشر ونسبة العشرة اليها ثلثان فيدفع
 الشفيع ثلثين من العشرين في مقابلة القتل ويدفع دية البدن خمسمائة دينار ومثال العكس يدفع الشفيع ثلث العشرين للمجنى
 عليه في مقابلة البدن ألف دينار في مقابلة النفس وهذا على قول غير ابن عبد الحكم وعلى قوله في هذا يدفع عشرة في مقابلة البدن
 وألف دينار في مقابلة النفس

(قوله اتبعها به) المناسب اتبعها له (قوله طرح الدين) ورد عليه من وهب لرجل شيئا أو تصدق به عليه ثم أحاله به على من له مثله فإنه حواله ولا يصدق عليه أنه دين عرفا انتهى وهو وارد أيضا على المصنف لانه جعل من شروطها ثبوت الدين اللازم (قوله اذ ليست طرعا بمثله في أخرى) أقول بل هي طرح الدين بمثله المتقرر في الذمة الأخرى فكل منهما انظر عنه الدين بسبب ماله المتقرر في الذمة الأخرى فورودها على التعريف ظاهر فقول ابن عرفة في أخرى ليس متعلقا بطرح بل هو صفة لقوله بمثله أي هي طرح الدين عن ذمة بمثاله مثله المتقرر في الأخرى وأما قوله لا امتناع الخ فلا يفيد شيئا لأن معناه يمنع تعلق الدين بذمة من له ذلك الدين لأن الذي يتعلق بذمته لا يكون له بل يكون عليه فنقول له هذا مسلم ولكن ورودها على التعريف لا يقتضي أن الدين قد تعلق بذمة من له الدين حتى يقال لا ترد لا امتناع تعلق الدين بذمة من الدين له والحاصل أن الدين المتعلق بذمة كل واحد لم يكن له بل لصاحبه والدين الذي لكل منهما هو المتعلق بذمة صاحبه فسقط في المقاصة عن كل واحد منهما ما في ذمته بسبب ماله في ذمة صاحبه فالورود على التعريف لا شك فيه (قوله فقال) وقول ابن الحاجب حقيقة في الأجسام مجاز في المعاني واستعمال المجاز في التعاريف مهورر وأجيب بان النقل صار حقيقة عرفية وبأن المجاز يجوز دخوله (٢٣٢) في التعريف بقريته والقريته هنا اضافته للدين وتعقب قوله تبرأ بها الأولى فإنه حشو لعدم افادته مدخلا ومخرجا

وأجيب بأنه احتزبه عن الجملة فإن فيها شغل ذمة ولا تبرأ بها الأولى وتعقب ابن ناجي هذا الجواب بان نقل الدين يقتضي خروج الجملة وقوله إلى ذمة مخرج للحالة على الميت اذ لا ذمة له لخارجها انتهى

(باب الحوالة)

(قوله رضا المحيل والمحال فقط) لا المحال عليه على المشهور وكذا لا يشترط حضوره واقاراره بالدين كما هو ظاهر المصنف وهو أحد قولين هي بيمين بناء على أنها أصل برأسها والثاني باشتراطهما بناء على أنها مستثناة من بيع الدين بالدين وعبارة عب لا تظهر وإنما يشترط رضا المحال عليه في مستثنتين

(باب الحوالة)

شرط الحوالة رضا المحيل والمحال فقط (ش) أي شرط لزوم الحوالة أي حوالة القاطع رضامن عليه الدين ومن له لا المحال عليه اذ هو محل للتصرف باعتبار الدين الذي عنده على المشهور ما لم يكن بينه وبين المحال عداوة فإنه لا تصح الحوالة عليه حينئذ على المشهور من المذهب وهو قول مالك المازري وإنما يعرض الاشكال لو استدان رجل من آخر ديناً ثم حدثت العداوة بعد المداينة هل يمنع من اقتضاء دينه لتلاي بالغ في أن إذا نه بعنف مطالبة فيوكل من يقضيه عنه أولاً لا يمنع لأنها ضرورة سبقت وقد دخل على أن صاحب الحق يقتضي حقه وتردد في ذلك ابن القصار وغوى كلامه أنه لا يمكن من الاقتضاء بنفسه وقولنا في صدر المسئلة أي حوالة القاطع احتراز من حوالة الاذن فلا يشترط فيها هذه الشروط بل تجوز بمحال وبمحال يحل وبالطعام وغيره وهي توكيل وللمحيل عزل المحال ولا تبرأ ذمة المحيل الا بالقبض (ص)

احداهما قوله فيما يأتي فإن اعلمه بعده وشرط البراءة صح والثانية

وثبوت

وجود عداوة بينه وبين المحال سابقة عن وقت الحوالة بل لا تصح الحوالة عليه حينئذ على المشهور من المذهب (قوله المازري وإنما يعرض الاشكال) ليس في نسخة الشارح ونسخة الشارح وهو قول مالك وأما لو حدثت العداوة بعد المداينة هل يمنع الخ والحاصل أن الشارح تكلم على ما إذا كانت العداوة سابقة على الحوالة وذلك ما أشار له بقوله ما لم يكن الخ وسكت عما إذا حدثت بعد الحوالة وهي المقيسة على مسئلة المداينة المتقدمة فعلى نسخة الشارح يكون قوله وأما لو حدثت العداوة بعد المداينة الخ مسئلة خارجة عن الموضوع فالمناسب حيث ذكرها أن يذكر المسئلة المتعلقة بالمقام المقيسة عليها وهي ما إذا حدثت العداوة بعد الحوالة وأما على نسخة المازري الخ فمعناه أنه لا اشكال اذا سبقت العداوة على الحوالة فالمناسب له أن يقول وإنما الاشكال اذا تأخرت العداوة على الحوالة فيقاس على ما إذا حدثت العداوة على المداينة (قوله وإنما يعرض الاشكال) أي التحير والتردد (قوله لو استدان رجل الخ) هذه المسئلة أصل للنص فيقاس عليها الحوالة اذا حدثت العداوة بعد ما هل يمنع من اقتضاء دينه أو يوكل والظاهر من التردد أنه لا يمكن من الاقتضاء بل يوكل (قوله احتراز من حوالة الاذن) أي فالناظر يحيل بعض المستحقين على ساكن مثلاً الخ هذه حوالة الاذن وللناظر أن يعزل من أحاله ولا يبرأ الناظر إلا أن يقبض المستحق بالفعل لا بمجرد الحوالة وأما الحوالة القطعية فإنه يبرأ فيها بمجرد الحوالة

(قوله وثبوت دين) اما بشهادة بينة بأنه عليه أو باقرار المحال بحيث يعلم وجوده حال حوالته به وان أنكر بعد ذلك (قوله ولو على القول) أو بالاحمال (قوله على عبد بغير اذن سيده) أي فان اسيدده اسقاطه (قوله وأصرفاه الخ) اما اذا أصرفاه فيما ليس لهما عنه غنى فتصح الحوالة عليه (قوله في تمام الحوالة لا في صحتها الخ) لا يخفى انه حيث قابل التمام بالجملة أفاد انه أراد بالتمام الزوم فكانه قال ويشترط في لزومها لا صحتها (قوله فن خالع الخ) فهذه مخالفة صحيحة غير لازمة بدليل انها لو ماتت الخ لك أن تقول بل هي صحيحة ولازمة مادام لم يحصل المسانع فهو لزوم مقيد وقوله فانظر هل الفلس كذلك الظاهر ان (٣٣٣) الفلس كذلك لان تلك المخالفة الصادرة من

الزوجة بمثابة التبرع الذي يبطله الموت أو الفلس الحاصل قبل القبض فقول الشارح وظاهر كلام المؤلف خلاف كلام ابن المواز لك أن تقول ليس خلافه والازوم امام مطلق أو مقيد ثم بعد كسبي هذا رأيت أن المشهور ما قاله المتبسطي انها لازمة لان الخلع لا يحتاج لحوز نقله المشدالي في حاشية المدونة وقوله وقرره البساطي قال اللقاني وكلام البساطي ليس في كلام أهل المذهب وليس في كلامهم الاثبوت الدين المحال عليه على أن كلامه لا معنى له بل لا يتصور

الحوالة الا بدین لان المحيل لا يتصور أن يحيل الا وهو معترف بالدين فتدبر (قوله وشرط البراءة) يفهم من قوله وشرط البراءة أن الرجوع ان لم يشترطها مطلقا أي سواء حصل موت أو فلس أو لم يحصل واحد منهما وأخرى اذا شرط رب الدين الرجوع على من شاء منهما (قوله صح) أي الابراء لا عقد الحوالة اذا لا حوالة هنا وقوله صح أي ولزم (قوله بخلاف لو شرط البراءة الخ) هذا خلاف الحل الاول لانه في الحل الاول ذكر انه لا بد من رضا المحال عليه وهذا الحل ذكر فيه انه لا يشترط فيه رضا المحال

وثبوت دين (ش) أي ومن شروطها ثبوت دين للمحيل في ذمته المحال عليه والا كانت حالة عند الجمهور قاله الباجي ولو وقعت بلفظ الحوالة وعليه لو اعدم المحال عليه لرجع المحال على المحيل الا ان يعلم المحال انه لا شيء للمحيل على المحال عليه ويشترط براءته من الدين فلا رجوع له عليه ولو على القول بانها حالة وأخرج بقوله (الازم) ديناً على عبد تدينه بغير اذن سيده فلا تصح الحوالة عليه ودين صبي وسفيه تدينه وأصرفاه فيما لهما عنه غنى ويشترط في تمام الحوالة لا في صحتها كون الدين عن عوض مالي فن خالع زوجته على مال ثم أحال عليه فماتت قبل ان يقبض منها المحال ذلك فان له ان يرجع على الزوج بدينه قاله ابن المواز فلم يجعل لذلك حكم الدين الثابت وظاهره ولو تركت المرأة مالا وانظر الفلس هل هو كملوت أم لا وظاهر كلام المؤلف خلاف كلام ابن المواز فلذا لم يقيمه بد عوض مالي وخرج الحوالة على الكتابة كما يأتي وما قررنا به كلام المؤلف من قصره على دين المحال عليه نحوه للشارح وقرره البساطي وغيره على ما هو أعم من دين المحال عليه والمحال به انظر الشرح الكبير (ص) فان أعلمه بعدمه وشرط البراءة صح (ش) فاعلم أعلم هو المحيل والهاء ترجع للمحتمل والضمير في بعده يرجع للدين والمعنى ان المحيل اذا أعلم المحتمل انه لا دين له على المحال عليه وشرط المحيل براءته من دين المحال ورضى بذلك صح الابراء ولزم ولا رجوع للمحال على المحيل عند ابن القاسم لان المحال ترك حقه والاعلام ليس بشرط بل علمه كاف كما في المدونة وظاهره سواء علم المحيل بعلمه حين الحوالة أم لا وهو ظاهر ويشترط في هذه المسئلة رضا المحال عليه لان الحوالة ان لم تكن على دين فهي حالة وبعبارة وفهم من قوله وشرط البراءة ان له الرجوع ان لم يشترطها ولا بد من رضا المحال عليه لانها حالة ولا يطالب الا في عدم الغريم أو غيبته بخلاف لو شرط البراءة فلا يشترط رضا المحال عليه لانه أسقط دينه (ص) وهل الا ان يفلس أو يموت أو يبلان (ش) يعني انه اختلف اذا شرط البراءة وانه لا رجوع للمحتمل بعد ذلك على المحيل بشئ هل هذا مطلقا سواء فلس المحال عليه أو مات أم لا وهو قول ابن القاسم ورواية ابن وهب خلاف لا تقيمه وعليه تأولها سحنون وابن رشد أو محل ذلك ما لم يفلس المحال عليه وما لم يمت والا فله محتمل ان يرجع على المحيل بدينه كما روى ابن وهب وعليه تأولها ابن أبي زيد تأويلان على المدونة ولعل وجه الرجوع ان هذه الحوالة حينئذ حالة فلذا لك رجوع عند ما ذكر من الفلس والموت ولورضى المحال عليه بالحوالة ودفع هل يرجع على المحيل أم لا والظاهر انه لا رجوع له لانه متبرع اذ لا دين عليه وكلام ز فيه نظرا نظر الشرح الكبير (ص) وصيغتها (ش) أي ومن شروطها الصيغة وظاهره انه لا بد من لفظها الخاص بها قال أبو الحسن وان يصح كون بلفظ الحوالة انتهى ووقع في البيان ما يدل على انها لا تتوقف على ذلك وانصه الحوالة أن يقول احللتك بحقتك على هذا وأبرأ اليك منه وكذا اخذ من

(٣٠ - خروشي رابع) عليه وهو الظاهر (قوله وهل الا ان يفلس الخ) كان اللاتقي ان يقول وصح مطلقا وقيل الا ان يفلس أو يموت أو يبلان والمذهب الاطلاق الا ان جعل الخلاف بين ابن القاسم وابن وهب وان الموفق بينهما ابن أبي زيد خلاف المناسب لان الخلاف انما هو بين ابن القاسم وأشهب والموفق بينهما ابن المواز (قوله وكلام ز فيه نظر) انظر ذلك مع أن المنقول عن ابن يونس الرجوع (قوله ووقع في البيان الخ) لا يخفى ان المعتمد كلام البيان كما سمعناه من الاشياخ وأفاده غيرهم ممن كتب على هذا الكتاب (أقول) ويمكن حمل المصنف عليه بان يقال والصيغة المتعلقة بها أعم من أن تكون بلفظها أم لا والبيان

لا ينشئ شرح به الغيبة (قوله اذ لم يكن حال ادى الى تعبير ذمة بذمة) الصواب في التعليل ما ذكره ابن عرفة من انه يؤدى الى وضع وتجل وحط الضمان وازيدك وما ذكره هذا الشارح فهو لازم في جميع صور الحوالة كما ذكره عياض عن شيوخه ~~كذا~~ قرر بعض شيوخ أهل المغرب ثم بعد ذلك رأيت محشى نت قال مراد الائمة بهذا انها من أصلها مستثناة من بيع الدين بالدين فهو لازم لها الا انه اذا حل المحال به كان ذلك محل الرخصة انتهى وقوله تعبير ذمة أى ذمة المحال عليه بذمة أى بما كان متقرر فى ذمة أى ذمة المحيل وقوله من يبيع الذهب بالذهب فيه أن ذلك لازم في صورة الجواز فيجيب بما تقدم (قوله وان كتابة) صورته ازيد مكانه وله ديون على أجنبي فاحال سيده على تلك الديون التي له على الأجنبي فلا بد من حلول الكتابة أو تعبير العتق (قوله ويعتق المكاتب) المكاتب فاعل يعتق أى يجز عتق المكاتب ولا حاجة الى ايقاع صيغة عتق وقوله ان كانت النجوم كلها حلت أى على تقدير ان لا يكون دفع النجوم التي عليه قبل وقوله ويرأى الخ أى على تقدير ان يكون الفاضل (٢٣٤) عليه نجما واحدا وحل وقوله وحلول الخ اعلم ان هذا كله اذا حال المكاتب

هذا حقن وأبارى ومن دينك ومقتضى كلام ابن عرفة انه ماش على كلام البيان في قوله لفظ الحوالة أو ما ينوب منها به حيث قال الصيغة مادل على ترك المحال دينه من ذمة المحيل في ذمة المحال عليه انتهى واطاهر ان المؤلف انما أراد كلام أبى الحسن ولو أراد كلام البيان وابن عرفة لقال بصيغة أو مفهوما كما فعل في الهبة (ص) وحلول المحال به (ش) يعنى ومن شروط صحة الحوالة وزومها حلول الدين المحال به وهو دين المحال الذي هو في ذمة المحيل لانه اذ لم يكن حال ادى الى تعبير ذمة بذمة فيدخله مانع عنه من بيع الدين بالدين ومن يبيع الذهب بالذهب أو بالورق لا بد ان يصدق ان الدينان ذهبا أو ورقا الا أن يكون الدين الذي ينقل اليه حالا ويقبض ذلك مكانه قبل ان يفتقر لمثل الصرف فيجوز ذلك وبالغ على شرط حلول المحال به بقوله (ص) وان كتابة (ش) أحال كلها المكاتب أو بنجم منها على من له عليه دين فلا بد من حلول الكتابة المحال بها ويعتق المكاتب مكانه ان كانت النجوم كلها حلت وأحال كلها ويرأى من النجم المحال به ويعتق مكانه ان كان آخر نجم خلا فالقول غير ابن القاسم بعدم اشتراط حلولها واختاره سحنون وابن يونس وحلول الكتابة اما حقيقة أو حكما بان يبت عتقه لانه اذا ابت عتقه قضى الشرع بحلول المال (ص) لا عليه (ش) يحتمل ان الضمير عائد على الدين المحال عليه أى لا حلول الدين المحال عليه وان كتابة فلا يشترط ويحتمل انه عائد على المكاتب المفهوم من قوله وان كتابة أى لانها على المكاتب أى لا الكتابة التي على المكاتب فلا تصح الحوالة عليها أى لا يصح ان يكون المحال أجنبيا أى لا يصح ان يحيل السيد أجنبيا له عليه دين حل على كتابة مكانه وعلى هذا الاحتمال يعلم عدم اشتراط حلول الدين المحال عليه من مفهوم قوله وحلول المحال به (ص) وتساوى الدينين قدر اوصفة (ش) أى ومن شروط صحة الحوالة وزومها ان يتساوى الدينان المحال به وعليه في القدر عشرة وعشرة مثلا وفي الصفة كعبدية ومجندية ويلزم من اتحاد الصفة التساوى في الجنس فلا تجوز الحوالة بقدرين اصف دينار ولا عكسه لانه رافى الاكثر ومنفعة في التحول الى الاقل فيخرج عن المعروف ولا يذهب على

سيده على دين فلو حاله على مكانه فلا يكتفى بحلولها ولا بد من تجميل عتق المكاتب الذي وقعت الحوالة بكتابه وحيث قد فسدت من قوله وحلول المحال به ما اذا حال المكاتب الاعلى سيده على مكانه له أسفل فانه لا يشترط في هذه المسئلة حلول المحال به بل ان شرطت العتق وكذا يستثنى من قوله وثبوت دين لازم لان الكتابة المحال عليها ليست بدين لازم ولك ان تدخل هذه في كلامه أى حلول الكتابة حقيقة أو حكما بان يبت عتقه لانه اذا ابت عتقه قضى الشرع بحلول المال والحاصل ان الصور ثلاثة وذلك اما ان تكون الحوالة بكتابة على كتابة أو بكتابة على غير كتابة أو بغير كتابة على كتابة فان كانت الحوالة بها على كتابة بان يحيل الاعلى سيده بكتابة على مكانه الاسفل فان ثبت السيد عتق الاعلى جازت وان لم تحل وأما ان لم يبت عتقه فلا تجوز وان حلت وان كانت

الحوالة بها على دين على أجنبي بان يحيل المكاتب سيده بكتابة على دين له على أجنبي فانها تجوز الحوالة بها ان حلت فضة ويعتق مكانه لان الحوالة بها مع حلولها بمنزلة قبضها من المكاتب الذي هو موجب لعتقه وكذا ان يحل العتق على ما قاله بعض القرويين وأما ان كانت محالا عليها فان كانت الحوالة عليها بدين لا جنسي امتنع وهل كذلك ولو ثبت السيد عتق المكاتب وهو ظاهر كلام جماعة أو كذلك ان لم يثبت السيد عتقه وهو مقتضى التعليل وأيضا فقد صارت ديننا لازما لتجاوز الحوالة بها فتجوز الحوالة عليها (قوله وان كتابة) هذا يفيد انه تصح الحوالة على الكتابة وبنافيتها الاحتمال الثاني والاحسن الاحتمال الثاني (قوله أى لا يصح ان يكون المحال أجنبيا) وهل ولو تجز السيد عتق المكاتب أو محله لم يجز عتق المكاتب قولان كما تقدم (قوله وتساوى الدينين) ليس المراد تساوى ما عليه لهاله حتى يمنع أن يحيل بخمسة من عشرة على دينه بل المراد بتساويهما ان لا يكون المأخوذ من المحال أكثر من الدين المحال به ولا أقل (قوله قدر اوصفة) منصوب اما على التمييز أو على نزع الخلاف أى من القدر المحال به والقدر المحال عليه (قوله لانه رافى الاكثر) راجع لقوله ولا عكسه وقوله ومنفعة في التحول الى الاقل أى منفعة للمحيل وضرر على المحال فلذلك خرج عن المعروف وهو

راجع لقوله فلا يجوز الحوالة بنار على نصف دينار وقوله لانه صرف مؤخر راجع لقوله ولا يذهب على فضة ولا عكسه وقوله وسلف
 بزيادة أى فى قوله ولا يزيد على محمديه وقوله ومثله الاكثر عن الاقل أى يمنع اتفاقا لانه سلف بزيادة وهذا عين قوله أولا ولا عكسه
 وانما أعاده لاجل افادة ان المنع متفق عليه وقوله وعكسه مبني على قوله عند ابن رشد الخ خبر أى ان ذلك العكس يمنع عند ابن رشد
 وعياض لا عند غيرهما (أقول) وهو عين الخلاف المشار له بقوله بعد وفى تحوله الخ وانما قدمه اشارة الى انه المعتمد والحاصل ان
 المصنف أفاد المنع على العموم أولا اشارة الى انه المرضى عنده ثم حكى الخلاف بعد كما هو عادته وقوله أى أو الاقل الخ اشارة الى أن فى
 كلام المصنف قصورا (أقول) ويحتمل أن يكون أراد بالادنى ما يشمل الاقل قدرا (قوله والمنع) أى وهو المشهور وقال بعض وهذا
 والله أعلم اذا كانت الحوالة مجعلة كما اذا قال أحيلك بالمائة التى على فلان بعشرة على عنده أما اذا قال له أسقط عنك تسعين واحتمل بالعشرة
 الباقية على فلان فالظاهر انه لا يتأتى فيه التردد (قوله جازت الحوالة) أى (٣٣٥) مع ملاحظة الشرط المتقدم وهو حلول المحال

به (قوله أو أحدهما من بيع والاخر من قرض) الذى فى حاشية الفيشى
 انه لا تجوز الحوالة الا اذا كان من قرض وأما لو كان أحدهما من قرض والاخر من بيع فلا تجوز
 قال ابن رشد وهو المذهب وعلاه بانه يلزم عليه بيع الطعام قبل قبضه والذى فى هذا الشارح كلام عجج واعتمده بعض الشيوخ
 (قوله جازت) بتعليقه قال فى توضيحه وحيث حكم بالمنع فى هذا الفصل فان ذلك اذا لم يقع التقاض فى الحال وأما لو قبضه لجاز والمراد بالقبض فى الحال القبض قبل مفارقة المحال للمحال عليه ولو طاله المجلس أو فارق المحل وهذا اذا كان الاختلاف بالجودة والرداءة والقلة والكثرة وأما لو كان الاختلاف بكون أحدهما ذهابا والاخر فضة فلا بد من القبض قبل اقتران كلامهم وقبل طول مجلسهم والا فسد وأما الطعام بالطعام من بيع فلا نصح الحوالة به ولا بد من فسخه ولو قبض قبل التفريق والطول

فضة ولا عكسه ولا يزيد على محمديه اتفاقا لانه صرف مؤخر وسلف بزيادة ومثله الاكثر عن الاقل وعكسه وهو أخذ اليزيدية عن المحمديه أو الاقل عن الاكثر عند ابن رشد وعياض (ص) وفى تحوله على الادنى تردد (ش) هذا امر تب على محذوف أى فلا تجوز الحوالة على الاكثر قدرا أو الاعلى صفة لانه سلف بزيادة وفى تحوله على الادنى صفة أى أو الاقل قدرا تردد بالجواز لانه معروف والمنع لانه يؤدى الى التفاضل بين العيينين وكأنه حذف الاقل مقدارا للعلم به من الادنى صفة وأما تحوله على الاعلى أو الاكثر فيمنع قول واحد (ص) وان لا يكونا طعاما من بيع (ش) أى ومن شروط صحة الحوالة ان لا يكون الدينان أى المحال به وعليه طعاما من بيع أى من سلم لثلايد خله بيع الطعام قبل قبضه وسواء اتفقت رؤس الاموال أم اختلفت فلو كان من قرض جازت الحوالة أو أحدهما من بيع والاخر من قرض جازت بشرط حلول الطعامين معا عند ابن القاسم وحكى ابن حبيب عن مالك وأصحابه الا ابن القاسم جوازها بشرط حلول المحال به خاصة وهو ظاهر كلام المؤلف وانما يقل طعامين لان طعاما فى الاصل مصدر مؤ كد لانه مصدر طعم طعاما والمصدر المؤ كد لا يثنى ولا يجمع (ص) لا كشفه عن ذمة المحال عليه (ش) هذا يخرج من الشروط أى لا يشترط فى صحة الحوالة كشف المحال عن ذمة المحال عليه أغنى أم فقير بل تصح مع عدم الكشف على المذهب ولا يلزم من عدم اشتراط كشفه عن ذمة المحال عليه عدم اشتراط حضور المحال عليه واقارره فلا ينافى ما زاده المتيطى وابن قتيوب قبله ابن عرفة وانما اشترط حضوره واقارره وان كان رضاه لا يشترط والدين ثابت فى ذمته لاحتمال ان يمدى مطعمنا فى البينة اذا حضر أو ثبت براءته من الدين ببينة على دفعه له أو اقراره بذلك أو ابرائه منه أو نحو ذلك (ص) ويقول حق المحال على المحال عليه (ش) الاولى أن يأتى بالفاء التفرعية يعنى انه بمجرد عقد الحوالة يتحول حق المحال على المحال عليه وتبرأ ذمة المحل لان الحوالة كالقبض ولو قال حقه بالاضمار لكان أخصر مع أمن اللبس وقوله (ص) وان أفلس أو محدد (ش) مباغته فى ان حق المحال يتحول على المحال عليه بمجرد عقد الحوالة وان أفلس المحال عليه أو محدد الدين الذى عليه بعد تمام الحوالة وسواء كان

(قوله وهو ظاهر كلام المؤلف) لانه حكم فى صورتين بالجواز مع ملاحظة الشرط المتقدم وهو حلول المحال به فقط أى المذكور فى المصنف والمعتمد ظاهر المصنف من انه يشترط حلول المحال به فقط بقدر (قوله والمصدر المؤ كد الخ) فيه ان حذف عامل المؤ كد يمنع الا انك خبره بأنه أريد بالمصدر اسم المفعول اذ ليس القصد هنا المصدر وانما هو ذات الطعام المحال به وذات الطعام المحال عليه والاحسن أن يقال الطعام حقيقة عرقية فى المطعم ممر ادبه الجنس المتحقق فى متعدد (قوله أغنى أم فقير) لا يخفى ان الغنى والفقير ليسا من صفة الذمة فلهل الاولى أن يقول لا كشفه عن حال المحال عليه (قوله ما زاده) أى من اشتراط حضور المحال عليه واقارره (قوله وقبله ابن عرفة) تقدم ان المشهور انه لا يشترط حضور المحال عليه واقارره والحاصل ان ابن القاسم يقول لا بد من حضور المحال عليه واقارره وابن الماجشون لا يشترط الحضور والاقرار وهو ظاهر المصنف لانه قال رضا المحل والمحال فقط ولو أراد قول ابن القاسم لقال مع حضور المحال عليه واقارره (قوله وان أفلس) حين الحوالة به ليل الاستثناء بعد أولى طوره أو محدد الذى عليه بعد

تمام الحوالة لاقبلها حيث لا يثبت به عليه لعدم ثبوت دين عليه و يصح ان يكون قوله وان أفلس شامل لما اذا كان الفلوس قبل عقد الحوالة أو طارئا كما ذهب اليه شارحنا ويكون قوله الآن يعلم الخ راجعا لبعض ماصدق عليه قوله وان أفلس (قوله الآن يعلم الخ) مقيد بما اذا لم يكتب الموثق في عقد الحوالة بعد معرفة المحال ملاء المحال عليه وموضعه والا فلا رجوع بوجه قاله ابن سلون (قوله الآن يعلم الخ) والظن القوي كالعلم فيما يظهر ومثل العلم بالا فلاس العلم بانه سبي القضاء على أحد قولين والاخر لا يضر وأما لو شئت المحيل في ذلك فليس للمحال رجوع عليه (قوله وعلم الجود الخ) هذا مشكل كما يفيد قول عب اما علمه بجوده فان كان ليس عليه بالدين يثبت فلا حوالة لفقد شرطها وان كان معناه علمه من حاله انه بعد تمام الحوالة يتحدد اقراره الحاصل حين الحوالة فهذا لا يوجب رجوع المحال على المحيل فيما يظهر فان شئت المحال مع علم المحيل بكافلاس المحال عليه في الشارح لا رجوع له أيضا على المحيل وفي التوضيح وابن عرفة يرجع وهو المعتمد والاحسن ان يقال (٣٣٦) ان كان الجود قبل الحوالة فلا تصح الحوالة من أصلها لان الدين لم يثبت وان

كان بعد الحوالة فان علمه أولا انه لا يتحدد ثم أحال عليه ثم علم انه يتحدد فانه لا يضر في الحوالة ويمكن ان يوجه بأن المراد انه يعلم بالجود بعد الحوالة وأما في حال الحوالة فيمقر لكن المحال لو علم انه يتحدد بعد ذلك ما قبل الحوالة فالعلم بعد مضر كما هو الظاهر (قوله بعده) أي فقره وقوله بل يوهم هذا اضراب انتقال اشارة لزيادة الاحسنية وبعده هذا كله فالافلاس مصدر أفلس أي صار عديمًا فيكون المراد بافلاسه أي عدمه فاقاله المصنف مساوًا للتصويب الذي ذكره الشارح فالشارح فهم ان المراد بافلاس حكم الحاكم بجمع ماله ونحن لانسلم ذلك بل حكم الحاكم يقال له نفليس فقوله لو عبر بعده غير مناسب وكذا الاضراب (قوله يوهم) أي حيث اقتصر على الافلاس (قوله وان نكل حلف المحال) لا يحسن ان هذه دعوى اتهام ودعوى الاتهام لا ترد فكيف يقسول وان نكل حلف المحال ثم بعد كتمتي

الفلس سابقا على عقد الحوالة أو طارئا عليها (ص) الآن يعلم المحيل بافلاسه فقط (ش) يعني ان المحيل اذا علم بافلاس المحال عليه وحده فان حق المحال لا يتحول على ذمة المحال عليه ولا تبرأ ذمة المحيل بذلك وللمحال ان يرجع على المحيل بدينه ويثبت علم المحيل بافلاس المحال عليه اما يمينه أو باقراره بذلك وعلم الجود كعلم الفلاس ومفهوم فقط انه لو علم المحال أيضا لكانت الحوالة لازمة فقوله فقط راجع للمحيل لان محترز فقط علم المحال لا الافلاس لئلا يخرج الجود مع انه مقيس على الافلاس ولو عبر بعده بدل افلاسه لكان أخصروا حسن فيكون الافلاس أولى بل كلام المؤلف يوهم ان العلم بالفقر ليس كالعلم بافلاس وليس كذلك (ص) وحلف على نفيه ان ظن به العلم (ش) أي اذا ادعى المحال على المحيل انه يعلم عدم المحال عليه فانه يحلف انه ظن به العلم أي بان كان مثله يتهم بها فان حلف برئ ولو تمت الحوالة وان نكل حلف المحال ورجع بدينه على المحيل فان لم يظن به العلم لا يمين عليه والمناسب قراءة ظن بالبناء للمفعول اذ قرأته بالبناء للمفاعل نفيسدان ظن المحال بذلك يوجب الحلف وان كان مثله لا يتهم بذلك وهو خلاف ما يفيد النقل (ص) فلو أحال بائع على مشتر بالثمن ثم رد بعيب أو استحق لم تنسخ (ش) هذا تفريع على قوله ويتحول حق المحال على المحال عليه والضمير في تنسخ للحوالة والمعنى ان من باع سلعة بعشرة مثلاً وهو يعلم صحة ملكه لها ثم أحال البائع شخصاً له عنده دين على المشتري بالعشرة المذكورة ثم ردت السلعة بعيب أو استحققت من يد مشتر يها فان الحوالة لا تنسخ وهي لازمة لانها معروفة وهو قول ابن القاسم خلافاً للشهاب في دفع المشتري العشرة للمحال عليه ثم يرجع بها على المحيل وهو البائع وهذا مبني على ان الرد بالعيب ابتداء يبيع عكس ما عرفت في باب الزكاة عند قوله وبني في راجعة بعيب فانه نقض للبيع فقوله ثم رد أي المبيع المفهوم من بائع ومثل الرد بالعيب والاستحقاق الفساد وأما الاقالة فهي بيع فينبغي فيها عدم الفسخ بخلاف وعكس كلام المؤلف وهو ما اذا أحال المشتري بالثمن الذي عليه البائع على غريمه ثم حصل استحقاق أو رد بعيب كذلك لان الدين لازم للبائع والمشتري حال الحوالة فلا فرق بينهما والى قول أشهب تنسخ الحوالة أشار

هذا وجدت النقل نفيد ما قلته من عدم الرد فله الحمد (قوله والمناسب قراءة ظن الخ)

المؤلف

والظاهر جرى مثل ذلك في دعوى المحيل على المحال مشاركتة في العلم وأنكر المحال (قوله وهو يعلم صحة ملكه لها) أشار بهذا الى قيد لا بد منه وهو ان يبيع ما يظن انه ملكه وأما لو باع ما يعلم انه لا يملكه كبيع سلعة ثم يبيعها من ثان وأحال على الثاني بدنه فلا يختلف في بطلان الحوالة ويرجع على غريمه (قوله بعيب) أو فساد وظاهره ولو مع قيام المبيع (قوله وهو قول ابن القاسم خلافاً للشهاب) المعتمد كلام أشهب انها تنسخ (قوله ثم يرجع بها على المحيل) أي حيث لم يعلم صحة ملكه بالبائع (قوله وهذا مبني الخ) أي وأما لو قلنا انه نقض الخ فانها تنسخ اذ لا دين (قوله لان الدين الخ) أي فهو لازم للمشتري في هذه الصورة وقوله للبائع في الاول وبعد فهذا انما يأتي على أن قوله وثبوت دين لازم في المحال به والمحال عليه وقوله أشار الخ محله أيضا في الرد بالفساد ان لم يعلم به المشتري والالم تبطل الحوالة على القولين وهل يدفع الثمن أو القيمة قول ابن القاسم وأشهب

(قوله وليس للزحني الخ) أي فالزحني لم يختار قول أشهب بل تصديره في تبصرته بقول ابن القاسم مشعر بترجيحه فالمناسب ان يقول وصحح خلافه وصدر ابن الحاجب بقول أشهب وشهره ابن راشد ومحمد به قال أصحاب مالك كلهم (قوله للمحال عليه) يصح تعلقه بنفي واللام بمعنى عن ويصح تعلقه بدني بمعنى مدين به (قوله بعدموت الخ) فان كان حاضرا وذكرا ماوافق قول أحدهما فهل يكون كالشاهد أم لا وهل يجري في المي والمعمر أم لا فان قيل قد تقدم انه لا بد من حضور المحال عليه واقاراره واذا حضر وأقر لا يتأني تنازهما في ان الحوالة وقعت على أصل دين أم لا ويمكن الجواب بان كلام المصنف مبني على عدم اشتراط ذلك كذا في عبارة بعض الشراح وتأمل ما فيه العلة يظهر لك ما يحتاج له في المقام (قوله (٣٣٧) فالجواب الخ) لا يخفى ان هذا الجواب ذكره الشيخ أحمد

الزرقاني وتبعه من تبعه ولا يظهر له وجه ألا ترى ان قول المصنف فيما تقدم حيث قال وثبت دين لازم ورضا المحيل أو المحال فكيف بعد هذا يقال ان ثبوت الدين قد يكون بالبينه وقد يكون برضا المحال فقد برحق التدبر (قوله لاني دعواه وكالة أو سلفا) اعلم ان ما ذكره المصنف هو قول عبد الملك في دعوى الو كالة بيمينه وتخرج للزحني دعوى السلف عليها والمنصوص لابن القاسم ان القول في دعوى السلف للمحيل وخرج عليه قبول قوله في دعوى الو كالة وكان ينبغي ان يجري عليه (قوله بشرط أن يكون القابض الخ) تأمل هذا مع اشتراطهم ثبوت دين المحيل في ذمة المحال عليه وثبوت دين المحال في ذمة المحيل ومقتضى قوله بشرط أن يكون القابض ممن يشبه الخ الا كتفاء بوجود الشبه وان لم يثبت الدين تأمل

* (باب الضمان) *

(قوله وما يصح به) أي وما يصح فيه

الضمان وما يبطل فيه وسبأني بيان ما يصح فيه الضمان وما يبطل فيه (قوله شغل ذمة أخرى) من اضافة المصدر الى مفعوله أي ان يشغل رب الحق ذمة أخرى مع الاولى بحقه وقوله بالحق أي مما يتوجه به الطالب كان من بيع أو قرض أو اجارة أو غصب أو غير ذلك (قوله وأجيب بأن ضمان الوجه الخ) أي وأجيب بان ضمان الوجه يحصل فيه شغل ذمة أخرى بالحق وذلك اذا لم يأت بالضمون وكذا ضمان الطلب يحصل فيه ذلك اذا فرط أو هر به واعترض بأن اشتغال الذمة الاخرى انما جاء من جهة التفريط أو من تهريبه ويحاجب بأنه جاء منه ومن الضمان فالضمان له دخل فيه وكلام المؤلف صادق به اذ قوله شغل ذمة أخرى بالحق صادق بتوقف الشغل على أمر آخر كالتفريط فان قلت ليس في ضمان الطلب والوجه شغل الذمة بالحق حين الضمان بل يطرأ له الشغل فيهما

المؤلف بقوله (ص) واختير خلافه (ش) أي اختار للزحني خلاف قول ابن القاسم وليس للزحني هنا اختيار انظر الشرح الكبير ولما كان الاصل ان القول للمدعي الصحة دون مدعي عدمها وللمثبت على الثاني أشار الى ذلك بانياعليه قوله (ص) والقول للمحيل ان ادعى عليه نفي الدين للمحال عليه (ش) يعني اذا تنازع المحيل والمحال بعدموت المحال عليه أو فلسه أو غيبته غيبته انقطاع فقال المحتمل احلتني على غير أصل دين فانا أرجع عليك بديني وقال المحيل بل احلتني على أصل دين لي في ذمة المحال عليه وقد برئت ذمتي لك فلا رجوع لك علي فان القول في ذلك قول المحيل يمين ومن ادعى بعدم قبول الحوالة انها على غير أصل دين لم يصدق وعليه البيان فان قيل قد مر انه لا بد في صحة الحوالة من ان يكون هناك دين ثابت فمكان المناسب حينئذ ان يكون الحكم في تنازع المحيل والمحال في ثبوت الدين ونفيه لزوم المحيل باثبات ذلك حتى تصح الحوالة فالجواب ان المحال لما رضى بالحوالة كان ذلك تصديقا بثبوت الدين وثبوتها ما بالبينه أو باقرار المحال وهو هنا باقراره (ص) لاني دعواه وكالة أو سلفا (ش) يعني ان الحوالة اذا صدرت بينهما بصيغتها فلما قبض المحتمل القدر الذي احتال به قال له المحيل انما احلتك لتقبضه لي على سبيل الو كالة أو على سبيل انه سلف مني لك وقال المحتمل انما قبضته من الدين الذي لي عليك فان القول في ذلك قول المحتمل بيمينه تغليباً لجانب الحوالة بشرط أن يكون القابض ممن يشبه ان يكون له قبل المحيل سبب وان لم يشبه فالقول قول المحيل ويختلف ما أدخله الاوكيلا * ولما كان الضمان والحوالة متشابهين لما بينهما من جملة الدين أعقبه بها فقال

* (باب الضمان) *

ومن يصح منه وما يصح به وما يبطله وانفراد الضامن وتعدد واقسامه وانها ثلاثة ضمان ذمة ووجه وطلب وما يتعلق بذلك وبدا المؤلف بتعريف الضمان فقال تبعاً للقاضي عبد الوهاب في تلقينه وتبعه ابن الحاجب (ص) شغل ذمة أخرى بالحق (ش) قوله شغل ذمة جنس وأخرى كالفصل يخرج البيع والحوالة ومراده بالذمة الجنس ليشمل الواحدة والمتعددة وأورد عليه انه غير مانع وغير جامع أما كونه غير جامع لخروج ضمان الوجه والطلب وأجيب بان ضمان الوجه فيه شغل ذمة أخرى على المشهور وأما كونه غير مانع لشموله البيع المتعدد

ومريض بثلاث اذ ضمان الوجه والطلب تمنع الزوجة منه مما ولائها كزيمان الوجه والطلب بعد ذلك لكن لا يخفى انه لم يذكر بعد
 تعريفهما الذي هو المقصود هنا وانما ذكر حكمهما (قوله لان آل للعهد) وهي وان كانت تكون لغيره أيضا الا ان الصحيح ادخال اللفظ
 المشترك والمجاز في الحد لقرينة والقريضة هنا تبادر للعهد دون غيره لـ * (تنبيه) وقد اشتمل التعريف المذكور على اركان
 الضمان الاربعة اذ قوله شغل ذمة أخرى يتضمن الضامن والشخص المضمون والشخص المضمون له وقوله بالحق هو المضمون فيه (قوله
 ولشموله الحق البدني) كالتقصاص والجراحات (قوله لكن يضعف ذلك الخ) قال الناصر واحسن منه الجواب المتقدم وهو ان المراد
 بالحق هو الذي في الذمة الاولى وهو هنا منتف اذا ما استقر في ذمة المولى والمشتري بالفتح غير المستقر في ذمة المشتري للبائع قطعا
 واعترض بان هذا ظاهر في الشركة (٢٣٨) دون التولية فان اراد المغايرة بالنظر الى ان ذمة أحدهما غير ذمة الآخر يحري منه في الدين

المضمون وان اراد المغايرة يكون
 طلبهم مختلفا فهذا هو الجواب الذي
 لم يرتضه (قوله وغير ذلك مما فيه)
 ومما فيه ان المقصوب لو اتفقه
 شخص من الغاصب فان فيه شغل
 ذمة أخرى بالحق فان المقصوب
 منه مخير في اتباع أيهما شاء الا ان
 ان اللقائي ذكر ان الاسئلة التي
 أوردوها على التعريف مبنية على
 انه تعريف حقيقي وليس كذلك فانه
 تعريف لفظي والتعريف اللفظي
 لا يشترط فيه أن يكون جامعاً مانعاً
 خلافاً لبعض محشي الشريعة
 وانما يؤتى به للبيان والابضاح
 (قوله لا يسقطه) أي لا يسقطه عن
 المدين (قوله على ما فيه) الذي فيه
 ان الحوالة لا يحتاج الى اخراجها
 لانها لم تدخل حتى يحتاج الى
 اخراجها لان الحوالة طرح والضمان
 التزام دين (قوله أو أتى به لبيان
 المساهية) أي فهو ليس للاحتراز
 (أقول) اذا لم يجعل للاحتراز يلزم
 عليه فساد آخر وهو التزام الدين
 بصدق بكون انسان يقول أنا التزم
 دين فلان فانه يلزمه مع ان ذلك
 ليس بضمان وقوله أو طلب اعلم

كمن باع رجلا سلعة بدين ثم باع أخرى لا تخرب دين اذ يصدق على البيع الثاني انه شغل ذمة
 أخرى بالحق وليس بضمان واجب بان المراد بالحق الحق الاول لان آل للعهد ولشموله الحق
 البدني وجوابه ان الحق البدني يخرج بقوله شغل ذمة لان البدني لا تشغل به الذمة ولشموله
 الشركة والتولية بان يشتري سلعة بدين ثم يشرِك فيها أو يوليها غيره فيصدق على ذلك انه شغل
 ذمة أخرى بالحق وليس بما هنا وجوابه أن المراد كون الشاغل واحداً وهو في الشركة والتولية
 متعدداً لكن يضعف ذلك بانه ليس فيه ذكر اتحاد الشاغل حتى يخرج ذلك وغير ذلك مما أورد
 وقد عرفه ابن عرفة بقوله التزام دين لا يسقطه أو طلب من هو عليه لمن هوله انتهى فقوله
 لا يسقطه يخرج الحوالة على ما فيه أو أتى به لبيان المساهية لا للاحتراز وقوله أو طلب الخ يشمل
 حالة الوجه وحالة الطلب * ولما كان الضمان نسبة تستدعي ضماناً ومضموناً ومضموناً له وبه
 وصيغة ان عدت ركناً قياساً على البيع وغيره فتكون ركناً خامساً وأما من يرى انها دليل على
 المساهية التي الاركان اجزاؤها والدليل غير المدلول فهي غير ركن واستقر به ابن عبد السلام
 أشار للركن الاول وهو الضامن بذكر شروطه بقوله (ص) وصح من أهل التبرع (ش) أي
 وصح الضمان من أهل التبرع لا من صبي وسفيه ومجنون وعبد غير مأذون له فيه ومريض
 وزوجة في زائد لثلاثهما ومفهوم كلامه عدم بطلانه من هؤلاء وليس كذلك ويمكن الجواب بان
 مفهومه فيه تفصيل فنه ما لا يصح كالصبي والمجنون والسفيه والمريض في زائد الثالث وان
 أجزع عطية من الوارث كالوصية ومنها ما يصح ولا يلزم كالعبد غير المأذون له فيه والزوجة في
 زائد الثالث أو ان هذا الكلام مجمل بينه ما يأتي وان حملت الصحة على لزوم كاعتبر به في
 الشامل زال الاشكال من أصله (ص) ككاتب ومأذون ان أذن سيدهما (ش) هذا مثال
 لاهل التبرع والمعنى ان المكاتب والعبد المأذون له في التجارة يجوز ضمانهما اذا أذن سيدهما
 لهما في الكفالة والاصح من غير لزوم بدليل قوله بعد واتبع ذوالرق به ان عتق وكذا اكل فن وذى
 شائبة من مدبر وأم ولد ومعتق لاجل ومبعض وانما خصهما بالذم كردفعاً لما يتوهم من جواز
 كفالتهم ولولم يأذن السيد كما هو قول ابن المباحشون في المكاتب أو من عدم الجواز ولو أذن
 كما هو قول غير ابن القاسم في المكاتب أيضاً قال لانه داعية الى رقه ويقيده جواز ضمان المأذون
 بان لا يكون عليه دين بغرق ماله فان كان فان ضمانه لا يصح كافي المدونة لكن هذا يستغنى

ان اوله تنويع لا لثبوت فلا يضر دخوله في التعريف (قوله فيه تفصيل) والمفهوم اذا كان فيه تفصيل عنه

لا اعتراض به (قوله والمريض في زائد الثالث) في عب وشب انه يصح كالزوجة الا أن بعض الشيوخ صح ما قاله الشارح من البطلان
 لقول المصنف وان أجزع عطية فالصواب ان المريض ليس كالزوجة بل تبرعه في الزائد على الثالث وما قاربه باطل كتبرع المجنون
 والصبي (قوله وان أجزع عطية من الوارث كالوصية) زاد في لـ بخلاف الصبي والمجنون والسفيه فلا يجوز للولي اجازته (قوله ويقيده
 جواز ضمان المأذون) بل والمكاتب (قوله لكن يستغنى عن ذلك القيد) أي وذلك لان المصنف لما قال والجرح عليه كالحر أي والجرح
 على العبد كالحر وقد علمت ان الحر اذا اغترقت الديون ماله يحجر عليه في التبرعات التي منها الضمان كذلك يعلم منه ان العبد اذا اغترقت
 الديون ماله يحجر عليه في التبرعات التي منها الضمان فان قلت ان العبد محجور عليه مطلقاً استغنى عن الديون ماله أولم تستغنى قلت

ذلك عند عدم اذن السيد بحيث اذن السيد صار في ماله كالخريف قال حينئذ اذا صار في ماله كالخريف فلا حاجة الى علم ذلك مما تقدم بل يعلم من قوله وصح من اهل التبرع فتدبر (قوله فللزوج رد الجميع) وان ضمن زوجا والوارث رد ما زاد على الثلث فقط ولوله هو خلاف لدعوى بعضهم ان له رد الجميع أو بطلانه معلل بأنه كالعطية له (قوله فيمضي الثلث مع ما زادته) فان قيل ان قول المصنف وللزوج رد الجميع ان تبرعت بزيادة شاملة للزيادة ولو بسيرة والجواب انها هنا لما كانت (٢٣٩) ترجع اغتصرت الزيادة بسيرة (قوله واتبع ذوالرقبه) أي بالضممان أي بما

عنه بقوله والجزء عليه كالخريف وظاهره انه لا بد من اذن السيد ولو ضمن السيد هما وهو كذلك (ص) وزوجه ومريض بثلاث (ش) يعني انه يجوز لكل واحد من الزوجة والمريض ان يضمن فيعلم يرد على ثلث ماله فاقل ولو قصدت ضرر الزوج وان جاوز الثلث فللزوج رد الجميع الا ان يزيد بسيرة كالدنيا وما خف مما يعلم انهم لم تقصد به ضرر فيمضي الثلث مع ما زادته فان قلت ما الفرق بين اقراض الزوجة فيه قولان كما مر وكفالتها ممنوعة كما هنا قلت لعن الفرق ان الغالب في القرض انما يدفعه صاحبه لمن هو موسر به بخلاف الضمان فان الغالب فيه ان يقع عن المعسر وفيه نظر والاحسن الفرق بان المقرض يصير موسرا بالقرض لقبضه اياه بخلاف المضمون (ص) واتبع ذوالرقبه ان عتق (ش) يعني ان ذالرق كالمكاتب والمسدبر والمأذون له في التجارة اذا حصل منهم ضمان باذن السيد واستمر الامر الى ان حصل لهم العتق فانهم يتبعون بما حصل منهم من الضمان وليس للسيد قبل العتق اسقاطه لانه حصل باذنه وأما لو حصل من ذكر الضمان بغير اذن السيد فان له اسقاطه فان لم يسقطه حتى حصل ما ذكر من العتق فانهم يتبعون أيضا (ص) وليس للسيد جبره عليه (ش) المشهور وهو مذهب المدونة ان السيد ليس له ان يجبر عبده على الضمان اما غير من له انتزاع ماله فظاهر واما من له انتزاع ماله فلا نه قد يعتق والضمان باق عليه فيحصل له بذلك الضرر فان جبره على ذلك لم يلزم العبد منه شيء بعد عتقه وقيل له جبره وهو الجارى على النكاح وقرى بان للسيد منفعة في النكاح (ص) وعن الميت المفلس (ش) أي وصح الضمان عن الميت المفلس ولا خلاف في صحته عن الحي الموسر والمعسر ولا عن الميت الموسر واما عن الميت المعسر فذهب الجمهور الى صحته ولزومه ان وقع ومنعه أبو حنيفة واذا تحمل عن الميت المعسر ما لم يعسر فادى عنه لا يرجع في مال يطرأ بعد ذلك لانه تبرع والقول قول الضامن في الحي والميت الملى انه لم يدفع محضه الاقرينة والمفلس يسكون الفاء وكسر اللام أي المعسر لا يفتح الفاء وتشديد اللام اذا خلاف في صحة الضمان عنه (ص) والضامن (ش) هو بالرفع عطف على الضمير المستتر في صح أي صح هو أي الضمان وصح الضامن أي ضمان الضامن وان تسلسل ويلزمه ما لزم الضامن وبالجزء عطف على الميت (ص) والموكل حالان كان مما يجعل (ش) هو بالرفع عطف على الضمير المستتر في صح وبالجزء يقدر مضاف أي وضمان الموكل حالا ومعنى ذلك ان من له دين قبل شخص مؤجل فاسقط المدين حقه من التأجيل وضمنه حينئذ شخص على الحلول فان هذا الضمان لازم بشرط ان يكون هذا الدين مما يقضى للمدين بقوله حيث يحمله كالموكل كان نقدا مطلقا أو طعاما وعروضا من قرض وأما لو كان مما لا يقضى للمدين بقوله حيث يحمله كالموكل كان عروضا أو طعاما من يبيع فلا يجوز ضمانه حالا لما في ذلك من حط الضمان وأزيدك توثقا فان قيل هل يتعين تصوير المسئلة بما ذكر من ان المدين أسقط حقه من التأجيل فالجواب نعم ذلك وذلك لانه

يؤل اليه من غرم (قوله فان له اسقاطه) اعلم ان رد السيد لما يصنعه رقيقه من المعروف ابطال له وان لم يصرح بالابطال والاسقاط كما نص عليه الخطاب (قوله وليس لسيد جبره عليه) بقيد بما اذا كان لامال له والا فلا سيد جبره بقدر ما بيده من المال كما نص على ذلك اللحنى ولو ادعى على السيد الجبر على ذلك لم يصدق لان الاصل عدم الجبر كان الزوجة اذا ادعت ان زوجها أكرهها على ذلك لا تصدق (قوله أي وصح الضمان عن الميت المفلس) أي صح الضمان بمعنى الحل لاحقيقة الضمان الذي هو شغل ذمة أخرى بالحق نظرا بذمة الميت أي صح الحل ويلزم (قوله عالم المعسر) وأما ان اعقده أو شئ أو ظن ان له مالا فانه يرجع وأما اذا ظن عدم المال فظاهر انه ان قوى الظن فلا يرجع والا رجح (قوله اذا خلاف في صحة الضمان عنه) زاد عب وظاهره ولو بالمعنى الاخص والظاهر انه يتفق في هذا على عدم رجوع الضامن لما أداه عنه بعد موته ولو علم له مالا لانه كالتبرع لذمة خربت بعد حكم الحاكم بجمع ماله لغرمائه فاصله علم أو لم يعلم لا رجوع له بخلاف المفلس ساكن الفاء فانه يرجع ان علم ان له مالا أو شئ كما يفيد

أبو الحسن والحاصل ان الميت المفلس يسكون الفاء يرجع الضامن ان علم ان له مالا أو شئ في ذلك كما يفيد كلام أبي الحسن واما ان كان عالما بعد ماله فلا رجوع له ان طرأ له مال لانه يكون متبرعا وله ان يرجع في الضمان عن الميت اذ لم يعلم به (قوله اذا خلاف في صحة الخ) أي وحكم الحاكم بجمع ماله لغرمائه ثم مات فلا يدخل الضامن مع الغرماء في المال الذي حكم الحاكم بجمعه (قوله ولو تسلسل) وهو ليس بمحال لانه في المستقبل والمحال انما هو في الماضي ثم لا يخفى انه يشمل ما اذا كانت الكفالة من كل منها ماعمال أو بوجه أو الاولى بمال والثانية بوجه أو بالعكس وهو كذلك من حيث الصحة ولكنها مختلفة الاحكام من حيث الرجوع انظر شب (قوله وأزيدك توثقا) لانه

وان كان حالاً لكن من الجائز ان يعاطله فالضمان زيادة توفيق (قوله ومثل الضمان الخ) قال المواق ولا يختص هذا بالضمان فانه قال ولا يختص هذا بالضمان بل الرهن كذلك فاذا رهنه في المؤجل على أن يكون حالاً والدين مما يجعل جازوا ان كان مما لا يجعل فانه يبطل الرهن ويكون المرتن اسوة الغرماء ^{في فائدة} يجوز في الضمان أن يقع مؤجلاً كان ضمنه مدة معينة ولا يجوز ذلك في الرهن ولعل الفرق ان الرهن أشد لكونه يطالب فيه الحوز (٢٤٠) (قوله ولا حكا) أي فلو كان يظن منه اليسار في الشهرين الاخيرين فهو مسلف

حكماً (قوله بناء على ان اليسار الخ) راجع لقوله مسلف أي انه مسلف بناء الخ الآن اليسار المحقق لم يجر نفعاً وهذا قد جرت نفعاً فليس التيسير تاماً ولا يصح أن يكون تعديلاً لعدم العهدة لانه تقدم (قوله فهو من باب الحذف والايصال) وفيه خلاف هل هو سماح أو قياسي ذكره السمين في تفسير سورة آل عمران وسبقه به أبو حيان في الارتشاف والذي رجحه الاول ولعل المصنف اعتمد القول المقابل وأشار الشارح بقوله أي الموسر به والمعسر به الى جواب عن سؤال مقدر تقديره يلزم على كلام المصنف حذف نائب الفاعل وهو لا يجوز وحاصل الجواب انه من باب حذف الجار فاستتر الضمير في اسم المفعول فلم يحذف نائب الفاعل بل استتر تقدير (قوله بشرط أن يكون موسراً) في جميع الاجل) مخالف لما تقدم من انه يكفي باليسار في اول الاجل (قوله بدين لازم) أي في دين لازم فلا يصح ضمان معين كن باع سلعة معينة على انها ان هلك قبل القبض كان عليه عينها وكذا ان باع على انها ان استحققت لزمه عينها وهذا اذا ضمن اعيانها فان ضمن ما يترتب عليها بسبب التعدي عليها

للمسلف حقه من ذلك لكان من أداء الدين عنه لا من الضمان ومثل الضمان فيما ذكره المؤلف الرهن (ص) وعكسه ان أسمر غريمه أو لم يوسر في الاجل (ش) صورتها أن يقول شخص لرب الدين الحال أخر مد ينل بما عليه شهراً مثلاً وأنا أضمنه لك فيصح ان وجد أحد أمرين أولهما أن يكون من عليه الدين موسراً بما عليه في أول الاجل للسلامة من سلف جرح نفعاً لانه قادر على أخذه الآن فكأنه ابتداء سلف بضامن أو رهن ثانيهما أن يكون من عليه الدين معسراً والعادة انه لم يوسر في الاجل الذي ضمن الضامن اليه بل يرضى عليه جميعه وهو معسر اذا تأخير المعسر واجب فليس صاحب الحق مسلفاً حقيقة ولا حكماً أما لو كان يوسر في اثناء الاجل الذي ضمن الضامن اليه كان ضمنه الى أربعة أشهر وعادته أن يوسر بعد شهرين فلا يصح عند ابن القاسم لان الزمن المتأخر عن ابتداء يساره وهو الشهران الاخيران في مثالنا بعد فيه ما صاحب الحق مسلفاً لقدرته على أخذه حقه عند فراغ الشهرين الاولين اللذين هما زمن المعسر فكأنه أخر ما جعل فهو سلف في الشهرين الاخيرين وانتفع الخليل الذي أخذه من غريمه في زمن المعسر واليسر وهو الاربعة أشهر بناء على ان اليسار المترقب كالمحقق وأجاز ذلك أشهب لان الاصل استحباب عسره ويسره فلا يحصل فكأنه معسر تبرع بضامن فقوله ان أسمر غريمه أي في أول الاجل لافي جميعه لان العبرة بالحالة الراهنة وتنت فهم ان قوله في الاجل راجع له وما وليس كذلك لانه خاص بالثانية فقوله أو لم يوسر معطوف على أسمر أي أو ان لم يوسر في الاجل وبعبارة أي أو أعسر ولم يوسر في الاجل (ص) وبالموسر أو بالمعسر لا الجميع (ش) أي الموسر به أو المعسر به فهو من باب الحذف والايصال والمعنى ان من له قبل شخص ما تباد ينسار حاله وهو موسر بما تبت منه وما ومعسر بالآخرى وضمنه بالموسر بما مؤجلة فانه يجوز بشرط ان يكون موسراً في جميع الاجل ويجوز ان ضمنه بالمعسر بما أبيض ان كان معسراً في جميع الاجل ولا يجوز ان ضمنه بهما ولو وجد شرط الضمان في كل منهما الوجود السلف في تأجيل الموسر به وانتفع بالضمان في المعسر به وضمنه ببعض الموسر به كضمنه بأكمله وكذلك ضمنه ببعض المعسر به كضمنه بأكمله ومثل ضمان الجميع ما اذا ضمن البعض من كل (ص) بدين لازم أو آيل الى الزوم لا كتابة بل كجعل (ش) الباء بمعنى في أي صح الضمان من أهل التسرع في دين لافي معين لازم فلا يصح ضمان عبدي ثمن سلعة اشتراها بغير اذن سيده أو آيل الى الزوم كداين فلا ناو كالجعل فيصح الضمان به قبل ان يأتي بالآبق لانه وان لم يكن الآسن لازماً فهو آيل الى الزوم فاذا قال من يأتي بعبدي الآبق فله كذا فيصح الضمان به فاذا جاء بالآبق لزم الضمان واما الكتابة فلا يصح الضمان بها لانها ليست بدين لازم ولا تؤل الى الزوم لان المسكاتب لو عجز صار رقاً والضمامن يتنزل منزلة المضهون وما لا يلزم الاصل لا يلزم الفرع بالاولى الا أن يجعل عتقه ومثله اذا اشترط تعجيل العتق قال في المشامل لا كتابة على

المعروف

والتفريط فانه يصح ومثل المعين خدمة المعين وكذا يمنع اذا دخلوا على ضمان

الممثل وذلك انه اذا ضمن مثله فقد دخل المشتري على غرره وهو انه هل يأخذ ما اشتراه أو مثله وهذا ظاهر حيث كان الضمان في عقد البيع ويمنع أيضاً ان وقع بعده للزوم الممثل للضمان على تقدير استحقاق المبيع ولا يدرى متى يكون ففيه بيع لاجل مجهول وهذا بخلاف ضمان ذلك العيب والاستحقاق لان المضهون في العيب قيمة العيب وفي المستحق الثمن (قوله وما لا يلزم الاصل) وهو المسكاتب لان الكتابة لا تلزم المسكاتب لانه قد يعجز ولا يلزم ذمته وقوله فلا يلزم الفرع وهو الضامن

(قوله أو كانت نجما واحدا) عطف على معنى ما تقدم أي إلا أن شرط تعجيل العتق أو كانت نجما واحدا مفاد العطف أنه إذا ضمنه في النجم الواحد لا يحتاج لشرط تجيز العتق وإذا ضمنه في أكثر يحتاج لشرط تجيز العتق ويكون قولهم لا يصح الضمان في السكابة إذا كانت نجوما لا أن كانت نجما واحدا قاصح هذا ما ظهر لي في هذه العبارة (قوله أو باقرار المضمون على أحد القولين) أي إذا كان معسرا وأمالو كان المضمون موسرا فثبت اتفاقنا في عبارة الشارح حذف أي إذا ثبت ببينة أو باقرار المضمون وهو ملئ (قوله وله الرجوع قبل المعاملة) أي كلا أو بعضا ويكون (٣٤١) ضمنا فإما وقعت فيه المعاملة قبل الرجوع فإذا عامله يوما مثلاً ثم رجع لزمه الضمان في

اليوم لا فيما بعده وهذا انما يظهر فيما إذا أحدهما معاملة حد أو لم يحد لها حد أو قلنا بقيد بما يتعامل به وأما على القول الثاني فلا يظهر له فائدة وهذا واضح في ضمان المال وأما ضمان الوجه والطلب فهل له الرجوع قبل شغل ذمة المضمون بالمال وهو الظاهر أم لا (قوله عامل فلان في مائة) لا يخفى أن كلام المصنف شامل لما أطلق أو قيد كما أفاده الشارح إلا أن مسألة التقييد ذات قولين ولا اتخزل رجوع وأفاد بعض الشراح أنهم أقولان متساويان وظاهر الشارح ترجيح ما اقتصر عليه وبقي ما ذكر رجوع ولم يعلم برجوعه حتى عامله وظاهر المصنف أنه لا يلزم الضامن شيء وظاهر المدونة على نقل الشارح أنه لا بد من علم المضمون له بالرجوع قياسا على الزوجة تنفق مما يبذلها للزوج قبل علمها بطلاقها وظاهر المدونة هو الظاهر فهو المصير إليه (قوله لأنه حق وجب) أي على تقدير حلفه لأنه لما قال أحلف وأنا ضامن كأنه قال التزم لك الضمان أن أحلف فهو حق وجب بالالتزام على تقدير الحلف فإذا أحلف الطالب غرم الضامن فإن مات أخذه من تركته وللضامن أن يحلف المطلوب

المعروف إلا بشرط تعجيل العتق أو كانت نجما واحدا وقال الخليل هو على أن يحجز (ص) ودان فلا نولزم فيما ثبت (ش) هذا معطوف على الجائزات وأشار به إلى أن الضمان يصح في الجهول فإذا قال شخص لا أخرد ابن فلان أو أنا ضامن فيما إذا ينشبه فانه يلزمه مادام به إذا ثبت ببينة أو باقرار المضمون على أحد القولين الاتيين وهل يقيد بالزوم بما يتعامل به مثل المضمون أو لا يقيد بذلك وإلى هذا أشار بقوله (ص) وهل يقيد بما يتعامل به تأويلان (ش) والتأويل الاول هو المذهب والثاني أنكركم معرفته ابن عرفة (ص) وله الرجوع قبل المعاملة (ش) يعني أن من قال لرجل عامل فلان في مائة وأنا ضامن فيها أو قال عامله ومهما عاملته فيه فانا ضامن فيه فان له أن يرجع عن مقاله قبل المعاملة كلا أو بعضا ويكون ضامنا فإما وقعت فيه المعاملة فقوله قبل المعاملة أي قبل تمامها (ص) بخلاف أحلف وأنا ضامن به (ش) يعني أن من وجد رجلا يدعي على رجل بحق وهو يكذب فقال له أحلف إن لك عليه حقا وأنا ضامن فيه فليس له أن يرجع قبل حلفه عن مقاله ولا ينفعه الرجوع لأنه حق وجب لأن هذا القائل ينزل منزلة من عليه الدين وهو إذا قال لرب الدين أحلف وأنا غرم لك فليس له رجوع بعد ذلك ولزمه الحق بخلاف من قال عامله وأنا ضامن بمنزلة قول العامل بنفسه عاملني وأنا أعطيته جميلا فلما كان لهذا أن يرجع لأنه لم يدخله في شيء فكذلك لا يلزم من قال عامله (ص) أن أمكن استيفاءه من ضامنه وإن جهل أو من له (ش) يعني أنه يشترط في صحة الضمان أن يكون المضمون فيه يمكن أن يستوفي من الضامن أحترز بذلك من مثل الحدود والعتاز وروا القتل والجراح وما أشبه ذلك فانه لا يصح الضمان فيه إذ لا يجوز أن يستوفي ذلك من الضامن ويجوز الضمان وإن جهل قدر المضمون حالاً وما لا أوجهل من له الدين قال ابن عرفة جهل قدر المتحمل به غير مانع اتفاقا فان قلت الجملة فيها الرجوع وهو مستحيل بالجهول قلت نعم لكنه انما يرجع عما أدى لا بما تحمّل وما أدى معلوم فالصير في وإن جهل للدين أو للحق المشار إليه سابقا بقوله شغل الذمة بالحق والضمير في له لرب الدين أي وإن جهل رب الدين ابن عرفة المتحمل له من ثبت حقه على المتحمل عنه ولو جهل والضمير في قوله (وبغير أنه) لمن عليه الدين أي يصح الضمان بغير إذن المضمون عنه واستدل على صحة الضمان بغير إذن المضمون عنه بقوله (ص) كادائه رفقا لا عتقا فيرد (ش) أي كاداء الشخص الدين كان ضامنا أو غيره رفقا عن عليه وبن له ويلزم رب الدين قبوله ولا كلام له ولا لمن عليه إذا دعي أحدهما إلى القضاء فان امتنعاً فإظهار لا يلزمهما فإله بعضهم لأن أداه عتقا أي ليعتب من عليه لقصد سجنه لعداوة بينهما فيرد الاداء من أصله فقوله كادائه من إضافة المصدر لمفعوله (ص)

(٣١ - خروشي رابع) فان حلف برئ وإن نكل غرم بمجرد نكوله للضامن ما غرمه عنه أما لأنها عين تهمة أولان الطالب حلف أولا فيكتفي بها (قوله أن أمكن استيفاءه) هذا الشرط يعني عنه قوله بد من إذا المقصود منه إخراج المعينات والحدود ونحوها وهي خارجة بالشرط السابق لأن المعينات لا تقبل الذم وكذا الحدود ونحوها لأنها متعلقة بالأبدان لا بالذم (قوله أو من له) المعطوف محذوف ومن نائب الفاعل أي أوجهل من له لكن برده أن هذا من خصائص الواو ومن خصائصها قول ابن مالك وهي انفردت الخ (قوله واستدل) فيه نظر لأن هذا يقتضي أن الكاف داخل على المشبه به وليس كذلك بل الكاف داخل على المشبه (قوله فيرد الاداء من أصله) أي إلا أن يعذر برده فان تعذر برده فان كان لغلبة الطالب ونحوها فان القاضي يقيم وكيل لا يقبض من الغريم ويؤدي للموذي

وان كان لفواته بيد الطالب رد له عوضه من مثل أو قيمة ولا فرق بين ان يكون المؤدى عنه حاضرا أو غائبا ويجرى مثل ذلك في المشتري (قوله كشرائه) أي ولا تقبل دعوى العنت بمجرد هاجن مشترا ومؤد وكذا من بائع وقابض بل ان قامت قرينة على شيء عمل بها والا فالاصل عدم العنت ومفهوم قوله (٢٤٢) كشرائه انه لو حصل له بالشراء كهبه انه لا يرد ويقيم الحاكم من قبض له (قوله

بخلاف الاداء فانه ليس هنا عقد معاوضة) أقول ظاهر العبارة انه لا يقبل الحجة والفساد الا عقد المعاوضة واما عقد غيرهما فلا يقبل الحجة والفساد مع انه يقبل الحجة والفساد كالهبة والحاصل ان الاداء يعقل فيه الدخول على الفساد وعدمه فيقال فيه ما قيل في الشرء فلا يظهر لهذا الفرق صحة (قوله لان ادعى على غائب) مخرج من قوله وصح من أهل التبرع ولم يجعل مخرجا من قوله ولزم فيما ثبت لانه في المدائنه فقط فيقتضى اختصاصه بها وليس كذلك (قوله تأويلان) والمعتمد انه لا يعول على الاقرار والحاصل ان اقراره في المسئلتين ان كان قبل الضمان عمل به قطعا وان كان بعده فكذلك ان كان موسرا فان كان معسرا فانه لا يعمل به في الاولى قطعا وكذا في الثانية على المشهور (قوله أو يقر له المدعى عليه) والثبوت بالاقرار معتبر هنا اتفاقا لانه اقرار على نفسه تشبيهه ليست هذه المسئلة من مسائل الضمان ولكن ذكرها هنا كالدليل للمتعهد وذلك لان دلالة هذه المسئلة على الاقرار قوية مع أنهم لم يجعلوا ذلك من الاقرار فكذا لا يجعل ما تقدم ضمنا (قوله اقرار امته بالحق) أي يستلزم ذلك وقوله ابطال كونه أو فلت اقرارا يقال لان سلم انه ابطال بل هو مقر لان مدلوله الذي تدعيه

كشرائه وهل ان علم بائعه وهو الاظهر تأويلان (ش) تشبيهه في الحكم السابق والمعنى ان الشخص اذا اشترى الدين ممن هو له بقصد اعنات من عليه فان شرأه يرد ويفسخ وهل محل رد الشرء حيث علم البائع بان المشتري دخل على العنت وأمان لم يعلم فلا يرد وعليه أن يוכל من يتقاضى الدين أولا يتقيده بذلك ويرد مطلقا فان قيل لم جرى في الشرء الخلاف في الرد ولم يجر في الاداء خلاف والذي ينبغي تساوي الفرعين فالجواب ان القائل بالتفصيل في الشرء يراعي دخولهما على الفساد وأما مع عدم علم البائع فهو معدور والفساد منتف فلذا لم يرد بخلاف الاداء فانه ليس هناك عقد معاوضة حتى يكون مع العلم فسادا ومع عدمه غير فاسد وانما ينظر فيه لقصد الضرر فلذا رد مطلقا فقوله وهل الخ راجع لما بعد الكاف فقط ثم ان قوله وهو الاظهر ليس جاري على اصطلاحه لانه لم ينقله في توضيحه الا عن ابن يونس وكذا الشارح فكان الجارى على اصطلاحه أن يقول على الارجح ثم أخرج من قوله ولزم فيما ثبت قوله (ص) لان ادعى على غائب فضمن ثم أنكر (ش) يعني ان الشخص اذا ادعى على آخر غائب يدين ضمنه شخص في القدر المدعى به فلما حضر الغائب أنكر ما ادعى عليه به ولم يثبت الحق بالبينة الشرعية فان الضمان يسقط (ص) أو قال المدعى على منكر ان لم آت به لعدا فاناضا من ولم يأت به (ش) يعني ان من ادعى على شخص عمال فانكره فقال شخص آخر ان لم آت به لعدا فاناضا من فيما ادعيت به عليه ولم يأت به في الغد فلا يلزمه ضمان لانه وعد وهو لا يقضى به وقوله (ص) ان لم يثبت حقه ببينة (ش) فاذا ثبت حقه ببينة لزمه الضمان راجع للمسئلتين معا وما قوله (ص) وهل باقراره تأويلان (ش) راجع للثانية فقط أي فان لم يثبت حق المدعى بالبينة الشرعية وانما ثبت باقرار المدعى عليه فهل يلزمه الضمان أيضا مثل البينة أولا يلزمه الضمان لانه يتهم أن يكون نواطع المدعى على لزوم الضمان للضامن ومحلها ما حيث كان اقرار المدعى عليه بعد الجملة أو ما قبلها فيلزمه وأما اقراره في المسئلة الاولى فلا يوجب على الضامن شيئا قطعا (ص) كقول المدعى عليه أجلي اليوم فان لم أوفلت غدا فالذي تدعيه على حق (ش) التشبيه في عدم اللزوم حيث لم يثبت الحق ببينة والمعنى ان من ادعى قبل شخص دينا فانكره ثم قال للمدعى أجلي اليوم فان لم أوفلت فما تدعيه على حق فان هذه مخاطرة كقوله ابن القاسم ولا شيء عليه الا أن يقيم المدعى بما ادعى بينه أو يقر له المدعى عليه فيؤاخذ به قول واحد لانه اقرار على نفسه فان قيل قول المدعى عليه فان لم أوفلت اقرارا منه بالحق قلت قوله فالذي تدعيه على حق أبطل كونه أو فلت اقرارا ومثل كلام المؤلف ان أخلفنا غدا فدعواى باطلة أو دعواى حق أو على كراء الدابة التي تكثيرها وكذلك ما يقوله الناس من لم يحضر مجلس القاضي وقت كذا فالحق عليه لا يلزم من التزمه شيء ولما أنهى الكلام على الضمان وأركانها وشروطه شرع في الكلام على ما يرجع به الضامن اذا غرم فقال (ص) ورجع بما أدى ولو مقوما ان ثبت الدفع (ش) المشهور ان الضامن كالمسلف فيرجع بمثل ما أدى سواء كان مثليا أو مقوما ولا يرجع بقيمة المقوم حيث كان من جنس الدين وقيل يخير المظلوب في دفع مثل المقوم أو قيمته والخلاف ما لم يشتره امانا اشتراه

حق أي لا باطل والجواب انه لم يثبت كونه حقا مطمعا بل على عدم التوفية وحيث كانت حقيقة رجوع موقوفة على عدم التوفية وعدم التوفية لم يتحقق فلم يتحقق الحقيقة فن ذلك يقال حصل الابطال فان قلت هلا عد قوله فالذي تدعيه ندما لا ينفع قلت ذكر الذي ينفع اذا وقع عقب ما يحصل به الفائدة والفائدة لم تحصل بفعل الشرط فقط

(قوله ورجع بالاقول منه الخ) أي فإذا كان الدين عرضا قد حل وصالح بفرض فاذا كانت قيمة الفرس ثمانية وقيمة العرض عشرة ورجع
بثمانية وبالعكس أي رجع باقل الامرين وهما الدين وقيمة ماصالح به فلو ضمنه في عروض من سلم لم يجز أن يصالح عنها قبل الاجل بادنى
أو اقل لدخول ضعه وتجهل ولا باجود أو باكثر لدخول حط الضمان وازيدك وقوله على الاصح اشارة للخلاف في المسئلة فقيم بالمنع
مطلقا لانه أخرج من يده شيئا لا يدري أيأخذ قيمته أو ذلك الدين فهو يسع شئ مجهول وقيل بالجواز مطلقا وقيل بالمنع في المثل المخالف
لجنس الدين والجواز في المقوم وقيل بالجواز فيما تجوز فيه النسبة في المبيعة لا فيما (٢٤٣) لا يجوز كئابة دنانير عن دراهم أو قح

عن تمر وقوله أو قيمة المصالح به أي
الذي هو مدلول ما في قوله بما جاز
وفي العبارة لف ونشر مرتب وذلك
لان ضمير منه راجع لضمير عنه
و ضمير قيمته راجع لما (قوله واستثناء
بعض لها تين الخ) محال استثناء
الصورتين المذكورتين على تشبيهه
على غير ظاهره حيث حل الاجل أي
انه حيث حل الاجل فانه يجوز لرب
الدين أن يأخذ من المدين عن الذهب
فضة وعكسه وهذا من صرف ما في
الذمة ويمتنع ذلك من الضامن
ويجوز مثل ذلك في صورة المصالح
عن طعام بطعام أدنى منه أو أجود
فان ذلك جائز للغريم أي بعد حلول
الاجل ولا يجوز ذلك من الضامن
وأما قبل حلول الاجل فيمتنع من
كل (قوله من تخصيصه بالقوم) أي
فلا تجوز المصالحه الا بالمقوم دون
المثل ثم انه ورد بحث وهو انه على
تقدير شمول المصنف للمقوم
والمثل لا استثناء لان كلام المصنف
لاعموم فيه لانه لم يقل وكل ما جاز
صالح للغريم عنه جاز للضامن
وإنما قال جاز وهذه قضية مهملة
غير مسورة بكل فلاعموم فيها لانها
في قوة الجزئية ويمكن في صحتها صورة

رجع بثمنه بالاخلاف ما لم يحاب والا فلا يرجع بالزيادة وهذا كله اذا ثبت الضامن دفع الدين
المتمثل به لمن هو له بينة أو باقرار صاحب الحق لسقوط الدين بذلك لا باقرار المضمون عنه
(ص) وجاز صلحه عنه بما جاز للغريم (ش) المراد بالغريم من عليه الدين لامن له أي يجوز صلح
الضامن لرب الدين عن الدين بما يجوز للغريم الصلح به عما عليه فجاز للغريم أن يدفعه
عوضا عما عليه جاز للضامن وما لا فلا وأشار بقوله (على الاصح) الى الخلاف في مصالحة
الكفيل وفيها أربعة أقوال الاول المنع مطلقا الثاني الجواز مطلقا الثالث المنع بالمثل المخالف
لجنس الدين والجواز بالمقوم الرابع الجواز فيما تجوز فيه النسبة فقط والمصنف انما مشى
على القول بالجواز مطلقا أو بالجواز بالمقوم دون المثل على ما بينه عجم وكلام المؤلف مفروض
فيما اذا وقع الصلح عن الدين بمقوم مخالف لجنس الدين بدليل قوله (ص) ورجع بالاقول منه أو
قيمه (ش) أي ورجع الضامن المصالح على المدين بالاقول من الدين أو قيمة المصالح به يوم
الرجوع فعلم منه ان المدفوع من ذوات القيم لامن ذوات الامثال فلا يرد عليه مسئلة الطعام
من سلم ولا الدراهم عن الدنانير واستثناء بعض لها تين الصورتين مبني على تشبيهه على غير
ظاهره من وقوع الصلح عن الدين بمقوم أو مثلي لا على تشبيهه على ظاهره من تخصيصه
بالمقوم فان قيل فما وجه القول بالفارق بين المقوم والمثل قيل لان المقوم لما كان يرجع فيه الى
القيمة وهي من جنس الدين والجميل يعرف قيمة سلعته فقد دخل على القيمة ان كانت اقل من
الدين وان كانت أكثر فقد دخل على أخذ الدين وهبه الزيادة بخلاف المثل لانه من غير جنس
الدين فلا يعرف فيه الاقل من الاكثر لان الاقل والاكثر لا بد أن يشتركا في الجنس والصفة
فكانت الجهالة في المثل أقوى وعلم بما قررنا ان الضمير في عنه يعود على الدين لا على الغريم
والالرجع الضامن بما وقع الصلح به حيث أجاز به الاقل منه ومن الدين (ص) وان برئ الاصل
برئ (ش) المراد بالاصل هو الذي عليه الدين اصاله والمعنى ان الاصل اذا برئ من الدين بوجه
من هبة ونحوها أو كون المدين مات ملبيا والطالب وارثه برئ الجميل لانه اذا غرم الضامن شيئا
رجع به في تركة الميت المدين والتركه في يد الطالب فصارت مقاصة وان مات المدين معد ما ضمن
الكفيل وظاهر قوله وان برئ الخ ولو حصل فيما دفعه الاصل استحقاق فاذا دفع الاصل عرضا
عن دينه ثم استحق مثلا فان الضمان لا يعود على الضامن وهو نحو ما ذكره ابن رشد عن ابن
حبيب (ص) لا عكسه (ش) يعني انه اذا برئ الضامن لا يبرأ الاصل وكذا ان وهب رب الدين
الدين للضامن فعلى من عليه الدين دفعه للضامن (ص) وبطل دعوى الضامن ورجع وارثه بعد

(قوله لانه من غير جنس الدين) أقول وكذا المقوم ليس من جنس الدين لانه نظر لقيمه لانها من جنس الدين أي على تقدير ان يكون
الدين ذهباً أو فضة أقول وحيث كان المقوم ليس من جنس الدين وانما الدين من جنس القيمة المنظور اليها فكذلك يقال ينظر لثن
المثل وقت الصلح فانه من جنس الدين فاي فارق قد بر (قوله لا بالاقول منه ومن الدين) ووجهه انه لما أجاز صاروكيلا عنه فبرجع لما وقع
به الصلح قل أو كثر (قوله لا عكسه) أي اذا برئ الضامن لا يبرأ الاصل لزوما بل بعض براءة الضامن براءة الاصل كاخذا الحق منه فانه
براءة للاصل من رب الدين والمطالبة حينئذ للضامن وبعض براءة غير براءة الاصل كبراءة الضامن من الضمان بانقضاء مدة ضمانه
وعدم أخذا الحق منه اذا الموجبة الكمية تنعكس موجبة جزئية وكما اذا وهب رب الدين دينه للضامن فانه لا يبرأ الاصل منه والظاهر
افتقاره لحوزة على المدين دفعه للجميل (قوله وبطل دعوى الضامن) ان شاء الطالب

(قوله لكن في الوجه نطالب) أي ان حل دينه (٢٤٤) والوقوف من تركه الضامن قدر الدين حتى يحل ان لم يكن الوارث مأموئاً

أجله (ش) يعني ان الضامن اذا مات أو فليس فان للطالب أن يحل ماله من التركة لحلوله على الضامن بالموت أو الفليس يريد ولو كان الاصل حاضراً ملبياً ثم ترجع ورثة الضامن بما أعطوا على الغريم وهو الذي عليه الدين بعد حلول الاجل ولو كان موت الضامن عند الاجل أو بعده لم يكن للطالب مطالبة ورثة الضامن بشئ مع حضور الغريم موسراً وبعبارة وعجل بموت الضامن أي بالمال أو بالوجه لكن في الوجهه نطالب الورثة باحضار الغريم فان لم يحضروه أغرموا وقوله بعد أجله هو محط الفائدة وأما رجوع الوارث فلا إشكال فيه وكأنه قال ولا يرجع وارثه الا بعد أجله وقوله (ص) أو الغريم (ش) عطف على الضامن أي وعجل بموت الغريم وقوله (ص) ان تركه (ش) أي الحق ينبغي أن يرجع له ما فان لم يترك الغريم ماله لم يطالب الكفيل بشئ حتى يحل الاجل قوله ان تركه أي كلاً أو بعضاً يبقى البعض الذي لم يتركه لأجله (ص) ولا يطالب ان حضر الغريم موسراً (ش) يعني ان الضامن لا مطالبة لصاحب الحق عليه حيث كان الغريم وهو المضمون حاضر موسراً يتيسر الاخذ منه لان الضامن انما أخذ ثقة فأسببه الرهن فكما لا سبيل الى الرهن الا عند عدم الرهن كذلك لا سبيل الى الكفيل الا عند عدم المضمون على المشهور (ص) ولم يبعد اثباته عليه (ش) الواو بمعنى أو وهو معطوف على محذوف تقديره أو غاب الغريم ولم يبعد اثبات مال الغائب والنظر فيه على الطالب بان يتيسر اثباته على الطالب والاستيفاء منه من غير مشقة شديدة فلا مطالبة على الجميل وكان الغريم حاضر موسراً لتيسر الوفاء من ماله اما لو كان في اثباته والنظر فيه بعد ومشقة فله طلب الجميل وكان الغريم معدم ويصح ان يقرأ آتيانه بالمشاة الفوقية والنون بعد الالف أي لا بعد في آتيان الطالب أي تسليطه على الغريم أو على ماله اما لو كان في الآتيان والتسليط على الغريم بعد لددته أو ظلمه أو في التسليط على ماله بعد عدم الوصول اليه من ظالم أو عدم انصاف حاكم فله الطالب طلب الجميل وسواء في هذا كان الغريم حاضر أو غائب لان بعد عدم الانصاف يصير الموجود معدوماً وعلى نسخة اثباته بالمشاة يكون الضمير عائداً على الدين وعلى نسخة آتيانه بالمشاة يكون عائداً على رب الدين ومعناها واحد (ص) والقول له في ملائه وأفاد شرط أخذ أي ما شاء وتقديمه أو ان مات (ش) يعني ان الطالب اذا قام على الجميل ليأخذ حقه منه فقال الجميل لا طاب لك على لان الغريم حاضر موسراً وقال الطالب بل هو معسر فان القول في ذلك قول الجميل بلا عين الآن يدعي عليه بعده اذا الاصل في الناس الملاء الا ان يقيم الطالب بينه وبين الغريم فله أخذ حقه من الجميل حينئذ واذا شرط صاحب الحق على الجميل أن يأخذ بحقه ان شاء أو الغريم كان شرطه صحيحاً مفيداً على المشهور فرب الدين ان يطالب الجميل ولو كان المضمون حاضراً ملبياً ومثله من ضمن في الحالات الست العسر واليسر والغيبة والحضور والحياة وبعد الموت كما هو مقتضى ما في وثائق الجزيري وغيرها واذا شرط الطالب على الجميل ان يقدمه بالغرامة على المضمون عكس الحكم في الاصل فانه يعمل به واذا شرط الجميل على الطالب أنه لا يطالبه بالدين الا بعد موت الغريم فله شرطه وليس للطالب حينئذ ان يطالبه الا بعد موت الغريم يريد بعد موته معسر بالدين أو بعد موت الجميل فادام الجميل حياً لا يطالب ولو أعدم الغريم فالضمير في له للجميل وفي ملائه للمضمون والضمير في تقديمه للجميل فالشرط وقع من الطالب على الجميل وفي ان مات للغريم أو للجميل كالمصر (ص) كشرط ذي الوجهه أو رب الدين التصديق في الاحضار (ش) هو تشبيه في افادة الشرط والعمل به

(قوله موسراً) أي تأخذه الاحكام غير ملد لا نسيء القضاء ولا شرط أخذ أي ما شاء أو تقديم الضامن ولا اشتراط ضمانه في الحالات الست (قوله من غير مشقة الخ) والظاهر انه يرجع في كون الاثبات شديد المشقة على الطالب أو لا لاهل المعرفة بذلك فقد يكون هذا شديد على شخص وغير شديد على آخر (قوله أي تسليطه على الغريم) لا يخفى انه على هذا الوجه تكون الواو في قوله ولم يبعد باقية على حالها وقوله أو على ماله يناسبه ان تكون الواو في المصنف بمعنى أو وقوله وسواء الخ قضية التسوية ان الموضوع واحد مع انك قد علمت قريباً ان الضمير في عليه ان يرجع للغريم تكون الواو على حالها وان رجع للمال تكون الواو بمعنى أو (قوله والقول له في ملائه) وحينئذ فليس للطالب طلب الضامن لان الغريم مليء ولا يطالب الغريم لاعتراف الطالب بعدمه (قوله وأفاد شرط الخ) ثم ان اختار أخذ الجميل سقطت تبعاته للمدين كما في عب (قوله تقديمه) أي الجميل على المدين سواء اشتراط براءة المدين أم لا واذا اختار مع عدم البراءة تقديمه فليس له مطالبة المدين الا عند تعذر الاخذ من الجميل فيطالب المدين ويأخذ منه بخلاف الذي قبله والفرق بين الفرعين من وجهين التخيير ابتداء في الاول دون الثاني والرجوع في الثاني دون الاول (قوله الا ان يدعي

والمعنى

علمه الخ) أي قلزمه الجين (قوله الا بعد موت الغريم) فلو مات الضامن في هذه الصورة قبل موت الغريم فانه يوقف من التركة قدر الدين حتى يموت الغريم

(قوله أو المراد في شأن الاحضار) الأولى الاقتصار على هذا فهو أقرب (قوله فان قلت الخ) السؤال وارد على ما قبل المبالغه في قوله وان لم يطالبه (قوله فتلف منه أوضاع) أي بغير تفریط وتقصير قد بر (قوله على وجه الاقتضاء الخ) بحث في ذلك بان المدين غير مجبور على الدفع فكان ينبغي أن يكون الضمان منه وقد يجاب بعدره بجمله أي اعتقاده (٢٤٥) ان الدين انما يدفع للضامن دون غيره فلذا

ضمنه الضامن ويترد الجواب والمعنى ان ضامن الوجهه اذا شرط على صاحب الدين انه مصدق في احضار المضمون له دون يمين فانه يعمل بشرطه ووقع في نسخة كشرط دين ذي الوجهه أي يوفي بالشرط المتقدم كما يوفي بشرط الخييل أن لا شيء عليه من الدين في جملة الوجهه فحذف فاعل الشرط لدلالة الكلام المتقدم عليه وأضاف الشرط الى الدين على تقدير ان لا دين وهو المفعول وأضاف الدين الى الوجهه على معنى في وحذف المضاف أي كشرط الخييل أن لا دين في جملة الوجهه لكن هذا هو الآتي في قول المؤلف أو اشترط في المال فيصير ضمان طلب بهذا الشرط وكذلك يفيد شرط رب الدين دون يمين التصديق في عدم احضار المضمون فيعمل بشرطه ويقبل قوله حيث ادعى الضامن احضاره فقوله التصديق في الاحضار راجع لقوله كشرط ذي الوجهه ولقوله أو رب الدين لكن الاول يطلبه من غير حذف والثاني يطلبه على حذف مضاف أي كشرط ذي الوجهه التصديق في الاحضار أو رب الدين التصديق في عدم الاحضار أو المراد في شأن الاحضار فيشمل الاثبات والنفي (ص) وله طلب المستحق بتخليصه عند أجله (ش) أي للضامن طلب رب الدين بتخليصه من الضمان بان يقول له عند حلول أجله وسكوته عن طلب المضمون أو تأخير وهو موثر اما ان تطلب حقه أو تسقط عني الضمان وكذا للضامن طلب المضمون بدفع ما عليه عند أجله وان لم يطالبه رب الدين فان قلت كيف يتصور طلب رب الدين للضامن ومن عليه الدين حاضر مليء قلت يتصور ذلك في الملدوشممل قوله عند أجله ولو بعت أو فليس من هو عليه ومفهومه انه ليس له ذلك قبل حلول الاجل (ص) لا بتسليم المال اليه وضمنه ان اقتضاه لا أرسل به (ش) يعني ليس للضامن ان يطالب المضمون بان يسلم المال اليه ليدفع له به لانه لو أخذه منه ثم أعدم الكفيل أو فليس كان للدين له الدين ان يتبع الغريم واذا وقع ان الضامن تسلم الدين من المدين ليدفعه الى ربه فتلف منه أوضاع فانه يضمنه ان تسلمه على وجه الاقتضاء بان يطلبه من الاصل فيدفعه له أو يقول له خذوه وأبارئ منه وسواء قامت بضاياعه بينه أم لا عيناً أو عرضاً أو حيواناً بالتعدي في قبضه بغير اذن ربه لان تسلمه على وجه الرسالة بان يدفعه له ابتداء ولا يشترط براءه منه فتلف أوضاع فانه لا ضمان عليه واعلم ان الركاك في قسم قبض الخييل للمال الى خمسة أقسام وهو على وجه الاقتضاء أو الارسال أو الو كالة عن رب الحق أو يختلفان في دعوى الاقتضاء والارسال أو بينهما الامر ويعرى عن القرائن فقوله ان اقتضاء نصابان قامت بينه على أنه قبضه على وجه الاقتضاء أو رجحاناً بان اختلاف في الاقتضاء والارسال على قول مالك أو أصلاً بان انهم سم الامر ويعرى عن القرائن وهو أحد القولين وقوله لا أرسل به أي حقيقة بان تطوع له بالدفع أو حكماً بان دفعه له على وجه الو كالة فاشتمل كلامه على الوجه الخمسة وما ذكرنا للكفيل طلب المستحق بتخليصه عند أجله ان سكنت أو أخره وله ان لا يرضى بتأخيرها شرع في جلب كلام البيان حيث قال واذا أخر الطالب الغريم فلا يخلو اماناً ان يكون مليئاً ومعد ما فان كان معد ما فلا كلام للكفيل باتفاق واليه أشار بقوله (ص) ولزمه تأخير ربه المعسر (ش) أي ولزم الضامن تأخير رب الدين الغريم المعسر ابن رشد أي ولا كلام للضامن في

والمعنى ان ضامن الوجهه اذا شرط على صاحب الدين انه مصدق في احضار المضمون له دون يمين فانه يعمل بشرطه ووقع في نسخة كشرط دين ذي الوجهه أي يوفي بالشرط المتقدم كما يوفي بشرط الخييل أن لا شيء عليه من الدين في جملة الوجهه فحذف فاعل الشرط لدلالة الكلام المتقدم عليه وأضاف الشرط الى الدين على تقدير ان لا دين وهو المفعول وأضاف الدين الى الوجهه على معنى في وحذف المضاف أي كشرط الخييل أن لا دين في جملة الوجهه لكن هذا هو الآتي في قول المؤلف أو اشترط في المال فيصير ضمان طلب بهذا الشرط وكذلك يفيد شرط رب الدين دون يمين التصديق في عدم احضار المضمون فيعمل بشرطه ويقبل قوله حيث ادعى الضامن احضاره فقوله التصديق في الاحضار راجع لقوله كشرط ذي الوجهه ولقوله أو رب الدين لكن الاول يطلبه من غير حذف والثاني يطلبه على حذف مضاف أي كشرط ذي الوجهه التصديق في الاحضار أو رب الدين التصديق في عدم الاحضار أو المراد في شأن الاحضار فيشمل الاثبات والنفي (ص) وله طلب المستحق بتخليصه عند أجله (ش) أي للضامن طلب رب الدين بتخليصه من الضمان بان يقول له عند حلول أجله وسكوته عن طلب المضمون أو تأخير وهو موثر اما ان تطلب حقه أو تسقط عني الضمان وكذا للضامن طلب المضمون بدفع ما عليه عند أجله وان لم يطالبه رب الدين فان قلت كيف يتصور طلب رب الدين للضامن ومن عليه الدين حاضر مليء قلت يتصور ذلك في الملدوشممل قوله عند أجله ولو بعت أو فليس من هو عليه ومفهومه انه ليس له ذلك قبل حلول الاجل (ص) لا بتسليم المال اليه وضمنه ان اقتضاه لا أرسل به (ش) يعني ليس للضامن ان يطالب المضمون بان يسلم المال اليه ليدفع له به لانه لو أخذه منه ثم أعدم الكفيل أو فليس كان للدين له الدين ان يتبع الغريم واذا وقع ان الضامن تسلم الدين من المدين ليدفعه الى ربه فتلف منه أوضاع فانه يضمنه ان تسلمه على وجه الاقتضاء بان يطلبه من الاصل فيدفعه له أو يقول له خذوه وأبارئ منه وسواء قامت بضاياعه بينه أم لا عيناً أو عرضاً أو حيواناً بالتعدي في قبضه بغير اذن ربه لان تسلمه على وجه الرسالة بان يدفعه له ابتداء ولا يشترط براءه منه فتلف أوضاع فانه لا ضمان عليه واعلم ان الركاك في قسم قبض الخييل للمال الى خمسة أقسام وهو على وجه الاقتضاء أو الارسال أو الو كالة عن رب الحق أو يختلفان في دعوى الاقتضاء والارسال أو بينهما الامر ويعرى عن القرائن فقوله ان اقتضاء نصابان قامت بينه على أنه قبضه على وجه الاقتضاء أو رجحاناً بان اختلاف في الاقتضاء والارسال على قول مالك أو أصلاً بان انهم سم الامر ويعرى عن القرائن وهو أحد القولين وقوله لا أرسل به أي حقيقة بان تطوع له بالدفع أو حكماً بان دفعه له على وجه الو كالة فاشتمل كلامه على الوجه الخمسة وما ذكرنا للكفيل طلب المستحق بتخليصه عند أجله ان سكنت أو أخره وله ان لا يرضى بتأخيرها شرع في جلب كلام البيان حيث قال واذا أخر الطالب الغريم فلا يخلو اماناً ان يكون مليئاً ومعد ما فان كان معد ما فلا كلام للكفيل باتفاق واليه أشار بقوله (ص) ولزمه تأخير ربه المعسر (ش) أي ولزم الضامن تأخير رب الدين الغريم المعسر ابن رشد أي ولا كلام للضامن في

على وجه الو كالة) أي ووافقه الطالب عليه فببر الضامن فقط كما هو مستفاد من قول المصنف في الو كالة ولو قال غير المفوض قبضت وتلف برئ ولم يبرأ الغريم الابينة فان نازعه الطالب في الو كالة فسيأتى ان القول قول الموكل والحاصل انه اذا قبضه على وجه الاقتضاء يصبر لرب الدين غير عيان فله ان يطالب أيها شاء كما صرح بذلك الركاك وغيره فان رجع على الاصل كان للاصل الرجوع على

الكفيل وأما في الرسالة فضمناه من الغريم وهو رسول (قوله مقدار ما يرى الخ) والظاهر أنه يرجع في ذلك المقدار لاهل المعرفة وانظروا
ادعى عليه أنه علم وسكت هل يحلف أم لا والظاهر أنه لو سكت وادعى الجهل يعذربه أذليست من المسائل التي لا يعذر فيها بالجهل (قوله
ويدخله الخلاف) أي ويكون المصنف ما شيا على أنه رضى (قوله وغرم المال حالا) ويأخذه عند أجل التأخير ومعنى لزوم الضامن
في هذه أنه يغرم المال في الحال ولا يؤخر لعدم رضاه بالبقاء ولكن لا يرجع على الغريم المضمون إلا بعد حلول أجل التأخير نعم يرد أن يقال
كان القياس أنه لا يؤخذ من الضامن عاجلا (٢٤٦) وأجيب بأنه لعلة مبني على ضعف وهو أنه يطالب أن حضر الغريم موسرا (قوله

هذا اتفاقا لوجوب انتظار المعسر وتأخير غناه ورفق بالخميل ابن رشد وان كان الغريم
موسرا فلا يخلو من ثلاثة أوجه أن يعلم ويسكت أو لا يعلم حتى يحل الاجل الذي أنظره
اليه أو يعلم فيسكت فإشارا إلى الأول بقوله (ص) أو الموسر أن سكت (ش) أي وكذا يلزم الخميل
تأخير رب الدين الغريم الموسر فقوله أو الموسر منصوب عطفا على المعسر أي أن تأخير الطالب
المدين الموسر يلزم الضامن أن سكت أي الضامن بعد علمه بالتأخير مقدار ما يرى أنه رضى
ويدخله الخلاف المعلوم هل السكوت رضا أم لا وإلى الثانية بقوله (ص) أولم يعلم أن حلف أنه
لم يؤخره مسقطا (ش) عطف على سكت أي أولم يعلم الخميل بالتأخير حتى حل الاجل الثاني وقد
أعسر الغريم فالضمان لازم للخميل أن حلف رب الدين أنه لم يؤخره مسقطا للضمان فان نكل
رب الدين سقط الضمان وإلى الثالثة بقوله (ص) وان أنكر حلف أنه لم يسقطه ولزمه (ش)
أي وان أنكر الضامن التأخير أي لم يرض به حين علم به وقال لب الحق تأخيرك أبراءى من
الضمان حلف رب الحق أنه لم يسقط الضمان حين أخر المضمون وانما أخره على بقاء الضمان
وإذا حلف لزم الضامن الضمان وغرم المال حالا وسقط التأخير عن الغريم وهو رب الحق
فان نكل لزم التأخير وسقطت الكفالة وكلام تت فيه نظر (ص) وتأخير غريمه بتأخيرها إلا أن
يحلف (ش) المراد بالغريم من عليه الدين والماء واقعة على صاحب الدين والمعنى أن صاحب
الدين إذا أخر الخميل بالدين بعد حلوله إلى أجل فإنه يلزم منه تأخير الغريم الذي عليه الدين إلا
أن يحلف رب الدين أنه انما أراد بالتأخير الخميل فقط دون المدين فرب الدين أن يطالب الغريم
بالدين لأنه إذا وضع الجمالة كان له طلب الغريم أن قال وضعت الجمالة دون الحق فان نكل رب
الدين عن المدين فإنه يلزمه تأخير الغريم عياض أخذ منه عدم انقلاب عين التهمة واستشكل
قوله وتأخر الخ بأنه لا يأتي على الرواية المشهورة من أن رب الدين لا يطالب الضامن أن حضر
الغريم موسرا أو أجيب بأنه أخره والمدين معسر فيسرى أثناء الاجل أو غاب فقدم في أثناء
الاجل * ولما أنهى الكلام على الضمان أخذتكم على ما يعرض له من المبطلات فقال
(ص) وبطل أن فسد محتمل به (ش) المشهور أن الجمالة تسقط عن الضامن إذا كان
المتحمل به فاسدا كما إذا قال شخص لا آخذ دفع لهذا دينار في دينارين إلى شهر أو دفع له دراهم
في دينارين إلى شهر أو أتاخيل لك بذلك وأمان وقعت الجمالة بذلك بعد انبرام العقد فلا خلاف في
سقوطها (ص) أو فسدت كيجعل من غير به لمدينه (ش) أي وكذلك تبطل الجمالة إذا فسدت
نفسها كما إذا أخذ الضامن جملا من رب الدين أو من المدين أو من أجنبي لأنه إذا غرم رجوع بما
غرمه مع زيادة الجعل وذلك لا يجوز لأنه سلف بزيادة وأما الجعل من رب الدين أو من أجنبي
للمدين على أن يأتيه بجميل فإنه جائز فاللام في قول المؤلف لمدينه للتعليل أي كيجعل وصل

وكلام تت فيه نظر) أي حيث
قال وكذا يسقط التأخير أن نكل
ويبقى الحق حالا (قوله أن قال
وضعت الخ) شرط في قوله طلب
الغريم الخ ولا يقال أن هذا الشرط
لا يحتاج له مع الموضوع وهو قوله
أن وضعت الجمالة لا نقول أن
الموضوع وهو وضع الجمالة بجامع
وضع الدين أيضا مع أنه إذا وضع
الدين أو الجمالة ليس له طلب الغريم
فلذا أتى بقوله أن قال الخ واحد ترز
بالشرط من وضعهما معا ولم يحتز
عن وضع الدين فقط لأنه إذا وضع
الدين فقط ليس له طلب الغريم (قوله
فإنه مرفى أثناء الاجل) أي أجل
التأخير أي والتأخير للغريم كذلك
وقوله أو غاب أي الغريم وقوله
فقدم الخ أي قدم الغريم موسرا في
أثناء أجل التأخير وأجيب أيضا
بأن يحمل ذلك على ما إذا اشترط
تقديم الضامن أو اشترط الأخذ
لايهما شاء (قوله المشهور الخ)
ومقابلته أن الجمالة لازمة للخميل
على كل حال ولو فسد البيع لأن
الخميل هو الذي أدخل صاحب
الدين في دفع ماله للثقة به فعليه
الأقل من قيمة السلعة أو ما تحمّل
به * (تنبيه) * ظاهر كلامه وكلام
بهرام بطلان الجمالة الواقعة في

للضامن

البيع الفاسد ولو فات عفوت البيع الفاسد ووجب فيه القيمة ولكن ينبغي

أن يقال أنه في حالة الفوات يكون ضامنا في القيمة كالرهن الواقع في البيع الفاسد فان فات المبيع فإنه يكون رهنا في القيمة كما أسلفناه
بجامع أن كلا منهما متوقفة بالحق وفي كلام تت ما يفيد أنه بشرط أن لا يعلم المتحمل له بالفساد فان علم به فإن الجمالة تبطل حتى في
القيمة وحينئذ فليست الجمالة كالرهن (قوله أو فسدت) أعلم أن المراد بالبطلان البطلان اللغوي وهو عدم الاعتماد بالشئ وبالفساد
الفساد الشرعي وهو عدم استيفاء الشروط (قوله فاللام في الخ) الحاصل أن الصور نسع لان الجعل أملا للضامن من المدين أو من رب

الدين أو من أجنبي وأما للمدين من الضامن أو من ربه أو من أجنبي وأما له من الضامن أو من المدين أو من ربه أو من أجنبي فممتنع ان كان من رب الدين أو من المدين أو من غيرهما للضامن وأما اذا كان للمدين على ان يأتي بضامن فممتنع ان كان من رب الدين أو من أجنبي بخلافه وكذا يجوز اذا كان من المدين أو من الضامن أو أجنبي لرب الدين الا انه اذا كان من أجنبي أو من الضامن للمدين فممتنع ان كان من ربه أو من المدين أو من ربه أو من أجنبي لان اعطاء المدين الضامن بمنزلة تجميل الحق اذا علمت ذلك فنقول حاصل المصنف على كلام الشارح ان الجعل وصل للضامن من غير رب الدين لاجل المدين أي بان يكون من أجنبي فقط فيقتضي الجواز اذا كان من المدين أو من ربه الدين للضامن مع انه في هاتين الصورتين ممتنع فتنبه الشارح لاحدهما بقوله وكذا اذا وصل من ربه للضامن وترك الاخرى أقول ولو جعلنا قوله لمدينه متعلقا بمحذوف والتقدير كيجعل لم يكن من رب الدين للمدين أي بان كان من رب الدين أو المدين أو أجنبي للضامن بقريته المقام لكان مفيدا للصور المنع كلها بالمنطوق ويكون مفهومه صورة واحدة وهو ما اذا كان من الرب للمدين فلا منع ويقاس عليها بقية صور الجواز * (تنبيه) * اذا كان الجعل من غير رب الدين للضامن يقيده الفساد بما اذا علم رب الدين بذلك أو لم يعلم بذلك ولم يردده الجميل حتى علم ربه به فان رده الجميل قبل علم ربه به فان الجملة لا تنفسد (قوله أو لغيره) المناسب اسقاطه لان (٣٤٧) الجعل دائما وصل للضامن لكن تارة نقول ان الضمان متعلق بالضامن وتارة بغيره

أعنى مدينه فالتعميم انما هو في متعلق الضمان وأما الوصول فهو للضامن فقط وقوله بسبب الخ أشار بهذا الى ان الباء في قول المصنف بضامن للسببية وفيه نظر لان ضمان الضامن نفس الجعل لانه سبب فيه فالباء التي في المصنف على ما في نسخة الشارح زائدة (قوله لا يخالف ذلك) أي لانه استثناء من عام ولو قصر كلام المصنف على ما اذا كان مضمون الضامن ضمن الضامن لادى الى تناقض في كلام المصنف والحاصل ان التناقض اذا جمل ما قبل الاعلى عين ما بعد الا وأما اذا جمل ما قبل الاعلى

للضامن من غير ربه لاجل مدينه أو من أجنبي وكذا اذا وصل من ربه للضامن (ص) وان بضمان مضمونه (ش) أي وان كان الجعل الواصل للضامن أو لغيره بسبب ضمان مضمونه بان يتدان رجلان دينان من رجل أو من رجلين ويضمن كل منهما صاحبه فيما عليه لرب الدين وبعبارة أي وان كان الجعل ضمان مضمون الضامن للضامن أو لشخص للضامن عليه دين فيكون الاستثناء الاتي في ضمان كل منهما لا يخالف ذلك تأمل وهذا اذا دخل على ذلك بالشرط واستثنى من ذلك ما مضى به عمل الماضين بقوله (ص) الا في اشتراى بينهما أو بعه كقرضهما على الاصح (ش) أي الا أن يقع ضمان كل منهما لصاحبه في اشتراى معين بينهما شركة ويضمن كل منهما صاحبه في قدر ما ضمنه فيه فانه جائز ما لو اشتراه على الثلث والثلثين مثلاً ويضمن كل منهما الآخر فيما عليه لم يجز لانه سلف جرم منفعة أو ضمان يجعل اللهم الا أن يتحمل صاحب الثلث بنصف ما على صاحب الثلثين ومثل الشراء البسع كما اذا أسلهم رجل في شيء وتضامنا فيه وكذلك اذا تسلف شخصان نقداً أو عروضا أو غير ذلك بينهما على كل واحد منهما جمل بصاحبه على الاصح عند ابن عبد السلام واليه ذهب ابن أبي زمنين وابن العطار خلافا لابن الفخار وراسل سلف جرم منفعة * ولما أنهى الكلام على أن كان الضمان الثلاثة شرع في الكلام على تعدد اركانها وهو الضامن الداخل في جنس الذمة من قوله الضمان شغل ذمة أخرى فقال (ص) وان تعدد دلاء اتبع كل بمحضته (ش) يعني ان الخلاء اذا تعددوا

عمومه فلا تناقض (قوله وهذا اذا دخل على ذلك بالشرط) وأما الوضمن كل واحد منهما صاحبه على سبيل الاتفاق فلا منع اذا جعل فيه (قوله واستثنى من ذلك) إشارة الى أن علة المنع موجودة في صورة الجواز ولكن انما يحكم المصنف فيه بالجواز لعمل الماضين (قوله في اشتراى معين بينهما) أي فان كان غير معين امتنع لانها شركة ذم ولا يقال الضمان لا يصح في المعين لاننا نقول الضمان هنا في ثمن المعين لا في ذاته (قوله لانه سلف جرم منفعة أو ضمان يجعل) هذه العلة موجودة في صور الجواز اما ضمان يجعل فظاهر وأما سلف جرم منفعة فنحن حيث انه يغرم لصاحبه الذي ضمنه فهو سلف جرم منفعة وهو انه ضمنه (قوله كما اذا أسلهم رجل في شيء وتضامنا) أي بالسوية وكما يأتي ذلك في السلم يأتي في بيع النقد للثمن اذا ظهر عيب أو طرأ استحقاق (قوله وكذا اذا تسلف الخ) أي اقترض شيئا وتضامنا فيه لكن بالسوية (قوله وراسل سلف جرم منفعة) أي حراما والمعتمد لا يراه حراما وان كان سلفا جرم نفع لان عليه عمل الماضين (قوله الثلاثة) أي وهي الضامن والمضمون والمضمون به فتكلم على الضامن في قوله ووصح من أهمل التبرع وعلى المضمون في قوله وعن الميت وعلى المضمون به في قوله بدين لازم وأما المضمون له وهو رب الدين والصيغة فلم يتكلم عليها (قوله الداخل في جنس الذمة) أي الداخل وصفه وهو ذمته في مطلق الذمة من دخول الجزئي في الكل (قوله وان تعدد دلاء) أي أو غرماً في الكلام محذوف أو وما عطفت وليس من خصائص الواو والفاء كذا قرر بعض الشراح الا ان حل الشارح ظاهر في خلافه لكن لا مانع منه

(قوله بدليل ما بعده الخ) هذا بالنظر للحكم من خارج بالنظر للقواعد النحوية لانه باعتبارها يعبر فيها قبل الاستثناء (قوله بان يقول كل واحد) أى أو واحد وليس المراد ان كل واحد من الجميع يقول الخ وقوله ووافق أصحابه احترازاً عما اذا لم يوافق أصحابه وقوله أو يقال لهم أى للجميع تضمنوه وقوله فيقول الخ أى فيجب للجميع يقول كل واحد نعم فلو اقتصروا أحدهم على الجواب بنعم وسكت الباقيون فالظاهر ان السكوت هنا لا يعد رضا وقوله أو نطق الجميع دفعه أى بان يقول الكل بصوت واحد تضمنه وقوله وسيأتى فى قوله كترتهم أى باقى عنده وليس المراد انه معناه الا انه وعد ولم يذكره لانه لم يأت (قوله ثم ان الاستثناء منقطع) أى بحسب الفقه كما تبين لك مما تقدم (قوله والمسئلة رباعية (٢٤٨) الخ) لا يخفى ان كلام الشارح ظاهر فى الجملة فقط أى الذين ليسوا بغرماء لقول

الشارح فى صدر الحبل يعنى اذا تكفل جماعة الخ مع ان تلك الاربعة تجرى فى الغرماء بل كلامه فى القسم الرابع يدل على العموم وان مراده بالجملاء ما يعبر الغرماء والحاصل انه أراد بالجملاء فى الرابع ما يشتمل الغرماء فلك حينئذ فى الثلاثة الاول اما ان تعدد عاطفا ومعطوفا أى أو غرماء أو تريد بالجملاء ما يشتمل الغرماء وان كان صدر الحبل قاصراً على الجملاء حقيقة (قوله مشبهة فى مفهوم) أى الذى هو بعد الا الا انه مفهوم قوى كالمنطوق الا انه غير تام لانه هنا يأخذ الحق من أيهم شاء ولو كان غيره حاضراً ملياً لأن كل واحد ضامن مستقلاً بخلاف اشتراط جملة بعضهم عن بعض انما يأخذ الحق من أحدهم عند غيبته أو عدم غيره لا مع حضوره الا أن يقول أبكم شئت أخذت بحق (قوله ولا يخالف) أى ولا يناقض والا فالخالفه موجودة ولو بعد الجواب (قوله ان علم بانهم جملاء) أى جملاء بعضهم عن بعض (قوله بغير المؤدى الخ) وأما المؤدى عن نفسه فلا يرجع به وقوله الملقى بفتح الميم وكسر

دفعه وليس بعضهم جملاً ببعض بدليل ما بعده فانه يتبع كل بحصته من الدين بقسمه على عددهم ولا يؤخذ بعضهم عن بعض بان يقول كل واحد ضمناً علمنا ووافق أصحابه أو يقال لهم تضمنوه فيقول كل واحد نعم أو ينطق الجميع دفعه وأما لو قال كل واحد ضمناً على فهو جميل مستقل بجميع الحق وسيأتى فى قوله كترتهم (ص) الا أن يشترط جملة بعضهم عن بعض (ش) يعنى اذا تكفل جماعة عن رجل بدين واشترط صاحب الحق عليهم فى اصل الجملة ان بعضهم جميل عن بعض فان له ان يأخذ الملقى عن المعدوم والحاضر عن الغائب والحق عن الميت ثم ان الاستثناء منقطع لان الذى قبله لم يشترط جملة بعضهم عن بعض فكأنه قال لكن ان اشترط جملة بعضهم عن بعض والمسئلة رباعية تعدد الجملاء ولا شرط فلا يأخذ كلاماً لا بحصته تعددوا واشترط جملة بعضهم عن بعض يؤخذ كل واحد بجميع الحق ان غاب الباقي أو أعدم اشترط جملة بعضهم عن بعض وقال مع ذلك أبكم شئت أخذت بحق فبأخذ كل واحد بجميع الحق ولو كانوا حاضراً ملياً وللا غارم فى هاتين الصورتين الرجوع على أصحابه تعددوا ولم يشترط جملة بعضهم عن بعض لكن قال أبكم شئت أخذت بحق فله أخذ من شاء بجميع الحق وليس للغارم الرجوع على كل واحد من أصحابه الا بما يخصه من أصل الحق ان كانوا غرماء (ص) كترتهم (ش) مشبهة فى مفهوم قوله الا أن يشترط الخ فكأنه قال فان اشترط جملة بعضهم عن بعض رجوع على كل واحد بجميع الحق كترتهم فى الزمان ولو تقاربت اللحظات وظاهره علم الجميل الثانى بالاول أم لا وهو ظاهر المدونة وابن الحاجب وهو كذلك ولا يخالف هذا ما فى كتاب الجعل من أن من استأجر ظئراً ثم أجزأ أخرى فبانت الاولى فان الثانية لا يلزمها الرضاع وحدها حيث علمت بالاولى لان الضمان معروف والا جارة يسع فهى على المشاحة ولو ضمن أجنبى كفيلاً من الكفلاء فانه يكون ضامناً للجميع الحق ان علم بانهم جملاء ويؤخذ منه مع عدمه فان لم يكن علم فله ان يرجع عن الضمان (ص) ورجع المؤدى بغير المؤدى عن نفسه بكل ما على الملقى ثم ساواه (ش) يعنى ان الجملاء اذا كان الحق عليهم أو على غيرهم على أحد التأويلين الا تبين وغرم أحدهم الحق للغريم فان المؤدى يرجع على من لاقاه من الجملاء بما عليه خاصة ولا يأخذ منه ما أده عن نفسه ثم ساواه فى غرم ما دفع عن غيره كالثلاثة اشترطوا سبعة بثلاثه وتحمل كل منهم بصاحبه فاذ البائع أحدهم أخذ منه جميع الثمن مائة عن نفسه ومائتين عن صاحبيه فاذا الباقى هذا الدافع أحدهما أخذ منه مائة عن نفسه ثم يقول له دفعت أنا مائة أيضاً عن صاحبين أنت شريكى فيها بالجملة فبأخذ منه أيضاً

القاف وتشديد الياء اسم مفعول من الثلاثى وأصله ملقوى قلبت الواو ياء اسبقها وسكونها وأدغمت الياء

خمين فى الياء وكسرت القاف للاهجا سته وقوله بكل ما على الملقى الخ أى بالاصالة وقوله ثم ساواه أى فيما غرمه بالجملة فى غيره وقوله بكل الخ يدل بعض من كل لان غير المؤدى عن نفسه شامل للملقى والملقى على غيره وبذل الجملة من الجملة والفعل من الفعل والجار والمجرور من الجار والمجرور وكفى مستثناة فلا يشترط ضمير باجتماع النحاة لان الضمير لا يعود على الجملة ولا على الفعل ولا على الجار والمجرور وقوله ثم ساواه عطف على رجوع أو مستأنف (قوله ثم ساواه) أى ساوى المؤدى الملقى فاذا كان الملقى لم يغرم شيئاً فى الجملة ساواه فيما غرمه بها وان كان غرم شيئاً فان كان قدر ما غرمه بها من لاقاه ساواه بمعنى انه لا يرجع عليه بشئ مما غرمه بها وان كان ما غرمه أحدهما بها أكثر مما غرمه الآخر فانه يسقط الأقل مما غرمه أحدهما به من الاكثر مما غرمه الآخر بها وتساويان فيما بقى

خمسین فاذا التي أحدهما الغائب بعد ذلك أخذه بما أدى عنه وهو خمسون وهذا التراجع خاص
بما اذا كان بعضهم جميلا ببعض وهم جملاء غرماء وسواء قال مع ذلك أيكم شئت أخذت بحق
على ظاهر كلام الشارح عند قوله وهل لا يرجع الخ أولم يقل وفيما اذا كانوا جملاء غير غرماء
واشترط جمالة بعضهم عن بعض وسواء قال في هذه أيكم شئت أخذت بحق أم لا لكن على أحد
التأويلين الاتيين وليس بجار في مسألة ترتيبهم ولا فيما اذا لم يكن بعضهم جميلا ببعض ولو قال
مع ذلك أيكم شئت أخذت بحق اذ في مسألة الترتيب انما يرجع من أدى على الغريم وكذا مسألة
اذا لم يكن بعضهم جميلا ببعض وقال مع ذلك أيكم شئت أخذت بحق حيث كانوا جملاء فقط فان
من أخذ منه انما يرجع على الغريم ولا يرجع على من كان معه في الجمالة اذا الفرض انه لم يشترط
جمالة بعضهم عن بعض وأما اذا كانوا غرماء فان كل واحد انما يؤدي ما عليه ولا يرجع على
غيره الا أن يقول أيكم شئت أخذت بحق فان قال ذلك وأخذت جميع الحق من أحدهم فانه
يرجع على كل واحد بما أدى عنه فقط ثم ذكر المؤلف مسألة المدونة التي أفرد بها الناس
بالصنيف بقاء التفریع على قوله ورجع المؤدى بغير المؤدى عن نفسه الخ وبه حصل ايضا
فقال (ص) فان اشترى ستة بسمائة بالجمالة فلقى أحدهم أخذ منه الجميع ثم ان لقي أحدهم
أخذه بمائة ثم بمائةين فان لقي أحدهما اثنا أخذت بخمسين وبخمسة وسبعين فان لقي الثالث
رابعا أخذه بخمسة وعشرين وبثلثمائة باثني عشر ونصف وبسته وربع (ش) هذا في الحقيقة
مثال وهو يدكر لا يوضح القاعدة وفي بعض النسخ ~~كافي التمثيل~~ بدل القاء والمعنى أنه اذا
اشترى ستة أشخاص سلعة بسمائة درهم من شخص على كل واحد منهم مائة بالاصالة وعليه
الباقى بالجمالة فلقى صاحب السلعة أحدهم أخذ منه الجميع ثم اذا لقي هذا الذي غرم السمتائة
أحدا الخمسة يقول له غرمت مائة عن نفسي لا رجوع لي بها على أحد وخمسمائة عنك وعن
أصحابك يخصن منها مائة اصاله فيأخذها منه ثم يساوي به في الاربع مائة الباقية فيأخذ منها
أيضا مائتين فكل منهما غرم عن الاربعه الباقية مائتين ثم ان لقي أحدهما ثلثا من الاربعه
أخذه بخمسين لانه يقول له غرمت عنك وعن الثلاثة الباقية مائتين عنك منها خمسون اصاله
ومائة وخمسون عن الثلاثة جمالة يساوي به فيها فيأخذ منها أيضا خمسة وسبعين عن الثلاثة
لجميع ما يغرم هذا الثالث مائة وخمسة وعشرون فان لقي الثالث الذي غرم للثاني مائة وخمسة
وعشرين رابعا يقول له غرمت مائة وخمسة وعشرين منها خمسون عنى اصاله وعنك وعن
صاحبك خمسة وسبعون فيأخذ منها خمسة وعشرين عن نفسه اصاله ويبقى خمسون جمالة
يساوي به فيها فيأخذ منها أيضا خمسة وعشرين عن الاثنين الباقيين جمالة ثم ان لقي هذا الرابع
خامسا يقول له دفعت عنك وعن صاحبك خمسة وعشرين جمالة يخصن منها اصاله اثنا عشر
ونصف فيأخذها منه ويساوي به فيما بقي فيأخذ منها أيضا ستة وربع فقط ثم ان لقي هذا الخامس
السادس أخذ منه ستة وربع فقط لانها هي التي غرمها عنه وحده وسكت عن هذا الوجه
أى لانه لم يؤد بالجمالة سواها وأخذ من تراجع الجملاء تراجع للصوم وهو كذلك عند مالك
اذا وجد بعضهم معد ما يرجع على الاملاء لان كل واحد ضامن للجميع ما أخذوا وانظر كمال
العمل بالنسبة لثال المؤلف الى أن يصل لكل ذى حق حقه في الشرح الكبير (ص) وهل
لا يرجع بما يخصه أيضا اذا كان الحق على غيرهم أولا وعليه الاكثر تأويلان (ش) المسئلة
الاولى الحق عليهم فهم جملاء غرماء فلا يرجع الغارم بما يخصه على أحد قولا واحدا واختلف
اذا كان الحق على غيرهم كافي هذه المسئلة وهم كفلاء بعضهم عن بعض فلقى صاحب الحق
أحدهم فأخذ منه جميع حقه هل يرجع الدافع اذا لقي أحد أصحابه فيقاسمه في الغرم على

(قوله وهذا التراجع خاص) الحاصل
انه تقدم ان الصور غنائمة غير
مسئلة الترتيب فاشار الشارح الى
ان الذى خاص بالمصنف أربعة
ماذا كانوا جملاء غرماء سواء قال
أيكم شئت أخذت بحق أم لا فهاتان
صورتان وفيما اذا كانوا غير غرماء
واشترط سواء قال أيكم شئت أخذت
بحق أم لا فهذه أربع (قوله على
ظاهر كلام الشارح) راجع لقوله
وسواء قال مع ذلك أيكم شئت أى
ان هذا التعميم على ظاهر كلام
الشارح (قوله وفيما) أى وبما فى
بمعنى الباء (قوله وليس بجار الخ)
اعلم ان هنا صوراً أربعاً ليست
داخلة وهى ماذا لم يكن بعضهم
جميلا عن بعض وفى كل اماكن
أو جملاء وسواء قال أيكم شئت
أخذت بحق أم لا فهذه أربع ذكر
الشارح ثلاثاً وترك واحدة فاشار
لصورة فقال أيكم شئت أخذت بحق
حيث كانوا جملاء وأشار لاثنتين
بقوله وأما اذا كانوا غرماء أى سواء
قال أيكم شئت أخذت بحق أم لا
وترك صورة ماذا كانوا جملاء ولم
يشترط ولم يقل أيكم شئت الخ (قوله
وأما اذا كانوا غرماء) ومثله اذا
كانوا جملاء ولم يشترط ولم يقل أيكم
شئت فان كل واحد انما يؤدي ما
عليه وهذه الصورة هى المتروكة

(قوله وفائدة الخلاف الخ) اعلم انه على حله الاول بحسب ما افادته نظهر فائدة الخلاف فيما اذا كان دفع الثلثمائة وقوله بعد ذلك وفائدة الخلاف الخ يقتضي انه على الحل الاول لم تظهر فائدة الخلاف فوقع في كلامه التناقض وانما قلنا على حله اولاً لتظهر فائدة الخلاف لانه على القول الاول يتشارك في الثلثمائة فيصير كل واحد ادفعاً مائة وخمسين وعلى الثاني يكون الدافع مختصاً بمائتين والملقى ماعليه الامانة فقط والتحقيق (٢٥٠) هو انه لا تظهر عمرة الا اذا قبض مائة كما افاده آخر اموال قبض الثلثمائة

فانه اذا وجد واحد اشار كفي الثلثمائة على حد سواء باتفاق القولين وعلى كل المعتمد قول ابن لبابة والتونسي أي وغيرهما مما هو قليل القول بعدم الرجوع (قوله بتشديد الواو) على هذه النسخة يكون المصنف حذف التأويل الثاني وقوله أولاً أي ابتداء أي بان كانوا حلاً فقط وأما لو كانوا حلاً غرماء فالحق عليهم ابتداء (قوله وصح بالوجه) أي باحضار الوجه ففيه حذف مضاف أو الباء للملابسة أي ملتبساً بالوجه (قوله عبارة عن الاتيان بالغريم) فلا يدخل فيه ضمان الطلب كما فهمه الشيخ أحمد من أنه غير مانع لذلك لان ضمان الطلب طلبه بما يقوى عليه فليس الاتيان بخبرياله ولا لازماله (قوله رده من زوجته) أي اذا كان بغير اذنه (قوله وان يسجن) كان بحق أو ظالماً وهو مقيد بما اذا أمكن خلاص حقه منه وهو به (قوله ويحبس له) مستأنف (قوله مصدر مضاف لفاعله) أقول ويصح أن يكون مضافاً للمفعول والفاعل محذوف والتقدير أي تسليم المضمون الضامن (قوله ان أمره به) فان سلم نفسه أو سلمه أجنبي بغير أمر الضامن لم يبرأ إلا أن يقبله الطالب ولو أنكر الطالب أمره به برى ان

السواء فيما يخصه وفيما على أصحابه واليه ذهب ابن لبابة والتونسي وغيرهما قالوا لانهم سواء في الجملة أولاً يرجع عليه الإيصال على أصحابه فقط فيقاسم فيه وأما القدر الذي يخصه فانه لا يرجع به على أحد كالمسئلة السابقة وهذا مذهب الأكثر كما عزا في الفتيهات لاكثر مشايخ الاندلسيين في ذلك خلاف وفائدة الخلاف لو قبض رب الدين من أحدهم مائة لكونه لم يجد معه غيرها ثم وجد هذا أحد الكفلاء هل يرجع عليه بنصف المائة أولاً يرجع عليه بشئ منها واذا علمت أن القول بانه لا يرجع هو الذي عليه الأكثر يكون قول المؤلف وعليه الأكثر راجعاً للاول وهو ما قبل أولاً ويعمد أن يكون المؤلف أراد بالاكثير ابن لبابة والتونسي نعم في بعض نسخ المؤلف وهل يرجع بما يخصه اذا كان الحق على غيرهم باسقاط لا وأيضاً في بعضهم وهل لا يرجع بما يخصه أيضاً اذا كان الحق على غيرهم أولاً بتشديد الواو والتونين وعزا بعض مسودة المؤلف وخط بليذه الا فقهسي وعلى هاتين النسختين فلا اشكال ولما أنهى الكلام على ما هو المعظم بالقصد وهو ضمان المال شرع فيما يشبهه وهو ضمان الوجه بقوله (ص) وصح بالوجه (ش) هذا معطوف على قوله وصح من أهل التبرع والمعنى ان الضمان يصح بالوجه واذا لم يأت بالمضمون فانه يغرم ماعليه وهو عبارة عن الاتيان بالغريم الذي عليه الدين وقت الحاجة ولا اختلاف في محمته عندنا ولا فرق بين الوجه وغيره من الاعضاء قال في الشامل وجاز بوجه والعضو المعين كالجميع اه وانما يصح ضمان الوجه حيث كان على المضمون دين اذ لا يصح في قصاص ونحوه والمراد بالوجه الذات (ص) والزوج رده من زوجته (ش) يعني ان الزوجة اذا تكفلت بوجه شخص فلزوجه ان يرد له لا يقول قد تحبس فامتنع منها وقد تخرج للخصومة وفيه معرفة وعلى هذا الفرق بين أن يكون ماعلى المضمون من الدين قدر ثلث مالها أو أقل أو أكثر ومثله ضمان الطلب وأما ضمان المال فقد مر (ص) وبرى بتسليمه له (ش) يعني ان ضمان الوجه يبرأ بتسليم المضمون لصاحب الحق في مكان يقدر على خلاصه منه يريد اذا كانت الكفالة غير مؤجلة أو كانت مؤجلة وقد حل الدين وقوله (وان يسجن) مبالغة في براءة ضمان الوجه اذا سلم الغريم لصاحب الحق ولو كان ذلك في السجن بان يقول له صاحبك في السجن شأنك به وليس المراد انه يسلمه له في يده ويحبس له بعد ذلك ام ما حبس فيه وسواء حبس في دم أو غيره فقوله بتسليمه مصدر مضاف لفاعله والمفعول محذوف أي بتسليم الضامن المضمون (ص) أو بتسليمه نفسه ان أمره به ان حل الحق (ش) الهاء في المواضع الثلاثة ترجع للمضمون والضمير المحرور بالياء للتسليم والفاعل بالمر هو الضامن والمعنى ان الضامن اذا أمر المضمون أن يسلم نفسه لصاحب الحق ففعل فان الضامن يبرأ بذلك بشرط أن يحل الحق والا فلا وانما لم يقل أو بتسليمه اياه لأنه لا يتكرر مع قوله وبرى بتسليمه له وقوله ان أمره به ان حل الحق شرطان في البراء المفهوم من برى كقوله وان قال ان كلمت ان دخلت لم تطلق

ثم دله ولو واحد ولو لم يخلف معه ومحل هذا الشرط ان لم يشترط جميل الوجه انك ان لقيت غريبك الا سقطت الجملة عني فان شرطه برى ان لقيه بموضع تناله الاحكام فيه ولا يقتدر لتسليمه (قوله ان أمره به ان حل الحق) ظاهر العبارة ان قوله ان حل الحق ما هو راجع الى قوله أو بتسليمه نفسه مع ان قوله الاول وبرى بتسليمه له مقيد بحلول الحق كما افاده شارحنا سابقاً وبعض الشراح جعل قوله ان حل الحق شرطاً لا مبرين معاً وقوله ان أمره به برى بقوله أو بتسليمه نفسه فعلى كلام هذا الشراح لا يلزم ان المصنف أدخل بالقيد في الاول وعلى كلام شارحنا يلزم ان المصنف أدخل بالقيد في الاول أعني ان حل الحق قد بر

(قوله ومبنى القولين) قلت ولعل الفرق بينه وبين مراعاة المعنى في البين كالعرف تأكيده البين والاحتياط وينبغي مساواة البينين وذلك لأنه يقال حقوق الادميين يخطأ فيها (قوله ان كان بالبلد التي أحضره الخ) الاحسن ان المراد تأخذه فيه الاحكام وان لم يكن بها حاكم (قوله بعد خفيف تلوم) من اضافة الصفة للموصوف (قوله أغرم ما على الغريم على المشهور) ومقابله ما للعلامة ابن عبد الحكم رحمه الله تعالى ونفعنا به لأنه لم يلزم الا احضاره وقوله وشبهه أي يوم يفيدته نقلت (قوله والذي في المدونة الخ) أي وهو المعول عليه فلو قال ان حضر أو قربت غيبته لوفى بالمدونة لكن الظاهر (٢٥١) ان أمد التلوم في الغائب أكثر من أمدته في الحاضر وعبرة عب لكن الظاهر

الابهما (ص) وبغير مجلس الحكم ان لم يشترط (ش) يعني ان ضامن الوجه يبرأ اذا سلم المضمون لرب الحق في غير مجلس الحكم الا ان يشترط صاحب الحق على الضامن ان لا يبرأ الا بتسليمه الغريم له في مجلس الحكم فان الشرط يعمل به ولا يبرأ الا بتسليمه فيه بشرط أن يكون باقيا على حاله تجري فيه الاحكام فان خرب فسلمه له فهل يبرأ بذلك أم لا قولان ذكرهما ابن عبد الحكم قاله في التوضيح عن صاحب النكافي ومبنى القولين هل المراعى اللفظ أو القصد (ص) وبغير بلد ان كان به حاكم (ش) الضمير في بلده للاستتاء أي انه اذا أحضره بغير البلد التي اشترط ان يحضره له به فانه يبرأ بذلك ان كان بالبلد التي أحضره بها حاكم وهذا أحد قولين ولعل المؤلف رحمه لقول المازري انه يلاحظ فيه مسألة الشرط التي لا تفيد الخ وبما قررنا يفهم منه الابراء اذا أحضره بغير بلد الضمان بالاولى وقوله (ولو عدلما) مما لفت في الابراء يعني ان ضامن الوجه يبرأ بتسليم المضمون بوجه من الوجوه المذكورة ولو كان المضمون عدلما على المشهور خلافا لابن الجهم وابن اللباد (ص) والاغرم بعد خفيف تلوم (ش) أي وان لم تحصل براءة الخميل الوجه بوجه مما سبق أغرم ما على الغريم على المشهور بعد أن يتلوم له تلوما خفيفا كما في المدونة وغيره ان التلوم شرطا أشار له بقوله (ص) ان قربت غيبته غريمه (ش) وهو المضمون (ص) كالיום (ش) أي اليوم وشبهه فان بعدت أغرم بالتلوم ومقتضى كلام المؤلف أن الغريم اذا كان حاضرا فان الضامن يغرم من غير تلوم والذي في المدونة انه يتلوم له في هذه الحالة أيضا (ص) ولا يسقط الغرم باحضاره ان حكمه به (ش) يعني ان الضامن اذا حكم عليه بالغرامة لغيبته المضمون ثم انه أحضره فان الغرامة لا تسقط لانه حكم مضى وهذا هو المشهور ويكون الطالب حينئذ بالخيار ان شاء طالب الضامن أو المضمون (ص) لان أثبت عدمه أو موته (ش) هذا الاستثناء من النفي أي لا يسقط الغرم بعد الحكم الا ان ثبت الخميل عدم الغائب قبل الحكم عليه بالمال فانه والحالة هذه يسقط عنه الغرم وكذلك ان أثبت أنه مات قبل الحكم عليه بالغرم وقوله (ص) في غيبته ولو بغير بلده (ش) لف ونشره من تب وتقديره لان أثبت عدمه في غيبته أو موته ولو بغير بلده وأشار بالوإلى رد تفصيل ابن القاسم في سماع عيسى انظره في الشرح الكبير واما ان أثبت انه مات بعد الحكم عليه بالمال فهو حكم مضى ويلزمه الغرم وبعبارة لان أثبت عدمه أي عند حلول الاجل أي أثبت الآن انه عند حلول الاجل عدمه فانه لا غرم عليه ولو حكم عليه بالغرم فانه يشقض وأما ان كان عند حلول الاجل موثرا فانه يغرم ومما شى عليه المؤلف هنا هو المشهور وما مره في باب الفليس عند قوله فغرم ان لم يأت به ولو أثبت عدمه ضعيف كما مر في الاشارة اليه هناك (ص) ورجع به (ش) أي اذا غرم الضامن بالقضاء ثم أثبت موت الغريم أو عدمه قبل القضاء فان الخميل يرجع عما

الابهما (ص) وبغير مجلس الحكم ان لم يشترط (ش) يعني ان ضامن الوجه يبرأ اذا سلم المضمون لرب الحق في غير مجلس الحكم الا ان يشترط صاحب الحق على الضامن ان لا يبرأ الا بتسليمه الغريم له في مجلس الحكم فان الشرط يعمل به ولا يبرأ الا بتسليمه فيه بشرط أن يكون باقيا على حاله تجري فيه الاحكام فان خرب فسلمه له فهل يبرأ بذلك أم لا قولان ذكرهما ابن عبد الحكم قاله في التوضيح عن صاحب النكافي ومبنى القولين هل المراعى اللفظ أو القصد (ص) وبغير بلد ان كان به حاكم (ش) الضمير في بلده للاستتاء أي انه اذا أحضره بغير البلد التي اشترط ان يحضره له به فانه يبرأ بذلك ان كان بالبلد التي أحضره بها حاكم وهذا أحد قولين ولعل المؤلف رحمه لقول المازري انه يلاحظ فيه مسألة الشرط التي لا تفيد الخ وبما قررنا يفهم منه الابراء اذا أحضره بغير بلد الضمان بالاولى وقوله (ولو عدلما) مما لفت في الابراء يعني ان ضامن الوجه يبرأ بتسليم المضمون بوجه من الوجوه المذكورة ولو كان المضمون عدلما على المشهور خلافا لابن الجهم وابن اللباد (ص) والاغرم بعد خفيف تلوم (ش) أي وان لم تحصل براءة الخميل الوجه بوجه مما سبق أغرم ما على الغريم على المشهور بعد أن يتلوم له تلوما خفيفا كما في المدونة وغيره ان التلوم شرطا أشار له بقوله (ص) ان قربت غيبته غريمه (ش) وهو المضمون (ص) كالיום (ش) أي اليوم وشبهه فان بعدت أغرم بالتلوم ومقتضى كلام المؤلف أن الغريم اذا كان حاضرا فان الضامن يغرم من غير تلوم والذي في المدونة انه يتلوم له في هذه الحالة أيضا (ص) ولا يسقط الغرم باحضاره ان حكمه به (ش) يعني ان الضامن اذا حكم عليه بالغرامة لغيبته المضمون ثم انه أحضره فان الغرامة لا تسقط لانه حكم مضى وهذا هو المشهور ويكون الطالب حينئذ بالخيار ان شاء طالب الضامن أو المضمون (ص) لان أثبت عدمه أو موته (ش) هذا الاستثناء من النفي أي لا يسقط الغرم بعد الحكم الا ان ثبت الخميل عدم الغائب قبل الحكم عليه بالمال فانه والحالة هذه يسقط عنه الغرم وكذلك ان أثبت أنه مات قبل الحكم عليه بالغرم وقوله (ص) في غيبته ولو بغير بلده (ش) لف ونشره من تب وتقديره لان أثبت عدمه في غيبته أو موته ولو بغير بلده وأشار بالوإلى رد تفصيل ابن القاسم في سماع عيسى انظره في الشرح الكبير واما ان أثبت انه مات بعد الحكم عليه بالمال فهو حكم مضى ويلزمه الغرم وبعبارة لان أثبت عدمه أي عند حلول الاجل أي أثبت الآن انه عند حلول الاجل عدمه فانه لا غرم عليه ولو حكم عليه بالغرم فانه يشقض وأما ان كان عند حلول الاجل موثرا فانه يغرم ومما شى عليه المؤلف هنا هو المشهور وما مره في باب الفليس عند قوله فغرم ان لم يأت به ولو أثبت عدمه ضعيف كما مر في الاشارة اليه هناك (ص) ورجع به (ش) أي اذا غرم الضامن بالقضاء ثم أثبت موت الغريم أو عدمه قبل القضاء فان الخميل يرجع عما

فانه لا يسقط عنه الغرم لانه لا بد في اثبات الغرم من حلف من شهدت البيينة بعدمه حيث كان حاضرا فان لم يحلف لم يثبت عدمه بخلاف الغائب فان عدمه يثبت بالبيينة وان لم يحلف فاذا شهدت البيينة بعدم المضمون الحاضر وأبى ان يحلف على عدمه مع البيينة الشاهدة له به وتعذر تسليمه للطالب فان الضامن يغرم (قوله الذي رد تفصيل) أي من انه لو مات بغير بلده بعد الاجل كان ضامنا له وان مات قبل الاجل فان لم يبق من الاجل ما يأتي به فيه ان لو كان حيا كان ضامنا أيضا وان بقي منه ما يأتي به فلا شيء عليه (قوله قبل القضاء) ظرف للموت وأما الاثبات فهو بعد القضاء والغرم أيضا أفاده بعض المحققين

(قوله من غير اتيان) الحاصل ان ضمان الوجه عبارة عن الاتيان بالغريم وقت الحاجة اليه وان لم يكن نفقش وأما ضمان الطلب فهو عبارة عن النفقش عليه واخباره بمجمله ويغرم في الاول عند عدم الاحضار وفي الثاني ان فرط أو هربه فقط كذا في ل في نت ان ضمان الطلب يشترك ضمان الوجه في لزوم الاحضار ويختص الوجه بالغرم عند التذرع ولو لم يحصل نفقش بخلاف الطلب لا يغرم الا اذا حصل نفقش أو تريب (قوله كانه جمل بطلبه) أي أو على ان أطلبه أو لا أضمن الا الطلب (قوله في قصاص الخ) بدل من الحقوق البدنية (٢٥٢) وحيث وجب عليه الغرم بنفقته الموجب للغرم فانه يضمن في القصاص بدنية

العمد ومقاد كلام ابن عرفه انه لا غرم عليه وينبغي ان يعاقب (قوله وحيث توجه) أي والمكان الذي توجه اليه وهو عطف نفير (قوله ما لم يتفاحش) والتفاحش وعدمه بالهـ ر ف وقوله ونحوه الظاهر انه شهرتان (قوله وقيل على مسافة الشـ هـ ونحوه) أي لا يزيد فلا يلزمه ولو كان بقدر عليه فخالف قول ابن القاسم لانه يلزمه ولو كان ازيد حيث كان بقدر عليه (قوله وكلام المؤلفينوافق ما ذكر) أي فهو موافق للاخير من الخلاف (قوله ولا بن عرفه الخ) أي فنقل ابن عرفه عن المدونة وغيره وانصه ابن رشد فيها مع غيرها انما عليه ان غاب من موضعه ان يذهب اليه ان قرب وليس عليه طلبه ان كان بعيدا أو جهل موضعه اهـ ومقاد كلام اللخمي ان القرب اليوم واليومان وهو الراجح كما يقبده بعضهم (قوله مثل قوله) أي ابن القاسم في تبليغ الكتاب للمرسل اليه فلا بد من مضي زمن يبلغ فيه الكتاب ويختلف على ذلك (قوله وأما ان وجدته وتركه) هذا تفسير لقوله ان فرط (قوله وعوقب) أي بالسجن بقدر

أدى على رب الدين وأما اذا غرم لغريمه أو موته من غير قضاء ثم أثبت موته أو عدمه قبل الغرم فانه لا يرجع لانه متبرع كافي الطخي ومن قصره على مسئله الموت خاصة فقصور منه (ص) وبالطلب وان في قصاص (ش) عطف على بالوجه وعامله صح وهو عبارة عن النفقش على الغريم من غير اتيان وأشار بقوله (ص) كانه جمل بطلبه أو اشترط نفي المال أو قال لا أضمن الا وجهه (ش) الى ان ضمان الطلب يكون اما بلفظه واما بصيغة ضمان الوجه واشترط نفي المال بالتصريح كضمن وجهه وليس على من المال شيء أو ما يقوم مقامه كالأضمن الا وجهه وكلام المؤلفين من باب التعريف بالمثال ويصح ضمان الطلب ولو في الحقوق البدنية في قصاص ونحوه من حدود وتعزيرات متعلقة بأدنى اذ للطالب اسقاط حقه منه جلة بخلاف حقوق الله فلا يجوز ان تترك بحميل والحكم ان يسجن حتى يقام الحد عليه (ص) وطلبه بما يقوى عليه (ش) طلبه فعل ماض فاعله الكفيل اللخمي ان لم يعلم موضعه وحيث توجه كان عليه ان يطلبه في البلد وفيما قرب وان عرف مكانه فقيل يطلبه على مسافة اليوم واليومين وقيل يطلبه وان بعد ما لم يتفاحش وقيل على مسافة الشهر ونحوه وقال ابن القاسم يعتبر في هذا ما يقوى عليه فيكلفه وما لا يقوى فلا يكلفه اهـ وهو يفيد ان الخلاف المذكور انما هو اذا علم موضعه وانه يتفق في حال جهل موضعه على انه يطلبه في البلد وفيما قرب منه فكلام المؤلفينوافق ما ذكر حيث علم موضعه ولا بن عرفه كلام بخلاف ذلك انظر الشرح الكبير (ص) وحلف ما قصر وغرم ان فرط أو هربه وعوقب (ش) المتعطى ان خرج لطلبه ثم قدم وزعم انه لم يجده يشدد عليه فان لم يظهر عليه تصدير وعجز عن احضاره برئ وكان القول قوله اذا مضت مدة يذهب فيها الى الموضع الذي هو فيه ويرجع وغاية ما عليه ان يحلف انه ما قصر في طلبه ولا دلس ولا يعرف له مستقرا وهذا قول ابن القاسم في العتبية وهو مثل قوله في الاجبر على تبليغ الكتاب اهـ وأما ان وجدته وتركه بحيث لا يتمكن ربه من أخذ الحق منه أو هربه بحيث لا يتمكن ربه من أخذ الحق منه فانه يغرم وقوله وعوقب أي من غير غرم وهذا في نوع آخر من التفريط مغاير لما أشار اليه المؤلف بقوله وغرم ان فرط وفي غير مسألة التريب فليس راجع لهـ ما كما اذا أمره بالخروج له لكونه في بلد عينه له فخرج الغريم لبلد أخرى فلم يذهب اليه وما قررنا به كلام المؤلفين من أن العقوبة لا تجتمع مع الغرم هو ما يقبده النقل وبعبارة وغرم ان فرط أي بالفعل أو هربه أي بالفعل وهناتم الكلام وقوله وعوقب أي اذا اتهم على انه فرط كافي المدونة وانما عوقب لارتكابه معصية لان التفريط في النفقش حتى تلف مال الغير معصية قال المؤلف وعزر الامام لمعصية الله (ص) وحل في مطلق أنا جمل أو زعيم أو أذن وقبيل وعندى والى وشبهه على المال على الارح

والاظهر

ما يرى السلطان (قوله كما اذا أمره الخ) انما لم يضمن لانه ليس على يقين من ملاقاته وكان يمكن المصنف الاستغناء عن قوله أو هربه بقوله ان فرط (قوله وبعبارة الخ) هذا للفتيش رحمه الله لا يخفى ان كلام الفتيش بعيد لانه لا يصح ترتيب العقاب بمجرد الاتهام لان ارتكاب المعصية لا يكون بمجرد الاتهام (قوله زعيم) من الزعامة وهي السيادة فكانه لما تكفل به صار له عليه سيادة وقوله أو أذن من الاذن وهو الاعلام لان الكفيل يعلم بان الحق في جهته أو من الاذانة وهي الايجاب لان الضامن أوجب على نفسه ما لزمه وقبيل من القبالة وهي الحفظ ولذا سمي الصل قبلا لانه يحفظ الحق

(قوله لا بلفظ ولا بنية) وقضية ابن عرفة أنه لا يكتفى بالنية بل لابد من قرينة (قوله فالقول قول الضامن) لان الاصل براءة الذمة ولان الضمان معروف ولا يلزم من المعروف الا ما أقر به معطيه (قوله حلول المضمون فيه) الا فضل أن يقول ما اذا اختلف في أصل حلوله وفي تأجيله اذ لو اتفقا على أنه كان مؤجلا واختلفا في حلوله وعدمه فالقول قول منكر التقضي وانما قلنا الا فضل لان المقابلة بقوله وفي تأجيله تبين المراد (قوله أى في الشرط) أى بأن قال انضمام انما اشترطت ضمان الوجه وقال الطالب المال وقوله والارادة أى أو الارادة فالوارب معنى أو أى بان يقول الضامن أردت الوجهه ويقول (٢٥٣) الطالب أردت المال (قوله وهذا يقتضى) أى

هذا التعليل وهو قوله لا نأسمع الخ وإذا كنا نسمع الدعوى فلا فائدة في اقامة الوكيل ولو مع وجود شاهد واحد وقوله وهو ظاهر أى ظاهر في نفسه اما بالنظر لما قالوا أنه اذا أقام شاهد ايجاب الى كفيه - بالمال فاولى في الاجابة الوكيل بدفع الخصومة فاما قوله يفيد انه يوجب للوكيل اذا أقام شاهدا وهو الذى يفيد قول المصنف بمجرد الدعوى المفيدة انه اذا أقام شاهدا ايجاب فتدبر ولذا قال به سرام ان قوله بالدعوى متعلق بلم يجب أى لا يجب عليه بدعوى الطالب شئ من الامرين اه (قوله فيطلب منه كفيل الخ) أى وأولى كفيل بالوجه انما جعلناه منقطعاً ولم نجعله منقطعاً لانه لو جعل على الوجهه يتوهم انه لا يجب للمال فنص على المتوهم (قوله من بعض القبائل) أى المواضع القريبة من البلد (قوله وان لم تثبت الخلطة) أى ووكل القاضى من يلزمه ولا يستجسه (قوله لانها تستلزم الضمان الخ) علة للشروع في الشركة بقطع النظر عن ملاحظة كون الشركة بعد الضمان لا قبل بل للجمع بينهما المتحقق في ذلك وفي صورة العكس وانما قلنا ذلك لان

والاظهر (ش) المراد بالمطلق الذى لم يقيد بمال ولا وجه لا بلفظ ولا بنية اذ لو فوى شيأ اعتبر كما في المدونة والمعنى ان الجميل اذا قال شيأ من هذه الالفاظ وشبهها وكان لفظه مطلقا بالمعنى المتقدم فانه يحتمل على المال على ما اختاره ابن يونس وابن رشد واحترز بقوله مطلق عما لو قال أردت بما ذكر المال أو الوجهه فانه يلزمه ما أراد (ص) لان اختلفا (ش) بان يقول الضامن ضمانت الوجهه ويقول الطالب ضمانت المال فالقول قول الضامن وينبغي تبين ولا يدخل في كلامه ما اذا اختلفا في حلول المضمون فيه وفي تأجيله فان القول قول مدعى الحلول ولو كان هو الطالب اتفقا أو اخرج من مقدر أى ولزمه ذلك لان اختلفا أى في الشرط والارادة فلا يلزمه ذلك (ص) ولم يجب وكيل للخصومة (ش) يجب بفتح أوله وكسر ثانيه وفاعله وكيل وللخصومة متعلق بوكيل والمعنى ان من ادعى على شخص حقا فانكروه وادعى الطالب ان له بينة غائبة وطلب من المدعى عليه اقامة وكيل يخصم عنه لانه يخاف اذا أتى ببينة أن لا يجد المدعى عليه فان المدعى عليه لا يجب عليه ذلك لا نأسمع البينة في غيبة المطلوب كذا في المواق والشارح ومن وافقه ما وهذا يقتضى انه لا يجب على المدعى عليه ذلك ولو أقام المدعى شاهدا بالحق وهو ظاهر وقوله للخصومة أى لاجل الخصومة أى لاجل أن يخاصمه المدعى في المستقبل (ص) ولا كفيل بالوجه بالدعوى الانشاهد (ش) أى ان المدعى اذا طلب من المدعى عليه المنكر كفيلاً يكفله بوجهه حتى يأتي المدعى ببينة فانه لا يجب على المدعى عليه ذلك وقوله بالدعوى متعلق بيجب المنعنى أى لم يجب بمجرد الدعوى على المدعى عليه وكيل للخصومة ولا يجب أيضا عليه كفيل بالوجه الا أن يكون المدعى أقام على المدعى عليه شاهدا بما ادعاه فانكروه فيطلب منه كفيل بالمال فانه يجب لذلك والاستثناء منقطع لان ما قبله في الكفيل بالوجه (ص) وان ادعى بينة بكاسوق أو قفه القاضى عنده (ش) يعنى ان المدعى عليه اذا أنكر الحق وقال المدعى لى بينة حاضرة بانسوق أو من بعض القبائل فان القاضى يوقف المدعى عليه عنده فان جاء المدعى ببينة عمل بعقضاها وان لم يأت بها خلى سبيل المدعى عليه وظاهره انه يوقفه القاضى وان لم تثبت الخلطة * ولما أنهى الكلام على ما أراد من مسائل الضمان شرع في الكلام على الشركة لانها تستلزم الضمان في غالب أقسامها فقال

باب ذكر فيه الشركة وأقسامها وأحكامها *

وهى بكسر الشين وفتحها وسكون الراء فيهما و بفتح الشين وكسر الراء والاولى أفصحها وهى لغة الاختلاط والامتزاج دائرة على التعدد يقال شركة فى ماله أى جعل الواحد فى المال اثنين فهو

ذلك العلة تقتضى تقدم الشركة على الضمان لانها ملزمة والضمان ان ماضاع يكون عليهم ماعالا على واحد بالخصوص ثم لا يخفى ان هذا ليس الضمان المتقدم فلا يظهر التعليل وقوله في غالب أقسامها احتراز عن شركة الطير المشار لها بقوله ويجاز لذى طير الخ فان كل طير باق على ملك صاحبه بحيث اذا ضاع يضيع عليه وحده * (باب الشركة) * (قوله وأحكامها) ليس المراد بها الوجوب وغيره من الاحكام الخمسة بل المراد بها ما هو أعم من مطلق الاحكام المتعلقة بها (قوله والامتزاج) عطف مراد فى أى اختلاط وامتزاج أحد المالكين بالآخر بحيث لا يتميز أحدهما عن الآخر وقوله دائرة على التعدد أى ان هذه المادة مقتضية للتعدد ولان الشركة نتيجة تقتضى تعددا أقله اثنان (قوله أى جعل الواحد) أى بدل الواحد اثنين أى ان كل واحد منهما جعل بدل نفسه فى ماله اثنين (قوله فهو

شريك) أى فذلك الجاعل شريك أى صار شريكاً باعتبار المال الذى كان بيده بعد ان كان مستقلاً به و يصح أن يكون المعنى وكل
منهما شريك أى لصاحبه وقوله والجمع شركاء أى وجمع شريك شركاء وقوله وجمع شريك شركاء أى جمع شريك الذى تسند للاثني
بجلاف الشريك الذى للمذ كرفقد تقدم (قوله ملكاً) أى على طريق الملك فقط لا ما يشمله والتصرف فهو منصوب على نزع الخافض
وقوله بين مالكين متعلق بتفرد وقوله بعضه أى بعض كل وقوله موجب صفة يبيع وقوله فى الجميع أى جميع المالين وقوله فيدخل فى
الاول المناسب لما يأتى أن يقول فيدخل فى الاولى أى الشركة الاغمية وقوله فى الثانية أى الشركة الاخصية وقوله شركة الارث والغنية
فيه قصور بل وغيرهما كشرى كين لهما (٢٥٤) درجاء لهما بالشراء وقوله وهما أى الامران أحدهما شركة التجار والثاني

شركة الارث والغنية أى فيدخل
فى الثانية شركة التجار لا شركة الارث
والغنية والتعبير بالدخول فيها
يقضى شيئاً آخر اذا لا يقتصر
بشركة الحرث والابدان باعتبار
العمل وقوله فى الثانية خبر شركة
أى ان شركة الابدان والحرث
يدخلان باعتبار العمل فى الثانية
(قوله وفى عوضه الخ) الاولى أن
يقول وباعتبار عوضه فى الاولى
أى ويدخلان باعتبار العوض فى
الاولى أى الشركة الاغمية (قوله
كشيت النسب بين اخوة وغيرها)
أى كشيت وقوله ملكاً أخرجه به ملك
الانتفاع أى لان المتبادر من الملك
ملك الذات وملك المنفعة فقوله
ملك الانتفاع أى لا ملك الذات
وملك المنفعة والحاصل انه يلزم
من ملك الذات ملك المنفعة وملك
الانتفاع ويلزم من ملك المنفعة
ملك الانتفاع ولا يلزم من ملك
الانتفاع ملك المنفعة فن أخذ
بينما من حبس المدارس لا يقال فيه
انه ملك المنفعة أى بحيث يؤجره
بل ما ملك الا الانتفاع بنفسه فقط
وقوله فانه يصدق عليه أى على

شريك والجمع شركاء واشراك كشرى وشرفاء واشراف وجمع شريك شركاء وشركاء وشركاء
عرفة بقوله الشركة الاغمية تقرر متمول بين مالكين فاكثر ملكاً فقط والاخصية يبيع مالك كل
بعضه ببعض كل الاخر موجب صحة تصرفهما فى الجميع فيدخل فى الاول شركة الارث والغنية
لا شركة التجار وهما فى الثانية على العكس وشركة الابدان والحرث باعتبار العمل فى الثانية
وفى عوضه فى الاولى الخ وأخرج بقوله متمول ما ليس كذلك كشيت النسب بين اخوة وغيرها
وقوله ملكاً أخرجه به ملك الانتفاع كما اذا كانا يتفعا بنحو بيت من حبس المدارس فانه
يصدق عليه تقرر متمول بين اثنين لكن ليس بملك وقوله فقط اسم فعل بمعنى انتبه عن الزيادة
على ما ذكر واحد ترز به عن الشركة الاخصية فان فيها زيادة التصرف وهذه لا تصرف فيها
لشريكين وقوله موجب صفة يبيع وقوله صحة الخ مفعول باسم الفاعل وذلك خاص بشركة التجار
وأخرج به شركة غير التجار كما اذا خلط اطعماء مالاً كل فى الرقعة فان ذلك لا يوجب التصرف المطلق
لجميع وضمير تصرفهما ما عائد على المالكين وذلك يدل على ان كل واحد وكيل لصاحبه فى
تصرفه فى ملكه فشركة الارث تدخل فى الحد الاول كما ذكر وكذلك الغنية وأما شركة التجار
فقد دخل فى الثانى لصدقه عليها وشركة الارث والغنية لا يدخلان فى الحد الثانى هذا معنى قوله
على العكس وقوله وشركة الابدان الخ أى لان شركة الابدان وماشابهها يصدق عليها يبيع مالك
كل الخ لان كل واحد منهما مقادير بعض منافع بعض مع كمال التصرف وأما عوض
ذلك فيدخل تحت أهمها وليس فيه تصرف وقد عرفها المؤلف تبعاً لابن الحاجب بقوله (ص)
الشركة اذن فى التصرف لهما مع أنفسهما (ش) يعنى ان الشركة هى اذن لكل واحد من
المتشاركين لصاحبه فى ان يتصرف فى ماله ولصاحبه مع تصرفهما لهما أيضاً فقول اذن
فى التصرف بمنزلة الجنس فيشمل الوكالة والقراض وقوله لهما فصل يخرج به الوكالة لانها ليس
فيها اذن من الموكل للوكيل فى أن يتصرف فى الشئ الموكل فيه لنفسه وانما هى اذن الموكل
للكيل فى ان يتصرف فى الشئ الموكل فيه للموكل وحده وقوله مع أنفسهما فصل ثان يخرج به
القراض من الجانبين كقول كل واحد لصاحبه تصرف فى هذا المال وحدك على ان يرجع لى
ولك بشرط أن لا تصرف معل وقوله لا تصرف فى هذا المال لى ولك والرجع بينهما ولا
أتصرف معل فانه يصدق ان تصرف كل واحد لهما بشرط الرجع بينهما وليس مع تصرف أنفس
المالكين فان قلت تصرف الانسان فى مال نفسه لا يحتاج فيه لاذن قلت قد علمت ان كل

واحد

الانتفاع المذكور (قوله تقرر متمول) لا يخفى ان الانتفاع يبعد ان يقال فيه متمول وقوله واحترز

به الخ لا يخفى ان هذا يقتضى تبانيا بينهما لا اخصية وأعمية فلا يظهر قول ابن عرفة الاخصية والاغمية وقوله فى الرقعة أى فى حال
الارتفاق أو لاجل الارتفاق (قوله وماشابهها) أى من شركة الحرث (قوله لان كل واحد منهما مقادير الخ) لا يخفى ان المبيع هنا معدوم
لان المنافع وقت العقد معدومة والمعدوم لا يبيع الا أن يقال نزاعاً لذلك المعدوم منزلة الموجود (قوله اذن الخ) فى العبارة حذف
أى اذن لصاحبه (قوله ولصاحبه) فيه اشارة الى ان قوله لهما ما متعلق بالتصرف (قوله فيشمل الوكالة والقراض) أى من الجانبين أى
الوكالة من الجانبين والقراض من الجانبين (قوله يخرج به الوكالة) أى من الجانبين (قوله فان قلت تصرف الخ) هذا السؤال والجواب
مبينان على ان الاذن من أحدهما لا يخفى جميع المال الشامل لخصه الا آخر فيكون اذن أحدهما لا يخفى فى مال نفسه الا آخر

مع ان الاخر لا يحتاج لاذن في تصرفه في ماله و بعد هذا كله فقد يقال ان اذن أحدهما في حصة نفسه فقط لا في الجميع فلا حاجة للسؤال والجواب * (تنبيه) * يشمل تعريفه شركة المفاوضة والعنان الا ان الاولى اذن من أول الامر بخلاف الثانية انما يكون الاذن في ثاني حال (قوله وهو من لا حجر عليه) أي وهو الرشيد يقال حيث كان كل من الوكيل والموكل لا يكون الرشيد فلا يحتاج أن يجمع المصنف بينهما فلو اقتصر على الوكيل أو الموكل لم يكن (قوله فمن جازله أن يوكل ويتوكل) أي وهو الرشيد ثم لا يخفى ان هذا انتقال من العصة الى الجواز الذي هو أخص منها قال عجم فان قلت قد يكون الشخص أهلاً للتوكيل ولا يكون أهلاً للتوكل كالذي فانه يجوز توكيله ولا يجوز توكله على مسلم وكالعدو يجوز توكيله ولا يجوز توكله على عدوه وعلى هذا لا يسلم ما ذكر من اتحاد أهلية التوكيل والتوكل قلت هما متحدان بحسب الاصل وانما افترا العارض وهو المشاركة بقول ابن الحاجب الالمانع واعلم ان شركة العدو لعدوه صحيحة وجائزة بالاقيد وشركة الذي لمسلم صحيحة وكذا جائزة بقيد حضور المسلم والحاصل ان الاستفادة مما ذكر ان العبد والمحجور عليه ليسا من أهل التوكل كما انهما ليسا من أهل التوكيل وفي ذلك خلاف فبعد ان رشد انهما من أهل التوكل والذي عليه جمع واختاره جمع انه لا يصح توكل المحجور وظهر ان كونهما ليسا من أهل التوكيل محل فاق وانما النزاع في انهما ليسا من أهل التوكل وكل من القولين قوي الا ان ما ذهب اليه ابن رشد حكى عليه الاتفاق فاقل أحواله أن يكون (٢٥٥) هو الراجح ولذا ذهب اليه ابن رشد وأفتى به

ابن ناجي ويؤخذ من كتاب السلم ومن كتاب المديان من المدونة وعمل اليه اقتصار التوضيح على الموكل فلم يذكر الوكيل لكن يعتبر هنا أهلية التوكيل والتوكل في كل شخص فلا تجوز شركة الصبي باتفاق القولين وكذا العبد ويستثنى ممن له التوكيل الصغيرة فيجوز لها أن توكل في لوازم العصة من مضاررة زوجها لها ومن أخذها بالشروط وليس لها ان تشارك وقد علم مما مر ان بين من يصح توكيله وتوكله عم وما وخصوصاً من وجه يحتمل في حر بالغ عاقل رشيد غير عدو ولا كافر وينفرد التوكيل في عدو وكافر فانهما أهله دون التوكل وينفرد التوكل في محجور فانه من أهل

واحد باع بعض ماله ببعض مال الآخر على وجه الشروع فيحتاج في تصرفه في ماله للاذن لذلك ولها أركان ثلاثة الصيغة والمعقود عليه والعاقدة فاشار الى الاول بقوله بما يدل عرفاً والى الثاني بقوله بذهبن الخ والى الثالث بقوله (ص) وانما تصح من أهل التوكيل والتوكل (ش) يعني ان الشركة انما تصح من أهل التوكيل والتوكل وهو من لا حجر عليه فمن جازله أن يوكل ويتوكل جازله أن يشارك وما لا قال ابن الحاجب العاقدان كالوكيل والموكل قال في توضيحه من جازله أن يتصرف لنفسه جازله أن يوكل ويشارك فلا يشارك العبد الا أن يكون مأذوناً له وكذلك غيره من المحجور عليهم وشبهه المؤلف بالوكيل والموكل لانه قد شبهه بماسياتي ويقرب هذا ان باب الوكالة اثر باب الشركة واعلم أن كل واحد وكيل عن صاحبه موكل له فشبهه كلاهما بمجموع الوكيل والموكل الخ (ص) ولزم بمما يدل عرفاً (ش) يعني ان الشركة تلزم بمجرد القول على المشهور وقال ابن رشد مذهب ابن القاسم وروايته في المدونة انها تنعقد باللفظ فقوله بما يدل عرفاً من قول كاشتر كننا أو فعل تكاخر الما بين والتجرفيهما فلو أراد أحدهما المفاصلة فلا يجاب الى ذلك مطلقاً ولو أراد نضوض المال بعد العمل فينظر الحاكم كالقراض كذا ينبغي (ص) بذهبن أو ورقي أنفق صرفهما (ش) هذا متعلق بتصح يعني ان الشركة تلزم بمجرد القول وتصح بالذهبن وبالورقين أي اخرج هذا ذهباً أو اخرج أحدهما ورقاً أو لا تحرقا وسواء اتحدت السكة أم لا كهاشمية ودمشقية ومحمدية ويريد به بشرط أن يتفق صرفه ما وقت المعاقدة ولو اختلف بعد ذلك فلا تجوز بمختلف الصرف

التوكل على إحدى طريقتين دون التوكيل * (تنبيه) * دخل في كلام المصنف مشاركة المرأة مع الرجل وذلك في المرأة المتجالة أو الشابة مع محرم أو مع غيره بواسطة مأمون والرجل والمرأة مأمونان من أهل الدين والصالح أبو ابراهيم يؤخذ من هنا ان الزوج لا يتعلق على زوجته الباب وهو نص مافي الوثائق المجموعة وليس له منعها من التجارة وله منعها من الخروج وبه أفتى ابن زرب ونص سحنون في الغنيمة على ان لها ادخال رجال تشهدهم على نفسها بغير اذن زوجها وهو غائب ومعهم ذو محرم منها ابن رشد فان لم يكن ذو محرم قام أهل الفضل والصالح في ذلك مقامه ابن ناجي والفتوى بقول سحنون وأراد بقوله وزوجها غائب أي عن الدار (قوله وشبهه المؤلف) أي ابن الحاجب لان هذا من كلام التوضيح شارح ابن الحاجب أي فجعل ابن الحاجب المشبه به ماسياتي نظر الى انه معلوم في الاذهان وقد يقال ان الشركة كذلك وقوله ويقرب هذا أي التشبيه ان باب الوكالة اثر باب الشركة أي عقب باب الشركة واذا كانت الوكالة عقب الشركة فكيف يكون قريبة في الاذهان ففقر التشبيه وهذا الاعتراض والجواب يتعلقان بتحليل أيضاً قد بر (قوله فلا يجاب لذلك مطلقاً) أي انعقدت بالقول أو الفعل وسواء رفع الحاكم أم لا وقوله نضوض المال أي صيرورته ناضاً أي نقد او ذلك ببيع السلع التي اشترى وقوله بعد العمل أي الشراء وقوله كالقراض أي ان عامل القراض اذا اشترى بالمال سلعا أو اراد خزنه أو اراد ب المال بيعها أو العكس فينظر الحاكم (قوله بشرط أن يتفق صرفهما) المراد به أن يكون ما أخرجه أحدهما متفقاً فيما ذكره ما أخرجه الآخر أو مع

ما يقابلها مما أخرجه الآخر لا الأول فقط لا قضاؤه انه اذا اخرج أحدهما متفالمين والاخر عشرة وأخذ كل قدر نصيبه فقط فلا يجوز مع انه جائز ولا يضر الاختلاف اليسير الذي لا بال له ولا يقدح في المصروف أو القيمة لا الوزن سواء جعلاهما على وزن رأس المبالغين والقيمة ما بينهما من الفضل أو عملاهما على فضل ما بين السكتين خلافا للجمعي فانه يقول لا يضر الاختلاف اليسير فيه أيضا واستظهر المنع اذا اجتمع اليسير في هذه كلها (قوله كدنا نير كبار وصغار) البكار كالمحبوب والفندقى والصغار كنصف المحبوب ونصف الفندقى ولكن يفرض ذلك فيما اذا كان صرف الكبير مثلامائة وعشرين والصغير خمسين ودخلا على المناصفة أو على الثلث والثلثين وأمالو كان صرف الكبير مائة وصرف الصغير خمسين ودخلا على الثلث والثلثين في الربح والعمل فان ذلك جائز (قوله لانه تقويم في العين) أى كالتقويم لان المصروف ليس بتقويم وقوله لا على فضل السكة الاولى أن يقول لا على فضل المصروف (قوله في سكتته) في معنى من (قوله ان كثر فضل السكة) أى لان قل (قوله فقولا ن) ظاهره (٢٥٦) على حد سواء (قوله والوزن والجودة) هو عين الاختلاف في القيمة لانه يلزم

من الاختلاف في الجودة والرداءة الاختلاف في القيمة والحاصل أن المراد بالمصروف ما جرى بين الناس تعاملهما به وبالقيمة ما يفهمهما به أهل الخبرة والمعرفة ولا شك في تغيرهما وان اتفاقهما في القيمة يتضمن اتفاقهما في الوزن والجودة والرداءة وكذا العكس وأما اتفاقهما في المصروف فلا يتضمن الاتفاق في القيمة ولا العكس (قوله لانها مكية من البيع والو كالة) لا يحتج ان الموجب اغما هو البيع الا ان البيع لا ينتج الاشتراط الاتفاق في الوزن فقامل في وجه ما قاله الشارح (قوله لان معيار الخ) علة لمحدوف أى وهو غير جائز لان معيار الخ (قوله وبعرضين) أى غير طعامين لما أتى اتفاقا جنسا أراختلافا فيدخل فيه ما اذا كان أحدهما عرضا والاخر طعاما (قوله لافات) أى لا يكون التقويم يوم الفوات ببيع أو حواله السوق وكلام

كدنا نير كبار وصغار ولو جعل من الربح اصحاب البكار بقدر صرفهما لانه تقويم في العين والنقد لا يقوم واذا فسدت لاختلاف المصروف فليكل واحد رأس ماله بعينه في سكتته والربح بقدر وزن رأس ماله لا على فضل السكة ولا تجوز الشركة بتبر ومسكوك ولو تساوا قدرا ان كثر فضل السكة وان ساوتها جودة التبر فقولا ن وبعبارة وانما اعتبر في الشركة بالنقد من الاتفاق في المصروف والقيمة والوزن والجودة والرداءة لانها مكية من البيع والو كالة فاذا اختلفت النقود وزنا أدى الى بيع الذهب بالذهب متفاضلا أو الفضة بالفضة كذلك وان اختلفا جودة ورداءة أدى للدخول على التفاوت في الشركة حيث عملا على الوزن لان الجيد كثر قيمته من الردي فقد دخلا على ترك ما فضله قيمة الجيد على الردي والشركة تنفس بشرط التفاوت وان دخلا على العمل على القيمة فقد صرف فهمما للقيمة وذلك يؤدي الى النظر في بيع الذهب بالذهب أو الفضة بالفضة لان معيار بيع النقد يجنسه هو الوزن وان اختلفا صرفا مع اتحادهما وزنا وجودة ورداءة وقيمة فان دخلا على الغاء ما تفاوت صرفهما فيه أدى ذلك الى الدخول على التفاوت في الشركة وان دخلا على عدم الغاء فقد صرفا الشركة لغير الوزن فيؤدي الى الغاء الوزن في بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة وذلك مما تمتنع كالم (ص) وبم ما منهما (ش) أى وكذلك تصح الشركة اذا اخرج أحدهما دنانير ودرهم وأخرج الآخر مثله فان ذلك جائز اتفاقا وتعتبر مساواة ذهب أحدهما الذهب الآخر وزنا وصرفا وقيمة وفضه أحدهما الفضة الآخر كذلك (ص) وبعين وبعرض وبعرضين مطلعا وكل بالقيمة يوم أحضر لافات ان صحت (ش) أى وكذلك تصح الشركة اذا اخرج أحدهما عرضا والاخر عينا ذهباً وفضة على المشهور وكذلك تصح الشركة بالعرضين سواء اتفقا في الجنس والقيمة أو اختلفا فيهما وبعتبر في الشركة بالعرض سواء كان من جانب أو من جانبين قيمة يوم الاشتراك حيث كانت صحيحة وان فسدت فمأس مال كل من الجانبين أو من أحدهما ما يبيع به العرض ان عرف والا فقيمة يوم البيع والحكم في الطعامين كذلك ان لم يحصل قبل ذلك خلط فان حصل قبل ذلك خلط فمأس المال

المهتف يومهم ان المعتبر في الفساد القيمة يوم الفوات وليس كذلك ^{في} تنبيه ^{في} قال محشى فت انظر ما فائدة هذا أى قوله لافات لان عادة المؤلف على ما استقرى من كلامه اذا نفي شيئا فانما ينسكت به على من قال به ولم أر من ذكر ان القيمة تعتبر في الصحة يوم الفوات مع ما توهمه عبارته ان القيمة في الفساد تعتبر يوم الفوات وليس كذلك كما أشار اليه ابن غازي اه (قوله سواء كان من جانب) يدخل في ذلك ما اذا كان أحدهما عرضا أو طعاما فيجوز تغليب الجانب العرض ويوم الاشتراك تفسير ليوم الاحضار في عب وتعتبر قيمته يوم أحضر عرضهما للاشتراك أى فيما يدخل من البيع في ضمان المشتري بالعقد وأما فيما يدخل في ضمانه بالقبض كذى التوفية والغائب غيبة قريبة فتعتبر قيمته يوم دخوله في ضمانه في البيع دون يوم دخوله في ضمان الشركة الذي هو الخلط (قوله وان فسدت) كالموقع على تفاضل الربح أو العمل (قوله ما يبيع به العرض) لان العرض في الشركة الفاسدة لم يرل في ملكه به وفي ضمانه الى يوم البيع (قوله والحكم في الطعامين كذلك) أى لان الشركة في الطعامين فاسدة فيكون رأس كل ما يبيع به طعامه ان عرف والا فقيمة يوم البيع (قوله ان لم يحصل قبل ذلك خلط) قال الناصر اللقاني والفرق بين خلط الطعامين وخلط العرضين ان

خلط العرضين لا يفيتم ما الغير كل واحد منهما بخلاف خلط الطعامين فإنه يفيتم ما إذا لا يتميز معه أحدهما من الآخر فهو بمنزلة بيع العرضين في القوت (قوله يوم القبض) أي قبض المشتري للعرض والطعام وذلك لأن قبض المشتري بمثابة قبض أحد الشرركين وإنما قلنا ذلك لأن البيع الفاسد المذكور وقع من أحدهما للآخر فندبر (قوله ان خلطا) هذا انما هو شرط فيما فيه حق توفية وهو ما حصره كيل أو وزن أو عدد أو ما غيره فالضمان من كل منهما بمجرد العقد (قوله فهو شرط في الضمان) قد تقدم ان هذا انما هو شرط فيما فيه حق توفية وأما غيره فالضمان منهما بمجرد العقد وقوله أي في الصحة وأما الفاسدة فضمن كل واحد من صاحبه (قوله اذا فائدة له الا الضمان) أقول اذا تأملت لا تجد كون هذا الكلام ظاهرا لانها لازمة مطلقا بمجرد (٢٥٧) العقد كان مما فيه حق توفية أم لا فالذي يظهر أن يقول ان هذا شرط في الضمان

قيمة الطعام يوم الخلط قاله الشيخ عبد الرحمن وانظر اذا لم يعلم يوم البيع فيما اذا اعتبرت القيمة يومه واذا جهل يوم الخلط في الطعام حيث حصل خلط ما الحكم والظاهر انه يعتبر قيمته يوم القبض كما هو قاعدة البيع الفاسد وانظر اذا لم يعلم يوم القبض (ص) ان خلطا (ش) ظاهره انه شرط في الزوم وهو قول ضعيف جدا والمشهور انها لازمة بالعقد حصل خلط أم لا ولا يصح جعله شرطا في الصحة لانها صحيحة مطلقا فهو شرط في الضمان المفهوم من الزوم لانه يشعر بالضمان اذا فائدة له الا الضمان ان وجد شرطه وهو الخلط ولا فرق في الخلط بين كونه حسابا لا يتميز مال أحدهما من الآخر وحكما واليه أشار بقوله (ولو حكما) أي ولو كان الخلط حكما أي في الصحة بان جعل مجموع المالكين بيت واحد وجعل عليه قفلين بيد كل منهما مفتاح الآخر أو جعل كل منهما ذهبه في صرة وجعل لهما تحت يد أحدهما أو في تابوته أو أخرجه (ص) والا فالتالف من ربه وما يبيع بغيره فيمنه ما وعلى المتلف نصف الثمن (ش) أي وان لم يحصل خلط في المالكين لاحساب ولا حكما بل بقيت صرة كل واحد بيده فالمال التالف من ربه وما اشترى بغير التالف بينهما أي على ما دخل عليه لانه اشترى بقصد الشركة بعد أن يدفع من تلف ماله عن حصته فقوله وعلى المتلف أي من تلف ماله نصف الثمن ان كانت الشركة بينهما على النصف ولو قال عن حصته لكان أشمل وقوله والا فالتالف من ربه يقيده بما اذا كان فيه حق توفية كما قيد التبعي المدونة به والا فضمنانه منهما لان الخلط الحكمي حصل وقوله فيمنه ما هذا اذا وقع الشراء بعد التلف ويدل عليه قوله وهل الان يعلم بالتلف الخ وأما الشراء الواقع قبل التلف فهو بينهما من غير تفصيل أي ان لم يكن فيه حق توفية لان الخلط الحكمي حصل والحاصل ان الشراء تارة يكون بعد التلف وتارة قبله وفي كل امان يكون التالف فيه حق توفية أم لا فان كان فيه حق توفية فضمنانه من ربه مطلقا والا فضمنانه منهما مطلقا (ص) وهل الان يعلم بالتلف فله وعليه أو مطلقا الا ان يدعي الاخذ لنفسه تردد (ش) أي وهل حكم ماصر وهو ان يكون المشتري بالسالم بينهما الا ان يعلم الذي سلمت صرته بالتلف حين اشترائه فيكون له وحده برحمه وعليه وحده بخسارته وان لم يكن علمه فبينهما ان شاء المشتري ادخل صاحبه وان شاء انقربه لانه يقول لو علمت أن المال تلف لم اشتره لانفسى وهو فهم ابن رشد أو الشركة ثابتة بينهما سواء علم الذي سلمت صرته بالتلف حين الشراء أو لم يعلم به لكن ان لم يعلم فبينهما وبعده يخير ذوالتالف بين أن يدخل مع المشتري وأن لا يدخل ومحل التخيير ما لم يدع المشتري الاخذ لنفسه فيختص به اتفاقا وهو الذي عند عبد الحق وابن يونس تردد لهذين

أن يقول ان هذا شرط في الضمان وان كانت عبارته لا تدل عليه (قوله بان جعل مجموع المالكين الخ) جعل عجم هذه الصورة ليست من الخلط الحكمي كما انها ليست من الخلط الحسي فينبذ يكون ضمان كل واحد من صاحبه وقوله أو جعل الخ هذه يسلم الحكم فيها وأما قفل واحد له مفتاحان وأخذ كل مفتاحا فجعله عجم من غير الخلط قال عجم وقد يقال كونه في حوزهما معا أولى بضمنهما والضابط عند عجم انه متى كانت الصرتان في حوز واحد فهو من الحكمي ومتى كانتا في حوزهما بحيث يتوصل كل واحد منهما للصرتين أو لا يصل أحدهما الا مع الآخر فلا يكون من الخلط الحكمي كما أفاده بعض شيوخنا (قوله تحت يد أحدهما) أي بدون تابوت ليغاي ربا بعده وقوله تابوته أي صندوقه (قوله المتلف) اسم فاعل أي ذى التلف أي من تلف متاعه فليس المراد انه هو الذي أنلف ويصح ان يقرأ اسم مفعول أي المتلف ماله وقوله والا الخ المناسب ان يقول وقوله ان خلط شرط فيما فيه حق توفية

(٣٣ - خري رابع) ويكون ما بعده جاريا على أساويه (قوله لان الخلط الحكمي الخ) المناسب ان يقول لانه لا يشترط خلط لاحساب ولا حكما (قوله من غير تفصيل) أي لانه لا يعقل فيه التفصيل الا في المصنف فالمراد بقوله من غير تفصيل انه لا يعقل (قوله ان لم يكن فيه حق توفية) أي اما اذا كان فيه حق توفية فضمنانه من ربه وقوله لان الخلط الحكمي المناسب لانه لا يشترط فيه خلط (قوله فضمنانه من ربه مطلقا) أي سواء كان التلف قبل الشراء أو بعده والموضوع انه لم يحصل خلط والا كان بينهما وقوله والا فضمنانه منهما مطلقا كان التلف قبل الشراء أو بعده (قوله أي وهل حكم ماصر) الاولي أن يقول وهل الحكم ماصر (قوله ان شاء الخ) هذا حل للفقه والا فظاهر المصنف انه بينهما والحاصل ان حل الشارح بحسب الفقه (قوله وبعده) أي وبعده العلم المعنى وعند

العلم (قوله ولم يتجر) أي انتفى التجار انتفاء منتهيا لحضوره (قوله وان لا يتجر الخ) أي دخلا على عدم التجرفان دخلا على التجرف منع وأما ان وقع مطلقا من غير دخول على تجر ولا عدمه فيكون بمنزلة ما اذا دخلا على عدم التجرف لان الاصل في العقود الصحة (قوله على أكثر من كيومين) السكاف أدخلت الثالث فكانه قال والمراد بالبعد أن يكون على مسافة أو عدة أيام وهذا تقرير أول وسبب أن تقرير آخر في كلام الشيخ كريمة الدين (قوله تقييد البعد) أي فهو مخالف لقوله ما كان على أكثر من كيومين (قوله قلت الخ) أي وهو ما كان أكثر من يومين فلم يخالف ما تقدم (قوله ما يمنع فيه النقد بشرط) أي فاذا باع سلعة غائبة على أربعة أيام فلا يجوز النقد بشرط (قوله وهذا ظاهر) هذان كلام الشارح اعتمادا لكلام الشيخ كريمة الدين ولا ينافي ما تقدم له من حمل المواق على التقرير الأول لانه لا يلزم من حمل كلام المواق على الأول ان يكون مرصيا له (قوله لا يذهب وبورق) أعاد حرف الجر لئلا يتوهم ان الذهب والورق من كلا الجانبين مع أنه جائز كما هي لكن هذا التوهم يدفعه قوله فيما مر وبم ما منهما (قوله لاجتماع الشركة الخ) أي لان الشركة هي بيع مال أحدهما بالآخر بقطع النظر عن كونهما (٢٥٨) ذهبا وفضة وأما الصنف فهو يبيع مال أحدهما بالآخر بالنظر لخصوص كون

أحدهما فضة والآخر ذهبا قال الامر الى ان يبيع الفضة بالذهب هو الشركة والصنف لكن يختلف بالاعتبار فان نظر لكونه مالا بقطع النظر عن كونه مخصوص ذهب وفضة فهو شركة وان نظر لخصوص ذهب وفضة فهو صرف فان عملا فكل رأس ماله ويقسمان الربح لكل عشرة دنانير دينار ولكل عشرة دراهم درهم وكذلك الوضعية وهذا اذا انفق ما أخرجه (قوله أظهرها الخ) الاوجه ثلاثة وقد ذكر الشارح الاظهر ونذكر للغيره فنقول الأول منهما ان ذلك من باب خلط الجيد بالرديء ثانيهما ان مال الكائنات يمنع ذلك لان الشركة بالطعام تحتاج الى المماثلة في الكيل والى اتفاق القيمة وهذا لا يكاد يحصل ثم لا يخفى ان هذا التعليل الذي جعله أظهر منقوض بالشركة بطعام من أحدهما والدرهم

الشيخين وحقه أن يقول تأويلان (ص) ولولا غاب نقد أحدهما ان لم يبعد ولم يتجر لحضوره (ش) هذا مباغلة في جواز الشركة كما ان قوله ان لم يبعد شرط فيه كما يفيد النقل كما في المواق والشارح وليست مباغلة في لزومها والمعنى ان شرط جواز الشركة حيث غاب نقد أحدهما أي أو بعضه ان تقرب غيبته وأن لا يتجر الا بعد قبضه وهو مراده بالحضور فان بعدت غيبته منعت الشركة وان كان لا يتجر الا بعد قبضه وكذا ان قربت غيبته واتجر قبل قبضه هذا ما يفيد النقل ثم ان مفهوم كلامه ان غيبة النقدين ليست كغيبة أحدهما فتمكون كغيبة أحدهما مع البعد والمراد بالبعد ما كان على أكثر من كيومين فان قلت وقع في المواق والشارح تقييد البعد بقوله جدا قلت لا مانع من أن يراد بالبعد جدا ما يمنع فيه النقد بشرط وقال الشيخ كريمة الدين قوله ان لم يبعد أي جدا وانظر ما حد الغيبة البعيدة جدا والظاهر انه ما كان على مسافة عشرة أيام اه وهذا ظاهر (ص) لا يذهب وبورق وبطعامين ولو اتفقا (ش) عطف على بذهبين أي أن أحد الشريرين اذا أخرج ذهبا وأخرج الآخر ورقا فان الشركة لا تصح بذلك ولو عجل كل واحد ما أخرجه لصاحبه لاجتماع الشركة والصرف كما أشار في المدونة وكذلك لا تصح الشركة أيضا ان أخرج هذا طعاما وهذا طعاما وكانا متفقين في الجنس والقدر والصفة وأولى اذا اختلفا وأشار المؤلف بلو خلافا ابن القاسم في اجازتها بالمتفقين من الطعام قياسا على العين ووجه المشهور باوجه أظهرها وعليه اقتصر ابن الحاجب بان فيه يبيع الطعام قبل قبضه لان كل واحد باع نصف طعامه بنصف طعام صاحبه ولم يحصل قبض لبقاء يد كل واحد على ما باع فاذا باع يكون كل منهما باع للطعام قبل قبضه وهذا التعليل يجري فيما اذا حصل خلط الطعامين أيضا لانه يستمر طعام كل واحد في ضمان بائعه حتى يقبضه مشتربه وقبضه بكياله وتقريغه في وعاء المشتري أو ما يقوم مقامها وهو منفه هنا (ص) ثم ان اطلاق التصرف وان بنوع ففاوضة (ش) أي ثم بعد ان علمت حقيقة الشركة وصحتها اذا أطلق كل واحد من

من الآخر أو طعام من أحدهما والعرض من الآخر وقد أجاز في الكتاب فلم يعتبر يبيع الطعام قبل قبضه الشريرين لان يد يخرج الطعام باقية عليه حتى يباع (قوله فاذا باع الخ) هذان من ثمة التعليل (قوله لانه يستمر طعام الخ) أي ان الطعام في ذاته بقطع النظر عن صورة الشركة يستمر في ضمان بائعه حتى يقبضه المشتري وانما قلنا بقطع النظر عن صورة الشركة لانه في صورة الشركة الضمان بالخلط وأما في غير الشركة اذا باع له اردبا محتلم بارد بين ثم ضاع المبيع فان ضمانه من البائع لانه في ضمان بائعه (قوله وقبضه بكياله) هذا هو محط العلة فكانه قال وهذا التعليل يجري فيما اذا حصل خلط الطعامين لانه لم يحصل فيه قبض الطعام بتقريغه أو كياله والمراد بالقبض في قولهم يلزم عليه يبيع الطعام قبل قبضه القبض بالكيل وتقريغه في أو عية المشتري وانما قلنا محط التعليل ما ذكر لانه الذي يعقل في الشركة وغيرها أو ما قبله فلا كما علم (قوله أو ما يقوم مقامها) أي كأن أخذ أو عية البائع وتصرف فيها اليه (قوله ففاوضة) بفتح الواو كما قال شيخ الاسلام أو بكسرهما كما قال ابن حجر وهو خبر مبدأ محذوف أي فهي مفاوضة أي فهي شركة مفاوضة والجملة جواب الشرط لان جواب الشرط لا يكون مفردا وسبب ذلك لتفويض كل منهما المال لصاحبه أو لشرعتهما

في الأخذ والعطاء من قولهم ثم تفاوض الرجلان في الحديث إذا شمر عافيه (قوله بأن جعل الخ) المفعول محذوف أي بأن جعل التصرف
ثم أنك خبير بأنه إذا اختلفا أكثر كذا مقتصرين على ذلك فلا تكون من شركة المفاوضة فيحتاج كل منهما المراجعة صاحبه كما يستفاد من
عبارته وقال بعض الأشياخ أن هذا من شركة المفاوضة أي ويدل قوله وان شرط أن في الاستبعاد فعنان ولكن في ابن ناجي وابن عرفة
أن في قول كل تصرف مقتصرين عليه قولين في كونها مفاوضة أولا (قوله فيما قبل المبالغة) وهي الأنواع وما بعد المبالغة فهو نوع
واحد وهذا بخلاف ما إذا أذن سيد لعبد في تجر بنوع فانه يكون كوكيل مفوض في ذلك النوع وغيره والفرق أن الناس لا يعلمون أذن
سيده له في نوع فلو بطل فيما عداه لذهب مال الناس باطلا بخلاف الشريك (٢٥٩) المفوض في نوع فليس فيه ذلك (قوله أي تسمى
بذلك) أي تسمى مفاوضة خاصة

الشريك يتصرف لصاحبه بأن جعل كل واحد لآخر غيبية وحضورا في بيع وشراء أو
اكتراء وغير ذلك ولو كان الاطلاق المذکور في نوع واحد من أنواع التجزئة كرفيق فهي
مفاوضة عامة فيما قبل المبالغة أو خاصة فيما بعد ما في ذلك النوع أي تسمى بذلك كما في المدونة
خلاف ما تسمى المخصوصة بنوع عننا (ص) ولا يفسدها انفردا أحدهما بشئ (ش) يعني أن
شركة المفاوضة في ذلك النوع لا يفسدها انفردا أحد الشريكين بما يعمل فيه لنفسه على حدة
إذا استويا في عمل الشركة (ص) وله أن يتبرع أن استألف به أو خوف كإعارة آلة ودفع كسرة
ويضع ويقارض ويودع لعذر والاضمن ويشارك في معين ويقل ويولي ويقل المعيب وان
أبى الآخر ويقر بدين لمن لا ينهم عليه ويبيع بالدين لا الشراء به (ش) يعني أن أحد الشريكين
المفاوضة يجوز له من غير إذن شريكه أن يتبرع بشئ من مال الشركة من هبة ونحوها بشرط
أن يفعل ذلك استئلا فالشركة لا يرغب الناس في الشراء منه وكذلك يجوز له أن يتبرع بشئ
خفيف من مال الشركة ولو كان بغير استئلاف كإعارة آلة كما عود ودفع كسرة لسائل أو
شربة ماء أو غلام اسقى دابة والكثرة والقلبة بالنسبة لمال الشركة وكذلك يجوز له أن يضع
من مال الشركة أي يدفع مالا لمن يشتري به بضاعة من بلد كذا كان بأجرة أم لا لكن إن كانت
باجر تسمى بضاعة باجر وكذلك يجوز له المقارضة أي يدفع مالا من مال الشركة قراضا للشخص
يعمل فيه بجزء من ربحه معلوما وقيد اللغوي كلا منهما بما إذا كان المال واسعا يحتاج فيه
إلى مثل ذلك وكذلك يجوز له أن يودع مال الشركة لعذر كنزوله في محل خوف بغير إذن شريكه
فإن أودع لغير عذر ونفد المال فانه يضمن وسواء كان المال واسعا أم لا فقيده العذر يرجع
للايداع فقط كما في المدونة وكذلك يجوز له أن يشارك شخصا في شئ معين من مال الشركة بغير
إذن شريكه والمراد بالمعين أن يشارك ببعض مال الشركة بحيث لا تجوز له أن يشارك في مال
الشركة ولو شارك في ذلك البعض مفاوضة ويجوز له أن يقبل من شئ باعه هو أو شريكه
من مال المفاوضة بغير إذن شريكه لأن كلا وكيل عن صاحبه وكذلك يجوز له أن يولي غيره
سلاعة اشتراها هو أو صاحبه بما وقع به البيع بغير إذن شريكه ما لم يكن محاباة فيكون كال معروف
لا يلزمه إلا ما جره نفعا للتجارة والالزامة قدر حصته منه وإقالته خوف عدم الغريم ونحوه من
النظر وكذلك يجوز له أن يقبل سلاعة ردت عليه أو على شريكه بعيب بغير إذن شريكه وكذلك
يجوز له أن يقر بدين من مال الشركة لمن لا ينهم عليه ويلزم ذلك شريكه وأما إقراره لمن ينهم
عليه فانه لا يجوز كالصديق الملائف وما أشبه ذلك وكذلك يجوز له أن يبيع بالدين أي يبيع

الشريك يتصرف لصاحبه بأن جعل كل واحد لآخر غيبية وحضورا في بيع وشراء أو
اكتراء وغير ذلك ولو كان الاطلاق المذکور في نوع واحد من أنواع التجزئة كرفيق فهي
مفاوضة عامة فيما قبل المبالغة أو خاصة فيما بعد ما في ذلك النوع أي تسمى بذلك كما في المدونة
خلاف ما تسمى المخصوصة بنوع عننا (ص) ولا يفسدها انفردا أحدهما بشئ (ش) يعني أن
شركة المفاوضة في ذلك النوع لا يفسدها انفردا أحد الشريكين بما يعمل فيه لنفسه على حدة
إذا استويا في عمل الشركة (ص) وله أن يتبرع أن استألف به أو خوف كإعارة آلة ودفع كسرة
ويضع ويقارض ويودع لعذر والاضمن ويشارك في معين ويقل ويولي ويقل المعيب وان
أبى الآخر ويقر بدين لمن لا ينهم عليه ويبيع بالدين لا الشراء به (ش) يعني أن أحد الشريكين
المفاوضة يجوز له من غير إذن شريكه أن يتبرع بشئ من مال الشركة من هبة ونحوها بشرط
أن يفعل ذلك استئلا فالشركة لا يرغب الناس في الشراء منه وكذلك يجوز له أن يتبرع بشئ
خفيف من مال الشركة ولو كان بغير استئلاف كإعارة آلة كما عود ودفع كسرة لسائل أو
شربة ماء أو غلام اسقى دابة والكثرة والقلبة بالنسبة لمال الشركة وكذلك يجوز له أن يضع
من مال الشركة أي يدفع مالا لمن يشتري به بضاعة من بلد كذا كان بأجرة أم لا لكن إن كانت
باجر تسمى بضاعة باجر وكذلك يجوز له المقارضة أي يدفع مالا من مال الشركة قراضا للشخص
يعمل فيه بجزء من ربحه معلوما وقيد اللغوي كلا منهما بما إذا كان المال واسعا يحتاج فيه
إلى مثل ذلك وكذلك يجوز له أن يودع مال الشركة لعذر كنزوله في محل خوف بغير إذن شريكه
فإن أودع لغير عذر ونفد المال فانه يضمن وسواء كان المال واسعا أم لا فقيده العذر يرجع
للايداع فقط كما في المدونة وكذلك يجوز له أن يشارك شخصا في شئ معين من مال الشركة بغير
إذن شريكه والمراد بالمعين أن يشارك ببعض مال الشركة بحيث لا تجوز له أن يشارك في مال
الشركة ولو شارك في ذلك البعض مفاوضة ويجوز له أن يقبل من شئ باعه هو أو شريكه
من مال المفاوضة بغير إذن شريكه لأن كلا وكيل عن صاحبه وكذلك يجوز له أن يولي غيره
سلاعة اشتراها هو أو صاحبه بما وقع به البيع بغير إذن شريكه ما لم يكن محاباة فيكون كال معروف
لا يلزمه إلا ما جره نفعا للتجارة والالزامة قدر حصته منه وإقالته خوف عدم الغريم ونحوه من
النظر وكذلك يجوز له أن يقبل سلاعة ردت عليه أو على شريكه بعيب بغير إذن شريكه وكذلك
يجوز له أن يقر بدين من مال الشركة لمن لا ينهم عليه ويلزم ذلك شريكه وأما إقراره لمن ينهم
عليه فانه لا يجوز كالصديق الملائف وما أشبه ذلك وكذلك يجوز له أن يبيع بالدين أي يبيع

مثلا فانه يجوز أن يضع مال الشركة الثانية في موضع مال الشركة الأولى وان أرادوا وضع الشركة الثانية في الموضع الأول منع (قوله
ما لم يكن محاباة) أمان كان محاباة بأن اشترى سبعة عشر من وكانت قيمتهما ثلاثين ثم انه ولاه غيره بعشرين فانه يجوز أن كان للاستئلاف
وان لم يكن للاستئلاف فانه يغرم خمسة للأخر لأنها نصف ما حل به (قوله إلا ما جره نفعاً) أي قصد الاستئلاف (قوله وكذلك يجوز
الخ) أي قبل التفرق والموت فإن أقر بعدهما في أي قوله وان أقر واحد بعد تفرق أو موت فهو شاهد في غير نصيبه ومفهوم بدين
كتعيين وديعة أخرى لانه إذا كان إقراره بما يعمر به ذمة شريكه معمو لا به فإحرى ما لم يكن فيه تعمير ذمته وهذا إذا شهدت بيعة
بأصل الوديعة والافهوشاهد مطلقا حصل تفرق أو موت أو لا وحيت كان شاهدا فلا بد من كونه عدلا فان قلت بأي انه ليس لهما

الشراء بالدين فلا يصور اقرار أحدهما به قلت يائي ان لأحدهما شراء سلعة معينة بالدين باذن صاحبه اه فان قلت اذا اشترى
بأذن صاحبه صار عالما بالدين فكيف يقال بقريدين قلت يحمل على ما اذا نسي صاحبه الاذن وأقام الآخر بينة على اذنه له بالشراء
به فيقرر الآن بان الدين باق على الشركة (قوله وأما الشراء بالدين في شيء غير معين) اما ان كان معيناً بان عقد الشركة على شراء الكتاب
الفلاني الذي مع زيد بن مؤجل كعقد شهر فانه يجوز بأذن شريكه وأما صورة الشيء الغير المعين بأن يعقد الشركة على ان يذهب بالسوق
ويشترى ما يحبذانه في السوق بشئ مؤجل في ذمتهم فلهذا غير جائز والحاصل ان غير المعين لا يجوز شراءه بالدين مطلقاً وأما المعين
فيجوز بأذن شريكه كما أفاده شب وعب (٣٦٠) والفرق بين البيع بالدين والشراء به ان البيع بالدين فيه زيادة ربح لهما لاجل الاجل

بخلاف الشراء به فان فيه الزيادة
عليه (قوله وبعبارة لا الشراء به)
أى ولو معيناً اذا كان بغير اذن
شريكه وأما باذنه فيجوز بشرط أن
يكون ما تحمل به أحدهما لصاحبه
مثل ما تحمل به الآخر فحمل على
الشارح على غير صورة الجواز (قوله
لان ضمان الدين من المشتري)
أى واذا كان الشراء بالدين في
ضمان المشتري وشاركه الآخر في
الربح فقد أكل غير المشتري ربح
مالم يضمن ويأتى تحقيق ذلك (قوله
ان قبول العبد) أى عنقه وقوله
وعقده أى عقده مع سيده على العتق
وقوله يتوقف الخ أى لان تصرف
العبد يتوقف على اذن سيده ولا
يجزى ان الآخر سيده فصرفه الذى
من جملة عقده المذكور متوقف
على اذن الآخر (قوله كعبد
مشارك) أى بين اثنين بدون تجارة
فاعتقه أحدهما (قوله وليس المراد
بها المعنى المتقدم) أى المشار لها
بقوله فيما تقدم بان جعل كل واحد
للاخر غيبة وحضورا في بيع وشراء
واكتراء وغير ذلك (قوله ومتجر
بوديعه) أى عنده أو عندهما
كما هو ظاهر (قوله الا أن يعلم شريكه
بتعديده) لو أبدل العلم بالضاف قال

بشئ معلوم الى أجل معلوم وأما الشراء بالدين في شيء غير معين فلا يجوز لأحدهما ولا لهما لانها
شركة ذم وعبارة لا الشراء به لئلا يأكل شريكه ربح مالم يضمن لان ضمان الدين من المشتري
(ص) ككتابته وعتق على مال واذن لعبد في تجارة أو مفاوضة (ش) تشبيهه في المنفى أى ليس
لأحدهما أن يكاتب عبداً من عبيد التجارة بغير اذن شريكه نظراً الى انها عتق وكذلك لا يجوز
لأحدهما أن يعتق عبداً من عبيد التجارة على مال من عند العبد ولو كان أكثر من قيمته لان
له أخذه منه من غير عتق وأما ان كان من أجنبي مثل القيمة فأكتر جاز كبيعه والفرق بين مال
العبد والاجنبى ان قبول العبد وعقده يتوقف على اذن الآخر فله المنع بخلاف الاجنبى قال
الشارح وينبغى أن تلزمه الكتابة لجرىان شائبة الحرية وعليه قيمة نصف شريكه ويبقى
مكاتباً فان وفى والارجح رقيقاً له وكذا ينبغى ان ينفذ عتقه وبلزمه لشريكه قيمة نصفه كعبد
مشارك وكذلك لا يجوز له أن يذن لعبد من عبيد الشركة في التجارة بغير اذن شريكه لانه رفع
للحجر عنه وكذلك لا يجوز له أن يشارك أجنبياً شركة مفاوضة بغير اذن الآخر لانه تعليق
منه للشريك في مال الشريك الآخر بغير اذنه والمراد بالمفاوضة هنا أن يشارك في مال الشركة
من تجول يده معه فيها وليس المراد بها المعنى المتقدم (ص) واستبد آخذ قراض ومستهير دابة
بلا اذن وان للشركة ومتجر بوديعه بالربح والخسر الا أن يعلم شريكه بتعديده بالتجر في الوديعه
(ش) يعنى أن أحد شريكي المفاوضة اذا أخذ من آخر مالاً ولو بأذن شريكه يعمل فيه على
وجه القراض فان الآخر يستقل بالربح والخسر دون شريكه لان المقارضة ليست من
التجارة وانما هو أجير أجر نفسه فلا شئ لشريكه فيه وكذلك يستبد أحدهما اذا استعار
منه دابة بغير اذن الآخر ليحمل عليها له أو للشركة بالخسران تلفت منه ولا شئ على شريكه
فيها لانه يقول له كنت استأجرت فلا تضمن وبالربح وانظر هل معناه انه يطالب شريكه بما
ينوبه من كرائها أن لو كانت مكتراً من الغير لكن ليس هذا ربحاً أو المراد به ما نشأ من
خصوص الحمل كان يحمل عليها سلعة الشركة من محل الى محل آخر فحصل ربح آخر بسبب
الحمل لكن هذا متوقف على نص واستشكل أيضاً تفسير الخسران بما به ان تلفت بتعديده
فلا فرق بين الاذن وعدمه وان لم يكن بتعديده فلا ضمان عليه لانها بما لا يغاب عليها واجب
بانه رفع الامر الى قاض يرى ضمان العارية مطلقاً فحكم بالضمان أو يحمل على ما يغاب عليه
كالبرذعة والا كاف وشبههما كما قاله حمديس لكن بعد نص المدونة على أن الدابة هلك
فما بقي يتأتى هذا التأويل وقيد عدم الاذن في الاستعارة وعلى هذا فربح القراض مطلقاً

الا أن يرضى شريكه الخ كان أولى لان الرضا يستلزم العلم دون العكس (قوله ليحمل عليها له أو للشركة) لا يخفى للقراض

انه اذا استعاره له فيستقل بالربح والخسران سواء استعارها باذن شريكه أم لا على انه بعد استعارتها باذن غير الشركة واما ان استعارها
بأذن شريكه للشركة فالربح والخسران بينهما (قوله لكن ليس هذا ربحاً) في كلام عب الجزم به ولكن في محشى نت رده وحاصله أن قول
المصنف بالربح والخسران يوزع لكل شئ بحسبه ففي الاستعارة الخسران فقط لا الربح أى ويكون المستعير على هذا لا طلب له على صاحبه
(قوله رفع الامر الى قاض) أى حنفى لكونه اذذاك كان الحاكم حنفياً أى في أيام ابن القاسم (قوله لكن بعد نص المدونة الخ) فيه ان
ذلك انما هو في اختصاصه أى سعيه واصل النص وان استعار ما يحمل عليه فلهالك فهذا قابل لان يؤول بالا كاف (قوله وقيد) مبتدأ وقوله

في الاستعارة خبر (قوله أو أن المفهوم فيه تفصيل) فيقال مفهومه أنه إذا كان باذن ان كان لغير الشركة استقل بالرجع والخمس والالا
بان كان للشركة لا يستقل (قوله ويرضى) هذا قيد لا بد منه كما هو النقل (٢٦١) (قوله الا ان كان يشغله عن العمل الخ) وهو ظاهر

حيث أخذه بغير اذن شر بكة واما
بأذنه فليس بمعتد وان أشغله عن
عمل الشركة لانه كانه تبرع له بالعمل
(قوله والعطاء) أى الاعطاء والا
فهو نفس الاخذ (قوله ان بعدت
غيبته) أى الغائب المشبه لا المشبه
به والمراد بعدت مسافة غيبته اذ
المدار على بعد المسافة وان لم تطل
اقامته فيما انتقل اليه كما قد يوهمه
المصنف ويوهم انه ان بعدت غيبته
في محل قريب انه يرد على الحاضر
وليس كذلك والقريبة كاليوم
ونحوه قال ت ت عن أبي الحسن
وما بين البعيدة والقريبة من
الوساط يرد على ما قارب القرية
له وما قارب البعيدة اه وقال
عج عن بعض التقارير الستة
أيام والسبعة لها حكم القريب وما
فوق ذلك حكم البعيد وقول المشرح
واليومين مع الخوف يفيد أنها
بدون الخوف من القريب (قوله
لانه أقعد) أى اعلم بامر المبيع (قوله
فليس وكيلاً) أى وإذا كان كذلك
فليس وكيلاً (قوله لان الشركة)
كانه تعليل لقوله أى كوكيل أى
وليس بوكيل حقيقة (قوله وما
تصرف) في قوة التعليل (قوله رد
ملك الغير) أى الذى هو البائع ثم
أقول في ذلك شئ لا نناقول ان
الحاضر وكيل عن الغائب (قوله
ولا يقال على هذا) أى على هذا
التعليل وهو ان يدهما واحدة
والمناسب أن يقول وعلى هذا فكان
يردولو كان البائع حاضر الان هذا
قضية كون يدهما واحدة (قوله

للمقارض سواء أذن له أم لا نظر الى انه لما أذن له وعمل فكان تبرع له بالعمل ومفهوم بالا
اذن انه لو أذن له لم يكن الحكم كذلك مع انه اذا استعارها لغير الشركة لا فرق فيه بين الاذن
وعدمه فلو قال ومستهير دابة للشركة بلا اذن كان أحسن والجواب أن الواو للحال
أو ان المفهوم فيه تفصيل وكذلك يستبد أحدهما اذا اتجر بوجه عندهما أو عند
بغير اذن شر بكة بالخمس والرجع فيها الا أن يعلم شر بكة بتعديده ويرضى بالتجارة بها بينهما
فلهما الرجع والخمس ان عليهما ومقتضى كلام المؤلف ان العلم بالتعدي في غير الودعة
لا يضر ولا يكون معتدياً بالقراض الا ان كان يشغله عن العمل في مال الشركة (ص) وكل
وكيل (ش) كل ممنون مقطوع عن الاضافة والمعنى ان كل واحد من الشر بكيين وكيل
عن صاحبه في البيع والشراء والاخذ والعطاء والكراء والاكتراء وغير ذلك ويطلب كل
واحد بتوابع معاملة الآخر من استحقاق ورد بعيب والفاء في قوله (ص) فيرد على حاضر
لم يتول كالغائب ان بعدت غيبته والا انتظر (ش) للسببية أى فيسبب ان كل واحد وكيل عن
الآخر يرد واحد العيب على الشر بكن الحاضر ما تولى بيعه شر بكة ان غاب المتولى للبيع غيبة
بعيدة كعشرة أيام مع الامن أو اليومين مع الخوف والرد على الشر بكن الحاضر كرد المعب
على بائعه الغائب المشار اليه فيما مر في خيار النقصه بقوله ثم قضى ان أثبت هذه مؤرخة
وصحة الشراء لم يخلف عليهما ومفهوم ان بعدت غيبته أنه لو قربت غيبته لا يرد على شر بكة
الذى لم يتول وأولى اذا كانا حاضرين وانما يرد على المتولى لانه أقعد بامر المبيع ومقتضى كون
كل وكيل عن الآخر انه لا يشترط غيبة البائع في الرد على غير البائع فليس وكيلاً صريحاً بقوله
وكيل أى كوكيل وبعبارة لان الشركة لا تساوى الو كالة لان الموكل أقام الو كيل مقامه ولا
ملك له في المبيع واما الشر بكن فقد أقام شر بكة مقامه فيما يخصه وما تصرف فيه البائع له فيه
حصه فهو غير وكيل فيها فكان الاصل أن لا يرد على غير متولى المبيع لان الرد عليه يستلزم رد
ملك الغير لكن اغتفر ذلك فيمن غاب غيبة بعيدة للضرورة ولان يدهما واحدة ولا يقال على
هذا كان ينبغي أن يرد على غير البائع حصته مع حضور البائع لاننا نقول حصته غير متميزة
(ص) والرجع والخمس بقدر المالين (ش) يعنى ان مال الشركة اذا حصل فيه ربح أو خسارة فانه
يفض بين الشر بكيين وجوباً على قدر المالين من تساوي وتفاوت ان شرط ذلك أو سكتاعنه
ومثل الرجع والخمس العمل فانه يكون على حسب المال (ص) ونفسه بشرط التفاوت ولكل
أجر عمله للآخر (ش) يعنى ان الشركة نفسها اذا وقعت بشرط التفاوت في الرجع كالو أخرج
أحدهما عشرين مثلاً والا لآخر عشرة وشرطاً التساوى في الرجع والعمل فان وقع ذلك وعثر
عليه قبل العمل فان عقد الشركة يفسخ وبعد العمل يقسم الرجع على قدر المالين فيرجع
صاحب العشرين بفاضل الرجع وهو سدسه وينزعه من صاحب العشرة ان كان قبضه ليكمل
له ثلثه ويرجع صاحب العشرة بفاضل عمله فيأخذ سدس أجرة المجموع وكان المؤلف أطلق
أجر العمل على حقيقة ومجازة حقيقة الاجرة التابعة للعمل ومجازة الرجع التابع للمال
وسهل له هذا قرينة قوله ولكل دلالة على الجانبين أى كإمر وكذلك نفس الشركة اذا استوى
المالان وشرطاً التفاوت في الرجع (ص) وله التبرع والسلف والهبة بعد العقد (ش) يعنى ان

حصته غير متميزة) أقول قضية كون يدهما واحدة لا فرق بين كون حصته متميزة أو غير متميزة (قوله ولكل أجر عمله) أى وعلى كل
للا آخر أجر عمله أى عمل الآخر (قوله أى كإمر) أى الدلالة على الجانبين كإمر أى في الحل (قوله بعد العقد) ظاهره ولو باثره بناء على
أن اللاحق للعقد ليس كالواقعه فيه

(قوله انه ليس له ذلك قبل العقد) وأما في العقد فبجزله الواقع قبله بالنسبة للتبرع والهبة وأما بالنسبة للسلف فيجوز في العقد إلا أن يكون
لكبصيرة المشتري وحاصل ما في عب ان (٢٦٢) غير السلف يمنع في العقد وقبله وأما السلف فيمنع قبل العقد لانيه فيفصل بين

أحد الشريرين يجوز له أن يتبرع على شريكه بعد عقد الشركة بشئ من الربح أو العمل وكذلك
يجوز له أن يسلفه شيئاً أو يهبه شيئاً بعد عقد الشركة بناء على أن اللاحق للعقد ليس كالواقع
فيها وعطف الهبة على التبرع من عطف الخاص على العام أو يحتمل التبرع على أنه في الربح أو
العمل والهبة من غير ذلك ومفهوم بعد العقد أنه ليس له ذلك قبل العقد أما في السلف
قطاهروا ما في الهبة والتبرع فلان ذلك كانه من الربح فيكون قد أخذاً أكثر من حقه وقوله
وله التبرع أي لشريكه وأما اللاجنبي فقد مر في قوله وله التبرع ان استأنف به أو خف
والضمير في له راجع لكل من قوله ولكل أجر عمله للآخر (ص) والقول لمدعي التلف
والخسر أولاً أخذ لائق له ولمدعي النصف (ش) الشريك أمين في مال الشركة فإذا كان بيد
أحدهما شئ من مال الشركة فقال تلف ما بيدي كلا أو بعضاً أو خسرت فيه فإنه يصدق بهين
ان اتهم ولو كان غير متهم في نفس الامر مالم تقم عليه تهمة كمدعى التلف وهو في رفقة
لا يخفى ذلك فيها فيسأل أهل الرفقة فلم يعلم ذلك أحد منهم أو يدعى الخسارة في سلعة لم يعلم ذلك
فيها الشهرة وسعرها ونحو ذلك وكذلك يقبل قول أحد الشريرين إذا اشترى شيئاً يناسبه من
المأكول والمشرب والملبس أنه اشتراه لنفسه وأما إذا اشترى عروضا أو عقارا أو حيوانا وقال
اشتريته لنفسى فإنه لا يصدق في ذلك ولشريكه الدخول فيه معه ولو حذف المؤلف للام
كان أولى ويكون عطفاً على التلف وأما مع ثبوتها فهو عطف على مدعى التلف بحذف مضاف
أي والقول لمدعى أخذ لائق له وهو خاص بالمأكول ونحوه كما مر وإذا مات أحد الشريرين
فأرادت الورثة المفاصلة من شريكه وقالوا المورثنا الثلثان وقال الشريك بل المال بيني وبين
مورثهم على التنصيف فالقول في ذلك قول مدعي النصف وقوله (ص) وحمل عليه في
تنازعهما (ش) معناه أنه إذا ادعى أحدهما ان المال بيننا على التنصيف وادعى الآخر أنه على
التفاوت وكانا حين فان القول قول مدعي النصف ويحملان عليه عند التنازع يريد بعد
أيمانها وعلى حمل الأول على ما إذا مات أحدهما والثاني على ما إذا كانا حين يقتضي التكرار
(ص) وللأشتراك فيما يبدى أحدهما الألبينة على كونه وان قالت لا أعلم تقدمه لها ان شهد
بالمفاوضة ولولم يشهد بالاقراء بها على الأصح (ش) معطوف على ما عطف عليه لاخذ واللام
مقوية أي والقول لمدعى الاشتراك والمعنى ان الشركة اذا انعقدت على المفاوضة فادعى
أحدهما على شريكه فيما يبدى أنه للشركة وادعى الآخر الاختصاص فان القول قول من ادعى
أنه للشركة ان شهدت الشركة هو وبناهما يتصرفان في عرف التجار تصرف المتفاوضين ولولم
يشهدوا على اقرارهما بالمفاوضة إلا أن تشهد بدينه مدعى الاختصاص على ارثه أو هبته فإنه
يختص به ولا يكون للشركة لان الأصل عدم خروج الملاك عن أربابها وسواء قالت البينة ان
ذلك سابق على المفاوضة وأنه لم يفاوض عليه أو قالت لا أعلم هل المفاوضة سابقة على الارث
أو هو سابق عليها فإنه يختص في الحالتين وأخرى لو قالت نعلم تأخره عن المفاوضة فالصواب
اسقاط ان من قوله وان قالت الى الخ ويكون الواو للعمال لان ما قبل المبالغه فاسد لأنها اذا
قالت نعلم تقدمه كان للشركة ما لم تشهد بأنه لم يدخل في المفاوضة بان تقول وعقد اعلى الاخراج
فقوله وان قالت الخ راجع للسمعتي وقوله ان شهد بالمفاوضة راجع لما قبل الافه وشرط
في قوله وللأشتراك فيما يبدى أحدهما واحتريته وله ان شهد بالمفاوضة عن الاقرار بالشركة أما

أن يكون ذا بصيرة أولاً وانظرا هـ ان
السلف فيه التفصيل مطلقاً في
العقد وقبله وفي شرح شب ثم ان
مثل السلف بعد العقد السلف
فيه ان لم يكن لكبصيرة المشتري
بدليل ما في فلو حذف قوله
والسلف اكتفاء بقوله وان أسلف
غير المشتري جازاً لا لكبصيرة
المشتري اسلم بحاي توجه عليه من
ان السلف في العقد ليس بمنع
مطلقاً (قوله لمدعى التلف الخ) التلف
مانشأ لا عن تجريك والخسر مانشأ
عن تجريك (قوله ولمدعى النصف)
لو قال المصنف والنصف كفاه
ويكون معطوفاً على التلف وإيهام
العطف على لائق بعينه (قوله
شئاً يناسبه) أي أو يناسب عياله
(قوله) وأما إذا اشترى عروضا أو
عقارا أي أو مأكولاً ومشروباً
لا يليق به (قوله وأما مع ثبوتها) أي
الآن يقرأ أخذ اسم فاعل ولكن
قراءته بالمصدر أنسب بقوله
وللأشتراك (قوله والقول لمدعى
أخذ لائق) وهذا خاص بما يليق به
وبعياله من اللباس والطعام وأما
الحيوان والعقار وما لا يليق به
من اللباس والطعام فلا يكون
القول قوله (قوله يقتضي التكرار)
ويقتضي أيضاً ما مور منها أنه يحمل
الأول على ما إذا كان التنازع بين
ورثة الاثنين والثاني على التنازع
على ما إذا كانا حين أو يحمل
أحدهما على التنازع في المال
والثاني على التنازع في الربح (قوله
ان شهد بالمفاوضة) وأولى ان شهد

الشهادة

بوقوع الشركة على المفاوضة (قوله واحتري الخ) هذا أحد أقوال ثلاثة ثانيها أن الشهادة بالشركة فقط
أو على الاقرار بها لا يقتضيان الاشتراك ثالثها يقتضيانه فاقصّر الشارع على القول المفصل لكونه يراه المعتمد منها

(قوله ان أشهدكم اعند الاخذ) لامفهوم له لان الاشهاد بعده كذلك (٢٦٣) وقوله مقصودة للتوفيق هي التي يشهد لها خوف دعوى

الرد (قوله مـ قول للقول) أى
المقدر بالعطف والمداول عليه
يضاً بالام مقيم ويصح كسر ان على
نهما مقول القول ويفتحها على تقدير
فى قبل انها (قوله فان أقر فواضح)
أى فتقبل دعواه الرد وان قصرت
لمدة لانه ادعى رد مال ضمن حيث
قبض بغير اشهاد على الوجه
المذكور سابقا وكان يصل للمال
والام يقبل قوله ولو طالبت كعشر
سنتين (قوله وقال الشريك الحى
بل من مالى) كنت تاركه عنده
هذا وما قاله الشارح غير مطابق
للتنقل والمطابق له ان الزوج يدعى
انه من مال المفاوضة وانه رده لها
والدافع يدعى انه من مال نفسه
فيقبل قول الزوج انه من المفاوضة
ولا يقبل قوله انه رده للمفاوضة الا
أن يطول ما بين الاخذ والمنازعة
كسنة فالقول قوله انه رده للمفاوضة
وهـذا تعلم انه لا يصح تشبيهة
المصنف على هذا الاستدراك فى
عبارته كما علمت (قوله لا لينسبة
بكارثة الخ) هذا جار فيما اذا كان
المدعى انه من المفاوضة الزوج أو
غيره (قوله مستثنى من قوله الا أن
يطول) أى مستثنى من منطوقه
وهو عدم الطول (قوله كعده وابنه)
أى ابن عمه ولا فرق بين كونه مبرزا
أم لا وقوله اذا كان مبرزا أى فاق
قرانه فى العدالة وقوله ومثله صدقه
الملاطف أى قصص شهادته اذا
كان مبرزا فى العدالة (قوله فان
يتساوىان فافان كل واحد الخ) فى عجم
وتبعه عب خلافة فتلقى عنده
ولو اختلف نصيبهما فى المال أى فى

الشهادة بالشركة فكذلك الشهادة بالمفاوضة (ص) ولم يقيم بينة بأخذ مائة أنها باقية أن أشهد بها عند
الاخذ أو قصرت المدة (ش) يعني أن أحد الشرى يكن إذا أخذ من مال الشركة مائة وكان
صاحبه أشهد عليه بها عند أخذها بينة مقصودة للتوثق ولم توجد عنده بعد موته وادعى أنها
باقية عند شريكه الميت وقالت ورثة الآخر ردوا فالأصل بقاءها عند من أخذها والقول لمن
أقام البينة سواء طال المدة أو قصرت وكذلك الأصل بقاءها عند من أخذها أن لم يشهد بها
عند الاخذ لكن قصرت المدة من يوم أخذها إلى يوم موته بان نقصت عن سنة قال بعض
ومضى السنة اغمايرنه إذا كان يتصرف في المال وان علم انه لم يصل إلى المال لم يبرأ ولو طال
الزمان ولا فرق بين بعض المال وكله اه فقوله بأخذ مائة معمول لبينة وقوله انها الخ معمول
للقول ولما كان قوله ولم يقيم بينة شاملا لان يكون أشهد بها عند الاخذ أو لا احتاج إلى قوله ان
أشهد بها عند الاخذ فالصواب زيادة همزة في قوله ان شهد بها عند الاخذ من باب أشهد رباً
حتى تؤذن بالشرط كونها مقصودة للتوثق وهى التى أشهد بها خوفاً دعوى الرد للاثلاثى لانه
يفتضى أنها لو كانت على سبيل الاتفاق يكتفى وليس كذلك والعَدُول المنتصبون للشهادة
كشهود القاضى محمولون على التوثق حتى ثبت خلافه وكلام المؤلف فيما إذا كان الآخر
ميتا كفى المدونة وأما لو كان حيا فان أقر فواضح وان أنكر فقامت عليه بينة بالأخذ فلا يقبل
قوله بعد ذلك أنه ردها إلى الشركة تسكذيبه نفسه بانكاره الاخذ (ص) كدفع صداق عنه في
انه من المفاوضة الآن يطول كسنة (ش) التشبيه في أن القول قول الدافع والميت هنا الدافع
وفي السابقة هو الآخر والمعنى ان أحد الشرى يكن إذا دفع عن شريكه مائة في صداق زوجته
ومات الدافع فقامت وورثته على الشرى بالحى وطلبوا نصيب أبيهم فيما دفع عنه من صداق
وقالوا انه مال الشركة وقال الشرى بالحى بل هى من مالى فان القول قول الورثة انها من مال
الشركة الآن يطول الزمان من يوم دفعه إلى يوم موته كسنة فلا يقبل قوله هم وتكون من مال
المدفوع عنه وقوله الآن يطول الخراجع لهذه ولما قبلها وقوله (ص) الابينة بكارثته وان
قالت لانعلم (ش) مستثنى من قوله الآن يطول كسنة أى الآن يكون المدفوع عنه الصداق
شهدت له بينة أنه ملك المال المدعى انه من مال الشركة من ارث ونحوه فانه يعتمد في ذلك على
ما شهدت به البينة ويختص به المدفوع عنه وان قالت البينة لانعلم تقدم الارث على المفاوضة
ولا تأخره لان الأصل التأخر وأخرى اذا قالت نعلم التأخر عن المفاوضة وما قبل هناك في قوله
وللاشتراك إلى قوله وان قالت لانعلم تقدمه لها من التصويب يقال هنا (ص) وان أقر واحد
بعد نفر أو موت فهو شاهد في غير نصيبه (ش) يعني ان الشرى يكن إذا افتقر فاقرا واحدا منهما
بدين عليهما أو دعيه أو رهن أو غيرهما أو مات واحد منهما فاقرا الحى منهما بما عدا كرفانه يلزمه
ما أقربه في نفسه وهو في نصيب الآخر شاهد للمقر له بخلاف معه ويستحق وهذا قول ابن
القاسم وسواء طال افتراقهما أم لا وفهم من جعله شاهداً انه لا بد أن يكون عدلا وبه صرح
الشارح ويفهم منه أيضاً انه يعمل بقوله فيما يعمل فيه بقول الشاهد كجهه وابنه وكذا أخوه
إذا كان مبرزا ومثله صدقة الملاطف (ص) والغيت نفقته ما وكسوتهما وان ببلدين
مختلفي السعركعيا لهما ان تقاربا بالاحسب كما كفرا أحدهما به (ش) يعني ان شريكى
المفاوضة تلغى نفقتهما وكسوتهما من مال الشركة بشرطين الاول أن يتساوى المالان فان لم
يتساويا فان كل واحد ينفق على قدر حصته أى قدر ماله الثانى أن يتساويا أو يقاربا بنفقة

النفقة على النفس وأما على العيال فلا بد من التساوى في المال (قوله أن يتساوى أو يتقارب في النفقة والكسوة) هذا على طريقة ابن عبد السلام والبه يشرح قوله بعد ابن عبد السلام الخ وفي عجم وتبعه عب ترجيح خلافه فالإلغاء عنده وإن لم يتقارب نفقة كل وكسوته

(قوله ان تقار بانفقة) هذا على طريقة ابن عبد السلام لانه راجع للنفس فعلى هذا قول المصنف ان تقار باراجع لما قبل السكاف وما بعده (قوله والسعر متقارب) هذا على طريقة اللقاني وفي عجب وتبعه عب وهو الراجح خلافه وهو الالغاء ولو اختلف السعر اختلافاً بيننا (قوله بان كثرت عيال أحدهما) أى أو تساوى ولكن اختلفا سنفاينزل اختلافهما في السن مع التساوى في العدد منزلة اختلافهما في العدد وهذا كله ما لم يتساوى في الاتفاق في هذا الموضوع أى كثرة عيال أحدهما واختلافهما في السن يبق شئ آخر وهو انه اختلف أيضاً في مسألة العيال عند (٣٦٤) اختلاف السعر البين فظاهر للنجى الالغاء وقال ابن يونس ينبغى اذا كان لكل واحد

عيال واختلاف سعر البلدين اختلافنا ان يحسب النفقة اذ نفقة العيال ليست من التجارة اه ويستفاد من ذلك اتفاقهما على الالغاء في الاختلاف البين اذا كانت النفقة على أنفسهما (قوله أو الاتفاق) أى على النفس في عجب خلافه فانه قال مقتضى ما ذكرنا في هذا المحل انه اذا كان أحدهما ينفق من المال والاخر لا ينفق منه انما تلغى فانهم انما ذكروا المحاسبة لهما فيما اذا كان لكل عيال ينفق عليهما منه واختلف العيال اختلافنا أو انفراد أحدهما بالعيال والفرق بين نفقة أحدهما وبين نفقة العيال لاحد هما ان شأن الاول اليسارة ولانها من التجارة بخلاف نفقة العيال في الوجهين (قوله فانها تكون له بالقيمة) وانظر هل تعتبر القيمة يوم الوطء أو يوم الحمل ان حملت وينبغى ان يحسب فيه ما يأتى (قوله فهى له) وربحها له ونقصها عليه (قوله أو مقاراتها) أى يتزايد فيها حتى تقف على غن فبأخذ به صاحب العطاء (قوله ولا حد عليه للشبهة) ولا قيمة للولد فيما اذا كان الوطء باذن شريكه مطلقا كان ملياً أو معدماً (قوله

والسكوة ولا فرق بين أن يكونا في بلد واحد أو في بلدان مختلفين السعر كانا وطننا لهما أو غير وطن أو مختلفين كالغاء نفقة وكسوة عيالهما ان تقار بانفقة وعيالاً فقوله مختلفين السعر أى والسعر متقارب وان لم يكن هنا تقارب بان كثرت عيال أحدهما ابن عبد السلام أو كان أحدهما يقنع بالجر يش من الطعام والغليظ من السكن والاخر على الضد منه حسبما كما لو انفرد أحدهما بالعيال أو الاتفاق (ص) وان اشترى جارية لنفسه فلا تخردها الا للوطء باذنه (ش) اعلم ان شراء أحد الشريكين جارية من مال الشركة كذلة ثلاث حالات الاولى ان يشتريها لنفسه للوطء وللخدمة بغير اذن شريكه فان لم يطأها فانه يخير شريكه بين ابقائها للشركة وبين امضاها بالثمن وان وطئها فانه تكون له بالقيمة ولا خيار لشريكه ولا فرق في هذه الحالة بين أن يشهد حين الشراء أنه اشتراها لنفسه أم لا الثانية أن يشتريها باذن شريكه فهى له وليس لشريكه الا الثمن ولا خيار لشريكه سواء وطئها أم لا وتأتى الحالة الثالثة فقوله وان اشترى جارية لنفسه تحت صورتان أى اشتراها للخدمة أو للوطء ولم يطأ وقوله فلا تخردها أى للشركة ما لم يطأ فان وطئ تعين التقويم على ظاهر كلام ابن يونس ويؤيده أن في بعض النسخ الا بالوطء أو باذنه وقال بعضهم يحسب على من وطئ جارية للشركة وقوله الا للوطء باذنه على هذه النسخة يكون قوله للوطء ضائعاً والمعول عليه قوله باذنه فنسخة الا بالوطء أو باذنه أولى (ص) وان وطئ جارية للشركة باذنه أو بغيره وحملت قومت والا فلا تخرأ بقاؤها أو مقاراتها (ش) هذه هي الحالة الثالثة وهى أن يشتري جارية للشركة وهى على ضربين الاول أن يطأها باذن شريكه والحكم في هذه انها تقوم عليه يوم الوطء ولا حد عليه للشبهة وتكون به أم ولد فقوله باذنه متعلق بوطئ وجواب الشرط محذوف تقديره قومت مطلقاً أى حملت أم لا سواء كان معسراً أو موسراً غير انه ان كان موسراً فليس عليه غير قيمتها وان كان معسراً فانها لا تباع ان حملت ويتبع بالقيمة وان لم تحمّل فتباع عليه لاجل القيمة الثانية أن يشتريها للشركة ويطأها بغير اذنه فان حملت فان كان الواطئ ملياً تعين أخذ قيمتها منه وهل يوم الحمل أو يوم الوطء قولان وان كان معسراً فانه يخير في بقائها على الشركة وفى أن يلزمه قيمة نصيبه منها واذا اختار هذا الثاني فله أن يتبعه بما وجب له من القيمة وله أن يلزمه ببيع نصيبه أى نصيب غير الواطئ منها بعد وضعها لا لتباع وهى حامل لان ولدها منه لا يباع بحال وبأخذ غن ما يبيع فان وبما وجب له من القيمة فلا كلام وان نقص اتبعه بالباقي كما يتبعه بحصة الولد في قسمي التخيير فقوله والاى وان لم تحمّل فلا تخرأ بقاؤها أى للشركة وقوله مقاراتها صوابه أو تقويمها ليوافق ما تجب به الفتوى وبعبارة واذا قومها على الواطئ الذى وطئ بغير اذن ولم تحمّل فان كان

وجواب الشرط محذوف) لاجابة لذلك لانه يصح جعل قوله قومت جواب الشرط لهما مسئلتين مسألة الوطء باذنه على الاطلاق ومسألة الوطء بغير الاذن المقيدة بالحمل وقول المصنف والا فلا تخرأ راجع للثانية التى هى مسألة الوطء بغير الاذن (قوله وهل يوم الحمل الخ) تظهر فائدته في الولد هل يلزم له قيمة أم لا فان قلنا تعتبر يوم الحمل يغرم قيمة حصته شريكه في الولد وان قلنا يوم الوطء فانه لا يلزم شئ (قوله وفى أن يلزمه قيمة نصيبه الخ) وهل القيمة يوم الوطء أو الحمل قولان (قوله كما يتبعه بحصة الولد) هذا يدل على أن القيمة تعتبر يوم الحمل (قوله قسمي التخيير) هما المشار لهما بقوله فانه يخير في بقائها على الشركة هذا هو الاول والثاني هو قوله فله أن يتبعه الخ (قوله فى قسمي التخيير) القسم الاول هو ما أشار له بقوله فانه يخير في التمسك بنصيبه منها وهو معنى البقاء على الشركة وفى أخذ

قيمة نصيبه والثاني هو ما أشار به بقوله واذا اختار الخ (قوله قيمة نصيبه) وتعتبر القيمة يوم الوطء أو يوم الحمل على ما تقدم (قوله من عنان الدابة) بالكسر ما تقدم به لان كل واحد أخذ بعنان صاحبه أي بالجامه وانظر لو اشترط على أحدهما أني الاستبداد وأطلق للآخر التصرف هل تكون مفاوضة فيمن أطلق له التصرف وعنا في الآخر أو تكون فاسدة وهو الظاهر لان الشركة بقية تصرفها على ما جاء فيها ولم يرفى كلامهم التعرض لهذه والذي أقوله الظاهر الصحة (قوله وجازلذي طير الخ) لم يحذف قوله وذى الثانية وتكون الاولى مساطة على طيرة لانه ربما يفهم منه مسئلة غير مرادة وهو أن يكون لاحدهما طير وطيرة (٢٦٥) وللاخر كذلك وكل طير مؤلف

على طيرته ويشتركان فيما يحصل من الفراخ مع أنها غير صحيحة لانها لم يحصل فيها التعاون وأما لو كان لاحدهما ذكران من الحمام وللاخر اثنيان منه فانها تجوز وكذلك لو كان لاحدهما ذكر وأنثى وللاخر كذلك وذكر أحدهما مؤلف على أنثى الاخر وعكسه (قوله طير ذكر) فيه إشارة الى أن المصنف أراد بالطير الواحد فيكون على هذا الطير مشتركا بين الجمع والواحد والتاء في طيرة للوحدة لالتانيث وهذا حيث لم تقم قرينة على أن المراد بطيرة الانثى كما قبلتها بالذكر هنا فان قامت قرينة على ذلك كما هنا فهل تكون التاء حية فتد

دالة على التانيث مع الوحدة أو تكون باقية على دلالتها على الوحدة والتانيث مدلول عليه بالقرينة وكلامهم يدل على هذا الثاني (قوله فلا يجوز فيه ما جاز في الطير) وكذلك ذوارقين لا يجوز أن يزواجهما على ذلك ويفسخ قبل البناء ان وقع وبثت بعده بصداق المثل وسواء سمى صداقا أم لا والولد لسيده أمه في الحالتين وكذلك من جاء لشخص ببعض

موسرا أخذ منه قيمة نصيبه وان كان معسرا فله أن يتبعه بقيمة نصيبه وله أن يبيع منها بقدر نصيبه وبأخذه ولو زاد مباحه على نصفها بل لو كان لا يني بقيمة نصيبه الا جميع ثمنها فانها تبيع كلها في ذلك اذا لمانع من ذلك لانهم لم يحمل وأمان حملت فان كان مليا فليس له الا أخذ قيمة نصيبه منها وان كان معسرا فانه يخير في التمسك بنصيبه منها وفي أخذ قيمة نصيبه منها واذا اختار هذا الثاني فله أن يتبعه بالقيمة وله أن يلزمه ببيع حصته اذا وضعت وبأخذه فيما وجب له فان وفي بما وجب من القيمة فلا كلام وان نقص اتبعه بالباقي ويتبعه بحصته الولد في قسمي التخيير (ص) وان شرط اني الاستبداد فعنان (ش) * ولما أنهى الكلام على شركة المفاوضة شرع في الكلام على شركة العنان وهي بكسر العين وتخفيف النون والمعنى ان شركة العنان جائزة لازمة مأخوذة من عنان الدابة أي كل واحد من الشريكين شرط على صاحبه أن لا يستبدد بفعله شيء في الشركة الا باذن شريكه ومعرفة فكأنه أخذ بعنانه أي بشايعته أن لا يفعل فعلا الا باذنه (ص) وجازلذي طير وذى طيرة ان يتفقا على الشركة في الفراخ (ش) يعني انه يجوز لصاحبي طيرين ان يتفقا على الشركة فيما ياتي من الفراخ من الطيرين بان ياتي أحد الشريكين بطير ذكر أو ياتي الاخر بطيرة ويزوج الذكر لأنثى على أن ما أطلع الله من الفراخ يكون بين الشريكين على السواء واغناخص الطير بالذكر لتعاضدهما في الحظن لان غيره من الحيوان اغنا يحتاج للام فقط كالاوز والدجاج فلا يجوز فيه ما جاز في الطير من الحمام ونحوه ثم ان مقتضى كلام الشارح ان كل طير على ملك ربه وهو ظاهر قول المؤلف أيضا على الشركة في الفراخ لانه يفيد ان كل طير على ملك ربه وهو ظاهر قول المؤلف أيضا على الشركة في الفراخ لانه يفيد ان كل طير على ملك ربه وهو خلاف ما لا بأسطى وخلاف كلام ابن عرفة في تعريف الشركة بانها يبيع مالك كل بعضه ببعض مال الاخر الخ فانه يقتضي أن السك الذي يتعلق بالبيع بعضه هو الطير والطيرة لوجودهما وعلمهما الا الفراخ لفقد ذلك فيها وان كان الثاني هو ظاهر قول المؤلف في الفراخ (ص) واشترى ولك فوكالة (ش) يعني ان الرجل اذا قال لصاحبه اشتر السلعة القلانية لي ولك فاشترها فوسى لهما شركة وكان وكيله عنه في نصف السلعة وكالة قاصرة لا تتعدى غيرها لشراء أي ليس للوكيل أن يبيع نصف شريكه الا باذنه في ذلك ويفهم من قوله فوكالة انه يطالب بالثمن وانه ليس له حبسها وقوله واشترى ولك أي وكل واحد ينقد حصته بدليل ما بعده وقوله فوكالة أي وشركتي ولك واغنا سكنت عن الشركة لانها معلومة واغنا يخفى جانب الو كالة فلذلك نص عليها ثم ان سياق هذه المسئلة بعد شركة العنان ظاهر في أنها مأخوذة وهو صحيح ولذلك لم يجز له أن يتصرف فيها وبهذا يعلم

(٣٤- خرش رابع) وقال ابعه تحت دجاجتك والفراخ بينهما وحكمه أن الفراخ لصاحب الدجاجة ولصاحب البيض مثله كن أني لاخر يجمع وقال ازرعه بارضك فاعاله مثله والزرع لصاحب الارض (قوله ان كل طير على ملك ربه) ونفقة كل طير على ربه لانه على ملكه وضمن كل من صاحبه وانظر هل الشركة لازمة أم لا (قوله وخلاف كلام الخ) قد يقال تعريف شركة التجار والظاهر التعويل على ظاهر المصنف ولا ينافي ما قاله ابن عرفة لما علمت (قوله واشترى) أي جاز هذا اللفظ وقوله فوكالة جواب عن شرط مقدر أي واذا وقع ذلك فهي وكالة (قوله وكل واحد ينقد) لا ينافي قوله يطالب بالثمن لان المعنى ان الامر في الابتداء ان كل واحد يطالب بالثمن فلا ينافي ان كل واحد ينقد حصته (قوله واغنا يخفى جانب الو كالة الخ) لا يخفى ان الو كالة تفهم من قوله اشترى فمدبر (قوله ثم ان سياق الخ)

لا يخفى أن هذا فيه بعد (قوله وجاز وانقصد (٢٦٦) عني) لو حذف وجاز ويكون هذا معطوفا على ما تقدم لكان

أخصر وإذا وقع ذلك على الوجه الممنوع كانت السلعة بينهما وليس عليه بيع حظ المسلف من السلعة إلا أن يستأجره بعد ذلك استجارا صحيحا وعليه ما أسلفه نقدا ولو شرط تأجيله فإن كان قد باع فله جعل مثله في بيع نصف السلعة ولو ظهر عليه قبل العقد لامتسك المسلف عن النقد (قوله صدقنا للمسلف) الحاصل أن ذلك الاجنبي أن قصد نفع الآخر فقط أو هو المأمور ومنع فإن قصد نفع المأمور فقط جاز (قوله ولأن الأصل الخ) أي وقد يعود الضمير من غير الغالب على المضاف إليه كقوله تعالى كمثل الحمار يحمل أسفارا بقي شيء آخر وهو أن قوله ولأن الأصل الخ عطف على معلول (قوله أو لحم خنزير فانه) أي اللحم وأما الخنزير فهو حي طاهر (قوله لا لكسـ) فإرخ (أدخل بالكاف بلدة قريبة لا يسمى السبيل لها سفر أعرفا فلو كان من مصر لم يلاق لم يكن سفر إلا لغة ولا عرفا كما أفاده بعض شيوخنا وهو ظاهر (قوله كما قاله بعض الشراح) أي ونص عليه الدميري وفي كلام الشيخ داود ما يفيد أنه يشترط أن يكون من أهل السوق وهما متساويان على ما يستفاد من بعض الشراح والظاهر ما اقتصر عليه شارحنا وأما المشتري فلا يشترط فيه ذلك بل ولا يشترط أن يكون من تجار تلك السلعة (قوله إلا أن يظهر كذبه) أي لكثرة ما اشتراه للفتنة بدعواه أو يترك السفر لغير عذر ظاهر

أن كلام المؤلف غير محتاج للتقييد بمقصودة (ص) وجاز وانقصد عني أن لم يقبل وأبيعها لك (ش) يعني أنه يجوز للرجل أن يقول لصاحبه اشترا السلعة الفلانية وانقصد عني ما يخصني في غنها لأنه معروف صنعه أحدهما مع صاحبه من غير عوض وهو سلفه الثمن مع تولى البيع عنه أن لم يقبل المنقود عنه وأنا أتولى بيع حصتك أي أجعل سهمي في نصيبك فإن قال ذلك منع لوجود السلف بزيادة فالسلف نقده عنه والزيادة انتفاع الناقد ببيع الاتم عنه ومثل قوله وأنا أبيعها لك أنا أتركها لك ونحوه لوجود علة المنع في ذلك وهو السلف بنفع قوله أبيعها خبر لمبتدأ المحذوف أي وأنا أبيعها لك واللام في لك بمعنى عن أي أتولى بيعها عنك أي أكون سهمسار عنك في نصيبك (ص) وليس له حبسها (ش) نقصد أن عدم حبس من نقصد عن السلعة حتى يقبض ما نقده عن صاحبه مستفاد من قوله فوكالة إلا أنه ذكره ليرتب عليه قوله (ص) إلا أن يقول واحبسها فإفكارهن (ش) يعني أنه إذا قال له انقصد عني واحبس السلعة إلى أن تقبض غنما مني فإن له حبسها حينئذ وتكون بمنزلة الرهن أي يفرق فيها بين ما يغاب عليه فيضمها إلا أن يقيم بينه على ما دعاه وما لا يغاب عليه فالقول قوله يمين كإم في الرهن وقوله فك الرهن أي الصريح فلا حاجة إلى بناءه على القول بافتقار الرهن للفظ مصرح به (ص) وإن أسلف غير المشتري جاز إلا لك بصيرة المشتري (ش) يعني أن الشخص إذا قال لا أشر هذه السلعة لك ولك وأنا أسلفك ما يخصك في غنها فإن ذلك جائز لأنه معروف صنعه من غير عوض إلا أن يكون المشتري له خبرة بالبيع والشراء وبصيرة فإن ذلك لا يجوز لأنه سلف بحر منفعته لأن الذي لم يتول البيع ربحا أسلف الذي تولى البيع لاجل خبرته بالتجارة فهو سلف بحر نفعه وأدخلت الكاف وجاهته فان قلت لوقال الآخر بدل قوله غير المشتري لكان أخصر وأوضح فالجواب أن ما ذكره المؤلف أعم إذ يشمل الآخر والاجنبي ومعنى عدم الجواز إذا كان السلف من غير الآخر مع أن النفع ليس للمسلف أنه محمول على ما إذا كان الشريك صديقا للمسلف أو نحو ذلك حتى يكون النفع للشريك نفعه له قوله إلا لك بصيرة المشتري قيل الموضع للضمير وهو عائد على أقرب مذكور وهو المشتري لا للظاهر فلم أتى بالظاهر ولم يقبل إلا لك بصيرة فالجواب أنه لو أتى بالضمير لتوهم عوده على المضاف ولأن الأصل عود الضمير على المضاف دون المضاف إليه كقوله تعالى أو لحم خنزير فانه ربح (ص) وأجبر عليها أن تشتري شيئا بسوقه لا لكسـ فوقيته وغيره حاضر لم يتسكلم من تجاره وهل وفي الزقاق لا كمينته قولان (ش) هذا شروع منه في الكلام على شركة الجبر والمعنى أن من اشتري سلعة من سوقها طعاما أو غيره للتجارة والحال أن غيره من تجار تلك السلعة حاضر لشرائها وهو ساكت لم يتسكلم وسواء كان هذا الحاضر ساكتا من أهل ذلك السوق الذي يبيع فيه تلك السلعة أم لا كما قاله بعض الشراح وأراد ذلك الحاضر الدخول في تلك السلعة فانه يجب إلى ذلك فإن أبي المشتري أن يشرك غيره فيها فانه يوضع في السجن حتى يفعل رفقها بهل السوق فإن اشتراها في غيبته أو زايده فيها فانه لا شركة حينئذ فان طاب المشتري المشاركة وأبي غيره أن يشاركه فانه يقضى على من أبي بالشركة مع المشتري في تلك السلعة إذا ظهرت الخسارة على المشتري وأما إذا اشتري شيئا لاجل أن يسافر به ولو كان للتجارة أو اشتراه لاجل القنية فانه لا شركة لأحدهما وبصدق في ذلك بيمينه إلا أن يظهر كذبه وما يشتري لأقراء الضيف وللعرس كما يشتري للقنية إذا هو داخل تحت الكاف

(قوله على المعتمد من القولين الخ) أي لان الراجح عدم الجبر وهو قول أصبغ وغيره والقول بالجبر قول ابن حبيب (قوله أو يفصل الخ) هذا هو الظاهر (قوله ولو قال لا لم يشركهم) أي وكذا لو وقعت الزيادة فلوزاد البعض وسكت البعض وقال الدلال هل بقي لاحد غرض فانه لا جبر كما نقله البدر عن الجيزي (قوله انهم لو حضروا السوم الخ) المستفاد من كلام ابن عرفة وصاحب الشامل أن سؤال من حضر اذا وقع حسين السوم أو حين الشراء سواء كان بلفظ أشركنا أو به معز يادة واشتر علينا فان أجابهم بقوله لا فانه لا يجبر على الدخول معهم ولا يجبرون على الدخول معه وان أجابهم بنعم جبر من ابي الدخول من أحد الجانبين لمن طلبه مطلقا وان سكت فان كان السؤال بلفظ أشركنا فكذلك وان كان به معز يادة واشتر علينا فان كان السؤال حين الشراء فكذلك أيضا وان كان حسين السوم وابتاع بحضرتهم فكذلك وان ابتاع بغيرها فان أراد ادخالهم لمزهم وان أراد (٢٦٧) عدم ادخالهم حلف ما اشترى لهم ولا اشركهم معه وهذا اذا كان ما اشتراه باقيا والا

فلا عين عليه هذا ما قاله عجم وتبعه عب وشب قال عجم فان قلت لم لزمه في سكوته التشريل اذا قالوا له اشركنا ولم يلزمه فيما اذا قالوا له اشركنا واشتر علينا وسكت واشترى في غيبته وحلف مع انهم زادوا على لفظ أشركنا قلت الفرق ان سكوته حين قولهم أشركنا فقط أو جب ان ما يشتر به بعد ذلك بينهم لرضاه بشركتهم بخلاف ما اذا زادوا واشتر علينا فان هذا اللفظ منه ناسخ لقولهم أولا أشركنا فله أن يحتلف انه لم يتوكل لهم في الشراء ولم يشركهم (قوله ولو قالوا له اشركنا) أي بدون اشتر علينا وما قبل المبالغة ما اذا لم يلفظوا بشي أو قالوا اشركنا واشتر علينا وما قاله شارحنا خلاف المستفاد من كلام ابن عرفة وصاحب الشامل واقصر عليه عجم (قوله ٢ بأن يقال الخ) أي أو يقال ان المفهوم فيه تفصيل فلا يعترض به (قوله يقرب من الثالث) أي اما بنقص أو بزيادة * (تنبيهه) * لواجب جامع الصنعة لمال أخرج

ومثله ما اشترى بقصد التجارة لكن في غير سوقه من بيت أو زقاق ولا فرق بين المنافذ وغيره على المعتمد من القولين في الزقاق واذا وجدت الشروط فهل يجبر ولو طال الامر حيث كان ما اشترى باقيا وهو ظاهرا طافهم أو يفصل فيه كالشفعة فلا جبر بعد سنة والعهد فيما يقضى فيه بالشركة على البائع لان المشتري كوكيل عن الباقي وأما فيما لا يقضى فيه بالشركة فالعهد فيه على المشتري وفهم من قوله لم يتسكلم أنهم لو تسكلموا حين الشراء وقالوا اشركنا فقال نعم أو سكت لجبر من باب أولى ويقضى له هو عليهم ان امتنعوا الظهور وخسارة ولو قال لا لم يشركهم لانه أنذرهم ليشتروا لانفسهم وفهم من قوله اشترى انهم لو حضروا السوم فقط واشترى بعد ذهابهم لم يجبر ولو قالوا له اشركنا لكنه يحلف ما اشترى عليهم ولو طلبه هو لمزهم لسؤالهم وهو كذلك (ص) وجازت بالعمل ان اتحد أو تلازم وتساو يافيه أو تقاربا (ش) لما انقضى الكلام على شركة الاموال شرع في الكلام على شركة الابدان والعمل قال فيها لا تجوز الشركة الا بالاموال أو على عمل الابدان اذا كانت الصنعة واحدة ولهذا قال ان اتحد أي العمل مثل خياط وخياط مثلا لان اختلاف عمل الابدان يكمي ط وحدا للغرر اذ قد تنفق صنعة هذا دون الآخر وكذلك تجوز اذا تلازم العمل كواحد ينسج والاخر يحول ويدور وينير فالمراد بالتلازم التوقف أي ان يتوقف وجود عمل أحدهما على وجود عمل الآخر كافي المثال المذكور وليس المراد به التلازم العقلي فالشرط أحد الامرين ويشترط في صحة شركة الابدان أن يتساويا في العمل بان يأخذ كل واحد بقدر عمله فيما اذا اتحدوا بقدر قيمته في غيره فاذا كان عمل أحدهما الثلث وعمل الآخر الثلثين وكان يأخذ كل واحد من الغلة بقدر ما عمل جاز وليس المراد بالتساوي أن يكون عمل كل واحد كعمل الآخر والتقارب كالتساوي فاذا كان عمل أحدهما يقرب من الثلث وعمل الآخر يزيد على الثلثين على أن يأخذ قدر الثلث ويأخذ الآخر الثلثين جاز ويرجع في التقارب لاهل المعرفة في تنبيهه في لزوم شركة العمل بالعمد أو بالشروع قولان كافي أبي الحسن ويظهر من قول المؤلف ككثير الالة ترجح القول بانها تلزم بالشروع (ص) وحصل التعاون وان عكائين (ش) أي ويشترط في شركة الابدان حصول التعاون والافلا ولذا أجزت الشركة في اللؤلؤ أحدهما يتكلف الغوص عليه والاخر يقذف أو يمسك عليه فاذا كانت الاجرة سواء جازت الشركة على التساوي فيما خرج من اللؤلؤ فان كانت اجرة من يخرجها أكثر لم يجز بالعمل الاعلى اجرة كل واحد من الاجزاء ولا يشترط

كل بقدر عمله لا يزيد حيث كان القصد الصنعة لا المال والافلا نظره (قوله كثير الالة) سبأني انه يفسد العقد اذا تبرع أحدهما في صلب عقد الشركة بآلة كثيرة فحاصله انه يفسد العقد اذا تبرع أحدهما في صلبه بالآلة كثيرة ولا يصح فيه تنذيقا لاهل الفهم منه انها تلزم بالشروع (قوله وحصل التعاون) أي في متحد العمل وأما صورة التلازم فحصول التعاون لازم فاذا لم يحصل التعاون لم يجز وعمل كل يختص به دون رفيقه فعلى هذا الواجب معلمان أحدهما يحفظ نصف القرآن الاعلى والثاني يحفظ النصف الثاني فانه لا يجوز لعدم حصول التعاون (قوله والاخر يقذف) من باب ضرب أي يرمى له الحبل (قوله الاعلى اجرة) أي على قدر اجرة كل واحد وقوله من الاجزاء نسخة بنقطة فيكون على صورة الزاى الممجة فيكون المراد اجزاء العمل وقوله نفاقهم ما واحد أي رواجه ما واحد بأن يقدم على كل حافوت بالغزل لاجل ان ينسج أقول وظاهر العبارة وان كانا يسوق واحد في عب نبع العجم خلافه

فانه قال وجمع بينهما ثلاثة اشياء بان ما اقتصر عليه المصنف كافي العتبية فمحول على ما اذا كان المكانان سوق واحد أو سوقين
نفاقهما واحد وتجول أيديهما بالعمل في المكانين جميعا أو يجتمعان بمكان كما قاله ابن رشد على أخذ الأعمال ثم يأخذ كل واحد منهما ما
طائفة من العمل يذهب بها الخافوتة يعمل فيه لرفقه به لبعته أو قر به من منزله أو نحو ذلك والحاصل ان مقاله عجم وقد تبعه عب ونقله
عجم عن ابن يونس انهما اذا كانا بسوق واحد لا يشترط أن يكون نفاقهما واحد أو لا اجالة أيديهما في الخافوتين ومقاله شارحنا لا بد من
ذلك ولو كان السوق واحد أو الاحسن مقاله شارحنا كما هو الظاهر ثم رأيت محشي نت قال مانصه عياض تأول شيخنا ما وقع في العتبية
من جواز الاقتراق انهما يتعاونان في الموضوعين وان نفاق صنعتهم في الموضوعين سواء وعلى هذا يكون وفاقا للمدونة انتهى فهذا يؤيد
ما قلنا ثم حمل هذا كله حيث كانا مشتركين (٢٦٨) في صنعة أيديهما من غير احتياج لاخراج المال أو احتاجاله وصنعتهم ما هي

المقصودة دونه فان كانت صنعة
أيديهما لا قدر لها والمقصود التجر
جاز كونهما بمكانين من غير اعتبار
اتحاد نفاقهما (قوله بما هي) أي
من قوله لم يكن لا بد من أن يكون
نفاقهما واحدًا وتكون أيديهما
تجول في الخافوتين (قوله هل يجوز
ذلك) هذا الجواز مقيد بما اذا
تسكافات قيمتهما بعد ذلك فهذا
القول ضعيف (قوله أو لا بد) أي
فلا يجوز ذلك وعلى عدم الجواز لو
وقع مضى وهذا القول هو المعتمد
(قوله اما بملك واحد كمشراء) أي
بان يشتريها معا أو يبيع مالك كل
آلة نصفها للآخر (قوله ليصير
ضمانهما منهما معا) أي ثبوتها أو
نفيها فثبتت اذا كانا في ملكهما
وعدمه فيما اذا استأجرا الآلة
(قوله في ذلك تأويلان وقولان)
فيه نظر وذلك لانه اذا أخرج كل آلة
مساوية لا آلة صاحبه ومستأجر
نصف آلة صاحبه بنصف آله
ليس فيها تأويلان وقولان وانما

كونهما بمكان واحد وان كان كل واحد بموضع على حدة لكن لا بد من أن يكون نفاقهما
واحدًا وتكون أيديهما تجول بالعمل في الخافوتين والافلا بد من اتحاد المكان فقوله وان
بمكانين كذا في العتبية وفي المدونة لا بد من اتحاد المكان ووفق بينهما بما مر * ولما كان ما قدمه
المؤلف انما هو في صنعة لا آله فيها أو فيها ولا قدر لها كالخياطه ذكر ما اذا كانت تحتاج
لا آلة كالصياغة والتجارة والصيد في اشتراط استوائهما في الآلة بملك أو اجارة فقال (ص)
وفي جواز اخراج كل آلة واستئجاره من الآخر ولا بد من ملك أو كراء أو يلان (ش) يعني انه
اختلف اذا أخرج هذا آلة وهذا آلة تساويها العمل لا بذلك على التعاون هل يجوز ذلك وهو
مذهب محققين وتأول بعضهم المدونة عليه أو لا بد أن يشتريها بملك واحد كمشراء
أو ميراث أو استئجار من غيرهما ليصير ضمانهما معا وهو قول ابن القاسم وتأولها عليه
بعض آخر تأويلان وقولان واختلف أيضا اذا أخرج أحدهما الآلة كلها من عنده وأجر
نصفها لصاحبه أو أخرج هذا آلة وأخرج الآخر آلة وأجر كل منهما نصف آله بنصف
آلة الآخر هل يجوز ذلك وهو ظاهر المدونة ابن عبد السلام وهو المشهور أو لا بد من
ملكهما الهام ملكا واحدًا مشراء أو كراء من غيرهما وهو قول ابن القاسم وغيره وعليه
تأولت المدونة أيضا في ذلك تأويلان وقولان وحذف التأويلين من الاول لدلالة هذا عليه
فقوله واستئجاره من الآخر يصح ان يحمل واستئجار كل من الآخر كالأخرى كل آلة وأجر
نصف آله بنصف آلة صاحبه وقد عزا أبو الحسن القول بالمنع للغير بعد ان ذكر ان القول
بالجواز ظاهر المدونة ويصح أن يحمل على ما اذا أخرج أحدهما آلة واستأجر منه الآخر
وهو ظاهر ما في التوضيح وتبعه الشارح وصرح بذلك والتعليل صادق بكل من الصورتين كما
أشهرنا في التقرير بتبع البعض وظاهر كلام المؤلف أنه اذا لم يجتمع بملك أو كراء تكون الشركة
فاسدة مع ان صاحب هذا التأويل يقول اذا لم يجتمع بملك أو كراء تكون الشركة ماضية فعلى
هذا هو شرط في جواز ذلك ابتداء أي ولا بد في جواز ذلك ابتداء من ملك أو كراء (ص)
كطبيبين اشتراك في الدواء (ش) التشبيه في الجواز أي في جواز الصنعة المتحدية بأن كان

طبيهما

الجواز ظاهر الكتاب والمنع لابن القاسم وغيره وظهران الاولى من

هاتين هي اذا أخرج أحدهما الآلة وأجر نصفها لصاحبه لم يكن فيها شيء من ذلك اصلا وانما قرر بها بمرام كلام المصنف وتبعه نت
تبعنا للمؤلف في توضيحه وليس الامر كذلك بل الواقع ان ما تقدم من الجواز لظاهر الكتاب والمنع لابن القاسم انما هو فيما اذا أخرج
كل آلة وأجر نصفها بنصف آلة صاحبه فليس فيها تأويلان ولا قولان نعم فيما اذا أخرج أحدهما آلة وأجر نصفها لصاحبه قولان الجواز
مذهب المدونة وهو المشهور وعليه اقتصر ابن الحاجب والمنع للعتبية فهي ذات خلاف لا تأويلين وظاهر ان الرأج منهما الجواز فتدبر
والحاصل ان الاولى وهي ما اذا أخرج كل آلة ليس فيها الا تأويلان وليس فيها قولان وانه اذا أخرج كل آلة وأجر نصفها بنصف آلة
صاحبه ليس فيها تأويلان ولا قولان وانما فيها المنع لقول ابن القاسم والجواز لظاهر المدونة ومسئلة ما اذا أخرج أحدهما الآلة وأجر
نصفها لصاحبه ليس فيها الا قولان وليس فيها تأويلان (قوله وحذف التأويلين) ظاهره ان المحذوف انما هو تأويلان فقط وأقول بل
قوله أو لا بد محذوف أيضا من الاول لدلالة الثاني ولك ان تربط قوله أو لا بد بالخ بالاول ويكون فيه الحذف من الثاني لدلالة الاول فتدبر
(قوله للغير) أي غير ظاهر المدونة (قوله والتعليل) أي الذي هو قوله ليصير ضمانهما واحدًا والمراد التعليل الذي على به المقابل

(قوله قبل المفاصلة) أى سواء كان التلف قبل المفاصلة أو بعد حصول المفاصلة (قوله كيومين) أى الذى المرض كيومين والذى الغيبة فى اليومين فالإضافة من إضافة المصدر (٢٧٠) للمفعول وهى على معنى فى وقوله وينبى الخ هذا غير ما أفاده قوله أولاً فهما

تقريران الأول للدورى فى كون المكاف أدخلت الثالث وقوله وينبى للغانى ولعج انها استقصائية وهو موافق لما فى المدونة يوماً أو يومين (قوله رجع الخ) أى الذى خطبه على صاحبه بدرهمين أى مضافين لدروهميه الاصلية أى فيتم له قيمة عمله أربعة ثم تقسم الستة بينهم على ما تعاقد (قوله وقصر به) هى العجفة التى يغسل فيها الثياب (قوله فى مطلق الفساد) ووجه جواز تبرع كل للأخر بعد العقد فى شركة المال ان الالة لتوقف العمل عليها كان اسقاط كثيرها عند العقد فيه شرط التفاوت حكماً (قوله أى وفسدت الخ) ويمكن عطفه عليه ويعتبر فى المعطوف عليه القيد أو الموصوف وهو الشركة بدون قيده أو صفته وهو العمل أى فيفسد العطف ان اعتبر القيد ويصح ان اعتبر الشركة المطلقة (قوله من باب تحقق الخ) أى من باب تحقق مدلول المطلق لان المطلق هو اللفظ والمتحقق مدلوله الذى هو الماهية ثم فى الكلام شيئان الأول ان الذى يتفرع انما هو مدلول المطلق لا مدلول العام وتحصل ان المتحقق انما هو مدلول المطلق ومدلول العام وذلك لان كلام المطلق والعام انما هو اللفظ والمتحقق انما هو المدلول الثانى ان مدلول العام الذى هو كل فرد لا يعقل تحققه فى فرد قائم على حق التأمل (قوله ان يشتري شيئاً) أى تعاقد على شراء أى شئ كان دين فى ذمتها وان كلا جمل عن الآخر

(ش) يعنى ان أحد شرى بكي العمل اذا قبل شيئاً يعمل فيه فانه يلزم شريكه أن يعمل فيه اذا لا يشترط فيها أن يعقد امعا واذا تلف يكون ضمانه عليه ما قبل المفاصلة وبعدها قال فيها ما يقبل أحد شرى بكي الصنعة يلزم الآخر عمله وضمنانه يؤخذ بذلك وان اقر فاقوله وان تفاصلا راجع لقوله وضمنانه وهذا حيث لم يقبله صاحبه بعد ان طالت غيبته أو طال مرضه فان قبله بعد طول غيبته أو مرضه فانه لا يلزم صاحبه العمل معه فيه ولا ضمان عليه فيه قاله اللخمي (ص) والذى مرض كيومين وغيبتهما الا ان كثر (ش) يعنى ان أحد شرى بكي العمل اذا مرض اليوم واليومين والثلاثة أو غاب ماذ كرفان ذلك يلغى وفائدته أن ما يعمل الحاضر الصحيح يشاركه فى عوضه القائب والمرضى لان كثر زمان المرض أو زمان الغيبة وينبى أن يراد بالكثير ما زاد على الخمسة فلا يلغى شئ من العمل الذى عمله صاحبه فى غيبته أو مرضه بمعنى انه يرجع عليه بأجرة مثله والأجرة الاصلية بينهما والضمان منهما ما ناله لوعاقد شخصاً على خطاؤه ثوب مثلاً بعشرة دراهم وغاب أحدهما أو مرض كثير اخا طه الاخر فان العشرة دراهم بينهما ويقال مأجرة مثله فى خطا طه لهذا الثوب فاذا قبل أربعة دراهم مثلاً رجع على صاحبه بدرهمين وقول الشارح اختص به أى بقيمة عمله لا بالعوض الاصلى كما توهمه عبارته (ص) وفسدت باشتراطه ككثير الالة (ش) يعنى أن شرى بكي العمل اذا انقضت بينهما على الغاء كثير الغيبة أو المرض فان الشركة تكون فاسدة ويكون ما جتمع عليه بينهما ما انفرد به أحدهما يكون له على انفراده كما أن الشركة نفساً اذا تبرع أحدهما فى صلب عقد الشركة بالالة كثيرة لها بال وأمان تبرع بالالة لا خطب لها كمدقة وقصر به فان ذلك معتبر فقوله باشتراطه أى الكثير المفهوم من كثر وهو على حذف مضاف أى باشتراط الغائه وفهم من قوله اشتراطه أنهم لم يشترطوا وأحب صاحبه أن يعطيه نصيبه من عمله جاز وقوله ككثير الالة تشبيهه فى مطلق الفساد لا بقيد الاشتراط (ص) وهل يلغى اليومان كالعجبة تردد (ش) النقل من خارج أن التردد فى الصحة اذا مرض أو غاب أحد الشرى بكي مدة طويلة هل يلغى منها يومان كما لو مرض فيهما أو غاب ما فقط أولاً يلغى منها شئ وأما الفاسدة فلا يلغى منها شئ اتفاقاً فكان من حق المؤلف ان يقدم قوله وهل الخ عند قوله لان كثر لان التردد انما هو فى الصحة ويقول كالفصيرة بدل قوله كالعجبة أى وهل يلغى اليومان من المدة الطويلة كما تلغى المدة القصيرة أولاً يلغى من الاول قاله بعض القرويين والثانى قاله اللخمي (ص) وباشتراكهما بالذم أن يشتريا بالمال (ش) لا يصح عطف هذا على باشتراطه لفساد المعنى لان الضمير فى فسدت عائد على شركة العمل والكلام هنا فى شركة الوجه فيه ضمير المعنى وفسدت شركة العمل باشتراكهما بالذم فيقدر له عامل يتعلق به ويكون من عطف الجمل لا من عطف المفردات أى وفسدت شركة العمل باشتراط الغاء الكثير وفسدت الشركة لا بقيد شركة العمل أى الشركة المطلقة من حيث هى بسبب اشتراكهما فى الذم من باب تحقق المطلق المقيد والعام فى الخاص والمعنى انهما اذا اتفقا على ان يشتريا شيئاً بينهما فى ذمتهم بما بالمال يخرجانه من عندهما ثم يبيعان ذلك فان الشركة تكون فاسدة وسواء اشتريا ذلك الشئ معاً واشتراه أحدهما دون صاحبه وهذا قول ابن القاسم وهو المشهور وانما فسدت لانها من باب تحمل على وأتحمل عنه وأسلفى وأسلفى فهو من باب ضمان يجعل وسلفى جرف نفعاً وهذا فى غير المعين أمالوا اشترياً شيئاً معيناً بشئ معلوم فى ذمتها

ثم يبيحانه والحاصل انه لا بد من تعاقدهما على شراء شئ غير معين ويحمل كل عن الآخر مثله أو أكثر (قوله وأسلفى وأسلفى) لحاز أى على تقدير اذ وقع الدفع من أحدهما فقوله من باب تحمل الخ أى فى أول الامر وأسلفى وأسلفى فى نهاية الامر (قوله أمالوا اشترياً)

أى تعاقدا على شراء شئ معين بينهما ابتداء فهو جائز أى بشرط ان يكون تحمل أحدهما عن الآخر مما لا والحاصل ان الممتنع اذا تعاقدا أول الامر على شراء أى شئ تحصل وسواء تساوى فى ضمانهما أم لا أو تعاقدا على شراء شئ معين الا انهما تفاوتا فى الضمان وأما على التساوى فلا ضرر فتدبر (قوله والاولى جعل الخ) أى لان عقدة الشركة مستلزمة كون ذلك بينهما فالحاجة لبيانها غاها هو الحكم بعد الوقوع والنزول (قوله فهو من الكلام الموجه) أى الذى يحتمل فى حد ذاته معنيين على حد سواء كقوله خاطلى عمرو قباء * ليت عينيه سواء والحاصل ان لفظ المصنف (٢٧١) محتمل لان يكون من تمام المسئلة أو مستأنفا وان كان

الاولى جعله مستأنفا والتفريع الذى هو قوله فهو الخ منظور فيه ليكون اللفظ فى ذاته محتملا لقوله والاولى الخ فتدبر وقوله وكبيع وجبه ظاهر المصنف وقول الشارح معطوف على أن يشتر بالخانه تفسير آخر لشركة الذم وليس كذلك بل هو تفسير لشركة الوجوه على أحد القولين ونص ابن الحاجب ولا تصح شركة الوجوه وفسرت بان يبيع الوجبه مال الخامل بجزء من ربحه وقيل هى شركة الذم يشترى ان ويبيعان والربح بينهما من غير مال وكلتا هما فاسدة ويمكن تقرير المصنف على ظاهره على وجه صحيح لكنه خال عن بيان كون التفسيرين لشركة الوجوه أى وفست الشركة حالة كونها متبسة باشتراكهما بالذم الخ وكبيع وجبه الخ فكبيع الخ معطوف على مدخول الباء فى قوله بالذم الخ أقول سكت الشارح عن الحكم بعد الوقوع والنزول والحكم انه اذا وقع ذلك فالوجبه جعل مسئلة بالغا مابلغ وأما من اشترى من الوجبه فان قامت السلعة خير على مقتضى الغش بين الرد وأخذ الثمن أو امضاء البيع بالثمن وان فانت

لجاء والاولى جعل قوله (ص) وهو بينهما (ش) بيانا لحكم المسئلة لا من تمام تصويرها فهو من الكلام الموجه ثم ان حقيقة البينية التساوى وليس مراد أى وهو بينهما ما على حساب ما دخل عليه واذا وقع الشراء منهما أو من أحدهما فان لم يعلم البائع لهما باشتراكهما فانه يطالب متولى الشراء ولا يؤخذ أحد عن أحد وان علم باشتراكهما فان جهل فسادها فحكم ما وقع منها من الضمان بحكم الضمان الصحيح فى غير هذه فان حضر اموسرين لم يأخذ أحدهما عن صاحبه وأخذ المالى عن المعدم والحاضر عن الغائب وان علم فسادها لم يأخذ أحدهما عن الآخر بحال وانما يأخذ من اشترى فعله بفسادها مع علمه باشتراكهما كجهله باشتراكهما (ص) وكبيع وجبه مال خامل بجزء من ربحه (ش) معطوف على أن يشترى والكاف للتمثيل فهو مثال ان لشركة الذم والمعنى ان الرجل الوجبه الذى يرغب الناس فى الشراء منه لا يجوز له أن يبيع مال رجل خامل بجزء من ربحه لانه من باب الغش والتدليس على الناس وهذا لا يجوز ولا نهاجارة مجهولة الاجرة انظر الشرح الكبير (ص) وكذى رضى وذى بيت وذى دابة ليعملوا ان لم يتساوا الكراء وتساووا فى الغلة وترادوا الا كرية وان اشترط عمل رب الدابة فالغلة له وعليه كراؤهما (ش) عطف على قوله وفست باشتراطه والمعنى انه اذا اشترط ثلاثة فى العمل فأتى أحدهم برضى وأتى الثانى ببيت فوضع فيه تلك الرضى وأتى الثالث بدابة تدور فى ذلك البيت بالرضى فان الشركة تكون فاسدة اذ لم يتساوا كراء الثلاثة وعملوا بايدهم على أن ما حصل من الغلة يقسم بينهم أثلاثا واذا وقعت على هذا الوجه يرجع من له فضل عمل على صاحبه واليه أشار بقوله وترادوا الا كرية فاذا كان كراء البيت ثلاثة وكراء الدابة درهمين وكراء الرضى درهما واحدا دفع صاحب الرضى لصاحب البيت درهمين واحدا فقوله وتساووا فى الغلة بيان لفرض المسئلة كما أثر ناله مالود خلا على أن كل واحد يأخذ من الغلة على قدر ماله لجازت ومفهوم الشرط صحة الشركة اذا تساوى الكراء وما حصل يقسم أثلاثا لان كل واحد اكرى متاعه بمتاع صاحبه وجعله نت تقرير الحكم المسئلة بعد الوقوع كما بعده من قوله وترادوا الا كرية واذا اشترط صاحب الرضى والبيت فى عقد الشركة ان العمل على رب الدابة بمفرده وعمل فان الغلة كلها تكون له وكان عمله رأس المال وعلى صاحب الدابة كراء المثل لصاحب الرضى ولصاحب البيت يريد وان لم يحصل له ربح ولا مفهوم لقوله وان اشترط عمل رب الدابة أى وان اشترط عمل أحدهم بخصوصه وانما خص المؤلف الدابة تبعال للرواية (ص) وقضى على شريك فيما لا ينقسم أن يعمر أو يبيع (ش) هذا شروع فى الكلام على مسائل يقع فيها النزاع بين الشركاء والمعنى ان الشريكين اذا كان بينهما على سبيل الشركة عقار لا ينقسم كالخام والبئر والحائوت ونحوها فاحتاج الى الاصلاح

ففيها الاقل من الثمن أو القيمة (قوله ان لم يتساوا الكراء) أى تبين فى نفس الامر ان الكراء لا يتساوا الا انهم دخلوا على ذلك ويفهم منه أنه لو تساوى الكراء لم تفسد وهو كذلك (قوله عطف على قوله وفست الخ) أى عطف على قوله باشتراطه أى وفست الشركة حالة كونها متبسة باشتراطه وفى حال كونها متبسة بكذى رضى وذى بيت (قوله وجعله نت تقريراً) هذا بعيد تنبيه بهذه الطريقة طريقة ابن يونس وهى سهلة وذكر ابن رشد طريقة أخرى فراجعها (قوله كالحام والبئر) فيه نظرقانه يقضى عليه بان يعمر أو يبيع حاصل ما عندهم القضاء المتعلق بالعمارة بمعنى الامر من غير حكم والمتعلق بالبيع القضاء بمعنى الحكم والاولى التوزيع ولا يتولى القاضي

البيع والحاصل أنه ليس المراد أنه يقضى بأحد الأمرين لا بعينه بل بأمره أولاً بالعمارة والاجبره على البيع وظاهر كلام المصنف جبره على البيع وإن كان له مال يعمر به منه وليس كذلك بل إذا كان له مال فإنه يجبر على العمارة منه كما يفيد ما نقله الخطاب عن البرزلي وهو أنه إذا كان أحد الشريكين غائباً فإن القاضي يحكم على الغائب بالبيع إن لم يجد له من ماله ما يعمر به نصيبه وانظر هل لمن أراد العمارة أخذه بما وقف عليه أولاً لا احتمال أن يكون أراد إخراج شريكه أو يفرق في ذلك بين من يفهم منه إرادته أم لا أقول والظاهر الأول في تنبيهه يستثنى من كلام المصنف البئر والعين خلافاً لما حثت ادخل البئر فإن من أبي من العمارة لا يجبر عليها ويقال لطلبها عمران شئت ولك ما حصل من الماء بعمارته وهو ما كل الماء أو ما زاد منه بالعمارة وليس لمن لم يعمر شيئاً ما حصل بالعمارة إلا أن يدفع ما يخصه من النفقة سواء كان على البئر زرع أو شجر فيه ثم مؤبراً لا كما قال ابن القاسم وقال ابن نافع والخزرجي يجبر الشريك إذا كان عليه زرع أو شجر فيه ثم مؤبراً إلا في عبارة عب ويظهر أن مرادهم باختصاصه بما حصل بالعمارة أنه يستوفى منها ما أنفق فقط قياساً على المسئلة إلا أنه لا دائماً انتهى والظاهر خلافه وفرق بينهما ما بعد كتبى هذا وجددت ما يؤيده أقول يستل ما الفرق بين العين والبئر (٢٧٣) وغيرهما كالحمام قلت فرق بعض شيوخنا أن نفع الشريك يحقق لأن البنيان يمكن

وأبي أحدهما أن يصلح فإنه يقضى عليه بأن يعمر أو يبيع ممن يعمر أو يبيع جميع نصيبه لا بقدر ما يعمر به وإذا وقع البيع فأبي الثاني أن يعمر فإنه يقضى عليه بمثل ما قضى به على الأول وشمل قوله ما لا ينقسم الوقف فإنه كملك هنا فيقضى على الممتنع من العمارة بها أو بالبيع كما هو ظاهره ويأتي في باب الوقف ما يفيد صرح به في الذخيرة وغيره عن المتقدمين وما قبل في هذا من تعين العمارة كالحاصل المشترك الموقوف عليهم ما غير صحيح وبعبارة ولو كانت إحدى الحصتين موقوفة والأخرى ملكاً ولا غلة للوقف فيعمر الشريك ويبدأ في الغلة المتجددة ويؤخذ بذلك من قوله وإن أقام أحدهم الخ ومفهوم قوله لا ينقسم إن ما يمكن قسمه إذا احتاج إلى الإصلاح وأبي البعض من الشريك فإنه لا يقضى عليه بذلك ولا بالبيع لأن الضرر يزول بقسمه (ص) كذا في أسفل ان وهي (ش) أي كما يقضى على صاحب أسفل بالعمارة أو البيع حيث وهي أي ضعف لأن صاحب الأعلى له الانتفاع بالأسفل وقول بهرام يعني وإن كان الاشتراك الخ غير جيد إذا لا اشتراك ههنا ولعله أطلق الشريك على المخالطة والمجاورة لوضوح ذلك وإذا سقط العلو على الأسفل فهو دمه جبر رب الأسفل على أن يبنيه أو يبيع ممن يبني حتى يبني رب العلو علوه فإن باعه ممن يبنيه فامتنع من بنائه جبر المبتاع أيضاً أن يبنيه أو يبيع ممن يبنيه والمراد بالأسفل ما نزل عن الطول لا الملاصق بالأرض لأنه قد يكون طباقاً متعددة فالمراد بالأسفل الأسفل النسبي (ص) وعليه التعليق والسقف وكس مرحاض (ش) يعني أن الأسفل إذا وهى وخيف على الأعلى أن يسقط فإنه يقضى على صاحب الأسفل أن يعلق الأعلى لأن التعليق بمنزلة البنيان والبناء على صاحب الأسفل وكذلك يقضى على صاحب الأسفل بالسقف لبيته لأنه أرض للأعلى وإنما كان يقضى على صاحب الأسفل به لأنه عند التنزع كما يأتي وكذلك يقضى على صاحب الأسفل بكس بئر المرحاض الذي يلي فيه صاحب الأعلى سقطاته لأنه يقضى له بذلك وله أن يرتقى به

بخلاف العين والبئر لأن ماءهما غير محقق قد يوجد ولا يوجد انتهى (قوله الوقف) أي ما كان بعضه وقفاً وبعضه مملوكاً فيقضى على ناظر الموقوف بالعمارة أو البيع ويخص قوله في الوقف لأعقار وإن خرب بما جيعه وقف لكن يتفق هنا على البيع منه بقدر الإصلاح لاجتماعه حيث لا يحتاج له وعلى أن محله إن لم يكن فيه ريع يعمر منه والا بدئ به على بيعه قطعاً وأما في مسألة المالك الخالص فإنه يباع جميع نصيبه إلا أن يبيع على ما جيعه من تقليل الشريك (قوله) ويأتي في باب الوقف ما يفيد هذه لم يأت له (قوله وبعبارة الخ) هذه العبارة هي عين القيد المردود عليه بقوله وما قبل الخ وحاصل تلك العبارة أنه لا يبيع بل المالك الذي هو الشريك يعمر ويبدأ

في الغلة قياساً على ما يأتي في قوله وإن الخ والحاصل أن العبارة الثانية ضعيفة (قوله بالعمارة أو البيع) قال بعض الشيوخ وهو محمول على من لم يكن له سوى القاعة فلا يقدر على أكثر من بيعها وأما لو كان له مال غيرها اجبر على البناء معه (فرع) لو وهى العلو والأسفل جميعاً أمر كل بالعمارة أو البيع ممن يعمر (قوله غير جيد) لا يخفى أن بهراماً كلامه ظاهر في التجوز لأنه قال فإن كان الاشتراك بأن كان لأحدهما العلو وللآخر الأسفل فإنه (قوله والمجاورة) عطف تفسير (قوله ما نزل عن الطول) أي من العلو (قوله لأنه يقضى) غلة للقاء أي لأن الأعلى يقضى له باللقاء وقوله أي للأعلى أن يرتقى به فهو كسقف الأسفل أي في الانتفاع فهو لازم لما قبله وهذا المعنى يدل عليه بعض الشراح في تنبيهه في اختلاف في كس كنف الدار المكتراة فقال أشهب على ربهما وروى عن ابن القاسم وسع أبو زيد ابن القاسم على المكتري ابن عرفة وفيه ما يدل القولين أقول وفي عرف مصر أنها على رب الدار

(قوله قاله ابن القاسم وأشهب) وانظر هل معنى ذلك ان صاحب العلو ينزل ويرمي سقاطاته واحض الاسفل وليس له في علوه رتبة
أولو كان له في علوه رتبة وعلى الاول فاذا كان له في علوه رتبة يكون كنسبه بينهم على قدر الجاهم كثير بينهم ما ولكل رتبة كما يصح
من جعل رتبة من حاض وبنى على أيضا فتنقيحها عليهم ما يحجز ذلك كذا في عب أقول والظاهر الثاني الذي هو قوله أو ولو كان له في
العلو رتبة لانه لا يتبر الحال كما هو ظاهر لمن تأمل (قوله لاسلم) واذا كان الطابق ثلاثة مثلاً فاسلم من الاسفل للوسطى على صاحب
الوسطى وما فوق ذلك على صاحب العليا ولو كان يتنفع بسلم الوسط فلا شيء (٣٧٣) عليه للوسط (قوله على المشهور) ومقابله ما حكى ابن

أبي زمنين عن بعض القرويين ان
السلم على صاحب الاسفل كالسقف
(قوله فيدخل في ذلك فرع التوضيح)
أي الذي هو مسألة المتوسط (قوله
الا لقرينه) أي كما عندنا بمصر مع
من يركب مع جارته أو ينازع الرابك
المتعلق بالجام (قوله فانظر ما الحكم)
في عب انها تكون للذي على ظهرها
الا لعرف أو قرينة وهو الظاهر
واستظهر بعض شيوخنا انها
تقسم بينهم (قوله معطوف على
شريك) لا يخفى ان عطفه على
شريك بعيد من حيث عدم المناسبة
في متعلق القضاء والذي يناسب
انما هو عطفه على بان يعمروا
نقول يجوز ان القيد في المعطوف
(قوله فالمشهور ان الغلة الحاصلة
لهم بالسوية) ومقابله قول ابن
القاسم ان الغلة كلها لمن عمر
وعليه لمن شاركه حصته من
كرائها خراباً أي على ان لو اكرت
على أن تبنى (قوله المفهومين من
السياق) أي لان الكلام في الشركة
(قوله بيان للحكم ابتداء) أي ان
المصنف بين لك الحكم الشرعي أولاً
وبعد ذلك ان امتنع شركاؤك من
العمارة ثم انك لم ترفع امرك للقاضي

فهو كسقف السفلى قاله ابن القاسم وأشهب وقال أصبح وابن وهب انما ذلك على الجميع بقدر
جماهم واستظهر (ص) لاسلم (ش) بالرفع عطف على التعليق أي ان السلم الذي يصعد عليه
صاحب الاعلى الى علوه لا يقضى به على صاحب الاسفل بل هو على صاحب الاعلى على
المشهور والسلم هو الدرج الذي يصعد عليها والمراد بالسفل بالنسبة لغيره فيشمل المتوسط
فليس عليه سلم من فوقه فيدخل في ذلك فرع التوضيح (ص) وبعد من زيادة العلو الا الخفيف
وبالسقف للاسفل وبالداية للراكب لا متعلق بلجام (ش) يعني ان صاحب العلو ان اراد ان
يزيد في البناء على علوه الذي دخل عليه فانه يمنع من ذلك ويقضى عليه بعدم فعله لانه يضر
ببناء الاسفل اللهم الا ان يزيد زيادة خفيفة لا يحصل منها ضرر ويرجع في ذلك لاهل المعرفة
وكذلك يقضى عند التنازع بالسقف لصاحب الاسفل لقوله تعالى وليبوتهم سقفا من فضة
فأضاف السقف للبيت والبيت للاسفل وأما بلاط الاعلى فليس لصاحب الاسفل وكذلك
يقضى بالداية لراكبها ولا عبرة بالمتعلق بلجامها الا لقرينه أو بينة فيعمل عليها فان كانا
راكبين عليها فانه يقضى بها للمقدم وان كان كل في جنب فهي لهم ما وان كان معهما ثالث
كراكب على ظهرها فانظر ما الحكم فقوله وبعد من زيادة الخ معطوف على شريك أو معمول
لفعل مقدور وليس معطوفاً على ان يعمروا لان العالم المتقدم مقيد بالشريك وليست هذه المسئلة
مقيدة بذلك كما قاله الساطي ولا مانع من ذلك ولا يلزم جريان القيد في المعطوف (ص) وان
أقام أحدهم ربحاً اذا بياها لغلة لهم ويستوفى منها ما انفق (ش) يعني لو اشترك ثلاثة في ربحي
فانه دمت واحتاجت الى الاصلاح فأقامها أحدهم بعد ان أبا من ذلك أي من اصلاحها
فالمشهور ان الغلة الحاصلة لهم بالسوية بعد ان يستوفى منها ما أنفق عليها في عمارتها اللهم الا
ان يعطوه نفقته فلا غلة له وانما يرجع في الغلة لانها حصلت بسببه وانما يرجع في الذمة لانه لم
يؤذن له في ذلك فقوله أحدهم أي أحد المشتركين وقوله ربحي أي مثلاً أي أوداراً أو جماً وقوله
اذا بيا أي وقعت ابا به شريكه المفهومين من السياق ومفهومه أنه لو عمر مع الاذن لا يكون
الحكم كذلك والحكم أنه يرجع عليهم ما في ذمتهم ما حصلت له غلة أم لا فان قلت قد مر وقضى على
شريك الخ والربح مما لا ينقسم واذا قضى عليه بذلك فكيف يتأتى قوله اذا بيا قلت ما ذكره
المؤلف في مسألة الربح انما هو اذا حصلت العمارة بعد ابايتها وقبل القضاء عليها بالعمارة
أو البيع وما هي بيان للحكم ابتداء ومسائل هذه المسئلة سبع انظرها في الشرح الكبير (ص)

(٣٥- خرشي رابع) بل عمرت فالحكم ما قاله المصنف استشكل قوله ويستوفى الخ بان عليه ضرر اذا دفع جملة وأخذ مفرقاً واجباً بأنه
هو الذي ادخل نفسه في ذلك اذ لو شاء لرفعها للجام فخيرها على الاصلاح أو البيع ممن يصلح (قوله سبع انظرها) بينهما فنقول الاولى
ان يعمروا أحدهم قبل علم صاحبيه ولم يطلعهما على العمارة الا بعد تمامها فانه يكون مناهما في العمارة في ذمتها وهل يعتبر مناهما مما
صرفه في العمارة أو من قيمة ما عمر منقوضاً لانه بغير اذنهما تقريران والراجح الاول الثانية ان يعمروا بذمتهم ولم يحصل منهما ما ينافي
اذنهما لانقضاء العمارة فانه يكون مناهما مما صرفه في العمارة في ذمتها الثالثة أن لا يعلمها بالعمارة الا بعد تمامها ويجوز ان ذلك
وحكم هذه كالتى قبلها الرابعة ان يسكتا حين يستأذنهما وحين عمارته وحكمها كالتى قبلها أيضاً وفي هذه الصور كلها تكون الاجرة بينهما
على قدر حصصهم الخامسة ان يستأذنهما فبياً بما يستمران على ذلك حال العمارة أيضاً وفي هذه الغلة لهم بعد استيفاءه ما اتفق
السادسة ان يستأذنهما فبياً بما يسكتا عند رؤيتهما للعمارة وحكمها كالخامسة ولا يقال ان سكوتها محال للعمارة رضاهم ما بفعله

فهو كاذبهما لا من محققهما أن يقول نحن إنما سكتنا وقوع التصريح منا أولاً بالمنع كذا في بعض التقارير وروايات الصورتان يشملهما
كلام المصنف منطوقاً السابعة أن لم يأذنا له في العمارة وبنعائه بعد ذلك فإن كان المنع قبل اشتراؤه ما يعمر به فإن حكم ذلك حكم عمارته
بعد منعهما ابتداء أو استمرارهما على ذلك وإن كان بعد اشتراؤه ما يعمر به فلا عبرة بمنعهما له لما فيه من اتلاف ماله كذا في بعض التقارير
(قوله في دخول جاره) أي أو إجراء أو بنائين فقوله ونحوه أي نحو الجدار هذا يفيد تسلط إصلاح على الخشبة وقوله أولاً أو غير خشبة
ينافيه حيث عطفه على الإصلاح (قوله ويكون هذا من ارتكاب أخف الضررين) دخول دار الجار وضرورة الإصلاح ودخول دار
الجار أخف (قوله وهذا أحسن) أي لعمومه وشموله ما ذكر وظاهره أنه لا يؤمر ولا يقضى عليه بالدخول لتفقد جداره وهو ظاهر كلام
ابن قنوج وقال الشارح له ذلك وله أن يمنع جاره من ادخال الجص والطين ويقفح في حائطه كوة لاخذ ذلك فإذا تم العمل سدت تلك الكوة
وحصنها (قوله بان كان لاحدهما جذوع الخ) (٢٧٤) أي أن أحدهما واضع عليه جذوعه من جهته ولوفي طول الحائط بتمامها

والآخر كذلك هذا معناه (قوله عطف على مقدر) فالمقدر هو مجموع قسمته طولاً ولا يقسمته مذكوراً والمعطوف هو قسمته عرضاً فالمعطوف أيضاً مقدر (قوله أي لا يقسم عرضه منسوباً بطوله) لما كانت النسبة تحتل نسبة الاصطحاب وتحتل نسبة الاستعلاء أو الظرفية قسم المراد بان القصد نسبة الاصطحاب بقوله أي لا يجعل عرضه منقسماً مع طوله أي مع بقاء طوله أي وانما يقسم طوله منسوباً بالعرض أي لا يقسم عرضه مع بقاء طوله وقوله وانما يقسم كل جهة أي يتميز كل جهة بعرضها وطولها نظر هذا الكل طول على حدة وقوله أي لا يقسم طولاً ويكون العرض الخ ظاهر العبارة أن المنفي قسمته طولاً مع أن المنفي انما هو قسمته عرضاً (قوله

وبالاذن في دخول جاره لا صلاح جدار ونحوه (ش) يعني أنه يقضى على الجار بان يأذن لجاره في الدخول لداره لأجل إصلاح جدار أو غير خشبة أو نحو ذلك ويكون هذا من باب ارتكاب أخف الضررين وإذا سقطت لك ثوب في دار جارك فإنه يقضى لك بالدخول لاخذها إلا أن يخرجها لك فقوله ونحوه أي نحو الجدار خشبة أو نحو الإصلاح كتب أو دابة وهذا أحسن (ص) وقسمته ان طلبت (ش) يعني ان الجدار المشترك إذا طلب أحد الشريكين قسمته أي بالقرعة وأبي الآخر من ذلك فإن من طلب القسمته تجب إلى ذلك إذا كان يمكن قسمه بلا ضرر فإن لم يمكن قسمه بان كان لاحدهما جذوع عليه من ناحية وللآخر جذوع عليه من الناحية الأخرى فانه ما يتقاي وانه كالذي لا يقسم من العروض والحيوان فن صار له اختصاص به وقوله (ص) لا بطوله عرضاً (ش) عطف على مقدر أي يقسمه طولاً لا يقسمته عرضاً وعرضاً تتميز نسبة تحول عن المفعول وأصله لا يقسمه عرضه كقوله تعالى وفجرنا الأرض عيوناً أي وفجرنا عيون الأرض أي لا يقسم عرضه منسوباً بطوله وانما يقسم طوله منسوباً بالعرض أي لا يجعل عرضه منقسماً مع طوله وانما يقسم كل جهة بعرضها وطولها أي لا يقسم طولاً ويكون العرض منقسماً فإينهما والمراد بطوله امتداده جارياً من المشرق إلى المغرب مثلاً لا ارتفاعه والمراد بعرضه ثخنه بان يشق نصفه (ص) وباعادة السائر لغيره ان هدمه ضرراً (ش) يعني أن الانسان اذا كان له جدار خاص به سائر على غيره فهدمه صاحبه ضرراً فإنه يقضى عليه باعادته على ما كان عليه لأجل أن يستريح على جاره ثم ذكر مقابله قوله ضرراً بقوله (ص) لا لإصلاح أو هدم (ش) والمعنى ان الانسان اذا هدم جدار نفسه لأجل إصلاحه أي لوجه مصلحة تكويف سقوطه أو لشيء لثمنه أو لأنه هدم الجدار بنفسه من غير ان يهدمه أحد فإنه لا يقضى على صاحبه ان يعيده في الحالتين على ما كان عليه ويقال للجار استر على نفسك ان شئت وبعبارة لا لإصلاح عطف على ضرراً وهذا ما يليه تصريح بمفهوم ما هو ولو قيده لكان

للتصريح

والمراد بعرضه ثخنه) أي الذي هو في العرض ولو أبقى العرض على حقيقة له ما ضرر لان

الطول اذا كان من المشرق للمغرب فيكون العرض من الشمال للجنوب واعلم انه لا موجب لهذا التكليف فلو جعل في العبارة تقديماً وأصل المتن وقسمته بطوله لا بعرضه لكان أحسن وفي س ولو قال المصنف ويقسم طوله لا يقسم عرضه واعلم ان المراد بالقسمه اما بالطول أو العرض انما هو مجرد تعليم ومحمل كونه لا يقسم عرضاً اذا كان القسم بالقرعة لان الكلام فيما يقضى به ولم يدخل على ان ما جاء نصيبه في ناحية صاحبه جل له جذوعه لانه قد يقع لاحدهما الجهة التي تلي الآخر فيفوت المراد من القسمه وأما بالتراضي فيجوز اذا تراضيا على ان كلا منهما يأخذ مني جهته وأما على انه يأخذ مني جهة صاحبه فلا لان قسمه المراضاة بيع وشرط البيع الاتفاقيات بالمبيع وكذا يجوز اذا كان بالقرعة ودخل على ان من جاءت حصته في جهة صاحبه جل له جذوعه (قوله أو أنهم هدم الجدار بنفسه) لا يجزى ان مقتضى ذلك ان يقرأ هدم بالبناء للفاعل بمعنى أنهم هدموا والافتراء بالبناء للمفعول تقتضي ان ربه هدمه مع انه اذا هدمه يقضى عليه بآدائه ويظهر من كلام المصنف ان المراد بالضرر ما يشمل قصده حقيقة أو حكماً بان هدمه عبثاً بدليل قوله لا لإصلاح أو هدم ثم انه يقرأ هدم فلامعطوفاً على مقدر أي لا ان هدمه لإصلاح أو هدم بنفسه (قوله ولو قيده) أي بان يقول وعجز عن اعادته وظاهر العبارة ان تقيد العتبية في الإصلاح والهدم ضرراً مع انه في الإصلاح وقوله وظاهر ما عند الخ المعتمد عدم التقيد

في الصورين وقوله ور بما يدل الخ لعله أراد بالمنقسم ما يمكن الانتفاع بما يخص كلا ولم يتقدم ذلك له في باب الخيار (قوله وبم سدم بناء بطريق) ولو كان ذلك البناء مسجدا (قوله بما اذ لم يطل الزمان الخ) أي بحيث يظن أو يغلب على الظن انه أعرض عنها وصيرها طر يقا للمسلمين (قوله باعة) أصله بيعة تجركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت ألفا وهو جمع بائع (قوله بائنية الدور) جمع فناء قال ابن عرفة فناء الدور ما بين بناء فاضلا عن حجر الطريق المعد للمروور غالبا كان بين يدي بابها أو غيره قال الابي في شرح مسلم في باب أول مسجد وضع في الارض مانصه قلت الفناء ما يلي الجدار من الشارع المنسج النافذ فلا فناء للشارع الضيق لانه لا يفضل منه شيء عن المارة وكذا الافناء لغير النافذ اهـ (قوله بالنضمام جلوسه) أعم من أن يكون بالنضمام (٢٧٥) مصاحبا للنضمام بان يقعد بصلصة أو بعده كان

يقعدوا واحدا من الصبح للظهر ثم قام وقعد آخر وحصل الضرر بقعود الآخر لكن بسبب كون الاول قعد المدة المذكورة فان الثاني يقام وقوله ولا يراعى كل واحد بانفراده هذا يأتي في الصورتين المذكورتين وقوله ولو بالنضمام اما معية أو بدلا كما قرر* (تنبيه)*
الراجح جواز كراء الأبنية واذا اكراهه به فلامكثرى منع من يجلس فيه تقرير وقد يقال يصير بمنزلة ربه قاله عجب وانظر فناء الخوانيت وفناء المسجدا كالأرأولى لانه مباح في الجملة وينبغي تقييده بما خف كفناء الدار قال بعض شيوخنا والظاهر ان كراء أبنية المساجد لا يجوز لانها مباحة للمسلمين ثم يرد ان يقال حيث كان له الكراء فواجبه كونه لا يمنع الباعة الجلوس فيه لانه حينئذ مالك المنفعة قاله البدر (قوله أو تدريس) عطف خاص على عام فان قراءة العلم تحصل بالمطالعة (قوله ومعنى كونه أحق استحسانا) أي ليس المراد بالقضاء في السابق للمسجد ان

للتصريح به فائدة وفي العتبية قيد ذلك بما اذا عجز عن اعادته وظهر ما عند ابن القاسم تقييد الفرع الاول بذلك دون الثاني وهو قوله أو هدم وهو مقتضى حل الشارع وحلنا كلام المؤلف على ما اذا كان السائر مختصا بأحدهما لانه اذا كان مشتركا وهدم يصير من افراد قوله وقضى على شيء فيما لا يقسم ان يعمر أو يبيع ولا يقال ان هدمه صارا بما ينقسم لانا نقول هذا غير مسلم ور بما يدل عليه ما بين في معنى المنقسم في باب الخيار (ص) وهدم بناء بطريق ولو لم يضر (ش) يعني ان من بنى في طريق المسلمين بنيا يضر بهم في ضررهم فانه يؤمر بهدمه بخلاف وان كان لا يضر بهم فكذلك يهدم على المشهور وهذا ما لم تكن الطريق ملكا لاحد بأن يكون أصلها دارا ملكا له مثلا وان هدمت حتى صارت طريقا فانه لا يزول ملكه عنها بذلك وقيد هذا بعضهم بما اذا لم يطل الزمان وهو حاضر ساكت والا قضي بهدمه فلعل هذا فيما اذا لم يطل الزمان (ص) ويجلس باعة بائنية الدور للبيع ان خف (ش) يعني انه يقضى للبيعة أي للسوقة بالجلوس في أبنية الدور لاجل البيع اذا كان ذلك شيا خفيفا والا فلا يجوز فضلا عن ان يقضى به قال أصبغ انما يباح الجلوس ما لم يضر به الطريق أو يمنعوا المارة أو يضروا بالناس واحتز بقوله للبيع من جلوس الباعة للتحدث ونحوه فانهم يقومون وضيمر ان خف يصح عوده للبيع أو للجلوس وسواء كان من واحد أو من متعدد فن حصل بجلوسه الضرر فانه يقام وان لم يكن انما حصل الضرر بالنضمام جلوسه جلوس من قبله ولا يراعى كل واحد بانفراده لان العلة الضرر وقد وجد ولو بالنضمام (ص) وللسابق كمسجد (ش) يعني ان من سبق الى مكان من الطريق لبيع فيه أو غيره فانه يقضى له به كما ان من سبق الى مكان من المسجد وجلس فيه لقراءة علم أو تدريس أو فناء فانه يقضى له على غيره به فقوله وللسابق راجع لقوله ويجلس باعة أي وقضى للسابق منهم وقوله كمسجد تشبيه ومعنى كونه أحق استحسانا بمعنى ان القاضي يقول له الاحسن والاولى لك عند الله هذا فيكون خارج مخرج الفتوى لا يخرج الحكم ابن عبد السلام من اتم بالجلوس في موضع من المسجد لتعليم علم وشبهه فانه أحق بذلك الموضع من غيره وقيل ان ذلك على سبيل الاستحسان (ص) وبسدة كوة فتحت أريد سد خلفها (ش) أي يقضى على من فتح كوة أو بابا أو غرفة من داره

القاضي يقضى له بذلك (قوله عند الله) ظاهره انه متعلق بالاولى حينئذ يكون معناه ان المولى يطلب مثل أي الجالس ان تجلس في هذا المكان ولا تنتقل منه وتلك غيرك من الجلوس فيه وظاهر أن هذا ليس مراد وانما المراد الاول عند الله والمحسوب له أن يكون المكان لك بحيث انه لا ينافر عليك فيه أحد فالاولى لغيرك أن لا يجئك للقيام منه ويجلس موضع حينئذ فالمنفصل أن لا يجعل قوله لك متعلقا بالاولى والاحسن بل في العبارة تقديم وتأخير والاصل والاحسن والاولى عند الله أن يكون هذا لك لا لغيرك (قوله من اتم) أي اشتهر حاله ان كون الاحقية لسابق المسجد معناها الاستحسان ما لم يشتهر ذلك بالجلوس في ذلك الموضع فانه يقضى له به على المعتمد (قوله وقيل ان ذلك على سبيل الاستحسان) أي فلا يقضى ولو اشتهر بالمعتمد الاول والظاهر ان اختصاصه به في الوقت الذي اعتاد فيه ما ذكره فقط لا وقت غيره بدله أو أزيد منه ولا مانع عنه غيبة انقطاع ولا ما اعتاده والده ابن ناجي ومواقع الطلبة عند تابتوس يقضى لهم بها (قوله كوة) بالفتح والضم والفتح أشهر وهو عبارة عن الطاق قاله أبو الحسن (قوله فتحت) أي أحدث فتحتها اشرف على جاره وأمان كانت قديمة فلا يقضى بسدها (قوله سد خلفها) بالتشوين وليس مضافا لخلف لانه من الظروف اللازمة للظرفية (قوله على من فتح كوة) أي أحدث فتحتها (قوله أو غرفة) أي أحدث غرفة

(قوله يشرف منها على جاره) أي بحيث يثبت بين الراي منها الوجهه فان لم تظهر الوجهه لم يكن ذلك ضررا ويخطر في سلك كلام المصنف من بني مسجد اشرف سطحه على دار اشخاص فان بانيه يجبر ان يستريح على سطحه ويمنع الناس من الصلا فيه حتى يتم الستر وكذلك من بني صومعة تكشف الجيران لهم منعها قاله اشهب (قوله اذا اراد يدس دخلفها) أي كائن في خلفها (قوله وتقلع الخ) اشارة الى انه لا يكتفي بسد الخارج والداخل فقط بل يسد ايضا ما يدل عليها كواجهه وخشبة وعتبة لتلاي طول الزمان فيريد من أحد دئها أو غيره اعادتها (قوله والمراد بالخلف) انظر من أين ذلك اذ يمكن انه أراد بالخلف الخارج باعتبار الداخل (قوله لان المراد بالخلف بالنسبة للخارج) أي الخارج من النكوة الى جهة الخارج وقوله بعدم متعلق يقال أي لا يقال بعد ذلك الاعتبار للخارج خلف كما هو قضية الخ (قوله كما هو قضية كلام المؤلف) أي ان قضية المؤلف ان الخلف ما كان خارجا ووجهه ذلك ان الفتح اغما هو من داخل فذكر الخلف معه يؤذن بانه جهة الخارج (قوله دخان كمام) يجوز قراءته بالاضافة أي اضافة دخان الحمام وبالتنوين وفي الكلام حذف مضاف والتقدير يمنع ذى دخان وذى (٢٧٦) رائحة (قوله والمسقط) اسم لمكان اصلاح الاسقاط وازالة ما فيه من الفضلات

يشرف منها على جاره ان يسد جميعها اذا اراد يدس دخلفها فقط وتقلع العتبة من الباب لتلاي طول الزمن وتبقى حجة المحدث ويقول انما أغلقته لا عيده متى شئت والمراد بالخلف الداخل لان المراد بالخلف بالنسبة للخارج وان كان الحكم واحدا في سد الداخل والخارج الا انه لا يقال للخارج خلف بعد اعتبار نسبة الخلف للخارج كما هو قضية كلام المؤلف (ص) ويمنع دخان كمام ورائحة كدباغ (ش) يعني ان الحمامات والافران وما أشبه ذلك اذا كانت حادثة فانه يقضى بمنع دخانها لانه يؤذى الناس رائحته وكذلك رائحة الدباغ وما أشبهه اذا كانت حادثة فانه يقضى بمنعها ومثل الدباغ المذبح والمسقط والمصلق لان الرائحة المنتنة تحرق الحياشم وتصل الى الامعاء فتؤذى الانسان وقال البساطي ان قلت ما الفرق بين الرائحة والدخان والكل دخان والكل مشعوم قلت الفرق على الوجه المذكور انه غنى بالدخان المحسوس بالبصر وبالرائحة ضده وان كان الكل دخانا خفيفا وعلى الوجه الثاني ان الدخان يحصل ضرره بغير الشم كتسويد الثياب والحيطان ونحو ذلك (ص) واندر قبل بيت (ش) الاندر هو الجرين والمعنى ان من جعل اندره قبل بيت شخص أو حافوته وما أشبه ذلك فانه يمنع لانه يتضرر بتسبب التسذرية وقبل بكسر القاف وفتح الباء أي تجاه ثم ان المؤلف لو حذف قوله قبل بيت لسلّم مما أورد عليه من ان منعه لا ينقيد بكونه في مقابلة البيت بل بحصول الضرر وأما الغسل والضراب يؤذى وقع ضرره مما لا يمنع من ذلك ابن حبيب ومن أراد ان ينفض حصره أو غيره على باب داره وهو يضر غباره بمن يمر بالطريق يمنع من ذلك ولا حجة له أن يقول اغما فعلته على باب دارى (ص) ومضر يجدار واسطبل أو حافوت قبالة باب (ش) يعني ان هذه الاشياء يقضى بمنعها فن أراد ان يحدث شيئا يضر بجدار جاره من هدمه أو رهنه ككفر بئر أو رحي فانه يمنع من ذلك أو أراد ان يحدث اسطبلا لحبسه أو حافوتا لبيع أو غيره قبالة باب شخص فانه يمنع من ذلك لانه يلزم منه ان يطلع على

(قوله والمصلق) يحمل على مصلق له رائحة خبيثة والا فمصلق الفول والتمرس لرائحة خبيثة له (قوله الحياشم) جمع خيشوم وهو أقصى الانف (قوله الامعاء) أي المصارين (قوله والكل دخان) أقول كون الكل دخانا يتوقف على نقل (قوله والكل مشعوم) الاولى أن يقول والكل رائحة (قوله على الوجه المذكور) أي الجمع بينهما والاولى الوجه الاول وهو ان الكل دخان بدليل قوله وعلى الثاني (قوله وبالرائحة ضده) أي المحسوس بحاسة الشم (قوله وان كان الكل دخانا خفيفا) لا تظهر الخفة فيما يدرك بحاسة البصر فالاولى ان يحذف قوله خفيفا وتقدم ان ما يدرك بحاسة الشم كونه يسمى دخانا يتوقف على نقل (قوله ان الدخان يحصل الخ) أي والرائحة ما يحصل ضرره باسم أقول ولو حذف قوله على الوجه

المذكور وقوله وعلى الوجه الثاني وقال قلت الفرق من وجهين الاول انه غنى بالدخان ما يدرك بحاسة البصر وبالرائحة عورات ما يدرك بحاسة الشم الثاني انه غنى بالدخان ما يحصل ضرره بغير الشم كتسويد الثياب وبالرائحة ما يحصل ضرره بالشم كرائحة الجيفة لمكان أحسن ليفيد أن الفرقين متعلقان بكل من الامر من قدبر (قوله واندر الخ) في مخرج شب والظاهر ان در مصروف لانه ليس بعلم ولا صفة وانما هو اسم جنس فليس فيه من موانع الصرف الا الوزن وهو غير مستعمل بالمنع (قوله بل بحصول الضرر) فيه شئ وذلك ان الجرين اذا كان من أى ناحية من البيت يقال له قبل (قوله والضراب) عطفه على ما قبله عطف عام على خاص بدليل قوله يؤذى وقع ضرره مما يفرد الضرر في الذى يدق الثياب مثلا والحداد والنحاس (قوله واسطبل) يقطع الهزمة لانه ليس من الاسماء المبدوءة بهزمة الوصل ولو حذف قوله واسطبل ما ضرر لانه باعتبار رائحته داخل في قوله ورائحة الخ وباعتبار مضره الجيران داخل في قوله ومضر يجدار وباعتبار مجرد الضرر ما غنى لقوله وصوت ككمد وهذا كله من حيث مرعاة الاختصار فلا يرد ان يقال هذه مسائل منصوص عليها فاذا أراد أن ينسبها عليها كما هي (قوله ان يحدث شيئا) أي ولا بد من ثبوت ذلك بالبينه فاذا ثبت ذلك بما يقضى بهذه

(قوله وحركتها بالانوار) أي قمتع النوم (قوله وارضاءه) مقابلة ما ذهب اليه ابن غازي من تقييده بغير السكة النافذة وأما النافذة فسوى فيها ما بين الحائوت والباب وهو الذي أفتى به ابن عرفه ورجح كل منهم ما (قوله بأن امتدت اغصانها) فيه إشارة الى أن قول المصنف من شجرة على حذف مضاف أي من اغصان شجرة وقدره لانه المستول وأما إذا أضر جدارها المغيب في الأرض جدار غير مالكيها فيكون داخل في قوله ومضر بجدار (قوله لان صاحب الجدار) فيه ان هذا انما يكون في الأرض المحمية (قوله والراجح الاول) انظر كيف يجاب عن تعليل المقابل (قوله لاما نضعه أو شمس أوريج) (٢٧٧) ولو الثلاثة كما هو ظاهر وكذا لا يمنع من احداث ما ينقص الغلة كاحداث قرن قرب

فرن آخر أو جمام قرب جمام آخر (قوله عطف على مدخول الباء) أي ويقدر مضاف أي لا يمنع مانع ولو عطفه على دخان لكان أسهل (قوله من الاندر) أي في الاندر (قوله من الشمس والريح) فان كان الضوء ينفعه يرجع له (قوله وعلو بناء الخ) أي لمسلم لا ذمي فيمنع وفي المساواة قولان فقيسيل يجوز وقيل لا واذما لمكودا راعا لينة أفروا عليها هذا هو المعتمد خلافا لمن يقول هذا مذهب الشافعية فقط (قوله والافسك المالك الخ) أي وان لم تكن السكة نافذة وهذا راجع لقوله سكة نفذت فقط لا لقوله سابقا بسكة نافذة والا لاكتفى بواحدة وأما قوله الابايا ان نكس فانما يناسب مفهوم الاولى فقط فهو باعتبار ما قلنا استثناء منقطع لانه لم يكن داخل اقتدر (قوله ومنع من الضرر) أي من كونه يتطلع بالفعل (قوله اللام في ليشرف لام العاقبة) أي لانه لم يكن داخل على قصد الضرر وانما يؤل لذلك (قوله فليس كمشكلة المنار) أي لان من أحدث مسجدا فانه يجبر على أن يبنى بنا مجتهد

عورات جاره ولما في الاصطبل من الضرر ببول الدواب وزبلها وحركتها بالانوار وظاهر ما ذكره في الحائوت قبالة الباب من المنع ولو كان بسكة نافذة وهو ماصوبه بعض القرويين وارضاه ح وليس كباب بسكة نفذت لان الحائوت أشد ضررا والتكرار الوارد عليه دون باب المنزل ومفهوم قبالة الباب انه ان لم يكن كذلك لا يمنع منه وهو كذلك (ص) وبقطع ما أضر من شجرة بجدار ان تجددت والافقولا (ش) يعني ان من له شجرة بجوار جدار انسان وأضر بالجدار بان امتدت أغصانها عليه فان كانت حادثة عنه فانه يقضى بقطع الزائد المضر بالاختلاف وان كان الجدار هو الحادث عليها فهل يقضى بقطع الزائد المضر أولا لان صاحب الجدار أخذ من حريم الشجرة في ذلك قولان الاول لمطرف والثاني لابن الماجشون والراجح الاول (ص) لاما نضعه أو شمس أوريج الاندر (ش) عطف على مدخول الباء في قوله وبنع والمعنى ان من رفع بناء على بناء جاره حتى منع ما ذكر فانه لا يمنع من ذلك وأولى لو نقص ما ذكر الا ان يكون منع الشمس والريح عن أندر فانه يمنع من ذلك لان المقصود من الاندر ما ذكر ومثله طاحون الريح فالاستثناء من الشمس والريح واللام بمعنى عن وهي صلة المتعلقة بخدوف كما ترى في التقرير (ص) وعلو بناء وصوت ككمد وباب بسكة نافذة وروشن وسباط لمن له الجانيان بسكة نفذت والافسك المالك لجميعهم الابايا ان نكس (ش) قال فيها في آخر باب القسم ومن رفع بنيانه فجازه بنيان جاره ليشرف عليه لم يمنع من رفع بنيانه ومنع من الضرر قال ابن غازي عن أبي الحسن اللام في ليشرف لام العاقبة انتهى وهذا يقيدان ما آل الى الضرر ولم يدخل عليه ليس كالضرر المدخول عليه أي انه أخف منه ولعله من جهة ان ازالته لا تتوقف على ان يبنى ما ينفعه أن يشرف على جاره فليس كمشكلة المنار فانه فيه يأمره جاره ان لا يشرف وان فعله جائزا ابتداء بخلاف المدخول عليه ابتداء وكذلك لا يمنع من أحدث على جاره ما لا يضر به ضررا قويا كصوت الكمد وهودق القماش وكذلك القصار والحداد ومثل ذلك صانع الآلات المباحة عند تجرتها ومعلم الانعام عند الفعل ومعلم الصبيان عند رفع أصواتهم وما أشبه ذلك وبعبارة ولا يمنع احداث صوت ككمد من حيث صوته فان أضر بالجدار منع كما مر وفي المواق ما لم يشهد ويدم والامنع وكذلك لا يمنع من فتح باب في سكة نافذة الى الفضاء ولو مقابلا لباب جاره عند ابن القاسم في المدونة كانت السكة واسعة أم لا واحترز بالنافذة من غير النافذة فانه لا يجوز له ان يفتح فيها بابا الا برضا جميع الجيران كما يأتي وكذلك لا يمنع من احداث روشن وهو الجناح الذي يخرج منه الشخص في حائطه اذا كان لا يضر بالمسارين وكانت السكة نافذة وكذلك لا يمنع من احداث سباط وهو جعل سقف ونحوه على

ان من كان على السطح لا ينظر الجيران (قوله فان فيه) أي فان الشخص فيه أي رفع البناء يا امره جاره أن لا يشرف فقط أي لانه يأمره بان يحدث بنيانا يمنع من النظر وقوله وان فعله معطوف على ان ازالته وقوله بخلاف المدخول عليه ابتداء أي كالمنار والمسجد الذي يكشف سطوحه (قوله صانع الآلات المباحة) أي كالدق (قوله الا برضا جميع الجيران) هذا يقتضي ان قول المصنف والافسك المالك راجع لقوله وباب بسكة نافذة وليس كذلك بل انما هو راجع للروشن والسباط وذلك انه اذا لم تكن السكة نافذة لا يمنع أصلا ان نكسبه عن باب جاره واما ان لم ينكسبه فلا يشترط الارضا ذلك الجار فقط بخلاف السكة سبعة أذرع بذراع الا دمي الوسط وقيل بذراع البنيان المتعارف ومجمله في موات اذن الامام في عبارته بيو تار اختلاف طرقهم الى منازلهم لاني طرق قديمة دون سبعة بين بيوتهم لم يعلم محدثها

(قوله فان لم تكن السكة نافذة) ضعف هذا التفصيل وان المشهور انه لا فرق بين النافذة وغيرها في التمسك من ذلك اذا لم يضر الروشن والسابط بأهل السكة الغير النافذة في ضوء ولا ممر راكب نص على ذلك في المدونة وهو قول ابن القاسم وجماعة من الاشياخ وأفتى به الشريفة سيدي عبد الغفور العمراني وهي أول مسألة من فوازل المعيار اه (قوله لكن في الكافي الخ) اعتمده عجم (قوله راجع لهما) أي للسابط والروشن وقوله كما قال (٢٧٨) المؤلف أي من التفصيل بين النافذة وغيرها (قوله خلافا لابن عرفة) تقدم انه

الذي مر عليه صاحب المعيار (قوله) فيمنع من الصعود عليها) أي حتى يجعل بها سائرا يمنع من الاطلاع على الجيران من أي جهة حتى لا يتبين به اشخاص ولا هيئات ولا ذكور ولا ناث قربت دارهم أو بعدت لتكرط طوعها (قوله اغرز خشبة) أي لاستناد عليها أو سقف (قوله وارفاق بماء) أي بفضل ماء اذا احتاج اليه جاره لشرب أو زرع أو غيرهما (قوله ونحوها) أي كبحر (قوله من فتح باب) أي كان يكون له باب من جهة أخرى يفتح له فيخرج منه لقربه من السوق مثلا وقوله وجواز في طريق الخ معطوف على فتح باب وفي العبارة تسامح والمعنى من طريق يجوز فيها كالمو كان الجارك طريق خاصة به يذهب منها للسوق فيأذن لك بالمرور فيها الا جل قرب السوق مثلا (قوله) وروى أيضا بصيغة الجمع الخ) فالحاصل انه بروايات ثلاثة والجمع له صيغتان ثم لا يخفى انه اذا قرئ بفتح تين يكون اسم جمع فتحوز في قوله جمع فتدبر (قوله فليل أر بعون الخ) أي وقيل ستور دارا عن عينه وستون عن يساره وستون خلفه وستون أمامه هكذا روى في الحديث وسنده ضعيف (قوله وله ان يرجع الخ) أي وله الرجوع في عرصه لبناء أو غرس لجاره أو غيره

حائطين لرجل مكتنف الطريق بسكة نافذة حيث كان لا يضر بالمارة فان لم تكن السكة نافذة الى الفضاء فانه لا يجوز له أن يحدث روشنا أو سابطا لا يرضى جميع أهل السكة ولو رفعهم مارفعا ينسا ولا يكفي اذن بعضهم لانهم كالاشراك لكن في الكافي ما يفيد ان المعتبر اذن من يمر لمنزله من تحت الروشن والسابط ممن منزله من أهل السكة دون من لم يمر تحتها فلا يعتبر اذنه انتهى ولو أراد أن يفتح بابا في السكة الغير النافذة فلا يمنع ان تكتبه من باب جاره بحيث لم يشرف على مافي دار جاره ولا قطع له مرفقا ومن باب أولى اذا كانت السكة نافذة الى الفضاء وتقدم الجواز فيها وان لم يكتب فقوله بسكة تفتت راجع لهما والرواية كما قال المؤلف خلافا لابن عرفة في انه لا فرق بين النافذة وغيرها وان يمكن من ذلك اذا لم يضر فان قيل المحل للضمير فكان يقول بها وأجيب بانه لو أتى بالضمير لا يحتمل رجوعه للسكة لا بقية مداه فلذلك أتى باظهار المقيده وقوله فكالمالك لجمعهم إشارة الى انها ليست ملكا تاما والا كان لهم أن يحجروها على الناس بغلق والمذهب انه لا بد من اذن الجميع خلافا لمن فصل (ص) وصعود نخلة وانذر بطويعه (ش) يجوز نصب وصعود عطف على المستثنى ويجوز جره عطف على مانع والمعنى ان من في داره نخلة أو شجرة فانه يجوز له أن يطالع لها ليجني ثمرها أو لاجل اصلاحها وما أشبه ذلك لكن يجب عليه ان يئذ جاره بطويعه اياها خوف أن يشرف على عورة جاره وقيل باستحباب الانذار بخلاف المنارة المحذورة أو القديمة حيث كانت تكشف على الجيران فيمنع من الصعود عليها لان الصعود يلحق الثرة ونحو ذلك نادر بخلاف الاذان (ص) وندب اعادة جداره لغرض خشبه وارفاق بماء وفتح باب (ش) يعني ان الانسان يندب له ان يعبر جداره ليغرز فيه جاره خشبة ونحوها وان يرفقه بمافيه منفعة من فتح باب وارفاق وجواز في طريق وما أشبه ذلك للماني الموطأ من قوله عليه الصلاة والسلام لا يمنع أحدكم جاره خشبة تغرز في جداره رواه ابن وهب خشبة بلفظ الواحدة ورواه عبد الغني خشبه على الجمع وبعبارة خشبه بصيغة الجمع بفتح الخاء والشين وضم الهاء وروى أيضا بصيغة الافراد وروى أيضا بصيغة الجمع مع ضم الخاء والشين واختلف في حد الحجرة فقيل أر بعون دارا من كل ناحية والجار على ثلاثة أقسام جاره عليه حقان وهو الجار المسلم الاجنبي وجاره عليه ثلاثة حقوق وهو الجار المسلم الذي بين وبينه قرابة وجاره عليه حق واحد وهو الجار الذمي (ص) وله أن يرجع وفيها ان دفع ما أنفق أو قيمته وفي موافقته ومخالفته تردد (ش) موضوع هذه المسئلة كافي المدونة انه أعاره عرصته لينبئ فيها أو يغرس فلما فعل ذلك أراد أن يرجع قبل المسدة المعتادة فليس له الا أن يدفع المعير للمستهير ما أنفق وفي باب آخر منها الا أن تدفع له قيمة ما أنفق والتركته الى مثل ما يرى الناس انك أعارته الى مثله في الامسدا واختلف الاشياخ فيما وقع في المدونة في الموضوعين هل هو وفاق أو خلاف فن قال وفاق جعل معنى قول الامام ما أنفق على انه أخرج من عنده ثمنا أو صرفه في المؤن وحل قوله أو قيمته على ان المؤن كانت موجودة عنده أو ما أنفق اذا رجع بالقرب وقيمته

اذا حيث لم يقيد العارية بعمل ولا أجل والا لزم لا نقضه كما يأتي له في العارية ولزم المقيدة بعمل أو أجل لا نقضه والا فالمعتاد (قوله وفيها ان دفع ما أنفق الخ) كلامه يقتضي ان غير المدونة يقول بأن له الرجوع وان لم يدفع ما أنفق أو قيمته وليس كذلك و يقتضي أيضا أنه مخير في دفع ما أنفق أو قيمته وليس كذلك بل أرفى كلامه للتنبؤ بالاختيار فلوقال وله أن يرجع ان دفع ما أنفق وفيها أيضا قيمته لاسم من هذا (قوله في الامد) أي من الامد أي الزمن (قوله أو ما أنفق اذا رجع بالقرب الخ)

هذا لا معنى له لانه انما يعطيه قيمة ما انفق يوم البناء فلا راعى قرب زمان ولا بعده ولا يصح ما قاله الاول كان المنظور له قيمة البنيان لا قيمة المؤن الذي هو المتبادر من قولها قيمة ما انفق وقوله او ما انفق اذ لم يكن (٢٧٩) فيه تغاين أى بان كان اشترى المؤن بالمناصب من القيمة وقوله وقيمته ان تغاين بأن يكون اشترى المؤن برأئد عن القيمة متفاحشا (قوله قلت قد ذكر بعده

الخ) أى لانه قال وله الاخراج في كبناء وقوله أو قيمته الخ هذا يفيد ان المراد قيمة الحائط وليس كذلك لما مر المفيد قيمة المؤن لا قيمة الحائط ومثله عبارة شارحنا عبارة شب وعب فالمناسب حذفه

باب المزارعة

(قوله مأخوذة من الزرع) وعبرة بهرام مأخوذة من الزرع وهو علاج ما تنبت به الارض وعبر بالاخذ لانه أعم لان الاشتقاق لا يصح لان الزرع اسم للمزروع على ما قال واذا قدرت مضافا في كلام شارحنا وافق كلام بهرام أى علاج وهو أحسن (قوله لقوله تعالى) لا يخفى أن الشارح ادعى دعوتين ولم يظهر من الآية دلالة لاحد منهما فتدبر (قوله ويتصور هنا في بعض الصور) بان يكون لكل منهما العمل والبذر وقوله وطردت في الباقي كان يكون من أحدهما العمل والاخر البذر (قوله ان عقد المزارعة) أى عقد هو المزارعة (قوله قاله) كسذا في نسخة بالهاء ولعلها زائدة (قوله فلا تلزم بالعمل الخ) في ك وأما العمل كالحرث مثلا فلا يكمن من أراد الفسخ له ذلك ومن له عمل يرجع به على صاحبه أو يقسمان الارض ان كان العمل

اذا رجع بالبعد أو ما انفق على ما اذ لم يكن فيه تغاين وقيمته ان كان فيه تغاين ومن قال خلاف اكتفى بظاهر اللفظ والى ذلك أشار بالتردد وأما بعد انقضاء الزمن أو العمل المعتاد فكلما غاصب كما ذكره المؤلف في باب العارية فان قلت يأتي للمؤلف في باب العارية ولزمت المقيدة بعمل أو أجل لانقضاءه والافالمعتاد وهذا يفيد انه ليس له الرجوع في العارية وهو خلاف ما هنا قلت قد ذكر بعده ما يفيد ان قوله والافالمعتاد مخصوص بما عير لغير البناء ونحوه واما ما عير لذلك فله الرجوع فيه كما أشار له بقوله وله الاخراج في كبناء الخ فان قلت كلامه هنا يشمل ما عير للبناء ويشمل غيره قلت لا نسلم ذلك اذ قوله وفيه ان دفع ما انفق الخ انما هو فيما عير للبناء أو للغرس وأما غير ذلك فيلزمه فيه المعتاد بالتراع وقوله أو قيمته أى قائما على التأييد * ولما كانت شركة المزارعة قسما من الشركة ناسب ان يعقبها لها وانما أفرد بها لترجيح لمزيد أحكام وشروط تخصها والافقهها ان تدرج في الشركة فقال

فصل لكل فسخ المزارعة ان لم يبذر (ش) المزارعة مأخوذة من الزرع وهو ما تنبت به الارض لقوله تعالى أفرايت ما تخربون أنتم ترعون أم نحن الزارعون وصيغة المفاعلة شأنها ان تكون من اثنين يفعل كل واحد منهما صاحبه مثل ما يفعل الآخر به مثل المضاربة وتتصور هنا في بعض الصور وطردت في الباقي لان أحدهما يزرع لنفسه ولصاحبه والاخر يزرع لنفسه ولصاحبه والمعنى ان عقد المزارعة لا يلزم بمجرد العقد بل بالشروع أى بالبذراذ عقدها جائزا القدوم عليه ولكل الرجوع عنه والبذر بذال مجعته قاله في الصحاح هو الفاء الحظ على الارض وظاهره تقدم البذر عمل أم لا فلا تلزم بالعمل ولو كان له بال حيث لم يحصل بذر وانظر لو حصل البذر في البعض فقط فهل تلزم فيه فقط أو في الجميع أو ان بذرا لا كثر فله حكم بذر الجميع وان بذرا النصف فلكل حكمه وان بذرا الاقل فلكل عدم وانما تلزم بالعقد كشركة الاموال لانه قد قيل بالمنع فيها مطلقا فضعف الامر فيها فلا بد في لزومها من امر قوى وهو البذر (ص) وصحت ان سلما من كراء الارض بممنوع (ش) هذا شروع في شروط صحة الشركة والمعنى ان عقد الشركة يصح اذا سلم من كراء الارض بممنوع كراؤها به بان وقع الكراء بذهب أو فضة أو بعرض لا بطعام ولو لم تنبته كالعسل ونحوه أو بما تنبته ولو لم يكن طعاما كقطن أو كان ويستثنى من ذلك الخشب ونحوه كما يأتي في باب الاجارة وأشار للشرط الثاني بقوله (ص) وقابلها مساو (ش) يعنى ان الارض اذا قابلها مساويا من غير البذر فان الشركة تكون صحيحة والمراد ان يقابلها مساو على قدر الربح الواقع بينهما فلي هذا لو كانت اجرة الارض مائة والبقر والعمل خمسين ودخلا على ان لرب الارض الثلثين ولرب البقر والعمل الثلث جاز وان دخلا على النصف لم يجوز لانه سلف وان كان الامر بالعكس ودخلا على ان لرب البقر والعمل الثلثين ولرب الارض الثلث جاز وان دخلا على النصف فسد لانه سلف وان كانت اجرة الارض خمسين والبقر والعمل خمسين ودخلا على الثلث والثلثين فسد فالمراد بالتساوى ان يكون الربح مطابقا للمخرج فلا بد ان يستوي في الخارج والمخرج جميعا وليس المراد بالتساوى ان يكون لكل منهما النصف وقوله وقابلها مساو معطوف على سلفا فهو شرط وكل شرط عدمه مانع فلا يرد ما قاله تت من قوله فالمساواة شرط وعدمها مانع وكثيرا ما يطلق

لهما (قوله فهل تلزم الخ) في شرح شب والظاهر ان بذرا البعض كبذر الكل ولكن المنقول ما ذكره محشى نت من انه له الفسخ في الذي لم يبذر وظاهره كثير أو قليلا (قوله مطلقا) أى وجدت الشروط أم لا (قوله ونحوه) كالعود والصندل والقصب القارسى فهو جائز (قوله لانه سلف) المناسب ان يقول لما فيه من التفاوت وكذا يقال فيما به (قوله فالمساواة الخ) عبارة شب وقابلها مساو

معطوف على سلبا فهو شرط وكل شرط عدمه مانع فاندفع قول الشارح وفي كون هذا شرط انظر وانما عدمه مانع من الصحة وليس وجوده شرط ان نت اجاب عن اعتراض الشارح وحاصل جوابه ان الفقهاء قد يتساهلون فيطلقون الشرط على عدم المانع فلا اعتراض على المصنف ثم ان شارحنا رد كلام نت وحاصل رده لان سلم انه تساهل بل عدم المانع شرط حقيقي اذا كان كذلك فالمناصب ان يقول فلا يتم مقاله نت أو يقول فلا يرد مقاله الشارح (قوله وقوله مساو الخ) هذا حل آخر غير الاول المذكور في صدر العبارة وعلى المذكور في الصدر يكون مغنيا عن قوله وتساويا وعلى الآخر لا وشب اقتصر على الحل الاخير وحل قوله وتساويا بما ذكر في الصدر ثم لا يخفى ان هذا الحل الثاني الذي يحتمل على التناصف انما هو فرض مسألة ويكون المعول عليه عموم قوله وتساويا وبعد فلا داعي لقوله وقابلها مساوم مع قوله وتساويا (قوله لا التسبوع يصح في الاستثناء ان يكون متصلا) أي وتساويا في جميع الاحوال الاحالة التسبوع بعد العقد وان يكون منقطعا أي وتساويا في الجميع (٣٨٠) في حالة العقد الا لتبرع بعد العقد (قوله بعد العقد) أي اللازم بالبدن

بان يعقد على التساوي ويبدرا ثم يتبرع أحدهما (قوله أي من غير و أي) أي افهام كافي شرح شب ويصح أن يفسر بالوعد كافي خط بعض شبوخنا فيكون العطف مغايرا (قوله فلا تنعقد الخ) أي لا تصح وليس المراد به اللزوم (أقول) يمكن الخلط فيها وكذا يقال في قوله والقطن فان زريعة القطن والذرة وحب المقائي يمكن الخلط فيه فاذن الاحسن ما أشار اليه بقوله والمراد بالبدن الزريعة الخ فهو حل آخر (قوله وليس المراد بالبدن حقيقة) العرفية وهو ما يبذر لانه لا يشمل القصب ونحوه من كل ما يوضع باليد ولا يبذر كما هو المعتاد في الرز ونحوه وانما قلنا عرفية أي لا لغوية لان البذر لغة القاء الحب على الارض (قوله واما تقدير ان كان) الاولى ما قدمناه من ان كان في المصنف تامة والمعنى ان وجد وقد ذكر محترزه واما تقدير ان كان من عندهما حيث تكون

الفقهاء الشرط على عدم المانع وقوله مساوم بقرو عمل بان تكون أجرة ما قدر أجرة الارض وأمان بذرقه يخرج بقوله ان سلم ان كرا الارض بمنوع وأشار للشرط الثالث بقوله (ص) وتساويا (ش) أي في الربح بان يأخذ كل واحد منهما من الربح على حسب ما يخرج به فلا تصح الشركة اذا تساويا في جميع ما أخرجاه وشرطا في عقد الشركة ان جميع ما يحصل من الزرع على الثلث والثلثين أو كان ما أخرجاه على الثلث والثلثين وشرطا ان ما يحصل من الزرع على التنصيف الا ان يتبرع أحدهما بزيادة عما لا بد من العقد اللازم وهو البذر فلا يضر واليه أشار بقوله (ص) لا لتبرع بعد العقد (ش) أي من غير و أي ولا عادة كما قاله سحنون وقوله بعد العقد لبيان الواقع لان التسبوع لا يكون الا بعد العقد وأشار للشرط الرابع بقوله (ص) وخط بذران كان (ش) كان تامة أي ان وجد فان لم يوجد كمعوض الخضر التي تنقل وتغرس كالبصل والكراث فلا تنعقد المزارعة بالبالغرس وكذلك القطن والذرة والمقائي لا تنعقد المزارعة فيها الا بزرع الزريعة وأما قبل الغرس أو قبل زرع الزريعة فكل منهما الفسخ أي فسخ الشركة واما اجارة الارض فهي لازمة والمراد بالبدن الزريعة فيشمل الذرة والدخن والقصب فانهم يجعلونه قطعاً ويضعونه في الارض وليس المراد بالبدن حقيقة وأما تقدير ان كان أي من عندهما فهذا لا يغني عنه قوله خلط لان الخلط يقتضي متعددا فان قيل لم كان الخلط من شروط الصحة في شركة الزرع ودون شركة الاموال وما الفرق بينهما ما فالجواب ان شركة الزرع لما كانت مشبهة للاجارة وكان البدن فيها معينا أشبهه الاجرة المعينة وهي لا بد من تجميلها في الجملة فطلب هنا الخلط لانه بمثابة التجميل قاله بعض وقد ينزل غير الخلط منزله كان يخرج البذر معا ويبدرا (قوله (ص) ولو باخراجهما (ش) مشى على قول مالك وابن القاسم واحداً قولي سحنون ولا يحتاج الى عزو الشارح له لانه قول مالك وابن القاسم ردا على سحنون في أحد قوليه وهو انه لا بد ان لا يتميز بذرا أحدهما عن الآخر وبعبارة وهو انه لا بد ان يخلط حساً أو يخرج في وقت واحد ويبذر في وقت واحد في محل واحد فليس سحنون قولاً واحداً ووافق فيه مالك وابن القاسم والاخر خالفهما فيه وعلى قول مالك وابن القاسم فرع

قوله

ناقصة (قوله وما الفرق بينهما) عطف تفسير لقوله لم كان الخلط (قوله مشبهة للاجارة)

أي من حيث ان كل واحد منهما استأجر صاحبه في نصف حصته (قوله كان يخرج البذر معا ويبدرا) أي ولو في موضعين متميزين كما هو مذهب مالك وابن القاسم هذا ما جعل عليه شارحنا وشب واما عب فجعل كلام المصنف ذاهبا كلام سحنون تبعاً لغيره ان المعنى ولو باخراجهما للفدان أي ويزرعان في موضع واحد بحيث لا يتميزان وجعل هذا من الخلط الحكمي وأما على ما ذهب اليه شارحنا فلا يكون هذا الا من الخلط الحقيقي ولا من الحكمي والصواب ما حل به عب وان لم يكن مذهب مالك وابن القاسم ثم ان عب ذكر ما قد ورد من ان العدول عن كلام مالك وابن القاسم لا يناسب فقال ولعل مالك وابن القاسم في غير المدونة والالام تسع مخالفتها (قوله ولا يحتاج الى عزو الشارح له) أي لسحنون وقوله وبعبارة وهو أي أحد قولي سحنون (قوله أو يخرج في وقت واحد الخ) الظاهر ان البذر على زرعه بموضع واحد بحيث لا يتميزان كان ذلك بوقتين (قوله وعلى قول مالك وابن القاسم فرع الخ) أقول يمكن

التفرع على مذهب سحنون ويعلم ذلك بالاطلاع على بذرها قبل وضعه بالارض بحسب ما يدركه أهل المعرفة من ان مثل هذا ينبت
أولا ينبت (قوله لانهما يشترطان الاخراج فقط) أقول لا معنى لذلك الاشتراط حيث (٢٨١) يكون البذر من عندهما معا وقوله وهذا

لا يتأتى أقول بل يتأتى بالاطلاع على
بذر كل منهما قبل بحسب ما يفهمه
أهل المعرفة والحاصل ان مالكا
وابن القاسم لا يقولان بالخطا
لاحقية ولا حكا وجعل اخراجهما
معالفدان وان كان كل واحد ينذر
على حدة خطا حكلا يصح تقدير
(قوله وعلم) بالبناء للمفعول
ولا يقرأ بالبناء للفاعل والا كان
غارا قطعافلا يصح قول المصنف
ان غر (قوله وعليه مثل نصف
النابت) أى فى شركة المناصفة
ومثل حصته فى غيرها (قوله وعلى
كل مصنف بذرا لا آخر) أى فى
المناصفة وعلى كل من بذرا لا آخر
بقدر حصته فى غيرها وبقي على
المصنف شرط آخر فى البذر
وهو ثلثهما فوفاغان أخرج أحدهما
تقوا لا آخر شعيرا أو سلمنا أو صنفين
من القطنية فقال سحنون لكل
واحد ما أنبت به بذره وبتراجمان
فى الأكرية ويجوز اذا اعتدلت
القيمة للخمى يريدوا المكيلة وهذا
فيما اذا كان بدل الشعير فولا
خلاف لمن يقول القول والقمح يمنع
قطعا بخلافه اذا اشترط فى الحب
الزراعة ولم ينبت والبائع عالم ذلك
أو شاك فان المشتري يرجع عليه
بجميع غنمه لان البائع غره والشراء
فى اباان الزرع بشئ ما يزرع كالشرط
وان اشتراه لئلا كل فزرعه
لم يرجع بشئ الا أن يكون ذلك
ينقص من طعمه فيرجع بقيمته
النقص لو اشتراه للزراعة قال

قوله فان لم ينبت الخ لا على قول سحنون الذى رد عليه بالووعلى قول مالك وابن القاسم يصح أن
يبذر كل واحد منهما يوما مثلا من عنده اذا استوى قدره بان يبذر كل واحد منهما على قدر
حصته لانهما يشترطان الاخراج فقط لا عدم التمييز فلا فرق فى الاخراج بين أن يكون منهما
معدفة واحدة أو من أحدهما فى يوم ومن الآخر فى يوم لا على قول سحنون فقوله فان
لم ينبت الخ قرينة على قول مالك وابن القاسم اذ معنى وعلم أى غيرت ناحيته وجهته وهذا
لا يتأتى على قول سحنون لانه يقول ان لم يحصل خلط بان زرع كل واحد ناحية لا شركة بينهما
ويأخذ كل واحد ما أنبت بذره وبتراجمان فى الأكرية (ص) فان لم ينبت بذرا أحدهما وعلم
لم يحسب به ان غر وعليه مثل نصف النابت والافعلى كل نصف بذرا لا آخر والزرع بينهما
(ش) يعنى ان الشريكين اذا لم يخطا البذر وانما جعل كل واحد بذره الى الفدان بنية الشركة
وبذر كل بذره على حدة وتميز موضع كل ولم ينبت بذرا أحدهما فان الذى لم ينبت بذره لا يخلو
اما ان يغرسا حبه أم لا فان غر بان علم أنه لا ينبت بان كان قديما أو مسوسا فانه لا يحسب به فى
الشركة والشركة باقية بينهما ويغرم للذى نبت بذره مثل نصف النابت أى قما جديدا صحيحا ابن
عبد السلام وينبغى الرجوع على الغار بنصف قيمة العمل قال المؤلف وينبغى ان يرجع عليه
بنصف قيمة كراء الارض التى غر فيها هو والمراد بنصف قيمة العمل بنصف قيمة كراء الارض
هو حصه المغرور كلها قصير جميع حصته على الغار لانه غرور بالفعل وقوله وعلم أى علم أنه
بذره ولا يلزم منه الغرور فلذا قال ان غر وان لم يغرسه بان لم يكن عنده علم أنه لا ينبت أو يعلم
ذلك وينبغى لشريكه فان الشركة بينهما أيضا ثمة لكن يغرم كل واحد لصاحبه مثل نصف بذره
فيغرم الذى نبت بذره للذى لم ينبت بذره مثل نصف بذره الذى لم ينبت أى قما قد عا مسوسا
ويغرم الذى لم ينبت بذره للذى نبت بذره مثل نصف بذره أى قما صحيحا جديدا وهذا اذا فات
الابان فى الصورتين فان لم يفت فقيا اذا غر يخرج مكيلة زرعته التى لم تنبت من زرعته تنبت
فيزرعها فى ذلك القليب أى الناحية وهما على شركتهما وفيما اذا لم يغرسه يخرج كل قدر حصته
منه ويرعان ذلك فى القليب ان أحبا وان لم يعلم من لم ينبت زرعته منها فالذى يظهر ان
مانبت بينهما على حسب ما دخل عليه وما ضاع كذلك ولا رجوع لاحدهما على الآخر بشئ
(ص) كأن تساويان فى الجميع (ش) هذه أولى الصور الجائزة وهى خمس وآخرها قوله أو
لاحدهما الجميع الا العمل ان عقدا بلفظ الشركة ثم أشار الى الصور الخمس الممنوعة بقوله
لا الاجارة الى قوله وعمل وبفهوم قوله ان لم ينقص مال العامل عن نسبة بذره والمعنى ان
المتزارعين اذا تساويان فى جميع ما أخرجاه فان الشركة تكون صحيحة ويأخذ كل واحد منهما
من الربح بقدر ما أخرج وهذا الثانى هو المراد من قوله سابقا وتساوى أى فى الربح كامر
وبعبارة أن مصدرية لا شرطية والكاف التمثيل لا كاف التشبيه أى مثال ما استوفى
جميع الشروط أن يتساوىان فى الجميع أى من أرض وغيرها والعمل الذى يجوز اشتراطه هو
الحرث دون الحصاد والدراس فلا يجوز اشتراطهما على مذهب ابن القاسم وصحبه ابن
الحاجب لانهما مجهولان لا يدري كيف يكونان وشأن ذلك قديقل ويكثر (ص) أو قابل بذر
أحدهما عمل (ش) يعنى ان الارض اذا كانت بينهما ملك أو كراء وأخرج أحدهما البذر
والآخر العمل وقيمة العمل مثل قيمة البذر فان الشركة تكون صحيحة أيضا (ص) أو أرضه

(٣٦ - خرشى رابع) معناه فى الذخيرة ك (قوله والزرع لهما) راجع للمشتريين أى ما قبل الاوما بعدهما (قوله فلا
يجوز اشتراطهما على مذهب ابن القاسم) هذه العبارة للشيخ أحمد واعترض عليها بان الذى لابن القاسم ان العمل المشترك هو الحرث

والحصاد والدراس وكلام ابن القاسم مقابل الاصح وصواب العبارة على مذهب سحنون وقد نص في شرح ابن الحاجب على ذلك قال ابن عبد السلام وما احتج به سحنون من الجهالة ظاهر باعتبار الدراس وفيه نظر باعتبار الحصاد الا ان عقد الشركة لا بد فيه من مسامحة في الغرور وليس هو في العمل (قوله يصح نصبه) خيئذ يكون من عطف المفردات وقوله ورفعه أى ويكون من عطف الجمل (قوله ثم ان حمل الخ) هذا هو الذى ينبغي أن يحمل عليه كلام المصنف (قوله ماشيا على مختار سحنون) بالجواز دون قول ابن حبيب ومحمد بالمنع (قوله وفيه خلاف الخ) ظاهره خلاف فيه بالجواز والمنع وسيأتى ان ابن عرفة يحكم بالمنع ومفاد عبارته ان المصنف ماشى في مسألة الخماس على طريقة اللخمي مع (٢٨٢) انه ذاهب لطريقة ابن رشد على ما أتى بيانه ويحجب بان قوله كانت مسألة اللخمي

وبذره (ش) يصح نصبه عطفاً على بذرأى أو قابل أرضه وبذره عمل ورفعه أى أو قابل أرضه وبذره عمل أحدهما ثم ان حمل العمل على عمل البدو والبقر كانت مسألة سحنون ومحمد وكان ماشياً على مختار سحنون وان حمل على عمل اليد فقط كانت مسألة اللخمي وفيه خلاف أيضاً ويكون ماشياً على مختار اللخمي أى أو قابل أرضه وبذره وبقره عمل يده فقط والاولى حمل العمل على ما يشمل عمل البدو والبقر ويكون أشار الى مسألة سحنون ومحمد لا الى مسألة اللخمي لثلاث يتكرر مع قوله أو لاحدهما الجميع الا العمل ولثلاث يلزم الاطلاق في محل التقييد وهى مقيدة فيما سياتى بما اذا عقدت الشركة (ص) أو بعضه (ش) أى وكذلك نصح الشركة اذا أخرج أحدهما الأرض وبعض البذور وأخرج الآخر العمل وبعض البذور وأشار لشرط الصحة في هذه بقوله (ص) ان لم ينقص مال العامل عن نسبة بذره (ش) أى ان لم ينقص ما يأخذه العامل من الزرع عن نسبة بذره بأن زاد أو ساوى كما لو أخرج ثلث الزريعة وأخذ النصف أو أخرج النصف وأخذ النصف وأما ان نقص ما يأخذه العامل من الزرع عن نسبة بذره كما لو أخرج مع عمله ثلثي البذور وأخرج صاحب الأرض ثلث البذور على ان الزرع لهما نصفان لم نصح الشركة لان زيادة البذور هنا كراء الأرض (ص) أو لاحدهما الجميع الا العمل ان عقدا بلفظ الشركة لا الاجارة أو أطلقا (ش) هذه المسئلة تعرف بمسئلة الخماس وصورتها ان يخرج أحدهما البذور والأرض والبقر وعلى الآخر عمل يده فقط وله من الزرع جزء كربع أو غيره من الاجزاء وحاصل القول فيها انه ان عقداها بلفظ الشركة جازت اتفاقا وان عقداها بلفظ الاجارة لم تجز لانها اجارة بجزء مجهول وان عرى عن ذلك بان أطلقا القول عند العقد فحملها ابن القاسم على الاجارة فمنعها وحملها سحنون على الشركة فجازها والمشهور والاول واذا علمت هذا فنزله على كلام المؤلف تجده مطابقاً له وانظر في كلام الشارح والمراد بالعمل الحرث لا الحصاد والدراس لانه مجهول حتى شرط عليه أن يزيد من الحرث فسدت والعرف كالشرط وأما لو طوع بأزيد من الحرث بعد العقد كالخفظ والسقي والتنقيط والحصاد ونحوها فذلك جائز وله حصه من الثمن لانه شريك وقوله أو أطلقا معطوف على اجارة باعتبار المعنى كانه قال ان عقدا بلفظ الشركة لان عقدا بلفظ الاجارة أو باطلاق فهو عطف راعى فيه المعنى لا الصنعة والافسـد وما ذكره المؤلف في هذه المسئلة من التفصيل هو الصواب تبعاً لابن رشد واعتراض ابن عرفة

أى بالنظر لذاتها بقطع النظر عن شروطها أو نظراً للتوفيق بينهما الاتى (قوله أو بعضه) أى أو قابل الأرض وبعضه أى البذر عمل الآخر وبعض بذره ويجزى في قوله أو بعضه ما جرى فيما قبله من الرفع والنصب (قوله بان زاد أو ساوى) فان قلت ان من شرط المزارعة ان يأخذ كل واحد من الخارج بقدر ما أخرج لا أزيد منه ولا أنقص وهو اذا أخذ ازيد فقد زاد عما أخرج فالجواب ان حمل جواز ذلك اذا كان ما أخرجه من العمل وثلث البذر يعدل ما أخرجه الآخر من الأرض وثلثي البذر (قوله جازت اتفاقاً) الظاهر من ابن القاسم وسحنون بدليل ما بعد فلا ينافى ان فيها خلافاً للمشارلة بقوله سابقاً كانت مسألة اللخمي وفيه خلاف أيضاً وانظر كيف يرد ابن عرفة على ابن رشد واللخمي ويقول بالمنع مع كون النص عن ابن القاسم الجواز ان عقداها بلفظ الشركة وكيف يغفل اللخمي عن هذا الشرط الذى هو العقد بلفظ الشركة وحر ذلك الموضع

(قوله باعتبار المعنى) وأما باعتبار اللفظ فانه لا يصح لما فيه من عطف الفعل على الاسم الذى لا يشبه الفعل لان المصدر عليه اسم جامد ولا يقال للذى يشبه الفعل الاسم الفاعل واسم المفعول ونحو ذلك (قوله هو الصواب) ومقابلته ما لللخمي فانه يقول لا يصح الا اذا خلا على ان يأخذ العامل قدر عمله وان يكون العمل مضموناً في ذمته لاني عينه والافسدت الاجارة وان يكون البذر على ملكه وملك مخرجه لا على ملك مخرجه فقط انتهى أى ان يعمل البذر على ملكه وملك مخرجه ولم يشككم اللخمي على شرط العقد بلفظ الشركة ثم ان ابن عرفة رد ما ذكره وقال الموافق لا قول المذهب انها اجارة ولو وقعت بلفظ الشركة فاسدة اما كونها اجارة لشركة فلان من خاصية الشركة ان يخرج كل مال ولا يشترط فيها معرفة ما ينوبه من الخارج واما كونها فاسدة فلان من شروط الاجارة كونها في مقابلة عوض معلوم وهنالا يعرف الخارج قال عجب ويمكن حمل كلام ابن رشد واللخمي على الوفاق وعليه قصص الشركة التى وقع فيها من عند أحدهما عمل يده فقط عندهما بشرط منها ان يعقداها بلفظ الشركة ومنها ان يأخذ بقدر عمله لا أقل ولا أكثر أى

ان يدخلا على ذلك فاذا كانت قيمة عمله الثلث فلا بد أن لا يدخلا على أقل ولا أكثر ومنها ان يعمل البذر على ملكه وملك مخزجه أى بقدر المال واحد من الخارج فان عمل على ملك مخزجه فقط فسدت ولو كان له من الخارج بقدر عمله ومنها أن يكون العمل مضمونا عليه لافي عينه والافسدت حيث اتتقى شرط من هذه الشروط (٢٨٣) الاربعة وتكون اجارة فاسدة فيها أجرة مثله (قوله لمافيه

من كراء الارض) فيه نظر المناسب أن يقول لمافيه من التفات (قوله رخصه) أى بالنسبة لغيرها ولها في نفسها قدر وبال وأما رخصة رخصا مطلقا وهى التى لا خطب لها ولا بال فهى مسئلة المدونة وهى جائزة فلا يحمل كلامه على ما يشملهما وبعبارة أخرى أى رخصا نسبيا فليست هذه مفهوم الاول كما وهم بعضهم (قوله ولما ذكر المزارعة العجيبة الخ) فيه انه ذكر أقساما من العجيبة وأقساما من الفاسدة فسامعنى قوله لم يحتج لبيانها مع انه بين أقساما خمسة إلا أن يقال لم يحتج لبيان جزئياتها كلها وفيه شئ (قوله وتكافأ عملا) أى وجدد العمل فيها مساواة تساويافيه أم لا (قوله وعليه الاجرة) تجوز في اطلاق الاجرة على ما يشمل البذر أى اذا كان له مع عمله الارض وقوله وعليه الاجرة أى وعلى العامل كل الاجرة فى المسئلة الاولى والبذر فى الثانية واطلاق الاجرة على البذر تجوز (قوله والضمير الخ) ليس له هنا ضمير بل التنوين قائم مقام المحذوف (قوله سواء) لا يظهر رجوعه للادنى ولا للثانية فالمناسب اسقاطها وقوله وعليه يظهر رجوعه للادنى التى هى قوله فلعامل وعليه الاجرة (قوله أوكل لكل) أى كان كل من الارض والبذر لكل منهما والعمل من عند أحدهما فقط * (تبييه) *

عليه مردود (ص) كالغاء أرض وتساو يا غيرها (ش) التشبيه بالفساد وهو قوله لا الاجارة أو أطافا والمعنى انه اذا أخرج أحدهما أرضا لها قدر وبال فأنها الصاحبه وتساو يا فيما عداها من البذر والعمل فانه لا يجوز لمافيه من كراء الارض بما يخرج منها نعم ان دفع له صاحبه نصف كراء الارض فانه يجوز حينئذ كفاى المدونة وأما الارض التى لا قدر لها فالغاؤها فى الفرض المذكور جائز (ص) أو لأحدهما أرض رخصة وعمل على الاصح (ش) معطوف على الممنوع أيضا وتقدم الصورة الخامسة فى مفهوم قوله ان لم ينقص مال للعامل عن نسبة بذره والمعنى انه اذا أخرج أحدهما أرض رخصة وعمل والاخر بذرا فان ذلك لا يجوز على ما صوبه ابن يونس فقوله على الاصح فيه نظر كفاى ابن غازى فان قلت تقييد الارض بكونها لها بال فى المسئلة التى قبل هذه يفيد انها اذا كانت لا بال لها تصح وهو كذلك لكن يخالف قوله هنا أو لأحدهما أرض رخصة وعمل حيث منعت هنا وأجيزت فيما مر قلت لا يخالفه لان الارض فى هذه وقعت فى مقابلة البذر فلذا منعت وفى الاولى لم تقع كذلك فلذا أجيزت وأما عكس صورة المؤاف هذه وهو ما اذا كان العمل من عند أحدهما والبذر والارض من عند الآخر فجائز ولو كانت الارض لها خطب وبال بشرط مساواة العمل للارض والبذر كما مر وقد أشار المؤلف لهذه فيما مر بقوله أو أرضه وبذره والمراد بالعمل عمل اليد والبقر * ولما ذكر المزارعة العجيبة وشروطها لم ان الفاسدة ما اختل منها شرط فلذا لم يحتج لبيانها بل اقتصر على حكمها فقال (ص) وان فسدت وتكافأ عملا فيبينها ما وتراد غيره (ش) يعنى ان المزارعة اذا وقعت فاسدة بأن اختل شرط من شروط صحتها فانها تنفسخ قبل العمل فان كانت بالعمل وتساو يا فيه فان الزرع يكون بينهما على قدر عملهما لانه تكون عنه ويتراد ان غير العمل كالمالك كانت الارض من أحدهما والبذر من الآخر فيرجع صاحب البذر على صاحب الارض بمثل نصف بذره ويرجع صاحب الارض على صاحب البذر بأجرة نصف أرضه ولا خفاء فى فساد هذه الصورة لمقابلة الارض البذر (ص) والا فلا يعمل وعليه الاجرة كان له بذر مع عمل أو أرض أو كل لكل (ش) يعنى ان المزارعة اذا وقعت فاسدة ولم يتكافأ فى العمل بل كان العامل أحدهما فقط فالزرع كله يكون للعامل لانه نشأ عن عمله وعليه أجرة الارض لصاحبها وأجرة البقر لصاحبه أو مكيلة البذر لصاحبه ان كان العامل هو صاحب الارض لكن شرط اختصاص العامل بالزرع ان يكون له مع العمل اما بذر والارض للآخر أو أرض والبذر للآخر ففعله كان الخ حال أى حال كونه له مع عمله ما ذكره فهو قيد مقصود ليخرج ما اذا لم ينضم الى عمله شئ من أرض أو بذر أو بقر فليس له الاجرة مثله لانه أجبر وليس له من الزرع شئ وهى مسئلة الخامس والضمير فى قوله أوكل للارض والبذر لكل من الشرى يكون والعمل من أحدهما فالزرع لصاحب العمل سواء كان مخرج البذر لصاحب الارض أو غيره وعليه ان كان هو مخرج البذر كراء أرض صاحبه وان كان صاحبه مخرج البذر فعليه له مثل بذره هكذا نقله أبو محمد عن ابن القاسم وتبعه المؤلف وبعبارة أوكل لكل أى من الشمر كاء أو من الشرى يكون وجهه فسادها فى الشرى يكون التبرع بالعمل فى العقود فى الشمر كاء وقوع بعض البذر فى مقابلة بعض الارض وفى

المراد بالعمل عمل اليد فقط ولذا قال عجم قول المصنف فيبينها أى الزرع وانما يكون بينهما اذا انضم لعمل يد كل منهما غيره من بذر أو أرض أو عمل بقر أو بعض ذلك أو بعض واحد منها كىأتى فى قوله والا فلا يعمل فن انضم لعمل يده ما ذكر دون صاحبه فلا شئ لصاحبه من الزرع وانما له أجرة مثله عجم (قوله وفى الشمر كاء الخ) اعلم انه اذا كان البذر والارض من كل منهما والعمل على

أحدهم فالعلة انما هي الشفاعة لا ما قاله وان حمل على ما اذا كان العمل على واحد والارض على آخر والبذر على آخر فكلما صحح
 لكن لا يناسب المتن واعلم انه اعترض على المصنف بان صاحب الجواهر ذكر في المزارعة الفاسدة اذا قامت بالعمل ستة اقول الرابع
 منها انه لمن اجتمع له شيان من ثلاثة اصول البذر والارض والعمل فان كانوا ثلاثة واجتمع لكل واحد شيان منها او انفراد كل واحد
 بشئ واحد منها كان بينهم اثلاثا وان اجتمع الواحد شيان منها دون صاحبيه كان له الزرع دونهم ما هو مذهب ابن القاسم واختاره
 محمد ونقل شيخنا عبد الله عن شيخه ابن عبيد الله انه المقتضى به ومثل ذلك اذا اجتمع شيان لشخصين منهم فالزرع لهم دون الثالث فالصور
 اربع ويبقى النظر في ثلاث صور الاولى ان تجتمع الثلاثة لواحد منهم ولكل واحد من الباقين اثنان الثانية ان تجتمع الثلاثة لكل
 واحد من شخصين منهم ويجمع للشخص الثالث اثنان الثالثة ان تجتمع الثلاثة لواحد ويجمع اثنان لواحد وينفرد الثالث بواحد
 والظاهر ان من له اثنان يساوي من له ثلاثة لان من له ثلاثة يصدق عليه انه اجتمع له اثنان اه من شرح عب * (باب الوكالة) *
 (قوله فيهما وكالة) أي في الشركة والمزارعة لان كلا وكيل عن الآخر (قوله وتقع أيضا على الحفظ) قال الله تعالى وكفى بالله وكبلا
 (قوله والوكيل الخ) هذا يناسب المعنى الاول (٢٨٤) وهو التفويض ويناسب الثاني أيضا (قوله نيابة ذي حق) من اضافته

المصدر للفاعل (قوله غير ذي) صفة لذى حق (قوله ولا عبادة) عطف على قوله امره (قوله لغيره) متعلق بنيابه وقوله فيه أي الحق (قوله غير مشروطة) أي حالة كون تلك النيابة غير مشروطة بموته (قوله أو صاحب صلاة) قضية العطف بأوتقضى انه معطوف على قوله أميرا وهو مفاد ما ضبطه بعض الشيوخ رحمه الله تعالى فيكون المعنى فيخرج نيابة امام الطاعة صاحب صلاة أي امام الصلاة أي امام في صلاة ويكون ساكتا عن محترز قوله ولا عبادة ولعل المناسب أن يقول وصاحب صلاة أي أخرج نيابة صاحب صلاة غيره في صلاة بدله وقوله والوصية خرجت بقوله غير مشروطة بموته (قوله أخرج به

هذه لا بد ان ينضم الى عمل يده آلة من بقرا ومحراث مثلا والا فلا يس له الأجرة مثله وهي مسألة الخامس * ولما كان بين الوكالة وبين الشركة والمزارعة مناسبة من جهة ان فيهما وكالة اتبعها بما فقال

(باب في ذكر ما جمعه من مسائل الوكالة)

وهي بفتح الواو وكسر هاء التفويض يقال وكله بأمر كذا أو كذا أي فوض اليه وكلت أمرى الى فلان أي فوضته اليه واكتفيت به وتقع أيضا على الحفظ والوكيل الذي تكفل بما وكل به فكفى موكله القيام بما أسند اليه وأما في الاصطلاح فقال ابن عرفة نيابة ذي حق غير ذي امره ولا عبادة لغيره فيه غير مشروطة بموته فيخرج نيابة امام الطاعة أميرا أو قاضيا أو صاحب صلاة والوصية قوله غير ذي امره أخرج به الولاية العامة والخاصة كنيابة امام أميرا أو قاضيا وقوله ولا عبادة أخرج به امام الصلاة وقوله لغيره متعلق بنيابه والضمير عائد على المضاف اليه وقوله غير مشروطة بموته أخرج به الوصى لانه لا يقال فيه عرفا وكيل ولذا فرقوا بين فلان وكيل ووصي (ص) صحة الو كلفه قابل النيابة (ش) هذا شروعه منه في بيان محل الوكالة والمعنى ان الوكالة تصح فيما يقبل النيابة بمعنى ان ما يجوز فيه النيابة تصح فيه الوكالة وما لا تجوز فيه النيابة لا تصح فيه الوكالة بناء على مساواة النيابة للوكالة لا على أن النيابة أعم وعبر بالصفة دون الجواز لاجل المخارج لانه يلزم من عدم الصحة البطالان ولا يلزم من عدم الجواز البطالان (ص) من عقد وفسخ وقبض حق وعقوبة وحواله وبراء وان جهله الثلاثة وحج (ش) أشار بهذا الى بيان محل قابل النيابة والمعنى انه يجوز للناس ان يوكل

شخصا

وقوله كنيابة امام أي كنيابة

الولاية العامة) أي أخرج به نيابة ذي الامارة العامة والخاصة (قوله أخرج به امام الصلاة) الامام أميرا أو قاضيا تمثيل نيابة ذي الامارة العامة وسكت عن الخاصة أي كنيابة الباشا أميرا أو قاضيا (قوله أخرج به امام الصلاة) أي نيابة امام الصلاة (قوله أخرج به الوصى) أي أخرج به نيابة الوصى فلا يقال لها وكالة (قوله صحة) يقع في بعض النسخ فعلا وفي بعضها مصدر وهي الاولى لا فادتها الحصر لان صحة مضاف لقوله الوكالة وهي معرفة بالالف واللام الجنسية وقد صرح علماء المعاني بان المعروف بالالف واللام الجنسية اذا أخبر عنه بظرف أو جار ومجرور أفاد الحصر كالكرم في العرب والائمة من قريش (قوله في قابل النيابة) ما لا يتعين فيه المباشرة وفهم منه ان ما لا يقبل النيابة لا تصح فيه الوكالة كالوضوء والصلاة والصوم ونحوها (قوله بمعنى ان ما يجوز) في لـ واعلم ان قول المؤلف في قابل النيابة ليس بتعريف حتى يقال ان فيه دورا وان سلم انه تعريف فقد بين قابل النيابة بقوله من عقد فكانه قال صحة الوكالة في عقد (قوله لا على ان النيابة أعم) أي كما هو مقتضى تعريف ابن عرفة (قوله لاجل المخارج) أي في قوله لاني كمين فانه يفيد فيها عدم الصحة بالمراحة ولو عبر بالجواز لم يفد فيها ذلك ولا لاجل ان ينطبق على قوله وحج فان التوكيل على الحج ليس جائزا مستوى الطرفين بل امام ممنوع أو مكروه كما سبق

(قوله سواء كان كفالة) هي الالة في قوله أو يوكله على ان يتكفل الخ (قوله المخير) في نسخة كالمزارة قبل البدر (قوله في الأخير) أي الذي هو القتل وقوله وفي الأول أراد به ما قبل الأخير الذي هو قوله حد أو تعزير (قوله بغير علمه) في العبارة حذف أي ان ثبت موجب الحد وهو الزنا بغير علمه بان لا يكون أحد الشهود (قوله ان تزوج بملكه) أي لا ان تزوج بحرة أو ملك الغير (قوله كافي الحراة) أي التي هي قطع الطريق (قوله والغيلة) أي التي هي قتل الانسان خفية لا خذماله (قوله يحيل غريمه على مديانه) في ل وقد يقال هذا داخل تحت قوله من عقد اذ الو كالة هنا في عقد هو حواله (قوله أو يوكله على ان يتكفل لزيد مثلاً بالدين الذي له على عمرو) أي يوكل شخصاً يتوجه بضم مدين انسان لذلك الانسان نيابة عنه أي لان الموكل هنا يصح (٢٨٥) منه العقد وقد كان الموكل التزم لرب الدين

الذي على فلان ان يأتيه بكفيل به عنه حتى يكون الاتيان بالكفيل حقا على الموكل المذكور اه الا انك خير بان قضية هذا ان يكون الموكل كان من حقه ان يكون هو الضامن فلذا تصح الو كالة ولم يظهر ذلك هنا وقد يقال قيام الشفقة للمدين اقتضت ان يكون هو الضامن له فامكن حينئذ ان يوكله في انسان يضمن ذلك المدين لرب الدين (قوله من يستنيب عنه في الحج) أي يوكل انسانا في كونه يتعاقد مع رجل على ان يحج عن الموكل بقدر معلوم وقوله لان الخ هذا التعليل منوط بالثانية التي هي الو كالة في الحج فهو وجواب عما يقال (قوله استنباه) أي لا بالمعنى المتقدم وحاصل ما أشار له هنا انه فرق بين الاستنباه والنيابة فالنيابة اقامة انسان مقامك في أمر بحيث يسقط عنك الطلب به كان تكون اتماما في موضع فتأمر انسانا يوم بذلك والاستنباه اقامة انسان مقامك في أمر بحيث لا يسقط عنك الطلب بذلك الأمر كان تقيم انسانا يحج عنك فذلك استنباه لا نيابة وهذا هو الفرق المتقدم

شخصا يعقد عنه عقد اسواء كان كفالة أو بيعا أو نكاحا أو غير ذلك من العقود ولا يدخل هنا الطلاق لانه فسخ فهو داخل في قوله وفسخ أي يجوز ان يوكل من يفسخ العقد المخير في فسخه أو التحتم فسخه وكذلك يجوز له ان يوكل شخصا يقبض له حقا وجب له قبل آخر وكذلك يجوز له ان يوكل شخصا يستوفي له عقوبة قبل شخص من حد وتعزير وقتل والموكل في الأخير الولي وفي الأول الامام لان اقامة التعازير والحد ودله لكن للسيد ان يقيم الحد على عبده ان ثبت بغير علمه ان تزوج بملكه كما يأتي وكذلك في الأخير الحكم فيها للامام في بعض الصور كافي الحراة والغيلة والردة وكذلك يجوز له ان يوكل شخصا يحيل غريمه على مديانه أو يوكله على ان يتكفل عنه لفلان بعا على فلان وكذلك يجوز له ان يوكل من يرى من له عليه حق منه سواء علموا قدر الحق المبرامنه أولا واليه أشار بقوله وان جهله الثلاثة أي الوكيل والموكل ومن عليه الحق لانها به مجهولة وهي جائزة وكذلك يجوز له ان يوكل من يستنيب عنه في الحج أو يوكل من يحج عنه لان كلام المؤلف في بيان ما تصح فيه الو كالة لا في بيان ما تجوز فيه وهذا في الحقيقة استنباه لا نيابة وتقدم الفرق بينهما في الحج عند قول المصنف ومنع استنباه صحيح في فرض (ص) وواحد في خصومة وان كره خصمه لان قاعد خصمه كئلاث الاعذر وحلف في كسفر (ش) أي لا يجوز للشخص ان يوكل في الخصومة أكثر من واحد الا برضا الخصم واما وكيل أكثر من واحد في غير خصومة فيجوز وليست التاء في خصومة للوحدة كما قيل فيصح ان يوكل الواحد في خصومات متعددة ويجوز للشخص ان يوكل في الخصومة قبل الشروع فيها وان كره خصمه أو القاضى ذلك لان الحق في التوكيل للموكل في حضور الخصم أو غيبته الا ان يقاعد الموكل خصمه ثلاث مجالس ولو في يوم واحد وتنعقد المقالات بينهما فليس له ان يوكل من يخاصم عنه الا ان يحصل للموكل عذر من مرض أو سفر ونحوه ما فله حينئذ ان يوكل من يخاصم عنه واذا ادعى ارادة سفر حلف انه ما قصده ليوكل ومثله ان يباطنه مرضا ومثله دعوى انه كان نذرا عتقا فادخل وقته فانه يخلف على جميع ذلك وهل من العذر خلفه ان لا يخاصمه وقد تعرض له ثبت فقال قال محمد بن عمرو من حلف ان لا يخاصم خصمه لانه أخرجته وشأته جاز له ان يوكل غيره وان حلف لا لموجب فلا ويمكن دخول هذا تحت الكاف فيخلف انه اغاوى ذلك اه أي لا حرجه ومشأته له (ص) وليس له حينئذ عزله ولا له عزل نفسه ولا الاقرار ان لم يفوض له أو يجعل له (ش) أي ليس للموكل حين اذ قاعد الوكيل خصمه كئلاث عزل وكيله ولا للوكيل عزل نفسه وينبغي الاعذر وحلف في كسفر كما في الموكل

في الحج (قوله استنباه) أي بالمعنى الذي أشرنا له قريبا (قوله وان كره خصمه) أي الالعادة (قوله كئلاث) في ل والظاهر ان الكاف استقصائية اذ ادخال ما فوق الثلاثة يفهم من قوله ثلاثا بالاولى وما دونها ليس حكمه حكمهما (قوله قبل الشروع) أي وبعد الشروع لقوله لان قاعد (قوله الا ان يقاعد الموكل خصمه) أي عند الحاكم دون غيره (قوله وتنعقد المقالات) المراد تحكمت الخصومة بينهما بحيث لا يرجع أحدهما عما كان بصدده (قوله ونحوهما) وانظر هل من العذر ما اذا ظهر له ان الخصومة تطول وربما أدى ذلك الى خرم مريضه (قوله ومثله دعوى الخ) أي فيخلف فان نكل في ذلك فلا يوكل (قوله أخرجته) أي ضيق عليه وقوله وشأته أي شتمه فالقاعدة ليست مرادة (قوله وينبغي الاعذر) أي كظهور تفریط من الوكيل أو مظل مع الخصم أو مريض فلو كاله عزله

(قوله وكان الاقرار من نوع تلك الخصومة) (٢٨٦) احتزب ذلك مما اذا كان يخاصمه في دين له عليه ثمن سلعة مثلاً فيقر بأنه كان

وليس للوكيل ان يقر على موكله بدين ولو وكله على الخصام الا ان يكون وكله وكالة مفوضة
أو يجعل له عند عقد الوكالة ان يقر عنه فلو وكيل حينئذ ان يقر على موكله بما يشبه ولم يقر لمن
يتهم عليه وكان الاقرار من نوع تلك الخصومة وظاهر كلام المؤلف التقييد بالثلاث فاكتر
وعليه فله عزله في أقل من ذلك وهذا مقتضى كلام المتطعي أي اذا أعلن بعزله وأشهد عليه
ولم يكن منه تفريط في تأخير اعلام الوكيل بذلك وأما ان عزله سراً فلا يجوز عزله ويلزمه
ما فعله الوكيل وما أقربه عليه ان كان جعل له الاقرار قاله ابن رشد وابن الحاج ومفهوم كلام
المؤلف ان الوكالة لو كانت في غير الخصام لكان للموكل عزله وللوكيل عزله نفسه وهو كذلك
وقد صرح المؤلف بهذا في آخر الباب بقوله وهل لا تلزم أو ان وقعت باجرة أو جعل فكهما والالم
تلزم تردد (ص) ولخصه اضطراره اليه (ش) المراد بالخصم هنا هو الذي عليه الدين والضمير
في خصمه يرجع لصاحب الدين والضمير في اضطراره يرجع للوكيل والضمير المخفوض بالي يرجع
الى الاقرار والمعنى ان من عليه الحق له ان يضطر الوكيل الي ان يجعل له الموكل الاقرار ثم
يخاصمه بعد ذلك أو ولخصه الموكل اضطراره أي الموكل الي ان يجعل للوكيل الاقرار (ص)
قال وان قال أقرعني بالف فاقرار (ش) يعني أن المازري قال من عند نفسه اذا قال الموكل
للوكيل أقرعني بالف لزيد فانه يكون اقراراً من الموكل لزيد ولا يحتاج لانشاء الوكيل الاقرار
بذلك ولا ينفع الموكل الرجوع عن ذلك وعزل الوكيل عنه ويكون الوكيل شاهداً عليه
ومثل ذلك أبرئ فلان من الحق الذي له عليه فانه ابراء من الموكل كذا يظهر (ص) لافي كمين
ومعصية كظهار (ش) يعني أن الوكالة تصح في قابل النيابة كما مر لافي الايمان لانها أعمال
بدنية وكذلك الوضوء والصلاة والاعمال المعاصي كظهاره لانه منكر من القول وزور ومثله
الغصب واقتل العدوان وما أشبه ذلك من المعاصي فان قبل التوكيل على الطلاق صحح وعلى
الظهار غير صحح فبالفرق قلت قال البساطي يمكن ان يقال الفرق ان التوكيل في الطلاق في
الصيغة أي وكله في أن يقول لها أنت طالق أي وليس فيها معصية وأما في الظهار فلا صيغة بل
في المعنى فان قال لها أنت علي موكل كظهر أمه لم يقع التوكيل في هذه الصيغة انتم أي فان قبل
التوكيل على الطلاق في الحيض معصية كالظهار مع صحة ما ذكر قلت قد يفرق بان معصية
الظهار أصلية بخلاف ايقاع الطلاق في الحيض انما هو لا امر خارج وان كان الاصل وهو الطلاق
غير معصية تامل (ص) بما يدل عرفاً (ش) هذا متعلق بقوله صحة الوكالة والمعنى ان الوكالة
لا تختص بالصيغة الدالة بقول أو فعل أو ارسال وانما الحكم في ذلك للعرف والعادة ولا بد مع
الصيغة من القبول فان وقع بالقرب فواضح وان طال ففيها الخلاف المتقدم في المخيرة والمملكة
ويدخل في قوله بما يدل عرفاً الاشارة من الاخرس فما لا يدل على الصيغة عرفاً ويدل عليها لغة
لا يكون من صيغتها ولذا قال لا بمجرد وكنت فانها تدل عليها لغة لا عرفاً وظاهر كلام المؤلف
يشمل الاشارة من الناطق وفي كلام الشارح ما ظاهره خلافه (ص) لا بمجرد وكنت بل حتى
يفوض (ش) يعني ان قول الموكل لو كيله وكنت أو فلان وكيلي لا يفيد وتكون وكالة باطلة بل
حتى يقول فوضت اليك أموري في كل شيء أو أقتل مقامي أو نحو ذلك أو يقيد ابن عبد السلام
اتق مالك والشافعي على عدم افاة الوكالة المطلقة واختلاف في الوصية المطلقة فقال الشافعي
هي مثل الوكالة المطلقة وقال مالك هي صحيحة ويكون للوصي أن يتصرف في كل شيء لليتيم
كوكالة التفويض ولعل الفرق بينهما مقرينة الموت فان اليتيم محتاج لأن يتصرف في كل شيء

استعار منه كتاباً أو ادعى تلفه (قوله)
اضطراره) معناه انه يمنع من
الخصومة بعد حتى يجعل له الموكل
الاقرار (قوله لم يقع التوكيل في
هذه الصيغة) أي لان هذه
الصيغة لا تصدر من الموكل وحاصل
ما أشار اليه انه في الطلاق توكيل
في الصيغة ويلزم منها التوكيل في
وقوع الطلاق وانما قلنا توكيل
في الصيغة لان الصيغة الصادرة
من الموكل هي الصادرة من الوكيل
وأما في الظهار فانما هو توكيل في
المعنى أي في وقوع الظهار لافي
الصيغة الصادرة من الموكل وهي
أنت علي موكل كظهر أمه لان
هذه الصيغة ليست هي الصادرة
من الموكل كظهار ان في الظهار صيغة
الا انه ليس هناك توكيل فيها لما
علمت قسدير (قوله لا تختص
بالصيغة) تجوز بالصيغة عن مطلق
الامر الدال والباع في قوله بقول
أو فعل للتصوير أي لا تختص
بالامر الدال المصور بقول أو فعل
أو ارسال أي بواحد من هذه
الامور بل ما يدل على أي واحد
منها وقوله أو ارسال بان حرت
العادة انه اذا أرسل له متاعه يكون
القصد التوكيل في بيعه (قوله
والعادة) عطف نفسه (قوله فما
لا يدل على الصيغة) المناسب
الوكالة وذلك لان الصيغة ليست
مدلولة (قوله ويدل عليها لغة) بل
قد يقال يدل عليها عرفاً ولغة وانما
في عدم التعرض للموكل عليه (قوله)
وفي كلام الشارح ما ظاهره
خلافه) ذهب اليه عب في شرحه
فقال ولا تصح اشارة من ناطق ولكن الظاهر انه اذا كانت الاشارة مفهومة للتوكيل فمما وادعاه انه لا مانع من صحة
الوكالة ويدل عليه ظاهر المصنف

(قوله وجب عموم المسبب) وهو التصرف في كل شيء (قوله إلا أن يقول وأجزت غير النظر) أي في صلب العقد (قوله على الحكاية) أي حكاية ما صدر من الموكل وقوله مثل يقال له إبراهيم أي حكاية لما وقع في السداد لكن مثل هذا لا يقال له حكاية ثم إن كونه غير حكاية اغنياً على قراءة غير الرفع ويلاحظ صدورهما من الموكل مرفوعة كأن يقول النظر وغير نظر قد أجزتهما (قوله بأن يبيع ما يساوي الخ) أقول مفاد كلامه أنه إذا قال أجزت النظر وغير النظر ووقع أنه باع ما يساوي (٢٨٧) مائة بخمسين أن البيع لا يعضى والظاهر

امضاؤه وإن مجرد بيع السلعة التي تساوي مائة بخمسين لا يكون معصية لا يتعلق بها امضاء والحاصل أن تفسير السقف بذلك المعنى لا يمنع الامضاء حيث يقول الموكل أجزت ما كان نظراً وما كان غير نظراً أي فرق بين ذلك وبين الهبة التي يراد بها وجه المعطى فتدبر حق التدبر (قوله وإن كان بكرة) انظر هذا مع ما قدمه المصنف في باب النكاح من قوله وإن أجاز محبر في ابن وأخ وجد فوض له أموره بيمينه جاز فإن ما في باب النكاح مخالف لما هنا وقد يجاب بأن هذا في غير الابن والأخ والجد وأما هؤلاء فلهم جهتان جهة ولاية في الأصل وانضم لها وكالة فاعفروا بخلاف من عداهم (قوله إلا إذا نص) أي وكذا لو أمضاها بعد صدورها فقوله هنا لا يعضى أي ابتداء بل يتوقف على امضاءه (قوله ونحوه) أي كالقائم بجميع أموره (قوله معلوماً بالنص) أي بأن يقول وكنت على يبيع دوابي وقوله أو بالقرينة كما إذا قال له أبيع دوابك فيقول له وكنت فالسؤال قرينة على يبيع الدواب فقوله أو بأمر أي نصريحاً أو بالقرينة (قوله وتخصص الخ) لعدم هذا لا يرجع لقوله حتى يفوض بل لما بعده أي فإن وكله على البيع

فإذا لم يوص عليه أبوه غير هذا الوصي ولم يستثن عليه شيئاً والسبب الذي لاجله أوصى عليه وهو الحاجة إلى النظر عام وجب عموم المسبب ولا كذلك الوكالة فإن الموكل قادر على التصرف في كل شيء مما له التصرف فيه ولا بد له أن يستبد به عادة فاحتج من ذلك إلى تقييد الوكالة بالتفويض أو بغيره فقوله بل حتى يفوض وقوله بعد أو بين الخ وقوله وتخصص وتقييد بالعرف إشارة إلى بيان الموكل فيه (ص) فيعضى النظر إلا أن يقول وغير نظر (ش) يعني أن الوكالة إذا وقعت مطلقة مفوضة فانه يعضى من فعل الوكيل ما كان على وجه السداد والنظر إذا الوكيل إنما يتصرف بما فيه الحظ والمصلحة وأما الذي لا مصلحة فيه فله أن الوكيل معزول عنه شرعاً فلا يعضى فعله فيه إلا أن يقول الموكل للوكيل أمضيت ما كان نظراً وما كان غير نظراً فإن ذلك يعضى والتعبير بالامضاء بالنسبة لقوله غير النظر إذا النظر جائزاً بتدبير بخلاف غيره فلا يحل الإقدام عليه ابتداءً وبعبارة معنى مضى غير النظر أنه ليس للموكل رده وتضمنه وقوله غير منصوب أي إلا أن يقول وأجزت غير النظر والرفع على الحكاية أي هذا اللفظ مثل يقال له إبراهيم ومعنى كونه غير نظراً أي عند الموكل وهو في الواقع وعند العقلاء نظر لأنه لا يلزم من كونه غير نظر عند الموكل أن يكون كذلك عند جميع الناس فهو بمنزلة مجتهد اجتهد فاطماً وليس المراد به السقف لأنه لا يصح التوكيل فيه لأنه معصية وقد قال المؤلف لا في معصية وبعبارة فهم المؤلف أن المراد بغير النظر في كلام ابن الحاجب السقف بأن يبيع ما يساوي مائة بخمسين مثلاً فاعترض وفهم غيره أن المراد بالنظر ما فيه نفيه المال وبغير النظر ما لا نفيه فيه للمال كالعق والحبة والصدقة أي ما يريد به ثواب الآخرة وحديثه فلا اعتراض على ابن الحاجب فما قرر به كلام ابن الحاجب بقرره كلامه هنا ولا يلتفت إلى ما فهمه المؤلف (ص) إلا الاطلاق والنكاح بكره ويبيع دار سكنه وعبدته (ش) هذا مستثنى من مقدر بعد قوله وغير نظر إلا أن يقول وغير نظر فيعضى النظر وغيره إلا هذه الأربع فإن فعله لا يعضى فيها إلا إذا نص الموكل للوكيل عليها بخصوصها قال بعض ولعل المراد بالعبد الذي لم يملكه نظر إليه كالتاجر ونحوه أو الذي له فريضة خدمته أو نحوه مما يقوى غرض السيد في بقائه على ملكه والافعال الفرق بينه وبين غيره أو بينه وبين الأمه أن كان المراد خصوص الذكرا انتهى (ص) أو يعين نص أو قرينة (ش) هذا قسم قوله حتى يفوض فيشترط في الموكل فيه أن يكون معلوماً بالنص أو القرينة أو العادة فلو قال وكنت لم يفد كما مر حتى يقيده بالتفويض أو بأمر وفاعل (ص) وتخصص وتقييد بالعرف (ش) ضمير يعود على الشيء الموكل فيه أو على لفظ الموكل والمعنى أنه إذا كان لفظ الموكل عاماً فإنه يتخصص بالعرف كما إذا قال وكنت على يبيع دوابي وكان العرف يقتضي تخصص ذلك ببعض أنواع الدواب فإنه يتخصص وكذا إذا قال وكنت على بيع هذه السلعة فإن هذا اللفظ عام في بيعها في كل مكان وزمان فإذا

وكالة مفوضة وجرى العرف بتخصص البيع في شيء خاص أو بشئ خاص فإنه لا يعتد بذلك العرف في حق المفوض إليه والمراد بالعرف ما يشمل القولي والفعلی وهل يتصور معارضة القولي والفعلی في هذا الباب وهو الظاهر كقوله اشتري خبزاً والعرف القولي فيه أنه ما يختز على هيئة مخصوصة من قمح أو شعير أو سلت وعرفهم الفعلی خبز الذرة مثلاً وعليه فهل يقدم العرف القولي على الفعلی وهو الظاهر أم لا اه (قوله يبيع دوابي) هذا إذا جعلت الإضافة للاستغراق وأما لو جعلتها للجنس فهو من قبيل المطلق (قوله وكان العرف يقتضي تخصص ذلك ببعض أنواع الدواب) هذا عرف قولي وقوله كان العرف اغتباع الخ هذا عرف فعلی

(قوله أولفظ الخ) متلازم مع الذي قبله يلزم من أحدهما الآخر (قوله فانه يتقيد بما يليق به) هذا عرف فعلى والظاهر أن يزيد فيقول كما لو قال اشترى ثوبا فانه يتقيد بما يليق به من الاثواب والا فاذى يقبل الشراء أشياء كثيرة ولعل المراد بحسب الوقت المقيّد بنوعا مخصوصا فانه يتقيد به (قوله وهو تكرار) لا يخفى انه مر تب عليه ومثله لا يقال له تكرار فتدبر (قوله فله طلب الثمن) أى وله الترتك وهو ضامن فلا يحتاج الى جعل اللام بمعنى على (قوله ورد المبيع) ان لم يعلم به حال شرائه فلا رد له ويلزمه الا أن يشاء الموكل أخذه فله ذلك أو يكون قليلا والشراء فرصة فهو لازم (٢٨٨) للموكل والحاصل على هذا أنه متى قل العيب وهو فرصة فانه يلزم الموكل الشيء

المشتري سواء علم به الوكيل حين الشراء أم لا وسواء عينه الموكل أم لا وسواء كان الوكيل مفوضا أو مخصوصا وان لم يكن العيب كذلك فان علم به الوكيل حين الشراء فان البيع يلزم الوكيل الا أن يشاء الا أنه أخذه وان لم يعلم به حين الشراء فله رده حيث لم يعين الموكل المشتري مطلقا أو عينه والوكيل مفوض (قوله ورد المبيع) أى المشار له بقول المصنف ورد المبيع (قوله بما اذا كان العيب ظاهرا) يظهر بالتأمل لانه ظاهر للمتأمل وغيره والا فلا رد له قال بعض شيوخنا ولعل تقيد اللغوى بضعيف ولذا لم يذكر ابن عرفة ولا الشامل اه أقول ولا المصنف (قوله فلا شئ على الوكيل) زادنى لى واذا لم يكن عليه ضمان لم يكن له أن يرد (قوله ولم يذكر الخ) لا يخفى ان عدم ذكره يدل على ضعفه فافهم (قوله ما لم يصرح بالبراءة) وما لم يكن العرف عدم المطالبة به ما فان كان العرف ذلك لم يطالب به وما والسهماء كولو كبل فى ذلك بخلاف العهدة فان الوكيل عليه العهدة ما لم يعلم المشتري بأنه وكيل بخلاف السهماء فانه لا عهدة عليه لان الشأن فيه أن يبيع

كان العرف انما يتبع هذه السلسلة فى سوق مخصوص أو فى زمان مخصوص فيخصص هذا العموم وكذا اذا كان الشئ الموكل عليه مطلقا ولفظ الموكل فانه يتقيد بالعرف كما لو قال اشترى فانه يتقيد بما يليق به والعالم هو اللفظ المستغرق الصالح له من غير حصر والمطلق هو اللفظ الدال على المساهمة بالقيمة والضمير فى قوله (ص) فلا يعبده (ش) يرجع لما خصصه العرف أو قيده فلا يتبعه الى غيره وهو تكرار مع قوله وتخصص وتقيّد بالعرف ولو سكنت عنه كان أحسن لكن ذكره ليرتب عليه قوله (ص) الا على بيع فله طلب الثمن وقبضه أو اشتراء فله قبض المبيع ورد المبيع ان لم يعينه موكله (ش) يعنى ان الوكيل على بيعه من بائعه يطلب المشتري بالثمن ويقبضه منه ويدفعه لموكله أو شراء له أن يشترى به ويقبضه من بائعه وان ظهر به عيب ظاهر كإتاني فله رده على بائعه بغير إذن موكله وهذا اذا لم يعين الموكل للوكيل المبيع وأما ان عينه له بأن قال اشترى الشئ الفلانى فانه ليس له رده وهذا فى الوكيل المخصوص أما الوكيل المفوض اليه فله أن يرد على بائعه ولو عينه له موكله ونحوه فى المدونة وقيد اللغوى رد المبيع بما اذا كان العيب ظاهرا وأما ان كان خفيا كالسرقه ونحوها فلا شئ على الوكيل ولم يذكر ابن عرفة هذا التقيد ولا صاحب الشامل (ص) وطول بثن ومثمن ما لم يصرح بالبراءة (ش) يعنى انه اذا واكله على شرا شئ فانه يطالب بثمنه ما لم يصرح بالبراءة من دفع الثمن وكذلك اذا واكله على بيع شئ فانه يطالب بالثمن ما لم يصرح بالبراءة من دفع الثمن والا فلا يطالب بذلك وانما يطالب بما ذكره والموكل (ص) كبعتنى فلان لتبيعه لا لا شترى منك وبالعهد ما لم يعلم (ش) تشبيهه بقوله ما لم يصرح بالبراءة أى فان صرح بالبراءة بان يقول وينقده فلان دونى فلا مطالبة على الوكيل بالثمن كما ان من قال بعثنى فلان لتبيعه فانه لا مطالبة عليه ويحتمل أن يكون مثالا لا تصرح بالبراءة ولو قال له بعثنى فلان اليك لا شترى منك أو لا شترى له منك أو بعثنى لتبيعه فان الثمن يكون على المشتري لا على المرسل ولو أقر المرسل انه أرسله فلا شئ عليه والثن لازم للمشتري ولو قال المؤلف لا لا شترى له منك لنفهم ما ذكره منه بالاولى وكذلك يطالب الوكيل بعهد المبيع من غصب أو استحقاق ما لم يعلم المشتري ان المتولى للمبيع وكيل فان علم فالحهدة لا تكون عليه وتكون على من وكله أى فيرد عليه المبيع ويكون الثمن عليه وهذا فى الوكيل المخصوص وأما المفوض فيتبع كما يتبع البائع والعهد عليه كالشريك المتفاوض والمقارض بخلاف القاضى والوصى (ص) وتعين فى المطلق نقد البلد ولا نثق به الا أن يسمى الثمن فتدرد (ش) يعنى انه اذا واكله على شرا شئ

اؤ
 لغيره (قوله فانه يطالب بثمنه) ولو صرح بأنه وكيل (قوله كبعتنى فلان) أى فالثن على فلان المرسل او لا على الرسول فان أنكروا فلان انه بعثه غرم الرسول (قوله ويحتمل أن يكون مثالا) هذا بعيد (قوله وأما المفوض فيتبع) الحاصل انه اذا كان مفوضا يتبع فى ثلاث صور عدم علمه بأنه وكيل (١) وبأنه وكيل وبأنه مفوض وغيره فى صورة فقط وهو عدم علمه أنه وكيل (قوله والمقارض) بفتح الراء أى عامل القراض بخلاف القاضى والوصى اذا باع سلعة من سلع التيم فلا يطالبان بالعهد فيما وليا بيعه والعهد فى مال التيمحى فان هلك مال الايتام ثم استحققت السلعة فلا شئ على الايتام (قوله نقد البلد) ثم انه يعتبر الغالب من النقد حيث كان فيه غالب فان لم يكن فيه غالب فكل شئ أتى به يلزم (قوله فتدرد) اعلم أن ابن القاسم ذكر انه اذا اشترى غير اللانق لم يلزمه وخبر فى اجازته ورده وظاهره سواء سمي الثمن أم لا وعند أشهب لا خيار له اذا سماه كان ما اشتراه يلقى به أم لا وان لم يسم فله الخيار فجعله بعض القرويين (قوله وبانه) كذا بالنسخ ولعل الصواب وعلمه بانه لا تكرار اه (١)

تفيد القول ابن القاسم فهمامته فثان وقال غيره قول ابن القاسم على ظاهره لا يلزمه الا ما شبهه وان سمي له الثمن (قوله مطلقة) تفسير لمفوضة (قوله كمية الثمن) المناسب حذف كمية (قوله فلا يستثناء من الخ) في الحقيقة الاستثناء من محذوف وكأنه قال وتعين لا تبقى في كل حال الا في حال ما اذا سمي الثمن (قوله والاخير) أى في اجازته فعل الوكيل (٢٨٩) وأخذ ما بيعت به وفي نقضه وأخذ سلعة ان كانت

قائمة فان فاتت خبر أيضا في اجازة فعله وأخذ ما بيعت به وفي تضمينه قيمتها تعديه (قوله ثمن المثل) فلا يبيع بدون ثمن المثل الا قدرا يتعاب الناس في مثله (قوله لزم الوكيل قيمتها) أى ان شاء الموكل لان له ان يرضى بما وقع عليه العقد من الثمن (قوله وهذا خارج)

أى خارج من حكم التخيير بقوله وتعين في المطلق نقد البلد أى فلا حاجة لقوله الا ما شأنه ذلك لحقه واذا خرج من حكم التخيير فيكون دخلا في قول المصنف وتعين في المطلق نقد البلد (قوله قبل أن يقبض الوكيل الطعام) سبأ في قول المصنف والرضا بمخالفته في سلم انه اذا حل الاجل يجوز في غير الطعام لا تنفاء عنه فسخ ما في الذمة في مؤخر وأما في الطعام فلا ما يلزم عليه من يبيع الطعام قبل قبضه فقضيته أنه اذا اشترى طعاما نقدا تعديا أى على الحمول ولم يقبضه الوكيل فلا يجوز للموكل الرضا ما يلزم عليه من يبيع الطعام قبل قبضه والموضوع أن الموكل دفع له الثمن بقرينة ماسيا أى فيثبت يكون التشبيه تاما واذا كان تاما فالخيار انما يكون بعد قبض الوكيل الطعام (قوله لم يافيه من يبيع الطعام قبل قبضه) أى باعه الوكيل قبل قبضه (قوله وكان نظرا) الواو بمعنى أو أى أو كان نظرا (قوله وكما خلفته مشتري عين) أى في مشتري عين

أو يبعه وكالة مفوضة مطلقة أى لم يذ كر فيها كمية الثمن ولا جنسه فانه يتعين على الوكيل أن يبيع بنقد البلد البيع أو الشراء فان خالف وباع بعرض أو بحميوان أو بنقد غير بلد البيع وفاتت السلعة فانه يضمن حينئذ قيمتها تعديه الا أن يحجز الموكل فعله أو يأخذ ما باع به وان لم تفت السلعة فالخيار ثابت للأمر ان شاء أجاز البيع وأخذ ما بيعت به وان شاء نقضه وأخذ سلعته وكذلك يتعين على الوكيل شراء ما يبيع بالموكل حيث أطلق للوكيل فان خالف فله موكل الخيار كما اذا وكله على شراء ثوب أو عباءة وهل هذا ما لم يسم الثمن فان سماه فيشترى به ما لا يليق بالموكل حيث لا يحصل به ما يليق أو لا لا يثق متعين سواء سمي للوكيل الثمن أو لا وعليه حيث سماه ونقص عن اللائق بالموكل فليس للوكيل أن يشترى ما لا يليق بالموكل فلا يستثناء من المنطوق أى تعين لا يثق بالموكل الا أن يسمي الثمن في التعيين وعدمه تردو بعبارة الاستثناء من مفهوم لائق فان محل التأويل في غير اللائق مع التسمية أى ولا يثق لا غيره الا أن يسمي الثمن فتدرو وكان ينبغي أن يقول تأويلان (ص) وثن المثل (ش) يعنى ان الوكيل يتعين عليه أن يبيع أو يشتري لموكله ثمن المثل اذا كان وكله وكالة مطلقة الا أن يسمي الثمن والا فتعين وقوله (ص) والاخير (ش) يرجع للمسائل الثلاث أى والابان خالف ولم يبيع ولم يشتر بنقد البلد أو لم يشتر ما يليق بالموكل أو يبيع ثمن المثل فان الخيار حينئذ يثبت للموكل فان شاء أمضى فعله وان شاء رده وتلزم السلعة الوكيل (ص) كفيلوس الا ما شأنه ذلك لحقه (ش) تمثيل لمافي التخيير يعنى أنه اذا أطلق للوكيل في البيع فباع بفيلوس فان الخيار يثبت للموكل في اجازة البيع أو أخذ الثمن أو رده أو يأخذ سلعة ان كانت قائمة فان لزم الوكيل قيمتها يوم قبضها لان الفيلوس ملحقه بالعروض الا أن يكون الذى وكل على بيعه شأنه أن يباع بالفيلوس لقلة ثمنه كالمقبل وما أشبه ذلك فانه يلزم الموكل لان الفيلوس كالعين بالنسبة لهذه السلعة القليلة الثمن وهذا خارج بقوله وتعين في المطلق نقد البلد ان نقد البلد في مثل هذه السلعة الفيلوس (ص) كصرف ذهب بفضة (ش) التشبيه بما قبله في التخيير لكن غير تام لان التخيير فيما شرى ثابت للموكل قبل أن يقبض الوكيل الطعام أو بعده وهذا الخيار للموكل بعد قبض الوكيل الطعام لا قبله فاذا دفع اليه ذهباً لم يسم له في طعام فصرفه بفضة فان كان الوكيل قد قبض الطعام فالخيار للموكل ثابت بين ان يأخذ الطعام أو يأخذ ذهبه وان لم يكن الوكيل قد قبض الطعام فهو متعد فليس للموكل خيار في أخذ الطعام لمافي من يبيع الطعام قبل قبضه وانما له أخذ ذهبه والطعام لازم للوكيل الا أن يكون سلم الدراهم في تلك السلعة هو الشأن وكان نظرا فانه جائز ولا خيار للموكل واليه أشار بقوله (ص) الا أن يكون الشأن وكما خلفته مشتري عين أو سوق أو زمان (ش) هذا عطف على كفيلوس يعنى ان الموكل اذا قال لو كيله اشتر سلعة كذا أو لاتبع الا في السوق الفلاني أو الا في الزمن الفلاني خالف فان الخيار يثبت للموكل ان شاء أجاز فعله وان شاء رده وظاهره كبن الحاجب سواء كان مما يختلف فيه الاغراض أم لا بخلاف ما عند ابن شاس واستقر ابن عرفة الاول (ص) أو يبعه بأقل أو اشتراؤه بأكثر كثيرا (ش) يعنى أن الوكيل اذا خالف وباع بأقل مما سماه له موكله ولو بشئ يسير فان الخيار يثبت للموكل ان شاء رده وان شاء أجاز لان البيع تطاب فيه

(٣٧ - خرشى رابع) بدليل جرم بعده والتعبير بالمفاعلة ليس مراد الان الخالف هو الوكيل وقال بعضهم اذا

خالف الوكيل فقد خالف الموكل (قوله بخلاف ما عند ابن شاس) أى فانه يقول محله اذا كان مما يختلف به الاغراض (قوله واستقر) بالحقاق في خط شمي وخناو غيرهم ولعل المناسب استعرب بالعين كذا كمت كتبت ثم ظهر للاول وجه وذلك لان الاغراض وان لم يختلف الا ان الموكل لما قيد ويحتمل أن الحال يتعين في بعض الاسواق أو في بعض الأزمنة حكمها بالتخيير مطلقا (قوله ولو بشئ يسير)

ظاهر قوله فيما سيأتي لان ذلك مما يتغابن الخ ان هذا اليسير ولو كان مما يتغابن الناس في مثله عادة فيسلك على ما هنا الا ان يقال ما يأتي في خصوص الشراء وحرر (قوله وافعل التفضيل ليس على بابه) أي لم يستعمل في حقيقته بل أراد به الزيادة والاولى أن يقول وافعل التفضيل لم يستعمل في معناه بل تجوز به عن الزيادة فلما استعمل في حقيقته لا يقتضي انه لا بد ان يكون الاصل كثيرا (قوله فافاد الحكمين) أي اللذين هما التخيير وعدمه (٢٩٠) (قوله وهى أصوب) أي صواب ولا يخفى ان هذا اذا جعل الاستثناء متصلا

والا فيصح يجعله منقطعا (قوله أو الاعمى غير) أي صفة لقوله كثيرا أي كثيرا موصوفا بأنه غير دينارين في أربعين (قوله والكاف استقصائية) أي في أربعين ديناران فقط وثلاثة في ستين وأربعة في ثمانين وواحد في عشرين ونصف واحد في عشرة وربع في خمسة وهكذا ينبغي في الجميع (قوله بل كان ذلك بقرب التسليم) ولم يذكر ضابطا يعرف به القرب والبه هو الظاهر انه أراد بالقرب ما يفهم منه صدق قوله وبالبعد ما يعلم منه عدم صدق قوله أي بحيث يقال لو دفع ما كان سكت تلك المدة عن طلبهم ما تأمل (قوله وحيث خالف في اشتراؤه) يستثنى من ذلك ما اذا اشترى شراء فاسدا ولم يشهر بفساده وفات المبيع قبل زرع القيمة للموكل (قوله واختار أحدهما الامضاء والاخر الرد) أقول الظاهر اعتبار المتقدم وانظر لو اتحد زمنه (ما (قوله اذا علم البائع بذلك) أي أثبت بينه (قوله حيث يجوز له الرضا) بان كان غير سلم والا منع الرضا ان دفع له الثمن (قوله الا ان يقل) وهو ما يعتقده مثله عادة بالنظر لما اشترى له ولمن اشترى له بخلاف غير القليل كشرائه دابة مقطوعة ذنبا لذى هيئة فلا يلزم ولو رخصه وان كان الموكل

الزيادة لا النقص كما انه يخير اذا خالف واشترى زيادة على ما سماه له حيث كانت كثيرة وان كانت يسيرة فلا خيار للموكل سواء كانت السلعة معينة أم لا لقوله أو يبعه الخ أي أو مخالفتها في بيعه بأقل في مقدرة وهى للسببية أي أو مخالفتها بسبب بيعه بأقل لان المخالفة بسببه لافيه وقوله أو اشتراؤه أي أو مخالفتها في اشتراؤه بأكثر أي بسبب اشتراؤه بأكثر أو أكثرها ليس على بابه بل المراد به الزيادة سواء كان الاصل في نفسه كثيرا أو قليلا ثم ان هذه الزيادة قد تكون كثيرة وقد تكون يسيرة فان كانت كثيرة فالتخيير وان كانت يسيرة فلا خيار والى ذلك أشار بقوله كثيرا فافاد الحكمين بالمنطوق والمفهوم وفي الحقيقة ان قول المؤلف (ص) الا كدينارين في أربعين (ش) بيان لمفهوم قوله كثيرا كأنه قال الا ان قلت الزيادة في الشراء كدينارين في أربعين فلا خيار للموكل بسبب ذلك لان ذلك مما يتغابن الناس في مثله وفي بعض النسخ لا كدينارين بل الانفاضة وهى أصوب والأعمى غير وهذا أولى من التصويب لانه اذا أمكن تصحيح العبارة من غير تصويب كان أولى والكاف استقصائية (ص) وصدق في دفعهما وان سلم ما لم يطل (ش) يعني ان الوكيل اذا ادعى انه دفع الدينارين من عنده قبل أن يسلم السلعة لموكله أو بعد ان سلمها له ولم يطل الزمان بل كان ذلك بقرب التسليم فانه يصدق في ذلك بيمينه وأما ان سلم السلعة لموكله وطال الزمان ثم ادعى انه دفعهما من عنده فانه لا يصدق فقوله ما لم يطل أي زمن ما بين تسليم السلعة ودعواه أنه دفعها من عنده أي لغيره عذر فلا يصدق ثم ان تصديقه في الدفع يستلزم التصديق في كونه زاد فاذا ادعى انه زاد صدق ما لم يطل وانما تعرض للدفع لثلاثتهم انه كالضامن لا يرجع الا اذا ثبت الدفع (ص) وحيث خالف في اشتراؤه (ش) أي ان الوكيل على الشراء اذا خالف مخالفة توجب للموكل الخيار كان زادا كثيرا في اشتراؤه أو اشترى غير لائق أو نحو ذلك فان الوكيل يلزمه ما اشتراه حيث لم ير ضه موكله وكلام المؤلف مقيد بما اذا كان المبيع على البت أو على خيار البائع والمضى والا فلا يلزم الوكيل المبيع وله رده وانظر اذا كان الخيار له ما واختار أحدهما الامضاء والاخر الرد وقوله لزمه هو محال الافادة أي حيث لم يخبر الوكيل البائع بذلك والا فله رده ومثله اذا علم البائع بذلك واما تخيير الموكل فقد علم مما سبق وقوله (ص) ان لم ير ضه موكله (ش) أي حيث يجوز له الرضا بذلك دليل قوله والرضا بخالفته في سلم (ص) كذا عيب الا ان يقل وهو فرصة (ش) التثنية تام والمعنى ان الوكيل على شراء شئ اذا اشتراه وهو عالم بعيبه عيبا يرد به شرعا فانه يلزمه الا ان يرضى موكله بما اشتراه به وكيهه فذلك له الا ان يكون العيب قليلا والحال ان المبيع فيه غبطة فانه يلزم الموكل حينئذ وقوله كذا عيب أي بالنسبة للموكل بدليل قوله ولا تيق به فاندفع ماله بعضهم من البحث هنا (ص) أو في بيع فيخبر موكله (ش) يعني ان الوكيل على بيع اذا خالف ما أمر به الموكل أو ما اقتضت العادة به فان موكله يخبر في اجازة المبيع والرد ان كانت السلعة قاعة وفي الاجازة والتضمن ان فاتت بحواله السوق فاعلى أي تضمن التسمية

من عامة الناس فانها تلزمه حيث كان الشراء فرصة (قوله فاندفع ماله بعضهم الخ) كان صورة البحث ان قول المصنف كذا عيب لا يشمل ما اذا كان غير لائق فلا يفيد ثبوت الحكم فيه مع ان الحكم فيه الزوم للوكيل كالعيب فأجاب الشارح بان المراد بالعيب ولو بالنسبة للموكل فيشمل ما كان غير لائق به فتدبر (قوله اذا خالف ما أمر به موكله) بان باع بأقل مما سمى أو بما اعتد فيخبر موكله في اجازته وأخذ الثمن وفي رده وأخذ سلعته أو قيمته ان فاتت

(قوله أو القيمة) نعت بر القيمة يوم القنات (قوله بع القمح بدرهم فباعه بقول) أي فقد باع الربوي وهو القمح بقول فالقائل بالجواز نظر إلى أن الخيار الحكمي ليس كالشرطي أي لأن الخيار الحكمي غير مدخول عليه والشرطي مدخول عليه وقوله بناء على أن الخيار الحكمي كالشرطي أما الخيار في الصرف إذا كان شرطيا أمره ظاهر والخيار هنا حكمي لا شرطي أي لأنه بخير بين أن يرضى بما صرفه به دنائرا أولا أو ما في بيع القمح بقول وقد قال له بعه بدرهم فلأنه لو جاز له الرضا بأخذ الفول لكان في أخذه الفول يبيع طعام بطعام نسيته ثم بعد كتي هذا رأيت في كتابه لبعض شيوخنا (٢٩١) ما يفيد ذلك (قوله أو اشتري بالعين الخ) علة المنع في هذه الصرف المؤخر في شرح شب

المناسب عدم ذكر هذه المسئلة هنا لأنها ستأتي في كلام المصنف والقولان فيه غير القولين هنا لأن القولين الاتيين انما هما في اللزوم والتخيير وهما في وجوب الفسخ والتخيير (قوله بناء على أن الخيار الحكمي كالشرطي أولا) بقي أن هذه العلة تجرى في الطعام بمثله ولولم يكن ربويًا فلو قال المصنف ولو طعامًا بمثله لكان أحسن (قوله أن لم يلتزم الوكيل الخ) انظر هل التزام الاجنبي كذلك أم لا لأن فيه منه بخلاف الوكيل لأنه لما تعدى فكان ما يلتزمه لازم له (قوله والاولى انه من باب الاكتفاء) أي لأنه محل اتفاق (قوله ويدخل في قوله الخ) أي حيث يريد بزيادة ولو حكا (قوله فاشترى في الذمة) الآن يقول الا أمرًا انما أمرتك بالشراء بعينها لانه بما فسخ البيع لعيبها وليس عندى غيرها (قوله وعكسه) أي وعكسه كذلك أي أو قال عكسه لأنه هنا في معنى الجملة فيصح أن يعمل فيه القول اللهم الآن يقول أنا أمرتك بالشراء في الذمة خوف أن يستحق الثمن فيرجع البائع في البيع وغرضي بقاؤه بقيد القيد في المسئلة

ان سمي أو القيمة أن لم يسم (ص) ولوربوا بمثله (ش) أي أن الخيار ثابت للموكل ولو كان المبيع ربويًا بمثله أي ولو كان الموكل فيه ربويًا بمثله كما لو قال له بيع القمح بدرهم فباعه بقول أو اشتري بالعين سلعة فصرف العين بعين فان شاء أجاز فعله وكيه وان شاء رده بناء على أن الخيار الحكمي ليس كالشرطي وهو قول ابن القاسم ومنع التخيير أشهب وقال ليس للامثل الا مثل طعامه بناء على أن الخيار الحكمي كالشرطي وكلام المؤلف مقيد بما إذا لم يعلم المشتري بتعدى الوكيل فان علم فانه قد فاسد نقله ابن عرفة عن المازري (ص) أن لم يلتزم الوكيل الزائد على الحسن (ش) يعني أن محل التخيير المذكور للموكل ما لم يلتزم الوكيل الزائد على ما سمي له في الشراء أو على ما باع به في البيع فعلى هذا تكون الزيادة مستعملة في حقيقةها ومجازها لأن الزائد في البيع في المعنى نقص والاولى أنه من باب الاكتفاء أي أن لم يلتزم الوكيل الزائد أو الناقص على حد قوله تعالى سرييل تقيمكم الحرأى والبرد فينطبق على البيع والشراء (ص) لأن زاد في بيع أو نقص في اشتراء (ش) يعني أن الوكيل إذا زاد على ما أمر به في البيع أو نقص على ما أمر به في الشراء فانه لا خيار له موكله لأن هذا ما يريغ فيه وليس مطلق المخالفة يوجب خيارًا وانما يوجب مخالفة يتعلق بها غرض صحيح ويدخل في قوله لأن زاد في بيع ما إذا قال له بعها بعشرة لاجل فباعها بعشرة نقدا (ص) أو اشتريها فاشترى في الذمة ونقدًا وعكسه (ش) أي وكذلك لا خيار للموكل فيما إذا دفع له كيلة عشرة مثلاً وقال له اشتر بها فاشترى الوكيل بعشرة في ذمته ثم نقد العشرة بعد ذلك للبائع أو قال له اشتر في ذمتك ثم نقد العشرة فاشترى بها ابتداء فانه لا خيار للموكل أيضا لأن الثمن مستهلك في الحالتين على كل حال وليس هنا أجل حتى تكون له حصصة من الثمن لأن المراد بالذمة أن يكون الثمن غير مهين وليس المراد بها التأجيل (ص) أو شاة بدينا راشرى به اثنين لم يكن افرادهما والاخير في الثانية (ش) يعني انه اذا وكله على شراء شاة بدينا راشرى له شاتين بدينا را في عقد واحد فانه لا خيار للموكل حيث لم يكن افرادهما بان قال صاحبهما لا ابيعهما الا معا والاخير الموكل في ثانية الاثنين فان شاء أخذوا واحدة بحصة ثمان من الثمن وان شاء أخذهما معا وليس المراد التي اشترى ثانيا لان الموضوع ان العقد واحد ولا بد أن يكونا أو احدهما على الصفة فان لم تكن واحدة على الصفة فانه يخير مطلقا واما ان اشترى امرأتين فان كانتا أو الاولى على الصفة لزممت الاولى وخير في الثانية وان كانت التي على الصفة هي الثانية فانه يخير في الاولى وتلزمه الثانية وقوله أو شاة بالنصب عطف على معمول اشترى ولو قال كشاة لكان اشمل فلو تلف الشاتان كان ضمناهما من الموكل ان لم يكن افرادهما والالزم الوكيل واحدة (ص) أو أخذني سلم حبيلا أو رهنًا وضمنه قبل علمك به ورضاك (ش) يعني أن الوكيل إذا أخذ

التوضيح عن المازري (قوله فاشترى به اثنين) مفهوما لو اشترى واحدة وعرضها معا في صفقة واحدة لم يكن الحكم كذلك والحكم انه مخير بين أن يرد الجميع أو يأخذ الجارية بحصة ثمان من الثمن (قوله لم يكن افرادهما) أي ولم يمكنه الافراد في غيرهما أيضا لعدم وجود الصفة المطلوبة (قوله فانه يخير مطلقا) أمكن افرادهما أم لا (قوله لكان اشمل) في عب وكأنه قصده التبرك بالتبج للخبر الوارد في ذلك من انه صلى الله عليه وسلم دفع دينار العروة البارقي بشرى به شاة كانه يضحى بها فاشترى له شاتين به ثم باع واحدة بدينا ر وجاءه بالاشاة والدينار فدعا له صلى الله عليه وسلم بالبركة فصار مبار كاله فبما تجر فيه ولوربا (قوله ورضاك) الرضا يشمل الرضا حقيقة والرضا

حكما كان يعلم ويسكت طويلا كما ذكره أبو الحسن ويعني عن العلم لتضمنه له والحاصل انه اذ رضى به ولو حكما كعله به وسكونه طويلا
فضمائه ضمان رهان من الموكل فان لم يطل حلف أنه لم يرض به وضمنه الوكيل فان رده للوكيل فحبسه عنده حتى تلف ضمنه ضمان
عداء كان مما يغاب عليه أولا ومحمل ضمان الوكيل في صورة من صورته ما لم يعلم البائع انه وكيل فان علم فينبغي ان يكون كالا مبن
(قوله والا فضمائه من الموكل) في شرح شب هذا واضح اذا كان مفوضا له في النظر وغيره وامان لم يفوض له في غير النظر فالظاهر
ان ضمانه فيه قبل رضا الموكل به شرح شب (٢٩٢) (قوله قولان) في تخيير الموكل وهو الراجح (قوله هل ذلك لازم الخ)

في سلم موكله حسيلا أو رهنا الى حين وفائه فانه لا خيار للموكل في ذلك لان هذا زيادة توثق
ومصلحة تعود على المسلم وقيد بما اذا أخذهما بعد العقد فان أخذهما في عقد السلم كان لهما
حصة فيثبت للموكل الخيار واذا هلك الرهن قبل علم الموكل به ورضاه فضمائه من الوكيل وان
هلك بعد رضا الموكل فضمائه من الموكل وكلام المؤلف في الوكيل المخصوص والا فضمائه من
الموكل (ص) وفي ذهب في بدراهم وعكسه قولان (ش) يعني ان الوكيل اذا باع أو اشترى
بالذهب وقد نص له الموكل على الدراهم أو باع الوكيل أو اشترى بالدراهم وقد نص له على
الذهب هل ذلك لازم للموكل بناء على انه ما جنس واحد وله الخيار بناء على انه ما جنس ان فيه
قولان مشهوران ومحلها اذا كان الذهب والدراهم نقدا البلد ونحو المثل والسلمه مما تباع به
واسستوت قيمة الذهب والدراهم والاخير موكله قولان واحد في بعض النسخ وفي بذهب بالباء
وفي بعضها بغير الباء فعلى هذه النسخة قد ذهب صفة لموصوف محذوف وعلى الاولى في الداخلة
على قوله بذهب مدخولها في الحقيقة محذوف أي وفي بيعه بذهب لان حرف الجر لا يدخل على
مشله واما مدخول في الداخلة على قوله في بدراهم فاما ان يقال ان مدخولها محذوف أي في قوله
بدراهم أي بعه بدراهم واما ان يقال دخلت على بدراهم على سبيل الحكاية كما قاله ابن غازي
فكان المراد هذا اللفظ (ص) وحث بفعله في لأفعله الانثية (ش) يعني ان الموكل يحث بفعل
وكيله الانثية من الموكل انه لا يفعله بنفسه فانه لا يحث بفعل وكيله فاذا حلف لا يشتري عبد
فلان أو لا يضرب عبده أولا يبيعه فأمره غير فاشترائه أو ضربه أو باعه فانه يحث الا ان ينوي
انه لا يفعله بنفسه هذا اذا حلف بالله تعالى أو بعق غير معين وأمان كان بطلاق أو عتق معين
وكان على عيینه بينة تشهد عليه بالخلف فانه لا ينوي في ذلك ان قال اني أردت ذلك بنفسى ويقع
عليه الطلاق ويلزمه العتق كما مر في باب اليمين عند قوله الامرافعة أو بينة أو اقرار في طلاق
وعتق فقط (ص) ومنع ذمى في بيع أو شراء أو تقاض وعدو على عدوه (ش) يعني ان الكافر من
حيث هو كان ذميا أو غيره يتمتع على المسلم ان يوكله في بيع أو شراء لانه لا يتحرى في معاملاته
وكذلك يتمتع على المسلم ان يوكل الكافر على تقاضى ديونه ولو على كافر لعملهم الربا واستحلالهم
له قال مالك وكذلك عبده النصراني لا يجوز له ان يأمره ببيع شيء أو بشرائه ولا اقتضائه ولا
يمنع المسلم عبده النصراني ان يأمره بالكنيسة ولا من شرب الخمر أو أكل الخنزير قاله ابن القاسم
ولا يشارك المسلم ذميا الا ان لا يغيب على بيع أو شراء الا بحضرة المسلم قال ولا بأس ان يسأقيه
اذا كان الذمى لا يعصر حصته خمر قال ولا أحب لمسلم ان يدفع لذي قراضا لعمله بالربا ولا يأخذ
منه قراضا لثلاذيل نفسه وان وقع لم يفسخ وكذلك يتمتع بوكيل العدو على عدوه وسواء كانت
العداوة دينية أو دنيوية ومعها مانع شرعي فيجوز توكيل المسلم على النصراني واليهودى الا ان

أي فليس الخيار في الجواز
وعدمه اذ هو ممنوع من مخالفة
الأمر (قوله جنس واحد) أي
تغاير بالنوعية (قوله ونحو المثل)
المناسب اسقاطه لان هذا انما
يرجع للكمية قرر بعض الشيوخ
(قوله صفة لموصوف محذوف)
وعليه فيقدر شيئا نهما وفي
بيعه بمال ذهب (قوله على
سبيل الحكاية) أي حكاية
ما يصدر من الموكل (قوله وحث
بفعله) وكذا ير بفعل وكيله
في لا فعله الانثية نفسه ثم ان
هذا ظاهر فيما يقبل النيابة
كالبيع والضرب والدخول واما
مالا يقبل النيابة كالاكل فلا ير
بأكل وكيله فيما يظهر (قوله
وكان على عيینه بينة) المراد
الرفع للقاضى كان بينة أو اقرار
(قوله أو بينة) أراد بها حقيقة
بدليل قوله أو اقرار (قوله ومنع
ذمى من بيع أو شراء أو تقاض)
ولورضى به من يتقاضى منه لحق
الله فليس كموكيل العدو على
عدوه ولا نهر بما غلظ على المسلم
وششق عليه بالحث في الطلب
تنبيهه اذا وقع ونزل التوكيل
الممنوع وحصل البيع والشراء
والتقاضى فالظاهر مضى ذلك كله

قوله والد عب (قوله يتمتع على المسلم ان يوكل) وأمان توكيل الذمى لمسلم فقد قال البرزلى عن بعضهم الو كالات
كالا مانات فينبغي الاولى الامانات ان لا يتوكلوا الاولى الخيمات وعن مالك كفى بالمسرء خيانه ان يكون أمينا للخنوة انظر المشرح
(قوله الا بحضرة المسلم) بيان لقوله الا ان لا يغيب الخ (قوله ولا أحب) لفظه أحب على الوجوب بدليل التعليق (قوله لثلاذيل
نفسه) الظاهر انها ذلة توجب الكراهة لا التحريم فمأمله وقوله لعمله بالربا فيفيد ان المسلم اذا كان كذلك فيكون كالذمى في المنع وهو
كذلك (قوله ومعها مانع شرعي) كالا هانة كما أشار به بقوله ولا يجوز توكيل اليهودى والنصراني على مسلم

(قوله ولا يجوز فكيل الخ) أي لما بينهما من العداوة الدنيوية زيادة على الدينية (قوله ومحل المنع) أي في قوله وعدو على عدوه والافيحوز وهذا بخلاف الجميع بعد الامام الراتب فلا يجوز ولو أذن والفرق أن هنا الأذية والضرر قاصران على الموكل عليه بخلاف مسألة الراتب فالأذية للامام والجماعة الذين خلفه فهي أشد (قوله كقبول النكاح للزوج) لقول المصنف وصح فكيل زوج الجميع (قوله فانه يجوز ذلك أن ترضى) ولو طعاما ولا يقال ان فيه بيع الطعام قبل قبضه لان هذا قولية من الوكيل للموكل كما أشار له في المدونة وحاصل المسئلة على ما يستفاد من كلامهم كما قال عجي أن (٢٩٢) الوكيل اذا خالف وأسلم في غير ما أمر به موكله فان لم

يطلع الموكل على ذلك الا بعد ان قبض الوكيل المسلم فيه فانه يجوز له الرضا به مطلقا أي سواء حل الاجل أم لا دفع له الثمن وهو مما يعرف بعينه أم لا وسواء كان المسلم فيه طعاما أم لا وان اطلع عليه قبل قبض المسلم فيه فان كان بعد ما حل الاجل جاز الا أن يكون المسلم فيه طعاما وان كان قبل حلول الاجل فان كان لم يدفع له الثمن جاز الرضا بما فعله ولو كان طعاما بشرط أن يجمل له الثمن فان أخره به امتنع لانه يبيع دين بدين (قوله وتدفع له الثمن) يحتمل ذلك على ما إذا كان الوكيل دفع له رأس المال من عنده لياخذ بدله من الموكل أو يكون اطلع الموكل على المخالفة قبل مضي الثلاثة الايام التي يجوز تأخير رأس المال فيها ولو بشرط (قوله مما لا يعرف بعينه) فان كان مما يعرف بعينه فيجوز ظاهره ولو كان طعاما ويوجه بأنه بمنزلة ما إذا لم يقبضه والظاهر ان الطعام مما لا يعرف بعينه (قوله بخلاف زوجته) أي أو ابنه البالغ الرشيد في تنبيهه اعلم انه اذا لم يسم له الثمن فلا يجوز له شراؤه بنفسه ولو بلغ أقصى الثمن كما أفاده عجي ويخير الموكل مع

يكون بينهما عداوة دنيوية ولا يجوز فكيل اليهودي أو النصراني على مسلم ولا يجوز فكيل يهودي على نصراني وعكسه ومحل المنع ما لم يرض الموكل عليه بخلاف منع فكيل الكافر على المسلم فانه مطلق لان المنع من ذلك لحق الله وظاهر قوله ومنع ذمي في بيع الخ انه لا يمنع من التوكيل في غير ما ذكر كقبول النكاح للزوج وكدفع الهبة (ص) والرضا بمخالفته في مسلم ان دفع له الثمن (ش) معطوف على ذمي والمعنى أن الموكل اذا أمر وكيله أن يسلم له دراهم في طعام أو في عرض موصوف أو في غير ذلك خالف واسلها في غير ما أمر به فلا يجوز للموكل أن يرضى بما فعله وكيله حيث دفع الدراهم للوكيل لان الرضا بما فعله يؤدي الى فسخ الدين في الدين لان الوكيل لما تعدى على الدراهم لزمته ذمته فلو رضى الموكل بما فعل فقد فسخ ما ترتب على الوكيل في ذمته في شيء لا يتجمله الا أن ويراد في أخذ الطعام يبعه قبل قبضه لان الوكيل انما أسلم لنفسه فالطعام قد وجب له بتعديبه فلا يجوز له أن يبيعه حتى يقبضه وأما ان لم يدفع للوكيل الدراهم فلا يمنع له الرضا بمخالفته الوكيل فاذا أمرته أن يسلم لك في طعام أو في حيوان موصوف أو في غير ذلك ولم تدفع اليه الثمن الذي هو رأس المال خالف وأسلم في غير ما أمرته به فانه يجوز لك أن ترضى بما فعل وتدفع له الثمن لانه لم يجب لك عليه دين فتفسخه في شيء لا يتجمله الا أن ولك أن لا ترضى به ويستترط في منع الرضا أن يكون الثمن المدفوع مما لا يعرف بعينه أو مما يعرف بعينه وفات وان يطلع على المخالفة قبل حلول الاجل وقبل قبض الوكيل فان اطلع عليه بعد قبض الوكيل أي ولو قبل حلول الاجل جاز للموكل الرضا ولو كان طعاما ولو اطلع بعد حلول الاجل وقبل قبض الوكيل فيمنع من الرضا به حيث كان المسلم فيه طعاما ولا جاز (ص) وبيعه لنفسه ومحجوره بخلاف زوجته ورقيقه ان لم يحجب (ش) يعني ان الوكيل على بيع شيء لا يجوز له أن يبيعه من نفسه ولو كان بغير محاباة ما لم يكن بحضرة الموكل وما لم يسم له الثمن وما لم يأذن له في البيع لنفسه والاجاز كما قاله الشيخ كرم الدين وهو حسن في غير مسألة ما اذا سمي له الثمن فان كلام ابن عرفة يقيد أن المنة المنع مع التسمية وكذلك لا يجوز للوكيل أن يبيع ما وكل على بيعه من محجوره من صغير وسفيه وعبد غير المأذون له ومثله شريكه في المفاوض لانه لنفسه ومثل البيع لمن ذكر الشراء منه ولا يمنع الوكيل أن يبيع ما وكل على بيعه من زوجته أو رقيقه الذي لا يحجر عليه وهو المكاتب والمأذون له اذا كان بلا محاباة فان حابى في ذلك بأن باع ما يساوى عشرة بخمسة مثلاً فانه لا يجوز ويغرم ما حابى به وبالعبارة بالمحابة وقت البيع والفرق بين منع بيعه لمحجوره وجواز رقيقه أن المحجور لا يتصرف لنفسه وانما الولي هو الذي يتصرف له فاذا باع له فكذا نه باع لنفسه بخلاف المأذون له والمكاتب

القوات ولو بجوالة السوق بين أخذه الا أكثر من الثمن أو القيمة ولو باعه من نفسه ثم أعتقه فلم يملكه فلو كان العتق فمقتضى ما كان في عجي (قوله فان كلام ابن عرفة يقيد الخ) أي لاحتمال الرغبة فيه بأكثر مما سمي فان تحقق عدمها بأن تناهت الرغبات فيه أو اشتراه بحضرة ربه أو أذن له في الشراء لنفسه جاز (قوله لا يجوز للوكيل أن يبيع ما وكل على بيعه من محجوره) فان فعل خير موكله في الرد والامضاء الا أن يفوت بتغير بدن أو سوق فيلزمه الاكثر من الثمن أو القيمة وقيل تغير السوق غير مفيت (قوله غير المأذون) دخل فيه القن ومن فيه شائبة حرية من مدبر وام ولد ما لم يأذن لهم (قوله لانه لنفسه) فيه إشارة الى انه اشترى بمال المفاوضة وكذا ينبغي تقييد شركة العنان فان اشترى كل بغير مالها جاز (قوله ويغرم ما حابى به) فيه نظر كما قال بعض الاشباخ بل يخبر في الرد والامضاء

(قوله وعنتق عليه) محل عنتقه على الوكيل اذ لم يبين وقت الشراء ان الشراء موكله فان بين ولم يجزئه الموكل فانه بنقض البيع كقوله في التوضيح (قوله والا فعلى امره) أي فيعتق بمجرد شراء الوكيل والولاة لا لا امر عنتق عليه أو على الوكيل لانه كانه اعنتقه عن الموكل وكذا يعتق على الموكل اذ لم يعلم (٢٩٤) الوكيل بالقرابة سواء عينته له الموكل أم لا (قوله ومن أخذت) أي ردافع لمن أخذت

في صداقها أي فالزوج الذي دفع لزوجه من عنتقه من يعتق عليه باعتابه الوكيل يشتري من يعتق على موكله (قوله عنتق ما فضل منه) أي بعد البيع (قوله ويكون الثمن كله للموكل) ولا شيء عليه غير الثمن حيث كان غنمه الذي يبيع به قدر غنمه الذي اشتري به في تنبيهه فان ادعى الموكل علم الوكيل بقرابته للموكل حلف الوكيل وبأنه الموكل الشراء والعنتق فان نكل حلف الموكل وأغرمه الثمن وعنتق على الوكيل اتفاقا لا قسرا رآه انه اشتراه غير عالم انه من يعتق على موكله فقد اقر الوكيل بحريته على الموكل وهو قد بعده فان ادعى الوكيل انه عينه له وقال الامر بل عينت عبدا غيره فالقول قول الوكيل على الراجح والعبد سر اتفاقا (قوله أو يكثر) معطوف على لا يلبق (قوله لا يجوز له ان يوكل غيره مستقلا) فاذا تعدى الوكيل ووكل وضاعت السعة فلا ضمان على الثاني حيث لم يعلم بتعدى موكله والضمان على الاول واذا علم الثاني بتعدى موكله فينبغي ان يكون للموكل غريمان (قوله ان يوكل غيره) لكن لا يوكل الا أميناً ولو أقل امانة منه (قوله مطلقاً) أي سواء كان كثيراً أو قليلاً لاق أم لا وعبارة شب وهذا في الوكيل المخصوص الذي لم يؤذن له في التوكيل وأما المفوض

والزوجه فانهم يستقلون بالتصرف لانفسهم وينسب اليهم (ص) واشترأه من يعتق عليه ان علم ولم عينه موكله وعنتق عليه والا فعلى امره (ش) يعني ان الوكيل على شراء رقيق غير معين فاشترى رقيقاً يعتق على موكله وهو يعلم بالقرابة ولو لم يعلم بالحكم فانه لا يجوز له ذلك واذا وقع الشراء على هذا الوجه الممنوع فان الرقيق يعتق على الوكيل ويغرم غنمه ولاؤه للموكل واما ان عينه الموكل للوكيل فانه يعتق على الموكل بأن قال للوكيل اشتري هذا الرقيق أو اشتري عبد فلان فاشترأه هو من يعتق على الموكل وسواء علم الوكيل بأنه يعتق على موكله أم لا وكذلك يعتق على الموكل اذ لم يعلم الوكيل بالقرابة سواء عينته الموكل للوكيل أم لا فضمير الهاء في اشتراؤه للوكيل وفي عليه للموكل وفاعل علم الوكيل وضمير الهاء في عينته راجع لمن وكذا فاعل يعتق وعنتق والهاء في عليه للوكيل ومثل الوكيل في ذلك الموضع معه وعامل القراض ومن أخذت في صداقها من يعتق عليها في تنبيهه انما يعتق على الوكيل بشرطه اذا كان موثقاً فان كان معسراً بعبثه عنتق ما فضل منه والولاة للموكل وان كان بكاه يبيع كله وينبغي فيما اذا يبيع بعضه ولم يوجد من يشتري شقصاً ان يباع كله ويكون الثمن كله للموكل ولو حصل فيه ربح لان الوكيل لا يرجح في تنبيهه لو اشتري الوكيل من يعتق على نفسه فانه لا يعتق لانه لا يملكه وسواء قلنا ان العقدة تقع للموكل ابتداءً أو للوكيل على ما يظهر مرعاة للقول الآخر قاله بعض (ص) وتوكيله الا ان لا يلبق به أو يكثر (ش) يعني ان الوكيل لا يجوز له ان يوكل غيره مستقلاً على ما وكل فيه بغير رضاه موكله الا ان يوكله على بيع شيء لا يلبق به كبيع دابة في السوق ونحو ذلك وهو شريف النفس صاحب جلاله بين الناس لا يناسبه ان يتولى ذلك بنفسه أو يوكله على بيع شيء أو شرائه ولا يمكنه فعل ذلك بنفسه الا بمشقة فيجوز له حينئذ ان يوكل غيره على فعل ما لا يلبق به أو على مساعدته في فعل ذلك الشيء الكثير لانه يوكله استقلالاً بخلاف الاول وهذا الوكيل المخصوص وأما المفوض فلا يمنع أنه يوكل مطلقاً على المشهور قوله الا ان لا يلبق وهذا واضح حيث علم الموكل ان الوكيل لا يلبق به ما وكل عليه أو يكون مشتهراً بذلك ويحمل الموكل على انه علم بذلك ولا يصدق في انه لم يعلم وأما ان لم يعلم الموكل ولا اشتهر الوكيل بذلك وكان الوكيل في نفس الامر لا يلبق به ذلك فانه ليس له التوكيل وهو ضامن للمال ورب المال محمول على انه لم يعلم (ص) فلا ينزع الثاني بعزل الاول (ش) أي بسبب جواز توكيل الوكيل كما مر لا ينزع الوكيل الثاني بسبب عزل الوكيل الاول يريد أو موته أيضاً كالموكل وكيلا بعد وكيل فانه لا ينزع موت الآخر ولا بعزله وينعزل كل منهما بموت الموكل الاول وللموكل الاول عزل كل كما أن للوكيل الاول عزل وكيله قوله فلا ينزع الثاني بعزل الاول هذا الاول هذا اذا وكل بغير اذن الموكل أما باذنه بأن قال وكل لك انزع الثاني بعزل الاول وان قال وكل لي فلا ينزع الثاني بعزل الاول اذ كلاهما اذا وكل للموكل (ص) وفي رضاه ان تعدى به تأويلان (ش) يعني ان الشخص اذا وكل آخر على أن يسلم قدر كذا في طعام أو غيره ودفع له رأس المال وغاب عليه وكان لا يعرف بعينه أو مما يعرف بعينه وفات فقعدى هذا الوكيل ووكل غيره على فعل ذلك الموكل عليه ففعله الوكيل الثاني واطلع على ذلك قبل

فلا يمنع اذا أذن له اتفاقاً ولم يؤذن له على المشهور (قوله فلا ينزع الخ) الفرق بين ذلك ونائب القاضى حيث كان ينزع بعزل القاضى الذي استخلفه ان القضاء أهم وأحوط لتعلقه بمصالح المسلمين (قوله رضاه) أي الموكل بالاسم الذي أسلم فيه وكيله لا بالتوكيل لانه لا نزاع فيه

(قوله الا ان يكون السلم قد حل وقبض) الظاهر ان اشتراط القبض في الطعام وأما غير الطعام فيكون فيه الحلول كما يأتي ما يدل عليه (قوله حيث كان التعدى في سلم) أما في غير السلم أوفيه قبل دفع الثمن أو بعده وكان قائماً وهو ما يعرف بعينه أو حصل قبض من الوكيل قبل الاطلاع فانه يجوز باتفاق التأويلين (قوله فان كان الثمن قائماً) أي لم يغب عليه (قوله وبسماء متعلق بمخالفته) أي والباء بمعنى في وهو بدل كل من كل وذلك لان قوله في سلم معناه في رأس مال سلم وقوله ان دفع (٢٩٥) له الثمن من اقامة الظاهر مقام المضمر (قوله لان المخالفة هناك الخ)

قبض المسلم فيه فهل يجوز للموكل الاول الرضا بما فعله وكيله وأليس له الرضا بذلك لانه بتعديده بصير الثمن على الوكيل الاول ديناً فيفسخه في شيء لا يتجمله الا ان وهو سلم الوكيل الثاني فهو فسخ دين في دين الا ان يكون السلم قد حل وقبض فانه يجوز لسلامته من الدين بالدين فعلم بما قررنا ان محل التأويلين حيث كان التعدى في سلم ودفع الثمن وغاب وكان مما لا يعرف بعينه ولم يحصل قبض من الوكيل قبل الاطلاع فان كان الثمن قائماً ومما يعرف بعينه أو حصل قبض من الوكيل قبل الاطلاع فانه يجوز باتفاق وجه التأويل بالجواز في موضوع المؤلف ان المخالفة لم تقع فيما أمر به الموكل وانما وقعت في التعدى في الوكالة ووجهه مقابلة ان المخالفة الواقعة في وقوع السلم من غير الوكيل بمنزلة المخالفة الواقعة في المسلم فيه (ص) ورضاه بمخالفته في سلم ان دفع الثمن بسماء (ش) قال ابن غازي ورضاه عطف على نائب فاعل منع وبمخالفته متعلق برضاه وبسماء متعلق بمخالفته والمخالفة هنا في المسمى أي في قدر رأس المال فليس بتكرار مع قوله قبل والرضا بمخالفته في سلم ان دفع له الثمن لان المخالفة هناك في الجنس أو النوع وقد ذكرهما معاً في السلم الثاني انتهى والباء في بسماء للظرفية أي ومنع رضا الموكل بمخالفة وكيله في الثمن الذي سمى والمعنى ان الشخص اذا دفع لا تخذراهم ليسلها في ثوب هر وى مثلاً فاسلم في الثوب المذكور لكن زاد في الثمن ما لا يراد على مثله فلا يجوز للموكل ان يرضى بفعله وتعليل المنع والتقييد المتقدم في قوله والرضا بمخالفته الخ يقال هنا (ص) أو بدين ان فات وبيع فان وفي بالقيمة أو التسمية والاغرم (ش) معطوف على بسماء والمعنى ان الموكل اذا قال لو كيله ببع هذه السلعة بعشرة مثلاً نقداً أو قال بعهها ولم يسم له ثمناً وكان شأنها ان يتابع الا بالنقد فخالف الوكيل وباعها في صورتين بالدين وفات بما يقوت به البيع الفاسد من حوالة سوق فاعلى فانه يتمتع حينئذ رضا الموكل بهذا الدين لانه قد وجب له على الوكيل التسمية ان كان سمي له أو القيمة ان لم يسم له فرضا بالدين المؤجل فسخ دين في دين وان كانت التسمية أو القيمة أقل من الثمن المؤجل كما هو الغالب لزم منه بيع قليل باكثر منه الى أجل وهو عين الرباع على المشهور ومفهوم الشرط ان لم تفت السلعة لا يتمتع الرضا بفعل الوكيل بل الموكل بالخيار ان شاء أجاز فعل الوكيل وبيع الدين لاجله وكان له ابتداء ببيع منه لاجله وان شاء ردوا بأخذ سلعته وعلى المشهور فلا بد من بيع الدين بالنقد وحينئذ لا يخلوا ما ان يباع بمثل القيمة أو التسمية وحينئذ لا كلام للموكل واما ان يباع بأقل من ذلك وحينئذ فيغرم الوكيل تمام القيمة أو التسمية واما ان يباع بأكثر من ذلك وحينئذ فتكون الزيادة للموكل اذ لا ربح للتعدى وهو الوكيل (قوله أو بدين أي غير طعام بدليل ما يأتي وقوله أو بدين صفة محذوفة أي باع به قوله ان فات أي المبيع المستفاد من الصفة المقدرة أي ان فات المبيع الذي وقعت فيه المخالفة ومحل منع الرضا بالدين مع فوات المبيع حيث كان الدين الذي وقع به البيع أكثر من الثمن أو القيمة كالموكل كانت عشرة أو قال له ببع

قبض المسلم فيه فهل يجوز للموكل الاول الرضا بما فعله وكيله وأليس له الرضا بذلك لانه بتعديده بصير الثمن على الوكيل الاول ديناً فيفسخه في شيء لا يتجمله الا ان وهو سلم الوكيل الثاني فهو فسخ دين في دين الا ان يكون السلم قد حل وقبض فانه يجوز لسلامته من الدين بالدين فعلم بما قررنا ان محل التأويلين حيث كان التعدى في سلم ودفع الثمن وغاب وكان مما لا يعرف بعينه ولم يحصل قبض من الوكيل قبل الاطلاع فان كان الثمن قائماً ومما يعرف بعينه أو حصل قبض من الوكيل قبل الاطلاع فانه يجوز باتفاق وجه التأويل بالجواز في موضوع المؤلف ان المخالفة لم تقع فيما أمر به الموكل وانما وقعت في التعدى في الوكالة ووجهه مقابلة ان المخالفة الواقعة في وقوع السلم من غير الوكيل بمنزلة المخالفة الواقعة في المسلم فيه (ص) ورضاه بمخالفته في سلم ان دفع الثمن بسماء (ش) قال ابن غازي ورضاه عطف على نائب فاعل منع وبمخالفته متعلق برضاه وبسماء متعلق بمخالفته والمخالفة هنا في المسمى أي في قدر رأس المال فليس بتكرار مع قوله قبل والرضا بمخالفته في سلم ان دفع له الثمن لان المخالفة هناك في الجنس أو النوع وقد ذكرهما معاً في السلم الثاني انتهى والباء في بسماء للظرفية أي ومنع رضا الموكل بمخالفة وكيله في الثمن الذي سمى والمعنى ان الشخص اذا دفع لا تخذراهم ليسلها في ثوب هر وى مثلاً فاسلم في الثوب المذكور لكن زاد في الثمن ما لا يراد على مثله فلا يجوز للموكل ان يرضى بفعله وتعليل المنع والتقييد المتقدم في قوله والرضا بمخالفته الخ يقال هنا (ص) أو بدين ان فات وبيع فان وفي بالقيمة أو التسمية والاغرم (ش) معطوف على بسماء والمعنى ان الموكل اذا قال لو كيله ببع هذه السلعة بعشرة مثلاً نقداً أو قال بعهها ولم يسم له ثمناً وكان شأنها ان يتابع الا بالنقد فخالف الوكيل وباعها في صورتين بالدين وفات بما يقوت به البيع الفاسد من حوالة سوق فاعلى فانه يتمتع حينئذ رضا الموكل بهذا الدين لانه قد وجب له على الوكيل التسمية ان كان سمي له أو القيمة ان لم يسم له فرضا بالدين المؤجل فسخ دين في دين وان كانت التسمية أو القيمة أقل من الثمن المؤجل كما هو الغالب لزم منه بيع قليل باكثر منه الى أجل وهو عين الرباع على المشهور ومفهوم الشرط ان لم تفت السلعة لا يتمتع الرضا بفعل الوكيل بل الموكل بالخيار ان شاء أجاز فعل الوكيل وبيع الدين لاجله وكان له ابتداء ببيع منه لاجله وان شاء ردوا بأخذ سلعته وعلى المشهور فلا بد من بيع الدين بالنقد وحينئذ لا يخلوا ما ان يباع بمثل القيمة أو التسمية وحينئذ لا كلام للموكل واما ان يباع بأقل من ذلك وحينئذ فيغرم الوكيل تمام القيمة أو التسمية واما ان يباع بأكثر من ذلك وحينئذ فتكون الزيادة للموكل اذ لا ربح للتعدى وهو الوكيل (قوله أو بدين أي غير طعام بدليل ما يأتي وقوله أو بدين صفة محذوفة أي باع به قوله ان فات أي المبيع المستفاد من الصفة المقدرة أي ان فات المبيع الذي وقعت فيه المخالفة ومحل منع الرضا بالدين مع فوات المبيع حيث كان الدين الذي وقع به البيع أكثر من الثمن أو القيمة كالموكل كانت عشرة أو قال له ببع

فقوله وان كانت التفات الى الثاني اشارة الى انه كما فيه فسخ دين في دين فيه ببيع قليل باكثر منه وأما بغير الجنس فقد قلنا يتمتع ولو تفاضل وأن لا يكون فيه الا فسخ دين في دين (قوله على المشهور) مقابله له أن يرضى بالثمن المؤجل ويحيز تعديده كما في بهرام (قوله حيث كان الدين الذي وقع به البيع الخ) بشرط أن يكون أزيد من التسمية حيث سمي أو من القيمة حيث لم يسم أي أو كان من غير جنس مأمومي لان الرضا بذلك يؤدي الى فسخ مافي الذمة في مؤخر أيضاً وانما كان يباع الدين ولم يكن للموكل مطالبة الوكيل بالتسمية أو

القيمة دون بيع الدين لانه يؤدي الى ضم وتجعل لاحتمال أن يكون رضى بالخمس عشرة المؤجلة ثم انتقل منها الى عشرة التسمية أو القيمة أى لو فرضنا جوازها لزم ما ذكر (قوله وأمالو كان الدين الواقع به البيع مثل التسمية الخ) أى وكان البيع من جنس القيمة كأن تكون القيمة عشرة دنانير وباع بأكثر وأمالو باع بغير جنس الثمن فيمتنع على كل حال لما تقدم (قوله وبصر) معطوف على غرم على حد قوله وبصر عباة وتقرعنى * (قوله وباع ٢٩٦) السلعة بالدين) أى وفاتت (قوله لان الموكل قد فسخ) فاذا وقع ذلك وجب

رده وليس له الا قيمة الدين وبقي للجواز شرط آخر وهو أن يكون الدين مما يباع فان كان مما لا يباع كأن يموت من عليه أو يغيب فالظاهر ان الوكيل يغرم القيمة أو التسمية (قوله ويجبر الموكل على ذلك) فيه نظر بل يكون ذلك رضاهما معا كما يفيد النقل انظر محشى تن (قوله اذا كانت القيمة أكثر) المناسب اذا كانت القيمة أقل وبعد فظاهر انه تعليم للظاهرية وليس كذلك انما هو تعليل لمقابلته وحاصله ان أشهب يقول اذا كانت قيمة الدين أقل من التسمية وسأله غرم التسمية ويصير ليقبضها فانه لا يجوز لانه سلف من الوكيل أى ان الوكيل سلف تلك العشرة للموكل يأخذ بدلها في المستقبل من الدين وانتفع باسقاط الدرهمين عنه اللذين كان يغرمهما على تقدير لو بيع الدين ثمانية فكان يغرم اثنين كمال العشرة الستى هي التسمية فهي زيادة جاءت من أجل السلف وحاصل الرد أنا لان سلم ان تلك العشرة سلف انما هو معروف صنعه الا انك خبير بان الاظهرية ظاهرة كافلتنا (قوله فاسلمها في طعام) أى أو باعها بدين لا يجوز بيعه لكونه صار على ميت أو غائب (قوله وأنكر القابض) أولم يعلم منه

بعشرة فباعه بخمسة عشر لاجل وأمالو كان الدين الواقع به البيع مثل التسمية أو قيمة الشئ المبيع فانه يجوز للموكل الرضا به ولعل المؤلف استغنى عن التقييد المذكور نظر الى الغالب وهو ان البيع بالدين يكون بأكثر (ص) وان سأل غرم التسمية أو القيمة ويصير ليقبضها ويدفع الباقي جازان كانت قيمته مثلها فأقل (ش) يعنى ان الوكيل اذا تعدى وباع السلعة بالدين وكان الموكل أمره أن يبيعها بالنقد أو كان العرف وسأل الوكيل الموكل المذكور ان يغرم الا التسمية أو القيمة ويصير الى اجل الدين ليقبض ما غرمه منه ويدفع الباقي ان كان للموكل فانه يجب الى ذلك بشرط ان تكون قيمة الدين لو بيع الا بالنقد كانت قدر التسمية أو قيمة السلعة فأقل اذا لم يحد في ذلك كما اذا كانت التسمية أو قيمة السلعة ان لم يكن تسمية عشرة مثلاً وقيمة الدين لو بيع الا كذلك فأقل وأمالو كانت قيمة الدين لو بيع الا بالنقد أكثر من المسمى أو من قيمة السلعة فانه لا يجوز ولا بد من بيع الدين لان الموكل قد فسخ ما زاد على التسمية أو القيمة في الباقي كمالو باع السلعة بخمسة عشر الى اجل وكان أمره أن يبيعها بعشرة نقد أو قيمة الدين لو بيع الا اثنا عشر فكانه فسخ دينارين في خمسة الى اجل وهذا مفهوم الشرط في قوله ان كانت قيمته مثلها فأقل قوله التسمية أى المسمى فهو مصدر بمعنى اسم المفعول واعاد الضمير من قوله ليقبضها مؤثراً باعتبار اللفظ قوله جاز ويجبر الموكل على ذلك والجواز لا ينافي الجبر وانما عبر بالجواز للرد على أشهب القائل بعدمه اذا كانت القيمة أقل ومذهب أشهب أظهر لان السلف غير محقق اذا كانت القيمة أكثر (ص) وان أمر يبيع سلعة فاسلمها في طعام أغرم التسمية أو القيمة واستوفى بالطعام لاجله فيبيع وغرم النقص والزيادة لك (ش) يعنى انه اذا وكله على بيع سلعة نقد بعشرة مثلاً فاسلمها في طعام الى اجل وفات المبيع وهو السلعة فان الوكيل يغرم الا لموكله التسمية أو القيمة ان لم تكن التسمية ويستأنى بالطعام لاجله ثم يبيع بعد ذلك لانه لا يجوز بيعه قبل قبضه بخلاف ما مر فان يبيع بمثل القيمة أو التسمية فلا كلام وان يبيع بأكثر من ذلك فان الزائد للموكل اذ لا وجه لكونه للمتعدي اذ لا ربح له وان يبيع بأقل من ذلك فان الوكيل يغرم النقص معناه يفضى على ما كان غرمه للموكل حين تعديه وقولنا وفات المبيع احترازاً عما لو كان قائماً فانه يجوز الرضا بما فعله الوكيل لانه كابتداء عقد كامر فيما قبل هذه المسئلة (ص) وضمن ان قبض الدين ولم يشهد (ش) يعنى ان الوكيل اذا قبض الدين الذى على موكله ولم يشهد على القابض وأنكر القابض فان الوكيل يضمن ذلك لتفريطه بعدم الاشهاد ومثل الدين في ذلك البيع كالموكل على بيع شئ ولم يشهد على المشتري انه قبض أو رهن أو ودعة وما أشبه ذلك فلو قال وضمن ان قبض ولم يشهد لكان أشمل وأخصر وظاهره كان الوكيل مفوضاً أو غيره كانت العادة جارية بالاشهاد أو بعدمه أو بهما أو لم تكن عادة وهو كذلك وقوله ولم يشهد من باب المجرد بالبناء للمجهول أى ولم يشهد أى لم يقم له شهود بالاقباض فيشمل ما اذا شهدت له بينة بالاقباض من غير قصد بل على سبيل

الاتفاق

اقرار ولا انكار لموته أو غيبته فيضمنه لتفريطه بعدم الاشهاد لموكله لبقاء الدين عليه فلربه

غير عيان انظر رب (قوله أو رهن) معطوف على بيع شئ أى أو وكل على دفع رهن لرب الدين فانكر رب الدين أن يكون أعطاه رهنه وقوله أو ودعة أى أو وكله على ايداع ودعة فانكر المدفوع له أن يكون قبضها (قوله كانت العادة جارية) وقيل الا أن تجرى بخلافه وعلى المشهور فيستثنى ذلك من قاعدة العمل بالعرف الذى هو أصل من أصول المذهب (قوله أى لم يقم له شهود) لا يخفى انه اذا قرئ بالبناء

للمفعول يكون من باب الحذف والايصال أي ولم يشهد عليه (قوله ما لم يكن الدفع بحضرة الموكل) أي وما لم يشترط على الموكل عدم
 الاشهاد (قوله وهل ذلك الخ) الحاصل ان المعنى ان الضمان مطلقاً أي مع القيام ومع الفوات بمعنى ان مع القيام بخير بين رد البيع والثمن
 ومع الفوات بخير بين أخذ الثمن والقيمة (قوله بالغبن الفاحش) أي الذي الشأن أن لا يتغابن مثله هذا ينافي ما تقدم له في قوله كبيعته
 باقل فتأمل (قوله وأمان باع بدين فقد مر) اذا نظرت لما مر تجد هذا غير مناسب فتدبر وقوله ويضمن أي فاذا فات المبيع عند المشتري
 فلا موكل ان يغرره القيمة أي وله ان يرضى بالثمن الذي بيعت به (قوله ومثل قيام) (٢٩٧) البينة الاقرار الخ) أي فاذا أقر بالقبض بعد

انكاره ثم ادعى تلفه الخ (قوله يعذر
 بالجهل) انظر أي جهل في ذلك
 الامر البين المعين الضروري
 فانظروا ان ادعاء الجهل لا يعذر به
 في تنبيه المستثنى من كلام المصنف
 هنا وفي القضاء الانكار المكذب
 للبينة في الاصول والحدود فانه
 لا يضر فاذا ادعى شخص على آخر
 انه ذف أو ان هـ ذف الدار له
 فأذكر ان يكون حصل منه
 قذف أو ان هذه الدار دخلت في
 ملكه بوجه فأقام المدعى بينة بما
 ادعاه وأقام الاخر بينة انه عفى
 عنه في القذف أو انه اشترى منه
 الدار أو وهبها له فقبل بينته في هذين
 ولعل الفرق ان الحدود يتساهل
 فيها لدرئها بالشبهات والاصول يظهر
 فيها انتقال الملك فدعوى انها
 ما دخلت في ملك المدعى لا يلتفت
 لها فكأنه لم يحصل منه ما يكذب
 البينة التي أقامها وهذا فيظهر
 ملكه وحمل غيره عليه خلا للنادر
 على الغالب (قوله لعطفه) بالفاء علة
 لعدم الاحتياج أي فلعطف مؤذن
 بفهم ذلك المعنى فلا حاجة لجعله
 مقدراً في العبارة هذا معناه وأقول
 هو وان كان مفهوماً من المعنى الا ان
 ذلك المفهوم من المعنى نظام الكلام
 على تقديره فلا يتم ما قاله وهذا ظاهر
 ان جعل علة للتفي ويحتمل ان يجعل

الاتفاق فانه لا يضمن وقوله وضمن الخ ما لم يكن الدفع بحضرة الموكل أما لو كان بحضرة ولم
 يشهد الوكيل فلا ضمان عليه بخلاف الضامن يدفع الدين بحضرة المضمون حيث أنكر رب
 الدين القبض منه والفرق أن ما يدفعه الوكيل مال الموكل فكان الاشهاد على رب المال
 بخلاف الضامن فانه انما ضمن ما دفع لانه مال نفسه وفرض بعدم الاشهاد (ص) أو باع بكمطعام
 نقداً لا يباع به وادعى الاذن فتوزع (ش) يعني ان الوكيل يضمن فيما اذا واكل على بيع شيء
 شأنه ان يباع بالنقد خالف وباعه بطعام أو عرض وما أشبه ذلك حالاً وادعى الاذن من الموكل
 بذلك فانكاره ان يكون اذنه ببيعها بما ذكر ولم يبين المؤلف ما الذي يضمنه وهل ذلك مع قيام
 السلعة أو مع فواتها والحكم في ذلك انه ان كانت السلعة قائمة خيرا للموكل في اجازة المبيع وأخذ
 ما بيعت به أو نقض المبيع وأخذ سلعته وان فانت خير في أخذ ما بيعت به أو تضمن الوكيل قيمتها
 وللموكل رد المبيع بالغبن الفاحش ويضمن الوكيل القيمة ان تلف المبيع وقوله نقداً وأمان باع
 بدين فقد مر في قوله أو بدين قوله ما أي شيئاً (ص) أو أنكر القبض فقامت البينة فشهدت
 بينة بالتلف كالمديان (ش) يعني انه اذا واكله على قبض حق فقبضه ثم أنكر القبض فقامت
 البينة عليه بأنه قبضه فشهدت له بينة بأنه تلف فان هذه الشهادة لا تنفعه لانه أكذبها حين
 أنكر القبض ومثل قيام البينة الاقرار بالقبض كما أن المديان اذا أنكر أصل المعاملة فشهدت
 عليه بينة به فشهدت له بينة انه وفاه اياه أو انه صالحه عليه فانه لا ينفع بذلك وعليه الضمان
 لانه أكذب بينته بخلاف ما اذا قال لاحق لك على فشهدت عليه بينة به فشهدت له بينة انه وفاه
 اياه أو صالحه فقبل كما يأتي في باب القضاء وظاهر كلامهم هناك انه لا فرق بين من لا يعرف الفرق
 بين انكار المعاملة وبين قوله لاحق لك على وبين من يعرف الفرق بينهما ما ذكر عن بعضهم
 ان من لا يعرف الفرق بينهما يعذر بالجهل فتسمع بينته بالقضاء ولو أنكر المعاملة بلفظ ينبغي
 قوله فشهدت معطوف على قامت فلا يحتاج الى عطفه على مقدراً أي وادعى التلف فشهدت
 لعطفه بالفاء المشعرة بالسببية فهو مسبب عن اعترافه وقوله بالتلف أي أو الرد (ص) ولو قال
 غير المفوض قبضت وتلف بريء ولم يبرأ الغريم الابينة (ش) يعني ان الوكيل غير المفوض اذا
 وكل على قبض حق فقال قبضته وتلف منى فانه يبرأ لموكله من ذلك لانه أمين وأما الغريم الذي
 عليه الدين فانه لا يبرأ من الدين الا اذا أقام بينة تشهد له انه دفع الدين الى الوكيل المذكور ولا
 تنفعه شهادة الوكيل لانها شهادة على فعل نفسه واذا غرم الغريم فانه يرجع بذلك على الوكيل
 الا ان يتحقق تلفه من غير تفریط منه وأما الوكيل المفوض اليه ومثله الوصى اذا أقر كل
 منهما بأنه قبض الحق لموكله أو ليتميمه ثم قال بعد ذلك تلف منى فانه يبرأ من ذلك وكذلك الغريم
 يبرأ من الدين ولا يحتاج الى اقامة بينة لان المفوض جعل له الاقرار والوصى مثله وقوله تلف

(٣٨ - خري رابع) علة للمنفى الذي هو يحتاج وحينئذ يكون ملخص الكلام انه معطوف على قامت وليست السببية
 بالزمة في الفاء فلا حاجة الى عطفه على المقدار المتسبب عنه (قوله فانه يبرأ) أي من ذكر وهو الوصى والوكيل لكن بشرط أن يكون
 ذلك في حال الايضاء أو حال الوكالة أو ما بعد ذلك فلا يصدق كل منهما في دعوى التلف (قوله فانه لا يبرأ من الدين) لاحتمال أن يكون
 كاذباً في اقراره ويتواطأ معه (قوله الا أن يتحقق) فان جهل في رجوعه عليه جلا على التفريط وعدم رجوعه عليه جلا على عدمه
 قولان لطرف وابن الماجشون (قوله لان المفوض جعل له الاقرار) ويفهم من هذا التعليق ان المخصوص اذا جعل له الاقرار يكون

كالمفوض ومثل الوصى الاب فيقبل اقراره بقبض حقه أو بعضه ثم ادعى التلّف فيبرأ منه المدين ماداماني حجرهما وان لم يحجز له كالوصى
اقرارهما عليه بالمال (قوله وهذا كله اذا لم يكن بحضوره) أي محل كون الثمن لا يلزم الموكل وانما يلزم الوكيل اذا لم يكن الشراء
بحضرة رب الثمن الذي هو الموكل والا لزم (٢٩٨) الموكل (قوله وصدق في الرد) لافرق بين مفوض وغيره ولا بين حياة الموكل وموته

ولا بين طول الزمان وقربه (قوله
يعني ان من وكل على بيع شيء الخ)
لا يخفى ان هذا ليس حلالا لمصنف
لانه ليس في تلك الصورة رد بل دفع
وان كان في الرد دفع الا أنه ليس
متبادرا من لفظ دفع فغايب ما يقال
انه أشار بذلك الى أن كلام المصنف
لا يؤخذ بظاهره (قوله فانه يصدق)
أي يمين ولو غيّر منهم (قوله
فالتشبيه تام) أي من حيث ان
المعنى وصدق في الرد الالبينة
مقصودة للتوثيق كالمودع (قوله
اذا ادعى رد الثمن الخ) أي ادعى
انه بعد ان أخذ الثمن من الموكل
ليشتري به قدرده عليه وقوله أو
السلعة أي بأن يدعي أنه رد السلعة
التي وكل على بيعها أي ردها على
الموكل وانه لم يبيعها وقوله أو رأس
مال المسلم بأن يدعي انه رد مال المسلم
الذي وكل على دفعه للمسلم اليه أي
رده للموكل (قوله أو دفع المسلم
فيه) أي اذا ادعى دفع المسلم فيه
الا انك تخبر بأن سياق الكلام في
الرد فالتناسب له أن يحدف قوله
أو دفع فيقول أو المسلم فيه أي اذا
ادعى رد المسلم فيه بانه وكله على
دفع المسلم فيه للمسلم فادعى أنه رده
اليه لكونه لم يجد المسلم مثلا (قوله
ولو قال في الدفع الخ) لكن يفوته
تصديقه في رد ما قبضه من الموكل
له فلو قال وصدق في الرد والدفع
لشملهما (قوله فليس له أن يؤخر

أي أو رددته وللغريم تحليف الموكل على عدم العلم بدفعه الى الوكيل وعدم وصول المال اليه
(ص) ولزم الموكل غرم الثمن الى أن يصل له ان لم يدفعه له (ش) يعني انه اذا وكله على شراء
سلعة ولم يدفع ثمنها فاشترى اياه له بما أمره ثم أخذ الوكيل الثمن من الموكل لم يدفعه للبائع فضاع فان
ثمنها يلزم الموكل ولو ضاع مرارا الى أن يصل الى ربه لان الوكيل اغتاشرى السلعة على ذمة
الموكل فالثمن في ذمته الى أن يصل الى ربه الا أن يكون الموكل دفعه لو كمله عن السلعة قبل أن
يشتريها فانه اذا ضاع من الوكيل لا يلزم الموكل أن يغرم الثمن ثانية لانه مال بعينه لا يلزمه غيره
سواء تلف بعد قبض السلعة أو قبله وتلزم السلعة الوكيل بالثمن الذي اشتراها به وهذا كله اذا
لم يكن بحضرة ربه فقوله ان لم يدفعه له أي قبل الشراء فان دفعه له قبله لم يلزمه غرمه أي
حيث لم يأمره بأن يشتري له في الذمة ثم يقبضه وفعل كذلك فانه حينئذ يلزمه غرمه الى أن
يصل له (ص) وصدق في الرد كالمودع فلا يؤخر للاشهاد (ش) يعني ان من وكل على بيع شيء
أو على شرائه فباعه وقبض ثمنه وقال دفعته الى موكل أو قال اشتريته ودفعته الى موكل فانه
يصدق بيمين كما أن المودع اذا ادعى رد الوديعة الى صاحبها فانه يصدق بيمين ان كان قبضها
بغير بينة وأما ان كان قبضها بيمينه مقصودة للتوثيق فانه لا يبرأ الا ببينة كما أتى في باب
الوديعة والتشبيه تام والبينة المقصودة للتوثيق هي التي أقامها خيفة دعوى الرد بأن يشهدا
انه اذا ادعى رد الثمن أو السلعة أو رأس مال المسلم أو دفع المسلم فيه أو نحو ذلك لا يصدق ولو
قال في الدفع كان أولى لانه قد لا يكون هناك رد كما اذا ادعى دفع ما قبضه من الغريم أو دفع عن
السلعة التي وكل على بيعها واذا كان كل من الوكيل والمودع مصدق في الرد فليس له ان يقول
لا أدفعه حتى أشهد على المعطى له اذ لا نفع له في الاشهاد لانه مصدق في دعوى الرد وبعبارة أي
فبسبب كون كل من الوكيل والمودع مصدق في الرد فليس له ان يؤخر للاشهاد أي ليس
الاشهاد عذرا يبيع له التأخير وعليه لو أخر وضاعت ضمن وهذا كلام انظره في محله (ص)
ولا حد الوكيلين الاستبداد الا بشرط (ش) اعلم ان الوكيل على الخصام لا يتعدد وعلى غيره
يتعدد كما اذا وكل اثنان فأكثر على بيع سلعة أو نحو ذلك واذا تعدد فليس لاحدهما أو لاحدهم
ان يستقل بما وكل عليه وحده ولا بد من مشاورة الآخر الا ان يكون الموكل شرط لكل
واحد منهما أو منهما ان يستقل بذلك فانه يعمل بالشرط وبشكل الاستقلال فاما ان يحمل قول
المؤلف ولا حد الخ على انه معطوف على نائب فاعل منع أي ومنع لاحد الوكيلين الاستبداد
الا ان يشترط له الاستبداد وهذا اذا وكلهما غير مرتبين والا فليسكل الاستبداد وسواء علم الثاني
بالاول أم لا كما هو ظاهر كلامهم أي ما لم يشترط عدم الاستبداد واما ان يحمل على ما اذا كانا
مرتبين ويكون معهما لا جاز أي فلا حد لهما الا استبداد الا ان يشترط الموكل عدم الاستبداد
وأما الوصيان فلا يستقل أحدهما بالتصرف ولو ترتب الا ان الايصاء انما يكون عند الموت فلا
أثر للترتيب الواقع قبله ولتعذر النظر من الموصى في الرد دون الموكل ان ظهر منه على أمر عزله
(ص) وان بعت وباع فالاول لا يقبض (ش) يعني ان من وكل شخصا على بيع سلعة ثم باعها
الموكل وباعها الوكيل أيضا فان البيع الاول من البيعتين هو المباحي ما لم يكن الثاني قيد

قبض

للاشهاد) والذي في الاسمعة ونقله ابن عرفة وقال انه المعتمد ان له التأخير فاذا أخر كل منهما
وضاع لاضمان عليه لان في التأخير للاشهاد فائدة وهي نفي اليمين عنه في المستقبل (قوله اعلم الخ) لو اختلف في ترتب وكالاتهما
وعدم ترتبها فالقول للموكل

(قوله بشرط الخ) الحاصل ان الثاني أحق عند القبض حيث لم يعلم هو ولا بائعه ببيع الاول فان باع الثاني منهما وهو عالم ببيع الاول أو قبض المشتري الثاني السلعة وهو يعلم ذلك في وقت قبضه فالاول أولى (قوله وأما لو باع الخ) في عب خلافه وهو ظاهر وحاصله أن الوكيل والموكل اذا باعا معا بمن واحد فالبيع بينهما وأما ان جهل الزمن (٢٩٩) فالسلعة لمن قبض فان لم يقبض اشترى كان رضا

والا اقتراعا وكذلك حكم الوكيلين في أحوال الجهل فيما يظهر (قوله ولو انضم للثاني قبض) والفرق بينهما وبين الوكيل والموكل ان الموكل ضعف تصرفه في ماله بتوكيل غيره عليه والوكيلان متساويان في التصرف فاعتبر عقد السابق منهما مطلقا (قوله ولك قبض سلمه) لا مفهوم للسلم الا الثمن والوديعة والعارية كذلك وإضافة سلم للفاعل (قوله ولا يكون المسلم اليه) هذا هو المعتمد والقول الثاني يقول بقبول شهادة المسلم اليه لانه قادر على تفرغ ذمته بالرفع للحاكم ولعل وجه المعتمد ان تفرغ الذمة بالدفع (قوله اذا صدقه على التوكيل) هذا يقتضي ان قوله اذا ادعى الاذن نزاعهما في أصل التوكيل وسيأتي للشارح ما يخالفه في آخر العبارة فهذا الكلام مرور على قول تن الذي رده آخر (قوله والتوكيل ثابت) أي فادعى الاذن بالبيع وادعت أنت ياموكل الاذن في الاجارة لاني بيعه وهذا ما حل به عب والمتبادر ما حل به أولا الذي هو كلام تن فينبغي التعويل عليه حينئذ فقوله وقال الوكيل أي باعتبار دعواه والا فهو باعتبار دعوى الموكل ليس بتوكيل والحكم بعد ذلك ان مع قيام السلعة يخير الموكل بين أخذ سلعته واجازة البيع وأخذ الثمن ومع الفوات يخير بين ان

قبض المبيع فانه يكون أحق به بشرط ان يكون غير عالم ببيع الاول امان كان الثاني عالما بان غيره اشتراه فانه لا يكون أحق به قياسا على مسألة ذات الوليين وهذا قيد المدونة وأما لو باع وكيلان وكل امرئ بين أو كلا معا وشرط لكل واحد الاستعداد أو باعاشيا فالمرتبة المبيع الاول ولو انضم للثاني قبض وما في بعض الحواشي من ان يبيع كل من الوكيلين كبيع الوكيل والموكل في الحكم الذي ذكره المؤلف غير ظاهر ولو باع الوكيل والموكل معا وجهل الزمن اشترى كما وكذا لو باع الوكيلان معا وجهل الزمن وفهم من قوله بعث ان الاجارة ليست كذلك والحكم انها للاول حصل قبض أم لا لانه لم ينتقل بالقبض الى ضمان كما قاله ابن رشد (ص) ولك قبض سلمه لك ان ثبت بينه (ش) الضمير المجزور باللاد للموكل والضمير المجزور بالمضاف للوكيل والمعنى انه يجوز لك ياموكل ان تقبض ما أسلمه لك وكيلك بغير حضوره ويراد فاعه لك بذلك اذا كانت لك بينة تشهد انه أسلمه لك ولا حاجة للمسلم اليه اذا قال لا أدفع الا لمن أسلم الي فقوله ولك أي جبر على المسلم اليه وقوله لك متعلق بسلمه أي المسلم الذي هو لك في نفس الامر والمراد بالبينه ما يشمل الشاهد واليمين ومفهومة ان لم يثبت بالبينه لم يلزمه دفعه وهو كذلك ونحوه صورتان احدهما اقرار المسلم اليه ان الوكيل اعترف له بانه لهذا وانثابته مجرد دعوى الموكل ولا يكون المسلم اليه شاهد للموكل ان السلم له على أحد قولين لان في شهادته منفعة له وهي تفرغ ذمته (ص) والقول لك ان ادعى الاذن أو صدقه له (ش) يعني ان من باع سلعة لشخص أو اشترى اهاله وادعى انه أمره ببيعها أو شراؤها وخالفه الموكل في ذلك فان القول قول الموكل بلا يمين وكذلك القول قول الموكل لكنه يمين اذا صدقه على التوكيل ولكن خالفه في صدقة الاذن بأن قال أمرت برفعها وقال الوكيل بل أمرتني ببيعها وكذلك اذا صدقه على البيع واختلفا في جنس الثمن فقال الموكل أمرتني ببيعها بالنقد وقال الوكيل بل أمرتني بطعام وكذلك اذا صدقه على أحدهما وقال الوكيل أمرتني بعشرة وقلت باكثر وكذلك اذا صدقه على القدر وقلت أنت حالا وقال الوكيل بل مؤجلا فان القول في ذلك كله قول الموكل وعلى الوكيل البيان وهذا في الوكيل المخصوص وأما المفوض فالقول قوله وقوله ان ادعى الاذن أي في البيع والتوكيل ثابت لانه ادعى التوكيل خلافا لت في الكبير (ص) الا ان يشتري بالثمن فزعمت انك أمرتني بغيره وحلف (ش) هذا مستثنى مما قبله والمعنى انه اذا دفع له ثمنا وقال اشترى بغيره فاشترى به طعاما وقال بذلك أمرتني وخالفه الا أمر فان القول قول الوكيل بقبول أربعة ان يدعى الاذن وان يكون الثمن مما يغاب عليه وان يحلف وان يشبهه والشبه يؤخذ من التشبيه فخذفه من المشبه وأثبتته في المشبه به وحذف من المشبه به الحلف وأثبتته في المشبه فيقيم كل منهما بما قيد به الاخر فقوله بالثمن أي الذي لا يعرف بعينه أو فوات فان لم يفت حلف الموكل وأخذته وقوله وحلف فلو نكل حلف الموكل وغرم الوكيل الثمن الذي تعدى عليه فان نكل فلا شيء على الوكيل وتلزمه السلعة المشتراة فان قبل لا حاجة لقوله فزعمت انك أمرتني بغيره لان الاستثناء مفيد له اذ هو من افراد قوله أو صدقه له والجواب انه

بغرم الوكيل القيمة أو يأخذ الثمن (قوله ان يدعى الاذن) في جعل ذلك من القيود نظر لانه موضوع المسئلة والقيود الرابع ان يكون الموكل دفع له الثمن (قوله وان يكون الثمن مما يغاب عليه) اعترض بأنه لا دليل عليه (قوله وان يشبه الخ) بعد ان ذكر عب تلك القيود قال مانعه كان الثمن باقيا بيد البائع أم لا الا اذا علم البائع له انه وكيل فالقول لك يمين فيما يظهر ان كان الثمن باقيا فان بيد البائع فالقول الوكيل أيضا يمينه ومثله في شب فهو مخالف لكلام شارحنا حيث يقول فان لم يفت الخ وقد علمت ان قوله وان يكون الثمن مما يغاب

عليه معترض فقوله لا يعرف بعينه موافق لقوله بما يغاب عليه لانه يلزم من كونه لا يعرف بعينه انه يغاب عليه فيكون هذا معترضا
وتأمل (قوله وهو لا يصح) أي لا يعقل (قوله فان قيل مامعنى الاولى على تقدير رجوعها) وأما اذا فسرتم بالمنازعة في أصل الاذن في
شيء من الاشياء وعدم الاذن رأسا فلا يعقل رجوع الاستثناء له (قوله وفات المبيع) أي فالقول قول الوكيل بعينه فان حلف برى
وان نكل حلف الموكل وغرم الوكيل فان نكل فلا شيء عليه وهذا اذا لم يكن للموكل بينة فان كانت له بينة لزم الوكيل الغرم (قوله وفات
المبيع) أي تحقق فوته فان جهل ولم يعلم الا من قول مشترية احلف ان حقق ربحها انه يحمده فان اتهمه فعلى ايمان التهم فان حلف مع
تحقق الدعوى عليه ثبت مادعاها من الفوات وكذا ان اتهمه حيث كان منهما والا قبل قوله بلا يمين فان نكل فيما يحلف فيه عمل بقول
منازعه من موكله أو وكيله بمجرد نكوله في الاتهام وبعد حلفه في دعوى التحقيق وينبغي أن يجري ذلك في منازعة الموكل والوكيل
في الفوات (قوله وأشبهت) اسناد الشبهة للعشرة مجاز عقلي أي أشبهه الوكيل سواء أشبهه الموكل أم لا ومفهومه لو أشبهه الموكل وحده
أو لم يشبهه واحدا منهما لا يكون القول قول (٣٠٠) الوكيل وهو كذلك بل القول قول الموكل بعينه فان نكل فالقول قول الوكيل

لو أسقطه لاحتمل رجوع الاستثناء للمشتكين وهو لا يصح فان قيل مامعنى الاولى على تقدير
رجوعه لها فالجواب ان معناها ان شخص ادفع لا آخر شيئا وادعى المدفوع له انه دفعه غنا السلعة
يشترى بها وقد فعل ذلك وادعى الدافع انه دفعه وديعه فالقول قول الدافع وحيد فاطلاق الثمن
باعتبار قول المدفوع له (ص) كقوله أمهرت ببيعته بعشرة وأشبهت وقلت بأكثر وفات المبيع
بزوال عينه أو لم يفت ولم تحلف (ش) التشبيه في أن القول قول الوكيل والمعنى انك اذا امرته
ببيع شيء فباعه بعشرة مثلاً وأشبهت ان تكون غنا ذلك المبيع وقلت أنت ما أمرت أن تبيعها
الا بأكثر من عشرة والحال ان المبيع فات بيد المشتري بزوال عينه لان الفوات هنا
كالا يستحق لا تفوت السلعة الا بزوال عينها فلا تفوت بعق ولا بهبة وما أشبه ذلك أو لم
تفت السلعة بيد المشتري ولم تحلف أنت يا موكل فالقول قول الوكيل أبضا ويرى انه مدع
عليه الضمان امان حلف الموكل مع قيام السلعة فانه يأخذها لان الأصل بقاء ملكه على
سلعته فمن أحب اخراجها عن ملكه فهو مدع ورب السلعة مدعى عليه وقوله وأشبهت
فعل مسند الى ضمير الغائبة فلا يصح كونه مسند للموكل لقوله بعد وقلت بأكثر أي وأشبهت
العشرة ان تكون غنا للسلعة (ص) وان وكلته على أخذ جارية فبعث بها فوطئت ثم قدم
باخرى وقال هذه لك والاولى وديعه فان لم يبين وحلف أخذها الا أن تفوت بكولد أو تدبر
الا لينة ولزمته الاخرى (ش) يعنى ان من وكل شخصاً على شراء جارية فاشترىها
وبعث بها الى موكله فوطئها الموكل ثم قدم الوكيل بجارية اخرى فقال هذه لك والجارية
الاولى وديعه عندك فان كان لم يبين حين أرسل الجارية أي لم يقل هي وديعه ولا غيرها
فان حلف اليمين الشرعية أخذها الا أن تفوت عند الا ممر بولد أو عتق أو كناية أو تدبير
وما أشبه ذلك فانه لا يأخذها حينئذ ويدفع اليه الثانية الا أن يقيم بينة تشهد له ان
الاولى وديعه كما قال فانه يأخذها ولو فاتت بما ذكره لزمته الجارية الثانية ونلزم
أيضا قيمة الولدان كان ثم ولد وهو حريسيب للشبهة فقوله فان لم يبين أي حين ارسال ان هذه
وديعة ومثله ما اذا بين للرسول ولم يعلمه الرسول بذلك واحترز بذلك مما اذا بين فان المرسل اليه

بعينه فان نكل فيغرم مادعاها
الموكل (قوله ولم تفت) ولا يراعى في
حالة البقاء شبهه ولا عدمه (قوله
فبعث بها) أي بجارية غير الموكل فيها
فهو كقوله عندى درهم ونصفه
(قوله فوطئت) أخذها ان لم توطأ
حيث لم تفت من غير يمين واعلم انه
متى فانت بكولد لم يكن له أخذها بين
أم لا كما هو ظاهر المدونة فالاستثناء
منقطع (قوله فان لم يبين) مفهوما
لوبيين انها وديعة وبلغه الرسول
أخذها أيضا بغير يمين ووطئت أم لا
وكذا يأخذها بغير يمين ان لم يبين ولم
توطأ (قوله تفوت بكولد) مفهوما
لا تفوت بالمبيع والهبة ونحوهما
كالزيادة والنقص وهو كذلك (قوله
الا لينة) أي أشهدا ولم ينسها
حال ارسال فبأخذها ولو أعتقها
الموكل أو ولدها وغرم قيمة الولد
يوم الحكم وبعبارة شب الا لينة
لوكيل تشهد بما قال فانه يأخذها
مطلقا بين أم لا لكن ان بين أخذها

وولدها وان لم يبين أخذها وقيمة ولدها وتعتبر القيمة يوم الحكم (قوله ولزمته الاخرى) أي
الثانية حيث أخذ الوكيل الاولى وذلك فيما اذا أقام بينة وفيما اذا لم يقيم بينة وأخذها ما بعد بعينه أو بغير يمين واما ان لم يأخذ الوكيل
الاولى فالموكل مخير في الثانية ان شاء أخذها وان شاء ردّها مع لزوم الاولى له ثم هذا أي قوله ولزمته ان تصرح بما فهم مما تقدم بطريق
اللزوم وذلك لان المستفاد مما تقدم انه يقبل قوله واذا قبل لزم من ذلك ان الموكل يلزمه ما اشتراه له وكيله (قوله ويدفع اليه الثانية)
داخل في حيز النفي والمعنى لا نقول بانه يأخذها ويدفع اليه الثانية بل تبقى عند المرسل اليه والحاصل ان الحكم ان الاولى حيث فانت
ولم يقيم الوكيل بينة فانها تكون لازمة للامر بالثمن ويخير في أخذ الثانية فان شاء أخذها وان شاء لم يأخذها هذا هو الصواب لا ما يوجهه
ظاهر العبارة من ان الثانية تلزم الامر حيث فانت الاولى ولزمته

حينئذ

(قوله فيجبر عليه حكمه) اعلم انه اذا وطئها

مع البیان من غیر بینة فی الجیزی
انه یحکم والولد رقیق ویأخذ مع
أمة من غیر عین لانها مودعة وهو
ما أفاده شارحنا وقرر البدر القرافی
انه لا حسد علیه لاحتمال کذب
المبلغ وللخلاف فی قبول قول
المأمو رانه اشتراها لنفسه وهاتان
شبهتان ینفیان عنه الحسد
ومفاد غیره اعتماد فیعول علیه
والظاهر ان القول لم یعدی عدم
البیان عند عدم ثبوتہ وانکاره
لان الاصل عدم العداء (قوله
یولد) أى فلیس له أخذها وتكون
للواطئ بالثمن الذی سماه الآخر
فان ادعی المأمور زیادة سیرة قبل
قوله كما تقدم فی قوله الا کدینارین
وأولى فواتها بذهاب عینها لا بیع
أو هبة أو صدقة (قوله ما لم یطل)
أى لغير عذر وقوله بعد ان یحلف
یحلفه ان لم یقم بیته بما اشترى
والاخی ر الموکل من غیر عین
الوکیل فی أخذها بما قال أو ردها
(قوله وهل وان قبضت الخ) هو
ظاهر المذهب كما أفاده بعض الشراح
فیظهر التعویل علیه (قوله وهل
مطلقا) وهو ظاهر المدونة أى
لاحتمال نسکوله فیغرم ولا یغرم
الوکیل وهی عین تهمة والا لم یغرم
بمجرد نسکوله وأما علة المقابل فلما
تقدم من قوله لقبوله اياها (قوله
أول عدم المأمور) أى عسره
لا عدمه فی نفس الامر (قوله وفيه
صفة عینة) أى من حیث المعنی
وانما کان من حیث المعنی لانه انما
یقول فی علی ولا أعرفها من
دراهمی وبضم التاء المثناة فوق
(قوله أى وان لم یعرف الخ)
المناسب ان یقول وان لم یقبلها

حينئذ تعد بالوطء فيجبر عليه حكمه وقوله وحلف أى على طبق الدعوى فيحلف ان هـ ذله
والاولى ودبعة كما هو القاعدة في اليقين وقوله ولزمتك الاخرى راجع للمسلمتين وهما ما اذا
لم يبين وحلف وأخذها وما اذا قامت بينة على دعواه (ص) وان أمرته بمائة فقال أخذتها بمائة
وخمسین فان لم تقف خیرت فی أخذها بما قال والا لم يلزم الا المائة (ش) یعنی ان من وكل
شخصا على شراء جارية بمائة فاشترها وبعث بها اليه فلما قدم المأمور قال أخذتها بمائة
وخمسین فان لم تقف بولد من الآخر أو تدبير وما أشبه ذلك فان الموكل یخیر بین ان يأخذها
بما قال المأمور وهو المائة والخمسون أو يردها ويأخذ المائة ولا شيء عليه في وطنها وان قامت
بما صر في المسئلة السابقة لم يلزم الآخر الا المائة ولا فرق بین ان یقیم المأمور بينة على دعواه
أم لا لانه فرط حيث لم یعلمه فهو كالمقطوع بالزیادة وقوله بما قال أى ما لم یطل الزمن بعد قبضها كما
صر في قوله وصدق فی دفعها وان سلم ما لم یطل وقوله بما قال أى بعد ان یحلف المأمور لقد اشترها
بمائة وخمسین فان نكل فلیس له الا المائة كبعد الفوات بما صر (ص) وان ردت دراهمك لزیف
فان عرفها مأمورك لزمتك وهل وان قبضت تأويلان (ش) یعنی ان الشخص اذا وكل شخصا
على ان یسلم له في طعام مثلا ثم أتى المسلم بدراهم زائفة وزعم أنها دراهم فان عرفها
مأمورك أى وقبلها لم يلزم الآخر ابداله للمسلم اليه وهل للزوم المذکور سواء قبض الموكل
المسلم فيه أم لا بناء على أن الوكيل لا ینعزل بمجرد قبض الشيء الموكل فيه وهو تأويل ابن یونس
أو محل للزوم للموكل اذا لم یقبض الموكل فيه وعليه لو قبضه فلا یقبل قول الوكيل أن الدراهم
دراهم موكلی بناء على انه ینعزل بمجرد قبض الموكل منه الشيء الموكل فيه فلا یسرى قوله عليه
وهو تأويل لبعض الشيوخ وعليه فهل لا يلزم الوكيل أيضا ابداله أو يلزمه ابداله كما اذا قبلها
ولم یعرفها والاول هو المطابق للنقل وهـ ذافی الوكيل غیر المفوض وأما هو فلا ینعزل بقبض
الموكل فيه فیقبل قوله ولو بعد القبض (ص) والا فان قبلها حلفت (ش) الموضوع بحاله أى وان
لم یعرف الوكيل الدراهم المردودة فلا یخلو اما ان یقبلها أولا فان قبلها حلفت یا موكل انك لم
تعرفها انما من دراهمك وما أعطيتسه الاجیاد اذ فی علمك وتلزم المأمور لقبوله اياها وهل محل
حلف الآخر اذا كان المأمور عديما أى معسرا والا فلا یعین على الآخر ویغرم الوكيل الدراهم
لقبوله اياها للمسلم اليه أو حلف الآخر لا یتقید بذلك بل یحلف مطلقا سواء كان الوكيل ملیا
او معدما والى هذا أشار بقوله (ص) وهل مطلقا أو لعدم المأمور (ش) ثم ذكر المؤلف مفعول
حلفت وفيه صفة عینة فقال (ص) ما دفعت الاجیاد اذ فی علمك (ش) بناء الخطاب من المؤلف
للاخر (ص) ولزمته تأويلان (ش) والا صفة عینة ان یقول ما دفعت بناء المتسکلم وظاهره
یحلف على نفي العلم ولو صيرفيا وهو كذلك ویزید ولا یعرفها من دراهمه كما فی المدونة والزیادة
ظاهرة لانه قد یكون فی علمه حين الدفع حیاد ولكن لا یعرف الا ان هذه دراهمه فلذا طلبت
منه هذه الزیادة (ص) والا حلف كذلك وحلف البائع وفي المبدأ تأويلان (ش) أى وان لم
یعرف الوكيل الدراهم الزائفة المردودة ولا قبلها فانه یحلف كما یحلف الآخر انه ما دفع الاجیاد
فی علمه للمسلم اليه وبرئ حينئذ أى ویزید ولا یعلمها من دراهم موكله ویحلف البائع الآخر أيضا
وضاعت على المسلم اليه وهل یبدا البائع یحلف الوكيل لانه المباشرة للدفع أو یبدا بالموكل لانه
صاحب الدراهم تأويلان واذا بدأ البائع یعین الآخر فنكل حلف البائع وغرم ولا حلف
المأمور ان ادعی علیه انه ابدلها واذا بدأ یعین المأمور فنكل حلف البائع وغرم وهل له
تحلیف الآخر قولان فقوله وحلف البائع هو بتشديد لا م حلف والبائع فاعله والمفعول

(قوله بموت الخ) ومثله فلسه الاخص لا تنقل الحق للغرماء (قوله فتأويلان) في عزله بمجرد الموت أو حتى يبلغه قال الشارح وعلى الثاني جماعة الاشياخ وهو يفيد ترجمه كافي شرح شب وقد كان ظهري انه أظهر القولين (قوله وعلى الاول لو اشترى) أي أو باع وعليه غرم الثمن هذا في الصورة التي قالها وأما (٣٠٢) فيما قلنا فعليه دفع الثمن (قوله وقيد بما اذا كان المبتاع من الوكيل) هذا ناظر

للصورة التي ذكرناها وأما بالنظر لما قال فكأنه يقول وقيد بما اذا كان البائع للوكيل وعبارة شب ومحمل التأويلين اذا كان البائع أو المشتري من الوكيل حاضرا ببلد الموكل حين الموت وبين الوكيل انه وكيل أو ثبت بالبينة والافتقار على عدم العزل حتى يعلم موته انتهى (قوله وان أشهد الخ) لان المقصود وان لم تجتمع تلك القيود الثلاثة (قوله وكذا الخ) أي يتفق القولان (قوله الجائزة) أي التي ليست بالازمة وقوله كالفاضي فان عقد القضاء من السلطان له ليس بالازمة لان أمره شديد الان وصف الوكالة بالجواز بالنظر لاصلها بدون عوض وأما العوض فيستعمله (قوله وتلزم الجاعل) أي الذي هو الموكل في هذا المقام والمجهول هو الوكيل (قوله وقدره كذا) جعل صورة الاجارة مبنية بأمرين الاول ان يبين له القدر ويبين من عليه الدين وذلك اما ببيان القدر فالأمر ظاهر وأما ببيان من عليه الدين فان من يكون عليه الدين تارة يكون عديما وتارة يكون موسرا واذا كان موسرا فتارة يكون ملدا وتارة لا فيختلف العمل الذي هو القضاء كثرة وقلة به هذا

المعنى والاجارة يشترط فيها اتمامين الزمن أو العمل وتعيين العمل لا يكون الا بما قلنا ولم يشككم على تعيين الزمن وصورته ان يقول

محذوف أي وحلف البائع الأمر (ص) وان عزل بموت موكله ان علم والاقتاويلان (ش) يعني ان الوكيل اذا علم بموت موكله فانه يعزل بمجرد علمه بذلك ولو مفوضا لان ماله انقل لغيره ولا يتصرف أحد في مال الغير الا باذنه وان لم يعلم الوكيل بموت موكله فهل يعزل بمجرد الموت أو حتى يبلغه الموت تأويلان وعلى الاول لو اشترى بعد موت الموكل ولم يعلم موته فلا يلزم الورثة ذلك وعليه غرم الثمن وقيد بما اذا كان المبتاع من الوكيل حاضرا ببلد الموت والافتقار التأويلان على عدم العزل ومثل الشراء البيع (ص) وفي عزله بعزله ولم يعلم خلاف (ش) الضمير في عزله يرجع للوكيل والضمير في بعزله للموكل والمعنى ان الموكل اذا عزل وكيله ولم يعلم الوكيل بذلك هل يعزل بمجرد عزله أولا لا يعزل الا بعد علمه بالعزل في ذلك خلاف وفائده لو تصرف الوكيل بعد العزل وقبل العلم ببيع أو شراء أو نحو ذلك هل يلزم الموكل لان الوكيل معذور بعدم العلم أولا يلزمه لان الوكيل قد اعزل وهذا الخلاف مقيد بغير وكيل الخصام اذا قاعد خصمه كالثلاث كما مر ومحل القول بالعزل وان لم يعلم به حيث أشهد الموكل بعزله وأظهره وكان عدم اعلامه بانه عزله لعذر كبعده عنه ونحوه والا فلا يعزل وان أشهد بذلك وأعلمته وعلى هذا فيستفق القولان على ان تصرفه قبل علمه بالعزل ماض حيث ترك اعلامه به لغير عذر وان أشهد بذلك وأعلمته وكذا اذا ترك اعلامه بالعزل لعذر وتصرف قبل العلم حيث لم يشهد ولم يعان ويظهر من كلام بعض ان المراد باعلان الاشهاد بعزله ان يعزله عند القاضي (ص) وهل لا تلزم أو ان وقعت باجرة أو جعل فكهما والالم تلزم تردد (ش) أي وهل لا تلزم الوكالة لانها من العقود الجائزة كالفضاء وسواء وقعت باجرة أو جعل أولا أو ان وقعت بعوض وكانت على وجه الاجارة لزمت الفريقتين بمجرد العقد وان وقعت على وجه الجعالة فلا تلزم واحدا منهما قبل الشروع وكذا بعده بالنسبة للمجهول له وتلزم الجاعل بالشروع وان وقعت لا على وجه هذا ولا هذا بل وقعت بغير عوض لم تلزم فقوله والالم تلزم من تمامه القول الثاني فليس تكرار مع قوله وهل لا تلزم وصورة الاجارة ان يوكله على عمل باجرة معلومة كقولك وكنت على تقاضي ديني من فلان وقدره كذا وصورة الجعالة ان يقول وكنت على مالي من الدين من غير تعيين قدره أو عين له قدره ولكن لا عين له من هو عليه فقوله فكهما أي فكلا اجارة والجعالة وليس المراد انها وقعت بلفظ الاجارة أو الجعالة وانما المراد انه عين فيها الزمن أو العمل اذا وقعت باجرة واما بجعل فظاهر ثم انها حيث لم تلزم على القول الاول مطلقا وعلى الثاني حيث لم تقع باجرة أو جعل وادعى الوكيل فيما ابتاعه انه انما اشتراه لنفسه فانه يعمل بقوله أشار لذلك الطخيني * ولما قدم في أوائل هذا الباب ذكر الاقرار ناسب ان يعقده بابا فقال

باب ذكر فيه الاقرار وما يتعلق به

وهو لغة الاعتراف ثم ان الاقرار والدعوى والشهادة كلها اخبارات والفرق بينها ان الاخبار ان كان يقتصر حكمه على قائله فهو الاقرار وان لم يقتصر فاما ان لا يكون للمخبر فيه نفع وهو الشهادة أو يكون وهو الدعوى وعرفه ابن عرفة بانه خبر يوجب حكم صدقه على قائله

لك أو كذا على ان تقضى ديني ثلاثة أيام أي بأن تذهب فيها قضاء الدين وليس بالازم ان يأتي بشئ من الدين (قوله فقط ناسب ان يعقده بابا) أي بعده باب الاقرار (قوله خبر يوجب) في شرح شب يوجب حكم بالرفع فاعل يوجب ومفعوله محذوف أي حق ولا يصح نصبه لان الخبر من حيث هو يحتمل الصدق والكذب فلا يكون يوجب صدقا على قائله أي حكم المصدق يوجب

الحق فقط بلفظه أو لفظ نائبه وقوله بلفظه أي أو مافي معناه فيدخل فيه الإشارة من الآخرس هذا مافي شرح شب (أقول) مقتضى قوله لانه وان أوجب حكما أن يكون مفعولا منصوبا والفاعل ضمير يعود على الخبر وبفسر الحكم بمقتضى الصدق (قوله بلفظه) أي حالة كون ذلك الخبر متبسا بلفظه أو لفظ نائبه أي من التباس السكلى بالخزنى (قوله فيدخل اقرار الوكيل) أي بقوله أو لفظ نائبه وقوله ويخرج الانشآت أي بقوله خبر (قوله والرواية) المناسبا لذلك أنه كان يذ كر الرواية مع الثلاثة فيقول ثم ان الاقرار والرواية والشهادة والدعوى (قوله وقوله زيد زان فقط) أي بدون شهادة موجبة (٣٠٣) لحده (قوله فليس هو حكم مقتضى) الاضافة للبيان أي حكم هو مقتضى الصدق وكذا

قوله بلفظه أو لفظ نائبه فيدخل اقرار الوكيل ويخرج الانشآت كبعث وطلعت واسلمت ونحو ذلك والرواية والشهادة وقوله زيد زان فقط لانه وان أوجب حكما على فائه فقط فليس هو حكم مقتضى صدقه اه وانما خرجت الرواية والشهادة بقوله يوجب حكم صدقه الخ لان القائل اذا قال الصلاة واجبة فذلك خبر أوجب حكم صدقه على مخبره وغيره واذا شهد على رجل بحق فانه خبر أوجب حكم صدقه على غيره واذا قال في ذمتي دينار فهو خبر أوجب حكم صدقه على المخبر وحده وهو معنى قوله فقط وقول ابن عرفة وقوله زيد زان الخ جواب عن سؤال سائل بان اخبار القائل زيد زان فان الحد يصديق عليه انه خبر يوجب حكما فلزم ان يكون هذا اقرارا فاجاب بانه ليس الحد صادقا عليه لقولنا حكم صدقه وهذا يوجب حكما على فائه فقط لكن ذلك ليس حكم ما اقتضاه الصدق لان ما اقتضاه الصدق جلد غيره مائة والحكم المرتب على فائه ثمانون ان لم يكن صادقا ولما كان اركان الاقرار أربعة المقر والمقر له والصيغة والمقر به أشار الى الاول بقوله (ص) يؤخذ المكلف بالجواب اقراره (ش) يعني ان المكلف الذي لا حجر عليه وهو البالغ العاقل الطائع اذا أقر بحق فانه يؤخذ باقراره ويلزمه واحترز بالمكلف من غيره كالصبي والمجنون والمكره فان اقراره غير لازم له واحترز بعدم الحجر من المحجور عليه كالمرضى والزوجة فيما زاد على الثلث فانه لا يصح اقرارهما وان أجيز فعية وقوله بلا حجر أخرج به السكران وان دخل في قوله مكلف لانه محجور عليه فيما يتعلق بالاموال والمرتب والعبء الغير المأذون له والسفيه والمفلس على تفصيله السابق وقوله باقراره يؤخذ منه ان المال المقر به لا يشترط فيه ان يكون معلوما حيث لم يقل باقراره بمال معلوم (ص) لاهل لم يكذب ولم يتهم (ش) المراد بالاهل القابل للمقر به كالأدعي أو مافي معناه كما اذا أقر لجل أو جامع أو مسجد فان الاقرار في ذلك كله لازم بشرط ان لا يكذب المقر له ولا يبطل ولا رجوع له الا باقرار ثان وبشرط أيضا ان لا يتهم المقر في اقراره كما اذا أقر لصدقه الملاطف ونحو ذلك واحترز بالاهل عما اذا أقر لغيره أو بهيمة فان الاقرار غير لازم وقوله لم يكذب فان كذبه تحقيقا كقوله ليس لي عليه شيء أو غير تحقيق كقوله لا علم لي بذلك فانه يبطل الاقرار حيث استمر على التكذيب فلورجع الى تصديق المقر في الثاني فانكر المقر عقب رجوعه صح الاقرار وان رجع الى تصديقه في الاول فانكر عقبه فهل يصح اقراره أو يبطل قولان والثاني هو ظاهر كلام المؤلف وانما يعتبر التكذيب من الرشد فكذلك السفيه لغو وبعبارة قوله لم يكذب به صفة لاهل أي لاهل غير مكذب وقوله ولم يتهم الوار او او الحال لا او العطف لان فاعل الثاني غير فاعل الاول فلو عطف عليه لاقتضى ان فاعل الثاني هو فاعل الاول وليس كذلك (ص) كالعبء في غير المال (ش) المراد بالعبء هنا غير المأذون له في التجارة والمكاتب والمعنى ان

فقط بلفظه أو لفظ نائبه فيدخل اقرار الوكيل ويخرج الانشآت كبعث وطلعت واسلمت ونحو ذلك والرواية والشهادة وقوله زيد زان فقط لانه وان أوجب حكما على فائه فقط فليس هو حكم مقتضى صدقه اه وانما خرجت الرواية والشهادة بقوله يوجب حكم صدقه الخ لان القائل اذا قال الصلاة واجبة فذلك خبر أوجب حكم صدقه على مخبره وغيره واذا شهد على رجل بحق فانه خبر أوجب حكم صدقه على غيره واذا قال في ذمتي دينار فهو خبر أوجب حكم صدقه على المخبر وحده وهو معنى قوله فقط وقول ابن عرفة وقوله زيد زان الخ جواب عن سؤال سائل بان اخبار القائل زيد زان فان الحد يصديق عليه انه خبر يوجب حكما فلزم ان يكون هذا اقرارا فاجاب بانه ليس الحد صادقا عليه لقولنا حكم صدقه وهذا يوجب حكما على فائه فقط لكن ذلك ليس حكم ما اقتضاه الصدق لان ما اقتضاه الصدق جلد غيره مائة والحكم المرتب على فائه ثمانون ان لم يكن صادقا ولما كان اركان الاقرار أربعة المقر والمقر له والصيغة والمقر به أشار الى الاول بقوله (ص) يؤخذ المكلف بالجواب اقراره (ش) يعني ان المكلف الذي لا حجر عليه وهو البالغ العاقل الطائع اذا أقر بحق فانه يؤخذ باقراره ويلزمه واحترز بالمكلف من غيره كالصبي والمجنون والمكره فان اقراره غير لازم له واحترز بعدم الحجر من المحجور عليه كالمرضى والزوجة فيما زاد على الثلث فانه لا يصح اقرارهما وان أجيز فعية وقوله بلا حجر أخرج به السكران وان دخل في قوله مكلف لانه محجور عليه فيما يتعلق بالاموال والمرتب والعبء الغير المأذون له والسفيه والمفلس على تفصيله السابق وقوله باقراره يؤخذ منه ان المال المقر به لا يشترط فيه ان يكون معلوما حيث لم يقل باقراره بمال معلوم (ص) لاهل لم يكذب ولم يتهم (ش) المراد بالاهل القابل للمقر به كالأدعي أو مافي معناه كما اذا أقر لجل أو جامع أو مسجد فان الاقرار في ذلك كله لازم بشرط ان لا يكذب المقر له ولا يبطل ولا رجوع له الا باقرار ثان وبشرط أيضا ان لا يتهم المقر في اقراره كما اذا أقر لصدقه الملاطف ونحو ذلك واحترز بالاهل عما اذا أقر لغيره أو بهيمة فان الاقرار غير لازم وقوله لم يكذب فان كذبه تحقيقا كقوله ليس لي عليه شيء أو غير تحقيق كقوله لا علم لي بذلك فانه يبطل الاقرار حيث استمر على التكذيب فلورجع الى تصديق المقر في الثاني فانكر المقر عقب رجوعه صح الاقرار وان رجع الى تصديقه في الاول فانكر عقبه فهل يصح اقراره أو يبطل قولان والثاني هو ظاهر كلام المؤلف وانما يعتبر التكذيب من الرشد فكذلك السفيه لغو وبعبارة قوله لم يكذب به صفة لاهل أي لاهل غير مكذب وقوله ولم يتهم الوار او او الحال لا او العطف لان فاعل الثاني غير فاعل الاول فلو عطف عليه لاقتضى ان فاعل الثاني هو فاعل الاول وليس كذلك (ص) كالعبء في غير المال (ش) المراد بالعبء هنا غير المأذون له في التجارة والمكاتب والمعنى ان

والاقرار للجامع اما من شيء ترتب عليه من وقفه أو من هبة أو صدقة لتقيام مصالحه وهذا في المعنى اقرار للمنفعةين هما (قوله كما اذا أقر لصدقه الملاطف) والحال انه مريض أو صحيح محجور عليه كمن أحاط الدين بماله الحاصل ان التهمة في حق الاجنبي بكونه صديقا ملاطفا والتهمة في الوارث بان يكون قريبا ومن معه بعيد كالبنات مع ابن العم أو غيره من العصبة فاما لو عكس فاقول ابن العم مع البنت لقبول لبني التهمة اذ لا يتهم ان يزيد في نصيبه ويتهم ان يزيد في نصيبها (قوله فكذلك السفيه لغو) وأولى الصبي (قوله لان فاعل الثاني) أي الفاعل في الثاني فلا ينافي انه من عطف الجمل

(قوله كما اذا اقر الخ) فاذا اقر بسرقه فانه يقطع ولا يؤخذ المسروق وان كان قائما الا ببينة انها له وان المأذون حيث اقر فيؤخذ بالمسروق ان كان قائما فان اتلفه غرم قيمته ان كان له مال والالم يتبع به (قوله مما في يد المأذون) وما زاد على مال التجارة ففي ذمة المأذون ولو حكما كالمكاتب (قوله مغن عنه) الاولى ان يقول ان تقيمه بغير المال بغيره انه غير المأذون لان المأذون كما يصح اقراره في غير المال يصح في المال والحاصل ان غير المأذون باعتبار غير المال غير محجور عليه فصح ان يكون من أفراد المشبه به أو من أفراد الممثل به (قوله وشبهه بما قبله الخ) وهو المكلف هذا بناء منه على ان الكاف في قوله كالعبد تشبيه أي والمعطوف على المشبه مشبه أي من تشبيه الخاص بالعام (أقول) ولاداعي لذلك بل يجعل تمثيلا ولا شأن ان العبد في اقراره بالجنائيات ليس محجور عليه من جهة ما صدق عليه قوله يؤخذ المكلف باقراره بلا (٣٠٤) محجور وكذا يكتب في الاشارة المهمة من الناطق (قوله لم يحجز اقراره) ظاهر في

الملاطف دون البعيد فان الاقرار للبعيد لا يشترط فيه الشرط المذكور وهو قوله ان ورثه ولد والحاصل انه لا مفهوم لقوله ولد بالنسبة لاقراره لا بعد فقط بل الشرط فيه ان يرثه أقرب سواء كان يستغرق المال كابن عم أقرب لابن عم أبعد أم لم يستغرق وأما بالنسبة للثلاث مسائل الآتية فلا بد ان يرثه ولد وذلك لان التهمة ضعيفة في الاول بخلافها فحين لم يرثه نكاله وملاطفه فيتموهم تخصيصهما بالاقرار لهما دون عمه فلذا اشترط في صحة الاقرار لهما ومن بعدهما وجود الولد فان لم يرثه ولد بطل اقراره بالسكينة ولا يكون في الثالث على المعتقد (قوله معطوف على آخرس) جعل الكاف في قوله كالعبد للتشبيه أو التمثيل الا انك خير بأن المتعاطفات بالواو يكون المعطوف عليه الاول والاول هنا هو العبد وقوله أو على المكلف أي بناء على انها للتشبيه أو للتمثيل (قوله ومن البين الخ)

العبد أي الشخص العبد الذي لم يؤذن له في التجارة وغير المكاتب يؤخذ باقراره في غير المال كما اذا اقر بما يترتب به عليه عقوبة من نفس أو قى عين أو قطع يد ونحو ذلك وأما اقراره بالمال فانه غير صحيح لان المال للسيد اما العبد المأذون له والمكاتب فانه يصح اقراره ما بالمال ويؤخذ مما في يد المأذون من غير خراج وكسب كما هو في باب الحجر وانما لم يقيد العبد بغير المأذون لان قوله بلا محجور مغن عنه وقوله (واخرس) معطوف على قوله العبد وشبهه بما قبله مع انه داخل فيه لتلايقهم انه لما كان مسلوب العبارة لا يصح اقراره فنبه على أنه صحيح (ص) ومريض ان ورثه ولد لا بعد أو لملاطفه (ش) يعني ان المريض الذي يرثه ولد أو ولد ولد يصح اقراره لرجل بعيد وارثه كعم أو لصديق ملاطف اذ لا تهمة حينئذ وسواء كان الولد ذكرا أو أنثى وهو كذلك وأما ان كانت ورثته أبوين أو زوجة أو عصبية ونحوه لم يحجز اقراره وقوله مريض أي مرضا مخوفا وهو معطوف على آخرس أو على المكلف وهو من عطف الخاص على العام وكلام المؤلف في اقرار غير الزوج ويأتي اقراره لزوجته وبعبارة قوله لا بعد أي لو ارث أبعد كعم أو قر له وله بنت وأما عكسه فيمنع كما يأتي في قوله لا المساوي والاقرار ومن البين ان عكس ما هنا هو المشار اليه بقوله والاقرار ولا مفهوم لقوله ولد بل الشرط ان يرثه أقرب سواء كان يستغرق الميراث أم لا وهذا في الاقرار لا بعد وأما فيما بعده من المسائل فلا بد من ان يرثه ولد كما قال المؤلف (ص) أو لمن لم يرثه (ش) يعني وكذلك يصح اقرار المريض اذا ورثه ولد أو ولد ولد لقرريب لا يرثه نكاح ولا يرثه الاجنبي لانه يوهم حينئذ انه يشترط في صحة اقراره ان يرثه ولد وليس كذلك فان اقراره للاجنبي جائز مطلقا كما أشار له ح فان قلت لم اعتبر في صحة الاقرار للقرريب غير الوارث ان يرثه ولد واعتبر في صحة الاقرار للوارث الا بعد ان يرثه وارث أقرب وان لم يكن ولد قلت لان التهمة في الاول أقوى من التهمة في الثاني (ص) أو لمجهول حاله (ش) وسواء أوصى ان يتصدق به عن صاحبه أو يوقف له كفي البيان وبعبارة أو لمجهول حاله أي لم يعلم هل هو قريب أو صديق ملاطف أو أجنبي فانه لا بد في صحة الاقرار له من أن يرثه ولد فيكون حينئذ اقراره من رأس المال سواء أوصى ان يتصدق به عنه أو يوقف له وأما عينه فعلمة كقوله لعل أو حسن الذي بمكة مثلا ولا يعرف حاله فهذا عينه معلومة حيث سماه لكن

حاله

أي الاخرين معا أي اللذين هما المساوي والاقرار (قوله ولا مفهوم الخ)

هذا هو الذي يظهر دون ما يفيد أول العبارة كما قررنا (قوله وأما فيما بعده من المسائل) أي التي هي قوله أو لملاطفه الخ (قوله لان التهمة في الاول) أي انه لكونه محجورا من الارث فاشفق عليه بذلك أولا لانه من أقارب الام بالنظر لما مثل به ونحوه فيهم الا ان المثال لا يخص فلعل الاقرار الاول (قوله أو لمجهول حاله) فان لم يرثه ولد قال في الشامل ان أصح الاقوال انه ان أوصى ان يوقف حتى يأتي طالبه جاز من رأس المال هذا اذا استمر الجهل فان تبين ان صحة الاقرار بتوقف على ان يرث المقر ولد فان الاقرار يبطل وان أوصى ان يتصدق به عنه لم يحجز من ثلث ولا من رأس مال حيث تبين انه وارث أو لم يتبين شيء وأما ان تبين انه أجنبي غير صديق ملاطف فان الاقرار له ينفذ من رأس المال (قوله وسواء أوصى الخ) أي بأن لفلان مائة درهم تصدقوا بها عليه وليس المراد انها هبة منى له بل اقرار بحق له تعلق بجهته

البعض فيصح اقراره اولا وانفردت
بالصغير كما يفيد كلام الناصر
اللقاني وابن رشد وغيرهما فلو قال
كان جمل الخ لكان جارية على
قاعدة انه الاكثرية من رجوع
الاستثناء لما بعد الكاف (قوله وانفرد
أولا وجميع ثانيا) كذا قال اللقاني
وقال عجب أتى بقوله بنون لاجل
ان يستثنى منه قوله الا ان تنفرد
بالصغير لانه يرجعه له خاصة وقوله
فان انفردت الخ يشير الى ان قول
المصنف الا ان تنفرد الخ مستثنى
من قوله أو بنون فقط كما اثبتنا
اليه الا ان قوله أو انا ثانيا يعارض
ما يأتي له في قوله ومع الاناث والعصبية
والحق ما يأتي أفاده محشى تت
وحديثه فيجعل قول المصنف أو
بنون على ماذا كانوا كلهم ذكورا
أو البعض ذكرا والبعض أنثى وأما
اذا كانوا كلهم انا ثانيا فهو داخل
في قوله ومع الاناث والعصبية قولان
ومقادير حنان ذلك الصغير لا فرق

من نظر الى عقوفه اجازو كانه اقرلا بعد ومن نظر الى الولديه منع لانه اقرلا مساوي مع مساويه

(۳۹ - خرفی رابع) بین کونہد کراوا انشی وماذ کرناہ من ان کلامہ یفید ان قولہ الا ان تنفرد

(٣٩ - خريش رابع) بين كونه ذكر أو أنثى وما ذكرناه من ان كلامه يقيد ان قوله الا ان تنفرد مستثنى من قوله أو بنون فقط هو مفاد عجب وآفاد اللقاني ان قوله الا ان تنفرد راجع لقوله ورثه ابن ولقوله ورثه بنون فانه قال قوله ابن أى كبير منها أو من غيرها أو صغير لم تنفرد به ثم قال قوله الا ان تنفرد بالصغير كان معه كبير منها أو من غيرها أو كبير منها أو من غيرها أو لا اه وما ذهب اليه عجب جعله المستفاد من كلامهم وهو غير ظاهر فالحق ما ذهب اليه اللقاني من ان الاستثناء راجع للمسئلتين لا لقوله أو بنون فقط وأل في الصغير للجنس الشامل للواحد والمتعدد والمكالات الفريضة التي لا ولد فيها ولا ولد (قوله وبقية الورثة) أى الاولاد كبار هذا يؤذن بأن قول المصنف الا ان تنفرد مستثنى من قوله وبنون فقط الذى هو قول عجب فيخالف قوله وفرد أو لا وجمع ثانيا الذى هو كلام اللقاني والذى يظهر كلام اللقاني فى ك واقرارها الزوج كاتراره لها يجرى فيه التفصيل الا ان قوله الا ان تنفرد بالصغير لا يتأتى فى اقرارها كما هو معلوم اه (قوله ومع الاناث الخ) أى جنس الاناث والعصبة (قوله ولو اختلفا بالذكورة الخ) أى لان الولد شامل للذكور والانثى

(قوله أولان من لم يخ) ويحـرى
 الخلاف أيضا فيما إذا كان من لم
 يقر له بعضهم أقرب وبعضهم مساو
 كاقتراره لاحداخوته مع وجود أمه
 (قوله إذا كان المقر له أقرب وأبعد)
 لا يخفى ان المعنى صحيح وهو عين
 المصنف في المعنى الا ان المناسب
 للشارح ان يقول وكذلك يجري
 القولان اذا كان من لم يقر له أ بعد
 وأقرب (قوله وقد علم الخ) لم يعلم
 مما تقدم وقد تقدم لنا ذكرها قريبا
 (قوله ولزم الحمل الخ) محل هذا
 التفصيل اذا كان الحمل غير ظاهر
 والالزام الاقرار مطلقا (قوله صحيح
 معمول به) ولا بد من نزوله حيا فان
 نزل ميتا لم يكن له شيء وينظر فان لم
 يعين شيئا بطل اقراره لاحتمال كونه
 قصدا للهبة وان بين انه من دين
 أبيه أو وديعته كان لمن يرث أباه
 (قوله والثلاثة) أي والأربعة
 والخمسة فن ولده لستة أشهر الا
 خمسة أيام بمثابة ما اذا ولده لستة
 أشهر كاملة وعبارة شب نهما اذا
 ولده لاقل من ستة أشهر بخمسة
 أيام فهو بمنزلة ما اذا ولده لستة
 أشهر ولا قل منها ستة أيام فهو
 بمنزلة ما اذا ولده لخمس أشهر وكذا
 في عب والحاصل ان نقص الستة
 الاشهر خمسة أيام بمنزلة كمالها دون
 الستة (قوله وفي صحيفة أولوح
 أو خرقة الخ) والظاهر ان مثل ذلك
 ما اذا نقش في حجر ذلك

(ص) أولامه أولان من لم يقر له بعد وأقرب (ش) أي ان في اقراره لام ولده العاق قولين
 وكأنه مستثنى من قوله انه يصح اقراره للزوجة التي جهل بغضه لها اذا كان له ابن أو بنون
 كما قال الا ان يكون الولد عاقا في صحة اقراره للزوجة قولان صرح بهما ابن رشد كما في التوضيح
 الا ان المؤلف قيد ذلك بقوله لامه وابن رشد فرضه في الزوجة كانت أمه أم لافلو قال للزوجة
 معه لكان أحسن لانه يفيد ان الخلاف لا يختص بالاقرار لام العاق بل يكون فيها وفي زوجة
 غيرها فن نظرعقوفه منع اذ هو بمنزلة العدم وشرط صحة الاقرار للزوجة ان يرثه ولده ومن لم
 ينظر لوصف العقوق اجاز لوجود موجب الارث وكذلك يجري القولان اذا كان المقر له أ بعد
 وأقرب مثل الام والاخت والعلم واقترالاخت فهل يجوز اقراره نظر اللام لان الاخت أ بعد منها
 أولا نظرا الى العلم لان الاخت أقرب منه وكذلك اذا أقر لامه وله ابنة وأخ قاله ابن رشد فن نظر
 الى البنت اجاز الاقرار للام لانها أ بعد ومن نظرا الى الاخ منع لانها أقرب وهو واضح (ص)
 لا المساوى (ش) يعني اذا أقر لشخص مساو لمن لم يقر له في الدرجة فانه لا يصح اقراره قولاً
 واحدا كما اذا أقر لاحدا ولاده مثلاً فقوله (ص) والاقر (ش) كما اذا أقر للام مع وجود العلم
 مستغنى عنه والواو بمعنى أو ولا يصح جعل الواو على بابها أي انه اذا كان من لم يقر له مساويا
 وأقرب فانه لا يصح الاقرار له وقد علم ان هذا أحد قولين متساويين فاقتضاه عليه ليس على
 ما ينبغي (ص) كآخر في السنة وانا أقرر ورجع للتصوم (ش) التشبيه في قوله لا المساوى
 والاقر (ص) يعني انه اذا وعد بالاقرار ان آخره فانه لا يلزم الاقرار مع التأخير كما لا يلزم اقرار
 المريض للمساوى أو الاقر وله الرجوع الى خصوصته متى شاء ويختلف المقرانه ما اراد بما
 صدر منه الاقرار (ص) ولزم الحمل ان وطئت ووضع لاقله والا فلا كثره (ش) يعني ان الاقرار
 للحمل فلا نية مثلاً صحيح معمول به ان وطئت اي ان كان لها زوج حاضر أو سيد حاضر بشرط ان
 تضع حمل لدون ستة أشهر من يوم الاقرار حتى يعلم ان الحمل كان موجودا يوم الاقرار فصواب
 قوله لاقله لاقل من اقله أي اقلية أهبال وأما اليومان والثلاثة فلافان الوضع لاقله حكمه حكم
 الاكثروان لم يوطأ أي لم يمكن وطؤها بان كان لها زوج أو سيد غير متمكن من وطئها بان كان
 غائبا أو مسجوناً وأقر لحملها فان الاقرار يلزم له ولو وضعته لا كثر الحمل وهو أربع سنين على
 المنصوص هنا كما اقتصر عليه ابن الحاجب والافالجاري على المذهب أو خمس على الخلاف في
 التشهير في أكثره واذا جاز الاكثر لم يلزم والاكثرية من يوم انقطاع الارسال عنها وهو تارة
 يكون يوم طلاقها أو يوم موته أو غيبته وتارة يكون قبل ذلك وقد أشار الى ذلك في الذخيرة
 (ص) وسوى بين توأمية (ش) يعني ان الاقرار للحمل اذا لزم فانه يسوى فيه بين توأمية اذا
 وضعتهما وهما الولدان اللذان بينهما أقل من ستة أشهر فانه يسوى بينهما الذي كرا لا نتي فان نزل
 أحدهما حيا والاخر ميتا استقل به الحى لان الميت ليس أهلا للقبول أي لا يصح غلبته الا ان
 يبين المقر الفضل كما اذا قال في ذمتي فلانة ألف من دين لانيه عندي فلا يسوى حقيقة
 بينهما بل يكون للذ كرمثل حظ الانثيين أو يقول في ذمتي أو عندي وقال للذ كرمثل حظ
 الانثيين فانه يعمل على ذلك واليه أشار بقوله (ص) الا ببيان الفضل بعلى أو في ذمتي أو عندي
 أو أخذت منك (ش) هذه من صيغ الاقرار اللازمة فاذا قال له على ألف أوله في ذمتي ألف
 أو قال اعطيتني ألفا أو قال أخذت منك ألفا فان هذا وشبهه صريح في هذا الباب ويكون اقرارا
 وأما لو قال أخذت من فندق فلان مائة مثلاً أو قال أخذت من حمامه مائة أو قال أخذت من
 مسجده مائة فليس ذلك باقرار بقرينة لو كتب في الارض ان لفلان على كذا أو قال اشهدوا
 على لزمه والا فلا وفي صحيفة أولوح أو خرقة يلزمه مطلقا ولو كتب على الماء أو في الهواء فلا

(قوله وأشار بالورد قول ابن المواز) لان ابن المواز قال لا يلزمه شيء في ان شاء الله أو قضى كما يقبده بهرام ولم يذكر بهرام خلافا في وقتيه وبعته (قوله وهل يحلف المقر له أم لا) وهناك قول ثالث وهو (٣٠٧) اذا كان المقر حائزا توجهت على المقر له والافلا قال

القلشاني في شرح ابن الحاجب وهو الظاهر من الاقوال (قوله هل تتوجه في دعوى المعروف) أي كما اذا ادعى عليه انه تصدق عليه أو وهبه وأنكر المدعى عليه هل له أن يحلفه أم لا خلاف (قوله وفيه تلك) وهذا ما لم يقترن بما يمنع دلائها على الاقرار كما تقدم في باب الضمان في قوله كقول المدعى عليه أجلسني الخ (قوله تكون الحيازة الخ) لا يخفى ان الحيازة تختلف مدتها باعتبار الاقارب والاجانب كما هو معلوم مما سيأتي (قوله والهبة كالبيع) المناسب والهبة كالشراء والمعنى صحيح أي فاذا ادعى الحائز ان يباعه له أو انه اشتراه منه والمعنى واحد أو وهبه له بل سيأتي في باب الحيازة ان الحائز يكفيه دعوى الملكية وان لم يبين سببها (قوله بان قال نعم أو بلى) سيأتي في العبارة آخر ان المدار على الموافقة وان لم يأت بجواب (قوله قال ابن غازي الخ) هذا يقتضي ان قول المصنف أو اقرضتني على حذف الهمزة والنفي فيكون المعنى على الاستفهام وفي شرح شب ان اقرضتني بمجرده اقرار فلا يحتاج لجواب وهو ظاهر (قوله لان الاستفهام التقريري) علة لحذف والنقد وما في بعض النسخ من حذف ذلك لا يظهر لان الاستفهام التقريري أي الحمل على الاقرار بما بعد النفي (قوله أو ساهلني) من المساهلة وهي الملاحظة في الطلب (قوله لا قضيتك

يلزمه ص) ولو قال ان شاء الله أو قضى أو وهبته لي أو بعته أو وفيه شيء (ش) يعني ان المكلف الذي لا حجر عليه اذا عقب اقراره باحد هذين اللفظين بان قال لفلان على ألف ان شاء الله أو قضى فان ذلك لا يضري الاقرار على المشهور ويلزمه لانه لما نطق بالاقرار علمنا ان الله قد شاء وقضاه ولان الاستثناء لا يفيده في غير الحلف بالله فلو قال له على ألف ان شاء فلان فشاء فلان فانه لا يلزمه بذلك شيء لانه خطر وأشار بالورد قول ابن المواز لا يلزمه وفي بعض النسخ بدل قال زاد وهو اصرح واذا ادعى على شخص بحق فقال وهبته لي فانه يلزمه الاقرار ويثبت انه وهبه له وهل يحلف المقر له أم لا فيه خلاف مبنى على الخلاف في اليمين هل تتوجه في دعوى المعروف أم لا وكذلك يلزمه الاقرار اذا ادعى عليه بحق فقال بعته لي وبين انه يباعه له لانه أقر بالملك وادعى خروجه عنه فاذا طلب المدعى عليه يمين المدعى فانه يحلف بلا خلاف وكذلك يلزم الاقرار من طلب منه دين فقال وفيه لك وبين انه وفاه له ثم ان قوله أو وهبته أو بعته لي مقيد بما اذا لم تحصل الحيازة المعتبرة قال في التبصرة فصل من حاز شيئا مده تكون الحيازة معتبرة والمدعى حاضر ساكت بالامناع ثم يدعى على الحائز ان ما حازه ملكه فان ادعى الحائز الشراء كان القول قوله مع يمينه في ذلك اه المراد منه والهبة كالبيع عند ابن القاسم على ما يظهر من آخر كلام مختصر المتبعية (ص) أو اقرضتني أو اما اقرضتني أو ألم تقرضتني (ش) يعني انه اذا قال شخص لا آخر اقرضتني مائة درهم مثلا فصدقه المقر له بان قال نعم أو بلى يلزمه الاقرار وكذلك يلزمه الاقرار اذا قال له شخص اما اقرضتني الالف فصدقه المقر له على ذلك أو قال له ألم تقرضتني المائة فصدقه المقر له على ذلك فان ادعى الطالب المال فانه يلزم المقر وقوله أو اقرضتني قال ابن غازي في بعض النسخ أو أليس اقرضتني وهو الموافق لما في المدونة من كتاب ابن سحنون لان الاستفهام التقريري لا تحذف معه الهمزة ولا حرف النفي وقوله أو اقرضتني أو اما اقرضتني أو ألم تقرضتني مائة دينار مثلا فقال المقر له نعم وبعبارة ورد المؤلف الجواب في هذه الاشياء من المقر له لانها لا تحتاج الى ذلك والغرض موافقة المقر له على الاقرار وقد افهمه كلامه سابقا حيث قال لم يكذب (ص) أو ساهلني أو اترتها مني أو لا قضيتك اليوم أو نعم أو بلى أو أجل جوابا لا ليس لي عندك (ش) يعني انه اذا قال شخص لا آخر اليس لي عندك عشرة مثلا فقال له لا آخر ساهلني فيها أو اترتها مني أو لا قضيتك اليوم أو نعم أو بلى أو أجل فانه يلزمه الاقرار بذلك لكن اللزوم في بلى ظاهر لانها توجب الكلام المنفي أي تصديره موجبا بعد ان كان منفيًا واما نعم فانما يلزم بها الاقرار على عرف الناس لان الاقرارات مبنية على ذلك لا على مقتضى اللغة على الصحيح لانها تقرر الكلام الذي قبلها نفيًا كان أو ايجابًا ولهذا قال ابن عباس في قوله تعالى أليس بكم لو قالوا نعم لكفروا أي لانهم قالوا ليست بربنا وبعبارة مشي المؤلف في نعم على القول الضعيف عند النحويين لا يقال ان الاستفهام في معنى المنفي وليس للنفي ونفي النفي اثبات فيكون نعم واقعة بعد الانبات لان محل كون الاستفهام في معنى النفي اذا كان انكاريا اما غيره كما هنا فلا يكون في معنى النفي باجماع (ص) أو أليس لي ميسرة (ش) يعني وكذلك يلزمه الاقرار اذا قال له لي عندك ألف فقال له جوابا بذلك ليست لي ميسرة فهو بمنزلة من قال نعم وطلب المهلة في ذلك لانه لا وفاء عنده بالدين (ص) لا أقر أو على أو على فلان (ش) لا عاطفة على

اليوم ان قرئ بصيغة الماضي فانما يكون اقرارا ان قيد باليوم كما قال وان لم يقبده فلا يلزمه شيء لانه يمكن أن يكون نفي القضاء لنفي الدين وان قرئ بصيغة المضارع المؤكد بالنون الثقيلة فهو اقرار وان لم يقبده باليوم لان وعده بالقضاء اقراره (قوله وبعبارة مشي الخ) وفي التوضيح ينبغي اذا صدر نعم من عارف باللغة انه لا يلزمه شيء (قوله أو على أو على فلان) أي ويحلف

(قوله المفصلة) تقول ان قدم
يكون اقرارا والا فلا (قوله الا انه
يختلف) أي والخلف في هذه فقط
كما يفيد عب (قوله وفي حتى يأتي
وكيلى وشبهه) الظاهر من القولين
اللزوم (قوله فيما أعلم أو أظن)
واما أشك أو أتوهم فلا يلزمه اقرار
اتفاقا (قوله والذي يفيد النقل
الخ) رده محشى تب بأن كتب
المذهب دالة على التسوية وهذا
لعج وتبعه من تبعه فلا يعول عليه
لان قوله فيما أعلم ضرب من الشك
(قوله ولزم ان نو كراخ) ظاهر
المصنف انه لا يراعى حال المقر من
كون مثله يتعاطى الخرام لا (قوله
قدم على محله) لان محله بعد قوله
في ألف والتقدير ولزم في ألف من
غنى خبر الاقرار وقوله ولزم أي
الاقرار أي ما أقرب فوافق ما تقدم
(قوله الرفع على الحكاية) اعترضه
اللقاني بان فيه حكاية المفرد بغير
من وهى شاذة انتهى (قوله وهو
قول ابن القاسم وسحقون) مقابله
ان القول وقوله وعلى التبايع البينة
انه سلم العبد اليه (قوله فلا يكون
الاقرار) الاولى فلا يكون اقرارا
بمنزلة الاشهاد أي فلا يوجد اقرارا
بالقبض ينزل منزلة الاشهاد (قوله
يتضمن قبضه) أي يتضمن الاقرار
بقبضه (قوله لعدم التعيين) أي
لاحتمال ان تكون ألفا أخرى (قوله
ولزمه الاف باقراره على
المشهور) أي خلافا لابن سحنون
(قوله على اقرار المدعى) أي الذي
هو المقر له

على من قوله بعلى والواقع منه اغما هو اقرارا غاملا يكن هذا اقرارا لانه وعده وكذلك لا يلزمه شئ
اذا قال على أو على فلان جوابا لقول من قال لي عليك مائة للترديد في الكلام وسواء كان فلان
حرا أو عبدا كبيرا أو صغيرا ابن المواز الا أن يكون صغيرا جدا كابن شهر فانه يلزمه الاقرار
كقوله على المائة أو على هذا الجرف فانه يلزمه الاقرار وقوله أو على الخ ظاهره قدم المقر به أو
أخره فتكون الطريقة المفصلة ضعيفة (ص) أو من أي ضرب تأخذها ما بعدك منها (ش)
يعنى لو قال شخص لمن طالبه بمائة مثلاً من أي ضرب تأخذها أي من أبي كلب أو من أبي طاعة
ما بعدك منها فلا يكون اقرارا منه ولا يلزمه شئ لان ذلك القول خرج مخرج الاستهزاء بحسب
الدلالة العرفية مع قرينة قوله ما بعدك منها ومثله لو اقتصر على الثاني واما لو اقتصر على الاول
فقال ابن عبد السلام الاقرب انه ليس باقرار أيضا الا أنه يختلف انه لم يرد الا الانكار (ص) وفي
حتى يأتي وكيلي وشبهه أو تزني أو خذ قولان (ش) يعني انه اذا قال له اذا العشرة التي لي عليك
فقال له جوابا حتى يأتي وكيلي أو قال له اقعدها قبضها أو قال اترن أو خذ أو قال انقد ها وما أشبه
ذلك فهل يكون ذلك اقرارا أو لا في ذلك قولان حيث لا قرينة تبين انه أراد الحقيقة
أو الاستهزاء (ص) كل على ألف فيما أعلم أو أظن أو على (ش) التشبيه في القولين والمعنى
انه اذا طالبه بالف عنده فقال له في جوابه على ألف فيما أعلم أو فيما أظن أو في علمي هل يكون
ذلك اقرارا أو لا في ذلك قولان والذي يفيد النقل ان الخلاف فيما اذا قال فيما أظن أو ظني
واما اذا قال فيما أعلم أو في علمي فانه يلزمه قطعا (ص) ولزم ان نو كرفي ألف من غنى خبر (ش)
أشار بهذا الى أن المقر اذا عقب اقراره بما يوهم انه رافع لحكمه لا ينفعه ذلك ويلزمه ما أقرب به
فان قال له على ألف من غنى خبر أو خذ خبر وما أشبه ذلك وكذب المقر له أي ناكراه وقال له بل
الالف من غنى عبد أو بر أو شبهه فانه يلزمه ما أقرب به لانه لما قال له على ألف أقرب بعامة ذمته
فقوله بعد ذلك من خبر أو خذ خبر وما أشبهه يعد ذمته منه وقوله ولزم أي الاقرار وقوله ان نو كرفي
شمرط قدم على محله ويجوز في قوله ألف الرفع على الحكاية والجرح على أن التقدير في اقرار ألف
ويكنى في الاضافة أدنى ملاسمة وفاعل لزم مقدراي ولزم ما أقرب به ان نو كراخ ويختلف المقر له
انهما ليست من غنى خبر وهو واضح ان كان المقر له مسلفا كان ذميا فان ناكرا المقر في ذلك
فكذلك واما ان لم يناكر فلا يلزمه ما أقرب به من الغنى لان شراءه فاسد والظاهر انه يلزمه قيمته
ان فوته وحرره (ص) أو عبد ولم أقبضه (ش) يعني انه اذا قال له على ألف من غنى عبد اتبعته
منه ولم أقبضه وقال المقر له بل قبضته فان ذلك يكون اقرارا منه ويلزمه الف وهو قول ابن
القاسم وسحقون وهو المشهور لان قوله ولم أقبضه بعد ان عمر ذمته بالثمن يعد ذمما لانه اعقب
اقراره بما رافع حكمه ولا يعين على البائع الا أن يقوم عليه بالقرب كما يؤخذ من فصل اختلاف
المتبايعين فان قيل قد مر انهما اذا اختلفا في قبض الثمن فالاصل بقاؤه فلم يكن الحكم هنا
كذلك فالجواب انهم تزلوا الاقرار منزلة الاشهاد وهو اذا أشهد على نفسه بالقبض لا يقبل قوله
بعد ذلك انه لم يقبضه وكذا في الاقرار وحينئذ فاعلم ان محل ذلك في غير الاقرار فان قلت هو لم
يقرب به قبضه وانما أقرب بان غنه عليه فلا يكون الاقرار بمنزلة الاشهاد بالقبض قلت اقراره بان
غنه عليه يتضمن قبضه فتأمل (ص) كدعواه الربا واقام بينه انه ربا به في ألف (ش) التشبيه في
لزوم الاقرار والمعنى انه اذا ادعى عليه بالف فأقر بذلك وقال عقب اقراره هي من ربا واقام بينه
بذلك أي شهدت البينة على اقرار المدعى انه ربا المدعى عليه في ألف فان هذه البينة لا تفيد
شيأ لعدم التعيين وتلزمه الاف باقراره على المشهور ولذلك لو شهدت البينة على اقرار الطالب
انه لم يقع بينهما التعامل الاعلى الربا فانه يعد مل بها كما أشار اليه بقوله (ص) لان أقامها على

اقرار المدعي انه لم يقع بينهما الا الربا (ش) فلا يلزم القدر الزائد على الاصل ويرد رأس المال قولاً واحداً لعدم امكان الشيوع وفهم من كلامه انه اذا لم يكن بينه وانما هو مجرد دعوى الربا لم يقبل وهو كذلك (ص) أو اشترت خرباً بألف أو اشترت عبداً بألف ولم أقبضه (ش) عطف على اقامها والمعنى انه اذا طال به بألف مثلاً فقال اشترت منه خرباً بألف أو اشترت منه عبداً بألف ولم أقبضه فانه لا يلزمه شيء لانه لم يعترف له بشيء في الاول ولان ذكر الشراء مجرد لا يوجب عمارة الذمة وانما تعمم بالاعتراف بقبض المبيع والمقر لم يعترف بقبضه في الثانية ولعله في عبد كان غائباً ليكون الضمان من البائع والا فهو ومشكل فان الضمان من المشتري مجرد العقد فلا يعتبر القبض (ص) أو اقررت بكذا وأنا ناصبي كانا مبرسم ان علم تقدمه له أو اقر اعتذاراً أو بقرض شكر اعلى الاصح (ش) معطوف على ما قبله من عدم اللزوم والمعنى ان الشخص اذا ادعى على آخرانه اقر بألف وأقام بينه على اقراره بالالف فقال نعم اقررت لك بألف وأنا ناصبي وكان ذلك نسفاً فانه لا يلزمه شيء على الاصح كما اذا قال لزوجه طلقني وأنا ناصبي فانه لا يلزمه شيء اذا قال ذلك نسفاً وكما اذا قال اقررت له بألف وأنا مبرسم وكان تقدم له مرض البرسام وعلم تقدمه ومثل دعواه الصبا دعواه النوم وكذلك قبل ان أخلق فلو قال غصبت لك ألف دينار وأنا ناصبي فانه يلزمه ذلك بخلاف لان الصبي يلزمه ما أفسد فلو قال لا أدري أكنت صلياً أو بالغافانه لا يلزمه شيء حتى يثبت انه بالغ لان الاصل عدم البلوغ بخلاف ما لو قال لا أدري أكنت عاقلاً أم لا فيلزمه لان الاصل العقل حتى يثبت انتفاؤه كما استظهره ح وكذلك لا يلزمه شيء اذا طلب منه شيء فقال هو لفلان أو لولدي مثلاً فان المقر له لا يأخذه الا بالبينه لكن بشرط أن يكون مثل السائل يعتذر له في الشيء المقر به وامالو كان مثله لا يعتذر له لذاته أو نحو ذلك فان المقر له يأخذ المقر به وكذلك لا يلزمه شيء اذا اقر شكراً بان قال اقرضني فلان جزاء الله خيراً وقضيته قرضه أو ذماً كما اذا قال اقرضني وأساء معاملتي وضيق على حتى قضيته لا جزاء الله عني خيراً فصول قوله أو شكراً على الاصح أن يقول أو ذماً على الأرجح لان الشكر محل اتفاق ورجح ابن يونس ان الذم كالشكر في عدم اللزوم طال الزمن أم لا فان لم يكن شكراً ولا ذماً فمقيد تفصيل بين القرب والبعد كان اقراره أن كان تسلف من فلان الميت مالا وقضاء اياه فان كان ما يذكره من ذلك حديثاً لم يطل زمانه لم ينفعه قوله قضيته الا أن يقيم بينه وان كان زمان ذلك طويلاً لحلف المقر ورئى (ص) وقبل أجل مثله في بيع لا قرض (ش) يعني انه اذا ادعى عليه بمال حال من يبيع فأجاب بالاعتراف وانه مؤجل فان ادعى أجلاً يشبه ان تباع تلك السلعة مثله أو كانت العادة جارية بالتأجيل فان القول قول المقر بيمينه وان ادعى أجلاً مستكراً فانه لا يصدق والقول قول المقر له بيمينه وهذا اذا فاتت السلعة والاتحالف وتفاسخا كما في المدونة وامالو اقر بمال من قرض وادعى تأجيله وخالف المقر له وقال بل هو حال فان القول قول المقر له لان الاصل في القرض الحلول فقوله أجل مثله أي مثل ذلك الدين الذي ادعى به (ص) وتفسير ألف في كاف ودرهم (ش) أي وكذلك يقبل قوله في تفسير ألف والمعنى ان من قال على فيما أعلم ألف ودرهم وأبهم ألف أو ألف وعبداً وألف ورثوب ونحو ذلك فانه يقبل تفسير ألف بما يشي أراده ولو مما لم تجر العادة به ولا يكون المعطوف تفسير للمعطوف عليه وبخلاف على ما فسره ان خالفه المدعى فالكاف في الحقيقة داخل على درهم (ص) ونكاحتم فصه لى نسفاً الا في غصب فقولا (ش) يعني انه اذا اقر له بخاتم وقال بائز ذلك فصه لى فانه يقبل قوله اذا قاله نسفاً ولا يلزمه الا الخاتم وان قاله بعدمه فانه لا يصدق في الفص ويأخذ المقر له الخاتم بقضه ومثله في التفصيل اذا قال هذه الجارية لفلان ولدها لى واذا قال هذا الخاتم غصبته من

(قوله لعدم امكان الشيوع) أي
فلا يحتمل أن تكون ألفاً أخرى
(قوله ولعله في عبد الخ) وأجيب
أيضاً بان الشراء بالتقيد انما يقع
على معين والعقد اذا وقع على معين
وتعذر قبضه انفسخ (قوله وانا
مبرسم) البرسام نوع من الجنون
(قوله فلو قال لا أدري) راجع
لقول المصنف وليس راجعاً للصورة
الغصب كما يفيد شرح شب
(قوله لكن بشرط) رده محشى تت
بأن هذا الشرط لا يعتبر (قوله أو
ذماً على الأرجح) الحاصل أن
الشكر محل اتفاق وهو نص
المدونة وانما الخلاف فيما اذا وقع
ذماً مثل ان يقول اساء معاملتي
وضيق على حتى قضيته فقبل
بغير ما اقر به وفريق بين المدح والذم
لان المدح مأثور به والذم منهى
عنه (قوله لم يطل زمانه) تفسير
لقوله حديثاً (قوله في بيع لا قرض)
هذه التفرقة لابن الحاجب وقال
ابن عرفة قبول الاجل في القرض
أولى من قبوله في البيع وردبانه
بحث معارض لنص المدونة فلا
يلتفت اليه وان كان الخطاب
اعتمده والحاصل ان ما قاله
المصنف رحمه الله من التفرقة
صحيح موافق للمنقول (قوله أو
كانت العادة جارية بالتأجيل)
أي الى زمن معين

(قوله قبله) كان أو كثيرا شائعا أو مغينا وقوله وفي للظرفية الخ والجواب من طرف الأول أن يقال المكي طرف جزئه هذا ما فهمته ولم أره (قوله والاحسن الخ) ضعيف (قوله وسجن له) أي للتعسير المعتبر أن لم يفسر أو فسر بتفسير غير معتبر كتفسيره بجذع وباب في له من هذه الدار (قوله نصاب الزكاة) هذا على (٣١٠) مراعاة الشرع وأما على مراعاة اللغة فيلزمه أقل مقول ولودرهما انحاسا

لأن المال لغة ما يتحول (قوله وقيل نصاب السرقه) ربيع دينار وهذا القول ضعيف والمعتبر مال أهل المقر حيث خالف مال أهل المقر له وإذا تعدد مال أهل من يعتبر ماله لزمه أقل النصاب كما في تن (قوله فيلزمه عشرون دينارا إن كان من أهل الذهب) هذا ظاهر حيث لم يفسر المقر ما أقرب به فيعمل بتفسيره ولا يلزمه نصاب مما يخرج منه دية فإذا كان من أهل الذهب وفسر بنصاب من الفضة أو الأبل فيعمل بتفسيره ولو قال له على نصاب فيلزمه نصاب السرقه لأنه المحقق أن نصاب الزكاة إلا أن يجري عرف به (قوله فانه يفسره) ويختلف المقر إذا ادعى الطالب أكثر مما فسره به فان نكل حلف المقر له واستحق ما حلف عليه (قوله لا يقبل إلا إذا فسره بواحد كامل) رده ابن عرفة بأنه يقبل ولو باقل من واحد كالنصف وغيره من الأجزاء وانما يمنع ذلك إذا ذكر مضافا أو القرض كونه مفردا (قوله أولغاية) وهي أولى (قوله عندي عشرة ونيف) يصح تقديمه وتأخير (قوله فسر بدرهم أو داني) في شرح شيب خلافة حيث قال ولا بد أن يفسره بنصف المعطوف عليه لا بغيره (قوله لأنه مجهول) فظاهاه كائن الحاجب ولو مع وجود المقر وما كان تفسيره وقوله ولو قال

فلان وفصه لي وقال ذلك نسفا فهل يصدق في الفص أو لا في ذلك قولان وإلى ذلك أشار بقوله إلا في غصب فقولان والمذهب الأول (ص) لا يجذع وباب في له من هذه الدار أو الأرض كفي على الأحسن (ش) يعني أنه إذا قال فلان في هذه الدار أو الأرض حق أو قال له من هذه الدار أو الأرض حق ثم فسر ذلك الحق بجذع منها أو فسر به بباب منها فانه لا يقبل ذلك منه ولا بد من تفسيره بجزء من الدار أو الأرض قليلا كان أو كثيرا ولا فرق بين من وفي على الأحسن عند سحنون وقال ابن عبد الحليم يقبل في في الجذع وغيره والفرق عنده أن من تقتضي التبعض وفي للظرفية فالحق في الدار لا منها (ص) ومال نصاب والاحسن تفسيره كشيء وكذا وسجن له (ش) يعني أن الشخص إذا أقر لشخص بمال وسواء قال عظيم أم لا فان المقر يلزمه للمقر له نصاب الزكاة على الأشهر وقيل نصاب السرقه وعلى الأول فيلزمه أقل ما يسمى نصابا من جنس مال المقر فيلزمه عشرون دينارا إن كان من أهل الذهب ومائتا درهم إن كان من أهل الورق وخمس من الأبل إن كان من أهل الأبل وثلاثون من البقر إن كان من أهل البقر وأربعون من الضأن أو المعزان كان من أهل الضأن أو المعز وخمسة أوسق من الحب إن كان من أهل الحرث والاحسن على ما في كتاب ابن سحنون أن يفسر قوله له عندي مال ويقبل قوله فيما فسره به ولو بجبة أو بدرهم مع يمينه فان فسره فلا كلام وإن أبي فانه يجبس حتى يفسر وكذلك إذا قال عندي حق أو شيء أو كذا فانه يفسره ويقبل قوله فيما فسره به لكن في كذا لا يقبل إلا إذا فسره بواحد كامل بخلاف ما قبله فان أبي أن يفسره جبس حتى يفسره واللام في له لأنه عديل أو للغاية أي إليه وعلى كل حال لا يخرج من السجن حتى يفسر (ص) وكعشرة ونيف وسقط في كمانه وشي (ش) النيف يخفف ويشدد يقال عشرة ونيف ومائة ونيف وكل ما زاد على العقد فهو نيف إلى أن يبلغ العقد الثاني والمعنى أنه إذا قال له عندي عشرة ونيف فانه يقبل تفسيره للنيف مع يمينه والنيف من الواحد إلى التسعة وأما البضع فانه من ثلاثة إلى تسعة ابن عرفة عن ابن سحنون من أقر بعشرة دراهم ونيف قبل قوله في النيف ولو قل فسر بدرهم أو داني ونقله المازري كأنه المذهب وإذا قال له على نيف فيلزمه درهم لأنه أقل الزيادة على العقد كذا ينبغي وإذا قال له على مائة وشي أو عشرة وشي أو ألف وشي فان الشيء الزائد على الجملة يسقط لأنه مجهول ولو قدم الشيء أيضا بخلافه مفردا كما مر فانه يجب عليه تفسيره ولو قال له على مائة الشيء اعتبر وطول بتفسيره وبعبارة وسقط أي الزائد على المائة في هذا التركيب وهو شيء قد كثر مع المائة قرينة تعين مرجع الضمير أي وسقط الشيء لا شيء وكذا ونيف (ص) وكذا درهما وعشرون وكذا واحد وعشرون وكذا كذا واحد عشر (ش) كذا كناية عن العدد وعن الشيء فإذا قال له على كذا درهما فانه يلزمه عشرون درهما لأن الذي عيز بالواحد المنصوب من العدد غير المركب من العشر من إلى التسعين والأصل براءة الذمة فثبتنا المحقق وهو العشرون والغنية الزائد لكن يحلف إن ادعى المقر له أكثر ولو قال كذا درهما بالرفع لزمه درهم واحد وكذا إذا قال بالوقف لأنه المحقق

اذ

على مائة الشيء الحاصل أن الشيء ثلاثة أحوال أفرادها واستثنائها وقد ذكره بعدم معلوم والفرق

بين ذكره معطوفا وذكره مفردا أن لقوه مفردا يؤدي إلى إهمال لفظ المقر به بالكيفية وإذا كان معطوفا سلم من الإهمال لإعماله من المعطوف عليه ولم يسم المعطوف لأن معزلة الشيء المستقل ولأنه يؤدي لظلم المقر (قوله وسقط الشيء الخ) أي المضموم وقوله لا شيء أي الذي لم يذ كر مقترنا بغيره وقوله وكذا ونيف لا يسقط وأولى إذا انفرد أي النيف (قوله لزمه درهم واحد) أي لأن المعنى هو درهم

(قوله قاله ابن القصار) عبارة فيها قصور ونقص في كذا دراهم أقل الجمع ثلاثة وكذا درهما عشر وون درهما وكذا درهم بالخفض قال ابن القصار لانص فيه ويحتمل أن يريد به درهما قال وقال لي بعض النحاة الخ (قوله يلزمه مائة درهم) لانها أقل عدد يضاف للمفرد ولو قال كذا دراهم بالجمع والاضافة لزمه ثلاثة لانها أول عدد يضاف للجمع قاله ابن عبد الحكم وقال سمعته لا أعرف هذا ويقبل تفسيره وما قاله هو الحق لانه الجارى على عرف الاستعمال لا على اللغة فان راقى العرف اللغة فذلك والا فان فسر المفرادت بالعرف قبل منه واللام يقبل (قوله لان المعطوف من العدد المركب) لا يخفى انه ليس (٣١١) في العطف تركب (قوله ولو زاد وكذا مائة

ثلاثة) هذا يظهر في المعطوف ومثله يقال في المركب (قوله لاحتمال التأكيدي) أى واحتمال التأسيس ويعمل بالتاكيد لانه المحقق لان التأسيس فيه زيادة (قوله أو دراهم) لان الصحيح ان أول جمع الكثرة الثلاثة ويختلف مع جمع القلة في الانتهاء (قوله المشهور الخ) مقابله يلزمه في دراهم كثيرة تسعة لان ذلك تضعيف لأقل الجمع ثلاث مرات وقيل يلزمه نصاب الزكاة وقيل خمسة دراهم (قوله لان ولا قليلة) أى لان مدخول لامن لا قليلة الذي هو قليلة أى فيكون ولا قليلة معناه انها ليست بثلاثة بل أربعة (أقول) ظهر من ذلك ان الثلاثة أقل مراتب القلة والاربعة أول مراتب الكثرة فيلزم من ذلك أن تكون الاربعة قليلة كثيرة لانها ثاني مراتب القلة وأول مراتب الكثرة فبأنى التثاني ويمكن الجواب بان القلة والكثرة أمران نسبيان (قوله فلو جعل) الاولى أن يقول فلما جعل أى لا قليلة مثبتا لأول مراتب الكثرة لزم التناقض أى بين لا كثيرة ولا قليلة (قوله ان وصل) هذا في غير الامانة وما فيها كالوديعة فيقبل وان لم يصل كما اقتضاه كلام الناصر لان المودع

اذا المعنى هو درهم ومثله اذا قال بالخفض قاله ابن القصار قال وقال لي بعض النحاة يلزمه فيه مائة درهم واذا قال له عندي كذا وكذا درهما فانه يلزمه أحد وعشرون درهما لان المعطوف من العدد المركب من أحد وعشرين الى تسعة وتسعين فيلزمه المحقق من ذلك واذا قال له عندي كذا كذا درهما فانه يلزمه أحد عشر لان كذا كذا كناية عن العدد المركب وهو من أحد عشر الى تسعة عشر والاصل براءة الذمة فيلزمه المحقق فقط ولو زاد وكذا مرة ثالثة لم يرد على ما ذكر لاحتمال التأكيدي كما استظهره بعض (ص) وبضع أو دراهم ثلاثة (ش) يعنى انه اذا قال عندي بضع فانه يلزمه ثلاثة لما علمت ان البضع من ثلاثة الى تسعة والاصل براءة الذمة فيلزمه المحقق فقط ولو قال له على تبضعة عشر لزمه ثلاثة عشر وكذلك اذا قال له عندي دراهم فانه يلزمه ثلاثة لانها أقل الجمع (ص) وكثيرة أو لا كثيرة ولا قليلة أربعة (ش) المشهور وهو قول ابن عبد الحكم انه اذا قال له عندي دراهم كثيرة انه يلزمه أربعة دراهم ومثله اذا قال له عندي دراهم لا كثيرة ولا قليلة أو لا قليلة ولا كثيرة ثم ان الكثرة المنفية تحمّل على ثانی مراتبها وهو الخمسة لا على أول مراتبها وهو الاربعة والالزم التناقض لانه يصير نافيهاها أولا بقوله لا كثيرة ومثبتا لها ثانيا بقوله ولا قليلة لان ولا قليلة تحمّل على أول مراتب القلة وهو ثلاثة لانه المحقق فلو جعل مثبتا لأول مراتب الكثرة وهو الاربعة لزم التناقض وأفعال العقلاء تصان عن مثل هذا (ص) ودرهم المتعارف والا فالشرعى وقبل غشه ونقصه ان وصل (ش) يعنى انه اذا قال له عندي درهم فانه يلزمه درهم مما يتعامل به الناس وعلى هذا فلو فسره بدرهم من الفلوس كنى وامام قاله ابن شماس من انه لا يقبل نفسه بالفلوس فلعله مبنى على عرفهم وان لم يكن عرف فانه يلزمه الدرهم الشرعى فلو أقرله بدرهم مغشوش أو بدرهم ناقص ووصل ذلك بكلامه فانه يقبل قوله في ذلك والفصل لضرورة من عطاس أو انغماء أو نحو ذلك لغو فلو فصله لغير ضرورة لم يقبل قوله وأخذ بما أقر به والشرط يرجع للشرعى وللمتعارف حيث كان يطلق على المغشوش والتناقض ومثل ذلك ما اذا جعلاهما والضمير في غشه راجع للشيء المقر به أعم من الدرهم ويكنى قول المقر ناقص ويقبل نفسه في قدر النقص (ص) ودرهم مع درهم أو تحته أو فوقه أو عليه أو قبله أو بعده أو ودرهم أو ثم درهم درهمان (ش) يعنى انه اذا قال لفلان عندي درهم مع درهم أو لفظا مما ذكره المصنف فانه يلزمه درهمان وقد نص في الجواهر على أكثر هذه المسائل ولم يحل فيها خلافا الا في قوله درهم على درهم فخصي قول آخر يلزم درهم ودرهمين في جميعها ظاهر قاله الشارح أى ما لم يجر العرف بخلافه ولا مفهوم لدراهم بل والدانير والعروض (ص) وسقط في لا بل ديناران

أمين وأقهره قوله غشه ونقصه انه لو فسره برصاص أو حديد لم يقبل متصلا كان أولا وهو كذلك حيث لم يكن ذلك متعارفا ويظهر قبوله في الامانات (قوله فلو فسره بدرهم الخ) أى لانه المتعارف في مصر وأما بالشام فالدرهم من الفضة يعدل ستة دراهم من الفلوس بمصر (قوله من عطاس أو انغماء) لاسلام أورده أو نهى (قوله حيث كان يطلق) أى المتعارف على كل من المغشوش والتناقض هذا يظهر بالنسبة للدرهم عند عرف الشام فيقبل فيه كونه ناقصا ومغشوشا (قوله أو لفظا مما ذكره) ومثل ذلك ألف (قوله ما لم يجر العرف بخلافه) كأن يكون قوله درهم تحت درهم أى درهم في مقابلة درهم أخذته منك وقوله ودرهم مبتدأ محذوف الخبر أى على درهم وقوله درهمان فاعل يفعل محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف أى اللان لزم درهمان والجملة خبر والتقدير ولو قال له على درهم لزمه درهمان (قوله لا بل الخ)

أني يسئل لان مذهب الجمهور واختيار ابن مالك ان بل نافله على الاول ولا للتأكيده مذهب غيرهم ان لالنفى ما قبلها وبل لاثبات ما بعدها وهو ظاهر كلام المصنف (قوله لان الاضراب الخ) لعل هذا حيث تعذر سؤاله والاقبل منه ما دعه (قوله وحلف ما أرادهما) لاحتمال حذف حرف العطف في الاولى والظرفية أو الاصل في الثانية دون العوضيه ومثل ذلك درهم في درهم لاحتمال ان في ظرفيه لاسببيه (قوله بالاضافة البيانية) لا يظهر كونه اضافة بيانية ولا للبيان لاتحاد اللفظين لا على مذهب البصريين لانه لا يضاف اسم لما به اتفق -دولا على مذهب الكوفيين لانه يشترط اختلاف اللفظ (قوله وهو المذهب) أي ان المذهب انه يلزمه الماتنان اذا كتب الذكركين أو امر بكتبتهم مع الاشهاد (٣١٢) فيهما (قوله وأما الاقرار المجرد الخ) أي أشهادا مجردا عن الكتب كالأشهاد المقر على نفسه قومًا تشهد

(ش) يعني انه اذا قال له على درهم بل دينار ان فان الدرهم يسقط ويلزمه الدينار ان وكذلك يسقط الدرهم اذا قال له على درهم بل دينار واحد وكذلك يسقط الدرهم اذا قال له على درهم لا بل درهمان فيلزمه الدرهمان أي وسقط ما قبل بل أي بلا أولم يأت بها وبعبارة فان أضرب الأقل قبل ان وصله كابدل عليه قوله وقبل غشه ونقصه ان وصل واذا أضرب لمساوفا لظاهر لزوم ما قبل بل وما بعدها لان بل حينئذ كالواو والفاء لان الاضرب هنا يتعذر فلم يبق الا المجرد العطف (ص) ودرهم درهم أو بدرهم درهم وحلف ما أرادهما (ش) يعني انه اذا قال لفلان عندى درهم درهم فأكد باعادة لفظ الدرهم أو قال له عندى درهم بدرهم فانه يلزمه درهم واحد ويحلف المقر ما أرادهما ثم ان قوله ودرهم درهم بالاضافة البيانية أي ودرهم هو درهم وأما بالرفع فلا يتوهم لان الثاني تو كيد للاول وانما المتوهم الاضافة لان المضاف غير المضاف اليه والبناء في أو بدرهم سببيه أي له على درهم بسبب درهم أي عاملته بدرهم فلزمته درهم (ص) كاشهاد في ذكر عبائة وفي آخر عبائة (ش) يعني انه اذا شهد على نفسه في وثيقة ان لفلان عليه مائة ولم يذكر سببها ثم شهد في وثيقة أخرى عبائة وهما متساويان قدرا ونوعا فانه يلزمه مائة واحدة والثانية تأكيده للاول ويحلف المقر على ذلك ان ادعاهما المقر له امان اختلاف قدر أو وصفه فانه يلزمه الماتنان معافقوله كاشهاد الخ مشبهه في لزوم مائة واحدة والحلف على الاخرى وقيل يلزمه الماتنان وهو المذهب لانه لا خلاف بين ابن القاسم وأصبغ ان الاذكار أموال وأما الاقرار المجرد فعند ابن القاسم أموال وعند أصبغ مال واحد (ص) وعبائة وعبائتين الاكثر (ش) ان جل على الاذكار كما هو ظاهره ورد عليه ما ورد على ما قبله وان جل على الاقرار المجرد كان ما شيا على القول الثاني في نقل ابن الحاجب وقد أنكر ابن عرفة ثبوته نصافي المذهب لكن لم يسلّم لابن عرفة الانكار المذکور انظر الشرح الكبير (ص) وجل المائة أو قريها أو نحوها الثلثان فاكتر بالاجتهاد (ش) يعني انه اذا قال له على جل المائة أو قرب المائة أو نحو المائة فانه يلزمه ثلثا المائة بلا خلاف ويلزمه أيضا زيادة على الثلثين بما يراه الحاكم باجتهاده فالاجتهاد انما هو في الاكثر وقيل يقتصر على الثلثين ابن رشد وهذا الخلاف انما يحتاج اليه في الميت الذي يتعذر سؤاله عن مراده وأما المقر الحاضر فيسئل عن تفسير ما أراد ويصدق في جميع ذلك مع عيینه ان نازعه في ذلك المقر له وادعي أكثر مما أقربه وحقق الدعوى في ذلك والافعلي قولين في إيجاب اليمين عليه انتهى وما قاله ظاهر ان فسره المقر بأكثر من النصف وأمان فسره بالنصف أو دونه فلا يقبل تفسيره والله أعلم كما أشار له (ح) (ص)

آخرين فففيه الخلاف كما ترى وقضية كلام بعض ترجيح قول أصبغ وبقي صورتان اذا كتب المقر كل مائة بوثيقة ولم يشهد لهما ولا شهد بهما عليه بل على خطه هل يكون بمنزلة الاشهاد على الاقرار من غير كتب ولا أمر فيلزمه فيما ذكر واحد ويحلف على غيره أم لا والاول هو مقتضى ما ذكره ابن غازي ثانيه -الو امر بكتب ولم يشهد (قوله ان جل على الاذكار) أي أشهد على نفسه في وثيقة ان لفلان عليه مائة ثم أشهد في وثيقة أخرى عبائتين وقوله ورد على الذي قبله أي من أن المذهب لزوم ثلثمائة وقوله وان جل على الاقرار المجرد عن كتب كان ما شيا الخ والحاصل ان الاقوال ثلاثة فيما اذا قر في موطن عبائة وأشهد وفي موطن عبائتين أي وأشهد الاول يلزمه ثلثمائة مطلقا والثاني عن أصبغ ان كان الاقرار بالأقل أو لا صدق المطلوب ان الأقل دخل في الاكثر وأمان كان الاقرار بالاكثر أو لا فلهما اما لان الثالث أن المقر يحلف ما ذاك الامال واحد ولا يلزمه الاماتنان

مطلقا قال بهرام واقصر المصنف على قول أصبغ فاذا علمت ذلك فظاهر عبارة شارحنا ان الثاني في كلام ابن وهب الحاجب هو قول أصبغ القائل بالتفصيل لانه الذي مشى عليه المصنف مع ان مفاد كلامه في الشرح الكبير ان المنكر ان له الاكثر مطلقا ومشى عليه محشيت ونصه تقرير الشارح هو ظاهر كلام المصنف وهو المعتمد وما قرره به أنكره ابن عرفة قائلا لا أعرفه الا لابن الحاجب يعني ثبوت أكثر الاقرارين مطلقا وهو القول الثاني في قول ابن الحاجب وعبائة وعبائتين في موطنين فتالها ان كان الاكثر أو لا يلزمه ثلثمائة (قوله بالاجتهاد) أي باعتبار ديانته وعدمها أو باعتبار عمره وسره (قوله والافعلي قولين) أي بان لم تحقق الدعوى فيجبر على القولين في إيجاب اليمين التهمة (قوله في إيجاب اليمين عليه) أي كان اليمين على المتهم لانه اختلف هل تتوجه عين التهمة أم لا

(قوله عشرة الخ) عشرة الاول يجوز فيه الرفع والجرف الرفع باعتبار القول المقدر رأى في قوله كذا والجرف على تقدير مضاف أى في مسئلة عشرة ولا يجوز الجرف باعتبار دخول الجار عليه لانه داخل في الحقيقة على ذلك المقدر (قوله ومبنى القولين الخ) اعلم ان القائل يلزم العشرة بوجوب عليه اليقين والقائل يلزم مائة لا بوجوبها (قوله صواب ان كان الخ) ولذلك قال بعض الشراح ومحل القولين اذا لم يكن المقر والمقر له يعلمان الحساب بان كانا يجعلان أو أحدهما (٣١٣) واما لو علماه معا فيلزمه المائة اتفاقا ثم يبحث في جريانها فيما اذا كانا من غير

أهله أو كان المقر وحده من غير أهله بان المتعارف عنه دعوا مصر أن عشرة في عشرة بعشرين لأعمال وأمان كان المقر وحده من أهله فالقولان قيل مائة نظر العلم بالحساب وقيل عشرة على ما لابن عرفة أو عشرون على ما للمصنف تبعه لابن الحاجب لان العالم انما يخاطب العاقل بما يفهمه ويقبل قوله ويحلف ان نازعه المقر له الجاهل بالحساب وحقق عليه الدعوى والافقولان (قوله صندوق) يضم الصادوق قد نفخ (قوله أو منديل) كذا في نسخة فيكون معطوفا على قوله ثوب في الخ وكأنته قال واذا قال عندى منديل في صندوق وفي شرح شب وأما لو قال ثوب في منديل فيسأله كل منهما انتهى وانظر ما وجهه (قوله لا دابة في اصطبل) أى لان قال له عندى دابة في اصطبل فلا يلزم الا اصطبل اتفاقا (قوله وألف الخ) أى ولو علق اقراره على شرط كقوله له على ألف مثلا ان استحل لم يلزم وان وقع معلق الاقرار على وجوده (قوله وفي تعليل البساطى الخ) لانه قال عندى أن استحل لا يعلم وقوله استحل قد يكذب فيه وقوله ان أعارنى لغس من الكلام

وهل يلزمه في عشرة في عشرة عشرون أو مائة قولان (ش) الصواب كما قاله ابن عرفة ان المنقول انه اذا قال عندى عشرة في عشرة هل يلزمه عشرة أو مائة قولان والقول بانه يلزمه عشرون لا عرفه ومبنى القولين ان في تحتل السببية وتحتل ان تتعلق مع مجرورها بمحذوف أى مضر وبه في عشرة وبعبارة ابن عرفة لو قال عشرة دراهم في عشرة لزمه مائة وقال ابن عبد الحكم انما يلزمه القدر الاول ويسقط ما بعده ان حلف المقر انه لم يرد بذلك التضعيف وضرب الحساب قلت قول غير واحد من شيوخنا ان كان المقر عالما بالحساب لزمه قول سمخون اتفاقا وهو المائة صواب ان كان المقر له كذلك اه (ص) وثوب في صندوق وزيت في جرة وفي لزوم ظرفه قولان (ش) يعنى ان الشخص اذا قال له عندى ثوب في صندوق أو منديل أو قال له عندى زيت في جرة فانه يلزمه الثوب والزيت بلا خلاف وقبل تفسيره في الثوب والزيت وأما الظرف وهو الصندوق والجرة فهل يلزمه ذلك أولا يلزمه فيه قولان أى في كل فرع قولان ومثل بمثلين اشارة الى انه لا فرق بين أن يكون المظروف مستقل بدون الظرف أولا ورد بالمثال الثانى على من قال يلزم الظرف فيه باتفاق لان الخلاف موجود في المسئلتين ثم في كلامه حذف أى ولو قال ثوب في صندوق وزيت في جرة ففي لزوم ظرفه قولان وانما احتجنا الى التقدير ثانيا لان الجواب جملة اسمية يتعين فيها الفاء كما اشار له بعض (ص) لا دابة في اصطبل (ش) يعنى انه اذا قال له عندى دابة في اصطبل فانه يلزمه الدابة ولا يلزمه شئ من الاصطبل باتفاق لانه لا ينقل وهو يقطع الهمزة لانه ليس من الاسماء التى تبدل بهمزة الوصل (ص) وألف ان استحل أو أعارنى لم يلزم (ش) يعنى انه اذا قال له على ألف ان استحل ذلك أو أعارنى الشئ الفلانى فقال المقر له استحل ذلك أو أعاره فانه لا يلزم المقر شئ من ذلك لانه يقول ما ظننته يفعل ذلك أو يعيرنى كذا علوه وهو واضح وفي تعليل البساطى نظر ولو قال له على ألف ان حكم بها فلان لرجل سماه فتحا كما اليه حكمها عليه لزمته بخلاف لو قيد بشئ زيد فشاء فلا يلزم (ص) كان حلف في غير الدعوى (ش) يعنى انه اذا قال له على ألف ان حلف عليها بخلاف عليها فانه لا يلزم المقر شئ اذا كان ذلك من غير دعوى باجماع أهل المذهب لان المقر يقول ظننت انه لا يحلف باطلا وأما لو قال ذلك بعد تقديم دعوى فانه اذا حلف استحق ما حلف عليه والمراد بالدعوى المطالبة وان لم تكن عند حاكم ومطالبة الوكيل كطالبة رب الحق ثم انه يصح في ان تكون شرطية فهى مكسورة أى وكقوله له على ألف ان حلف ويصح أن تكون مصدرية أى وتكلفه في قوله له على ألف ان حلف (ص) أو شهد فلان غير العدل (ش) أى اذا قال لك على كذا ان شهد به فلان فانه لا يكون اقرارا سواء كان فلان عدلا أو غير عدل وأما العمل بشهادته فيعمل بها ان كان عدلا لان كان غير عدل فلو حذف قوله غير العدل لكان حسنا لان كلامه يقتضى انه اذا كان عدلا فانه يكون اقرارا والا فلا يكون اقرارا وليس كذلك ان قيل اذا كان عدلا فشهادته مقبولة سواء أقر بذلك أم لا

(٤٠ - نر شى رابع) ووجه النظر ان المقر لم يعلقه على ما في نفس الامر بل على قوله ان استحل وقد وقع المعلق عليه ذكره في (قوله ومطالبة الخ) أى وأما مطالبة من يسمع رب الحق يقول لى عند فلان كذا فطاب السامع فلا نامن غير توكيل من رب الحق في ذلك فانه بمنزلة عدم المطالبة كما يفيد ما ذكره الزرقانى عن التوضيح وظاهره ولو أجاز رب الحق فعله بعد ما حلف من عليه الحق اه (قوله فشهادته مقبولة) أى مع شاهد آخر او مع اليقين فيما يتعلق بالمال

فما فائدة الاقرار المذکور فالجواب انه اذا تسليمه لشهادته فلا يحتاج فيه لاعداد وقد يقال
ينبغي أن يكون له الاعداد لانه يقول ظننت انه لا يشهد وبعبارة غير منصوب على الحال من
مقدر مع عامله أى فشهد فلان حال كونه غير العدل ولا يجوز كونه حالاً من فلان المذکور لان
هذا ليس من مقول المقر ولا رفعه على انه صفة لفلان المقدر لان فلا نايكى به عن العلم فهو
معرفة وغيره نكرة واتفاق الصفة والموصوف في التعريف واجب بل يجوز رفعه على البدلية
منه واحترز بقوله شهد بما لو قال ان حكمهم اقلان فحكمهم اقلان فحكمهم اقلان فحكمهم اقلان فحكمهم اقلان
التوضيح وظاهره كان عدلاً أو غير عدل وان ذلك لازم بمجرد قوله حكمت وان لم تكن بينه ولا
عين مع شاهد وينبغي أن يكون محل ذلك حيث حكم بها على مقتضى الشرع (ص) وهذه الشاة
أو هذه الناقه لزمتها الشاة وحلف عليها (ش) يعنى انه اذا قال له عندي هذه الشاة أو هذه الناقه
فان الشاة تلزمه ويحلف بتاعلي الناقه واليه يعود الضمير من قوله وحلف عليها أى يحلف
ان الناقه ليست للمقر له ويد وقد زال شكه والافهام عينية فاحرف شك ما قبله لازم للمقر
وما بعدها غير لازم له ويحلف عليه وهذا قول سحنون أو يقال ان أو تحتمل الابهام فلا إشكال
حينئذ في الحلف على البت ولو عكس لزمتها الناقه وحلف على الشاة فلو قال وكذا أو كذا الزمه
الاول وحلف على الثاني إمكان أخصروا شمل (ص) وغصبته من فلان لابل من آخر فهو
للال وقضى للثاني ب قيمته (ش) يعنى انه اذا قال غصبت الشىء الفلاني من زيد ثم قال لابل من
عمرو فهو أى الشىء الفلاني المقر به للال أى لزيد لانه لما أقر له به أولاً اتهم في آخره عنه ثانياً
ويقضى للثاني وهو عمرو ب قيمته يوم الغصب ان كان مقوماً مثله ان كان مثلياً ولا عين عليهما
على قول ابن القاسم قال عيسى ألا أن يدعيه الثاني فله العين على الاول فان حلف فيكون
للال ويقضى للثاني ب قيمته وان نكل الاول حلف الثاني وأخذه ولا شىء على المقر للال ابن
رشد وقول عيسى تفسير لقول ابن القاسم فان نكل الثاني أيضاً فلا شىء له من القيمة لانه
أنكر أن يكون له بدعواه الشىء المنصوب والظاهر انه يشترك مع الاول لتساويهما في النكول
والاثبات بل دون لا كذلك وتعتبر قيمته يوم الغصب ولعله حيث علم والا فيوم أقر (ص) ولك
أحد ق بين عين والا فان عين المقر له أجودهما حلف وان قال لا أدري حلفاً على نفي العلم
واشتركا (ش) يعنى ان من قال لشخص لك أحد هذين الثوبين أو العبدين مثلاً فان المقر يؤمر
بتعيين ما أقرب لان اقراره يحتمل الابهام والشك وله دعوى زوال الشك وعلى كل حال له التعيين
فان عين له أجودهما أخذته المقر له وكذلك اذا عين له أدناهما وصدقه المقر له على ذلك فان لم
يصدق حلف المقر ودفعه له فان نكل حلف المقر له على ما ادعاه من الاعلى وأخذه وان لم يعين
المقر ما أقرب بل قال لا أدري أي حاله فان المقر له يعين أحدهما فان عين أدناهما أخذته بغير عين
اذلا تهمه حينئذ وان عين أعلاهما حلف عليه لانه يتهم حينئذ وظاهره ان المقر له يعين بعد
قول المقر لا أدري من غير عين منه انه لا يدري ان أجودهما للمقر له وهو ما يفهمه كلام ابن
عرفة وابن شامس وان قال المقر له لا أدري أيهما متاعى والمسئلة بحالهما من كون المقر قال
لا أدري أيضاً حلفاً على نفي العلم ويبدأ المقر باليمين ويشتركان حينئذ في ذلك بالنصف للاثبات
والثلاثين لان المتبادر من الاشتراك التساوى والتصريح بنفي العلم تصريح بما علم التزاماً
دعواهما عدم الدراية ويلزم من ذلك الحلف على عدم العلم واعتراض على المؤلف بان ظاهره
يشمل ما اذا أبى المقر من التعيين مع انه اغماها فيما اذا قال لا أدري كما في ابن عرفة وابن الحاجب
وهو ما شرحنا عليه وأمان امتنع فيحبس وأما المقر له اذا قال لا أدري وامتنع من التعيين

أى فما فائدة قوله له على ألف
ان شهد بها فلان العدل أى
نظر اظاهر المصنف ولو نظر
لما قدره الشارح فلا بد سؤال
(قوله حكم بها على مقتضى الشرع)
أى بالبينه أو الشاهد واليمين (قوله)
ولا عين عليهما على قول ابن القاسم
مقابلته ما قاله عيسى أى كما يفهم من
بهرام وان كان وفق بينهما بعد ذلك
(قوله عين الخ) فاذا امتنع فيحبس
حتى يعين أى أو يموت كمسئلة
التفسير اذا امتنع منه (قوله فان
نكل حلف المقر له على ما ادعاه
من الاعلى وأخذه) وبقي للمقر
الا دنى فان نكل فينبغي ان يشتركا
بينهما وظاهر هذا شموله لما اذا
كانت الدعوى دعوى تحقيق
أو اتهام وهو كذلك فان هذا الباب
مبنى على ان عين التهمة ترد كما
بأنى في قوله ان قال لا أدري ثم اعلم
انه حيث قلنا وبقي للمقر الا دنى
هل ينتفع به انتفاع المالك ويطؤها
ان كانت أمة ان أحب وبصير
المقر له كالبائع والمقر كالمشتري أو
تباع ويقبض المقر عنها عوضا عن
قيمة الاعلى انظر شب والظاهر
الاول (قوله وان عين أعلاهما
حلف عليه) فان نكل لم يأخذ شيئاً
(قوله اذ دعواهما على عدم
الدراية) لا يخفى ان هذا انما هو
ظاهر في قول المقر له لا أدري وأما قول
المقر لا أدري فلم يعلم من المصنف
انما يعلم منه بقرينة قوله حلف
على نفي العلم (قوله مع انه الخ)
ويجيب بان قوله حلف على نفي العلم
يفيدان معنى قوله والا أى بان قال
لا أدري وقوله حلفاً واشتركا مثله

(قوله والاستثناء هنا الخ) أي في قصد الاستثناء والنطق به والاتصال بالعارض ضروري كسعال أو عطاس أو تناوب وان لا يستغرق أو يساوي ولكن في غير هذا الباب يكفي ان ينطق به وان سربا بحركة لسان وهنا لا بد ان يسمع نفسه لانه حق لمخلوق (قوله يصح بالعين) أي التبيين (قوله وبغير الجنس) معطوف على معنى ما تقدم أي صح بغير الادوات المعلومة وبغير الجنس والباء للملابسة أي وصح الاستثناء ما يتلبس بغير الجنس (قوله وسقطت قيمته) أي العبد يوم الاستثناء وبيان ذلك ان يقال اذ كرسفة العبد ويقوم على الصفة التي يذكرها فان ادعى جهلها فينبغي ان تسقط قيمة عبد من أعلى العبد لان المقر انما يؤخذ بالمحقق وهذا في فرض المصنف وفي عكسه تعتبر قيمة عبد من أدنى العبد وقوله وسقطت قيمته هذا في المقوم (٣١٥) فان كان المستثنى مثليا سقطت منه فاذا قال له على ألف

الا عشرة أفقره من القمح مثلا فيقال بم تباع العشرة فان قيل بعشرة دنانير أسقطت من الألف (قوله وان أبرأ فلا نأمله قبله) وان أبرأ نأمله عليه فانه يبرأ من الدين لا من الامانة الا ان لا يكون عنده دين فيبرأ من الامانة كما قاله سحنون وابن رشد وعند سحنون ان عليه يشمل الامانة والدين وأما لفظ عندى فذكر المازري انها تشمل الدين والامانات وذكر ابن رشد اختصاصها بالامانة وحينئذ فسكون المصنف عن عليه وعند يحتمل لتعارض القولين عنده ويحتمل انهما عنده كع (قوله برئ مطلقا) ظاهر المصنف براءة ولو في الآخرة أيضا وهو كذلك على أحد قولين حكاهما القرطبي على مسلم والآخر لا تسقط عنه مطالبة الله وظاهره أيضا شموله للبراءة من المعينات كداروهو كذلك بمعنى سقوط طلبه بقيمتها أو رفع يده عنها (قوله فهو معين) بفتح الياء أي ان كل رجل معين أي ان كل فرد تعلق به البراء بذاته فلا إبهام فيه كقولك أبرأت رجلا محتمل ان يدوبكر وغيرهما

فيكون له الأدنى (ص) والاستثناء هنا كغيره وصح له الدار والمبيت (ش) يعني ان الاستثناء في هذا الباب كغيره من الابواب التي يستثنى فيها كباب العتق وباب الطلاق وباب النذر وما أشبه ذلك فيصح بشرط الاتصال بالعارض كسعال ونحوه وبشرط عدم الاستغراق كالألف على عشرة الا تسعة فيلزمه واحد وكما يصح الاستثناء بآدواته يصح بالعين فاذا قال هذه الدار فلان ولى هذا البيت فان ذلك صحيح أو الخاتم ولى الفص فان تعددت بيوتها ولم يعين البيت فانه يعين ويحجر فيه ما جرى في قوله ولك أحد ثوبين وكذلك يصح الاستثناء اذا أقر بالدار فلا نية الا ربها أو الانسعة أعشارها أو ما أشبه ذلك (ص) وبغير الجنس كالف العبد أو سقطت قيمته (ش) يعني ان الاستثناء من غير الجنس صحيح فاذا قال له على ألف درهم العبد أو الاثني أو ما أشبه ذلك فان ذلك يكون اقرارا صحيحا وكان المعنى له على ألف درهم الا قيمة عبد أو الا قيمة ثوب وتسقط قيمة ما ذكر من الشيء المقر به بشرط ان لا تستغرقه القيمة فان استغرقت القيمة المقر به بطل الاستثناء والاقرار صحيح وكذلك اذا قال له عندى عبد الاثني باطرح قيمة الثوب من قيمة العبد وكذلك له عندى ألف درهم الا عشرة دنانير فيطرح المستثنى من المستثنى منه بصرفهما (ص) وان أبرأ فلا نأمله قبله أو من كل حق أو أبرأ برئ مطلقا ومن القذف والسرقه (ش) يعني ان من أبرأ شخصا معينا محاله قبله براءة مطلقة بان قال أبرأت ذمة فلان محال قبله أو قال أبرأت من كل حق أو قال أبرأت فقط وأطلق فانه يبرأ من كل حق في الذمة أو تحت اليد من الامانات معلومة أو مجهولة ويبرأ أيضا من المطالبة من حدد القذف ما لم يبلغ الامام والا فلا يجوز له البراء الا ان يريد المذوف أن يستتر على نفسه فله ذلك بعد البلوغ ويبرأ أيضا من المطالبة بالمال المسروق واما حد السرقة فهو حق لله فلا يجوز لاحد ان يسقطه مطلقا فله وان أبرأ فلا نأى شخص ما معينا كما قاله المصنف فان كان مجهولا فلا كقوله أبرأت شخصا أو رجلا محال قبله وأما لو قال أبرأت كل رجل فهو معين لان الاستغراق معين وظاهر قوله مطلقا ولو في غير ما يتعلق بالخصوصية وقد قاله البساطي وانما أتى بقوله ومن القذف الخ لدفع توهم ان البراء لا تكون الا في محض حق الادعى لانه انما أبرأ محاله لا من حق الله ~~في تنبيه~~ لا يجوز للوصي أن يبرئ عن المحجور البراء العامة وانما يبرئ عنه في المعينات وكذلك المحجور بقرب رشده لا يبرئ الا من المعينات ولا تنزيمه المبارأة العامة حتى يطول رشده كسنة أشهر فأكثر ومن هذا لا يبرئ القاضي الناظر في الاحباس المبارأة العامة وانما يبرئه من المعينات وبراءة عموم جاهل من القضاة (ص)

وقوله لان الاستغراق معين بكسر الياء (قوله لانه انما أبرأ الخ) متعلق بمذوف أي وانما صح البراءة ما كان منه حق الله كالقذف والسرقة لان البراءة انما يتعلق بحق الادعى فقط لا بحق المولى تعالى (قوله لانه انما أبرأ) أي أبرأ الشخص القاذف محاله لا من حق الله فاذا أنه من حق الله (قوله لا يجوز للوصي ان يبرئ عن المحجور) أي يبرئ الناس من حق المحجور البراء العامة أي كان يسامح من عليه الحق للمحجور المسامحة العامة وانما يبرئ من المعين وكذا المحجور أي من كان محجورا وصار رشيدا لا يبرئ وليه براءة عامة الا بعد طول من رشده (قوله لا يبرئ القاضي الناظر في الاحباس) لان القاضي هو الذي له النظر في شأن الاحباس بالاصالة (قوله من المعينات) أي ما عدا البراءة العامة كان يبرئه من دراهم معلوم قدرها ولو كانت تقبلها الذمة فلم يرد بالمعينات ما لا تدخل في الذمة وكذا يقال فيما بعد

(قوله فلا تقبل دعواه) حاصل كلام شارحنا ان كلام المصنف فيما اذا تقدم المدعى بقوله فلا تقبل دعواه عليه (قوله فلا تقبل دعواه) اعلم ان كلام المصنف شامل لما اذا علم تقدم المبرأ منه على البراءة اوجهل هل هو مقدم عليها أم لا ولم يحقق الطالب في حالة الجهل انه بعد البراءة أو قبلها وكذا ان حقق الطالب في حالة الجهل انه بعد البراءة ولم يكن بينهما خلطة فان كانت بينهما خلطة فانها تتوجه الدعوى وتقبل وتوجه اليمين على المطلوب على المعتمد ولا يمين عليه في الثالثة لعدم توجهها في دعوى التحقيق حيث لا خلطة على المذهب ويخالف في الثانية لان توجهها في دعوى الاتهام قوى فلا راعي فيه خلطة على المعتمد ولا يمين عليه في الاولى اتفاقا (قوله نسيانا أوجهلا) أي كنت أعلم المادة الفلانية فنسيته اسم ابرأئك ناسيا لها أو كنت جاهلها فأبرأتك فأخبرت بها فأرجع عليك فلا رجوع عليه (قوله وأنه أراد الخ) أي قال المبرئ أنا قصدت (٣١٦) البراءة من غير ذلك الذي ادعى به وقوله وكذلك لوجهل التار يخ أي بأن كتب

لفظا يحتمل السبعين بالسعين والباء والتسعين بالتاء والسعين أوسط على التاريخ مسددا أو تقطيع فحصل الجهل وقوله أو كان غير مؤرخ أي لم يكتب فيه تاريخ فظهر الفرق بين قوله أوجهل التاريخ وبين قوله أو غير مؤرخ فظهر أن الصور ثلاث (قوله وأما اليمين بردهذه الدعوى) أي بان يقول والله ان هذا المدعى به دخل في البراءة ثم ان الذي ذكره الشارح مخاف لما ذكره عجم فانه ذكر ان كلام المصنف شامل لما اذا علم تقدم المبرأ منه على البراءة أوجهل هل هو مقدم عليها أم لا ولم يحقق الطالب في حالة الجهل انه بعد البراءة أو قبلها وكذا ان حقق الطالب في حالة الجهل انه بعد البراءة ولم يكن بينهما خلطة فان كان بينهما خلطة وتتوجه الدعوى وتقبل وتوجه اليمين على المطلوب على المعتمد

فلا تقبل دعواه وان بصل لا يبينه انه بعده (ش) الفاء تفرعية أي واذا برئ من عليه الحق بصيغة من الصيغ المتقدمة ثم قام صاحب الحق وادعى على من أبرأ بحق فلا تقبل دعواه عليه بنسيان أوجهل أو انه أراد بعض متعلقات البراءة ولو أتى بذلك كحق وهو المراد بالصل لا أن يأتي بيمينه تشهد له ان الذكرا المذكور رأى الحجة المكتوبة فيها الحق بعد البراءة أي صدر التعامل بما فيه بعد البراءة فحينئذ يعمل به وكذلك لوجهل التاريخ أو كان غير مؤرخ فلا تقبل دعواه به لا يبينه انه بعد البراءة وبعبارة فلا تقبل دعواه أي قبل ولا يلزم المبرئ الحق بمجرد هذا وأما اليمين بردهذه الدعوى فنص ابن رشد على توجيهها فان نكل لزمه لانه بمنزلة الاقرار وهذا اذا اتفقا على انه قبل البراءة واختلفا هل دخل فيها أم لا وما لو ادعى انه بعدها وقال المبرئ قبلها لم يقبل قوله لا يبينه انه بعده كما قاله الشارح انظر المواق (ص) وان أبرأه مما معه برئ من الامانة لا الدين (ش) يعني ان من أبرأ شخصا معينة بما له معه أو مما له عنده فانه يبرأ من الامانات فقط كالودائع والقراض والابضاع وما أشبه ذلك ولا يبرأ من الديون لانه لا يقال في عرف الخطاب لما يتعلق بالذمة معه ولا عنده بل عليه لان معه وعنده تقتضي الامانة ولفظة عليه تقتضي الذمة وكلام المؤلف محمول على ما اذا كان العرف كذلك فان كان العرف جريان هذا اللفظ في الامانة والدين برئ منهم ما وانظر اذا لم يكن عرف بواحد من الامرين فهل يبرأ من الامانة فقط وهو انظاره أم لا وظاهر كلام المؤلف انه لا يبرأ من الدين وان لم يكن له معه امانة وله عليه دين ولكن قال الشارح على سبيل البحث انه يبرأ من الدين في هذه الحالة

﴿باب﴾ ذكر فيه الاستلحاق

وهو الاقرار بالنسب واتبعه بالاقرار بالمال لشبهه به وان خالفه في بعض الصور ولم يعرفه المؤلف وعرفه ابن عرفة بقوله هو ادعاء المدعى انه أب لغيره فيخرج قوله هذا أبي وهذا أبو فلان فقوله ادعاء المدعى جنس يشمل ادعاءه للاجنبي والجد والام وقوله انه أب أخرجه من ذكر لان ذلك خاص بالاب وقوله فيخرج الخ لانه ليس بادعاء لان الادعاء انما يكون فيما جهلت الدعوى فيه وأشار المؤلف بقوله (ص) يستلحق الاب مجهول النسب (ش) الى ان الاستلحاق

* ﴿باب الاستلحاق﴾ *

(قوله واتبعه بالاقرار) أي

واتبعه للاقرار (قوله وان خالفه في بعض الصور) مناديه ان هناك موافقة في بعض الصور وهناك مخالفة وليس كذلك لان الحقيقة مختلفة فالاحسن ان يقول لموافقتم ما في مطلق الاقرار في ذلك والاولى ان يقول لانه يشارك في مطلق الاعتراف وان اختلف المتعلق (قوله يشمل ادعاءه للاجنبي) أي كقوله هذا أبو فلان أي يشمل ادعاء الشخص للاجنبي وقوله والجد والام أي ادعاء الجد هذا ابن ابني والام هذا ولدي والاولى ان يقول وادعاء الابن أي ادعاء الابن ان هذا أبوه (قوله لان ذلك خاص) أي الاستلحاق خاص (قوله لان ذلك) أي الاستلحاق الخ ظاهر هذا ان القائل هذا أبو فلان قاله في معروف النسب وكذا قوله هذا أبي (أقول) وليس هذا بظاهر بل المناسب أن يحمل هذا في مجهول النسب أيضا كما هو الموضوع ويخرج من التعريف لان الاستلحاق الشرعي هو ادعاء الاب انه أب لغيره فيخرج ادعاء غيره ممن ذكره والحاصل ان قوله ادعاء المدعى جنس يشمل جميع من ذكره وقوله انه أب لغيره أخرجه جميع من ذكره وفرض في مجهول فاذا علمت ذلك فالاولى ان يقول

لانه ليس باستحقاق (قوله ولا الجدل على المشهور) أي خلافا لاشبه لان الرجل انما يصدق في الحاق ولد بفراشه لافي الحاق بفراش غيره
وبهذا يعلم ان كون الجد لا يستحق اذا قال هذا ابن ولدي واما ان قال ابو هذا ابني أو والده هذا ابني فانه يصدق وانما كان الاب يستحق
دون الام لان الولد ينسب لابيه دون أمه (قوله مجهول النسب) ولو كذبه المستحق أو أمه (قوله والقاعدة أغلبية) فديقال المحصور
فيه عبارة عن الامرين وكل منهما يقال له انه مؤخر عن المحصور وهو (٣١٧) الاستحقاق وكأنه قال الاستحقاق محصور وفي وقوعه

من الاب على مجهول النسب (قوله
الصغره) أي لاستحقاقه أكبر منه
أو مساويه (قوله فقطضي اختصار
البرادعي الخ) هو الظاهر لان
الشارع متشوف له (قوله يعني ان
من أعتق الخ) حل للمفهوم (قوله
وهذه المسئلة الخ) لا يخفى ان قوله
أو باعه الخ مما دخل تحت المبالغة
في قوله انما يستحق الاب مجهول
النسب فكيف يصح هذا (قوله
يصح رجوعه الخ) ويصح رجوعه
للمنطوق أي اذا كان المستحق

بالفخر رقا أو مولى لمن صدق المستحق
بالكسر فانه يلحق بنسبه به فقط
ويستمر على رقه وكونه عتقا لمن
له رقه أو لآؤه فالصورار بيع يلحق
به نسبه ويستمر مولى أو رقا للمالك
في صورتين الاولى اذا صدق مالكه
أو معتقه المستحق أو سكت ولم
يتقدم للمستحق عليه وعلى أمه
رق تانيهما اذا كذبه وتقدم له ملك
الصورة الثالثة يلحق بنسبه ويبطل
مال السيد من ملك أو لاء اذا صدق
المستحق وتقدم له عليه أو على
أمه ملك الرابعة لا يلحق بنسبه ولا
يبطل حق السيد أو المعتق فيما اذا
كذب المستحق بالكسر ولم يتقدم
له عليه ولا على أمه ملك (قوله
أي اذا علم تقدم ملك المستحق له
على أمه) أي أو عليه (قوله وكأنه
قال ولا يلحق به) أي اذا كان رقا

من خصائص الاب فغيره لا يصح استحقاقه كالام اتفاقا ولا الجد على المشهور ولا غيره مما من
الاقارب واما ما يأتي آخر الفصل اذا أقر عدلان بثابت النسب فهو اقرار بالاستحقاق واذا
استحق الاب فانما يستحق مجهول النسب لتشوف الشارع للحقوق النسب ولولا ان الشارع
خصه بالاب لكان استحقاق الام أولى لانها اشتركت مع الاب في ماء الولد وزادت عليه الحمل
والرضاع واحتراز بمجهول النسب عن معلومه أي الثابت النسب ويحسد من استحققه حد
القدف ومقطوعه كولد الزنا أي الثابت انه ولد زنا لان الشارع قطع نسبه عن الزاني ويستغنى
من قوله مجهول النسب اللقيط فانه لا يصح استحقاقه الابنية أو بوجه كيا يأتى في باب اللقطة
فالخصم منصب على الاب ومجهول النسب وهذا من غير الغالب لان الغالب ان المحصور فيه
بانما يجب تأخيرهم والقاعدة أغلبية أي لا يستحق الا الاب ولا يكون استحقاق من الاب الا
لمجهول النسب (ص) ان لم يكذبه العقل لصغره أو العادة (ش) يعني ان شرط صحة الاستحقاق
أن لا يكذبه العقل أو العادة فان كذبه العقل أو العادة فانه لا يصح استحقاقه مثال الاول أن
يستحق الصغير الكبير أو علم انه لم يقع منه نكاح ولا تسم أبدا حيث فرض العلم بذلك ومثال
الثاني أن يستحق من ولد ببلد بعيد يعلم انه لم يدخله واما ان شك هل دخل أم لا فقطضي اختصار
البرادعي انه يصح استحقاقه ومقتضى كلام ابن يونس انه لا يصح استحقاقه ودخول المرأة بلد
الزوج والشك في دخولها يجري فيه ما جرى في الرجل كذا ينبغي واما تكذيب الشارع فقط
خرج بقوله بمجهول النسب (ص) ولم يكن رقا لمكذبه (ش) يعني ان شرط صحة الاستحقاق أن
لا يكون المستحق بفتح الحاء رقا لمن يكذب المستحق بكسرها واما ان كان رقا لمن يكذبه فانه
لا يصح استحقاقه لانه ينهم على اخراج الرقبة من الرق (ص) أو مولى (ش) يعني ان من أعتق
شخصا وحاز لاء ثم استحقه شخص بعد ذلك وقال هذا ولدي وكذبه الحائز لولائه لم يصدق في
ذلك ومنطوق كلام المؤلف يشمل صورتين ما اذا صدقه الحائز لرقه أو لوائه وما اذا لم يكن لاحد
عليه رق أو لاء وهذه المسئلة مفروضة فيما اذا لم يكن المستحق بكسر الحاء باعه والافسيات
في قوله أو باعه (ص) لكنه يلحق به (ش) يصح رجوعه للمفهوم أي فان كان رقا لمكذبه أو
مولى فلا يلحق به لحوقا تاما لكنه يلحق بنسبه به فقط أي اذا علم تقدم ملك المستحق له على أمه
والا فلا يلحق بنسبه به أيضا واما ان صدقه سيده فان علم تقدم الملك له سقط ما يبعد المصدق وصار
أباه وان لم يعلم تقدم الملك له لحق بنسبه به فقط ويبقى رقا لسيده ويحتمل انه استدرك على ما قبله
فيكون ما شيا على قول أشهب ويكون صدر بالمشهور ثم حكى مقابله وكأنه قال ولا يلحق به على
المشهور لكنه يلحق به على قول ويحتمل انه مستأنف أي لكن حكم هذا الذي كذبه الحائز لرقه
لحوقه به اذا اشتراه بعد ذلك ويكون راجعا لقوله ولم يكن رقا لمكذبه لا لقوله أو مولى وهذا أولى
من جملة على ضعيف (ص) وفيها أيضا يصدق وان أعتقه مشترية ان لم يستدل على كذبه (ش)

لمكذبه أو مولى وهل مراده لا يلحق به لحوقا تاما على المشهور لكن يلحق به كذلك عند أشهب أي بشرط تقدم الملك عليه أو على أمه أو
المراد به لحوقا ناقصا بدون ذلك الشرط (قوله وهذا أولى من جملة على ضعيف) وان كان يشكره مع قوله الاتي وان اشترى مستحقه
والملك لغيره عتق فكذلك هنا على الاستحقاق وهناك على العتق ولم يكنف بما عتق وان كان مستترا لما لكانت نوطه لقوله كشاهد ردت
شهادته (قوله وان أعتقه الخ) فان قلت مقتضى المبالغة في قوله وان أعتقه مشترية ان في المدونة الامر من العتق وعدمه مع ان
الذي فيها العتق فقط فكيف نسب لها ذلك فالجواب ان عدم العتق لما كان يستفاد منها بطريق الاولوية نسب لها اهـ

(قوله وليس معارضا لقوله الخ) أي المفهوم قوله ولم يكن الخ (قوله لا نه ما وقع في المدونة) على قوله فرق أي انما احتاج للفرق لوقوعهما في المدونة الظاهر ان الفرق يحتاج له ولو فرض ان احدهما لم يقع في المدونة بل وقعت في كتب أهل المذهب (قوله لم يملك أم الولد) أي ولم يملك الام وقوله بخلاف هذه أي فقد ملك الام وولد عنده كما أفاد ذلك بعض الشيوخ وبعض الشراح حيث قال لان هذا محمول على ما اذا تقدم للمستحق بالكسر ملك على المستحق بالفخ أو على أمه فله قرينة تصدقه ومقابله محمول على ما اذا لم يتقدم له عليه ولا على أمه ملك (قوله فدرت) أي القائل وفيها قول آخر وحاصل كلام الشارح ان قول المصنف وفيها أيضا يصدق أي من حيث لحوق النسب فلا ينافي ان عتقه ماض ولا ينقض به دليل قول الشارح والوالاء للمشتري وان كان خلاف المتبادر من لفظ تصدق وقوله وفي فرق أبي الحسن نظر حاصل ذلك أنه لم يحمل المعارضة (٣١٨) على الوجه الذي حمل عليه شارحنا لان حاصل كلام شارحنا ان المصنف

قد أفاد فيما تقدم حيث قال ولم يكن رقاب المكذبة الخ انه اذا كان رقابا أو موليا لم يكذب به فلا يصح استحقاقه وهناك قد أفاد انه يصح استحقاقه فيلحق به وحاصل الجواب انه فرق بين المستثنين فانه تقدم بحمل على ما اذا لم يتقدم للمستحق ملك على الولد وعلى أمه فلذلك كان عند المكذوب لا يصح الاستحقاق وأسا ولا يصح نسبه بالمستحق وهما محمول على ما اذا تقدم للمستحق ملك على الولد أو على أمه وهذا المعترض على أبي الحسن لم يفهم المعارضة على ذلك الوجه بل فهم ان حاصل ما تقدم في قوله يلحق به انه اذا وقع تكذيب للمستحق فانه يلحق به اذا تقدم له ملك عليه أو على أمه ويستمر رقابا ومولى للمكذب يتصرف فيه بما يريد وحاصل ما هنا انه يصدق للمستحق وان أحدث فيه المشتري عتقا أو بيعا أو نحوه مما فينقض فعله ويرجع للمستحق فحمل قوله يصدق على ظاهره وحينئذ فيحسن التعبير بقول المصنف وفيها قول آخر معارض

يعني ان من باع عبدا وولد عنده فأعتقه المشتري ثم استحققه البائع فانه يلحق به ويصدق ان لم يستدل على كذبه بما هو ويرد الثمن للمشتري والوالاء للمشتري وليس معارضا لقوله ولم يكن رقابا لم يكذب به أو مولى لان هذه مسألة أخرى غير السابقة وقرئ أبو الحسن بينهما لانهم ما وقع في المدونة بانه في الاولى لم يملك أم الولد الذي استحققه فليس معه قرينة تصدقه بخلاف هذه وعلى هذا فقوله وفيها أيضا الخ معناه وفيها مسألة أخرى تشابه الاولى وتماثلها وليست عندها يصدق فيها ولا يقال وفيها أيضا قول آخر انه يصدق لانها تصير معارضة للاولى وقد علمت انه لا معارضة فردت على الشارح هنا وفي قوله لكنه يلحق به فاصد وكان الاولى للموئف أن يسقط قوله أيضا لانه لا يقال الابن متمثلا في الحكم فلا يقال جاء زيد وقعد عمر وأيضا والحكم هنا مختلف وفي فرق أبي الحسن نظر انظره في الشرح الكبير (ص) وان كبر أو مات وورثه ان ورثه ابن (ش) يعني ان الاستحقاق يصح وان كان المستحق بفتح الحاء كبير أو لا يشترط تصدقه هنا ومن باب أولى الصغير وكذلك يصح الاستحقاق وان مات الولد المستحق بفتح الحاء كبير أو صغير الكن المستحق بكسر الحاء لا يرث المستحق بفتحها الميت الا ان ورث الولد ابن أي أو قل المال والمراد بالابن الولد ولو أني ولو عبدا أو كافرا وهذا تكرار مع قوله في اللعان وورث المستحق الميت ان كان له ولد حر مسلم أو لم يكن وقل المال لكن التقييد بجور مسلم خلاف المذهب كما يفيد كلام ابن غازي هناك وح هنا وبهذا يعلم ان قول من قال للماعبر المؤلف هنا بالارث استغنى عن ذكر الحرية والاسلام بخلاف ما في اللعان فانه لما قال فيه ان كان له ولد احتج الى ذكر الحرية والاسلام مشى على ظاهره وقد علمت انه خلاف المذهب ثم ان هذا الشرط انما هو اذا استحققه ميتا واما ان استحققه حيا فانه يرثه وان لم يكن للمستحق بفتح الحاء ولد ومثل الاستحقاق بعد الموت الاستحقاق في المرض كما استظهره ابن عبد السلام وظاهر كلام المؤلف ان هذا الشرط انما هو في ارثه منه وأما النسب فلا حق به وهو كذلك (ص) أو بعبارة ونقض ورجع بنفقة ان لم يكن له خدمة على الاربع (ش) يعني ان الاستحقاق يصح ولو كان بعد البيع والمعنى ان من باع عبدا ثم استحققه فانه يلحق به وينقض البيع ويرد البائع الثمن للمشتري ويرجع المشتري بنفقته على العبد يأخذها من بائعه مدة إقامة العبد عند المشتري

لما تقدم فاذا علمت ذلك تعلم انه لا يحسن قول الشارح وفي فرق أبي الحسن لان فرق أبي الحسن مبني على ان المعارضة بين قوله هنا وبين مفهوم قوله ولم يكن رقابا لم يكذب به المفيد انه لا يثبت به لحوق نسب فالفرق بهذا الاعتبار صحيح لا يرد عليه شيء والحق ما ذهب اليه الشارح من ان المعارضة انما هي على الوجه الذي أشار اليه أولا وعلى الوجه الذي أشار له بقوله وفي فرق الخ (قوله كبير) بكسر الباء في السن وفي المعاني كالجسم بالضم نحو كبر مقتا (قوله ولو عبدا أو كافرا) هذا هو المذهب وان كان لا وجه له (قوله وهذا تكرار الخ) ولا يفرق بان ما هنا استحقاق لمن لم يلعن فيه وما تقدم استحقاق لمن لو عن فيه لانه لا فرق بينهما من حيث الحكم المذكور على المعتمد (قوله أو بعبارة ونقض) ذكر هذا وان علم من قوله وفيها أيضا ليرتب عليه قوله ورجع بنفقته قال بعض الشراح ويؤخذ من مسألة المصنف هذه ان من أنفق على صغير وقلنا له الرجوع وكان للصغير خدمة انه يحاسب المنفق ولكنه في هذه يرجع بما زادته النفقة على الخدمة والفرق بينهما بين مسألة المصنف انه في هذه أنفق بنفقة الرجوع وفي مسألة المصنف لم ينفق بنفقة ذلك

(قوله هو أعدل الأقوال) أي لان الأقوال ثلاثة القول الأول يرجع بالنفقة الثاني لا يرجع بها اذ له غلته الثالث ان كان فيه خدمة وأقر المبتاع بخدمة أو ثبت انه أخد منه فلا نفقة له والنفقة بالخدمة وان كان صغيرا لا خدمة له يرجع بالنفقة ابن يونس وهو أعدلها لانه اشتراه للخدمة والنفقة عليه فقد حصل له غرضه فلا تباعه له (قوله فقولان) القولان جاريان فيما اذا باعها سيدها كما هو المتبادر منه أعتقه المشتري أم لا وفيما اذا باعها مملوطة والراجح من القولين النقص وردها ان لم يتهم فيها بمحبة أي ولم يعتق (قوله فولدت) هل يؤخذ من قوله فولدت فاستلحقه انه لا يصح استلحاق حمل (٣١٩) بل حتى يولد اظاهرا نه لا يتوقف ذلك على الولادة وانظر قوله لحق به ولو نفاه قبل

البيع هل هي واقعة حال أم لا (قوله ان اتهم بمحبة) أي ميل وصبا به بان يعرف الناس ذلك منه لا بمجرد دعوى المشتري (قوله أو عدم كثرة غن) غير صواب بل المنقول عدم الثمن قال ابن يونس ولا ترد هي حتى يسلم من خصمتين من العدم والصبا به بها قال ابن القاسم لو كان المستحق عديم الحلق به واتبع بقيمته الخ (قوله وهو الجلال والعظمة الخ) كلها أفاظ مترادفة (قوله فيلحق به الولد ولو لم يستلحق) قد ينسج عجب فقد قال عجب وهذا مالم تكن ظاهرة الحمل والا فيلحق بالاول ولو لم يستلحقه قال محشي نت وفيه نظر كيف يلحق به اذا لم يستلحقه ومن المقرر ان ولد الامة يقتني بغير لعان ولما ذكر في المدونة المسئلة كاذ كرام المؤلف قال وكذلك الجواب اذا باع أمة وهي حامل فولدت عند المبتاع فيما ذكرنا فدل كلامها على انه لا بد من استلحاقه في الظاهرة الحمل والا لم يلحق وهو اظاهرا لجاري على قواعد المذهب اه (قوله حيث لم يكن استبرأها بحيضة) وأما لو كان استبرأها أي وآتت بولدها ستة أشهر من يوم الاستبراء فلا يلحق

ان لم يكن للعبد خدمة على ما رجحه ابن يونس لقوله هو أعدل الأقوال اما ان كان المشتري استخدم العبد بالفعل وثبت بينه أو اقرار فانه لا يرجع على البائع بشئ من النفقة وان لم تف بالنفقة وان زادت الخدمة على النفقة فلا يؤخذ منه ما زاد كما هو ظاهر كلام المؤلف والموافق قوله ونقص أي البيع ويلحق بنسبه به أي وصدقه المشتري على ذلك وأما ان كذبه فانه يلحق به بنسبه فقط (ص) وان ادعى استيلادها بسابق فقولان فيها (ش) يعني ان من باع أمة ولا ولد معها ثم ادعى انه كان استولدها بولد سابق على البيع فقولان أحدهما لا يرد البيع والاخر يرد ان لم يتهم فيها بمحبة ونحوها مما يأتي فان اتهم فيها فاتفق القولان على عدم الرد فالضمير في فيها عائدا على المدونة لا على الامة وهذه لا ولد معها والا فهي ما بعد (ص) وان باعها فولدت فاستلحقه لحق ولم يصدق فيها ان اتهم بمحبة أو عدم غن أو وجهه ورد غنما ولحق به الولد مطلقا (ش) يعني ان من باع أمة وهي حامل وليست ظاهرة الحمل فولدت عند المشتري فاستلحق البائع الولد فانه يلحق به سواء اتهم فيها أم لا أحدث فيه المشتري عتقا أم لا مات أم لا وزد الامة أم ولد كما كانت أولا ان لم يتهم فيها بمحبة أو عدم وجود غن بان يكون عديما فيتهم على أخذ الولد والامة ويضيع الثمن على المشتري وهي أم ولد لا تباع أو عدم كثرة غن بان باعها رخيصة لكن لقلته أطلق عليه العدم أو وجهه وهو الجلال والعظمة والارتفاع وعلو القدر والمهابة فلا ترد حينئذ لبناؤها وورد غنما الى المشتري لانه معترف بانها أم ولده ويلحق به الولد على كل حال لكن الذي يفيد النقل ان البائع لا يرد الثمن للمشتري الا حيث ردت الامة اليه حقيقة بان لم يتهم فيها أو حكما بان مات أو أعتقها المشتري لان عتقه ماض فكأنها ردت لماتها وأما ان لم ترد اليه لانها مع وجودها بيد المشتري فانه لا يرد غنما وانما أتى بقوله ولحق به الولد مع فهمه من قوله لحق لاجل قوله مطلقا أي اتهم فيها أم لا كان الثمن قائما أو فائتا عتقا أو أحدهما أم لا وقولنا وليست ظاهرة الحمل احترازا مما اذا كانت ظاهرة الحمل حين البيع فيلحق به الولد ولو لم يستلحق وبعبارة كلام المؤلف حيث لم يكن استبرأها بحيضة وليست ظاهرة الحمل ولم يبطأها المشتري وولدت بعد البيع وقبل القيام ولو لا أقصى أمدا للحمل (ص) وان اشترى مستلحقه والمالك لغيره عتق (ش) يعني ان من استلحق عبدا في ملك غيره وكذبه في ذلك الحائز لرقه فان استلحقه لا يصح فان اشتراه بعد ذلك فانه يعتق عليه والواو في قوله والمالك أو الحال أي والحال ان المستلحق ملك لغير المستلحق أي حال كونه المستلحق ملكا لغير المستلحق أي استلحقه أيام كان المالك لغيره ولا مفهوم للشراء فلو قال وان ملك مستلحقه لكان أشمل وأخصر (ص) كشافه ردت شهادته (ش) التشبيه في لزوم العتق فقط والمعنى ان من شهد بحرية عبدا في ملك غيره فلم تقبل شهادته ما العدم تمام النصاب أولرق أو فسق ثم ان هذا

به وأما لدون ذلك بحيث يكون في بطنها يوم الاستبراء فيلحق به ر قوله ولم يبطأها المشتري أي وأما لو وطئها المشتري أي وآتت به لسته أشهر فالقافة (قوله لا أقصى أمدا للحمل) متعلق بقوله ولدت أي ولدت له لا أقصى أمدا للحمل أو أقل وأما لو وضعته لا أكثر من أقصى أمدا للحمل فلا يصح استلحاقه وبعبارة شب فولدت ما بينه وبين أقصى أمدا للحمل (قوله والمالك لغيره عتق) أي بنفس المالك ولحق به حيث لم يكذبه عتق أو عاده أو شرع والا لم يعتق ولم يلحق به (قوله أولرق) وأما لو ردت لصبا فينبغي ان ينظر لوقت الشراء فان كان رشيدا واعتقد سريته عتق عليه والا فلا لان العلة في عتقه اعتقاد سريته في حالة يكون المعنى فيها بصحة من يعتق

(قوله لانه مقر بقرينه) ومثل ذلك من شهد بخصيس شئ وردت شهادته ثم ملكه بعد ذلك فانه يصير وقفا (قوله ويكون ولاؤه لسيده الخ) أو لانه الذي أحدث فيه العتق بقضية شهادة الشاهد (قوله ان كان وارث الخ) أى من الاقارب أو الموالي لا يثبت المال لانه لو اعتبر لم يأت قوله والاختلاف والمعتبر وجود الوارث يوم موت المقر لا يوم الاقرار فاذا كان يوم اقراره به له وارث فلم يثبت المقر حتى مات وارثه ففي ارث المقر به الخلاف الا ترى (قوله والاختلاف) والراجح القول بالارث (قوله لانه اقرار على نفسه) أى فبرث المقر به المقر من غير تفصيل لانه اقرار على نفسه (٣٢٠) فقط بخلاف الاقرار بالاخوة (قوله حيث صدقه) فان كذبه فلا ارث ووقع

الشاهد اشترى هذا العبد بعد ذلك فانه يعتق عليه لانه مقر بقرينه ويكون ولاؤه لسيده المشهود عليه ثم انه في هذه الصورة لا يكون حرا بمجرد ملكه له بل لابد من الحكم بذلك (ص) وان استلحق غير ولد لم يرثه ان كان وارث والاختلاف (ش) يعنى ان المستلحق بكسر الحاء اذا استلحق غير ولد من أخ أو عم أو نحوهما فان المستلحق يفتح الحاء لارث المقر والحال ان للمقر وارثا ثابت النسب حائز للمال من الاقارب والموالي لانه يتهم حينئذ على خروج الارث الى غير من كان يرثه فان لم يكن لهذا المقر وارث حائز للمال ثابت النسب بان لم يكن له وارث أصلا أو له وارث غير حائز فهل يرث المستلحق يفتح الحاء الجميع في الاول والباقي في الثانى أولا يأخذ شيئا فيه خلاف فن قال بالاول بناء على ان يثبت المال ليس كالوارث المعروف ومن قال بالثاني بناء على انه كالوارث المعروف وهذا مطابق لما في باب التنازع في الزوجية من قوله والاقرار بوارث وليس ثم وارث خلاف ثم ان اطلاق الاستلحاق على هذا تجوز أى وان أقر انسان بغير ولد وكلام المؤلف شامل لما اذا استلحق معتقا بكسر التاء بان قال أعنتقى فلان وليس بمراد لما في المدونة من انه يقبل منه ذلك لانه اقرار على نفسه حينئذ بمثابة الاقرار بالبنوة بخلاف الاقرار بالاخ فانه اقرار على الغير في هذه الحالة فلا يقبل منه انظر أبا الحسن وشامل لولد الولد كما اذا قال هذا ابن ابني وأما لو قال أبو هذا ولدي فانه يصح الاستلحاق وبعبارة الضمير المرفوع في قوله لم يرثه راجع لغير ولد أى لم يرث المستلحق بالفتح المستلحق بالكسر ان كان للمستلحق بالكسر وارث معروف النسب يأخذ بجميع المال ويصير رجوع ضمير لم يرث المستلحق للمستلحق بالكسر أى لم يرث المستلحق بالكسر المستلحق بالفتح ان يكن للمستلحق بالفتح وارث يأخذ بجميع المال والاختلاف وذلك لان المستلحق بالكسر مستلحق بالفتح حيث صدقه الاخر والمستلحق بالفتح حينئذ مستلحق بالكسر فكل منهما مستلحق بالفتح ومستلحق بالكسر فيجوز في ارث كل منهما من حيث كونه مستلحقا بالفتح التفصيل الذي ذكره المؤلف انظر ح (ص) وخصه المختار بما اذا لم يطل الاقرار (ش) الضمير في خصه يرجع للخلاف والمعنى ان محل الخلاف المذكور اذا لم يطل زمن اقرار المقر وهو من استلحق غيره بذلك اما ان طال اقراره بذلك أى بان كان المستلحق يفتح الحاء قريبه فانه يرثه قول واحد الا ان قريته الحال دلت على صدقه في ذلك والطول يكون بمضى السنين على ذلك كما في نقل المواق وعلى ما ذكره اللخمي فيما اذا طال زمن الاقرار هل يتوارثان كمتوارث ثابت النسب بالبنوة الشرعية أو يتوارثان فتاوى الاقرار فيجوز فيه التفصيل الذي ذكره المؤلف وتعليل الشارح وتنتشر بالاول وانظر هل اختيار اللخمي جار ولو كان الاقرار من جانب واحد وسكت الاخر والذي في المواق يفيد انه فيما اذا حصل الاقرار من كل (ص) وان قال لا ولاد أمته أحد هم ولدى عتق الاصغر وثلاثا الاوسط وثلاثا الاكبر وان اقرت أمهاتهم فواحدة بالقرعة (ش) يعنى ان من

التردد في سكونه هل هو كالتصديق فيرث كل الآخر بالشرط المذكور وهو ان يكن الخ أو يرث المستلحق بالفتح الاخر فقط على تفصيل المصنف (قوله بمضى السنين) وأما السنة والسنين فلا (قوله وعلى ما ذكره اللخمي) أى المشار له بقوله وخصه الخ (قوله هل يتوارثان كمتوارث الخ) أى فيشارك ما كان وارثا تحقيقا (قوله أو يتوارثان فتاوى الاقرار فيجوزي) لا معنى لذلك فكان المناسب أن يقول أو يتفق القولان على انه اذا لم يكن ثابت النسب يحوز جميع المال يرث وأما اذا كان ثابت النسب فلا ارث ولكن المتبادر من المصنف الاحتمال الثاني في تنبيهه على اذا لم يبين جهة الاخوة أو العمومة جعل أحوالهم لانه المحقق والزائد ارث بثلاث كالأرث له في قوله هو وارثي حيث مات قبل تعيين جهة الارث (قوله وتعليل الشارح وت) وذلك التعليل لان قريته الحال مع الطول تدل على صدقه فيما قال غالباً وهذا كله حيث لم تقم قريته على عدم القرابة الموجبة للارث في تنبيهه على قد يقال الاولى للمصنف التعبير بالفعل ويجاب بانه لما لم يخرج عن القولين فكانه مختار

قال

من الخلاف فقد وافق هذا تارة وهذا تارة (قوله والذي في المواق) عبارة عب فان طال كل من

كل كافى أو من جانب مع سكوت الآخر بناء على ما مر ومضى على ذلك السنون عمل به حيث لم تقم قريته على عدم القرابة الموجبة للارث (قوله وان اقرت أمهاتهم فواحدة بالقرعة) ولا ارث له وأمه أم ولد فيما يظهر وصفه القرعة حيث كانوا ثلاثة أن ينظر لقيمته وتعدل ثلاثة أجزاء فاذا كانت قيمة أحد هم عشرين والثاني ثلاثين والثالث أربعين فانه يجعل من قيمته عشرين مع ربع قيمة من قيمته أربعين جزاً وثلاثة أربعين من قيمته ثلاثون جزاً آخر ويكتب ثلاث رفاع في واحدة منها حروفي

الاثنين رقيق ثم يجعل الاوراق في كيس ونحوه ثم يقال لشخص أخرج واحدة لجزء بعينه فاذا أخرج التي فيها الحرية فانه يعتق من خرجت عليه ويرق من عداه وهكذا واذا خرجت على من قيمته عشرون عتق مع ربع من قيمته أربعون واذا خرجت على من قيمته أربعون عتق منه ثلاثة أرباعه كما يستفاد من كلام التوضيح قال محشي نت في جعلهم هذا تقرير للقول الذي درج عليه المؤلف سهو لقوله واحد بالقرعة وانما يأتي هذا على غيره ابن عرفة ابن رشدوان كانوا مفترقين فهو كقوله أحد عبيدي حر ومات قبل تعيينه في عتق أحدهم بالقرعة أو من كل منهم الجزء السمي لعددهم ان كانوا ثلاثة فالثالث أو أربعة فالربع نالها تعيين أحدهم للعتق ورابعها يعتق منهم الجزء السمي لعددهم بالقرعة الثلاثة الاول لابن القاسم ورابعها المالك باخضرار وعلى هذا الرابع يأتي ما قالوه في صفة القرعة ولم يعرج عليه المؤلف بل على الاول من أقوال ابن القاسم (٣٢١) ولذا قال المواق انظر اختصار خليل على أحد

أقوال ابن القاسم وزر كقول مالك (قوله ومات) فلو غاب فانه ينتظر وحكمهم حينئذ على الرق (قوله واختلط) أي وقال كل واحد لا أدري ولدي من هذين أو نداءيا واحد ونفيا الآخر أو ادعيا كل واحد واختلفا في تعيينه عينته القافة في الصور الثلاث ولا تختص بيني مدج فان لم يختلفا في تعيينه بان ادعى كل واحد ابعينه فله بلا قافة وليس لهما في الصورة الاولى ان يصطحا على ان يأخذ كل واحد واحد اقاله ابن رشد (قوله وهو علم صحيح) أي الهسي كما في بنى مدج ومن يعطيه الله ذلك (قوله وزوجته وأمه) أي والحال انه قال أحدهما ولدي والاخر ليس بولدي وأما ان قال كل ولدي فلا قافة أفاده شيخنا عبد الله رحمه الله (قوله وأما) اعلم انه اذا وطئها كل بطهر فلا وطئها الا أن تأتي به لسته أشهر من وطئ الثاني فله ولا قافة سواء وطئها كل بنسكاح أو بملك أو أحدهما بملك والاخر بنسكاح

قال لا ولاد امته الثلاثة أحدهم ولدي ومات ولم يعلم عين المقر به والام واحدة فانه يعتق الاصغر كله وثلثا الاوسط وثلث الاكبر وانما عتق كل الاصغر لانه يعتق على كل تقدير فيعتق حيث كان هو المعتق أو المعتق الاكبر أو الاوسط لانه ولد أم ولد وانما عتق ثلثا الاوسط لانه يعتق على تقديرين على كونه معتقا أو الاكبر ورقيق على تقدير واحد وهو كون المعتق الاصغر وانما عتق ثلث الاكبر لانه يعتق على تقدير واحد وهو كونه المعتق وعلى تقديرين رقيق وهو كون المعتق الاصغر أو الاوسط ولا يرث أحد منهم وانما لم يرث الصغير مع كونه سرا على كل حال لانه لا يلزم من العتق كونه وارثا وفي التوضيح قال في البيان ولا خلاف انه لا يرث لو أحد منهم لانا نقول انما اعتقناهم بالثبوت ولا يثبت لهم نسب أيضا وان كان كل واحد من الاولاد من أمه فانه يعتق واحد منهم بالقرعة ولا يرث لو أحد منهم وتعتق أمهم اذا التحدت من رأس المال قطعا لان واحد منهم ولد هامن سيد هافتكون به أم ولد وأما ان افترت أمهاتهم فينبغي أن تكون أم من وقعت عليه القرعة بالحرية حرة به بجزم بعض ولم يدعه بنقل وانظر صفة القرعة في الشرح الكبير (ص) واذا ولدت زوجة رجل وأمه آخر واختلط عينته القافة (ش) القافة جمع قائف كائع وباعة وهو الذي يعرف الانساب بالشبه وهو علم صحيح يقال فقيت أثره اذا تبعته مثل قفوت أثره فاذا ولدت زوجة رجل وأمه آخر اوزوجته وأمه أو أمه الشرعيين يطأنها في طهر واحد فتلد ولدا يدعيانه معافان القافة تدعى في جميع ذلك قوله وأمه آخر حلت منه بملك أو من غيره بغير نكاح وأما بنسكاح فلا تدعى القافة لانها لا تدعى فين وطئن بنسكاح سواء كان اماه أو حرا أو حرا أو اماء وطئن بنسكاح أو حرة وبجهولة لاحتمال كونها حرة وهو قول المؤلف (ص) وعن ابن القاسم فين وجدت مع ابنتها أخرى لا تلحق به واحدة (ش) وحينئذ لا تعارض ما قبلها وأصل هذه المسئلة ان رجلا كانت زوجته تلد بنات فاراد سفر اخاف على زوجته ان ولدت بنتا لا طيلن الغيبة فولدت بنتا لا طيلن غيبته فأمرت الجارية بطرحها خوفا منه فلما رجعت قدم الزوج من السفر فصادف الجارية في أثناء الطريق ففسأ لها عن الخرج في هذا الوقت فحكيت له القصة فأمرها أن تأتي بها فلما رجعت لها وجدت معها ابنتا أخرى فسل ابن القاسم عنها فأجاب بانه لا يلحق به واحدة منهما

(٤١ - خرشي رابع) فان وطئها معا بطهر فالقافة ان وطئها بملك لا بنسكاح فلا دل وطأ ولو أتت به لسته أشهر فكثر من وطئ الثاني لان الفرض وطؤها بطهر وانظر اذا لم يعلم أولها وطأ وكذلك اذا كان أحدهما من مملوك والاخر عن نكاح فهل يغلب جانب المملوك مطلقا أو النكاح مطلقا أو المتقدم منهما (قوله وحينئذ لا تعارض الخ) هذا امر دود بل المعتمد كما أفاده محشي نت وغيره ان كلام ابن القاسم مقابل وانما تدخل في المرأتين اذا كان لكل واحدة زوج واختلط ولداهما حرتين أو أمتين أو مختلفتين وكذا بين الامتين من غير نكاح كل واحدة سيدها وبين الحرية والامة كما هو فرض المؤلف اذ في هذا كله لا مزية لاحد الفراشين على الآخر وقولهم لا تدخل القافة بين الحرا ترأل للنسب ومرادهم اذا تزوجت المطلقة قبل حيضة فانت بولد لائق بالاول لان الولد للفراش والثاني لا فراش له هكذا المسئلة مفروضة في المدونة وغيرها هذا حاصل ما قاله (قوله لا يلحق به واحدة منهما) أي لاحتمال أن

يكون من زوج والقافة لا تدخل في المتزوجات أي على القول الضعيف (قوله وانما تعتمد القافة) آل الجنس لانه يكتبني بقائف واحد
أوجع باعتبار موادها (قوله لم يدفن) أي ولم يتغير وقوله أو دفن أي ولم يتغير والمراد تغير صفة بآن ينشأ لا تغير لونه لان القافة
لا تعتمد على اللون وانما تعتمد على الاعضاء (٣٢٢) (قوله لانه مخبر) أي لا شاهد (قوله ان وضعته تاما ميتا) راجع للاول وقوله ونقل

الصقلي الخ راجع للثاني (قوله
ردهما) أي رد سماع ابن القاسم
ومانقل عن سحنون الى وفاق
وحينئذ فلا يكون ما نقل عن سحنون
وليس لانهم القافة في الاحياء
والاموات ان كان مراده ولومن
زل ميتا فتدبر (قوله وان أقر
عدلان) أي وكذلك عدلان
أجنيبان لكن قوله بثالث يشعر
بانهما من النسب والا فلا خصوصية
لقوله ثالث (قوله ومراده بالاقرار
الشهادة الخ) ولذلك قال عجب
قلت اعلم انه اذا حصل من عدلين
الاقرار بذلك فانه يحتمل على ان
مستندهما في ذلك العلم لانه الاصل
ولا يحتمل على ان مستندهما الظن
حتى تقوم قرينة على ذلك (قوله
فالمقر به مانقصه اقرارهما) هذا
يأتي اذا كان هناك أربع رابع حينئذ
فيكون قول المصنف بثالث أي
بالنسبة لهما فلا ينافي أنه رابع في
نفس الامر (قوله وهذا هو المذهب)
وانما لم يكن المذهب الحلف مع
الشاهد لان ذلك بمثابة ما اذا
أقام شاهدان على ان فلانا وارث
فلان فانه لا يعتبر الشاهد ههنا لان
أخذ المال بالارث فرع ثبوت النسب
وهو لا يعتبر بالشاهد واليهين فلم
يعتبر فيما نحن فيه (قوله كالمال)
حله شب بجل آخر أحسن ونصه
تشبيهه في أصل المسئلة فاذا أقر
عدلان بمال على مورثهما ثبت
وعدل واحد حلف المقر له معه وأخذ

(ص) وانما تعتمد القافة على أب لم يدفن (ش) يعني ان القافة انما تعتمد على معرفة
الانساب بالاشتباه على أب لم يدفن أو دفن الاب وكانت القافة تعرفه قبل موته معرفة تامة
فانما تعتمد على ذلك فلو قال على أب لم تجهل صفة لكان أشمل ويكتفي واحدا في القافة لانه مخبر
على المشهور ولم يتعرض المؤلف ليكون الولد حيا وقد تعرض لذلك ابن عرفة فقال وفي قصرها
على الولد حيا وعمومها حيا وميتا سماع ابن القاسم ان وضعته تاما ميتا لا قافة في الاموات
ونقل الصقلي عن سحنون ان مات بعد وضعه حيا رعى له القافة قلت ويحتمل رددهما الى وفاق
لان السماع فيمن ولد ميتا وقول سحنون فيمن ولد حيا ولم أقف لابن رشد على نقل خلاف فيها
اه وعلى اللحنى كلام سحنون بان الموت لا يغير شخصه قال الا أن يفوت الولد (ص) وان أقر
عدلان بثالث ثبت النسب (ش) يعني ان العدلين اذا أقر بثالث فانه ثبت نسبه وبث كاخوين
أقر بثالث ومراده بالاقرار الشهادة لان النسب لا يثبت بالاقرار لانه قد يكون بالظن
ولا يشترط فيه العدالة والشهادة لا تكون الا بتاويشترط فيها العدالة والنسب لا يثبت بالظن
فان كانا غير عدلين فالمرقب به مانقصه اقرارهما ولا يثبت نسبه بغير العدلين بمنزلة الواحد (ص)
وعدل يحلف معه ويرث ولا نسب (ش) فاعل يحلف المقر به وضيمر معه للمقر به يعني ان العدل
اذا أقر بوارث فان المقر به يحلف مع المقر العدل ويرث من غير ثبوت نسب على ما للباحث
والطروشى وابن الحاجب وابن شماس والذخيرة وابن عبد السلام مع انه قال في توضيحه
المذهب خلافه على ما نقله العلماء قديما وحديثا ان العدل كغيره فليس للمقر به الامتناع من
حصة المقر بسبب الاقرار من غير خلف كما هو ظاهر كلام المؤلف في باب الفرائض حيث قال
وان أقر احد الورثة فقط بوارث فله مانقصه الاقرار فاذا كره المؤلف هنا خلاف المذهب
ومكر مع ما يأتي فان أقر وارث بمن يحجب عطي جميع ماله كما لو أقر أخ بابن (ص) والافصصة
المقر (ش) أي وان لم يكن المقر عدلا فلتايرث هذا المقر به من حصة المقر فقط فيشارك المقر
به المقر وأخذ منه ما زاد على تقدير دخوله مع الورثة فلو ترك اثنين فأقر أحدهما وأنكره
الاخر فالانكار من اثنين والاقرار من ثلاثة تضرب اثنين في ثلاثة بسنة وتقسم على الانكار
لكل ابن منهم ثلاثة ثم على الاقرار لكل ابن اثنين يفضل عن المقر واحد يأخذه المقر به وهذا
هو المذهب كان المقر عدلا أو غيره وهذا كله اذا كان المقر رشيدا وأما ان كان سفيه فلا يؤخذ
من حصته شيء وقوله (ص) كالمال (ش) أي كان الحصة التي للمقر هي المال المتروك فاذا
كانا ولدين أقر أحدهما بثالث فحصة المقر هي النصف بين ثلاثة فينوب المقر به ثلثها وهو
سدس جميع المال والسدس الاخر كله ظلم به المنكر ويأتي تفصيله في باب الفرائض (ص)
وهذا أخى بل هذا الاول نصف ارث أبيه وللثاني نصف ما بقى (ش) يعني ان من مات وترك
وارثا واحدا فقال لاحد شخصين هذا أخى ثم قال لا بل هذا الشخص آخر فان الذي أقر به
أوليا يأخذ نصف التركة لا عترافه له بذلك اذا ضربه عنه لا يسقط حقه ويأخذ المقر به ثانيا
نصف ما يبدد المقر وهو ربع التركة ولو قال لثالث بل هذا أخى لكان له ثمن ما يبدد وهذا
التفصيل اذا أقر للثاني بعد الاول جهلة وأما لو كان الاقرار في فور واحد فهو بينهما ومثل

المال وغير عدل أخذ من نصيبه فقط ثم محل كون حصة المقر كالمال اذا كان الاقرار قبل القسمة أو بعدها
والمال عين فان كان بعدها والمال عرض فان المقر يدفع من كل ما يبدد واجبه على اقرار المقر وقبضه فضل انكاره على اقراره فيما أخذ غيره
قوله الشيخ أحمد (قوله ثمن ما يبدد) أي ثمن ما كان يبدد أولا أي ثمن جميع المال (قوله بينهما) أي النصف بينهما الا هما بمثابة واحد ثم ان

بعض الشيوخ أفاد أن هذا التفصيل فيه نظر بل الظاهر العموم ولذلك أسقط عجم ذلك وهذا إذا قصد الاضراب وأما أن قصد بها بيان أن كلا منهما أخوه فإن كان أقراره قبل دفعه للاول النصف فإن المال يكون بين الثلاثة أثلاثا وإن كان بعد ما دفع للاول كان للثاني ثلث ما بقي وهو سدس جميع المال هذا حاصل ما يفيد حلو ولو انما كان له ثلث الباقي لأن حصة المقران يقول للمقر له أنت كواحد من فلان ثلث جميع المال فتأخذ من حصتي ثلثها لا تزيد ثلثا تنقص عن السدس ويبقى لك سدس ظلمك فيه الآخر على مقتضى إقرارى والظاهر أنه إذا لم يقصد واحد يحمل على قصد الاضراب (قوله قسم المال بين الاولين أم لا) لا يخفى أنه في صورة ما إذا أقر بشان يريد بالاولين المقر والمقر له وأما إذا أقر بثالث يريد بالاولين المقر بهما أو لا وثانياً أى قسم (٣٢٣) بينهما وبين المقر (قوله أن يكون النصف جميعه للثاني) أى لا نصف الباقي فقط

كما قال البساطي (قوله عذر هنا بالخطأ) فلذا قلنا للثاني نصف الباقي (قوله وهذا مالك اتفاقاً) أى فلذا لم يغمز النصف بتمامه لكونه مالاً كافلاً يستترع من ملكه بحيث يدفع للثاني النصف الباقي وإذا تأملت تجد الحكم واضحاً فلا

حاجة للسؤال والجواب (قوله ولا شيء للأخ المنكر) مفهومه أنه لو أقر بذلك ووافقها البكان له الكلي ما عدا سدس الأم ولا شيء للمقر له (قوله ولهن ميراث بنت) قال عجم الفرق بين هذه وما تقدم في قوله وإن قال لا ولادامته أحدهم ولدى من أنه لا لارث لواحد منهم كما تقدم عن التوضيح أن الشئ هنالك حصل ابتداءً وهناطر بعده التعيين قال بعضهم وانما كانوا هنا أحراراً لأن البينة والورثة عندهم نوع تفريقاً لأنه لا إجماع فيها من جهة الميت وفي مسألة أحدهم ولدى الإجماع فيها من جهة تليس فيها تفريقاً وانما كان لهن ميراث بنت في هذه ولم يكن الميراث لأحد

الاثنيان بحرف الاضراب ما إذا أقر بالثاني بعد إقراره للاول وقال كنت كاذباً في إقرارى أولاً وظاهره قسم المال بين الاولين أم لا فإن قيل ما الفرق بين هذه وبين ما مر من أن من قال غصبته من فلان لا بل من آخر فإنه للاول وللثاني قيمته وكان المناسب عليه أن يكون النصف جميعه للثاني فالجواب أن الغاصب لما كان متعدياً لم يدر بخطئه بخلاف الوارث فإنه عذر هنا بالخطأ أو أن ذلك لا ملاك له وهذا مالك اتفاقاً (ص) وإن ترك أم أو أخاً فأقرت باخ فله منها السدس (ش) يعنى أن من مات وترك أمه وأخاه فأقرت الأم بأخ آخر للميت منها أو من غيرها أو أنكره الآخر فإن المقر به يأخذ من الأم نصف ما نجا وهو السدس والسدس الآخر يسد الأم لا عترافها أنها لا تستحق مع الاخوين إلا السدس فقط لأنها تحجب بهما من الثلث إلى السدس ولا شيء للأخ المنكر من السدس المقر به لا عترافه أن الأم ترث معه الثلث وأنه لا يرث غير الثلثين وهذا مذهب الموطأ وعليه العمل وانكار ابن عرفة كونها في الموطأ تعقب وظاهره ولو كان الأخ المقر به لاب والأخ الثابت شقيقاً وهو كذلك لأن الأخ الذى للاب لم يأخذه إلا بالاقتراب بالنسب ولو تعدد الأخ الثابت لم يكن للمقر به شيء لأن لها السدس على كل حال فلم تنقص شيئاً بأقرارها تعطيه للمقر به (ص) وإن أقر ميتاً بانه فلانة جاريته ولدت منه فلانة ولها ابنتان أيضاً ونسبتا الورثة والبينة فإن أقر بذلك الورثة فهن أحرار ولهن ميراث بنت والألم يعنى شئ (ش) يعنى أن الرجل إذا أقر عند موته أن فلانة جاريته وانها ولدت منه فلانة وعينها باسمها والحال أن للعجارية المقر بها بنتين أيضاً من غيرهن ونسبت الورثة والبينة اسم البنت المقر بها أنها منه فإن اعترفت الورثة بما شهدت به البينة مع نسبائهم لا سمها فإن أولاد الجارية الثلاثة أحرار ولهن ميراث بنت يقسم بينهن ولا نسب لواحدة منهن به ابن رشداً إقرار الورثة بذلك كقيام البينة على قوله أحسدى هذه الشلالة ابنتى ولم يسمها فالشهادة جائزة اتفاقاً وإن لم تعترف الورثة بما شهدت به البينة لم تعنى واحدة منهن لأن الشهادة حينئذ كالعدم لأن الشهادة إذا بطل بعضها بطل كلها ومفهوم ونسبتها البينة أنها لو لم تنس البينة الاسم فهى حرة فقط ولها الميراث أنكر الورثة أو اعترفوا بقوله وإن أقر ميتاً أى من صار ميتاً بعد إقراره وقوله ولها ابنتان أى من غيره وأما منه فلهن الميراث على كل حال قوله فإن أقر بذلك الورثة أى صدقوا إقرار المقر مع نسبائهم اسمها وانما يعتبر إقرار الورثة إذا كانوا ممن يعتبر إقرارهم فلا يعتبر إقرار نحو الصبي وانظر الحكم لو أقر بعض من الورثة دون بعض (ص) وإن استلحق ولداً ثم أنكره ثم مات الولد فلا يرثه ووقف ماله فإن مات فلورثته

في قوله أحدهم ولدى وإن تحقق الولدية في المستثنين في شخص واحد لا من كل من احتمال ثبوت الولدية لها في هذه المسئلة ليس بها مانع ميراث بخلاف مسألة أحدهم ولدى فإن يعضهم المانع وهو الرق وبعضهم وهو من تحرر جميعه الشئ في ولديته كما تقدم (قوله وإن لم تعترف الورثة بما شهدت به) ظاهر العبارة أنه عند الاعتراف يكون العمل بشهادة البينة مع أن العمل انما هو بقول الورثة (قوله لأن الشهادة إذا بطل بعضها بطل كلها) وذلك لأن الشهادة تضمنت شيئاً من الاول أن جاريته ولدت منه الثاني أنها فلانة والمعنى أن الشهادة لما لم تصح بالتعيين الذى هو الثاني بطلت كلها فلا تصح للشهادة بالاول (قوله وإن استلحق) هذه المسئلة يلغزها من وجهين أحدهما أن يقال شخص له ولد وليس بأحد من مانع من موانع الميراث وإذا مات الأب ورثته الولد دون العكس ثانيه ما شخص له مال يوفى منه دينه بأخذه وارثه وليس له التصرف فيه مع أنه غير محجور عليه

(باب الوديعه) (قوله الوديعه) بمعنى الابداع وذلك أنه عرف الابداع (قوله وما يتعلق بها) هو نفس أحكامها (قوله من الودع) مصدر الودع بالتخفيف فقد قرئ ما رددت بالتخفيف وجاء في بعض الأشعار (قوله ومنه قوله تعالى) أي ومن مادته وقوله قال تعالى ان قرئ بالتخفيف فالامر ظاهر وان قرئ بالتشديد فالمراد كما قلنا أي من مادته ولا يخفى ان المادة واحدة (قوله وهي لغة الامانة) أي نفس الشيء المؤمن عليه وقوله وتطلق الخ ظاهره اطلاق لغوي وقد قال محشي نت ان الوديعه في استعمال الفقهاء المال بعينه ولذا حاد المؤلف عن قول ابن الحاجب تبعاً لابن شاس الوديعه استنباه في حفظ المال لان الوديعه ليست الاستنباه الذي هو مصدر والحاصل ان الوديعه لا تطلق الا على الذات المودعه لا على الابداع لا لغة ولا اصطلاحاً (قوله وذلك يعنى حق الله) ظاهر في الاول الذي هو الامانة وأما الثاني فلا يظهر فيه (٣٢٤) ان يقال ان ربنا استنباهنا في حفظ الامانة الا ان يجوز في ادبها ما يشمل الطلب

بمحفظها المناسب للباري تعالى ويقدّر مضاف أي وذلك يعنى متعلق بحق الله وحق الآدمي وحق الله كالصاوات فتأمل (قوله وذلك) أي الاستنباه في الحفظ (قوله وعرفها المؤلف الخ) لا يخفى ان المصنف اغما عرف الابداع ولم يعرف الوديعه ولا يتم كلامه الا لو كان عرف الوديعه على ان اصطلاح الفقهاء ان الوديعه اسم لما يودع لا للابداع (قوله ملتبس الخ) فيه اشارة الى ان الباء في قوله بحفظ مال للملا بس و قوله أو على الخ أي أو انها بمعنى على (قوله أو استنباه) اشارة الى تضمين توكيل معنى استنباه والباء بمعنى في (قوله جازله أن يוכל الخ) الذي يجوز له أن يוכל العاقل البالغ الرشيد الا الصغيرة في لوازم العصمة والذي يجوز له ان يتوكل على مافان ابن رشد المميز وحكي عليه الاتفاق وخالفه اللخمي وقال لا بد أن يكون بالغاً رشيداً ووافقه القرافي وابن الحاجب وابن عبد السلام وذكره

وقضى به دينه وان قام غرماء وهو حي أخذوه (ش) يعنى ان من استلحق ولدافانه يلحق به فان أنكره بعد ذلك بان قال ما هو ولدى ثم مات الولد فان الاب لا يرث الولد المذكور لانه نفاه ويوقف ماله فان مات الاب المقر فيعطى المال الموقوف لورثة الاب لان انكاره للولد لا يقطع حق ورثة الاب ويقضى بمال الولد دين الاب المقر وان قامت الغرماء على الاب وهو حي فانهم يأخذون ديونهم منه وما بقي يوقف حتى يموت الاب ^{في تنبيهه} فان مات الاب المستلحق قبل الابن ورثه الابن بالاقرار الاول والاستلحاق الذي سبق ولا يسقط نسبه بانكاره بعد استلحاقه ثم ان مات الابن بعد ذلك ورثه عصبته من قبل أبيه المستلحق له قاله ابن رشد

باب ذكر فيه الوديعه وأحكامها وما يتعلق بها

وهي مأخوذة من الودع وهو الترك ومنه قوله تعالى ما ودعك ربك وما قلى أي ما ترك عادة احسانه في الوحي اليك لان المشركين ادعوا ذلك لما تأخر عنه الوحي وهي لغة الامانة وتطلق على الاستنباه في الحفظ وذلك يعنى حق الله وحق الآدمي وعرفها المؤلف بالمعنى المصدرى بقوله (ص) الابداع توكيل بحفظ مال (ش) أي أن الابداع توكيل ملتبس بحفظ مال أو على حفظ مال أي على مجرد حفظ مال أو استنباه في حفظ مال وبعبارة ظاهر كلام المؤلف ان من جازله أن يוכל جازله أن يودع ومن جازله أن يتوكل جازله أن يقبل الوديعه ويرد عليه العبد المأذون له في التجارة فانه يقبلها ولا يتوكل وأجاب عنه نت بتقدير خاص بعد توكيل أي ان الابداع توكيل في الجملة فيدخل العبد المأذون لانه من غير الغالب ثم ان ظاهر قوله توكيل انه لا يشترط الايجاب والقبول وهو كذلك فن ترك متاعه عند جالس فسكت فضاع كان ضامناً لانه سكوته حين وضعه ربه رضا بالابداع ويدخل في قوله بحفظ مال ايداع ذكر الحقوق ويخرج ايداع الاب ولده من يحفظه لا تنفاه لوازم الوديعه من الضمان والامه المتواضعة لان القصدا اخبار الامين بحالها لا حفظها ويؤخذ من نعر يفها بالمعنى المصدرى نعر يفها بالمعنى الاسمي لانه اذا كان الابداع توكيلاً على مجرد حفظ مال علم منه ان الوديعه مال وكل على حفظه أي

المصنف في التوضيح وقال ابن عرفة عليه عمل بلدنا (قوله ويرد عليه العبد المأذون) ذكر محشي على نت انه لم يرم من قال ان المأذون لا يتوكل الا باذن سيده أقول لا يخفى ان المقدار الذي حصل به دفع الاشكال هو قوله في الجملة والمعنى ان الابداع توكيل من بعض الوجوه لا من كل الوجوه فلا يرد ما ذكره الظاهر حذف قوله خاص لانه لا معنى لها ثم ان في قوله في الجملة استعمال ما لم يعلم معناه في التعريف والاولى في الجواب ان معنى كلامه ان من فيه أهلية التوكيل والتوكل فيه أهلية الابداع والقبول ولا يلزم العكس (قوله الايجاب والقبول) أي باللفظ فالإيجاب ان يقول رب الوديعه أضع عندك الوديعه والقبول بان يقول المودع بفتح الدال نعم (قوله لا تنفاه لوازم الوديعه من الضمان) ظاهره اذ فرط في حفظه حتى ذهب الولد وعدم لا يلزمه شيء ثم لا يخفى انه سياتى اذا فعل بالحرط فلا أدى الى عدم رجوعه فانه يضمن دينه (قوله والامه المتواضعة) معطوف على قوله الاب أي ايداع الاب وايداع الامه (قوله ويؤخذ من نعر يفها بالمعنى المصدرى نعر يفها بالمعنى الاسمي) ظاهره انه عرف الوديعه وليس كذلك اغما عرف الابداع

(قوله تضمن بسقوط شيء عليها) أي على الوديعة المأخوذة من تعريف الأيداع ^{في تنبيهه} الشريف في حصصه شريكة كالمودع في أنه أمين إلا أن يتعدى (قوله قال أشهب) تنظير والشاهد في قوله ولو سقط على شيء الخ (قوله فتلفت بغير تفریط) لا يخفى أنه إذا كان ينقلها نقل مثلها حيث احتيج إليه يلزم منه أن يكون من غير تفریط (قوله ولا فيضن) (٣٢٥) أي سواء نقلها نقل مثلها أم لا حاصله أن

الصور أربع فإذا كان لا يحتاج له فالضمان مطلقاً فإن كان يحتاج يفصل فيه بين أن ينقلها نقل مثلها أو لا فلا ضمان في الأول والضمان في الثاني ومثل النقل الراعي يضرب الشاة أن ضربها ضرب مثلها لم يضمن (قوله ويخطئها) ظاهره أنه بمجرد الخلط يضمن وإن لم يحصل تلف وهو كذلك كما قاله اللخمي (قوله إلا كفتح بمثله) أي جنسها وصفة فلو خلط سمراء بمجمولة فإنه يضمن (قوله أو الفرق) أي بان كان أرفق به من شغل مخزنين بذلك وكرائهما (قوله على المعتمد) أي خلاف لمن يقول على كل واحد نصفه (قوله إلا أن تردسالة) زادت فقال إذا كان يقر بالفعل بخلاف ما إذا قامت عليه بذلك بينة اه وعلى قول ابن المواز درج المؤلف فيما يأتي في قوله أن أقر بالفعل عمل فعمل كلامه هنا على إطلاقه بوجوب المخالفة بين كلاميه اه محشى تت (قوله فمك تحتها) هذا إذا كانت تعطب به عادة وعطبت ولو بسماوى فإن انتفع بها انتفاعاً لا تعطب به عادة وتلفت بسماوى أو بغيره فلا ضمان فإن تساوى الأمران فالأظهر كما يفيد أول كلام ابن ناجي الضمان ولو بسماوى وكذا إذا جهل الحال قاله عجم (قوله وهو قادر على أيداعها) أي أوقدر على ردها لربها كما يفيد

على مجرد حفظه (ص) تضمن بسقوط شيء عليها (ش) قد علمت أن الوديعة أمانة الأصل فيها عدم الضمان إذا تلفت إلا أن يحصل تفریط فتضمن فإذا سقط عليها شيء من يد المودع بفتح الدال فالتلفها أو سقط شيء بسببه فإنه يضمن لأن ذلك جنائية خطأ وهي والعمد في أموال الناس سواء قال أشهب لو أتى شخص لصاحب نخار أو زجاج فقال له قلب ما يجيبك فاخذ شيئاً يقدسه فسقط من يده فأنكسر فلا ضمان عليه فيه لأنه مأذون له في ذلك ولو سقط على شيء فالتلفه فإنه يضمن الأسفل لأنها جنائية خطأ وهي كالعمد في أموال الناس وحيث عطف المؤلف بالباء في هذا الباب فإرادته ضمان الوديعة وحيث أخرج بلا فإرادته عدم الضمان (ص) لأن أنكسرت في نقل مثلها (ش) يعني أن الوديعة إذا نقلها المودع بالفتح من مكان إلى آخر فتلفت بغير تفریط منه فإنه لا يضمنها إذا نقلها نقل مثلها حيث احتيج إليه والافترض ونقل مثلها هو الذي يرى الناس أنه ليس متعدياً به (ص) ويخطئها إلا كفتح بمثله أو دراهم بدنانير (ش) يعني أن المودع بالفتح إذا خلط الوديعة بغيرها بحيث يتعذر أو يتعسر تمييزها فإنه يضمنها حينئذ بمجرد وإن لم يحصل فيها تلف فلو خلط قمحاً بمثله جنساً وصفة أو دراهم بدنانير أو بمثلها فلا ضمان عليه إذا فعل ذلك (ص) لأجل الأحرار (ش) أو الفرق والاضمن لأنه يمكن أن يلو بق كل على حدته أن يوجد أحدهما دون الآخر فقوله الأحرار يرجع للأولى على نص المدونة وللثانية على ما قبله ابن أبي زيد وأبو عمران المدونة (ص) ثم أن تلف بعضه فينبى كمالاً أن يميز (ش) من تمه خلط ما لا ضمان فيه أي إذا خلط المودع بالفتح قمحاً ونحوه بمثله أو دراهم أو شبهها بمثلها للأحرار وتلف بعض ذلك فإن التالف بينهم ما على قدر نصيب كل واحد منهما فإذا كان الذاهب واحداً من ثلاثة لأحدهما واحد وللآخر اثنين فعلى صاحب الواحد ثلثه وعلى صاحب الاثنين ثلثاه على المعتمد إلا أن يميز التالف ويعرف أنه لشخص معين منسكاً فمصيبته من ربه والاستثناء متصل إذا دراهم يمكن تمييزها كفي المدونة حيث قال ولو عرفت كانت مصيبة كل واحدة من ربه (ص) وبانتفاعها أوسفره أن قدر على أمين إلا أن تردسالة (ش) يعني وكذلك يضمن الوديعة إذا انتفع بها بغير إذن ربه فهلكت كالخنطة بأكلها والدابة تركبها فهلكت تحتها وكذلك يضمن المودع الوديعة إذا سافر بها وهو قادر على أيداعها عند أمين فهلكت إلا أن تردسالة إلى محلها التي كانت فيه ثم تلفت بعد ذلك فإنه لا ضمان عليه حينئذ والقول قوله أنه ردها سالة إلى محلها ومفهوم الشرط أنه إذا لم يقدر على أمين وخاف عليها أن تركت فإنه لا ضمان عليه إذا أصبحها معه فتلفت ولا فرق في السفر بين سفير النقلة بالأهل أو سفير التجارة أو سفير الزبارة وقوله سالة أي في ذاتها وصفتهما وسوقها فإن تغيرت في شيء من ذلك فسيأتى في كلامه وقوله إلا أن تردسالة راجع لمسئلتى الانتفاع والسفر وأذارت سالة من الانتفاع فهل عليه أجرة أم لا وسيأتى الخ في أول باب الغصب أن عليه الأجرة ولكن ينبغي أن يفيد بما إذا كان ربهما يليق بذلك والأجرة ولها نظائر (ص) وحرم سلف مقوم ومعدم وكره التقصد والمثلى (ش) يعني أن الوديعة إذا كانت مقومة يحرم على

قوله إلا أتى أو سفير عند مجرد الرادى وعند عدم التقديره على أمين ففيه احتمال حذف من الأول ما دل عليه مفهوم الثاني ومن الثاني ما دل عليه مفهوم الأول (قوله ولها نظائر) منها أنه إذا أراد أن يأخذ أجرة لحفظ الوديعة فله ذلك إذا كان مثلها يليق بذلك ومن ذلك ما إذا ادعى المالك الإجارة والانتفاع بالقول قول المالك كما سيأتى (قوله وحرم سلف مقوم) ومثل المقوم المثلى الذي يفر وجوده كبقار اللؤلؤ الذي لا ينضبط لكثرة اختلافه كالبحان بكود طويلاً وقصيراً أو أبيض وأسود ناعم وغير ناعم (قوله وكره التقصد)

ولم يحرم لان مثله كهيته فالتصرف الواقع فيه كالتصرف وهذا التفصيل محله حيث جهل حال المودع بالكسر وأما ان أباح له ذلك أو كان المودع بالفتح يعلم سماحة ذلك فهو جائز في الجميع وأما لو منعه من ذلك أو كان المودع بالفتح يعلم كراهيته لذلك فهو ممنوع في الجميع (قوله من عنده مثل الوديعة) أي لا احتمال ذهاب ما بيده أو نقصه عنها عند ارادة ردّها لحفظه* (تنبيهه)* مثل المودع في تفصيل المصنف ناظر الوقف وجايبه والرجح لكل (قوله تشبيهه في الكراهة) وجعله الناصر اللقاني تشبيها تاما وهو ظاهر لان العلة في حرمة سلف المقوم اختلاف الاغراض (٣٣٦) وهي موجودة في التجارة وما أبداه من الفرق لا يظهر وما مشى عليه شارحنا والذي

عليه ابن الحاجب وصاحب الرسالة وجرى عليه غيره في كلام المصنف (قوله والرجح له) أي والخسران عليه (قوله فلا رجح له) تأمل هذا الكلام فإنه مستبعد جدا ولم يذكر عجب هذه المسئلة كذا أفاده بعض الشيوخ وحاصله ان هذه التفرقة لا تظهر بل الذي يظهر انه لا فرق بين أن يكون بيع العروض بدرهم أو بدنانير أو بعروض من أنه يخير ربها في الضيق وعدمه ويأخذ الثمن والفسخ في القيام أخذ السلعة وفي الفوات أخذ القيمة (قوله بخلاف المبضع معه والمقارض) اذا انجز لنفسه ما فلا يكون الرجح لهما وانما هو ان الرجح كله لرب المال في المبضع وله أجرة مثله وأما المقارض فهل الرجح لهما على ما دخل عليه أو يقال حيث نوى ذلك فالرجح كله لرب المال وله أجرة مثله والظاهر الاول ثم بعد كتبني هذا رأيت عن بعض شيوخنا ما يقويه فانه قال فان التجر لانفسهما فيكون الرجح في الاول أي المبضع لربها وفي الثاني أعني المقارض لهما فتدبر (قوله فهو كالمودع) أي ان الرجح للوصي اذا تجراني مال اليتيم لنفسه لكن الوصي ممنوع من ذلك ابتداء بكل حال بخلاف

المودع أن يتسلفها بغير إذن ربها لاختلاف الاغراض في المقوم وسواء كان المودع بفتح الدال ملئيا أو معدما وكذلك يحرم على المودع بفتح الدال أن يتسلف الوديعة حيث كان معدما وسواء كانت مقومة أو مثلية لان ربها يتضرر بعدم الوفاء حيث لا يدحل في المعدم من عنده مثل الوديعة أو ما ين يد عليها يسير وينبغي ان يكون مثله سيئ القضاء والظالم ومن ماله حرام ويكره للمودع الملى أن يتسلف الوديعة اذا كانت من النقود أو من المثليات وأما اذا كان غير ملى فقد دمر انه يحرم عليه أن يتسلف منها مطلقا أي سواء كانت من المثليات أو من المقومات وعطف المثلي على النقد من عطف العام على الخاص (ص) كالتجارة (ش) تشبيهه في الكراهة أي يكره للمودع التجارة بالوديعة كانت مما يحرم تسلفها أو يكره والفرق بين السلف وبين التجرة ان المتسلف قضى مدته كلها وان يصرفها فيما يصرف فيه ماله والمتجر اغنا قصد تحريكها لياخذ ما حصل فيها من ربح وقوله (ص) والرجح له (ش) مستأنف أي واذا قلنا ان التجرة مكره فالرجح الحادث بعد البيع له فان كانت دراهم أو دنانير فواضح وان كانت عرضا فان باعه بعرض ثم باع العرض بعرض وهلم جرا فلا رجح له وله الاجرة وان باعه بدرهم أو دنانير فان كان قائما خيرا بها بين الاجارة وأخذ ما يسع به والرد وان فات خيرا بها بين الاجارة وأخذ ما يسع به أو تضمنه القيمة وقوله والرجح له بخلاف المبضع معه والمقارض والفرق ان المبضع معه والمقارض اغنا دفع المال اليهما على طلب الفضل فيه فليس لهما أن يجعل ذلك لانفسهما دون رب المال والمودع لم يدخل على طلب الفضل وانما أراد حفظ ماله فله أصل ماله دون الرجح والوصي أيضا اغنا عليه حفظ مال اليتيم فهو كالمودع (ص) وبرئ ان رد غير المحرم (ش) يعني ان المودع اذا تسلف الوديعة ثم ادعى رد ما تسلفه الى محله ثم ضاعت بعد ذلك وخالفه صاحبها فان المودع يبرأ منها ويصدق فيما ادعاه بيمينه حيث كان تسلفه مكرها وهو تسلف المثلي والنقد للملى وسواء أخذ الوديعة من ربها بيمينه أم لا وأما التسلف المحرم وهو المقوم فانه اذا تسلفه الملى أو غيره وأذهب عينه ثم رد مثله الى موضعه فانه لا يبرأ لاختلاف الاغراض فيه لان القيمة لزمته بمجرد هلاكه ولا بد من الشهادة على الرد لربه ولا تنكفي الشهادة على رد محل الوديعة وكلام المؤلف مقيد بما اذا ادعى رد صنف ما تسلفه فان ادعى رد غير صنفه لم يبرأ قال ابن عرفة ولو أودعه دنانير فتسلفها وردها دراهم لم يبرأ اتفاقا نظرت ولما كان غير المحرم شاملا للمكره والجائز مع ان المراد اغنا هو الاول فقط وان الجائز كالماخوذ باذن ربها لا يقبل قوله في ردّه قال (ص) الا باذن أو يقول ان احتجبت نخذ (ش) أي ان صاحب الوديعة اذا قال للمودع أذنت لك في أخذها سلفا أو قال ان احتجبت الى شيء منها نخذ سلفا فانه اذا تسلفها أو تسلف منها شيئا بعد الاذن ثم رده الى موضعه فضاع بعد

ذلك

المودع والفرق بينهما ان الوصي مطالب بتمتة مال اليتيم له لانفسه بخلاف المودع فانه ليس مطالب بتمتة ذلك

الوديعة (قوله وبرئ ان رد غير المحرم) أي ادعى الرد فضاع فلا فرق بين ان يتحقق ذلك أولا يعلم الامن قوله قال البساطي الاجسن ان يقال وبرئ ان ادعى الرد كما وقع لابن شعبان (قوله ويصدق فيما ادعاه بيمينه) فان نكل لم يقبل دعواه الرد (قوله وهو المقوم) سكت عن سلف المعدم مع ان قضية المصنف انه لا يبرأ وقد تردد في ذلك التوضيح وقضيه نسخة الموا ان يبرأ فان نسخته ان رد غير المقوم أقول وهو الظاهر (قوله لان القيمة لزمته) الاول زيادة الواو (قوله وردها دراهم) أو رد بدل الفهم شعرا وعكسه

(قوله أي وحرم سلف مقوم ومعدم) تبين لما قبله وحاصله ان اعاده لفظ (٣٢٧) المصنف يشير به ان قوله وضمن المأخوذ فقط

منوط بالجميع (قوله ولا يبرئه دعوى الرد) بل لا يبرئه الرد ولو تحقق كما أفاده محشى نت ورجا يؤخذ مما تقدم (قوله أو بقفل) بفتح القاف ويصح فيه الضم أيضا وكذا يصح الوجهان في قفـل الـآتي وقوله ينهى مفهومه لوقفل عليها حيث لم ينه فلا ضمان وأنه لو ترك القفل عليها مع عدم النهي وعدم الامر به لا ضمان (قوله يفيدانه لا يضمن) وهو كذلك (قوله متعلق بمقدر أي بوضعه في خمار) فيه إشارة الى ان المتعلق بالمجرور فقط كما هو التحقيق وان كان يطلق على الخمار متعلق وعلى كل منهما فكأنه قال خمار متعلق بوضعه ولا ينافي ان هذه الباء داخلة على المقدر ويكون خمار مجرور باني ويحتمل انه أراد متعلق بمقدر والباء بمعنى في وهذا الثاني أسهل (قوله القفل والغلق) بفتح القاف والغين أي قفل القفل وغلق الباب والقفل بضم القاف على رب الوديعة ويترب على ذلك انه اذا حصل تمازج في الغلق يقضى على رب الوديعة بانه الذي يغلق فلورث الغلق فضايع فالضمان منه (قوله فلا ضمان) وكذا الاضمان اذا جعلها في مثل ما أمر به وكذا لا ضمان اذا لم يأمره بوضعه بشئ فوضعه بمحل يأمن وضع ماله به والا ضمن (قوله الا أن يكون أراد اخفاءها) انظر هل يقبل قول ربه انه أراد ذلك بمجرد دعواه أو لا بد من قرينة تصدقه على ذلك (قوله وهو مقتضى كلام الشارح) وقال بعضهم هو مقيد بحجية الذي في صدره كفعل المقاربة وأما بحجبه فالحكم احفظ أي فيكون ضامنا اذا وضعه بحجبه وهو التحقيق (قوله يظنم له فضاعت) أي او يعتقد أو يقال أطلق الظن على ما يشمل الاعتقاد

ذلك لم يبرأ منه ولا يبرأ الابردها الى صاحبها كالحرم لانه صار في الذمة كالديون الثابتة في الذم وانما مثل بمثلين للاشارة الى انه لا فرق بين ان يكون الاذن مطلقا أو مقيدا بالحاجة ثم ان الاولى رجوع قوله الا باذن للجميع أي وحرم سلف مقوم ومعدم وكره النقد والمثلي كالجارة الا باذن فلا يحرم أي مطلقا ولا يكره ويرى ان رد غير المحرم الا باذن فلا يبرأ الا بردها مأخذه منها لـ به (ص) وضمن المأخوذ فقط (ش) أي حيث أخذ بغير اذن أو باذن ورده وضاع مع الباقي فانه لا يضمن الا المأخوذ فقط ولا يبرئه دعوى الرد ولا ضمان عليه فيما لم يأخذه ووجه التعرض له بالنسبة الى الاول انه ربما يتوهم من تعديه على البعض انه متعدد على الكل وبالنسبة للثاني انه لما سلف البعض فكأنه قصد تسلف الجميع فاذا تلف ماله بأخذه فكأنه تلف على ملكه وبعبارة راجع للجميع وليس خاصا بمسألة الاذن كإفهامه الشارح أي حيث قلنا بانه يضمن فانما يضمن المأخوذ فقط أي وحرم سلف مقوم ومعدم وكره النقد والمثلي ويرى ان رد غير المحرم الا باذن أو يقول ان احتجبت فـذو ضمن المأخوذ فقط (ص) أو بقفل ينهى أو بوضع بنحاس في أمره بخمار لا ان زاد قفلا أو عكس في الخمار (ش) يعني ان من أودع وديعة عند شخص وقال له اجعلها في تابوتك أو في صندوقك ولا تقفل عليها قفلا فخالف وقفل عليها ثم سرق بعد ذلك فانه يضمنها لانه سارق عليها لانه اذا رأى القفل طمع في أخذها فالباء بمعنى مع ومفهومة عدم الضمان ان لم ينهه قفـل والتعليل باغراء السارق يفيدانه لا يضمن في غير السرعة كالحرق ونحوه وكذلك يضمن المودع في وضعها في قدر نحاس بعد أمر ربه له أن يجعلها في قدر نحاس فضاعت لان السارق أطمع في النحاس وأما ان قال له اجعلها في قدر نحاس فخالف وجعلها في قدر نحاس فانه لا ضمان عليه اذا ضاعت وكذلك لا ضمان على المودع اذا زاد على الوديعة قفلا على ما أمره حيث لم يحصل بذلك اغراء اللص فقوله بخمار متعلق بمقدر أي بوضعه في خمار وقوله أو عكس في الخمار الجار والمجرور متعلق بمقدر أي فوضعها في الخمار وهذا بيان للعكس واعلم ان القفل والغلق على رب الوديعة (ص) أو أمر بربطكم فاخذنا بـدكم عليه على المختار (ش) معطوف على ما لا ضمان فيه والمعنى انه اذا قال المودع بكسر الدال للمودع بفتحها اجعل الوديعة في كـم فجعلها في يده فضاعت أو أخذها منه غاصب فانه لا ضمان عليه لان السيد احفظ من الحكم الا ان يكون أراد اخفاءها عن عين الغاصب فرأها لما جعلها في يده فيضمن كما قاله ابن شاس وكذلك لا ضمان على المودع اذا أمره المودع ان يربطها في كـم فجعلها في حبيبه فضاعت على ما اختاره اللخمي وظاهره سواء كان الحبيب بصدرة او بحجبه وهو مقتضى كلام الشارح ولو جعلها في وسطه وقد أمره ان يجعلها في عمامته لم يضمن (ص) ونسبنا في موضع ايداعها وبدخول الحمام بها ونحوه بها يظنم له فضاعت (ش) معطوف على ما فيه الضمان والمعنى ان المودع اذا نسي الوديعة في موضع ايداعها وأولى في غيره فضاعت فانه يضمنها لان نسبانه لها اجنبية عليهم او كذلك يضمنها المودع اذا دخل بها الحمام فقلبت حيث يمكن وضعها موضعه أو عند أمين فاذا سألها السفر بها واحتاج للحمام ولم يجد أمينا فدخل بها فلا ضمان عليه ولا مفهوم للحمام بل لو قبلها وهو قاصد السوق مثلا فضاعت لضمن وينبغي ماله بعلم ربه بانه ذاهب للسوق أو للحمام وكذلك يضمن المودع ما عنده من الوديعة اذا خرج بها من منزله يظنم له فقلبت لانه جنابة ومسئلة الحمام تستفاد من هذه بالاولى (ص) لان نسباني كـم فوقعت ولا ان شرط عليه الضمان (ش) يعني انه لا ضمان على المودع اذا

بعضهم هو مقيد بحجية الذي في صدره كفعل المقاربة وأما بحجبه فالحكم احفظ أي فيكون ضامنا اذا وضعه بحجبه وهو التحقيق (قوله يظنم له فضاعت) أي او يعتقد أو يقال أطلق الظن على ما يشمل الاعتقاد

(قوله بان تكون غير منشورة) بان تكون مربوطة هذا معنى غير منشورة والمنشورة هي التي لم تكن مربوطة وقال في ك على قوله أورد بك ما نصه ولا مفهوم لقوله وربط بل ومثله لو قال له خذها بالكم فلو وضعها فيه من غير ربط أوقف عليها الحكم فقط فالضمان اه فلو قال له أوقف عليها الحكم فالظاهر لا ضمان (٣٢٨) (قوله اعتيدا) أي طالت أقامتها عنده ووثق بهما (قوله اذا أودعها عنده غيره)

داخل في الغير الزوج على أحد قولين ولعل الفرق ان شأن النساء الحفظ لعدم احتياجهن غالبا للنفقة على أنفسهن باستيفائهن بالقيام عليهن ولا كذلك الرجال لاحتياجهم لما ينفقون منه فمن هذه الحيثية غير خائفات (قوله ومثلها ما عبيده وأجيره الخ) أي مع اعتيادهم لذلك (قوله الا أن يكون معسرا) مستثنى من محذوف أي وليس للمودع بكسر الدال تخليف المرأة في حالة من الحالات الا في حالة كونه أي المودع بفتح الدال معسرا (قوله وسواء كانت موسرة أو معسرة) ويترب على ذلك انه لو نكحت غسرت حاجلا ان كانت موسرة وأمان كانت معسرة فينبعها اذا أسرت (قوله فليس للمودع بالفتح) فان أودع ضمن (قوله أو عنده غيره) أي بان أودعها عنده شخص آخر (قوله وبالفتح الخ) حاصل معنى المصنف على كلامه أن المودع بفتح الدال يضمن الوديعة اذا أودعها عنده الغير وان كان قبلها في السفر الالعورة حدثت أو ارادة سفر وعجز عن ردها إليها أي فوجود العورة الحادثة أو ارادة السفر مسوعة لا يداها وان كانت عنده في السفر الذي هو المبالغ عليه أو لا دفعا لما يتوهم من حذفه ان هذا الاستثناء قاصر على ما اذا كان أودع عنده في الحضر فاذا نه لا فرق

أمره صاحبها ان يجعلها في كمه فجعلها فيه ونسيها فوقع فضاعت وقيد بان تكون غير منشورة في كمه والاضمن لانه ليس بحرج حيثئذ وكذلك لا ضمان على المودع اذا شرط ربهما عليه ضمانا اذا تلفت في محل لا ضمان عليه ولا يعمل بشرطه لما علمت ان الوديعة من الامانات فشرط ضمانها يخرجها عن حقيقة ما يوجبها الحكم (ص) وبأيداعها وان يسفر لغير زوجة وأمة اعتيدا بذلك (ش) عطف على ما فيه الضمان يعني ان المودع يضمن الوديعة اذا أودعها عنده غيره في حضر أو سفر من غير ضرورة فضاعت وتلفت وان كان قد أخذها في سفر وان كان الغير أميناً لم يرض ربهما الا بامانته قال فيها ان أودعت لمسافر مالا فأودعه في سفره ضمن اه وانما بالغ على السفر لئلا يتوهم أنه لما قبلها في السفر كان هذا مظنة الاذن في الايداع ومحمل الضمان على المودع اذا أودعها لغير زوجته وأتمته وأما اذا أودعها لزوجته أو أتمته المعتادين للايداع فضاعت فلا ضمان عليه وان كانتا غير معتادين للايداع بان أودعها عنده زوجته بائنه أو أودعها عنده أتمته بائنه فانه يضمن اذا تلفت أو ضاعت ومثلها ما عبيده وأجيره الذي في عياله ويصدق في الدفع لمن ذكر وحلف ان أنكرت الزوجة الدفع ان أتمه وقبل مطلقاتا نكل غرم الا أن يكون معسرا فله تخليفها كافي تت والضمير في قوله فله للمودع بالكسر لا للزوج وسواء كانت موسرة أو معسرة (ص) الالعورة حدثت أو لسفر عند عجز الرد (ش) الاستثناء راجع لقوله وبأيداعها وان يسفر يعني ان المودع اذا أودع لاجل عذر حدثت في منزله بعد الايداع لهدمه وما أشبه ذلك أي أو زاد على ما علم ربهما فانه لا ضمان عليه اذا تلفت أو ضاعت ومن العورة الجار السوء ويحترز بقوله حدثت عما اذا كان قبل الايداع والمودع بكسر الدال عالم فليس للمودع بالفتح أن يودعها غيره ولا ضمان عليه ان تلفت حيث لم يودعها وان كان غير عالم ضمنها المودع سواء ضاعت عنده أو عنده غيره الا أن يكون ضايعا عنده من غير ذلك السبب الذي خاف منه فقوله الالعورة في قوة قولنا الا لعذر وكذلك لا ضمان على من عنده الوديعة اذا طرأ له سفر وعجز عن ردها الى ربهما بان كان ربهما مسافرا مالا فانه يجوز له أن يودعها ولا ضمان عليه اذا تلفت أو ضاعت وبالعطف على جواز الايداع لمن هي عنده بقوله (ص) وان أودع بسفر (ش) أي له الايداع لعورة حدثت أو لسفر عند عجز الرد وان كانت أودعت عنده في السفر وبالعطف على ذلك لئلا يتوهم انها لما أودعت عنده في السفر لا يجوز له ايداعها اذا اراد السفر وان وجد ما يسوغ الايداع له لان ربهما رضى أن تكون معه (ص) ووجب الاشهاد بالعذر (ش) يعني ان المودع لا يصدق انه خاف عورة منزله أو انه اراد سفر ابل لا بد من ثبوت ذلك بالشهود بان يشهدهم على العذر ولا يكفي ان يقول اشهدوا اني انما أودعت لعذر وكلام المؤلف يقتضي انه يكفي بذلك وليس كذلك وظاهره أيضا انه لو شهدت بينه بالعذر ولم يشهدا أنه لا يكفي بذلك مع انه يكفي بذلك فلو قال ولا بد من ثبوت عذر الايداع لكان أحسن فلو خاطر من هي عنده وتعدى وأودعها عنده غيره ثم رجعت سالمة من ايداعها وضاعت بعد ذلك فانه لا ضمان عليه واليه أشار بقوله (ص) وبرى ان رجعت سالمة (ش) وحيثئذ فليست مكررة مع قوله الا أن

وعج قد قرر المصنف وان يسفر المتقدم خلاف ما قرر شارحنا لانه قال وان يسفر أي لا أجل سفر ترد

حيث يسوغ له السفر بها وذلك عند عجز ردها إليها وعدم القدرة على أمين وأما حيث لا يسوغ له السفر بها فلا ضمان عليه في ايداعها بل يجب عليه ذلك وعب ذهب اليه وعلى هذا فقله أو لسفر عند عجز الرد معناه أي انه اذا عجز عن ردها إليها لم يقدر على ايداعها

عند أمين ولم يقدر على السفر بها فانه اذا اودعها عند غير أمين لا ضمان عليه (قوله ان نوى الاياب) أي اوزال المسانع وانظر اذا اوزع في نية الاياب والظاهر انه ينظر الى سفره فان كان الغالب فيه الاياب فالقول قوله (قوله من الولادة) لو حذفه لشمل ما اذا ماتت من الولادة وفي وطئه اياها الا ان المصنف تسكلم على الغالب وكذا يضمن الزوج ان علم بتعدي المودع وخبر به في اتباع أي ما شاء فان لم يعلم بالتعدي بدى بالمودع لانه المساط له عليها فان اعدم اتبع الزوج فيما يظهر (٣٢٩) وقوله كامة افهم أنه لو زوج العبد لاضمان عليه وهو كذلك والسيد مخير بين أخذه

وتضمينه القيمة كذا قال عجم ورده محشى نت بما في النسوار فقها ولو كانوا كورا لم يضمن شيئا لان للسيد أن يجيزه فلا يضمن وقد أجاز فعله وان فسح رجع العبد الى حاله من غير نقص ونحوه في التوضيح فقول ج سميده مخبر في أخذه وتضمينه القيمة غير صواب (قوله والاقول قول ربه في عدم الاذن) أي يمينه (قوله وأما لو ذهب بها) عبارة عب خلافها ونصه ومثله في ضمانه ذهابه هو بغير اذن ربهما كافي التوضيح وحديثه مذ فالواجب الرجوع اليه بتبنيه يستثنى من كلامه من دفع له مال في السفر ليحمله الى بلد فعرضت له اقامة بغيرها فله أن يبعثه مع غيره ولا ضمان ويذهب أن يصدق في انه بعثه مع غيره كافي الدفع للزوجة بمن اعتبد لذلك (قوله ثم أقام ربهما بيته الخ) وانظر هل مثل ذلك الاقرار يحصل مافي عب التردد في ذلك (قوله أو بالتلف) بحث فيه عجم بان جاحد الوديعة غاصب والغاصب يضمن السماوى وحينئذ فلا معنى لقبول بيته بالتلف والتعليل بان يحسبه تكذيب لبيته يقضى بانه لا فرق بين البيته الشاهدة بالتلف قبل الجحد أو بعده (قوله اللغوى وهو أحسن) انظر فانه مجرد ترجيح لاذكرانه المشهور فكيف يقول المصنف خلاف أي في التشهير

ترد سألته أي من السفر (ص) وعليه استرجاعها ان نوى الاياب (ش) يعني ان المودع يفتح الدال اذا اودع ما عنده من الوديعة لانه سائله فانه يجب عليه اذا اعدم من سفره أن يأخذها مما هي عنده حيث نوى الرجوع عند ايداعها لانه انتم حفظها ل بها ولا يسقط عنه الا القدر الذي سافر فيه وان لم ينو الاياب عند ايداعها بل سافر منفلا أو لانية له ثم عاد فانه لا يجب عليه استرجاعها ممن هي عنده لكن يستحب له أن يأخذها واذا طلبها ومنعها منه حيث نوى الاياب قضى عليه بالدفع قاله بعض بلفظ ينبغي واذا ترك طلبها حيث نوى الاياب وتلفت عند من اودعها عنده ضمنها بمنزلة ايداعها ابتداء من غير ضرورة وأفتى به وكلام المؤلف فيما اذا اودعها بوجه سائل والا فيجب عليه الاسترجاع سواء نوى الاياب أم لا (ص) وبعثه بها وبازائه عليها فتن وان من الولادة كامة زوجها فانت من الولادة (ش) يعني ان المودع اذا بعث بالوديعة مع غيره بغير اذن ربهما فذلك هو ضمان تعديه والقول قول ربهما في عدم الاذن وأما لو ذهب بها المودع فلا يضمن وكذلك يضمن المودع اذا أنزى على الحيوان الصامت المودع عنده بغير اذن ربه فانت تحت الفعل أو مات عند الولادة أو زوج الحيوان الناطق فانت من الولادة أو تحت الفعل بخلاف الراعي اذا أنزى على الحيوان فانت فلا ضمان عليه لانه كالماذون له في ذلك نقله في التوضيح عن ابن القاسم وأورد الضمير ولا نظرا للفظ لان الوديعة لفظها مفرد وجمعها ثانيا نظرا للمعنى لان معنى الوديعة يصدق على متعددا وتاتي بقوله كامة الخ لانه ليست داخلية في الاولى لان قوله انزائه يخرج لها (ص) ويجحد ما في قبول بيته الخلاف (ش) يعني ان المودع اذا أنكر أصل الوديعة بان قال ما اودعني شيئا ثم أقام ربهما بيته تشهد له أنه اودعه أو أقر بها فانه يكون ضامنا لها فلو أقام بيته تشهد له بردها للمودع بكسر الدال فهل تقبل بيته بالرد أي أو بالتلف لانه يقول أردت أن لا أتسلف بيته ولانه أمين اللغوى وهو أحسن أولا لانه أ كذبها بقوله ما اودعني شيئا وهو المشهور فقوله ويجحد ما أي يضمن أي يتسبب ويتوجه عليه الضمان بجحدها ولا يلزم منه الضمان بالفعل فلذلك قال ثم في قبول الخ وأما لو قال ليس عندي لك وديعة فهذا تقبل بيته بالرد لانه لم يكذبها بقوله كامة في المديان (ص) وبعوته ولم يوص ولم توجد الا لبعشر سنين (ش) يعني ان من أخذ وديعة بغير بيته ثم مات فلم توجد في تركته ولم يوص بها عند موته فانها تؤخذ من تركته ويحمل على انه تسلفها وسواء كانت عينا أو عرضا أو طعاما الا ان بطول الامر من يوم الايداع قدر عشر سنين فلا يضمنها ويحمل على انه رد هار بها أموالا وصى بها فلا يكون ضامنا لها فان كانت باقية أخذها ر بها وان تلفت فلا ضمان ويدخل في ايصائه بها ما لو قال هي عوض كذا فانت ولم توجد فانه لا يضمنها ويحمل على الضياع لانه قد ذكر أنه لم تسلفها وأما ان أخذ الوديعة ببيته مقصودة للتوثق فانها تؤخذ من تركته اذا لم يوص بها ولم توجد ولو تقادم الامر كما نقله ابن عرفة واعترض على اطلاق ابن الحاجب (ص) وأخذها ان ثبت بكتابة عليها انه ان ذلك خطه

(٤٢ - خرشي رابع) (قوله وهو المشهور الخ) اعلم انه أجرى الخلاف هنا وجزم في الدين بعدم قبول بيته كما قال المصنف وان أنكر مطلوب المعاملة انه في الذمة والوديعة امانة فتجاذبها طرفا ترجح بخلاف عامل القراض يجحد ثم يقيم بيته على رده فانها تنفعه على المشهور (قوله أي يتسبب) هذا الكلام لا يظهر اذ توجه الضمان ضمان بالفعل الخ ولو قيل انه جرى أولا على أحد القولين لانه محتاره ثم حكى الخلاف لكان أولى له (قوله الا لبعشر سنين) السكاف استقصائية (قوله وأما ان أخذ الوديعة ببيته مقصودة للتوثق) أي أو بيته عليه بها بعد

انكاره فلا يسطر الضمان ولو بازيد من العشرة (قوله فان صاحبها يأخذها) أي ولو وجدت أنقص مما كتب عليها حدث عين في الكتابة قدرا ويكون النقص في ماله وهذا اذا علم انه يتصرف في الوديعة وامان لم يعلم ذلك فلا ضمان عليه (قوله جملة معترضة بين العامل) الذي هو أخذها ومعموله الذي هو قوله بكتابه (قوله وعليها صفة لكتابه) هذا ان أريد من كتابة المكتوب امان ان أريد منه المصدر نفسه فيكون قوله عليها معمولا لكتابه (قوله بديل من كتابه) أي ان أريد من كتابه مكتوب وقوله أو معمولا ان أريد من كتابه المصدر (قوله فقير جيد) لا يقال قديد فاعلم ان لا نقول (٣٣٠) اذا حصل له عذر فعليه أن يدفعها الغير مصادر بالفتح (قوله ولا يكون للمرسل

اليه شيء) لا يخفى ان هذا اجل من الشارح على أن المراد رسول رب المال الموصل له المال من المرسل له (قوله في الوديعة) أي التي هي وديعته وقوله ولا في المال الذي له أي للمرسل اليه وقوله عليه أي على المرسل وقوله وتكون البضاعة أي بضاعة المرسل اليه وقوله عنده أي وصلت له أرسلها له المرسل والحاصل أن الرسول اذا كان رسول رب المال فان المرسل يبرأ بالدفع اليه سواء مات الرسول قبل وصوله للمرسل أو بعده ويرجع الكلام حينئذ بين ورثة الرسول وبين من أرسله فان مات قبل الوصول رجع المرسل اليه على تركه الرسول وان مات بعده لم يرجع ويحمل على أنه أوصله وامان كان رسول مرسل المال فان المرسل لا يبرأ من حق المرسل اليه سواء مات الرسول قبل الوصول أو بعده ويرجع الكلام بين المرسل وورثة رسوله فان مات قبل الوصول رجع على تركه وان مات بعده فلا رجوع له على تركه ولو لم يعث الرسول وادعى الدفع أو كذبه المرسل اليه لم يصح دفع الرسول الابينة (قوله بالفعل) أي العدا أي لم يعرف ذلك الا بقوله (قوله الا أن يقال الخ) أو ان ما هنا انتفع بها

أو خط الميت (ش) يعني ان من مات وعنده وديعة مكتوب عليها هذه وديعة فلان بن فلان فان صاحبها يأخذها بشرط أن يثبت بالبيينة الشرعية ان ذلك خط صاحب الوديعة أو خط الميت فالضمير في أخذها وفي خطه يرجع ان صاحب الوديعة فقوله بكتابه متعلق بأخذها لا بثبت أي أخذها بسبب كتابه عليها وان ثبت جملة معترضة بين العامل ومعموله وعليها صفة لكتابه وقوله انها بديل من كتابه أو معمولا لها وقوله ان ذلك الخ فاعل ثبت (ص) وبسعيه بالمصادر (ش) عطف على ما فيه الضمان يعني ان من عنده الوديعة اذا سعى بها الظالم أو عشاريا أخذ عشرها وما أشبه ذلك فانه يضمها فقوله لمصادر بكسر الهمزة والظالم الذي هو أعم من المكاس ونحوه والمراد بالسعي هنا الاغراء والدلالة ويجوز فتح الدال ومعناه ان رب الوديعة اذا صادره ظالم فحين المصادرة ذهب المودع ودفعها محضرة الظالم عالم بذلك فأخذها الظالم فانه يضمها المودع بسبب ذلك لانه يجب عليه حفظها وأما حمله على ما زاد دفعها الا جنبى مصادر فقير جيد لانه ضمن بمجرد دفعها للذنبى وان لم يصادر (ص) وبوت المرسل معه لبلدان لم يصل اليه (ش) هذه المسئلة لا تنقيد بالوديعة بل فيها وفي غيرها يعني ان من أرسل الى شخص وديعة عنده باذنه أو مالا عنده أو بضاعة يتجر فيها ثم ان الرسول مات قبل أن يصل الى بلد المرسل اليه فان ما أرسل به يكون في تركه الرسول وان مات بعد الوصول الى بلد المرسل اليه وانكر المرسل اليه أن يكون أوصله شيئا فانه لا يقبل منه ذلك ويحمل على أنه دفع ما أرسل به اليه وانه أشهد على ذلك ولا يكون للمرسل اليه شيء في تركه الرسول لكن له اليمين على من يظن به العلم من ورثة الرسول انه ما يعلم لها سببا وحينئذ فلا كلام للمرسل اليه في الوديعة ولا في المال الذي له عليه وتكون البضاعة عنده هذا مقتضى كلامهم كذا نقله بعضهم ولو لم يعث الرسول وادعى الدفع أو كذبه المرسل اليه لم يصح دفع الرسول الابينة (ص) وبكسب الثوب وركوب الدابة (ش) يعني ان المودع اذا لبس الثوب حتى أبلاه أو ركب الدابة حتى عطبت فانه يضمها وتقدم انه قال وبانتفاعه بها فهو أعم من هذا وانما أعاده ليرتب عليه قوله (ص) والقول له انه ردّها سالمة ان أقرب بالفعل (ش) يعني ان المودع يفتح الدال اذا ركب الدابة ثم قال ردّها سالمة على الحالة التي أودعت عليها ثم هلكت فان القول قوله مع عينه ان أقرب بالفعل لانه لا يعلم الا من جهته وان لم يقر بالفعل بل أسرته البيينة فانه يضمها وكلام المؤلف يخالف قوله فيما مضى وبرئ ان رد غير المحرم أي واما المحرم فلا يبرأ وهذا منه وبرئ الآن يقال ما مضى مقيد بما اذا كان المحرم مما يتعلق بالذم لا غير كما هنا (ص) وان أكرها لمسكة ورجعت بحالها الا انه حبسها عن أسواقها فلك قيمتها يوم كرائه ولا كراء أو أخذه وأخذها (ش) يعني ان من استودع ابلا مثلا فتعدى عليها وأكرها لمسكة مثلا ورجعت بحالها مثل ما كانت عليه يوم الايداع الا أنه حبسها عن أسواقها

حال كونها وديعة وما تقدم انتفع بها بعد ان تسلفها فاهنا باق في امانته وما تقدم خرج عن امانته لذمته (قوله وان أكرها بان لمسكة) الحاصل انه اذا حبسها عن أسواقها فقد علمت ما ذكره المؤلف فيه وعلمت من الشارح ما اذا تغيرت بنقص واما اذا عطبت فله قيمتها فقط يوم الكراء حبسها عن أسواقها أم لا وان شاء أخذ الكراء ان رضى المودع بالفتح حيث كان الكراء أكثر من القيمة (قوله أو أخذه وأخذها) أي مع أخذها وبني حينئذ ان عليه نفقتها وليس له ان زادت على الغلة أخذ الزيادة (قوله حبسها عن أسواقها) ومثل حبسها عن أسواقها ما اذا حبسها عن أسواقها به لان له حكم تغير السوق لانه مظنة لذلك فيقال حبسها عن أسواقها حقيقة أو حكما

(قوله بتعديان المسافة المشترطة) أي تعديا كثيرا ولو سلمت (قوله خير بها) أي بين ثلاثة أمور كذا ذهب شارحنا تبعاً للفقائي والذي ارتضاه عجم أنها لو نقصت ولم تلتف فكل لو لم تنقص بخير بها التفسير الذي قاله المصنف في كونه يأخذ بقيمتها ولا كراء أو يأخذها مع كرائها وقال الشيخ أحمد الزرقاني إذا حصل لها نقص بخير بين أن يأخذها ما نقصها ولا كراء أو تضمينها القيمة واعتراض عليه عجم بأنه لم يدعه بنقل أقول واعتراضه يتوجه أيضاً على شارحنا التابع للفقائي وسند عجم أنه فاسد لأنه قال وإن تغيرت بنقص سواء حبسها عن أسواقها أم لا فإنه بخير كالخير الذي ذكره المصنف هنا كما يفيد قوله في باب الغصب وله في تعدي كسرها كراء الزائد أن سلمت والاخيراً وفي قيمتها وقته ونحوه شيخنا اهـ (قوله يعين أنها للتجارة) في عب خلافه وإن المراد حبسها عن أسواقها حتى تغيرت بنقص وإن كانت للقيمة كما يفيد تشبيه هذه في المدونة بمسئلة الكراء كما في د والصواب ما في عب كما يعلم من محشى ت وبقي صورة وهو ما إذا لم يحبسها عن أسواقها ولم تغير أصلاً أو تغيرت بزيادة وحكمه أن له إلا أكثر من المسمى وكراء المشمل (قوله إلا أن يقيم بينه الخ) وحينئذ يرجع الأمر على القابض إذا ثبت أن القابض تعدى عليها (قوله ٢٣١) أو رسولك أي بدون امارة بل بمجرد اخبار

بالقضية بدون امارة فلا ينافي أن الامارة مع رسول (قوله وقوله وحلفت) أي يا أمر (قوله أي وغرم المودع) أي وإن شاء غرم القابض في المسائل التي يرجع فيها المودع بالفتح على تقدير إذا أغرم أمافي المسائل التي لا يرجع فيها المودع بالفتح على القابض فليس للمودع بالكسر رجوع على القابض إذا إذا أنفها أو كانت باقية عنده وإذا أغرم المودع بالكسر الرسول في صورة عدم رجوع المودع بالفتح عليه فهل له رجوع على المودع بالفتح بما غرم له أم لا قولان فالقول بالرجوع نظر إلى أن للمودع بالفتح نوع سبب في غرم الرسول والقول بعدمه لأن من حجة المودع بالفتح أن يقول هذا ظلم فليس لك أن تظلمي (قوله ولا في الكتاب) معطوف على قوله فيما إذا ادعى (قوله أو أن الرسول على حق) أي

بأن كانت زمن غيبته أغاليبه فلربما أن يأخذ بقيمتها يوم كرائها لأنه يوم التعدي ولا كراء له وله أن يأخذ الكراء والدابة وكذلك الحكم في المستعير وفي المكتري بتعديان المسافة المشترطة فقوله أكرها أي الوديعة التي تصلح للأكراء كانت دابة أو عبداً أو سفينة أو غير ذلك ومفهوم بحالها أنه لو حصل فيها تغير بنقصها بخير بها بين أخذها وما نقصها وأخذ الكراء أو تضمينها قيمتها وقوله حبسها عن أسواقها يعين أنها للتجارة وأما لو كانت للقيمة فليس له إلا كراءها إن لم تلتف أو قيمتها يوم التعدي أن تلتف (ص) ويدفعها مديعاً إنك أمرته به وحلفت والاحلف وبرئ (ش) يعني أن من أخذ وديعة ببينة أو بغير بينة ثم أنه دفعها لزيد مثلاً فقلت وقال ربها أمرني بذلك وكذبه ربها في ذلك وحلف أنه لم يأمره بذلك أي بدفعها لزيد فإن المودع يضمنها حينئذ فإن نكل ربها حلف المودع وبرئ وقوله (ص) لا ببينة على الأمر يرجع على القابض (ش) مستثنى من قوله ويدفعها أي ضمن المودع بدفعها إلا أن يقيم بينه تشهد على ربها أنه أمره بذلك فإنه لا ضمان عليه وحيث ضمن المودع بفتح الدال وغرم فإنه يرجع على القابض قوله إنك أمرته به بلا واسطة بأن يقول له أنت أمرتني بالدفع له أو بواسطة بأن يقول جاءني في كتابك أو رسولك أو أمارتك وقوله وحلفت أي وغرم المودع ولا رجوع له على القابض فيما إذا ادعى إنك أمرته به قولاً واحداً لا يعلم أن الأمر قد ظلمه فلا يظلم هو القابض ولا في الكتاب والامارة حق وزعم الأرسال إن صدق تصديق تحقيق بأن يعلم أن الكتاب أو الامارة حق أو أن الرسول على حق والمودع ظالم في إنكاره وإن صدق تصديق ركون واتمان أي حسن الظن بالكتاب أو الامارة أو الرسول رجوع عليه وقوله والاحلف وبرئ ويرجع الأمر على القابض في جميع الصور لقبضه من غير مسوغ فإن نكل غرم وتقدم الرجوع وعدمه والمراد بالبينة هنا الشاهدان أو شاهد ويمين (ص) وإن بعثت إليه بمال فقال تصدقت به على وأنكرت فالرسول شاهد وهل مطلقاً أو أن كان المال بيده أو يلائن (ش) يعني أن من بعث بمال إلى شخص فقال

الذي هو القابض وقوله والاحلف أي وإن لم تلتف يا أمر حلف المودع بالفتح (قوله والاحلف وبرئ) أي وإن نكل المودع بكسر الدال حلف المودع بالفتح وبرئ وقوله ويرجع الأمر الخ لا يخفى أن المودع بكسر الدال نكل والمودع حلف فلا وجه لكون القابض يرجع عليه المودع بالكسر لأن الفرض أنها تلتف بغير تعد من القابض فالأمر مشكل * (تنبيه) * إذا ثبت أن الخط خط المودع بالكسر بطريقه الشرعي أو ثبت القرينة بطريقها الشرعي كان يثبت المودع أن رب الوديعة قال له إذا أرسلت من يطلم بامارة كذا فادفعها له ودفعها بذلك فهو من الدفع ببينة على الأمر به وقوله في جميع الصور أي المشار لها بقوله ولا رجوع له على القابض إلى آخر ما قاله الشارح وقوله فإن نكل أي المودع بالفتح وقوله وتقدم الرجوع وعدمه الرجوع في قوله وإن صدق تصديق ركون وعدمه فيما إذا ادعى إنك أمرته به قولاً واحداً إلى آخر ما تقدم (قوله أو أن كان المال بيده) أي أو بين القولين وفاق بحمل كلام ابن القاسم على ما إذا كان المال موجوداً بيده أي بيد الرسول أو بيد المرسل إليه ومثله ما إذا قامت بينة لأنه عند قيام البينة لا يتيسر للمرسل إليه الإنكار أي وأما إذا فقدت ولم توجد بيد واحد ولم يكن هناك بينة بالدفع للمرسل إليه وإنما كسر المرسل إليه فان الرسول يضمن في

الشهادة المذكورة للمرسل اليه لانه ان لم يشهد له ينكر المرسل اليه فيغرم فاذا شهد له فلا ينكر فلا يغرم شيئا واذا علمت ذلك خفيته لانه اذا اقر المرسل اليه بالدفع فشهادة الرسول مقبولة ولذلك قال شب في شرحه قوله بيده أي بيد المبعوث اليه أو ثبت الدفع للمرسل اليه باقرار أو بينة والا فلا يقبل لانه يتهم انه اغماشهم بخوف الضمان اه والحاصل كما قال عجم انه على التأويل الثاني اغماشهم بخوف الرسول اذ لم يتهم به انه اغماشهم بخوف ضمانه وذلك يحصل بأن يكون الشيء المرسل مما يعرف بعينه وهو قائم بيد الرسول أو المرسل اليه أو كان المرسل اليه مديا أو ثبت الدفع للمرسل اليه باقرار أو بينة والا فلا تقبل شهادته للعلمة السابقة فان قلت لو كان اقرار المرسل اليه بقبضه كقبض الدفع بالبينه لكان قوله وهل مطلقا شاملا لما اذا كان المرسل اليه مقررا بالقبض أم لا وهو خلاف ظاهر قول المصنف وان بعثت اليه بحال الخ فان ظاهره انه معترف بقبضه قلت لا نسلم ان ظاهره ما ذكرته اذ قد يقول تصدقت به على قبل قبضه ولا يقال كيف تقبل شهادة (٣٣٣) الرسول مع عدم اقرار المرسل اليه بالقبض على التأويل الاول لانا

نقول وجهه ان قوله تصدقت به على يمكن أن يقع منه قبل قبضه لان العدول لا يؤثر في شهادتهم مثل هذه التهمة اه (قوله وهل كون الرسول الخ) اعلم ان ابن القاسم جعل الرسول شاهدا وقال أشهب لا تجوز شهادة الرسول لانه يدفع عن نفسه الضمان واختلاف هل بين القولين خلاف فيسفي كلام ابن القاسم على اطلاقه وهو المذهب أو وفاق (قوله وأولى دعوى الوارث على الوارث) فهاتان صورتان الاولى أن يدعى الوارث على الوارث انه أو صله للوارث الثانية أن يدعى الوارث على الوارث انه أو صله لمورثهم فظهر حينئذ أربع صور لا يصدق (قوله اذا كانت دعوى الدفع منه) المناسب حذف دعوى ويقول اذا كان الدفع منه للمودع بالكسر وقوله وسواء الخ محصل ذلك أربع صور وقوله وفيما عدا ذلك الضمان هي الأربع صور المتقدمه (قوله أو المرسل

المبعوث اليه هو صدقة على وكذب رب المال وادعى انه وديعة قال رسول شاهد لكل من- ما ليكن ان شهد للمرسل لا عين عليه وان شهد للمرسل اليه لا بد من عينه وهل كون الرسول شاهدا مطلقا سواء كان المال بيد المرسل اليه أم لا وهو ظاهر المدونة لانه لم يتعد لاقرار ربهما انه أمره بالدفع الى من ذكر فشهادته جائزة أو اغماش يكون شاهد للمرسل اليه اذا كان المال موجودا بيد المرسل اليه لم ينفذه أو بيد الرسول والا فلا تقبل شهادته لانه يتهم على اسقاط الضمان عن نفسه وبعبارة وهل مطلقا أي وهل قبول شهادة الرسول للمرسل اليه مطلقا سواء قبض المرسل اليه المال أم لا بقي بيده أم لا كان مديا أو معدما قامت للرسول بينة على الدفع أم لا بناء على ان قول أشهب خلاف وهو تأويل عياض أو ان كان المال بيده ومثله ما اذا قامت للرسول بينة على الدفع بناء على ان قول أشهب وفاق لابن القاسم وهو تأويل ابن أبي زيد وينبغي ان يكون المراد بكون المال بيده ان يكون مديا (ص) وبدعوى الرد على وارثك (ش) يعني ان المودع يفتح الدال اذا ادعى رد الوديعة على وارث المودع بكسر الدال فانه لا يصدق ويضمنها كدعوى الوصى الرد على اليتيم لانه ادعى ردها الى غير اليد التي ائتمنته وكذلك دعوى وارث المودع بالفتح على المالك يفتقر الى البينة وأولى دعوى الوارث على الوارث وأما لو ادعى ورثة المودع بالفتح ان مورثهم رد للمودع بالكسر فيقبل لانهم ادعوا وقوع الرد لليد التي ائتمنته والحاصل أن صاحب اليد المؤتمنة اذا كانت دعوى الدفع منه لليد التي ائتمنته فانه لا ضمان عليه وسواء كانت دعوى الدفع من ذي اليد المؤتمنة أو من يد وارثه على ذي اليد التي ائتمنته أو على وارثها وفيما عدا ذلك الضمان (ص) أو المرسل اليه المنكر (ش) يعني ان من بعثته بشئ ليوصله الى زيد مثلا فقال دفعته اليه وأنكر المرسل اليه فان الرسول يضمن لتفريطه بعدم الاشهاد بذلك ما لم يشترط عدم الاشهاد وكلام المؤلف مقيد بما اذا كان لانكاره تأثير فان لم يكن له تأثير كفي مسألة من دفع مالا لمن يتصدق به على الفقراء المشار اليها في باب الهبة بقول المؤلف كان دفعه لمن يتصدق عنه بحال ولم يشهد فلا ضمان والمراد بالرد في كلام المؤلف الاخراج من اليد الشامل للرد حقيقة ولدفع الرسول للمرسل

اليه المنكر) المراد بالمنكر من أنكر بالفعل أو لم يعلم هل هو مقر أو منكر ثم ان كلام المصنف يقيد بما اذا كان ذلك الرسول رسول المرسل لا رسول المرسل اليه فقدر (قوله بما اذا كان لانكاره تأثير) أي بان كان معيناً وقوله فان لم يكن له تأثير بان كان غير معين (قوله لمن يتصدق عنه بحال) أي لقوم غير معينين وذلك لانه لا يلزم تعميم الفقراء فعلى تقدير اذا أنكر بعض الفقراء الاخذ بنقله لا يلزم الاعطاء لك (قوله والمراد بالرد في كلام المؤلف) جواب عما يقال ان قوله أو المرسل اليه المنكر معطوف على وارثك فيكون المعنى وبدعوى الرد على المرسل اليه المنكر مع انه قد يكون في بعض الصور وبدون دفع ردي يكون دفع لان قول الشارح يعني ان من بعثته بشئ ليوصله الى زيد صادق بان يكون المال وديعة عند المرسل فيكون ذلك رد او صادق بان يكون صدقة من المرسل على زيد فيكون ذلك دفعاً فيصعب قول الشارح وحينئذ فيصعب تسلطه على بعض صور المرسل اليه قال في المدونة ومن بعثت معه بحال ليدفعه الى رجل صدقة أو صلة أو مبيع أو يتناع لك به سلعة فقال قد دفعته اليه وأكذبه الرجل لم يبرأ الرسول

الابينة اه وكذا الوات المرسل اليه أو غاب ولم يعلم ما عنده من اقرار أو انكار وكذا ان امرأته بصدقة على قوم معينين فان صدقة بعضهم وكذبه بعضهم ضمن خصمة من كذب وان كان غير معين صدق مع عينه (قوله وبقي شيء حذفه المؤلف وهو للتوثق) راجع للاحتمالين للثاني فقط (قوله والمراد بكونها مقصودة للتوثق) واذا تنازعا (٣٣٣) في التوثق وعدمه فالقول للمودع بالفتح لان

الاصل عدمه كافي شرح شب (قوله وكذا الاضمان على المودع الخ) واما ان قال لأدري التلفت أم رددتها أولا أدري أضاعت أم رددتها فيضمن فيها ما على المعتمد ان قبض ببينة مقصودة للتوثق والا فلا ويختلف مطلقا الا ان المسئلة مفروضة في ذلك ولذا قال ح في كلام المؤلف الصواب وعدم العلم بالرد وهو الموافق لكلام ابن الحاحب وليكن مع هذا يحمل على ما ذالم تكن بينة كما هو منقول (قوله ويختلف في دعوى الرد الخ) الحاصل ان الصور غائبة أربعة في دعوى الرد وأربعة في دعوى التلفت أو الضياع فاما دعوى الرد فيختلف مطلقا كان منهما أم لا كانت الدعوى دعوى تحقيق أو اتهام فهذه أربعة واما دعوى التلفت أو الضياع ففي دعوى التحقيق يختلف منهما أم لا وهاتان صورتان وفي دعوى الاتهام يختلف المتهم دون غيره فهاتان صورتان أيضا فالجمله أربعة ثم انه في دعوى التحقيق لا بد من ردها عند التسكول ولا رد في دعوى الاتهام (قوله والمراد بالمتهم الخ) تبع في ذلك البساطي حيث قال وهو الذي شأنه التساهل الخ ورده محشئ نت فقال ليس المراد به ما فسر البساطي بل الذي لم يتحقق عليه الدعوى وليس الا مجرد التهمة ثم ان نت رجع ضمير نكل للمتهم فقال محشئ

اليه ما لا يتصدق به عن المرسل ونحو ذلك وحينئذ يتضح تساطعه على بعض صور المرسل اليه (ص) كعالمك ان كانت له بينة به مقصودة (ش) التشبيه في الضمان والمعنى ان من أخذ ودية ببينة مقصودة فادعى انه ردها الى صاحبها فانه لا يصدق في ذلك لانه اغما اثبتته على حفظها لا على ردها وبعبارة الضمير في له لا بداع واللام بمعنى على والضمير في به راجع للاشهاد المفهوم من بينة وهو متعلق بمقصودة ويحتمل أن يكون ضميره للمودع بالسكسر على طريق الالتفات والضمير في به لا بداع وبقي شيء حذفه المؤلف وهو للتوثق والمراد بكونها مقصودة للتوثق أن يقصد المودع بالاشهاد أنه لا يقبل دعواه الرد واما ان كان الاشهاد خوف الموت لباخذها من تركته أو يقول المودع أخاف أن تقول هي سلف فاشهادنا دية وما أشبه ذلك مما يعلم انه لم يقصد به التوثق فانه يصدق في دعواه الرد ويشترط أن يعلم المودع أن قصد المودع بالبينة التوثق واما الابينة التي يشهد بها المودع على نفسه بذلك فكذلك عدم يقبل دعواه الرد (ص) لا بدعوى التلفت أو عدم العلم بالتلفت أو الضياع (ش) يعني ان من أخذ ودية أو قرضا فادعى تلف ما ذكر فانه يصدق لانه مؤتمن على حفظه وكذلك لا ضمان على المودع اذا قال لا أرى أتلفت أم ضاعت لانه ادعى أمرين هو مصدق فيهما وسواء قبضها ببينة مقصودة للتوثق أم لا والتلف والضياع شيء واحد ولذا تحمل بعض للمؤلف بان حمل التلف على نوع خاص كالخرق والغرق والضياع اذا حقق الدعوى على نوع خاص كالسرقة أو ذهابها بذاتها وقوله (ص) وحلف المتهم (ش) في دعوى الرد أو التلفت أو الضياع اذا حقق الدعوى بدليل قوله فان نكل حلفت ولا مفهوم للمتهم في تحقيق الدعوى فان لم يحقق الدعوى عليه فان كان غير منهم لا يختلف في دعوى التلفت أو الضياع ويختلف في دعوى الرد كان منهما أم لا كانت دعوى تحقيق أو اتهام وقوله فان نكل حلفت هذا اذا حققت الدعوى عليه كان منهما أم لا فالضمير في نكل عائدا على المودع لا بقصد كونه منهما لان في دعوى التحقيق لا ينظر لكونه منهما واما ان لم يحقق الدعوى غرم بمجرد التسكول لان عين التهمة لا ترد على المذهب كما أشار له الطخيني والمراد بالمتهم من يظن به التساهل في الودية أو أكل أموال الناس لا من اتهمته بذلك (ص) ولم يفده شرط نفيها فان نكل حلفت (ش) الضمير في نفيها يرجع لليمين والمعنى ان المودع اذا شرط على رب الودية عند أخذها ان لا يمين له في دعوى التلفت أو الرد فان ذلك لا يفيد له هذا شرط يؤكده التهمة فان نكل المودع عن اليمين حلفت يارب الودية وقد علمت ان هذا تقرير على دعوى التحقيق فهو من تيمنه قوله ولم يفده شرط نفيها (ص) ولان شرط الدفع للمرسل اليه بلا بينة (ش) هذا عطف على قوله لا بدعوى التلفت والمعنى ان الرسول اذا شرط على رب المال انه يدفع المال الى من أرسل به اليه بلا بينة فانه يفيد ذلك ويقبل قوله في ذلك وانما عمل بشرطه هنا ولم يعمل بشرطه في قوله أن لا يمين عليه لان اليمين اغما ينظر فيها حين وجوب تعلقها فاشترط سقوطها كشرط سقوط أمر قبل وجوبه بخلاف شرط ترك الاشهاد (ص) وبقوله تلفت قبل أن تلقاني بعدم نعه دفعها (ش) يعني ان رب الودية اذا طلبها ممن هي عنده فامتنع من اعطائها واعتذر لها ثم لقيه فطلبها منه فقال له

نت هو الصواب اذا الكلام فيه وهكذا في التوضيح وابن عبد السلام وابن رشد انقلاب عيني التهمة هنا على المشهور وأصله لصاحب البيان فقول الاجهوري هذا الخلف في دعوى الرد وفي دعوى التلفت اذا حقق الدعوى وان كانت دعوى تيمنه فالغرم بمجرد التسكول غير ظاهر وان تابعه بعضهم اه (قوله فان نكل) المودع عن اليمين حلفت يارب الودية فان لم يخلف المدعى حينئذ صدق المودع

(قوله وأيضاً تغليباً للجانب الأمانة) تعليل ثانٍ والاول قوله لجملة الخ (قوله حتى يأتي الحاكم) أي القاضي أي الذي لا يخشى عليها منه
والافهوقوله وبسعيه بالمصادر لفظ يأتي يحتمل ان يقرأ بالمشنة التحتية أوله وضيمه المستتر للمودع بالفتح فالجاءكم بالنصب أو بالنون
أوله الدالة على المشاركة ويجوز ان يقرأ (٣٣٤) الحاكم بالرفع فاعل يأتي اذا كان الحاكم يأتي من بلد (قوله أماناً كان أخذها) لا يقال

يضمن حيث منعها لخصوص الحاكم
لانه يمكنه ان يشهد غير الحاكم
لانا نقول من حجه ان يقول أخاف
انه يحتاج لخصوصه أو نفسه
البينة أو نحو ذلك كما أشار له البساطي
(قوله والرهن كالوديعة الخ) أي
اذا كان الرهن مما لا يغاب عليه
فاذا أخربضه حتى يأتي الحاكم
وتلفت فلا ضمان (قوله وكنت
أرجوها) انظر هل يقيده بقوله
وكنت أرجوها أو وان لم يقل ذلك
أو يقال اذا مضت مدة يمكنه فيها
الاعلام ولم يعلمه فان قال انما سكت
لاني كنت أرجوها قبل منه والا
لم يقبل وهذا هو الظاهر (قوله
ويحتمل أن يكون الخ) الا أن جريان
قوله وقوله تلفت الخ فيه اغمايأتي
اذا انض المال أو حكم الحاكم
بنضوضه لطلب ربه فقال له ضاع
من سنين وكنت أرجوه فلا ضمان
وأما قبل ذلك فامتناعه من قسم
المال أو من احضاره للقسم وقوله
تلف قبل ان تلقاني لا يوجب عليه
ضماناً (قوله اذا ورد على سبب
خاص) اذ سئل عليه الصلاة والسلام
عن اراد وطء امرأة ائتمنته عليها
رجل قد كان هو ائتمن على امرأة
ذلك الرجل السائل نخانه فيها ووطئها
فقال له اد الأمانة ثم بعد ذلك ما قاله
المصنف ضعيف المذهب أن له
ذلك وهو الموافق لما سبب يأتي في
مسئلة الظفر المذكور في الشهادات
بقيد هانك ان يكن غير عوبة

ضاعت أو تلفت قبل أن تلقاني فانه يضمنها وظاهره ولو كان امتناعه من دفعها العذر
وأثبتته لان من حجه ربه ان يقول له سكتوك على انها تلفت لاسيما مع اعتذارك دليل
على بقائها ثم ان محمل كلام المؤلف ما لم يدع أنه انما علم بالتلف بعد ما لقيه فان ادعى ذلك
حلف حيث كان منهم ما ولا ضمان عليه (ص) كقوله بعده بلا عذر (ش) يعني ان من عنده
وديعة فطلبت منه فامتنع من اعطائها ولا عذر له فيمنعه من اعطائها لربها ثم لقيه فقال له
تلفت بعد ان لقيتني فانه يضمنها فقوله بلا عذر متعلق بقدر ولا بد من تقدير صفة أي وامتنع
من الدفع بلا عذر ثابت وهذا صادق بامتناعه لغير عذر بالكلية ولعذر محتمل ودل مفهوم
هذا انه اذا كان امتناعه أولاً لعذر ثابت فانه لا ضمان عليه كما يدل له كلام الشارح (ص)
لان قال لا أدري متى تلفت (ش) أي لا ضمان على المودع اذا قال لا أدري متى تلفت سواء
كان المانع لعذر أم لا لجملة الخ على انها تلفت قبل ولم يعلم بذلك الا بعدو ويحلف المتهم وأيضاً تغليباً
لجانب الأمانة (ص) وجمعهما حتى يأتي الحاكم ان لم تكن بينة (ش) يعني ان من دفع لشخص
وديعة بغير بينة ثم طلبها منه فامتنع من دفعها له الاجبضرة القاضي ثم انها ضاعت بعد ذلك فانه
يكون ضامناً لانه متسبب في ضياعها اذا لا عذر له لانه مصدق اذا ادعى رد هالربها أماناً
كان أخذها منه بينة مقصودة للتوثق فلا يضمن لانه معذور اذا لا يقبل قوله حينئذ في ردها
بخلاف الاول والرهن كالوديعة في ذلك فاذا اطلب ربه فسكتا كوامتنع المرتهن من دفعه حتى
يأتي الحاكم فتلف قبل ان ياتيه فانه يضمنه (ص) لان قال ضاعت من سنين وكنت أرجوها
ولو حضر صاحبها (ش) يعني ان من أخذ وديعة من ربه بينة ثم طلبها منه فقال ضاعت من
سنين وأولى من أقل ولم يكن يذ كر ذلك لاحد من خلق الله الا أنه قال كنت أرجوها وأطلبها فلم
أجد هافانه لا ضمان عليه لانه أمين وسواء كان صاحب الوديعة حاضراً أو غائباً عن البلد وواو
وكنت أرجوها وواو الحال أو وواو العطف وهو معطوف على ضاعت وقوله (ص) كالقراض
(ش) تشبيه فيما قبله في عدم الضمان يعني ان من يئده مال القراض اذا انض ثم طلبه ربه فقال
له ضاع من سنين وكنت أرجوه فلا ضمان عليه ويحتمل أن يكون مشبهاً بالمسائل السابقة من
قوله وقوله تلفت قبل ان تلقاني وكل صحيح (ص) وليس له الاخذ منها لمن طلبه بمثلها (ش) يعني
ان من أودع عند شخص وديعة أو باعه شيئاً أو اشترى منه شيئاً أو عامله في شيء من الاشياء نخانه
فيه أو في بعضه ثم ان هذا الخائن أودع وديعة عند صاحبه الاول أو باع منه أو اشترى فهل
يجوز له أن يأخذ من هذه الوديعة أو مما عامله فيه نظير ما ظلمه الاول فيه أو لا يجوز له ذلك قال
المؤلف ليس له ذلك لعدم قوله عليه الصلاة والسلام اد الأمانة الى من ائتمنت ولا تخن
من خانت وهذا هو الصحيح لان الاصح في اللفظ العام اذا ورد على سبب خاص أن يبقى على
عمومه ولا يقصر على سببه كما سن الرمل في طواف القدوم لكل حاج من الذكور وان ورد
على سبب خاص قد زال وهو اغاظة الكفار حيث نسبوا لاصحاب الرسول الضعف بسبب حمي
المدية وسواء كانت الوديعة عيناً أو عرضاً عليه بينة بالدفع أم لا يمكن ان يطلع عليه أم لا قوله
منها لمن ظلمه متعلقان بأخذ ومعنى الحرفين مختلف لان الاول للتبعيض والثاني للتعدية وبمثلها

متعلق

وأمن فتنه ورذيلة توبد ليل قوله تعالى فمن اعتدى عليكم الخ وأما خبر اد الأمانة فاجيب عنه بأن

معنى لا تخش أي لا تأخذ أزيد من حقه فتكون خائناً وأماناً أخذ حقه فليس يخاف ان قال بعض من حشى كلام المؤلف قال أجدانه
حديث باطل وقال الشافعي لا أعرف له طريقاً وقدح فيه ذكر السيوطي له في الجامع الكبير (قوله ومعنى الحرفين مختلف) لا يحتاج

لذلك الاول اتحد اللفظ واللفظ لم يتحد هنا (قوله مطلق مال) أي فلا يتقيد بكونه وديعة مثلها وان اتحد معها جنسا وصفة فلا ينافي قوله بعد واخرى الخ وقوله واخرى غير جنسها (١) أي نوعها فاذا كان لا يأخذ نوعها من ذهب أو فضة فلا يأخذ غير نوعها والاخرى هذه باعتبار ما مشى عليه المصنف من عدم الاخذ (قوله بخلاف محلها) وكذا الواسفان بها في محل يجوز له السرف بها فاجرة نقلها على ربه (قوله لان الحفظ من نوع الجاه) المناسب ان يجعل تعليلا ثانيا (٣٣٥) (قوله فله أن يأخذ الاجرة) وكان الاجرة حينئذ ليست

من قبيل الجاه (قوله لانها من حيث ذاتها مباحة) أي مباح ابداءها وفيه ان اباحه القدر على ذلك لا تنافي للزوم بعد كالبيوعات والاجارات ويمكن الجواب ان ما كان مباحا لا يلزم اذا لم يكن من المعاوضات وأما المعاوضات وان كانت مباحة فانها تلزم كما هو معلوم (قوله للفاعل) أي المودع وقوله والقابل أي قابل الوديعة وهو المودع بفتح الدال (قوله وان باذن أهله) والاذن له في ذلك مكروه كافي التهذيب وهذا مال ينصبه وليه في حاقوته فان نصبه ضمن لانه انما نصبه للبائع والشراء وقبل القرض والوديعة فقد أطلق له التصرف فيضمن والمراد فيضمن وليه الناصب له لاهو (قوله وجعل) في العبارة حذف والتقدير ولانه جعل المسئلة هنا أعم فهو معطوف على لان العهد (قوله أعم) لان الاول في خصوص الامانة التي هي الوديعة وما هنا أعم من ذلك (قوله مماصون به الخ) أراد به الذي أصرفه بدليل قوله قبل بما اذا لم يصون به ماله وقوله ومما أصرفه فيه أنه عين ماصون به ماله فهو ومشكل الآن يقال ومما أصرفه أي شأنه ان يصرفه (قوله في المال المصون) متعلق بقوله يضمن وأزاد بالمال المصون الذي يملكه الصبي الذي يستحق ان ينفق عليه منه

متعلق بظلمه واللام عني من والباء سببيه وبعدها مضاف محذوف أي وليس له الاخذ منها من ظلمه بأخذ مثلها أي بسبب أخذ أخذ مثلها وقوله بمثلها أي مثلها في القدر والجنس والصفة فالمراد بمثلها مطلق مال وأخرى غير مثلها لا في الوديعة (ص) ولا أجرة حفظها بخلاف محلها (ش) يعني ان المودع يفتح الدال ليس له ان يأخذ من رب الوديعة أجرة حفظها لان العادة قاضية بذلك لان الحفظ من نوع الجاه وهو لا يؤخذ عليه أجرة كالفرض والضمان الا أن يكون مثله ممن يكرى نفسه للحراسة فله أن يأخذ الاجرة ومثله اذا جرى العرف بذلك وأولى من اشترطه بخلاف أجرة محلها فله أن يأخذ أجرة ما شغلته من المحل ما لم يكن مثله لا يأخذ أو يجز العرف بذلك أو يشترط عدم الاخذ (ص) ولكل تركها (ش) أي ولكل من المودع والمودع ترك الوديعة لانها من حيث ذاتها مباحة للفاعل والقابل فلربها أن يأخذها متى شاء وللمودع أن يرد هالي بها متى شاء (ص) وان أودع صبي أو سفيا أو أقرضه أو باعه فاتفق لم يضمن وان باذن أهله (ش) يعني ان الصبي أو السفية اذا أخذ وديعة أو قرضا أو اشترى سلعة فاتفق ذلك كلا أو بعضها فانه لا ضمان عليه فيما اتلف لان صاحبه هو الذي سلطه على هلاكه وسواء كان قبوله لما ذكر باذن وليه أم لا وهذا مفهوم من مفهوم الشرط المتقدم في باب الحجر وضمن ما أفسد ان لم يؤمن عليه وصرح به هنا لان العهد طال وتوسى وجعل المسئلة أعم مما سبق وعدم الضمان مقيد بما اذا لم يصون به ماله ولا فيضمن الاقل مما صون به ماله ومما أصرفه في المال المصون لا في غيره حيث تلف وأفاد غير (ص) وتعلق بذمة المأذون عاجلا وبذمة غيره اذا عتق ان لم يسقطه السيد (ش) يعني ان العبد المأذون له في التجارة اذا أخذ وديعة من آخر غير اذن سيده فانه يكون فيها على الامانة كغيره ان لم يتعد عليها والا ضمنها وتكون في ذمته لا في رقبته ويغرمها الا ان كالحرا اذا اذن له في التصرف اذن في الايداع لانه من ضرور يات وتؤخذ ذمته في يده من ماله الخاص به وان مستولده كأم في باب الحجر وبعبارة ومعنى تعلقيها بذمته انها لا تؤخذ من خراجة وكسبه وأمان عطية أو هبة فتؤخذ وأما غير المأذون له اذا عتق على الوديعة التي أخذها من غير اذن سيده فانه يضمنها وتكون في ذمته اذا عتق يومئذ ولا تكون في رقبته لانها ليست جنابية كسائر الجنائيات الا أن يسقط ذلك عنه سيده فيسقط عنه بأن يقول سيده أسقطت ذلك عن عبدي ولا يتبع بشئ اذا عتق لانه عيب أسقطه عن عبده فان قلت ما الفرق بين العبد وبين السفية والصبي فانها تتعلق بذمة الاول دون الاخرين فالجواب ان العبد محجور عليه لحق غيره بخلافهما فانهما محجور عليهما لحق أنفسهما فلذلك لم يلزمهما انظر أبا الحسن (ص) وان قال هي لاحد كاونيته تحالفا وقسمت بينهما (ش) يعني ان الوديعة اذا ادعاها رجلان فقال المودع بفتح الدال هي لاحد كالأولى أدري من هو منكما فانما يتحالفان وتقسيم بينهما وكذلك

(قوله حيث تلف) أي المال الذي يسده (قوله لانه من ضرور يات) أي لان الاذن في الايداع من لوازم الاذن في التصرف (قوله على الوديعة التي أخذها من غير اذن سيده) ظاهر تلك العبارة انه لو أخذها باذن السيد لكان الضمان من سيده وفي عب خلافه حيث قال وظاهر كلامه تعلقيها بذمة العبد وان اذن سيده بالايداع وهو كذلك ولا شئ على السيد ثم رأيت ما يقوى كلام عب والحمد لله (١) قوله بجنسها الذي في نسخ الشرح ومثله تأمل

(قوله بخلاف الدين الخ) بحث فيه البدر بان ذمته لم تتعلق بها الا واحدة فكيف يغرم ماثنين ثم بين ان المسئلة ذات خلاف قال ابن رشد وفي كون الدين كالوديعة وعكسه نالها التفرقة المذكورة اه (قوله ضمن قدرها لكل واحد منهما) فوضح ذلك ما نقله ابن عرفة عن محمد لوقال دفعتهما للاحد كما وجهلته وانكرا قبضها حلقا واخذاهما منه مائة مائة أى لكل واحد مائة ومن نكل فلا شئ له فان نكلا معا لم يكن على المقر الا مائة يقتسمانها دون عيّن عليه اه فاذا علمت ذلك فنعلم ان هذه التفرقة وان تبع فيها غيره ليست بصواب لان الخلاف بغرم مائة أو ماثنين جار في المسئلة ما اذا كانت بيده أو سلمها لواحدهما فقول المصنف تحالفوا قسمت بينهما أى وكذا لو خرجت من يده كما يعلم ذلك بالاطلاع على محشى نت فاذا علمت ذلك فالمعتمد انه لا يغرم الا مائة مطلقا خرجت من يده أو بقيت ويكون كلام محمد الذى أشار به بقوله اذ لوقال الخ ضعيف قد بدر (قوله فتبقى الخ) الصواب كما هو المعلوم من النقل ان القسمة تقع فى المائة والخمسين فقد نقل ابن عرفة عن النوادر تحالفوا على المائة واقسمها مع الخمسين وقال فى الشامل ولوقال لا أدري صاحب الخمسين من المائة حلفوا واقسمها هكذا بضمير التثنية (٣٣٦) فى اقسامها العائد على المائة والخمسين (قوله جعلت بيد الاعدل) أى

جعلها الشرع قال نت ويحتمل ان يجعلها الحاكم فان حصل فيها ما يقتضى الضمان كان من هى بيده ويحتمل من الاتخرا أيضا لكونه مودعا أيضا من ربه عاب والظاهر الجزم بالاول (قوله جعلت بيدهما) قال فى الشامل ولا ضمان ان اقسماها (قوله وان أودع فاسقين لا تنزع منهما) هذا ينافى قوله وأراه مثله وهما قولان والمقالة الثانية قول مخنون قال بهرام قلت وقول مخنون عندي هو الظاهر لان رب الوديعة لا يرتضى بامانة أحدهما دون الآخر ولو رضى بذلك لم يطلع الاتخرا على الوديعة ولانه فى الغاب يفحص عن حالهما وأمانتهما لقيامه فى عرف منه الخيانة انترع منه ما بيده وأيضا فانه يعلم من حالهما ما لا يعلمه غيره وليس فيها الا الحفظ بخلاف

اذا نكلا ويقضى بها للعالف دون الناك كل بخلاف الدين يدعيه رجلان فيقول من هو عليه هو لا أحدهما ولا أدري عينه فانه يغرمه لكل منهما بعد حلفهما لان الوديعة أمانة والدين فى ذمته ولوقال ليست الوديعة لواحدهما من قبل وكانت بينهما بعد حلفهما وأشعر كلام المؤلف ان هذا الحكم مع بقائها تحت يد المودع وهو كذلك اذ لوقال ردها للاحدهما فان لم يثبت أيهما هو ضمن قدرها لكل واحد منهما وهذا مع اتحاد قدرها اذ لو اختلفت بان أودعه واحد مائة وآخر خمسين ونسى من صاحب المائة وأدعاها كل منهما فقال مخنون يحلفان على المائة ويقتسمانها أو أما الخمسون الباقية فتبقى بيد المودع اذ ليس له امدع وقال بعض أصحابنا يغرم لكل منهما مائة بعد حلفهما اه وانظر حكم هذا فى الدين (ص) وان أودع اثنين جعلت بيد الاعدل (ش) يعنى ان الوديعة اذا جعلها صاحبها بيد رجلين فانها تكون بيد أعدلهما وكذلك اذا أبضع معهما بضاعة فانها تكون بيد أعدلهما كالمال يكون بيد الوصيين فانه يجعل فى يد أعدلهما فان لم يكن فى الوصيين عدل فان الحاكم يعزلهما ويولى غيرهما قال ابن القاسم ولم أسمع من مالك فى الوديعة والبضاعة شيئا وأراه مثله قوله بيد الاعدل وأولى العدل مع الفاسق ولو استويا فى العدل جعلت بيدهما وان أودع فاسقين لا تنزع منهما وقوله جعل كذلك فى بعض النسخ أى الشئ المودع وفى بعضها جعلت أى الوديعة

باب ذكر فيه العار به

والاعارة مصدر أعرت المتاع اعارة والامم منه عارية بتشديد الياء كأنهم منسوبة الى العار لان طلبها عار وقد حدها ابن عرفة مصدر واسما كما جرت عادته اذا كان للحقيقة العرفية معنيين فالمعنى المصدرى تعليل من منفعة مؤقتة لا بعوض فقوله منفعة أخرجه بتعليل الذوات وتعليل الانتفاع لان العارية فيها ملك المنفعة وهو أخص من الانتفاع كإسباغى وقوله مؤقتة

الوصية ووافق مخنون على قوله القاضي اسمعيل وأقول يمكن الجمع فيحمل قول مخنون على ما اذا كان عالما اخرج بنفسقهما وقول غيره على ما اذا لم يكن عالما * (باب العارية) * (قوله بتشديد الياء) وقد تخفف كفى القاموس (قوله لان طلبها عار) أى عيب قال بهرام ورد بانها لو كانت منسوبة له لقوالا بتعديرون لان العار عينه ياء والعارية مأخوذة من المعاورة وهو الاخذ والاعطاء يقال هم يتعاورون من جيرانهم الا وانى أى يأخذون ويعطون والعارية جائزة ومندوب اليها اه وأصله لابن عبد السلام ويرد أيضا عاسيا أى من ان الاستعارة وقعت منه صلى الله عليه وسلم والعجب فلو كان طلبها عارا لما استعار النبي صلى الله عليه وسلم ولا العجب فتدبر (قوله مؤقتة) أى لفظا أو عادة فاذا قال له أعرتك هذا العبد مثلا ولم يؤقت أحدا فانه يلزم المعتاد (قوله وتعليل الانتفاع) أى ينتفع الشخص بذاته كأن توقف بيوت على طلبه العلم يسكنونها فهذا تعليل الانتفاع أى ينتفعون بانفسهم لان ملكيتهم المنفعة بحيث يؤاخر ونها يأخذون أجرتها كما قلنا فان قلت اذا حبست بيوت على طلبه العلم لاجل ان ينتفعوا بأجرتها هل من تعليل المنفعة أو الانتفاع قلت الظاهر انه من تعليل الانتفاع فحينئذ يرد بالانتفاع ما يشمل الانتفاع بالبيوت أو بأجرتها (قوله وهو أخص من الانتفاع) أى وملك المنفعة أخص من ملك الانتفاع حذف مضاف أى فيلزم من ملك المنفعة ملك الانتفاع كما لو اكترى

دارا فقد ملك المنفعة بحيث يجوز له كراؤها وملك الانتفاع بان يتفقد بنفسه ولا يلزم من ملك الانتفاع ملك المنفعة كما اذا وقعت
بيوت على طلبه العلم للسكنى فانهم ملكوا الانتفاع بها أى بانفسهم ولم يملكوا المنفعة بحيث يكرهونها (قوله ووهبها) عطف نفسه على ملك
(قوله فانه يصدق عليه ذلك) أى وليس بعارية وانظر هل يمنع من بيعه أو يجوز واذ قيل بالجواز فهل تلك الهبة سارية على المشتري
فليس له أن يستعمله والظاهر أنه لا يمنع البيع وتكون تلك الهبة سارية على المشتري ويكون عيبا يلزم للمشتري الخيار حيث لم يعلم
بذلك وعثرة الشراء أو البقاء تحت الملك حينئذ أخذ ماله بعد الموت أو انتزاعه في حال الحياة وحرر ذلك فاني ما رأيت (قوله ويخرج الحبس
لان فيه ملك الانتفاع الخ) فيه شيء لان ما قاله ظاهر في بعض خزيات الحبس كما اذا حبس دورا على طلبه العلم للسكنى فقط ولا يشمل
ما اذا حبس دارا على طلبه العلم لسكانهم بانفسهم وأجارتها وأخذ أجرته لا انتفاع بها فهذا حبس فيه ملك المنفعة فيخرج من تعريفه
بمقتضى ذلك (قوله يخرج به الاجارة) أى والكراء لان كلا بعوض وأورد على تعريف ابن عرفة ما اذا اكرى رجل دارا سنة ثم توفي
وترك وارثا فان باريه ذلك يصدق عليه انه ملك منفعة مؤقتة بغير عوض وأجاب بان محوم نفي العوض لانه نكرة في سياق النفي يخرج
ذلك لانه بعوض للمالك المنفعة من الميت اه وأورد على هذا الجواب بانه يلزم على هذا الخروج من اشتري شيئا ثم أعاره مع انه عارية
وهو ظاهر واعلم ان الحبس يصح أن يكون مؤقتا ويصح أن يكون مؤبدا (٣٣٧) (قوله ابتداء الحكم) أراد به النذب الملزم للحكمة
والحاصل انها من حيث ذاتها

أخرج به تعليق المنفعة المطابقة كما اذا ملك العبد منفعة نفسه ووهبها اياه فانه يصدق عليه ذلك
وليس بعارية ويخرج الحبس لان فيه ملك الانتفاع لا المنفعة وقوله لا بعوض يخرج به الاجارة
وأما حدها اسم فقال رحمه الله مال ذم منفعة مؤقتة ملكت بغير عوض انتهى وأركانها أربعة
المعبر والمستعير والشيء المستعار وما به العارية والمؤلف ابتداء بحكمه افعال (ص) صح ونذب
اعارة مالك منفعة (ش) يعنى ان من ملك منفعة يصح منه ويندب له الاعارة لقوله تعالى وافعلوا
الخير لعلكم تفلحون ولقوله عليه الصلاة والسلام كل معروف صدقة ولانه عليه الصلاة
والسلام استعار وكذلك الصحابة رضى الله تعالى عنهم أجمعين وانما لم يقتصر على النذب وان
كان النذب يستلزم الحكمة لا العكس لاجل المخرجات الآتية تجميع بينهما ليفيد حكمهما
بالاصالة وليجمع بين القيود والمخرجات الآتية وقوله (ص) بلا حجر (ش) متعلق بمالك لا يصح
ولا بندب وان صح ونذب يتنازعان في اعارة فالمعنى ان مالك المنفعة بلا حجر يصح منه الاعارة
وتندب له وقوله (ص) وان مستعيرا (ش) مبالغة في صحة الاعارة منه لافي نذبها منه اذ لا
يندب لمالك المنفعة باعارة ان يعير به يعلم ما في كلام البساطى وقد ذكرته وقوله (بلا حجر)
شعرى كالصبي والعبد ولو ما ذنوبه في التجارة لانه انما اذن له في التصرف بالا عواض ولم يؤذن
له في نحو العارية الا ما كان استئلافا للتجارة واما ما ذكره فلا أوجه على من المالك فانه اذا امنعه
من الاعارة لا يعير فلا يريد حجر المال ولا فرق في الحجر الجعلي بين أن يكون صريحا أو بقرينة

(٤٣ - خرشي رابع) لزومه على رضا مالكه (قوله ولا نه عليه الصلاة والسلام استعار) هذا يدل على الحكمة (قوله لا لاجل
المخرجات الآتية) فانها مخرجة من الحكمة لامن النذب والالتوهم انها صحيحة وليس كذلك (قوله ليفيد حكمها بالاصالة) قد عرفت انه
النذب وقوله وليجمع بين القيود التي هي ملك منفعة بلا حجر وقوله بلا حجر الخ أخرج به اعارة السفينة والصبي وكذا أخرج اعارة المريض
فما زاد على الثالث فهي باطلة كالفصولى الا أنه يستثنى من المفهوم اعارة الزوجة فيما زاد على الثالث فهي صحيحة ثم الذى ينظر
لكونه قدرا للثالث أو أكثر قيمة المنفعة المعارة لقيمة ذى المنفعة أفاده في ك (قوله وأن صح ونذب يتنازعان الخ) والظاهر انه لم يعمل
واحدا لانه لو عمل واحدا لأضمر في الآخر فيقول صح ونذب وحرره (قوله اذ لا يندب الخ) لا يخفى ان عدم النذب صادق بالكراهة
وخلاف الاولى والمراد الاول فيكره للمستعير ثوبا ركبها باعارة لغيره وكذلك اذا استعار دابة للركوب كافي الاجارة والحكمة لا تنافي
الكراهة (قوله وبه يعلم الخ) عبارة تت وعاوة فاعل صح لا نائب ندب فلا يصح من عبد ولا صبي ولا سفينة ولا مجنون البساطى وجه
تعيين كونه فاعل صح انه المحدث عنه بالاصالة وأيضا بلا حجر انما هو قيد في الحكمة لافي النذب وأيضا قوله وان مستعيرا كذلك اذ لم يقل
أحد انه يندب للمستعير أن يعير بل الخلاف هل يصح أولا اه ووجه رده ان يقال ان قوله اعارة تنازعه صح ونذب فاذا كان كذلك
فلا يتم ما قاله البساطى من تعيين كون اعارة فاعل صح (قوله كالصبي والعبد) أى وحجر العبد والحاصل ان المحجور عليه لا تصح اعارته
كريض بأكثر من ثلثه (قوله فلا يريد حجر المال) أى فقط بل أراد حجر المال وغيره

(قوله من ملك المنفعة لعينه) أي ملك المنفعة لذاته أي لينتفع بنفسه ولا يؤجر ولا يهب ولا يعير ومن ملك الانتفاع بوجه من الوجوه وأراد أن ينفع غيره فانه يسقط حقه منه وتعلقه به ويأخذه الغير على انه من أهله حيث كان من أهله كما فاده عجم (قوله كسكنى بيت المدارس) أراد بيت المدارس المواضع المسماة بالخلاوى في عرف مصر وقوله والزوايا معطوف على بيت المدارس أو على المدارس ان كان في الزوايا يسوت وقوله والربط كذلك وقوله والجلوس معطوف على سكنى فهو تمثيل للانتفاع المشار له بقوله وأما ملك الانتفاع أي مثال الانتفاع كسكنى (قوله والجلوس في المساجد) بمعنى أن من كان معروفا بالجلوس في موضع من السوق أو المسجد ليس له أن يعيره وهل اذا تلفظ بالعارية يكون ذلك باطلا وكأنه لم يعرف أو يكون ذلك بمنزلة اسقاط الحق فيسقط حقه والظاهر الاول نعم اذا قلت قريضة على الثاني فيسقط حقه هذا ما ظهر (قوله المدارس) مع انها لم تكن موضوعة للضييف وأما غيره من نحو الاوقاف الاهلية كالأوقاف على زيد ونسله فيجوز بخلاف بيت المدارس فانه (٣٣٨) قاصر على كل مستحق في الحالة كالشيخنا عبد الله (قوله فلا يجوز اسكان بيت المدارس

دائما) يتعارض مفهوم هذا مع مفهوم المدة اليسيرة والظاهر انه أراد بالدام المدة الكثيرة أي ما قابل اليسيرة وان كان خلاف المتبادر (قوله ولا يجاره) أي للسكنى فيه (قوله ولا يبيع ماء الصهاريج) مناسب للمقام وليس من المقام لان ماء الصهاريج المقصد منه الانتفاع (قوله وليس للضييف بيع الطعام ولا اطعامه) نعم له اطعام الهن والسائل كافي لـ (قوله ولا يباع زيت الاستصباح) أي الذي للوقوف ويجوز استعمال القليل في غير ما وضع له (قوله معنى وهبة) أراد المصدر قال في المصباح وهبت لزيدا ما وهبته انتهى (قوله أو ان من بمعنى الخ) قال الكرمانى محجب من بمعنى اللام شاذ (قوله فلا يجوز اعارة) تفريع على المصنف (قوله نقيضا لما قبلها) أي لمقتضى ما قبلها كقوله تعالى فالتقطه فان العداوة والحزن نقيض مقتضى الالتقاط الذي هو المحبة والتبني وليس اللام للعلة لان العلة في

كقوله لولا اخوتك أو صداقتك أو ديارك ما عرتك (ص) لا مالك انتفاع (ش) تقدم ان مالك المنفعة له أن يعيره أو أمالك الانتفاع وهو من ملك المنفعة لعينه فليس له أن يعير كسكنى بيت المدارس والزوايا والربط والجلوس في المساجد والأسواق ويستثنى من ذلك ما جرت به العادة من انزال الضييف المدارس والربط المدة اليسيرة فلا يجوز اسكان بيت المدارس دائما ولا يجاره اذا عدم الساكن ولا الخزن فيه ولا يبيع ماء الصهاريج ولا يهبته ولا استعماله فيما لم تجر العادة به ويستثنى من ذلك الشيء اليسير وليس للضييف بيع الطعام ولا اطعامه ولا يباع زيت الاستصباح ولا يغطي بسط الوقف ونحو ذلك (ص) من أهل التبرع عليه (ش) يعني انه يشترط في المستعير أن يكون من أهل التبرع عليه بذلك الشيء المستعار بخصوصه فلا يجوز اعارة المسلم للكافر وكذلك لا يجوز اعارة السلاح لمن يقابل بها المسلمين وما في معنى ذلك مما لا زمة أمر ممنوع قوله من أهل التبرع عليه متعلق باعارة وضمته معنى وهبة فعدها بمن تقول وهبت داري من زيد والافالموضع للام أو أن من بمعنى اللام (ص) عينا لمنفعة مباحة (ش) هذا هو المستعار وتقدم ان العارية تشترط تحتها الانتفاع بهامع بقاء عينا فلا يجوز اعارة الامه لاجل الوطاء قوله عينا معمول اعارة لانه أضيف الى فاعله وهو مالك وهذا مفعوله الثاني ومفعوله الاول من أهل التبرع عليه لا معمول مالك خلافا للشارح سواء قرئ مالك بالتنوين ونصب منفعته أو بالاضافة اذ مالك لا يتعدى الى مفعولين وقوله عينا أي ذاتا واللام في المنفعة تشبه لام العاقبة باعتبار الايلولة أي يؤل أمرها الى استيفاء المنفعة أي عاقبة اعارة العين وما ل أمرها استيفاء المنفعة وانما لم تكن لام العاقبة لانها التي يكون ما بعدها نقيضا لما قبلها وهما ليس نقيضا لانه يجامعه فهي تشبه لام العاقبة باعتبار الايلولة كما مر (ص) لا كذا في مسما (ش) يعني ان المسلم لا يجوز اعارته للذمي لمسا فيه من اذلال المسلم وقد قال تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا فهو مثال أي لا منفعة غير مباحة كاعارة ذمي مسلما أي لمنفعته أي لخدمته الذي لان الكلام في المنفعة غير المباحة واما اعارة الذمي لمنفعة المسلم حيث كانت غير محرمة كأن يخيظ له مثلا فينبغي فيه الجواز كافي الاجارة

الندب الثواب الاخرى لانفع المعار هذا حاصله ثم أقول ان في شرط كونه نقيضا لما قبلها خلاف وقوله وما خلقت الجن (ص) يفيد عدم ذلك الشرط وقال بعض شيوخنا رحمه الله لا مانع من تعلق قوله لمنفعة باعارة (قوله لا كذا في الخ) المعطوف محذوف وقوله كذا في مثال أي لا منفعة الخ (قوله لا يجوز اعارته الخ) أي وأما هبة العبد المسلم للكافر فيجوز على ظاهر المدونة والفرق بين منع الاعارة له والهبه له صحيحة أن واهب الذات لم يقصد اذلال المسلم لكونه لم يحصر منفعته في الكافر وأيضا يجزى على اخراجه بخلاف من أعاره فانه انما قصده ان يخدمه فقصده ابتداء الاذلال فافترقا وقوله على ظاهر المدونة الخ قال أبو الحسن المراد بالجواز الماضي (قوله فينبغي فيه الجواز) أي والموضوع انه في محله كحاقوته ولا يستبد به له والا فكمروه ككونه مقارضا أو مساق له وقد تكون محظورة كان يكون في عمله تحت يده كالخدمة في بيته والارضاع له فيه ويصح ان وقعت فانت مضت وله الاجرة وحراما كعمل الخمر ورعي الخنزير

فان فانت تصدق بالاجرة وقال في المدونة وأكره للمسلم ان يؤاجر نفسه للذمي لحرق أو بناء أو حراسة أو غير ذلك وقال ابن عرفة
والاجارة على بناء دورهم ان كانت لمجرد سكنهم دون بيع الخمر فيها فكالساقاة والافيكينا والكنيسة لا والتفرقة بين الخطر والحرمه
اصطلاح لابن رشد والافهما معني كذا أفاده بعض شيوخنا (أقول) ولعل المحذور ما كانت حرمة خفيفة والحرام ما كانت حرمة
شديدة (قوله لادائه الى اعارة الفروج) أي أن اعارة المرأة للوطء يؤدي الى أن المعار نفس الفرج أي فيكون المعار المرأة تؤدي الى
كون المعار نفس الفرج وينبغي كما أفاده غيره أن يكون اعارتها للوطء كتحليلها له في عدم الحدوفى التقويم وان أبا وغيرهما (قوله
أن الخدمة فرع الملك) أي وكذا لا يستقر ملكه على من يعتق عليه لا يملك (٣٣٩) منفعتهم وكذا لا تجوز اعارة العبد والأمة لمن يعتق
عليه لا تجوز اجارته لكل منهما

انتهى (قوله واستظهر) أي قوله
أم لا (قوله لحرق) أي على حراى
شهدوا على حراى بانه رقيق ثم رجعوا
عن تلك الشهادة فان ذلك الذي
شهد عليه بانه رقيق يرجع على
الشهود الزاجعين بقيمة خدمته
للمشهود له ولا يجوز للمشهد له
ان يستترع تلك الاجرة من ذلك
العبد لانه يعترف بان أخذ العبد
لهامن المشهود وظلم لكونه رقيقا (قوله
تعتقد) أي وتلزم ان قيدت بعمل
أو اجل أو لم تقيد ولزم فيها المعتاد
والالم تلزم (قوله أو فعل) أي غير
اشارة ولا يخفى ان الفعل غير
الاشارة هي المعاطاة المشار لها
بقوله وتكفي المعاطاة (قوله
كالببيع) تشبيهه في النسب (قوله
ويكون ذلك اجارة) فيه اشارة الى
ان اجارة خبر لمبتدأ محذوف ويأتى
انه يجعله حالا فاما أن يكون اشارة
الى وجهين أو يحمل هذا على انه
حل معنى ثم بعد كتمى هذا رأيت
بهما أفاده حل اعراب فقال
مانصه يصح أن يكون اجارة خبر
كان المحذوفة ويصح أن يكون
حالا والاول أظهر وأعر به البساطى

(ص) وجارية للوطء (ش) يعني ان اعارة الجارية للوطء أو للاستمتاع لا تجوز لادائه الى اعارة
الفروج (ص) أو خدمة أغير محرم (ش) أي لا تجوز اعارة الجارية للخدمة لغير
محرمها لانه يؤدي الى الممنوع (ص) أو لمن يعتق عليه (ش) قد علمت ان الخدمة فرع الملك فلا
يجوز اعارة الجارية لمن يعتق عليه فان وقع ذلك بان اعيرت لمن يعتق عليه فان الخدمة تكون
للجارية واليه أشار بقوله (وهي لها) أي فالخدمة للجارية لا للمعير ولا للمعار له وكذلك العبد
لا تجوز اعارته لمن يعتق عليه فقوله وهي لها خاص بالفرع الأخير وليس لسيدها منعها من
اجارة نفسها فيها وهل له نزاع الاجرة أم لا واستظهر كافي مسألة الشهادة برقيق ثم رجع عنها
(ص) والاطعمة والنقود فرض (ش) تقدم ان شرط صحة العارية الانتفاع بهامع بقاء عينها
فالاطعمة والنقود اذا انتفع بها تذهب أعيانها ولهذا كانت فرضا لاعارية وفائدته انه يضمن
ولو قامت بينة على هلاكها ولو وقع بلفظ العارية (ص) بما يدل (ش) هذا هو الركن الرابع من
أركان العارية والمعنى أن العارية تنعقد بما يدل عليها من قول أو فعل أو اشارة وتكفي
المعاطاة فيها فلا يشترط فيها صيغة مخصوصة كالبيع بل كل ما يدل على تسليم المنفعة بلا عوض
(ص) وجاز أعني بغلامك لا عينك اجارة (ش) يعني انه يجوز للشخص أن يقول لا أعني
بغلامك اليوم مثالا على ان أعينك بغلامي غدا ويكون ذلك اجارة لاعارية أجاز ذلك ابن القاسم
ورآه من الرقيق ونحوه في الجواهر لكن بشرط أن يكون ما يقع به التعاون معلوما بينهما وان
يقرب العقد من زمن العمل فلو قال له أعني بغلامك أو بشورك مثالا غدا على أن أعينك بغلامي
أو بشوري مثالا بعد شهر لم يجوز لانه نقد في منافع معينة يتأخر قبضها وذلك لا يجوز وسواء اتحد
النوع كالحرث أو اختلف كالحرث والبنيان مثلا وقوله اجارة بالنصب على انه حال أي جاز
ما ذكر حال كونه اجارة أي بان تستوفي شروطها لا حال كونها عارية وحذف المؤلف متعلق
أعينك للاشارة الى التعميم فيه فبهم حينئذ لانه لا فرق بين الاتفاق والاختلاف فيما فيه
التعاون ثم ان المؤلف ذكر هذه المسئلة هنا مع انها ليست من العارية وانما هي من الاجارة
نظر الى قوله أعني والاعانة معروف (ص) وضمن المغيب عليه (ش) يعني ان المستعير يضمن
العارية اذا كانت مما يغاب عليها أي ما يمكن اخفاؤه وتغييره كالثياب والحلي والعروض
والسفينة السائرة وأما العارية التي لا يغاب عليها كالعقار والحيوان والسفينة بمحل المرمى
فانه لا ضمن عليه واذا لم يضمن الحيوان فانه يضمن سرحها وخالها وما أشبه ذلك قاله اللخمي
قال في المقدمات واذا وجب على المستعير ضمان العارية فانه يضمن قيمة الرقبة يوم انقضاء

على التمييز واستبعد اعرابه على الحال (قوله بعد شهر) وأما شهر فخاير كما صرح به عب (قوله نقد في منافع الخ) أي انه اذا قال له
أعني عبدك الآن لا أعيرك عبدي بعد شهر فيلزم عليه أنه نقد عبده المتجمل في منافع متأخرة وهي المنافع التي بعد شهر ولا يقال ان
هذه العلة موجودة فيما اذا كان بين العقد والعمل أقل من ذلك لانا نقول انه اغفر ذلك وان كانت العلة موجودة وقوله اجارة بالنصب
اشارة الى الحل الثاني وقوله معينه أي بتعيين العبد الذي تعلق به المنفعة (قوله يعني ان المستعير الخ) واذا وجدت العارية بعد
غرم قيمتها أو مثلها فانها تكون للمستعير ولا يأخذها المعير كما ان الصانع اذا غرم قيمة المصنوع اذا ادعى ضياعه ثم وجد بعد غرم
قيمته فانه يكون للصانع انتهى

(قوله فيضمن ما ينقصها الخ) مثلاً قيمتها بعد التنقيص المأذون فيه ثمانية وبعدها غير ستمائة فانه يضمن اثنين وقوله فان أعظمها الخ أي استعمالها أزيد من المأذون فيه فغطت فانه يضمن قيمتها بعد الخ مثلاً اذا كانت قيمتها بدون استعمال أصلاً عشرة وبالاستعمال المأذون فيه ثمانية فانه يضمن ثمانية وقوله عليه أي لا جـ له وقوله على ما ينقصها أي آتياً على ما ينقصها وقوله فان أراد رب العارية الخ حاصله ان قيمة ما استعملها فيه عشرة (٣٤٠) وقيمة ما ذن فيه اثنان وكانت قيمتها بعد المأذون فيه ستة فلا شك ان قيمة

ما استعملها فيه بعد اسقاط المأذون فيه أكثر لان الثمانية أكثر من الستة فأراد ان يأخذ الثمانية ولا يأخذ الستة فهل يجب لذلك قولان والظاهر القول بالاجابة لانه الموافق لماسأى في مسألة الدابة وأما اذا كانت قيمة ما استعملها فيه بعد اسقاط المأذون خمسة أو أقل وأراد ذلك فانه يجب لذلك (قوله وهل وان شرط نفيه) وأشار المصنف لمشهورية هذا بالمبالغة كما أفاده بعض الشيوخ (قوله والثاني لابن القاسم) أي وحده أي وأما الاول فقد عزي له مع أشهب (قوله في تلفها بغير بينة) هذه نسخة الشارح وفي بعض النسخ بغير بينة وليست نسخة الشارح (قوله الا ان يظهر كذبه) كان يدعى أنها ضاعت يوم الاثنين فترى عنده يوم الثلاثاء (قوله كطريق) أي تخوف طريق الخ أي بان يقول المعتبر للمستعير ان الطريق مخوفة وألا أعير الدابة لك الا بشرط الضمان فلا عبرة بذلك الشرط ولا يكون ضامناً لها (قوله مع القيام) أي قبل استيفاء العمل المستعار له وأراد بالقوات استيفاء العمل وقوله مع الشرط أي شرط الضمان فيما لا يغاب عليه (قوله بلا سببه) أي بلا صنعه أي فان تلفه الحاصل بالسوس ليس من صنعه

أجل العارية على ما ينقصها الاستعمال المأذون فيه بعد عينه لقد ضاعت ضياعاً لا يقدر على ردها لانه يتم على أخذها بقيمتها بغير رضا صاحبها فان استعمالها في غير ما ذن له فيه فنقصها الاستعمال الذي استعملها فيه أكثر من الاستعمال الذي اذن له فيه فيضمن ما ينقصها الاستعمال بعد القدر الذي نقصها الاستعمال المأذون له فيه فان أعظمها ضمن قيمتها يوم انقضاء أجل العارية على ما ينقصها الاستعمال الذي أعاره إياه عليه فان أراد رب العارية ان يأخذ منه قيمة ما استعملها فيه بعد ان يطرح من ذلك قيمة اجارة ما كان اذن له فيه لم يكن له ذلك في قول ان كانت أكثر من قيمتها في قول يكون له ذلك وأما ان كان ذلك أقل من قيمتها لم يمنع من ذلك (ص) الالبينة (ش) يعني ان الضمان في باب العارية ضمان تامة يتقضى باقامة البينة على ما ادعاه (ص) وهل وان شرط نفيه تردد (ش) أي وهل الضمان ثابت على المستعير فيما يغاب عليه وان شرط على المعتبر في الضمان في ذلك لان الضمان عليه بطريق الاصله ولا ينفعه شرطه أولاً ضمان عليه وينفعه شرطه لانها معروف واسقاط الضمان معروف عز الاول في المدونة لابن القاسم وهو له ولا شهب في العينية والثاني لابن القاسم وحكاة اللخمي والمازري وغيرهما وعلى كل حال لا يفسد العقد وقيل بفسده ويكون للمعتبر أجرة ما أعاره (ص) لاغيره ولو بشرط (ش) يعني ان العارية اذا كانت مما لا يغاب عليها كالدراب ونحوها فانه لا ضمان على المستعير فيها ولو بشرط المعتبر الضمان على المستعير والقول قوله في تلفها بغير بينة الا ان يظهر كذبه ولا عبرة بشرطه ولولا ما خافه كطريق أو مهر وشبهه وتنقلب العارية مع الشرط اجارة فيها أجرة المثل مع القوات وتفسخ مع القيام لانها اجارة فاسدة (ص) وحلف فيما علم أنه بلا سببه كسوس انه ما فرط (ش) يعني ان ما هلك من العارية بغير صنع المستعير كالسوس في الثوب وقرض الفار وحرق النار فانه بخلاف ما فرط فيه ويبرأ سواء كان مما يغاب عليه أم لا وان نكل عن اليمين فانه يغرم ولا ترد اليمين لانها عين تامة وحيث ضمن فيضمن ما بين قيمته سليماً وقيمه بما حدث فيه سواء كان ذلك كثيراً أو قليلاً (ص) وبرئ في كسر كسييف ان شهده انه معه في اللقاء أو ضرب به ضرب مثله (ش) يعني ان من استعار سيفاً أو رمحاً ونحو ذلك مما هو من آلة الحرب ليقاتل به العدو فانكسر في القتال فانه يبرأ من ذلك ان شهد له البينة أنه كان معه في اللقاء وان لم تشهد انه ضرب به ضرب مثله ومثل البينة قيام القرينة به بان تنفصل القتلى ويرى على السيف أثر الدم وما أشبه ذلك وأما ان كان المستعار غير آلة حرب كالقاس ونحوها وأتى بها مكسورة فانه لا ضمان عليه فيها ان شهدت بينة أنه ضرب بها ضرب مثله اقول وبرئ الى قوله في اللقاء فيما اذا كان المستعار آلة حرب وقوله أو ضرب به ضرب مثله فيما اذا كان المستعار غير آلة حرب فالضهير في به للشئ المستعار لا للسيف بل لما أدخلته الكاف اذا السيف انما يستعار للحرب غالباً هذا هو المعول عليه في تقرير كلام

بل من صنع السوس ولا يخفى ان هذا قد يكون مع نفي ربه في الحفظ ومع عدمه فيحلف حينئذ انه ما فرط (قوله فانه يحلف المؤلف بل من صنع السوس) يؤخذ منه انه يجب عليه تفقد العارية وكذا يجب على المورث والمودع تفقد ما في امانتهم مما يخاف بترك تفقده حصول العت ونحوه لان هذا من باب صيانة المال فان لم يفعل ذلك تفريطاً ضمن وهذا ظاهر وقد وقع التصريح به (قوله وحيث ضمن) أي وحيث نكل وضمن وقوله بما حدث أي ملتبساً بما حدث فيه مثلاً قيمته سليماً عشرة وبما حدث فيه ستة فيضمن أربعة (قوله ومثل البينة الخ) فيه نظر اذ المنقول البينة فقط كما يعلم من النقل (قوله هذا هو المعول عليه) وخلافه يجعل أو بمعنى الواو أي ان البينة شهدت بما بين يديه

معه في اللغة وانه ضرب به ضرب مثله (قوله عن الثلم) خدش اطراف السيف (قوله والرحى حفياء) لا يخفى أن الرحي مما دخل تحت
الكاف (قوله وفعل الماذون) فيه أي أبيع له فعله وانما قلنا ذلك لاجل ما أخرج به بقوله لا أضرم وأيضاً فان المثل لا يطلب بفعله وأصله
الماذون فيه خدش الجرافاتصل الضمير واستتر وهذا يندفع ما يقال انه حذف العمدة أعني نائب الفاعل (قوله ومثله) كقول مكان
الحنطة وقوله ودونه أي كشعر (قوله لا أضرم) يعني اذا كان دونه في الثقل مثلاً الا انه أضرم مما استعار له فانه لا يباح كما اذا استعار دابة
ليحمل عليها قحاً يحمل عليها حجارة أو حديد ادونه في الثقل ومن باب أولى لو كان مثله أو أزيد منه فيه (قوله وهو كذلك على الراجح)
الراجح خلافه اختلف في استعار دابة لموضع فركها الى مثله في الخزونة والسهولة (١٢٣) والبعد فهل تكت فروى على لا ضمان عليه

وقاله عيسى بن دينار في المبسوطة
وقال ابن القاسم فيها ضامن قال
محشي ت فانت ترى ان الضمان
هو قول ابن القاسم وهو الجاري
على مذهب المدونة فجعل ج ومن
تبعه كلام المؤلف شاملاً للمسافة
وانه الراجح غير ظاهر انتهى (قوله
وبين أن يأخذ الخ) استشكل بأن
الظاهر لزوم القيمة أو كراء الجميع
لا الزائد فقط لانه فيه فهو ظالم والظالم
أحق بالحل عليه وأجيب بأنه لما
كان لربها أخذ قيمتها كانت خيرته
نافية بضرره (قوله وأما اذا تعيبت
تعييباً) في خط بعض تلامذة الشارح
ان هذا في زيادة المسافة ولا فرق في
ذلك بين كونها تعطب بذلك أم لا وما
يأتي في زيادة الحل فلا تناقض وفي
عب وشب انه اذا تعيبت بزيادة
المسافة فله الاكثر من كراء الزائد
وقية العيب وحاصل ما ذكره عب
انه اذا زاد في الحل لم تعطب به
وتعيبت فعليه الاكثر من كراء الزائد
وقية العيب واذا تعيبت بزيادة
المسافة كانت تعطب به أم لا وتعيبت
فالحكم كذلك من ان له الاكثر من
كراء الزائد وقية العيب فان انتفيا
أي العطب والعيب فكراء الزائد
قياساً على ما يأتي في الاجارة

المؤلف كما استفاد من كلام الموافق والشيخ عبد الرحمن واحترز بقوله كسر عن الثلم والخفاء
أي عمالو آتى بالسيف مثلاً وما والرحى حفياء فلا ضمان عليه (ص) وفعل الماذون ومثله ودونه
لا أضرم (ش) يعني ان المستعير يفعل بالعارية ما أذن له في فعله ويفعل بها أيضاً مثل ما
استعاره له ودونه ولا يجوز له أن يفعل بها أضرم مما استعاره له فانه يضمها حينئذ اذا عطي
وظاهر قوله ومثله ولو في المسافة وهو كذلك على الراجح كما يظهر من كلامه تحت بخلاف الاجارة كما
يأتي في قوله المعطوف على ما يمنع أو ينقل للمدوان سائر الأباذنه لان فيه فسخ دين في دين قوله
لا أضرم أي لأفعل شيء أضرم دون أو مثل أو أكثر (ص) وان زاد ما تعطب به فله قيمتها أو كراؤه
(ش) يعني ان من استعار دابة ليحمل عليها شيئاً معلوماً فزاد عليها غير ذلك قدر ان تعطب بمثله
فعطيت منه فربها يخير حينئذ بين ان يضم المستعير قيمتها يوم التعدي ولا شيء له غير ذلك وبين
ان يأخذ كراء الزائد المتعدي فيه فقط لان خبرته تنفي ضرره ومعرفة ذلك ان يقال كم يساوي
كراؤها فيما استعاره له فان قيل عشرة قبل وكم يساوي كراؤها فيما حمل عليها فاذا قيل خمسة
عشرة دفع اليه الخمسة الزائدة على كراء ما استعاره له وان كان ما حملها به لا تعطب في مثله
فليس له الا كراء الزيادة لان عطيها من أمر الله ليس من أجل الزيادة فقوله ما تعطب به أي
وعطيت فالواحد وحده مع ما عطف ولم يتعرض المؤلف هنا لزيادة المسافة وقد ذكرها هنا في
المدونة وحاصلها انها اذا عطيته بذلك فلا فرق بين أن يكون مما تعطب به أم لا بخلاف زيادة
الحمل ومعنى العطب هنا التلف وأما اذا تعيبت تعيباً مقيماً للمقصود أو غير مقيم له فانه
يجوز عليه حكم التعدي المذكور فيه من التخيير حيث آفات المقصود منه بين أن يأخذ
مع نقصه أو يأخذ قيمته وبين لزوم النقص فقط حيث لم يفته (ص) كرديف (ش) يعني
ان من استعار دابة ليركبها الى موضع معلوم فتعدي وحمل عليها معه رد بقاها فعطيت
فان ربهما يخير كالتى قبلها فان شاء أخذ كراء الرديف فقط في عدم المستعير وان شاء ضمن
الرديف قيمة الدابة يوم اردافه فلو كان الرديف عبداً فانه لا شيء له من ذلك في رقبته ولا في
ذمته لا نهركبها بوجه شبهة قاله ابن يونس فالخاصل ان الرديف اذا علم بالتعدي فحكمه
حكم المستعير للمعير تضمين أيهما شاء وان لم يعلم بالتعدي فان كان المستعير معسداً فان
الرديف يتبع والى هذا أشار بقوله (ص) واتبع ان أعدم ولم يعلم بالاغارة (ش) لان
الخطأ والعسدي في أموال الناس سواء فاحترز بالقيد الاول مما اذا كان المراد في ملأ فان
الرديف لا يتبع وبالقيد الثاني مما اذا علم فان حكمه حكم المراد في فله ان يتبع من شاء منهما

واظهار تقييد قوله والا فكريه عما اذا لم تطل المدة بحيث تكون مظنة تغير الاسواق فان طالت فله الكراء معها أو قيمتها انتهى أقول
فاذا علمت ذلك فلا مانع من كون الكلام مبنياً على ظاهره ويرجع قوله وأما اذا تعيبت الخ لزيادة الحمل ويكون هذا مع ما يأتي اشارة
لتقرير في المسئلة أي مسئلة زيادة الحمل ويكون التقرير الثاني في شمر حنما وفاقا لعب ويكون ساكتاً عن العيب بزيادة المسافة
ويرجع فيه لما قاله عب (قوله واتبع ان أعدم ولم يعلم بالاغارة) المناسب ولم يعلم بالتعدي لان مناط الضمان العلم بالعداء واذا غرم
الرديف لم يرجع على المراد لان الردف يقول انما توجه على الغرم بسبيل كافي شب أي واذا غرم في صورة عدم العلم (قوله فله ان
يتبع أيهما شاء) سواء أيسر أو أعسر أو أيسر أحدهما فقط ومن غرم منهما الا يرجع على الآخر كما يأتي في تنبيهه كان الانسب تأخير

مسئلة الرديف عن قوله والافكرأوه أى لان الرديف يجرى فيه ما جرى في زيادة الحمل فان كان مما تعطب به وعطبت ضمن قيمته أو كراهه والافكرأوه (قوله وبعبارة الخ) هذا في زيادة الحمل تحقيقاً (قوله ولزمت الخ) ولم يتعرض المصنف لحكم ما اذا اتفق التقييد بالعمل والاجل وانتفى المعتاد وقد ذكر الخلاف في ذلك اللخمى فقيل المعبر بالخيار في تسليم ذلك وامساكه وان سلم فله استرداده وان قرب وقيل يلزمه القدر الذي يرى انه أعار مثله (قوله وله الاخراج في كبناء) أى ولو بقرب الاعارة لتفريطه حيث لم يقيده العلم ان ابن غازى قال ان كلام المصنف متناقض فقوله والا فالمعتاد خلاف ما فيها الا ان ابن يونس صوبه وقوله وله الاخراج وفاق لما في المدونة وقد عددهما ابن الحاجب قولين وقبله ابن عبد السلام وابن عرفة والمصنف فلو قال والا فالمعتاد على اخرج وفيه له الاخراج في كبناء الخ لاجاداه وهو صحيح كما قاله الخطاب وقال عجب تنبيه قوله (٣٤٣) والا فالمعتاد نحوه لابن الحاجب ودخل فيه ما استعير للبناء والغرس وما استعير

لغيرهما كاعارة الدابة للركوب والعبد للخدمة وان كان الذي يجب به الفتوى أن المعتاد لا يلزم فيما أعير لغير البناء والغرس ولا فيما أعير لبناء وغرس قبل حصولهما وأما بعد فيلزم المعتاد الا ان يدفع المعبر المستعير ما أنفق في البناء والغرس أو قيمة ما أنفق على ما ذكره في قوله وله الاخراج في كبناء الخ فظهر مما قررنا ان قوله والا فالمعتاد ليس على عموم بل في شئ خاص وهو ما استعير للبناء والغرس وحصل الا ان قوله وله الاخراج في قوة المستثنى منه اه وتبعه عاب اذا علمت ما قاله الخطاب فلا يظهر ما قاله عجب ولا ما قاله شارحنا فالواجب الرجوع لما قاله الخطاب في تنبيهه في ما قاله المصنف من ان قوله وله الاخراج الخ بخلاف من استأجر من شخص أرضاً برأحة مدة طويلة كسبعين سنة على مذهب من يرى ذلك وغرس وبنى فيها ثم مضت تلك المدة وأراد المأجر اخراج

(ص) والافكرأوه (ش) يشمل ثلاث صوراً اذا زاد عليها في الحمل أو الرديف ما لا تعطب مثله عطبت أم لا أو زاد عليها ما تعطب به ولم تعطب فليس لربها في هذه الاحوال الا كراه الزائد فقط ولا خيار له وفي بعض النسخ والافكرأوه أى وان كان الرديف عالماً بالاعارة فهو كمرده فلربها ان يضمن من شاء منهم اما القيمة واما الكراه ومن غرم منهم ما لا رجوع له على الاخر وبعبارة ثم اذا زاد ما تعطب به ولم تعطب لكن ان عيبت فانه يلزمه الا كثر من كراه الزائد وقيمة العيب كما ذكره اللخمى وأما اذا زاد ما لا تعطب به وتعيبت فان له كراه الزائد لانها اذا عطبت في هذه الحالة ليس فيها الا كراه الزائد فاولى اذا تعيبت (ص) ولزمت المقيدة بعمل أو أجل لانقضائه والا فالمعتاد (ش) يعنى ان العارية اذا كانت مقيدة بعمل كزراعة أرض بطنافاً كثر مما لا يخلف كقمح أو مما يخلف كقصب أو بأجل كسكنى دار شهر أو مثلاً فانها تكون لازمة الى انقضاء ذلك العمل أو الاجل وان لم تكن مقيدة بعمل ولا بأجل كقوله أعرتك هذه الارض أو هذه الدابة أو هذه الدار أو هذا الثوب وما أشبه ذلك فانها تلزم الى انقضاء مدة ينتفع فيها بعلمها عادة لان العادة كالشرط ومحل لزوم المعتاد فيما أعير لغير البناء والغرس أو فيما قبل حصولهما أو بعد الحصول حيث لم يدفع المعبر للمستعير ما أنفق وأما ان دفع ما أنفق في البناء أو الغرس فله الاخراج قبل المعتاد والى هذا أشار بقوله (ص) وله الاخراج في كبناء ان دفع ما أنفق وفيها أيضاً قيمته وهل خلاف أو قيمته ان لم يشتره أو ان طال أو اشتراه بغبن كثير أو بئلات (ش) يعنى انه اذا أعاره أرضه يبنى فيها بناء أو يغرس فيها غرساً فلما غرس أو بنى أراد اخراجه بقرب ذلك فله ذلك بشرط أن يدفع للمستعير ما أنفق وكفاه على ذلك البنيان أو الغرس وفي المدونة في موضع آخر ان دفع اليه قيمة ما أنفق فالحق ان لمالك فيها واختلف الاشياء هل ما وقع لمالك في هذين القولين خلاف أو ليس بخلاف فن قال خلاف اكتب في بظاهر اللفظ ومن قال وفاق قال محل اعطاء القيمة اذا أخرج المستعير المأوى كالجبر ونحوه من عنده وأما لو أخرج ثمناً من عنده فاشترى به المأوى فانه يدفع له ما أنفق وهذا أو يل عبد الحق فانه قال يحتمل التوفيق بثلاثة أوجه وهذا أحدھا الثاني ان محل دفع القيمة اذا طال الزمان

لان

المستأجر ويدفع قيمة بناءه منقوضاً فانه لا يجاب الى ذلك ويجب عليه ابقاء البناء والغرس في أرضه

وله كراه المثل في المستقبل ونص على هذا في التوضيح باب الشفعة انتهى (قوله أو ان طال الخ) لا يخفى ان الضمير باعتبار هذا التأويل يكون الضمير في قيمته ليس راجعاً لما أنفق بل للمنفق عليه وهو الغرس والبناء (قوله وهو تأويل عبد الحق) أى مع باقي التأويلات كما يدل عليه ما بعد (قوله فانه قال الخ) هذا صريح في أن الاحتمالات كلها عبد الحق أقول كيف هذا وقد قال في توضيحه وقيل ما أنفق اذا لم يكن فيه تغاين أو كان فيه تغاين يسير ومرة رأى القيمة أعدل اذ قد يسامح مرة فيما يشتري به ومرة بغبن فيه قاله أى عبد الحق في النسكت فهو على هذا خلاف لاعلى الاولين اه فهذا صريح في ان عبد الحق ذكره على وجه الخلاف لاعلى الوفاق وانما ذكره على وجه الوفاق ابن رشد (قوله اذا طال الزمان الخ) أى فاعتبر قيمة البناء على تلك الحالة ولا يخفى أن القيمة على تلك الحالة قليلة وهذا كلام ظاهر لا يخفى غير ان ابن يونس ذكر ما يخالف ذلك فقال هذا التأويل خطأ والصواب عكسه لان القيمة تعتبر يوم البناء أى تمامه ويوم الغرس ولا شأن به مع الطول بعد معرفة صفة البناء وبمعنى ومع القرب لا يحصل ذلك فالواجب أنه يدفع له مع الطول ثمن

ما أنفق ومع عدمه القيمة عكس هذا التأويل وأجيب بما يستفاد من كلام ابن رشد بان هذا فيما اذا كان الجدار باقيا ولو حصل منه ضعف قوة عن حاله جديد أو هدم يسير لا يمنع معرفته بصفته جديد أو ما اذا حصل فيه من الهدم ما يمنع صفته جديد أو قال جوع لما ذكره ابن يونس اه (قوله وعلى هذا ان لم يطل الزمن) عبارته في توضيحه في بيان ذلك وقيل ما أنفق اذا كان بالقرب جدا اليوم واليومين وقيمة ما أنفق اذا طال الامد لانه تغير بانتفاعه اه (قوله وأجاب بعض الخ) لا يخفى كما قال بعض الشيوخ ما في هذا الجواب اذا المستعير انما دخل على مدة ثم يخرج وأما تجوز ما ذكره فهو من باب الطمع فلا ينبغي اعتباره (٣٤٣) وقال عجم ولعل المراد بالتأيد المدة المعتادة في العارية المطلقة (قوله

لان البناء يتغير بالاتفاق به اذا طال زمنه وعلى هذا ان لم يطل الزمان فانه يدفع ما أنفق الوجه الثالث أن محل دفع القيمة اذا اشترى المؤن بغبن كثير وعلى هذا ان لم يكن اشترى ذلك بغبن أصلا أو بغبن يسير فانه يدفع له ما أنفق واذا أعطاه قيمته يوم البناء قائما فعنه على التأيد واستشكل ذلك بان المستعير لم يدخل مع المعير على التأيد وأجاب بعض بان المستعير لما كان محجوزا أن لا يخرج منها كان له القيمة على التأيد (ص) وان انقضت مدة البناء أو الغرس فكأن الغصب (ش) يعني ان من أعار شخصا أرضه لينبئ فيها أو يغرس غرسا الى مدة معلومة ثم انقضت مدة البناء أو الغرس المشتربة أو المعتادة فان المستعير يصير حكمه حكم الغاصب فان شاء ربحها أو بقلع بنائه أو شجره وتسوية الارض أو أمره ببقاء ما فعل ويدفع له قيمة ذلك منقوضا بعد أن يحاسبه باجرة من يسوى الارض ويسقط من القيمة الا أن يكون الغاصب من شأنه تولى هدم أو قاع ذلك بنفسه أو بعبيده أو نحو ذلك فانه يأخذ قيمة ما ذكره كاملة من غير اسقاط من يسوى الارض وشبه المؤلف المستعير بمسئلة الغاصب المشار اليها في باب الغصب بقوله وفي بنائه في أخذه ودفع قيمة نقضه بعد سقوط كلفه لم يتولها وان لم يتقدم لها ذكر اشهرتها وانما كان المستعير كالغاصب مع أنه ما ذون له في البناء والغرس لانه دخل على ذلك لتحديده بزمن قد انقضى (ص) وان ادعاها الاخذ والمالك الكراء فالقول له بيمين الان يأنف مثله عنه (ش) يعني أن من ركب دابة لرجل الى مكان كذا ورجع بها فقال أخذتها منك على سبيل العارية وقال ربه ابل أكثر بينهما فالحق قول المالك انه اكراها له ويختلف على ذلك قال في التوضيح اما باعتبار لزوم العقد فلا كلام واما باعتبار الاجرة فان أتى بما يشبه أجره والارد الى أجرة المثل انتهى الا أن يكون المالك مثله لا يكرى الدواب لشرفه وعلو مقامه فان القول حينئذ قول المستعير بيمين فان نكل فالقول قول رب الدابة بيمين وياخذ منه الكراء الذي زعم انه اكراها به فان نكل أخذ أجره مثله الى الموضع الذي ركبها اليه ومثل هذا التفصيل فيما اذا أسكنه معه في دار سكناه وأما ان أسكنه بغيرها فالقول قول ربه انه اكراها ولا يرعى كون مثله ذا قدر ورفعة أم لا ومثل دار سكناه في التفصيل المذكور الثياب والاشية قاله ابن عرفة (ص) كزائد المسافة ان لم يزد (ش) التشبيه في ان القول قول المالك بيمين والمعنى ان المعير والمستعير اذا اختلفا فقال المعير أعرتك منافع دابتي مثلا من مصر الى العقبة وقال المستعير الى الازلم فان كان تنازعهما قبل ركوب النهاية فالقول قول المعير بيمينه وان كان تنازعهما بعد أن ركب المستعير النهاية أو بعضها فالقول قوله بيمينه في نفي الكراء ان رجعت وفي نفي الضمان ان هلكت واليه أشار بقوله (ص) والا فلا مستعير في نفي الضمان والكراء (ش) أي والابان ركب المستعير النهاية أي ركب

فكأن الغصب) في ك وجوده عندى مانصه ولو اشترط المستعير ان المدة اذا انقضت لا يكون كالغاصب فالظاهر أنه يعمل بالشرط كالمستأجر اه (قوله ويدفع له قيمة ذلك منقوضا) أى ان كان له قيمة (قوله وان ادعاها الاخذ) بيق عكس كلام المؤلف وهو ما اذا ادعى المالك الاعارة والاخر يدعى الشراء لها فالقول للمالك لان القول قول من ادعى عدم البيع كاذكره في ك (قوله ويختلف على ذلك) فان نكل فله مستعير بيمين فان نكل غرم الكراء بنكوله (قوله اما باعتبار لزوم العقد فلا كلام) أى في انه مصدق في كون العقد عقدا جارة (قوله فان نكل فالقول قول رب الدابة) هذا ذكره وت نحوه لبرام عن أشهب ولا يخفى ما فيه من البعد والاقرب ما ذكره غيره وهو انه اذا كان يأنف مثله فالقول قول المستعير بيمينه فان نكل حلف المالك وأخذ ما ادعاه من الكراء الا أن يزيد على أجرة المثل فان نكل فلا شيء له ثم بعد كتبى هذا رأيت محشى تت صرح بانه في النوادر وذكر نصها لكنه قال انظر قول أشهب هل هو وفاق

أو خلاف اه (قوله ان لم يزد) صادق بثلاث صور ما اذا لم يحصل ركوب أصلا أو اختلف في اثناء المسافة التي ادعاها المعير أو في آخرها ليكن ان كان اختلفا فها قبل الركوب أو في اثنائه خير المستعير بين أن يركب الى الموضع الذي حلف عليه المعير أو يترك فان خيف منه ان يتعدى المسافة توثق منه قبل تسليمها اليه لئلا يركب ما ادعاه (قوله والا فلا مستعير الخ) ثم ان كان ما ادعاه اكثر مما زاده فلا يقبل قوله الا فيما زاده فقط ولا يقبل قوله في الباقي وانما يكون القول قوله في نفي الضمان والكراء ان اشبه وحلف حلف الانحرام لا (قوله في نفي الضمان والكراء) صرح بذلك رد القول اشبه القول قوله في نفي الضمان فقط لا في نفي الكراء

(قوله كلا او بعضا) لكن اذ اركب البعض القول قول المستعير فيما ركب فقط لا فيما بقي (قوله وان رسول الخ) قال بهرام يريده انه لا فرق في حكم هذه المسئلة بين ان يكون المعار قبضه رسول المستعير او قبضه المستعير نفسه ولا فرق بين ان يكون الرسول مصداقا للمستعير او المستعير او مكذبا له ما لا نه انما شهد على فعل نفسه اه (قوله فهو مباغلة في المسئلةين) أقول لا يخفى أنه اذا كان رسول المستعير لا تظهر المباغلة الا بالنسبة لكون القول (٣٤٤) قول المستعير فتأمل (قوله بمعنى الخ) جواب عما يقال ان فعل الرسول هو اتيانه

بالدابة من المعير لان فعله السير لازيد من المسافة وأجاب عجب بان المراد بفعل نفسه اللفظ الصادر منه وسماه فعلا لانه فعل اللسان (قوله بخلاف الوديعة) أي فانه يشهد على الصيغة وهي كونها صدقة فلذا احتج بشهادته واذا تأملت تجد الشاهد هنا شهد عليه ولم يقبل وفي باب الوديعة شهد عليه وقبل مع أنه رسول في صورتين فيقال ما الفرق بين المسئلةين فما أجب به الشارح لا ينفع أصلا لان قوله انه شهد لنفسه لا يسلم لان الموضوع ان الرسول مخالف للمستعير فلم يكن شاهدا له (قوله يجوز الرهن) أي شهادته بانه حاز الرهن قبل حصول المانع (قوله والتعليل في هذه ظاهر) أي مسئلة الامين بخلاف مسئلةنا فلماذا احتجاج للتأويل المتقدم فتدبر (قوله الا ان يكون قبضه الخ) هذا هو المعتمد وما في الشامل من أنه يصدق بيمين في رد ما لم يضمن وان قبضه بيمينه لا فيما يضمن ولو قبضه باليمينه له على المنصوص ضعيف (قوله ثم حلف الرسول وبرئ) حاصل ما نقله محشي تنان ما قاله ضعيف وان الرسول يضمن وكذا قوله بعد فعله وعليهم اليمين فقد قال وقوله وعليه وعليهم اليمين

المسافة التي فوق دعوى المعير كلا أو بعضا وقوله (ص) وان رسول مخالف (ش) راجع لما بعد الكاف فهو مباغلة في المسئلةين أي القول قول المعير ان لم يرد وان رسول مخالف له وان زاد فالقول للمستعير وان رسول مخالف له والفرق بينه وبين مسئلة وان بعثت اليه بمال فقال تصدقت به على وانكرت فالرسول شاهد ما أشار اليه بعض وهو انه في العارية انما شهد على فعل نفسه بمعنى أن الرسول لما قبض العارية من المعير فكأنه هو المستعير القابض فقد شهد على فعل نفسه أي أنه شهد لنفسه بخلاف الوديعة ومثل ما هنا شهادة الامين بعد المانع يجوز الرهن في أنها غير معتبرة لانها شهادة على فعل نفسه والتعليل في هذه ظاهر (ص) كدعواه رد ما لم يضمن (ش) تشبيه في تصديق دعوى المستعير أيضا والمعنى انه اذا ادعى أنه رد العارية التي لا يغاب عليها الى صاحبها فانه يصدق لان القاعدة أن من قبل قوله في الضياع والتلف قبل قوله في الردي من دفعه اليه الا ان يكون أخذه بينة مقصودة للتوثيق فانه لا يقبل قوله في رده الا بينة ولورد العارية التي لا يغاب عليها مع عبده أو مع رسوله أو نحوه ما افتتفت فانه لا ضمان عليه لان عادة الناس جارية بذلك ولولم يعلم ضياعها أو تلفها لا يقول الرسول وأما اذا ادعى رد العارية التي يغاب عليها فانه لا يصدق في ذلك ولولم يقبضها بيمينه وهذا مفهوم قوله ما لم يضمن وهذا التقرير مستفاد من كلام المواق عن مطرف ونحوه في شرح ه وصرح في الشامل بانه يقبل دعوى المستعير رد ما لم يضمنه ولو قبضه بيمينه فان قيل لم يضمن هنا ما لا يغاب عليه حيث قبضه بيمينه كفي الوديعة وما شابهها قيل لما كانت العارية معروفة اغتفر فيها ما لم يغتفر في غيرها فجعلوا قبول قوله من غام المعروف (ص) وان زعم انه مرسل لاستعارة حلى وتلف ضمنه مرسله ان صدقه والا حلف وبرئ ثم حلف الرسول وبرئ (ش) يعني أن الرسول اذا أتى الى قوم فقال لهم أرسلني فلان لاستعير له منكم حليا فصدقه ودفعوا له ما طلبه منهم ثم انه تلف منه قبل وصوله اليهم بدليل قوله بعده وان قال أو صلته لهم فان صدقه من أرسله على ذلك فانه يضمنه ان كان مما يضمن ويرأ الرسول وان لم يصدق انه أرسله لاستعارة ما ذكر فان المرسل يحلف بالله الذي لا اله الا هو ما أرسله ويرأ وتكون العارية هدرا أي لا ضمان على واحد منهما فقله وتلف عطف على مرسل أي وزعم أنه تلف وأما لو ثبت تلفه وقد صدقه المرسل على الارسال فلا ضمان لا انتفاء موجب الضمان أو ان الواو وال الحال ومفهوم حلى انه لو كان المستعار مما لا يضمن كالدابة مثلا فلا يكون الحكم كذلك والحكم انه لا ضمان على الرسول ان لم يعترف بالعداء (ص) وان اعترف بالعداء ضمن الحر والعبد في ذمته ان عتق (ش) يعني ان الرسول اذا اعترف بالتعدى في أخذ العارية وتلف منه فان كان سراحا فانه يضمنها عاجلا وان كان عبدا فانه يضمنها في ذمته ان عتق يوما لا في رقبته

وظاهره

وأما الثاني فالرسول دفع لغير اليد التي

دفعت اليه بغير اشهداء فيعزم على المشهور صرح به في معين الحكم وقول الزرقاني ان أقروا بالارسال ضمنوا غير ظاهر (قوله أو ان الواو الحال) أي اما عاطفة واما الواو الحال أي والحال انها تلفت أي بالزعم لا بالبينه ليتوافق العطف والحالية (قوله والحكم انه لا ضمان على الرسول) أي كالأضمان على المرسل وانظروا ان يقول لا ضمان على المرسل عند التصديق لان فرض الكلام أولافي المرسل والرسول لا ضمان عليه (قوله والعبد في ذمته) أي وللسيد اسقاطه

(قوله فعلية وعليهم اليمين) فان نكلا وانكلا فالغرم عليه وعليهم سوية وان حلف ونكلا فالغرم عليهم فقط وعكسه عليه فقط (قوله فان المرسل) أي جنس المرسل فلا ينافي الجمع الذي في المصنف (قوله فكان القياس) أي وان كانت الواو لا تقتضي ترتيبا وان أقروا بكونه رسولا ضمنوا كافي الأولى التي هي قوله وان زعم الخ (قوله وفي علف الدابة قولان) الراجح انه على رجاها كما أفاده شيخنا السلموني (قوله وظاهره الخ) أي خلافا لبعض المفتين هو على المعير في الليسلة والليلمين وعلى المستعير في المدة الطويلة والسفر البعيد **باب الغضب** (قوله غصبه منه وغلبه سواء) أي انهما بمعنى أي الغضب والغلبة وقوله والاغتصاب مثله أي مثل الغضب في انه أخذ الشيء ظلما الا ان الذي في الجوهرى خلاف ذلك ونصه الغضب أخذ الشيء ظلما يقال غصب منه وغصب عليه بمعنى والاغتصاب مثله اه كلام الجوهرى وهو الذي تنضح به العبارة وأما (٣٤٥) على كلام الشارح فيكون في العبارة شئ لان مقتضى قوله والاغتصاب

وظاهره ولو مأذونه في التجارة وهو مشكل والذي ينبغي ان المأذون كالخرف في أنه يضمنه في ذمته عاجلا كما في الوديعة وقوله ضمن الحر أي ان لم يكن سفيها ولا فلا ضمان عليه لتفريطهم في عدم اختبار حاله والصبي كالتفريط (ص) وان قال أوصاته لهم فعلية وعليهم اليمين (ش) يعني ان الرسول اذا قال أوصت الخلى الذي استعيرته الى من أرسلني وأكذبوه وادعوا عدم إرساله وان لم يصلهم وقد تلف الخلى فان المرسل يخاف أنه لم يرسله ولم يوصله اليه أي ويرأثم يخلف الرسول لقد أوصله اليهم ويرأثمون تكون العارية هدايا ويبدوا باليمين فكان القياس فعليهم اليمين ثم عليه اليمين وجهه أنهم يبدون في الضمان فقد موافق اليمين كذلك (ص) ومؤنه أخذها على المستعير كردّها على الاظهر وفي علف الدابة قولان (ش) يعني ان الاجرة في نقل العارية على المستعير كما ان كلفة ردها الى صاحبها على المستعير على ما استظهره صاحب المقدمات لانه معروف صنعه فلا يكلف اجرة معروف صنعه وأما علف الدابة المستعارة وهي عند المستعير هل هو عليه أو على المعير اذ لو كانت على المستعير لكان كراء وربما كان علفها أكثر من الكراء فتخرج العارية الى الكراء في ذلك قولان وظاهره جرى القوالين ولو طالت المدة وهو كذلك والعلف بفتح اللام أي ما يعلف به وأما بالسكون فهو تقديم العلف للدابة فهو على المستعير قولان واحدا ولا مفهوم للدابة بل كل ما يحتاج للذئق كذلك ولم يجرى ذكر الغضب في كلامه أخذنا كحقيقته فقال

(باب) ذكر فيه الغضب وما يتعلق به

وهو لغة أخذ الشيء ظلما قال الجوهرى أخذ الشيء ظلما غصبه منه وغلبه سواء والاغتصاب مثله اه فمعنى الغضب لغة أعم منه شرعا المشار اليه بقول ابن عرفة أخذ مال غير منفعة ظلما قهر الانحرف قتال فيخرج أخذه غيلة اذ لا قهر فيه لانه بموت مالكه وحرا به قوله غير منفعة أخرج التعدي وقوله ظلما أخرج به أخذه عن طيب نفس وقوله قهرا أخرج به السرقة وقوله لا الخوف قتال أخرج به الحرا به وظاهر كلام الشيخ انه أخرج الغيلة بقوله قهرا قال اذ لا قهر في قتال الغيلة لانه بموت مالكه وقد اعترض على تعريف ابن الحاجب بما يعلم بالوقوف عليه وقد تبع المؤلف ابن الحاجب بقوله (ص) الغضب أخذ مال قهرا

(٤٤ - خرشي رابع) أخرج التعدي أي لان التعدي غصب المنفعة لا غصب الذات (قوله أخرج به السرقة) لان القهر لا يلحق المسروق منه في حال السرقة بل بعدها فتحصل انه خرج بقوله قهرا شيئا الغيلة والسرقة خلافا لظاهر كلام ابن عرفة وقوله وظاهر كلام الشيخ أي ابن عرفة وقوله قال أي لان الشيخ الذي هو ابن عرفة قال وقوله وقد اعترض على تعريف ابن الحاجب أي لان قضيته أن أخذ المنفعة يقال له غصب مع انه اغما يقال له تعدد شيئا أي ان بعض الشراح يقول في قول المصنف أو غصب منفعة فتلف الذات ان اطلاق الغضب تجوز أي لان الغضب أخذ الذات لا المنفعة (قوله أخذ مال) يخرج لا أخذ الحر وهو من اضافة المصدر لمفعوله والفاعل محذوف أي أخذ آدمي مالا والمراد بالاخذ الاستيلاء وقوله أخذ يشمل ماذا كان الاخذ حقيقة وهو ظاهر أو حكما فيدخل فيه أو فسخ قيد عبد ثلثا بآتي على انه من أمثلة الغصب لان جعل تشبيها لكن يشترط في الآدمي الغائب أن يتناوله عقد الاسلام أو الذمة ولذا قال القرافي الغاصب كل ادى تناوله عقد الاسلام أو الذمة والقيد الاول تحرز من البهمة تلج برجرح الجماء

جبار والاخير تحرز عن الطرب في فانه لا يضمن المغصوب في القضاء، وأما في القضا فالمشهور بخاطبته بفروع الشريعة وقهر حال مخروجة للقبلة والسرقة والخيانة والاختلاس لان القهر انما يحصل بعد لالاحالا الاختلاص الحائن هو الذي يأتي جهره ويذهب جهره والمحتاس هو الذي يأتي خفيه ويذهب جهره (قوله ونحوه) أي كالفاسب (قوله على وجه يتعذر معه الغوث) أي لان من يقطع الطريق لا يجد من يغيبه بخلافه في الحضر فيجهد من هو أعلى منه فيستغيث به فحكمانا الات محاربون لانه لا يوجد من يستغاث به منهم (قوله من حيث الجلة) أي في بعض الاحوال أي لان المحارب حاله معلوم من كونه يقتل أو يصلب بخلاف الغاصب يؤدب فقط (قوله والا فهي الغصب) أي وان لم نقل مخالفة من حيث الجلة بل قلنا (٣٤٦) مخالفة للغصب في جميع الاحوال فلا يصح لانها الغصب بلاشك أقول اذا

كانت الغصب بلاشك فهي موافقة له في جميع الوجوه فلا يصح قوله مخالفة والحاصل ان أراد الشارح بذلك عرفا فلا يصح لانها غيره وان أراد لغته فهي من أفراد الغصب لغة ولا كلام لنا في المعنى اللغوي (قوله أو مال ولدوله) أي فلا يكون من الغصب كما في المقدمات وفرض المسئلة ان الاب غير محتاج وقال الزرقاني يبنى فهو كلام المصنف له حيث لا حاجة فيكون أخذه من الغصب وان كان لا يؤدب لحق الابوة ولا يخفى ان قوله أو مال ولدوله شامل للجد من جهة الاب ومن جهة الام وفي نت الاوالد من ولده والجد للاب في حقيقته قبل لا يحكم به بحكم الغصب اه فقصيته ان الجدة من جهة الام غاصب وان كان لا يقطع للشبهة فلا ينافي انه يؤدب كذا أفاد ابن عب والحاصل ان قضية كلام شارحنا انه لا يؤدب فيكون مخالفا له (قوله وأدب) أي وجوبا باجتهاد الحاكم (قوله فانه يؤدب) أي يضرب ويسجن (قوله على الزنا ونحوه) أي كالسرقة (قوله وأما البالغ فيؤدب اتفاقا) فيه إشارة

تعديا بالحرابة (ش) قوله أخذ مال كالجنس وقوله قهرا أخرج به ما يؤخذ لا على وجه القهر والغلبة بل على سبيل الاختيار كما أخذ الانسان وديته ونحو ذلك فان ذلك لا يسمى غصبا وقوله تعديا أخرج به ما اذا أخذ مال من المحارب ونحوه فانه وان كان قهرا لكنه ليس تعديا ولما كانت هذه القيود تشمل الحرابة وتنطبق عليها أخرجها لانها أخذ المال على وجه يتعذر معه الغوث فاقتزافا أحكامها مخالفة لاحكام الغصب من حيث الجلة والا فهي الغصب بلاشك وكلام المؤلف لا يشمل أخذ الاب مال ولده أو مال ولدوله لان له فيه شبهة فلا يصدق عليه ان أخذه تعديا اذ المتعدى هو الذي ليس له مستند شرعي (ص) وأدب مميز (ش) يعني ان الغاصب اذا كان مميزا فانه يؤدب وجوبا ويسجن لحق الله باجتهاد الحاكم بعد ان يؤخذ منه ما غصبه وأدبه لاجل الفساد فقط لاجل التحريم كما يؤدب على الزنا ونحوه تحقيقا للاستصلاح وتهذيب الاخلاق وكذلك تضرب البهائم استصلاحا وتهذيبا لاخلاقها ومفهوم مميز عدم أدب غيره وأما البالغ فيؤدب اتفاقا وقوله وأدب ولو عفا عنه المغصوب منه لانه حق لله دفع الفساد في الارض (ص) كمدعيه على صالح (ش) تشبيهه في الادب والمعنى ان من ادعى الغصب على رجل صالح فانه يؤدب والمراد به من لا يشار اليه بالغصب لا الصالح العرفي وهو القائم بحقوق الله وحقوق العباد حسب الامكان (ص) وفي حلف المجهول قولان (ش) يعني ان الغاصب اذا كان مجهول الحال وهو الذي لا يعرف بخير ولا بشر فهل يلزمه يمين أنه ما غصبه أولا يلزمه يمين قولان والثاني أظهر لان القاعدة ان كل دعوى لا تثبت الا بعدلين فلا يمين بمجردها والغصب من باب التبرمج وهو لا يثبت الا بعدلين وأما المعروف بالعداء فانه يضرب ويسجن ويطلب مجنبه بل قال بعض الاثمة يخلف في السجن رهل يؤخذ باقراره في حال التهديد والضرب أم لا ثالثها ان عين السرقة أو أخرج القليل لكن المؤلف مشى على خلاف هذا في باب السرقة حيث بالغ على عدم الأخذ بقوله ولو عين القليل أو أخرج السرقة وعلى القول بخلف المجهول أو كان المدعي عليه منهما ونكل فان كانت دعوى تحقيق فلا يقضى عليه حتى يرد اليمين على المدعي ويخلف وان كانت دعوى اتهام فالظاهر انه يغرم بمجرد النكول وسكت المؤلف عن أدب المدعي على مجهول الحال وقد ذكر ابن يونس انه على القول بخلفه لا يلزم راميته شيء ويفهم منه انه على القول بانه لا يخلف بمنزلة الصالح أي على راميته بالغصب الادب (ص) وضمن بالاستيلاء (ش) فاعل ضمن هو المميز وغيره والمعنى ان الغاصب يضمن الشيء المغصوب بالاستيلاء أي يتعلق الضمان به والمراد بالاستيلاء بمجرد حصول الشيء

الى ان قول المصنف وأدب مميز أي على المشهور رأي وقيل لا يؤدب حكى القولين في المقدمات (قوله من لا يشار اليه بالغصب) وان كان يشار اليه بغيره (قوله وأما المعروف بالعداء) أي كان غصبا أو غيره (قوله ثالثها ان عين السرقة) أي في مقام السرقة والا فتحت في مقام الغصب فنقول ان عين المغصوب (قوله أو كان المدعي عليه منهما) أي عند الناس وهو المعروف بالعداء ومفاده انه اذا كان المدعي عليه منهما يطالب بالخلف قطعا (قوله هو المميز وغيره) المناسب للمميز فقط لقوله بعد والافتقار وكتب بعض الاشباخ مانعه لا يقال غير المميز شيئا فلا يدخل هنا لاننا نقول التردد ضعيف والراجح الضمان والخلاف الا في انما هو فيما يضمنه وأما أصل الضمان فقد علم من قوله وضمن بالاستيلاء (قوله والمراد بالاستيلاء الخ) أي فالمراد بالاستيلاء الحاصل بين رب الشيء

المغضوب في حوز الغاصب ولكن لا يحصل الضمان بالفعل الا اذا حصل مفوت يوم الاستيلاء ولو سماوى أو جناية غيره وفائدة تعلق الضمان بمجرد الاستيلاء انه يضمن قيمته حيث حصل المفوت يوم الاستيلاء لا يوم حصول المفوت والكلام هنا في ضمان الذات وأما ضمان الغلة فسيأتي انه لا يضمنها الا اذا استعمل وهذا في غاصب الذات وأما غاصب المنفعة فسيأتي انه يضمن المنفعة وان لم يستعمل فيما عدا البضع والحر وأما الذات فلا يضمن بمجرد الاستيلاء على ما يأتي في قوله أو غصب المنفعة فتلفت الذات ومنفعة البضع والحر بالتقويت وغيرهما بالفوات (ص) والا فتردد (ش) أي وان لم يكن الغاصب مميزا بل كان صغيرا أو مجنوناً فتردد أي طريقان طريقه ابن الحاجب فحكى ثلاثة أقوال في ضمانه وطريقه ابن عبد السلام فحكى الخلاف في سنه وهذا أحسن ما يقرر به المتن وكأنه قال وأدب مميز ضمانه والا يكن الغاصب مميزا في ضمانه وعدمه وعلى ضمانه فماذا يضمن وما سنه الذي يضمن به تردد والمذهب من الخلاف الضمان وأنه يضمن المال والدم ان لم يبلغ الثلث في ماله وان بلغ الثلث فعلى عاقلته وان التميز لا يحدس وان الذي يفهم الخطاب ويرد الجواب ولا ينضبط بسن بل يختلف باختلاف الافهام ونحوه والمراد بفهم الخطاب الخ انه اذا كلف شيء من مقاصد العقلاء ففهمه وأحسن الجواب عنه لانه اذا ادعى أجاب وأجاب بقوله (ص) كان مات (ش) أي الشئ المغضوب عند الغاصب فانه يضمنه الى ان الغاصب يضمن السماوى وهذا يدل على أن معنى قوله وضمن بالاستيلاء أي خوطب بالغرم بالاستيلاء (ص) أو قتل عبد قصاصا (ش) يعني أن الغاصب اذا غصب عبداً جنى على عبد مثله فقتله فاقصص له من الجاني فان الغاصب يضمن قيمته له به يوم الغصب لاستيلائه بوضع اليد وكذلك يضمن الغاصب فيما دون النفس اذا كان القصاص ينقص القيمة ولو أبدل عبد بريق لكان أولى وانظر لو كان القتل سابقا على الغصب وقتل به هل لا ضمان عليه أو يضمن نظرا الى ان سيده ربما كان يفديه لو لم يغصب أو ربما كان ولي الدم يعفو عنه لاجل سيده فالقتل بسبب القصاص لا ينفى الضمان عن الغاصب للعلة المذكورة ومثل القصاص الحاربه وما أشبه ذلك وهذا هو الموافق لظاهر اطلاق المؤلف ولقولهم الظالم أحق بالجل عليه ولا يخفى أن من مدخول التكاف في قوله كان مات وما عطف عليه ما هو مثال المفيت المقصود ومنه ما ليس من الغصب وانما هو مشارك له في الضمان كجحد الوديعة والا كل بلا علم وقض قيد العبد والفتح على غير عاقل وغير ذلك فتكون التكاف بالنسبة لبعض هذه الامور كالقتل للتمثيل والنسبة لبعضها للتشبيه فهو من باب استعمال المشترك في معنييه عند من أجازها الا ان قوله (ص) أو ركب (ش) مشكل لان الركب مجرد ليس من مفيتات المغضوب فلا يصح انخراطه في سلك أمثلة مفيتات المغضوب وليس بموجب للضمان في غير المغضوب فلا يصح أن يكون مشاركا للغصب في الضمان ولا يصح ان يكون بياناً لتعلق الغصب بما اذ هو يحصل فيه بمجرد الاستيلاء وبعبارة أو ركب أي وهلكت الدابة والافلاش عليه ان جعلناه تمثيلاً ولم تهلك ان جعلناه تنظيراً أي ان من تعدى على دابة فركبها ولم تهلك فليس عليه الا انكراء (ص) أو ذبح أو جحد وديعة أو أكل بلا علم (ش) يعني ان الشخص اذا غصب حيواناً فذبحه فانه يضمن له به لان الذبح موجب للضمان فهو من أمثلة ما يفيت المغضوب كما هو ظاهر كلام ابن الحاجب وكذلك يضمن المردع بفتح الدال اذا جحد ما عنده من الوديعة ثم أقر بها أو قامت عليه البينة ثم هلك بعد ذلك ولو بأمر سماوى وثبت هلاكه لانه لما جحد هاضار كالغاصب كما مر في باب الوديعة عند قوله ويجحد هاضم في قبول بيته الرد خلاف وكذلك يضمن من أكل من الغاصب ضيافة أو هبة

وبينه وليس المراد به وضعه في داره أو حافوته أو اخفاه عن ربه (قوله أي وان لم يكن الغاصب) الاولى الجاني لان غير المميز لا يتصف بالغصب (قوله فحكى ثلاثة أقوال فيما يضمنه) هل يضمن المال في ماله والدية على عاقلته ان بلغت الثلث والا في ماله أولا يضمن المال وما الدية فعلى عاقلته ان بلغت الثلث والا في ماله أولا يضمن مالا ولا دية ويكونان هدر او المجنون كذلك (قوله فحكى الخلاف في سنه) قبل سنتان وقيل سنة ونصف سنة وما ذكره الشارح كلام اللقاني وذكر عجم ان كلام البرزلي يفيد أن الراجح القول بان الضمان يختص بالمميز وأما غير المميز فلا ضمان عليه (قوله وان التميز) من المعلوم ان الكلام في عدم التميز لكن يلزم من حد التميز حد غير المميز (قوله ونحوه) أي نحو اختلاف الافهام كالفصاحة (قوله لانه اذا ادعى أجاب) لانه موجود في بعض الطيور (قوله أو يضمن) قال عجم وهو الموافق لظاهر اطلاقهم واطلاق المصنف ولقولهم الظالم أحق بالجل عليه ورده محشى نت بيان النقل يفيد ان المراد جنى عند الغاصب كما قرر به ابن فرحون كلام ابن الحاجب (قوله ان جعلناه تنظيراً) أي فيعمل على غصب المنفعة لا الذات الا ان محشى نت ناقش ذلك بما حاصله ان شأن التردد أن يكون الموضوع للتردد متحدا وليس كذلك

(قوله اذا كان الغاصب عدما) فان كان الاكل عدما تبسع اقرهم ما يساروا ومن اخذ منه لا يرجع على الاخر (قوله ان الذبح للشئ المغصوب الخ) لا يخفى ان هذا ضعيف والمعمدان اما ان يأخذ القيمة او يأخذ الشئ المذبح بدون قيمة كما افاده محشى نت (قوله) أو أكرهه غيره على التلف) ظاهره أن (٣٤٨) الضمان على المكره بالكسر والمذهب انه على كل منهما ولو لم يكن المكره بالفتح مقدم

ومن غريم منه - ما لا يرجع على الاخر فخل شارحنا نظره فيه للفقهاء من خارج (قوله وهذا مفهوم قوله على التلف) وفرق بان هذه كلاهما مباشر بخلاف الاولى لم يقع من المكره بالكسر الا مجرد الاكراه فلا بد اقدم المباشر عليه (قوله) أو حفر بئر اعديا) والظاهر ان حفرها بلصق الطريق بالاحاث كحفرها بها كافي عب وشب (قوله) على أنه لو حفرها في ملكه (أى ولم يقصد ضرر أحد ولا ضمن كقصد وقوع سارق وان لم يقصد هلاكه أو وقوع محترم غير آدمي فلو حفرها بجعل يجوز له بقصد منع آدمي أو محترم غيره من الوصول الى زرع فقط بها من قصد منعه وتلف هل لاضمان عليه لانه غير متعذر أو ضمن كما يفيد مفهوم قول نت لا بقصد معين وهذا معين بالوصف لا بالشخص وهل يصدق انه لم يقصد بحفرها الا لتلف يجر ذلك أقول الظاهر التصديق (قوله وقدم عليه المردى) ظاهر كلامه ضمان الحافر أيضا وليس كذلك بل الضمان مختص بالمردى وحده على رواية ابن القاسم ولو قال وضمن المردى لسلم من ذلك (قوله فسيان) أى اذا علم المردى بقصد الحافر والاقتص من المردى فقط (قوله) اما لو قيد لاجل نكاله) والظاهر ان القول قول السيد في اختلافهما

ما غصبه من غير علم بانه مغصوب لمستحقه بقدرأكله اذا كان الغاصب عدما ولم يقدر عليه ثم لا يرجع الموهوب على الواهب شئ فان كان الغاصب ملبأ فانه يضمن ولا شئ على الاكل اما ان علم الموهوب بالغصب فحكمه حكم الغاصب فيخبر رب الشئ في اتباع أيهما شاء فان كانا معدمين تبسع اقرهم ما يساروا ومن غرم منه - ما لا يرجع على صاحبه كافي أبى الحسن الا ان المذهب في الفرع الاول أن الذبح للشئ المغصوب ليس بمقتضى له ولو به الخيار بين أخذ قيمته يوم الغصب وبين أخذه مذبو حوا أخذنا نصف قيمته مذبو حوا عن قيمته حيا بل ظاهر كلام ابن رشد ان هذا متفق عليه (ص) أو أكرهه غيره على التلف (ش) يعنى أن من أكرهه غيره على تلف شئ فانه - ما يضمنان معا هذا التسبب وهذا المباشر له لكن تارة يضمنان مترتبين كافي الاكراه على الرمي فالمباشر يقدم على المتسبب فلا تبسع الا اذا كان المكره بالفتح عدما وتارة يضمنان معا كالواكرهه على ان يأنيه بحال الغير فان المكره بالكسر والمكره بالفتح سواء في تعلق الضمان بهما من غير ترتيب وهذا مفهوم قوله على التلف (ص) أو حفر بئر اعديا (ش) يعنى أن من حفر بئر اعديا فهلك فيها شئ فانه يضمنه كالمحفرها في أرض غيره أو في طريق المسلمين ونبه بذلك على انه لو حفرها في ملكه أو لمصلحة فهلك فيها شئ فانه لا ضمان عليه (ص) وقدم عليه المردى اللمعين فسيان (ش) الضمير في عليه يرجع للمعدى في حفر البئر والمعنى ان من حفر بئر اعديا ثم ان شخص آخر وقع شأ فيها فهلك فان المردى يقدم في الضمان على الحافر لانه مباشر وهو مقدم على المتسبب الا ان يكون حفر البئر لشخص معين فورا فيها شخص آخر فانه ماسيان في الضمان أى حافر البئر والمردى وبعبارة فسيان فان كان المردى يفتح الدال انسا بام كافنا الحافر والمردى له فالقصاص عليه ما تعاون كان غير انسان ضمنا معا كافي الشارح وهو يفيد انه اذا كان أحدهما مكافئا والاخر غير مكافئ كما اذا حفرها حرم سلم لعبد معين ورداه عبدا مثله فانه يقتل العبد المردى ولا يقتل الحافر وهل عليه شئ من قيمة العبد أو لا ويجرى مثل هذا في التسبب مع المباشر وفي الجماعة اذا اقتتلوا شخصا وكان بعضهم مكافئا والبعض الآخر غير مكافئ (ص) أو فتح قيد عبد ثلثا بى (ش) يعنى أن من قيد عبده خوف اباقه بقاء شخص فقتل قيده فأتى فانه يضمنه لصاحبه وسواء كان اباقه عقب الفتح أو بعده بمهلة اما لو قيده لاجل نكاله لم يجب على من حله ضمان فقوله لثلاثا بى متعلق بقيد وان كان اسم عين لانه اسم لال لقوا الحار والمجور يرتفع باسم العين كقوله أسد على فلا يحتاج الى تعلقه بمحذوف أى قيد لعدم اباقه أى ليمتعه القيد من الاباق وانظر لو فتح قيد حرم وذهب بحيث يتعذر رجوعه والظاهر انه يضمن دينته كما يأتي في قوله بكر باعه وتعذر رجوعه من أنه لا مفهوم لقوله باعه بل حيث ادخله في أمره يتعذر رجوعه فانه يضمن دينته (ص) أو على غير عاقل الا بصاحبه ربه (ش) يعنى أن من فتح بابا على غير عاقل فذهب فانه يضمن لتعديده بفتح الباب الا أن يكون ربه مصاحبا له حين الفتح بان كان حاضرا معه في المحل الذى فتح عليه فيه فلا ضمان حينئذ واعلم انه يجب الضمان على الفاتح ولو بحضور ربه غير ناظم حيث كان ربه لا يقدر على منع

كما اذا ادعى السيد انه قيده خوف الاباق وادعى الفاتح النكال لانه لا يعلم الامن جهة السيد الا أن تقوم قرينة بخلافه (قوله لانه اسم لال) المناسب انه متعلق بمحذوف أى قيد لثلاثي اباقه والقياس غير ظاهر لان أسد على انما يصح تعلقه به لكونه في تأويل المشتق ويمكن الجواب بأن قيد يؤول بمقيده والمعنى أو فتح قيد عبدا العبد أو ما قيده العبد الخ والصلة والموصول كالشئ الواحد (قوله الا بصاحبه ربه) والظاهر ان المراد بالصاحبه ان يكون بمكان هو مظنة شعوره بخروجه وان بعد عنه

يسير الا الملاصقة فقط (قوله أو فتح حرزا) أي أو نعبه و يقدم أخذ المتاع حيث كان ضمن المسال وذلك فيما إذا لم يقطع مطلعا أو قطع
وأسير من الأخذ إلى القطع على من فتح الحرز أو نعبه لانه مباشر (قوله فلا تكرر الخ) قد يقال هذا أعم ولا تكرر الخاص مع العام
(قوله فربشه التقديم) وقد يقال أهم ما في مرتبة واحدة أي أو يقال انه محذوف من الثاني دلالة الاول (قوله زقا) وهو القرية التي
يكون فيها العسل مثلا فاذا فتحها انسان ورهبان حاضر فانه ضمن لانه لا يمكن (٣٤٩) ربه حفظه فهو بمنزلة الطير وقوله فبدر أي تفرق

أي وكان ربه لا يمكنه حفظه أمالو
كان يمكنه حفظه فلا يضمنه اذا
كان ربه حاضرا (قوله وقوله) أي
وقول صاحب هذه العبارة الاولى
ويحتمل أنه التفات على مذهب
السكاكي لان المقام يناسب قولنا
بضمير المتكلم (قوله لان طعام
الغصب الخ) أي من جواربه
قبل قبضه (قوله لا يكون فيه
فسخ دين) أي المثل في دين الذي
هو الثمن الذي تأخر (قوله ويدل
الخ) أي ونقل الحيوان لا كلفة
فيه (قوله واعلم ان هنا أمرين)
الفرق بين المقوم والمثل ان المثل
لما كان مثله يقوم مقامه اكتفى
فيه بادي مفوت بخلاف المقوم يراد
بعينه فلا يفوت كقال الان نقل فيه
كافة (قوله بل يوجب التخيير) بين
أن يأخذ قيمته أو بضمنه المغصوب
(قوله فتصرفه فيه مردود) حتى
يقال مردود اذا أمكن رده وعند
الفوات لا (قوله ومنه الخ) أي ومن
منع التصرف رده (قوله ومقتضى
مالا بن ناجي الخ) وعليه فيجوز شراء
رؤس ضأن مشوية مأخوذة مكسا
كتسقية ولبس مرموجة مغصوب
نعلمها لا اطراف نيشة غصبت من
مذبح بعد الذبح باتفاق ابن ناجي
وغیره (قوله حيث لم يمتد القيمة) أي
وعلم انه لا يردها اليها بشرط حصول
المفوت كما هو موضوع المسئلة

المفتوح عليه من الذهاب كما اذا كان طيرا أو اما ان كان بقدر ربه على رده فلا ضمان على
الفاتح اذا كان الفتح بحضور ربه ولو ناعما حيث كان له شعور وقوله (ص) أو حرزا (ش) أي
على غير حيوان فلا تكرر أو لا في كلاهما فتح حرزا وبعبارة أو حرزا معطوف على قيد فربشه
التقديم على الجار والمجرور فيرجع الاستثناء له أيضا يعني ان من فتح حرزا فذهب ماله ضمنه
لتمديه بفتح الحرز الا أن يكون ذلك بصاحبه ربه ولو فتح زقا فمده ماله ضمنه (ص) المثلي
ولو بغلاء بمثله (ش) هذا ممول ضمن والمعنى أن الغاصب اذا غصب مائيا مكبلا أو موزونا
أو معدودا فغيبه أو تلفه فانه ضمن مثله ولو كان المثلي وقت الغصب غالب الوقت القضاء به
رخيصا على المشهور وقوله ولو بغلاء أي ولو غصبه في زمن غلاء وقوله بمثله متعلق بضمن وقوله
فغيبه أو تلفه احراز بما اذا كان المثلي المغصوب موجودا أو اراد ربه أخذه وأراد الغاصب
اعطاء مثله فله ربه أخذه (ص) وصير لوجوده ولبلده ولو صاحبه (ش) يعني ان المغصوب منه اذا
تعذر عليه وجود المثل فانه يجب عليه ان يصير لوجود الشئ المغصوب بان كان للمثل ابا ن
فانقطع واذا وجد المغصوب منه الغاصب بغير بلد الغصب فليس له أن يطالبه بمثل المثلي الذي
غصبه منه ولو كان المثلي المغصوب موجودا مع الغاصب لان غيره يقوم مقامه ويجوز
للمغصوب منه أن يأخذ في المثلي فمنا على المذهب لان طعام الغصب يجرى مجرى طعام
القرض ويشترط التحجيل لا يكون فيه فسخ دين في دين وأشار بلوقول أشهر بخبر ربه بين
أخذه فيه أو في مكان الغصب وبعبارة ولو صاحبه فليس له مطالبة به مع وجوده مع الغاصب
لان نقله فوت يوجب غرم مثله عليه لا غرم عينه وظاهر هذا ان النقل فوت وان لم يكن فيه
كافة ويدل له ما نقله المواق من أن نقل الحيوان فوت واعلم ان هنا أمرين الاول ان النقل
في المثلي فوت وان لم يكن فيه كلفة وأما في المقوم فاعلم ان يكون فوتا ان احتيج لكبير رجل كما يأتي
وعلى هذا فالمغصوب مخالف للمبيع فاسد اذا المبيع فاسد انما يفوت بنقل فيه كلفة سواء كان
مثليا أو مقوما الثاني ان فوت المثلي يوجب غرم مثله وفوت المقوم لا يوجب غرم قيمته بل
يوجب التخيير (ص) ومنع منه للتوثق (ش) أي وللمغصوب منه منع الغاصب من التصرف
في المثلي الذي صاحبه حتى يتوثق منه برهن أو جميل خشية ضياع حق ربه ومثله المقوم
حيث احتاج لكبير رجل ولم يأخذه فانه يمنع منه واذا منع منه للتوثق فتصرفه فيه مردود اذ هو
الاصل فيما يمنع فلا يجوز لمن وهب له قبوله ولا التصرف فيه بأكل ونحوه ومنه يؤخذ منع أكل
ما وهب مما فات ولزمه قيمته حيث علم أنه لا يرده به قيمته كهبه من لحم شاة ذبحها وطبخ لها
لشخص فلا يجوز للموهوب له أكله حيث علم ان الغاصب لا يدفع لرب الشاة قيمتها وبه كان
يفتي شيخنا القرافي ومنه يتبين صحة ما قاله صاحب المدخل من منع أكل اطراف الشاة ونحوها
مما يؤخذ مكسا وبه كان يفتي الناصر اللقاني ومقتضى مالا بن ناجي وقول المؤلف فيما يأتي
أو غرم قيمته انه يجوز الاكل لمن وهب له شئ من المغصوب حيث لم يمتد القيمة (ص) ولا رد له

واعلم أن ما قاله ابن ناجي هو المعتمد كما يفيد المعيار وكما حكى الفقيه أبو عبد الله القوري ان السلطان أبا الحسن المربني دعا فقهاء وقته
الى وليمة وكانوا أهل علم ودين فكان منهم من قال أنا صائم ومنهم من أكل وقل ومنهم من أكل من الغلات كالسمن فقط ومنهم من شمر
للأكل بأكله ومنهم من قال هاتوا من طعام الأمير على وجه البركة فاني صائم فسألهم الشيخ وأظنه أبو إبراهيم الأعرج عن ذلك فقال الاول
طعام شبهة استترت منه بالصوم وقال الثاني كنت آكل بمقدار ما أتصدق لانه مجهول الا وباب المباشر كالغاصب وقال الثالث اعتمدت

القول بان الغلات للغاصب اذا اخرج بالظمان وقال الرابع طعام مستهلك ترتب القيمة في ذمة مستهلكه فخل لي تناولوه وقد مكنتني منه فخل لي قلت وهذا صريح الفقه ولبابه وقال الخامس طعام مستحق للمساكين قدرت على استخلاص بعضه فاستخلصته وأوصلته الى أربابه فكان قد تصدق بما أخذ قلت وهذا آخرى بالصواب لجمعه بين الفقه والورع قاله سيدي أجد زروق في شرح الارشاد (قوله وهذا) يعني عنه (قوله) أي لانه يعلم منه انه لا يرد له بل يصبر (قوله الا ان مقصوده) أي ان المصنف قصده النص في الاولى على الصبر والثانية نص على عدم الرد فهاتان مسئلتان وان كانت الاولى تغني عن الثانية وهذا الجواب بعيد لان المصنف شأنه الاختصار وقد يقال لا اغناء لانه يمكن أن يقال وصبر لبلده ولو صاحبه ولكن يقول له رد المتاع الى بلدي وقال بعض وأعاده مع تكرره مع ما يشبه به ما بعده فانه شبه بما تضمنه قوله لا رد له من (٣٥٠) أنه لا يلتفت لكلام رب المغمصوب (قوله حكم عليه بالقيمة) فيه شيء لما تقدم

من انه يصبر عند عدمه الى الوجود فلا يصح الحكم عليه بالقيمة (قوله يكون تكراراً) المراد ان أحدهما يغني عن الآخر والا فالمكرر حقيقة هو الثاني والاول وقع في موضعه (قوله بيعه معيباً) كان العيب طارئاً عنده أو عند ربه قبل الغصب (قوله زال) أي عند الغاصب الخ لكن المتبادر من المصنف انه زال عند المشتري والجواب أن يقال معيباً أي ولو باعتبار ما كان فيشمل زواله عند الغاصب (قوله وبذر) أي ما يبذر كحب زرع فبذر اسم لا مصدر اذ هو مصدر القاء الحب على الارض وهو الزرع فلا معنى لقوله زرع ولا يحتمل زرع على غطى لاقتضائه ان فوات المبدور يتوقف على تغطيته وليس كذلك (قوله المذابة) أي شأنها ان تذاب والافهى الا غير مذابة (قوله ولا يقضى) معنى هذه العبارة ان النقرة اذا صيغت فانه يلزم مثلهما فاذا أنلفها انسان بعد ذلك ضمن قيمتها فقوله لان القاعدة علة لمحدوف أي وصارت من المقومات بعد

(ش) يعني ان من غصب مثلياً ثم ان المغمصوب منه وجد الغاصب في غير بلد المغمصوب منه ومعه المثلي المغمصوب فقال رب المتاع للغاصب رد الى متاعي الى بلد الغصب فانه لا يجاب الى ذلك لان المثلي غيره يقوم مقامه وهذا يعني عنه قوله وبلده ولو صاحبه الا ان مقصوده التخصيص على أعيان المسائل والافه وتكرار وحمله على ما اذا حكم عليه بالقيمة لعدم المثل ثم وجد المثل انه لا رد له يكون تكراراً مع قوله فيما يأتي ومالكه ان اشتراه والاولى حمله على ما اذا زعم المغمصوب منه ان ما وجدته بيد الغاصب مثليه وأراد أن يأخذه وخالفه الغاصب أي ولا رد لمن زعم ان ما بيد الغاصب مثليه فانه بعض وفيه شيء لفهم هذه بالطريق الاولى لانه اذا كان المغمصوب منه لا يجاب لرد مثليه المحقق انه هو الموجود بيد الغاصب الى بلد الغصب لان غيره يقوم مقامه فاولى أن لا يجاب لرد ما وقع فيه النزاع انه هو ثم شبه في قوله ولا رد له قوله (ص) كاجازته بيعه معيباً زال وقال أجرته لظن بقائه (ش) والمعنى ان من غصب شيئاً معيباً وباعه وأجاز المالك البيع ثم علم المالك بذهاب العيب بعد الاجازة فقال انما أجرته البيع لظني أن العيب كان موجوداً حين الاجازة وأراد ان يرجع عن اجازته فلا يلتفت الى قوله والبيع لازم له فقوله اجازته مصدر مضاف لفاعله وبيعه مفعوله وهو مضاف لفاعله ومعيباً مفعوله وضمير زال عائد على العيب المفهوم من معيباً لا على المعيب وقوله زال أي عند الغاصب أو المشتري لانه مقصور اذ لو شاء لثبت (ص) كنقرة صيغت وطبن لبن وفتح طحن وبذر زرع (ش) هذا انشبيه لما تضمنه قوله ولا رد له فيكلاً لا تسلط للمالك على عين المثلي اذا وجدته بغير بلده مع الغاصب كذلك لا تسلط له عليه اذا وجدته على غير صفته والمعنى ان من غصب من شخص نقرة وهي القطعة المذابة من الذهب أو الفضة فسبكها أو صاغها حلياً أو دراهم فانه يقضى لصاحبهائها بصفة ووزن ولا يقضى له بعينها حينئذ لدخول الصنعة فيها لان القاعدة أن المثلي اذا دخلته صنعة فانه يقضى فيه بالقيمة ويطبق بالمقومات ومثل الصياغة النحاس يضرب فلوساً فانه يلزمه مثل النحاس لان مطلق الصياغة هنا مفيت بخلاف ما عرف في قوله ونحاس بنور لا فلوس وكذلك من غصب طيناً معلوم القدر والصفة فضر به لينا فانه يغرم لصاحبه مثله ان علم والا فقيته لان المثلي الجزاف يضمن بالقيمة لان الطين مما يكال بالقفة ونحوها وكذلك من غصب قعاً فطعنه

الصنعة لان القاعدة الخ وهذا التقدير سقط الا عراض بأن قوله لان القاعدة الخ يفيد أن الغاصب يغرم فانه

القيمة فينافي قوله أو لا يغرم مثله (قوله لان القاعدة ان المثلي اذا دخلته صنعة فانه يقضى فيه بالقيمة) أي على من أنلفه بعد حصول الصنعة فيه وأما من غصبه وصنعه فان صنعته تكون مفوتة له ويلزم فيه المثل لا القيمة فلا منافاة (قوله لان مطلق الصياغة هنا مفيت) أي لرد له لانه يصير مفعولاً يقال ان جعله مفيتاً يفيد انه يضمن القيمة لا المثل (قوله والا فقيته) قال الزرقاني استشكل هذا بعض شيوخنا بان لزوم القيمة في الجزاف للهروب من ربا الفضل لودفع مثله وهذا منتفى في الطين ويجاب بان الامتناع من حيث المزاينة وهي تكون في الطعام وغيره (قوله لان المثلي) علة لقوله والا فقيته (قوله الجزاف) أي لانه لم يعلم صار بمثابة الجزاف وقوله لان الطين علة لمحدوف والتقدير انما قلنا مثلي لانه مما يكال بالقفة (قوله لان الطين مما يكال بالقفة) فيه بحث لانه انما يقصد بوضعه في القفة نقله

من محل لا سحر (قوله كالمولودت) أى الذات المغصوبة لا بقيد كونها دجاجة (قوله أوحضن تحتها غير بيضها) فضيته ولو كان البيض لما لك الدجاجة وليس كذلك إذ في هذه الحالة الفراخ لما لك الدجاجة وعليه أجرة مثله في تعبها فإن كانا الشخصين فلب الببيض مثله ولرب الدجاجة دجاجته وكرا مثلهما في حضنها وما تنقصها إلا أن يتفاحش فربها بخير بين أخذ قيمتها يوم الغصب ولا كرا وبين أخذها مع كرا الحضن وشمل قوله أن حضن ما مستقل بالحضن أو شارك فيه غيره وهذا (٣٥١) إذا كان المغصوب أنثى فإن كان ذكرًا

فحضن مع أنثى عند الغاصب فأما عليه كراؤه وانظر لو غصب حمامة من رجل وذكرا من آخر وباضت وشاركها الذكر في الحضن وأفرخ فهل على رب الحمامة أجرة في مقابلة حضن الذكر لأنه ليس للغاصب أولا (قوله في النص) أى نص أشهب وأما قوله أى قول أشهب (قوله وان تحلل خير) أى تحلل العصير ابتداء وكذا بعد تخمره فيما يظهر كفى في شرح عب بن تميم أشهب تخصيصه بالخمر بأن المصلاهي لو كسرهما أو غيرهما عن حالهما يضمّن وهو كذلك نص عليه في الجواهر (قوله والمعنى على جميع النسخ) لا يخفى أنه ما استختان ضبيع وصنع والمتبادر أكثر إلا أن يقال لاحظ اعتبار قراءتهما بالنساء للفاعل أو النائب ثم لا يخفى أن كلام المصنف لا يفيد ذلك المعنى على النسختين أما نسخة ضبيع بالضاد الموحدة فالامر فيها ظاهر وأما نسخة صنع فقيد أنه يضمّن مثل الغزل والحلى إذا لم يحدث فيها صنعة مع أنه لا يضمن ذلك (قوله وأما الصنعة الضعيفة فلعو) أى ليس ناقلا عن المثليات إلى المقومات فلا ينافى ما تقدم من أنه يفت على ربه فيضمّن مثله والحاصل أن كلامه هنا في نقله عن المثليات وما تقدم في

فانه يغرم لصاحبه مثله والظاهر أن الدقيق يقوت بالجن والجن بالخبر ويدل لذلك جعل الطعن هنا ناقلا ولم يجمعوا في باب الربويات الطعن ناقلا كالجن فنعوا التفاضل بينهما احتياطاً للربا وهنا احتياطوا للغاصب فلم يضيعوا كافة طعنه وهو أن ظلم لا ظلم وكذلك من غصب شيئاً من الحبوب فزرعه فانه يلزمه لصاحبه مثله (ص) وبيض أفرخ إلا ما باض أن حضن (ش) يعنى أن من غصب بيضة فحضرها تحت دجاجته فخرج منها دجاجة فعليه بيضة مثلها والدجاجة للغاصب إلا أن يكون الغاصب غصب ما يبيض من دجاجة أو غيرها فباضت وحضنت بيضها فان الدجاجة والفراخ لم يستحقها كالمولودت بيضة فلو حضن بيضها تحت دجاجة غيرها أو حضن تحتها غير بيضها فلا شيء من الفراريج للمستحق وليس له إلا دجاجته وأجرة مثلها فيما حضنته من بيض غيرها وظاهر كلام المؤلف يشمل ما إذا باضت عنده أو باضت عندها وغصبها وبيضها وحضنت عند الغاصب وهو كذلك وأما قوله في النص فباضت عنده والتقييد بالطرف غير معتبر (ص) وعصير تخمره وان تحلل خير كتحللها الذي تعين لغيره (ش) يعنى أن من غصب من شخص عصير أو هو ماء العنب فصار خمرًا فانه يقضى لصاحبه بمثله أن علم كيمه والافقيته وظاهره ولو كان الذي مع أنه يملك الخمر فينبغي في هذه الحالة أن يخير كذا إذا تحلل خمره وان خلل العصير فإن ربه يخير في أخذ مثله أو أخذه خلال علم قدره والافقيته وسواء كان لمسلم أو ذمى وان خللت الخمر وكانت لذي خير في أخذ الخمر أو قيمة الخمر يوم الغصب ويقومها من يعرف قيمتها من المسلمين أو من أهل الذمة وان كانت لمسلم فانه يتعين أن يرد الخمر له وسواء تحلل بنفسها أم لا فالضهير في غيره راجع للذي يوصف الكفر لا يوصف كونه ذمياً ولا لاقتضى أن المعاهد والمستأمن والخزبي كالمسلم في تعين أخذ الخمر مع أن من ذكر كالذمى في التخيير كما مر (ص) وان صنع كغزل وحلى (ش) والمعنى على جميع النسخ الآتى ببيان أن الغاصب يضمن قيمة المقوم يوم غصبه كان مقوماً أصلاً أو مثلياً دخلته صنعة قوية كغزل وحلى وأما الصنعة الضعيفة فلعو كصناعة الفلوس كما مرّت الإشارة إليه بقوله في البيع ونحاس بتور لا فلوس وبعبارة اعلم أن الغزل وان كان مما يوزن لكن أصله وهو النكتان مثلى والمثلى إذا دخلته صنعة لزمت القيمة فيه فقولهم المثل ما حصره كبدل أو وزن أو عدد ولم تتفاوت أفراده بقيد بما إذا لم يكن أصله مثلياً ودخلته صنعة فإن كان كذلك فهو مقوم واعلم أن نسخة ضبيع بالضاد الموحدة والمثناة التحتية أولى من صنعة بالصاد المهملة والنون لا فائدة الأولى أن الغاصب إذا غصب الغزل أو الحلى فضاها عنده فانه يضمن قيمتها وان لم يحدث فيها صنعة وأما الثانية فيتموهم أنه يضمن مثلهما أن لم يحدث فيها صنعة (ص) وغير المثلى فقيمه يوم غصبه (ش) يعنى أن من غصب شيئاً من المقومات كخمر أو فائقة فانه يغرم قيمته يوم غصبه أى غير المثلى مثل المثلى المصنوع في حكمه وعطفه على ما مرّ بقضى أن ما مرّ مثلى وهو كذلك إذ هو مثلى باعتبار أصله لكن له حكم المقوم عند ابن القاسم وقوله وغير بالنصب على أن صنع مبنى للفاعل وبالرفع على أنه

فواته على ربه فلا تنافي وان نفويته على ربه يحصل بأى صنعة كانت وأما نقله إلى المقومات فلا يحصل إلا بالصنعة القوية (قوله فان كان كذلك الخ) أى ولا بد أن تكون الصنعة قوية احترازاً عن صناعة الفلوس كما أشار إليه المصنف في باب البيع ونحاس بتور لا فلوس (قوله فيتموهم أنه يضمن مثلهما أن لم يحدث فيها صنعة) أى والحال أنه ضاع مع أنه إذا ضاع والحال أنه لم يحدث فيه صنعة فيه القيمة لا المثل أى ويوهم أن الغزل والحلى أحدثت فيهما صنعة مع أن القصد أنه غصب الغزل والحلى وألفه

(قوله وكأنه من باب علقته الخ) هذا كله على نسخة صنع بالصاد وأما على نسخة ضيع بالصاد المجمة فلا اشكال ولا يحتاج لجعلها من باب علقته الخ (قوله لان صنع) أى ان شأن الصنعة انما تكون فى الغزل لافى الحلى فان الشأن فيه ان لا يصنع (قوله كما أشار له ابن غازى الخ) أشار لما ذكر من قوله وقوله وغير بالنصب على ان الى آخر العبارة (قوله أو حراسة) أى حراسة زرع (قوله لان مذهب الخ) علة لقوله يضمن قيمته يوم الغصب الخ ومقابل ابن القاسم ما لم يحسن من ان له أخذ القيمة يوم القتل كالأجنبي فان من حجة ربه أن يقول لا وأخذ منه بوضع اليد وأما إذا أخذ بالقتل (٣٥٢) ابن رشد وهو أقيس (قوله تعدد الأسباب) أى كالقتل والغصب (قوله خلافا

لبعضهم) أى فجعل فى كلب المشايبة شاة وفى كلب الصيد أربعين درهمها وفى كلب الزرع فارقا من طعام والفرق بفحش ابنه بالمدينة يسع تسعة عشر رطلا (قوله وخبر الخ) هذا اذا تعدى على الأجنبي وكان الأجنبي تعدى على دفعه بغير القتل والأفلا شئ ربه على الجاني وأما يتبع الغاصب (قوله فألقه) احتراز عما اذا عيبه فقط فيخير بين أن يضمن الغاصب قيمة جميع المغصوب فيرجع الغاصب على الجاني بارش الجناية يومها وبين أخذ الشئ المغصوب ويتبع الجاني بارش الجناية وليس له أخذه وأخذ ارض الجناية من الغاصب (قوله ومع الأقل) أى ومع كون قيمته يوم الجناية أقل وكانت يوم الغصب أكثر فانه يضيع الزائد (قوله ومع الاكثر الجميع للغاصب) لا يقال الغاصب لا يرجع فكيف يرجع هنا لا نأقول لما غرم قيمته لربه يوم الغصب ملكه فلا كلام لربه فى الزيادة وقوله فقط راجع للغاصب أى فله الزائد من الغاصب وحده أى لا من الجاني (قوله يعنى ان من غصب أرضا الخ) سيأتى ان من غصب أرضا وبني فيها ببناءنا يخير رب المغصوب بين أن يأمر الغاصب بدم البناء أو دفع قيمة نفسه وهذا ينافيه ومثل شارحنا

مبنى للنائب على حسب محل الكاف وكأنه من باب علقته بنا وما باردا * أى فوت غير مثلى لان صنع لا يتأتى الا فى الغزل مثل علقته لا يتأتى الا فى التسبيح كما أشار له ابن غازى على سبيل البحث (ص) وان جلد الميتة لم يدبغ أو كلبا (ش) هو مبالغة فى ضمان القيمة والمعنى ان من غصب جلد ميتة لم يدبغ فألقه فانه يلزمه قيمته يوم الغصب أى وان كان لا يجوز بيعه وبالغ على غير المدبوغ لانه المتوهم وكذلك يلزم الغاصب القيمة يوم الغصب اذا غصب ما لا يجوز بيعه وألقه كسكب صمد أو ماشية أو حراسة قياسا على الغرة فى الجنسين وان كان لا يجوز بيع الجنين وأما من قتل كلبا لم يؤذ فيه فانه لا يلزمه فيه شئ ولا يحتاج الى تقييد الكلب بكونه مأذونا لان غيره خرج بقوله أولا الغصب أخذ مال وغير المأذون غير مال ثم بالغ على قوله فقيمته يوم غصبه بقوله (ص) ولو قتله تعديا (ش) والمعنى ان الشخص اذا قتل ما غصبه تعديا منه عليه فانه يضمن قيمته يوم الغصب لا يوم القتل بخلاف الأجنبي فان ربه يخير كما يأتى فى كلام المؤلف لان مذهب ابن القاسم عدم اعتبار تعدد الأسباب فى الضمان اذا كانت من فاعل واحد والعبارة بأولها واذا قلنا يغرم قيمته فعلى ما يقوله أهل المعرفة بذلك ولا يتحدد ذلك بحد خلافا لبعضهم وفى بعض النسخ ولو قتله بعداء بقاء الجرم ومدعاء فهو مبالغة حيثئذ فى قوله فقيمته أى اذا قتل الغاصب الشئ المغصوب بسبب عدائه عليه ولو لم يقدر على دفعه عنه الا بقتله فانه يضمن قيمته وان كان يجب عليه دفعه لظلمه بغصبه فهو المسلط له على نفسه والظالم أحق بالحمل عليه (ص) وخبر فى الأجنبي فان تبعه تسع هو الجاني فان أخذ به أقل فله الزائد من الغاصب فقط (ش) يعنى ان من غصب شيئا من المقومات فتعدى عليه شخص أجنبي فألقه فان المالك يخير بين أن يأخذ قيمته من الغاصب يوم الغصب أو يأخذها من الجاني يوم الجناية لان كلا صدر منه ما يقتضى الضمان وهو الغصب والجناية من الأجنبي هذا هو المشهور كفى المدونة وغيرهما فان تسع الغاصب فأخذ منه قيمة المغصوب يوم الغصب فان الغاصب حيثئذ يتبع الجاني فبأخذ منه القيمة يوم الجناية ولو زادت على قيمته يوم الغصب لان الغاصب لما غرم قيمته ملكه كما يأتى وان تسع الجاني فأخذ منه القيمة يوم الجناية وكانت أقل من القيمة يوم الغصب فان المالك يرجع على الغاصب فبأخذ منه الزائد على القيمة يوم الجناية فقوله وخبر فى الأجنبي أى فى جناية أوفى اتباع الأجنبي وهذا فيه السبب من فاعلين وقوله تسع هو أى الغاصب الجاني بجميع قيمة السلعة كانت مساوية لما أخذ منه أو أقل أو أكثر لكن مع التساوى لا اشكال ومع الأقل يضيع الزائد على الغاصب ومع الاكثر الجميع للغاصب وأبرز الضمير لجرىبان الجواب على غير من هو له اذ ضمير الشرط لرب المغصوب وضمير الجواب للغاصب وقوله فقط راجع للغاصب فقوله فان أخذ به أقل أى من الجاني بدليل قوله فله الزائد من الغاصب فقط وفهم منه أنه لو أخذ به أقل من الغاصب لارجوع له على الجاني (ص) وله هدم بناء عليه (ش) يعنى ان من غصب أرضا أو خشبة أو حجر افبنى على ذلك ببناءنا فإلما لك ان

هجارة عب حيث قال وللمغصوب منه أرضا وخشبها وقد تخلص من ذلك بت بقوله وله أى للمغصوب منه يأمره خشبة أو عودا هدم الخ فقصره على ذلك فلم يدخل الارض ثم انى لما أدركت هذا التناقض الوارد على كلام شارحنا وعب قلت يضم ما هنا لماسيأتى فيقول الامر فى الارض المغصوبة التى بنى الغاصب عليها ببناءنا الى أن التحجير فيها بين ثلاثة أمور ثم أقول ان كان هذا العموم منقولاً فلا ذلك ظاهر وان لم يكن منقولاً كما هو ظاهر اقتصار نت فتكون زيادة الارض غير صواب والامر ظاهر ثم انى وجدت

بعض شيوخنا تنبه لذلك وجعل الخبير في الأرض بين ثلاثة أمور كما قلنا الأهرين الذين ذكرهم الشارح والثالث هو أخذ البناء ودفع
 قيمة النقض ثم ظاهره ان الخيار للمغضوب منه ولورضى الغاصب بهدم بنائه وليس كذلك فان هذا مقيد بما اذا لم يرض الغاصب بهدم
 بنائه أما اذا رضى بهدم بنائه لم يلزمه القيمة ولورضى بالمغضوب منه كما قيده ابن القصار كذلك قال اللقاني وظاهره انه معتمد وقال اللغوي
 تلزم الغاصب (قوله فجعله ظهارة لجبة) بكسر الظاء البطانة وكنهه أراد بانظاهرة هذا البطانة التي تكون من أسفل ان كانت الجبة من
 العلوان كانت من الأسفل تكون الظهارة على حقيقة ما يكون من العلو (قوله وكان افاته ذلك) أي افاته المغضوب أي بالبناء
 عليه أي كان البناء عليه افاته له على ربه وكنهه صار لا يتملكه ولو قال وكان فعله ذلك رضاه من التزام القيمة لكان أوضح (قوله وقيمة
 الرقبة) هذا قول مالك وعليه جمهور أهل المدينة من أصحابه وغيرهم قيل وهو الصحيح ودرج عليه نت بقوله وغلة مستعمل لعبد
 ودار ودابة وغيرها سواء استعمل بنفسه أو كراه على المشهور وظاهره ان الغلة للمغضوب منه ولو هلك المغضوب وهو كذلك فيأخذ
 الغلة وقيمة المغضوب اه وقال ابن القاسم لا كراه له اذا أخذ القيمة وحاصله ان محل كون الغلة له اذا أخذ شئيه أو هلك ولم يختبر تضمينه
 وأمالو اختار تضمينه فلا غلة له اذ لا يجمع بين الغلة والقيمة ورجحه اللقاني (٣٥٣) وهو المعتمد فالواجب الرجوع اليه كما يعلم من كلام

من حقق (قوله وهناك جمع آخر)
 أي بحمل ما هنا على العقار فقط
 وهو الموافق لما في المدونة حيث
 فرق فيها بين الرباع والدور والارضين
 وبين الدواب والعبيد فيضمن في
 الرباع والدور والارضين اذا سكن
 أو اشتغل أو زرع والأفلا ولا يضمن
 في الدواب والعبيد ما كان ناشئاً
 عن تحريرك حيث استعمل أو
 اكرى وامامناشأ لا عن تحريرك
 كسمن ولبن وصوف فانه يكون
 للمغضوب منه وظاهره ان الزاد
 كذلك وان كان خروجه بنوع
 معالجة وعليه فقوله أو رجع به من
 سفر محمول على انه لا يضمن قيمة
 ولا كراه على هذا بهرام (أقول)
 وحل به عب كلام المصنف
 فيقتضى ترجيح الا أن بعضهم أفاد
 أن المشهور انه يضمن غلة
 ما استعمل من رباع وحيوان فألا

بأمر بهدمه وله ابقائه وأخذ قيمته وكذلك ان غصب ثوباً فجعله ظهارة لجبة فله به أخذه
 أو تضمينه قيمته قال أبو محمد فتفق الجبسة ويهدم البناء والفتق والهدم على الغاصب وكان
 افاته ذلك رضاه من التزام قيمته فقوله عليه أي على الشئ المغضوب وقوله عليه ومن باب أولى
 لو غصب انقضاء فنيها قال التوقف فيه لا محمل له (ص) وغلة مستعمل (ش) يعني أن من غصب
 رقبة عبد أو دابة أو دار أو غير ذلك فاستعمله بنفسه أو كراه فانه يضمن للمالك ما استغله
 وسواء هلك المغضوب أم لا فيأخذ المغضوب منه الغلة وقيمة الرقبة ولا يخاف قوله فيما يأتي
 أو رجع به من سفر ولو بعد لانه محمول على نفي ضمان قيمتها فقط فلا ينافي انه يضمن الكراه لانه
 استعمل ومفهوم مستعمل انه لو لم يستعمل فلا يضمن شيئاً كالدار بغلقها والدابة بحبسها
 والارض ببورها والعبد لا يستعمله ولا ينافي هذا قوله الاتي وغيرهما بالقوات أي وان لم
 يستعمل لانه فيما اذا غصب المنفعة فقط وخيمته لا تعارض وهناك جمع آخر انظر الشرح
 الكبير (ص) وصيد عبد وجارح (ش) الجارح واحد الجوارح والجوارح من
 السباع والطيروذات الصيد والمعنى ان من غصب عبداً أو جارحاً أو كلباً وما أشبه ذلك
 فاصطاد به صيد افان الصيد يكون للمالك بلا خلاف بالنسبة للعبد وعلى المشهور بالنسبة
 لغيره وأما من غصب شبكة أو شركاً أو حبلاً أو سيفاً أو رمحاً وما أشبه ذلك من الآلات
 التي لا تصرف لها فاصطاد به صيد افانه يكون للغاصب وعليه للمالك أجرة المثل ومثل
 الآلات الفرس اذا غصبه وصاد عليه فقوله صيد بمعنى صيد قوله وصيد عبد الخ أي وله
 تركه للغاصب وأخذ أجرة العبد والجارح (ص) وكراه أرض بنيت (ش) يعني ان من
 غصب أرضاً فبني فيها بناءاً أو استغله أو سكنه فان عليه كراهه أرباحاً وهل ينظر لكرائها
 لمن يعمرها كما في مسئلة هر كس فخر أو ينظر لكرائها مع قطع النظر عن ذلك وهو ظاهر كلامهم

(٤٥ - خرشي رابع) وهو خلاف مذهب المدونة وأقر محشي نت كلام نت على العموم ولم يتعقبه فيقتضى رجحانه على
 مذهب المدونة وكذلك اللقاني رحمه على مذهب المدونة قال قوله وغلة مستعمل هذا هو المشهور والصواب انه يضمن مطلقاً ومذهب
 المدونة التفرقة بين الرباع والدور والارضين والدواب والعبيد فيضمن في الرباع والدور والارضين اذا سكن أو اشتغل أو زرع والأفلا
 ولا يضمن في الدواب والعبيد اذا استعمل أو اشتغل أو كرى وهو ظاهر قوله أو رجع به من سفر فيحمل كلام المصنف على المشهور
 بان يحمل قوله وغلة مستعمل على عمومه وقوله أو رجع به من سفر على نفي الضمان في الذوات وقوله وغيرهما بالقوات على غصب
 المتنافع فيكون قدمشي على المشهور في المواضع الثلاثة والحاصل ان في كلام المصنف ثلاثة مواضع متعارضة الاول هذا أعنى قوله
 وغلة مستعمل فهو عارض بمنطوقه لقوله أو رجع به من سفر وبمفهومه لقوله وغيرهما بالقوات والجميع بما علمته هو الصواب كما أشار له
 اللقاني (قوله وصيد عبد وجارح) وعليه للغاصب أجرة تبعه (قوله وعليه كراهه أرباحاً) فلو كان ترميها فيقوم الاصل قبل اصلاحه
 فينظر ما كان يؤجره من يصلح فيغرمه وما زاد على ذلك فالغاصب (قوله أو ينظر لكرائها مع قطع النظر الخ) الفارق بينهما انه على
 الاول تكون القيمة قوية بخلافه على الثاني

(قوله أجزته لخر) أي فينظر فيما كان بواجب به من يصلحه فيغيره الغاصب لعدم الانتفاع به دون اصلاح (قوله مما لا عين له قائمة) أي مما لا يمكن انفصاله عنه فلا ينافي انه مشاهد بحاسة البصر كزفت (قوله كالقلفطة) الزفت والمشاق فلا حاجة لقوله ونحوها (قوله وأما مثل الصواري والحبال) بقي في ماذا كان ماله عين قائمة مسمرا بها أو كان هو المسمى فرب المركب يخير في اعطائه قيمته منقوضا وأمره بقلعه (قوله فان كانت في موضع لا بد للمركب) مقتضى ذلك انه لو كانت تسير بدونه سيراً بطياً وبه سريرة فليس لربها أخذه جبراً على الغاصب (قوله ولو قال الخ) والجواب ان المراد بما لا عين له قائمة ما لم ينتفع به بعد انفصاله (قوله والزفت القديم) لا مفهوم له بل المراد ما في المركب قديماً لا (قوله وان كان له عين قائمة) أي وأما حله أو لا في تملكه بما لا عين له قائمة بالقلفطة فهو بيان للمراد لانه بيان لدلوله والنافي هذا (قوله عطف على أرض الخ) أي فصيده هنا بالمعنى المصدري وهو الفعل واسناده للشبكة مجاز لانها آلة الصيد وانما الصائد الغاصب وليس من اضافة (٣٥٤) المصدر للفاعل ولا للمفعول نحو ضرب اليوم زيد والفرق بين هذه والعبد والجراح

قوة فعلهما في الصيد لهما (قوله وما أنفق الخ) قال في ك وحده عندي ما نصه ولو لم يكن للشئ المغصوب غلة بان عطل أو كان صغيراً فلا شئ له في نفقته اه (قوله قد مر ان الغاصب الخ) لا يخفى ان حل الشارح هذا قد جاء على حله الذي تقدم في قوله وغلة مستعمل من العموم في العقار والحيوان وقد علمت قوته على التفصيل فيكون حل الشارح هنا قوياً ولذلك تجد الشارح به ما جعل قول المصنف وما أنفق في الغلة هو المعتمد ومن فرق بين الحيوان والعقار وهو الاحتمال الثاني المشار له فيما سبق اعترض على المصنف هنا فقال اعلم ان كلام ابن عرفة يفيد ان المعتمد انه ليس للغاصب الرجوع بشئ مما أنفق له لا على رب المغصوب ولا في غلته التي تكون للمغصوب منه أي التي هي غلة العقار وأما الغلة التي تكون للغاصب أي كغلة الحيوان فلا يتعلق به الرجوع لانها له على كل حال وحينئذ فقول المصنف

والفرق بينهما وبين السفينة ان الأرض ينتفع بها مع عدم البناء والسفينة مظنة لعدم الانتفاع بها حيث كانت نخرة وأما كراء البناء فهو للغاصب (ص) كركب نخروا أخذ ما لا عين له قائمة (ش) يعني ان من غصب مركباً نخراً أي يحتاج للاصلاح فرمه وصلحه واستغله فان المالك يأخذ من الغاصب أجزته نخراً وما زاد على ذلك فهو للغاصب ويأخذ المالك مركبه وما فيه مما لا عين له قائمة كالقلفطة ونحوها وأما مثل الصواري والحبال وما أشبهه ذلك فانه يأخذ الغاصب فان كان الغاصب في موضع لا بد للمركب من ذلك في سيرها الى موضع الغصب قرب المركب يخير بين أن يدفع قيمة ذلك بموضعه كيف كان أو يسلمه للغاصب وادخلت الكاف الدار الخراب والبنار الخراب والعين الخراب والبنان الخراب اذا أصلحه الغاصب ولو قال وترك له مالا قيمة له بعد قلعه لكان أحسن اذ نحو المشاق والزفت القديم يترك له وان كان له عين قائمة (ص) وصيد شبكة (ش) عطف على أرض فهو مجرور والمعنى ان من غصب شبكة فاصطاد بها فالصيد للغاصب اتفاقاً ولو لب الشبكة كراء المشمل ومثلهما الشرك والريح والنبل والحبيل والسيف (ص) وما أنفق في الغلة (ش) قد مر ان الغاصب لا غلة له فاذا طوبى برد ما غصبه فانه يطالب بنفقته عليه ان كان يحتاج الى نفقة كالشجر والدواب وما أشبه ذلك مما لا بد للمغصوب منه فتكون نفقته في عين الغلة لانه وان ظلم لا يظلم لان الغلة انما أنشأت عن عمله فيحاسب بنفقته في الغلة فان زادت النفقة على الغلة فلا شئ للغاصب على المالك وان زادت الغلة على النفقة فان المالك يرجع على الغاصب بالزائد فبأخذ منه فقوله وما أنفق في الغلة حصر أي والذي أنفق محصور في الغلة لا يتعداها الى ذمة المغصوب منه ولا الى رقبته المغصوب فلا يرجع بالزائد على المغصوب منه ولا في رقبته المغصوب وان لم تكن له غلة فلا شئ له والغلة ليست محصورة في النفقة لقوله وغلة مستعمل ويرجع بالزائد على الغاصب والواو في وما أنفق للاستئناف وما مبتدأ في الغلة خبر (ص) وهل ان أعطاه فيه متعدد عطاء فيه أو بالاكتر منه ومن القيمة تردد (ش) لما ذكر ان من أنلف مقوماً يلزمه قيمته أشار للخلاف فيما اذا أعطى فيه ثمتنا واحداً من متعدد أو أنلفه شخص فهل يلزم ثمنه أم لا يلزمه الاكثر منه

وما أنفق في الغلة مشكل اه والحاصل انه لا إشكال على حل شارحنا من العموم فيما تقدم ولا يتوجه الاعتراض على شارحنا الا على جمعه فيما سبق بين أخذ القيمة والغلة مع ان المعتمد انه اذا أخذ الغلة لا يأخذ القيمة واذا أخذ القيمة لا يأخذ الغلة فتدبر (قوله وما أشبه ذلك) أي أشبه الشجر وقوله مما لا بد الخ فيه حذف أي من شئ لا بد للمالك المغصوب منه من معاناه أي من كل شئ لا بد للمالك من انفاقه عليه (قوله لقوله وغلة مستعمل) وجه الدلالة ان المصنف حكى بان الغلة بجميع جزئياتها للمالك ثم انه أخرج منه النفقة فيكون الزائد على النفقة باقياً للمالك (قوله ويرجع بالزائد) الاولى الفاء أي وحينئذ يرجع بالزائد على النفقة (قوله متعدد عطاء) واحداً أي كان متعدد اصريحاً أو ضمناً كاعطاء واحد عشرة وآخر خمسة عشر فالعشرة متعددة ضمناً والخلاف المذكور جار أيضاً فيمن أنلف مقوماً وقف على ثمن بان أعطى فيه متعدد أو ان لم يتعلق به غصب والمراد به ما فوق الواحد واعلم ان النقل عن ابن القاسم ان المراد المتعدد صريحاً بقوله فيه فليضمن ما كان أعطى فيها ولا ينظر الى قيمتها اذا كان عطاء قد نطأ عليه الناس اه

فجعل عب ما يشمل العطاء الصريح والمتعدد ضمنا خمسة عشر لا يسلم فلما نسب قصره على العدد الصريح كالعشرة (قوله ليس جار ياعلى اصطلاحه) أى لان الخلاف منصوص للمتقدمين ولا يأتى التعبير بقولان لان الترجيح موجود ولا بخلاف لان الخلاف هنا ليس فى التشهير وانما هو فى قول الامام وابن القاسم يلزم الثمن هل هو على اطلاقه سواء كان أقل من القيمة أو أكثر فيكون قول عيسى خلافا وهو ما فهمه العتي وابن يونس أو مقيد بما اذا كان أكثر من القيمة فان كانت القيمة أكثر منه لم منه فيكون قول عيسى تفسيراً وهو ما عليه ابن رشد وحينئذ فكأن ينبغى له أن يقول وهل الا ان يعطيه فيه متعدد عطاء فيه وقيل بالا أكثر منه ومن القيمة وهل خلاف تأويلان (قوله فلو تعدد الخ) هذا بناء على قول عيسى أى ان القائل انه يأخذ أكثر من الثمن والقيمة ان اتحد الثمن قطا هر وأما لو اختلف كان أعطى عشرة وأعطى خمسة عشر فالأكثر خمسة عشر فيعتبر الا أكثر من الخمسة عشر وهى الثمن ومن القيمة فالمراد بالثمن على هذا هو الا أكثر من العطاءين وأما على مذهب مالك فالمراد بالثمن هو الذى تعدد حقيقة أو حكما كما تقدم (قوله بقليل) أى ملتبسا (قوله بغيره) أى ليس معه الشئ المغصوب سواء صاحبه غيره أم لا (٣٥٥) (قوله ملتبسا بغيره) أى المغارة المطلقة فيصدق بالصورتين (قوله فى معنى الملاسة)

ومن القيمة والقول الاول لمالك والثانى لعيسى وتعبيره بالتردد ليس جار ياعلى اصطلاحه فلو تعدد العطاء بقليل وكثير بحيث لو شاء لباع بكل فينبغى ان يعتبر الا أكثر (ص) وان وجد غاصبه بغيره وغير محله فله تضمينه (ش) أى وان وجد المغصوب منه غاصبه ملتبسا بغير المغصوب وفى غير محل الغصب فله تضمينه القيمة وله ان يكلفه ان يخرج هو أو وكيله ليدفعه للمغصوب منه فالباء مستعملة فى معنى الملاسة والظرفية وانما كان له تضمينه هنا بخلاف المثلث فانه يصبر لمحله كما هو لان المثلث يغرم فيه المثل وربما يرد فى غير بلد الغصب والذى يغرم فى المقوم هو القيمة يوم الغصب فى محله ولا زيادة فيها الا فى بلد الغصب ولا فى غيره وأيضاً المثلث يراد لعينه بخلاف المقوم ولا يقال يصبر لياً خذها بعينها لانا نقول ربما لو صبر يجدها قد تغيرت (ص) ومعه أخذها ان لم يحتج لكبير حمل (ش) يعنى ان المغصوب منه اذا وجد الغاصب فى غير محل الغصب والشئ المغصوب معه فانه يأخذ منه فى ذلك الموضع الا أن يكون ذلك الشئ يحتاج الى كلفة ومؤنة كبيرة تصرف عليه حتى يصل الى محل الغصب فان المالك يخير حينئذ بين أن يأخذ متاعه أو يضم الغاصب قيمته يوم غصبه ولا فرق بين احتياجه لكبير حمل فى ذهاب الغاصب به وفى رجوعه به فان قلت ما وجه تخيير به اذا احتاج لكبير حمل قلت لما انضم لنقله الاحتياج الكبير صار بمنزلة حدود عيب فيه فى الجملة لانه ليس له اذا ارش ولا أجرة حمل لان خيرته تنفى ضرره وانما لم يجعروا النقل هنا فواتوا تعين القيمة بخلاف البيع الفاسد لانه فى البيع الفاسد نقله على انه ملكه وهنا نقله على انه ملك الغير فهو متعدد بالنقل (ص) لان هزلت جارية أو نسي عبداً صنعة ثم عاد (ش) تقدم انه قال وضمن بالاستيلاء فاخرج هذا منه والمعنى ان من غصب عبداً أو جارية فهزلت الجارية أو نسي العبد الصنعة التى كان يعرفها ثم عاد كل منهما الى ما كان عليه بان سمحت الجارية وعرف العبد الصنعة فانه لاشئ على الغاصب حينئذ

فستقط ما قيل انه مخير بين ان يصبر أو بين أخذ القيمة فكيف هذا السؤال (قوله لانا نقول ربما لو صبر يجدها قد تغيرت) أى قال الامر الى الرجوع بالقيمة (قوله ان لم يحتج لكبير حمل) أى أو مكس أو خوف طريق (قوله بين ان يأخذ متاعه) أى بدون أجرة (قوله ولا فرق الخ) هذا التعميم يعارض قوله أولاً الا أن يكون ذلك الشئ يحتاج الخ والصواب الاول كاذب اليه العجائى فقال الا أن يكون ذلك يحتاج الى كبير نفقة فى رجوعه فلا يقضى عليه بأخذه زاد غيره الا اذا تحمل الغاصب الخ (قوله لانه ليس له اذا ارش) تعليل لقوله فى الجملة أى ليس عيباً حقيقة بل عيب فى الجملة من حيث انه لا ارش له ولا أجرة حمل ولو كان عيباً حقيقة لكان فيه ارش وقوله لان خيرته تنفى ضرره تعليل لقوله لا ارش ولا أجرة الخ الا انه يلزم على كلامه الدور وذلك لانه بصدد وجه التخير أى انما خير ذلك المعنى فصار ذلك المعنى هو المثلث للتخير ثم أثبت قوله لانه ليس له الخ المسوق فى المثلث بكسر الباء بقوله لان خيرته تنفى ضرره مع ان ذلك التخير نحن بصدد اثباته (قوله وانما لم يجعروا النقل هنا فواتوا) أى فى حال احتياجه لكبير حمل أى اذا احتاج لكبير حمل لم يجعروا أى بحيث يحكم يلزم القيمة لا بالتخير (قوله هزلت) يضم الهاء فتحها مع كسر الثانى قاله الشاذلى (قوله ثم عاد كل منهما) المعتمدان الجارية لا يعتبر فيها عادة فبأخذها ربحا وان لم تعد لاسمها

(قوله والتغير) أي الذي هو معنى قول المصنف لا ان هزلت لان قوله لا ان هزلت في قوة قولنا لا ان تغيرت والتغير في الجارية حسي وفي العبد معنوي (قوله أو زادت قيمته) أي فلا رد له وهذا ما عند ابن عبدوس وعند ابن رشد ان زيادته كمنقصه في التخير لانه نقص عند الاعراب ونحوهم الذين لا رغبة لهم في الخصيان دون أهل الطول ابن عبد السلام وهو أحسن من قول ابن عبدوس أي يخير بين ان يأخذ وما نقصه أو يأخذ بقيته فلا فائز لم عدل المصنف عن قول ابن رشد (قوله ويؤخذ منه أن الخلاء الخ) يرد بانه انما يعتق بالحكم رقيقه أو رقيق رقيقه (قوله في صلاة) فرضاً أو نفلاً ظاهره ولو كانت الصلاة عاصياً بها كتفعل كل منهما وعليه فريضته (قوله يجوز الجلوس فيه) أي يباح الجلوس فيه خرج المحرم والمكروه وهذا بخلاف من وطئ على نعل غيره فشى صاحب النعل فانه قطع فان الواطئ ضمنه ويقاس عليه (٣٥٦) ما يقطعه حامل الخطب من الثياب في الطريق والنص كذلك في مسألة الخطب

في المسدونة وشرحها ومجمله اذالم يحصل من حامل الخطب انداز يمكن معه التخلص والا فلا ضمان والذي ينبغي في مسألة النعل عدم الضمان كمن جلس على ثوب غيره في صلاة خلافاً لما قاله بعض الشيوخ (قوله أو أعاد مصوغاً على حاله) وأما لو باعه فكسره المشتري وأعاد حالته لم يأخذه ربه الاباحة الصياغة أي والفرض ان المشتري غير عالم ثم يرجع المغصوب منه على الغاصب بالاحرة (قوله على حاله التي كان عليها) أي من غير ان يحصل فيه نقص ولا تغير صفة فلا شيء عليه ولا يرجع بقيمة الصياغة (قوله على المشهور) مقابلته لما جده يلزمه القيمة لانه بمجرد كسره ضمنه (قوله بان عاد على غير الحالة الخ) أي مغايرة لها أو مثلها لكن أزيد أو انقص مما كان فقيته متعينة (قوله وظاهر هذا الخ) الظاهر ان المراد انه يرجع على الدال اذ لم يمكن الاخذ من الغاصب (قوله ويرجع اليه) وفي شب المذهب المرجوع عنه وهو ان ما عليه ما نقصت الصياغة (قوله وهذا اذا قدر الخ) راجع للمرجوع اليه وفيه توقف وتوقف فيه قوله

وليس للمالك الا عين شئته لحصول الجبران وأقرذا الضمير في قوله ثم عاد لان العطف باو والتغير في الاول حسي والثاني معنوي (ص) أو خصاه فلم ينقص (ش) أي وكذلك لاشئ على الغاصب اذا غصب عبد اخصاه فلم تنقص قيمته عن حاله قبل ان يخصيه أو زادت قيمته فليس له الا عبده وعلى الغاصب العقوبة فان نقصت قيمته فانه يضمن ما نقص ويؤخذ من هذا ان الخلاء ليس بمثله ولو كان مثله لعق على الغاصب وغرم له به قيمته (ص) أو جلس على ثوب غيره في صلاة (ش) يعني ان من جلس على ثوب غيره في صلاة أو في مجلس يجوز الجلوس فيه فقام صاحب الثوب فانه لا ضمان على الجالس لانه لا بد للناس منه في صلاتهم ومجالسهم ولان صاحب الثوب هو المباشر لقطع ثوبه والجالس متسبب في ذلك وقد علمت ان المباشر مقدم على المتسبب اذا ضعف السبب وأما اذا قوى السبب فان الضمان عليه ما معا كإتي في الجراح عند قوله والمتسبب مع المباشر ككسره ومكسره (ص) أو دل لصاً أو أعاد مصوغاً على حاله وعلى غيرهما فقيته (ش) يعني ان من دل لصاً أو غاصباً أو محاربا على مال غيره فأخذه فانه لا شيء على الدال لانه غرور بالقول وكذلك لاشئ على من غصب حليماً مصوغاً فكسره ثم أعاده على حالته التي كان عليها قبل كسره على المشهور فان أعاده على غير الحالة التي كان عليها قبل الكسر فانه يلزمه قيمته يوم الغصب وليس له أخذه لفواته فان قبل قهر أنه يخبر مع القوات في مسألة ما اذا احتاج لكبير رجل فالحجاب ان ذلك عين شئته بخلاف هذا فانه غيره حكماً ففرق بين الفواتين والذي به الفتوى في قوله أو دل لصاً الضمان وخزم به ابن رشد ومثله دلالة ما لو حبس المتاع عن ربه حتى أخذه المص ونحوه وظاهر هذا انه لا يرجع لرب الشئ على اللص ونحوه وانما ضمانه على الدال والظاهر رجوع الدال حيث ضمن على اللص ونحوه (ص) ككسره (ش) التشبيه في لزوم القيمة والمعنى ان من غصب حليماً مصوغاً فكسره فانه يلزمه قيمته يوم الغصب وقال ابن القاسم ويرجع اليه بعد أن كان أو لا يقول انما يلزمه ما نقصه من الصياغة وهذا اذا قدر على صياغته فان لم يقدر فعليه ما نقصه وحيث غرم الغاصب القيمة فقد ملكه كإتي عند قوله وملكه ان اشتراه أو غرم قيمته وأما جعل التشبيه في قوله لا ان هزلت جارية أي انه لا يضمن قيمته وانما يأخذه بقيمة الصياغة فان قلت التشبيه لا يفيد قيمة الصياغة قلت نعم لكنه مستفاد من

عنه وهو ان ما عليه ما نقصت الصياغة (قوله وهذا اذا قدر الخ) راجع للمرجوع اليه وفيه توقف وتوقف فيه قوله بعض تلامذة المؤلف ثم ذهب الى انه راجع للمرجوع عنه أقول وفيه توقف وأعظم والحاصل ان الظاهر من عبارة الشارح انه راجع للمرجوع اليه ولم تظهر له محجة ثم تبين انه قيد بقول ثالث في المسئلة لم يذكره الشارح وهو لا شهب وحاصله ان أشهب يقول يلزمه اعادته أي اذا قدر على الصياغة فان لم يقدر الى آخر ما قال (قوله فان قلت الخ) يرد على كلام الخطاب (قوله قلت نعم) أي لانه فيما سيأتي حكم ان ربه مخير في جنابة الغاصب بين أخذ قيمته وبين أخذ ما نقصه فيفيد هذا انه اذا أخذ الشئ المغصوب فانه يأخذ بقيمة الصياغة والحاصل انه فيما سيأتي حكم بان ربه يأخذ بقيمة النقص اذا أخذ شئته وفيما نحن فيه أخذ شئته فبأخذ قيمة الصياغة فاذا علمت ذلك تعلم ان الخطاب اعتمد المرجوع عنه قلت ولذلك جعله بهضم هو المذهب لان كلام الخطاب لا يعدل عنه ما لم يرد خلافه

(قوله وهذا واضح) أي أخذ قيمة الصياغة واضح (قوله أو غصب منفعة) إطلاق الغصب على التعدى على المنفعة مجاز (قوله قيمة المنفعة) أي قيمة ما استولى عليه فيها ولو جزأ سيراً من الزمن (قوله ٣٥٧) (لئلا يرد) حاصل الإيراد أنه فيما سيأتى في المستأجر

والمستعير إذا تعدى ضمن ولو كان سماءى وهنا قد قلنا لا يضمن بالسماءى مع أن كلاماً من المستأجر والمستعير لم يقصد تلكها وإنما قصد المنافع كما أن الغاصب كذلك وحاصل الجواب أنه في مسئلة الغاصب السماءى لا يسبب له فيه بخلاف المستعير والمستأجر ^{في تنبيهه} قال في لـ وجد عندى مانعه فلو قال المتعدى أنا ما تعدى إلا على المنافع وخالفه فيها فينظر للقرائن فإن عرى عن ذلك فالقول قول ربها أنه اغتصب الذات وفائدة إذا هلك الذات يكون ضامناً بالاستيلاء (قوله ولا فيضمنه) أي وإنما كان كذلك لأنه إذا كان لا يناسب حاله الشأن أن يعمله لليبيع أو نحوه (قوله قاله ابن عبد السلام بلفظ ينبغى) أقول هذا ظاهر إذا أكله قهره وأما إذا أكله باختياره فلا وجه للرجوع (قوله وينبغى إذا أكله الخ) هذا مما يقوى كلام ابن ناجي المتقدم (قوله المشهور أن النقص الخ) ومقابل المشهور ما نقل عن مالك أنه كنقص الذات يخير ربها في أخذها أو أخذ قيمتها اهـ (قوله بخلافه في باب التعدى) وهو غصب المنفعة (قوله على أن السوق فاعل) أي ويراد من السوق القيمة أي أنقصت القيمة وقول الشارح أي نقص سوقها نظراً للفظ سوق فحذف التاء للمعناه (قوله معطوفاً على ما يضمن الخ) أي وهو وكسر لكن بحسب المعنى وكأنه قال

قوله أو جنى هو أو أجنبى خير فيه وهذا واضح في الحلى المباح وما غيره فيما أخذ مكروراً أو الصياغة المحرمة لا يجوز بقاؤها كذا ينبغى (ص) أو غصب منفعة فقلبت الذات (ش) يعنى أن من غصب دابة أو داراً وما أشبه ذلك فاستعملها بأن ركب الدابة أو سكن الدار فقلبت الذات بأمر سماءى فإنه يدفع قيمة المنفعة فقط لأنها هي التي تعدى عليها ولا شئ عليه في الذات وقولنا بأمر سماءى أي لا سبب للمتعدى فيه لئلا يرد مسئلة تعدى المستعير والمستأجر إذا زاد في المسافة فلا يقال كل منهما يضمن قيمة الرقبة إذا هلكت مع أنه لم يقصد تلكها (ص) أو أكله مالكة ضيافة (ش) يعنى أن من غصب طعاماً قدمه له به ضيافة فأكله فإن الغاصب يبرأ من ذلك وسواء علم مالكة أنه لا لالان ربه بأمر التلافه والمباشر مقدم على المتسبب إذا ضعف السبب كما مر بل لو أكره الغاصب ربه على أكله لبرئ الغاصب وكذلك لو دخل المالك دار الغاصب فأكله بغير إذن الغاصب لبرئ الغاصب ثم إن هذه المسئلة مقيدة بما إذا كان ذلك الطعام يناسب حال مالكة ولا فيضمنه الغاصب له به ويسقط عنه من قيمته الذي انتفع به ربه أن لو كان ذلك من الطعام الذي شأنه أكله قاله ابن عبد السلام بلفظ ينبغى كما إذا كان الطعام يساوى عشرة دنانير ويكفي مالكة من الطعام الذي يليق به بنصف دينار فإن الغاصب يغرم له تسعة ونصفاً وينبغى إذا أكله بغير إذن الغاصب أن يقيم بما إذا أكله قبل فوته وأما أن أكله بعد ما فات عند الغاصب ولم تنس القيمة فإنه يرجع عليه بقيمة لأنه قد أكل ما هو ملك للغاصب ويرجع ربه على الغاصب بقيمة وقد تختلف القيمة (ص) أو نقصت للسوق (ش) المشهور أن النقص لاجل الاسواق في باب الغصب غير معتبر بخلافه في باب التعدى فإنه معتبر والمعنى أن من غصب دابة مثلاً ثم وجدها ربه أو قد نقصت أسواقها فإنه يأخذها ولا شئ له على الغاصب وسواء طال زمانها عند الغاصب أو لا فإن زادت للأسواق عند الغاصب فلا كلام لربها من باب أولى وإن كانت نقصت في بدنها فلربها أن يغرم الغاصب قيمتها يوم الغصب بخلاف باب التعدى فإن ربها إذا وجدها أو قد نقصت في أسواقها فإنه يضمن المتعدى قيمتها يوم تعدى عليها لأنه حسبها عن أسواقها فقله أو نقصت للسوق أي نقصت السلعة لاجل تغير سوقها لا شئ في بدنها وفي بعض النسخ أو نقص سوق باللام على أن السوق فاعل نقص أي نقص سوقها وفي بعضها أو نقصت لا لسوق بادخال التنافية على السوق المنكر المجرور باللام والمعنى أن السلعة المتغصوبة نقصت في بدنها لاجل سوقها ويكون معطوفاً على ما يضمن فيه القيمة وهو قوله أو على غيرها فقيمتها ككسره (ص) أو يرجع بها من سفر ولو بعد (ش) يعنى أن من غصب رقبة دابة فسافر عليها سفيراً بعيداً أو قريباً ثم رجع بها ولم تتغير في بدنها ثم وجدها ربه فإنه يأخذها ولا شئ له على الغاصب من القيمة وأما الكراء فيضمنه كما شهره المازري وابن العربي وابن الحاجب كما مر عند قوله وغلة مستعمل وفي كلام تـ والشارح نظراً لنظر الشرح الكبير (ص) كسارق (ش) يعنى أن من سرق دابة فلم تتغير في بدنها فلربها أخذها ولا شئ له بعد ذلك على السارق ولو تغير سوقها (ص) وله في تعدد كسرها أجر كراء الزائد إن سلمت والاخير فيه وفي قيمتها وقته (ش) يعنى أن من استأجر أو استعار دابة إلى مكان كذا أو ليحمل عليها قدر معلوماً إلى مكان كذا فتعدى وزاد عليها في المسافة المشتركة زيادة يسيرة كالبريد واليوم أو زاد قدره في المحمول أي زاد شيئاً يسيراً ورجعت سالمة فليس لربها عليه الأكراء الزائد مع الكراء الأول

ككسره أو نقص السوق فهو عطف مصدر على مثله (قوله وفي كلام تـ والشارح نظراً) وذلك لأن تـ قال لا يضمن قيمة ولا كراء وكذلك في الشارح (قوله كراء الزائد الخ) هذا تقرر بأن غير تقرر به أولاً من العموم في المصنف والصواب التقرر الثاني

(قوله فيها التفصيل الآتي في باب الخ) وهو انه اذا زاد زيادة يسيرة ففيها كراء الزائد عظم أم تعيب أو سلمت وان كان كثيراً وعطبت خير بين أخذ القيمة وكراء الزائد وان زاد كثيراً وسلمت ففيه كراء الزائد فقط وان زاد كثيراً وتعيب فيلزم الاكثر من كراء الزائد وقيمة العيب فالخاص ان الصور ستة اما ان تكون بسيرة لا تعطب به أو كثيرة تعطب به وفي كل امان تسلم أو تعيب أو تعطب (قوله تعطب) أي الشأن ان تعطب به لضعف الدابة أو كان الشأن ان لا تعطب به لقوتها والفرص انها سلمت في صورتين تنبيهه قال عجل الرابع من التنبيه انظر ماذا كرههنا في (٣٥٨) زيادة المسافة من انها اذا كثرت وسلمت به الدابة فانه يخير في كراء الزائد وفي

قيمتها وقته مع ما يأتي في الاجارة من انها اذا سلمت ليس له الا كراء الزائد فيجب تقييمه ما يأتي بما اذا كانت الزيادة قليلة ليوافق ما هنا المطابق للمدونة وغيرها (قوله ان تعيب) شرط في قوله مع الدابة أي وأما لو عطبت فلا يعقل ان يقال كراء الزائد مع الدابة بل كراء الزائد فقط أو القيمة (قوله وان تعيب) المغصوب ذاته المقوم بسماوى أو غيره ومنه غيبته على العلية دون الخوخ ان لم يقل العيب بل وان قل (قوله على مذهب المدونة) مقابل مذهبها في الاول أي الذي هو قوله وان تعيب الى آخر ما قاله بعض ممن انه لا يضمن ذلك بحدوث العيب اليسير نقله في الجلاب وحكي المازري قولاً أن للمغصوب منه في العيب الكثير أخذ السلعة وقيمة النقص ونص المدونة وما أصاب السلعة في يد الغاصب من عيب قل أو أكثر باهر من الله تعالى فربها مخير في أخذها معيبة أو يضمنه قيمتها يوم الغضب الخ والمخالف في جنابة الغاصب أشهب فانه يقول اذا جنى عليها الغاصب فليس له الا أخذها على حالها غير ارش جنابة أو أخذ قيمتها يوم للغضب (قوله كصبغه الخ) في لـ

في حالة الكراء أو كراء الزائد فقط في حالة العارية فان لم تسلم الدابة بل عطبت أو تعيب أو كثر الزائد فان المسالك يخير بين ان يضمنه قيمته اليوم التعدي من كراء الزيادة أو يأخذ كراء الزائد فقط مع الكراء الاول ولا شيء له من القيمة فقوله كراء الزائد في المسافة اذا كان يسيراً وسواء كانت تعطب بذلك أم لا وأما الزيادة الكثيرة فيخير فيها مطلقاً سلمت أم لا وزيادة الحمل فيها التفصيل الآتي في باب الاجارة أي من قوله وحل تعطب به والا فالكراء وقوله فيه أي في كراء الزائد مع الدابة ان تعيب ولم تهلك والضمير في وقته للتعدي ثم انها اذا تعيب واختار كراء الزائد فانه يراعى في كراء الزائد ما هي عليه من العيب فيأخذ كراء الزائد على انها معيبة في بعض المسافة الزائدة اذا تعيب في بعضها أو معيبة كلها اذا تعيب في أولها فيقال ما كراءها في هذه المسافة الزائدة على انها معيبة في كلها أو في بعضها مثلاً (ص) وان تعيب وان قل ككسر نهدمها (ش) يعني ان من غصب شيئاً فتعيب عند الغاصب باهر سماوى قليلاً أو كثيراً كما اذا غصب أمة قاعة الشديين فانكسر اعنده فان به يخير بين ان يضمن الغاصب قيمته يوم الغصب أو يأخذ معيبة ولا شيء له فقوله ككسر نهدمها مثال لقل وما ذكر سماوى والكسر هنا اسم مصدر بمعنى الانكسار اذ لم يقع على النهدين كسر بل حصل لهما الانكسار وأشار بالمبالغة لرد قول ابن الجلاب انه لا يضمن ذلك بحدوث العيب القليل وان رجمه بعض المتأخرين من شيوخ عياض ولما كان لا فرق بين السماوى وجناية الغاصب والاجنبى على مذهب المدونة قال (ص) أو جنى هو أو اجنبى (ش) والمعنى ان الغاصب اذا جنى على الشيء المغصوب أو جنى عليه اجنبى بان قطع يده مثلاً فان المسالك يخير في جنابة الغاصب بين أخذ قيمته يوم الغصب وفي أخذ شئيه مع ارش النقص وفي جنابة الاجنبى بين تضمين الغاصب القيمة ويتبع الغاصب الجنابة بارش الجنابة وفي أخذ شئيه ويتبع الجنابة بارش الجنابة وليس له أخذ شئيه واتباع الغاصب بارش الجنابة فقوله (ص) خير فيه (ش) أي في المغصوب المعيب هو جواب عن قوله وان تعيب والتخير على ما مر تفصيله (ص) كصبغه في قيمته وأخذ ثوبه ودفع قيمة الصبغ (ش) هذا تشبيه في التخير والمعنى ان من تعدى على ثوب آخر فصبغه فرب به يخير بين ان يأخذ من المتعدي قيمته أبيض يوم التعدي أو يأخذ ويدفع للمتعدى قيمة صبغه يوم الحكم ولا يكونان شريكين وهذا التخير فيما اذا زاده الصبغ عن قيمته أبيض أو لم يزد ولم ينقصه امان نقصه الصبغ عن قيمته أبيض فيخير في أخذه مجاناً أو يأخذ قيمته كفي الجلاب وقال أبو عمر ان يخير على الوجه الذي ذكره المؤلف ولو نقصه الصبغ فقوله كصبغه أي كخيره في مسئلة صبغه في قيمته الخ فخذف حرف الجر لتقدم نظيره في قوله خير فيه وقوله في قيمته بدل من قوله كصبغه بدل اشتمال والصبغ

وجد عندى مانصه على قوله وقيمة الصبغ مانصه (١) بخلاف الخياطة فيأخذها ولا شيء عليه كما نقله هنا أبو الحسن في المدونة لانه كالتزويق ويبنى ان ما شابهها كالكمدة والقصر كذلك واعلم ان الصبغة صفة لها تأثير في الذات وشانها حصول الزيادة فلذلك وجب فيها ذلك التخير فلا يخالف ما تقدم من احتياجها للكبير حمل (قوله في قيمته) أي في أخذ قيمته (قوله هذا تشبيه في التخير) أي تشبيه بما تقدم في التخير وقول الشارح فيما يأتي ان معنى قوله كصبغه أي كخيره في مسئلة صبغه فهو حل معنى فلا ينافيه انه تشبيه في التخير (قوله كفي الجلاب) كلام ابن الحاجب يقتضى اعتداده (قوله فخذف حرف الجر) أي مع مجروره وهو قوله في مسئلة (١) قوله مانصه هكذا بالسخ بشكر برمانصه اه

(قوله لانه بمعنى الخ) وهو النيلة وظاهره ان اجرة العلاج نذهب هدر او الظاهر ان المراد بالصبيغ النيلة مع العلاج فلا يضيع العلاج هدرًا (قوله نقضه) يضم النون أى قيمته منقوضا ان كان له بعد هدمه قيمة كحجر وخشب ومسمار لا مالا قيمة له كبحر وحجره ونحوهما ودفع قيمة المغروس مقلوعا على أن ينبت ان أمكن والا فقيمه حطبا (قوله للعلم به) أى لوضوحه في الخارج (قوله لكن هذا مستفاد الخ) أى فلم يكن ساكتا عنه فهو استدراك على قوله وسكت عن الاجرة (قوله ليس معطوفا على قوله فيه الخ) أى لفساد المعنى لان المعنى وان تعيب خير في بناءه وهذا فاسد لانه ليس في البناء تعيب (قوله منفعة الحر) أراد بمنفعة الحر ما يشمل البضع والحر فيه اشارة الى الاعتراض على المصنف بانه كان الاولى ان يحذف البضع ان قلت انه لا يشمل الامنة حينئذ فالجواب انها تؤخذ بطريق القياس على الحره وعلى هذا فقول الشارح وكذلك منفعة بدن الحر الخ شبه خاص على عام لما علمت ان منفعة (٣٥٩) الحر شامل له (قوله وتعذر رجوعه) سواء تحقق موته أو ظن أو شئ فذية عمه يؤولها الى أهله ويضرب ألفا ويحبس سنه وكذا لو فعل به ضياعا تعذر رجوعه وان لم يبعه (قوله وشمل قوله الخ) اعلم ان اللخمى حكى فين غصب دراهم أو دنانير هل يغرم ما يرجع منها أو ما كان يرجع فيها صاحبها ثلاثة أقوال فقيل لا شئ للمغصوب منه الرأس ماله اسنة فنقصها الغاصب أو اتجر فيها فخرج وهو قول مالك وابن القاسم وقيل ان اتجر فيها وهو موسر كان الرجوع له وان كان معسرا فالرجع لصاحبها وهو قول ابن مسلة وابن حبيب في الولى يتجر بماله يتجه لنفسه جعله للرجع ان كان موسرا ولا يتسيم ان كان معسرا والقول الثالث ان للمغصوب منه قدر ما كان يرجع فيها لو كانت في يده وحكى صاحب المقدمات الاتفاق على ان يرجع الدراهم والدنانير للغاصب والحاصل ان الرجح أن الرجح للغاصب مطلقا كما أفاده بعض الشيوخ خصوصا وقد علمت انه كلام مالك وابن القاسم

هنا بالمعنى المصدري وقوله ودفع قيمة الصبيغ بالكسر لانه بمعنى المصبوغ به (ش) وفي بناءه في أخذه ودفع قيمته نقضه بعد سقوط كلفه لم يتولها (ش) يعنى ان من غصب عرصه أرض لشخص فبنى فيها بنينا فلما ملك العرصه ان يأمر الغاصب بقلع بناءه وتسوية الأرض وله ان يدفع له قيمة بناءه منقوضا ويسقط من تلك القيمة ما يصرف في هدمه وتسوية محله ان لم يكن شأن الغاصب ان يتولى النقض والتسوية بنفسه أو خدمه والا أخذ قيمة ما ذكر منقوضا من غير اسقاط من يتولى النقض والتسوية فقوله في أخذه الخ وسكت عن الشق الآخر وهو ان يأمره بقلعه وتسوية محله للعلم به والغرس مثل البناء وسكت عن اجرة الأرض قبل القيام على الغاصب والحكم انها تجب للمغصوب منه فتنسقط أيضا من قيمة النقض عن المغصوب منه لكن هذا مستفاد من قوله وغلة مستعمل وكراء أرض بنيت وأما الزرع فيأتى الكلام عليه في فصل الاستحقاق فقوله وفي بناءه أى وخير في بناءه فالجار والمجرور متعلق بفعل مقدور وهذه الجملة مستأنفة وليس الجار والمجرور معطوفا على قوله فيه (ص) ومنفعة البضع والحر بالتفويت (ش) لما قدم ان الغاصب يضمن المثلى بمثل عطف هذا عليه والمعنى ان الغاصب يضمن منفعة الحر بالتفويت أى الاستيفاء فان غصب حره ووطئها فعليه مهر مثلها بكرة أو نيا وأما الامنة فعليه ما نقصه اربعة كانت أو وخشا فلولم يستوف منفعة من البضع بل حبس الحره أو الامنة ومنعهما من التزويج فانه لا شئ عليه من صداقها وكذلك منفعة بدن الحر لا يضمنها الغاصب الا بالتفويت والمراد به الاستيفاء وهو ووطئ البضع واستعمال الحر بالاستخدام أو العمل ولا شئ عليه حيث عطله من العمل (ص) كرجوعه وتعذر رجوعه (ش) التشبيه في الضمان والمعنى ان من غصب حرا وابعه وتعذر عليه رجوعه فانه يلزمه ان يؤدى الى أهله ذبته فلورجع رجع البائع فيما غرمه (ص) وغيرهما بالفوات (ش) يعنى ان من تعدى على منفعة غير منفعة الحر والبضع فلا يضمنها الا بالفوات سواء استعمل أو عطل كالدار يغلقها والداية بحبسها والعبد لا يستخدمه ولا يخالف هذا ما مر من قوله وغلة مستعمل لان ذلك من باب غصب الذوات وهذا من باب غصب المنافع وشمل قوله وغيرهما بالفوات من غصب دارهم أو دنانير لشخص فحبسها عنده مدة فانه يضمن الرجح ولو اتجر بها (ص) وهل يضمن شاكيه لمغرم زائد على قدر الرسول ان ظلم أو الجميع أولا أقوال (ش) يعنى ان من اعتدى

وحكى الاتفاق عليه ابن رشد (قوله لمغرم) بفتح الراء المشددة متعلقا بضمن وبكسرهما متعلقا بشاكيه أى لظالم والضمير في شاكيه للغاصب لا يقال الغاصب ظالم بغصبه فشاكيه غير ظالم فلا يصح جعل ضمير شاكيه للغاصب لانا نقول المراد بظلمه في شكواه حيث قدر على انه ينتصف منه بدون شكواه فلا ينافى كون شاكيه ظالما ولكن أصل المسئلة نص ابن يونس وهو وقالوا فين اعتدى على رجل وقدمه للسلطان والمعتدى يعلم أنه اذا قدمه اليه تجاوز في ظلمه فأغرمه ما لا يجب عليه فاختلف في تضمينه فقال كثير عليه الادب وقد أثم ولا غرم عليه وكان بعض شيو خنا يفتى ان كان الشاكي ظالما في شكواه غرم وان كان مظلوما لم يقدر أن ينتصف منه الا بالسلطان فشكاه فأغرمه وعدا عليه لم يغرم لان الناس انما يلجئون في المظلة الى السلطان وعلى السلطان متى قدر عليه رد ما أخذه ظلما من المشكو وكذا ما أغرمته الرسل هو مثل ما غرمه السلطان بفرق فيه بين من ظلمه الشاكي وغيره وكان بعض أحنابنا يفتى بأن

ينظر للقدر الذي يستأجر به الشاكي في احضار المشكوك فيه يكون عليه على كل حال وما زاد على ذلك مما أغرمته الرسل فيمفرق بين الظالم والمظلوم حسبما تقدم اه اقول اذا علمت ذلك وعلمت صدد عبارة شارحنا تعرف انه اذا لم يعلم انه متجاوز فلا غرم على الشاكي باتفاق ولكن قد يقال حيث فرض ان موضوع المسئلة انه اعتدى على ذلك الشخص فكيف يقال ان كان ظالماً أو غير ظالم مع انه متى اتصف بالاعتداء لا يكون الا ظالماً ثم اقول وليس المراد بالشكوى ان يقول للظالم اشكوكي لك فلان لابد ينار أو أكثر ما أخذ منه كما يقع الا ان بل المراد ان يشكوا ظلامته واما ما يقع من الناس الا ان يقول للظالم اشكوك لك فلان بالالف أو أكثر فهو من باب من دل لصدا والمعتد الضمان وقوله والا فليس الخ ليس ذلك بل لازم بل قد يكون برسول كما يعلم من النص المتقدم في تنبيهه قال الحطاب وانظر لو شكى شخص ظالمكم جائراً لا يتوقف في قتل النفس فضرب (٣٦٠) المشكوك حتى مات هل يلزم الشاكي شيء أولاً اه والظاهر ضمان الدية لانه

من باب كثر تعدد رجوعه (قوله واقصر ابن عرفة على طريقة المازري) كلام في غير محله لان ابن عرفة ذكر قولين فيمن دل ظالماً على ما اخفاه به عنه هل يضمن أولاً ثم ذكر أقوالاً ثلاثة في مسألة الشاكي بالضمان مطلقاً عدمه مطلقاً الضمان ان ظلم تنبيهه عز ابن يونس القول الاخير للكثير قال عجب وهو يشعر بترجيحه مع ان الذي به الفتوى بمصر هو القول الثاني وقال اللقاني ان أظهر الأقوال وأصوبها القول الاخير فيمكن يذبحى الاقتصار عليه (قوله ولوعاب الخ) هذا صريح في ضعف القول بانه يشترط في صحة بيع المغصوب ان يرد له به وهو أحسن شق التردد (قوله أو غرم قيمته) أي حكم الشرع عليه بذلك لاحكام الحاكم (قوله ان لم يعو) أي يكذب بان قال أبق العبد أو ضل البعير أو ضاعت السلعة ولم يتبين خلاف ما قال فان موته أي تبين خلاف ما قال فله الرجوع في عين شتيته ان شاء ومن التوبة

على شخص فقد مده لظالم وهو يعلم انه يتجاوز في ظلمه ويغرمه ما لا يجب عليه فاختلف الشيوخ في تضمينه على ثلاثة أقوال فقال بعض شيوخ ابن يونس اذا كان الشاكي ظالماً في شكواه فانه يغرم للمشكوك القدر الزائد على أجرة الرسول المعتاد ان لو فرض ان الشاكي استأجر رجلاً والاي ليس هذا رسولا بالفعل وان كان مظلوماً فانه لا يغرم القدر الزائد على أجرة الرسول وأما القدر الذي أخذ الرسول فان المشكوك يرجع به على الشاكي سواء كان الشاكي ظالماً أو مظلوماً وقال بعض الاشيخ ان كان الشاكي ظالماً فانه يغرم الزائد على أجرة الرسول يغرم أيضاً أجرة الرسول وان كان مظلوماً فانه لا يغرم شيئاً وقال بعضهم لا يغرم الشاكي شيئاً مطلقاً أي لا من الزائد على أجرة الرسول ولا من أجرة الرسول ظالماً كان في شكواه أو مظلوماً وانما عليه الادب فقط ان كان ظالماً في شكواه فقوله زائد مفعول يضمن وفاعل ظلم الشاكي ومفهوم الشرط ان لم يظلم لم يغرم الزائد بل يغرم قدر أجرة الرسول فقط وقوله أو الجميع أي أو يضمن ان ظلم جميع الغرم من قدر أجرة الرسول والزائد ومفهوم الشرط ان لم يظلم لم يغرم القدر ولا الزائد به - هذا يوضح الفرق بين القولين أي باعتبار المفهوم وهو ان مفهوم الاول انه ان لم يظلم يغرم أجرة الرسول فقط ومفهوم الثاني ان لم يظلم لا يضمن القدر ولا الزائد وقوله أولاً أي أولاً يغرم الشاكي الظالم شيئاً فاحرى ان لم يظلم لا يضمن القدر ولا قبله مفهوم مخالفة فقد اشتمل كلامه مفهوم ما نصاعلى اقوال ابن يونس الثلاثة وهي التي عليها الشموخ واقصر ابن عرفة على طريقة المازري وليس فيها الا قولين انظر ابن غازي والضمير في شاكيه يرجع للغاصب وأخرى غيره لان الفرض انه ظلم في شكواه (ص) ومملكه ان اشتراه ولو غاب أو غرم قيمته ان لم يعو (ش) يعني ان الغاصب يملك الشيء المغصوب اذا اشتراه من ربه أو ممن يقوم مقامه وسواء كان الشيء المغصوب حاضراً أو غائباً وكذلك يملكه الغاصب اذا غرم قيمته للمالك ان لم يكذب في دعواه التلف فان ظهر كذبه بان تبين عدم تلفه بعد ادعائه التلف وغرم قيمه فانه لا يملكه وهو المراد بالتبويه ويرجع في عين شتيته ان شاء وأما ان لم يعو أي يكذب في دعوى عدمه فقد مملكه الا ان ظهر أفضل من الصفة التي ذكرها فيرجع عليه بتمامها فبقوله (ورجع عليه) أي على الغاصب (بفضله أخفاها) أي في عدم التبويه فهو راجع للمنطوق وأما في التبويه فيرجع في عين شتيته قوله ان اشتراه معلوم ان كل من اشترى شيئاً مملكه وانما ذكره

الاختلاف بالذكورة والافئنة ولعل وجهه انه لما كثر الاختلاف بين صفات الذكور والانثى نزل ذلك منزلة الاختلاف في الذات (قوله ويرجع عليه الخ) انما هو راجع للتبويه في الصفة فقط وقوله في عدم التبويه في الذات وحاصله انه اما ان يعو في الذات سواء موته في الصفة أو لا أو يعو في الصفة فان موته في الصفة فيرجع عليه بالفضلة فان وصفه بوصف يقضي ان قيمته عشرة ثم تبين ان قيمته خمسة عشر فيرجع عليه بخمسة وانظر لو وصفه الغاصب ثم ظهر انه ادنى منه أو وصفه المغصوب منه ثم ظهر انه ادنى منه والظاهر ان كلا منهما يرجع بالزائد الذي له وانظر لو تجاهل في الصفة قال أشهب فان لم يثبتها صفة جعلت من أوضاع الجوارى ثم أغرم الغاصب قيمتها على ذلك يوم غصبها (قوله راجع للمنطوق) أي لبعض صور المنطوق لان قوله ان لم يعو أي في الذات سواء موته في الصفة أم لا

ليرتب
نزل ذلك منزلة الاختلاف في الذات (قوله ويرجع عليه الخ) انما هو راجع للتبويه في الصفة فقط وقوله في عدم التبويه في الذات وحاصله انه اما ان يعو في الذات سواء موته في الصفة أو لا أو يعو في الصفة فان موته في الصفة فيرجع عليه بالفضلة فان وصفه بوصف يقضي ان قيمته عشرة ثم تبين ان قيمته خمسة عشر فيرجع عليه بخمسة وانظر لو وصفه الغاصب ثم ظهر انه ادنى منه أو وصفه المغصوب منه ثم ظهر انه ادنى منه والظاهر ان كلا منهما يرجع بالزائد الذي له وانظر لو تجاهل في الصفة قال أشهب فان لم يثبتها صفة جعلت من أوضاع الجوارى ثم أغرم الغاصب قيمتها على ذلك يوم غصبها (قوله راجع للمنطوق) أي لبعض صور المنطوق لان قوله ان لم يعو أي في الذات سواء موته في الصفة أم لا

(قوله ويحبس الزائد) أي على القيمة أو الأقل منها فإذا علم الغاصب أن قيمته عشرة وقد اشترى بخمسة عشر فلا يجوز الشراء إلا إذا كان عالماً بأن القيمة عشرة وأن يدفع العشرة فالأقل لأن يدفع الخمسة عشر التي هي الثمن. نعم ما فلا يلزم عليه التردد بين السلفية والثمنية وذلك أنه لو دفع الخمسة عشر وهي الثمن لزم عليه التردد بين الثمنية على تقدير أن الشيء المغصوب يبقى لوقت الشراء وبين السلفية على تقدير أن الشيء المغصوب تناف قبل الشراء فالتردد انما هو في الزائد على القيمة (قوله لأنه لا يقول بمنع الشراء مطلقاً) أي نقد القيمة أو أكثر أو أقل أي وظاهر المصنف أنه لا علمه عند الغيبة وإذا كان لا علمه فبمنع الشراء مطلقاً لأنه يلزم من عدم الملك منع البيع فيكون ظاهراً المصنف المنع بحسب اللازم مطلقاً مع أنه انما يمنع في صورة وهي نقد أكثر من القيمة (قوله حكم عليه) أي حكم الشرع وإن لم يحكم قاض (قوله في تلفه) أي إذا ادعاه وأنكر (٣٦١) المغصوب منه أي وفي غنائه إذا باعه وقوله في نفعه أي

صفته وتعيين الصفه بأحد أمرين
أما وصف الطول والعرض والصفافه
والخفة وغير ذلك وأما إثبات
الغاصب بمثل ما غصب ويقول
مثل هذا (قوله وقدره) أي من
كيل أو وزن أو عدد (قوله يريد
مع عيینه) فإن نكل فالقول قول ربه
مع عيینه (قوله بعد إيمانها) أي
ونكولهما كلفهما ويقضى
للحالف على الناكل (قوله وهو
كذلك في حالة عدم شبههما) حاصله
أن القول قول الغاصب أن أشبه
أشبه المغصوب منه أم لا فإذا انفرد
المغصوب منه بالشبه القول قوله
فإن لم يشبه واحد منهما فالقول
قول الغاصب (قوله لأنه غارم)
تعليلاً لقوله فإن القول الخ وقوله
إذا لا يتأتى تعليلاً للمعلل مع علته
وقوله يريد أن أشبهه راجع
للإختلاف في النفع والقدر لا في
دعوى التلف (قوله وأما تضمينه)
أي تضمينه الثابت تحقيقاً وأما
الثابت بالدعوى فهو الذي ذكره
هنا (قوله سواء كان الخ) هذا

ليرتب عليه قوله ولو غاب رداعلى أشهب القائل بأنه انما يجوز بيعه من الغاصب بشرط أن
يعرف القيمة ويسئل ما يجوز منها أي بان ينقد قدر القيمة فأقل ويحبس الزائد حتى يتحقق أنه
موجود لئلا يتردد بين السلفية والثمنية وبدون هذا لا يتم الرد على أشهب لأنه لا يقول بمنع
لشراء مطلقاً قوله أو غرم قيمته أي حكم عليه بها ولو لم يغرمها بالفعل ومثل الشراء الهبنة
ونحوها وانما خص الشراء بالذكر لاجل قوله ولو غاب (ص) والقول له في تلفه ونفعه وقدره
وحلف (ش) يعني أن الغاصب إذا قال إن الشيء المغصوب قد تلف وكذبه به فالقول قول
الغاصب لأنه غارم وكذلك القول قول الغاصب في نفعه أي في صفته وكذلك القول قول
الغاصب في قدر الشيء المغصوب يريد مع عيینه في المسائل الثلاث كافي المدونة والضمير في له
للغاصب وانما يكون القول قوله في نفعه وقدره حيث أشبهه أشبهه إلا أن غارم لا فان لم يشبهه
وأشبهه رب المغصوب فالقول قوله مع عيینه فان لم يشبهه اقضى بأوسط القيم بعد إيمانها بنفي كل
دعوى صاحبه مع تحقيق دعواه وفهم من قوله نفعه وقدره أنه مالواختلافاً في جنسه لم يكن
الحكم كذلك وهو كذلك في حالة عدم شبههما فإن القول حينئذ قول الغاصب لأنه غارم إذا لا
يتأتى فيه أوسط القيم (ص) كشرتمنه (ش) تشبيهه تام يعني أن المشتري كالغاصب في جميع
ما عدا ما عدا قوله والقول له في تلفه ونفعه وقدره وحلف يريد أن أشبهه وسواء علم المشتري
الغصب أم لا وهذا باعتبار كون القول له وأما تضمينه وعدمه فشيء آخر وسيأتى في قوله وضمن
مشتري لم يعلم في عمد لا سماوى وغلة وهل الخطأ كالعمد تأويل أن سواء كان الشيء المغصوب مما
يغاب عليه أم لا وقوله (ص) ثم غرم لا آخر رؤية (ش) أي ثم بعد حلفه يغرم قيمته مخافة أن
يكون إخفاء فيما يغاب عليه وهو غير عالم ولم تقم على هلاكه بينة وإذا غرم قيمته فإنه يغرمها
الآخر رؤية أي فالعبرة في التقويم بالآخر رؤية وهذا بخلاف الصانع والمزمن والمستعير إذا
ادعوا تلف ما بأيديهم فأنهم يحلفون ثم يغرمون قيمته يوم القبض لأنهم قبضوا على الضمان
بخلاف المشتري فإنه قبض على أنه ملكه وأما أن علم المشتري في حكمه حكم الغاصب فيضمن
بالاستيلاء ولو تلف بامر سماوى وأما ما لا يغاب عليه فسيأتى في قوله لا سماوى وغلة وبعبارة
كلام المؤلف فيما إذا ادعى تلفه بامر سماوى وكان مما يغاب عليه ولم تقم على هلاكه بينة

(٤٦ - خرئى رابع) من ثمة التعميم المشار له بقوله وسواء علم المشتري أم لا والاولى أن يضمه له فيقول وسواء علم المشتري
بالغصب أم لا وسواء كان الخ وقوله ثم غرم مبتدأ وقوله فيما يغاب عليه خبر وهو مرتب على تصديق المشتري فيما يغاب عليه بعد عيینه
بالله الذي لا اله الا هو لقد هلك ثم يغرم قيمته لا آخر رؤية فإن لم يرعده ضمن قيمته يوم القبض وهذا في المقوم وأما المثلى فيضمن مثله
سواء رى أم لا يقال كيف يغرم مع كونه اشترى لا نأقول هو اشترى من غير مالكة فيجب عليه غرم القيمة لما لكه ويرجع ثمنه
على الغاصب البائع له ان وجد والاضاع عليه الثمن لأنه مفقود بعدم تثبته في الشراء حيث اشترى من الغاصب وإن كان البائع
الغاصب موجوداً يصير للمغصوب منه غريم ان يخير في اتباع أي ما شاء (قوله فيما يغاب عليه) وأما ما لا يغاب عليه فلا ضمان إلا أن
يظهر كذبه وقوله ولم تقم على هلاكه بينة وأما إذا قامت على هلاكه بينة فإنه لا ضمان (قوله وأما ما لا يغاب عليه) ومثله ما إذا كان
يغاب عليه وقامت على هلاكه بينة

(قوله والا فلا) أي بان كان يغاب عليه وقامت على هلاكه بئسنة أولا يغاب عليه ولم يظهر كذبه وقوله وعلى هذا أي ما ذكر من الصورتين (قوله وظاهره الخ) هذا امر دود فقد نصت المدونة فقالت واذا باع الغاصب ما غصب ثم علم المبتاع بالغصب والمغصوب منه غائب فلا يبيع بحجته انه يضمنه ويصير به مجبرا عليه اذا قدم وليس للغاصب أن يقول انا استأني رأي صاحبها ولو حضر المغصوب منه وأجاز البيع لم يكن للمبتاع رده وكذا من اقتنت عليه في بيع ساعته في غيبة ربه وحضوره وقريب الغيبة كالخاضر اه (قوله ويرجع بالثمن الخ) الراجح خلافه وهو انه انما يبيع الغاصب وان أعسر وفي كذا ولربه امضاء ببيعته ويؤخذ الثمن حينئذ من الغاصب لانه وكيله حينئذ فلو تلف بيده لارجوع له على المشتري وعلى الغاصب غرمه وليس الرضا ببيعته يوجب له حكم الامانة في الثمن (قوله ويرجع بثمنه) ولا يبيع الغاصب بقيمة يوم الاستيلاء ولو بأزيد من الثمن لانه بامضاء ببيعته بقدر كانه البائع وليس للمبتاع رده البيع حيث أمضى ربه قال اللخمي الآن (٣٦٣) يكون المالك المخير فاسد الذمة بجرام أو غيره اه ورده محشى تت بقوله

وظاهر كلام المؤلف اللزوم للمشتري ولو كان المغصوب منه فاسد الذمة بعدم أو حرام وهو كذلك بناء على عدم انتقال العهدة اليه الخ ما قال (قوله ويأخذ الثمن) أي من الغاصب ولو أعسر ولا رجوع له على المشتري وأما اذا أعنتقه الغاصب وأجاز ماله عتقه ويأخذ منه قيمته فلا يلزم عتقه اذا العتق ليس بقوت عند الغاصب فليس له به أخذ قيمته الا برضاه بل عين شئنه وأما ان أجاز له على أن لا يأخذ منه قيمته فانه يلزمه العتق (قوله بعد ما مر) أي من قوله ولربه امضاء ببيعته (قوله مالم يحصل مفوت) المناسب أن يقول ان له رد البيع مالم يحصل عتق ويحذف قوله مفوت لان العتق ليس بقوت ولو كان مفوتا لما كان له النقص (قوله لانها حصلت بوجه مشروع) اعترض بانه ان كان عالما بالغصب فهو ممنوع في البيع والاجارة وان كان من غير علم فلا منع في البيع

وفيما لا يغاب عليه اذا ادعى تلفه وظاهر كذبه والا فلا يضمنه وعلى هذا يحمل قوله فيما يأتي لا ستمأوى (ص) ولربه امضاء ببيعته (ش) يعني ان الغاصب أو المشتري منه اذا باع الشيء المغصوب فان للمالك أن يحجز ذلك البيع لان غايته انه يبيع فضولى وله أن يردّه وظاهره سواء قبض المشتري المبيع أم لا وظاهره علم المشتري انه غاصب أم لا كان المالك حاضرا أم لا قرب المكان بحيث لا ضرر على المشتري في الصبر الى ان يعلم ما عنده أم لا وهو كذلك في الجميع قوله ولربه امضاء ببيعته ويرجع بالثمن على الغاصب ان قبضه من المشتري وكان مليا والارجع على المشتري (ص) ونقض عتق المشتري واجازته (ش) يعني ان من غصب أمة فباعها فأعتقها مشترتها ثم قام ربه فله أن ينقض هذا العتق ويأخذ أمتته وله أن يحجزه ويأخذ الثمن فان أجاز البيع ثم العتق بالبعد الاول واغاد كالمؤلف هذا بعد ما مر لاحتمال أن يقال ان له رد البيع مالم يحصل مفوت فأشار به هذا الرد ما يتوهم ولكن قوله واجازته يعني عنه قوله ونقض عتق المشتري لانه اذا كان له نقض العتق كان له اجازته فهو تصريح بما علم التزاما هذا مع انه يمكن أن يكون قوله واجازته بالاول المهمل أي وله نقض اجارته ولا يقال ان البيع يعني عن الاجارة لانا نقول ربه ما يتوهم ان الاجارة ليست كالببيع لانها حصلت بوجه مشروع ولا نفوت على ربه لان لها مدة تنقضي ومثل البيع الهبة وسائر العقود (ص) وضمن مشتري لم يعلم في عهد (ش) يعني ان من اشترى من الغاصب ما غصبه وهو غير عالم بالغصب فالتلفه حمدا كالأكل الطعام أو لبس الثوب حتى أبلاه فانه يضمن لما له كمثل المثلي وقيمة المقوم يوم وضع يده عليه أما لو علم المشتري بان بائعه غاصب فان حكمه حكم الغاصب للمالك أن يتبع أيهما شاء ويرد الغلة وغير ذلك وبعبارة وضمن مشتري الخ أي ويكون غريبا ثانيا للمالك فان رجع على الغاصب لا يرجع على المشتري وان رجع على المشتري يرجع على الغاصب بثمنه وقوله وضمن مشتري أي ضمن من يوم التعدي فان قيل قد مر ان المشتري يضمن لا تخردؤية فما الفرق قيل لان المشتري هنا لما كان قاصدا للملك من يوم وضع اليد مع ثبوت التلف أغرم من يوم التعدي بخلاف المشتري السابق

والاجارة فقد اتحد الا لاولى أن يقتصر على قوله نفوت على ربه وقوله لان الخ علة لقوله ولا نفوت الخ أي فانه ان البيع في ذاته يفوت والاجارة لا تفوت لانها ترجع لربها بعد المدة (قوله وضمن مشتري لم يعلم) وحيث ضمن وكانت القيمة يوم ضمانه أقل منها يوم الغصب رجح المستحق على الغاصب بتمام القيمة على مذهب ابن القاسم (قوله فانه يضمن لما له) أي فهو مع الغاصب في مرتبة واحدة في اتباع أيهما شاء بمثل المثلي وقيمة المقوم (قوله يوم وضع يده) أي يوم وضع يده للالتلاف وهو يوم التلاف كافي المدونة وغيرها كذا قال محشى تت أقول وهو يوم التعدي الا أن بعد ذلك فلا مخالفة على ذلك ويوافق عبارة شب فانه قال ووقت ضمانه يوم التلف في القتل والاحراق ونحوهما يوم الاستعمال في الركوب واللبس ويوم وضع اليد حيث لم يعلم يوم التلف ولا يوم الاستعمال ولا يأتي فيه قوله ثم غرم لا تخردؤية وقد يقال يأتي هذا ذلك في قيد الضمان يوم وضع اليد بما اذا لم يرعه بعد ذلك فان رى عنده بعد ذلك ضمنه يوم الرؤية أو آخر أيام الرؤية ان تكررت ويجرى ذلك في الخطأ على القول بانه كالمعد (قوله مع ثبوت التلف) هذا روح الفرق

(قوله وغلة) وكذا الأثمان على الغاصب أيضا على المشهور لانه لم يستعمل وهذا مفهوم قول المصنف وغلة مستعمل قاله الزرقاني (قوله والافه وضامن للغاصب) أي الثمن (قوله فلا منافاة الخ) حاصله انه استشكل بان الحكم له بالغلة يدل على أن الضمان منه وقوله لا ضمان عليه في السماوي يدل على ان الضمان ليس منه فما وجه الجمع وحاصل الجمع انه انما نفينا عنه الضمان من جهة المالك فلا ينافي انه ضامن للغاصب فقوله فلا منافاة الخ تفريع على قوله أي لا ضمان (٣٦٣) عليه للمالك (قوله لانها في أموال الخ) تعليل

هذا القول بدون تعليل الثاني
ربما يؤدي الى قوته (قوله ووارثه
وموهوبه كهو) في ضمانهم القيمة
لكن الموهوب يضمنها يوم التلف
ويضمن الغلة قبل يوم التلف
فلا مستحق الرجوع بها على أيهما
شاء ولا يتصور بعد يوم التلف
ويضمنان السماوي ومثل وارثه
وموهوبه مشتر به (قوله أي وان
لم يعلم وارثه) فيه افادة ان قوله
والاراجع لو ارث الغاصب
وموهوبه وهو خلاف الصواب
والصواب العبارة الثانية القاصرة
على ترجيعه للموهوب له وذلك
لان وارث الغاصب قد قام مقام
الغاصب من كل وجه فلا غلة له كما
يتبين (قوله يؤخذ منه القيمة)
أي فمعنى التبديله انه يؤخذ منه
القيمة أي يؤخذ من الغاصب
القيمة وقوله الا أن يختار أخذها
أي لكونها أكثر من القيمة وذلك
اذا كان الغاصب حيا فان مات بدئ
بتركته واذا بدئ بالغاصب لا يرجع
على الموهوب وقوله وفي كلام
الشارح نظرا لانه أفاد انه يجمع بين
القيمة والغلة (قوله وهذا التفصيل
في مسألة الهبة) هذا ما يقوى
العبارة الثانية ويبدل العبارة
الاولى وقوله ولا يرجع على
الموهوب أي بالغلة التي استغلها
وقوله اما وارث الغاصب الخ أي

فانه يحتمل انه اخفاها فلذلك أغرم من آخر رؤية رى عنده (ص) لا سماوي وغلة (ش)
يعني ان المشتري من الغاصب الذي لم يعلم بالغصب اذا هلك عنده ما اشتراه من الغاصب بامر
سماوي أي لا تدخل لاحد فيه فانه لا ضمان عليه للمالك والافه وضامن للغاصب وبعبارة
لا سماوي أي لا ضمان عليه للمالك أي لا يكون غريبا ثاني باختلاف العمدة فانه يكون غريبا
ثانيا فلا منافاة بين قوله لا سماوي وبين قوله وغلة لانا انما نفينا عنه نوعا خاصا من الضمان
وهو ضمانه للمالك والافه وضامن للغاصب بمعنى انه لا يرجع بثمنه عليه ان كان دفعه
ويدفعه له ان كان لم يدفعه المشتري (ص) وهل الخطأ كالعمدة أو يلان (ش) يعني ان
المشتري من الغاصب ولم يعلم بالغصب اذا جنى على الشيء الذي اشتراه جنبا خطا وأنفقه
أو عيبه هل يضمن في التلف قيمة المقوم ومثل المثل ويصير كالعمدة لانها في أموال الناس
سواء فيكون غريبا ثاني للمالك أو لا ضمان في الجنابة الخطأ فهي كالسماوي أي فلا يكون
غريبا ثاني للمالك والنوع الخاص المنفي عنه من الضمان هو ضمانه للمالك (ص) ووارثه
وموهوبه ان علما كهو (ش) يعني ان وارث الغاصب ومن وهبه الغاصب شيئا ان علما
بالغصب حكمهما حكم الغاصب في غرامة قيمة المقوم ومثل المثل وللمستحق الرجوع بالغلة
على أيهما شاء (ص) والابدي بالغاصب (ش) أي وان لم يعلم وارث الغاصب بالغصب ولا علم
الموهوب له بالغصب فانه يبدأ بالغاصب في الغرامة فيغرم قيمة المقوم وغلته ويغرم مثل المثل
وبعبارة وتؤخذ منه القيمة ان فاتت السلعة ولا شيء له من الغلة التي استغلها هو وموهوبه
الا أن يختار أخذها دون التضمن أي دون تضمين قيمة الذات وان كانت قائمة أخذها وأخذ
الغلة التي استغلها هو وموهوبه والحاصل انه لا يجمع له بين الغلة والقيمة وفي كلام الشارح نظر
قوله والابدي بالغاصب أي ان كان مليا بدليل قوله فان أعسر وقوله والابدي بالغاصب أي
ولا يرجع على الموهوب وهذا التفصيل في مسألة الهبة أما وارث الغاصب فلا غلة له باتفاق
سواء انتفع بنفسه أو أكرى لغيره (ص) ويرجع عليه بغلة موهوبه (ش) يعني ان المستحق
يرجع على الغاصب بالغلة التي أخذها الموهوب من الشيء المعصوب ولا يرجع الغاصب بشئ
من ذلك على الموهوب له واذا رجع عليه بغلة موهوبه فأولى ما استغلها هو والرجوع على
الغاصب بغلة موهوبه محله اذا كانت السلعة قائمة أو فانت ولم يختص تضمينه القيمة اذا يجمع
بين القيمة والغلة ويفهم من قوله موهوبه انه لا يرجع عليه بغلة وارثه بل يرجع بها على الوارث
وفي التوضيح لا غلة للوارث حيث عدم العلم بالغصب اتفاقا اه أي حيث كانت السلعة قائمة
وأما لو فانت وضمنه القيمة فان الغلة للوارث لانه لا يجمع للمعصوب منه بين القيمة والغلة (ص)
فان أعسر فعلى الموهوب (ش) أي فان كان الغاصب معسرا ولم يقدر عليه فان المستحق يرجع
بالغلة على الموهوب لانه المستهل لذلك ولا يرجع الموهوب له على الغاصب بشئ من ذلك لانه
يقول وهبت شيئا فاستحق فان كانا عديمين اتبع أولهما يسارا ومن غرم منهما لا يرجع على

لكنه قام مقام الغاصب فيجوز فيه ما جرى في الغاصب أي اذا كانت السلعة قائمة ردها وغلته التي استغلها هو وأما اذا فانت فالرد
انما يكون باحد الامرين اما القيمة واما بالغلة (قوله ويرجع عليه بغلة موهوبه) يرجع لمعنى قوله والابدي بالغاصب أي حيث رد العين
امان أخذ القيمة فلا غلة كما أفاده محشى نت (قوله بل يرجع بها على الوارث) لا يخفى ان التركة للوارث فلا معنى لقوله لا يرجع عليه
بغلة وارثه بل يرجع بها على الوارث (قوله وفي التوضيح) موافق للذي قبله

(قوله فيرجع عليه بما استغله فقط) أي دون ما استغله الواهب (قوله وان اختار تضمينه) أي تضمين الموهوب القيمة لعدم الواهب وقوله أخذ القيمة أي من الموهوب له بتضمينه المشتري من الغاصب غير العالم فلا يرجع المستحق على الغاصب بغائه والحاصل أنه لا يجمع بين القيمة وأخذ الغلة ومقاله عب من الجمع بينهما على المعتمد فهو مردود (قوله وجعلت زايد) يترتب على قوله وجعلت زايدان له التصرف فيه باستغلال لا يبيع أو نكاح كذا في بعض الشروح وقد يقال أي داع لليمين مع الشاهد من المدكورين (قوله ويمين القضاء) ولا يكتفي بالثانية وان كانت (٣٦٤) تضمين الأولى وهو ما جزم به ابن رشد وعند الشارحين وغيره وأوعليهما فيكتفي بيمين

صاحبه قوله فعلى الموهوب فيرجع عليه بما استغله فقط ان كانت السلعة قائمة أو فوات واختار أخذ الغلة وان اختار تضمينه أخذ القيمة فقط ولا شيء له من الغلة لأنه لا يجمع له بينهما (ص) ولحق شاهد بالغصب لا تحرف على إقراره بالغصب كشاهد بملك لثان بغصبه من وجعلت زايد لا مال كالإلان فحلف مع شاهد الملك ويمين القضاء (ش) يعني ان من غصب شيئا فشهد شاهد لملك بعينه الغصب وشهد آخر على إقرار الغاصب بالغصب من المالك أو شهد شاهد بملك الشيء المغصوب لزيد مثلا وشهد شاهد آخر أنه عاين الغصب من زيد فان الشهادة تلقى في المسئلةين ويكون المستحق حينئذ حائز لذلك الشيء المغصوب لا مال كافيهما وانما كان زايد في الثانية لان شاهد الغصب لم يثبت له ملكا وشاهد الملك لم يثبت له غصبه فلم يجمعهما في ملك أو غصب قاله الشارح وأما في الأولى فلا لأنه لم يشهد له واحد منهما بملكها إلا أن يحلف يميننا مكملة للنصاب مع شاهد الملك فيكون حينئذ مال كالحائز ثم تحلف بعد ذلك بيمين القضاء أنك ما بعته ولا وهبته ولا خرج عن ملكك بنقل شرعي إلى الآن وفائدة جعله زايد أنه لا يتصرف فيها ببيع ولا نكاح وإذا أتى مستحقها فإنه يأخذها ان كانت قائمة وقيمتها ان فوات وأنه يضمها ولو بأمر سماعي وبعبارة وظاهر كلامه أنه يجعل حائزا بلا يمين وهو ظاهر والأفلا فائدة للتلفيق وقوله وجعلت زايد في المسئلةين فليس لاحد أن يشترى منه إلا ان يشهد له بملكها (ص) وان ادعت استكرها (ش) كذا وجد باصل المؤلف وبعبارة بياض كسيلة الأفهسي بخطه فقال (ص) على غير لائق بالملق حدث له (ش) والمعنى ان المرأة اذا ادعت على رجل صالح أنه أكرهاها على الزنا ولم تأت متعلقة بأذياله فانها تحمله حد القذف كانت من أهل الصون أم لا وحد الزنا ان ظهر بها حمل وكذا ان لم يظهر بها إلا أن ترجع عن قولها وان أنت متعلقة بأذياله فان حد الزنا يقطع عنها وان ظهر بها حمل لما بلغت من فضيحة نفسها وتحدد القذف ولا عين لها عليه وان ادعت ذلك على فاسق ولم تأت متعلقة به لم تحمله حد القذف ولا حد عليها للزنا إلا أن يظهر بها حمل وان أنت متعلقة به سقط عنها حد الزنا وان ظهر بها حمل وحد القذف وان ادعت ذلك على من يجهل حاله فان لم تتعلق به حدث للزنا والقذف وان أنت متعلقة به لم تحمله للقذف ولما أنهى الكلام على الغصب وكان بينه وبين المتعدي مناسبة عقبيه له فقال (ص) والمتعدي جان على بعض غالباً (ش) يعني ان المتعدي هو الذي يجني على بعض السلعة في أغلب أحواله تنكروا الشوب بالخاء المعجمة وكسر بعض الحفظة بخلاف الغاصب فانه جان على مجموع السلعة وأيضاً الفساد اليسير من الغاصب يوجب له أخذ قيمته ان شاء والفساد اليسير من المتعدي ليس له إلا أخذ ارض النقص الحاصل به وأيضاً المتعدي لا يضمن السماوى والغاصب يضمنه وأيضاً المتعدي يضمن غلة ما عطل بخلاف الغاصب واحترز بقوله غالباً من

القضاء وهو ما جزم به اللغوي وعلى ما جزم به ابن رشد فهل له أن يجمع بين اليمينين في يمين واحدة أو لابد أن يحلف كلا على حدتها قولان وقد جرى العمل بالأول (قوله فلم يجمع معاني ملك) أي ولو اجتمع في ملك لثبث الملك ولا يكون زايد فقط وقوله ولا غصب أي وأما لو اجتمعا في غصب فليس حكمه كذلك مع انهما اذا اجتمعا في غصب لا يثبت الملك وانما يكون زايد (قوله والا فلا فائدة للتلفيق) لان الشهادة بالملك حصلت بالشاهد وهذا اليمين وهذا قاصر على الثانية (قوله فانها تحمله حد القذف) هذا الحل ليس بمناسب لان حد القذف ثابت على كل حال تعلقت به أم لا فلا يحمل المصنف عليه فالمناسب ترجيع حدث له أي للزنا المفهوم من قوله وان ادعت استكرها (قوله ولا حد عليها للزنا إلا أن يظهر بها حمل) كأن وجه عدم سقوط الحد حيث لم يظهر بها حمل دعوى على من يظن به ذلك فيكون ذلك بمنزلة الشبهة التي تدرأ الحد ولما كانت شبهة ضعيفة أثرت حين لم يظهر بها حمل ولم تنفع حين ظهر بها الحل وهذا كله بناء على أن الحكم مسلم وقد وجدته منقولاً عن

المقدمات فانظره (قوله لم تحمله للقذف) أي ولا للزنا لما بلغت من فضيحة نفسها وفي عيب وشب تفصيل وهو ان كانت على مجهول حال فان كانت تخشى على نفسها الفضيحة وجاءت متعلقة به فلا تحمله للقذف وان كانت لا تخشى الفضيحة أولم تتعلق به ولا تخشى الفضيحة أولم تتعلق به ولا تخشاها فهل تحمله للقذف أولا قولان وأما للزنا فان تعلقت به سقط عنها والاوجب عليها لصادقها على كل حال سواء كانت دعواها على صالح أو لا ومقاله تبعاً فيه عيب وقد وجدته منقولاً عن المقدمات وانظر اذا شك في هل تخشى الفضيحة أولا (قوله وأيضاً المتعدي الخ) لا يخفى ان هذا الكلام اغماضاً في التعدي الذي هو جنابة على البعض كاحراق بعض الثوب وقوله ومن مسئلتى المستأجر الخ اعترض الناصر داخلها من زيادة

غالبان المقصود بالتعدي انما هو الركوب الذي هو منفعة الدابة فيما زاد على المسافة والرفقة تابعة لذلك لا مقصودة بالتعدي ولا خفاء في الفرق بين قصد غضب الذات وقصد غضب ركوبها الى مسافة أبعد (٣٦٥) مما أذن لهما فيه اه (قوله طيلسانه) مثلث

اللام (قوله وانما تعتبر الهيئة للمسلم) أي اذا اعتبرنا هيئة الدابة فلا بد أن نكون للمسلم لا للذي (قوله لان في الحديث) علة لقوله ولا يرد (قوله أهلب) أي كثير الشعر ولو أنث لقال هلبا مو بيضاء وقوله لان دابة علة لقوله فذكر الوصف (قوله ونقصه) يصح نصبه وجوه عطف على الهاء لان لها محلين النصب على المفعولة والجر بالاضافة والنصب أولى لفقد شرط الخفض ولا يصح رفعه لئلا يكون معطوفا على أخذ فيوهم ان الخيار في أخذ واحد منهما جامع ان له أخذهما معا (قوله فان قلت الخ) أقول لا حاجة للسؤال والجواب وذلك لان قول المصنف فان أفات المقصود صريح في كونه مقصودا لا غير بدليل تعريفه بأل وقوله بعد ذلك لبن شاة هو المقصود معناه ان لبن الشاة اذا كان المقصود يكون من خزيئات قول المصنف فان أفات المقصود وان لم يكن اللبن المقصود فلا يكون ذلك من خزيئات قول المصنف فان أفات المقصود وقول الشارح مقول بالشكيبك ممنوع لان التعريف بال لا يقتضي الا بأنه مقصود أعظم ويدل على ذلك قوله ولا شك ان لبن شاة مقصود فأتى به نكرة أي فيقال له ان المصنف لم يقل مقصود بل قال المقصود قد دبر (قوله كلب بقرة) ولو مقصود او مثلها

حرق الثوب بالحاء المهملة ومن مسئلتى المستأجر والمستعير يزيدان على المسافة المشتركة فان ماذ كروقع التعدي على مجموع الساعة لا على بعضها ومع ذلك جعلوا ما ذكر من باب التعدي لان باب الغصب ثم أشار المؤلف الى ان المتعدي يضمن قيمة السلعة في الفساد الكثير ان شاء المالك دون اليسير فانه يضمن نقصها فقط بقوله (ص) فان أفات المقصود كقطع ذنب دابة ذى هيئة أو أذنها أو طيلسانه (ش) يعني ان المتعدي اذا أنلف المنفعة المقصودة من الذات فيكانه أن أنلف جميعها كما اذا قطع ذنب دابة شخص ذى هيئة ومروءة كفاض وأمير أو قطع أذنها أو قطع طيلسانه فيخير بدني جميع ذلك بين أن يأخذ قيمته يوم التعدي أو يأخذ مناعه وما نقص كما يأتي فضمير أفات للمتعدى وفي الكلام حذف أي فان أفات المقصود بنفسه وعلة وقد رنا هذا لاجل تمثيله بالفعل وهو قوله كقطع وظاهر قوله أفات في العمدة مع انه لا فرق بينه وبين الخطافلو قال فان أفات بدون همزة لكان أشمل كما يفيد ما في شرح الحدود في تعريف التعدي ومفهوم ذى هيئة ان قطع ذنب دابة غير ذى الهيئة لا يفيت المقصود ولو كانت هي ذات هيئة ولكن في التوضيح عن مطرف وابن الماجشون انه يفيت المقصود منها في هذه الحالة وانما تعتبر الهيئة للمسلم وبعبارة دابة ذى هيئة بالاضافة أي من شأنها أن تكون لذى هيئة وان لم يكن صاحبها ذى هيئة فالعبارة بالمال لا بالجنس وبالتنوين ولا يرد عليه انه كان يجب عليه أن يقول ذات لان في الحديث فاذا بدابة أهلب طويل الشعر وفيه أيضا فأتى بدابة أي بض فوق الحمار ودون البغل فذكر الوصف لان دابة في معنى حيوان فراعى في الوصف المعنى ومفهوم قطع ان تنفش شعره أو قطع بعض الذنب ليس حكمه كذلك والظاهر انه يرجع في كون ماذ كرمقينا للمقصود أم لا لاهل المعرفة (ص) ولبن شاة هو المقصود وقلع عيني عبد أو يديه (ش) يعني ان من تعدى على شاة ففعل فيها فلا ففقط لبنها كله أو أكثره وكان اللبن هو المقصود منها فان ربهما يخبر ان شاء أخذها وما نقص اللبن من قيمتها وان شاء أخذ قيمتها يوم التعدي وكذلك من تعدى على رقيق شخص فقلع عينيه أو قطع يديه فان المالك يخير كما مر لان المتعدي أبطل المنفعة المقصودة منه فقوله (ص) فله أخذها ونقصه أو قيمته (ش) جواب الشرط فان قلت لا حاجة لقوله هو المقصود لاستفادته من قوله فان أفات المقصود قلب المقصود مقول بالشكيبك اذ يشمل المقصود الاعظم وغيره ولا شك ان لبن شاة مقصود منها لكن تارة يكون معظم المقصود وتارة لا يكون معظم المقصود فلو اقتصر على الاول لاقتضى ان الجناية التي تفسد لبن الشاة سواء كان هو المقصود الاعظم منها أو ورنه توجب تضمين القيمة وليس كذلك اذا لموجب لتضمين القيمة انما هو الفعل المفسد للبن الشاة حيث كان معظم المقصود منها (ص) وان لم يفته فنقصه كلب بقرة ويد عبد أو عينه (ش) يعني ان من تعدى على شيء تعديا يسيرا لم يذهب به المنفعة المقصودة من ذلك الشيء فانه لا يضمن قيمته وانما يضمن ما نقصه فقط مع أخذه كما اذا تعدى على بقرة شخص ففعل بها فعلا ذهب به لبنها لان البقرة تراد لغير اللبن وكذلك اذا تعدى على عبد شخص ففعل له عينا واحدة حيث لم يكن أعور أو قطع له يد واحدة حيث كان ذا يدين لان لم يفوت على سيده جميع منافعه ولا فرق بين كون العبد صانعا أو غير صانع وحكى ابن رشد الاتفاق على انه يضمن قيمته فيما اذا كان صانعا حسماء ذكره ابن عرفة واما قطع

الناقعة لان له سمانا من غير ذلك (قوله حيث لم يكن أعور) أي واما اذا كان أعور فكفيل العينين معا (قوله فيما اذا كان صانعا) أي ان الصانع يضمن قيمته اذا عطل صنعته ولو بقطع أنملة منه والجارية لو خش كالعبد في تعطيل المنافع والعيلة ان أفسد شيئا من محاسنها جرحها أو ثديا أو غيرهما حيث صارت لا تترادما كانت تراد ضمنها كما قاله اللخمي (قوله حسماء ذكره ابن عرفة) أي على اعتبار

ما ذكره ابن عرفة وقوله ان قوم الخ شبه حاصل لما تقدم والا فهو عين قوله ويدخل في قوله ان قوم الخ (قوله لان القيمة عوضه) أي مع الالتفات للمضاربة لانهما هما اللذان يتجان الجبر (قوله وفي كلام البساطي نظر) حاصله ان البساطي يقول ولو اسقط المصنف الفاحش لكان أحسن وحاصل الاعتراض عليه ان ترجيح ابن يونس انما هو في الفاحش فقط وأما غير الفاحش فيقول فيه بالتخيير كقطع اليد الواحدة ولم يذهب أكثر منافعيها وأما نصنت فقال عتق عليه ان قوم بان طلب سيده قيمته وأما اذا أخذه وما نقص لم يعتق وعلى هذا فهم جماعة كلام ابن (٣٦٦) القاسم وهو ظاهر كلام المؤلف ابن يونس وهذا الذي ذهبوا اليه خلاف كلام ابن

القاسم فانه قال ليس سيده امساك بل يعتق عليه وهو الصواب أحب سيده أم كره لظهور قصد الضرر بعدم عتقه لان قيمته عوضه والى هذا أشار بقوله ولا منع الخ وعبرة الشيخ عبد الرحمن وظاهر قوله ولا منع انه يجب على سيده قبول القيمة ويعتق عليه وهو خلاف قوله انه مخير ويمكن أن يقال ذكر قولين الاول التخيير ثم قاله بترجيح ابن يونس وهو ظاهر المدونة في آخر الجراح ونصها ومن فقا عني عبد الرحيل أو قطع يديه جميعا نفذ بظلمه ويعتق عليه ويضمن قيمته فانظر في ذلك فاذا علمت ذلك فالاعتراض عليهما من جهة انهما نسبيا للمدونة ما لم يكن لها لان مذهب المدونة ما علمته من التخيير لا ما ذهب اليه ابن يونس من انه ظاهر المدونة واذا علمت ما ذكر فالحق مع هؤلاء لا مع شارحنا بل بالتخيير تأويل على المدونة ولفظ المدونة يشهد لابن يونس وت الشخ عبد الرحمن (قوله ورثا الثوب) بهم زودونه ويكتب بالالف وقوله وما نقص أي بعد الفوائ فينظر لنقصه بعد الفولاقيله فاذا كان النقص قبل الفروع عشرة وبعده

الرجل الواحدة فمن الكثير (ص) وعتق عليه ان قوم (ش) يعني انه اذا كان المتعدي عليه عبدا وكان التعدي بقيت المقصود واختار السيد أخذ قيمته فانه يعتق عليه بشرط أن تكون الجنابة عليه عمدا مع قصد شينه بالجنابة التي قوم بسببها أو أمان اختار السيد أخذ عبده مع ما نقصته الجنابة فانه لا يعتق على الجناني ويدخل في قوله ان قوم ما اذا اترضا على التقويم فيما لا يجب عليه فيه القيمة كالجنابة التي لا تقبى المقصود حيث كانت عمدا ونحوه في طخ وقوله وعتق أي بالكم وقوله عليه أي على المتعدي وقوله ان قوم على المتعدي برضا صاحبه في المفيت للمقصود أو في غير المفيت ان رضيا معا (ص) ولا منع لصاحبه في الفاحش على الارح (ش) يعني ان تخيير السيد حيث أفت المتعدي المقصود محله عند ابن يونس فيما لا يعتق كالدابة وأمان كان فمن يعتق كالعبد فانه يتعين على سيده أخذ القيمة وليس له أخذه مع نقصه فيخير الحاكم الجناني على دفع القيمة ويخير السيد على قبولها لان قيمته عوضه فهو مضار في ترك أخذ قيمته صحيحا وفي أخذه لا يتنفع به واحرام العبد العتق فهو مقابل قوله فله أخذه ونقصه أو قيمته لكن مذهب المدونة ان ربه يخير في الفاحش في العبد وغيره كما صدر به أولا وهو ضعيف وفي كلام البساطي وت الشخ عبد الرحمن نظرا نظر الشرح الكبير (ص) ورثا الثوب مطلقا (ش) يعني ان من تعدي على ثوب شخص فأفسده فسادا كثيرا أو يسيرا فانه يلزمه أن يفوه ولو زاد على قيمته ثم يأخذه صاحبه بعد الفو وما نقص ان كان فيه نقص وبعبارة مطلقة سواء كانت الجنابة لا تقبى المقصود أو تقيته واختار أخذه ونقصه اذ في حالة اختياره به القيمة ليس على المتعدي رفوه وكلام المؤلف يشمل العمد والخطأ ثم ينظر الى أرش النقص الحاصل بعد كونه مرفوا فيغرمه (ص) وفي أجرة الطيب قولان (ش) يعني ان من جنى على شخص فخرجه جرحا خطأ ليس فيه مال مقرر وعمدا لا يقتص منه لا تلافه أو لعدم المساواة أو لعدم المثل وليس فيه مال مقرر أيضا فهل يلزم الجناني أجرة الطيب ثم اذ برى نظرفان برى على غير شين فليس عليه الا الادب ان كانت الجنابة عمدا وان برى على شين غرم النقص أو ليس عليه ذلك بل يغرم النقص ان برى على شين ولا يغرمه ان برى على غير شين قولان ومثل أجرة الطيب قيمة الدواء والراجح منهما القول بان أجرة الطيب على الجناني بدليل ان رفو الثوب عليه وأما الموضحة ونحوها مما فيه شيء مقرر فاعلم على الجناني ما هو مقرر فقط

فصل في الاستحقاق وهو اضافة الشيء لمن يصلح به وله فيه حق كاستحقاق هذا من الوقف مثلا بوصف الفقراء والعلم وفي عرف الشرع مستعمل في معنى ما أشار اليه ابن عرفة بقوله رفع

خمس وأجرة الفود درهم فاعلم يلزمه درهم أجرة الفو وخمس أرشه في بعضه بعده لاعشرة التي هي أرشه قبله (قوله على شخص) أي حرا وعبدا (قوله قولان) انما لم ينفق عليها كرفو الثوب لان ما ينفق على المداواة غير معلوم ولا يعلم هل يرجع لما كان عليه أم لا والفو والخياطة معلوم ما ينفق عليها فارجع انما كانا عليه (فصل في الاستحقاق) * قوله اضافة الشيء أي نسبة الشيء كالوقف وقوله لمن يصلح به أي لمن يصلح ذلك الشيء بذلك الشخص أي يصلح ان يكون له فيه استحقاق اشارة الى انه لا يصح أن يقال ان دأبى تستحق عندك دينارا وقوله وله فيه حق بالفعل ولا يلزم من الاول الثاني (قوله مستعمل الخ) ظاهره ان الاستحقاق براد به لفظه وليس كذلك فالتناسب ان يقول وفي عرف الشرع ما أشار اليه ابن عرفة بقوله أي ما ذكره ابن عرفة

و يجب ان المراد مستعمل داله (قوله لكن لا بثبوت ملك قبله) أى بل بثبوت ملك بعده وقوله وبقوله قبله الخ لا يخفى ان الخارج بذلك هو من أفراد ما تقدم أى ما كان بثبوت ملك بعده (قوله أو رفع ملك بحرية) لا يخفى ان ابن عرفه لو أراد ذلك لكان الاخصر أن يقول رفع ملك بثبوت ملك أو بحرية قبله والظاهر انه أراد استحقاق مدعى حرية فالتقدير أو رفع حرية كذلك أى بثبوت ملك قبله فان قلت يلزم على هذا انه لم يذكر الاستحقاق بحرية فالجواب كانه رأى انه ليس استحقاقا حقيقيا بل اطلاقه عليه مجاز فلا حاجة لادخاله في التعريف والاخلال به أولى من الاخلال باستحقاق مدعى حرية كذا قيل وفيه انه يمكن أن يقول رفع ملك أو بحرية بثبوت ملك قبله (قوله يعنى بثبوت حرية) هذا حل لحاصل المعنى لا لقوله كذلك (قوله وانظر حكمه) قال ابن عرفه حكمه الوجوب عند تيسر أسبابه في الربع على عدم عين من مستحقه وعلى عينه مباح كغير الربع لان الخلف مشقة اه وأما سببه فهو قيام البينة على الشئ المستحق انه ملك للمدعى لا يعلمون خروجه ولا خروج شئ منه عن ملكه حتى الآن والشهادة في أنها لم تخرج عن ملكه انما تكون على نفي العلم في قول ابن القاسم المعمول به قاله في الباب وأما شروطه فثلاثة الاول الشهادة على عينه ان أمكن والاخيازه وهى أن يبعث القاضي عدلين وقيل أو عدلا مع الشهود الذين شهدوا بالملكية فاذا كانت (٣٦٧) دارا مثقالوا لها هذه الدار هي التي شهدنا فيها عند القاضي فلان الشهادة

ملك شئ بثبوت ملك قبله أو بحرية كذلك بغير عوض وخارج بقوله بثبوت ملك قبله رفع الملك بالهبة والعق وغيرهما من الأسباب الشرعية لانه رفع ملك شئ لا بثبوت ملك قبله وبقوله قبله ما ملك بالموت فانه رفع ملك شئ بثبوت ملك بعده وقوله أو بحرية أى أو رفع ملك بحرية فخرية عطف على ملك من قوله بثبوت ملك الخ وقوله كذلك يعنى بثبوت حرية قبله وأشار به الى دخول الاستحقاق بالحرية وقوله بغير عوض أخرجه ما وجد في المغنم بعد بيعه أو قسمه فانه لا يؤخذ الا بشئ فلو لا زيادة هذا القيد لكان الحد غير مطرد وانظر حكمه وأسبابه وشروطه وموانعه في الشرح الكبير وذكر المؤلف في هذا الفصل كل ما كان مشتركا بين الغاصب والمتعدى فقال (ص) وان زرع فاستحققت فان لم ينتفع بالزرع أخذ بلا شئ (ش) يعنى ان الغاصب أو المتعدى المتقدم ذكرهما اذا زرع أرضا ثم قام زرعها على الزرع فان لم ينتفع بالزرع بعد ظهوره بان كان اذا قلع لمنفعة فيه لزاعه وأبى زاعره أن يقلعه قضى به لرب الأرض بغير شئ ولا يجوز أن يتفقا على ابقائه في الأرض بكره لانه يؤدي الى بيع الزرع قبل بدو الصلاح وذلك لان المسالك لما كان قادرا على أخذه مجانا أو ابقاء زراعته بكره كان ذلك الكراء عوضا عنه في المعنى فهو يبيع له على التبقية وهو ممنوع فقلع زرع الغاصب أو المتعدى وتقدم غرسهما وبنائهما وسيأتى الكلام على زرع ذي الشبهة وغرسه وبنائه وقوله فاستحققت أى قام مالكها وليس المراد الاستحقاق المشهور وهو رفع ملك شئ بثبوت ملك قبله اذ لا ملك له يرفع (ص) والا فله قلعه ان لم يفت وقت ما تارده وله أخذه بقيمته على المختار (ش) يعنى فان قام المسالك على الغاصب أو على المتعدى بعد أن بذر الزرع وصار ينتفع به فله الخيار بين أن يأمر الزارع بقلع زرعه أو يأخذه بقيمته مقلوعا بعد سقوط كلفه لم يتولها وهذا التخيير

فذلك ينتفعه ولو اشتراه وهو يرى أن لا يئنه له ثم قامت له بئنه فله القيام وأخذ الثمن منه قاله أصبغ والقول قوله وأما السكوت فمثل أن يترك القيام من غير مانع أمدا الحيازة قاله في الباب (قوله بين الغاصب الخ) أى مالك الذات وقوله والمتعدى مالك المنفعة (قوله فان لم ينتفع بالزرع) أى لم يبلغ حد الانتفاع به سواء ظهر أم لا وهذا حيث لم يفت وقت ما تارده ولا فكره السنة وحينئذ يقولون ان لم يفت وقت ما تارده يرجع لهذه ولما بعده (قوله أخذ بلا شئ) أى في مقابلة بذره أو أجرة حرثه أو غيره (قوله وأبى زاعره أن يقلعه) هذا يقتضى أن الخيار للزارع كما نقله أنت ولكن النص ان الخيار للمستهق بين الاخذ والاخذ بالملك الأرض أخذه ولو أراد الغاصب أخذه بل ولو قلعه الغاصب بالملكية فرب الأرض أخذه بالقلع (قوله لانه يؤدي الى بيع الزرع قبل بدو صلاحه) أى على التبقية كما يفيد مابعد وظاهر العبارة انه لو كان على القطع لجازع أن شرط الجواز الانتفاع وهو مفقود (قوله والا فله الخ) أى بان بلغ أن ينتفع به ولو برعى البهائم (قوله فله أخذه بقيمته) وكاله أخذه بقيمته له ابقاؤه زراعته وأخذ كراء السنة منه في الفرض المذكور أى ان بلغ أن ينتفع به ولم يفت وقت ما تارده دون القسم الاول في المصنف وهو ما اذا لم ينتفع به (قوله على المختار الخ) ومقابلته انه لا يجوز لانه لم يبدو صلاحه اللخمى والقول بان ذلك يجوز أصوب لان نهيه عليه السلام عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها على البقاء انما هو لانه يريد للبقاء ثمنا ولا يدري هل يسلم أم لا وهذا يدفع ففته مقلوعا (قوله أن يأمر الزارع بقلع زرع) أى وتسوية الأرض

(قوله ثلاثوهم الخ) فيه نظرا لانه يقال في وقت الظهور اذا كان باقيا منه بقية وقت الظهور باق مع انه باقى البعضه (قوله من جنس مازرع فيها) أى لا من كل ما يزرع فيها وهذا هو الراجح ومقابله بقول ان لم يفت وقت ما يراد له مما يزرع فيها وغيره كالمكانت من روعة برسمها مثلا وأراد المستحق أن يزرعها مقشاة (قوله بان كان وارثا) في عب أى وارثا لغير الغاصب قال بعض الشيوخ ويصح فرضها في وارث الغاصب لكن بالنسبة لعدم قلع (٣٦٨) زرعه في السنة لا بالنسبة للغلة فهو ذو شبهة بالنظر للاول دون الثاني وهذا

الكلام كله باعتبار ان قوله بان كان الخ راجع لزراع لا كثرى (قوله ثم يستحقها شخص قبل فوات ابانه) أى ابان ما تراد تلك الارض لزراعته وسواء بلغ الزرع حد الانتفاع به أم لا (أقول) وظاهر هذا المخالفة مع ما تقدم لانه فيما تقدم اعتبر جنس مازرع فيها وهذا اعتبر وقت ما تراد له من جنس مازرع فيها وغيره فاذا علمت ذلك فنقول وهل هو كذلك أو يجرى الخلاف الذي في الاول هنا فيكون كلامه هنا خلاف الراجح والراجح اعتبار جنس مازرع فيها وهو الظاهر وحرر (قوله وتقرر بالشارح فيه نظر) أى لانه جعل التشبيه في جميع أحوال الغاصب (قوله ويأتى الخ) أى فكان المصنف قال وهذا في البطن الواحد وأما البطن فيمأتى أو أن المعنى وهذا في أرض لم تستأجر السنة واحدة وسبأتى ما اذا استؤجرت سنين ومثله ما اذا استؤجرت سنة وتزرع بطونا وعبارة بعضهم وأما اذا كانت تزرع بطونا ففوات ابانه قبل الحكم فهو للمستحق منه وما لم يفت ابانه فهو للمستحق (قوله لرب الارض كراء المثل) ووجه رجوعه لكراء المثل ان الارض هي التي خرجت من يده والقاعدة أن من أخذ عرضا في عرض واستحق ما أخذه فانه يرجع بعرضه ان أمكن والا

ان كان ابان مازرع فيها باقيا وانما عدل عن أن يقول ان بقى وقت ما تراد له مع كونه أخصر لثلاثا يتوهم انه لا بد من بقاء وقت جميع ما تراد له فيخرج ما اذا بقى منه جزء فقال ان لم يفت وعدم فواته يصدق ببقاء جزء منه (ص) والا فكراء السنة (ش) يعنى ان الغاصب أو المتعدي اذا زرع الارض وصار الزرع ينتفع به وفات ابان ما تراد له تلك الارض من جنس مازرع فيها ثم قام رب الارض فليس له على الزارع الا كراء تلك السنة كلها (ص) كذا شبهة (ش) تشبيهه غير تام والمعنى ان من زرع أرضا بوجه شبهة أو أكثرها بوجه شبهة بان كان وارثا أو كان اشتراها ممن غصبها ولم يعلم بالغصب وما أشبه ذلك ثم يستحقها شخص قبل فوات ابان ما تراد تلك الارض لزراعته فليس للمستحق الا كراء تلك السنة وليس له قلع الزرع لان الزارع زرع فيها بوجه شبهة وأما ان فوات الابان فليس للمستحق على الزارع شئ من كراء تلك السنة لانه قد استوفى منفعتها والغلة لذى الشبهة والمجهول للحكم كإياتي فهو تشبيه في لزوم كراء السنة فقط لا بقيد فوات الابان بل بقيد بقاءه وتقريره اشارح فيه نظر وهذا في أرض لا تزرع الامرة في السنة ويأتى تحت زهدا القيد في قوله وفي سنين الخ فان المراد بالسنتين البطون (ص) أو جهل حاله (ش) عطف على ذى شبهة لانه يشبه الفعل لانه في قوة منسوب للشبهة أى كصاحب شبهة أو مجهول حاله والمعنى ان من زرع أرضا وهو مجهول الحال أى لا يدري هل هو غاصب أم لا وهو مشترك من غاصب أو من غير غاصب ثم استحقها شخص في ابان الزرع فله كراء تلك السنة فلما استحققت بعد فوات ابان الزرع فلا شئ لمستحقها لان الزارع قد استوفى المنفعة والغلة له كأمري (ص) وفاتت بحريتها فيما بين مكر ومكر وللمستحق أخذها ودفع كراء الحارث فان أبى قيل له اعط كراء سنة والا سلمها بلا شئ (ش) يعنى ان من اكترى أرضا بعرض أو بما يوزن من نحاس أو حديد بعينه يعرفان وزنه ثم استحق ماذ كرفان كان الاستحقاق قبل أن يحرقها أو قبل أن يزرعها المكترى فان الاجارة تنسخ من أصلها وان كان الاستحقاق لما ذكر من الاجرة بعد أن حرثها المكترى أو بعد ان زرعها فقد فانت الارض بذلك ومعنى فواتها ان الاجارة فيها لا تنسخ وتصبح المنازعة حينئذ بين المكترى وهو دافع الشئ المستحق وهو الاجرة والمستحق لها فان أخذ المستحق شيئا وذهب الى حال سبيله فان المكترى يغرم لرب الارض كراء المثل في تلك المدة وان أجاز المستحق الاجارة ورضى ببيع شيئا فانه يدفع للمكترى أجره حرثه فان أبى قيل للمكترى أعطه كراء سنة فان دفع فلا كلام والا فيقضى عليه بتسليمها للمستحق الاجرة بلا شئ فقوله وفاتت أى الارض التي استحق ما اكترى به من الكراء وقوله بحريتها أو أخرى بزرعها ومفهومة لولم تحرق لانقوت وينسخ الكراء ولا يصح جعل كلام المؤلف على استحقاق الارض المكتراة لانه اذا استحققت لم يبق للمكترى كلام حرث المكترى الارض أو لم يحرقها ومقتضى كلام ابن غازي ان قوله وللمستحق الخ في استحقاق الارض والاولى جعله شاملا لها فيكون أول الكلام في استحقاق الكراء وقوله وللمستحق الخ في استحقاقه حيث أجاز ذلك المستحق أو في استحقاق

فقيمة وفيه الارض هنا كراء المثل وحينئذ لا يقال لاى شئ لم يرجع بقيمة ما استحق من يده هكذا نقل عن الارض تقرير الشارح رحمه الله (قوله وأخرى بزرعها) قال عب أى الذى لا يحتاج لحرق كالبرسيم وكذلك بالقاء الحب عليها حيث لم تنجح لحرق فيما يظهر لان احتاجت له فلا تقوت الخ اه (أقول) قوله وكذلك بالقاء الحب أى لكونها محروثة فلا يتكرر مع ما قبله كما أفاده بعض شيوخنا ثم أقول ان الظاهر ان القاء الحب عليها مقوت كالحرث فقط لانه يلزم عليه نلفة فأقل ما هناك أن يكون مثل الحرث

(قوله وفي سنين الخ) الوارد اخذ في الحقيقة على يفسخ لعطفها اياه على اخذ من قوله والمستحق اخذها والمعنى وله أى للمستحق في استحقاق الارض اذا كانت مكررة سنين أن يفسخ أو عصى ان عرف النسبة ولا مفهوم لسنين أى سنين أو شهور أو بطون والمراد أن يكرى الارض مدة تتبع الاجرة فيها ويفسخ بالرفع فانه في تأويل المصدر وأن محذوفة وهذا ليس بشاذ وإنما الشاذ نصبه مع حذف أن (قوله مستويان في الحكم الخ) أى الذى هو التخيير بين الفسخ والامضاء عند معرفة النسبة (قوله للعهد) راجع للمنفى (قوله تقدم ان الخيار للمستحق الخ) لا يخفى ان الذى تقدم في أرض الزراعة اذا استحق الاجرة فلا يناسب قوله بعد لا يسهل (قوله وأما المكترى الخ) يستغنى عنه بقوله وفانت بجزئها الخ (قوله فاذا عطيت الدار الخ) (٣٦٩) يردانه ليس هناء دار لكن قد يقال على قياسه

هنا فاذا تعذر زرع الارض ودى بها فاذا تعذر زرع الارض ودى بحساب مازرع (قوله وبعبارة أخرى) هذه العبارة تفيد ان قول المصنف ولا خيار للمكترى متعلق بقوله وفي سنين الخ لا بالاولى التى استحق فيها الاجرة نعم يصح رجوعه لما اذا استحققت الارض بعد حرثها لمخص هذا ان قوله ولا خيار الخ فيه تقرير ان الاول انه راجع لقول المصنف وفانت بجزئها الخ والثاني انه راجع لقول المصنف وفي سنين يفسخ (قوله فليس له أن يقول) ذكر الحكم ولم يذكر علة مع ان الحال محتاج للعلة (قوله وانتقد الخ) من تنقده قوله وفي سنين (قوله وأمن هو) أبرز الضمير لجزئانه على غير من هو له لان فاعل انتقد من قوله وانتقد هو الاول وفاعل أمن ضمير يعود على الثاني ويمكن أن يكون جملة أمن حال من ضمير وانتقد أى وانتقد فى حال كونه قد أمن وأبرز الضمير لنى توهم العطف (قوله أن يرد الى المستحق الخ) هذا يفيد ان المستحق ينتقد من المكترى وفى عجب واللفظى وانتقد المستحق حصته من المكترى عن باقى المدة ان انتقد المكترى

الارض (ص) وفي سنين يفسخ أو عصى ان عرف النسبة (ش) يعنى ان صاحب الشبهة اذا اذ أجر أرضا في مدة سنين وقد مضى بعضها ثم استحقها شخص فانه يخبر بين أن يفسخ ما بقى من مدة الاجارة وبين أن يجيز ما بقى منها لمن استأجرها ولا شئ له فيما مضى من السنين واذا مضى ما بقى فيشترط ان يعرف النسبة أى نسبة ما بقى من الاجارة بما يقوله أهل المعرفة لما مضى من مدته الجيز بشئ معلوم والا أدى الى بيع سلعة بشئ مجهول وهو لا يجوز فقوله وفي سنين الخ في حق ذى الشبهة فقط كما قاله الشيخ عبد الرحمن وكان بعض يقول الذى يظهر ان ذى الشبهة وغيره في هذه مستويان في الحكم الذى ذكره المؤلف وقوله ان عرف النسبة أى ما ينوب ما استحقه من بقية المدة من الاجارة وهو شرط في قوله أو عصى ثم ان معرفة النسبة اما ان تحصل من أهل المعرفة أو من كون المتكاريين من أهل المعرفة أو من كون الزرع في أجزاء المدة مستويا كما اذا كانت المدة ثلاث سنين والزرع في كل سنة مساو للزرع في مثلها من الباقي (ص) ولا خيار للمكترى للعهد (ش) تقدم ان الخيار للمستحق في حل العقد وفى امضاءها وأما المكترى وهو دافع الشئ المستحق فلا خيار له فى امضاء العقد ولا فى حلها عن نفسه لاجل أن يتخلص من عهدتها اذا ضرر عليه لانه يسكن فاذا عطيت الدار ودى بحساب ما سكن وبعبارة ولا خيار للمكترى للعهد أى حيث أمضى الكراء وقد كان المكترى نقد الكراء فليس له ان يقول ان لا أرضى الا بامانة الاول ملائمة ولا أرضى للمستحق لانها اذا استحققت لا أحد من أرجع عليه لعدم المستحق مثلا فقوله للعهد أى لاجل العهد أى الاستحقاق الطارئ بعد الاستحقاق الاول (ص) وانتقد ان انتقد الاول وأمن هو (ش) يعنى ان المستحق يقضى له بأخذ اجرة ما بقى من مدة الاجارة أى يأخذها الا بشرطين الاول ان يكون المكترى وهو المراد بالاول انتقد جميع الاجرة عن مدة الاجارة وحينئذ يلزمه ان يرد الى المستحق حصته ما بقى من المدة الثاني ان يكون المستحق مأموما فى نفسه أى ذا دين وخبر فان لم يكن كذلك فانه لا ينتقد شيئا وتوضع حصته ما بقى من الاجارة عند الحاكم الى انتهاء المدة قال ابن يونس لعل هذا فى دار يخاف عليها الهدم وأما ان كانت صحيحة فانه ينتقد ولا حجة للمكترى من خوف الدين لانه أحق بالدار من جميع الغرماء قوله ان انتقد الاول أى انتقد الكراء بالفعل أو بشرط نقده أو كان العرف نقده وأما لو انتقد بعضه بالفعل فان عينه لمدة كان لمن له تلك المدة وان جعله عن بعض مبهم كان بينهما على حسب ما للكل وكذا يقال فيما اذا اشترط نقده أو كان العرف نقده بعضه (ص) والغلة لذى الشبهة أو المجهول للحكم (ش) يعنى ان من اشترى شيئا أو استأجره أو

(٤٧ - خرشى رابع) الاول الكراء كله بالفعل أو بشرط نقده أو كان العرف نقده زاد اللغوى ويرجع المكترى على الاول بما يخص السنين المستقبلية ان كان نقده مثلا وأما ما يخص السنين الماضية فهو له لان الغلة لذى الشبهة (قوله أى ذا دين وغير) أى بان لا يكون عليه دين يحيط وان لا يخشى فراره بما أخذ وطور واستحقاق عليه والا فلا ينتقد الا أن يأتي بحميل ثقة فينتقد كما قاله ابن اسحق التونسي (قوله قال ابن يونس الخ) أى ان محل اشتراط الشرط الثاني اذا كان هذا فى دار الخ (أقول) وقضيته ان مثل الدار الصحيحة الارض بل أولى الا أنه يرد أن يقال ان المكترى يخاف أن يستحق فيضيع عليه ما نقده للمستحق لاحتمال عدمه أو مطله فاذن لا وجه لبحث ابن يونس (قوله والغلة لذى الخ) الغلة مبتدأ أو قوله لذى الشبهة حال والخبر للحكم وقضيته ان المجهول حاله ليس ذا شبهة

وهو ما تحوز به بعض الشيوخ بعد ان جعله عطف خاص ولازم للحكم للغاية بمعنى الى أى الغلة تكون لذى الشبهة أو المجهول من يوم وضع يده الى يوم الحكم به لذلك المستحق (قوله وهو خلاف القياس) الا أنل خير بان قوله والنفقة على المقتضى له أى في زمن الخصام فقط لا ما قبله ولا اشكال في كلامه هنا بل هو على القياس بل القياس أن تكون عليه ولو في زمن الخصام فالاشكال باق (قوله كوارث) تشبيه ثم المعتبر علم المشتري من الغاصب وأما الموهوب والمعتبر علم الناس كما نقله ابن ناجي وان كان خلاف ظاهر المصنف فيتمتع (قوله حيث لم يعلموا اذا اغتلاوا شيئاً) يستثنى من (٣٧٠) قولهم المشتري العالم لا غلة له من اشترى حصه من وقف أو اشترى اها من مستحقها

فانه يفوز المشتري بغلة تلك الحصه مادام المستحق حياً ولو كان عالماً بوقفية تلك الحصه عليه ووجهه أنه بمنزلة المستحق الواهب منفعة شيء يستحقه لشخص آخر (قوله ويمكن أن يجزى في وارث غير الغاصب الخ) عبارته في ل وقد يقال ان وارث غير الغاصب يتأتى فيه العلم وعدمه كمن ورث مالا من ذى شبهة والوارث يعلم ان ذى الشبهة اشترى من لا يعلم حاله والوارث يعلم حاله فتارة يعلم انه غاصب وتارة لا يعلم انه غاصب فان علم انه غاصب فلا غلة له وان لم يعلم ذلك فله الغلة وفي كلام الحطاب ما يدل على ذلك (قوله على وارث) أى وارث غير الغاصب وهو ذى الشبهة والمجهول حاله (قوله لانه تسلف) ولا يقال كشف الغيب ان المال للغريم لاننا نقول الوصى المتجر به لنفسه أولى ممن غصب مالا واتجر فيه فربحه له (قوله وهذا بخلاف الخ) أى لكشف الغيب أنه لاحق لهم في التركة الابعداً والدين ولا يضمنون التلف بامر من الله بخلاف والفرق ان التركة في ضمان الورثة بخلاف الوصى بقى تجوز الوارث لنفسه قال بعض شيوخنا لا يخفى ان تجز الوارث

وهب له ولم يعلم ان بائعه أو مؤجره أو واهبه غاصب فاعقله ثم استحقه شخص فان الغلة لذى الشبهة الى يوم الحكم به لذلك المستحق وكذلك من جهل حاله أى لا يعلم هل هو غاصب أو غير غاصب وهل واهبه غاصب أو غير غاصب اذا استغل شيئاً ثم استحق فان الغلة له الى يوم الحكم به للمستحق وكان القياس ان تكون النفقة عليه للحكم لكن المؤلف مشى على خلافه في باب القضاء حيث قال والنفقة على المقتضى له به وما مشى عليه المؤلف هو مذهب المدونة وهو خلاف القياس (ص) كوارث وموهوب ومشتري لم يعلموا (ش) يعنى ان وارث ذى الشبهة أو وارث من جهل وموهوب ذى الشبهة أو من جهل حاله أو موهوب الغاصب حيث كان الغاصب ملياً أو المشتري من ذى الشبهة أو ممن جهل حاله أو المشتري من الغاصب حيث لم يعلموا اذا اغتلاوا شيئاً ثم استحقه شخص فان الغلة تكون لهم الى يوم الحكم به لذلك المستحق فقوله لم يعلموا راجع لموهوب الغاصب الذى لم يعلم حيث أيسر الغاصب والمشتري منه مطلقاً حيث لم يعلم ولا يصح رجوعه لقوله كوارث لانه محمول على وارث غير الغاصب وهو لا يتأتى فيه التفرقة بين العلم وعدمه وحيث قد فاجع وان كان الموهوب والمشتري شيئين نظراً الى افرادهما ويمكن أن تجزى التفرقة في وارث غير الغاصب انظر في الشرح الكبير (ص) بخلاف ذى دين على وارث (ش) يعنى ان الوارث اذا استغل ثم طرأ عليه صاحب دين له على الميت فان الوارث لا غلة له ويضمم الغاصب الدين الطارى ولا غلة للوارث المطرقة عليه فهو في قوة الاستثناء من ذى الشبهة وكأنه قال والغلة لذى الشبهة الا في طرقة ذى دين على وارث فلا شئ للوارث مع الغرماء وسواء علم أم لا وظاهره انه لا غلة للوارث المطرقة عليه الغريم ولو ناشئه عن تجز الوارث أو الوصى وهو كذلك فاذا مات شخص وترك ثلثمائة دينار مثلاً وترك أيتاماً فأخذ شخص الوصية عليهم واتجر بالقدر المذكور حتى صار ثلثمائة مثلاً فطرأ على الميت دين قدر الثلثمائة أو أكثر فانه يستحق جميع ذلك عند ابن القاسم خلافاً للخزرجي نقله الشيخ أبو الحسن في كتاب الشكاح الثاني وهذا ظاهر ان لم تجز الوصى لنفسه وأما ان تجز لنفسه فالرجح له لانه متسلف كما هو الظاهر في المدونة واذا أنفق الولي التركة على الطفل ثم طرأ دين على أبيه يفتقرها ولم يعلم به الوصى فلا شئ عليه ولا على الصبي وان أسمر لانه أنفق بوجه جائز اهـ وهذا بخلاف اتفاق الورثة نصيبهم من التركة فانهم يضمنون للغريم الطارى (ص) كوارث طرأ على مثله الا أن ينتفع (ش) تشبيهه في المخرج أى فلا غلة للوارث المطرقة عليه والمراد لا يختص بالغلة بل يقاسم أحاه فيها والمعنى ان الوارث اذا اغتال ثم طرأ عليه وارث مثله فانه يضمن حصه أخيه الطارى عليه المساوى له في الدرجة الا أن ينتفع المطرقة عليه بنفسه وأن لا يكون في نصيبه ما يكفيه وأن لا يعلم به وأن لا يكون الطارى حاجباً للمطرقة عليه وان يفوت الابان (ص) فان

بمنزلة تجز الوصى بالمال لنفسه (قوله فلا غلة للوارث المطرقة عليه) هذا فيما اذا قسم الورثة أعيان التركة واغتلوا غرس ثم طرأ صاحب حصه من الورثة أيضاً فانهم لا يفوزون بالغلة وأما لو اشترى أحد من الورثة سلعة من التركة من ماله الخاص به زيادة على نصيبه ثم اغتال ما اشترى فانه يفوز بغلته انظر عجم (قوله الا أن ينتفع المطرقة عليه بنفسه) هذا مأخوذ من المصنف وقوله وأن لا يكون في نصيبه هذا مأخوذ من قوله انتفع وقوله وأن لا يعلم الخ هذا مأخوذ من قوله لا يكون الخ هذا مأخوذ من قوله على مثله ثم ان المناسب للنقل أن يقول وأن يكون في نصيبه ما يكفيه بمجرد أن لا يصير مستغنى عنه

(قوله أو بنى) أو مائة خلولا مائة جمع ولا مفهوما للغرس والبناء اذ لو عمر ذو الشبهة سفينة لكان الحكم كذلك وكذا الواشئى عرضا وصرف عليه مبلغا نفصلا وخباطة ثم استحق (قوله أعطه قيمته قائما) على انه فى أرض الغير باذنه على التأييدان استعارها كذلك فان استعارها مائة فقيمتها قائما فى تلك المدة وبه يدفع استسكال الاشياخ مذهب ابان مالك اوجب له قيمة البناء قائما واذا قوم قائما فقد أعطى جزءا من الارض وان قوم منفكاعها صار منقوضا اهـ بخوابه ان تقويمه قائما على الوجه المذكور يفيد قطع النظر عن الارض وانه يقوم قائما لا منقوضا (قوله يوم الحكم) هذا أحد قولين متساويين فى المسئلة ولذا قال المواق فائدة لو اغتبل بعض الورثة وغيره ساكت ولو بالسكراء لم يبطل حقه ولا بعد هبة نعم يحلف ان حقق عليه الدعوى لان المشهور انما توجه فى دعوى المعروف ان حقق عليه الدعوى بخلاف دعوى التهمة فلا تتوجه فى دعوى المعروف قاله فى المعيار المازرى فى كون القيمة يوم بناءه أو يوم الحكم قولان لم يشهر ابن عرفة منه ما قولوا (قوله الا المحبسة فالتقص) وظاهره انه لا يؤمر بتسوية الارض وليس له ان يعطى قيمة البقعة لانها حبس وتحمل عدم اعطاء قيمة بناءه ان لم يشترط الواقف انه يشترى بغلة الحبس عقارا والا اشترى ذلك حيث وجد فى حبسه ربيع زائد على مستحقه ويشترى بقيته منقوضا بل قديقال يشترى وان لم (٣٧١) يشترطه الواقف حيث وجد ربيع للوقف لان وقفه

الربيع قد يؤدى لضيماعه (قوله وليس لنا أحد الخ) هذا يقتضى أن الموقوف عليه غير معين فينبأ فى التعميم (قوله خلاف ما ذكره الحاج) كذا فى نسخهته بدون ابن ولعل الذى ذكره ابن الحاج انه اذا كانوا معينين حكم الوقف حكم الملك (قوله يوم الحكم) أى بالاستحقاق وتقوم الام بدون مالها وكذا الولد يقوم بدون ماله على المشهور ومقابلة قولان قيل يوم الاستحقاق لان ذلك ضرر على المبتاع ويأخذ قيمة الولد ايضا وقيل يأخذ قيمتها يوم وطئها ولا قيمة عليه فى ولدها (قوله غير جيد) أوجب عنه بأن قوله أو حربة على حذف مضاف أى أو عقد حربة أى استحققت اما برق خالص أو عقد حربة كما يأتى تفصيلا فان كان ولدها رقيقا بان

غرس أو بنى قيل للمالك أعطه قيمته قائما فان أبى فله دفع قيمة الارض فان أبى فشرى بكان بالقيمة يوم الحكم (ش) يعنى أن صاحب الشبهة وهو المشتري أو المشتري ويخوذلك اذا غرس أرضا أو بنى فيها بنينا ثم استحقها شخص فله دفع القيمة للمستحق وهو المالك اعطه قيمة غرسه أو بناءه قائما ولو من بناء المولى لانه وضعه بوجه شبهة فان أبى أن يدفع للباني قيمة بناءه قائما قيل للغارس أو الباني ادفع له هذا المستحق قيمة أرضه براحا أى بغير غرس ولا بناء فان فعل فلا كلام وأن أبى فانما يكونان شريكين هذا بقيمة غرسه أو بناءه وهذا بقيمة أرضه والقيمة فيهما معتبرة يوم الحكم بالشركة لا يوم الغرس والبناء (ص) الا المحبسة فالتقص (ش) مامر فيما اذا استحققت الارض بملك والى كلام الا ان فيما اذا استحققت الارض بحبس والمعنى أن من بنى أو غرس فى أرض بوجه شبهة ثم استحق بحبس فليس للباني أو للغارس الانقضه اذ لا يجوز له أن يدفع قيمة البقعة لانه يؤدى الى بيع الحبس وليس لنا أحد معين يطالبه بدفع قيمة البناء أو الغرس قائما فتعين النقض بضم النون وظاهره سواء كان الحبس على معينين أو غير معينين خلاف ما ذكره الحاج عن بعض الاصحاب (ص) وضمن قيمة المستحقة ولدها يوم الحكم (ش) يعنى أن من اشترى أمة فأولدها ثم استحققت بالملك فان الواطئ يضمن للمستحق قيمتها وقيمة ولدها يوم الحكم على المشهور لا يوم الوطء والولد حريسيب باتفاق فقوله وضمن أى ذوالشبهة وقوله المستحقة صفة لموصوف محذوف أى الامه المستحقة أى بالملك بدليل ضمانها بالقيمة وقول الشارح برق أو حربة غير جيد في تنبيهه بقوله وضمن قيمة المستحقة الخ أى ويرجع من استحققت منه على بائعه بثمنه ولو غاصبا وسواء زاد ما دفعه من القيمة على الثمن أم لا ويرجع ربحها على الغاصب بما بقى له من الثمن ان زاد على القيمة التى أخذت من المستحق منه كما هو قاعدة بيع

كان من غير سيدها المشتري لها أو من سيدها العبد فباعه وأخذها فاذا استحققت مدبرة بعد ما أولدها المشتري أخذت مستحقها ثمنها لا قيمتها ولا قيمة ولدها فحين وكانت أم ولد لمن استحققت منه لان أمومة الولد أقوى من التدبير لاعتقها من رأس المال دونه انظر عب الا انه بعد هذا الجواب لا يناسب قول المصنف وضمن قيمته الخ لانه فى الحالة هذه يغرم الثمن كاتنين (قوله ولو غاصبا) المبالغة غير ظاهرة اذ الغاصب أحق بالرجوع عليه هكذا اعترض بعض الشيوخ ورأيت بعض شيوخنا قال اغتالغ على الغاصب لانه بما يقال اغتالغ عليه بالقيمة لا بالثمن أى لقول المصنف وضمن بالاستيلاء فتأمل (قوله التى أخذت من المستحق منه) هذا ظاهر فى كون القيمة اذا كانت أقل من الثمن لا يرجع المشتري الا بالقيمة التى هى أقل لكونها هى التى أخذت منه ولا ينافى ان يرجع المستحق على الغاصب بأخذ منه بقية الثمن وهذا ظاهر فقول الشارح أم لا يخص بما اذا كان مساويا كما أفاده بعض الشيوخ وحينئذ فالهنى واضح ويكون حاصله ان المشتري يرجع بما أخذ منه ان كان كثيرا أو قليلا وهو المتعين ولذا قال بعض شيوخنا ولا رجوع للمستحق منه على الغاصب بالانذ حينئذ لان أخذه المستحق وعبارة شب غير ظاهرة ونصه ويرجع بثمنه على بائعه سواء كان مثل القيمة أو أقل أو أكثر ويرجع ربحها على الغاصب بما بقى له من الثمن ان زاد على القيمة التى أخذت من المستحق منه كما هو قاعدة الخ والبائع هنا الغاصب

ويوافق شب ما أفاده شيخنا عبد الله حيث يقول فإذا كانت قيمتها عشرة مثلاً وأخذها من المستحق منه وكان الثمن الذي أخذه الغاصب خمسة عشر يرجع المستحق منه على بائعه الغاصب بثمنه وهو الخمسة عشر ويرجع المستحق بخمسة على الغاصب فإن غاصب غرم خمسة عشر للمستحق منه وخمسة للمستحق اهـ وهذا لا يصح (قوله إذا فات الخ) يلزم البائع الاكثر من الثمن والقيمة والبائع هنا الغاصب (قوله وبأخذ السيد منها قدر قيمته) أي يوم القتل والحاصل ان للمستحق في الخطأ الأقل من قيمة الولد يوم القتل ومن دبرته خطأ سواء أخذها أو تركها فلو قال المصنف والأقل في قتله خطأ سلم مما يرد عليه من أن ظاهره انه انما يرجع عليه بالأقل إذا أخذوا نه إذا ترك لا يرجع عليه وليس كذلك (قوله الأقل (٣٧٢) من القيمة أو مما صالح به) وتعتبر القيمة يوم الصلح فان عفا الاب عن الجاني في العمد

الفضولي إذا فات (ص) والأقل ان أخذ ذية (ش) تقدم ان المستحق يأخذ قيمة الامه وقيمة ولدها فلو قتل الولد خطأ والدية منجمة وبأخذ السيد منها قدر قيمته فان زادت قيمته على الدية فان الاب يغرم للسيد الأقل من القيمة ومما أخذ في الدية وكذلك لو صالح على الدية في قتل العمد فان الاب يغرم أيضاً للسيد الأقل من القيمة ومما صالح به في قتل العمد فقوله ان أخذ ذية يشمل ذية الخطأ وذية العمد وذية الاطراف وفهم منه انه لو اقتصر في العمد لم يكن للمستحق شيء وهو كذلك كافي المدونة (ص) لا صدق حرة أو غلتهما (ش) يعني أن من اشترى أمة فوطئها أو استخدمها أو أجراها ثم استحققت بحرية فانه لا شيء عليه لمستحقها الا من غلته لمسا من الغلة الذي الشبهة أو المجهول للحكم ولا من صدق سواء كانت ثيباً أو بكرًا ولا مانقصةها لانها ووطئت على الملك فقوله حرة أي أمة تبين انها حرة ومثلها العبد اذا استحق بحرية فلا رجوع له على سيده بغلته والفرق بين قوله لا صدق حرة والغالط بغير مالته فانه يضمن صدقها ان الغالط وطئ من هي محرمة عليه حال الوطء في نفس الامر وان كانت مباحة له بحسب اعتقاده وأما في مسئلته فاقد وطئ من هي مباحة له في اعتقاده وفي نفس الامر حال الوطء وان انكشف الامر بخلاف ذلك بعد وانما كان لا يضمن الغلة وان كان مستحق العبد يرجع بغلته لان المقصود من الامه الوطء والغلة تبع له وفي المسئلة الاولى المقصود الغلة (ص) وان هدم مكتر تعدياً فالمستحق النقض وقيمة الهدم وان ابراه مكرية (ش) يعني ان من اكترى داراً أو نحوها من ذى شبهة فهدمها تعدياً بان كان بغير اذن المكري ثم استحقها شخص فانه يأخذ النقض ان وجده وقيمة مانقصه الهدم اذله أخذها قائماً ولو كان الهادم باع النقض فالمستحق بالخيار ان شاء أخذ منه الثمن أو قيمة النقض ملئاً كان أو معد ما فلو كان المكري أبرأ المكري من قيمة البناء قبل الاستحقاق فان المستحق يأخذ مانقصه الهدم لان ذلك لم يضمنه بالتعدي ولا رجوع للمستحق على المكري لانه فعل ما يجوز له وبعبارة فالمستحق النقض وقيمة الهدم أي قيمة نقض الهدم أي قيمة مانقصه الهدم وأنت خير بان النقض وقيمة الهدم هو قيمة الجدار الذي هدم فيقال ما قيمة الدار لو كانت قائمة فيقال خمسة عشر وما قيمتها الآن على حالها فيقال خمسة مثلاً فاقد نقض الهدم عشرة فيرجع عليه بها بعد أخذ النقض مع البقعة هذا ان لم يبيع المكري النقض فان باعه كان عليه للطالب ان شاء الثمن الذي قبض فيه أو قيمته هذا اذا فات عند المشتري وأما ان كان قائماً فله ان يبيع البيع وله أخذ نقضه بعينه ومفهوم تعدياً ان المكري لو أذن للمكترى في الهدم أو كان الهادم

لم يكن للمستحق طلب على الاب وله الرجوع على القاتل بالأقل من القيمة والدية واذا أخذ المستحق من الاب ما صالح به وكان أقل من القيمة والدية كان للاب الرجوع على القاتل بالأقل من باقي القيمة وباقي الدية فإذا كانت القيمة عشرة والدية أكثر وصالحه ثمانية وأخذ المستحق من الاب ثمانية فان الاب يرجع على الجاني بباقي العشرة لان من يحتج به ان يقول انما صالحت ثمانية لاني اعتقدت انها تنجلي وأمالو كان الصلح بقدر القيمة كالعشرة في الفرض المذكور فلا رجوع للاب بباقي الدية لان الجاني يقول للاب انما غرمت للمستحق قيمة عبد وقد أخذتها مني فلا رجوع لك على بباقي الدية اذ هو عبد لا دية له (قوله من هي مباحة في اعتقاده ونفس الامر) فيه انم ليست مباحة له في نفس الامر والاحسن ما في عب وهو ان الغالط استند لعقده في زعمه فتبين ان لا عقد بالكليسة وهنا استند لعقد يبيع حقيقة وان تبين فيباده يجوزيتها لان الحقائق تطابق على

فاسدها كصحتها والمعدوم ضرر غير معدوم حساً وانما هو كالمعدوم حساً (قوله وان كان مستحق العبد) أي هو

الاتى في قول المصنف بخلاف مدعى حرية واذا علمت ذلك فله رانه لا جامع بين المسئلةين حتى يحتاج للفرق (قوله وان هدم الخ) أي أو قلغ الغرس مكتر كدار أو بستان من ذى شبهة (قوله فانه يأخذ النقض ان وجده) فلو وجده فات بغير بيع بأن فات بغير سبب المكترى قائماً عليه نقض الهدم فان سبب المكترى ضمن قيمته (قوله ان شاء أخذ منه الثمن) أي مع أخذ قيمة الهدم أي فقول المصنف وقيمة الهدم معناه قيمة مانقصه الهدم (قوله ان شاء الثمن) أي مع نقض الهدم (قوله فله ان يبيع البيع) أي وليس له حينئذ الاماباعه به ويرجع به عليه ان أخذه من المشتري والاطالب به المشتري أو المكترى (قوله وله أخذ نقضه بعينه) أي مع قيمة الهدم (قوله لو أذن الخ) أي أو هدم ما يستحق الهدم فانه لا يكون الحكم كذلك وأمالو كان الهدم خطأ بان أراد أن يهدم غيره فقط فهدمه فان

حكمه حكم مالوهدمه بعد با (قوله أو غنه ان باعه) أي وان كان قائما وبه جرم الشيخ أحد لانه ذو شبهة أقوى من المكثري لان المكثري
يخبر معه دون المكثري وقال غيره انما له غنه اذا فات عند المشتري والاخبر فيه وفي غنه (قوله فأقانه بوجه الخ) هذا يطل كونه تاما
والمناسب ان يقول كسارق عبد من المالك له بشرا ونحوه من كل ذي شبهة فان المشتري يرجع بعينه ان بقي والا فبعمته وسواء أراه
المالك أم لا ولا رجوع للمشتري (قوله مخرج من قوله الخ) أي فالمناسب لصقه به (قوله اذا نزل في بلد) أي ولو كان
مبعضا قد أبق وحيد في قديم ما في باب القسم من فوات خدمة المعتق بعضه حيث أبق بما اذا لم يستعمله أحد (قوله بجميع أجره وغلته)
الاجر والغلة ثني واحد الا انه ان قبض الاجرة أو لم يقبضها وكانت معينة فيخير (٣٧٣) ربه بين اجازة الاجر وأخذوه وبين رده وأخذ

أجرة المثل (قوله على الاصح)
ومقابلته ما في الموازية انما يأخذ
قيمة عمله اذا كان قائما وأما ان
فات فلا شيء له (قوله الغرم مطلقا)
طالت اقامته أم لا ومقابلته يقول
لا غرم اذا طالت اقامته واستغاضت
حرسته وان لم تطل اقامته غرم
دافع الاجرة ثانية والحاصل ان
الاطلاق معناه طالت اقامته أم لا
كما يعلم من الاطلاع على كلام عبد
الحق والاصح المتقدم خارج عن
الاطلاق (قوله وله هدم مسجد)
ولو صلى فيه ولو اشهر بالمسجدية
ولو أقيمت فيه الجمعة (قوله وله ابقاؤه
مسجدا) أي والمستحق الا ارض ابقاؤه
مسجدا (قوله واذا هدمه) أي
الباني (قوله ان يجعله في مسجد
آخر) في عبارة ابن عرفة في جرس
مطلقا قال أبو محمد يجعله النقض في
مسجد آخر فان لم يكن في الموضع
مسجد نقل ذلك النقض الى أقرب
المساجد اليه ويكون الكراء
على نقله منه ويجوز لمن أخذه في
كرانه تملكه (قوله فلو أخذ قيمته)
أي فلو أخذ الباني قيمته (قوله

هو المكثري لم يكن للمشتري قيمة ما نقصه الهدم لان المكثري فعل ما يجوز له وانما يستحق
النقص ان وجدته أو غنه ان باعه (ص) كسارق عبد ثم استحق (ش) التشبيه تام والمعنى ان
من سرق عبدا من ذي شبهة فأقانه بوجه من وجوه المفوات فابا المالك ذمة السارق من قيمة
العبد ثم استحق فان مستحقه يتبع السارق بقيمة العبد ولا عبرة ببراء المالك له لان القيمة لم تمت
ذمة السارق بمجرد التعدي ولا رجوع للمشتري على المبرئ وانما رجوعه على السارق (ص)
بخلاف مستحق مدعي حرية الا القليل (ش) مخرج من قوله وأغلته والمعنى ان العبد اذا نزل
في بلد فادعى انه حر فعمل الشخص عملا ثم استحقه ربه بالمالك فله ان يرجع على من استعمله
بجميع أجره وغلته الا ان يكون العمل قليلا جدا فلا رجوع له به كقضاء حاجة من مكان
قريب أو سقي دابة وما أشبه ذلك وسواء كان العبد حيا أو ميتا على الاصح وظاهره استعمله
باجرة أو بغير اجرة ولو قبضها أو تلفها وأنه لا فرق بين ان تطل اقامته وهو يدعي الحرية أم لا
وحينئذ فهو ماش على قول الشيخ عبد الحق ان الاquis الغرم مطلقا ثم انفقته تحسب على
المشتري فان زادت على الغلة لم يرجع بها على المشتري وان نقصت رجعت المشتري بما زاد منها
على النفقة كذا في بعض التقارير وسيأتي ان النفقة التي تكون على المشتري انما هي النفقة
في زمن الخصاص لا فيما قبله كما يأتي في قول المؤلف والنفقة على المقضي له به أي في زمن الخصاص
(ص) وله هدم مسجد (ش) يعني ان من بني في أرضه مسجدا ثم استحقها شخص فلامستحق ان
يهدم البناء أي له طلب الباني بان يهدم بناءه وله ابقاؤه مسجدا واذا هدمه فانه يلزمه ان يجعله
في مسجد آخر لانه خرج عنه لله تعالى على التأييد فلو أخذ قيمته كان ذلك بيعا للعيس وسواء بني
بوجه شبهة أو غصب وليس له ابقاؤه مسجدا وينتفع به نعم ان غير صورته فله الانتفاع به (ص)
وان استحق بعض فكاك ليسع ورجع للتقويم (ش) تقدم انه قال في باب الخيار وتلف بعضه أو
استحقاقه كعيب به فذكرها هناك بطريق الاستطراد وهذا طريق الاصل والمعنى ان من
اشتري سلعة متعددة صفقة واحدة فاستحق بعضها فانه ينظر هل هو وجه الصفقة أم لا فان كان
وجه الصفقة انتقضت من أصلها ولا يجوز للمشتري ان يتسلسل بما بقي منها وان كان المشتري
غير وجه الصفقة فانه يرجع الى التقويم ولا يرجع فيه الى التسمية لانه انما باعه ليحمل بعضه
بعضا فريد المشتري ما استحق من الصفقة على بائعها بما يقابل به من الثمن ويلزم المشتري ما بقي
من الصفقة بما يقابل به من الثمن وفي بعض النسخ وان استحق بعض فكاك لعيب أي اذا ظهر به

فلو أخذ قيمته كان ذلك بيعا للعيس) أي كان الباني بائعا للعيس وقضية ذلك انه لو غيره للانتفاع به لا يرجع الباني بقيمة نقضه وحرره
(قوله وليس له ابقاؤه مسجدا) أي وليس لرب الارض والحاصل ان رب الارض امان ببقية مسجد او امان بأمر الباني يهدمه واما
ان يغير معالمه ويجعله موضعا لمناخه وليس له ان يجعله موضعا للمناخ بدون تغيير واذا أمره يهدمه فليس لرب البناء بيعه ولا أخذ قيمته
بل يجعله في مسجد آخر أي يصلح به مسجد آخر في البلد فان لم يكن في البلد فاقرب مسجد من بلد آخر وليس المراد ان يبني مسجدا
آخر يدل على ذلك قول أبي محمد السابق (قوله وان كان غير وجه الصفقة) صادق بالنصف وأكثرنه (قوله ولا يرجع فيه الى التسمية)
وصحيت ولو سكتا الا ان شرط الرجوع للتسمية (قوله لانه انما باعه) أي جملة ليحمل بعضه وهو ما كان قيمته أكثر مما سمي له أو ما سمي
قيمته لما سمي له (قوله بعضا) أي مما سمي له وكانت قيمته أقل (قوله وفي بعض النسخ وان استحق بعض فكاك لعيب) كذا في نسخة أي

فلاستحقاق كالعيب (قوله وهذه النسخة أنسب لأنها نص في المقصود) بخلاف نسخة فكاليبيع فإنها ليست نصافي المقصود لأنها تحتاج
لتأويل فيقول فكاليبيع المعيب (قوله وله رد أحد عبد بن الخ) ليست هذه بضرورة بالذكر للاستغناء عنها بما قبلها (قوله فكأنه يبيع
مؤتلف بثمن مجهول) هذه العلة موجودة في استحقاق الأقل (قوله يحتمل على ما إذا فات الباقي) فيه نظر لوجود العلة وأيضاً إذا فات
الباقي لم يبق ما يتسند به (قوله تأويلان) والراجح منهما الأول لأن الثاني عابه أبو عمران (قوله ولا فرق في هذا التفصيل) أي التفصيل
بين استحقاق الجل أو الأقل (قوله وان صالح) (٣٧٤) أي طلب الصلح لأن المصلحة لا تكون إلا بين اثنين بخلاف طلبه فيكون

من واحد (قوله أي يرجع قيمته
ان كان مقبوماً) قال محشي نت
بعد قول المؤلف والافني عوضه
المؤلف رحمه الله في هذه المسائل
كلها رام اختصار المدونة فلم تساعده
العبارة فلوقال والافني قيمة عوضه
لطابق قولها فان فات بتغيير سوق
أو بدن وهو عرض أو حيوان أخذ
قيمتها اه ولما نقل المواق لفظها
قال انظر هذا مع قول خليل والافني
عوضه اه وقال ابن غازي ان أراد
بعوضه قيمة المقر به الفات ان
كان من ذوات القيم ومثله ان كان
من ذوات المثل فهذا صحيح في
نفسه ولكن لا يصح تشبيهه بمسئلة
الانكار به وان أراد بعوضه عوض
المستحق فليس صحيح في نفسه
ولكن تشبيهه بمسئلة الانكار به
صحيح اه (قوله بدليل ما بعده) أي
ان ما بعده من تنويع المستحق
الى كونه تارة يكون بيد المدعي
وتارة يكون بيد المدعي عليه يفيد
انه ليس الفاعل واحداً معيناً واذن
فيه هم أي ان من أراد الصلح كان
مدعياً أو مدعي عليه (قوله وهذا
القسم من جملة الخ) هذا كلام
الشيخ أحمد الزرقاني حاصله ان هذا

عيب قديم وجيء تدويره فيه للتقويم أي اذا كان المستحق مما لا تنقض به الصفقة وهذه
النسخة أنسب لأنها نص على المقصود (ص) وله رد أحد عبد بن استحق أفضلها ما بخرية (ش)
اعلم انه لا فرق في الاستحقاق بين ان يكون بخرية أو بمثل أو بتدبير أو بولادة أمه والمعنى ان من
اشترى عبد بن صفقة واحدة ثم استحق أفضلها ما بخرية وهو وجه الصفقة أي بان كانت قيمته
تريد على نصفها فالذي في الامهات انه يلزمه رد العبد الباقي ولا يجوز له ان يتسلك به اذ لا تعلم
حصة ذلك الا بعد التقويم والفض فكأنه يبيع مؤتلف بثمن مجهول فكلام المؤلف مشكل
لان لفظة له تقتضي التخيير فاما ان يقال له الرد وله التمسك بالباقي فيجيب عن الثمن فلا يلزم البيع
بثمن مجهول واما ان يحتمل على ما إذا فات الباقي واما ان يكون اللام بمعنى على (ص) كان
صالح عن عيب بائنه وهل يقوم الاول يوم الصلح أو يوم البيع تأويلان (ش) يعني ان من
اشترى عبداً ثم اطلع فيه على عيب قديم فصالحه البائع عن ذلك العيب بعبد آخر دفعه له فكأنه
اشترى عبداً صفقة واحدة ثم استحق أحدهما فانه ينظر فيه هل هو وجه الصفقة أم لا فيقوم كل
منهما ويقبض الثمن عليهما فالأخذ في العيب يقوم يوم الصلح وبالاخلاف وأما الاول فهل يقوم
يوم الصلح أيضاً لانه يوم قبض أو يقوم يوم البيع في ذلك تأويلان ويوجد في بعض النسخ
لان صالح عن عيب بائنه بلا النافية وهي فاسدة لان المعنى عليها ليس له الرد بل يجب عليه
التمسك وهو فاسد لان هذه في المدونة كالتى قبلها في وجوب الرد اذا استحق الا فضل والصواب
ما تقدم ولا فرق في هذا التفصيل بين استحقاق الاول أو الاخر بمنزلة ما لو اشترى عبداً صفقة
واحدة على مذهب ابن القاسم وقال أشهب اذا استحق الاول انفسخ البيع (ص) وان صالح
فاستحق ما يبدل مدعيه رجوع في مقر به لم يفت والافني عوضه (ش) يعني ان من ادعى على
شخص بشئ فاقر له به ثم صالحه عنه بشئ مقوم أو مثلي ثم استحق ذلك الشئ المصالح به فان
المدعي يرجع حينئذ في عين شئيه وهو ما أقر به المدعي عليه ان لم يفت بخوالة السوق فاعلى فان
فات ذلك الشئ المقر به فان المدعي يرجع في عوضه أي يرجع بقيمته ان كان مقوماً وبمثله ان
كان مثلياً فقوله وان صالح أي من وقع في خصومه كان مدعياً أو مدعي عليه بدليل ما بعده
والفاء في قوله فاستحق تسمى الفاء الفصيحة عاطفة على مقدر رأى ثم طرأ استحقاق ويراد به هنا
استحقاق يحمل عطف عليه المفصل وهذا القسم من جملة شرائع عرض بعرض ذكره تيمماً
للاقسام وقوله مدعيه أي مدعي المصالح عنه وما يبدله هو المصالح به وقوله والافني عوضه أي
في مقابل عوضه لان عوض المقر به هو المصالح به وقد استحق فالرجوع فيه محال ولا يقدر قيمة
عوضه لئلا يخرج المثلي ولا مثل عوضه لئلا يخرج المقوم فبأنى الا ان يقدر مقابل ومقابل

عوضه

القسم أي القسم الاول من الاقسام الاربعة هي ان الصلح

اماعن انكار أو عن اقرار ثم المستحق اما ان يكون ما يبدل المدعي أو المدعي عليه فاما مسئلة الانكار بطريقها فهي خارجة من قوله وفي
شرأء عرض بعرض قطعاً أو ما احدى مسئلتى الاقرار المشار اليها بقوله وفي الاقرار لا يرجع خارجة أيضاً فبأنى الا القسم الاول فالمعنى
انه ذكره وان كان داخل في كلام المصنف لتتميم بقية الاقسام الاربعة المذكورة فهو جواب عما يقال اذا كان هذا القسم داخلاً
في ذلك فواجه افراذه الخ (قوله أي مقابلة عوضه) لا حاجة له لا ناريد بعوضه ما شأنه أن يكون قائماً مقامه وهو قيمته ان كان مقوماً
ومثله ان كان مثلياً

(قوله كانكاره على الارح) ومقابلته ان يرجع المصنوع قال ابن اللباد المعروف من قوله اذا استحق ما يبد المدعى والصلح على انكار
انهم يرجعون المصنوع وقوله ابو سعيد ابن اخي هشام وغيره (قوله فهو تشبيهه في قوله في عوضه الخ) فالظاهر من المصنف انما هو
تشبيهه في مطلق الرجوع ومما قاله شارحنا تباع فيه اللقاني وقد قرر في بعض الاعوام قائلا بقوله لا الى المصنوع لانه اذا لم يرجع
للمصنوع لا يرجع الا بعوض المصالح به وكذلك الطنجي والشيخ عبد الرحمن الاجهوري وت جعلوه تشبيها في مطلق الرجوع
(قوله في قيمة عوض المصالح عنه) أي في قيمة هي عوض المصالح عنه اذا كان كذلك فلا حاجة لتقدير المضاعف ويمكن الجواب بانه انما
قد لم يبين أن المراد بالعوض هو تلك القيمة (أقول) بقي شيء آخر (٣٧٥) وهو انه لا يظهر من المصنف (قوله لعلمه صحة ملكه)

فيه ان مجرد الاقرار لا يتضمن العلم
بصحة ملكه (قوله فهي أولى من
نسخة اللام) لكن يرد على نسخة
اللام ان الاقرار مطلقا لا يتضمن
صحة ملك البائع الا ترى الى قوله
داره فبيد ذلك بما اذا كان
الاقرار مشتملا على صحة ملك
البائع (قوله ان وقوع ذلك) أي
قول المبتاع حاصل كلامه
التفرقة بين قول الموثق وقول
المبتاع فقول المبتاع يمنع وقول
الموثق لا يمنع وعبارته في لـ وقال
عج أي لان قال المبتاع مثلا
دار البائع فلا يمنع ذلك رجوعه
بالبائع اذا استحق من يده وأولى اذا
قال ذلك الموثق ومقتضى كلام
ح أن وقوع ذلك من المبتاع يمنع
رجوعه بالبائع على المعتمد اه
فظهر ان المعتمد عند عج عدم
التفرقة خلاف ما في ح وانما قلنا
مقتضا أي لانه قال بعد ان ذكر
النفول التي ساقها مانعه فقد ظهر
ان معنى قول المصنف لان قال
داره لان قال الموثق في الوثيقة
داره أو الدار التي له وقد علمت ان
هذا هو الصحيح وأما المسئلة الاولى

عوضه هو قيمة المقر به أو مثله (ص) كانكاره على الارح لا الى المصنوع (ش) الموضوع بحاله
ادعى عليه بشئ معلوم فأنكره فيه ثم صاح به عنه بشئ مقوم أو مثلي ثم استحق ذلك الشئ
المصالح به فان المدعى يرجع بعوض المصالح به من قيمة ومثل فهو تشبيهه في قوله في عوضه
بتقدير مضاعف أي في قيمة عوضه لكن في المشبه به يرجع في قيمة عوض المصالح عنه وفي
المشبه به يرجع في عوض المصالح به فلا يحتاج الى جعله تشبيها في مطلق الرجوع بل هو تشبيه في
الرجوع بقيمة العوض كالاول وليس لمن استحق من يده ان يرجع الى المصنوع لاجل الفرر
اذ لا يدري ما يصح له فلا يرجع من معلوم وهو عوض المصالح به الى مجهول (ص) وما يبد المدعى
عليه في الانكار يرجع بما دفعه والا فبقيمة (ش) أي وان استحق ما يبد المدعى عليه في حالة
الصلح على الانكار يرجع المدعى عليه بما دفعه له ان لم يفت بمحوالة سوق فاعلى أمان فانه
يرجع عليه بقيمة ما دفعه للمدعى ان كان مقوما أو بمثله ان كان مثليا ولو قال الموثق والا فني
عوضه بدل قيمته لكان أشمل (ص) وفي الاقرار لا يرجع (ش) أي فان وقع الصلح على اقرار
فاستحق ما يبد المدعى عليه فانه لا يرجع على المدعى بشئ لعلمه صحة ملكه وان ما أخذ المستحق
منه كان ظاهرا (ص) كعلمه صحة ملكه بانه (ش) التشبيه في عدم الرجوع والمعنى ان من
اشترى شيئا من شخص والمشتري يعلم صحة ملك بانه ثم استحق ذلك الشئ المبتاع من يده
المشتري فانه لا يرجع له على بانه بشئ لعلمه ان المستحق ظالم فيما أخذ من يده فعلى نسخة
الكاف تكون مسئلة مسئلة ويكون سكت عن تعليل الاولى لوضوحه لان من المعلوم
انه انما لم يرجع لعلمه صحة ملك بانه أي فهي أولى من نسخة اللام (ص) لان قال داره
(ش) مخرج من قوله كعلمه صحة ملك بانه أي لان أتى بلفظ لا يشعر بعلم ملك بانه بان
كتب الموثق في الوثيقة اشترى فلان من فلان داره وشهدت البينة بذلك أو قال المبتاع
مثلا دار البائع فان له ان يرجع على بانه بالبائع اذا استحق المبيع من يده ومقتضى كلام ح
ان وقوع ذلك من المبتاع يمنع رجوعه بالبائع على المعتمد (ص) وفي عرض بعرض بما خرج
منه أو قيمته (ش) يعني ان من عاوض على عرض بعرض مقوما كان أو مثليا معينا أو
مضمونا ثم استحق أحدهما ملك أو حريته فان المستحق من يده يرجع بما خرج من يده ان لم
يقت فان فات فانه يرجع بمثله ان كان مثليا أو بقيته ان كان مقوما ولا يرجع بقيمة
العرض المستحق كالرد بالعيب فاوفي كلامه تفصيلية فقوله وفي عرض متعلق بمحذوف أي وفي

اعني اقرار المبتاع انها للبائع فلو أشار المؤلف فيها الى القول الثاني يصح أو عمل به لكان حسنا والله أعلم وقوله فلو أشار الخ أي ويكون
إشارة لقول ابن عبد السلام الاصع عدم الرجوع هكذا أفاده بعض من قيد على لـ فاذا علمت ذلك لم يصح قول عب ومقتضى
الخطاب انه لا يمنع بالانافية وعب تباع عج في عدم التفرقة وان كلامهما لا يمنع الرجوع فعج تابع للشيخ أبي الحسن شارح المدونة
والخطاب تابع للمتبطن وكلام اللقاني بقيد ارتضاء والواجب الرجوع لكلام أبي الحسن لمافي عب حيث قال لا بمجرد نصريحه
بالمالك مجرد اعن القول المذكور أعني داره من بناء آبائه أو من بنائه قديما فلا يمنع الرجوع اذا استحققت من يده كما عليه جع خلافا
لتحجج ابن عبد السلام بعدم الرجوع أيضا انتهى (قوله أو مثليا) أي فالمصنف قاصر حيث اقتصر على قوله بقيته (قوله أو مضمونا)
المناسب حذفه لانه في المضمون يرجع بمثله والمناسب آخر العبارة (قوله متعلق بمحذوف) لا يخفى ان هذا التقدير لا يقيد دعواه

(قوله وهو اده بالعرض ما قابل النقد) أي فيشمل (٣٧٦) المثل والنقد الذي يقضى فيه بالقيمة كالحلى (قوله الانكاح حال الخ) لا يخفى

ان جعل البضع والعصمة والجراحة عوضا يعلم ان الاستثناء متصل والافهرو منقطع (قوله ومقاطعا به عن عبد) اطلاق القطاعة على هذا مجاز وانما هو عتق على مال فكان ينبغي ان يقول أو مقاطع به عن مكان أو عبد ويكون صدر أولا بلاقط القطاعة حقيقة ثم أتى بلفظ القطاعة مجازا لانه يغتفر في التواني ما لا يغتفر في الاوائل (قوله وهو البضع أو قيمته) قيمة البضع صدق المثل (قوله أو قيمتها) أي العصمة وقيمتها صدق المثل (قوله اذا لغن معلوم) أي اذا قدر معلوم لعوضه (قوله وكذلك اذا قاطع العبد سيده) أي اشترى نفسه من سيده (قوله وأما المكاتب الخ) الفارق بين الفتن والمكاتب ان المكاتب أمر بنفسه وماله (قوله وكذلك من أعمد داره لشخص مدة معلومة) لم يقيد الفارق العمري مدة معلومة فظاهره الاطلاق وكذا غيره ممن رأيت من الشراح وهو الصواب كما يعلم مما يأتي والخاص ان يجوز للمعمر بالكسر ان يصلح المهر برفع المهر على عبد مثلا مع أن العمري مجهولة مغيبة بحياة المعطى فاعتق لذلك المعمر بالكسر وأما الاجنبي فلا يجوز له أي فهر اعن المعمر بالفتح وأما الاختيار فيعوز في المدة المعينة وقوله نظما ونبرا لم يتقدم ذلك (قوله لم يضمه نوصي) أي صرف المال فيما أمر بصرفه فيه فاذا لم يصرفه أو صرفه في غير ما أمر به ضمنه (قوله وولي الولايات) كان جعل ولي

استحقاق عرض قوله أو قيمته يوم الصفقة وهو اده بالعرض ما قابل النقد الذي لا يقضى فيه بالقيمة فالنقد الذي يقضى فيه بالقيمة من جملة العرض هنا كالحلى قوله وفي عرض أي معين قاله ابن عبد البر وأما غير المعين فليس فيه الا المثل مطلقا (ص) الانكاح واخلعوا صلح عمدا ومقاطعا به عن عبد أو مكاتب أو عمري (ش) يعني ان هذه المسائل لا يرجع فيها بما يخرج من يده أو عوضه والمعنى ان الشخص اذا نكح امرأة بعد أو عقار أو نحوه فاستحق من يدها فانها ترجع على الزوج بقيمة ما ذكر لا بما يخرج من يدها وهو البضع أو قيمته وكذلك لو خالقه بما ذكر فاستحق من يده فانه يرجع عليها بقيمة لا بما يخرج من يده وهو العصمة أو قيمتها وكذلك لو صلح عن دم العمد بعد فاستحق من يدولي المقتول فانه يرجع على القاتل بقيمة العبد اذا لغن معلوم لعوضه ولا سبيل الى القتل واحترز به عن صلح الخطافان العاقلة اذا صلحت بشئ ثم استحق فانه يرجع لاديه وكذلك اذا قاطع العبد سيده بعد ليس في ملكه ثم استحق العبد من يد السيد فانه يرجع على عبده الذي قاطعه بقيمة العبد الذي دفعه اليه من القطاعة ولا سبيل الى الرجوع في العتق وأما مقاطعته بعد في ملكه فان السيد لا يرجع على عبده بشئ اذا استحق العبد من يد سيده والعتق ماض ولا يرده لانه كأنه مال انتزعه من عبده ثم أعنته ولو قاطعه على عبد موصوف يأتي به فأتى به ثم استحق فان السيد يرجع على عبده بمثله وأما المكاتب اذا قاطعه سيده على عبد في ملكه أو في ملك الغير في تطير الكتابة ثم استحق ذلك العبد من يد السيد فانه يرجع على مكاتبه بقيمة العبد الذي أخذ منه وكذلك من أعمد داره لشخص مدة معلومة ثم ان رب الدار صلح المعمر على عبد ودفعه رب الدار اليه في تطير منفعتهما ثم استحق ذلك العبد من يد المعمر بفتح الميم فانه يرجع بقيمة العبد على صاحب الدار ولا يرجع فيما يخرج من يده وهي منافع الدار ولا بعوض ما يخرج من يده وورثة المعمر بالكسر تنزل منزلته في جواز معاوضتهم على المنفعة وليس للاجنبي ذلك (تنبيه) تكلم المؤلف هنا على ما اذا استحق ما أخذ في هذه المسائل السبع وهي الخلع والنكاح وصلح العمد عن اقرار أو انكار والقطاعة والكتابة والعمري وسكت عما اذا أخذ فيها بالشفعة أو رد بعيب وحكمهما كالاستحقاق ومن هذا يعلم ان الصور الجارية في هذه المسائل احدى وعشرون قائمة من ضرب السبع في ثلاث وهي الاستحقاق والاخذ بالشفعة والرد بالعيب وقد مر في باب الصلح نظمها ونثرا (ص) وان أفذت وصية مستحق برق لم يضمن وصي وحاج ان عرف بالحريه وأخذ السيد ما يبيع ولم يفت بالثمن (ش) يعني ان من مات وأفذت وصايا ثم استحقه شخص برق فان كان مشهورا بالحريه بان وورث الوارثات وشهد الشهادات وولي الولايات ولم يظهر عليه علامات الرق ولا ارتيب في دعواه لم يضمن الوصي ما تصرف فيه من وصايا الميت المذكور اذا أصر فيه في مصارفة الشرعية وكذلك اذا أوصى بان يحج عنه لم يضمن من حج شيئا مما أصر فيه على كلفة الحج ذهبا أو اياها فان لم يشتر الميت بالحريه فان الوصي والحاج يضمن كل منهما ما تصرف فيه من مال التركة للمستحق لتصرفهما في مال الناس بغير حق أما باقي التركة بان كان لم يبيع فان السيد يأخذه مجازا وان كان يبيع ولم يفت بوجه من وجوه المفوات فان السيد يأخذه أيضا بالثمن الذي يبيع به ثم يرجع السيد على البايع بذلك الثمن كافي المدونة فان وجدته عديم فلا شيء له على المشتري فان كان يبيع وفات بزوالة عينه أو تغير صفته فليس للسيد الا الثمن يأخذه ممن باع ذلك كما يأتي فقوله ان عرف بالحريه راجع للوصي وللحاج معا كما هو مقتضى عبارة ت السكبر والشارح (ص) كشهود

أمره أن في نكاح (قوله ولم يظهر عليه علامات الرق) أي فن جهل حاله فهو محمول على الحريه على المعتمد بموته

كلا في الحسن (قوله أو وصي بأن يحج عنه) شامل لما اذا عينه الميت أو وصيه ولكن يحمل على ما اذا كان الحاج عينه وصي الميت

وأما إذا عينه الميت لا يضمن وإن لم يعرف الميت بالحرية ولعل الفرق أن الحج قربة ولا بد وعليه فقوله وحاج بحمل على ما إذا عينه الوصى كما قررنا لا الميت وإن شمل ظاهره الأمرين وعليه نت ويحمل على تعيين الوصى ويصر لقوله وحاج بالنظر لمفهوم الشرط معنى وواقع في محله خلافا لظن خلاف ذلك (قوله وما وجدته قد بيع الخ) أي وبفهم منه أنه لو أوصى بوصايا وكانت بيد الوصى لم تقف فانها تؤخذ منه (قوله فالتصرف كالتعصب) أي فيكون ضامنا ولو تلف بأمر سماوى ولو أصرفه فيما أوصى فيه ويرجع على الحاج أيضا وكل من الوصى والحاج غريم (قوله لأن حكم من عنده الخ) أي فإذا كان عند المشتري فانه يؤخذ منه ويرجع المشتري بثمنه على الوصى (قوله وترد إليه زوجته في القسمين) أي عذرت بينته أم لا (قوله فإن قيل الخ) هذا كلام عج وتبعه الشارح وغيره وهو كلام لا صحة له والحاصل أن معنى قول المصنف أو شهادة غير عدلين معناه أنه إذا شهد غير عدلين بموت إنسان ثم اعتدت وترقبت ثم فسخ النكاح لأجل كونهما غير عدلين ثم ثبت الموت فترقبت بثالث ثم تبين أن نكاحه صحيح وان شهادة غير العدلين وافقت ما في نفس الأمر فإن دخول الثالث

لا يفيها على الثاني وأما لو شهد عدلان بالموت شهادة قطعية واعتدت وترقبت ثم دخل بها زوجها ثم تبين حياة من شهد بموته فإن النكاح يفسخ فقول الشارح لأن البينة هنالم تجزم بموته يستفاد منه أنها لو جرت بموته لا يفسخ وليس الأمر كإلزام بل يفسخ على كل حال حيث ثبتت حياته ولو دخل بها الزوج وهذا يستفاد مما تقدم في باب الفقد وما يأتي في باب الشهادة في قول المصنف كحياة من قتل الخ

* (باب الشفعة) *

(قوله واسكان الفاء) عبارة شب بسكون الفاء وضهها واعترضه محشى نت بان الضم سبق فلم وذكر النصوص (قوله مأخوذة من الزيادة) أي من الشفع وهو الزيادة كما يفيد كلامه بعد وقوله إلى نفسه أي حصه نفسه وقوله فيصير شفعاً أي ما يضمه (قوله فهي لغة) نوطه لبيانها شراً وكأنه قال فهي كما قلنا لغة مشتقة من الشفع ضد الوتر إلا أن خير بانه على ما قررنا

بموته إن عذرت بينته (ش) يعني أن العدول إذا شهدوا بموت شخص وبعثت تركته وترقبت امر أنه ثم جاء حياً فإن عذرت بينته بأن رأوه مصر وعاعلى معركة القتلى فظنوا أنه ميت ونحو ذلك فانه يرده ما اعتق من عبيده وما وجدته من تركته لم يبيع فانه يأخذه مجباً وما وجدته قد بيع ولم يفت فانه يأخذه أيضاً بالثمن الذي يبيع به ثم يرجع به على البائع فإن وجدته معدماً فلا شيء له على المشتري وما وجدته قد بيع وفات عند المشتري بذهاب عينه أو بتغير حاله في بدنه أو بكتابة أو نحو ذلك فليس له إلا الثمن يأخذه ممن باع ذلك (ص) والافكا لغاصب (ش) هذا راجع للمسئلتين أي وإن لم يعرف بالحرية أو لم تعذر بينته فالتصرف كالتعصب قرب المتاع بالخيار حيثما شاء أخذ الثمن الذي يبيع به متاعه وإن شاء أخذ متاعه حيث كان مجافاً أو لم يفت لأن حكم من عنده شيء من متاعه حكم الغاصب وترد إليه زوجته في القسمين ولو دخل بها زوج آخر فإن قيل البينة في حال العذر من البينات العادلة وإذا شهدت بينته عادلة بموت شخص وترقبت زوجته آخر ودخل بها فانها تفوت بدخوله بها كما مر في آخر باب الفقد حيث قال عاطفاً على ما لا يفوت فيه بالدخول أو شهادة غير عدلين فإن مفهومه أنهم مالو كانوا عدلين لفاتت بالدخول قلت لأن البينة هنالم تجزم بموته وأيضاً لا تحالون من نوع تقرير فلذا كانت شهادتهما كالأدلة بخلافها هناك (ص) ومافات فالثمن كالودبر أو كبر صغير (ش) هذا قسم قوله لم يفت فهو راجع لما قبله أي ومافات من متاع المعروف بالحرية أو المشهود بموته حيث عذرت بينته كالودبر المشتري عبد الشراء من التركة أو كاتبه أو أعتقه أو كبر صغير عند المشتري فإن للمشتري الثمن ممن تولى ذلك كله وأما ما بعد الأفيير جمع فات أم لا ولهذا قال في كالتعصب

* (باب) ذكر فيه الشفعة وما ثبت فيه وما لا تثبت فيه *

وهي بضم الشين واسكان الفاء وفتح العين مأخوذة من الزيادة لأنه يضم ما شفع فيه إلى نفسه فيصير شفعاً بعد أن كان وتر أو الشافع هو الجاعل للترشفع أو الشفع فاعل فهي لغة مشتقة من الشفع ضد الوتر وفي الشرع ما أشار إليه المؤلف بقوله (ص) الشفعة أخذ شريك (ش) الخ القريب من تعريف ابن الحاجب وقد اعترضه ابن عرفة بما علم بالوقوف

(٤٨ - خرمي رابع) يكون جعل الشفع بمعنى الزيادة لا بمعنى ضد الوتر فيمتلأ بالكلام ويجب أن الأول مبنى على التسامح والحقيقة هذا (قوله القريب من تعريف ابن الحاجب) فيه إشارة إلى أنه ليس تعريف ابن الحاجب بل قريب منه وقد عرفه ابن الحاجب بقوله أخذ الشريك حصه جبراً بشراء (قوله وقد اعترضه ابن عرفة) أي فقد تعقبه بانه اغما يتناول أخذها لا ما هيته وهي غير أخذها لأنها معرضة له ولتقبضه وهو تركها والمعروض لشئين متناقضين ليس هو عين أحدهما ولا اجتماع النقيضين أي لأن الشفعة هي استحقاق الأخذ وهو يصدق بالترك لأن للشفيع أن يأخذ وأن يترك فلا خذ والترك عارضان للاستحقاق ولو كانت الشفعة هي الأخذ لزم اجتماع النقيضين وهو الأخذ والترك وأجيب بانه من إطلاق اسم المسبب وهو الأخذ على سببه وهو الاستحقاق والقربة على هذا استعمال الفقهاء فانهم يطلقونها على استحقاق الأخذ كقولهم أسقط فلان شفعته أو سقطت شفعته أو لا شفعة له وعلى الأخذ وعلى

الشفقة المأخوذ بالشفقة لكن هذه قريبة خارجية (قوله استحقاق الخ) ردبانه غير مانع لاقتضائه ثبوته في العروض وهي لاشفعة فيها وبانه غير جامع لخروج ما يكون فيه الشفقة بقيمة الشقص أي أو بقيمة الثمن (قوله لا يصح هنا أن يكون بمعنى الاخذ) لان المعنى لا يقال فيه أردنا منه معنى آخر انما الارادة من اللفظ والمناسب أن يقول والاستحقاق العرفي لا يصح ارادته هنا بل الذي يصح ارادته هنا المعنى اللغوي الذي هو الطلب أقول اظاهرا انه ليس المراد به الطلب بل المراد بالاستحقاق هنا العفة (قوله بمعنى ماذ كرناه) أي وهو الطلب وتمة تعريف المصنف قوله بعد من تجد مملكة اللازمة اختيارا بما عارضه عقارا مثل الثمن أو قيمته أو قيمة الشقص الا ان المصنف قطعه وهو أنه كلما أتى ركن من أركان التعريف استوفى شروطه ثم انتقل لما بعده وقوله أخذ شريك كان ينبغي أن يقول أو نائبه لانهم قد نصوا على ان الوصي يأخذ بالشفقة والاب ومقدم القاضي وليس واحد منهم شريك الا انه اقتصر على الاصل فان قلت التعريف مقيد بكونه على وجه الجبر وقد فاتته التنبية على ذلك فالجواب ان ذلك مأخوذ من تعبيره بقوله أخذ اذ معناه له الاخذ واذا كان له الاخذ فله أن يجبر عليه وقوله شريك (٣٧٨) أي بجزء شائع فلو كان شريكاً باذرع غير معينة فقال مالك لاشفعة له وأفتى به ابن رشد

عليه وعرفها بقوله استحقاق شريك أخذ مبيع شريكه بثمنه الخ قوله استحقاق صيره جنسا للشفقة والاستحقاق المعهود وهو رفع ملك شيء لا يصح هنا أن يكون بمعنى الاخذ بل المراد الاستحقاق اللغوي أي طلب الشريك وطلبه أعم من أخذه فإهمية الشفقة انما هي طلب الشريك بحق أخذ مبيع شريكه فهي معروضة للاخذ وعدمه ولهذا حدث بالاستحقاق بمعنى ماذ كرناه لان الماهية قابلة للاخذ والترك وأركانها أربعة أخذ وهو الشفيع ومأخوذ منه وهو المشتري وشئ مأخوذ وهو الشقص المتباع وشئ مأخوذ به وهو الثمن فإشار المؤلف الى الأول بقوله أخذ شريك والى الثاني بقوله من تجد مملكة الخ والى الثالث بقوله عقارا والى الرابع بقوله يمثل الثمن الخ ثم بالغ على استحقاق الشريك الشفقة بقوله (ص) ولو ذميا باع المسلم لذى كذمين تحا كوا الينا (ش) يعني ان العقار اذا كان بين مسلم وذى فباع المسلم حصته لمسلم أولدى فلشريكه الذى أن يأخذ بالشفقة وأشار بلورد قول أحمد والحسن والشعبي والاوزاعي فانهم يقولون لاشفعة لذى وما قبل المبالغة ما اذا كان الشفيع والبائع مسلمين باع لمسلم أولدى وما اذا كانا ذميين وباع الذى لمسلم وقوله باع المسلم لذى وأخرى لمسلم أو باع الذى لمسلم فهذه ست صور والسابعة قوله كذمين تحا كوا الينا أي انه اذا كان كل من البائع والمشتري والشفيع ذميا فان للشريك أن يأخذ بالشفقة بشرط أن يتحاكم هو والمشتري البنا راضيين بحكمنا ومقتضى قوله تحا كوا ان البائع لابد من رضاه مع انه لا دخل له في ذلك كما يدل عليه ما في المدونة ولذا قال بعض ان في قوله تحا كوا تغليباً لان البائع لا دخل له ولا يشترط رضا أساقفتهم وظاهره كظاهر المدونة وغيرها اتفاقاً في الدين أو اختلافوا في كلام الزرقاني نظر (ص) أو محبساً لمحبس (ش) قال مالك فيها في دار بين رجلين حبس أحدهما نصيبه على رجل وولده وولد له فباع شريكه في الدار نصيبه فليس للذى حبس ولا للمحبس عليهم أخذ بالشفقة

وحكم به باهر وأثبتها أشهب فان قلت كل من الجزء كالثالث والاذرع المذكورة شائع فالجواب ان شيوعهما مختلف اذا الجزء شائع في كل جزء ولو قل من أجزاء الكل وليس كذلك الاذرع فان كانت الاذرع خمسة مثلاً فانما هي شائعة في قدرها من الاذرع لافي أقل منها قال بعض الشيوخ وأقول كلام أهل المذهب على موافقه أشهب لانهم انما قالوا الشركة بالجار ولم يحتزوا عن الشريك باذرع وهذا ظاهر في كلام أشهب وأيضاً العلة موجودة وهي ضرر الشركة حتى مع صاحب الاذرع والحديث مع أشهب (قوله فباع المسلم حصته لمسلم أو ذى) الأولى قصره على الذى لانه محل الخلاف والحاصل أنه انما خص المصنف الذى لانه محل الخلاف كما في تت وان كان أخذ الذى من المسلم هو

المتوهم عدمه أكثر (قوله وأشار بلورد قول أحمد) لا يخفى ان لو اشارة للخلاف المذهبي فكان الأولى أن يقول وأشار بلورد لقول ابن القاسم في المجموعة لاشفعة لذى لان الخصمين نصرانيان والمخاصمة بينهما في الشفقة لا ينظر القاضي فيها ^{في تنبيهه} ظاهر كلام المصنف ان للمسلم الاخذ بالشفقة ولو باع الذى لذى بضم أو خنزير وهو كذلك لكنه اختلف هل يأخذ بقيمة الشقص أو بقيمة الثمن قولان لاشهب وابن عبد الحكم (قوله باع لمسلم أولدى) هاتان صورتان وقوله وباع الذى لمسلم وما لو باع الذى لذى فهي خارجة لانهما قول المصنف كذمين تحا كوا الينا (قوله وأخرى لمسلم) أي وانما نص المصنف على المتوهم لانه ربما يتوهم انه لو باع المسلم لذى وصار المشتري والشفيع ذميين وخرج المسلم من بينهما أن لا نتعرض لهم لانهم ذميون الا أن يتحا كوا الينا بخلاف ما اذا باع المسلم لمسلم فالشفقة ثابتة (قوله فهذه ست صور) بل سبع كما علمت (قوله تغليباً) أي بان أطلق اللفظ الذى حقه ان يستعمل في اثنين في ثلاثة أي فإداه التحا كم حقيقة أن تستعمل في اثنين فقط فاستعملت في الثلاثة تغليباً (قوله وظاهره كظاهر المدونة) معنى العبارة ويخير الحاكم في الحكم بينهما سواء اتفقا في الدين أو اختلفا فيه كظاهر المدونة ويبيده كلام أبي الحسن والافقهسي وقوله وفي كلام ز نظر أي فانه قال ان له الحكم وعدمه بينهما ان اتفقا في الدين وان اختلفا لزمه الحكم بينهما لان اختلاف الدين له تأثير في الجلة

(قوله فيجعل في مثل) أي فيحسبه ولو في غير ما حبس فيه الأول (قوله وقد وجبت له الشفعة) أي بان تكون دار بينه وبين عمر وفيبيع عمر وحصته في الدار فيأخذ السلطان القائم مقام المرتد فيأخذ بالشفعة (قوله المشهور) ومقابل المشهور أن الحبس عليه مثل الحبس أي إذا كان قصده الأخذ ليجبس أي فله ذلك والأفلا (قوله ومن باب أولى الناظر) أي فلا حاجة للصنف بعد ذلك أن ينص على الناظر (قوله ولو ملك انتفاعا) أي بان أجره أو أرفقه إياه (قوله بطريق ٣٧٩) الدار) أي بالطريق التي في الدار بدليل ما بعده

قال في المدونة ومن له طريق في دار فيبيع الدار فلا شفعة له فيها (قوله) وناظر ووقف) ليس له الأخذ بالشفعة ليجبس إذا ملك له صوره تدار نصفها موقوف وعليه ناظر والنصف الآخر مملوك فإذا باعه صاحبه فليس للناظر الأخذ لتلك الحصة المملوكة بالشفعة لأنه ليس بملك ولا يأخذ بالشفعة إلا المالك (قوله لأنه ليس بملك) مفهومه أن المالك يأخذ الانتقاض أي يأخذها ليجعلها في حبس آخر لأنه يخرج عن الله وأما الناظر فلا يأخذها وانظر ما الذي يأخذها والظاهر أنه حينئذ يأخذها القاضي يجعلها في حبس آخر وحرر (قوله والا) فله ذلك) أي له الأخذ بالشفعة ليجبسها كالحصة الأخرى لأنه يأخذها للورثة مملوكا أو لنفسه لان الواقف نفسه ليس له ذلك (قوله ونظر في كلام ز) فان ز يقول جعل الواقف كذا جعل فليس له الأخذ بالشفعة (قوله وهو المشهور) ومقابل ما رواه ابن القاسم في شربكين أكثر يا أرضاً ثم أكرى أحدهما حصته من غيره ان شريكه أولى بها (قوله وجود في الاعيان) أي وجود متعلق بالعين لان الثمار قائمة بذاتها وقوله ونحو في الابدان أي غوفي بذاتها أي غوفي ناشئ من الاشجار متعلق بسدن

الا أن يأخذ الحبس فيجعل في مثل ما جعل نصيبه الاول اه وهذا اذ لم يكن من جهة الهوالافله الاخذ ولو لم يجبس كان يوقف على عشرة حياتهم أو يوقف مدة معينة والظاهر أن المرجع إذا كان للغير ملكا أن له الأخذ لانه صار شريكاً (ص) كسلطان (ش) يعني ان للسلطان أن يأخذ بالشفعة لبيت المال قال سحنون في المرتد بقتل وقد وجبت له الشفعة ان للسلطان أن يأخذها ان شاء لبيت المال لا يقال لم يتجدد ملك من اشترى من شريك المرتد على ملك بيت المال لانا نقول لاشئ ان ملكه تجدد بالنسبة للمرتد والسلطان منزل منزلة المرتد في ذلك (ص) لا يجبس عليه ولو ليجبس (ش) المشهور ان الحبس عليه ليس له أن يأخذ بالشفعة ولو كان يأخذ ليجبسه مثل ما حبس عليه اذ أصل له في الشقص الحبس أو لا مال أو أدا أن يأخذ للتلميذ فليس له الأخذ اتفاقاً ومن باب أولى الناظر على الوقف لا أخذه بالشفعة وكلام المؤلف يقيد بما اذ لم يكن مرجع الحبس للرجس عليه كمن حبس على جماعة على انه اذ لم يبق فيهم إلا فلان فهي له ملك (ص) وجاروان ملك نظرقا (ش) تقدم انه قال لا يجبس عليه ولو ليجبس وعطف هذا عليه والمعنى ان الجار لا شفعة له ولو ملك انتفاعا بطريق الدار التي بيعت كمن له طريق في دار فيبيع الدار لا شفعة له فيها وكذلك لو ملك الطريق كما يأتي في قوله وممر قسم متبوعه وانما أتى المؤلف بقوله وجار مع انه مفهوم شريك لانه مفهوم وصف وهو لا يعتبره ولا جيل أن يرتب عليه ما بعده من المبالغة (ص) وناظر ووقف (ش) يعني أن ناظر الوقف لا أخذه بالشفعة لانه لا ملك له ومن هنا يستفاد ان الناظر ليس له الأخذ الانتقاض حيث استحققت الارض بحبس لانه ليس بملك وكلام المؤلف حيث لم يكن الواقف جعل للناظر الأخذ بالشفعة والأفلا ذلك كما جزم به بعض المتأخرين ونظر في كلام الزرقاني (ص) وكراء (ش) أي لا شفعة في الكراء وهو صادق بصورتين الاولى أن يكتري شخصان داراً ثم يكرى أحدهما حصته الثانية أن تكون دار بين شخصين فيكرى أحدهما حصته ولا شفعة في الوجهين وعدل عن أن يقول ولا ذى كراء لقصوره عن الاولى خاصة وما اقتصر عليه المؤلف من عدم الشفعة في الكراء والمذهب كما قاله ابن رشد ونص المدونة قال ابن ناجي في شرحها وهو المشهور فان قيل ما الفرق بين الشفعة في الثمار وعدمها في الكراء في السكنى وكل منهما مأكلة ما فيه الشفعة قيل الفرق ان الثمار لما تقر لها وجود في الاعيان وغوفي الابدان من الاشجار صارت كالجزء منها فأعطيت حكم الاصول ولا كذلك السكنى وتأمل ما الفرق بين الزرع والثمار والقول بان في الكراء الشفعة مقيدة بما لا ينقسم ويريد انشقيق السكنى بنفسه والأفلا قاله التميمي (ص) وفي ناظر الميراث قولان (ش) يعني ان ناظر الميراث في أخذه بالشفعة قولان ومحلها حيث ولي على المصالح المتعلقة باموال بيت المال وسكت عن أخذه بالشفعة وعدم أخذه اما ان جعل له الأخذ بالشفعة كان له بالتزاع وان منع منه فليس له ذلك بالتزاع (ص) ممن يتجدد ملكه (ش) تقدم الكلام على الأخذ بالشفعة والكلام الآن على المأخوذ منه

الثمار أي بذات الثمار أي والفرض ان المبيع الثمر وحده ففيه الشفعة كما يأتي (قوله وتأمل ما الفرق) أي اذا بيعت الثمار مع الشجر ففيه الشفعة بخلاف الزرع اذا بيع مع الارض فالشفعة في الارض فقط والفرق بينهما ان الثمار جزء ما فيه الشفعة ففيه الشفعة ولا كذلك الزرع فانه لم يقل أحد بأنه جزء من الارض فلذا لا شفعة فيه (قوله وفي ناظر الميراث) هو الناظر على بيت المال وهو المعروف اليوم بالقسم والظاهر الأخذ

(قوله فلا شفعة لو اُخذ على غيره) أي حال شرائه أو ما لو باع أحدهما بعد ذلك حصته لا جنبي فليس بـ (قوله وسواء كان الخيار للبائع الخ) اعترض بان المعتمدان الملك للبايع زمن الخيار فهو خارج بقوله من تجدد ملكه ويجاب بان قوله من تجدد ملكه أعم من أن يكون حالاً أو ما لا أي كما يقول الابعدمضيه (٣٨٠) أو بناء على أن الملك للمبتاع (قوله عن بيع المحجور وشرائه) أي فالمشتري

من المحجور ملكه غير لازم والمشتري المحجور ملكه غير لازم (قوله فانه لا شفعة فيه لصاحبه الخ) وروى عن مالك أن في ذلك الشفعة لتجدد الملك وعلى هذا القول فلا يحتاج لقيود الاختيار وقوله بمعاوضة الخ مقابل المشهور أن فيه الشفعة (قوله كبيع الميت) أي والميت إذا باع نصف داره لا يأخذ من المشتري بالشفعة وكذا ورثته بعده لا يأخذ لهم بالشفعة لانه لم يتجدد ملكه معهم بل ملكه سابق على ملكهم (قوله ليس صلة لبيع) أي لانه لو أوصى ببيع داره لهم فليس للورثة أخذها منهم بالشفعة ثم ان محل الخلاف حيث كانت الدار كلها للميت وأما لو كانت بينه وبين أجنبي أو بينه وبين وارثه فالشفعة ثابتة للمشتري اتفاقاً (قوله لان الموصى قصد نفع الموصى له) أي سواء كان معيناً أم لا فقول شارح لشخص ليس بقبيل بل يشمل المساكين وسبب أن الموصى له بالبيع يباع له بالقيمة فان أخذ ولا نقص له ثلثها فان أخذ فالأمر ظاهر والايستأني ثم ترجع ملكه لعل اعتبار رجل الثلث من حيث احتماله لان تباع بأقل من القيمة (قوله فيصير حظه الخ) على هذا المعنى فلا بد من أن يكون هناك ثالث شر يكالهم في الموضعين (قوله منها الخ) ليس في هذه ثالث وأما

بالشفعة وهو الذي تجدد ملكه أي طرأ ملكه على غيره فلو ملكه كالعقار معاوضة فلا شفعة لأحدهما على صاحبه لعدم سبق ملك أحدهما للملك الآخر والمتبادر من الملك ملك الرقبة لا المنفعة وقوله (اللازم) صفة للملك احتزبه مما لو تجدد ملكه بمعاوضة لكن بملك غير لازم كبيع الخيار فانه لا شفعة فيه الابعدمضيه ولزومه وسواء كان الخيار للبائع أو للمشتري أو لاجنبي واحتزبه عن بيع المحجور وشرائه بغير إذن وليه وقوله (اختياراً) حال فلو تجدد ملكه لا باختياره بل بالجبر كالارث فانه لا شفعة فيه لصاحبه على المشهور وقوله (بمعاوضة) يحتزبه مما لو تجدد ملكه اختياراً لكن لا بمعاوضة بل بهبة غير ثواب أو صدقة أو وصية وما أشبه ذلك فانه لا شفعة لصاحبه عليه على المشهور ويدخل في قوله بمعاوضة البيع وهبة الثواب والمهر والخلع وجميع المعاوضات والصالح لو كان عن انكار (ص) ولو وصى ببيعه للمساكين على الأصح والاحتار (ش) هذا مبالغ في الاختبال بالشفعة والمعنى ان الشخص إذا أوصى ببيع جزء من عقاره من الثلث لاجل أن يفرق ثمنه على المساكين فان الورثة بقضى لهم بالشفعة في ذلك العقار الموصى ببيعه من الثلث على الأصح عند الباجي والاحتار عند اللخمي قال الباجي لان الموصى لهم وان كانوا غير معينين فهم اشترائاً بانهم بعد ملك الورثة بقية الدار وقد كثر ذلك عن ابن المواز وقال به ابن الهندي اه وقال سحنون لا شفعة لان بيع الوصي كبيع الميت فقوله للمساكين ليس صلة لبيع لان هذا ليس فيه الشفعة وانما هو متعلق بمعدوف أي ليفرق ثمنه على المساكين (ص) لا موصى له ببيع جزء (ش) أي لا شفعة للورثة حينئذ والمعنى ان من أوصى لشخص ببيع جزء من عقاره من ثلثه والثلث يحمله فلا شفعة فيه للورثة لان الموصى قصد نفع الموصى له ويجب بقيته بما اذا كانت الدار كلها للميت أما لو كانت بينه وبين أجنبي أو بينه وبين الوارث لوجب الأخذ بالشفعة لكونه شريكاً وارثاً (ص) عقاراً (ش) هذا منصوب بالمصدر من قوله أخذ شريك وهو بيان للماخوذ بالشفعة والعقار هو الأرض وما اتصل به من بناء أو شجر فلا يتعلق بعرض ولا بحيطان الاتباع كما يأتي في قوله الا في كفاً (ص) ولو من أقالبه (ش) المناقضة هي أن يعطى بعض الشركاء من شركائه حظه من هذا الموضع بحظ صاحبه من الموضع الآخر فيصير حظه في الموضعين في موضع واحد وبعبارة وهو بيع العقار بمثلته ويصور بصور منها ما اذا كان لشخص حصه من دار ولشخص آخر حصه من دار أخرى فناق كل منهما الآخر فان لشريك كل واحد منهما أن يأخذ حصه شريكه بالشفعة ويخرج جميعاً من الدارين ثم أفاد ان شرط العقار الذي فيه الشفعة قبوله للقسم بقوله (ان انقسم) أي يقبل القسمة فان لم يقبله أو قبله بفساد كالخام فلا شفعة وفي المدونة أيضاً ما يدل على ان الأخذ بالشفعة ثابت في العقار وما اتصل به سواء كان يقبل القسمة أم لا كالخام والخلعة ونحوهما وعمل به بعض القضاة والى هذا أشار المؤلف بقوله (ص) وفيها الاطلاق وعمل به (ش) والقولان للمالك وفي المدونة ما يدل لكل واحد منهما وظاهر كلام المؤلف يوهن ان المدونة ليس فيها الا القول بالاطلاق وليس كذلك بل فيها القولان فلو قال وفيها أيضاً الاطلاق سلم من هذا ونحوه للشارح وان قوله وفيها الاطلاق جار

في المتقدم ففيه ثالث فهاتان صورتان فأراد بالجمع ما فوق الواحد (قوله أي يقبل القسمة) وليس المراد أنه مقسوم بالفعل ودل على ما قال ان شرط ان يكون مستقبلاً (قوله فان لم يقبله) أصلاً أي لم يقبل ان يقسم كالاحجار التي لا يمكن نشرها ولا يمكن كسرها مناصفة (قوله وان قوله وفيها الاطلاق) بكسر ان مستأنف (قوله وفيها الاطلاق) ضعيف والمعتمد الاول

(قوله وظاهر نظم ابن عاصم الخ) لانه قال

والفرن والحمام والرحى القضا *

بالاخذ بالشفعة فيما قد مضى

(قوله بمثل الثمن) أراد بما وقع العقد عليه دون ما قد هذا هو الراجح وقيل العبرة بما قد وهو ما ذهب اليه الشارح (قوله ولو حل يوم قيام الشفيع) فإذا كان يوم قيام الشفيع بقي من الاجل شيء فالى مثل (٣٨١) مابق من يوم الشراء لان يوم الاخذ بالشفعة

وينبغي ان يقيد بضرب الاجل للشفيع بما اذا كان موسرا أو ضمنه ملى كما اذا اشتراه بدين في ذمة المشتري (قوله لعطفه أو قيمته الخ) لا يخفى ان قوله أو قيمته معطوف على قوله بمثل الثمن وهو مخصوص بالمثلي فيكون قوله ولو دينا معناه في المثلي فلا يشمل المقوم (قوله والباء في) أى فلا يلزم تعلق حرفي جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد وهو هنا أخذ (قوله عن الثمن المشتري به) أى الشقص في أول الامر (قوله السكابة الخ) صورتها بين بكر وزيد دار فاشترى عمر وحصه زيد بكتابة عبده سعيد وانما كان يأخذ بقيمتها لان البائع للشقص دخل على أمر مجهول اذ لا يدري ما يقسم له هل النجوم فقط أو الرقبة وبعض النجوم فلما دخل على غير محقق زلت الكتابة بالمثلي منزلة العرض (قوله يوم الصفقة) متعلق بقوله قيمته أى قيمته يوم الصفقة (قوله هذا متعلق بمثل) ليس كذلك بل متعلق بقوله أخذ (قوله فانه لا يأخذ الاهما) أى اذا أراد الاخذ بدين وأما ان أراد أخذه بشقه فله قطعها (قوله على أرجح قولى أشهب) والثاني ان الشفيع اذا كان املا من الضامن ومن المشتري أخذه بلا ضمان ولا رهن (قوله واختلاف

في كل ما لا ينقسم وقوله وعمل به خاص بالحمام وظاهر نظم ابن عاصم ان العمل في غير الحمام أيضا وقد تعقبه شارحه وانما اختصت الشفعة بالمنقسم دون غيره على القول الاول لانه اذا طلب الثمن بك المبيع فيما لا ينقسم أجبر بشرى بكمه عليه معه بخلاف ما ينقسم فانتفى ضرر نقص الثمن فيما لا ينقسم لجبر الثمن على البيع معه فلذا لا تجب فيه الشفعة بخلاف ما ينقسم فلذا وجبت فيه لانها لو لم تجب فيه لحصل للثمن الضرر في بعض الاحوال (ص) بمثل الثمن (ش) يعنى ان الشفيع لا يأخذ الشقص الا بعد أن يدفع لمشتريه مثل ما دفع فيه من الثمن لمباثعه ان كان مثليا ووجدوا لافقيته وأشار بقوله (ص) ولو دينا (ش) الى ان الشفيع يأخذ الشقص بمثل الثمن ولو كان الثمن المأخوذه الشقص دينا لمشتريه في ذمة بائعه فان كان حالا أخذه بحال وان كان مؤجلا يوم الشراء أخذه كذلك ولو حل يوم قيام الشفيع وظاهر كلام المؤلف انه يأخذ بمثل الثمن حيث كان دينا على بائع الشقص ولو مقوما لعطفه أو قيمته عليه وهو كذلك على ما تجب به الفتوى وقيل يأخذه بقيمته وبعبارة والباء في قوله بمثل الثمن معدية وفي قوله برهنه للمعية وقولنا المأخوذه الشقص احتراز عن الثمن المشتري به فانه سيأتى في قوله والى أجله فيتمسك على المسئلتين ويستثنى من قوله بمثل الثمن الكتابة فانه يأخذ بقيمتها (ص) أو قيمته (ش) يعنى أن الشفيع يأخذ بقيمة الثمن الغير الدين ان كان مقوما يوم الصفقة لا يوم القيام في ذلك وأما الدين فانه يأخذه بمثله ولو مقوما (ص) برهنه وضامنه وأجرة دلال وعقد شراء وفي المكس تردد (ش) هذا متعلق بمثل والباء للمعية والمعنى ان من اشترى شقصا بثمن الى أجل وأخذ البائع من المشتري بذلك جيلا أو رهنا أو هبة أو ما قام الشفيع فانه لا يأخذ ذلك الشقص الا بعد أن يعطى جيلا مثل ذلك الجيل أو رهنا مثل ذلك الرهن فلو كان برهن وجيل فانه لا يأخذ الا بهما معا فلو قدر على أحدهما دون الآخر فانه لا شفعة له وظاهره لزوم ما ذكر للشفيع ولو كان املا من المشتري وهو كذلك لا على أرجح قولى أشهب وكذلك يلزم الشفيع ان يدفع للمشتري أجرة الدلال وأجرة كاتب الوثيقة ان كان المشتري دفع ذلك وكانت أجرة مثله واختلف هل يلزم الشفيع ان يعزم للمشتري ما عزمه في المكس وهو ما يؤخذ ظاهرا لانه مدخول عليه ولان المشتري لا يتوصل للشقص الا به أو لا يعزمه له لانه ظلم فقوله وعقد شراء معطوف على دلال وعقد بكسر العين وفحها أى وأجرة كاتب عقد ومثله عن المكتوب فيه أيضا (ص) أو قيمة الشقص في تكلع وصلح عمد وخزاف نقد (ش) فالأخذ اما بمثل الثمن أو قيمته كما مر أو بقيمة الشقص فيما اذا خالعه زوجته أو نكحها بشقص أو وقع الصلح عن جرح العمد بشقص أو وقع البيع في الشقص بخزاف نقد مصوغ أو مسكوك والتعامل بالوزن فان الشفيع لا يأخذ الشقص بالشفعة الا بقيمته في جميع ذلك اذ لا ثمن معلوم لعوضه ولا يجوز الاستشفاع الا بعد المعرفة بقيمته واحتراز صلح العمد عن صلح الخطا فان الشفيع لا يأخذ الشقص الابدية الواجبة فيه فان كانت العاقلة من أهل الابل أخذه بقيمتها وان كانت من أهل الذهب أخذه بذهب ينجم على الشفيع كالتيجيم على العاقلة

هل يلزم الشفيع الخ) واعتمده بعض الاشياخ أقول وهو ظاهر (قوله أو قيمة الشقص الخ) وتعتبر القيمة يوم عقد الخلع والنكاح ويوم عقد بقيتها لا يوم قيام الشفيع (قوله الا بقيمته في جميع ذلك) المعتمد ان خزاف النقد ليس كذلك بل لا يأخذ الا بقيمة الخزاف وان كان من النقد أو من الحلى ويمكن تمسبه المصنف عليه يجعل قوله وخزاف نقد عطف على قوله الشقص أى بقيمة خزاف نقد (قوله اذ لا ثمن) أى لا قدر

(قوله كما قاله ابن القاسم) قال بعضهم معناه تقوم الآن على أن نقبض إلى آجالها في الدين ونقبض القيمة الآن نقدًا وهوانًا وبيل
 سجنون وحكي عنه أيضًا وعن يحيى أنه انما يأخذ بمثل الابل على آجالها لا بقيمتها لأنها اسنان معلومة موصوفة قالوا لا يصح أن تقوم
 الآن على أن تؤخذ القيمة على آجالها قاله أبو الحسن وسكت عن جريان مثل ذلك في الدين النقد اذا علمت ذلك فقتضى قوله بعد أخذه
 بذهب الخ أن القياس أن يؤخذ بمثل الابل لا بقيمتها (قوله وجوابه) فان قيل كان يمكنه ذلك في الاستحقاق غير ما هنا فالجواب انه هنا
 باشتراطه شقصادخل مجوزاً أن الشفيع يأخذ بخلاف الاستحقاق وفي هرام ما يفيد ذلك وأجيب بجواب آخر بان هذا مبني على القول
 بان الشفعة من ناحية البيع لا من ناحية الاستحقاق واشعر قوله ولزم المشتري الباقي انه ليس له الزامه للشفيع ولا للشفيع أخذه جبراً
 على المشتري وهو كذلك (قوله ان أيسر) (٣٨٣) أي الشفيع بالثمن يوم الأخذ ولا يكفي تحقيق يسره يوم حلول الاجل في المستقبل

كما قاله ابن القاسم (ص) وبما يخصه ان صاحب غيره ولزم المشتري الباقي (ش) هذا متعلق بقوله
 أخذته من يث أو معطوف على بمثل الثمن والمعنى ان من اشترى الشقص وعرضاً آخر في صفقة
 واحدة فالشفعة تكون في الشقص فقط بما يخصه من الثمن بان يقوم الشقص منفرداً ثم
 يقوم على انه مبيع مع المصاحب له فاذا كانت قيمته وحده عشرة وربع المصاحب له خمسة عشر
 فيخصه من الثمن الثلثان فيأخذه بثلثي الثمن سواء زاد على العشرة أم لا وباقى الصفقة وان قل
 لازم للمشتري لانه دخل على تبعيضها فان قيل ما وجه لزوم الباقي بما ينوب به من الثمن مع ان
 الشفعة استحقاق وما استحق أكثره معيناً يحرم فيه التمسك بالباقي بما ينوب به من الثمن للجهل
 بما ينوب به منه وجوابه انه انما يأخذ الباقي بما ينوب به من الثمن بعدم معرفة ما ينوب به من الثمن (ص)
 وإلى أجله ان أيسر ارضعته مليء والاعجل الثمن الا ان يتساوى اعدا على المختار (ش) يعني انه
 اذا اشترى الشقص بثلث معلوم إلى أجل معلوم ثم اراد الشفيع أن يأخذ الشقص بالشفعة فانه
 يأخذه بمثل الثمن إلى أجله ان كان موسراً أو لم يكن موسراً لكنه ضمنه شخص مليء فان لم يكن
 الشفيع موسراً ولا ضمنه مليء فانه لا شفعة له الآن يجعل الثمن على ما اختاره اللغمي بقوله هو
 الصواب اللهم الا أن يكون الشفيع مثل المشتري في العدم فانه يأخذ الشقص بالشفعة الى
 ذلك الاجل فلو تأخر الشفيع بالأخذ بالشفعة حتى حل الاجل هل يؤجل مثل ذلك الاجل أولاً
 في ذلك خلاف والمذهب الاول لان الاجل له حصه من الثمن وقد انتفع المشتري ببقاء الثمن في
 ذمته فيجب أن ينتفع الشفيع بتأخير الثمن كما انتفع به المشتري وكلام المؤلف يصور بفرع
 الشارح وليس هو زائد على كلام المؤلف (ص) ولا تجوز احواله البائع به (ش) هذا من باب
 اضافة المصدر الى مفعوله والمعنى ان المشتري للشقص لا يجوز له أن يحيل البائع على ذمة
 الشفيع بالدين المؤجل لان شرط صحة الحوالة ولزومها أن يكون الدين المحال به حالاً كما مر في
 بابها ثم شبهه في عدم الجواز بقوله (ص) كأن أخذ من أجنبي ما لا يأخذ ويرجى (ش) والمعنى
 ان الشفيع اذا أخذ ما لا من شخص أجنبي أي غير البائع والمشتري ليأخذه بالشفعة بمثل الثمن
 الذي وقع به البيع ويرجى المال الذي أخذه فان ذلك لا يجوز لانه من باب أكل أموال الناس
 بالباطل فلو قام الشفيع ليأخذ بعد ذلك لنفسه بالشفعة فانه لا يجب الى ذلك لانه أسقط حقه

مراعاة لحق المشتري ولم يراع خوف
 طر وعسره قبل حلول الاجل الغاء
 للطوارئ لوجوه تصح العقد (قوله
 بجعل الثمن) أي عده بان يباع
 الشقص لاجنبي فان لم يجعل بالمعنى
 المذكور أسقط السلطان شفيعته
 ولا شفعة له ان وجد جديلاً بعد ذلك
 ثم اذا عجله للمشتري لم يلزمه ان
 يجعله حينئذ للبائع (قوله الا أن
 يتساوى اعدا) فلا يلزم الشفيع
 حينئذ الايمان بضامن فان كان
 الشفيع أشد عدماً لزمه أن يأتي
 بحميل فان أبي ولم يأت بقدر الدين
 أسقط السلطان شفيعته وأما اذا
 ضمن كلاماً مليء واختلاف مليء
 الضامنين فالشفيع من الاجل
 مثل مال للمشتري (قوله وان ضمنه
 مليء) ولا يشترط أن يكون ملاؤه
 مساوياً للملاء المشتري على مذهب
 المدونة وهو المشهور ومثل
 الضامن الرهن النقة كما ذكره ابن
 عاصم فان قلت كيف يتصور كونه
 عدماً مع ان بيده الشقص الذي
 يشفع به فالجواب ان قيمة ذلك قد لا تأتي
 بثلث المشفوع فيه وقت الشفعة

وان كانت تبقى بذلك وقتها فقد تغير الاسواق بالنقص قبل حلول الاجل فان قلت يلزم مثل هذا في
 الشفيع والضامن لاحتمال عدمهما عند الاجل والجواب ان هذا أمر نادر بخلاف تغير الاسواق فانه كثير (قوله على ما اختاره
 اللغمي) هذا يقتضي أن قول المصنف على المختار راجع لقوله والاعجل وليس كذلك بل راجع لقوله الا أن يتساوى اعدا فلو قال
 اللغمي انهما اذا استويا في انعدم فلا يلزم الشفيع الايمان بحميل ثم حكى فيه قولاً آخر يلزم ذلك وصوب الاول وان استويا في الملازم
 يلزمه حيل باتفاق وان كان الشفيع أقل ملاء فعلي الخلاف وان كان أشد عدماً لزمه حيل باتفاق (قوله وكلام المؤلف يصور بفرع
 الشارح) فيه نظر لان فرع اشرار هو ما اشار اليه بقوله فلو تأخر (قوله احواله البائع) من اضافة المصدر للمفعول (قوله الدين المحال به)
 أي الذي على المشتري ان يكون حالاً أي والا أدى لبيع الدين بالدين فلو لم تقع الحكومة الا بعد حلول المحال به جازت الحوالة (قوله ويرجى)
 لا مفهوماً له فلا يجوز أن يشفع الا بثلثك الا لطلب أو يتصدق أو يولييه لغيره فان فعل سقطت شفيعته ولذا قال ثم لا يأخذ به وصرح به لان

عدم الجواز لا يفيد (قوله ثم لا أخذه أي على المشهور) مقابله ما نقل عن أشهب فقال إذا ثبت ذلك بينه وأمر ثابت أن يرد المشتري عن ذلك ثم يكون له الأخذ بعد ذلك (قوله أحداها) هو عين ما حل به سابقا وأعلم أن هذا الاحتمال هو المنصوص عليه في سماع القرينين وعليه يترتب قوله ثم لا أخذه إذ هو مفروض في ذلك ابن سهل فإن أراد الأخذ لنفسه بعد فسح أخذه لغيره لم يكن له ذلك والاحتمال الثاني يحتاج للتنصيص عليه وإن كانت المدونة محتملة ويحتاج للتنصيص على أنه لا أخذه منه اهـ وإظهار أن الشفعة صحيحة في الاحتمال الثاني (قوله أن يأخذ من أجنبي مالا) إما قدر الثمن أو أقل أو أكثر (قوله قولان كإم) لم يجر هنا ولكن ذكره في حيث قال وإن شفع ليبيع فقولان ذكره تت عن يوسف بن عمر اهـ إذا علمت ذلك فأقول الشأن في الذي يأخذ لأجل البيع أغنا هو طلب الزيادة لا المساواة فإذا أراد هذا الكلام أعني وإن شفع ليبيع الخ هنا (٣٨٣) لا يظهر (قوله أو باع قبل أخذه) سواء باع للمشتري أو لا لا جني لان العلة موجودة وهي

بيع ما ليس عنده وقرض المسئلة
ان الشراء وقع في صورتين الا ان
الشفيع باع الشقص قبل أخذه
(قوله بخلاف أخذه مال بعده)
مخرج من الحرمة ومن عدم سقوط
الشفعة فيجوز وتسقط شفعته في
المخرج ويمتنع في المخرج منه وهو
باق على شفعته وهو عدم
السقوط اهـ (قوله لان من ملك
ان يملك) أي من كان له قدرة على
الملك (قوله بخلاف مالو أخذ مالا)
أو اتفق على أخذه مع غيره وحيث
كان الواقع أن أخذه المال بعد
الشراء فلا فرق بين أن يعلم الشفيع
بالشراء أم لا ولا فرق بين أن يأخذ
ذلك المال من المشتري أو من
أجنبي (قوله بارض حبس) بالإضافة
التي للبيان (قوله المشهور الخ)
مقابله مالا بين الموازن أنه لا شفعة
في ذلك (قوله ومسئلة البناء الخ)
استشكل صاحب المسائل الملقوطة
بقول المتيطي الاستحسان في العلم
أغلب من القياس وقال مالك أنه
تسعة أعشار العلم وقال ابن

منها حيث أخذها لغيره وإليه أشار بقوله (ص) ثم لا أخذه (ش) أي على المشهور وبعبارة
كان أخذ مستحق الشفعة من أجنبي مالا يأخذ شفعته ويربح ويحتمل صوراً أحداها أن
يأخذ المال وإذا أخذ بالشفعة دفع الأجنبي الثمن بكامله وتكون الشفعة له ويربح الشفيع
مأخذه الثانية أن يأخذ من الأجنبي مالا على أن يأخذ بالشفعة لنفسه ليس للأجنبي
غرض في دفع المال غير الضرر بالمشتري ويربح الشفيع المال الثالثة أن يباع الشقص
بعشرة ويقول الأجنبي للشفيع أنا أخذه منك باثني عشر وأربح ثلثين وكلام المؤلف أن
اعتبر مفهومه جاز أن يأخذ الشفيع بالشفعة ويعطيه للأجنبي بغير ربح وإن لم يعتبر فهو
مفهوم موافقة فيمنع أيضاً وهو ما قولان كما مر أن من شفع ليبيع فقولان (ص) أو باع قبل
أخذه بخلاف أخذه مال بعده ليسقط (ش) معطوف على الممنوع والمعنى أن الشفيع
لا يجوز له أن يبيع الشقص الذي يأخذه بالشفعة قبل أخذه إياه بالشفعة لانه من باب بيع
ما ليس عند الإنسان ولأن من ملك أن يملك لا يعد مالاً وهو على شفعته بخلاف مالو أخذ
المستحق للشفعة مالا بعد عقد الشراء من المشتري ليسقط حقه من الشفعة فإنه جائز وتسقط
شفعته لانه أسقط شيئاً بعد وجوبه فقوله أو باع الشقص المستشفع فيه وهو المأخوذ بالشفعة
لا المستشفع به لان هذا شيئاً في قوله أو باع حصته (ص) كشجرو بناء بارض حبس أو معبر
(ش) المشهور أنه يجوز للشريك أن يأخذ بالشفعة ما باعه شريكه من البناء أو الغرس الكائن
ذلك بينهما في الأرض المحبسة أو في الأرض المستعمارة فقوله كشجرو الخ مشبهه بقوله عقار أو لما
كان هذا الشجر والبناء خاصاً صلح تشبيهه بالعقار لا بد من مغايرة المشبه للمشبه به والمغايرة
هنا بالخصوص والعجوم ومسئلة البناء هي إحدى مسائل الاستحسان الأربع التي قال فيها مالك
أنه لشيء استحسنه وما علمت أن أحد أقاله قبلي الثانية الشفعة في التماس الثانية عند قوله وكثرة
ومقتضى الثالثة القصاص بالشاهد واليمين وستأتي في باب الجراح عند قوله وقصاص في جرح
الرابعة في الأغلة من الإبهام خمس من الأبل وستأتي أيضاً عند قوله الإبهام فنصفه بخلاف
كل أغلة من غيره ففيها ثلث ما في الأصبع (ص) وقدم المعبر بنقصه أو غنائه أن مضى ما يعارله
والفقهاء (ش) يعني أن صاحب الأرض وهو المعبر لها يقدم على المشتري وعلى الشفيع في
أخذ البناء أو الغرس الذي أذن له في وضعه بالأقل من قيمته منقوضاً وهو المراد بنقصه ومن
الثمن الذي وقع به البيع ويبقى بارضه أو بأمره بقاعه أي بقلع بناءه وغرسه من أرضه فإن

خويز من دافى جامعه عليه عول مالك وبني عليه أبواباً ومسائل من مذهبه وإذا كان كذلك فكيف يصح قصر ذلك على أربع مسائل
وأجاب بان المراد بذلك أنه صرح بلفظ الاستحسان في هذه المواضع خاصة اهـ قلت ولا يخفى ضعفه والجواب أنه وإن استحسن في غيرها
لكن واقفه غير فيه أو كان له سلف فيه بخلاف هذه الأربع فإنه استحسنها من عنده ولم يسبقه غير بذلك (قوله أن مضى ما يعارله)
فيقدم المعبر على الشفيع في أخذه إلا بالشفعة بل لدفع الضرر (قوله أن مضى ما يعارله) أي أن مضى زمن تعار تلك الأرض لمشته وهذا
ظاهر في المطلقة ومثلها في المقيدة إذا انقضت أجلها ومثل مضى المدة ما إذا دخل البائع مع المشتري على الهدم قبل انقضاء المدة فقول
الشراح وهذا كله في العارية المطلقة تقول له ومثل المطلقة التي انقضت ما تعارله المقيدة التي انقضت أجلها على ما تقدم (قوله أو
بأمره بقلعه) حاصله أن المعبر يخير إما أن يأخذ ذلك بالأقل المذكور أو يأمر من يريد بملك ذلك المشتري أن كان الشفيع أو المشتري

وكتبنا سابقا ان الاولى حذف ذلك أي لان قسم قوله قدم المعير قوله فان أبي فلا شفع الخ لان المعير اذا امتنع من أخذه يتنقل الحق
للمشريك قهر راعن المعير (قوله الابقيته قائما) أي أو غنه أي يأخذ بالاكل من الثمن أو قيمة البناء قائما وكتب بعض الاشياخ لعل المراد في
المدة المعتادة (قوله قبل انقضائها) وأما بعد انقضائها أو قبل انقضائها على الهدم فقد علمت حكمه (قوله على البقاء) أي أو على السكوت
(قوله ولا كلام لرب الارض) حتى تنقضي مدتها فيأخذ بالاكل من قيمته منقوضا وغنه والحاصل ان المعير يقدم في الاخذ بالاكل من
قيمه منقوضا اذا مضى ما تعارله مطلقة ومقيدة أو لم يعض ودخل البائع مع المشتري على الهدم وأما اذا خلا على التسوية أو على السكوت
ففي المطلقة يأخذ المعير بالاكل من قيمته قائما (٣٨٤) أو غنه وفي المقيدة يقدم الشفيع حتى تنقضي المدة فيأخذ المعير بالاكل من

قيمه منقوضا وغنه (قوله فكان
ذلك بمنزلة صاحب الارض) أي
فلا شفعة لرب الارض وانما الشفعة
للمشريك وقالوا يؤخذ منه أن
شريكى بلد في الالتزام عصر
لاحدهما الشفعة اذ باع الآخر
حصته تأمل (قوله تشبيهه في عقارا)
عبارته هنا كعبارته في ك بخطه
والمناسب أن يقول معطوف على
قوله كشجر و بناء الذي جعلت
الكاف فيه للتشبيه وهو قطع تشبيه
في الجواز فلا يظهر ما قاله الشارح
ثم بعد هذا كله لا داعي للتشبيه
بل الكاف للتمثيل وشأن المصنف
رحمه الله ان يمثل بالمثل الخفي
ويكون ما هو أجلي مفهوم بالاطريق
الاولى وهذه العبارة من تقرير
اللقاني نقلها بالحرف (قوله قد
أزهي) هذا الشرط اغيا يحتاج له
اذا بيعت مفردة وأما اذا بيعت مع
الاصول فسواء أزهد أم لا بل
ولم توجد (قوله ولعله فيما يزرع
ان يباع أخضر) لعل هذا يتعين
والافهو من جملة الزرع وسبب أني
أنه لا شفعة فيه وعبارة الغمارى
مطلقة لا تعارض ذلك فيمكن

أبي فلا شفع الاخذ في ذلك بالشفعة للضرر وهو أصل الشفعة ومحل أخذ المعير الاقل مما امر
اذا مضى زمن تعار تلك الارض لمثله فان لم يعض زمن تعار تلك الارض لمثله فانه لا يأخذ
الابقيته قائما لانه وضعه بوجه شبه وهذا كله في العارية المطلقة وأما المقيدة بعدة فقال ابن
راشد اذا باع قبل انقضائها على البقاء فلا شريك الشفعة ولا كلام لرب الارض وان باعه على
النقض قدم رب الارض وقال المؤلف عن شيخه ينبغي أن يتفق على الاحكار التي عندنا عصر
أن تجب الشفعة في البناء القائم فيها لان العادة عندنا ان رب الارض لا يخرج صاحب البناء
أصلا فكان ذلك بمنزلة صاحب الارض (ص) وكثرة ومقتاة (ش) تشبيهه في عقارا وكأنه قال
عقارا حقيقة كالارض أو البناء أو الشجر أو حكا كثره ومقتاة لافي الجواز وتقدم ان هذه
احدى مسائل الاستحسان الاربع فاذا باع أحد الشركاء نصيبه من غرة في شجر قد أزهي قبل
قسمه والاصل لهم أو ياديه في مساقاة أو حبس أو من مقتاة فلشركائه الاخذ بالشفعة وشمل
قوله كثره الخ الفول الأخضر كذا كره ابن عرفة ويقيد كلام المواق ولعله فيما يزرع ليبيعه
أخضر وذكر بعض ان الغمارى ذكر في شرح الرسالة ان فيه الشفعة وظاهره مطلقا ثم ان
قوله ومقتاة عطف على مقدارى ثمرة غير مقتاة ومقتاة اذ لا يخفى ان المقتاة ليست اسما للقاء
بل لما يكون فيه القناء (ص) وباذنجان (ش) يعنى أن أحد الشركاء اذ باع نصيبه من
الباذنجان فلشركائه الاخذ بالشفعة وكذلك الشفعة ثابتة في كل ماله أصل تجزى غرته وأصله
باق كالقطن والقرع وما أشبه ذلك وبالغ بقوله (ص) ولو مفردة (ش) للتشبيه على خلاف
أصبح القائل بعدم الشفعة ان بيعت بدون أصلها ولا مانع من عود المبالغة للثمرة وما بعدها
والمراد مفردة عن الاصول في الثمرة وعن الارض فيما بعدها (ص) الا ان تبيس (ش) يعنى
ان الثمرة اذا بيعت ويست بعد العقد وقبل الاخذ بالشفعة فانه لا شفعة فيها ومثله اذ وقع
البيع عليها وهى يابسة كما في المدونة ومقتضى هذا ان الجد قبل اليبس غير كاف وهو ظاهر
اذ لو كان كافي لم يأت الخلاف بين الموضعين اذ كل من اليبس والجد اذ كاف في كليهما (ص)
وحط حصتها ان أزهد أو أبرت (ش) يعنى ان الاصول اذا بيعت وعليها يوم البيع ثمرة مأثورة
أو قد أزهد واشترطها المشتري ولم يأخذ الشفيع بالشفعة حتى يست الثمرة وقتلم لا شفعة فيها
حينئذ فانه يأخذ الاصل ويحط عن الشفيع ما ينوب الثمرة من الثمن لان لها حينئذ حصصة من
الثمن (ص) وفيها أخذها مالم تبيس أو تجزى وهل هو اختلاف أو يلا (ش) هذا راجع لقوله

تقيدها بذلك القيد أقول وهو المتعين (قوله بل لما يكون فيه القناء) المتبادر منه انه أراد النبت المعلوم الذى
نبت فيه القناء ولكن قوله بعد والمراد الخ يؤيد ان المراد بها الارض التي فيها النبت المعلوم (قوله وباذنجان) بفتح الذال المعجمة وكسرهما
وهو من عطف الخاص على العام (قوله وبالغ الخ) حاصل ما أفاده الشارح بهرام أن الخلاف في ثمرة الشجر ثم ذكر ان المقائى كالثمار (قوله
الا ان تبيس) قال ابن رشد معنى يبيسها هو حصول وقت جد اذها لليبس ان كانت تبيس أو لا كل ان كانت لا تبيس اه وقال أبو الحسن
الصغير المراد بيبس الثمرة استغناؤها (قوله ان أزهد أو أبرت) لو اقتصر على أبرت لكان الازهاء مفهوما بالاطريق الاولى وأما اذا كانت
غير مأثورة فلا يحط عنه من الثمن شيئا (قوله مالم تبيس) حقه حذف لفظ تبيس ولفظ أو يزرى لفظ أيضا فيقول وفيها أيضا أخذها مالم
تجزى ويكون هذا عطف على قوله الا أن تبيس ومعارض والمعتد انه خلاف وان له أخذها مالم تبيس ويدل على التصويب المتقدم

اقتضاه على ما لم تجز في حالة التوفيق (قوله ورجع بالمؤنة) أي في الذمة (قوله فان الشفيع بأخذ الثمرة مع أصلها) أي بجميع الثمن (قوله مأبورة) أو قد أزهت وأما إذا كانت غير مأبورة فلا يبط عنه من الثمن شيأ وقوله ولم تبيع أي وأما لو يبت فقد فاز بها المشتري (قوله وهذا هو المشهور) مقابله ما قاله عبد الملك وسحقون ليس على الشفيع غير الثمن لان المبتاع أتفق على مال نفسه فلا يرجع الا بعاله عين قائمة (قوله يعني ان البئر والعين الخ) اشارة الى ان الكفاف أدخلت العين (٣٨٥) (قوله التي لم تقسم أرضها) أي المشتركة بينهما التي

تسقى بها وتزرع عليها وقوله أو مفردة أي باع حصته في البئر والعين فقط (قوله المتخذت البئر أو تعددت) هذا العموم ليس مصرحاً به بل انما هو بحسب فهم الفاهم والاولو كان ذلك مصرحاً به فإيتأتى وفاق (قوله وأرض مشتركة) قال بهرام وقال ابن لبابة معنى المدونة انها بئر لافناء لها ومعنى العتبية انها لها فناء وأرض مشتركة يكون فيها القلدا اه اقول اذا كان الامر كما ذكر فلا يظهر التوفيق فالمناسب اسقاط وأرض نعم لو جعل من باب العطف المراد وان المراد بالارض الفناء فلا اشكال ثم يرد أن يقال ان من لوازم البئر أن يكون لها الفناء لقول المصنف فيما يأتي وما لا يضيّق على وارء ولا يضر بماء بئر (قوله وأولت أيضاً بالمتحدة) اشارة لضمة هذا التأويل (قوله فهو اشارة للوفاق) أي والمعنى وأولت بالتى توحدت فلم تعدد أو توحدت أي انفردت عن الفناء (قوله يعني ان العرض الخ) انما انص المصنف على ذلك لان بعض الشافعية حكى عن مالك الشفعة في ذلك عبد الوهاب وغيره ولا يعرف ذلك أصحاب مالك (قوله والمعنى ان العرض والطعام) أي المشترك فان لم يبيع أحدهما ولكن

مالك تبيع يعني ان الشفيع بأخذ الثمرة بالشفعة مالك تبيع ووقع في المدونة أنه يأخذها بالشفعة مالك تبيع أو تجز فعمل بعض الاشياخ المدونة على الخلاف لانه قال فيها مرة مالك تبيع ومرة مالك تجز فهذا خلاف وتأولها بعضهم على الوفاق فعمل قولها بالشفعة مالك تبيع اذا اشتراها مفردة عن أصلها فبأخذها بالشفعة مالك تبيع فان جذت قبل اليبس فله أخذها وحل قوله فيها مالك تجز اذا اشتراها مع أصلها أي فبأخذها بالشفعة مالك تجز سواء أخذت قبل اليبس أو بعده (ص) وان اشترى أصلها فقط أخذت وان أبرت ورجع بالمؤنة (ش) هذا قسم قوله سابقاً وحط حصتها ان أزهت أو أبرت والمعنى انه اذا اشترى الأصل فقط ولا غرة فيه أو فيه غرة لم تؤبر فان الشفيع بأخذ الثمرة مع أصلها بالشفعة ولو كانت الثمرة مأبورة يوم الاخذ بالشفعة فقله وان أبرت أي عند المشتري أي أو أزهت ولم تبيع وحينئذ يرجع المشتري على الاخذ بالشفعة بالمؤنة أي باجرته في خدمته للاصول والثمره من تسقى وتأبير وعلاج ولو زادت المؤنة على قيمة الثمرة قاله محمد وهذا هو المشهور والقول قوله فيما ادعى من المؤنة مالك تبيع كذبه (ص) وكثير لم تقسم أرضها والافلا (ش) يعني ان البئر والعين المشتركة التي لم تقسم أرضها اذا باع أحد الشريكين نصيبه فيها مع الارض أو مفردة فليس يكره الاخذ بالشفعة وأما ان قسمت الارض فلا شفعة فيها المتخذت البئر أو تعددت قاله في المدونة لان القسم يمنع الشفعة وقال في العتبية الشفعة ثابتة وهل مافي السكابين خلاف واليه ذهب الباجي أو وفاق واليه ذهب سحقون فقال معنى مافي المدونة بئر متحدة ومافي العتبية آثار كثيرة وقال ابن لبابة معنى المدونة بئر لافناء لها ومعنى العتبية لها فناء وأرض مشتركة وشمل التوفيقين قوله (ص) وأولت أيضاً بالمتحدة (ش) أي غير المتعددة وغير ذات الفناء وأشار ايضا الى التأويل بالخلاف وهو ابقاء المدونة على ظاهرها والمراد بارضها الارض التي تسقى بها وتزرع عليها فقله وكثير لم تقسم أرضها أي فيها الشفعة ولو متحدة وقوله والافلا أي والا بان قسمت أرضها فلا شفعة فيها وظاهره ولو تعددت وهذا على حل ما وقع في المدونة وما وقع في غيرهما على الخلاف وقوله وأولت أيضاً بالمتحدة هو راجع لمفهوم لم تقسم أرضها المشار اليه بقوله والافلا فهو فيما اذا قسمت أرضها فهو اشارة الى الوفاق (ص) لا عرض وكذا به ودين (ش) معطوف على بئر والمعنى ان العرض والطعام لا شفعة فيه وكذلك لا شفعة في الكفاية للعبد اذا باع سيده الكفاية لاجنبي ولو كانا شريكين في عبد كاتبا فباع أحدهما نصيبه من الكفاية فانه لا شفعة لشريكه فيها وكذلك صاحب الدين اذا باعه لغيره من هو عليه فانه لا حق للمدين على من اشتراه الا أن يبيعه من عدوه فان المدين أحق به لدفع الضرر (ص) وعلو على سفلى وعكسه وزرع ولو بارضه وقل (ش) يعني ان صاحب العلو لا شفعة له على صاحب الاسفل ولا عكسه اذ لا شركة بينهما فبإباعه أحدهما لان الحصص متميزة وكذلك لا شفعة في زرع

(٤٩ - خرشي رابع) وقف في السوق على ثمن فشرى يكره أحق به لدفع ضرر الشريك لا للشفعة لكن ان فرض انه باع لغيره مضى وينبغي مالك يحكم للشريك به كما أفاده عجم (قوله لا شفعة في الكفاية للعبد) أي لا يكون المالك أحق بكتابه ولا فليس هناك شركة حتى تمهم شفعة فتسقى وقوله ولو كانا الخ هذا ظاهره وكذا يقال في قوله وكذلك صاحب الدين (قوله وعلو على سفلى الخ) لم يكتف المصنف عن هذه بقوله فيما مر وجار لان شدة التصاق العلو بالسفل ربما يتوهم منه الشركة بينهما الخ (قوله لان الحصص متميزة) وهما جار ان كما في نت وفي هروم اشبههما بالجارين قال عب وهو أولى لان الجار حقيقة من هو على عيّنك أو يسارك أو أملك أو خلفك اه اقول

الظاهر ما قاله نت وكلام عب لا يظهر (قوله بعد يسه) لا مفهوم له بل سواء كان بعد يسه أو هو أخضر أو قبل نباته كالأبيض مع أرضه (قوله ونحوها) أي كالبامية والملوخية (قوله فخراده) علة لقوله ولا يدخل فيه القرع وقوله والقرع من المقائى أى يلحق بالمقائى قال ابن القاسم فى العتبية والمقائى كالثمار (٣٨٦) وكذلك الباذنجان والقطن والقرع الباجى يريد وكل ماله أصل تجنى ثمرة مع بقائه

ففيه الشفعة اه (قوله ولو قال قسم متبوعهما المكان أوضح) أى لان المتبادر من المصنف انه عائد على الممر وحده مع ان الامر ليس كذلك (قوله وسواء احتاج الحائط الخ) أى سواء احتاج الحائط الى الحيوان بالفعل أولا الا انه منتهى للاحتياج اليه والحاصل ان المراد به ما يحتاج اليه سواء كان عاملا بالفعل أو متبعا له (قوله وأدخلت الكاف الخ) أى على القول بان الشفعة فيما لا يقبل القسم وأما على القول الآخر فالكاف استقصائية (قوله والمجيسة) موضع الجليس (قوله ونحوهما) كالطاحون (قوله والافيه بعده) أى وان كانت الهبة بثواب فالشفعة بالتواب بعد دفعه لعدم لزومها الموهوب له (قوله بسبب هبة بغير ثواب) أى ويحلف انه ما وهب لثواب ان كان منهما فلا شفعة حينئذ وظاهره لو حصل الثواب بعد ذلك لكونه لم يقصد (قوله وهذا اذا كان الثواب غير معين) أى فلا يلزمه رد العوض بمجرد القبول بخلافه اذا كان معيناً فيلزم مجرد القبول (قوله اذا اشترى الشقص على الخيار) لا يلحق ان هذا فى الخيار الشرطى وأما الخيار الحكيم هل هو كالشرطى أولا أى فاذا رد بعد اطلاعه على العيب فله الشفعة ان قلنا ان الرد بالعيب ابتداءً ببيع ولا شفعة له ان قلنا

فلو باع أحد الشرى بكن حصته فيه بعد يسه فلا شفعة فيه لشرى بكنه ولو يبيع مع أرضه والشفعة للشفيع فى الارض بما يخصها من الثمن من قيمة الزرع وكذلك لالشفعة فى القول كهندبا ونحوها ولا يدخل فيه القرع فخراده بالبقل ما عدا الزرع والمقائى والقرع من المقائى (ص) وعرضه وممر قسم متبوعه (ش) يعنى ان الدار اذا قسمت بيوتها لالشفعة فى عرصتها أى ساحتها وسواء باع حصته مع ما حصل له من البيوت بالقسمه أو باع العرصه وحدها ولو أمكن قسمها لان العرصه لما كانت تابعة لما لالشفعة فيه كانت لالشفعة فيها وكذلك لالشفعة فى الممر اذا كانت الدار بين قوم واقتسموا بيوتها وتركوا الممر يتفقون به وباع أحدهم ما يخصه فيه فلا شفعة للبقية سواء باع حصته من الممر مع ما حصل له من البيوت بالقسمه أو باع حصته فى الممر وحده ولو أمكن قسمه كالممر ولو قال قسم متبوعهما كان أوضح (ص) وحيوان (ش) يعنى ان الحيوان لالشفعة فيه وأعاد هذا مع فهمه من قوله لا عرض لاجل قوله (ص) الا فى كحائط (ش) أى الا أن يكون الحيوان والريق فى حائط فان الشفعين يأخذ ذلك بالشفعة وسواء احتاج الحائط الى ذلك الحيوان أم لا وليس له أن يأخذ بعض ذلك دون بعض فلو باع حصته من الحيوان وحده فلا شفعة فيه وأدخلت الكاف المعصرة والمجيسة ونحوهما (ص) وارث وهبة بلا ثواب والافيه بعده وخيار الا بعد مضيه (ش) هذا مفهوم ما مر والمعنى ان الارث أى الموروث لالشفعة فيه لانه جبرى وكذلك لالشفعة اذا ملك الشقص بسبب هبة بغير ثواب لانه بغير معاوضة فلو حصل الشقص بسبب هبة على ثواب فان الشفعة ثابتة فيه لكن بعد دفع العوض لان الموهوب له له الخيار ان شاء تمسك بالهبة وان شاء ردها على واهبها ففى غير لازمة له وهذا اذا كان الثواب غير معين فاما ان كان معيناً فانه لا يشترط دفعه بل للشفيع ان يأخذه بالشفعة قبل دفعه لانه حينئذ كالثمن المعين فى البيع ويأخذه الشفعين بقيمة الثواب ان كان مقوماً وبغلة قدر اوصفه ان كان مثلياً وكذلك لالشفعة اذا اشترى الشقص بالخيار للبائع أو للمشتري أو لغيرهما لانه غير لازم لان بيع الخيار منحل على المشهور الا بعد مضيه ولزومه ففيه الشفعة حينئذ ومضيه بان يسقط من له الخيار حقها فى اثناء المدة وامان غضى المدة وبهذا يظهر ان الضمير فى مضيه يرجع على بيع المقدول على الخيار باعتبار زمنه لان اللزوم لا يتوقف على انقضاء الزمن خاصة بل يكون لغيره (ص) ووجبت لمشتريه ان باع نصفين خياراً ثم بطل فامضى (ش) يعنى ان من ملك دار فباع نصفها على الخيار لرجل ثم باع النصف الآخر لرجل آخر على البت ثم أمضى من له الخيار والبيع فان الشفعة تجب حينئذ لمشتري الخيار على المشتري البت على قول ابن القاسم بناء على أن بيع الخيار منعقد وقت صدوره وهو خلاف المشهور فهو مشهور مبنى على ضعفه وأما على انه منحل فالشفعة لصاحب المنبرم على صاحب الخيار والضمير فى لمشتريه يرجع لمشتري المبيع بالخيار لا لمشتري الخيار لان الخيار لا يشتري وفى باع للمالك جميع الدار مثلاً وقوله فامضى أى أمضى من له الخيار يبيع الخيار بعد بيع البت (ص) وبيع فساد الا أن يفوت فبالقيمة (ش) يعنى ان البيع الفاسد لالشفعة فيه لانه مفسوخ

انه نقض للبيع بتمنيه سكت الشارح عن مفهوم فامضى ونينه فنقول انه لو رد لا يكون الحكم كذلك والحكم انها شرعا لبائع الخيار فيما يبيع بتلاحيث كان غير بائع البت لانه تبين انه على ملكه بناء على ان يبيع الخيار منحل فان كان بائع البت له الخيار لم تكن له شفعة فيما باعه بتلا (قوله فهو مشهور) أى الاخذ بالشفعة وقوله مبنى على ضعفه وهو الانعقاد (قوله الا أن يفوت فبالقيمة) أى اذا كان متفقاً على فساد ولا يفيض بالثمن

قوله بجوالة سوق) فيه نظر كما يعلم مما تقدم في الديوع ولذا قال في ك وجد عندى ما نصه والفوات بغير حواله الاسوان
(بل بالبيع والهدم والبناء والشفيع غير عالم فيها والافلاشفعة) (قوله فاذا دفعها فقد ملك المبيع) لا يخفى انه مالك للمبيع بمجرد لزوم
القيمة (قوله مع انهم جعلوه) أى أخذ الشفيع لا يقيم الفاسد (قوله وان استحق الثمن) أى المعين من البائع وقوله أو رد بيب أى
رده البائع بيب على المشتري بعد أخذ الشفيع بالشفعة (قوله مخرج من قوله الا أن يفوت الخ) في الحقيقة مستثنى من محذوف
والتقدير الا أن يفوت والقيمة لازمة في أى مفوت الا أن يكون (٣٨٧) الفوات ببيع صح فبأخذ بالثمن (قوله

ولا يأخذ بالقيمة) قال عجم بعد
كلام طويل والحاصل انه ان فات
بغير البيع الصحيح فانه يأخذه
بالشفعة بالقيمة ان كان متفقاً
على فساد فان كان مختلفاً فيه
والشفعة فيه بالثمن فان فات بالبيع
الصحيح ولم يدفع للمشتري القيمة
قبل قيام الشفيع فانه يأخذه بالثمن
في البيع الصحيح فان دفع المشتري
القيمة أو الثمن قبل قيام الشفيع
فانه يخير في الأخذ بالقيمة أو بالثمن
في البيع الفاسد وبين الأخذ بالثمن
في البيع الصحيح وأما ان فات بغير
البيع الصحيح ثم حصل فيه بيع
صحيح فان كان فساد متفقاً عليه
فانه يخير في أن يشفع بالقيمة أو
بالثمن في البيع الصحيح وان كان
فساده مختلفاً فيه فانه يخير في أن
يشفع بالثمن في البيع الفاسد أو
بالثمن في البيع الصحيح فعلم مما قررنا
انه ان فات بالبيع الصحيح ثم حصل
فيه مفوت بغيره انه لا يلتفت اليه
فتأمل اه (قوله يعنى ان الشفيع)
المناسب ابقاؤه على ظاهره وان
المراد بالمقاسمة بالفعل لا الطلب
وحده كما هو النقل (قوله يعنى ان
الشفيع اذا طلب الخ) الذى اعتمد
محشى نت بالنقل ان قول المصنف
ان قاسم يحصل على ظاهره وأما
اذا لم يحصل قسم بالفعل فلا وقوله

شرعاً ولو علم به بعد أخذ الشفيع فسخ بيع الشفعة والبيع الاول لان الشفيع دخل مدخل
المشتري الا أن يفوت المبيع بعافاسد بجوالة سوق فاعلى فانه لا يفسخ وتلزم فيه القيمة فاذا
دفعها فقد ملك المبيع فاذا أراد الشريك أن يأخذ بالشفعة فانه يأخذ الشقص بالقيمة التي
لزم المشتري فقوله وبيع فسد أى ومبيع ببيع فسد علماً بفساده أم لا ولم يجعلوا أخذ الشفيع
للفاسد فتوابع انهم جعلوه فتوافى قول المؤلف وان استحق الثمن أو رد بيب بعدها الخ ربحا
بان المستحق وواجب العيب لو أجاز بختلاف البيع الفاسد لا يصح ولو أجاز وقوله (ص) الا
ببيع صح فبالثمن فيه (ش) مخرج من قوله الا أن يفوت في القيمة والمعنى ان البيع الفاسد اذا
فات بسبب بيع صحيح أى بان باعه الذى اشتراه شراءاً صحيحاً فان هذا البيع الصحيح
يكون مفوتاً فاذا أراد الشفيع أن يأخذ بالشفعة فانه لا يأخذ الا بالثمن الذى وقع في البيع
الصحيح ولا يأخذ بالقيمة (ص) وتنازع في سبق ملك الا أن ينكل أحدهما (ش) يعنى ان
الشريكين اذا تنازعا في سبقية الملك فقال أحدهما للآخر ملكى سابق على ملكك وقال
الآخر بل ملكى هو السابق فانه لا شفعة لاحدهما على الآخر حينئذ ولكل منهما أن يحلف
صاحبه فان حلفا أو نكلا فلا شفعة لاحدهما على الآخر وان حلف أحدهما ان ملكى سابق
فالشفعة لمن حلف على من نكل وتبديئه أحدهما بالقرعة (ص) وسقطت ان قاسم أو اشترى
أو ساوم أو ساقى أو استأجر أو باع حصته (ش) يعنى ان الشفيع اذا طلب مقاسمة المشتري في
في الشقص فان شفعة تسقط بذلك وان لم تحصل مقاسمة بالفعل وسواء كانت المقاسمة في
الذات أو في منفعة الارض للحرث أو الدار للسكنى واما قسمه الغلة فلا تسقطها عند ابن القاسم
خلاف الاشهب وكذلك تسقط الشفعة اذا اشترى الشفيع الشقص من المشتري لان شراء دليل
على اسقاط شفيعته وظاهره ولو جاهد لا يحكم الشفعة وهو كذلك لان المذهب ان الشفعة لا يعذر
فيها بالجهل وفائدة سقوط الشفعة بشراء الشقص مع ان الشفيع قد ملكه بالشراء تظهر فيما
اذا كان الثمن المشتري به أكثر من ثمن الشفعة وأيضاً الشراء قد يقع بغير جنس الثمن الاول
وكذلك تسقط الشفعة اذا ساوم الشفيع في الحصة المشتراة وأما لو أراد الشراء أو المساومة
فانه لا تسقط شفيعته وكذلك تسقط الشفعة اذا أخذ الشفيع الحصة التي له فيها الشفعة مساواة
أى جعل نفسه مساوياً عند المشتري للحصة ومثله اذا استأجر الشفيع الحصة من المشتري
ومقتضى حمل المساواة على هذا المعنى ان الشفيع لو دفع حصته للمشتري مساواة ان شفيعته
لا تسقط ولا فرق بين أن يستأجر بالفعل أو يدعوا اليه وكذلك تسقط الشفعة اذا باع الشفيع
حصته كلها من العقار بعد ثبوت الشفعة لان الشفعة إنما شرعت لدفع الضرر واذا باع حصته
فلا ضرر عليه بعد ذلك فلو باع بعد حصته فهو باق على شفيعته واختلاف هل له الشفعة
بقدر ما بقي وهو كالصريح في المدونة وأوله الكامل واختاره اللخمي وغيره ثم انه يستفاد من

أوفى منفعة الارض للحرث أى المنفعة الرجعة للحرث أى الرجعة لكونه يحرقها هو لا الرجعة لكونه يكرها قوله أو الدار للسكنى أى
أو منفعة الدار الرجعة للسكنى احترازاً من منفعة الدار الرجعة للغلة من رجوع السكنى الى بعض جزئياته (قوله للحرث) أى الرجعة
لحرثها أى زرعها فيه وقوله أو الدار للسكنى أى الرجعة للسكنى (قوله عند ابن القاسم) أى خلافاً لاشهب (قوله وظاهره ولو كان حاهلاً
بحكم الشفعة) أى جهل ان الشراء يسقط الشفعة فحكم الشفعة الاسقاط عند الشراء (قوله ومقتضى حمل المساواة الخ) في عب الجزم
بهذا المقتضى (قوله وهو كالصريح الخ) وهو المعتمد (قوله أوله الكامل) الاولى أن يقول أوله على قدر ما كان له

(قوله وهو أظهر الاقوال) اجماع لان المسئلة ذات أقوال ثلاثة قيل تسقط مطلقا وقيل لا مطلقا وقيل بالتفصيل المشار اليه (قوله)
وقال آخر) هذا هو الذي ارتضاه عجم (٣٨٨) وذهب اليه عب فقال يهدم أو بناء أو غرس من المشتري ولو سيرا أو كان

هذا أن قول المؤلف وهي على الانصباء هل المراد به يوم الشراء أو يوم قيام الشفيع بالشفعة
هذا وظاهر كلام المؤلف السقوط ولو باع حصته غير عالم ببيع شركه وهو ظاهر المدونة
وذكر في البيان من رواية عيسى عن ابن القاسم انها لا تسقط ان باع غير عالم قال وهو أظهر
الاقوال (ص) أو سكت يهدم أو بناء أو شهرين ان حضر العقد والاسنة (ش) أي وكذلك
تسقط الشفعة اذا سكت الشفيع والمشتري يهدم في الشقص الذي اشتراه أو يبنى فيه لان
سكونه مع ذلك يدل على اسقاط شفيعته في ذلك أي يهدم أو يبنى لا مالا يبنى وأما لو هدم
ما يهدم أو يبنى ما يبنى فلا تسقط شفيعته قاله بعض وقال آخرون وظاهره ولو كان الهدم والبناء
للاصلاح فليس كمسئلة الحيازة وظاهره أيضا ولو كان سيرا وكذلك تسقط الشفعة اذا حضر
الشفيع عقد الشراء وكتب خطه في الوثيقة ومضى بعد ذلك شهران وهو ساكت بلا مانع له
من القيام بحقه في الشفعة فإن لم يحضر عقد الشراء أو حضر ولم يكتب شهادته فان شفيعته
لا تسقط الا بعد مضي سنة بعد العقد ولو ادعى الجهل بالحكم بان قال أنا جهلت وجوب الشفعة
في وما مشى عليه المؤلف هو ما لابن رشد مع تكلف ومذهب المدونة انه لا يسقط شفيعته
الا السنة وما قاربها ولو كتب شهادته وقوله (ص) كان علم فغاب (ش) تشبيه تام أي ان من
علم بجوب شفيعته فغاب حكمه حكم الحاضر فان كتب شهادته بعقد الوثيقة فتسقط شفيعته
بمضي شهرين والا فبمضي سنة على ما مر (ص) الا أن يظن الاو بة قبلها فغيب (ش) يعني ان
الشفيع اذا سافر وكان يظن أنه يرجع قبل مضي المدة المسقطه فعاقبه أمر أي حصل له أمر
عاقبه عن الاياب فانه باق على شفيعته ولو طال الزمان بعد أن يحلف أنه ما سافر مسقطا لشفيعته
واليه أشار بقوله (ص) وحلف ان بعد (ش) أي بعد الزمان في غيبته وان جاء بعد مضي المدة
المسقطه بمن قريب لم يحلف والقرب والبعد بالعرف كما هو الظاهر في تنبيهه في أخذ ابن رشد
من مسئلة الا أن يظن الخ ان الزوج اذا شرط لامر أنه لا يغيب عنها أكثر من شهر ومثلان
خرج مسافرا فاسره العدو وان لا قيام لها بشرطها اه وأما لو خرج يريد غزوا فاسره العدو
والمسئلة بحالها فلهما القيام بشرطها قاله في الطرر وبه قال بعض شيوخ الزرقاني ولعل الفرق
ان الخروج للغزو مظنة الاسر فكانه مختار في حصوله ولا كذلك الخروج للسفر في غيره ثم ان
قياسها على هذه المسئلة يقتضي ان الحبس ونحوه كالاسر (ص) وصدق ان أنكر عمله لان
غاب أولا (ش) يعني ان الشفيع اذا غاب أكثر من سنة ثم جاء يطلب الشفعة فقال له المشتري
انت علمت بالبيع وغبت غيبة بعيدة فلا شفعة لك وقال الشفيع ما علمت بالبيع فالقول بقوله مع
يمينه ويأخذ شفيعته لان كان غائبا قبل عقد الشراء وهو امر اده باؤلا فانه باق على شفيعته أبدا
حتى يرجع ولو طال الزمان وكذلك لو لم يعلم بالبيع حتى غاب فانه باق على شفيعته أبدا فاذا رجع
بعد غيبته كان حكمه حكم الحاضر العالم بالبيع أي فلا تسقط شفيعته الا بعد مضي سنة من يوم
قدومه أو يصرح باسقاطها فانه لا شفعة له بعد ذلك وظاهر كلام المؤلف سواء بعدت الغيبة أو
قربت وهو ظاهر كلام ابن القاسم وقيدها أشهب بالبعيدة وأما القريبة التي لا كافة عليه فيها
فكما لحاضر وهو الموافق لقول المؤلف آخر باب القضاء والقريب كالحاضر ولما كتبه الشيخ
عبد الرحمن بطورة الشارح (ص) أو أسقط لكذب في الثمن وحلف أو في المشتري أو المشتري

الاولان لا صلاح فليست كمسئلة
الحيازة (قوله وكتب خطه) أي بان
شركه باع نصيبه أي أو أمر
بالكتابة أو رضى بها بل المدار على
ذلك ولو لم يحضر فكان الاولى
للشارح أن يقول أراد بحضرة
العقد الكتابة حضر العقد أولا
ومثل ذلك الامر بالكتابة والرضا بها
(قوله مع تكلف) التكلف هو
ما قدره بقوله وكتب خطه (قوله)
وما قاربها) هو الشهر والشهران
على ما قال ابن الهندي وهو
الراجح ومقابلة قولان أحدهما انه
على ثلاثة أشهر ثانيهما أربعة
أشهر (قوله فان كتب شهادته) أي
أو أمر بالكتب (قوله فعيق) أي
عن ذلك بما يعذريه ولا بد من بينه
أو قرينة على ان ذلك اعذر لا بمجرد
قوله ان ذلك كاف (قوله وان جاء
الخ) قال عجم في شرحه قلت
ظاهر ما ذكره الخطاب ان من ظن
الاو بة قبلها فعيق أنه يحلف سواء
قرب أو بعد (قوله المدة المسقطه)
وهي الشهران في الاولى والسنة
في الثانية ولومع البيئة أو القرينة
(قوله أنه لا يغيب عنها) أي وان
غاب عنها فامر ما يدها الخ هذا من
تمة التصوير (قوله وبه قال بعض
شيوخ الزرقاني) فيه نظران الذي
في الزرقاني وأما لو خرج يريد غزوا
فاسره العدو والمسئلة بحالها فلهما
القيام بشرطها قاله في الطرر وبه قال
جميع شيوخنا (قوله ثم ان قياسها)
أي قياس مسئلة الاسر التي لا قيام

لها (قوله على هذه المسئلة) أي مسئلة المصنف (قوله لان كان غائبا الخ) أي وغيبة الشخص المشتري كغيبة الشفيع أو
وغيبتهما عن محل الشقص غيبة بعيدة وهما يمكن كحضورهما ولا نظر لغيبة الشقص (قوله وكذلك لو لم يعلم بالبيع) أي تحقيقا (قوله)
أو أسقط لكذب في الثمن) أي أو سكت قال عجم بعد كلام ذكره اعلم انه يستفاد من هنا انه تسقط شفيعته فيما اذا أخبره بالاخف

أو انفراده أو أسقط وصى أو أب بلا نظر (ش) معطوف على ما قبله والمعنى ان الشفيع اذا علم
 بالبيع فلما أخبر بالثمن أسقط شفيعه لكثرة ثم ظهر بعد ذلك ان الثمن أقل مما أخبر به فله
 شفيعته ولو طال الزمان قبل ذلك ويحلف انه انما أسقط لاجل الكذب في الثمن ولو أسقط
 لكذب في جنس الثمن فيلزمه كما اذا أخبر انه باع بدراهم فاذا هو باع بمثل كقمح مثلاً الا ان
 تكون قيمته أقل مما أخبر به وكذلك لا تسقط شفيعته اذا أسقطها لاجل الكذب في الشقص
 المشتري بان قيل له فلان اشترى نصف نصيب شريك ثم أخبر انه اشترى جميع نصيب
 شريك فله القيام بالشفعة حينئذ لا نه يقول لم يكن لي غرض في أخذ النصف لان الشركة بعد
 قائمة فلما علمت انه ابتاع الكل أخذت لارتفاع الشركة زوال الضرر وأجل الكذب في
 المشتري بكسر الراء بان قيل له فلان اشترى نصيب شريك فأسقط لذلك ثم ظهر انه غير الذي
 سمى فان له أن يأخذ شفيعته كما انما كان الشقص وكذلك لا تسقط شفيعته اذا قيل له ان فلانا
 اشترى حصه شريك في الشقص فرضى به وسلم شفيعته لاجل حسن سيرة هذا المشتري
 ثم علم بعد ذلك ان الشقص اشتراه هو وشخص آخر فله القيام بشفيعته لانه يقول انما رضيت
 بشركة فلان وحده لا شركته مع غيره ولم يذكروني هذه الامور الثلاثة الحلف وينبغي أن يحلف
 فيها أيضاً بتبنيه لو أخبر بتعدد المشتري فرضى ثم تبين انه واحد فانه يعصى ما حصل منه الا
 أن يكون له غرض في التعدد كذا ينبغي وعليه فيمكن ادخاله في قول المؤلف أو انفراده أي
 شأن انفراده وكذلك تكون الشفعة فيما اذا أسقط ولي المحجور شفعة محجوره بلا نظري
 ذلك بل كان الاخذ بها والنظر للمحجور فانه اذا بلغ رشيد اله أن يأخذها وأبوه والقاضي
 كذلك فقوله بلا نظر أي ان ثبت ان اسقاطها على غيره وجه النظر وذلك لانها محجولان على
 النظر عند الجهل بفعلها ما وأما الحاكم فلا يحمل فعله على النظر عند الجهل (ص) وشفع لنفسه
 أوليتم آخر (ش) يعني ان الولي ابا أو وصيا اذا كان شريكاً محجوره فباع حصه المحجور فله
 أخذها بالشفعة ولا يكون توليه المبيع مانعاً من ذلك وكذلك لو باع حصه نفسه فله أخذها
 بالشفعة لليتيم ولا بد من ارفع الحاكم فيها ما لا احتمال بيعه برخص لاخذ لنفسه أو بغلاء لاخذ
 لمحجوره ومن في حجره يتيمان مشتركان في دار مثلاً وباع حصه أحدهما فله أن يأخذ للآخر
 بالشفعة ولا يكون توليه المبيع مانعاً من ذلك (ص) أو أنكر المشتري الشراء وحلف وأقر به
 بانه (ش) يعني ان الشفعة ساقطة في هذا لان الاخذ بالشفعة لا يكون الا بعد ثبوت الملك
 للمشتري والحال انه منكر للشراء فلا شفعة للشفيع عليه ولا يلزم من اقرار البائع بالبيع
 ثبوت الشراء لانكار المشتري له فلو نكل المشتري حلف البائع وثبت البيع والشفعة وأولى
 لو أنكر البائع المبيع (ص) وهي على الانصاء (ش) يعني ان الشفعة بمعنى الشقص المأخوذ
 بالشفعة مستحقة ومفضولة على قدر الانصاء لا على الرأس لان الشفعة انما وجبت لشركتهم
 لا لعددهم فيجب تفاضلهم فيها بتفاضل أصل الشركة فاذا كان العقار بين ثلاثة مثلاً لا حدهم
 نصفه وللآخر ثلثه وللآخر سدسه فباع صاحب النصف نصيبه من أجنبي فليس بكيه أن
 يأخذ ذلك بالشفعة فيأخذ صاحب الثلث ثلثي الشقص ويأخذ صاحب السدس ثلثه وكلام
 المؤلف فيما ينقسم وأما فيما لا ينقسم فهي على الرأس اتفاقاً وهل تعتبر الانصاء يوم الشراء أو
 يوم قيام الشفيع وانظر ما يترتب على ذلك في الكبير (ص) وترك للشريك حصته (ش) يعني
 أن الشريك اذا كان هو المشتري من أحد الشركاء فانه يترك له حصته ويأخذ بقية الشركاء
 منه على قدر انصائهم مثاله دار بين أربعة لا حدهم الربع وللآخر الثلث وللآخر الثلث أيضاً
 وللآخر النصف فباعه لصاحب الربع فان لصاحب الثمنين ان يأخذ بالشفعة نصف المبيع

فظهر أنه أشد الا أن تكون قيمة
 الاشد أقل وان سلم فيما اذا أخبره
 بالاشد فظهر انه أخف لم يلزمه
 التسليم والموزون أخف من المكيل
 والنقد أخف منه ما اه
 (قوله معطوف على ما قبله) وهو
 قوله غاب (قوله ومن في حجره يتيمان
 الخ) ولا يحتاج لرفع (قوله وحلف)
 أي انه لم يشتر وقوله وأقر بانه أي
 ادعى انه باعه له ومفهوم أنككر
 المشتري انه لو أقر به مع اقرار البائع
 فالتسليم لاخذ (قوله وانظر
 ما يترتب على ذلك في ك) ومما
 تقدم يظهر أن المعقد هو القول
 الثاني ونظر غرة ذلك فيما اذا باع
 بعض مستحق الشفعة بعض نصيبه
 بعد وقوع الشراء وقبل قيام الشفيع
 فاذا كانت دار بين ثلاثة مثلاً
 فباع أحدهم حصته ثم رد بيه
 وقبل قيام الشفيع باع أحد الباقيين
 نصف نصيبه فهل يشتر كان في
 أخذ الثلث المبيع أو لا بالشفعة
 نظر الى نصيب كل يوم وقع التباعد
 في الثلث المبيع أو لا وان من باع
 نصف نصيبه له الثلث بالشفعة
 ومن لم يدع له الثلثان فيها نظر الى
 نصيب كل يوم القيام خلاف ثم
 ان من لم يبيع يأخذ بالشفعة نصف
 نصيب صاحبه الذي باعه

(قوله وطوب بالاختار) أي أو الاسقاط أي الشفيع لا يقيد كونه مشتركا في الذي قبله أي طالبه المشتري عند حاكم بالاختار بالشفعة (قوله لا قبله) الأولى اسقاطه لانه (٣٩٠) لا تتصور المطالبة قبله لان في الشيء فرع تصور (قوله ولم يلزمه اسقاطه) أي ولو على وجه

التعليق كان اشترت أنت فقد أسقطت شفعتي (قوله ان هذين الحق فيهما لله تعالى) وحق الله أو كذا وان كان حق الآدمي مبنيا على التشايع (قوله في الفروج) بدل من قوله النكاح وكأنه قال وللاحتياط في الفروج ثم أقول ولا يخفى ان الفرق الذي أشار له أيضا انما هو تجميعه للفرق الأول الذي هو قوله ان هذين الحق فيهما لله (قوله مقدور عليه) أي من حيث ان سيده فعل اختياري له بخلاف عقد البيع الناشئ عنه الشفعة فليس باختياري له لكن أقول شراره فعل اختياري له فلا فرق (قوله ولا يجب على البائع ترك أي ترك المبيع وقوله حتى يعلم المشتري المناسب أن يقول كافي كذا حتى يعلم الشرين أي يعلم بان غرضه البيع للشفع هل لك رغبة في شرائه (قوله واغما يستحب فقط) تابع في هذه العبارة للفيشي في حاشيته وظاهره انه متعلق بالمسئلتين ولكن ذكره عب في الأولى التي هي قوله ولا يجب على المشتري ترك التصرف مقتصر عليه ولم يذكر الثانية التي هي قوله ولا يجب الخ (قوله كعبه وصدقه) أي وعق بان يشترى نصف حائط به عبد مثلا فيعققه المشتري واذ انقض العتق والوقف ورد الثمن للمشتري فعل به ما شاء (قوله وظاهره الخ) في هب ومحل المصنف ما لم يحكم بعدم ما ذكره مخالف يرى ابطال الشفعة بذلك قاله البساطي على سبيل

التردد (قوله ان علم شفيعه) فان لم يعلم فالثمن له لا لمعطاه ويتصور ذلك بان يعتقد المشتري أن النصف الثاني لبائعه الشفعة أو اعتقد ان بائعه حصل بينه وبين شريكه قسمه وان باع ما حصل له بهذا (قوله أو المشتري) هو أولى (قوله شفيعه) أي ان علم بوجود شفيعه (قوله وبه يعلم ما في كلام) فانه جعل غن النصف المأخوذ (١) (قوله رزق في بعض النسخ زرقون اه

بالشفعة للموهوب له والمنصف
عليه (قوله ارباء) من الرأى قوله
واستجمل أى استجمل المشتري
بالاخذ والترك لا يطلب الثمن خلافا
للتتاقى (قوله ارباء) أى ترويانى
الاخذ والترك (قوله الساعة
الفلكية) هى خمسة عشر دأما
للا زمانية التى تختلف باختلاف
الزمن من مساواة الفلكية تارة أو
نقص أو زيادة عنها تارة أخرى وانظر
إذا كانت مسافة المشتري على أقل
من كساعة هل يؤخر كساعة
ومقدار مدة النظر أولا يؤخر الا
مقدار المسافة ومدة النظر وقوله
وطول وقوله واستجمل الخ
مخصصان لقوله قبل أو شهرين ان
حضر العقد والاسنة أى ان عمل
ذلك مالم يطلبه المشتري ويستجمله
المشتري يدفعه له الثمن (قوله
لا يجوز له) أى لا يصح له ان
المشهور ان الاخذ صحيح غير لازم
وحينئذ يكون له الرجوع (قوله
يباع الشقص) أى المأخوذ
بالشفعة وأنت خير بانه انما يباع
للمن ان لم يأت به الشفيع ويباع
من ماله ما هو أولى بالبيع من غيره
كذا ينبغي وإذا أراد المشتري أخذ
الشقص حيث يبيع لأجل الثمن
فله ذلك ويقدم على غيره (قوله
فان امتنع) أى من التسليم أى
بان لم يسلم (قوله عند قول الشفيع
أخذت بالشفعة) أى مع معرفة
الثمن (قوله انا أخذت) مضارعاً أو
اسم فاعل وسلم المشتري فان لم يسلم
لم يؤجل الشفيع ثلاثاً وكذا لو سكت
فليس كالأولى لان ما حصل من
الشفيع ظاهر فى الوعد حتى
فى صيغة اسم الفاعل لاحتمال
اطلاقه على ما يحصل منه أخذ
(قوله والاسقطت) كأنه قال فان

الشفعة أخذت شريك الخ (ص) واستجمل ان قصد ارباء أو نظر للمشتري الا كساعة (ش)
يعنى ان الشفيع يطالب بأخذ الشفعة بعد عقد البيع ويستجمل فى الطلب اذا قصد ارباء أى
ان يتر فى نفسه أو قصد أن ينظر الى الشقص المشتري ولا يعمل بل اماناً بأخذ بالشفعة
أو يسقطها الا كساعة واحدة فانه يعمل اليها فى النظر للمشتري وهذا اذا أوقفه الامام وأمان
أوقفه غيره فهو على شفيعته فالاستثناء قاصر على قوله أو نظر للمشتري ومن رجع لما قبله أيضاً
فقد خالف النقل والمراد بقوله الا كساعة أن تكون المسافة بين محل الشفيع ومحل الشقص
كساعة وليس المراد أن تكون مدة النظر كساعة لان مدة النظر بعد مدة المسافة والكاف
استقصائية كما يفيد النقل والظاهر ان المراد بالساعة الساعة الفلكية (ص) ولزم ان أخذ
وعرف الثمن (ش) يعنى ان الشفيع اذا عرف الثمن الذى اشترى به المشتري الشقص من
الشريك وأخذ بالشفعة فان هذا الاخذ يلزمه أى يلزمه حكم الشفعة فالواو من قوله وعرف
واو الحال فان لم يعرف الثمن فان ذلك لا يلزمه ويجوز الشفيع على رده قال صاحب السكت
وغيره انه لا يجوز له الاخذ الا بعد معرفة الثمن لئلا يكون ابتداء شراء بشئ مجهول اه لان
الاخذ بالشفعة يبيع واذا أخذ قبل المعرفة قلنا بفساده وجب رده فله الاخذ بعد ذلك بالشفعة
(ص) فيبيع للثمن (ش) الفاء سببية أى فبسبب اللزوم يباع الشقص أو غيره من مال الشفيع
لأجل الثمن الذى للمشتري وبعبارة فيبيع للثمن أى فيبيع بمالك الاخذ بالشفعة لأجل توفيه
الثمن للمشتري وأتى بالفاء دون ثم للإشارة الى انه لا يعمل ولا ساعة ولو قال فيبيع له كان أخصر
وظاهر قوله فيبيع للثمن من غير تأجيل وفى النقل ما يفيد ان البيع بعد التأجيل أى باجتهاد
الامام (ص) والمشتري ان يسلم (ش) يعنى ان المشتري اذا قال سلمت الشقص للشفيع عند
قول الشفيع أخذت بالشفعة فانه يلزمه أن يدفعه له وليس له بعد ذلك رجوع فقوله والمشتري
الخ معطوف على معمول لزم فان امتنع ولم يعمل له الشفيع الثمن فان الحاكم يبطل شفيعته
(ص) فان سكت فله نقضه (ش) أى فان سكت المشتري عند قول الشفيع أخذت بالشفعة
يريد ولم يأت الشفيع بالثمن فللمشتري حينئذ نقض البيع وأخذ شفيعته وله بيع ماله للشفيع
فى غنمه ولا خيار للشفيع وبعبارة فله نقضه أى بعد التأجيل باجتهاد الحاكم وهذا ان لم يأت
الشفيع بالثمن فان أتى به فلا كلام له ومحل نقضه مالم يحصل حكم بعدم نقضه ممن يرى ذلك
والحاصل ان المسائل الثلاثة احداها أن يقول الشفيع أخذت وقد عرف الثمن وسلم المشتري
وفى هذه ان لم يأت بالثمن فان الحاكم يؤجله ثم يبيع من ماله بقدر الثمن وينبغى ان الحاكم يبيع
من متاع الشفيع ما هو أولى بالبيع الثانى أن يقول الشفيع أخذت ويسكت المشتري وفى
هذه ان لم يأت الشفيع بالثمن فان الحاكم يؤجله باجتهاده واذا مضى الاجل ولم يأت فله أن
يبقى على طلب الثمن فيباع له من مال الشفيع بقدره وله أن يبطل أخذ الشفيع ويبقى الشقص
لنفسه كما أشار اليه بقوله فان سكت الخ الثالثة أن يقول الشفيع أخذت ويأبى المشتري ذلك
فان يعمل له الشفيع الثمن جبر على أخذه وان لم يعمل له ذلك فان الحاكم يبطل شفيعته حيث أراد
المشتري ذلك (ص) وان قال انا أخذت أجل ثلاثاً لئلا تقدر الاسقطت (ش) يعنى ان الشفيع اذا
طوّل بالاخذ فقال انا أخذه بصيغة المضارع ولو لم يقل انا فانه يؤجل ثلاثة أيام لأجل الاتيان
بالنقد أى بالثمن للمشتري فان أتى به فلا كلام والاسقطت الشفعة ورجع الشقص للمشتري
(ص) وان اتحدت الصفقة وتعددت الحصص والبائع لم تبعض (ش) يعنى ان الصفقة اذا
اتحدت والمشتري أيضاً متحدوا الحصص متعددة والبائع أيضاً متعدد وأولى اذا اتحدت فان
الشفعة لا تبعض ويقال للشفيع المتحد اماناً تأخذ الحصص كلها أو تركها كلها امثال ذلك

أتى به في الثلاثة الايام ثبتت
الشفعة والاسقطت (قوله كتعدد
المشتري على الاصح) وهو مذهب
ابن القاسم في المدونة وانما زاد مع
ذلك قوله على الاصح لقوة مقابلة
بالتبعض لا شهاب ومخنون
واختاره اللخمي والتونسي (قوله
والتشبيه في عدم التبعض والمعنى
كعدم التبعض) المناسب أن
يقول والمعنى إذا تعدد المشتري
فانه لا تتبع بعض الصفقة الخ (قوله
وكان أسقط بعضهم) أي أسقط
حقه من الشفعة قبل أن يأخذ
الباقيون شفعتهم أو غاب بعضهم
قبل الاخذ أيضا وقوله قبل أن
يأخذ الباقيون احترازًا عما لو أخذ
جميعهم بها ثم أسقط بعضهم
للمشتري حصته وقبلها فليس له
الزامها لاحد الشفعاء لان قبوله
لحصة المسقط رضامنه بتبعض
الصفقة (قوله وعليها يكون المؤلف
طوى التأويل الثاني) لا يخفى انه
على هذه النسخة يكون التشبيه
بغير مذكور (قوله تأويلان) في
كونه وفاقا كما قال ابن رشد الصواب
أن قول أشهب بالتخيير تفسير لقول
ابن القاسم أو خلافا كما قال عبد
الحق فاذا علمت ذلك فقول الشارح
فقط لعل الصواب اسقاطها وانها
لم تقع في كلام ابن القاسم لانه على
انباتها لم يأت وفاق بل بينهما خلاف
وعلى اسقاطها فقول ابن القاسم
على المشتري أي ان شاء فلا ينافي
انه يكتبها على الشفيع

أن يكون لثلاثة مع رابع شركة هذا يشارك في دار وهذا يشارك في حانوت وهذا يشارك في
بستان فباع الثلاثة انصاءهم في صفقة واحدة من رجل فقام الشريك وأراد أن يشفع في
بعض المبيع دون بعض فليس له ذلك لانه يبيع على المشتري صفقة واحدة وليس له الاخذ الجميع
أو ترك الجميع الا أن رضي المشتري بالتبعض قال ابن عبد السلام ورضى البائعون أيضا
فقوله وان اتحدت الصفقة أي العقدة بأن كانت واحدة أي والثمن متحد والام تمكن الصفقة
واحدة وقوله وتعددت الحصص وأولى لو اتحدت فالمدار على اتحاد الصفقة (ص) كتعدد
المشتري على الاصح (ش) أي والصفقة واحدة والتشبيه في عدم التبعض والمعنى كعدم
التبعض في حال تعدد المشتري فليس للشفيع الاخذ من البعض دون البعض ومعنى هذه
المسئلة اذا وقع البيع لجماعة في صفقة واحدة وتميز لكل مشتري حصصه وسواء تعدد البائع
أو اتحد فان الشفيع يتخير بين أن يأخذ من الجميع أو يدع الجميع وليس له أن يأخذ من بعض
دون بعض الا أن يرضى من يريد الاخذ منه (ص) وكان أسقط بعضهم (ش) التشبيه في عدم
التبعض والمعنى ان أحد الشفعاء اذا أسقط شفيعه وأراد بعضهم ان يأخذها فانه يقال له اما
أن تترك الحصص كلها أو تأخذها كلها فقوله وكان أسقط بعضهم عطف على كتعدد المشتري
والضمير في بعضهم للشفعاء والضمير في قوله (أو غاب) لبعضهم والمعنى انه اذا كان بعض
الشفعاء غائبًا وبعضهم حاضر أو أراد الحاضر أن يأخذ حصته فقط بالشفعة ويترك الباقي
فليس له ذلك وانما له أن يأخذ الحصص كلها أو يتركها وان قال الشفيع انا آخذ حصتي فاذا
قدم أصحابي فان أخذوا شفعتهم والاخذت لم يكن له ذلك وانما له أن يأخذ الجميع أو يدع فان
سلم فلا تأخذ له مع أصحابهم ان قدموا وله أن يأخذوا الجميع أو يدعوا فان سلموا الا واحد قيل
له اخذ الجميع والادع ولو أخذ الحاضر الجميع ثم قدموا فله ان يدخلوا كلهم معه ان أحبوا
والصغير اذا لم يكن له من يأخذ بالشفعة كالثائب وبلوغه كعدم الغائب (ص) أو أراد
المشتري (ش) الهاء ترجع للتبعض والمعنى ان المشتري اذا قال للشفيع خذ بالشفعة بعض
الحصص وأترك بعضها وأراد التبعض وحده فانه لا يجاب لذلك والقول للشفيع في الاخذ
للكل كما اذا أراد الشفيع التبعض وأبى المشتري فالقول قوله فليخص انه ان أراد الشفيع
والمشتري التبعض عمل به والا فالقول قول من دعا عده فانه في المدونة (ص) ولمن حضر
حصته (ش) أي ولمن قدم حصته لا من كان حاضر الانه من ان يأخذ الجميع وبعبارة ولمن
حضر حصته أي على تقدير أن لو كان حاضر الا حصته على تقدير حضور الجميع فاذا كانت دار
بين أربعة لواحد اثناعشر قيراطا ولا خمسة ولا ثمانية ولا ثلثة ولا ثلثة أيضا باع صاحب
النصف مع حضور صاحب الثمن فاخذ ذلك ثم قدم صاحب الربع فان المأخوذ يقسم بينه وبين
الذي قبله على الثلث والثلثين لصاحب الستة ثمانية ولصاحب الثلاثة أربعة فاذا قدم
الشريك الاخر أخذ من صاحب الثمانية اثنين ومن صاحب الاربعه واحدا انظر أبا الحسن
(ص) وهل العهدة عليه أو على المشتري أو على المشتري فقط (ش) هكذا في بعض النسخ وبه
تصلح المسئلة وأوفي قوله أو على المشتري الاولى للتخيير وأوفي الثانية لتوزيع الخلاف أي هل
عهدة هذا القادم وهي ضمان ذلك المبيع من عيب أو استحفاظ على الشفيع أو على المشتري
فهو مخير كما قال أشهب وقال ابن القاسم انما يكتب عهدة على المشتري الاول فقط وفي بعض
النسخ وهل العهدة عليه أو على المشتري وعليها يكون المؤلف طوى التأويل الثاني أي أو على
المشتري فقط تأويلان ونظا في كلامه منها قوله وهل يوثق بيديه أو يضعهما على الارض
وهذا تأويل واحد والثاني مطوى أي أو لا يفعله ما شيا كما مر وقوله (كغيره) أي كغير من

(قوله وقدم مشاركة الخ) أي حيث كان نصيبهم ما ينقسم عليهم إذا ما لا ينقسم عليهم إلا شفعة فيه على المذهب فالزوجات اللاتي لهن الثمن مع ابن إذا باعت واحدة منهم فإن كان نصيبهن ينقسم عليهم (٣٩٣) قسمة شرعية فالشفعة لبقية الزوجات وإن كان لا ينقسم عليهم كانت الشفعة

للعاصب حيث كان نصيب الولد مع نصيبهن ينقسم قسمة شرعية على الثمن فإن كان جميع النصيبين لا ينقسم على الثمن لم يكن له شفعة (قوله وقدم مشاركة) أي البائع لا الشفيع خلافاً لت (قوله وإن كانت) لجنس فيشمل ما إذا تعددت الأخوات أو بنات الابن اللاتي أدخلتهن المكاف فإن قلت الاخت التي للاب ليست مشاركة في السهم إذ فرض الشقيقة النصف وأما السدس فهو فرض آخر فالجواب أنه لا يكون فرضاً آخر إلا إذا كان مستقلاً كالذي للجد مثلاً لأن كان تكملة الثلثين (قوله ماتت أحدهن عن أولاد) عبارة عب ماتت أحدهن عن بنات وفيه ولعل المراد بقوله باعت إحدى أخوات الميتة أي ما ورثته من الميتة لا من أبي البائع (أقول) الصواب من أبي البائعة ثم وجدت عن بعض شيوخنا ما يفيد (قوله لانهم أقرب) على هذا المراد بالاخت الأقرب (قوله ومثله الخ) الأولى شبهة بقوله أو لا يدخل الاخت من ذوي السهام الخ ويحتمل كفاي شب أن يكون مثلاً وعليه درج بعضهم فانه قال ودخل على غيره أي ودخل الاخت على الأعم والمساواة بالاخت من يرث بالعرض فانه أخص ممن يرث بالعرض ومن يرث بوارثه أسفل فان من يرث بوارثه أعلى أعم منه في تنبيهه كما يدخل الاخت من ذوي السهام على العصبية على الأعم منهم كبيت

حضر من غيبته وهو الحاضر ابتداءً فانه يكتب عهده على المشتري تشبيهه في التأويل الثاني فقط وانما ذكر المؤلف قوله كغيره مع انه معلوم ان الشفيع لا يكتب عهده الا على المشتري ليرتب عليه قوله (ولو اقاله) أي ولو تقابل (البائع) والمشتري من السلعة التي فيها الشفعة فإن الشفيع يكتب عهده على المشتري لان الاقالة في باب الشفعة لغو فليست بيعاً ولا نقضاً وبعبارة وكون الشفيع يكتب عهده على المشتري لا يبنى على أن الاقالة ابتداءً ببيع والالكان له الاخذ بأي بيع شاء ويكتب عهده على من أخذ بيده ولا على أنها نقض للبيع والالم تكن شفعة إذ كانه لم يحصل بيع وأوجب باختیار الثاني أي أنها نقض للبيع لكن في الجملة أي يراعى فيها ذلك ولذا لم يأخذ بأي بيع وانما ثبت لاتهمها على ابطال حق الشفيع بالاقالة وانما يكتب العهدة على المشتري ولو حصلت الاقالة الآن يترك الشفيع الشفعة للمشتري قبل الاقالة فاذا حصلت الاقالة فإقاله الاخذ بالشفعة من البائع ويكتب عهده عليه لانه صار بيعاً حادثاً لان الاقالة بيع واليه الإشارة بقوله (الا أن يسلم قبلها) ولا يلزم من اسقاط شفعته عن المشتري اسقاطها عن البائع لانه لما أسقط الاخت عن المشتري صار شركاً فاذا باع للبائع فله الاخذ منه بالشفعة لانه تجدد ملكه وهذا اذا وقعت الاقالة على الثمن الاول وأما ان رفعت زيادة أو نقص ولم يحصل من الشفيع تسليم للمشتري فانه يأخذ بأي البيعتين شاء اتفاقاً لان الاقالة بزيادة أو نقص بيع قطعاً وقوله (تأويلان) راجع لما قبل الكاف لاقوله ولو اقاله وكلام الشارح فيه نظر (ص) وقدم مشاركة في السهم وان كانت لاب أخذت سدساً (ش) المشهور كافي المدونة ان الشريك الاختص وهو المشارك في السهم يقدم على الشريك الأعم ويختص بالشفعة فاذا مات انسان وترك ورثة كزوجتين وبناتين وأختين لغير أم أو عاصب أو زوجتين وما أشبه ذلك فاذا باعت إحدى الزوجتين أو إحدى الجدتين نصيبها من العقار فان الزوجة أو الجدة تختص بالشفعة دون غيرها لانها هي المشارك في السهم وكذلك اذا باعت إحدى الأختين فان الاخت تختص بالشفعة دون غيرها لانها هي المشارك في السهم وان كان المشارك في السهم أختاً لاب أو بنت ابن أخذت كل منهما السدس فيقدمان على غير المشارك حيث باعت الشقيقة أو البنت قال فيها ومن مات وترك أختاً شقيقة وأختين لاب فاخذت الشقيقة النصف والاختان للاب السدس تكملة الثلثين فباعت إحدى الأختين للاب فان الشفعة بين الاخت التي للاب وبين الشقيقة أذهما أهل سهم واحد ولا دخول لبقية الورثة معهما وعن أشهب ان التي للاب أولى به اللعنى وهذا أحسن ولو كانت التي للاب واحدة فباعت الشقيقة فان التي للاب تختص بنصيبها وانما بالغ على الاخت للاب دون الاخت الشقيقة والأختين للاب اذا باعت احدهما مع انه يتوهم هنا أيضاً عدم دخول الشقيقة على التي للاب لان الشقيقة هي الأصل فلا يتوهم فيها عدم الدخول كفاي الاخت للاب لانها مكملة فهي أضف فلذلك اعتنى بشأن ما ذكره وترك هذا (ص) ودخل على غيره (ش) أي ودخل الاخت من ذوي السهام على غيره كبيت عن بنات ماتت أحدهن عن أولاد فاذا باعت إحدى البنات دخل مع الأخرى أولاد الميتة واذا باع واحد من أولاد الميتة لم يدخل في حصته واحدة من باقي الحالات وانما كان أصحاب الوراثة السفلى أخص لانهم أقرب للميت الثاني ومثله بقوله (ص) كذا في سهم على وارث (ش) أي ليس ذاهمهم كبيت عن ابنتين وعمين باع أحد العمين نصيبه فهو للجميع ولا

عن ثلاثة بنين مات أحدهم عن اثنين فباع أحدهما الخنص أخوه بنصيبه ولا يدخل عياله معه فان باع أحد العيين دخلا مع عمهما
قال في ك ويمكن ان يعهم في قوله ودخل (٣٩٤) على غير بعدم اختصاصه بالوارث كالواشترى ثلاثة دارا ثم مات أحدهم وترك

يختص به العلم (ص) ووارث على موسى لهم (ش) أي ان الوارث يدخل على الموصى لهم بشئ
من العقار فاذا أوصى بالجماعة بثلاث حائطه ومات فباع أحدهم فخصته بين أصحابه والورثة
كلهم فقولوه ووارث يتعين عطفه على فاعل دخل أي على الضمير المستتر فيه أي ودخل ووارث
ولا يصح عطفه على فاعل قدم لان الوارث لا يقدم على الموصى لهم (ص) ثم الوارث ثم الاجنبي
(ش) عطف على مشارك والوارث يشمل من يرث بالفرض ومن يرث بالتعصيب وعليه
فالمراتب ثلاثة المشارك في السهم ثم الوارث ولو عاصبا أي فان لم يوجد المشارك في السهم أخذ
الوارث وسواء صاحب الفرض والعاصب ثم الاجنبي وهذا نحو ما في المدونة وهو خلاف
ما لصاحب الجواهر وابن الحاجب والتوضيح من أن المراتب أربعة المشارك في السهم ثم من
يرث بالفرض غير المشارك في السهم ثم من يرث بالتعصيب ثم الاجنبي فاذا كانت بقعة لرجلين
فمات أحدهما عن زوجتين وعن أختين وعن عمين فاذا باعت إحدى الزوجتين اختصت
الاجنبي باخذ نصيبها فاذا أسقطت فالشفعة للاختين فاذا أسقطتا فالشفعة للعمين فاذا أسقطا
فلا جنبي هذا على أن المراتب أربع وأما على أنها ثلاثة فاذا أسقطت الزوجة كانت الشفعة
للأختين والعين على السواء فاذا أسقطوا حقهم كانت الشفعة للاجنبي والحق أنها ثلاثة كما
ذكره الناصر اللقاني وما في الشارح والتوضيح معترض (ص) وأخذ باي يبيع شاء وعهده عليه
(ش) يعني ان البيع اذا انكر في الشقص فان الشفيع بأخذ باي يبيع شاء وعهده وهي ضمان
الشقص من العيب والاستحقاق على من أخذ ببيعته من المشتريين ويدفع الثمن لمن يبيده
الشقص فان اتفق الثمن فلا إشكال وان اختلف فان كان الاول أكثر كما اذا كان عشرين
مثلا والاخير عشرة فان أخذ بالاول دفع للاخير عشرة ويدفع العشرة الاخرى للاول وان
كان بالعكس دفع له عشرة ويرجع على بائعه بالضمير في عليه راجع الى من أخذ ببيعته ولا
يكتب عهده على من أخذ الشقص من يده ولا على مطلق مشترى وفي كلام الشارح وت
نظر فقولوه وأخذ باي يبيع أي ثمن أي يبيع شاء وظاهره علم الشفيع بالبيع أم لا وفيه للغمي
المدونة بما اذا لم يعلم أو علم وهو غائب وأمان كان حاضرا عالما فائما بأخذ بالخير لان سكوتيه مع
عليه دليل على رضاه بشرط ماعدا الاخير وجزم بالتقييد المذكور ح هنا (ص) ونقض ما بعده
(ش) يعني ان الشفيع اذا أخذ ببيع من البياعات فانه ينقض ما بعده من البياعات ويثبت
ما قبله وسواء اتفقت الأثمان أو اختلفت فان أخذ بالاول نقض الجميع وبالوسط صح ما قبله
ونقض ما بعده وان أخذ بالخير ثبتت البياعات كلها وهذا بخلاف الاستحقاق اذا تداوت له
الاملاك فان المستحق اذا أجاز الاول صح ما بعده من البياعات ونقض ما قبله من البياعات
ان أجاز غير الاول والفرق ان المستحق ملكه ثابت بالاصالة أي ان المالك له بالاصالة فاذا أجاز
تصرف غير الاول صح كل ما بعده لانه مرتب عليه ونقض ما قبله وان الشفيع له أن يأخذ باي
يبيع شاء فاذا أخذ بواحد نقض ما بعده لعدم اخذه به فهو غير محيز له وصح ما قبله لاجازته لاجازة
الذي أخذ به (ص) وله غلته وفي فسخ عقد كرائه تردد (ش) يعني ان غلة الشقص المشتري
لمشتريه الى قيام الشفيع بالاخذ بالشفعة لانه في ضمانه قبل قيام الشفيع والخراج بالضمان
وظاهره ولو علم ان له شفعاء وان يأخذ بالشفعة واذا وجد الشفيع المشتري اكرى الشقص
فهو للشفيع نقض عقد الكراء وليس له ذلك فيه تردد ومشوهد هل الشفعة كالبيع

ورثة فاذا باع أحد الورثة يختص
بقية الورثة بخلاف لو باع أحد
الشركاء فيدخل الاجنبي (قوله)
فخصته بين أصحابه والورثة فان
أسقط الورثة حقهم اختص بقية
الموصى لهم دون الاجنبي (قوله)
وعهده عليه أي يكتبه على من
أخذ ببيعته المفهوم من أخذ (قوله)
وان كان بالعكس أي بان كان
الثاني أكثر والفرض انه أخذ
بالاول وأما لو أخذ بالثاني في
المستثنين فالظاهر وهو انه يدفع
في الاولى عشرة لمن الشقص يبيده
ويدفع في الثانية عشرين لمن الشقص
يبيده (قوله وفي كلام الشارح
وتت نظر) أي لان الشارح
قد قال وعهده على من أخذ
الشفيع الشقص عنه من المشتري
لانه الذي يتناول الثمن من الشفيع
ويسلمه الشقص (قوله وجزم
بالتقييد المذكور هنا) وهو
المذهب كما أفاده بعض وهو في شب
وهو وجيه (قوله ونقض ما بعده)
ومعنى نقضه تراجع الأثمان
(قوله وله غلته) أي التي استغلها
قبل أخذه منه بالشفعة (قوله وفي
فسخ عقد كرائه) أي وفي جواز فسخ
عقد كرائه فوافق النقل (قوله هل
الشفعة كالبيع الخ) أي هل
الاخذ بالشفعة كالبيع أي ان
المشتري باع الشقص للشفيع
ولكن لا بد أن يكون ما بقي من مدة
الكراء لا يزيد على القدر الذي يجوز
تأخيرها اليه ابتداء بالاولى من
قوله في الاجارة عاطفا على ما يجوز

و يبيع دارا لتبعض بعد عام فان زاد على عام اتفق على الفسخ ثم انه على القول بالامضاء تكون الاجرة
ولو بعد الاخذ بالشفعة للمشتري كما أشاره الشارح آخرا وانظر هذا مع ان الغلة لذي الشبهة للحكم وأجيب بان هذا أقوى من ذي

الشبهة التجويزه عدم أخذ الشفيع وانما كان عقد الكراء قبل الحكم كان مانشأ عنه كانه حصل قبل الحكم (قوله والمذهب الخ) وليس المراد ان التردد الثاني هو المذهب فالتردد على حد سواء ولا يلزم من ضعف المبني عليه الذي هو كون الشفعة استحقاقا وضعف المبني كذا أفاده بعض شيوخنا (قوله ما حدث فيه بأمر سماوى) كان نزل عليه مطر فهدمه أو سقط بزلزلة وأما قوله أو ما نقص فأنما حصل فيه تغيير بدون هدم (قوله اذا كان لمصلحة) علم بالشفيع أم لا (٣٩٥)

ملكه لا نأقول لما أخذ الشفيع بالشفعة علم بأن شجرة الامر انه لم يكن تصرف في ملكه (قوله ان لم يحصل هدم ولا بناء) الاولى حذف لا ويقول ما لم يحصل هدم وبناء أى فعل ذلك ما لم يعلم حصولهما معا (قوله وللشفيع النقص) يضم النون وباضاد المجعمة الذى كان مبنيا وهدمه المشتري ولم يعده في بنائه فبأخذه ويدفع جميع الثمن الذى وقع بالشراء مع قيمة البناء قائما فان أعاده في بنائه أو باعه أو أهلكه سقط عن الشفيع ما قابل قيمته من الثمن فيغرم قيمة البناء قائما مع ما قابل قيمة الارض من الثمن وسقط عنه ما قابل قيمة النقص من الثمن ان باعه أو أهلكه وينبغي اعتبار قيمة النقص يوم دخوله في ضمان المشتري (قوله لان المبتاع) تعليل لقوله بقيمة البناء قائما (قوله والاخذ بالشفعة) تعليل في المعنى لقوله يوم الاخذ بالشفعة أى انما قلنا يوم الاخذ بالشفعة لان الاخذ بالشفعة كالاشراء والنقص ينظر لحاله يوم شرائه (قوله وبوضع الخ) تفسير لقوله وللشفيع النقص ومعنى له النقص عند فواته انه يسقط عنه ما يقابله من الثمن (قوله ويسقط عنه) فلو كان الثمن في المثال مائة وقيمة البناء

أو كالاستحقاق والمذهب ان الشفعة بيع وعليه فلا يفسخ لانه باع شيئا مكثري وكرائه من اضافة المصدر لفاعله أى كراء المشتري أو لمفعوله أى كراء الشقص وعلى كل حال المكثري هو المشتري وكراء اسم مصدر بمعنى كراء والتردد هل يتختم الامضاء أو يتخير الشفيع في الامضاء والرد وعلى القول بالفسخ يكون الكراء للشفيع وعلى الآخر يكون للمشتري ومحل التردد اذا كان الكراء وجيبه أو مشاهرة أو حصل التقديفها أو الفسخ من غير تردد (ص) ولا يضمن نقصه (ش) يعنى ان المشتري لا يضمن للشفيع نقص الشقص أى ما حدث فيه بأمر سماوى أو ما نقص بتغير ذات أو سوق أو كان ذلك بفعل المشتري اذا كان لمصلحة فاذا هدم المبتاع الشقص ليمنيه أو لتوسعة فاما أخذه الشفيع مهدوما مع نقصه بكل الثمن وامترك لانه انما تصرف في ملكه قال عياض المالو هدمه المشتري عبثا أو لغير منفعة فيجب ان يكون في ذلك ضامنا لان الخطأ والهدم في أموال الناس سواء انتهى وقوله ولا يضمن نقصه أى ان لم يحصل هدم ولا بناء بدليل ما بعده (ص) فان هدم وبنى فله قيمته قائما وللشفيع النقص (ش) الضمير في هدم وبنى وله للمشتري يعنى ان المشتري اذا هدم الشقص وبناه ثم قام الشفيع فانه يأخذه بالشفعة بقيمة البناء قائما يوم الاخذ بالشفعة لان المبتاع هو الذى أحدث البناء وهو غير متعده والاخذ بالشفعة كالاشراء ويدفع أيضا للمشتري ما يخص العرصه من الثمن الذى دفعه المشتري للبائع ويوضع عن الشفيع ما يقابل النقص من الثمن يوم الشراء بان يقال ما قيمة العرصه بالبناء وما قيمة النقص مهدوما ويض الثمن عليهما ما قابل العرصه من ذلك فانه يدفعه للمشتري وما قابل النقص من ذلك فانه يحيط عنه فان لم يفعل ذلك فلا شفعة له والنقص يضم النون وباضاد المجعمة وبعبارة وللشفيع النقص أى ما يخصه من الثمن فيدفع الشفيع للمشتري من الثمن ما يخص العرصه غير مبنية ويسقط عنه ما يخص النقص من الثمن ويدفع له قيمة البناء قائما وذلك بان يقال ما قيمة النقص فاذا قيل خمسة قيل وما قيمة العرصه بالبناء فاذا قيل خمسة أيضا فقد علم ان للنقص نصف الثمن الذى دفعه المبتاع فيسقط عن الشفيع ما يقابله من الثمن (ص) اما الغيبة شفعه فقاسم وكيله أو قاض عنه أو ترك ليكذب في الثمن أو استحق نصفها (ش) هذه أجوبة للاشياخ عن سؤال مقرر سأل بعض الاشياخ لمجد بن المواز فقال له السائل كيف يمكن احداث بناء في مشاع مع ثبوت الشفعة والحكم بقيمة البناء قائما لان الشفيع اما أن يكون حاضرا ساكنا لم يفتقد أو غائبا فالباني متعدي بنائه فليس له الاقيمة بنائه منقوضا فن الاجوبة ان الامر محمول على ان الشفيع كان غائبا والعقار لشركاء فباع أحدهم حصته لشخص أجنبي وترك الحاضرون الاخذ بالشفعة وطلبوا المقاسمة مع المشتري فقاسم وكيل الغائب عنه أو القاضى بعد الاستقصاء وضرب الاجل وذلك لا يسقط شفعة الغائب فهدم المشتري وبنى ثم قدم الغائب فله الاخذ

قائما ستون مثلا فانه يدفع قيمة البناء قائما وخمسون التى تنوب العرصه فتحصل انه يدفع مائة وعشرة وأما ما يخص النقص من الثمن وهو خمسون لا يطالب بها الشفيع لكون المشتري جعله في البناء (قوله سأل بعض الاشياخ لمجد بن المواز) حيث كان يقرى في جامع عمره ابن العاص سأل بعض المصريين (قوله فقاسمه وكيله الغائب) أى وكيله على التصرف في أمواله كلها لا في خصوص الشقص فقط أى ولم ير الوكيل الاخذ بالشفعة أو وركله على المقاسمة مع شركائه (قوله أو القاضى) أى لانه وكيل الغائب حيث لم يكن له وكيل بان يرفع المشتري للقاضى يطلب القسم وقسمه على الغائب جائز أى قاسم على ان المشتري شرى بالغائب لا على ان الغائب وجبت له الشفعة اذ لو

بالشفعة ويدفع قيمة بناء المشتري قائما لانه غير متعدو كون قسمه القاضي عن الغائب
لا تسقط شفعة واضع حيث لم يكن مذهبه يرى ان القسمه تسقط الشفعة وظاهر كلام
المؤلف انه لا فرق بين ان يكون الوكيل مخصوصا أو مفوضا ويؤخذ من كلام أبي الحسن
أن مقاسمة المفوض تسقط شفعة موكله لانه تنزل منزلة موكله ومن الاجوبة أن يترك
الشفيع شفعة لاخبار من أخبره بكثره الثمن فلما بنى وهدم المشتري تبين الكذب في الثمن
فانه يستمر على شفعة ويدفع للمشتري قيمة البناء قائما والكاذب غير المشتري والافله
قيمة بناءه منقوضا وبعبارة الكذب في الثمن أى شأن الثمن وذلك صادق بان يحصل الكذب
في زيادته أو في عدم وقوع العقد عليه بان يقول حصل الشقص بهمة بلا ثواب وينبغي ان
يكون الكذب في المشتري بالفتح أو الكسر أو انفراده كالكذب في الثمن ومن الاجوبة
ان المشتري اشترى الدار كلها فهدم وبني ثم استحق شخص نصفها مثلا ثم أخذ النصف
الاخر بالشفعة فانه يدفع للمشتري قيمة بناءه قائما لان المشتري غير متعد (ص) وحط ما حط
لعيب أوله به ان حط عادة أو أشبهه الثمن بعده (ش) يعنى ان الشفيع اذا أخذ الشقص
بالشفعة فانه يحط عنه من الثمن الذى دفعه المشتري للبائع مقدار ما حطه البائع عن المشتري
من الثمن لاجل العيب الذى اطلع عليه المشتري في الشقص وكذلك يحط عن الشفيع ما حطه
البائع عن المشتري مما جرت العادة بحطية من الثمن بين الناس وكذلك يحط عن الشفيع
ما حطه البائع عن المشتري من الثمن تبرعا من غير عادة اذا كان الباقي بعد الحطية يشبهه ان
يكون ثمن الشقص وأعاد اللام في قوله أوله به ليرجع الشرط لما بعدها وقوله أو أشبهه مفهوم ان
حط عادة أى أولم يحط عادة أو أشبهه ان يكون الباقي غنا فلا يلزم شبهه كون الباقي غنا لا يحط شئ
(ص) وان استحق الثمن أو رد عيب بعدها رجع البائع بقيمة شقصه ولو كان الثمن مثليا الا
النقد فثله ولم ينتقص ما بين الشفيع والمشتري (ش) يعنى ان الثمن الذى دفعه المشتري للبائع
في الشقص ووقع البيع على عينه وهو مقوم أو مثلى من غير النقد اذا استحق من يد البائع بعد
الاخذ بالشفعة بقيمة المقوم أو بمثل المثلى كما هو أورد البائع على المشتري لاجل عيب ظهر
به بعد الاخذ بالشفعة فان البائع يرجع على المشتري بقيمة شقصه الذى خرج من يده لان
الشقص وبذله خرجه من يد البائع فاستحق الرجوع بقيمة شقصه لاجل انتقاض البيع بين
البائع والمشتري ولم ينتقص ما بين الشفيع والمشتري بل يكون للمشتري ما أخذ من الشفيع
وهو مثل الثمن ان كان مثليا وقيمته ان لم يكن كذلك وقولنا من غير النقد احتراز عما اذا كان
الثمن الذى استحق من يد البائع أوردته على المشتري لاجل عيب ظهر به نقد اذ هبا أو فضة
مسكو كافان البائع يرجع على المشتري بمثله وسواء كان ذلك قبل الاخذ بالشفعة أو بعده لانه
لا يتعين وقولنا ووقع البيع على عينه احتراز عما اذا لم يقع البيع على عين الثمن فانه يرجع بمثله
ولو مقوما ولا يرجع بقيمة شقصه وهذه المسئلة من افراد قوله وفي عرض بعرض بما خرج من
يده أو قيمته أى ان فات وقد فات هنا باخذه بالشفعة وتقدم ان المراد بالعرض ما قابل النقض
المسكوك فالمثلى حكمه حكم العرض لا النقد ولذا بالغ على المثلى وقوله ولم ينتقص الخ لكن ينبغي
ان يرجع الشفيع على المشتري بارش العيب لانه دفع له قيمة العبد سلميافتين انه معيب وقيل
ينتقص ما بين الشفيع والمشتري وعليه فيرجع المشتري على الشفيع بمثل ما دفعه في الشقص
وهو قيمته (ص) وان وقع قبلها بطالت (ش) يعنى لو وقع الاستحقاق في الثمن أو الرد فيه بعيب
قبل ان يأخذ الشفيع بالشفعة فانها تبطل أى لا شفعة له لا انتقاض البيع حيث تدبى البائع
والمشتري والشفعة فرع صحة الملك ما لم يكن الثمن نقدا كما هو (ص) وان اختلفا في الثمن

علم لم يجزله ان يقسم عليه اذ لو جاز
لماتقر له شفعة اذا قدم وان كان
ظاهرا عبارة الشارح العموم (قوله
وكذا يحط الخ) حله عجب وتبعه
عجب بخلافه فيرجع له لانه منسوب
لمن شرح المدونة فقال أو أشبهه
الثمن الخ أو لتوسع الخلاف على
قول كقوله فيما مضى بطلقة بآنية
أو اثنتين وبعنى الواو على قول آخر
بان يكون ما بقى بعد الحطية يشبه
أن يكون غنا ولو قال عقب عادة
وفيها أيضا ان أشبهه الثمن بعده وهل
خلاف تأويلان لكان أحسن ولو
أراد الانتصار على التوفيق على
ما قال العلامة أبو الحسن لقال
أو بهمة ان أشبهه الثمن بعده قاله
العلامة الاجهوري نفعا الله به
ويمكن جعل أوفى قوله أو أشبهه بمعنى
الواو كما قال ونكون نفسية
وتكون اشارة للخلاف وهو راجع
لقوله رجه الله تعالى أوله به اه
(قوله ولو كان الثمن مثليا) أى أو
نقد غير مسكوك (قوله ولم ينتقص
الخ) ظاهره ولو كان قيمة الشقص
تزيد على قيمة الثمن كثيرا أو انقص
هنا كذلك لان هذا أمر طرأ

(قوله بيمين فيما يشبهه) أن يكون ثمننا عند جميع الناس وسواء أشبه الشفيع أم لا فان نكل فالقول للشفيع بيمين و يأخذ بما ادعى فان نكل فلا يأخذ إلا بما ادعى المشتري (قوله فانه لا يخلف على الاشهر) ومقابله يخلف كما في شب ولا عين عليه أي حيث لم يحقق عليه الشفيع الدعوى وأما لو تحقق عليه الدعوى فيخلف كالتي قبلها سواء بسواء (قوله فالقول قول الشفيع) أي بيمين فان نكل فلا يأخذ إلا بما ادعى المشتري اه ثم ان ذلك يقتضي ان قول المصنف تمثيل لا تشبيه فيما في أول العبارة ان لم يلاحظ التشبيه بين العام والخاص (قوله نفي الشبه الذي يدعيه غيره) أي ان الشبه الذي جرت به (٣٩٧) العادة بين الناس زيادة على المعتاد خمسة ذنانير

مثلا فادعى هو عشرين فهى ليست مشبهة بدعوى الناس وعادتهم وتشبه ان يكون رادها لان الكبراء يريدون سوا غ مقصودهم ولو بشئ كثير (قوله أولا شركة الخ) هذان في كونه تمثيلا (قوله لان دعواه مشبهة) أي دعواه من حيث كونه كبريرا مشبهة بقتب قوله فيما تقدم ان الكبراء يريدون الكثير (قوله وبعبارة المراد بالوسط القيمة) هذا هو المعتبر كما يعلم من النقل (قوله ما لم ترد) فان زادت على دعوى الشفيع فللشفيع الاخذ بدعوى المشتري وان نقصت عن دعوى الشفيع فالشفعة بما يدعيه الشفيع (قوله في الاخذ بما ادعى) المشتري لانه الذي أقر به وادعى ان البائع ظلمه في الزائد على المائة أو بما أدى به لان المشتري يقول انما خلصت الشقة بمائة المائة الثانية فصرت كأنى ابتعدت الشراء بمائتين وهذا ان القولان متساويان (قوله ولكنه ما تمه) أي لكن الشارح ما تمه كلام المتن ويحتمل لكن المصنف ما تمه فرع الشارح ويتعين الثاني لانه في الواقع ان المصنف لم يتم فرع الشارح قال في ك وجد عندى ما نصه واذا ادعى المشتري بمائة والبائع بمائتين وقلنا يأخذ الشفيع بما أدى المشتري

فالقول للمشتري بيمين فيما يشبهه (ش) يعنى ان المشتري اذا تنازع مع الشفيع في قدر الثمن الذي وقع به البيع في الشقة فالقول في ذلك قول المشتري بيمينه لانه مدعى عليه وهذا اذا أتى بما يشبهه أن يكون ثمن الشقة وانما يخلف المشتري حيث أشبهه ان حقق الشفيع عليه الدعوى بان يقول له أنا كنت حاضر البيع وان الثمن أقل مما قلت فان لم يحقق عليه الدعوى فانه لا يخلف على الاشهر كما في الشامل الا اذا كان منهما وقوله (ص) ككبير يرغب في مجاوره (ش) تشبيهه في ان القول قول المشتري والمعنى ان الملك أو القاضي اذا رغب في دار مجاورة لداره فاشترى منها لموسع بها بيته وما أشبهه ذلك فان القول قوله فيما اشتراها به اذا أتى بما يشبهه ما يمكن ان يزيد فيها ولا عين عليه فان لم يأت بما يشبهه فالقول قول الشفيع فيما يشبهه وبعبارة تشبيهه بما قبله في قبول قوله وان لم يأت بما يشبهه لانه اذا أتى بما يشبهه دخل في الاول فان قيل كيف يقول ان القول قوله وان لم يأت بما يشبهه مع انه في المدونة قيد قبول قوله بما اذا أتى بما يشبهه فالجواب ان الغرض هنا نفي الشبه الذي يدعيه غيره لا نفيه مطلقا بل لا بد أن يكون ما يدعيه مما يمكن أن يزيد فيها كما فسر به اللخمي كلام المدونة ويصح أن يكون قوله ككبير الخ تمثيلا لدعوى الشبهه يعنى ان الكبير الذي يرغب في الدار المجاورة له اذا اشترى شقة صاله فيه شركة أو لا شركة فيه فانه يقبل قوله في الثمن لان دعواه مشبهة (ص) والا فالشفيع (ش) أي وان لم يأت المشتري بما يشبهه فالقول قول الشفيع اذا أتى بما يشبهه يدل عليه قوله (ص) فان لم يشبهها حلفا وورد الى الوسط (ش) أي وان لم يأت واحد منهما بما يشبهه فانهما يتحالفان ويرد الشقة الى ثمن وسط له فيما أخذه ويقضى للعالف على التاكل وبعبارة المراد بالوسط قيمة الشقة يوم البيع ما لم ترد على دعوى المشتري وما لم تنقص عن دعوى الشفيع كذا ينبغي (ص) وان نكل مشتري في الاخذ بما ادعى أو أدى قولان (ش) هذه المسئلة مستقلة تنازع فيها البائع والمشتري في قدر الثمن بان قال البائع بعث بعشرة مثلا وقال المشتري بل بخمسة وتوجهت الجين على المشتري من دعوى البائع فنكل عنها وحلف البائع وأخذ العشرة ثم قام الشفيع بأخذ بالشقة فقهل يأخذها بما ادعى به المشتري وهو الخمسة أو بما أدى للبائع وهو العشرة في ذلك قولان والقرينة على ان التنازع بين البائع والمشتري لا بين الشفيع والمشتري قوله في الاخذ بما ادعى أو أدى اذ لا يتصور ذلك في التنازع بين الشفيع والمشتري وفرع الشارح هو المتن ولكنه ما تمه (ص) وان ابتاع أرضا برزعه الا خضر فاستحق نصفها فقط واستشفع بطل البيع في نصف الزرع لبقائه بالأرض (ش) يعنى ان من ابتاع أرضا برزعه الا خضر ثم استحق شخص نصف الأرض دون الزرع وهو مراده بقوله فقط فان أخذ هذا المستحق النصف الثاني بالشفعة فانه يرجع الزرع كله للبائع وعليه للمستحق

للبيع وهو المائتان فيكتب الشفيع هذه المائة على المشتري والاخرى على البائع وفائدته انه اذا استحق الشقة يرجع على البائع بالمائة ثم يرجع البائع على المشتري وتظهر الفائدة حيث تدعى فلس أو غيبة (قوله وان ابتاع أرضا برزعه الا خضر) أي لم يبلغ حل البيع (قوله فقط) لا الزرع فقوله فقط راجع للهاء من قوله نصفها أي الأرض فقط لا للنصف لانه لا يحتزله فهو راجع للمضاف اليه لا للمضاف (قوله بطل البيع في نصف الزرع) وبطل أيضا في نصف الأرض المستحق وسكت عنه لوضوحه وخلفاء بطلان البيع في نصف الزرع بينه بالتعليل بقوله لبقائه بالأرض (قوله فانه يرجع الزرع كله للبائع) أي على ان الشفعة استحقاق وسبأني ان هذا ضعيف

(قوله اذا استحققت) أي عليه اذا استحق وأما اذا فات الابان فلا يلزمه كراء النصف (قوله و يبطل البيع في نصف الزرع) ظاهره انه لا يبطل في النصف الثاني فينا في قوله قبل (٣٩٨) فانه يرجع الزرع كله للبائع ولكن هذا الاخير هو المعتمد (قوله وقد علمت) أي لانك

قد علمت الخ (قوله لو كان يابساً) أي لو وقع عليه البيع وهو يابس (قوله وكذا الخ) فان قلت مقتضى قوله فيما مضى ومضى بيع حب أفرق قيل بلسه بقبضه ان بيعه قبل الافراك لا يغني بقبضه ولا بيبسه قلت يقيد بما اذا بيع مفرداً وأما لو بيع بارضه ثم استحققت الارض بعد ما يبس فان بيعه ماض نظراً لوقت الاستحقاق فكان البيع اغماً وقع وقته (قوله فانه يتعين الرد الخ) فيه نظراً لان الارض من المثل في لان المستحق شائع ولا يحرم في ذلك التسليم بالاقول (قوله فالجواب الخ) لا يخفى ان هذا الجواب يرده كلام المصنف الآتي فالاحسن الجواب بان المراد بقوله واستشفع أي استحق الاخذ بالشفعة الا انه أخذ حقيقة (قوله لان الزرع لاشفعة فيه) لتعيل لقوله فقط (قوله ولم يخيره في الجوائح) أي بل أوجب عليه التسليم بما بقى بعد الجائحة ولو قليلاً (قوله والراجح انه للمشتري) ولا كراء على هذا المشتري للنصف الذي فيه زرعه وأخذ بالشفعة ولو كان الابان باقياً (قوله انظر نصه) عبارة الشيخ عبد الرحمن قوله وخير الشفيع أي فاذا استشفع فاعماله الشفعة في نصف الارض وأما نصف الزرع فلا شفعة له فيه قال عياض والصواب أن يتسكن المشتري بنصف الزرع المقابل لنصف الشفعة لانه لم ينتقص

كراء النصف المستحق من الارض دون ما أخذ بالشفعة اذا استحققت في ابان الزراعة و يبطل البيع في نصف الزرع الكائن في نصف الارض المستحق لاجل بقائه بالأرض وقد علمت ان الزرع الاخضر لا يجوز بيعه منفرداً عن الارض على السواء لكن البطلان لا يتقيد بالاستشفاع كما هو همه كلام المؤلف كما يأتي بيانه ومفهوماً الاخضر أنه لو كان يابس لم يكن الحكم كذلك وهو كذلك المحبة البيع في الزرع حينئذ استقلالاً وكذا ان لم يحصل الاستحقاق حتى يبس ومفهوماً النصف انه لو استحق جاهها فانه يتعين الرد كما مر في باب الخيار فان قيل البيع يبطل في نصف الزرع سواء استشفع أم لا فلم صرح بقوله واستشفع فالجواب انه صرح به لئلا يتوهم انه اذا استشفع يبطل البيع في الزرع جميعه كما هو ظاهر المدونة فبين انه اذا استشفع يبطل في نصف الزرع خاصة كما حلت عليه المدونة ثم شبه في البطلان قوله (ص) كشتري قطعة من حنجان بازاء حنجان ليتوصل له من حنجان مشترى ثم استحق حنجان المشتري (ش) والمعنى ان من اشترى قطعة من حنجان رجل بازاء حنجان ليتوصل الى هذه القطعة المشتراة من حنجان أي من حنجان المشتري وليس لها امر الا منه ثم استحق حنجان المشتري فان البيع ينفسخ في القطعة المشتراة لبقائها بلا ممر يتوصل لها منه ويصح في قوله كشتري قطعة الاضافة والتنوين وقوله له أي للشيء المشتري وفي بعض النسخ بدل المشتري البائع وهو غير صواب لانه اذا استحق حنجان البائع فلا يتوهم في نقض البيع قولاً واحداً سواء اشترى القطعة على الصورة التي ذكرها أو غيرها لان من جهة حنجان البائع القطعة المبتاعة (ص) ورد البائع نصف الثمن وله نصف الزرع وخير الشفيع أولاً بين أن يشفع أو لا فيخير المبتاع في رد ما بقى (ش) نعم بهذا الكلام على مسألة الارض المبيعة بزرها الاخضر والمعنى أن البائع يرد على المشتري نصف الثمن لان الارض لما استحق نصفها يبطل البيع في النصف المستحق ويبطل أيضاً في نصف الزرع الكائن فيه لبقائه بلا أرض وهو للبائع وحينئذ يخير الشفيع قبل المشتري وهو مراده بقوله أولاً بين أن يأخذ النصف الثاني من الارض فقط أي دون الزرع بالشفعة أولاً لان الزرع لاشفعة فيه ولو بيع مع أرضه كما مر فان أخذ بالشفعة فلا كلام وصارت كلها للمستحق وصار الزرع كله للبائع على قول مرجوح كما يأتي وصار الثمن كله للمشتري وان لم يأخذ بالشفعة فان المشتري يخير في رد ما بقى في يده من الصفقة وهو النصف الآخر وبأخذ جميع ثمنه لانه قد استحق من صفقته ماله بالوعليه فيه ضرراً وتيساراً بنصف الارض ونصف الزرع ويرجع بنصف الثمن قال ابن ناجي خير ابن القاسم هنا ولم يخيره في الجوائح لانه من فعل الله والاستحقاق والعيوب من فعل البائع لانه أدخل المبتاع في ذلك فافترق الحكم فيهما وبعبارة ولم يبين لمن يكون الزرع الذي في نصف الارض المأخوذة بالشفعة حيث أخذها ومقتضى ما قدمه المؤلف من التعليل انه يكون كله للبائع لطلان البيع فيه أيضاً لبقائه بلا أرض وهو قول مرجوح والراجح انه للمشتري كما يفيد كلام الشيخ عبد الرحمن انظر نصه ولم يحرج ذكر القسمة فيما سبق في قوله عقارات ان انقسم ناسب ان يعقب باب الشفعة باب القسمة فقال

* (باب ذكر فيه القسمة وأنواعها والمقسوم لهم والمقسوم عليهم وغير ذلك

من فروعها وما يتعلق بذلك جميعه) *

به البيع اذا اخذ بالشفعة كبيع مبتدأ وعليه حلوا مذهب المدونة اه أبو الحسن بنصه انتهى وأقول ظاهر هذا تعين قال أخذه هذا النصف مع انه اذا لم يأخذ بالشفعة في الارض يخير المشتري فتدبر * (باب القسمة) * (قوله وأنواعها) عطف نفسه على ان المراد بالقسمة أنواعها وغير ذلك ولم يحمله على حقيقة لان المصنف لم يذكر تعريفاً شاملاً لأنواعها (قوله والمقسوم لهم) سبأني بذلك كره في قوله ولا يجمع بين عاصمين (قوله وما يتعلق بذلك جميعه) الظاهر ان ذلك يرجع لقوله من فروعها

(قوله قاسمه المال الخ) الالفاظ الثلاثة بمعنى واحد وهو انه نصار يف المادة وقوله والمال أى الموروث فهو عين المعطوف عليه وقوله وقال في المغرب بالغين المججمة كتاب في اللغة (قوله لانها في الميراث والمال) أى فأنث باعتبار متعلقها ولورجع الضمير للقسمه لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى المقسوم اسكان أقرب (قوله القسم بالفتح قسم القسام) أى مصدر قسم القسام المال (قوله وعين الخ) عطف مرادف وقوله ومنه القسم أى ومن جزئيات القسم من حيث هو القسم بين النساء (قوله تصرف فيه) أى المشاع وقوله بقرعة أو تراض متعلق بقوله تصيير أى تصديره معينا بسبب قرعة وقوله ولو كان غائباً دفعاً لما يتوهم من أنه لا يجوز لكونه غائباً فيكون مجعولاً حاله فلا يجوز قسمه ما عليه (قوله نقله الشيخ) أى دخول قسم ما على مدينه في قسمه التراضى وقوله ورواه أى روى ما ذكر لافى مطلق ما على مدين بل في طعام سلم وهو اده بالشيخ ابن أبى زيد وقوله في طعام سلم تقدم فى باب الصلح ما يفيد منعه وقوله احتز به عن المشاع فى ملك مالك كالأوصى بعدد من شياهم ومات الكل ولم يبق الا هذا العذر فلا يقال لذلك قسمه وقوله معينا أخرجه بما اذا صيره غير معين أى ما اذا صار المشاع غير معين لا يخفى ما فى هذا من التهاق وقوله متعلق بمشاع أى تعلق الصفة بالموصوف فلا ينافى انه فى المعنى متعلق بمحذوف التعلق الاصطلاحي والتقدير تصيير مشاع كائن من مملوك مالكين فهذا المشاع بعض مملوك المالكين أى بعض الهيئته الاجتماعية وقوله تقديره أى تقدير الحال ويكون المعنى تصيير مشاع كائن (٣٩٩) من مملوك كائن معينا حال كونه تصيير معينا

بأى اختصاص كان أى كان بوجه القرعة أو بغيرها ولو كان ذلك باختصاص تصرف وفيه ان الاختصاص ليس سبباً فى صيرورته معينا بل السبب القسمه والاختصاص يحصل بعدها ولذلك قال ابن عرفة بقرعة أو تراض اشارة الى ان التعيين انما يكون بالقرعة والتراضى ثم انه يبحث فيه من وجه آخر وهو أنه اذا كان قوله بقرعة أو تراض متعلقاً بتصيير فلا تصح المبالغة لان شرطها دخولها فيما قبلها ولم تدخل (قوله ينقسم الى مكمل وموزون) أى ومعدود وهذه مثليات وقوله كرمابع محال القسمه أى وهو المقسوم وقوله

قال الجوهرى قاسمه المال وتقاسماه واقتساماه بينهما والاسم القسمه مؤنثة وانما ذكر فى قوله تعالى فازرقوهم منه بعد قوله واذا حضر القسمه لانها فى الميراث والمال وقال فى المغرب القسم بالفتح قسم القسام المال بين الشركاء فرقه بينهم وعين أنصباهم ومنه القسم بين النساء والقسم بالكسر النصيب وحدها بن عرفة فقال القسمه تصيير مشاع من مملوك مالكين معينا ولو باختصاص تصرف فيه بقرعة أو تراض فيدخل قسم ما على مدين ولو كان غائباً نقله الشيخ عن ابن جبيب ورواه ابن سهل فى طعام سلم الخ فقوله من مملوك مالكين احتز به من تعيين المشاع فى ملك مالك وفى بعض نسخ ابن عرفة فأكثر وبه يصير تعريفه جامعاً وقوله معينا أخرجه بما اذا صيره غير معين وقوله من مملوك متعلق بمشاع ومعينا مفعول ثان لقوله تصيير والاول المضاف اليه وأخرجه بما اذا صيره غير معين كإمرو وقوله ولو باختصاص تصرف فيه جملة معطوفة على حال مقدرة قبلها تقديره صيره باختصاص أى اختصاص كان ولو باختصاص تصرف ولما كانت القسمه تنقسم الى ثلاثة أقسام مهايأة وتراض وقرعة والمقسوم ينقسم الى مكمل وموزون والى عقار وعروض ذكر ما يعبر بحال القسمه لانها قدر مشترك بين هذه الاصناف والانواع فرادى رسمه قوله ولو باختصاص تصرف أى سواء كان التعيين بكيل أو وزن ولو كان بتصرف أى ولو كان تعيين كل شئ يختص بالتصرف فى المشاع المعين ولم يذكر الشيخ الثالث وهو المهايأة قلت بل ذكره وهو معنى قوله باختصاص

لانها أى القسمه وقوله قدر مشترك أى انها توجد فى هذه الاصناف أى وليس المراد ظاهر اللفظ لان تلك الاصناف والانواع ليست جزئيات للقسمه وقوله فرادى رسمه لا يخفى ان الزيادة فى الرسم انما هى متعلقة بكون القسمه تنقسم الى ثلاثة أقسام لانها متعلقة بالمقسوم فلا يظهر ما قاله الشارح بعاصحاب الحدود وقوله والانواع عطف مرادف أى ان الاصناف والانواع واحد فى المقام وقوله أى سواء كان التعيين بكيل أو وزن لا يخفى ان هذا خلاف تصريح المصنف بقوله بقرعة أو تراض ويخالف ما تقدم له من الحالية وقوله أى ولو كان تعيين كل شئ يختص لا يخفى ان هذا ليس مدلول العبارة بل مدلولها أى هذا اذا كان تصيير المشاع معينا بقرعة أو تراض بل ولو كان تعيينه باختصاص تصرف وقوله فى المشاع المعين أى الذى صار معينا ثم لا يخفى ان فى قسمه المهايأة لم يكن التصرف فى المشاع بل فى الجميع وأقول لك ان هذه العبارة المتعلقة بتفسير التعريف انما هى عبارة الرصاع شارح الحدود لابن عرفة (قوله ولم يذكر الخ) لا يخفى انه لا حاجة ليراد ذلك من أصله لانه لا يتوهم وقوله وهو منتهى الغاية يقتضى ان فى الغاية امتداد وليس كذلك والجواب ان الاضافة للبيان وقوله فتصير أى القسمه ذمة بذمة أى محتوية على يسع ما فى ذمة أى فزيد مثلاً باع ما فى ذمة عمر وبما نصاحبه خال فى ذمة بكر ففیه يسع دين بدين وقوله وليقسمه ما على كل واحد أى اذا كان غير طعام قبل قبضه لان كان طعاماً قبل قبضه فلا يجوز على ما تقدم فى باب الصلح وقوله لم يجوز لورثته ان يقسموا ظاهر كلامه أولاً لان محل عدم الجواز اذا كان بتراض بان تقول لنا على زيد ما ثمان أنت يا زيد تأخذ ما ثمان وأنا كذلك وثمرة ذلك انه اذا قبض واحد منهما ما ثمان فانه

يختص بها أو ما بقرعة فيجوز سياقي عن قريب ما يفيد الخلاف في ذلك واعلم ان قضية كون ما قاله ابن عرفة مخالفا للمذهب ان مراده بالمدين الجنس الصادق بالمتعدد وهو يناقض قوله ومن المعلوم الخ وذلك لان قوله ومن المعلوم تعليل لقوله ويدخل فيه أي التراضي لاني القرعة قسم ماعلى مدين واحد لانه لا يعقل القسم بالقرعة فيما على مدين واحد حيث اتحد الاجل والحاصل ان قسمه القرعة تعقل فيما كان على مدينين أو مدين وكان الاجل متعددا لان كان الاجل واحد وهذا كله بالنظر للعقل والجواز وعدمه شيء آخر فتأمل ولم أروا احدا من الاشياخ أفصح عن تلك العبارة ولعل ما قلنا يقبل والامر لله تعالى (واقول) بعد ذلك كله يتعين أن يراد بالمدين في كلام ابن عرفة المدين الواحد وقوله أي حقيقة القسمة وطبيعتها اشارة الى أن ال في القسمة للحقيقة والطبيعة وعطف الطبيعة على الحقيقة مرادف وقوله مرادفة لاضافة الخ تسامح لان الحقيقة ليست هي الاقسام الثلاثة بل صادقة عليهما من صدق الكل على جزئياته (قوله وتهاون) بالنون والمشتاة التحية مع الضم فيهما (٤٠٠) والهمز لان كل واحد هنا صاحبه بما دفع له أو بما هيأ له وجهزه ويقرأ بالياء الموحدة المكسورة والياء المشناة

تصرف وهو منتهى الغاية وقوله ويدخل فيه أي في التراضي قسم ماعلى مدين الخ هذا خلاف المذهب والمذهب ما ذكره في المسدونه بقوله وان ترك ذينا على رجال لم يجز للورثة ان يقسموا الرجال فتصير ذمة بذمة وليقسموا ماعلى كل واحد انتهى ومن المعلوم ان القسمة بالقرعة لا تدخل فيما على مدين واحد ولعل الشيخ رأى ان الرسم يعم المشهور وغيره وأشار المؤلف الى الاولى منها وهي قسمة المنافع بقوله (ص) القسمة تهاون في زمن (ش) أي حقيقة القسمة وطبيعتها مرادفة وقرعة وتهاون فيقال مهانة لان كل واحد هنا صاحبه بما دفعه له ومهاياة لان كل واحد هيأ له ودفعه اليه ويقال بالياء لان كل واحد وهب لصاحبه الاستمتاع بحقه في ذلك الشيء مدة معلومة وقال ابن عرفة وقسمة المهاياة هي اختصاص كل شريك بمشترك فيه عن شريكه زمانا معينان متحد أو متعدد وتجوز في نفس منفعة لاني غلته انتهى وحاصله انه لا بد فيها من تعيين الزمن اتحد المقسوم بينهما كعبد أو تعدد كعبدتين بينهما قال كل صاحبه يخدمني أنا يوم أو شهر أو أنت كذلك فان ذلك من المهاياة وكانها اجارة فلا تدخل قسمة منفعة عبدتين على ان كل واحد يخدمه عبد حيث لم يقيد ابر من معين وطريقه ابن الحاجب وابن رشد انه لا يشترط في المهاياة تعيين الزمان ونص ابن الحاجب المهاياة لازمة ان حددت زمن معين سواء كانت في شيء واحد أو متعدد وغير لازمة كدارين أخذ كل واحد منهما دارا يسكنها من غير تعيين زمن فليس كل واحد منهما ان يحل متى شاء انتهى بالمعنى فيجتمعل ان يكون المؤلف أشار له ذابل هو الظاهر من كلامه اذ قوله في زمن يشمل المعين وغيره وقوله تخدمه عبد شهر الخ مثال لاحد النوعين والظن بالمؤلف أنه لا يعدل عما لابن الحاجب حيث ارتضى كلامه في توضيحه ثم ان ابن عرفة أشار لتعقب كلام ابن الحاجب فقال وقول عياض هي ضربان مقاسمة الزمان ومقاسمة الاعيان يوههم عرو الثاني عن الزمان وليس كذلك (ص) تخدمه عبد شهر أو سكنى دار سنين (ش) أي تخدمه عبد مشترك بين اثنين يخدم هذا شهر وهذا شهر أو كذلك ركوب الدابة فالكاف مدخلة لغير الخدمة ولما قارب الشهر وكذلك تجوز قسمة التهاون في سكنى الدار لهذا سنين ولهذا سنين ومثل الدار التهاون في زراعة الارض حيث كانت مأمنة بما يجوز فيه النقد والتشبيه في قوله (كالاجارة)

تحت كذا في عبارة بعض الشراح والحاصل انه يقرأ بالنون ويقرأ بالياء وعلى كل حال الهمز في الآخر ويقرأ بالياء المكسورة والياء المشناة من تحت الا أنه يعترض جعل الاخير من وهب بأن قياسه أن يجعل من هابي بالهاء والياء الموحدة والياء المشناة من تحت وقوله ودفعه له عطف تفسير وقوله عن شريكه متعلق بقوله اختصاص (قوله من متحد الخ) ببيان لقوله مشترك فيه (قوله من متحد) كان يقول اشريكه يخدمه عبدان يقول يخدمك شهرا وأنا شهر أو يوافق على ذلك وقوله أو متعدد بان يقول له سعيد يخدمك شهرين وبكر يخدمني كذلك وقوله وتجوز في نفس منفعة أي كاصورنا وقوله لاني غلته أي كان يقول له يخرج زيد بواجر نفسه في قطع الخطب يوما يأتي لي بما يخصه في ذلك اليوم من الاجرة ويؤجر نفسه في يوم آخر وفي قطع الخطب ويأتي لك بما

يخصه في ذلك اليوم من الاجرة لما في ذلك من الغبن لانه يجوز ان تكثر أجرته في يوم دون يوم فتدبر (قوله في وكانها اجارة) أي أجر زيد عبده لصاحبه في مقابلة ما لصاحبه في العبد الذي يخدم زيدا (قوله مثال لاحد النوعين) أي وهو المعين (قوله أشار لتعقب كلام ابن الحاجب) أي لان عياضا موافق لابن الحاجب فياورد على عياض من الاعتراض يرد على ابن الحاجب وقوله مقاسمة الزمان كعبد العبد يخدمك شهر أو يخدمني شهر وقوله ومقاسمة الاعيان يخدمك سعيدوزيد يخدمني ولم يعينناز من الكل واعلم ان محل الخلاف في المتعدد وأما المتحد فلا بد من تعيين الزمن فيه والافسدت (قوله ولما قارب الشهر) في كلام غيره الشهر فقط (قوله ولهذا سنين) ظاهره ولو كثرت (قوله بما يجوز فيه النقد) بيان للمأمنة أي من ذكرنا يجوز النقد فيه بان تكون الارض مأمنة فيجوز اتهاون فيها ولو عشر سنين بل أكثر فيجوز لاحدهما أن يزرع أكثر من عشر سنين والاخر كذلك وهذا في المأمنة وأما غيرهما فالظاهر عدم الجواز ولو في السنة الواحدة كما نقله بعض شيوخنا عن بعض شيوخه

(قوله وفي تعيين المدة) أي المدة المتعلقة بالقبض لا المدة المستوفى فيها المنفعة (قوله تقبض بعد سنين) الصواب بعد سنة والحاصل ان قسمة المهايأة قسمة منافع وأما المراضاة والقرعة فقسمة رقاب ولكن يفهم من قوله كالأجارة ان قسمة المهايأة انما تكون بتراض وهو كذلك ولا ينافيه جعل قسمة المراضاة قسما لها لانها باعتبار تعلقها بملك الذات والمهايأة متعلقة بملك المنافع (قوله لان الغلة لا تنضب) أمالو كانت تنضب فيجوز (قوله ويستثنى الخ) أي فالمراد بالغلة ما يشمل اللبن (قوله بعد تقويم وتعديل) عطف مغاير فالتعديل كما اذا قبل ذراع من هذه الارض يعادل ذراعين من الارض الاخرى مع كونه لا يعرف قيمته وأما التقويم فيقال قيمته عشرون مثلاً (قوله ولا يرد فيها بالغبن) أي وتكون فيها تماثل أو تختلف وفي المثل وغيره (٤٠١) ولا يجبر عليها من أباه وجميع فيها بين حظ اثنين

فأكثر بخلاف القرعة (قوله لما جاز ذلك) لما فيه من ربا الفضل (قوله) وأيضا فيجوز قسمة ما أصله ان يباع كـ (لا) كـ برة قمح وقوله مع ما أصله ان يباع جزافا أي كفدان من الارض أي فيجوز ان يأخذ هذا الكفدان وهذا الصبرة القمح وقد خرج كل عن أصله لان الأصل في القمح الكيل وفي الارض الجزاف (قوله ويجوز قسم مازاد) أي على أحد القولين (قوله كالأجارة) أي فهى كالأجارة فتدخل في باب الاجارة وقوله كالبيع قد دخل في باب البيع فتدخل في باب البيع فلم يخص هذا الباب بالقرعة (قوله ولذلك يرد فيها بالغبن الخ) أي والبيع لا يرد فيه بالغبن ولا يجبر عليه من أباه (قوله ولا تكون الا فيما تماثل) كصوف وصوف وقوله أو تجانس كصوف وحرير (قوله ولا تجوز في شئ من مكيل) وذلك لانها تحتاج لتقويم وهو انما يكون في المقومات (قوله وكفى قاسم) أي يكفي في تمييز الحق بقسم القرعة قاسم عدل حران نصبه قاض فان نصبه الشركاء كفى ولو عبدا أو كافرا هذا محصل

في لزوم وفي تعيين المدة لا في ذلك وفي ان قدر المدة هنا كالمدة في الاجارة اذا لا يجوز اجارة دار تقبض بعد سنين وتجوز قسمة الدار على ان يسكن أحد هما سنين ويسكن الآخر قدرها أو دونها على ما يتفقان عليه (ص) لا في غلة ولو يوما (ش) المراد بالغلة الكراء أي انه لا يجوز التهاين في الغلة كان يأخذ هذا كراي يوم ويأخذ الآخر كذلك لان الغلة لا تنضب لانها تنقل وتكثر في نحو اليوم بخلاف الاستخدام وأشار بلورد قول محمد قد يسهل ذلك في اليوم الواحد ويستثنى من قوله لا في غلة اللبن كما سيأتى فيقيد ما هنا بما هنا (ص) وهو اضافة فكالببيع (ش) هذا ثانياً أقسام القسمة فلا تكون الارضا الجميع ولا تختص بنوع دون نوع وسواء كانت بعد تقويم وتعديل أم لا ومعنى قوله فكالببيع انها تملك الذات بها ولا يرد فيها بالغبن حيث لم يدخلها مقوما كإتاني وانما شبه المؤلف قسمة التراضي بالبيع ولم يطلق عليها البيع حقيقة لما يأتي من قوله وفي قفيز أخذ أحدهما ثلثيه أي وبأخذ الآخر ثلثيه بالتراضي منهما فلو كانت بيعا حقيقة لما جاز ذلك وأيضا فيجوز قسمة ما أصله ان يباع مكيلا مع ما أصله ان يباع جزافا مع خروج كل عن أصله ويجوز أيضا قسم مازاد غلته على الثلث ولم يجبروا ببيعها وانما خصت هذه بالمراضاة والسابقة بالمهايأة مع ان الاولى فيها الرضا أيضا لان المقصود من الاولى التهاين وان كان مستلزما للرضا بخلاف الثانية فان المقصود منها الرضا (ص) وقرعة وهي تمييز حق (ش) هذا ثالث أقسام القسمة وهي المقصودة من هذا الباب لان قسمة المهايأة في المنافع كالأجارة وقسمة التراضي في الرقاب كالبيع والمعنى ان قسمة القرعة تمييز حق لانها بيع على المشهور ولذلك يرد فيها بالغبن ويجبر عليها من أباه ولا تكون الا فيما تماثل أو تجانس ولا تجوز في شئ من المكيل والموزون ولا يجمع فيها اثنين (ص) وكفى قاسم لا مقوم (ش) يعني ان القاسم الواحد يكفي لان طريقة الخبر عن علم يختص به القليل من الناس كالقائف والمفتي والطبيب ولو كافرا أو عبدا الا أن يكون وجهه القاضي فيشترط فيه العدالة وأما المقوم للمتلف ونحوه حيث يترتب على تقويمه قطع أو غرم فلا بد فيه من التعدد والافيكني فيه الواحد وليس المراد المقوم للسلسلة المقسومة فان الذي يظهر من كلامهم ان القاسم هنا هو الذي يقوم المقسوم ويدل له انه لو كان المقوم غيره لم يأت القول بانه لا بد من تعدده لان العمل حينئذ ليس على قوله بل على قول المقوم ثم ان الاحتياج للقاسم والمقوم انما هو في قسمة القرعة كما لا يخفى (ص) وأجره بالعدد (ش) يعني ان القاسم أجره على عدد الورثة بمن

(٥١ - نرشي رابع) الشارح ويفهم من قوله كفى ان الاولى خلاف ذلك وهو كذلك فقد قال ابن حبيب الاثنان أولى من الواحد (قوله كالقائف) أي الذي يعرف ان فلانا ابن فلان باشبهه (قوله ولو كافرا الخ) مباغته في قوله يكفي أي ان القاسم الواحد يكفي ولو عبدا أو كافرا وقوله الا أن يكون وجهه القاضي أي أو نصبه (قوله فيشترط فيه العدالة) أي والحرية (قوله ونحوه) أي كالمسروق وقوله قطع يرجع للمسروق (قوله والافيكني فيه) أي وان لم يكن يترتب على التلف ونحوه قطع أو غرم فيكني فيه الواحد أي بأن يقوم ليكون من حظ المتلف أي كان يكون أحد شر يكتفي في منافع تلف أحدهما شيئا فيقوم لاجل ان يحسب على المتلف والحاصل ان المقوم لا يكفي فيه الواحد ولا بد من اثنين حيث كان يترتب على التقويم حد أو غرم كتقويم المسروق وارش الجنابة والمغصوب والمتلف اذا وصف له والفرق بين القاسم والمقوم ان القاسم نائب عن الحاكم فاكفى فيه بالواحد والمقوم كالشاهد على القهقهة فترجح فيه جانب الشهادة

(قوله لان تعب القسام) بضم القاف كفاجر وخار (قوله والباء بمعنى على) أى أو ان فى العبارة حذفوا التقدير وأجره باعتبار العدد (قوله وينبغي ان يكون المقوم الخ) لا يخفى ان المقوم والقسام واحد فلامعنى لذلك وان أراد مقوم المتلف فلامعنى له (قوله وكره) أى لان ما كان من باب العلم لا يؤخذ عليه أجر (قوله من اليتامى وغيرهم) أى فالمقسوم عليهم يتامى مع غيرهم ولذلك قال بعد وليس معه يتامى أى فالكراهة انما جاءت من انضمام غير اليتامى لليتامى وهذا حيث لم يكن له على ذلك أجر من بيت المال والا حرم (قوله فهذا حرام) أى قسم كانوا يتامى أو غيرهم فذلك أقسام ستة علمت (قوله وان استأجره رشدا) أى رشدا فأراد بالرشيد الرشيد فهو مباح ولكن كرهه ابن حبيب ورأى ان الأفضل فعله بلا أجر وهو ظاهر المدونة لقوله واوقد كان خارجة وربيعة يقسمان بلا أجر لان ما كان من باب العلم لا يؤخذ عليه أجر ومفاد عب اعتماده ولكن سيأتى للشارح ان ذلك جائز بالاخلاف (أقول) وهو الظاهر من النقل ولكن خلاف الاولى (قوله اتفق) كذا التبع للباطى أى خلافا للبراهم القاى لانه اذا اتفق البنيان والمنافع جاز قسمه بالمساحة (أقول) وقد اعتمد بعض الشراح وهو ظاهر ولا يخفى (٤٠٢) ان معرفة تساوى الاجزاء لا تتوقف على التقويم اذ قد يعرفه من لا يعرف التقويم (قوله فانه يقسم كمال الخ)

طلب القسم أو أباه لان تعب القسام ٣ فى تمييز النصيب اليسير كنعبه فى تمييز النصيب الكثير وكذلك أجرة كاتب الوثيقة فاضمير فى أجره للقسام والباء بمعنى على وينبغي ان يكون المقوم كذلك للعلم المذكورة (ص) وكره (ش) أى يكره للقسام ان يأخذ الاجرة بمن قسم لهم من اليتامى وغيرهم وان كان يأخذ قسم أول لم يقسم فهذا حرام وان استأجره رشدا لنفسه وليس معه يتامى فهذا مباح وكذا اذا فرض له من بيت المال (ص) وقسم العقار وغيره بالقيمة (ش) يعنى ان العقار وما أشبهه من المقومات يقسم بالقيمة لا بالعدد ولا بالمساحة وسواء اختلف البنيان أو اتفق وسواء اتفق الغرس أو اختلف اذ لا يعرف تساويه الا بعرفة قيمته فلا بد من التقويم وأما ما يكال أو يوزن واتفقت صفة فانه يقسم كمالا أو وزنا كما عند ابن رشد وفتوى الشيبى وفتوى ابن عرفة وعزوه للباجى ان المثلثات كالمقومات (ص) وأفرد كل نوع (ش) يعنى ان قسمة القرعة يفرد فيها كل نوع من أنواع المقسوم أو كل صنف من أصناف المقسوم اذا كان متباعدا على حدته فلا يجمع فيها بين نوعين ولا بين صنفين من المقسوم ابن رشد لا يجمع فى القسمة بالسهم الدور مع الحوائط ولا مع الارضين ولا الحوائط مع الارضين وانما يقسم كل شئ من ذلك على حدته انتهى وظاهر قوله وأفرد كل نوع ولو لم يَحْتَمِل القسم غير انه اذا لم يَحْتَمِل القسم يباع ويقسم ثمنه اذا لم يتراضيا على شئ لان المراد بافراده عدم ضمه فى القسمة الى غيره وأما كونه يقسم أو يباع فثنى آخر وسيأتى وأفرد كل صنف كفتحاح ان احتل ومفهومه انه اذا لم يَحْتَمِل يقسم الى غيره ويقسم قاله أبو الحسن فقد بان ان ما لا يَحْتَمِل القسم من أنواع العقار والحيوان يباع ويقسم ثمنه كالتفتحاح والفرق ان كل نوع من أنواع الحيوان والعقار مقصود وتختلف الرغبة فيه ما لا تختلف فى أصناف الثمار (ص) وجمع دور وأقرحة (ش) يعنى ان الدور تجميع على حدتها فى قسمة القرعة بشرط تقاربها كالمبطل وكذلك الاقرحة جمع قراح بفتح القاف قاله عياض كزمان وأزمنة تجميع على حدتها والاقرحة هى المزرعة التى لا بناء فيها ولا شجر قاله الجوهري وفى المدونة الاقرحة أحدها قريح ولا يبعد صوابه ان سمع كقفير وأقفرة وبغيره وأقره فقوله وجمع دور أى مع بعضها وأقرحة أى مع بعضها قالوا بمعنى أو كما هو

التقويم (قوله فانه يقسم كمال الخ) أى فوجه المنع انه اذا كبل أو وزن فقد استغنى عن القرعة فلامعنى لدخولها قال وكذا لان عاصم فى شرح تحفة أبيه لتقارب ما بين المكيمات والموزونات فتكمل القسمة فيها على تساوى اعتدال من غير افتقار لقرعة وقوله كما عند ابن رشد أى ووافقه الباجى وقوله وفتوى ابن عرفة مبتدأ وقوله وعزوه للباجى لم يقع من ابن عرفة عزو للباجى وقال محشى نت بعد ما تقدم أى من قولنا فوجه المنع الخ مانصه فعلم منه ان العرض اذا قسم بالسكيل أو الوزن لا تدخل القرعة فيه وزاد ابن زرقون اذا قسم تخريا على القول بجوازه فقد قال ابن زرقون ما كان روياء وروى ابن حبيب فيه عن مالك وأصحابه انما يجوز قسمه كمالا أو وزنا أو عددا لا تخريا وروى ابن القاسم يجوز قسم اللحم والخبز بالتخري وله شرطان فى الموزون لا المكمل وفى القليل دون الكثير وفى قسمة

ما يجوز فيه التفاضل تخريا ثالثا فمما يباع وزنا لا كمالا انتهى (قوله اذا كان متباعدا) الا صنف فى الأنواع فى هذا المقام شئ واحد فالابل نوع وصنف وكذا البقر وقوله اذا كان متباعدا أى كالابل مع البقر والدور مع الحوائط لان كان متقاربا كاجت مع العراب والجاموس مع البقر والضأن مع المعز فيجمعان فى القسم قال المواق بعد ان ذكر ان الرقيق يجمع أصنافه مانصه وكذلك تقسم الابل وفيها أصناف والبقر وفيها أصناف فيجمع كلها فى القسم على القيمة اه أى وكذا أصناف البركصوف وحري لان الغرض من البركصوف نظر الشرع وهو الاستروا وبقاء الحر والبرد (قوله اذا لم يتراضيا) أى وأما لو تراضيا على الجمع فلا بأس به (قوله مقصود) أى فتختلف الرغبة فيه أى يضم ما لا ينقسم الى غيره ففيه غرض بخلاف الثمار باختلاف الرغبة فيها ليس قويا (قوله بفتح القاف) فى غيره بفتح القاف وكسرها (قوله ولا يبعد صوابه ان سمع) كذا رأيت فى بعض شراح غيره ان بالنون لا اذ (٣) (قوله تعب القسام) فى نسخة القاسم وعليها بتضع عود ضمير كنعبه اه

ونسخة بهرام على ما عندى اذ سمع فقير ولعلها الصواب بالذال المجهمة (قوله ولو بوصف) أى ما يقسم بالوصف لا بد من كونه غير بعيد من محل القسم بحيث يؤمن تغير سوقه وذاته وهذا غير قوله وثقارت كالميل اذ تقارب أمكنتها شرط في جمعها في القسمة ولو قسمت معينة بغير الوصف (قوله راجع الخ) أى ويلزم من ذلك أن يكون التعيين بالوصف وقوله ويصح الخ أى ويلزم من ذلك أن يكون التعيين بالوصف والحاصل انها ملازمة فيلزم من التعيين بالوصف أن يكون القسم والجمع بالوصف ويلزم من كون القسم بالوصف أن يكون الجمع والتعيين بالوصف ويلزم من الجمع بالوصف أن يكون القسم والتعيين (٤٠٣) بالوصف (قوله قيمة ورغبة) جمع بينهما لعدم تلازمها اذ قد يتساوى قيمة لا رغبة وبالعكس

فان قلت تساوى القيمة واختلافها تابع لانحدار الرغبة واختلافها فانه لازم حاصل والجواب ان الرغبة التي تتبعها القسمة هي رغبة أهل المعرفة بالتقويم والرغبة في كلام المصنف رغبة من بينهم القسمة وهذه قد تختلف وان لم تختلف رغبة أهل المعرفة وتبع المصنف في اشتراط تساوى الرغبة كلام المدونة ولكن مقتضى كلام ابن عرفة وابن ناجي انه انما يعتبر تساوى القيمة لا الرغبة وانما اشتراط التساوى في القيمة مثلا يودى الى التراجع في اقيم وذكر اللغوى انه اذا كان الاختلاف يسير الا يضر كمالو كانت قيمة احدى الدارين مائة والاخرى تسعون واقسم بالقرعة على ان من صارت له الدار ذات المائة يدفع خمسة الا ان محشى ت ذكر ما حاصله ان الذى في النقل أن تكون كل واحدة في محل مرغوب فيه فان كانت احدها في محل شريف والاخرى مرغوب عنها لم يجعها قال محشى ت ولم أر من عبر بالاستواء في القيمة فان أراد بالاستواء في القيمة القدر بان يكون مقدار قيمة هذه كهذه فلا خالهم بشرطونه (قوله ما يشرب بعروقه)

في بعض النسخ لا الدور الى الاقرحة أى الفدادين لانهما متباينان وقوله (ولو بوصف) مبالغة في مقدار أى ان كانت الدور أو الاقرحة معينة ولو كان التعيين بوصف ومقتضى حل الشارح ان قوله ولو بوصف راجع لقوله وقسم العقار وهو ظاهر ويصح ان يرجع لقوله وجمع وذلك لانه يستفاد من جمعه بالوصف انه يقسم به (ص) ان تساوى قيمة ورغبة وتقاربت كالميل (ش) شرط المؤلف للجمع شرطين الاول التساوى في النفاق والراجح أى القيمة والرغبة الشافى التقارب في المسافة كالميل والميلين فاكثروا من ذلك لا يجوز الجمع فيه وقوله وتقاربت كالميل أى تقاربت أمكنتها كالميل أى أن يكون كالميل جامعاً لا مكنة جميعها لكن الجمع بالشرط المذكور انما يكون اذا دعا الى ذلك أحدهم واليه أشار بقوله (ان دعا اليه أحدهم) فالضمير المجرور بالحرف يرجع الى القسم وبعبارة والمعنى ان محل جمع الدور وغيرها في القسم ان دعا اليه بعض الشركاء ليجمع له حظه في موضع واحد ولو أبى الباقيون من ذلك ويجبر على الجمع من أباه من الشركاء بالغ على القسم بقوله (ص) ولو بعلاوسياً (ش) والبعل ما يشرب بعروقه من رطوبة الأرض من غير سقى سماء ولا غيرها والسبح هو الذى يسقى بالعيون والانهار والمعنى ان الفدادين البعل والفدادين السبح اذا تساوى في القيمة والرغبة فانه يجوز جمع ذلك في القسم لانها ما كان زكاة واحدة وهو العشر بخلاف ما يسقى بالنضح وهو ما يسقى بنحو السانية والا لكان زكاة نصف العشر فيجمع على حدة ولا يجمع مع واحد منهما (ص) الا معروفة بالسكنى فالقول لمفرداها (ش) يعنى ان الدار المعروفة بالسكنى للميت أولورثة اذا كانت تحتل القسمة على انفرادها فن طلب من الورثة قسمها على انفرادها فانه يحاب لذلك وان أبى غيره ذلك ويقسم ماسواها من الدور على انفرادها وتوالت المدونة على ان القول لمن دعا لجمعها وانما كغيرها واليه الإشارة بقوله (ص) وتوالت أيضاً بخلافه (ش) وهو ان القول ليس لمفرداها فيجمع في القسم مع غيرها فالاستثناء من قوله وجمع دور وأقرحة وحينئذ لا يحتاج لقوله فالقول لمفرداها اذ قد اشترط في الجمع الدعاء لذلك وقد استثنى منه هذا الفرع فعلم انه اذا حصل الدعاء الى الجمع لا يعتبر فعلم منه ان القول لمن أراد افرادها بالقسم أى ان احتملت والاضمت لغيرها ولا اتباع ويقسم عنها فليست كغيرها مما لا ياحتمل من أنواع العقار والمراد باحتمال القسم ان يحصل لكل واحد من الشركاء واحد كامل أو أكثر كذلك في نحو الحيوان وجزء معين ينتفع به انتفاعاً بما يجانس الانتفاع بكل المقسوم في نحو الدار (ص) وفي العلو والسفل تأويلان (ش) أى هل يجوز ان يجمع بينهما في القسم بناء على انهما كالشيء الواحد أو لا يجوز الجمع بينهما في قسمة القرعة بناء على انهما كالشئين المختلفين ولا يجمع بينهما في ذلك فيها وأما قسمة المراضاة فيجمع بينهما بلا خلاف (ص) وافرد كل صنف كتفاح ان احتمل (ش) يعنى ان كل صنف من أصناف المقسوم كالرمان والخوخ ونحوهما اذا كان مفرداً على حدته في حائط فانه يقسم وحده ان احتمل القسمة والا ضم مع غيره كالممر (ص) الا كحائط فيه شجر

أى بعد المرة الاولى كما يحصر (قوله بخلاف ما يسقى بالنضح) أى بالماء الذى ينضجه الناضح أى يحمله البعير من نهر أو بئر لسقى زرع فهو ناضح والائى ناضحة ويسمى ناضحاً لانه ينضج العطش أى يبله بالماء الذى يحمله (قوله وتوالت بخلافه) رجمه عجم على الاول لانه الذى يفيد النقل (قوله وافرد كل صنف كتفاح) الاول عدم تنوين صنف باضافته للتفاح وليس تكرار مع قوله وافرد كل نوع اذا تقدم أفاد ان كل نوع من أنواع العقار يفرد عن غيره فلا شجار تفرد عن البناء وعن الأرض وما هنا في افراد أصناف الاشجار * (تنبيه) الظاهر ان افراد كل صنف في الفواكه وفي الدور عند فقد شرط الجمع حق لله فلا يسألها ما التراضى على خلافه

(قوله لكان أحسن) انما كان أحسن لكونه أصح في المصود * (تنبية) * انقطاني أصناف لا تجمع في القسم (قوله ان جن) أي دخل على جزه وان تأخر تمام جزه لنصف شهر وأما الشروع فلا يجوز ان يتأخر أكثر من عشرة أيام (قوله ونحوها) لم يجعل الكفاف استقصائية وفي عجم انها استقصائية فانها ظاهراً الصوخسة أيام وهو بيان للكاف في قوله خمسة عشر وظاهر النقل بقوى عجم (قوله في قسمة المراضة فقط أي وأما قسمة القرعة فتجوز إلى (٤٠٤) أبعد من نصف شهر لانها تتميز لا يبيع كاذ كره كريم الدين (أقول) وحيث

مختلفة (ش) أي فانه لا يفردو يقسم ما فيه بالقسمة ولا يلتفت الى ما يصير في حظ أحدهم من ألوان الثمار قال فيها وإذا كانت الاشجار مثل تفاح ورماني وتمر وغيره وكلها في جنان واحد فانه يقسم كله مجتمعا بالقسمة ويجمع لكل واحد حظ من الحانطي في موضع واحد فقوله مختلفة يريد ومختلفة اذ مع عدم الاختلاط يفرد كل صنف اتفاقا وانما جازت القرعة هنا مع انها لا تدخل في صنفين للضرورة (ص) أو أرض بشجر متفرقة (ش) معطوف على حانطو المعنى ان الأرض التي فيها شجر متفرقة فانها تقسم مع شجرها جميعا اذ لو قسمت الأرض على حدة والشجر على حدة صار لكل واحد شجرة في أرض صاحبه والبناء في شجر بمعنى مع وكلامه مشعر بكون الشجر فيها ولو قال أو أرض فيها شجر متفرقة لكان أحسن (ص) وجاز صوف على ظهران جزوان لكن نصف شهر (ش) يعني انه يجوز قسم الصوف على ظهران الغنم على ان يجزاه الآن أو الى أيام يسيرة كالخسة عشر يوما ونحوها وظاهره سواء كانت القسمة بالقرعة أو بالتراضي كما عليه بعض الشراح ونقل الشيخ كريم الدين ان هذه المسئلة والمسئلتين بعد ما في قسمة المراضة فقط (ص) وأخذ وارث عرضا وأخر ديناً ان جاز يبعه (ش) يعني ان من ترك عرضا وديناً على أقوام شتى فانه يجوز لاحد الورثة أن يأخذ العرض ويأخذ الآخر الدين بشرط أن يجوز بيع الدين بان يكون الذي عليه الدين حاضر امقرا ملئاً تأخذه الاحكام وانظر هل حصول الاقرار كاف عن الجمع بينه وبين الغرماء وهو الظاهر ولكن ذكر نت عن ابن ناجي ما يفيد انه لا يكفي ولا بد من الجمع واقرار المدين فانظره واشعر قوله وأخذ وارث عرضا وأخر ديناً ان أخذ أحدهما ديناً والاخر ديناً لا يجوز وهو كذلك قال مالك وان ترك ديناً على رجل لم يجوز لورثته أن يقتصموا الرجال فتصير ذمة بذمة وليقسموا ما كان على كل رجل قال مالك سمعت بعض أهل العلم يقول الذمة بالذمة من وجه الدين بالدين قال ابن حبيب ويجوز قسم الدين اذا كان على رجل واحد ولو كان الغريم غائباً لانه لا غرر فيه اه (ص) وأخذ أحدهما قطنية والاخر قنعا (ش) أي وكذلك يجوز ان يقسما الحبوب فأي أخذ أحدهما قطنية فولا أو عدسا وما أشبه ذلك ويأخذ الآخر قنعا سمراء أو محولة يريد اي يسد كافي المدونة والافلاان فيه يبيع طعام بطعام غير يريد وكلام المؤلف في القسمة بالتراضي لافي القسمة بالقرعة لانه لا يجوز الجمع فيها بين صنفين (ص) وخيار أحدهما كالبيع (ش) أي وكذلك يجوز ان يقسما ويكون لأحدهما أولهما الخيار وسواء دخل على ذلك أو فعلاه بعد انقسم وسواء كان المقسوم داراً أو عرضاً ويكون مقدار أحد الخيار هنا كقدر مدته في البيع باعتبار الساع وما بعد في البيع رضا أو رداً بعد هنا ويصح رجوع قوله كالبيع أيضاً الى قوله وأخذ أحدهما قطنية الخ فيفيد أن ذلك يدا بيد كاهم ولا يرجع الى قوله وأخذ وارث عرضا الخ لان قوله ان جاز يبعه يعني عن ذلك (ص) وغرس أخرى ان انقلعت شجرتك من أرض غيرك ان لم تكن أضرت (ش) يعني ان من كانت له

كان الشيخ كريم الدين ناقلاً في تتبع النقل والعموم قاله الدميري وتبعه الشارح (قوله وديناً على أقوام شتى) ليس بشرط بل ولو كان ديناراً واحداً على رجل (قوله وبين الغرماء) أراد بالغرماء من يتبع المدين من الورثة (قوله فانظره) أعلم ان مفاد النقل انه لا بد من الجمع (قوله أن يقسموا الرجال) أي الدين الذي على الرجال (قوله فتصير ذمة) فاعل أي فيصير دين في ذمة مبيع دين في ذمة أخرى (قوله من وجه الدين بالدين) أي من وجهه هو الدين بالدين أي من يبيع الدين بالدين أي أراد بقوله ذلك يبيع الدين بالدين والحاصل ان قسم الدين مع غيره وهو منطوق المصنف حكمه كبيع الدين وقسم الدين على رجل لا يجوز بحال لانه يبيع ذمة بذمة وقسم ما على مدين واحد جاز ولو كان غائباً فقول ابن عرفة فيما تقدم فيدخل قسم ما على مدين أي واحد لاجنسه الصادق بالأكثر كما هو قضية الاعتراض والجواب فاعلم ذلك ولا تعدل عنه لانه المنقول (قوله ويجوز قسم الدين اذا كان على واحد) أي بالتراضي (قوله وخيار أحدهما كالبيع) هذا واضح في المراضة وكذا القرعة على ظاهر المدونة

فخلة

وذكر بعض الرواة منعه فيها (قوله كالبيع) صفة لمقدراى وجاز خيار أحدهما جوازا كالبيع

أو حال من خيار أو خبر وعلم ان تحت قوله كالبيع حكمان أحدهما انه لا بد ان تكون مدة الخيار هنا كمدة الخيار في البيع ثانيهما اذا فسد من له الخيار ما يدل على الرضا في خيار البيع يكون رضاها أيضاً (قوله وغرس أخرى) أي وجاز لمستعير أرض غيره مدة معينة باللفظ أو العرف ليغرس بها شجراً (قوله ان انقلعت) أي قبل تمام المدة المعينة باللفظ أو العادة وكلام المؤلف مقيد بما اذا لم تكن الشجرة محبسة عليهم والافليس له غرس أخرى مكانها

(قوله لانها تضمر بيباض الارض)

أى تضمر بالارض البيضاء أى بالارض المشرقة بالشمس أى التى ليست مستترة بالاعضان (قوله كناسسته) أى طينته الذى ينزح منه (قوله ولم تطرح على حافته) وفى بعض النسخ ولم تطرح على شجره وعليها عول ابن غازى وهى الموافقة لقولها فاذا كنست نهرك حملت على سنة البلد فى طرح الكناسه فان كان الطرح بحافته لم تطرح ذلك على شجرهم ان أصبت دونها من حافته متسعا فان لم يكن فبين الشجر فان ضاق عن ذلك طرحت فوق شجرهم اذا كانت سنة بلدهم طرح طين النهر على حافته اه (قوله القسم) كفاجر وبخار (قوله فذلك جائز) أى فعل الامام جائز وقوله أم لأن بان لم يقسموا ليكون أحدم يطلب القسم وأما اذا طلب القسم منهم وامتنعوا فلا يجوز لهم وقوله وان جعل الخ أى الامام (قوله وأما الشر كاء) أى الورثة الرضاء (قوله لان الاعلام الخ) هذا كله ما لم يكن مقام من جانب القاضى والا جازت شهادته على فعل نفسه عند من أقامه وعند غيره كالقبائى بعصر القبر وان المنصوب من جانب القاضى للوزن أمين الناس (قوله لان ذلك) أى عدم جواز الفصل مقيد بماعدا الطرف أى بماعدا الفصل بالظرف وقوله وفى المسئلة أى مسئلة الفصل من حيث هو فقد نقل الرضى خلافا فى الفصل بين المعطوف على مرفوع أو منصوب وماعطف عليه هل يجوز أو يمنع فى السعة ولا فرق فى ذلك بين الفصل بالظرف أو غيره قاله القرافى

نخلة أو شجرة فى أرض غيره فأنقلعت بأمر سماوى أو قلعتها صاحبها أو غيره فانه يجوز له أن يغرس مكانها أخرى من جنس المقلوعة أو من غير جنسها بشرط أن لا تكون أضرم من الاولى سواء كانت زيادة ضررها من جهة عروقها لانها تضمر بيباض الارض أو من جهة فروعها لانها تظل الارض أى تسترا الشمس عنها فتضعف قوتها ومنفعتا ولو احتاجت هذه النخلة الى تدعيم فليس له أن يدعمها الا فى حرمها قاله ابن سراج وفيه من قوله أخرى انه لا يغرس اثنين وكذا فى المدونة وظاهره ولو كانت الاولى شجرة جيز (ص) كغرسه بجانب نهرك الجارى فى أرضه (ش) التشبيه فى الجواز والمعنى انه اذا كان لشخص نهر يمر فى أرض قوم فيجوز لهم أن يغرسوا بجانبه أشجارا وليس للشخص منعهم من ذلك ولو كان يضمر بالماء على ظاهر المدونة وقيدته بالتخفى بعدم الضرر بان كانت عروق الشجر تغوص فى الماء فيقبل جريه وهو يقتضى كون التشبيه تاما بما قبله فقوله كغرسه أى كغرس غيرك ذى الارض فالضهير عائد على الغير المتقدم لكنه مراد به غير ما أريد به أولا اذا المراد به أولا غير مالك الشجرة وثانيا غير مالك النهر وهو مالك الارض فهو من النوع المسمى فى البديع بالاستخدام فلو قال كغرس ذى أرض بجانب نهر فيها لغيره لكان أظهر وأخصر (ص) وحملت فى طرح كناسسته على العرف ولم تطرح على حافته ان وجدت سعة (ش) التاء نائب الفاعل والمعنى انك اذا كنست نهرك الجارى فى أرض غيرك فأنك تحمل فى طرح كناسسته على عرف أهل البلد الا انه اذا جرى العرف بالطرح على حافته التى بها الشجر فليس له الطرح بها ان وجد سعة والا طرح عليها فقوله ولم تطرح على حافته ان وجدت سعة كالمستثنى مما قبله ومراده بحافته حافته التى بها شجر ولذلك فى بعض النسخ شجره بدل حافته ولو قال المؤلف بعد قوله على العرف الا بحافته التى بها شجر ان وجد سعة والا طرح عليه لكان أظهر (ص) وجاز ارتزاقه من بيت المال (ش) يعنى ان القسم يجوز ارتزاقهم من بيت مال المسلمين كالفقضاء والعمال وكل ما يحتاج اليه المسلمون وحاصله على ما فى المدونة والتوضيح ان الامام اذا أرزق القسم من بيت المال فذلك جائز بلا خلاف قسموا أم لا وان أرزقهم الامام أو القاضى على أن لهم فى كل تركة أو شركة كذا وكذا قسموا أم لا فذلك ممنوع بلا خلاف وان جعل ذلك لهم على القسم وقسموا فذلك مكره وأما الشر كاء أو الورثة اذا تراضوا على من يقسم لهم باجر معلوم فذلك جائز بلا خلاف (ص) لاشهادته (ش) يعنى ان شهادة القسم على من قسم لهم ان كل واحد منهم وصل اليه نصيبه فان ذلك لا يجوز ولو تعدد وكان عدلا لانه شهادة على فعل نفسه وهذا اذا شهد عند غير القاضى الذى أرسله بان عزل أو مات وامان شهادته عند من أرسله ولو بعد عزله حيث تولى وشهد عنده حال التولية فانه يعتمد على ذلك ويحكم وينفذ الحكم بها وقد يقال لا يحتاج كلامه الى التقييد بذلك لان الاعلام بها اذا كان عند من أرسله لايهى شهادة وانما يسمى اخبارا (ص) وفى فقيه أخذ أحداهما ثلثيه (ش) فى فقيه متعلق بجواز أخذ معطوف على ارتزاقه أى وجاز فى شركة فقيهين بينهما على حد سواء أخذ أحداهما ثلثيه وأخذ الآخر ثلثيه بقصد المعروف ولا يشكل ذلك بانه قد فصل بين العاطف والمعطوف عليه باجنبي لان ذلك مقيد بماعدا الطرف والجوار والمجرور وفى المسئلة نزاع وهذه قسمه مرادة فقط بان تراضيا على قسمته على أن يأخذها ثلثيه ويأخذ الآخر باقيه أو قسمه مرادة وقربة بناء على دخول القرعة فى المثلى كما عليه الباجى وافتى به ابن عرفة ورجحه صاحب المعيار بان تراضيا على أخذ أحداهما الثلث والآخر الباقي من غير تعيين من يأخذ الثلث من غيره واقتراعا لتعيينه واما دخول قسمه القرعة فيه فقط فلا اذا لبد من الرضا

(قوله ويفهم من كلام المؤلف) أي الذي هو قوله لان زاد عيناه وقوله زيادة العين أو الكيل أي المشار إلى ذلك بقوله لان زاد عيننا أو كَيْلا (قوله ان زيادة العين) أي وهذه تقاس على قول المصنف وفي قفيز وقوله مع استواء القفيز راجع للكيل فقط وهي مسئلة المصنف والحاصل ان مسئلة الكيل مع استواء القفيز هي قول المصنف وفي قفيز ان مسئلة العين مع تساوي تقاس على ذلك (قوله غير متمنع) أقول ومن غير المتمنع في الكيل قول المصنف وفي قفيز (قوله معناه اقسام العين الخ) بان لم يكن هناك الا العين أو الطعام (قوله المنع الخ) هو صريح المصنف لانه تقييد للمصنف لان المصنف صريح في ذلك (قوله وأما مع التساوي في الجودة) أي أو الرداءة (قوله وهو ما أشار إليه المؤلف) أي مع ملاحظة (٤٠٦) التقييد بالاستواء فيما تقدم وأما بدون التقييد فلا يفهم منه ذلك (قوله أخذ أحدهما)

ان عطف على قوله ارتزاقه كان مثل ما قبله في الفصل والخلاف فيه وان عطف على أخذ الذي قبله كان قوله وفي قفيز عطف على قوله وفي قفيز وتكون الواو عطف شئين على شئين قاله الجيزي (قوله ولان عدولهما) المناسب حذف الواو ويجعل علة لاختلاف لان التعليق الثاني يرجع للاول لانه مغاير له كما هو ظاهر وقوله وهذا التعليق الذي هو قوله لاختلاف الاغراض أي المذكور في جانب اتفاق صفة القمح وقوله هو أخذ كل واحد حصته من العين الاولى حذف تلك الزيادة لان سياق هذا في اتفاق صفة القمح فقط (قوله وهو كذلك) أي كما يؤخذ ذلك من قول المصنف لان زاد عيننا أو كَيْلا لدناءة قفيز ان العين اشترط فيها الاتفاق في الوصف وأما لو اختلف فقد صدق عليه انه زاد عيننا لدناءة وحكم عليه بالمنع أو لا وقول المصنف ان اتفاق القمح صفة يفيد انه لا يشترط في الدراهم فهذا تناف من المصنف والجواب انهما طر يقان فتدبر (قوله لا تراد أعيانها بخلاف القمح) أي لان الدراهم المعدار على السائر بين

منه ما بالمتفاضل ثم ان كلام المؤلف مقيد بما اذا استوى الثلث والثلثان في الجودة والرداءة والا فلا يجوز كما يفيد قوله لان زاد عيننا أو كَيْلا لدناءة ويفهم من كلام المؤلف ان زيادة العين أو الكيل مع استواء القفيز جميعه في الجودة والرداءة غير متمنع وهو ظاهر المدونة كما قال ابن ناجي (ص) لان زاد عيننا أو كَيْلا لدناءة (ش) معناه اقسام العين على حدة وزاد أحدهما عيننا صاحبه لاجل دناءة في نصيبه أو اقسام الطعام على حدة وزاد أحدهما طعاما لصاحبه لاجل دناءة في طعامه فان ذلك لا يجوز لدوران الفضل من الجانبين في الفرعين ومحل المنع اذا اختلف المقسوم بالجودة والرداءة وأما مع التساوي في الجودة فلا تتمنع الزيادة وهو ما أشار إليه المؤلف بآول كلامه في قوله وفي قفيز أخذ أحدهما الخ (ص) وفي كثرين قفيزا وثلثين درهمهما أخذ أحدهما عشرة دراهم وعشرين قفيزا ان اتفاق القمح صفة (ش) يعني ان المشتركين في ثلاثين قفيزا من الطعام وفي ثلاثين درهمهما من الفضة يجوز لهما ان يقتسما ذلك على التفاضل فيأخذ أحدهما عشرة دراهم وزنا وعشرين قفيزا من الطعام كَيْلا ويأخذ الآخر عشرين درهما وعشرة أقفرة من الطعام ووجه الجواز انهما قسمتا الدراهم على التفاضل والقمح على التفاضل كما علمت فليس ذلك كالبيع المحض والامساجوز ومحل الجواز ان يكون القمح متفقا في الصفة كسمر أو محمولة نقياً أو غلثاً فان اختلفت صفته لم يجز لاختلاف الاغراض فيلتحق المعروف ولان عدولهما عما هو الاصل الذي هو أخذ كل واحد حصته من العين والا فقرة الى غيره انما يكون لغرض وهو هنا المكايسة وهذا التعليق يقتضي انه لا بد من اتفاق صفة الدراهم أيضاً وهو كذلك لكن ظاهر ما قدمناه عن التخصي انه لا يعتبر اتفاق صفة الدراهم أيضاً وهو ظاهر لان الدراهم لا تراد أعيانها بخلاف القمح ونحوه (ص) ووجب غلبة قبح البيع ان زاد غلثه على الثلث (ش) يعني انه يجب على الشخص اذا أراد بيع حب من قمح وغيره ان يغربله ان زاد غلثه على الثلث لان بيعه على ما هو عليه من الغرر وان كان الثلث قد دون فتستحب الغرر بله واليه أشار بقوله (والان دبت) فلو قال حب بدل قبح لكان أشمل وفي بعض النسخ كبيع بالكاف لا باللام والشرط راجع لما بعد الكاف وعليه يفهم منه اعتباره في القسمة بالاولى لانه اذا كان البيع انما تجب فيه الغرر بله ان زاد الغلث على الثلث فالقسمة كذلك فلا تجب فيها مطلقا بل ان زاد على الثلث كما علمت لكن يظهر من كلام جمع انه لا تجب الغرر بله في القسمة ولو زاد على الثلث لانها تميز حق لا بيع فيعتفر فيها مالا يعتفر فيه وظاهر كلام أبي الحسن على المدونة مساواتها للبيع (ص) وجمع بزولو كصوف وحير (ش) يعني ان البري يجوز جمعه في قسمة القرعة ولو كان كل صنف يحتمل القسمة على انفراد ولو كان بعضه

السام بخلاف القمح فلا ينظر فيه الا له وحده (قوله ان زاد غلثه) أي ثمناً أو غيره وكذلك الحشف البالي الذي لا حلاوة به (قوله فلا تجب فيها مطلقاً) أي فلا يقال انها تجب فيها مطلقا بل هذا التفصيل المساوية فيه للبيع كما هو ظاهر كلام أبي الحسن وهو الراجح نقله نف عن شيخه الشارح ووجه باحتمال وقوع كثير الغلث في نصيب بعض دون آخر ففيه غرر فتستحب اللام صواب (قوله وظاهر كلام أبي الحسن) وهو المتمد (قوله وجمع بز) أي جمع بعضه لبعض مختلف ولو انتهت في الاختلاف بان كان بعضه صوفاً وبعضه حبراً (قوله يجوز جمعه) المراد بالجواز الاذن فلا ينافي انه واجب ان دعا اليه أحدهم أو ترافعا لهما كما يطلب انقسم ولم يذكرا جمعا ولا افراداً وأما لو طلب جميعهم الافراد فهو محظور

لعب تبعاً للعج ورده محشى تت
بالنقل بما حاصـله انه لا يـتـقيد بـمـر
الـخـلـ بل التين والقصب بـل
وغيرهما يقسم بالحزر قبـل بدو
الصـلاحـ على شرط الخـذـل ولـو بدأ
صـلاحـه بالشرط المذكور اذا كان
يجوز فيه وبالـتفاضـل (قوله ان لم
يدخل على قطعه) ومثل ذلك ما اذا
دخل أحدهما على القطع والاخر
على الخـذـل أما اذا خلا على قطعه
فيجوز وبقية شروط بيعه على
القطع من النفع والاضطرار وعدم
التماثل لم أر من تعرض لها هنا
فانظر هل لابد منها أو لا انظر الشيخ
أحمد (قوله لانه ربوى فيمنع) ولو
دخل على جذه والحاصل انه اذا
بدأ بـصلاحـه فلا يقسم الا كيلاً أو
بـباعـ و يقسم ثمنه ^{بـتـنـبـيـه} انما جاز
قسمه ما لم يبدأ بـصلاحـه بالتحري ولم يجز
مذار عـة لـقـلة الخـطـر في التحري

وكثرته في المذار عتاقه قد تكون جهة أحسن من جهة فيعين أحدهما (قوله حقيقة ومجازة) فالحقيقة بالنظر لجوع الخلد بالذال
 الثمار ومجازة لتعلقه بالزراع أي مجازا استعارة فشبه قطع الزرع بقطع الثمار والجامع مطلق الابانة (قوله خلافا للشارح) هو الحق ولعل
 الفرق أي بين منع قسم الثمر مع أصله بالتحري ولو دخل على جذوه بين جواز قسمه وحده بالتحري إذا دخل على جذوه أن قسم الثمر مع أصله
 يكثر معه الخطر وهو مظنة لذلك بحيث يعسر التحري فيه أو يتعذر ولا كذلك قسم الثمر وحده وأما قسم الأصول التي فيها ثمر دون ثمرها
 فخان أن أبر الثمر لا أن لم يؤثر (قوله تشبيهه في منع قسم الثمر بأصله) فيه تسمح لأن قسم الثمر بأصله هو المشبه لانه وجه التشبيه فالمناسب
 أن يقول تشبيهه في مطلق المنع والجواب أن في العبارة حذفاً أي تشبيهه من أجل تحقق منع الثمر من أصله (قوله أوقاً أو ذراعاً) وإنما يقسم
 بعد نصفيته بمعاره الثمرى وهو السكيل ^{في تنبيهه} في كذا عن الشيخ أحمد وقد وقع السؤال في البرسيم كيف يقسم وأجاب بعض شيوخنا
 بأنه يباع ويقسم منه أو يقسم على التفاضل وأما قسمه على غير ذلك فلا يجوز وكلامهم يدل على ذلك (قوله أي أن قسم الزرع قتا) أي
 جميع أنواع الزرع حتى السكبان وقوله فيما تقدم قسمه بأصله شامل للثمر والزرع وقوله أوقاً أو ذراعاً قصر على الزرع والراجح أن البرسيم

المشترك يجوز قسمه تحريماً بالقدان لعدم حرمة التفاضل لكن على التفاضل البين أو ببيع ويقسم غنمه والراجح أن السكبان أنه لا يباع إلا بعد تهيئته للغزل بالدق والذي نقله عجم في شرحه الكبير أنه يجوز قسم البرسيم في أرضه بالتحري لا أنه ليس بطعام فقف عليه ذكره بعض تلامذة الشارح (قوله بقصبة) بدل من بالمساحة فكانه قال مزارعة بقصبة أو غيرها (قوله كذا بقوتة الخ) أي فالكاف الداخلة على باقوتة أدخلت كل ما كان نفيساً أو الكاف (٤٠٨) الداخلة على جفيرة بالعكس (قوله كذا بقوتة الخ) هذه أمثلة لما فيه الفساد الأقوله

والخفين والمصرعين فليس في قسمها فساد (قوله فشكل) والجواب أن المنع القسمة على سبيل الاجمال لكن بالنظر للباقوتة فهي عامة للمراضاة والقرعة والنظر لتعلقها بالخفين تقصر على القرعة وتجوز بالمراضاة (قوله على أصله) فيه إشارة إلى أن في معنى على (قوله لانه ربوي) لان المراد بالثمر غير التخل فقط (قوله كبقل) أي من كراث وسلق وكزبرة ونحوها (قوله ولو كان على الجذ عاجلاً) هذا حمل محنون وقوله إلا أن يكون الخ هذا من كلام الشارح لقوله كما ذكره أبو الحسن (قوله وأنكره) أي أنكروا حمل محنون الذي هو قوله ولو كان على الجذ عاجلاً وقوله أي إلا أن يكون أي فلا بد حينئذ من أمرين الدخول على الجذ والتفاضل البين وانظر هذا مع ما قاله محنون ظاهر عبارة ابن القاسم (قوله وأما على الجذ فيجوز) أي وإن لم يكن فيه تفاضل (قوله فكلام المؤلف ليس على إطلاقه) أي بل بقيد بان محل المنع إذا لم يدخل على الجذ وخلاصة هذا اعتماد كلام أشهب (قول المصنف وحل بيعه الخ) تعلم بقوله بعد كالبخ الكبير أن هذا الشرط انما هو في العنب فقط وقوله وقسم بالقرعة أي بعد أن يحزر

الحزم التي تربط عند الحصاد أو مزارعة بالمساحة بقصبة أو غيرها وهو قائم على أرضه ممتنع سواء بدا صلاحه أم لا وانما امتنع قسم الزرع قسماً جازياً به جزاً فاقاة الكثرة الخطر هنا لا اعتبار شروط الجراف هنا في كل من الطرفين بخلاف البيع فانما انما تعتبر في طرف المبيع فقط وهو القيت تأمل (ص) أو فيه فساد كباقوتة أو كجفيرة (ش) هنا حذف موصوف أي أو قسم فيه فساد وهو معطوف على المنفي والمعنى أنه لا يجوز قسم ما في قسمه فساد لا بالمراضاة ولا بالقرعة لانه إضاعة مال كالباقوتة والفص واللؤلؤة والخفين والمصرعين والخاتم والجفيرة وهو وعاء السيف وما أشبه ذلك وكلام المؤلف لا إشكال فيه على نسخة كجفيرة بالجيم وآخرها واما على نسخة تكفين فثمة خف فشكل لانه ان حمل على منع القسم مطلقاً اقتضى منع قسم الخفين مراضاة مع أنه جائز كالمصرعين وسائر كل من زوجين وان حمل على منع القسم بالقرعة اقتضى جواز قسم الباقوتة بالتراضي مع أنه ممتنع (ص) أو في أصله بالحرص (ش) عطف على قوله ان لم يجزاه وموضوع الاولي قبل بدو اصلاح كأمرو وموضوع هذه المسئلة بعد بدو اصلاح والمعنى أنه لا يجوز قسم الثمر والزرع على أصله بالحرص لانه ربوي والشك في التماثل كتحقق التفاضل والحرص يفتح الحاء المعجمة وسكون الراء المهملة الحزر والتحري مصدر يخص من باب قتل والاسم الحرص بالكسر وسكون الراء وأشار بقوله (كبقل) إلى قول ابن القاسم فيها وإذا ورث قوم بقل قائم لم يجزى ان يقتسموه بالحرص وليبيعوه ويقتسموا غنمه لان مالها كما ذكره قسم ما فيه التفاضل من الثمار بالحرص فكذلك البقل اه قال أبو الحسن حمل محنون المدونة على منع قسم البقل تحريماً ولو كان على الجذ عاجلاً أي إلا أن يكون على التفضيل البين كما ذكره أبو الحسن قبله بيسير وأنكره ابن عبدوس عليه وقال انما منع ابن القاسم قسمه تحريماً على التأخير وأما على الجذ فيجوز وهو مذهب أشهب فكلام المؤلف ليس على إطلاقه بل بقيد بما يرى (ص) إلا الثمر والعنب إذا اختلفت حاجة أهله وإن بكثرة أكل وقل وحب بيعه واتحد من بسر أو رطب لا عمرو وقسم بالقرعة بالتحري (ش) هذا مستثنى من قوله أو في أصله بالحرص والمعنى ان الثمر والعنب يجوز قسمهما على أصلهما بشرط ستة لانه رخصة للضرورة وبعبارة لانهما يمكن حزرهما بخلاف غيرهما من الثمار فانه يغطي بالورق والتمر في كلام المؤلف بالثناء المثلثة المراد به ثمر التخل بدليل قوله واتحد من بسر أو رطب الشرط الاول ان تختلف حاجة أهله بان كان بعضهم يأكل وآخر يبيع وهذا عياله تأكل كثيراً وهذا عياله تأكل قليلاً وما أشبه ذلك الشرط الثاني أن يكون هذا المقسوم شيئاً قليلاً فلا يجوز قسمه بخرصة على أصله إذا كان كثيراً ويرجع في الكثرة والقلة للعرف الشرط الثالث أن يكون قد حل بيعه أي بدو اصلاحه الشرط الرابع أن يكون المقسوم بسر أو رطباً على حدته أو رطباً على حدته فلو كان بينهما بسر ورطب وقسم ذلك بان يكون لاحدهما السر وللآخر الرطب لم يجز وكذا لو صار ثمر إياها لان في قسمه بالحرص على أصله حينئذ انتقلاً من اليقين وهو قسمه بالتكبير إلى الشك وهو

قسمه

أولاً (قوله لانه رخصة) أي انما اشترطنا هذه الشروط لانه رخصة

للضرورة أي فقد خرج عن الأصل فلذلك اشترط فيه هذه الشروط (قوله بان كان هذا عياله تأكل كثيراً الخ) هذا يفيد ان قوله وان بكثرة أكل يضبط بالمصدر والذي اعتمدته البساطي يقرأ باسم الفاعل وأما قراءته بالمصدر بدون اختلاف كثرة الاسم فاعل فلا يصح (قوله ويرجع في القلة والكثرة للعرف) كذا قال اللقاني وفي عجم ان الذي ربما يفهمه النقل انه القدر الذي يكون فيه اختلاف

قسمه بالحرص لان ما قادر ان على جذاذه وقسمه كيلاً أو بيعه وقسم ثمنه فلا فائدة في تأخير
 وانما اغتفر بالحرص فيما اذا كان المقسوم بغيره أو بطباً لانه يبقى الشرط الخامس ان يقسم
 بالقرعة لانه لا يميز حق فلا تجوز بالمراضاة لانها بيع محض فلا تجوز في المطعوم الا ان يقبض
 ناجزاً الشرط السادس ان يقسم بالتخري في الكيل لا على القيمة ثم يقرع عليه ولا بالوزن فهذا
 الشرط لا يعني عنه قوله بالحرص لانه يشمل الوزن والكيل مع انه لا بد هنا من الكيل لكونه
 أقل غرراً من التخري بالوزن لتعلق الكيل بما يظهر للناظر بخلاف الوزن فان تعلقه منوط
 بالخفة والنفق وهم الا يظهر ان الناظر ولو كان في بلد ليس معياره فيه الا الوزن كما هو عندنا
 بمصر فانما يقرى وزنه لانه معياره كذا ينبغي كما أشار له بعض واعا آخر المؤلف قوله وحل بيعه
 عن قوله في أصله ليجمعه مع بقية الشروط وانما دخلت القرعة هنا في المثلي للضرورة وقد يقال
 ليس هذا مثلاً بل مقوم لانه خاف بالتخري فهو من المقومات (ص) كالبليح الكبير (ش)
 تشبيه في الجواز وهو في قوة الاستثناء من قوله وحل بيعه كانه قال الا البليح الكبير فلا يشترط ان
 يحل بيعه وبقية الشروط لا بد منها وهي أن يكون بالحرص وان تختلف حاجة أهله وان يقسم
 بالقرعة وأن يكون بالتخري وأما اتحاده من بئر أو طب فلا يتأتى ويزاد شرط آخر وهو ان
 لا يدخل على التبقية والافسد والبليح الكبير هو الراخ الذي لم يبد صلاحه فهو كالبيسر
 في تحريم التفاضل فيجوز قسمه بالحرص وان كان ربو يا اذا اختلفت حاجة أهله بان كان هذا
 يأكل الجاهذا يبيعه لمحا (ص) وسقي ذوالا صل (ش) تقدم ان الثمر والغنم يقسم على أصله
 بالشروط المتقدمة فاذا اقتسم ذلك كذلك ثم اقتسم الاصول فوقع ثمره في أصل هذا وثمر
 هذا في أصل هذا فان صاحب الاصل يسقي نخله وان كانت الثمرة لغيره وهذا مع التشاح وماهر
 في باب تناول البناء والشجر الارض في قوله ولا كيهما السقي حيث لا مشاحة ولذلك عبر هناك
 بان السقي له وهما يانه عليه كما يفهم من الفعل (ص) كبائعه المستثنى ثمرته حتى يسلم (ش) يعني
 ان من باع أصول شجرة واستثنى ثمرتها فان سقى الاصول على بائعها حتى يسلمها للمشتري وهو
 لا يسلمها له الا بعد جذاذ ثمرته وهذا قول مالك وهو المشهور وفي الاستثناء تجوز اذا الحكم بوجوب
 بقاء الثمرة المأبورة للبايع ولو قال كبائعه الذي له ثمرته لكان أخصرو وسلم من ارتكاب المجاز
 (ص) أو فيه تراجع الا أن يقل (ش) تقدم انه قال لا كبعل وذات بئر أو غرب ثم عطف هذا
 عليه والمعنى ان قسمه القرعة لا تجوز اذا كان فيها تراجع ومعنى ذلك أن يكون بينهما عرضان
 قيمة أحدهما عشرون مثلاً وقيمة الآخر عشرة مثلاً ووقعت القسمة بينهما على ان من صار له
 الذي قيمته عشرون يرد على صاحبه خمسة ذراهم لتعدل القسمة بذلك فانه لا يجوز اذا لا يدرى
 كل منهما هل يرجع أو يرجع عليه فحصل الغرر املو كانت القسمة بالتراضي لجاز ذلك ومحل
 منع التراجع مالم يكن ما به التراجع قليلاً كالدرهم في أربعين خفة الامر في ذلك فانه جائز
 وبعبارة القلة كنصف عشر (ص) أولين في ضروع الا الفضل بين (ش) أي وكذلك لا يجوز
 قسم اللبن في ضروع الغنم أو غيرها الا قرعة ولا مراضاة لانه مخاطرة وقار أي لانه لبن بلبن من
 غير كيل وظاهره المنع سواء كان متفقاً كلبن يقرى وبقر أو مختلفاً كلبن غنم وبقر الا ان يفضل
 أحدهما الآخر بامر بين علي وجه المعروف وكان اذا هلك ما يسد هذا رجوع فيما يسد صاحبه
 فذلك جائز لان أحدهما نزل كالاخر فله لا يغير معنى القسم كفي المدونة (ص) أو قسموا بالا
 مخرج مطلقاً (ش) يعني ان القوم اذا قسموا داراً أو ساحة أو سفلاً أو علواً بينهم بشرط ان
 لا يخرج لاحدهم على الآخر فانه لا يجوز قسمهم هذا سواء كانت بالقرعة أو بغيرها لان هذا
 ليس من قسم المسلمين ومحل المنع اذا لم يكن لصاحب الحصة الذي ليس له في المخرج شئ ما يمكن

الحاجة (قوله لانه يبقى) أي يبقى
 على حاله بدون تغيير بنقص (قوله
 ولو كان في بلد ليس معياره الخ)
 أي فكلام المصنف فيما اذا كان
 معياره الكيل فقط أو هو والوزن
 ولو كان الوزن أكثر (قوله كالبيع
 الكبير) الحاصل ان البليح الصغير
 هو المشار له أولاً بقوله وثمر وزرع
 فيشترط فيه الدخول على الجذ
 فقط ولا يراعى فيه هذه الشروط
 بخلاف البليح الكبير فلا بد من هذه
 الشروط الا شرط القلة والاتحاد
 من بئر أو طب وحلية البيع
 (قوله من قوله وحل بيعه) الاستثناء
 من محذوف والتقدير وحل البيع
 فيما ذكر الا البليح (قوله وهي أن
 يكون بالحرص) عده شرطاً تسمي
 لانه الموضوع (قوله ان لا يدخل
 على التبقية) أي بان يدخل على
 الجذ أو السكوت (قوله وفي
 الاستثناء تجوز الخ) هذا على قراءة
 المستثنى بالبناء للفاعل ولو قرئ
 بالبناء للمفعول أي الذي استثنى
 الشارع ثمرته لم يكن تجوز أي تسمي
 ويصح قراءة بالبناء للفاعل وتحمّل
 على ما ذالم توبر (قوله المأبورة)
 وأما غير المأبورة فلا يجوز استثناءها
 (قوله الا ان يقل) المعتمد المنع ولو
 قل وهذا في قسم القرعة كما يشعر
 به التعليل وأما في المراضاة فيجوز
 ولو أكثر (قوله على وجه المعروف
 وكان الخ) هذان القيدان تركهما
 المصنف ولا بد منهما وقال اللقاني
 يؤخذ من قوله بين قصده وجه
 المعروف بخلاف قوله وكان اذا
 هلك فلا يفهم منه فعليه الدرك
 في اسقاطه

(قوله والاولى رجوع الخ) وغير الاولى هو ما قدمه بقوله سواء كان بالقرعة أو بغيرها (قوله للمخرج) أى لا انتفاء المخرج بدليل ما بعده (قوله عنه) أى عن المخرج (قوله مع السكوت عن الساحة) هذا لا يظهر لان الكلام فى المخرج (قوله أى قسم الماء الجارى) أى بغير القلد كما سيأتى وأما بالقلد فيجوز وقوله أى بطريق الجبر أى وأما بطريق التراضى فيجوز وقوله ومعنى المناسب بمعنى (قوله فاطلق المجرى الخ) التفرع غير صحيح والاولى فأراد بصيغة (٤١٠) مفعول اسم فاعل وجعله من اضافته الصفة للموصوف كما هو المفهوم من قوله

الماء الجارى (قوله فالجواب ان قسمها الخ) هذا الجواب يضارب حله أولا لان حاصله بقاء مجرى على حاله وليس من اضافته الصفة للموصوف (قوله وانما امتنع قسم العين) أى من اضافة قرعة وقوله وانما لم يقسم مجرى الماء أى بطريق الجبر لا بالمراضاة فيجوز وقوله لا تتعلق بالعين أى مطلقا لا بطريق التراضى ولا بطريق الجبر وقوله ولا يعمل جرى الماء أى بطريق الجبر لا بطريق التراضى وقوله وحينئذ انما يتعلق القسم بالماء نفسه ولا يكون الا بالقلد أى بطريق الجبر ثم هذا رجوع لقوله أولا فاطلق المجرى الخ ويعارضها قوله فالجواب ان قسمها الخ فانه يفيده ابقاء المجرى على حقيقته (قوله وحينئذ) أى حين قررنا هذا التقرير وقوله وذلك ظاهر الخ أى الذى اشار له أولا بقوله فالجواب وقوله وأما ان جعل على الماء الجارى أى الذى اشار له أولا وآخر (قوله مستدرك) أى لانه لا يحتاج له الا لوفسر القلد بالقدر الذى يتقرب ويلا ماء لا قل جزو ويجرى النهر له الى ان ينفد ثم كذلك غيره فلما فسره بالالة المذكورة الشاملة له وللمشكاب يكون أو غيره مستدركا لا حاجة له (قوله الارضاهم الخ) اعلم أن مفاد النقل انهم مع الزوجة يجتمعون

ان يجعل له فيه مخرجا وظاهره المنع ولو ترا ضيا بعد العقد على المخرج لو قوع العقد فاسد ابتداء فلا ينقلب صحيحا وهو ظاهر والاولى رجوع قوله مطلقا للمخرج لا للمقسم أى ان اتنى المخرج انتفاء مطلقا أى قسمها وقسمها ملتبسا بشرط انتفاء مخرج مطلقا أى من أى جهة من الجهات لا من المعمر الاصلى ولا من غيره املوك يدبجه فان كان له موضع غيرهما يصرف اليه بانه جاز والا فلا ومثل المخرج المرحاض والمنافع (ص) وصحت ان سكنت عنه (ش) يعنى ان القسمة اذا وقعت فى البيوت مع السكوت عن الساحة فانها تكون صحيحة ولكل واحد من الشركاء ان ينتفع بالساحة اذا وقعت فى نصيب أحدهم وليس له ان يمنع غيره من المرور منها واليه أشار بقوله (ص) ولشريكه الانتفاع به (ش) فقوله ان سكنت عنه أى عن المخرج من الساحة (ص) ولا يجبر على قسم مجرى الماء (ش) يعنى ان أحد الشركاء لا يجبر على قسم مجرى الماء أى قسم الماء الجارى فاطلق المجرى على الماء الجارى من باب التعبير باسم المحل عن الحال امان تراضوا على ذلك فلا كلام فى الجواز ومعنى قول المدونة ما علمت ان أحد أجازة أى بطريق الجبر فان قيل قد فرض فى المدونة المسئلة فى العين وهى مما لا يمكن قسمها فكيف يقال انها تقسم بالمراضاة فالجواب ان قسمها يقسم الاماكن التى تجرى الى الشركاء كما يرشد اليه كلام البساطى وانما امتنع قسم العين لما فيه من النقص والضرر لانه لا يمكن قسم ماء العين الا بحاجز فيها بين النصيبين أو الا لنصيبا وذلك يؤدى لنقص مانها وانما لم يقسم مجرى الماء أى محل جريه لعدم تغيير نصيب كل بقسمه لانه قد يقوى الجرى فى محل دون آخر فقد تبين أن القسمة لا تتعلق بالعين ولا بعمل جرى الماء كما بينا وحينئذ انما يتعلق القسم بالماء نفسه ولا يكون فيه الا بالقلد الذى هو عبارة عن الالة التى يتوصل بها الاعطاء كل ذى حق حقه فلذا قال المؤلف (وقسم بالقلد) وحينئذ فلا منافاة بين قوله ولا يجبر على قسم مجرى الماء وقوله وقسم بالقلد وذلك ظاهر ان جعل مجرى الماء على حقيقته وأما ان جعل على الماء الجارى أى الذى شأنه الجرى فيؤل الكلام الى أنه لا يجبر على قسم الماء الجارى وظاهر هذا مع قوله وقسم بالقلد التنافى اذ ظاهره ولو جبر او يجاب بان المراد لا يجبر على قسم الماء الجارى أى بغير القلد اذ لا يحصل بالقسم بغيره ما يختص به كل واحد وتفسير القلد المتقدم يعلم أن قول المؤلف فى باب الموات أو غيره من قوله وان ملك أولا قسم بقلد أو غيره مستدرك (ص) كسنة بينهما (ش) قال فى المجموعة قال مالك فى الجدار بين الرجلين يسقط فان كان لاحدهما لم يجبر على بنائه ويقال للآخر استر على نفسك ان شئت وان كان بينهما أمر الا بى ان يبنى مع صاحبه ان طلب ذلك فقوله بينهما متعلق بكون خاص أى موضوع بينهما ولا يصح أن يكون تقديره مشترك بينهما اذ المشترك المملوك بينهما يجبر الا بى كما علمت من النص (ص) ولا يجتمع بين خاصين الارضاهم الا مع كزوجة فيجمعوا (ش) يعنى أن قسمة القرعة لا يجوز ان يجتمع فيها بين عاصبين فاكثر رضوا أم لا الا أن يكون مع العصبية صاحب فرض زوجة فاكثر أو أم

برضاهم ولا يعتبر رضا الزوجة وانما يعتبر رضا جميع العصبية وفهم من منع الجمع بين العاصبين أن المنع فى الشرىكين فان الاجنبيين أخرى وانما نص على العاصبين لئلا يتوهم الجواز فيهما الشبههما بنذى الفرض فلا حاجة لقول الشارح ولو قال شرىكين الخ (قوله فيجمعوا) باسقاط النون اما على اللغة القليلة واما ان هنا شرط مقدرا وهو فان رضوا يجمعوا وليس الشرط مقدرا قبل الفاء لان هذا الجواب لا تعجبه الفاء (قوله رضوا أم لا الخ) انظر ما وجه الجمع برضاهم حيث كان معهم صاحب فرض وعدمه حيث لم يكن معهم

صاحب فرض والقول بأنه يـُـسـَـل الغرم مع وجود ذي الفرض ويكثر مع فقد لا يـُـنـَـهـِـض وهذا التعميم فيه بحث لأنه ان كان لمورثهم شريك
أجنبي جمعوا وان أبوا وان لم يكن له شريك أجنبي في المقسوم بل كان كامله لهم فلا يتصور جمع جميعهم ولا معنى له الا ان يحمل على
أنهم رضوا جميعهم بجمع كل اثنين منهم في سهم (قوله وان لم يرضوا) أي لانهم كالشيء الواحد (قوله لا على الدوام) أي واما على الدوام
فان شأوا قسموا وان شأوا لا (قوله ثم يتعين الباقي للثالث) أي فرمى الورقة الأخيرة غير محتاج اليه في تمييز نصيب من هي له حصول
التمييز برمي ما قبلها فقوله المصنف ثم يرمي يحمل على هذا أي ان الرمي منه ما هو متعين ومنه ما ليس متعيـِـنا (قوله يكتب أسماء الجهات)
بان يكتب اسم الجهة ويزيد المجاورة للمعمل المخصوص مثلا كأن يقول للجهة الشرقية الملاصقة لدار فلان مثلا كما أفاده بعض
شيوخنا (قوله وعلى هذا قد يحصل الخ) قال الشيخ أحمد لعل هذا غير مضر في القسمة (٢١١) لان الدفع ضرر الشركة وذلك حاصل مع

التفريق أيضا قاله بعض شيوخنا
وفيه نظر في الجواهر وغيرها
ما يفيد أنه لا بد من اتصال نصيب
كل شخص وعدم تفرقه وعليه
فيه اداء العمل فيما لم يحصل فيه
اتصال من الانصاء حتى يحصل
لكل شخص نصيبه غير مفرق
وتبين من هذا التقرير ان الطريق
الثانية لا يتوقف حصول التمييز
على كتب أسماء الشركاء (قوله وهو
ان القاسم يكتب أسماء الشركاء)
أي في ستة بقدر الاجزاء فقوله
أو كتب الخ تفريع على الصفة
الثالثة والحاصل أنه على عطفه
على رمي يكون إشارة للصفة الثالثة
والمعنى وكتب الشركاء ثم كتب
المقسوم وأعطى كلا لكل وبرد
بالاعطاء المقابلة وان عطف قوله
أو كتب الخ على قوله وكتب الشركاء
كان مشيرا للصفة الثانية وبرد
بالاعطاء حقيقة وشارحا قد
حمل المصنف على الصورة الثانية
فيعلم عطفه على قوله كتب ثم انتقل
للتقرير الثاني بقوله فقوله أو كتب
إشارة لحل ثان وكانه يقول ويمكن
ان يحمل على الصورة الثالثة بان

فان العصبية تجمع أولا ثم يسهم بينهم وبين صاحب الفرض ثانيا وعلى هذا فالصواب اسقاط الا
الثانية ليوافق النقل والتقدير حينئذ ولا يجمع بين عاصبين الا برضاهم مع كزوجته لان كلام
المؤلف على ظاهره لا يصح اذ ظاهره انهم يجمعون مع كزوجته وان لم يرضوا وان العصبية فقط
لهم الجمع وليس كذلك وانما قال فيجمع مواع عليه من الاستثناء لاجل قوله أولا أي ان الجمع انما
هو ابتداء لا على الدوام وانما نفي أولا وجمع ثانيا للإشارة الى انه لا فرق بين الاثنين والاكثر الا
برضا الجميع من العصبية ولو قال شريكين أو كعاصبين كان أولى (ص) كذا يسهم وورثته (ش)
تشبيـِـه في مطلق الجمع اذ هو في العصبية برضاهم وفي أصحاب السهم بغير رضاهم والواقع أي أو
اذ هما مسئلتان ومعنى الاولى ان أصحاب كل سهم يجمعون في القسم وان لم يرضوا فن مات عن
زوجات وأخوات لام وأخوات لغير أم فان أهل كل سهم يجمعون في القسم ولا يعتبر قول
من أراد منهم عدم الجمع فاذا طلبت واحدة من الزوجات مثالان تقسم نصيبها منفردا لم يكن
له اذلك وتجمع مع بقية الزوجات ومعنى الثانية ما أشار له الشارح ونصه فاذا كانت الدار
لشريكين مات أحدهما وترك ورثة قسمت نصفيـِـن نصفا للشريك ثم نصفا للورثة ثم ان شأوا قسم
لهم ثانيا (ص) وكتب الشركاء ثم رمى أو كتب المقسوم وأعطى كلا لكل (ش) هذا شروع منه
في بيان صفة القرعة بين الشركاء وذكروا صفتين الاولى ان القاسم يعدل المقسوم من دار أو
غيرها بالقيمة على قدر مقام أقلهم جزا فإذا كان لواحد نصف دار ولا آخر ثلثها ولا آخر سدسها
فجعل ستة أجزاء يكتب أسماء الشركاء في ثلاثة أوراق كل اسم في ورقة ويجمع كل ورقة في
بندقة من شمع أو غيره ثم يرمي ببندقة على طرف معين من أحد طرفي المقسوم اللذين هما مبدأ
الاجزاء وانتهوا ثم يكمل لصاحبها بما يلي ما ربيت عليه ان بقي له شيء ثم يرمي ثانيا ببندقة على
أول ما بقي مما يلي حصصه الاول ثم يكمل لصاحبها بما يلي ما ربيت عليه ان بقي له شيء ثم يتعين
الباقي للثالث وهذا ظهر ان كل واحد يأخذ جميع نصيبه متصلا بعضه ببعض من غير تفرق في
النصيب الصفة الثانية ان القاسم يعدل المقسوم بالقيمة ثم يكتب أسماء الجهات في أوراق
بعدد الاجزاء على وجه يميز به كل جزء فيكتب في المثال السابق اسم المقسوم في أوراق ستة
لصاحب النصف ثلاثة أوراق ولصاحب الثلث ورقتان ولصاحب السدس ورقة وعلى هذا قد
يحصل تفرق في النصيب الواحد وهناك صفة ثالثة وهو ان القاسم يكتب أسماء الشركاء

يقال ان قوله أو كتب معطوف على الخ تشبيـِـه إذا علمت ما تقدم من كلام الشارح من أن الطرق ثلاثة وأنه يلزم التفرق على الطريقين
الاخيرين مردود كما أفاده محشى نت حيث قال عبارة غيره كصاحب الجواهر واللمعي وغيرهما من أهل المذهب أو كتب الجهات والمراد
الجهات التي يقع الرمي فيها فيكون مراده بالمقسوم الجهات لا كل أجزاء المقسوم ومعنى ذلك بعد كتب أسماء الشركاء اما ان ترمي بهم في
الجهات أو تكتب الجهات وتقابلها بالكل سواء ولذلك قال ابن غازي أو كتب المقسوم عطف على رمي لا على كتب الشركاء وانما قلنا
لا كل الاجزاء لان الرمي لا يقع فيها كلها ألا ترى الى أن القسمة اذا وقعت على أقلهم جزأ كالسدس اذا كان فيها سدس ونصف
وثلث فان الرمي يقع في ثلاثة فقط بل الاثنين لان الاخير لا يحتاج لضرب فان خرج اسم صاحب النصف على جزء يأخذه وما يليه الى تمام
حصته كما تقدم وكذا صاحب الثلث وهذا واضح وبهذا تعلم بطلان قول من قسم المقسم بكتب جميع الاجزاء كالسنة في المثال المذكور

قائلا يكتب ستة أوراق في كل ورقة معينا السدس الذي كتب فيها ثم يعطى لصاحب النصف ثلاثة أوراق ولصاحب الثلث ورقتين
ولصاحب السدس ورقة ثم أورد عليه أنه قد يحصل تفرق في النصيب الواحد وأجاب بما فيه خط الخ وأشار إلى ذلك أي لما وقع الخط
فيه عب بقوله قال الشيخ أحد له أي التفرق غير مضر في القسمة لأنها لا ترفع ضرر الشراكة وذلك حاصل مع التفرق أيضا قاله بعض
شيوخنا اه وفيه نظري في الجواهر وغيرها ما يفيد أنه لا بد من اتصال نصيب كل شخص وعدم تفرقه في بعد العمل فيما لم يحصل فيه
اتصال من الانصبا حتى يحصل لكل شخص نصيبه غير مفرق اه (قوله بخلاف ما إذا اشترى) الخارج عما جاز ذلك لأنه يمكن تسليحه
لان الجزء الشائع تسليحه بالاستيلاء عليه (٤١٣) أي تلكه ولان غرضه حاصل وهو الجزء الشائع (قوله فلا يمنع على ان الخ) وأما على

ويجعلها تحت سائر على حدة ثم يكتب أسماء الجهات ويجعلها أيضا تحت سائر آخر على حدة ثم
يأخذ واحد من أسماء الشركاء واحد من أسماء الجهات فنظروا فيه في جهة أخذ خطه
في تلك الجهة فقله أو كتب الخ معطوف على رى (ص) ومنع اشتراء الخارج (ش) يعني أنه يمنع
لشريك أو للاجنبي ان يشتري ما يخرج بالسهم لاحد الشركاء لانه يسع مجهول العين وعمل
البساطى المنع بأنه قد يخرج ما لا يوافق غرضه ويتعدى تسليحه عند العقد بخلاف ما إذا
اشترى حصة شائعة على ان يقاسم بقية الشركاء فان ذلك جائز وقوله ومنع الخ أي على البت
وأما على الخيار فلا يمنع على القول بان الخيار منقول (ص) ولزم (ش) أي القسم اذا وقع
على وجه من الوجوه السابقة فن أراد الرجوع منهم لم يكن له ذلك لانه انتقال من
معلوم الى مجهول (ص) وتطرق في دعوى جور أو غلط وحلف المنكر فان تفاحش أو ثبتا
نقضت (ش) أي ونظر الحاكم في دعوى أحد المتقاسمين الجور أو الغلط فان تحقق عدمهما
منع مدعيه من دعواه وان أشكل الامر بان لم يكن متفاحشا ولم يثبت بقول أهل المعرفة
حلف المنكر لدعوى صاحبه ان القاسم لم يجز ولم يغلط فقله وحلف المنكر متعلق بغيره هو
قوله فان تفاحش أو ثبتا نقضت فلو أنكر فقله وحلف الخ عن قوله نقضت وأتى معه بالاقتال
والاحلف المنكر لكان أظهر في افادة المراد فان نكل المنكر لدعوى صاحبه قسم مادي
الآخرانه حصل به الجور أو الغلط بينهما على قدر نصيب كل وأمان ثبت ما ذكر بقول أهل
المعرفة أو كان متفاحشا وهو ما يظهر لأهل المعرفة وغيرهم فانها تنقض القسمة والمراد
بالجور ما كان عن عمد وبالغلط ما لم يكن عن عمد (ص) كالمرضاة ان أدخلامقوما (ش)
تشبيهه في النظر والنقض أي وتطرق في المرضاة ان أدخلامقوما بان يقول هذه السبعة بكذا
وهذه بكذا وهذه تكافئ هذه في دعوى جور أو غلط فان تفاحشا أو ثبتا نقضت فقله ان
أدخلامقوما بان اقسما بعد تقويم لانها حينئذ تشبه القرعة بخلاف ما لو وقعت المرضاة
بلا تعديل وتقويم فانه لا ينظر الى من ادعى الجور أو الغلط وهي لازمة لا تنقض بوجه ولو
تفاحش الجور أو الغلط لانها يسع حينئذ ولم تشبه القرعة (ص) واجبر لها كل ان انتفع كل
(ش) يعني ان قسمة القرعة اذا طلبها بعض الشركاء وأبأها بعضهم فان الطالب لها يحجب الى
سؤاله ويجبر عليها من أبأها وسواء كانت حصة الطالب لها قليلة أو كثيرة بشرط أن ينتفع كل
واحد من الشركاء الطالب وغيره بما ينوبه في القسمة انتفاعا تاما كالا انتفاع قبيل القسم في

أنه منبرم فيمنع كما صرح به شب
وهذا الثاني وأما عجب فقد قال
ظاهر كلام المصنف من منع ذلك
ولو اشتراء على الخيار (قوله ولزم)
القسم بقرعة أي حيث وقع على
الوجه الصحيح لانه كبيع من البيوع
(قوله أو ثبتا) أفرد الضمير أولا
مراعاة للمعنى وثناه ثانيا مراعاة
لللفظ لان مرجع الضمير اذا كان
فيه العطف بأو يجوز فيه مراعاة
اللفظ ومراعاة المعنى تأمل ومعنى
مراعاة المعنى أي أن المقصود
أحدهما (قوله نقضت) ان قام
بالقرب وحده ابن سهل بالعام
والظاهر أن ما قاربه كهو وهذا
ظاهري في غير التفاحش وأما هو
فيمنع ان لا تنقض القسمة بدعوى
مدعيه ولو قام بالقرب حيث
سكنت مدة تدل على الرضا وان
لم غرض مدة تدل على ذلك حلف
انه ما طلع على ذلك ورضى به واذا
حلف كان له النقص (قوله فيقسم
ما حصل به الجور أو الغلط) مثلا
لو كان حصة أحد هما تساوى
عشرة والاخرى خمسة عشر فالذي
حصل به الجور ما قبل الخمسة فيقسم

بينهما (قوله ان أدخلامقوما) وكذا الوقومالا نفسهما ووقوعها بتعديل كوقوعها بتقويم والفرق بين التقويم مدخله
والتعديل ان التعديل ان يقال هذه تكافئ هذه من غير ذكر القيمة فان كان كذلك فقله وهذه تكافئ هذه اشارة الى التعديل فالاولى
أن يقول وكذا اذا أدخلامعدلا كأن يقول هذه تكافئ هذه ويذكر على ما ذكرنا قوله بلا تعديل ولا تقويم فهو يشير الى أن مثل
التقويم التعديل (قوله لانها يسع) أي كالبسيع (قوله ويجبر الخ) ولو كان حصة شريكه الا أن ينقص قيمتها بسبب القسمة ولا يخالف
هذا ما يلزم في جبر أحدهما للبسيع ان نقصت حصة الآخر لان ما هنا حظه لم يخرج عن ملكه مع كونه ينتفع به انتفاعا بما نال الاول وما
يأتى خرج عن ملكه بالكتابة انظر عجب (قوله بشرط أن ينتفع كل الخ) فاذا لم ينتفع كل فلا جبر بل يقسم بالتراضي واعلم أن المدار على
الا انتفاع وان نقص الثمن (قوله كالا انتفاع قبل الخ) أي وان لم يساوه عند ابن القاسم كسكاه قبل القسم وبعده بخلاف عدم سكاه بعده

مفردة أو كان مما يتخذ للغة أو ما يتخذ لذلك السكنى ونحوها واشترطه للتجارة أو التزم الآبى بالنقص الذى فى بيع حصصه ثم يكره فانه لا يجبر من أبى لمن طلب اذ لم ينقص (قوله والفرق بين ما ينقسم الخ) أى الفرق بين كون الذى لا ينقسم اذا بيع مفردا ينقص والذى ينقسم اذا بيع مفردا لا ينقص (قوله لا كبيع غلة) صرح بفهم الشرط للخلاف فى ما مثل به وله عطف عليه ما بعده وأدخلت الكاف كل ما لا ينقسم كالحيات والطائون وما كان للتجارة (قوله لا نبيع الغلة لو بيع الخ) فان اعتمد نقصها جبر (قوله وكذا ليس لمن اشترى بعض عقار) أى وكذا ان وهب له أو تصدق به عليه فالمراد ملك بعضا (قوله ولو أراد أن يبيع أو يقسم) فرع زائد لان كلا منافى البيع (قوله لانه اشترى مشقة فصا للتجارة) الاولى حذف ذلك التعليل لانه قد عد الشراء حجة شرطا على حدة ولم يشترط للتجارة شرطا على حدة كما تبين من كلامه (قوله ونحوها) كان يتخذ للخرن (قوله على الاولى) أى ثم أتى بالثانى والثالث وهكذا

في حال كونها آية على هذا الترتيب (قوله ماذا كان المعيب وجه الصفة) أي بان زاده على النصف ولم يصل للثلاثين (أقول) ولو اراد
بالاكثر ما زاد على النصف لاستغنى عن ذلك ولذا جعلت وبهرام الاكثر ما زاد على النصف وقد جعل عجم النصف والثلاث
كالاكثر على المعتقد الا كما في نقل غ من مساواة العيب للاستحقاق الا في لا ما زاد على النصف فقط وان قوله فله ردها أي الحصصة
المعيبة أي بردها حصل فيه العيب فقط من نصيبه ويكون شريكاً بقدره فقط حيث كان نصفاً وثلاثاً لا رده جميع نصيبه ورد القسمة
بتمامها كما اذا كان أكثر من النصف والشيء الثاني هو التماسه ولا يمتثل له وبقاء القسمة على ما هي عليه لان خيرته تنفي ضرره الا
انك خير بان تقريره وبهرام موافق لنص المدونة فالعيب مخالف للاستحقاق ومال اليه بعض شيوخنا فالرجوع اليه أصوب

(قوله وما أشبه ذلك) أي الالبسع فيخير (٤١٤) واجد العيب في رده واجازته وأخذ ما يقابل نصيبه من ثمنه كذا قال عجم وثبعه

من تبعه والصواب أن اليبسع مثل ذلك كما قاله محشي تب قائلا أنه في ابن الحاجب وابن شاش والمدونة * (تنبية) * بقي ما إذا فات بعض ما يبيده واستظهر أنه يجري كل مما فات وسلم على حكمه ومثل ذلك يجري فيما إذا فات ما يبدوا وجد العيب (قوله وما سلم من العيب والفوات) المناسب أن يقول وما سلم من الفوات لأن الحديث في السلامة منه فقط (قوله بنصف قيمة ما زادت قيمة السلم المناسب أن يقول بنصف ما زاد من قيمة السلم على قيمة العيب كما إذا كان السلم قيمته عشرة وعشرون والمعيب قيمته عشرة فإنه يرجع بخمسة (قول المصنف والارجع الخ) لا يخفى أنه تعتبر القيمة في هذا القسم يوم القسم المحقة لا يوم القبض وكذا حكم فوات السلم فهذا القسم حكمه ما ذكره المصنف سواء حصل فوت في السلم أو المعيب أولا (قوله بمثل قيمة نصف المعيب الخ) المناسب حذف ذلك ويقول أي يرجع صاحب المعيب على صاحب الصحيح ببدل نصف المعيب من قيمة الصحيح والحاصل أن قول المصنف ثمانية قيمة وهو غير محمول عن المضاف ويدل على ما قلنا ما قاله بعد من قوله بمثل بدل الخ وإضافة مثل إلى بدل للبيان وظهور أن في عبارته تنافيا في التقدير والمناسب هو الأخير * (تنبية) * كلام المصنف محله إذا غلب المعيب في جهة فإن عم جميع ما أخذه يرجع بنصف قيمة ما زاده السلم على

وجه الصفقة ولولم يكن أكثر (ص) فإن فات ما يبدوا صاحبه بكمه دم رد نصف قيمته يوم قبضه وما سلم بينهما (ش) الهاء من صاحبه ترجع لمن نصيبه معيب وفاعل رده هو صاحب السلم والضمير في قيمته يرجع للنصيب السالم من العيب والضمير في سلم يرجع للنصيب المعيب السالم من الفوات والمعنى أن القسمة إذا وقعت ثم اطلع أحد الشركا على عيب في أكثر نصيبه والحال أن شرى بكمه قد فات نصيبه بيده ما يهدم أو يناء أو صدقه أو حبس وما أشبه ذلك فإنه رد نصف قيمة نصيبه وهو السالم من العيب يوم قبضه لصاحب المعيب ويصير النصيب المعيب السالم من الفوات شركة بينهما وانما اعتبر القيمة يوم القبض وإن كان الواجب اعتبارها يوم القسم لأنها كالبيع الصحيح في هذا لأنه لما كان لواحد العيب نقصها في هذه الحالة أشبهت البيع الفاسد فاعتبرت القيمة يوم القبض سواء كان هو يوم القسم أو بعده قوله رد نصف قيمته المناسب قيمة نصفه لأن قيمة النصف أقل من نصف القيمة لأنها ناقصة للتبعيض (ص) وما يبيده رد نصف قيمته وما سلم بينهما (ش) الضمير المحرور بالباء يرجع لصاحب المعيب والمعنى أن النصيب المعيب إذا فات يبدوا صاحبه فإنه يرد لصاحب السلم نصف قيمة المعيب يوم قبضه وما سلم من العيب والفوات بينهما نصفين قال المؤلف وكذلك إذا فات النصيبان معا فإنه يرجع على من أخذ السلم بنصف قيمة ما زادت قيمة السلم على قيمة المعيب قوله رد نصف قيمته المناسب قيمة نصفه لأنها أقل من نصف قيمته أذهى قيمة بعض معيب فهي ناقصة للعيب والتبعيض (ص) والارجع بنصف المعيب مما بيده ثلثا والمعيب بينهما (ش) أي وإن لم يكن العيب في الأكثر من نصيب أحد الشركا بل وجدناه في النصف فأقل فإن القسمة لا تنقض بل يرجع صاحب المعيب على صاحب الصحيح بمثل قيمة نصف المعيب من الصحيح ولا يرجع شرى بكمه في الصحيح وتصير الشركة بينهما في المعيب بمعنى أن صاحب الصحيح يصير شرى بكمه في المعيب بنسبة ما أخذ منه فإذا كان المعيب مثلا يسع نصيب أحدهما فان صاحب المعيب يرجع على صحيح الحصص بمثل بدل نصف السبع قيمة مما في يده صاحبه ويصير المعيب شركة بينهما فلصاحب الحصص الصحيحة فيه نصف سبع فقوله مما في يده الضمير يرجع لصاحب الصحيح قاله ابن الحاجب والجارو والمحرور في محل الحال وقوله ثلثا أي قيمة وقوله بنصف لا مفهوم له * ولما أنهى الكلام على طرق العيب بعد القسمة شرع في الكلام على ما إذا وقعت القسمة ثم استحق بعض نصيب أحدهما فان الحصص المستحقة أمّا أن تكون جمل نصيبه أو ربعه فأقل أو ما بينهما وهو يشمل النصف والثلث وبدء بالكلام على استحقاق النصف والثلث فقال (ص) وإن استحق نصف أو ثلث خير (ش) أي خير المستحق من يده بين بقاء القسمة على حالها ولا يرجع بشئ وبين رجوعه شرى بكمه فيما يبدوا شرى بكمه بقدر ماله قال ابن القاسم في المدونة أن اقتساما عبدان فأخذ أحدهما وهذا عبدان فاستحق نصف عبد أحدهما أو ثلثه فللذي استحق ذلك من يده أن يرجع على صاحبه بربع أو سدس العبد الذي في يده إن كان قائما وان فات رجوع على صاحبه بربع قيمته يوم قبضه ولا خيار له في غير هذا فلو كان المستحق ربع ما يبدوا أحدهما فلا خيار له والقسمة باقيه لا تنقض وليس له إلا الرجوع بنصف قيمة ما استحق من يده ولا يرجع شرى بكمه بنصف ما يقابل به وإليه أشار بقوله (لأرجع) فلو استحق جمل ما يبدوا أحدهما فان القسمة تنفسخ وترجع الشركة كما كانت قبل القسمة كما أشار إليه بقوله (ص) ونفسخت في الأكثر (ش) وما قررنا به معنى التخيير هو الواجب في تقرير كلام المؤلف وبه يعلم ما في تقرير ابن غازي واحترزنا

المعيب (قوله فللذي استحق الخ) أي وله أن يتماثل ولا شئ له (قوله وبه يعلم ما في تقرير ابن غازي) الحاصل أن ابن غازي بقولنا ودلالة التقرير المذكور في التخيير قائل لا وفقه عنده أنه لا فسح في استحقاق النصف أو الثلث ويكون بذلك شرى بكمه

ببعض أصحابه لا غير وايس هنالك طرف آخر (قوله وموصى له بالثالث) أي أو غريم على موسى له بعدد أو نحوه أو طرأ غريم على ورثة
وموصى له بعدد أو على وارث الخ فيسدى طرق الموصى له بعدد على الورثة بما إذا كانوا أجازوا الوصية أي وصية الموصى له بعدد مع
أيضا له بالثالث لغيره هذا ما يفيد به نقلهم عن المقدمات والافليس له الرجوع الاعلى الموصى له بالثالث وقال الشيخ أحمد الزرقاني
ما يخالف ذلك فقال وقد يقال ان الوصية انما تعلقت بالثالث فكان القياس أن لا يرجع الموصى له بعدد الاعلى الموصى له بالثالث
والجواب أن حق الموصى له بعدد متعلق بجميع التركة وقد يتلف ما قبضه الموصى له بثلاث أو ينقص الخ ولكن الظاهر اتباع ما نقله
الشارح عن المقدمات وحرر (قوله وفسخت في الاكثر) من النصف ان شاء (٤١٥) فيرجع شريكها بالجميع وان شاء أتى القسمة على

حالتها ولا يرجع بشئ فالتجربة برى
المحلين ثابت وكذا اعدم الفسخ فيها
مستوفى عدم الرجوع بشئ وانما
يختلفان في ارادة الفسخ ففى
النصف أو الثلث يرجع شريكها
بنصف قيمة المفقود أو ثلثه وفى
الاكثر تبطل القسمة من أصلها
ويرجع شريكها بالجميع وظاهر
المصنف سواء كانت قسمة تراض
أو قسمة (تنبيه) كلام المصنف
كله في استحقاق جزء معين اذ لو كان
جزءا شاعرا لنقض لانه استحق من
نصيب أحدهما مثل ما استحق من
نصيب الآخر (قوله علموا أم لا لانهم
متعدون في القسم) لا يخفى أن هذا
التعليل ظاهر في العلم لا عند عدمه
نعم ذكر بعض الشراح انه اذا طرأ
الغريم على الوارث انه يؤخذ الملى
عن المعدم وان لم يكن الملى
علما بالطارئ أى مع اشتغال الميت
بالدين فان لا وهل يقيد بطرأ الموصى
له بعدد أو يجزئ كثلث على الورثة
بذلك القيد فان كان ذلك القيد
مسما فلا اعتراض لان الاشهر
ينزل منزلة العلم ولكن محشى
لم يذكر ذلك القيد والنصوص التي

بقولنا من نصيب أحد الشرىكين الخ عما اذا كان الاستحقاق في النصيبين أو الانصباء فانه
لا كلام لواحد منهما أو منهم لاستواء الكل في ذلك (ص) كطر أو غريم أو موصى له بعدد على
ورثة أو على وارث وموصى له بالثالث (ش) التشبيه في قوله وفسخت في الاكثر والفسخ مفيد
عما اذا كان المقسوم مقوما دارا أو عرضا ونحوهما متعلق الاغراض بذلك والمعنى أن الغريم
اذا طرأ وحده على ورثة وحدها أو طرأ الغريم على ورثة وعلى موصى له بالثالث أو طرأ موصى
له بعدد من دنانير ونحوها وحده على ورثة وحدها أو طرأ على وارث وموصى له بالثالث فان
القسمة تنفسخ بانقضاء المصارى به بقوله (ص) والمقسوم كدار (ش) أى والحال أن المقسوم
كدار أو عرض أو نحوه من كل مقوم يريد وقد أبى الورثة من دفع الدين والافسخت دفعوه للغريم
فلا كلام له كما أبى واذا فسخت فان الغريم أو الموصى له يعطى كل منهم ما حقه ثم يقسم الباقي
ثم ذكر المؤلف مفهوم القيد بقوله (ص) وان كان عينا أو مثليا يرجع على كل ومن أعسر فعليه
ان لم يعلموا (ش) أى وان كان المقسوم عينا ذهبا أو فضة أو مثليا غير العين من مكيل أو موزون
فان الطارئ يرجع على كل واحد من الورثة بما ينوبه والقسمة صحيحة لم تنقض فلو كان بعضهم
أعسر فان الطارئ يرجع عليه بما يخصه ولا يأخذ الملى عن المعدم هذا ان لم يعلموا بالطارئ
أما ان علموا به واقسموا التركة فانهم متعدون حينئذ فلا طارئ ان يأخذ الملى عن المعدم
والحاضر عن الغائب والحى عن الميت هذا تقرير كلام المؤلف على ظاهره ولكن المعتمد أن
قوله والمقسوم كدار الخ حقه أن يؤخر عند ذكر المسائل الاربع الآتية وهى طرق والغريم
أو الوارث أو الموصى له على مثله أو الموصى له بجزء على وارث وأما هنا فنقض القسمة مطلقا
سواء كان المقسوم مقوما أو عينا أو مثليا علموا أم لا لانهم متعدون في القسم فخقه أن يقول
بعد قوله هنالك أو موصى له بجزء على وارث مانصه ان تنقضت القسمة اذا كان المقسوم كدار
وان كان عينا أو مثليا اتبع كلامه بحسنة ولعل ناسخ المبيضة خرجة في غير موضعه كما نبه على
ذلك الشيخ شرف الدين وغيره (ص) وان دفع جميع الورثة مضت (ش) أى فيما اذا كان
المقسوم كدار على ظاهر كلام المؤلف المتقدم أى انه اذا دفع جميع الورثة للغريم ماله من الدين
فان القسمة تنقض اذ ليس له حق الا في ذلك فان امتنعوا أو بعضهم فسخت حينئذ لان الدين
مقدم على الميراث فلا ملل للورثة الا بعد أدائه وظاهر كلام المتقدم صحة القسمة حيث دفعوا
لغريم ماله ولو علم الورثة بالغريم حين القسمة وهو قول مالك في كتاب محمد وقوله (كبيعهم)

ذكرها ليس فيها ذلك القيد واعلم أن فائدة نقضها ولو كان مثليا في الضمان من جميعهم اذا تلف بسمواى ولو كانت صحيحة ما كانت
منهم جميعا قال المدونة قال مالك ومات بايديهم من حيوان أو هلاك باهر من الله من عرض أو غيره فلا ضمان على من هلك ذلك بيده
و ضمانه من جميعهم قال ابن القاسم لان القسم صار بينهم بما طال للدين (قوله وان دفع جميع الورثة مضت) وكذا أجنبى فيما يظهر
ومثل دفع جميعهم في مضيهما دفع بعضهم برضا الباقيين كما بينهم ان لم يرجع الدافع عليهم بشئ مما دفعه فمضى في هاتين الصورتين كالتي في
المصنف فان لم يدفع أحد منهم للطارئ أو دفع بعضهم مع اباية باقيهم وأراد الدافع أن يرجع عليهم بما دفع فنقض القسمة (قوله وظاهر كلام
الشارح المتقدم) نسخة الشارح فيها المتقدم والمناسب حذفها (قوله وهو قول مالك في كتاب محمد) الاولى حذفه كما هو مشطوب لان
الذى في كتاب محمد عدم الصحة عند العلم

(قوله اذا باعوا التركة) هذا بناء على أن إضافة المصنف للفاعل ويجوز أن تكون للمفعول كما هو مفاد المدونة أي بأن اشترى أحدهم من التركة (قوله ولو كانوا عالمين الخ) لا ينافي قوله ثم طرأ الخ لانه يفسر بجاء أي قدم من موضع لموضع فلا ينافي ان الدين قد يكون معلوما ثم يقول ان هذا مردود وقد فرضه ابن عرفة في الجهل بالدين أما مع علمهم بتقديم الدين فباعوا فان بيعهم يرد قال في كتاب المديان من المدونة واذا باع الورثة التركة فأكلوا ذلك واستهلكوه ثم طرأت ديون على الميت فان كان الميت يعرف بالدين فباعوا مبادرة لم يجز بيعهم وللغرماء انتزاع عروضه ممن هي بيده و يتبع المشتري الورثة بالثمن وان لم يعرف الميت بالدين وباعوا على ما يبيع الناس اتبع الغرماء الورثة بالثمن كان فيه وفاء أو لم يكن ولا متابعة على من ذلك المال بيده أبو الحسن قوله على ما يبيع الناس أي من غير محاباة ابن محرز قوله للغرماء فسخ البيع يحتمل أن يكون لانهم ما وجدوا الثمن بأيدي الورثة وان وجدوه لم يكن لهم فسخ البيع لان حقهم ليس في أعيان السلع ويحتمل انه رأى فسخ البيع على رواية أنه ذهب أن الورثة ان باعوا بعض السلع لانفسهم وعزلوا المدين ضعافه انه يفسخ لانه لا ميراث الا بعد قضاء الدين فعليه يفسخ البيع لحق الله كبيع التفرقة ويوم الجمعة والاول أشبه بنظر الكفاية (قوله سواء كان بغبن) أي بلا محاباة (٤١٦) لاحقيقة الغبن قال محشي نت وما أدري ما الحامل للمؤلف على ارتكاب

تشبيهه في عدم النقص والمعنى أن الورثة اذا باعوا التركة ثمن المثل وهو مراده بقوله (بلاغبين) ثم طرأ رب الدين فانه لا ينقض البيع ولا مقال له ولو كانوا عالمين به حين البيع ولا مفهوم لقوله بلاغبين اذ بيعهم ماض سواء كان بغبن أو بغيره لكن وقع الخلاف فيما اذا حصل البيع بغبن هل يضمن البائع ما جاني فيه ولا يرجع به القريم على المشتري أو ان يرجع به على المشتري قولان مستفادان من كلام الشارح (ص) واستوفى مما وجد ثم راجعوا (ش) هذا غير مختص بمثلة البيع بل هو جار فيما قبلها أيضا والمعنى انه اذا طرأ من ذكر على الورثة فوجد بعضهم قد استهلك بعضهم لم يستهلك فانه يستوفى حقه ممن وجدته بيده قائما كما يستوفى ممن لم يبيع لانه لا ارث الا بعد وفاء الدين واذا استوفى من ذلك الموجود فان الورثة يتراجعون بعد ذلك وقوله (ص) ومن أعسر فعليه ان لم يعلموا (ش) فيما اذا باع الجميع كقوله الشيخ عبد الرحمن وتقدم عن ح انه في هذه يأخذ الملى عن المعدم وان كان غير عالم كما مر في قوله ومن أعسر فعليه ان لم يعلموا وجعله الطخفي فيما اذا استوفى الطارئ حظه ممن وجدته فان من أخذ منه الطارئ يرجع على من وجدته من أصحابه بخصته فقط وان كان غير معدم ما حيث لم يعلموا فان علموا فانه يأخذ من وجدته مليا عن المعدم وهو مشكل لانه اذا كان من أخذ منه الطارئ عالما فكيف يقال انه يأخذ الملى العالم عن المعدم مع مساواته في العلم وهذا البحث لا يتأتى في تقرير الشيخ عبد الرحمن (ص) وان طرأ غريم أو وارث أو موصى له على مثله أو موصى له بجزء على وارث اتبع كذا بخصته (ش) قوله على مثله يرجع للمسائل الثلاث وكلام المؤلف فيما اذا كان المقسوم مثليا أو عينيا واما ان كان المقسوم مقوما فان القسمة تنقص كما مر التنبيه على ذلك (ص)

المجاز الخالي عن القرينة لكن استشكل القول بالرجوع على المشتري بأنه يعارض قول المصنف ولا بغبن ولو خالف العادة الآن يحتمل على ما اذا أخبر الوارث البائع بجهله واستسلم المشتري وينبغي بطلان عتقهم والاحسن ان يقال وجه رجوعهم على المشتري انهم باعوا شيئا ليس ملكهم فتدبر (قوله فوجد بعضهم قد استهلك بعضهم لم يستهلك) الاحسن ما قرره عب حيث قال واستوفى الطارئ مما وجد من التركة بيد من أخذ من الورثة لم يبيعه أو من غن ما يبيع حيث كان يعرف بعينه كحيوان وعقار أو مما وجد منها ولم يستهلك لانه لا ارث الا بعد وفاء الدين دون ما استهلك عمدا أو خطأ (قوله ان لم

وأخرت

يعلموا) أي بالطارئ وان دينه يقدم على الارث فعلمهم بدين الطارئ

مع جهل تقدمه كعدم علمهم كما يفيد المواق (قوله فيما اذا باع الجميع) أي ان الورثة جميعهم باع التركة والبعض ملى والبعض معدم فان المدين يستوفى حقه من الملى فإذا علمت ذلك فلا يكون قوله ومن أعسر مناسباً لما قبله الذي هو قوله واستوفى (قوله حيث لم يعلموا) أي انهم اذا لم يعلموا وأخذوا الطالب من واحد منهم جميع الدين فان من أخذ منه الطارئ اذا وجد أحد من الورثة يأخذ منه حصته فقط وأما ان علموا فانه يأخذ من وجدته ملياً يأخذ منه حصته المعدم ثم انك خبير بأن أخذ الطارئ جميع الدين من الذي لم يعلم أت على المعتقد الذي نبه عليه الخطاب راديه على ما قاله الشيخ عبد الرحمن (قوله مع مساواته في العلم) أي ومقتضاه انه يأخذ منه حصته وينتشار كان في الباقي فاذا كانوا ثلاثة أخذ الطارئ من واحد فاذا وجد المأخوذ منه ملياً فانه يرجع عليه بخصته وينتشار كان في الباقي (أقول) اذا علمت ذلك فالواجب الرجوع لما قاله الشيخ أجده وهو انه اذا كان من أخذ منه الطارئ عالماً فينبغي أن يأخذ من الملى العالم حصته وينتشار في ما على المعسر وقال عن بعض شيوخه يرجع عليه بخصته فقط وأما ان كان من أخذ منه الطارئ غير عالم فانه يرجع على الملى العالم على المعدم

(قوله لادين لجل) ولا ينتظر وضعه مخافة أن يهلك المال فيبطل حق صاحب الدين من غير وجود منفعة في ذلك للورثة وفيه رد لقول ابن آيين أنه يؤخر قضاء الدين حتى يوضع لجل كما ذكره عنه الباجي (قوله يعني أن القسمة الخ) ويحتمل أن يكون الضمير في آخرت عائداً على الوصية المفهومة من قوله أو موصى له ويكون جزم أولاً بأحد القولين فيها ثم حتى الخلاف بعد ذلك والاول أولى وان كان يلزم عليه التكرار (قوله لم يكن له ذلك) لا احتمال أن لو عمل نصيبها بضميم مع المال فيحصل غبن على بقية الورثة (قوله) أولاً تنفذ إلا بعد الوضع لا احتمال تلف شيء من المال قبل وضع لجل أو بعده قبل تنفيذ الوصية والمعتبر ثلث المال يوم التنفيذ (قوله فان الورثة يرجعون) أي نظر للقول الثاني والاول نظر للاول في ذاته (٤١٧) فكافوا لا يرجعون لان العبرة بيوم التنفيذ

(قوله وقسم) أي بقرعة أو راض (قوله يقسم على ولده الصغير) ومثل الصغیر غير الصغیر فيه (قوله وكذلك وصيه) أي ان وجد والا فقدم القاضى ويجوز أن يكون المصنف أراد بالوصى ما يشاء من مقدم القاضى (قوله والا انتظر الخ) هذا كلام اللقاني أي وان كان قريب الغيبة ولم أر قدر القرب والظاهر كما في غير هذا الموضع انه أراد بها ثلاثة أيام مع الامن وهلا قبل أن يرسل له ولا ينظره وقال عجب وظاهره ولو قربت غيبته والظاهر ما قاله عجب لانه لا موجب للارسال وكذا ظاهر المدونة الاطلاق (قوله) ولكن نت خصه بالانثى الخ) مسلم لان بهر ما نسبته للمدونة فقال قال في المدونة ولا يجوز قسم الاب عن ابنه الكبير وان غاب ولا الام عن ابنه الصغير الا أن تكون وصية ولا الكافر عن ابنته المسلمة البكر كما لا يرزوها (قوله والمعنى ان قاضى الشرطة) كذا في نسخة قاض من القضاء ولعل الاحسن صاحب

وأخرت لادين لجل وفي الوصية قولان (ش) يعني أن القسمة تؤخر لاجل لجل الى وضعه فاذا كان للميت ولد فقات زوجته عجلوا الى ثمنه لتحقيقه لى لم يكن له ذلك وسيأتى هذا آخر الفرائض عند قوله ووقف القسم للجل واعتذر واهناك عن اعادته بانه أعادها طول العهد خوفاً من النسيان فالضمير في قوله هنا وأخرت يرجع للقسمة وأما الدين الذى على الميت فلا يؤخر قضاؤه لاجل وضع لجل بل يجب قضاؤه عاجلاً قبل الوضع فلو كان الميت أوصى بوصية فهل تنفذ من الثلث قبل وضع لجل أو لا تنفذ إلا بعد الوضع وعلى الاول اذا تلفت بقية التركة فان الورثة يرجعون على الموصى لهم بثلاث ما يبدىهم ومحل القولين في الوصية حيث لم تكن بعدد من دنانير أو دراهم فان كانت بذلك وجب تجميلها ويؤخر بقية المال حتى يوضع لجل قولاً واحداً اذا اختلف في ان الوصية بالعدد كالدين في وجوب اخراجها من التركة قبل القسمة (ص) وقسم عن صغير أب أو وصى وملة فقط كقاض عن غائب (ش) يعني ان الاب يقسم على ولده الصغیر وكذلك الام اذا كانت وصية عليه وكذلك وصيه يقسم عنه وكذلك يجوز للملقة أن يقسم عن الطفل الذى التقطه وكذلك القاضى عن الغائب ويعزل نصيبه وظاهره كانت القسمة في ذلك بالقرعة أو بالتراضى وقوله عن غائب أي بعيد الغيبة والا انتظر والكاف الداخلة على القاضى للتشبيه فلا تدخل شيئاً ولا يقسم الوصى عن الاصاغر حتى يرفع ذلك الى الامام فيقسم بينهم اذا رآه نظراً ويستثنى من قوله أب الكافر ولكن التثنية خصه بالانثى ونصه وقسم عن صغير أب مالم يكن كافراً فلا يقسم عن ابنته البكر كما لا يجوز له تزويجها اه المراد منه تأمل (ص) لازى شرطه أو كنف أخاً أو أب عن كبير وان غاب (ش) معطوف على قاض والمعنى ان قاضى الشرطة لا يجوز له أن يقسم عن غيره من صغير أو غائب الا بأمر القاضى وسمى بذلك لان جنده واعداده ورسوله لهم شرط في لبسهم وزيمهم تميزهم عن غيرهم وشرطه يوزن غرقه بضم أوله وسكون ثانيه وكذلك الاخ اذا كنف أخاه أى صيره في كنفه احتساباً لله تعالى فليس له ان يقسم عليه وظاهره ولو عدم القاضى وظاهره كان المقسوم قابلاً أو كثيراً أو هو كذلك وكذلك الاب ليس له أن يقسم عن ولده الكبير الرشيد ولو غائباً ومثله الام الا أن تكون وصية وكنف فعل صفة لموصوف محذوف أى أخ كنف أخاً وحذف الموصوف في مثل هذا قليل بل قال الرضى انه ضرورة والاولى ان يكون مصدراً منوناً على وزن ضرب فهو مصدر كنف يكنف كضرب يضرب وحينه إذ فهو معطوف على شرطه

(٥٣ - خمشى رابع) الشرطة كالوالى وعبارة بهرام وقوله ولاذى شرطه أى فليس له أن يقسم عن الغير قال في المدونة الابأمر القاضى ابن يونس وقال ابن حبيب عن ابن القاسم في صاحب الشرطة يقاسم على الصغار ان ذلك جائز ان كان عدلاً (قوله شرط في لبسهم) أى حالة مخصوصه (قوله احتساباً لله) أى لا لوصيته (قوله وكذلك الاب ليس له أن يقسم عن ولده الكبير الرشيد) أى وانما يقسم للولد الكبير الرشيد وكيفية ان كان والا فالقاضى وقوله ولو غائباً قال بهرام وانما قال وان غائباً لا يتوهم ان الابن اذا غاب يسوغ له ذلك فنبه على عدم ذلك مطلقاً (قوله في مثل هذا) أى فيما اذا كان الوصف جلة وحذف الموصوف مما لم يكن بعض اسم محروور عن أدنى وأما اذا كان الموصوف بعض اسم محروور عن أدنى فلا يكون كذلك كما في قوله مناظعن ومناأقام أى منافريق طعن ومنافريق أقام فالفرق بعض مدلول الضمير وكفى قوله لو قلت ما في قومها لم يتهم * بفضلها في حسب وميسم أى لو قلت ما في قومها أحسد بفضلها

(قوله ولذا نسبها للمدونة) أي لاجل الورد نسبها أي لان المصنف يذكر كلام المدونة استشكالاً أو استسهالاً (قوله قسم نخلة وزيتونة) أي نخلة من طرف وزيتونة من طرف (قوله فيما ذكر) وهو ما اختلف جنسه (قوله كما يمنع اذا كثر) أي كما يمنع دخولها فيها ذكر اذا كان كثيراً وقوله حفظ القاعدة هي ان قسم القرعة انما يكون فيما تامل أو تجانس (قوله وهو فهم ابن يونس) أي كونهما قسم قرعة (قوله لقولها ان اعتدلا) أي لان الاعتدال انما يكون في قسم القرعة نذكر لك لفظها قلت فان كانت نخلة وزيتونة بين رجلين هل يقسمانها قال ان اعتدلتا في القسم وتراضيا بذلك قسمتا بينهما يأخذ هذا واحدة وهذا واحدة وان كرها لم يجبرا اه (قوله واعتذروا الخ) أي انه ورد على قولهم قسم قرعة قولها تراضيا فانه يشعر بانها قسم تراض لا قرعة وحاصل الاعتذار ان المراد تراضيا بالاستسهام أي بالاقتراع بان يقسموا قسم قرعة (قوله لقولها بعدوان تركوها لم يجبروا) أي فان نفي الجبر انما يكون فيما شأنه الجبر وهو قسمه قرعة لانه يجبر الا تبى للطالب كاتقدم وحينئذ (١٨ ع) فيكون المعنى على هذا وان تركها بعضهم وطلبها بعضهم لم يجبر الا تبى للطالب

أي لا ذى شرطية ولا ذى كنف أخاه وقوله وأب الخ بالجذر عطف على قوله ذى شرطية ثم ختم الباب بمسئلة واردة على قوله وافرد كل نوع ولذا نسبها للمدونة فقال (ص) وفيها قسم نخلة وزيتونة ان اعتدلا وهل هي قرعة للقلة أو مراضاة أو بلان (ش) هنا حذف مضاف أي وفيها جواز قسم نخلة وزيتونة ان اعتدلا في القسم وانما دخلت القرعة هنا فيما اختلف جنسه للقلة وهي لا يمنع دخولها فيما ذكر حيث كان قليلا كما يمنع اذا كثر حفظا للقاعدة وهذا فهم ابن يونس لقولها ان اعتدلا واعتذروا عن قوله فيها تراضيا أي بالاستسهام لقولها بعدوان تركوها لم يجبروا عليها ولقولها ان اعتدلا أو يحمل على ان القسم الواقعة فيها مراضاة واعتذروا عن قولها اعتدلا بان التراضي لا يشترط فيه الاعتدال بانها ماضية على بيع لا عين فيه أو بلان ومفهوم الشرط ان لم يعتدلا في القسم لم يجز وقوله اعتدلا أي نوعا الشجر والواجب اعتدلتا وقوله للقلة علة لم حذف أي واجيزت للقلة

فيكون قولهم يجبر الا تبى للطالب في قسم القرعة غير ما هنا لان هذا يتوقف على نص صريح وقوله ولقولها ان اعتدلا أي والاعتدال انما شأنه في قسم القرعة ثم أقول الاولى حذف قوله ان اعتدلا أي لانه الذي جعل موجبا للحمل على قسم القرعة (قوله أو يحمل على ان القسم الواقعة فيها مراضاة) أي من قولها تراضيا المشعر بالرضا من الجانبين الذي يكون في قسم المراضاة (قوله واعتذروا عن قولها اعتدلا) أي عن ايراد قولها اعتدلا وقوله بان التراضي تصوير للورد وقوله بانها الخ متعلق باعتذروا وسكت عن ايراد قوله وان تركوها لم يجبروا لان وروده من حيث الاشعار المتقدم وهو خفي (قوله على بيع لا عين فيه) أي يباع حكما أو ان المراد كبيع (قوله والواجب) أي لان الواجب أي انما احتجنا الى هذا التأويل لانه كان الواجب ان يعبر باعتدلتا فاندفع ذلك بان التذكير باعتبار

باب يتسكّم فيه على صفة القراض وأحكامه

وله مباسمة لما قبله لان في القراض قسم الربح بين العامل ورب المال وهو يكسر القاف مشتق من القرض وهو القطع سمي بذلك لان المالك قطع للعامل قطعة من ماله يتصرف فيها بقطعة من الربح هذا اسمه عند أهل الحجاز وأهل العراق لا يقولون قراضا البتة ولا عندهم كتاب القراض وانما يقولون مضارب أو كتاب المضاربة أخذوا ذلك من قوله تعالى وإذا ضربتم في الأرض ومن قوله تعالى وآخرون يضربون في الأرض وذلك ان الرجل في الجاهلية كان يدفع الى الرجل ماله على الخروج به الى الشام وغيرها فيبتاع المتاع على هذا الشرط ولا خلاف في جواز القراض بين المسلمين وكان في الجاهلية فاقره الرسول صلى الله عليه وسلم في الاسلام لان الضرورة دعت اليه لحاجة الناس الى التصرف في أموالهم وليس كل أحد يقدر على التمهية بنفسه وحده ابن عرفة بقوله تمكن مال لمن يتجر به جزء من ربحه لا بلفظ اجارة فيدخل بعض الفاسد كالقراض بالدين والوديعة ويخرج عنه قولها قال مالك من أعطى

كونه مانوعا الشجر أي نوعين من أنواع الشجر باب القراض (قوله على صفة القراض) أي حقيقة ولو عبر بها السكان رجلا أولى (قوله وأحكامه) أي المسائل المتعلقة به (قوله مشتق من القرض) أي اشتق المصدر المزيد من المصدر المجرد وقوله سمي بذلك أي سمي العقد المذکور بالقراض (قوله أخذوا ذلك) أي هذه التسمية (قوله وذلك) أي ووجه الاخذ الخ حاصله ان وجه الاخذ ان تلك العقدة الشأن فيها انها محتوية على سير في الأرض (قوله على هذا الشرط) يظهر من العبارة ببادي الرأي انه متعلق بيبتاع والظاهر ان ذلك ليس بمرام بل الظاهر ان قوله على هذا ان شرط بدل من قوله على الخروج وكأنه قال كان يدفع الرجل ماله على شرط الخروج به الى الشام وغيرها فيبتاع المتاع وربما يخطر بالبال ان المراد بهذا الشرط أي شرط ان له جزأ من الربح وهذه العبارة أصلها للخطاب وليس فيها ما يشعر بأن المراد شرط جزء من الربح فتأمل لعلك تطلع (قوله تمكن مال) ظاهر العبارة انه لا يشترط لفظ بل تكفي المعاطاة (قوله لا بلفظ اجارة) وأما اذا كان بلفظ اجارة فيكون اجارة فاسدة (قوله فيدخل بعض الفاسد) ظاهره انه لا يدخل كل الفاسد بل بعضه

لان الحقائق تشمل صحيحها وفاسد هامع انه يترأى دخول جميع الفاسد ويجاب بانه اذا كان بلفظ اجارة فهو وان كان اجارة فاسدة هو قراض فاسد ايضا (قوله لا بأس به) أى فى تلك الحالة وربما يقع فى الوهم ابتداءه انه اذا كان ضمان على العامل يكون به بأس أى لا يكون جائز مع انه جائز ولعل المراد أن يقال انه نص على المتوهم وأما اذا كان عليه ضمان فلا مانع لانه حينئذ من له الغنم عليه الغرم (قوله وسيأتى الخ) أتى به اشارة الى ان نفي الضمان على العامل لا يقتيد به هذه الصورة (قوله مجاز) امماجاز استعارة أو مرسل علاقته الاطلاق والتقييد أو التقييد فقط فافهم (قوله غير لازم) أى فلا حدهما أن ينحل عن تلك العقدة وقوله قبل العمل أى الذى هو شراء الامتعة بمال القراض (قوله ولذا لم يقل عقد على تمكين) أى لانه لو عـبر بقوله عقد لافاد اللزوم لان العقد عند الاطلاق لا ينصرف لالمسا كان لازما فاذا لم يكن لازما يصحح بما يفيد عدم اللزوم كقوله فى باب المزارعة واملك فسفخها ان لم يبدى (قوله فى نقد) ظاهره أنه لا يجوز القراض بما يتعامل به من غير التقدر ولو انفرد التعامل به كالودع فى بلاد السودان وهو كذلك قصر اللرخصة على موردها وقوله مضروب أى ضربا يتعامل به فى ذلك لا بمضروب لا يتعامل به (٤١٩) كفى غالب بلاد السودان (قوله مسلم) أى بدون أمين عليه لان جعل عليه أمينا فان تسليمه حينئذ كلاتسليم (قوله فعلم منه حرمة) أى وأما عكسه فهو مكروه (قوله فهو وعلى حذف مضاف) أى مجازاة على ما هنا أن يراد من القراض الفعل والا فيصح ان يراد بالقراض فى باب الزكاة المال بل ويصح ان يراد بالقراض هنا المال ويكون على حذف مضاف أى ذو توكيل ثم انك خبير بانه لا بد من حذف فى عبارة الشارح لتستقيم العبارة وكأنه قال ثم المراد بالقراض المعنى المصدري ولا حذف وأما فى باب الزكاة الخ (قوله خرجت الشركة) أى لان المعنى فى نقد لا فى غيره (قوله والنقد متجر به لافيه) أى والمتجر فيه انما هو الامتعة من عرض وغيره وفيه أن التجر البسع والشراء فكمما ان التجر يتعلق بالامتعة من حيث كونها ممتنا فقد يتعلق بالدراهم من حيث كونها غنما (قوله

رجلا ما لا يعمل له على ان الربح للعامل ولا ضمان على العامل لا بأس به اه وسياأتى ان الضمان على العامل فى الربح له ان لم ينفعه ولم يسم قراضا فان سماه قراضا ونفى الضمان عنه فلا ضمان على العامل وتسمية المال المدفوع على ان الربح لاحدهما أو لغيرهما قراضا مجازا لا حقيقة وعقد القراض غير لازم قبل العمل ولذا لم يقل عقد على تمكين الخ وعرفه المؤلف بقوله (ص) القراض توكيل على تجر فى نقد مضروب مسلم لم يجز من ربحه ان علم قدرهما (ش) علم من قوله توكيل ان رب المال والعامل لا بد أن يكونا من أهل التوكيل فعلم منه حرمة مقارضة المسلم للذنى وهو قول والمذهب الكراهة اذ لم يعمل بمحرم كالربا ثم المراد بالقراض المعنى المصدري لقوله توكيل وأما فى باب الزكاة من قوله والقراض الحاضر بركبه ان ادارا أو العامل فهو على حذف مضاف أى مال ذو توكيل الخ وقوله على تجر أخرج به ما عدا الشركة والتجر البيع والشراء التحصيل الربح وقوله فى نقد خرجت الشركة لجوازها بما هو أعم وهو متعلق بتجر وفى معنى الباء بالنقد متجر به لافيه والباء الاستعانة أو الالة أى مستعانة به على التجر أو هو آلة التجر ومتعلق بتجر محذوف أى فى كل نوع وبه يندفع قول من قال ان المراد على تجر مطلق كما هو ظاهره فيخرج التجر المقيم دال الفاسد واحتترز بقوله مضروب عن التبر والفلوس واحتترز بقوله مسلم عما لو قارضه بالدين ونحوه كما أتى وقوله ليجز متعلق بتجر أو توكيل وهو أولى ولا بد أن يكون شاعرا ولما كان الجزاء فى المساقاة يحتمل أن يكون من نخلة أو عدد من نخلات احتاج الى زيادة شائع والمراد فى الحائط فيخرج ما قلنا بخلاف الجزاء هنا فانه لا يمكن معه تعيين واحتترز بقوله من ربحه مما اذا جعل للعامل جزأ من ربح غير المال المتجر فيه فانه لا يجوز ثم ان قوله ليجز من ربحه يقتضى ان ما جعل فيه الربح لاحدهما أو لغيرهما ليس بقراض حقيقة وهو كذلك وقوله ان علم قدرهما أى قدر المال المدفوع والجزء المستتر للعامل لان الجهل برأس المال يؤدى الى الجهل بالربح كالدفع له صرة مجهولة الوزن يعمل بها ثم بالغ على الجواز

أو الالة) لا يخفى أن بقاء الالة هى بقاء الاستعانة (قوله وبه يندفع) الاولى أن يقول وبه يتبين ما قاله الشيخ أحمد من ان المراد على تجر مطلق (قوله فيخرج التجر المقيم) أى بنوع فانه فاسد ما لم يوجد فى كل العام (قوله وهو أولى) وذلك لان تعلقه بتوكيل يؤذن بان ذلك الجزاء مدخول عليه ابتداء بخلاف تعلقه بتجر بل اذا تأملت تجد تعلقه بتجر أولى وذلك لان الجزاء انما هو فى مقابلة التجر يؤذن قطعا بان الجزاء مدخول عليه ابتداء (قوله ولا بد أن يكون شاعرا) أى لا بقدر معين من ربحه كعشرة دنانير أى الا أن ينسبها بقدر سماه من الربح كالثمان عشرة ان كان الربح مائة دينار فيجوز لانه بمنزلة عشر الربح فنقد (قوله فيخرج) نفع ربح على قوله احتاج الى زيادة شائع (قوله لان الجهل برأس المال الخ) جواب عما يقال ان اشتراط علم قدر الربح ظاهر وأما اشتراط علم قدر رأس المال فلم يظهر وحاصل الجواب ان اشتراط علم قدر رأس المال ليس بقدر الربح (أقول) وهو غير ظاهر وذلك لان الربح ليس محمداً بمحمداً وباعتبار رأس المال انما هو جزء الربح الذى يتحصل من المال الذى يشتري به كان كثيراً أو قليلاً وحيث عـد العامل أميناً فيمكن أن يقال ان الصرة وان جهلت باعتبار حالة العقدة فالشراء الصادر من العامل بعد لا يكون الا بشئ معين فأتى الربح على حسبه

(قوله ولو مغشوشا) أى ولو كان النقد الموصوف بما تقدم انه يشتمل به مغشوشا فهو وبالمعنى في مقدرا من تمام الشعر يف لئلا يلزم أخذنا الحكم فيه (قوله ورد بلوقول ابن وهب) المناسب أن يقول قول القاضى عبد الوهاب (قوله انما هو لاجل الاخراج) أى الذى أوجبه الشارع والذى أوجبه الشارع لا يكون الا فيما راج كالكمال لانه بمثابة الكمال فاذا لم يرج كالكمال فلا يكون بمثابة الكمال فلا تجب الزكاة لان النصاب لم يكمل (قوله لان يكون) أى على أن يكون آخره وقوله على أن لا يحل أن يزيد (قوله ومثله الوديعة) أى في ذلك التعليل (قوله فان وقع وعمل الخ) (٤٣٠) هذا راجع لمسئلة الدين لا لمسئلة الوديعة فان حكمها سبب أى يتهم على أنه في

بقوله (ص) ولو مغشوشا (ش) أى ولو كان النقد المضروب مغشوشا يريد تعامل به والا فلا لانه كاعرض ورد بلوقول ابن وهب بعدم الجواز ثم ان الجواز في المغشوش لا فرق فيه بين الرواج كالكمال أم لا بخلاف ما في باب الزكاة والفرق ان الاشتراط هناك انما هو لاجل الاخراج وعدمه واما هنا فالعرض التعامل وهو حاصل وانظرا هر أن رأس المال الذى يعطى عند المقاصة له مثله مغشوشا (ص) لا بد من عليه (ش) يعنى ان من له دين في ذمة شخص لا يجوز له ان يقول له اعمل بالدين قراضا والربح بيننا للثمة لان يكون آخره على ان يزيده فيه ومثله الوديعة فان وقع وعمل بما ذكر على وجه القراض فان الربح له والخسارة عليه ولا شئ من الربح لرب المال للذى عن ربح مالم يضمن ويستمر الدين في ذمة العامل على ما كان واليه أشار بقوله (ص) واستمر (ش) ومحمل النهى مالم يقبض أو يحضره ويشهد لانه قبل ما ذكر يحتمل ان يكون آخره ليزيده فيه وأما بعد القبض ودفعه له أو احضاره مع الاشهاد على براءة ذمته منه فيجوز لانتفاء التهمة فاذا قال للعامل قبل التفرق أو بعده اعمل فيه قراضا صح وكان الربح على ما دخله عليه والى هذا أشار بقوله (ص) مالم يقبض أو يحضره ويشهد (ش) والاشهاد برجلين أو برجل واحد لا يتصور ان يكون هنا شاهداً وبين فخر نظير الوكالة وقوله واستمر مستأنف وهو جواب عن سؤال مقدّر كان فائلا قال له قد قلت ان القراض بالدين لا يصح فما حكمه اذا وقع فاجاب بقوله واستمر أى واستمر على حكم الدين وهو المنع مدة انتفاء القبض وانتفاء الاحضار المقيّد بالاشهاد فالمنع مقيم بانتفاء هذين الامرين معا فيكون الجواز بوجودهما أو بوجود أحدهما وعلى هذا كان المناسب التعبير بالواو لا بأو فالجواب ان المراد الاحد الدائر وهو صادق بكل منهما فالدين انتفاءه ما معا كقوله تعالى ولا تطع منهم آثما أو كفورا (ص) ولا برهن أو وديعة (ش) يعنى ان الرهن لا يجوز أن يكون رأس مال القراض لانه شبيه بالدين وكذلك الوديعة قاله ابن القاسم قال لاني أخاف أن يكون أنفقها فصارت عليه ديناً والمنع ظاهر حيث كان كل في غير يد المرتهن والمودع بالفتح بل يسهل أمين لان رب المال انتفع بتخليص العامل الرهن أو الوديعة من الامين وأمالو كان كل يسهل المرتهن أو المودع فيستوهم فيها الجواز لكونه لا يحتاج فيه لتخليص فلم ينتفع رب المال بتخليص العامل مع ان المشهور المنع فلذا بالغ على ذلك بقوله (ص) وان يسهل (ش) أى وان كان كل من الرهن والوديعة يسهل المرتهن والمودع بالفتح وبعبارة الضمير راجع للعامل فالمبالغة في محله اخلافاً لابن غازي ويتصور كون الوديعة يسهل أمين بان أودع لسفر عند عجز الرد أو لعورة حدث ثم ان محل المنع في الرهن والوديعة حيث لم يقبض واما الاحضار مع الاشهاد فيهما فينبغي أن يكون

الواقع ليس قصدهما القراض وانما قصدهما التأخير بزيادة (قوله مالم يضمن) أى لانه اذا ضاع المال يكون المدين ضامنا له لكن قد يقال هو لا قبض لالرجح له وينتقل الضمان عليه (قوله أو يحضره ويشهد) أى على براءة ذمته كما يفيد كلام الابن وكلام بهرام ولكن الذى في المواق والحطاب ان المراد يشهد على زنته وهو واضح فيما يتعامل به وزنا وأمالو كان عددا أو بهما فالاشهاد على ما به التعامل وظاهر المصنف الصحة ولو أعاده بالقرب وهو ظاهر المدونة فان قبل اذا قبض الدين انتفى كونه ديناً فلا يحتاج الى اخراجه فالجواب ان القابض لما كان يرد ما قبضه بالخضرة رعايتهم ان قبضه كذا قبض وان وقع بالدين فتعرض له لنفي هذا التوهّم (قوله ولا يتصور) أى انه لا يتصور أن يحضره ويقول والله اني برئت ذمتي وقوله فهو نظير الوكالة في أنها لا تكون بشاهد وبين أى لا يتصور أن يقول أشهدنا فلان على انى وكلته والله انى وكلته (قوله أى واستمر على حكم الدين) أى واستمر

القراض على حكم الدين أى الحكم المتعلق بالدين ثم أقول لا يخفى ان هذا يخالف ما تقدم له من قوله واستمرار الدين (قوله قال لاني أخاف) هذا الاياتى على تقدير ان يكون يسهل أمين الا أن يقال خلاف ذلك على أخرى وهو ما أشار به بقوله لان رب المال انتفع الخ (قوله فيستوهم فيها الجواز) الاولى أن يقول فقد قيل بالجواز بدليل قوله مع ان المشهور الخ (قوله راجع للعامل) أى الذى هو المرتهن والمودع بالفتح (قوله لا فلا بن غازي) فان قال ظاهره انطباق الاغيا عليه ما معا وانما حصر وابه في الرهن فيما رأيت ولو سلم قائما فينبغي ان يجعل غاية ما يسهل أمينه لا ما يسهل فيه ما معا وفي بعض الحواشى ان معناه ولو كان قائما يسهل وفيه بعد اه فاذا علمت ذلك فقوله بالمبالغة تفريع على قوله وأمالو كان كل يسهل المرتهن الخ

(قوله لان ذمة المودع بالفتح برئته) أي وقد قلنا يشهد على البراءة فلا فائدة في ذلك الا أن عجز ذكر أنه يكتفي فيها الاحضار وان لم ينضم له اشهاد لانها محض أمانة (قوله هذا) أي قوله لاني أخاف جزءة حاصلة ان علة الجواز مجموع امرين نفي الخوف ونفي تهممة التواطئ فاذا وجد الخوف أو لم يوجد ولكن وجد التواطئ على انه ما أحضرها الا لاجل صحة (٤٣١) القراض فلا يجوز فاذا علمت ذلك في العبارة

حذف والتقدير قلت هذا أي نفي هذا جزءة علة أي علة الجواز وخلاصته ان علة الجواز مجموع الامرين فالمنع يتحقق بانتفاءه وانتفاؤه يتحقق في صورتين اما الخوف واماتة التواطئ على تقدير أن تكون موجودة (قوله في بلد القراض) كذا يفيد بهرام أي بالمدفع المال والذي يفيد به المواق أنه راجع لبلد العمل في القراض (قوله بما اذا لم يوجد) أي وأما لو وجد فلا يجوز وظاهره ولو غلب التعامل به على التعامل بالضرر واعتد هذا القيد عجز ولم يعتد به اللقاني والظاهر ما قاله اللقاني (قوله والمذهب ان حكمها واحد) أي وخلاصة كلام بهرام ان الخلاف في الكل أي التبر والحلي والنقارأي والفرض انه لا يتعامل بالتبر (قوله ولكن يعضى بالعمل) أراد به شراء سلع القراض واذا عمل بالنقارأي فقال ابن حبيب رد مثلهما عند المفاضلة عرف وزنها أو لم يعرف (قوله ولكن يعضى بالعمل) الذي هو شراء السلع أي ويفسخ قبل العمل (قوله كافي نقل الشارح) الاولي كافي الشارح لانه في الشارح على تلك الكيفية (قوله والكساد) عطف تفسير (قوله وهذا هو المشهور الخ) وهو مذهب ابن القاسم وقال أشهب بالجواز وقيل ان كانت

كالقبض في الرهن دون الوديعة لان ذمة المودع بالفتح برئته اللهم الا أن يكون قبضها بالاشهاد فان قلت مقتضى قول ابن القاسم في تعديل المنع لاني أخاف أن يكون قد أنفق الوديعة فتكون عليه دينان الاحضار فيها كاف في الجواز وان لم ينضم لها قبض ولا اشهاد قلت هذا جزءة علة والعلة التامة هي ذلك وانتفاء تهممة قواطعها واذا وقع وعمل في الوديعة فان الرجحان بها وعليه النقص كاذ كره ابن عرفة عن ابن حارث عن ابن القاسم وأشهب ولا يقال هذا بخلاف ما مر أن المودع اذا تجر فيما عنده من الوديعة أن الرجحان له لان رب الوديعة هنا أن له في العمل بها على اعتقاد كل صحة القراض فكان العامل كالوكيل له بخلاف ما مر فاعاها هو محض تعدد منه وقد عمل على ان الرجحان له والظاهر ان الرهن كالوديعة في ذلك وأما الدين فمقتضى قوله واستمر ما لم يقبض ان الرجحان عليه الدين والخسارة عليه (ص) ولا تبر لم يتعامل به ببلده (ش) يعني ان التبر لا يجوز أن يكون رأس مال القراض اذا كان لا يتعامل به في بلد القراض والا فيجوز وقيل ابن رشد بما اذا لم يوجد في بلد القراض مسكوك يتعامل به ومثل التبر الحلي والنقار والمذهب ان حكمها واحد وظاهر كلام المؤلف انه لا يجوز ابتداء القراض بذلك ولكن يعضى بالعمل كما هو قول ابن القاسم في كتاب محمد وقال أصبغ لا يفسخ عمل به أم لا لقوة الاختلاف فيه كافي نقل الشارح والنقار القطع بالخلاصة من الذهب والفضة (ص) كفيلوس وعرض ان تولى بيعه (ش) التشبيه في المنع والمعنى ان الفيلوس الجدد لا يجوز أن تكون رأس مال القراض اذا كان يتعامل بها لانها تول الى الفساد والكساد وهذا هو المشهور وقال بعض واعل المنع ما لم تنفرد بالتعامل بها وكذلك لا يجوز أن يكون رأس مال القراض عرضا ويدخل فيه الفيلوس التي لا يتعامل بها لان المراد به ما قابل النقد اذا كان العامل هو الذي يتولى بيعه لان القراض رخصة انعقد الاجماع على جوازه بالذناير والراهم وبقي ما عداه على أصل المنع وسواء كان لبيعه خطب وبال أم لا وتقييد اللغوى ضعيف وظاهره منع القراض بالعرض ولو ببلد لا يتعامل فيه الا به لان القراض رخصة فيقتصر فيها على ما ورد وانظر النص الصريح في ذلك وكلام المؤلف فيما اذا جعل من العرض المبيع به هو القراض وأما ان جعل رأس المال نفس العرض أو قيمته الا أن أو يوم المفاضلة فلا يجوز ولو تولى بيعه غيره وحيداً فيصير في مفهوم ان تولى بيعه تفصيل (ص) كأن وكاه على دين أو يصرف ثم يعمل (ش) التشبيه في المنع والمعنى أنه اذا وكاه على خلاص دين له على شخص فاذا خلاصه كان يبيعه قراضاً فان ذلك لا يجوز ولو كان الذي عليه الدين حاضر مقرر املياً تأخذه الاحكام ما لم يقبض بحضرة ربه وكذلك لا يجوز أن يدفع للعامل ذهباً وبشرط عليه ان يصرفها بفضة ثم يعمل بها قراضاً (ص) فأجر مثله في قوله ثم قراض مثله في ربحه (ش) هذا جواب عن المسائل الاربع والمعنى ان العامل اذا أخذ هذه الاشياء رأس مال القراض وعمل في ذلك فله أجر مثله في ذمة رب المال في توليه يبيع ذلك وله قراض مثله في ربح المال أي لاني ذمته حتى لو لم يحصل ربح لاشي له كما يأتي في الفرق بين

كثيرة فالمنع وان كانت قليلة فيجوز (قوله وتقييد اللغوى) أي فاللغوى قيد المنع بما اذا كان لبيعه خطب وبال وعطف وبال تفسير (قوله أي يصرفها بفضة) أطلق المصنف المنع ولم يعتبر تقييد المنع بما اذا كان للصرف بال (قوله فاجر مثله) أي العامل لا المال وقوله ثم قراض مثله أي المال لا العامل (قوله هذا جواب الخ) هذا حيث باع الفيلوس واشترى بثمنها نقداً فان جعلها ثمناً لعروض القراض فليس له أجر توليه وأما له قراض المثل في الربح

(قوله أو مبهم) أي كقراض مبهم فهو بالجر عطف على مدخول السكاف (قوله أو ضمن) هذا حيث اشترط في العقد وأما لو طوع به العامل بعد العقد ففي صحة القراض وفساده قولان (قوله وفي توليه أجر مثله) أي وأجر مثله في توليه في العبارة قاب (قوله على جزء مبهم) بالتعبير بعنوان الجزئية فلا تنكرار مع (٤٢٣) قوله كل شرك (قوله كما إذا قال الخ) أي فيمنع ذلك يكون قوله إلى أجل كذا أي من

حيث الشروع والأفلا نقضاء ليس محذور واجد وأما قوله أو أعمل به سنة من وقت كذا أي أو سنة بدون قوله في وقت كذا بخلاف ما إذا قيل له أعمل به في الصيف فقط أو في موسم العيد أو نحو ذلك مما يعين فيه الزمن للعمل ففيه أجرة المثل والفرق بينه وبين الذي قبله أن هذا أشد في التحجير وذلك لأن المال بيده في هذا القسم وهو ممنوع من العمل به بخلاف ما إذا قال أعمل به سنة من الآن أو أعمل به سنة فإن المال الذي بيده ليس محجوراً عليه وأما قوله إذا جاء الوقت الفلاني فاعمل به فإنه وإن كان ممنوعاً من العمل فيما بيده فهو مطلق التصرف بعد ذلك فكان أيضاً حق مما يعمل به في الصيف (قوله وله قراض مثله في ربحه) ظاهر العبارة ربح هذه السلعة وليس كذلك بل المراد ربح المال المتجر به بعد (قوله فإن له قراض مثله) أي والخسارة عليه (قوله فإن اشترى بالدين الخ) ومثله ما إذا اشترط عليه الشراء بالنقد فاشترى بالدين فهذه ثلاث صور وأما أن أحرمه بالشراء بالنقد فاشترى به فالجواز ظاهر فإن اشترط عليه أن لا يبيع إلا بالدين فباع بالنقد فذكرت أن فيه قراض المثل وذكر المواق أن فيه أجرة المثل وقد تعرض ابن ناجي للخلاف في ذلك ولكن المطابق لقول المصنف

أجرة المثل وقراضه (ص) كل شرك ولا إعادة أو مبهم أو أجل أو ضمن أو اشتريه فلان ثم اتجر في ثمنها أو بدين أو ما يقل (ش) أي كقراض قال لك فيه شرك فالمشبه محذوف وجعل ذلك فيه شرك مقول قول محذوف وهذا مشبه بما فيه قراض المثل مع أن مسألة اشتريه فلان ثم اتجر بثمنها مما فيه أجر مثله في توليه وقراض مثله في عمله فالتشبيه بقوله ثم قراض مثله في ربحه وفي توليه أجر مثله ولو قال أعمل به والربح مشرك فإنه جائز لأن العرف يفيد التساوي فليس فيه جهل ولفظ شرك يطابق على الكثير والقليل إلا أن يكون لهم عادة فيعمل عليها وكذلك لا يجوز القراض على جزء مبهم كقوله أعمل بهذا المال ولك في ربحه جزء ولا إعادة ويكون فاسداً وله قراض المثل وكذلك يكون القراض فاسداً إذا وقع إلى أجل معلوم لأن عقده غير لازم وهو رخصة فليس واحداً منهما أن يفك عن نفسه متى شاء فإذا وقع إلى أجل معلوم فقد منع نفسه من تركه كما إذا قال له إذا كان رأس العام الفلاني فاعمل بالمال أو أعمل به سنة من وقت كذا فإنه لا يجوز للعامل قراض مثله وكذلك يكون القراض فاسداً إذا اشترط رب المال على العامل أن يضمن المال إذا تلف أي رأس المال لأن ذلك ليس من سنة القراض وله قراض المثل إذا عمل ولم يعمل بالشرط إذا تلف المال وأما لو دفع المال للعامل وطلب منه ضماناً يضمنه فيما يتلف بتعديده فيمنع جوازه كما نقله الزرقاني عن بعض شيوخه وكذلك يكون القراض فاسداً فيما إذا دفع مالاً لا آخر على النصف مثلاً على أن يشتري عبداً فلان ثم يشتري بعد ما يبيعه بثمنه ثانياً فهو أجبر في شرائه وبيعه فله أجر مثله في توليه وله قراض مثله في ربحه فقوله أو اشترى أي أو قراض قال فيه اشتريه فلان الخ فالعطف محذوف وجعله اشتريه مقول القول وكذلك يكون القراض فاسداً إذا اشترط رب المال على العامل أن يشتري بالدين فاشترى بالنقد فإن له قراض مثله وأما أن اشترى بالدين فإن الربح له والخسارة عليه لأن الثمن قرض في ذمته وكذلك يكون القراض فاسداً إذا عين رب المال للعامل نوعاً وكان ذلك النوع في نفسه يقبل وجوده سواء خالف واشترى سواء أو لم يخالف واشترى وكلامه يتوهم أن الفاسد مع المخالفة وأنه إذا اشترى ما اشترط عليه فإن القراض صحيح وهو خلاف المعتمد كما يظهر من كلام أبي الحسن والشيخ حاولوا في شرح هذا المثل والمراد بما يقل ما يوجد تارة ويعدم أخرى وليس المراد به ما يوجد دائماً إلا أنه قليل قال المواق ونص المدونة قال مالك لا ينبغي أن يقارض رجلاً على أن لا يشتري إلا البر إلا أن يكون موجوداً في الشتاء والصيف فيجوز ثم لا يعود إلى غيره الباجي فإن كان يتعذر لقلته لم يجوز أن يفسخ اه وفيه قراض المثل كما ذكره المؤلف وذكره المواق قبل اه وبعبارة أو بدين أو ما يقل أي وخالف فبالخسارة عليه وفي الربح قراض المثل وإن لم يخالف في مسألة الدين الربح للعامل والخسارة عليه وفي مسألة ما يقل الخسارة عليهما وفي الربح قراض المثل (ص) كاختلافهما في الربح وادعيا ما لا يشبه (ش) ليست هذه الصورة فاسدة وإنما التشبيه في الرد إلى قراض المثل ولذا عدل عن العطف كما في الذي قبله للتشبيه والمعنى أنهم ما إذا اختلفا بعد العمل في جزء الربح فقال العامل على النصف مثلاً وخالفه رب المال وادعى أقل من ذلك وأتى كل منهما بما لا يشبه فإن العامل يرد إلى قراض

وفيما فسد غيره أجرة مثله القول بأن فيه أجرة المثل وأما لو باع بالدين ما اشترط عليه ببيعة به أو ببيعة بالنقد فهل مثله يكون الربح له والخسارة عليه وهو ظاهر أم له أجرة المثل وأما أن يشتريه عليه أن يبيع بالنقد أو باع به فلهذا شرط لا تأثير له (قوله) وليس المراد به ما يوجد دائماً إلا أنه قليل (أي لأن ذلك فيه أجرة المثل وهو ما أشار له في المدونة من قوله إذا قارضه على أن لا يشتري إلا السلعة كذا وليس وجودها بما مومن أن فيه أجرة المثل اه) (قوله ولذلك ففسخ اه) أي كلام المواق وقوله بعد اه أي كلام عجاج النافل

لذلك (قوله فالقول قول العامل) ظاهر عبارتهم بدون عيّن في ذلك (قوله على ظاهر المدونة) أي ما لم يكن الفساد لا بشرط عمل يده
كان يشترط عليه أن يخيّط فانه حينئذ يكون أحق به من الغرماء لانه صانع وهل أحقيته به فيما يقابل المصنعة أو فيه وفيما يقابل عمل
القراض قولان ومقابل ظاهر المدونة أنه أحق أيضا بأجرة المثل اذا كان المال بيده حتى يستوفي أجرة مثله (قوله ضمير غيره لها) أي
للمسائل المتقدمة والالزم الخلو عن العائد وقوله لاقتضائه قد يقال (٤٣٣) لا نسلم الاقتضاء وذلك لان المعنى وفي فساد تعلق

الفساد بغيره أجرة مثله ولا اقتضاء
في ذلك وقوله أو بدل من فاعله
لا يخفى أنه على البدلية يكون
الضمير في غيره راجعا للمسائل
المتقدمة لا لما والمعنى صحيح فلا
اقتضاء لان المعنى وفي الذي فسد
الذي هو غير ما تقدم ولا يصح
ترجييع الضمير لما لم يكن في حاشية
اللقائي لا يصح أنها بدل من الضمير
المستتر في فساد لا بدل كل ولا بدل
اشتمال وهو ظاهر ولا بدل غلط
ولا نسيان ولا بداء لانها لا تقع في
الكلام القصيح (قوله جعل ما
مصدرية) أي والمصدر مضاف
للفظ غيره ويحتمل وجه آخر وهو
أنه بعد تأويل ما وما بعدهما مصدر
ويؤول المصدر باسم فاعل ويكون
غيره بدلا منه عائد على المسائل
المتقدمة أقول ويصح أن يجعل
غيره خبر مبتدا محذوف والضمير
عائد على ما تقدم من المسائل أو
منصوب على الحال من ما أو
ضميرها ويصح الجر على أنه صفة
لما أو بدل منها على أنها نكرة
وضمير غيره عائد على المسائل
المتقدمة ولا يصح الجر على أنه صلة
لما على ان ما موصولة لان المعرفة
لا توصف بالنكرة وغير لا تعرف
بالإضافة في مثل هذا الموضع بانفاق
وانما الخلاف فيها اذا وقعت بين
ضدين (قوله بان لا يكون بنصيب

مثله فان ادعى ما يشبهه فالقول قول العامل لانه ترجح جانبه بالعمل فان ادعى أحدهما ما يشبهه
فالقول وقوله وأما ان كان الاختلاف بينهما قبل العمل فالقول قول رب المال أشبهه أم لا كما
يأتي للمؤلف (ص) وفيما فسد غيره أجرة مثله في الذمة (ش) يعني ان القراض الفاسد حال
كونه غير الوجوه السابقة ويأتي أمثله تكون فيه أجرة مثله في ذمة رب المال وسواء حصل
ربح أم لا بخلاف قراض المثل لا يكون الا في الربح فان لم يحصل ربح فلا شيء فيه ويفرق بينهما
أيضا بان ما وجب فسه قراض المثل اذا عثر عليه في أثناء العمل لا يفسخ العقد ويتمادي
العامل كالمساقاة الفاسدة بخلاف ما لو وجب فيه أجرة المثل فان العقد يفسخ متى عثر عليه ولا
يمكن من التماضي وله أجرة مثله وبانه أحق من الغرماء اذا وجب قراض المثل وهو اسوة بهم في
أجرة المثل على ظاهر المدونة والموازية وبعبارة ما هنا واقعة على الفاسد من غير المسائل
المتقدمة فلا يصح رجوع ضمير غيره لها لاقتضائه ان في المسائل المتقدمة أجرة المثل وليس
كذلك وهذا على ان غيره مرفوع على انه فاعل فسد أو بدل من فاعله والمخلص من هذا جعل
ما مصدرية فالعنى وفي فساد غيره أجرة مثله (ص) كاشتراط يده أو امرأته أو أمينه عليه
بخلاف غلام غير عين بنصيب له (ش) هذا شروع في الكلام على الاماكن التي يرد العامل
فيها الى أجرة مثله والمعنى ان رب المال اذا اشترط على العامل أن تكون يده معه في البيع
والشراء والاخذ والعطاء فيما يتعلق بالقراض فانه يكون فاسدا لما فيه من التحجير ويرد العامل
فيه الى أجرة مثله فالشروط من رب المال والضمير في يده لرب المال ويصدق كلام المصنف
أيضا بما اذا اشترط العامل يدر رب المال وهو صحيح أيضا وكذلك يكون القراض فاسدا ويرد
العامل فيه الى أجرة مثله اذا اشترط رب المال على العامل أن لا يبيع شيئا من سلع القراض
ولا يشتري شيئا للقراض ولا يأخذ ولا يعطى للقراض الا بما رجعته أو اشترط رب المال أمينا
على العامل لانه خرج بذلك عن سنة القراض ويرجع العامل الى أجرة مثله لانه لم يأتمنه على
القراض أشبه الاجير الا أن يكون رب المال دفع للعامل غلاما يعمل معه فيجوز بشرطين
الاول أن يكون غير عين الثاني أن لا يكون بنصيب للسيد بان لا يكون بنصيب أصلا أو بنصيب
للالام اما ان كان بنصيب للسيد فانه يفسد القراض وكان للعامل أجرة مثله وزاد بعضهم
شرطا ثالثا وهو أن لا يقصد رب الغلام بذلك تعليمه والافساد القراض وكان المؤلف لم يعتبره
فلم يذكره فقوله بنصيب أي يجزى من الربح أي ان جعل جزأ فلا بد أن يكون للغلام فعمل
النصيب غير شرط (ص) وكان يخيّط أو يخز أو يشارك أو يخلط أو يبضع أو يزرع
أو لا يشتري الى بلد كذا (ش) هذا معطوف على قوله كاشتراط يده والمعنى انه لا يجوز لرب
المال ان يشترط عمل يده العامل والقراض فاسد مع الشرط المذكور وللعامل أجرة مثله كما
اذا اشترط عليه ان يخيّط ثيابا أو يخز نعالا وما أشبه ذلك أو يشارك بجمال من عند العامل أو
اشترط عليه أن يشارك غيره وأما من غير شرط فسيأتي ان للعامل أن يشارك باذن رب المال

أصلا الخ) وانما نص على المتوهم لانه ربما يتوهم عدم الجواز حيث اشترط للغلام لانه اشترط عليه قدر زائد (قوله أن لا يقصد بذلك
تعليمه) أي بل قصد به اعانة العامل (قوله وكان المؤلف لم يعتبره) أقول وبعض الشراح اعتبره (قوله أو يخز) أي ما يتجر فيه من جلود
ولو حذف المصنف قوله أو يخز استغناء عنه بما قبله ماضره لان الخرز الخياطة قال الشاذلي يخز بضم الراء وكسر ها اه ولا يكون
مضارعه بفتح العين (قوله أو اشترط عليه أن يشارك الخ) فان قلت أي فرق بين الشركة والخياطة قلت في صورة الخياطة ما يخص

حصه مال للعامل من الربح فكلها له أي للعامل ولا يقسم بينهما إلا ربح حصه رب المال وأما في صورة الشراكة فيقسم بينهما ربح الحصتين (قوله أو يشترط عليه أن يخطأ المال بعاله) هي عين قوله أو يشارك بمال من عند العامل فالأحسن أن يحمل قول المصنف أو يشارك أي بمال الغير وقوله أو يخطأ أي بمال من عند العامل أو مال بيده قراضا لا حذيره (قوله وأمان لم يشترط الخ) الحاصل أن المسائل ثلاث أمان أن يدخل على شرط الإبضاع وهي مسئلة المصنف وأمان أن يقول له أبضع أن شئت فهو إذن من رب المال وليس بشرط وأمان أن يبضع بغير إذن رب المال (٤٣٤) وإذا أبضع بغير إذن رب المال وتلف المال أو خسر ضمن الخسارة وإن ربح وكانت

الإبضاع باجرة كان للبضغ أجرته في ذمة العامل وإذا كانت الاجرة أكثر من حظ العامل من الربح فيجب له حظه من الربح يدفعه فيما عليه من الاجرة ويغرم الزائد وإن فضلهما الربح ففضله لرب المال لا للعامل لأنه لم يعمل شيئا وإن أبضع مكارمة دون أجر فالعامل الأقل من حظه من الربح واجاره مثل الذي أبضع معه أن لو كان استأجره لأنه لم يتطوع إلا للعامل وذو المال رضى أن يعمل له فيه بعوض قاله ابن عرفة وبعضه في أبي الحسن (قوله عين محلا للتجريفه) والتجرب البيع والشراء (قوله عين محلا يشترى منه) أي فقط أي لا يقع فيه إلا الشراء فقط لا التجرب الذي هو مجموع البيع والشراء (قوله فانه جائز) عبر عن ذلك بعض الشراح بقوله فقرض صحيح ولكنه مكروه فإذا أريد بالجواز عدم الحرمة توافقت عبارتان (قوله ونسخة الواو أحسن) قال الشيخ أحمد الظرف مع ممول لفعل محذوف مع ممول لشرط مقدر وجوابه فقرض وإن أخبر بشرط في الجواب والتقدير وإن انعقد أي القراض بعد اشتراء العامل فهو قرض إن أخبره بالشراء (قوله بل ذكرها هنا مشوش) ظاهر العبارة لوجه

أو يشترط عليه أن يخطأ المال بعاله أو بمال قراض عنده وأمان غير شرط فله الخلط كما يأتي أو اشترط رب المال على العامل الإبضاع بمال القراض في عقدة القراض أي أن يرسله أو بعضه مع غيره يشتري به ما يتجر فيه وأمان لم يشترط عليه الإبضاع فله ذلك باذن رب المال أو اشترط عليه أن يزرع من مال القراض لأن ذلك زيادة زادهار بمال على العامل وهو عمله في الزرع وأمان كان على معنى أن ينفق المال في الزرع من غير أن يعمل بيده فلا يمنع إلا أن يكون العامل بمن له وجهه أو يكون الزرع مما يقبل في تلك الناحية أو اشترط عليه أن لا يشتري بالمال المدفوع له شيئا إلا بعد بلوغ البلد الفلاني ثم بعد ذلك يكون مطلعا فيه لا تجبر على العامل وهذا غير مكرم قوله أو محلا لأن معناه أنه عين محلا للتجريفه ولا يتكرر واحد منهما مع قوله كان أخذ مالا ليخرج لبلد ويشترى لأن هذا عين محلا يشترى منه وبفهم من كلامه أن تعيين ما يتجر فيه من عرض أو رقيق أو غيرهما غير مضر وقوله (ص) أو بعد اشتراؤه إن أخبره فقرض (ش) معطوف على قوله وكان يخطأ أو يخز والمعنى أن الشخص إذا اشترى سلعة ويجز عن نقد ثمنها فقال لا تخرد فاعلى مالا لا نقده فيها ويكون قرضا بيننا على النصف مثلا فان ذلك لا يجوز ويكون قرضا مثله لدخوله على السلف فيلزمه أن يردده إليه والربح للعامل والخسارة عليه أموال لم يخبره بشراء السلعة بل قال له ادفع لي مالا ويكون قرضا بيننا فانه جائز قال بعض من حشاه ونسخة الواو أحسن من نسخة أولاهما أنه من جملة ما تجب فيه أجرة المثل وليس كذلك بل ذكرها هنا مشوش تأمل اه لكن الإيهام المصد كور ما يكون إلا في أول وهلة وأما إذا نظر لا تخرا الكلام فلا إذ قوله فقرض يدفعه والله تعالى أعلم ولذا قال بعض هو معطوف على ما هو والمشاركة بينهما وبين ذلك في عدم جواز كونه قراضا لا في غير ذلك من الاجرة لتصر يحبه بقوله فقرض وليس المراد بقوله فقرض أنه صحيح بل المراد به فقرض فاسد فيلزمه مثل ذلك ليكون ما قبضه مثله ويلزمه رده على الفور (ص) أو عين شخصا أو زمانا أو محلا (ش) هذا عطف على ما قبله من الفساد أي فيكون القراض فاسدا في هذه المسائل منها إذا شرط رب المال على العامل أن لا يشتري أو لا يبيع إلا من فلان الفلاني فإن ترك كان فاسدا وللعامل أجرة مثله وعلو الفساد التجبر على العامل وكذلك إذا اشترط عليه أن لا يتجر بالمال إلا في أيام الصيف أو في الشتاء وفيه أجرة المثل كما مر إذا أجله وكذلك يكون القراض فاسدا إذا شرط رب المال على العامل أن لا يتجر بالمال إلا في المحل الفلاني وللعامل أجرة مثله والربح والخسارة لرب المال تنبيهه ذكر ابن غازي في قوله أو زمانا منه تحرير عجيب في أن تعيين الزمان من قبيل ما يترجح فيه أجرة المثل كما كان القراض إلى أجل من قبيل ما يترجح فيه قراض المثل وتصور الفرق بينهما جلي اه أي إذا الأول عين فيه زمانا صادقا على

متعدد

آخر غير الإيهام المصد كور ولعله أنه يكون في الكلام تناقض من حيث أن مفاد آخره وهو قوله فقرض

مناف لمفاد أوله ولعله أشار إلى ذلك بقوله تأمل (قوله لكن الإيهام) مرتبط بقوله لا إيهامها قاطع النظر عن قوله بل ذكرها مشوش (قوله يدفعه الخ) أقول لا يدفع بل ذلك محقق المنافاة على ما أشار إليه بقوله تأمل (قوله والمشاركة الخ) في ذلك شيء لأن سوق الكلام يبطل ذلك (قوله بل المراد فقرض فاسد) بل وقراض فاسد والحاصل أنه جمع بين أمرين قرض فاسد وقراض فاسد يلزمه رده لربه عاجلا ولا يلزم وبه أن يتفق به العامل مدة كالقراض لأنه لم يقع على القرض والربح للعامل والخسارة عليه (قوله ويلزمه رده على الفور) هذا أجرة

الفساد (قوله كالنشر) الكاف اسم مبتدأ مؤخر بمعنى مثل لا حرف (قوله وجاز جزءه) أو أكثر (ذكره الله مبين صريحاً في قوله سابقاً) لأنه نكرة في سياق الإثبات فلا تفيد العموم وهذا أولى لعدم تكراره (قوله لان الرج) (٤٢٥) غير محقق بخلاف الهدية المحققة في

باب القرض (قوله خلاف لابن حبيب الخ) أي في رد عليه بتلك العلة أي التي هي قوله لان الرج الخ (قوله يرجع للرج) أي المفهوم من قوله جزء (قوله على المشهور) ومقابله ما في الاسدية من أنه لا يجوز اشتراط ذلك على واحد منهما (قوله ولا يؤدي ذلك) أي اشتراط الزكاة على واحد منهما

(قوله يرجع إلى جزء معلوم) أي جزء الزكاة يرجع إلى جزء معلوم وإذا رجع جزء الزكاة إلى جزء معلوم فيعلم منه القراض يجوز معلوم وهو نصف الربح ماعدا ربع عشرة (قوله وان لم تجب) شمل صور ماله كان المشتري رب المال وقصر الجزء ورأس ماله عن النصاب ومالو تفاضلا قبل الحول سواء كان المشتري رب المال أو رب المال ومالو كان العامل ممن لم تجب عليه الذكاة لوقودين أو كفر (قوله وهو واحد من أربعين) وإنما كان رب المال يأخذ ديناراً كاملاً قبل الوجوب وان كان القياس يقضي أخذه نصف دينار من حصته فقط لأنه لما اشترط على العامل صار حقه وليس له من الربح إلا ما عداه فان وجبت عليهما حال اشتراطها على العامل دفع للفقراء ديناراً وحسب من حصته من الربح فله تسعة عشر ولربه عشرة وان وجبت على ربه فقط أخرج العامل نصف دينار للفقراء وان وجبت على العامل فقط أخرج نصفه للفقراء وباقيها له وكذا

متعدد كذا تشترا في الصيف والثاني عين فيه زماناً لا يصدق على متعدد كإعمال فيه سنة كذا أو سنة من يوم أخذه (ص) كان أخذ مالاً ليخرج لبلد فيشتري (ش) صورتهما شخص دفع مالا لا يشتري به صنف وجوده في البلد الفلاني ثم يحمله إلى بلد القراض فانه لا يجوز ويكون للعامل أجره مثله وبقولنا ثم يحمله إلى بلد القراض يدفعه كراهته مع قوله سابقاً أو لا يشتري إلى بلد كذا لان هذا حجر عليه في ابتداء التجار وفي محله وما سبق حجر في ابتداء التجار (ص) وعليه كالنشر والطى الخفيف والاحران استأجر (ش) الكاف اسم لا حرف والمعنى ان العامل يلزمه أن يعمل بنفسه الشئ الخفيف كالنشر والطى لطريان العادة بذلك فلو استأجر على ذلك فان الأجرة تكون عليه لافي المال ولا في ربحه ومثل ما ذكرنا النقل الخفيف وأما ما جرت العادة أن لا يتولا وتولا وهو من مصطلح المال فله أجره ان ادعى انه عمله يرجع باجره وخالفه رب المال بمين لانه ادعى بشئ معروف فنتوجه عليه المين حيث كانت دعوى رب المال ان العامل نص على انه على وجه المعروف وأما ان كان لا يكون فلا يحلف (ص) وجاز جزءه قل أو أكثر ورضاهما بعد على ذلك (ش) اعلم ان القراض ليس من شرط صحته أن يكون بجزء محدود ولا يتعدى بل يجوز أن يكون الجزء المشتري للعامل كثيراً أو قليلاً معلوم النسبة كالربع أو الثلث وما أشبه ذلك من الأجزاء ويجوز أن يتراضيا بعد العمل على جزء قليل أو كثير وهو المراد باسم الإشارة غير الجزء الذي دخل عليه لان الربح لما كان غير محقق اغتفر واقع ذلك خلاف لابن حبيب في منعه الزيادة بعد العمل وأما بعد العقد وقبل العمل فلا يتوهم المنع لان العقد ليس لازماً فكانهما ابتداء الآن العقد (ص) وزكاه على أحدهما (ش) الضمير في زكاهه يرجع للربح والمعنى ان زكاهه يرجع للمال يجوز اشتراطها على العامل أو على رب المال على المشهور ولا يؤدي ذلك إلى قراض يجوز مجهول لانه يرجع إلى جزء معلوم وهو ربع عشر الربح وأما رأس المال فلا يجوز اشتراط زكاهه على العامل اتفاقاً (ص) وهو للمشتري وان لم تجب (ش) ينبغي ان يعود الضمير على جزء الزكاة على حذف مضاف أي نفع جزء الزكاة والافالمبالغة مشكلة لان الزكاة اذا وجبت كانت للفقراء لا للمشتري والنفع محقق وهو توفير حظه من الربح بعدم أخذ جزء الزكاة منه أو الواو والحال فاذا اشترطت الزكاة على العامل فانه يخرج ربع العشر وهو واحد من أربعين مثلاً من حصصة العامل ويعطى لرب المال فيكون للعامل من الربح تسعة عشر ولرب المال من الربح أحد وعشرون جزءاً حيث لم تجب الزكاة بان تفاضل قبل مرور حول من يوم عقد القراض (ص) والربح لأحدهما أو لغيرهما (ش) أنه يجوز اشتراط ربح القراض كله لرب المال أو للعامل أو لغيرهما لانه من باب التبرع وإطلاق القراض عليه حينئذ مجاز كما في تعريف ابن عرفة للقراض ويلزمهما الوفاء بذلك ان كان المشتري له معيناً وقيل ويقضى به ان امتنع الملتزم منهما فان لم يقبل المعين فان كان هناك عرف بقدر ما للعامل من الربح في مثل ذلك القراض عمل به والافهـل يقسم الربح بينهما سوية أو يكون كقراض وقع بجزء مبيعهم وأما ان كان لغير معين كالفقراء فانه يجب من غير قضاء (ص) وضمنه في الربح له ان لم ينفه ولم يسم قراضاً (ش) يعني ان العامل يضمن المال اذا أخذه على ان الربح كله له لانه حينئذ يشبه السلف اللهم الا ان ينفي العامل الضمان بان يقول عند أخذه للمال انا لا ضمان علي في المال اذا تلف وكذلك لا ضمان عليه اذا سمى المال قراضاً أي ولو شرط عليه الضمان

(٥٤ - خرشي رابع) تجرى هذه الصور الأربع اذا اشترطت على ربه (قوله والافهـل الخ) الظاهر الاول وهو أنه يقسم الربح بينهما لان عدم قبوله صيره بمثابة الهبة لهما (قوله ان لم ينفه) بل اشترط عليه الضمان أو سكنت عنه

(قوله و يكون قراضا فاسدا) لكن هل الربح كله للعامل عملا بشرطه أو فيه قراض المثل لقوله قراض فاسد ذكره عب والظاهر
الاول ^{بمناسبة} فهم من كلامه عدم ضمان العامل ان يشترط الربح له وهو كذلك لبقائه على الامانة وكذا ان شرطه لاجنبى
والظاهر انه لا يتأتى هنا أن يكون عينه عليه وان لا يقصد تعليمه لان المشترط هنا العامل والظاهر أنه يشترط في شرطه عمل الدابة أن
يكون مجانا أيضا كفى عب (قوله مجانا) به يدفع تكرار هذه مع قوله بخلاف غلام غير عين بنصيب له (قوله أو دابة لرب المال) اعلم انه
لا فرق بين أن يكون كل من الغلام والدابة معيناً أم لا وان كانت الاضافة تفيد التعيين إلا أن غير المعين أخرى ولا تعين شرط الخلف
في المعين (قوله وان عماله) ان كان مثلياً ولمصلحة (٢٢٦) لاحد المالكين غير متيقنه وكان ذلك قبل شغل أحدهما فيمنع خلط مقوم

أو بعد شغل أحدهما ووجب لمصلحة
متيقنه (قوله أنه يجب أو يندب)
أى بالنسبة لتقديم مال القراض
على ماله أى فالوجوب والندب
متعلق بتقديم مال القراض على
ماله والمفهوم من كلامه غير معين
الوجوب وان خاف بتقديم مال
القراض رخص ماله لم يجب اذ
لا يجب عليه تقيمه ماله (قوله
مضبوطة) بمراجعة ما تقدم للشارح
تعلم انها غير مضبوطة (قوله وكلام
البساطى فيه نظر) أى فانه قال
ولو تكرر الصواب لكان أحسن
لان كلامه يشعر بانه مختار من
خلاف أى لا يهاهم انها صيغة
ترجيح (قوله تباع الآن بالنقد)
فيه مع قوله بنسبة قيمته أى الدين
المؤجل تنافى فالعبارة الثانية هى
الصواب ويمكن ترجيحها لبيان
يراد بقوله تباع الآن بالنقد أى
تقوم بالنقد بواسطة تقويمها
بالقرض وقوله بنسبة قيمته أى قيمة
المؤجل المشار لها بقوله بالنقد
وقوله والدين المؤجل أى قيمة الدين
المؤجل وقوله فاذا بيعت أى قومت
أى بواسطة تقويمها بالقرض
(قوله يكون شيئا بعد شئ) أى كان

أى و يكون قراضا فاسدا (ص) و شرطه عمل غلام به أو دابة في الكثير (ش) يعنى انه يجوز
للعامل أن يشترط عمل غلام رب المال مجانا أى يعمل معه في مال القراض أو دابة رب المال
حيث كان المال كثيرا والعطف باو يقتضى أنه لا يجوز اشتراطهما معا وليس كذلك اذ يجوز
اشتراطهما معا حيث كانا يسيرين بالنسبة لمال القراض والظاهر انه ينظر في التيسارة
والكثرة المعنى (ش) وحاطه وان عماله (ش) عطف على جزء أى و جاز للعامل خلطه من غير
شرط والافسد كما مر (ص) وهو الصواب ان خاف بتقديم أحدهما رخصا (ش) أى وخلط مال
القراض هو الصواب ان خاف العامل بتقديم أحد المالكين في البيع والشراء رخصا للمال
الأخرى و يكون ما اشترى من السلع بينهما على القراض وهل معنى الصواب انه يجب أو يندب
قولان وينبى عليه ما لم يخط فحصل خسره فعلى انه يجب ضمن وعلى انه يندب لا ضمن فقوله
رخصا أى أو غلاء أى رخصا في البيع أو غلاء في الشراء فلا فرق بين البيع والشراء فاقتصراره
على الرخص كالمدة يعلم منه مقابله وهو الغلاء ولا يتوهم منه صيغة ترجيح لان اصطلاح
المؤلف في صيغة الترجيح مضبوطة ليس هذا منه نعم لوقال على الاصوب تأنت صيغة الترجيح
وكلام البساطى فيه نظر (ص) وشارك ان زاد مؤجلا بقيمته (ش) يعنى ان العامل يشارك
رب المال بقيمة الدين المؤجل فاذا كان رأس المال مائة فاشترى العامل سلعة بمائتين مائة
حالة ومائة مؤجلة فان المائة المؤجلة تباع الآن بالنقد ويشارك العامل رب المال بنسبة قيمته
من مال القراض والدين المؤجل فاذا بيعت المائة المؤجلة بخمسين بالنقد فانه يكون شريكاً
لرب المال بالثلث ابن المواز واذا قومت المائة المؤجلة فاعلم تقوم بعرض ثم يقوم العرض بنقد
فيكون شريكاً بنسبته قال في التوضيح ومثل المؤجل ماذا كان الدين على الحلول ثم تراضيا
على ان القبض يكون شيئا بعد شئ فقوله بقيمته متعلق بشارك أى شارك بنسبة قيمته ومفهوم
مؤجلا انه اذا زاد حالا لا يكون الحكم كذلك وهو كما أفهم وذلك انه يشارك بعدده وحكم الزيادة
مطلقا عدم الجواز ومحل المشاركة اذا اشترى السلعة لنفسه وأما اذا اشتراها للقراض فيخير
رب المال بين أن يكون شريكاً معه أو يدفع له قيمته ويكون جميع ما اشتراه بالحال والمؤجل
قراضا (ص) وسفره ان لم يحجر عليه قبل شغله (ش) يعنى ان العامل يجوز له أن يسافر بالمال
قبل ان يحجر عليه به فان حجر عليه قبل شغل المال فلا يسأل له ان يسافر به وليس لرب المال
أن يحجر عليه بعد شغل المال من السفر به وسواء كان المال قليلا أو كثيرا وسواء كان السفر
بعيدا أو قريبا وسواء كان العامل من شأنه السفر أم لا للزوم العمل بالشغل (ص) وادفع لى

يقولوا كل شهر دينار فيقدر انه وقع ابتداء على ذلك المعنى ويقوم بحسبه (قوله وحكم الزيادة مطلقا) يتامل فيه فانه فقد
يرجع للخط وهو جائز (قوله ومحل المشاركة الخ) أى سواء كانت المشاركة بالعدد أو بالقيمة (قوله بين أن يكون شريكاً معه) أى بنسبة
قيمة المؤجل الى رأس المال وفيما اذا زيد مائة ثانية حالة واختار رب المال أن يكون شريكاً معه فانه يكون شريكاً بالعدد لا بالقيمة
فالخالف ان التخيير فيما اذا زاد سواء كانت الزيادة بمؤجل أو بحال وانما يفرق ان فيما اذا اختار به أن يكون شريكاً معه هذا ما أفاده
بعض شراحه وصرح به بعض الشيوخ وقوله أو يدفع له قيمته أى فيما اذا كان بمؤجل وأما بحال فبعده (قوله ان لم يحجر عليه) أى
اننى الحرج قبل الشغل بان لم يوجد أو وجد بعد الشغل (قوله وسواء كان السفر بعيدا الخ) وجه ذلك الاطلاق ان ابن حبيب يقول له
المنع مطلقا وجنون يفصل فيقول لا يسافر في القليل سفرا بعيدا

(قوله فهل تكون السلعة الخ) أي ويكون القراض فاسدا (قوله وإذا عين البائع الخ) قد سبق مني في تقرير هذا المحل استظهاره ثم ظهر لي أنه لا يصح لأن مسئلة اشترا سلعة فلان قال فيها اشترا سلعة فلان ثم اتجر بثمنها فالتجروا وقع بعد بخلاف ما هنا فالتجروا هو شراؤها وبيعها للربح لا أنه واقع بعد وقوله فله أجرة المثل محتمل لا مبرين لأن يكون قراضا فاسدا وله أي للعامل أجرة المثل وهذا هو الظاهر وأوان السلعة تكون لرب المال وعليه أجرة المثل في قوله الشراء وهو الطرف (٤٢٧) الأول حيث قال فهل تكون السلعة لرب المال وأقول الظاهر أنه حيث كان العقد

وقد وجدت رخصة اشتريه (ش) عطف على فاعل جاز يعني أن القراض يجوز في هذه الصورة وهي أن يقول شخص لا أشرأدفع لي مالا قراضا فاني قد وجدت سلعة رخصة اشتريه بابه ويكون المال قراضا بيننا اذ لا تهمه حينئذ بخلاف ما مر في قوله أو بعد اشترائه أن أخبره فقرض فانه لا يجوز زلخوله على السلف وهذا حيث لم يسم السلعة ولا البائع قاله الشارح قبل هذا الموضوع والمواق هنا فإذا سمي السلعة أو البائع فهل تكون السلعة لرب المال وعليه للمشتري أجرة تولية الشراء أو تكون للمشتري وما أخذه من القراض فاسدا وإذا عين البائع فهي كمسئلة اشترا سلعة فلان فيكون له قراض المثل وإذا عين السلعة فله أجرة المثل (ص) وبيعه بعرض ورده بعيب (ش) يعني أن العامل يجوز له أن يبيع عروض القراض بعروض ولا يضمن إذا لم يجد في ذلك وليس له البيع بالدين فليس العامل كالوكيل المخصوص والالا امتنع بيبعه بالعروض ولا كالمفوض والالجاز بيبعه بما والجواب أنه كالمفوض وانما جاز بيبعه بالعروض لأنه لما كان شرا يكا قوى جانبه وكذلك يجوز للعامل أن يرد سلعة من سلع القراض لأجل عيب فيها ولا كلام لرب المال في ذلك لتعلق حق العامل بالزيادة التي في السلعة فقوله ورده مصدر مضاف لفاعله فذكر الفاعل وحذف المفعول وذكر صفة ليؤذن بالعموم كقوله تعالى والله يدعو إلى دار السلام أي ورد العامل مشتري كأنا بعيب بغير إذن رب المال أي أي مشتري كان (ص) ولما لك قبوله أن كان الجميع والتمن عين (ش) يعني أن للمالك وهو رب المال أن يتجهل المعيب أن كان ثمن هذا المعيب جميع مال القراض والحال أن الثمن الذي اشترى به المعيب وهو رأس المال عين لأن من جهة رب المال على العامل أن يقول له أنت إذا رددت ذلك نض المال في أن آخذه فان كان الثمن عرضا لم يكن له ذلك لأن العامل يرجو ربحه إذا عاد إليه وزاد بعضهم قيدها آخر وهو أن يأخذه ربه لنفسه على وجه المفاضلة لا للبيع ويفهم من كلامهم أنه لو كان ثمن المبيع عيناً وهو بعض مال القراض وكان البعض الآخر ناضا للمالك قبوله أيضا (ص) ومقارضة عبده وأجيره (ش) يعني أنه يجوز زلأ انسان أن يقارض عبده وأجيره الذي للخدمة أو للتجارة وهو مذهب ابن القاسم ومنع سحنون من مقارضة أجيره لمافيه من فسخ الدين في الدين لأنه فسخ ما ترتب له في ذمته من المنفعة التي هي خدمته في عمل القراض ثم أنه على المذهب أن كان يعمل ما استؤجر عليه ولا يشغله ذلك عن العمل في القراض فالأمر واضح وأن كان عمله في القراض يمنعه من عمل ما استؤجر عليه أو من بعضه فانه يخير المستأجر بين أن يعطيه ما جعل له من الربح ويعطيه جميع الكراء الذي استأجره به وبين أن يعطيه جزء الربح الذي شرط له ويسقط من الأجرة ما يقابل المدة التي اشتغل فيها بعمل القراض عن عمل ما استؤجر على عمله منها كمسئلة أجبر الخدمة إذا أجبر نفسه (ص) ودفع مائين (ش) يعني أن من أراد القراض يجوز له أن يدفع مائين مع العامل واحد يعمل في كل مال على حدته وسواء كانا متفقين كانه من الذهب ومثلها من

عنده للخدمة مدة معلومة بأجرة معلومة كمسئلة (قوله لمافيه من فسخ الخ) ولعل جوابه أن عقد القراض ناسخ للعقد الأول أو كأنه ما تقابل العقد التواجر عند عقد القراض (قوله لأنه فسخ) أي لأن الغالب وقوع ذلك والافقد يكون عدم الفسخ وذلك فيما إذا كان لا يشغله عن عمل الخدمة أصلا (قوله ثم أنه على المذهب) أي المعتمد الذي هو كلام ابن القاسم (قوله يعمل في كل مال على حدته) هذا ليس بقيد بل الصواب حذفها ليصح قوله إلا في الجزاء المختلف أن شرطاً خطا

عنده للخدمة مدة معلومة بأجرة معلومة كمسئلة (قوله لمافيه من فسخ الخ) ولعل جوابه أن عقد القراض ناسخ للعقد الأول أو كأنه ما تقابل العقد التواجر عند عقد القراض (قوله لأنه فسخ) أي لأن الغالب وقوع ذلك والافقد يكون عدم الفسخ وذلك فيما إذا كان لا يشغله عن عمل الخدمة أصلا (قوله ثم أنه على المذهب) أي المعتمد الذي هو كلام ابن القاسم (قوله يعمل في كل مال على حدته) هذا ليس بقيد بل الصواب حذفها ليصح قوله إلا في الجزاء المختلف أن شرطاً خطا

(قوله فينبغي أن يكون كاشترطه) أي العدم وقوله وذلك نفع أي والبقاء نفع (قوله لاجل أن يعمل في الأول حتى يجبر خسره) أي وجبر الخسر نفع أيضا وذلك مما منع وقوله بالثاني أي بسبب الثاني (قوله بان لا يتوصل) أي بان كان يشتري منه كما يشتري من غيره أي بغير محاباة كان الشراء نقدا أم لا زاد اللقائي فقال وهذا لا يعلم إلا أنه لا انك خبير بان هذا المعنى لا يتوقف على العلم منه (قوله ان لا ينزل واديا) أي محلا مختفيا واعلم ان محل ذلك حيث يمكن المشي بغير (٤٣٩) الوادي والمشى بالهوا والمشي بغير البحر (قوله

أي وحصل التلف بشرطه) هذا الكلام ظاهره في الثلاثة الأولى التي هي قوله واشترطه أن لا ينزل واديا أو يمشى بليل أو يعبر والحاصل انه في الثلاثة الأولى يضمن عند المخالفة اذا حصل نهب أو غرق أو سماوى زمن المخالفة فقط ولا يضمن السماوى بعدها ولا الخسر مطلقا بخلاف الرابعة فيضمن فيها الخسر والسماوى وضعه وان كان المتعدي لا يضمنه بخلاف الغاصب مع ان هذا شريك على قول لانه لما طلب بتسمية المال عند المخالفة كالغاصب لخروجه عن التسمية التي هي سنة القراض فلو ادعى ان التلف بعد الخروج من البحر أو ذهاب الليل مثلا فينبغي أن يكون القول قوله (قوله كأن يزرع أو ساقى بموضع جورله) ويضمن ولو بالسماوى (قوله وظاهر الشارح الخ) أي والحال انه عالم كما يدل عليه كلام ل (قوله انه لا فرق) أي عند العلم والحاصل انهما طريقان طريقة الشارح وطريقة نت الا انك خبير بان الشارح لما ذكر نص المدونة القائل فان علم العامل بموت رب المال وهو يبيده عينا فلا يعمل به قال وقيد ابن يونس قوله فلا يعمل به بما اذا كان العامل ببلد رب المال وأمان كان بغيره أو ظعن منه

الخلط بان اشترط عدمه كما صرح به ابن يونس وأمان سكنت عن شرط العدم فينبغي أن يكون كاشترطه وأما مع اشترط الخلط فلا يشترط في الجواز كل من الشرطين المذكورين وأما يشترط الأول دون الثاني فلنقض الأول بريح أو خسر لم يجز دفع الثاني سواء كان على مثل الجزء الأول أو أقل أو أكثر وسواء وقع على الخلط أو على غير الخلط كما قاله ابن القاسم في المدونة وذلك لانه قد يخسر الأول فيجبره الثاني وبالعكس وهذا مع اشترط الخلط أو السكوت وأما مع اشترط عدم الخلط فلان الأول قد ينقض بريح فيرغبه بالثاني قصد البقاء وذلك نفع وقد ينقض بنقص فيرغبه بالثاني لاجل ان يعمل في الأول حتى يجبر خسره أي لانه يرجو جبره بالثاني (ص) واشترطه به منه ان صح (ش) يعني انه يجوز لرب المال ان يشتري من العامل سلعة من سلع القراض نقدا أو الى أجل بشرط أن يصح قصده في ذلك بان لا يتوصل بالشراء الى أخذ شيء من الربح قبل المفاصلة وأن لا يشترط ذلك عند العقد (ص) واشترطه أن لا ينزل واديا أو يمشى بليل أو يعبر (ش) يعني انه يجوز لرب المال ان يشترط على العامل ان لا ينزل واديا أو لا يسير بالمال في الليل لما فيه من الخطر ولا ينزل بالمال في البحر الملح أو الحلو لما فيه من الخطر (ص) أو يبتاع سلعة (ش) عطف على ينزل مع تقدير لا أي انه اذا شرط رب المال على العامل ان لا يبتاع سلعة عندها له وكان ذلك لغرض صحيح من قلة الربح فيه أو حصول الوضعية فيها فانه يعمل بشرطه لانه شرط جائز (ص) وضمن ان خالف (ش) أي وضمن العامل المال ان خالف واحدا مما ذكرنا وحصل التلف بسبب المخالفة وأما لو خاطر وسلم ثم تلف المال بعد ذلك فلا ضمان عليه (ص) كأن زرع أو ساقى بموضع جورله (ش) هذا تشبيه في ضمان العامل والمعنى ان العامل اذا زرع بان اشتري بالمال طعاما أو آلة للحرث أو أكثر ترى تلك الآلة والاحرا وزرع أو ساقى أي عمل بالمال في حائط شخص ساقاه أو اشتري حائطا من مال القراض وساقى فيه آخر بموضع جورل للعامل بان كان لا حرمة له ولا جاف فانه يكون ضامنا للمال لانه عرضه للتلف فان كان للعامل حرمة وجاه فانه لا ضمان عليه ولو كان جورلا غيره (ص) أو حركة بعد موته عينا (ش) يعني وكذلك يضمن العامل في هذه الصورة وهي ما اذا مات رب المال والحال ان العامل ببلد رب المال والمال يبيده عينا ثم حركة العامل بعد موت رب المال وعلم بموته فانه يكون ضامنا لتعديبه لان المال انتقل الى الورثة بمجرد الموت أمالو كان المال عرضا فحركة فلا ضمان عليه وليس للورثة أن يمنعه من التصرف فيه وهم في ذلك كورثتهم سواء وكذلك لا ضمان عليه اذا تجر قبل علم موته وقوله عينا حال من الهاء أي حركة حال كون المال عينا أي ناضا وظاهرا كلام الشارح عدم الضمان اذ لم يكن العامل في بلد رب المال ولو قربت الغيبة ونبغي أن تكون الغيبة القريبة كال حاضر وظاهر تقريره انه لا فرق بين كونه ببلد رب المال أم لا واذا فعل به بعد علم بموته فانه يضمن سواء التجر لنفسه أو للقراض والربح له ان التجر لنفسه والا فلا وأمان التجر به قبل العلم بخسره فانه يضمن لخطئه على مال

فله العمل به كالمشغله اه فاذن يحتمل أن يكون بهرام متوقفا في اعتماده لانه جازم باعتماده وبعد هذا كله فالظاهر ان الواجب الرجوع لا لطلاق المدونة لان القرض انه عالم بالموت ولم يتفق اللقائي التقييد ابن يونس (قوله والا فلا) ظاهر العبارة انه لا شيء له أصلا بل كله للورثة وكذلك يفيد كلام بهرام فانه قال والربح له ان التجر لنفسه والا فلا ورثته وكذلك في شرح شب حيث مثل لقول المصنف لكل أحد الخ بقوله كن أخذ قراضا ومات صاحب المال والتجر به العامل بعد علم بموته فانه لا ربح له فتأمل

(قوله أى وكذلك يضمن الخ) هذا يفيد أن الواو للتحال وليس بمعنى من والمعنى أى أو شارك العامل بعمال القراض صاحب مال آخر بل وان عاملا (قوله وكذلك يضمن العامل الخ) (٣٠ ع) أى لأن العمل في القراض مبنى على الأمانة وقد لا يرضى رب المال بالثاني بخلاف

العامل وقيل لا يضمن لأن له شبهة وهذا هو المعتمد (ص) أو شارك وان عاملا (ش) أى وكذلك يضمن المال إذا شارك عاملا آخر لرب المال أو لغيره إذا كان ذلك بغير إذن رب المال لأنه عرضه للضياع لأن ربه لم يستأمن غيره وظاهره الضمان سواء كان من شاركه يغيب على شئ من المال أم لا وقال ابن القاسم لو شارك رجلا فيما لا يغاب عليه ولا يقتسمه جازا لمغربى وهو تفسير لها انتهى (ص) أو باع بدين أو قارض بلا إذن (ش) يعنى أن العامل يضمن إذا باع سلعة القراض بالنسيئة من غير إذن ربه لأنه عرضه للمال للضياع والربح لهما والخسارة على العامل على المشهور وكذلك يضمن العامل إذا قارض في مال القراض بغير إذن ربه أى دفعه لعامل غيره يعمل فيه لتعديده والربح حيفته للعامل الثاني ولرب المال ولا ربح للعامل الأول لما علمت أن القراض جعل لا يستحق الابتسام العمل والعامل الأول لم يعمل فلا ربح له فقوله بلا إذن قيد في المسائل الأربع إلا أن الأذن في الأولى من الورثة ولا يتأتى رجوعه للزرع والمساقاة بموضع جوره لأن رب المال لا يآذن في تلف ماله في هذه الحالة (ص) وغرم للعامل الثاني أن يدخل على أكثر (ش) يعنى أن عامل القراض إذا دفعه لعامل آخر يعمل فيه على أكثر مما دخل عليه العامل الأول فإن العامل الأول يغرم للعامل الثاني الزيادة والربح للعامل الثاني مع رب المال والأول لا ربح له كما هو وكذلك لو دخل العامل الثاني على أول مما دخل عليه الأول كالموكل دخل الأول على النصف والثاني على الثلث فإن العامل الأول لا ربح له أيضا للعللة السابقة (ص) تكسره وإن قبل عمله (ش) إطلاق الخسر على ما قبل العمل مجاز وأما هو تلف والتشبيه في الغرامة يعنى أن العامل إذا تجرأ في المال خسر أو تلف بعض المال المدفوع له قبل عمله فدفعه لا تخرب بلا إذن من ربه فربح فيه فإن رب المال يرجع على الثاني برأس ماله وحصة من الربح ويرجع العامل الثاني على الأول بما خصه من الربح الذى أخذه ورب المال فإن كان المال بثمين وعمل فيه مثلا خسر أربعين ثم دفعه لشخص على نصف الربح والتجرب فيه فصار مائة فإن رب المال يأخذ منه ثمانين برأس ماله وعشرة ربعه وبأخذ العامل عشرة ويرجع على الأول بعشرين ولا رجوع لرب المال عليه لأن خسره قد جبر ومثل الخسارة تلف ذلك بأمر من الله تعالى كضياع ذلك (ص) والربح لهما (ش) يعنى أن الربح يكون لرب المال وللعامل يريد في المسئلةتين المتقدمتين وهما قوله أو شارك وان عاملا وقوله أو باع بدين وأما قوله أو قارض بلا إذن فحكمها بخلاف هذا لما علمت أن القراض جعل لا يستحق إلا بالعمل فقوله لهما أى لرب المال وللعامل الثاني في مسئلة ما إذا قارض بلا إذن ولا شئ للعامل المتعدى بالمقارضة أما المتعدى بالمشاركة أو بالبيع بالدين فله الربح مع رب المال وبعبارة أى والربح لرب المال والعامل المخالف لكن يستثنى صورة واحدة وهى صورة المقارضة فإنه لا ربح له قال في توضيحه فيشمع جميع صور المخالفة أول رب المال والعامل الثاني ويكون خاصا بصورة المقارضة وساكنا عن بقية الصور ويعلم حكمهما من خارج وعلى كل يفوته الكلام على الأخرى أول رب المال والعامل وهذا كلام مجمل يعلم تفصيله من خارج وهو العامل الأول في المشاركة والعامل الثاني في المقارضة (ص) ككل أخذ مالا للتنمية فتعدى (ش) هذا تشبيه في اللزوم أى فيما تضمنه قوله والربح لهما أى والربح لرب المال والعامل الثاني ولا ربح للعالم المخالف لأنه متعد ككل الخ والمعنى أن كل من أخذ مالا لينمي له به فتعدى في ذلك المال كالموكل على بيع شئ والمبضع معه والتجرب به فحصل خسر أو تلف فيكون عليه وان حصل ربح فهو لرب

يتجرب تلك الدراهم حتى حصل ربح فلا يكون له شئ من ذلك بل كل ذلك لرب المال ثم ان عجز رد ذلك فأنال في التمثيل المال

بالوكيل والمبضع معه بحث لانهم لم يأخذوا المال للتنمية ثم افاد ان محل كون الوكيل لاربح له يفرض فيما يباعه بالوكالة فانه لا يأخذ ربحه كما اذا امره ببيع سلعة بعشرة فباعها باكثر فلا يأخذ الوكيل ذلك الا كثر بل لرب السلعة وأما لو باعها بامر به ثم اتجرفي الثمن فربح فالربح له وكذا لو دفع له ثمنيا شترى به سلعة فاتجر به فالربح له لانه كالمودع في الصورتين اه وتبعه في ذلك المفاد عب وشب الان عجب استدرك على ما ذكر من المفاد كلاً ما يأتي عن تت يخالفه وتبعه عب فانظره (قوله لان نهاء) الضمير في نهاء للعامل لا بقيد كونه ثانياً (قوله فليس قوله لان نهاء راجعاً لقوله والربح لهما) أي ليس معطوفاً عليه أي بل معطوف على مقدر أي الذي هو قوله ان لم ينهه فصار المعطوف عليه قوله ان لم ينهه المقدر والمعطوف قوله لان نهاء وفيه ان لا لا تعطف الجمل وعبارة الشيخ أحمد احسن ونصه قوله لان نهاء الخ المعطوف محذوف وفيما تقدم حذف أيضاً أي والربح لهما ان لم ينهه عن العمل قبله لاربح لهما ان نهاء أي وجعلنا المعطوف محذوفاً لا يلزم عطف الجمل بلا وهو قليل وقد رنا الشرط لاجل الشرط المذكور اه (قوله فيتبع به في ذمته) أي فيضم لما بقي وربحه متبعا به في ذمته أي بحيث يحسب عليه من الذي يخصه وقوله لكن ان كانت قبله الخ المناسب اسقاط ذلك وحاصل الفقه انه لا يجبر سواء كان قبل العمل أو بعده وينزل جناية العامل أو أخذها أو جناية رب المال أو أخذها منزلة جناية الاجنبي أو أخذها ومعلوم انه لو جنى اجنبي فيؤخذ منه ارش (٤٣١) الجناية ويضم لما بقي من المال وربحه ويعطى رب المال رأس ماله وما يخصه

من الربح ويعطى للعامل ما يخصه من الربح فكذلك لو جنى رب المال أو العامل يعطى حكم ذلك فاذا أعطاه مائة فاشترى بها عبداً يساوي مائتين بخفي عليه رب المال جناية كقطع يده فنقصت من قيمته مائة وخمسين فباعه بخمسين واتجر بها فصار مائة وخمسين فانه يحسب على رب المال ما نقصته جنانيته فبأخذ العامل في القراض المذكور مائة ويدفع رب المال خمسين فيكون رب المال أخذ مائة رأس ماله وحصته من الربح مائة وأخذ العامل حصته من الربح كذلك والحاصل ان في عبارة الشارح تنافياً وذلك لان

المال وحده نظر الماد خلا عليه ابتداء بخلاف عامل القراض اذا شارك في المال أو باع بدين أو نحو ذلك بغير اذن ربه فغسارته عليه وحده والربح له ولرب المال على ما دخل عليه ابتداء وكل من أخذ مالا لا على وجه التنمية كالمودع والغاصب والوصي اذا حركوا المال الى أن غابا لتعدي فان الربح لهم بتعديهم والخسارة عليهم (ص) لان نهاء عن العمل قبله (ش) عطف على مقدر أي والربح لهما أي للعامل الاول ورب المال ان لم ينهه عن العمل قبله لاربح لهما ان نهاء عن العمل قبله وجواب الشرط محذوف يدل عليه قوله والربح لهما أي لان نهاء عن العمل قبل أن يعمل فالربح للعامل فقط لان المال بيده كالوديعة فليس قوله لان نهاء عن العمل قبله راجعاً لقوله والربح لهما الذي ذكره المؤلف بل لما يقههم من كلامه (ص) أو جنى كل أو أخذ شيئاً فكا جنى (ش) هذا مذهبهم التللف والخسر والمعنى ان العامل أو رب المال اذا جنى أحدهما على شيء من مال القراض أو أخذ أحدهما شيئاً منه فان حكمه حكم جناية الاجنبي أي فيكون ما بقي بعد الاخذ أو بعد الجناية هو رأس مال القراض والربح لما بقي وأما ما ذهب فيه تبع به في ذمته ولا فرق بين أن تكون الجناية قبل العمل أو بعده لكن ان كانت قبله فيكون الباقي رأس المال وأما بعده فـ رأس المال على أصله لان الربح يجبره ولا يجبره اذا حصل ما ذكر قبله لانه مال ضمن بخلاف الخسر والتلف مطلقاً فان الربح يجبرهما والحاصل ان التللف والخسر يجبران مطلقاً بخلاف المستهلك فانما يجبر بعد الاقبال (ص) ولا يجوز اشتراؤه من ربه (ش) يعني ان عامل القراض لا يجوز له أن يشتري من رب المال سلعة للتجارة سواء كان ذلك

قوله وأما بعده الخ يعارض ما صدر به والمعول عليه ما صدر به (قوله بخلاف المستهلك فانما يجبر بعد الاقبال) قد علمت ان المناسب خلافه لانه لا يجبر لا قبل ولا بعد والحاصل أن مفاد النقل أن ما تلفه واحد منهما يضم لما بقي من المال فان كان هنالك ربح قسم بينهما والا فلا ففي مسألة العبد يضم ما تلفه رب المال للباقي وكأنه مال حاصل ويقسم بينهما على ما شرط كما صورنا قال في المدونة وليس ما استهلك من المال مثل ما ذهب أو خسر لان ما استهلك قد ضمنه ولا حصه لذلك من الربح وان تسلف العامل نصف المال وأكله فالنصف الباقي رأس المال وربحه على ما شرط وعلى العامل غرم النصف فقط ولا ربح لذلك النصف وفي المدونة أيضاً واذا كان القراض مائة فاشترى بها عبداً يساوي مائتين بخفي عليه رب المال جناية نقصته مائة وخمسين ثم باعه العامل بخمسين فعمل عليها فربح مالاً لم يكن ذلك من رب المال قبضاً لرأس ماله وربحه حتى يحاسبه ويفاضله ويحسبه عليه فاذا لم يفعل فذلك على رب المال مضاف الى هذا المال انتهى فانظر لذلك ولا تلتفت لما عليه هؤلاء الشراح (قوله ولا يجوز اشتراؤه من ربه) المنقول في هذه المسئلة الكراهة حيث كان يشتري السلعة للقراض وأما اذا اشترى لنفسه فجاز وقوله أو بنسيئة وان أذن اعلم ان محل منع شراء العامل بدين ولو باذن اذا كان غير مدبر وأما هو فيجوز قاله ابن رشد ابن عرفة ابن رشد أما المدير فله الشراء على القراض بالدين حسب ما مضى في سماع ابن القاسم قلت لان عروض المدير كالعين في الزكاة ويجب أن يقصد ذلك بكون غن ما يشتري بالدين يبقى به مال القراض والا لم يجز اه

(قوله لان العامل يضمن مازاد في ذمته) مفاده انه اشتراه لاجل وقوله فان فعل كان له اجر مثله أي ان رب المال يغرم له قيمته ذلك كما تقدم ويكون المشتري كله للقراض ويغرم للعامل اجرة مثله هذا حاصله ثم أقول ان ذلك ينافي ما تقدم له في حل قوله أو شارك الخ حيث قال وحل المشاركة اذا اشترى السلعة لنفسه وأما اذا اشتراها للقراض فيخير رب المال بين ان يكون شريكاً معه أو يدفع له قيمته ويكون جميع ما اشتراه بالحال والمؤجل قراضاً (٤٣٣) ويمكن الجواب بان ما ذكره هنا أحد شقي الخيار المشار له بقوله أو يدفع له قيمته الخ ثم

ان محشى نت ذكر ان الصواب ان ما تقدم بيان لما يفعله اذا اشترى بالنسيئة سواء اشترى لنفسه أو للقراض وهذا بيان لحكم الشراء نعم يخص ما هنا من عدم الجواز بما اذا اشترى للقراض (قوله وعدم الجواز اذا كان الثاني يشغله عن الاول) أي واذا اشغل بالثاني عن الاول ضمن ما حصل في الاول من تلف أو حواله السوق (قوله ولا يبيع ربه سلعة بلا اذن) زاد في المدونة وللعامل رده واجازته (قوله وجبر خسره الخ) الخسر ما نشأ عن تحريك والتلف ما نشأ عن غير تحريك والمراد تلف بعضه كما أفاده الشارح رحمه الله تعالى ونفعنا به بعد بسماوى وأما يجنبنا به فقد تقدم وكلام المؤلف رحمه الله تعالى ونفعنا به في القراض الصحيح أو الفاسد الذى فيه قراض المثل وأما الذى فيه أجرة المثل فلا يتأتى جبر فيه (قوله ففعل واسقط الخسارة الخ) لا يخفى ان هذا ظاهر ما للمالك وابن القاسم وحكى به راجع مقابله عن جمع قال واختاره غير واحد وهو الأقرب لان الاصل اعمال الشروط بخير المؤمنون عند شروطهم مالم يعارضه نص كذا في شرح عب (قوله بان قبضه وأعطاءه) أي قبضاً صحيحاً على وجه البراءة كما قال أصبح يعنى من غير نواطى وظاهر المدونة ان القبض ولو كان صورة يكون كافياً قطعاً بحكم القراض

قبل العمل أو بعده كان ما يشتر به قليلاً أو كثيراً وعملوا المنع لانه يؤدي الى قراض بعروض لان رأس المال رجع الى ربه وكان دفع المال عروضاً وأما شراءه سلعة لنفسه لا للتجارة فانه جائز (ص) أو بنسيئة وان أذن (ش) تقدم أن العامل يجوز له أن يبيع بنسيئة اذا أذن له رب المال وذكره هنا لانه لا يجوز له أن يشتري بها ولو أذن له رب المال في ذلك والفرق ان يبيعه بالدين فيه تعريض لتلف المال وهو من حق ربه فاذا أذن جاز له ذلك وأما شراءه بالدين فانه يكون ضامناً فالرجح له ولا شيء منه لرب المال لانه عليه الصلاة والسلام نهى عن ربح مالم يضمن فكيف يأخذ برب المال ربح ما يضمنه العامل في ذمته وقوله أو بنسيئة أي للقراض وأما ان كان لنفسه فهو ما مر في قوله وشارك ان زاد مؤجلاً بقيمته وقوله أو بنسيئة فان وقع ضمن والرجح له وهذا حيث كان لرب المال حصته من الربح ولو كان الربح كله للعامل جازاً فخلص حينئذ من نهيته عليه الصلاة والسلام من ربح مالم يضمن (ص) أو باكثر (ش) يعنى وكذلك لا يجوز للعامل ان يشتري سلعة للقراض باكثر من مال القراض للهي عن ربح مالم يضمن وذلك لان العامل يضمن مازاد في ذمته ويكون في القراض حينئذ يؤدي الى ما ذكرنا فان كان له اجر مثله وأما اذا اشترى بالائدة لنفسه فانه يكون شريكاً بنفسه بذلك كما مر (ص) ولا أخذه من غيره ان كان الثاني يشغله عن الاول (ش) الضمير في أخذه يصح عوده على العامل أو على القراض والمعنى ان العامل لا يجوز له ان يأخذ قراضاً ثانياً من غير رب المال وعدم الجواز ان كان الثاني يشغله عن العمل في القراض الاول لان رب المال استحق منفعة العامل فان لم يشغله عن العمل فيه جاز له ان يأخذ قراضاً ثانياً والثالث مفهوم من غيره جوازه منه وان كان الثاني يشغله عن الاول (ص) ولا يبيع ربه سلعة بلا اذن (ش) يعنى انه لا يجوز لرب المال بيع سلعة من سلع القراض بغير اذن العامل واذا منع في سلعة فاحرى في الجميع لان العامل هو الذى يحرك المال ويبيعه وله حق فيما يرجوه من الربح فاذا أذن العامل لرب المال في المبيع فقد رضى باسقاط حقه (ص) وجبر خسره وماتلف وان قيل عمله الا أن يقبض (ش) يعنى ان ربح المال يجبر خسره وماتلف منه وان حصل منه التلف بما رسم سماوى قبل العمل فيه مادام المال تحت يد العامل بال عقد الاول فلو قال لرب المال لا أعمل حتى تجعل ما بقى رأس المال ففعل وأسقط الخسارة وماتلف فهو أبا على القراض الاول والغاية التى ينتهى اليها الجبر بالرجح قبض رب المال المال حساباً بان قبضه منه وأعطاءه له فيصير حينئذ قراضاً مؤتلفاً لا يجبر ما تلف أو خسره بالرجح وظاهر المدونة أن ما أخذه اللص أو العشار يجبره الرجح ولو علموا قدر على على الانتصاف منهما ومن المعلوم أن الجبر انما يكون اذا بقي شيء من المال وأما لو ذهب جميعه ثم أخلفه فان الرجح لا يجبره وهذا يفيد قول المؤلف الا أن يقبض وصرح به ابن الحاجب (ص) وله الخلف (ش) أي فان تلف جميعه أو بعضه قبل العمل فيه أو بعده فرب المال أن يخلفه وله أن لا يخلفه وان تلف جميعه لم يلزم العامل قبول الخلف واليه الاشارة بقوله (ص) فان تلف

الاول (أقول) وانظروا الرجوع لاطلاق المدونة كما هو ظاهر المصنف والالقيده كيف وهو ما به الفتوى (قوله جميعه

وظاهر المدونة الخ) أي لان المدونة قالت واذا ضاع بعض المال يبيد العامل قبل العمل أو بعده أو خسره أو أخذه للصوص أو العاشر ظالم يضمنه العامل الا ان كان عمل ببقية المال جبر ما ربح فيه أصل المال وما بقى بعد تمام رأس المال الاول كان بينهما على ما شرطا انتهى قال الشيخ أحمد بن حنبل واستفيد من كلام المدونة أن أخذ للصوص ليس من الجنائيات لان الحكم في الجنائيات كما تقدم ان

الباقى رأس المال فلا جبر وحينئذ فالمراد بالجنبايات غير ما ذكرنا انتهى (قوله ولا يصح ان يقال الخ) هذا يعارض قوله أولا أى فان تلف جميعه الخ واظهار الاول لانه لا يلزم من كون ذلك لرب المال ان يلزم العامل القبول (قوله وفى كلام البساطى نظر) حاصل ما أفاده البساطى أنه حصل قوله وله الخلف على تلف البعض وقوله لم يلزم الخلف أى لارب المال ولا العامل وأفاد انه حيث قال المصنف وله الخلف أى عند تلف البعض أنه يلزم العامل القبول فلا اعتراض على البساطى من حيث انه عمم فى قوله لم يلزم الخلف لارب المال ولا العامل (أقول) وقد علمت ما فى ذلك (قوله جبر الاول) أى جبر خسر الاول ربح الثانى (قوله ولزمته السلعة) ظاهره كالمدونة علم البائع ان الشراء للقراض أولا وقبضه أبو الحسن الثانى وأما الاول فلا يلزمه (٤٣٣) وفى الو كالة ما يناسبه وكلام تت عن الطخينى

فى طرر التهذيب يقتضى عدم ارتضائه للقبض المذكور وحيث ان السلعة لزمته فان لم يكن له مال بيعت عليه ومارج فله ومارضع فعليه (قوله وان تعدد فالربح كالعمل) المناسب فالعمل كالربح وذلك لان العمل مستقبل مجهول وبيان الربح حال معلوم والمناسب أن يحال المستقبل المجهول على الحال المعلوم فاذا دفع القراض على ان لواحد نصف الربح وللآخر السدس فعلى صاحب السدس ربع عمل القراض وعلى صاحب النصف ثلاثة ارباعه لان النصف ثلاثة أسداس يضم لها السدس الرابع ثم ينسب واحد للجموع الاربعه فالعمل كله عليهم بالتك النسبة وليس على رب المال عمل (قوله فلا يجوز الخ) ولهما حينئذ أجر مثلهما على الرابع وقوله على المشهور ومقابل له جواز ذلك كما يعلم من بهرام (قوله وانفق) فى طعام وشراب وركوب وسكن وحمام وحلق رأس ان سافر فى ذهابه وإقامته ورجوعه حتى يصل لبلده وظاهره ولو كان سفره دون مسافة القصر وهو كذلك فى المدونة

جميعه لم يلزم الخلف (ش) أى لم يلزم العامل قبول الخلف ولا يصح أن يقال لم يلزم رب المال الخلف لأفادته أن ذلك له مع أنه اذا كان له فيلزم العامل القبول وليس كذلك وفى كلام البساطى هنا نظروا ان تلف البعض لزمه وفى بعض النسخ لم يلزمه الجبر أى لم يلزم العامل جبر المال الاول بالثانى ومفهومه ان تلف البعض لزمه الجبر وعلى كل يصير ساكنا عن حكم الاخرى وعلى كل فالضمير عائد على العامل والحاصل أن رب المال لا يلزمه الخلف تلف الكل أو البعض فان أخلف رب المال لزم العامل القبول فى تلف البعض لا الكل ان كان التلف بعد العمل وفى تلف الجميع يكون الثانى قراضا مؤتمنا ولا يجبر خسر الاول بالثانى وفى تلف البعض يكون رأس المال الاول ويجبر خسر الاول بالثانى (ص) ولزمته السلعة (ش) أى ولزمت العامل السلعة التى اشتراها ان تلف الجميع حيث لم يخلف رب المال ما تلف أو أخلفه وأبى العامل من قبوله فيكون له ربحها وخسارتها وأما اذا أخلف رب المال ما تلف وقبضه العامل فانها تكون على القراض وأما اذا اشترى بجميع المال سلعة وتلف بعض المال قبل قبضه وبعد الشراء ولم يخلف ما تلف رب المال وأخلفه العامل فانه يقض الربح على ما دفع العامل من ثمن السلعة وعلى ما دفع فيها من رأس المال فانا ب ما دفع فيها من رأس المال فانه يجبر به الخسران فضلت منه فضلة كانت بينهما على ما شرطوا وأما ما ينوب ما دفعه العامل فيخص به (ص) وان تعدد فالربح كالعمل (ش) يعنى أن عامل القراض اذا تعدد فان الربح يقض عليهم على قدر العمل كشركا لا بد ان أى فى أخذ كل واحد من الربح بقدر عمله فلا يجوز أن يتساويا فى العمل ويختلفا فى الربح أو بالعكس بل الربح على قدر العمل على المشهور فالضمير فى تعدد عائد على العامل لا على القراض لانه قد تعدد العامل واحد (ص) وأنفق ان سافر ولم يبر وجهه واحتمل المال (ش) يعنى أن العامل اذا سافر للتجارة وتسمية المال فانه ينفق من مال القراض جميع نفقته بالمعروف ومدة إقامته ببلد تجزئيه الى أن يرجع الى بلده فقبل مدة الخروج للسفر لانفقته له وظاهره ولو أشغله التزود للسفر عن الوجوه التى يقفاتها منها وتقيدهم اللخمى ضعيف وهذا ما لم يتزوج فى حال سفره فان تزوج وبنيها أودعى لدخول فانه لانفقة له من مال القراض حينئذ وهذا غير قوله لغير أهل لانه فى هذه الحالة سافر لمحل ليس له به زوجة ثم تزوج به ومسئلة لغير أهل سافر لمحل له به زوجة وجبت نفقتهما عليه ومن شرط النفقة أن يكون المال يحتملها بان كان له بال فلانفقة فى المال اليسير وهل الكثرة بالاجتهاد كما فى الموازية لما لك ووقع له السبعون يسير وله أن ينفق فى الخمسين وجمع بينهما مجمل الاول على

(٥٥ - خرشى رابع) (قوله فانه ينفق من مال القراض) أى لافى ذمة ربه فان أنفق فى سفره من مال نفسه رجع فى مال القراض فان هلك أو زاد انفاقه عليه لطر وحدث فيه لم يلزم ربه وينبغى اذا أنفق سرفا أن يكون له القدر المعتاد (قوله بالمعروف) أى بحسب ما يناسب حاله قاله اللقانى (قوله وتقيدهم اللخمى ضعيف) الحاصل ان اللخمى وكذا أبو الحسن يقول انه اذا أشغله التزود للسفر عن الوجوه التى يقفاتها منها فانه ينفق (أقول) وهو تقيدهم بظاهر وعليه عول عب الا أن الذى فى المدونة وغيرها الاطلاق فلذا ضعفه الشارح (قوله فان تزوج وبنيها) أى فى البلد الذى أراد أن يتجر فيها بالمال لان النقل يدل على أن المسقط للنفقة البناء بها بالمحل الذى ذهب له للتجر والشراء لا بالطريق (قوله وهل الكثرة بالاجتهاد) وهو الصواب (قوله ووقع له السبعون يسير) أى السبعون

دينارا كما هو مصرح به أي فينفق فيما زاد على السبعين كما هو مصرح به غيره وقوله وله ان ينفق من الخمسين أي لاني أقول وقوله وجمع الخ لا يخفى ان هذا الجمع يرجع الامر الى الاجتهاد (قوله ان له النفقة في سفره ذهابا) أي على نفسه لانه ينفق على زوجته أيضا كما قاله اللقاني واعلم ان السرية كالزوجة والظاهر كاذ كروا انه اذا طلقها طلاقا بائنا تعود له النفقة ولو كانت حاملا لان النفقة للعمل لا للزوجة (قوله بناء على ان الدوام كالاتداء) أي دوام التزويج كالاتداء أي فينفق وقوله وظاهر كلامهم ان الدوام ليس كالاتداء أي فلا ينفق كذا مفاد عب أي دوامه (٤٣٤) لتزويج هذه المرأة كابتدائه له وقد انفق في حال الابتداء فيكذافي حالة الانتهاء

وقوله أم لا أي ليس دوامه لتزويج هذه المرأة كابتدائه أي فلا ينفق وفي شرح شب ما يفيد أنه لف ونشر مشوش وان قوله بناء راجع لقوله أم لا أي دوامه للتزويج كابتداء التزويج في منتهى سفره أي فلا ينفق وقوله وظاهر كلامهم الخ أي فينفق في العبارة عليه لف ونشر مشوش فعلى كلام عب يكون ظاهر كلامهم الانفاق وفهم بعض شيوخنا ان المعنى ان دوام السفر كابتدائه أي فينفق وقوله ليس كالاتداء أي دوام السفر ليس كابتدائه فلا ينفق وهو معنى آخر للعبارة على فهم عب غير ما ذكرنا أولا وهو معنى صحيح والحاصل انه تعارض الفهمان فهم عب وفهم شب وما الموعول عليه منهما والاقرب ما ذهب اليه شب اذ لو كان لفا ونشرا تعارضت النقول أولا وهو ظاهر كلامهم والحاصل كذا كرنا انه على فهم شب يكون ظاهر كلامهم الانفاق ويؤيده ما نقله شارحنا في ك من التقرير حيث قال وجد عندى ما نصه فلو سافر بزوجه ينفق ذهابا وايابا واقامته على نفسه انتهى (قوله لغير اهل) فلو سافر لواحد من

السفر البعيد والثاني على القريب وفهم من قوله ولم بين زوجته وقوله لغير اهل انه لو سافر بزوجه أن له النفقة في سفره ذهابا وايابا واما في اقامته في البلد فهل له النفقة أم لا بمنزلة بلد بني فيها زوجته بناء على أن الدوام كالاتداء وظاهر كلامهم أن الدوام ليس كالاتداء (ص) لغير اهل وحج وغزو (ش) هذا متعلق بقوله سافر والمعنى أن العامل ينفق اذا سافر للتجارة لان سافر لاحد هذه الثلاثة فانه لا نفقة له ولا كسوة لاني ذهابه ولا في اياه لان ما لله لا يشترك معه غيره والمراد بالاهل الزوجة المدخول بها الاقارب ومثله سفر الحج والغزو السفر لسائر القرب كصلة الرحم ثم ان كل من سافر لقربة لا نفقة له حتى في رجوعه لبلد ليس فيه اقربة بخلاف من سافر لاهله فله النفقة في رجوعه لبلد ليس بها أهله والفرق أن سفر القربة الرجوع فيه لله تعالى ولا كذلك الرجوع من عند الاهل ويؤخذ من هذا التعليل أن من سافر لبلد وممكنه ليكونها بطريقه وقصده الحج أيضا فان له النفقة بعد فراغه من النسب وتوجهه لبلد التجارة وقوله (بالمعروف) لغو متعلق بأنفق أي انفق اتفاقا ملتبسا بالمعروف وقوله في المال حال أي حال كون الانفاق في المال بمعنى أن نفقة العامل بالمعروف أي النفقة الجارية بها العادة أي بالنسبة لما يناسب حاله وهذه النفقة تكون في مال القراض لاني ذمة رب المال فلو أنفق في سفره من مال نفسه ثم هلك مال القراض فلا شيء له على رب المال وكذا ان زادت النفقة على مال القراض لم يرجع بالزائد على رب المال (ص) واستخدم ان تأهل (ش) يعني أن العامل اذا كان أهلا للخدمة فانه يستأجر من مال القراض من يتخدمه في حال سفره ان كان المال كثيرا وكان مثله لا يتخدم نفسه وقال بعض ان تأهل للخدمة مع الشروط السابقة وهي ان سافر ولم بين زوجته واحتمل المال وأن يكون السفر للمال (ص) لادواء (ش) بالجر عطف على مقدر أي وأنفق في أكل وشرب وضرورة شرعية لا يستغنى عنها في ادواء والرفع عطف على المعنى أي وله الانفاق لادواء وعلى انه اسم لا على انها عملة عمل ليس والخبر محذوف أي لاله ادواء أي ليس له ادواء والجملة حينئذ مستأنفة استئنافا بيانيا فهي جواب أسئلة اقتضته الجملة الاولى أي أنه لما ذكر أن النفقة من مال القراض بشرطه اقتضى ذلك السؤال عن الدوام هل هو كذلك أم لا هذا ولا يخفى أن لا العاطفة غير العاملة اذا اولى تقتضى مشاركة ما بعد المال قبلها في اعرابه بخلاف الثانية وليس من الدوام الجمامة والفصد وحلق الرأس والجمام ان احتج له وانما هي من النفقة (ص) واكتفى ان بعد (ش) يعني ان عامل القراض يكتفى ان بعد سفره ويلزم من البعد طول الزمن فيؤخذ باعتبار لازمه فلا يكتفى في الزمن القصير قوله ان بعد أي مع بقية الشروط السابقة وانما سكت عنه لوضوحه لان ما كان شرط في الاعم

الثلاثة سقط الانفاق قصد المال أم لا وبعبارة أخرى سواء كانت هذه الامور تابعة أو متبوعة (قوله فهو لاحد هذه الثلاثة) أي الا لاهل فانه ينفق في الرجوع (قوله لا الاقارب) أي ما لم يقصد صلة الرحم (قوله ويؤخذ من هذا التعليل) أي من هذا الفرق فانه في قوة التعليل (قوله متعلق بأنفق) أي مرتبط به معنى فلا ينفق في أي اتفاقا ملتبسا بالمعروف (قوله من يتخدمه في حال سفره) أي لاني الحضرة لان رضاه بعمل نفسه في القراض يقتضى عدم استخدامه (قوله ولم بين زوجته) تسمع فيه الشيخ أحمد ورده عجب وتبعه عب بانه خلاف ظاهر كلامهم قائلوا وأما عدم البناء بزوجه وكونه لغير حج وغزو وقربة فلا يعتبر في الاستخدام خلافا له أي الشيخ أحمد (قوله فيؤخذ باعتبار لازمه) أي فيراد للزمن فيكون قوله ان بعد كناية عن اطلاق اسم الملزوم وارادة للزمن الذي هو طول الزمن أي بحيث يمتن ما عليه من الشباب (قوله لان ما كان شرط في الاعم) أي وهو النفقة فهو شرط في الاخص أي

وهو الكسوة أى ويكون قول المصنف واكتسب ان بعد فى معنى الاستدراك أى ولكن ما يكتسب الا اذا بعد فاعمالا يتوهم من أنه يكتسب مطالعا لان الكسوة من افراد الانفاق وهذا تصح العبارة وقد كنا اعترضنا سابقا بانه لا نسلم أن الكسوة من افراد الانفاق (قوله فان النفقة توزع) الفرق بين الخرج للحاجة توزع النفقة عليها والخرج للدهل لا توزع ولا نفقة لها بالكلية أن الغالب ان من سافر لزوجته يكون جل مهماته الزوجة لا القراض بخلاف الحاجة وأيضا الحاجة يمكنه ان يוכל فيها (قوله توزع الخ) قال عجم الذى يقتضيه القواعد ان التوزيع انما يكون على قدر النفقة فى الحاجة وقد رالنفقة من مال القراض لانفس مال القراض قال ابن عبد السلام وفى هذا التوزيع عندى نظراى لانه ذكره فى العينية ولا ينبغي ان تكون المحاصة بقدر نفقته فى حاجته مع مبلغ مال القراض فان نفقته فى حاجته من آثار حاجته كما أن نفقته من مال القراض من آثار القراض وكان ينبغي أن تكون المحاصات فى الآثار بحسب مؤثراتها وعليها لا بحسب أحد الاثرين مع المؤثر ووجه ما فى العينية ما قال ابن عرفة وفى الموازية يجعل قضاء حاجته رأس مال نفقته عليه وعلى القراض وفى المدونة نحو ما فى الموازية ففيها وان خرج لحاجة (٤٣٥) نفسه فأعطاها رجل قراضا فله أن يفض النفقة

على مبلغ قيمة نفقته فى سفره من نفسه ومبلغ مال القراض (قوله قدر ما ينفقه فى خروجه) أى على نفسه (قوله وعزاه فى اختصار المتبعية للمشهور) أقول حاصل ما ذكره بعضهم ان ما ذهب اليه المصنف مذهب المدونة ولكنه خلاف المشهور لان المشهور ما ذكره فى اختصار المتبعية من انه لا يثنى له كالذى خرج الى أهله وحيث كان كذلك فالواجب الرجوع للمشهور (قوله وأما راجعه للقراض ٣) اعلم ان المدونة قالت وان خرج لحاجة نفسه فأعطاها رجل قراضا الخ فاذن لاصحة لقول من يقول وان بعد ان اكترى وتزود للقراض ولا يظهر أيضا قول شارحنا وان بعد ان اكترى وتزود للحاجة لانه تفصيل الحاصل لان الخرج للحاجة يستلزم التزود لها اذا لا

فهو شرط فى الاخص والبعدها على الانفاق (ص) ووزع ان خرج لحاجة وان بعد ان اكترى وتزود (ش) يعنى ان الانسان اذا خرج لحاجة تتعلق به أى غير ما حرم فى قوله لغير أهل وخرج وعزاه انما انسان قراضا ولو بعد ان اكترى وتزود لحاجة فان النفقة توزع على قدر ما ينفقه فى خروجه للحاجة وعلى قدر مال القراض فاذا كان قدر ما ينفقه فى حاجته مائة ومال القراض مائة كان على كل نصف ما ينفقه وما ذكره المؤلف نص المدونة فقوله وان بعد ان اكترى وتزود أى للحاجة كما قاله الشارح وفيه رد على اللحنى القائل بسقوط النفقة فى هذه الحالة كالذى خرج لاهله وعزاه للمعروف من المذهب وعزاه فى اختصار المتبعية للمشهور ووارتضاه ابن عرفة بقوله ومعروف المذهب خلاف نصها وأما على حمله انه اكترى وتزود للقراض فيكون ساكنا على محل الخلاف (ص) وان اشترى من يعتق على ربه عالماعق عليه ان أيسر (ش) يعنى ان عامل القراض اذا اشترى بمال القراض من يعتق على رب المال حال كون العامل عالمابان الرقيق قريب لرب المال كالأبوة مثلا فانه يعتق على العامل ان أيسر سواء علم العامل بالحكم أى بانه يعتق على رب المال أم لا اذ الجهر له لا أثر له عندهم هنا كما قاله ابن عبد السلام واذا عتق العبد على العامل فان ولاءه لرب المال للعامل ويغرم ثمنه لرب المال ويغرم له أيضا ربحه الكائن فى العبد قبل الشراء ويجعل ذلك فى القراض مثاله لو أعطاها مائة رأس مال يتجر بها فصارت مائة وخمسين فاشترى بها من يعتق على رب المال عالمابا قرابة فانه يعتق على العامل ويغرم لرب المال مائة وخمسة وعشرين حيث كان للعامل نصف الربح وكون الضمير فى عليه عائدا على العامل بفيده قوله ان أيسر وما بعده وقوله وغير عالم فعلى ربه (ص) والايبيع بقدر ثمنه وربحه قبله وعتق باقيه (ش) أى وان لم يكن العامل موسرا والموضوع بحاله فانه يباع من العبد بقدر ثمنه أى الذى اشترى به وربحه أى ربح رب المال الكائن فى المال قبل الشراء ويعتق باقيه هذا اذا تيسر بيع بعضه والايبيع كله لاجل

يكون الابعده بل فى المدونة انما ذكر هذا فى من أخذ مائتين ونصها ومن تجهز للسفر بمال أخذه قراضا من رجل واكترى وتزود ثم أخذ قراضا ثانيا من غيره فليحسب نفقته وركوبه على المائتين بالخصص اه فلو قال المؤلف ووزع ان خرج لحاجة أو أخذ ثانيا وان بعد ان اكترى وتزود لكان أحسن (قوله عتق عليه) أى على العامل بمجرد الشراء ولا يحتاج لحكم كما أفاده المواق (قوله فان ولاءه لرب المال) أى لان العامل كانه التزم عتقه عن رب المال (قوله ويغرم ثمنه لرب المال) والمناسب ويغرم رأس المال له به (قوله الكائن فى العبد قبل الشراء) الاحسن الكائن فى المال قبل الشراء (قوله ويجعل ذلك فى القراض) اعترضه محشى نت بان مراد الآية يغرم حصه رب المال من الربح عند المفاصلة لانه يجعل الربح فى القراض وفى بعض الشروح أن المعنى ويجعل ذلك فى القراض ان شاء الله ويكون قراضا مؤنفا (قوله بقدر ثمنه الخ) المناسب ان يقول بقدر رأس ماله ورجحه الكائن قبل الشراء فان اشتراه بمال القراض قبل حصول الربح فيه يبيع منه بقدر ثمنه فقط (قوله والايبيع كله الخ) أى أو أكثره والحاصل انه اذا لم يوجد قول المحشى وقوله وأما راجعه للقراض الخ كذا بالنسخ وانتظر النسخة التى وقعت له من نسخ الشرح اه صحيح

الامن يشترية كله أو أكثره يبيع كله في الاول وأكثره في الثاني وأخذ العامل حصته من الربح قبله وفيه وكذا رب المال وقوله لم لا يربح الشخص فيمن يعتق عليه معناه (٤٣٦) حيث عتق (قوله الا في صورة تأتي) هي المشار اليها بقوله ومن يعتق عليه الخ (قوله)

والحال انه غير عالم) واذا تنازع في العلم وعدمه فالقول قول العامل (قوله فانه يعتق على رب المال الخ) أي يوم الشراء بمجرد الشراء لدخوله في ملكه (قوله وأولى ربحه قبله الخ) هذا خلاف المنقول والمنقول ربحه قبله لافيه والحاصل أن المناسب والصواب أن المراد حصول الربح البكائن قبل الشراء (قوله عتق بالاكثر) أي بحكم بناء على أنه أجبر (قوله والحال انه عالم بان هذا العبد يعتق عليه) المناسب كافي عبارة غيره وهو عالم بانه والده (قوله بالاكثر من قيمته يوم الحكم وغنمه) هذا هو الصواب وقول عب قال في التوضيح يوم الحكم وابن عرفة يوم الشراء أو الحكم معترض كما يعلم من محشى نت (قوله ولولم يكن في المال الخ) الذي اعتمده محشى نت أن المراد بالمال في قول المصنف المال العبد المعتق ولوقال ولولم يكن فيه فضل لكان أبين (قوله على من يقول) أي وهو المغيرة (قوله بقبضته) أي يعتق يوم الحكم في مقابلة قيمته التي يغرمها لرب المال وظاهره أنها اذا كانت يوم الحكم أقل من رأس المال فانه يغرم ذلك فقط فاذا كان يده مائة وانجز بها فصار مائتين واشترى بها قرينه غير عالم بقيمته يوم الحكم خسبون فانه يغرم الخمسين فقط وهو ظاهر لانه يعذر (قوله والا فلا يعتق شيء وينباع ويدفع لرب المال ماله) أي سواء كان موسرا أو

حق رب المال وأما الربح البكائن في العبد بعد الشراء فانه لا شيء لرب المال منه لان القاعدة أن الانسان لا يربح فيمن يعتق عليه الا في صورة تأتي ببيان ذلك لو كان أصل القراض مائة فتبخر فيها العامل فربح مائة ثم اشترى بالمائتين قريبا للمال وكان هذا القريب يساوي ثلثمائة وقت الشراء وقد علمت انه لا تلازم بين الثمن والقيمة فانه يباع منه حينئذ النصف بمائة رأس المال وخمسين حصصا رب المال قبل الشراء ويعتق منه النصف لان حصصا العامل قبل الشراء خسبون أفسدها على نفسه بعلمه والمائة الربح في نفس العبد هدر (ص) وغير عالم فعلى ربه وللعامل ربحه فيه (ش) يعني ان العامل اذا اشترى من يعتق على رب المال والحال انه غير عالم بقربائه لرب المال حين الشراء فانه يعتق على رب المال لدخوله في ملكه والعامل معذور لعدم علمه بالقرابة وللعامل ربحه فيه ان كان فيه ربح وأولى ربحه قبله فالضمير في فيه يرجع الى العبد المشتري والحال ان رب المال موسر وأمالو كان معسرا والحال ماذ كرفا لحكم ان حصصا رب المال تعتق عليه أي ما يقابل حصته من رأس المال ومن الربح وتبقى حصصا العامل من الربح في العبد ملكا له ولا تعتق عليه لان الحكم حينئذ بمنزلة عبسدين اثنين أعنت أحدهما حصته وهو معسر فلا يقوم عليه وتبقى حصصا الشريك الا آخر على ملكه (ص) ومن يعتق عليه وعلم عتق بالاكثر من قيمته وغنمه (ش) يعني ان العامل اذا كان موسرا ثم اشترى من يعتق عليه والحال انه عالم بان هذا العبد يعتق عليه كايه مثلا فانه يعتق عليه بالاكثر من قيمته يوم الحكم وغنمه الذي اشتراه به ويسقط عن العامل حصته من الربح الحاصل في ثمن العبد فيما اذا كان الثمن أكثر وفي قيمة العبد فيما اذا كانت القيمة أكثر لا يقال انه ربح في قرينه لانا نقول هو لم يأخذ شيئا والامتناع حيث أخذ فادفع له مائة رأس مال فربح فيها خمسين واشترى بها ولد نفسه عالم فانه يعتق عليه فان كان ثمنه أكثر غرمه ما عدا حصته من الربح في الثمن وان كانت قيمته يوم الحكم أكثر غرمه ما عدا حصته من الربح (ص) ولولم يكن في المال فضل (ش) يعني أن العبد يعتق على العامل ولولم يكن في المال الذي اشترى به من يعتق عليه ربح يوم الحكم بان كان مساويا أو كانت خسارة لانه بمجرد قبض المال تعلق له حق به فصارت شيكا ورد بالمباغة على من يقول انه اذا لم يكن في المال ربح لا يعتق لانه لا يتعلق حقه بالمال ويكون شيكا حتى يحصل ربح (ص) والا فبقبضته (ش) أي وان لم يكن العامل عالما حين شرائه للعبد بانه أبوه مثلا والحال انه موسر فانه يعتق عليه بقيمته يوم الحكم أي يعتق عليه في مقابلتها ما عدا حصصا العامل من الربح منها فقوله بقيمته فيه مسامحة اذ المتبادر منه انه يغرم لرب المال كل القيمة وليس كذلك كما علمته ومحل عتقه حيث كان في المال فضل والا فلا يعتق شيء وينباع ويدفع لرب المال فضل ماله لانه انما عتق على العامل لكونه شيكا واذا لم يكن في المال فضل لا شركة فلا يصح عتق جزء حتى تقوم عليه حصصا شريكه وأما في حالة العلم فلا ربحي فضل ولا عدمه لانه انما عتق في العلم بالتعدي وقيد كون في المال فضل بفيده كلام المؤلف حيث قدم قوله ولولم يكن في المال فضل على هذا وقوله (ص) ان أسرفه ما (ش) أي في حالة العلم وعدمه (ص) والا يبيع بما وجب (ش) أي وان لم يكن العامل موسرا فانه يبيع من العبد بما وجب لرب المال والذي وجب على العامل في حالة علمه رأس المال وحصصا ربه من الربح من الاكثر من قيمته وغنمه حيث كان في المال فضل قبل الشراء والاكثر من قيمته وغنمه حيث لم

معسرا (قوله والا يبيع بما وجب الخ) محل البيع ان شاء رب المال وان شاء اتبعه به دينيا في ذمته وعتق جميعه قاله ابن رشد (قوله من الاكثر من قيمته الخ) لا يخفى ان كلامه الا في صرح بانه يباع منه بما وجب اذا كانت القيمة أكثر

(قوله يوم الشراء) المناسب يوم الحكم (قوله ويغرم أيضا ما يخصه) (٤٣٧) من الربح السكائن فيه قبل الشراء) وأما ما في العبد من

الربح فلا يضمه هذا هو الموافق للنقل فاحل به عب وشب من أن المراد الربح الحاصل فيه ليس بصواب (قوله وهي فاسدة) أي لأنه يقتضي انه يغرم القيمة وشيئا آخر وهو ربحه مثلا لو كان رأس المال مائة واشترى العبد بها وهو يساوي مائة وخمسين فظاهر هذه النسخة انه يغرم مائة وخمسين وخمسة وعشرين لأنها قيمة وربح رب المال (قوله وهما الصواب) وحينئذ فالعني يغرم قيمته الاربع العامل ولولا السكائن في العبد فلا يغرمه كما أفاده كلامهم وقوله لأنه متعد الخ الاولى حذفه لأنه لا معنى له (قوله فانه يباع من العبد الخ) مثلا لو كان الثمن مائة والعبد يساوي مائتين فانه يباع من العبد بمال رب المال وهو مائة وخمسون وقوله ان كان في المال فضل أراد به العبد كالصورة التي قلناها وقوله فان لم يكن في العبد فضل بأن يكون يباع بمائة كما اشترى ثم لا يخفى أن هذا انما هو على حل البساطي لقوله فيما تقدم غرم عنه وربحه لاحل الشارح فان البساطي قد فسر قول المصنف غرم عنه وربحه بقوله غرم عنه الذي اشتراه به ودفعه فيه وربحه أي الربح الحاصل في العبد ان كان فيه ربح لان شراءه للعق لا يسقط حق رب المال من الربح وعليه فضمير ربحه يعود على العبد والمعمد ماحل به شارحنا فالعني على ما قال شارحنا أن ماله هو الثمن وحصته من الربح قبل الشراء في الاول وقيمه

يكن في المال فضل وفي حالة عدم العلم قيمته يوم الشراء ما عدا حصته من الربح وهذا حيث حصل في المال ربح قبل الشراء وأما ان لم يحصل ذلك فلا عتق كفي التوضيح مثال ما اذا كان معسر او في المال فضل أن يشتريه بمائتين ورأس المال مائة وقيمه يوم الحكم مائة وخمسون فانه يباع منه بمائة وخمسة وعشرين ويعتق الباقي ويتبعه في ذمته بخمسة وعشرين لان العامل قد جنى على المال أي بشرائه من يعتق عليه فقلزمه حصته رب المال التي جنى عليها وأما ان لم يبيع رب المال بقدر رأس ماله وحصته من الربح الحاصل قبل الشراء وهو في المثال المذكور خمسون لتسوف الشارع للعريضة وحينئذ فيقيد قوله بما وجب بما اذا لم يزد ثمنه الذي اشترى به على قيمته يوم الحكم فان زاد فانه يباع له بقدر رأس ماله وحصته من الربح الحاصل في قيمته يوم الحكم أي ويتبع رب المال العامل بما بقي له من ربحه من الثمن ان اشتراه العامل عالمًا فلو لم يكن عالمًا في المثال المذكور فانه يباع منه بمائة وخمسة وعشرين ويعتق باقيه ولا يتبع العامل بشئ (ص) وان اعتق مشتري للعق غرم عنه وربحه (ش) يعني ان عامل القراض اذا كان موسرًا فاشترى من مال القراض عبدا بقصد العتق ثم اعتقه فانه يغرم رب المال ثمنه الذي هو رأس ماله ويغرم له أيضا ما يخصه من الربح السكائن فيه قبل الشراء وأما ما في العبد من الربح فلا يضمه اذ هو متسلف لما اشتراه به وهذا ظاهر فان قيل لم أريد بالثمن رأس المال فالجواب انه لو بقي على ظاهره لا يقتضي انه يغرم الربح الحاصل في العبد وليس كذلك (ص) وللقراض قيمته يومئذ (ش) يعني ان العامل اذا اشترى عبدا للقراض ثم اعتقه وهو موسر فانه يعتق عليه ويغرم رب المال قيمته فقط يوم العتق وهو مراده بيومئذ قاله الشارح ونحوه في المواق عن ابن رشد وفي البساطي يوم الشراء وتبعه نت والضمير في (وربحه) على هذه النسخة عائد على رب المال وهي فاسدة وعلى نسخة الاربعه بالا الاستثنائية ونسخة الاربعه بالنافية وهما الصواب عائد على العامل لأنه متعد فلا ربح له لان كل من أخذ مالا للتبعية وتعدى لاربح له فيقال ما قيمته دون ربح العامل (ص) فان أعسر يبيع منه بماله به (ش) أي فان كان العامل معسرا في الحالتين أي في حالة اشتراؤه العبد للعق وفي حالة اشتراؤه للقراض ثم اعتقه في الحالتين فانه يباع من العبد بمال رب المال في العبد وهو ثمنه الذي اشتراه به وماله فيه من الربح ان كان في المال فضل ويعتق على العامل ما بقي فان لم يكن في العبد فضل فانه لا يعتق منه شيء (ص) وان وطئ أمة قوم بها أو أبقى ان لم تحمّل (ش) يعني ان عامل القراض اذا وطئ أمة من اماء القراض ظلم ولم تحمّل فان رب القراض يخير حينئذ بين ان يقومها على العامل أي يغرمه قيمتها يوم الوطء أو يبقيا للقراض فان أبقاها فلا كلام وان اختار تقويمها فان كان العامل موسرا أخذ منه قيمتها يوم الوطء وان كان معسرا فانه يباع على العامل في تلك القيمة فان لم يوف ثمنها بالقيمة فانه يتبعه بما بقي دينه في ذمته قاله مالك في الموازية وكلام المؤلف شامل لمن اشتراه للوطء ولمن اشتراه للقراض وهو مطابق لما ذكره المتبسطي ودل عليه ظاهر كلام ابن عرفة وأما ان حملت فقد أشار اليه بقوله (ص) فان أعسر اتبعه بها وبحصته الولد أو باع له بقدر ماله (ش) يعني ان عامل القراض اذا تعدى على أمة من مال القراض فوطئها ظلمًا فحملت منه وهو موسر أي وقد اشتراه للقراض فانه يؤخذ منه قيمتها يوم الوطء وتجعل في القراض وهي له أم ولد لانه من وطء شبهة فهو حريسي فان كان معسرا فان رب المال يخير بين أن يتبع العامل بتلك القيمة يوم الوطء على المشهور كما يفيد كلام ابن

الاربع العامل في الثانية وبهذا يعلم أن الشارح سكت عن المسئلة الثانية عند الاعسار (قوله أو يقيم الخ) وهذا وان كان المتبادر من المصنف الا ان ابن عرفة نازع فيه وتبعه الناصر بانه غير منقول والمنقول أن المراد أبقاها للوطئ بالثمن الذي اشتراه به

(قوله لا يوم الحمل) هذا القول أي ان القيمة يوم الحمل خلاف المشهور (قوله بقدر ماله) أي من رأس المال وقوله وهو جميع الامة الضمير عائد على المبيع المستفاد من قوله أو تباع أي قبض بعد الولادة وليس المراد تباع قبلها وقوله ان لم يكن في المال أراد به ما يشمل الامة وقوله فضل أي ربح أي بان لم تكن قيمتها أي بعد الولادة تزيد على رأس المال وقوله ولو الحاصل الواو للمبالغة وما قبل المبالغة ماذا كان بعض ربح نشأ من مال القراض بيد العامل وقوله بقدر ماله تقدم أن الذي له هو رأس ماله فقط ان لم يكن فيها فضل ورأس المال والربح ان كان فيها فضل بقي شيء آخر وهو انه اذا لم يكن فيها فضل بيعت فلم يساوئها رأس المال وحكمه أنه يتبع به وقوله فإني ز مخالف لما ذكره والذي فيه أنه يتبعه بحصة الولد ولو مع الاتباع بالقيمة مع أنه متى اتبعه بالقيمة ولو كان معسر افلا يتبعه بحصة الولد وحاصل ما في النقول انه اذا كان موسرا يتبع بالقيمة قطعا وتعتبر يوم الوطء ولا شيء له في حصة الولد لان الولد نشأ عن الحرية وكذا اذا كان معسرا واخبارا اتباعه بقيمتها وأما اذا كان معسرا ولم يختزل ذلك فانها تباع بعد الوضع فان كان غنما يساوى رأس المال فقط فلا يتبع العامل الا بحصة الولد وان كان يزيد على رأس المال فيباع منها بقدر حصة رب المال وربحه ويعتق الباقي بحسب سبب أم الولد ولا يباع منها في مقابلة حصة الولد بل ما ينوب رب المال من حصة الولد يتبع به ان كان غنما لا يساوى رأس المال فانه يتبع به العامل كما يتبعه بنصيبه من حصة الولد وما قلنا من أنه يباع له منها المراد أن له ذلك وله ان يتماثل بنصيبه منها ويتبعه بما يصيبه من قيمة الولد كما صرح به في الجواهر (٤٣٨) (قوله ان لم يكن في المال فضل) أي زيادة أراد بالمال ما يشمل الامة الا ان لا خير

بأنه لا يخفى ما في العبارة من المسامحة وذلك لانه اذا بيع جميع الامة فلم يكن المبيع منها لان معنى البيع منها أن المبيع بعضها وقوله فان كان في المال فضل أراد بالمال ما يشمل نفس الامة كما قلنا (قوله أي ولو الحاصل) هذا اذا كان حاصلا قبلها بأن كان رأس المال مائة ففجر فيها فربحت مائة ثم اشترى بها الامة المساوية ثلثمائة فهنا ربح حصل قبلها وربح حصل فيها ولو أنها لا تساوى الامةتين فالربح الحاصل قبلها صار عين الحاصل فيها فلو أنها لا تساوى بعد الشراء الامة

الحاجب لا يوم الحمل ولا شيء له من قيمة الولد أو يباع لرب المال منها بقدر ماله وهو جميع الامة ان لم يكن في المال فضل فان كان فيه فضل فالذي له هو رأس ماله وحصلته من الربح أي ولو الحاصل فيها فلو قال المؤلف اتبعه بها أو يباع له بقدر ماله مع اتباعه بحصة الولد لكان سالما من اتباعه بقيمتها فلو قال المؤلف اتبعه بها أو يباع له بقدر ماله مع اتباعه بحصة الولد لكان سالما من الاعتراض فان ظاهره ان لرب المال ان يقبض العامل بحصته من الولد اذا شاء اتباعه بقيمتها مع انه لا شيء له فيه وهو ماذكره الناصر للقافي وهو الموافق لنص المتبسط وهو ظاهر كلام ابن رشد فإني ز مخالف لما ذكره كقول المؤلف فان أعسر الخ مرتب على مفهوم قوله ان لم تحمل أي فان حملت فان أعسر الخ وظاهره ان في المال فضل لا وهو كذلك والالم يعتق منه شيء هكذا في عبارته م ويذهب إلى أن يكون رب المال حينئذ مخيرا بين أن يبيعه أو يبقيه على القراض وقوله له أي لا يحمل أن يوفيه قدر ما وجب له من رأس المال وحصلته من الربح فالبيع لغير رب المال وعلمه وفاء رب المال (ص) وان أحبل مشترأة للوطء فالثلث واتبع به ان أعسر (ش) يعني ان عامل القراض اذا اشترى جارية من مال القراض للوطء فوطئها وأحبلها فان كان موسرا فانه يغرم لربها غنما فقط أي الذي اشتراها به وان كان معسرا فانه يتبع به ولا يباع منها شيء لرب المال فان لم تحمل فانه يخير بين ان يتبعه بقيمتها يوم الوطء وبين أن يبقيه للوطء

فالظاهر ان المائة الربح الحاصل قبل صارت لغوا وكانها لم توجد (قوله بقدر ماله)

بالثلث

تقدم ان المبيع بقدر ماله اما جميع الامة ان لم يكن في المال فضل والذي له في تلك الصورة هو قيمتها أو بعضها ان كان في المال فضل وقوله مع اتباعه بحصة الولد هذا ظاهر في انها اذا بيعت كلها اتبعه بحصة الولد أي نصف قيمته ان كان له نصف الربح أو غير ذلك فالاتباع بحصة الولد حاصل مطلقا يبعث كلها أو بعضها وظاهرها أنه لو يبعث الامة باقل من القيمة لا يتبع شيء ولا يحسب له الفضل من قيمة الولد الا في الشئ أحدا له لو كانت قيمة الام أقل من رأس المال بكل من قيمة الولد الى آخر ما تقدم عنه (قوله وظاهره أن في المال فضلا) أي حيث قال وبحصة الولد وأراد بالمال ما يشمل الامة أي بان كان فيها ربح بأن يكون رأس المال مائة مثلاً واشترى بها تلك الجارية وقيمتها مائة وخمسون مثلاً وقوله والا أي وان لم يكن في المال فضل أي وان لم يكن فيها فضل بان كانت لا تزيد قيمتها على المائة رأس المال وليس هناك ربح بيد العامل لم يعتق من الولد شيء عله بعض تلامذة المؤلف بقوله لانه حينئذ لا شبهة له فهو متعدد والولد ليس حرا بخلاف ما اذا كان في المال فضل فله شبهة وقوله ان يبيعه أي ولو يبيع الام قبل الوضع فاذا علمت ذلك تجد هذا الكلام مناقضا لاوله الموافق للنقل كما ذكرته لك وأقول والله أعلم ان قوله والالم يعتق منه شيء تخريف والاصل والالم يعتق منها شيء وقوله ان يبيعه تخريف عن يبيعها أو يبقيهما بالكلام في الامة لا في الولد فالولد حر على كل حال قطعا كما هو مفاد النقول والامر بيد الله تعالى * (نقطة) * سكت المصنف عن حكم ما لو اشتراها ولم يعلم هل للقراض أو لنفسه فعمله مالك على أنه للقراض ولم يصدقه فباع وصدقه ابن

القاسم فلا تباع هذه ابن رشد هذا محل الخلاف وأما ان قامت بينة على شرائها للوطء لم تباع فلو اوحدا اه كذا ذكرت واعترض عليه محشي تب بان هذه طريقة ابن رشد وطريقة غيره هذا الحكم علم الشراء لاحد الامر بين بينة أو مجرد قول العامل فلما أطلق المؤلف دل على أنه لم يسلط طريقة ابن رشد اه (قوله وكلام ز فيه نظر) وذلك أن الزرقاني حمل قول المصنف وان وطئ أمه على ما اذا اشترى اه للقراض الذي حل به المباح سابقا فلا وما اذا اشترى اه للوطء ولم يحبلها فيمنعني أن يكون حكمه حكم الشريك ووجه النظر أن كلام الزرقاني مخالف للمنقول (قوله قبل عمله) أي وسفره والمراد بالعمل (٤٣٩) تحريك المال (قوله بمعنى الترت) أشار

بذلك الى أنه ليس المراد حقيقة الفسخ الذي لا يكون الا في العقد اللازم بل أراد به الترت والرجوع (قوله وأما الترت والرجوع) ظاهره ان العامل تزود من رب المال (قوله فان الترت ذلك الخ) وكذا اذا كان الصرف من عند العامل (قوله الى نضوضه) أي يستمر حتى ترجع السلعة عينا واذا انض فقطم عمل القراض فليس للعامل تحريك المال ان نض ببلد القراض وأما ان نض بغيره فله تحريكه (قوله لاجل أن ينفق) هو بمعنى ربح مسترقب (قوله فما كان صوابا أمضاه) فان لم يكن حاكم جماعة المسلمين وانظر هل يكفي منهم اثنان أم لا شب (قوله كالاول) في عب في الاول كالأمانة والثقة بصيرا بالبيع والشراء أقول وهو ظاهر المصنف بخلاف أمانة الوارث فلا يشترط فيها مساواة لمورثه والفرق أنه يحتاط للاجنبي لا لا يحتاط في الوارث لكن قال عجب ظاهر كلامهم أن مطلق الأمانة في الثاني كاف وتبعه العلامة الشيرازي رحمه الله تعالى أقول وهو ظاهر نقل المواق (قوله والقول للعامل في تلفه) قال العلامة بهرام واستخلافه جار

بالتن هذا هو النقل وقدم ان قول المؤلف وان وطئ أمه قوم ربهما أو أبقى انه شامل لما اذا اشترى اه للوطء وللقرض وكلام ز فيه نظر (ص) ولكل فسخه قبل عمله كره به وان تزود لسفر ولم ينظم والا فلنضوضه (ش) قد علمت أن عقد القراض غير لازم لاحدهما على المشهور فذلك واحد منهما الفسخ بمعنى الترت والرجوع كما أن لرب المال ان يترك ويرجع وان تزود العامل للسفر ولم يشرع في السير وأما الترت بالنسبة للعامل فعمل يلزمه اتمامه ما لم يلتزم غرم ما اشترى به الزاد لرب المال فان الترت ذلك كان له رد المال فان ظعن العامل بالمال بان شرع في السير أو عمل به وان لم يظعن فانه يلزم رب المال بقاء المال تحت يده الى نضوضه أي خلوته في امان سوقه وليس لاحدهما مقال فاللام بمعنى الى لا لتعليل ثم ان حذف واو النسكية من قوله وان تزود أصوب لئلا يكون فيه بعض تكرار مع قوله ولكل فسخه قبل عمله أي بالنسبة لما قبل المباغة وأيضا ثبوتها يقتضي انه اذا لم يتردد ولم يظعن فان له به الفسخ دون العامل كما هو كذلك بعد الترت ودون ذلك وأجاب بعض بان الواو للعالم (ص) وان استنضه فالحاكم (ش) الضمير المرفوع راجع لكل على سبيل البدلية والمنصوب للمال أي وان طلب رب المال العامل بنضوض المال وأبى العامل لاجل ربح مترقب أو طلب العامل رب المال وأبى رب المال لاجل أن ينفق سوق المال فالحاكم ينظر في ذلك من تعجيل أو تأخير فما كان صوابا فاعله ويجوز قسمة العروض اذا تراخوا عليها ونكون بيعا (ص) وان مات فلوارثه الامين أن يكمله والا أتى بأمين كالاول والاسلموا هدر (ش) يعني ان عامل القراض اذا مات قبل نضوض المال فلوارثه الامين ولو أقبل أمانة من مورثه أن يكمله له على حكم ما كان مورثه وأما ان لم يكن أميناً فان عليه أن يأتي بأمين كالاول في انه نفقه يكمله فان لم يأت الوارث بأمين فانه يسلم المال لصاحبه هدر أي من غير ربح لما علمت أن القراض كالجعل لا يستحق الا بتمام العمل وظاهر المدقنة ان الورثة محمولون على غير الأمانة ونحوه في العتبية بخلاف ورثة المساقاة اذا مات العامل فانهم محمولون على الأمانة حتى يبين خلافها والفرق بين المساقاة يستأجر من التركة من يعمل فيها وفي القراض يسلم له به هدر وان عمل المساقاة في الذمة بخلاف القراض فان المقصود فيه عين العامل وأيضا هي أشبه بالاجارة من القراض للزومها بالعقد (ص) والقول للعامل في تلفه وخسره ورده ان قبض بلا بينة (ش) يعني ان العامل اذا ادعى تلف مال القراض أو انه خسر فيه فانه يقبل قوله في ذلك مع عينه ولو كان غير أمين في نفسه لان رب المال رضي بامتنه ومسئلة التلف كمسئلة الخسر في أن اليمين تتوجه على العامل وان لم يكن متهماً على المشهور وقيد اللغوى بقول قوله في الخسر بما اذا أتى بما يشبه ويعرف ذلك بسؤال التجار في تلك السلع هل يخسر في مثل هذا أم لا وكذلك القول قول العامل انه رد مال القراض الى ربه حيث قبضه بغير بينة والا فلا بد من بينة تشهد له بالرد على المشهور لان القاعدة ان كل شئ

على أيمان التهم وفيها ثلاثة أقوال يفرق الثالث بين المتهم وغيره والمشهور في وجهها مطلقا ومحل تصديقه ان لم تقم قرينة على كذبه (قوله على المشهور) أي تتوجه على المشهور وان لم يكن متهماً أي خلافه لن يقول انها لا تتوجه اذا لم يكن متهماً وفي شب والقول أيضا في خسر مع عينه ان كان متهماً سواء حقق عليه رب المال الدعوى أم لا وان كان غير متهم فان حقق عليه الدعوى فالعين والا فلا (قوله والا) أي بان قبضه بينة

(قوله خوف الجحود) المناسب خوف الرد بدل خوف الجحود كذا أفاد بعض شيوخنا عن بعض شيوخه (قوله ولا بد أن تكون بحضرة الدافع والقابض) أي لا بد أن تكون تتحمل البيعة الشهادة بحضرة الدافع الخ (قوله اتفاقا) أي لأن رب المال حقق عليه الدعوى أنه لم يقبض ولهذا انتقل عليه إذا نكل عنها العامل بخلاف ما تقدم لأنه اتهمه (قوله وحصلته من الرج) أي حصته رب المال وأعلم أن ما ذكره المصنف من التلف والخسر يجري في الصحيح والفساد (قوله وظاهر المدونة الخ) إشارة إلى أن المسئلة المشار إليها بقوله أو ادعى الخ ذات خلاف وكلام (٤٤٠) ابن رشد يقتضي اعتماد الأول (قوله أو قال قراض الخ) بشرط خمسة أن تكون

المنازعة بعد العمل الموجب للزوم القراض وأن يكون مثله يعمل في قراض ومثل المال يدفع قراضا وأن يزيد جزؤه على جزء البضاعة وأن يشبهه أن يقارض بما ادعاه من نصف الرج والخامس أن لا يطابق العرف دعوى ربه فإن اختل شرط أو نكل لم يقبل قوله فإذا نكل حلف ربه ودفع أجر البضاعة المناقصة عن جزء القراض وتجرى الشروط المذكورة في قوله أو عكسه (قوله واليمين) أي يمين العامل في الصورة الأولى (قوله) لأن اختلافهما يرجع للأول كما يدل عليه بقية الكلام (قوله) أي فليست هنا الأجرة في الذمة أي كأنها ليست في الذمة (قوله) مما إذا قال بضاعة بغير أجر وظاهر أنه لا يتأتى دعوى العامل أنه بضاعة بغير أجر لاستحالة ذلك عادة إلا أن يقصد منته على ربه (قوله وبهذا) أي بقولنا فائدة وقوله يندفع هذا لا يتم إلا بتقدير في العبارة والتقدير ما يقال إذا كان القول قول رب المال فينبغي أن لا يكون والا فلا شرة في ذلك وحاصل الجواب منع قوله والا فلا شرة بما حاصله أن له ثمة وهو عدم غرامة الجزء الذي ادعاه العامل

أخذ بأشهاد لا يبرأ منه إلا بالشهاد ولا بد أن تكون البيعة مقصودة للتوثق وهي التي يشهد بها الدافع على القابض خوف الجحود فلو أشهد بها القابض بغير حضور رب المال أو أشهد بها رب المال لا تخوف الجحود فكيف لو كان القابض بلا بيعة وظاهر أنه يقبل قول الدافع في أن أشهاده خوف الجحود ثم أنه لا بد من حلفه على دعوى الرد وأن لم يكن منهما اتفاقا **في تنبيهه** كلام المؤلف هذا فيما إذا ادعى العامل رد رأس المال وربحه أو ادعى رد رأس المال وحصلته من الرج حيث كان فيه ربح وأما أن ادعى رد رأس المال دون ربح حيث كان فيه ربح فقال الخمي يقبل قوله وقال القابض لا يقبل قوله وظاهر المدونة عدم قبول قوله ولو أتى العامل ببداهة قدر حصته من الرج فقط (ص) أو قال قراض وره بضاعة باجر وعكسه (ش) أي وكذلك القول قول العامل مع يمينه وبأخذ الجزء إذا اختلفا فقال العامل المال بيدي قراض وقال ربه بل هو بيدك بضاعة بأجرة معلومة فإن نكل العامل حلف رب المال ودفع الأجرة واليمين مقيدة بما إذا كانت الأجرة أقل من جزء الرج وأما أن كانت مثله فأكثر فلا يمين وكذلك القول قول العامل إذا قال المال بيدي بضاعة بأجرة وقال رب المال بل هو بيدك قراض مجزء معلوم لأن اختلافهما يرجع إلى الاختلاف في جزء الرج ولهذا إذا كانت الأجرة مثل الجزء الذي ادعاه في القراض فلا يمين لأنه ما قد اتفقا في المعنى ولا يضر اختلافا في اللفظ كما قاله الشارح واستشكل هذا بان الأجرة إذا كانت مثل الجزء لا اتفاق لأن الجزء في المال والأجرة في الذمة فأين الاتفاق وأجاب بعض بان فرض المسئلة فيما إذا حصل ربح إذا لا يدعي ربه أنه بضاعة باجر ويدعي العامل أنه قراض حيث لم يحصل ربح أي فليس هنا الأجرة في الذمة لكن في عكسه وهو دعوى العامل أنه بضاعة باجر وره أنه قراض قد يحصل التنازع حيث لا ربح ثم أن كلام المؤلف حيث حصلت المنازعة بعد العمل الموجب للزوم القراض لهما كما يفيد جعله من الاختلاف في الجزء وأما قبل الزوم فلا فائدة في أن القول قول العامل لأن له به الفسخ واحتز بقوله بأجر مما إذا قال بضاعة بغير أجر وقال العامل أنه قراض فإن القول حينئذ يقول رب المال بيمينه أنه ليس بقراض ويكون للعامل أجر مثله ما لم يرد على مادعاه فلا يرد فائدة كون القول قوله عدم غرامة الجزء الذي ادعاه العامل وبهذا يندفع ما يقال إذا كان القول قول رب المال فينبغي أن لا يكون له أجر مثله وبيان ذلك أن رب المال تضمنت دعواه أن العامل تبرع له بالعمل وهو يشكر ذلك ويدعي أنه باجر فله أجر مثله وبعبارة أن جعلت مفهوم قوله باجر مفهوم موافقة كان كلام ابن عرفه وأن جعلته مفهوم مخالفة كان كلام الشيوخ لكنه مشكك (ص) أو ادعى عليه الغصب أو قال أنفقت من غيره (ش) يعني أن العامل إذا قال المال بيدي قراض أو ودعيه وقال ربه بل غصبته مني

أو

وقوله وبيان ذلك أي بيان أن للعامل أجر المثل (قوله دعواه أن العامل الخ) أي والاصل عدم

التبرع ثم أن ظاهر عبارة الشارح أنه لا فرق بين كون مثله يأخذ بأجر أم لا ففي عب ولعل وجهه أنه لم يوافق ربه على دعواه وادعى أن عمله بعوض قراضا لا مجانا (قوله لكنه مشكك) لأنه لا معول عليه ووجه الإشكال أنه إذا كان القول قول العامل مع دعوى رب المال البضاعة بأجر فلا يكون القول قوله مع دعوى رب المال البضاعة بغير أجر أو لم ينتهي وجوابه أنه إنما يكون أولى لو كان رب المال لا يقرم شيئا والواقع أن عليه أجر مثله كذا في عب وتأمّل ذلك الجواب

(قوله ولان الاصل الخ) عطف صلة على معلول (قوله وكذلك يكون القول قول العامل اذا قال الخ) أي بمجرد دعواه (قوله اذا أتى بما يشبهه) أي ان أشبه نفقة مثله كان النفقة من رأس المال كذلك (٤٤١) (قوله لكونه سلعا) أي اشتراها سريعا بآس المال

النقد فلا ينافي ما مر من قوله في نقد (قوله على ظاهر كلام المتقدمين) كذا في عجب ولم يذكر ما قال المتأخرون كما هو المتبادر منه ان له مقابلا قاله المتأخرون (قوله وان لربه) أي وانفق على الايداع عنده وأما لو قال العامل هو بيدك ودية وقال ربه بل قبضته على المفاصلة فينبغي ان يكون القول قول رب المال (قوله وكذلك لو نكلا) أي ويقضى للحالف على التام (قوله وكذلك يكون القول قول رب المال مع عيئنه اذا قال رب المال قرض الخ) في عجب وتبعه شب ان القول قول رب المال بلا عيئنه لان له رد المال أقول وهو ظاهر قوله وقال العامل بل قراض صدق العامل وعبارة غيره فلو قال العامل ذلك لكان القول قوله كافي المدونة انتهى أقول وظاهره بغير عيئنه وهو ظاهر مما تقدم (قوله لما علمت ان عقد القراض الخ) وأما ما يحصل به لزومه للعامل فقط فهو بمنزلة العدم (قوله وان قال ودية الخ) وعكس المصنف وهو قول ربه قراض والعامل ودية والقول للعامل لان ربه مدع على العامل الرجح أي اذا كان التنازع بعد العمل والافقول ربه وتظهر فائدة فيما اذا كان التنازع قبل العمل وبعد التزود للسفر (قوله لان هذا الباب) هذا يقتضي بان القاعدة المقررة وهو ان القول قول مدعي العجة ان لم يغلب الفساد مخصوصة بما

أو سرقته متى فان القول قول العامل مع عيئنه والبيئة على رب المال لانه مدع ولان الاصل عدم الغصب والسرقة ولو كان مثله يشبهه ان يغصب أو يسرق وكذلك يكون القول قول العامل اذا قال قبل المفاصلة أنفق من غير مال القراض وسواء حصل ربح أم لا يريد اذا أتى بما يشبهه وظاهره سواء كان المال يمكن منه الاتفاق لكونه عينا أم لا لكونه سلعا وهو كذلك على ظاهر كلام المتقدمين فلو قال ذلك بعد المفاصلة فانه لا يصدق (ص) وفي جزء الرجح ان ادعى مشبها والمال بيده أو ودية وان لربه (ش) يعني انهما اذا اختلفا بعد العمل في جزء الرجح فالقول قول العامل بشرط ان يدعي مشبها ويحلف سواء أشبه رب المال أم لا فان نكل صدق رب المال ويحلف فان نكل صدق مدعي الاشبه فان ادعى ما لا يشبهه حلفا ورجعا لقراض المثل وكذلك لو نكلا وبشرط أن يكون المال بيده أو ودية عند أحبي أو عند رب المال فقوله وفي جزء الخ عطف على لفظ في تلف وقوله والمال بيده الجلة حاله أي والحال ان المال بيده حسا أو معنى ككونه ودية عند أحبي بل وان عند ربه فاللام بمعنى عند ومثل كون المال بيده كون الرجح أو الحصة التي يدعيها بيده ومفهومه انه لو سلم له به لا يكون القول قوله بل القول لربه ولو لمع وجود شبهه العامل وهو كذلك ان بعد قيامه وأما ان قرب فالقول قوله قاله أبو الحسن وقوله ان ادعى مشبها والمال بيده بشرط في مسألة الاتفاق وما بعد ها (ص) ولربه ان ادعى الشبه فقط أو قال قرض في قراض أو ودية أو في جزء قبل العمل مطلقا (ش) هذا شروع منه في ذكر مسائل يقبل فيها قول رب المال مع عيئنه منها اذا اختلفا في جزء الرجح بعد العمل فادعى رب المال الشبه وحده وكذلك يكون القول قول رب المال مع عيئنه اذا قال رب المال قرض وقال الذي عنده بل قراض أو ودية وانما كان القول قول رب المال لان العامل يدعي عدم الضمان فيما وضع يده عليه وسواء كان تنازعهما قبل العمل أو بعده ولو قال رب المال دفعته اليك قراضا وقال العامل بل قرض صدق العامل لان رب المال هنا مدع في الرجح فلا يصدق والحاصل ان القول قول من ادعى القرض منه ما وكذلك يكون القول قول رب المال لكن بلا عيئنه اذا اختلف مع عامله في جزء الرجح قبل العمل لانه قادر على انتزاع المال من العامل لما علمت ان عقد القراض منحل قبل العمل ومعنى الاطلاق سواء ادعى رب المال الشبه أم لا (ص) وان قال ودية ضمنه العامل ان عمل (ش) يعني ان رب المال اذا قال المال ودية وقال من هو عنده هو بيدى قراض ثم عمل فيه بعد ذلك فانه يضمه اذا تلف لتعديه وانما ضمنه لانه مدع على ربه انه اذن له في تحريكه والاصل عدمه فلو ضاع قبل العمل فانه لا ضمان لاتفاق دعواه معا على انه امانة فقوله وان قال الخ جواب ان محذوف وقوله ضمنه العامل جواب شرط محذوف والتقدير وان قال ودية وخالفه الآخر وقال قراض فالقول قول ربه وان كان حركه ضمنه وقوله ان عمل دليل على هذا المقدر ولما قدم ما يصدق فيه العامل وما يصدق فيه رب المال ذكرهما هو أعم فقال (ص) والمدعي العجة (ش) يعني انه اذا ادعى أحدهما بحجة القراض وادعى الآخر فساده فالقول قول مدعي العجة بان قال رب المال عقدت القراض على النصف ومائة تخصني وقال العامل على النصف فقط فالقول للعامل وعكسه لرب المال وظاهره ولو غلب الفساد لان هذا الباب ليس من الابواب التي يغلب فيها

(٥٦ - خري رابع) اذا كان الباب يغلب فيه الفساد لا مطلقا كما هو ظاهره ولذلك جعل ابن ناجي ان المشهور قول مدعي العجة ولو غلب الفساد وقال عبدا الحميد المصانغ اذا غلب الفساد فالقول قول مدعيه (أقول) وهو الموافق لاطلاق ما تقدم وفي شرح عب ان قول ابن ناجي المذكور انما هو في باب القراض لا المساقاة وفي ذكر كرت كلامه في المساقاة نظر ودعوى عجب ان نت نقله

هنا على ما هو المتبادر منه خلاف ما فيه (قوله ومن هلك) أي أو فقد ومضت مدة التعمير أو أسرو وهذا كله إذا ثبت بينه أو اقرار (قوله ولم يوص الخ) فإذا أوصى بالقراض أو البضاعة أو الوديعة فلا ضمان وان لم توجد لأنه علم أنه لم يشفها ومن الوصية أن يقول وضعت في موضع كذا فلم توجد (قوله ولا ادعى تلفه) أي ولم يدع ورثته أنه رده أو تلف بسماوى أو ظالم أو خسرفه ونحوه مما يقبل فيه قول مورثهم لأنهم نزلوا منزلته ولا يقبل منهم دعواهم أن الرده منهم لب المسال (قوله يعني أن من أقر في مرضه أو صحته الخ) المراد أقره وشخصه وعينه كهذا قراض زيد أو هذا بضاعة (٤٤٣) أو هذا وديعة ومعنى المصنف على كلامه وتعين بوصية في الصحة والمرض وقدم

على غرماء الميت قامت بينة باصلة أم لا حيث لم يكن مفلسا فان كان مفلسا الخ فقوله في الصحة أو المرض متعلق بقوله وصية (١) أي أن الوصية سواء كانت في الصحة أو في المرض والحاصل أن الصور على كلام الشارح ثمانية وذلك لأنك تقول التعين ما في الصحة أو المرض وفي كل امانان تقوم بينة باصلة أم لا وفي كل امانفلس أم لا فان قامت بينة باصلة فيقبل التعين مطلقا مفلسا أم لا في الصحة أو المرض فهذه أربعة واما ان لم تقم بينة باصلة فان كان غير مفلس فيقبل مطلقا في الصحة أو المرض والا فلا يقبل مطلقا فهذه أربعة وحاصل ما أفاده محشى نت أنه إذا كان الاقرار في المرض بان قال في مرضه هذا قراض فلان أو وديعته فيقبل اقراره ويقدم على الدين الذي عليه الثابت في الصحة أو المرض إذا كان غير منهم وظاهره سواء كان مفلسا أم لا واما ان كان في الصحة فيقبل مطلقا متهما أم لا إذا كان غير مفلس واما ان كان مفلسا فلا يقبل مطلقا ومن المعلوم أنه مجرد اقرار حال عن بينة والا فيقبل مطلقا (قوله وظاهره الكراهة) ضعيف (قوله ومعناه التحريم) وهو المعتمد

الفساد (ص) ومن هلك وقبلة كقراض أخذ وان لم يوجد (ش) يعني أن من مات وعنده قراض أو وديعة ولم يوص بذلك ولم يوجد ذلك في تركته ولم يعلم أنه رده إلى ربه ولا ادعى تلفه ولا ما سقطه فانه يؤخذ من ماله لاحتمال أن يكون انفقه أو ضاع منه بتقريط بعد أن يخلف رب المال انه لم يصل اليه ولا قبض منه شيئا وهذا ما لم يتقدم الامر كعشر سنتين فانه يحتمل على رده له كما مر في الوديعة ويقال هلك للميت سواء كان كافرا أو غيره قال الله تعالى حتى اذا هلك قلتم لن يبعث الله من بعده رسولا وقبله بكسر القاف ورفع الباء أي جهته وأدخلت المكاف الوديعة والبضاعة ويحاصص صاحب القراض أو الوديعة غرماء الميت واليه الإشارة بقوله (ص) وحاص غرماء وتعين بوصية وقدم في الصحة والمرض (ش) يعني أن من أقر في مرضه أو في صحته بقراض زيد أو وديعة فانه يؤخذ ذلك بعينه ويقدم على غرماء المقر وسواء كان على أصل ذلك القراض أو الوديعة بينة أم لا حيث كان غير مفلس فان كان مفلسا فلا يقبل تعيينه القراض والوديعة إلا ان قامت بينة باصلة سواء كان مريضا أو صحيحا (ص) ولا ينبغي للعامل هبة أو تولية (ش) يعني أن عامل القراض لا ينبغي له أن يهب شيئا من مال القراض بغير ثواب هكذا وقع في المدونة بلفظ لا ينبغي وظاهره الكراهة وقال ابن يونس معناه التحريم وكذلك ابن ناجي قال ومعناه في الكثير وأما اليسير فجائز وكذلك لا يجوز للعامل أن يولى سلع القراض لغيره بمثل ما اشتراها به لاجل تعلق حق رب المال بالرجح فيها وقيد بما إذا لم يخف الوضعية وظاهره ولو فعل ما ذكر استتلا فواجب له الشريك أقوى من العامل لأنهم جمعوا له التبرع بالكثير ان استأنف لأنه قد ترجح فيه أنه أجبر وانما جعلوا للمأذون في التجارة ان يضع ويضيف ويؤخر ان استأنف لأنه أقوى أيضا من العامل لان المال امانان يكون للمأذون أو للسيد وجعل له ربحه فتصرفه فيه أقوى (ص) ووسع ان يأتي بطعام كغيره ان لم يقصد التفضل (ش) يعني أن الامام ماله كوسع لعامل القراض ان يأتي بطعام من مال القراض كما يأتي غيره بطعام يشتركون في أكله ان لم يقصد التفضل بذلك على غيره أي ان لم يأتي بطعام أفضل مما يأتي به غيره من رفقاؤه امانان يأتي بطعام أفضل مما يأتي به غيره فان الامام لم يوسع في ذلك ويضمن العامل حينئذ فعله ان يتحمل صاحبه فان فعل فواضح وان أبى ان يحال له من ذلك فان العامل يكافئه فيما يخصه من ذلك أي يعوضه نظيره واليه الإشارة بقوله (ص) والا فليتحلله فان أبي فليتكافئه (ش) فان قلت التوسع حيث كان مماثلا لقوله كغيره فلا يتأتى الشرط فالجواب ان المماثلة في الايمان لا في الطعام أي ان يأتي كغيره بطعام فالشرط ظاهر ولو قال عقب قوله كغيره ما نصه لا أكثر ان كان له بال والا فليتحلله فان أبي فليتكافئه لطابق

(قوله وأما اليسير فجائز) أي لسمع ابن القاسم لا بأس على العامل في اعطاء الكسرة للسائل وكذا التمرات والماء ابن النفل وشدد لأنه من اليسير الذي يتسامح بخله الا انه قال في كبيره فيحمل على اليسير دون الكثير (قوله أفضل) أي أكثر كثرة لها بال والا أي بان لم يكن لها بال فهو بمنزلة العدم ولا ينبغي ان ماحل به المصنف حل مراد ليس بظاهر العبارة لان ظاهرها أنه لا يحرم الا اذا كثرو قصد به التفضيل وانما قلنا أكثر لان قصده التفضيل لا يكون الا عند الكثرة (قوله فان قلت الخ) وارد بقطع النظر عن الحل المتقدم فهو وارد بحسب ظاهر المصنف (قوله ولو قال عقب قوله الخ) أي بالنظر لظاهر لفظه والافتقار له بما يدفعه (قوله والا) أي والا بان كان أكثر بشرطه وهو أن يكون (١) قوله أي ان الوصية الخ كذا بالاصل بايد بنا وكان المحشى حذف خبر ان لفهمه من المقام تأمل اه معجزة

له بال (قوله وهذا أحسن) الحاصل انه اذا قرئ بالبناء للفاعل فالصبر عائد على مالك كما أفصح به غيره ووجه قوله أحسن ان التوسعة
وظيفة الشارع لا الامام وان كان المنقول عنه أنه قال أرجو أن يكون ذلك واسعاً (باب المساقاة) (قوله من سقى الثمرة) من اشتقاق
المصدر المزيّد من المصدر المجرد وقوله اذ هو معظم أى اغناأتى به بلفظ المساقاة المشتق من سقى الثمرة الخ (قوله من أصول أربعة) أى
من قواعد أربعة (قوله الاجارة بالمجهول) أى لان نصف الثمرة مجهول وقوله كراء الارض بما يخرج منها يظهر فى المياض حيث يكون
بذره على العامل (قوله وعلى تقدير سلامتها الخ) لا يحتج ان هذا يرجع الى الاجارة بالجزء المجهول وقوله والاصل فيها أى جوازها أى
الحكم به (قوله ولداعية الضرورة) اللام زائدة أو معطوف على (٤٤٣) معنى ما تقدم أى وانما جازت للمعاملة ولداعية
الضرورة أى ولداعية هى الضرورة

المنقل من انه يمنع أن يأتي بأزيد ان كان له بال سواء قصد التفضل أم لا ووسع بالبناء للفاعل
أى رخص وبالبناء للمفعول أى وسع له فى الشرع وهذا أحسن

(باب) فى الكلام على أحكام المساقاة صحة وفسادها

وهذه اللفظة مشتقة من سقى الثمرة اذ هو معظم عملها وأصل منفعتها وهى مستثناة من
أصول أربعة كل واحد منها يدل على المنع الاول الاجارة بالمجهول الثانى كراء الارض بما يخرج
منها الثالث بيع الثمرة قبل بدو صلاحها بل قبل وجودها الرابع الغرل ان العامل لا يدري
أنسلم الثمرة أم لا وعلى تقدير سلامتها لا يدري كيف يكون مقدارها والاصل فيها معاملة النبي
صلى الله عليه وسلم أهل خير ولداعية الضرورة الى ذلك ولفظها مفاعلة امامن المفاعلة التى
تكون من الواحد وهو قليل نحو سافر وعافاه الله أو يلاحظ العقد وهو منه ما فيكون من
التعبير بالمعلقة بالفتح وهو المساقاة عن المتعلق بالكسر وهو العقد وهو لا يكون الا من اثنين
والافهذه الصيغة تقتضى ان كل واحد من العامل والمالك يسقى لصاحبه كالمضاربة والمقاتلة
ونحوهما وقد عرف ابن عرفة حقيقة العرفية فقال هى عقد على عمل مؤنة النبات بقدر لا من
غير غلته لا بلفظ بيع أو اجارة أو جعل فى دخل قولها لا بأس بالمساقاة على ان كل غرة للعامل
ومساقاة البعل انتهى ويطل طرده على قول ابن القاسم بالعقد عليها بلفظ عاملت لا لا يثبت
بمساقاة عند ابن القاسم وقوله لا من غير غلته يشمل ما اذا كان القدر كل الثمرة أو بعضها فلذا
قال فى دخل الخ بخلاف لو قال بقدر من غلته لم تدخل صورة ما اذا جعل كل الثمرة للعامل فى
التعريف وأركانها أربعة الاول متعلق العقد وهى الاشجار وسائر الاصول المشتملة على
الشروط الا تى بيانها الثانى الجزء المشترط للعامل من الثمرة الثالث العمل الرابع ما تنعقد
به وهى الصيغة وانما تنعقد بلفظ المساقاة وهو قول ابن القاسم وقول سحنون واختاره ابن
الحاجب وابن شاس وابن عرفة انها تنعقد بلفظ ساقيت وعاملت وهو المذهب والمساقاة جائزة
لازمة عند جمهور الفقهاء ومصعب الحصر فى قول المؤلف (ص) انما تصح مساقاة شجر (ش)
ويندرج فيه النخل قوله ذى غمر الخ ولا يصح ان يكون منصبا على شجر لانه سبأى للمؤلف ان
المساقاة تصح فى غيره من زرع وغيره كالورد ويصح ان يكون مصعبه بساقيت وهو متعلق بتصحيح
اى انما تصح بساقيت لكن على قول ابن القاسم وقوله (وان بعلا) مبالغة فى جواز مساقاة
الشجر لان ما فيه من المؤن والكلفة يقوم مقام السقى والبعل هو الذى لا سقى فيه بل يسقى

هذا بالنظر للفظ مساقاة منظور
فيه لمعناه اللغوى والا فالمراد بها
العقد على عمل مؤنة النبات (قوله
وعافاه الله) أى لان الله هو الذى
يعفو عن الشخص لان الشخص
يعفو عن الله وقوله أو يلاحظ
العقد أى الذى هو المراد منها
الا أن وقوله فيكون من التعبير
بالمعلق ظاهره تفرعه على الثانى
فقط وذلك لاننا قلنا انه على الاول
منظور فيه لاصل مدلوله اللغوى
واما هذا فلم ينظر فيه لمدلوله اللغوى
ثم بعد هذا كله يرد ان كون المفاعلة
قد تكون من الواحد سماحاً كما
نص عليه محشى نت فلا يقال
ضارب بمعنى ضرب ولا ساقى بمعنى
سقى (قوله وهو لا يكون الا من
اثنين) فيه ان المفاعلة شرطها ان
الفعل يتحقق من كل منهما ما
كالمضاربة فان الضرب يتحقق من
كل واحد واما العقد فلا يتحقق الا
منهما معا فتدبر (قوله عمل مؤنة
النبات) الاضافة للبيان أخرج به
العقد على حفظ المال أو التجر وقوله

النبات أخرج به مؤنة المال وعمم النبات ظاهره أى نبات كان مسقياً أو بعلا وقوله بقدر معناه بعوض وقوله لا من غير غلته عطف
على مقدراً أى بعوض من غلته لا من غير غلته أى وتجعل من المقدرة مستعملة فى التبعض والبيان كما هو ظاهر (قوله وأركانها) لم يرد
بالركن ما كان داخل المساهمة بل أراد به ما يتوقف حصول العقد المعلوم عليه (قوله انها تنعقد بساقيت الخ) أى ان البادى منها ما
كالنكاح ويكنى فى الجانب الآخر ضيت أو قبلت أو نحو ذلك ولا تنعقد بلفظ الاجارة لانها أصل مستقل كما لا تنعقد الاجارة بلفظ ساقيت
قاله ابن رشد (قوله عند جمهور الفقهاء) ومقابل الجمهور أبو حنيفة فانه منعها وامان تلامذته كابى يوسف ومحمد فقد وافقوا الجمهور (قوله
ويندرج فيه النخل) لما كان النخل بحسب العرف خارجاً عن الشجر أفاد ان المراد بالشجر ما يشمل النخل

(قوله من غير سبع ولا عين) السبع الماء الذي يكون في الاودية فيخرج الى الزرع فيسقى منه أو الى الارض تروى منه وأرض مصر بعل قال اللقاني و بعل الزرع كعمل الشجر ان احتاج الى عمل والا فلا (قوله وعطف الجبل) أي كقوله ولم يخلف على المفرد وهو قوله وذو ثمر كان ذلك في صفات أو غيرها كالاخبار وقوله (٤٤٤) ويجوز عطف الصفات أي بعضها على بعض (قوله جريا على مذهب الكوفيين)

أي لا من اللبس لان عدم الاختلاف من أوصاف الشجر لا الثمر (قوله الاصول) أي فيشمل البقل وغيره وقوله لا الشجر المتعارف أي لو اريد الشجر المتعارف لم يخف لقوله ولم يخلف لان الشجر المتعارف لا يخلف (قوله وهذه الخمسة لها أصول) الاولى أن يقول وهذه الخمسة أصول (قوله كالموز) الكاف استقصائية ثم ان هذا ينكسر على قوله سابقا كان جاريا على مذهب الكوفيين (قوله والتبعية في المسائل الثلاث الثلاث فنادون الخ) وقال عجم انظر ما الذي ينظر لكونه الثلاث فنادون فيما لا ثمره هل قيمة الاصول التي لا ثمر فاذا كانت قيمتها الثلاث من قيمتها مع قيمة الثمرة جازت المسافة والا فلا أو المعتبر عدد ما لا ثمر من عدد ما ثمر (قوله فلا يصح أن يكون الخ) أي كان يقوله ولك النصف مثلا ولكن تأخذه من الاشجار التي في ناحية الجنوب مثلا (قوله ان يكون معلوم النسبة) احتراز اما اذا قال له لك جزء قليل وقوله فلا يجوز الخ فربما لا يظهر وقوله فالمراد الخ المناسب ان يقول من أول الامر المراد بالجزء ما قابل المعين الخ ثم ان هذا الجزء يشترط فيه أن يكون شأن الخ (قوله لانه يجوز ان تكون الثمرة كلها للعامل

من عروقه من غير سبع ولا عين ويركي بالعشر كشجر افر يقية والشام (ص) ذي ثمر لم يحل بيعه (ش) يعني ان من شروط مساقاة الاشجار أن يكون بلغ حد الاثمار أي أو انه كان فيه ثمر بالفعل أم لا فلا تصح مساقاة من لم يبلغ حد الاطعام كالودي وسينأتي ذلك في قوله أو شجر لم يبلغ خمس سنين وهي تبلغ اثناءها فهي محتز هذه ومن شروطه أيضا أن لا يبدو صلاحه وهو مراده بعدم حلية البيع وبد صلاح كل شيء بحسبه كما مر في فصل تناول البناء والشجر الارض وقوله (ولم يخلف) عطف على ذي ثمر وليس معطوفا على لم يحل بيعه كما هو ظاهره لان جملة لم يحل بيعه صفة ثمر وعدم الاختلاف انما هو من أوصاف الشجر والعطف يقتضي أن يكون من أوصاف الثمر أيضا وليس كذلك فلذلك كان معطوفا على ذي ثمر ويجوز عطف الصفات وعطف الجبل على المفرد جازو ويحتمل عطفه على لم يحل بيعه على انه نعت جرى على غير من هوله ولم يبرز الضمير جريا على مذهب الكوفيين وبفهـم من قوله ولم يخلف ان مراده بالشجر في قوله شجر الاصول لا الشجر المتعارف وبعبارة ان جعل الضمير في قوله ولم يخلف راجعا للشجر احترازا من الشجر الذي يخلف كالبقول والقضب بالصاد المجعـة والقرط بالطاء المهملة والريحان والكرات لان المراد بالشجر الاصول وهذه الخمسة لها أصول واذا جدت اختلفت وقد نص في المدونة على انها لا تجوز المساقاة عليها كان ساكتا عن اشتراط عدم اختلاف الثمرة كالموز فانه انما يخلف ثمره أي اذا انتهى أخلف فلا يعلم حكمه وان جعل راجعا للثمر كان ساكتا عن اشتراط عدم اختلاف الشجر والاولى ان الضمير راجع للمتقدم أي من ثمر أو شجر أي ولم يخلف شجره أي ثمره وانما منعوا مساقاة البقل وما معه لبعده عن محل النص وهو الشجر (ص) الاتعا (ش) هو مستثنى من المفهوم وهو غائلا للمسائل الثلاث كما ذكره عن البايجي وليس خاصا بالمستثنين قبله كما قال ابن عازي لكن رجوعه للثانية أعني مفهوم لم يحل بيعه انما يصح فيما اذا كان في الحائط أكثر من نوع والذي حل بيعه من غير جنس ما لم يحل وأما ان كان الحائط كله نوعا واحدا فهو يحل البعض يحل الجميع فلا يتأتى تبعية لما تقرر من أن بدو صلاح البعض كاف في جنسه والتبعية في المسائل الثلاث فنادونه (ص) بجزء قل أو أكثر (ش) يعني ان المساقاة تجوز بجزء للعامل قليل أو كثير ويشترط فيه أن يكون شأنها في جميع الحائط فلا يصح أن يكون من ثمر شجر معين من الحائط ويشترط فيه أن يكون معلوم النسبة كالنصف ونحو ذلك من الاجزاء فلا تجوز بكيل معلوم من الثمرة كعشرة أصع فالمراد بالجزء ما قابل المعين كثمرة نخلة معينة أو أصع أو أوسق لا ما قابل الكل لانه يجوز أن تكون الثمرة كلها للعامل أو لرب الحائط وانما ذكر الجزء ليتوصل به الى قوله (ص) شاع وعلم (ش) ويشترط في الجزء المأخوذ أن لا يكون مختلفا فلو كان في الحائط أصناف من الثمر وشروط أن يأخذ من صنف منها النصف ومن صنف آخر الثلث لم يجوز وكذلك لو كان فيه أنواع من الثمار فساهاه في نوع من الثمار بالنصف وفي نوع بالثلث لم يجوز ذلك فقوله وعلم أي قدره ولو جعل قدر ما في الحائط وقوله وعلم لا يستلزمه قل أو أكثر لانه أعم منه والاعم لا يلزم ان يصدق بأخص معين

(الخ) أي أو لا يجنبى كما نص عليه عجم (قوله وانما ذكر الخ) والحاصل ان المعنى انه لا يشترط أن تكون المساقاة بجزء (ص) لكن لو وقع وزل وجعل له جزء فيشترط ان يكون الجزء شأنها معلوما وقد يقال ان كلامه في المساقاة حقيقة فلا بد حينئذ من ذكر الجزء (قوله أصناف من الثمر) أي كصيحاني وبرني وغير ذلك من أنواع الثمر بالمشناة فوق وقوله أنواع الخ أي كبلع وعنب وغير ذلك (قوله لانه أعم منه) أي لانه يصدق بقوله لك جزء قليل أو كثير وهذا لا يصح فلذلك احتاج لقوله وعلم بأن يقول لك النصف

(قوله كالنكاح الخ) أي كالولي في النكاح الذي هو البادئ كما هو الأصل (قوله ولا نقص من في الحائط) فان نزل ذلك كان للعامل مسافة المثل ووقع ذلك من غير شرط فلا يضر لـ (قوله ولا نقص الخ) فلو شرط رب المال اخراج ماذ كرم من الحائط أو شرط العامل ما لم يكن فيه على ربه لم يجز فان وقع ونزل كان للعامل أجر مثله والثلث لربها وأما حصول ماذ كرم من غير شرط فلا يضر (قوله أي خارجه) انما قال أي خارجه إشارة الى جواب عما عساه أن يقال لا حاجة لقوله ولا زيادة بعد قوله ولا تجديد فاجاب بان المراد من أحد هما غير المراد من الآخر (قوله أي خارجه عن الحائط) أي كأن يشترط أحدهما على (٤٤٥) الآخر أن يكفيه مؤنة حائط آخر أو يخدمه أو نحو ذلك (قوله أو أوسع أو أوسق)

لا دخل لهذا هنا وقوله لكن يغني عنه قوله شاع وعلم روح الاغناء قوله شاع وأما قوله علم فلا دخل له (قوله يفتقر) أي المساقى عليه كان شجرة أو زرعاً ولا يقال ان الكلام هنا في الشخص لا ناقول الكلام في المساقاة أي في مساقاة من قوله مساقاة شجرة مع قطع النظر عن شجرة وإذا علمت ذلك تعلم ان الصفة أو الصلة جرت على غير من هي له ويمكن أن يقال انه شيء على مذهب الكوفيين واللبس مأمون لان من المعلوم أن الذي يفتقر للعمل انما هو الحائط (قوله أو دواب وأجراء) كل منهما ممنوع الصرف (قوله لتضمنه معنى لزم) لا يخفى انه اذا ضمن معنى لزم أن يقرأ العامل بالنصب مفعول عمل وقوله جميع بالرفع فاعل عمل أو يحمل ذلك على المعنى لا التضمن الاصطلاحى وهذا لا ينافي أن يكون قوله العامل فاعل عمل وجميع مفعوله فان قلت من أين اللزوم قلت وجه ذلك كما أفاده في لـ ان

(ص) بساقيت (ش) هذه هي الصيغة وتقدم ان مذهب ابن القاسم انما لا تنعقد الا بلفظ ساقيت قوله بساقيت أي من البادئ منهما كالنكاح ويكفي من الجانب الآخر وضيت أو قبلت أو نحو ذلك (ص) ولا نقص من في الحائط ولا تجديد ولا زيادة لأحدهما (ش) يعني أنه يشترط في صحة المساقاة أن لا يشترط رب الحائط اخراج ما كان فيه من دواب وعبيد وأجراء وآلة يوم عقدها فان شرط ذلك فسدت لانه يصير كزبادة شرطها الا ان يكون قد ترعهم قبل عقدها ولو أراد المساقاة وليس كالمراة يخرج جهاز وجهها وهو يريد طلاقها فلا يجوز وبقي عليه يعودها عليها لا نقضاء عدتها وكذلك لا يجوز للعامل أن يشترط على رب الحائط ان يجدد فيه ما لم يكن فيه يوم عقد المساقاة وكذلك لا يجوز لأحدهما أن يشترط زيادة شيء على صاحبه يختص بها عنه أي خارجه عن الحائط فهو غير قوله ولا تجديد ويحتمل أن يقرأ ولا تجديد بالخاء المهملة أي ولا تجديده على العامل في الجزء كثر تخلات معينة أو أوسع أو أوسق لكن يغني عنه قوله شاع وعلم (ص) وعمل العامل جميع ما يفتقر اليه عرفا كبار وتنقيصة ودواب وأجراء (ش) يصح تسلط عمل على قوله ودواب وأجراء لتضمنه معنى لزم أي يلزمه الاتيان بهما اذا لم يكونا في الحائط وفي بعض النسخ وعلى العامل جميع الخ وهي ظاهرة لا تحتاج لتضمن أي وعمل العامل وجوباً بجميع ما عمل أو العمل الذي يقتضيه أي الحائط المفهوم من السياق عرفاً من ابار وحصاد ودراهم ومكيلة وما أشبه ذلك والمراد بالبار تعليق طلع الذكر على الانثى وكذلك ما يلقح به على المذهب وتنقيصة منافع الشجر قال فيها وعلى العامل اقامة الادوات كاللآء والمساحي والأجراء والدواب (ص) وأنفق وكسا (ش) يعني ان العامل يلزمه من يوم عقد المساقاة ان ينفق ويكسو على من كان في الحائط قبل عقدها وبعد عقدها سواء كان رب الحائط أو للعامل قال فيها ويلزمه نفقة نفسه ونفقة دواب الحائط ورقيقه كانوا له أو لرب الحائط انتهى وأما ما ترتب في ذمة رب الحائط قبل عقد المساقاة فانه عليه لا على العامل (ص) لا اجرة من كان فيه أو خلف من مات أو مرض (ش) يعني أن حكم الاجرة يخالف لحكم النفقة والكسوة فانه انما يلزم العامل اجرة من استأجره هو وأما من كان في الحائط عند عقد المساقاة فاجرت على ربه وكذلك لا يلزم العامل ان يخلف مامات أو مرض من الرقيق والدواب التي في الحائط يوم عقد المساقاة وخلف ذلك على رب الحائط وقوله (ص) كارت على الاصح

القضايا المطابقة في القواعد العلمية محمولة على الوجوب اهـ (قوله وتنقيصة منافع الشجر) أي تنقيصة الحياض التي حول الشجر وأما تنقيصة العين فهو على رب الحائط على مذهب المدونة ويجوز اشتراطها على العامل (قوله لا اجرة من كان فيه) كان الكراء وجيبة أو مشاهرة قال اللقاني وهو المذهب وقال اللخمي انما ذلك اذا كان الكراء وجيبة وأما اذا كان ذلك مشاهرة فأن ذلك على العامل كما أن عليه الاجرة فيما زاد على مدة الوجيبة قاله البساطي وينبغي أن يقول على ماذ كره اللخمي (قوله لا اجرة) معطوف على المعنى أي على العامل ماذ كره لا اجرة كذا (قوله أو خلف من مات أو مرض) فلا يلزم العامل بل على رب الحائط وظاهره ولو شرط ذلك على العامل وهو كذلك لمخالفة السنة ولا مفهوم لمات أو مرض اذن غاب أو أبق أو سرق كذلك ينبيه وهو ان كان على العامل لا ينبغي اشتراطه على رب المال ويجوز اشتراط ما على رب المال على العامل حيث كان قليلاً (قوله كارت على الاصح) مفهومه لو سرق الدلاء فان خلفه على رب الحائط وينتفع بها العامل الى قدر ما ينتهي اليه الانتفاع بالمسروق ثم يأخذها صاحب الحائط ويخلفه جنة على العامل على الصحيح لان خلف ما رث على العامل وعلى مقابله يستمر العامل على الانتفاع به وهذا اذا اختلف جديد

(قوله انما دخل على انتفاعه) أى انما دخل على ان أعيانها تلك بحسب العادة وبحرث العادة بتجدد ذلك عليه هذا هو المراد (قوله بخلاف العبيد والدواب) أى التى كانت فيه قبل عقد المساقاة فهى على رب الحائط (قوله واعتراض ابن غازى) ظاهر العبارة أن ابن غازى هو المعترض وليس كذلك والحاصل أن ابن غازى قال وفى بعض النسخ لا مارت فاعترض عليه بأن لا يعطف بها بعد التنى وأجيب عن ذلك الاعتراض بأن محل منع العطف بلا بعد التنى حيث كان معطوفها داخل فيما قبلها من التنى وهذا بخلافه (قوله كزرع) منه العصفور والباميا والحاصل أن الزرع (٤٤٦) تصح مساقاته ولو بعلا حيث كان يحتاج الى عمل غير الحصاد والدراس وأما لو كان

لا يحتاج إلا للحصاد والدراس فقط فلا تصح المساقاة فيه وانما تكون اجارة فاسدة لا يتأتى فيه عجز زربه كما فاده الشيوخ (قوله وبصل) أى وبخل ولقت وبجر وقوله ومقتاة ومنها الباذنجان والقرع (قوله وخيف موته) استظهر عجز ان المراد بخوف موته أن يظن ذلك (قوله لان السنة انما وردت في الشجر) فيه ان الزرع وقع في مساقاة أهل خيبر والجواب انه انما كان تبعا لا مقصودا كذا أفاده بعض شيوخنا (قوله باعتبار ما يؤل اليه) أى فالعنى كبذر الخ وقوله لدفع ما يتوهم الخ يتأني قوله باعتبار ما يؤل اليه (قوله فانهما اذا برز ابداهما) فيه نظر لقول المصنف فيما تقدم والبقول باطعامها (قوله والبروز مشترط) أى والحال أن البروز مشترط وحاصله أنه يقول ان قول المصنف ولم يبدأ صلاحه يعلم منه خروج البقل وذلك ان المصنف اشترط البروز وبدو صلاح البقول ببروزه بخلافه لا تصح المساقاة في البقل بوجه وانه قال وخرج بهذا القيد جميع القضب والبقل لانه بمجرد بروزه بداه صلاحه (قوله يعنى ان الورد والياسمين) ذكر ابن رشد

(ش) التشبيه راجع لما قبل لا وهو قوله وأنفق وكسا والمعنى أن العامل عليه خلف مارت من الحبال والدلاء وما أشبه ذلك ومعنى رث بلى وانما كان على العامل على الاصح من القولين لانه انما دخل على انتفاعه حتى تلك أعيانها وتجديد ذلك معلوم بالعادة بخلاف العبيد والدواب وفى بعض النسخ لا مارت بالانافية فهو مخرج من التنى قبله أى ليس على العامل خلف مامات أو مرض بمن كان فيه وعليه خلف مارت واعتراض ابن غازى على هذه النسخة مردود بما يعلم من الوقوف عليه في الشرح الكبير (ص) كزرع وقصب وبصل ومقتاة ان عجز زربه وخيف موته وبروز ولم يبدأ صلاحه (ش) هذا أخفض رتبة من المشبه وهو قوله انما تصح مساقاة شجر الخ فانه يصح مساقاته بعجز عنه ربه أم لا كما مر بخلاف هذا لان السنة انما وردت في الثمار فعمل مالك الزرع وما معه أخفض رتبة من الثمار فلم تجز مساقاته إلا بشرط أربعة الشرط الاول ان يعجز زربه عن تمام عمله الذى يعوزه كان عجزه أصليا أو عارضا الثانى أن يخاف عليه الهلاك بأن يكون له مؤنة لو تركت لمات ولا يلزم من عجز زربه خوف موته لان ربه قد يعجز وتسقيه السماء الثالث ان يبرز من الارض ليصير مشابها للشجر والا كان سوادا وعبارة الجوهر بدل وبرز واسهتقل ولا يخفى اشتمالها على قيد أخص ولا بد منه ان قيل لا معنى لاشتراط وبرزان التسمية بالزرع وما معه انما تكون بعد البروز وما قبله فلا يسمى بهذا الاسم حقيقة والجواب أنه اطلق الاسم المذكور على البذر باعتبار ما يؤل اليه مجازا فاشترط الشرط المذكور لدفع ما يتوهم ان المراد بالزرع ما يشمل البذر الرابع ان لا يبدو صلاحه اذ لو بداه صلاحه لم تجز مساقاته وهذا يشترك فيه الزرع والتمر وخرج بهذا القيد ايضا القضب والبقل فانهما اذا برز ابداهما واما البروز مشترط (ص) وهل كذلك الورد ونحوه والقطن أو كلالا وعليه الاكثر تأويلان (ش) يعنى ان الورد والياسمين والقطن مما تجنى ثمرته وهو باق هل هذه المذكورات ملحقه بالزرع فلا يجوز مساقاتها إلا بشرط الزرع المتقدمه وهوتاويل بعض الشيوخ أو هى ملحقه بالشجر فتجوز مساقاتها بعجز زربها أم لا وهو المراد بالاول وعلى هذا أكثر الاشياخ كابى عمران وابن القطن وغيرهما أفرادها بالقطن الذى تجنى ثمرته ويبقى أصله فيثمر مرة أخرى وأما ما لا يجنى الامرة واحدة فهو كالزرع من غير تأويل (ص) وأقتت بالجد اذا (ش) ظاهره أنه لا بد أن تؤقت بالجد اذا لا بد أن يشترط ذلك وانها اذا أطلقت تكون فاسدة وليس كذلك لانه قال يجزى ساقيت واقتت بالجد اذ مع ابن الحاجب صرح بانها اذا اطلقت كانت صحيحة وتحمل على الجد اذ وسياق انما تجوز سنة من مالم تنكث جدا فالتوقيت بالجد اذ ليس شرطاً في صحته فالمراد انها اذا اقتت لا تؤقت إلا بالجد اذ أو بالثهور العجينة لان كل ثمرة تجذ في وقتها بالثهور العربية لانه اندور ووجلت أى المساقاة أى انتهاؤها

انه لا يعتبر في مساقاة الورد والياسمين الجزا اتفاقا وان ارجح ان القطن كالزرع فالاولى الاقتصار على الثاني على (قوله أفرادها بالقطن الخ) تفريع على قوله والقطن ما يجنى ثمرته أى ويبقى أصله وقوله فيثمر مرة أخرى أى متميزة وان كان مرنين إلا أنهم ما متميزان وقوله وأما ما لا يجنى الامرة واحدة والظاهر ان مثله ما يجنى مرتين ولكنه ساقاه في الثانية (قوله وسياق الخ) أتى به تقوية لتكون التوقيت بالجد اذ ليس شرطاً (قوله وبالثهور العجينة) أى كتموت وبابه مثلا وقوله لان كل ثمرة تجذ في وقتها أى لان الثهور العجينة لا تدور ولا حرت العادة أن الثمار في بعض البلدان جذا ذها انما في بابه وقوله لانه اندور أى كما هو معلوم ثم انك خبير

بان الشارح قد وافق نت وقد قال محشي به قد علمت وهو مذهب المدونة وغيرها ان المعتبر الجذاذ لا الزمان فلا حاجة للتاريخ
بالجمعي ولا بالعربي فغنى ما قال بعض الشيوخ ان المعتبر الجذاذ اذا ارخ فيكون بالجمعي الذي يكون الجذاذ عنده لا مطلقا لان المدار
على الجذاذ وكذلك بالعربي الذي يكون الجذاذ عنده لا فرق لوقوع الانصاف بالجداذ وانما يفرق بالجمعي من العربي اذا كثرت
السنون فاذا ارخ بالجمعي الذي يكون الجذاذ عنده فلا يختلف الحال بكثرة السنين بخلاف التاريخ بالعربي الذي يكون الجذاذ
عنده فانه يختلف عند كثرة السنين للانتقال ولذا قال أبو الحسن بعد ذكر مقالته بعض الشيوخ وهذا في السنين الكثيرة لان السنين
بالعربي تنتقل اه (قوله فان بطونه لا تميز) أي فتكون المساقاة على جملة (٤٤٧) البطون ونبه بعض شيوخنا ان المعنى

لا تصح مساقاة استقلا لا وانما
يساقى تبعاً لغيره والذي قلناه هو
الصواب وقرئ بينهما بين الموز
لأنها تنقطع بالكلية بخلاف الموز
(قوله ان وافق الجزء الخ) فيه إشارة
الى أن الجزء فاعل وان المراد من
البياض والمفعول محذوف وهو
جزء المساقاة ويجوز ان يكون
الفاعل ضمير المستتر عائدا على
جزء البياض ويصح ان يقال
معنى نوافق الجزء أي جزءهما (قوله
ثلث قيمة الثمرة) أي مضموم القيمة
البياض كما يدل عليه التمثيل (قوله
أي ووجد بذره) أي ان المدار على
الوجود ولا يشترط الاشتراط أولا
وسكت عن الشرط الاول وحكمه
كهو أي ان وجد موافقه الجزء
ولا يشترط الاشتراط من أول
الامر أفاد ذلك عجم (قوله ورد
العامل الى مساقاة مثله الخ) أفاد
عجم ان هذا فيما اذا شرط البذر
كله على رب الحائط والزرع كله
له وعمله على المساقى وذكره عن
ابن حبيب وقال وانظر اذا شرط
البذر على رب الحائط وكان الزرع
بينهما فهل يكون الحكم كذلك

على أول بطن فيما يطعم بطنين في السنة وتميز احدهما عن الاخرى كافي بعض أجناس التين
في بعض بلاد المغرب والى هذا أشار بقوله (ص) وحملت على أول ان لم يشترط ثمان (ش) وأما
الجزير والنبق والتوت فان بطونه لا تميز (ص) وكبياض نخل أوزرع ان وافق الجزء وبذره
العامل وكان ثلثا باسقاط كافة الثمرة (ش) بياض النخل أو الزرع هو الارض الحالية من
الشجر أو من الزرع وانما سمي بياضا لان أرضه مشرفة في النهار بضوء الشمس وفي الليل
بنور الكواكب فاذا استمرت بالشجر أو بالزرع سميت سوادا لان الشجر يحجب عن الارض
بوجه الاشراف فيه يرمي تحتها سوادا يعني ان البياض سواء كان منفردا على حدة أو كان في
اثناء النخل أو في اثناء الزرع يجوز ادخاله في عقد المساقاة بشرط الاول ان يوافق الجزء في
البياض الجزء المجعول في المساقاة في الشجر أو الزرع الثاني ان يكون بذر البياض على العامل
لانه لم يعهد انه عليه الصلاة والسلام دفع لاهل خيبر شيئا لما علمهم عليها الثالث ان يكون كراء
البياض منفردا ثلث قيمة الثمرة فدون كما اذا كان يساوي مائة وقيمة الثمرة على المعتاد منها بعد
اسقاط ما أنفق عليها يساوي مائتين قوله وبذره العامل أي ووجد بذره من العامل أي وعمل
بقية العمل أيضا وهذا مستفاد من قوله قبل وعمل العامل جميع ما يقدر اليه عرفا (ص)
والافسد (ش) أي والابان انخرم شرط من هذه الشروط فسد عقد المساقاة وبرد العامل ان
عمل الى مساقاة مثله في الحائط الى أجرة مثله في البياض ثم شفه في الفساد قوله (ص) كاشتراطه
ربه (ش) أي كاشتراط رب الحائط البياض اليسير لنفسه أي ليعمل فيه لنفسه فانه لا يجوز
لنيله سقي في العامل فهي زيادة اشترطها على العامل ولذلك لو كان بعلا أو كان لا يسقي بماء
الحائط فانه يجوز له به اشترطه (ص) والى للعامل ان سكتا عنه أو اشترطه (ش) يعني ان
البياض اليسير اذا سكتا عنه عند عقد المساقاة يكون للعامل وحده وكذلك ان اشترطه عند
عقدها وهذا كله اذا كان البياض يسيرا تبعا ولا فلا يجوز ان يدخله في المساقاة ولا أن يلغى
للعامل بل يبقى له أي ولا يجوز أن يشترطه العامل أيضا وما ذكره نت من انه يلغى للعامل
حيث سكت عنه ولو كان كثيرا غير ظاهر والمعتبر يسارته وكثرته بالنسبة لجميع الثمرة لا بالنسبة
لحصة العامل فقط (ص) ودخل شجر تباع زرع (ش) يعني ان المساقاة اذا كانت على زرع وفيه
نخل يسير تباع فان النخل يدخل في عقد المساقاة لزوما ولا يجوز اشترطه للعامل ولا لرب
الارض لان السنة انما وردت بالغناء البياض لا بالغناء الشجر وقوله ودخل شجر الخ وكذا

أم لا وانظر أيضا اذا كان البذر من العامل واشترط على رب الحائط العمل فهل يكون الحكم كذلك واذا كان الفساد فقد شرط
الاول والاخير ما الحكم وفي بعض التقارير انه يكون في البياض أجرة المثل وفي الشجر أو الزرع مساقاة المثل كسئلة أو يكفيه مؤنة
آخر ولم يدعمه بنقل (قوله أو اشترطه) لما كان الشيء قد يكون جائزا وشرط فعله ممتنع كالنقد في بيع الخيار زاد قوله أو اشترطه لينبه
على جوازه وانظر أيضا اذا لغي للعامل وهو أكثر من الثلث أو اشترطه العامل وهو أكثر من الثلث فهل يكون حكمه كما تقدم (قوله
غير ظاهر) بل هو ظاهر لان كلام نت فيما اذا كان أكثر من ثلث نصيب العامل فقط (قوله وفيه نخل يسير تباع) بان كانت قيمته الثلث
فدون وكذا عكسه بل ربما يقال هذا يفهم مما ذكره المصنف بالاولى وصورة ذلك ان يقال ما قيمة الزرع على المعتاد منه بعد اسقاط
السكفة فان كانت قيمة الثمرة مائة وقيمة الزرع مائتين دخل الشجر في المساقاة لزوما

(قوله ودخل الآخر تبعا) هذا هو المشار له بقوله أو دخل وقوله أو وقعت هذا هو المشار له بقوله وجاز الخ (قوله هذا) أي قوله وجاز الخ وقوله والتي قبلها أي التي هي ودخل شجر تبعا زرع (قوله وفي كلام الشارح نظر) وذلك لأنه دفع السكرار بقوله وهذا أتم فائدة وذلك أنه شمل ثلاث صور وهي ما إذا كان الشجر تبعا للزرع والعكس وما إذا كانا متساويين بخلاف كلامه السابق فلا يشمل دخول الزرع التابع للشجر وكذلك لا يشمل ما إذا كانا متساويين (قوله وحواط) الجميع ما فوق الواحد (قوله بجزء) أي يجوز العقد عليها ما يتبسه بجزء (قوله أي متفق) أي يجوز أن يتفقين لا يجوز أن (٤٤٨) مختلفين (قوله من مفهوم قوله بجزء الخ) في الحقيقة الاستثناء من

مخذوف والتقدير لا يجوز أن في كل حال من الحالات إلا في صفقات وقول الشارح في صفقة أو صفقات هو المشار له بقولنا في كل حالة الخ (قوله لا يجوز أن الخ) إذ قد تفرحناط دون أخرى فيكون سقيه وعمله في التي لم تفرح زيادة عليه انتفع به الرب الحائظ ودونه وهذا وإن كان موجودا مع اتفاق الجزء لكنه مع الاتفاق كحائط واحد فكلا يؤثر علم آثار البعض في فساد العقد فكذلك هذا (قوله ان وصف) وسواء وصفه للعامل ربه أو غيره ويفهم منه أنه لا يجوز مساواة برؤية لا يتغير بعدها أو على خياره بالرؤية وهو ظاهر المدونة أيضا قصر الرخصة على موردها (قوله ووصله) ونفقته في ذهابه وإقامته عليه لأنه أجبر بخلاف عامل القراض لأنه شريك على قول مرجح (قوله من أجناس وعددها) أي بان يقول فيه أربعة أجناس وهي كذا وكذا (قوله والقدر المعتاد منها) بان يقول ويخرج منها عشرون وسقفا ولا يخفى أن هذا إذا كان شرطافي الغائب فيشترط في الحائط الحاضر إذا كان العامل لا يعرف مقدار ما يخرج منها (قوله يمكن وصوله

عكسه ثم أنه لا يعتبر شرط التابع في مسألة المؤلف ولا في عكسه (ص) وجاز زرع وشجر وان غير تبعا (ش) يعني أن المساواة تجوز على الزرع وعلى الشجر سواء استويا بان كان كل منهما النصف أو قرر بيمينه أو كان أحدهما تابعا للآخر على ما مر وفي الأول يعتبر شرط ككل وفي الثاني يعتبر شرط المتبوع ثم أنه لا بد من تساوي الجزء فيما إذا ساقى أحدهما ودخل الآخر تبعا أو وقعت المساواة في كل سواء كان أحدهما تابعا للآخر أم لا وهذا إذا كان في عقد واحد وأما أن كان كل في عقد فبجواز المساواة ولو اختلف الجزء فيهما وقد بان مما قررنا أن هذه والتي قبلها لا يعتبر فيها شرط التابع وأنه يعتبر في الثانية شرط كل حيث لم يكن أحدهما تابعا ثم أن المساواة في مسألة المؤلف هذه وقع عقدها على كل من جزأها سواء كان أحدهما تابعا أم لا وأما في التي قبلها فإنها تتعلق بالمساواة بأحد جزأها ودخل الآخر تبعا فلا تكرر وفي كلام الشارح نظر (ص) وحواط وان اختلفت بجزء إلا في صفقات (ش) يعني وكذلك تجوز مساواة حواط في صفقة واحدة بجزء واحد وان كانت مختلفة في النوع والصفة إلا أن تكون مساواة الحواط في صفقات فيجوز تعدد الجزء واختلافه ثم أن قوله وحواط الخ عطف على فاعل جاز مع مراعاة المضاف أي وجاز مساواة حواط وان اختلفت أنواعها بان كان بعضها نخلا وبعضها آتينا وبعضها رمانا وقوله بجزء أي متفق بدليل قوله إلا الخ ثم أن الاستثناء من مفهوم قوله بجزء أي لا يجوز أن في صفقات والاستثناء متصل إذ قوله وحواط وان اختلفت شامل لما إذا كان العقد في صفقة أو في صفقات أخرج من ذلك ما إذا كان في صفقات وكلام المؤلف صادق بما إذا اتخذ العامل ورب الحائط أو تعدد كل منهما أو اتحد أحدهما وتعدد الآخر وهو صحيح مطابق لما في أبي الحسن (ص) وغائب ان وصف ووصله قبل طيبه (ش) يعني أنه يجوز مساواة الحائط الغائب ولو كان بعيد الغيبة بشرطين الأول أن يوصف للعامل بان يذ كر ما فيه من الرقيق أو الدواب وأنه لا شيء فيه وهل هو بعل أو يسقى بالعين أو بالغرب ويوصف ما هو عليه من صلاحة أو غيرها ويذ كر ما فيه من أجناس وعددها والقدر المعتاد مما يوجب فيها الشرط الثاني أن يكون يمكن وصوله قبل طيبه وبعبارة أي من شأنه أن يصله قبل طيبه وان وصله بعده وبعبارة مراده أن يكون يمكن وصوله قبل طيبه فلو تواني في طريقه فلم يصل إليه إلا بعد الطيب لم يفسد المساواة بذلك ويحط بمال العامل بنسبة ذلك كما يأتي في قوله وان قصر عامل عما شرط حظ بنسبته وسيأتي أنه إذا حصل السقي من الله تعالى لم يحط له شيء بمال العامل (ص) واشترط جزء الزكاة (ش) يعني أنه يجوز أن يشترط أن الزكاة تخرج من حصصه أحدهما لأنه يرجع إلى جزء معلوم

ساقاه

قبل طيبه) فإن جزم عند العقد بعدم وصوله عند طيبه فسد وان وصله قبله (قوله جزء الزكاة) أي جزء هو الزكاة للحائط بتمايه وانما تجب فيه إذا كان ربه أهلا لها وغره أو مع ما يضيحه له من غيره نصاب ولو كان العامل من غير أهلها لأنه أجبر فان لم يكن ربه من أهلها أو لم تبلغ هي أو مع ماله من غير هانصاب لم تجب عليه ولا على العامل في حصته ولو كانت نصابا وهو من أهلها لأنه أجبر بخلاف مساواته على الزرع فإنه لها وطاب على ملكهما فيزكي كل من نابه نصاب (قوله لأنه يرجع) جواب عن سؤال مقدر وهو أن ذلك الاشتراط يؤل أمره إلى جهل الجزاء المجعول للعامل وحاصل الجواب لأن سلم ذلك أما إذا كان الاشتراط على رب الحائط فالأمر ظاهر وهو أن العشر وأنصف العشر يخرج من نصف الثمار مثلا الذي يخص رب الحائط وأما إذا كان الشرط على العامل

فيقول الاشتراط المذكور الى أن للعامل نصف الثمار مثلاً ما عدا العشر أو نصف العشر أي عشر الجميع أو نصفه الذي هو جزء الزكاة (قوله وسواء تقدم الجذاز) أي في أول أشهر السنة أو تأخرها بينهما فالمدار على الجذاز (قوله وسنين) أي أو شهر أو في العبارة حذف بدل عليه قوله بعد أو شهر أو قوله ما يوافق الجذازات أي شهر أو أسنين توافق الجذازات مثلاً إذا كانت المدة ثلاثين شهراً يتفق أن يكون الجذاز في كل رمضان مثلاً الذي يكون في هذه المدة هذا بالنسبة لقوله أو شهر أو أسنين فالمدار على الجذاز في كل رمضان

ساقاه عليه فان لم يشترط شيئاً فأن الزكاة ان يبدأ بها ثم يقسمان ما بقي فهو من اضافة المصدر لمفعوله أي واشترط أحدهما جزء الزكاة على الآخر وهو للمشترط وان لم يجب كما مر في القراض (ص) وسنين ما لم تكثر جداً بالاحد (ش) يعني ان المساقاة تجوز على سنين معلومة ما لم تكثر جداً فان كثرت جداً فلا تجوز المساقاة والكثيرة جداً هي التي لا تنقضي الابتغى الاصول واذا وقعت جائزة فالسنة الاخيرة بالجذاز وسواء تقدم الجذاز أو تأخر وقوله وسنين ولو عربية اذا طابقت الجذاز بأن يشترط من الشهور أو السنين ما يوافق الجذازات فلا ينافي قوله واقتت بالجذاز (ص) وعامل دابة أو غلاماً في الكبير (ش) أي انه يجوز ان يشترط العامل على رب الحائط دابة أو غلاماً في الحائط الكبير وحيث اشترط لم يجوز الا بشرط الخلف حيث كان كل منهما معينا ومفهوماً والمنع في الصغير وهو كذلك لانهر عما كفاه ذلك فيصير كأنه اشترط جميع العمل على ربه (ص) وقسم الزيتون حبا كعصره على أحدهما (ش) يعني وكذلك يجوز اشتراط قسم الزيتون حبا وكذلك يجوز اشتراط عصره على أحدهما فان لم يكن شرط فعصره عليهم ما عافان قيل الواجب في الزيتون قسمه حبا لان مساقاة نهتهى بجناه فلا فائدة لتعلق الاشتراط بقسمه حبا بل الاشتراط يوههم أو يدل على ان المساقاة فيه لا تنتهى بجناه وأجيب بجوابين أحدهما ان كلام المؤلف هذا اذا كان العرف جارياً بقسمه بعد عصره ثانيهما دفع ما يتوهم ان اشتراط ذلك يوجب فساد العقد كما في المسائل التي يصح النقد فيها تطوعا وبفسد بشرطه فيها (ص) واصلاح جدار وكس عين وسد حظيرة واصلاح ضفيرة أو ما قل (ش) يعني ان اصلاح الحائط وكس عين الحائط واصلاح ضفيرة وهو الموضع الذي يجتمع فيه الماء لسقي الحائط وسد حظيرة الحائط أي الزرب باعلاه لمنع التسور من الحظر وهو المنع يجوز اشتراط ذلك على العامل ليسارته ولجربان العادة باشتراط ذلك عليه لان ذلك لا يبقى في الحائط بعد انقضاء مدة المساقاة غالباً وسد يروى بالسين المهملة وبالشين المعجمة ونقل عن يحيى ابن يحيى ان ما حضر بزرب فبالمعجمة وما كان بجدار فبالهملة وكذلك يجوز اشتراط عمل ما قل على العامل كالتأطير ونحوه وفي كلام المؤلف اشكال لان ظاهره جواز اشتراط هذه الامور على العامل ولو كانت هذه الامور كثيرة وليس كذلك فكان ينبغي أن يقدم قوله أو ما قل على اصلاح جدار وادخال من البيانية أو كاف التمثيل على اصلاح فيقول أو ما قل من اصلاح الخ أو كاصلاح جدار الخ والمناسب ضبط شد حظيرة بالشين المعجمة والطاء المشالة وأما بالسين المهملة والضاد المعجمة فيستكرر مع قوله واصلاح جدار (ص) وتقابلها هدر (ش) أي يجوز أن يتقابل العامل مع رب الحائط هدر أي من غير شيء يأخذه أحدهما من الآخر لانه ان وقع على عوض فهو ما يبيع للثمن قبل زهوه ان اثر الخلل وامان باب أكل أموال الناس بالباطل ان لم يثرو بعبارة وتقابلها هدر اسواء كان قبل العمل أو بعده اما ان كان غير هدر ففقتضى المدونة المنع مطلقاً سواء كان بجزء مسمى أم لا كان قبل العمل أم لا ولا ينرشد تفصيل

مثلاً منها القلة السنين لان الحال تتغير عند كثرتها هذا ما ظهر لي في فهم معناها والله أعلم بالصواب * (تنبيه) * قال صاحب المعين يستحب أن تكون المساقاة من سنة الى أربع فان طالت السنون جدا فسخت (قوله حيث كان كل منهما معينا) مفهوم ذلك وهو ما اذا كان غير معين فيجوز ان لم يشترط الخلف * (تنبيه) * قول المصنف دابة الخ يشمل ما تعدد وكذا قوله وغلاماً فيجوز اشتراط الدابتين والغلامين اذا كان الحائط كبيراً وظاهره انه اذا كان الحائط كبيراً يجوز الجمع بينهما ذكره الخطاب ونقله عجم وأقره وقوله وعامل معطوف على جزء وهو من اضافة المصدر لفاعله وعطف المصدر المضاف المضاف لفاعله على المصدر المضاف لمفعوله جائز كما نص عليه الشيخ أبو بكر الشننوني في حاشيته على الشيخ خالد (قوله على أحدهما) راجع لما بعد الكاف والعادة كالشرط فان لم يكن شرط ولا عادة فهو عليهما واذا جرت العادة بشئ واشترط خلافه عمل بالشرط (قوله يوههم) أي يدل دلالة ضعيفة وقوله أو يدل أي دلالة قوية ويحتمل ان المعنى يوقع في الوهم ولو خرم ما فيكون تنوعا في التعبير والمعنى واحد

(٥٧ - نثر مني رابع) (قوله فبالمعجمة) أي بالشين المعجمة وقوله فبالهملة أي بالسين المهملة وظاهره كغيره أن هذين الوجهين مع الايمان بالطاء المشالة وكذا ما نقل عن يحيى بن يحيى ظاهره كغيره مع قراءته بالطاء المشالة فيكون هذا غير قوله آخره والمناسب قوله فكان ينبغي أن يقدم قوله أقول لعل هذه الاشياء القلة فلذلك لم يقيّد (قوله فهو ما يبيع للثمن) هذا اذا دفع للعامل شيئاً فقد باع العامل الثمن قبل بدو الصلاح وقوله وامان باب الخ هذه العلة تأتي سواء كان الدافع العامل أو رب المال (قوله ولا ينرشد تفصيل الخ)

حاصله انه ان كان على جزء مسمى من الثمرة ولم تطب فان كان قبل العمل فلا خلاف في جوازها وان كان بعد العمل فاجازه ابن القاسم ومنعه اصبح وعاله باثم رب الخاط على استئجار العامل تلك الاشهر بشئ من ثمر الخاط فصارت المساقاة داسة بينهما واصر بيع الثمرة قبل بدو صلاحها قال الخطاب ظاهر كلام ابن رشد ان هذا التفصيل هو المذهب خصوصا وقد قبله المصنف في التوضيح خصوصا وقد قطع بعضهم بانه المذهب (قوله منصوب على انه الخ) او انه منصوب على الحال من المضاف اليه أي جاز تقايله ما حال كونها هادرين لكل ما عمل نزل المصدر منزلة اسم (٤٥٠) الفاعل (قوله وحمل على ضدها) أي حتى يبين انه أمين وظاهره انه يحمل على ضدها

وان لم يدع عليه ذلك بخلاف باب الحضانة فانه يحمل على ضدها حيث ادعى عليه فلو ساقى غير أمين وقال ظننته أميناً فظاهر أنه لا ضمان عليه الا ان يكون ظاهر الفسق مشهوراً انتهى (قوله فان وقع من هذا العامل الثاني تقصير) أي الذي هو شأنه وقوله ان كان غير أمين ظاهره انه محمول على الامانة فيمنافى قوله وحمل على ضدها والجواب ان المعنى ان لم تتحقق امانته (قوله فعمولون على الامانة) والفرق بينهم وبين الاجنبي ان الوارث ثبت له حق مورثه فلا يزال عنه الاباء محقق بخلاف الاجنبي والفرق بينهم وبين ورثة عامل القراض فانهم محمولون على ضدها بانه يغاب عليه (قوله فان عجز ولم يجد) وكذلك لو عجز وارثه عن العمل ويلزم به القبول للنهي عن اضاعه المال فان لم يقبل حتى حصل فيه تلف أو نخوه فضمانه منه فان عجز ربه أيضا وكل من يعمل فيه (قوله أي لم يحكم بنفسها) أي لا يجاب الغرماء للحكم بنفسها وقوله لكن التعبير بالأولى لانها لا تحتاج الى كفة الجواب المذكور (قوله لكن التعبير بالأولى) أي لانه لا يحوج الى تلك

انظره ان شئت وهما منصوب على انه مفعول مطلق أي تقايلاهما (ص) ومساقاة العامل آخر ولو أقل امانة (ش) يعني ان عامل المساقاة يجوز له ان يساقى عاملاً آخر غير اذن رب الخاط ولو كان هذا الثاني أقل امانة من الاول بان يكون عنده تساهل وعند الاول تشديد وهذا بخلاف عامل القراض فانه لا يجوز له ان يقارض عاملاً آخر ولو كان أميناً فان فعل ضمن كالمهر والفرق ان مال القراض يغاب عليه والخطاط لا يغاب عليه وقوله آخر معمول مساقاة لا يقال شرط عمل المصدر ان لا يكون محتوماً بالتاء لا نأقول التاء في مساقاة ليست للتأنيث ولا للوحدة بل بنى عليها المصدر من أصله (ص) وحمل على ضدها وضمن (ش) يعني ان العامل الثاني في المساقاة يحمل أمره على ضداً لامانة اذ الاصل في الناس التجريح بالعد فان وقع من هذا العامل الثاني تقصير فان العامل الاول يضمن موجب فعله ان كان غير أمين وسواء كانت المساقاة في زرع أو في شجر وأما ورثة عامل المساقاة فعمولون على الامانة فقوله ضمن جواب شرط مقدراً أي واذا حمل الثاني على ضدها ضمن أي الاول موجب فعل الثاني غير الأمين (ص) فان عجز ولم يجد اسلمه هدر (ش) يعني ان عامل المساقاة اذا عجز عن سقي الخاط ولم يجد شخصاً أميناً يساقيه مكانه على الخاط يسلم له به من غير شئ يأخذه من رب الخاط في مقابلة عمله لان المساقاة كالجعل لا تستحق الا بتمام العمل (ص) ولم تنفسخ بفلس ربه وبيع مساقى (ش) يعني ان عقد المساقاة لا يفسخ بفلس رب الخاط سواء كان العامل قد عمل أم لا ويقال للغرماء بيعوا الخاط على العامل مساقى فيه بالنصف أو الثلث أو نحوهما من الاجزاء فقوله ولم تنفسخ أي لم يحكم بنفسها ولم وان كانت تغلب معنى المضارع الى المضى لكن محله ما لم تقم قرينة والقرينة ان الكلام في احكام مستقبله فصار التعبير بلم مساوياً للال لكن التعبير بالأولى وكلام المؤلف فيما اذا تقدم عقد المساقاة على الفلاس وأما لو تأخر لكان للغرماء فسخه وظاهر قوله بفلس ربه يشمل الفلاس بالمعنى الاعم وانظر لو استحق الخاط هل حكمه حكم الفلاس لا تنفسخ المساقاة أم لا واطاهر انه خلافه لان الحق للمستحق واذا كان كذلك فله أخذ الخاط ودفع أجر عمله كسبته وللمستحق أخذها ودفع كراء الحرث وأما الموت فلا تنفسخ به كالفلاس لان المساقاة كالكراء (ص) ومساقاة وصى ومدين بالاجر (ش) أي وجاز مساقاة وصى حائط يسميه لانه من جملة تصرفه وهو محمول على النظر لانه ليس من بيع الربح حتى يحمل على عدم النظر وكذلك تجوز مساقاة المدين اذا لم يحجر عليه فان حجر عليه لحق الغرماء لم تجز مساقاته والمراد بالاجر قيام الغرماء كإيدل عليه كلام الشارح وهو مشكل لان الحجر بمعنى قيام الغرماء اغناهم عن تصرفه على وجه التبرع لا على وجه المعاوضة وقد يقال روى هنا كونه

المعونة (قوله الفلاس بالمعنى الاعم) أي الذي هو قيام الغرماء (قوله واطاهر انه خلافه) أي ينفسخ ان شاء المستحق من لانه ثبت له الخيار بمجرد الاستحقاق بين الاجازة والفسخ كما أفاده بعض شيوخنا (قوله ٢) كالكراء أي كراء أرضه وداره فلا يفسخ (قوله وصى) أي من قبل أب أو أم ومثل ذلك القاضى ومقدمه وكذلك الوصى أخذ حائط غيره مساقاة له فيما يظهر ونص على مساقاة الوصى هنا وعلى مقارضة لاني بانه بل في باب الوصية حيث قال ودفع ماله قراضاً وبضاعة ولا يعمل هو به وانظر ما وجه ذلك وانظر هل يقال في المساقاة لا يعمل هو به أيضاً أم لا لانه مما لا يغاب عليه (قوله الربح) أي العقار (قوله بمعنى قيام الغرماء) أي وأما الحجر بمعنى (٢) قول المشي قوله كالكراء الخ كرر السكابة على قولتين هنا وفي الحقيقة الآية فليست أم

حكم الحاكم فيمنع ولو من غير التبرع ثم لا يخفى أن المنع من التبرع بمجرد الاحاطة (قوله لم يعصر حصته خيرا) أي تحقق ذلك أو غلب على الظن فان ظن أو تحقق عصرها خيرا حرم فان شك كره كما أفاده بعض شيوخنا (قوله ان يأمن منه) أي تحقيقا أو ظنا كما أفاده نت وقضية به انه اذا ظن عصرها خيرا أو شك في ذلك امتنع والمناسبات تقدم في المغشوش انه مكروه مع الشك وقال البساطي معناه انه شرط عليه انه لا يعصر حصته خيرا قال وهو ظاهر كلامهم (قوله كالكراء) أي ككراء أرضه وداره فلا فسخ بالموت ولا بالفلس (قوله وصى) أي سواء كان من قبل الاب أو الام ومثله القاضي ومقدمه وكذا اللوصي أخذ حائط غيره مساقاة له فيما يظهر (قوله ليس من باب الربيع) تقدم الكلام عليه في بابيه مبينا وقوله لان الجراخ اعترض عليه بان المنع من التبرع حاصل بمجرد الاحاطة وان لم تقم الغرماء وقوله تأمل أي تأمل ما قلنا من الجواب المذكور تجده صحيحا أو هل تجده صحيحا أو فاسدا أو ما تقدم من الاعتراض يوجب فسادا لانه مبني على فاسد (قوله وانما اقتصر على الذي) أي دون المعاهد والمستأمن ظاهر العبارة ان المعاهد والمستأمن ليس كذلك والظاهر خلافه والظاهر ان الكلام مع المدونة قائم اذ قالت ولا بأس ان تدفع ثلثك لتصرفي مساقاة ان آمن أن يعصر حصته خيرا فيقال لم خصت المدونة النص في بالذ كرف الجواب أنه انما خصته بالذكر لانه (٤٥١) الذي يتعاطى ذلك غالبا (قوله بخلاف الآتية

فيهما) أي في الامرين أي الآتية (ص) ودفعه لذمي لم يعصر حصته خيرا (ش) يعني ان الشخص المسلم له ان يدفع حائطه لذمي أو معاهد أو حر في مساقاة بشرط ان يأمن منه ان يعصر ما ينو به خيرا فان لم يأمن منه فانه لا يجوز لان فيه حينئذ اغانه لهم على عدوانهم والله تعالى أمر بخلاف ذلك وانما اقتصر على الذي لانه هو الذي يتعاطى ذلك غالبا (ص) لا مشاركة به (ش) هذا مشروع في الكلام على الاماكن التي لا تجوز في المساقاة والمعنى أنه لا يجوز لرب الحائط أن يقول لشخص اسق أنت وأنا في حائطي ولك نصف ثمرة مثلا انما المساقاة ان يسلم الحائط اليه وليس المراد أن الشريك وقعت بينهما بعد عقد المساقاة فان هذه جائزة ثم ان هذه غير قوله الآتي أو اشترط عمل ربه لان العقد وقع في هذه ابتداء على ان العمل عليهما والرب بينهما على ما شرط بخلاف الآتية فيهما ويصح جعل كلام المؤلف أيضا على ما اذا اشترط العامل على رب الحائط العمل معه ويشارك في الجزء الذي شرط له ولك أن تدخل هذه في قوله الآتي أو اشترط عمل ربه فيكون شاملا لصورتين (ص) أو اعطاء أرض لغرس فاذا بلغت كانت مساقاة (ش) هذا عطف على ما اقتضاه مفهوم الشرط من قوله لم يعصر حصته خيرا والمعنى أنه لا يجوز للشخص أن يدفع أرضه لمن يغرس فيها شجرا سماه له ويقوم عليه فاذا بلغ الشجر قدرا معلوما كانت الأرض بيده مساقاة سنين أي ثم تكون ملكا لرب الأرض لانه خطر ابن يونس فان نزل ذلك فسخت المغارسة مالم يثر الشجر فان اثمر وعمل لم ينسخ المساقاة ويكون له فيما تقدم أجرة مثله ونفقته وفي سنين المساقاة مساقاة مثله فان لم يقل كانت مساقاة بان قال خذ هذه الأرض واغرسها فوعاها فاذا بلغت قدرا

من باب التبرع لانه لما اغتفر فيها أي في المساقاة ما يحرم في المعاوضة أشبه التبرع تأمل (ص) ودفعه لذمي لم يعصر حصته خيرا (ش) يعني ان الشخص المسلم له ان يدفع حائطه لذمي أو معاهد أو حر في مساقاة بشرط ان يأمن منه ان يعصر ما ينو به خيرا فان لم يأمن منه فانه لا يجوز لان فيه حينئذ اغانه لهم على عدوانهم والله تعالى أمر بخلاف ذلك وانما اقتصر على الذي لانه هو الذي يتعاطى ذلك غالبا (ص) لا مشاركة به (ش) هذا مشروع في الكلام على الاماكن التي لا تجوز في المساقاة والمعنى أنه لا يجوز لرب الحائط أن يقول لشخص اسق أنت وأنا في حائطي ولك نصف ثمرة مثلا انما المساقاة ان يسلم الحائط اليه وليس المراد أن الشريك وقعت بينهما بعد عقد المساقاة فان هذه جائزة ثم ان هذه غير قوله الآتي أو اشترط عمل ربه لان العقد وقع في هذه ابتداء على ان العمل عليهما والرب بينهما على ما شرط بخلاف الآتية فيهما ويصح جعل كلام المؤلف أيضا على ما اذا اشترط العامل على رب الحائط العمل معه ويشارك في الجزء الذي شرط له ولك أن تدخل هذه في قوله الآتي أو اشترط عمل ربه فيكون شاملا لصورتين (ص) أو اعطاء أرض لغرس فاذا بلغت كانت مساقاة (ش) هذا عطف على ما اقتضاه مفهوم الشرط من قوله لم يعصر حصته خيرا والمعنى أنه لا يجوز للشخص أن يدفع أرضه لمن يغرس فيها شجرا سماه له ويقوم عليه فاذا بلغ الشجر قدرا معلوما كانت الأرض بيده مساقاة سنين أي ثم تكون ملكا لرب الأرض لانه خطر ابن يونس فان نزل ذلك فسخت المغارسة مالم يثر الشجر فان اثمر وعمل لم ينسخ المساقاة ويكون له فيما تقدم أجرة مثله ونفقته وفي سنين المساقاة مساقاة مثله فان لم يقل كانت مساقاة بان قال خذ هذه الأرض واغرسها فوعاها فاذا بلغت قدرا

أعطاه جزأ من الثمرة على ان يعمل معه بخلاف ان اشترط العامل أن يعمل معه رب الحائط هذا قال فيها وغيرها انه يرد الى مساقاة مثله قال محشي نت ومسئلة اشترط العامل هي الآتية في كلام المؤلف وقد صرح ابن عبد السلام في تقرير كلام ابن الحاجب بالمراد فقال يريد أنه لا يجوز لرب الحائط ان يدفع الى العامل غلة الحائط على أن يكون معه شريكا بالنصف لا بغيره من الاجزاء (قوله ويصح) حاصله انه وقع العقد ابتداء على ان العمل على العامل وله نصف الثمار ثم بعد ذلك اشترط العامل على رب الحائط ان يعمل معه ويشارك في النصف الذي جعله له قبل وفي تسمية ذلك شرطا تسمع وقوله لصورتين الاولى هي التي تقدمت له في قوله بخلاف الآتية والثانية هي هذه وقد علمت ما في ذلك (قوله لانه خطر فان لم يقل كانت مساقاة) هذه نسخة الشارح وفي بعض النسخ زيادة وهي ابن يونس فان نزل ذلك فسخت المغارسة مالم يثر الشجر فان اثمر وعمل لم ينسخ المساقاة ويكون له فيما تقدم أجرة مثله ونفقته وفي سنين المساقاة مساقاة مثله قال فضل وله قيمة الاشجار يوم غرسها انتهى وتنسكهم على هذه النسخة فنقول قوله فان اثمر وعمل الخ فيفيد انه اذا اثمر ولم يعمل ينسخ أيضا وهو كذلك لما يأتي من أن الفاسدة قبل العمل تنسخ فان قلت قد وجد العمل قلت العمل الذي وجد في الزمن الذي يجب فيه أجرة المثل ولم يوجد عمل في الزمن الذي يجب فيه مساقاة المثل وسبأني ما يدل على هذا عند قوله وفيسخ الخ وكذا يقال في المسئلة التي بعد قاله عج قوله فسخت المغارسة المناسب المساقاة

قوله قدر انخرم شرط من ذلك) الثالث قوله كان بينهما (قوله ووجب للعامل في بقیة المدة) أى وأما فيما مضى قبل البلوغ فله أجرة المثل وقول المصنف خمس سنين اما ظرف لاعطاء أو مساقاة المفهوم والشارح قد جمع بينهما لانه أولاً جعل خمس سنين معمولاً لا اعطاء ثم جعله معمول مساقاة (قوله فان في الرواية) أى المدة لان في المدة سنة التقييد بخمس سنين (قوله بلا عمل) له بال فالمنطوق حينئذ صورتان نفي العمل من أصله والعمل الذي لا بال له (قوله لاجل خلل ركن) تقدم اركانها في أول المساقاة والشروط معلومة من المصنف وقوله أو وجود مانع بان كانت مثلاً عندئذ الجماعة (قوله وبلا عمل صفة الخ) هذا بخلاف ما تقدم له من قوله تتعلق بمقدار أى عثر عليها من غير عمل (قوله وهذا أولى) أى النصب أى نصب فاسدة على الحالية أولى من رفع فاسدة صفة لموصوف محذوف والتقدير وفسخت مساقاة فاسدة (أقول) وفيه ان تعليق الحكم بمشتق يؤذن بالعلية والمشتق هو الوصف فلا فرق بين الحالية والوصفية (قوله أوفى أثناؤه) وكانت المدة سنة واحدة بدليل قوله بعد أو بعد سنة من أكثر منها (قوله أو بعد سنة من أكثر) أى من مدة معينة عقد فيها على أكثر من سنة (أقول) وأولى اذا عثر على هذه قبل تمام السنة ونص عليها

مخصوصاً كان الشجر والارض بينهما سحت وكانت مغارة فان انخرم شرط من ذلك فسدت فان اطلع عليه قبل العمل فسخت والأفلا وعلى الغارس نصف قيمة الارض يوم الغرس براحا وعلى رب الارض نصف قيمة الغرس يوم بلوغ وهو بينهما على ما شرطاً (ص) أو شجر لم تبلغ خمس سنين وهى تبلغ أثناءها (ش) يعنى أنه لا يجوز لمن له شجر لم تبلغ حد الاطعام في عام وتبلغه في عامين ان يعطيها مساقاة خمس سنين لرجل عبد الحق فان عثر على ذلك قبل بلوغها الاطعام فسخ ذلك وللعامل نفقته واجارة مثله واذ لم يعثر على ذلك حتى بلغت حد الاطعام أى وعمل لم يفسخ المساقاة في بقیة المدة ووجب للعامل في بقیة المدة مساقاة المثل انتهى من الشارح فقوله خمس سنين معمول معمول لا اعطاء وقوله وهى تبلغ أثناءها أى بعد عامين وهذا يرشد له المعنى اذ لو كانت تبلغ في عام العقد لم يكن فساد وقول الشارح وللعامل نفقته أى مؤنة الشجر فقوله أو شجر الخ معطوف على أرض قوله أو اعطاء أرض مفهوم قوله سابقاً شجر وقوله أو شجر لم تبلغ الخ مفهوم قوله ذى ثمر أى بلغ حد الاثمار وقوله لم تبلغ معمول محذوف أى لم تبلغ حد الاطعام وخمس سنين معمول مساقاة المقدر أى واعطاء شجر مساقاة خمس سنين ولا مفهوم لذلك وانما المدار على اعطاء شجر لم تبلغ حد الاطعام مدة وهى تبلغ أثناءها كانت خمس سنين أو أقل أو أكثر في الرواية فرض مسئلة (ص) وفسخت فاسدة بلا عمل (ش) يعنى ان المساقاة اذا وقعت فاسدة لاجل خلل ركن أو شرط أو وجود مانع وعثر عليها قبل شروع العامل في العمل فانه يجب فسخها فقوله بلا عمل متعلق بمقدار أى عثر عليها من غير عمل وسواء كان الواجب فيها أجرة المثل أو مساقاة المثل لانه لم يضح على العامل شئ وفاسدة بالرفع صفة لمحذوف أى مساقاة فاسدة وبلا عمل صفة لفاسدة أى فاسدة خالية من عمل وبالنصب على الحال من الضمير المستتر في فسخت أى وفسخت هى أى المساقاة حالة كونها فاسدة وبلا عمل اما صفة لفاسدة أو حال من ضميرها فتكون حالاً متداخلة وهذا أولى لان الحال وصف لصاحبها في المعنى وتعليق الحكم بوصف بعليته أى وفسخت لفسادها (ص) أوفى أثناؤه أو بعد سنة من أكثر ان وجبت أجرة المثل (ش) يعنى ان المساقاة اذا وقعت فاسدة وعثر عليها في أثناء العمل أو بعد سنة من أكثر منها فانها تفسخ ويكون للعامل أجرة المثل فيما عمل أى له بحسب ما عمل كالاجارة الفاسدة واما ما يرد فيه الى مساقاة المثل فانما يفسخ ما لم يعمل فاذا فات بابتداء العمل بما له بال لم يفسخ المساقاة الى انقضاء أمدها وكان فيما بقي من الاعوام على مساقاة مثله للضرورة لانه لا يدفع للعامل نصيبه الا من الثمرة فلو فسخت لم أن لا يكون له شئ لما علمت أن المساقاة كالجعل لا تستحق الا تمام العمل وهذه مفهوم قوله ان وجبت أجرة المثل (ص) وبعد اجرة المثل ان خرجا عنها (ش) أى وان اطلع على فسادها بعد الفراغ من العمل فوجب أجرة المثل للعامل ان خرجا عن المساقاة الى الاجارة الفاسدة أو الى بيع الثمرة قبل بدو صلاحها ومثل لذلك بقوله (ص) كان ازداد عينا أو عرضاً (ش) لانه ان كانت الزيادة من رب الخائف فقد خرجا عنها الى الاجارة الفاسدة فكانت استأجره على ان يعمل له في حائطه بما أعطاها من الدنانير أو الدراهم أو العروض ويجز من ثمرته وذلك اجارة فاسدة فوجب ان يرد الى أجرة المثل ويحاسبه رب الخائف بما كان أعطاها من أجرة المثل ولا شئ له من الثمرة واما ان كانت الزيادة من العامل فقد خرجا عنها أيضاً الى بيع الثمرة قبل بدو صلاحها فكانت اشترى منه الجزء المسمى له في المساقاة بمادفع من الدنانير أو الدراهم أو العروض وباجرة عماله فوجب ان يرد الى أجرة

وان كان يمكن دخولها في التي قبلها لئلا يتوهم فيها عدم الفسخ لطول العمل قاله شب (قوله ولا شئ له من الثمرة الخ) مثله هذا اذا كان لا ضرورة فاذا كانت ضرورة كأن لا يجد ربه عاملاً الا مع دفعه له شيئاً اذا على الجزء فيجوز كذا كره ابن سراج

(قوله لان التقرير الاول الخ) فان قلت برذلك قوله أوفى اثناؤه أو بعد سنة من أكثر الخ قلت لان قوله ان رجبت أجرة المثل معناه فيما الواجب فيه أجرة المثل وكونها تجب في أي حالة بعد العمل أو قبل تمامه شيء آخر يفاد ذلك من قوله وبعده الخ (قوله هـ ذاتي المسافة الخ) أي قوله ويكون العامل (قوله قد أطمع غيره) أي بلغ أو ان (٤٥٣) الاغمار وقوله الثالثة الخ هذا المعنى صحيح كما علم مما تقدم قال في ك وعلة المنع فيما

اذا كان المشتري رب الحائط ان يشاركه العامل لكونه لم يرض بامانته وان كان المشتري العامل فلا نه قد يتوهم من رب الحائط عدم الامانة انتهى فان قلت فما الفرق بين المستثنين قلت الفرق ان الشرط اذا كان من ربه فالسقي عليه بالاصالة واغما العامل أجبر نخرج عن المسافة فلا ذلك وجبت أجرة المثل بخلاف ما اذا كان الشرط من العامل (قوله الرابعة والخامسة) في شرح شبب والظاهر الفساد في هذا ولو أسقط الشرط (قوله ولا فرق الخ) انتقال لما هو أعم مما قبله فكان الانسب أن يقول وكذلك لو اشترط العامل (قوله فله مسافة مثله) في عب وينبغي دفع أجرة الحمل له في الممنوعة مع مسافة مثله (قوله ان كان الشرط للمساق) يفتح القاف انما قال ذلك لان الشرط اذا كان من المساق يفتح القاف يكون الشأن أن الجزء يكون أقل من مسافة المثل أي فاذا كان الشرط من المساق بالفتح فليس له مسافة المثل أي بل له الجزء المجهول له وقوله أو أقل ان كان الشرط من المساق بالكسر للقاف وذلك انه اذا كان الشرط من المساق بالكسر تكون مسافة المثل أقل من الجزء ويكون الجزء أكثر فاذا كان الشرط من

مثله وأخذ من رب الحائط ما زاده ولا شيء له من الثمرة فقوله كان ازداد أي أحدهما لكن ان كان الذي ازداد العامل فقد وقعا في بيع فاسد وان كان رب الحائط فقد وقعا في اجارة فاسدة وارجاعنا الضمير في بعده لبعده الفراغ من العمل تبس الخ ورجعه ابن غازي لبعده الشروع في العمل ولا يتكرر حينئذ مع قوله أوفى اثناؤه لان ذلك في بيان الفسخ في أثناء العمل وهذا في بيان الواجب بعد الفسخ وهو أولى لان التقرير الاول يقتضي أن أجرة المثل لا تكون الا فيما يفسخ بعد تمام العمل وليس كذلك لانها واجبة فيما يفسخ بعد الشروع في العمل وقبل تمامه وبعده تمامه حيث وجبت أجرة المثل (ص) والامسافة المثل (ش) أي وان لم يكونا خراجا عن المسافة واغما جاءها الفساد من جهة انهما عقداها على غرر أو نحو ذلك فان الواجب مسافة المثل والفرق بينهما وبين أجرة المثل ان أجرة المثل متعلقة بالذمة ويكون العامل أحق بالثمرة في الفلس لا الموت هذا في المسافة وأما ما يرجع فيه في القراض بأجرة المثل لا يكون أحق به لافي فلس ولا في موت وأما مسافة المثل فتعلقه بالثمرة ويكون العامل أحق بالثمرة من الغرماء في الموت والفلس وكذلك ما يرد فيه في القراض لقراض المثل يكون العامل أحق به في الموت والفلس كما أشار لذلك ابن عرفة عن ابن عبد الحق عن بعض شيوخه صفة ثم ذكر المؤلف المسائل التي تجب فيها مسافة المثل وعدها نساء فقال (ص) كساقاته مع غرطاعم أو مع يسع أو اشترط عمل ربه أو دابة أو غلام وهو صغير أو حله منزله أو يكفيه مؤنة آخر أو اختلف الجزء بسنتين أو حوائط (ش) (الاولى) أن يساقه على حائطين أحدهما قد أطمع غيره والاخر لم يطمع أو يساقه على حائط واحد قد أطمع وفيه غم لم يطمع وليس تبعا لانه يسع غم مجهول بشئ مجهول لا يقال أصل المسافة كذلك لاننا نقول خرجت من أصل فاسد لا يتناول هذا في حق على أصله (الثانية) ان تجتمع مع يسع كأن يبيعه سبعة مع المسافة ومثل البيع الاجارة وما أشبه ذلك مما يمنع اجتماعه مع المسافة قاله بعضهم بلفظ ينبغي (الثالثة) اذا اشترط العامل على رب الحائط أن يعمل معه في الحائط لجولان يده على حائطه وأما لو كان المشتري رب الحائط ففيه أجرة المثل (الرابعة) اذا اشترط عمل دابة رب الحائط والحال ان الحائط صغير (الخامسة) اذا اشترط عمل غلام رب الحائط والحال أن الحائط صغير لانها حينئذ زيادة على رب الحائط ويجوز ذلك اذا كان الحائط كبيرا فقوله وهو صغير قيد في الاخيرتين (السادسة) اذا اشترط رب الحائط على العامل عند عقد المسافة أن يحمل ما يخصه من الثمرة من الاندرالى منزله لعله السابقة وهذا اذا كان فيه بعد ومشقة والاجاز ولا فرق بين ان يشترط العامل على رب الحائط ان يحمل ما يخصه الى منزله أو يشترط رب الحائط على العامل ذلك فله مسافة مثله ما لم تكن أكثر من الجزء الذي شرطه عليه ان كان الشرط للمساق أو أقل ان كان الشرط للمساق كافي المقدمات (السابعة) اذا اشترط رب الحائط على العامل أن يكفيه مؤنة حائط آخر بان يعمل بنفسه بغير عوض أو بكر أو بغيره فان وقع وفات بالعمل فللعامل مسافة مثله وفي الحائط الاخر أجرة مثله (الثامنة) اذا ساقاه على حائط واحد

المساق بالكسر فللعامل الجزء المجهول له قال عجم ويبقى النظر فيما اذا أشبه العامل وحده وأبى أن يختلف فهل يكون نكوله عن العين كعدم شبهه وحينئذ فلم يشبه واحد منهم فيكون له مسافة المثل كما تقدم فيما اذا أشبه رب المال وحده ولم يخاف أو يقال ان خلف رب المال فانه يدفع ما خلف عليه وان لم يخلف فهو بمثابة ما اذا لم يشبه واحد منهم وانكلا هذا هو الذي ينبغي لكن يتجه حينئذ ان يقال لم يجوز مثل ذلك فيما اذا أشبه رب المال ونكل

(قوله غير لازم) تفسير لقوله جائز (قوله وأمالوا كراه نفسه الخ) ظاهر عبارة الشارح أنه يمكن حمل المصنف على ذلك وهو لا يمكن جملة عليه قلت يمكن جملة عليه بان يكون معنى قوله أو أكرهته أو أكرهته (قوله يخشى فيه سرقة) أي بسببه سرقة كأن يكرهه داره التي يتوصل بها إلى سرقة الجيران (٤٥٤) وانظروا كراه لئلا شيء هل هو بمنزلة مالوا كراه لئلا يخدم عنده أو بمنزلة مالوا كراه داره والظاهر الثاني قاله عجم وقوله أو سرقة شيء منه كأن يكرهه التي يخشى سرقة بابها مثلاً وقوله أو عليه كان يكرهه دابته التي يخشى سرقة لجامها (قوله ولم يعلم بفلسه) أراد به ما يشبه قيام الغرماء (قوله وكذلك حكم التبن) أي تبن الزرع الذي في البياض (قوله مثال لأجزاء النخل) أي مثال قصده منه بيان أجزاء النخل وقوله لا بياناً معطوف على قوله على معنى من أي أن الإضافة على معنى من لأن الإضافة ببيانها لأنه يكون المعنى والساقط الذي هو النخل إلا أنه يصدق بما إذا سقط جذع من الجذوع فيماله جذوع كالجنيز والتبق وليس ذلك بمراد واعتراض كلامه من وجه آخر وهو أن الإضافة التي بمعنى من شرطها أن يكون المضاف إليه جنساً للمضاف ويصح حمل المضاف إليه على المضاف نحو خاتم حديد تقول الخاتم حديد فالمتعين في مثل هذا أن تكون على معنى اللام انتهى (قوله إلا أن يكون عرفهم الفساد) كذا في عب فانه قال ومحل المصنف ما لم يغلب الفساد بأن يكون عرفهم فيه صدق مدعيه يمينه وما ذكره تت هنا عن ابن ناجي من أنه ولو غلب الفساد على المشتبه وورده عجم بان ابن ناجي اتخاذ كره في القراض لافي المساقاة والذي في شرح شب أن ظاهر المصنف أن القول مدعي العجة

سنتين معلومة سنة على النصف وسنة على الثلث وسنة على الربع ولعل المؤلف أراد بالجمع ما زاد على سنة واحدة (التاسعة) إذا ساقاه على حوائط صفقة واحدة حائط على النصف وآخر على الثلث مثلاً لا احتمال أن يثمر أحدهما دون الآخر وأما في صفقات فتجوز المساقاة ولو مع اختلاف الجزأين كما مر للمؤلف ولعل مراده بجوانب ما زاد على الواحد (ص) كاختلافهما ولم يشبهها (ش) هذه الصورة المساقاة فيها يحكيه وانما التشبيه في الرجوع إلى مساقاة المثل والمعنى أنهم إذا اختلفا بعد العمل في الجزأين المشترط للعامل فقال دخلنا على النصف مثلاً وقال رب الحائط دخلنا على الربع مثلاً والحال أنهم لم يشبهوا أحدهما فانهما يتعاقبان أي يحلف كل على ما يدعيه مع نفي دعوى صاحبه ويرد العامل لمساقاة مثله ومثله إذا نكلا ويقضى للعالم على الناكل فان أشبههما معاقول للعامل مع عيئه فان انفرد رب الحائط بالشبه فالقول قوله مع عيئه وأما ان اختلفا قبل العمل فانهما يتعاقبان ويتساخمان ولا ينظر الشبه ولا عدمه ونكولهما كحلفهما وهذا بخلاف القراض فانه لا تخالف فيه بل العامل يرد المال لأن القراض عقد جائز غير لازم (ص) وان ساقيته أو أكرهته فالقيمة ساقطاً تنفسخ ويحتفظ منه (ش) يعني ان من ساقى شخصاً حائطه أو أكرهه داره ثم وجدته سارقاً يخشى منه في الأول على الثمرة أو الزرع وفي الثاني على الأبواب مثلاً فان العقد في المساقاة وفي الكراه لا تنفسخ لأجل ذلك وعلى رب الحائط أو رب المنزل أن يحتفظ منه فان لم يقدر على الاحتفظ منه فانه يكرى عليه الحياكم المنزل ويساقى عليه الحائط وحائطه أو أكرهته على أنه أكرهه داره مثلاً موافقته للنص وأمالوا كراه نفسه للخدمة فانه عيب يرد به كإتيان في الإجارة في قوله وخبرنا تبين انه سارق لانه لا يمكن الاحتفظ منه بخلاف مسئلة المؤلف فقوله وان ساقيته حذف المؤلف المقبول من الأول للعلم به لان من المعلوم انه يساقية حائطه أي وان ساقيته حائطه ومن الثاني المقبول الثاني للعموم أي وان أكرهته شيئاً يخشى فيه سرقة أو سرقة شيء منه أو عليه (ص) كبيعته منه ولم يعلم بفلسه (ش) تشبيهه في عدم القسح ولزوم البيع لتفريطه حيث لم تثبت فليس له أخذ سلعة في فلس ولا موت وما مر في باب الفلس من أن للغريم أخذ عين شبيهه المحاز عنه فيما إذا طرأ الفلس على البيع لعدم وجود التفريط من البائع بخلاف ما هنا (ص) وساقط النخل كيف كالثمره (ش) يعني ان ما سقط من النخل من بلح وليف وجريد وغير ذلك يكون مقسوماً بينهما على حكم ما دخلا عليه من الأجزاء في الثمرة وكذلك حكم التبن فقوله وساقط النخل أي الساقط عنه وأما أصل النخل فلا شيء للعامل فيه وبعبارة الإضافة على معنى من يقدر مضاف أي الساقط من النخل أي من أجزاء النخل وقوله كيف مثال لا بياناً فلا يصدق بالساقط من الأصول (ص) والقول مدعي العجة (ش) أي والقول عند اختلافهما فيما يقضى العجة والفساد قول مدعي العجة مع عيئه كان يدعي رب الحائط انه جعل للعامل جزءاً معلوماً وقال العامل بل جعل لي جزءاً مبهماً أو بالعكس إلا ان يكون عرفهم الفساد فيه صدق مدعيه عيئه ويفسخ العقد ونقل العلم عن المتبسط أن القول قول مدعي العجة قبل العمل أو بعده وبه جزم اللخمي وابن رشد فقوله الشامل وصدق مدعي العجة بعد العمل والاتحالف وفسخت انتهى لا يعمل عليه وأشعر قوله مدعي العجة بانهم اختلفا فقال رب الحائط لم يدفع لي الثمرة

ولو غلب الفساد وهو كذلك لانه الأصل انتهى أقول كلام عجم هو الموافق لاطلاق القاعدة كما تقدم ثم يبيح وقال النظر في وجه الفرق بين القراض والمساقاة حيث يقول ابن ناجي ان القول في القراض قول مدعي العجة ولو غلب الفساد وفي المساقاة

وقال العامل بل دفعتم اصدق العامل لانه أمين ابن المواز ويحلف ان كان قبل الجذاذ أو بعده
وكذا الوجه بد بعضا رطبيا والباقي تمر افعال قبل الجذاذ لم يدفع الى الرطب ولا ثمنه (ص) وان قصر
عامل عما شرط حط بنسبته (ش) أي وان قصر عامل عما شرط عليه عمله أي أو جرى العرف به
حط من نصيبه بنسبته كأن يشترط عليه حوث أو سقي ثلاث مرات فحوت أو سقي مرتين فينظر
قيمة ما عمل مع قيمة ما ترك فان كانت قيمة ما ترك الثلث حط من جزئه المسترط له ثلثه
كأن يقال ما أجرة مثله لو حوث مثلا ثلاث مرات فاذا قيل عشرة فيقال وما أجرته لو حوث
مرتين فاذا قيل ثمانية حط من حصته من الثمرة خمسها وهكذا وأشعر قوله قصر بأنه لو لم
يقصر بان شرط عليه السقي ثلاث مرات مثلا فسقي مرتين واغنى المطر عن الثالثة لم يحط
من نصيبه شيء ابن رشد بالاختلاف قال بخلاف الاجارة بالدنانير والدراهم
على سقاية حائطه زمن السقي وهو معلوم عند أهل المعرفة بخاء ماء
السماة فاقام به حينما حط من اجارته بقدر اقامة الماء فيه
والفرق ان الاجارة مبنية على المشاحة بخلاف
المساقاة والله أعلم بالصواب واليه
المرجع والمآب

﴿تم الجزء الرابع وبليته الجزء الخامس أوله باب الاجارة﴾

القول قول مدعي الحق ما لم يغلب
الفساد وكان الانسب الموافقة
بين ما خرج كل منهما عن الاصل
(قوله ويحلف ان كان قبل الجذاذ
أو بعده) المناسب كما قاله غيره
ان يقول ويحلف قرب الجذاذ
أو بعد أي ان النزاع وقع بعد الجذاذ
فلا بد من الحلف قرب الجذاذ الخ
ويمكن تصحيحه بان يكون المعنى
ويحلف ان كان قبل تمام الجذاذ
أو بعد تمام الجذاذ والبعدي طرف
منسحق (قوله وكذا الوجه بعضا رطبيا
والباقي تمرا) أي اتفق ذلك وقوله
قبل الجذاذ أي للتمر هذا المعنى
هو الموافق للمنقول (قوله حط)
قال أبو الحسن أو يفرمه قيمة
المنفعة التي تعطى ويدفع له الجزء
كاملا (قوله حط من اجارته بقدر
اقامة الماء فيه) فلو انه أجره على
سقيه ثلاث مرات بسنتين دينار
مثلا ودخل معه على أن كل مرة
يقيم الماء في الزرع أربعة أيام ثم
اتفق أن ماء السماء أقام فيه
أربعة أيام التي هي احدى الثلاث
فيستقط من أجرة العامل الثلث
والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب
واليه المرجع والمآب

| مخيفه | |
|-------|---|
| ٣ | فصل ومنع للثمة ما كثر قصده |
| ١٥ | فصل في العينة |
| ١٩ | فصل في بيع الخيار |
| ٨١ | فصل وجازم ايجة البيع الخ |
| ٩٠ | فصل في تناول البناء والشجر الارض |
| ١٠٥ | فصل في اختلاف المتبايعين في جنس الثمن أو نوعه الخ |
| ١١٣ | باب السلم |
| ١٣٩ | فصل في القبض (الصواب القرض) |
| ١٤٣ | فصل في الكلام على المقاصة وما يتعلق بها |
| ١٤٥ | باب الرهن |
| ١٧٣ | باب الفلوس |
| ٢٠٠ | باب الحجر |
| ٢١٨ | باب الصلح |
| ٢٣٢ | باب الحوالة |
| ٢٣٧ | باب الضمان |
| ٢٥٣ | باب الشركة |
| ٢٧٩ | باب المزارعة |
| ٢٨٤ | باب الوكالة |
| ٣٠٢ | باب الاقرار |
| ٣١٦ | باب الاستحقاق |
| ٣٢٤ | باب الوديعة |
| ٣٣٦ | باب العارية |
| ٣٤٥ | باب الغصب |
| ٣٦٦ | فصل في الاستحقاق |
| ٣٧٧ | باب الشفعة |
| ٣٩٨ | باب القسمة |
| ٤١٨ | باب القراض |
| ٤٤٣ | باب المساقاة |

893.7H21

S

4

COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES



0055237630

JUL 20 1966

